مجموعة الرّسائل المهمّة

حَول الزّيدية

مجموعَة الرّسائل المهمّة حَول الزّيدية

لا يَستغني عنهَا البَاحث وطَالب العِلم

تَأليف

الكَـاظِم الـزّيــدي

غفرَ الله له ولوَالديه وللمُؤمنين

الجزء الثاني

قرّضَه السيد العلامة الحجة عبدالرحمن بن حسين شايم المؤيدي

وكوكبَة من علمَاء أهل البيت «عليهم السّلام»

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى
١٤٣٥هـ/ ٢٠١٤م

تنسيق وإخراج	محمد عبد الرحمن أبو طالب

رقم الإيداع (٩٨/ ٢٠١٤)

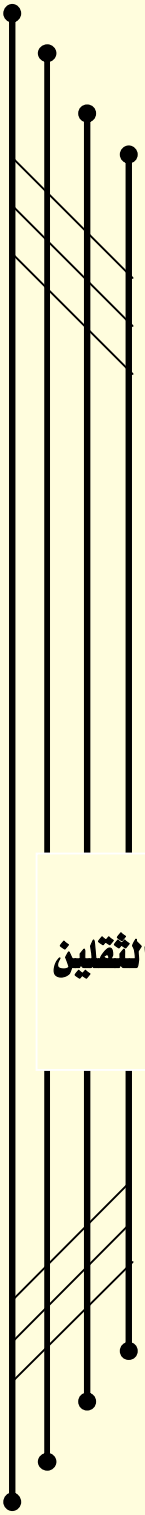

تاسعاً: تَنوير الثقلين بقطعية ثبوت ودلالة حديث الثقلين

تنويرُ الثقلين بقطعيةِ ثبوت ودلالة حديثِ الثقلين

الحمد لله، والصلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين، سيّدنا محمّد الصّادق الأمين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين، سُفُن النّجاء وعلامَاتُ الاهتدَاء، وَرضوانُه عَلى الصّحابَة المُتّقين، حصنُ الدّين ومَعقله، والتّابعين لهُم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين.

وبعد :

فإنّا آثَرنَا -أخي القَارئ والباحث عن الحق-، على قلّةٍ في البضاَعة، وقصرٍ في البَاع، أن نحرّر مُجتهِدين في معَنى حديث الثّقلين المَشهور، الحاثّ على اتّباع سادات بني الحسن والحسين، أهل البيت المُطهّرين، ما تقرّ به العيون، وتشنفُ لهُ الآذان بإذن الله تعالى، كيفَ لا ونحنُ قد اشترطنَا على أنفُسِنا إنصافَ النّاس مِنّا، واشترطنَا إنصافَهُم لنَا، واحتطنَا بكتاب الله تعالى، وبصحيح سنّة رسوله الكريم ﷺ، وبِهَدي علماء وأئمّة أبناء الوصيّ والبَتول، قال الرّسول ﷺ لأمّته : «إنّي تاركٌ فيكم من إن تمسّكتُم به لن تضلّوا من بعدِي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إنّ اللطيف الخَبير نبأّني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحَوض»، فَو الذي لا إلهَ إلاّ هُو، لَو لَم يكُن مِن علمِ العالِم إلاّ حُسنُ القراءة والكتابَة لَما كانَ لهُ عاذرا أن يقفَ وقفَة تأمّلٍ في فِقه هذا الحديث وحَدِّهِ ولازمِه، قال السّلف: إذا صحّ الحديث فهُو لنَا مَذهَب، فلماذا لَم يقتدِ الخلَف ؟!، هذه وصيّةٌ عظيمَة، وصلَةٌ إلهيّة متينَة، وهِبَةٌ محمديّةٌ جزيلَة، تُشدّ لهَا الرّحال على بُعد المَفاوز، النّاس اليَوم كحالِهم بالأمس يعيشون تخبّطاً عجيباً، وانقساماً رَهيباً، لا يعرفون بجزمٍ أيّ دينٍ أو مذهبٍ هُو المذهبُ الحقّ، فَهل لم يجعَل لنَا الله إلى ذلكَ كلّه طريقاً قاطعاً، الله رَحِمَ أهل الأرض بمحمّد بن عبدالله سيّدنا الخاتَم الأمين فأدْرَكْنا قاطعينَ أنّ الإسلام هُو دين الله تعالى المُهيمن على بقيّة الأديان، فإذا أهلُ الإسلام مُتمذهبون بمذاهبَ عدّة حتى عجزَ بعضهُم عن حصرهَا تخميناً منهم بزيادتها في قادمِ الأزمَان، فَهل من صلّةٍ إلهيّة، ووصيّة محمّدية بطريقٍ قاطع إلى إيجاد قولٍ واعتقادٍ يُرضي الله والرّسول ﷺ ؟! قال الله تعَالى : ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾ [الإسراء:١٥]، ورسولُ الله ﷺ قد مضَى، وبقيَ كتابُ الله وسنّته ومنهَجه

فمَن ذا يرحمُنا الله بهِم من الأمّة إن نحنُ تمسّكنا بهِم يَقومونَ لنَا بعلوم رسول الله ﷺ لتكونَ الحجّة لله علينَا قائمَة ؟!، مؤكّدٌ ليسَ جميع الأمّة لأنّهم مُختلفون، ولَو قيلَ في بعضهِم لاحتاجَ هذا البعضُ إلى نصٍّ وتخصيص، فتتنازعُ الأمّة هذه البعضيّة المُحقّة دونَ الأخرى بلا وصيّة ولا كتابٍ مُنير، وأكيدٌ أيضاً أنّ هذه الرّحمة ليسَت للأئمّة الغائبين لعدَم استفادَة العبَاد منهُم دعوةً ولا هدايَة، فلا نجدُ طريقاً قاطعاً لمعرفَة منهج الله والرّسول ﷺ إلاّ في طَرف جماعةٍ أوصَى الله والرّسول ﷺ بهِم، وإلاّ كانَ بدون ذلك الظّن والرّيب والشّك، فهَل تجدُ -أخي الباحث- في حديث الثّقلين ما يحلّ لنَا ولكَ هذا الإشكَال؟!، حَرِّر نفسَك مِن رقِّ العبوديّة المذهبيّة، أطلق لفكرِك العَنان لمعرفَة الحقّ من الباطِل، هذا واجبُ العَقل عليك، وسوفَ تُسألُ عنه يوم القيامَة فيمَ سخّرتَه، لستُ أقولُ لكَ: انقَد وانصَع لكلامِي، ولكن أقولُ لكَ: اعرضهُ على كتاب الله تعالى أولاً، ثمّ على صحيح سنّة رسول الله ﷺ ثانياً، وأعْمِل تفكيرَك وفطرَتَك، فلستُ مُطيلاً في مقدّمتي هذه، رغبةً في الولوج في المَقصود مُتوكّلاً على الله المنّان ربّ العالمَين.

وذلكَ أنّا تكلّمنا في هذا المبحَث مِن عدّة فصول الغرضُ منها جميعُها إثباتُ قطعيّة ثبوتِ ودلالة حديث الثّقلين على اتّباع أهل البيت عليهم السلام لمّا وجدنَا مُتأخّرة الفقهاء يحرصونَ على توهين طُرق ومعنى هذا الخبَر في أعين العامّة المُقلّدَة التي لن يعذُرَها الله متَى عرفَت فأغفلَت، بل إنّكَ تجدُ أحسنَ القوم حالاً من يُثبت صحّة طريق حديث الثّقلين، ولكنّه يُجرّدهُ عن مَعناه ودَلالَته في التبعيّة لأهل البَيت تجرُّدَ العربيّ من لغَة العرَب، وتجرّدَ العالِم من علمِه وإنصافِه، فقسّمنا هذا المبحَث إلى خمسَة فصول، الفصلُ الأوّل منهَا: يتناولُ إثبات قطعيّة ثبوتِ ودلالة حديث الثّقلين، وهُو ينقسمُ إلى قسمَين، قسمٌ يتناولُ الأحاديث المُسندَة، وقسمٌ يتناولُ الأحاديث المُرسلَة، والفصلُ الثّاني : تكلّمنا فيه عن طُرق حديث الثّقلين المرويّة باختصار اللّفظ، والفصلُ الثّالث: في تصحيح العُلماء لحديث الثّقلين، والفصلُ الرّابع: في فقِه حديث الثّقلين ومُناقشَة أهمّ جوانبِه بإسهَاب وتفصيل، والفصلُ الخامس: في أقوال وتعليق الأئمّة والعلماء على حديث الثّقلين، وهُو ينقسمُ إلى قسمَين، أقوال علماء الفرقَة السنيّة في حديث الثقلين، والقسمُ الثاني : يتناولُ

أقوال أئمّة وعلماء أهل البيت عليهم السلام، وشيعتُهم الكرام فيه، سائلين الله تعالى أن نكونَ في هذا الكلام سابقِه ولاحقِه مُخلصينَ النيّة والسّريرة في معرفَة الحقّ فاتّباعِه، وأن نكونَ وإيّاكم ممّن قال الله تعالى فيهم: ﴿**الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّـهُ وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ**﴾[الزمر:١٨]، وهذا أوان الشروع.

الفصل الأول: إثبات قطعيّة ثبوت ودلالة حديث الثقلين:

القسم الأوّل: إثبات قطعيّة ثبوت ودلالَة حَديث الثَّقلين بالأحاديث المُسندَة.

اعلم -أخي الباحث- رحمنَا الله وإيّاك، أنّ أهل البيت عليهم السلام على تواتر حديث الثّقلين، والتواتر هُو أسمَى مراتب الإثبات للحديث، والتواترُ نُوعَان: إمّا أن يكونَ لفظيّاً، وإمّا أن يكونَ معنويّاً، فاللفظيّ منهُ ماروَاهُ الجَمعُ من الصحابَة، قيلَ: خمسَةٌ فأكثَر، ورواهُ عن الجمَع جمعٌ آخَر، وهكذَا في كلّ طبقَة من رواتِه يكونون جمعاً، بحيث يستحيلُ تواطؤهُم على الكَذِب مع اختلاف بُلدانِهم وأقطارِهم، ويكونُ لفظُ روايَتِهم واحدَة، كما روي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مَن كُنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»، فهو مُتواترٌ لفظيّاً، **نعم!** والتواترُ المعَنوي يُشاركُ اللفظيّ في طُرق الرّوايَة، وتكونُ روايتهُ بألفاظٍ مُتقاربَة تُفيدُ في مَعنَاهَا معنىً واحداً بزيادة أو نقصان من هذا الطّريق أو ذَاك لا تُخلّ بالمَعنى الرئيس، فمَا هذا حالُه سمّيناهُ تواتراً معنويّاً، وأهل البيت عليهم السلام مُطبقون على أنّ حديث الثّقلين من الأحاديث المتواترَة معنويّاً والمرويّة من طريق جماعَة الأمّة باختلافِ مذاهبِهم وبُلدانِهم، وُهنا سنتكلّم عن طُرق ودلالَة روايَة هذا الحديث حَسَب المصادِر والمراجِع الحديثيّة، ونتكلّم على أسانيدِها ودلالَتِها، واعلَم أنّا لا نقصدُ بهذا الحَصر وإنّما الاستقصاءُ قدرَ الجهد والهمّة، وإلاّ فالباحثُ قد يَستزيد، أيضاً اعلَم أنّا قد نُكثرُ بإيرادِ الطّرق عن الرّاوي الواحِد لغَرَض الاستظهَار بالمُتابعَة لَمن محلّه الصّدق دونَ الوثاقَة من الرّواة فيُقوّي هذا روايَتَه، أيضاً نريدُ به إظهارَ كثرَة طبقَات الرّواة ليتحقّقَ لكَ شرطُ التّواتُر، هذا وقد نذكرُ في الرّواية الواحدَة أكثر مِن إسنَاد وطريق ونَعُدّها طريقاً واحداً وهي عند التحقيق أكثَرُ من طريق كما في الرّواية الرّابعَة وغيرِها، أيضاً اعلَم -أخي- أنّا لم نقتصرِ في بحثِنا هذا على كُتُب طائفةٍ دون طائفَة؛ لأنّ طريقَ الحديث هُو الإسناد الصّحيح، أيضاً قد نوردُ طُرُق أهل البيت عليهم السلام ضمنَ هذا الفَصل وأقوالهُم فيما يتلوهُ من الفصول ونؤخّرُ ذِكرَهُم تقديماً لقولِ المُخالِفين

بما يحجّهم من كُتبِهم المُعتبرَةِ عندَهُم؛ لأنّ هذا البحث موجّه إليهِم أكثرَ من غيرِهم، أمّا المُوالِفُ فيزيدُ بهِ بإذن الله تعالى تبصّراً وتثبّتاً واتّباعاً لأهل البيت عليهم السلام، أيضاً نُشيرُ إلى أنّا اجتهَدنا في تتبّع أقوال أهل الجرح والتعديل في الرّجال واجتهدَنا قدرَ المُستطاع في تثبيت ما يستحقّ من الجرح دونَ ما كانَ فيه التّحامل والمجازفَة واضحَة وظاهرَة، ونُشيرُ إلى ذلك في موضِعه عند التصحيح أو التّحسين أو حتّى التضعيف، **نعَم!** فمِن طُرُق حديث الثّقلَين.

الرّوايَة الأولَى :

المَصدَر : [مُسند أحمد بن حنبَل : ٥/ ١٨٩].

السَّنَد: حدثنا عبد الله، حدثني أبي [أحمد بن حنبَل]، ثنا أبو أَحْمَدَ الزبيري [هُو محمّد بن عبدالله بن الزّبير الأسدِي، من رجال البخاري ومُسلم]، ثنا شَرِيكٌ [ابن عبدالله بن أبي شَريك النّخعي] ، عَنِ الرُّكَيْنِ [ابن الرّبيع]، عَنِ الْقَاسِمِ بن حَسَّانَ، عن زَيْدِ بن ثَابِت، قال: قال رسول صلى الله عليه وآله وسلم:

المَتن : «إني تَارِكٌ فِيكُمْ خَلِيفَتَيْنِ: كِتَابَ الله، وَأَهْلَ بيتي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ جَمِيعاً».

الحُكم : صَحِيح، وصحّحهُ محمّد بن إسحاق من روايَة شَريكٍ النّخعي عن الرّكين بشكلٍ عام، نقلَ هذا عنهُ أبو منصورٍ محمد بن أحمد الأزّهري في كتابه (تهذيب اللّغة) [1].

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّةٌ من الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، والوصيّة مُقدّمةٌ في الأهميّة (**إني تَارِكٌ فِيكُمْ**)، والتّركُ هُو: التّخلِيف، (**خَلِيفَتَيْنِ**) أمرَين اثنَين عظيمَين وَريثَين ثقيلَين، (**كِتَابَ الله وَأَهْلَ بيتي**)، والمَعنى هُنا هُو الاّتباع لهُما؛ لأنّ المُوصِي يُشيرُ إلى العنايَة بالخليفَتين الكتاب والعترَة، (**وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا**) عن الحقّ ووجهه وطريقه، ولا مَعنى للافتراق إلاّ هذَا، نعني

(١) تهذيب اللّغة:٢/ ١٥٧.

الافتراق عن الحقّ، إذ هُما بالذّات مُفترقان فليسَت العـترَة تحمـلُ الكتـاب بأيـديهِم دائـماً، فيكونُ المَعنى بشكلٍ عام هُو التمسّك بالكتاب والعِترَة، ومعلومٌ أنّ مـن تمـسّكَ بالكِتـاب ولم يفترِق عنهُ لن يضلّ فكذلكَ يحصلُ عدم الضّلال لمن تمسّك بوصيّة رسـول الله ﷺ في الكتاب والعترَة، (**حتى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ جَمِيعاً**)، حتّى يوم القيامَـة، فهـذا دليـلُ التبعيّـة حيثُ إنَّ الكتاب والعترَة لن يتفرّقـا حتّـى يـوم القيامَـة، فكـانَ الحـقّ القطعـيّ دائـماً مـع الكتاب، فكذلكَ الحقّ القطعيّ معَ مَن هُم مُقارنونَ للكتاب مُلازمونَ له لن يتفرّقـوا عنـهُ ولن يتفرّقَ عنهُم، ففي هذا دليلٌ قطعيّ على معنى ودلالَة هـذا الحـديث في إثبـات التبعيّـة لأهل البيت عليهم السلام.

الرّوايَة الثّانية :

المَصدَر : [سُنَن التّرمذي : ٥/ ٦٦٣].

السَّنَد : حَدثنا عَلي بن المُنذِر الكُوفِي، حَدّثنَا محمّد بن فُضيل [ابـن غَـزوان مـن رجـال البخاري ومسلم]، قال: حدثنا [سُليمَان] الأعمَش عـن عَطيّـة [العـوفي] عـن أبي سَـعيدٍ [الخُدريّ] و[سُليمَان] الأعمش، عن حَبيب بن أبي ثَابت، عـن زيـد بـن أرقـم -رضي الله عنهما- قالا: قال رسول الله ﷺ :

المَتن : «إنّي تَارِكٌ فِيكُم مَا إن تَمَسّكتُم بِه لَن تضلّوا بَعدِي، أحَدُهُما أعَظَـمُ مِـن الآخَـر: كِتابَ الله حَبلٌ ممدودٌ مِنَ السَّمَاء إلى الأرض، وعِترتي أهل بَيتي، ولَن يَتفرَّقَا حَتّى يَرِدَا عَـليَّ الحَوض، فَانظُروا كَيف تَخلفُونِي فِيهِمَا».

الحُكم : صَحِيحٌ بطريقَيه، صحّحه الشيخ الألباني، وإلّا تنَزّلاً، فهُو حَسَنٌ صَحِيح مـن طريقِ الأعمش عن عطيّة، وإلاّ فهُو صحيح.

الدّلالَـة : هـذا الحـديثُ وصـيّة مـن الرّسـول ﷺ، (**إني تَـارِكٌ فِـيكُم**)، والـتّركُ هُو: التّخلِيف، (**مَا إن تَمَسّكتُم بِه**)، أي تمسّكتُم اتّباعاً، وليسَ تَمَسُّكَ الأيـدي بالمُقابـضَة، فالتمسّك شرطٌ لحصولِ عدم الضّلال، (**لَن تضلّوا بَعدِي**)، وهذا يُؤكِّد أنّ معنى التمسّك

هُو الاتّباع، وكذلكَ التمسّك بالمحبّة فإنّها لـن تكـونَ شرطـاً لعـدم الـضّلال إلاّ بإعقـابِ المحبّة بالاتّباع ولا يوجَد محبّة بدون اتّباع، وقولُه ﷺ : (**بعدِي**) تأكيدٌ لكون هذا الحديث وصيّة يَقترنُ مع قولِه: (**إني تَارِكٌ فِيكُم**) في أوّل الحديث، (**أحَدُهُما**) أي أنّ هُنـاك أمـرين، (**أعَظَمُ مِن الآخَر**)، فهذَان الأمرَان عظيمَان ثَقِيلَان مُكمِّـلان لبعـضِهمَا الـبَعض في معرفَـة الحقّ المحمّدي، وقولُه (أعظمُ من الآخَر) لكي لا يُستهَان بعظمَة الواحِد مـنهُما في الاتّبـاع دونَ الآخَر، وهذه قمّة العظمَة والشّرف، (**كِتابَ الله حَبلٌ ممدودٌ مِنَ السَّمَاء إلى الأرض**)، أوّل هذين الأمرَين كتاب الله تعَالى المُنزّل بأمرِ الله تعَالى مع الملائكَة الكِرام، والثّقَلُ العظيمُ الثّاني الذي بالتمسّك به إلى جانب القرآن يحصلُ شرطُ عدم الضّلال، (**وعِترتي أهل بَيتي**)، هُم أهل بيت الرّسول ﷺ، ساداتُ بني الحسَن والحسين، فكـانوا الطّريـقَ إلى الكتـاب العزيز، ولتأكيد المُتابعَة والمُلازمَة والتّرابُط بين هذين الأمـرَين العظيمَـين الثّقَلـين، يقـول ﷺ : (**ولَن يَتفرَّقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض**)، أي حتّى انقطاع التكليف، ثمّ يؤكّد الرّسول ﷺ لأمتّه أن ينظرُوا، بمعَنى : يلتزمُوا لأنفُسهِم، ويَتحرَّوا كيفَ يَخلفُون رسـول الله ﷺ في العمَل بوصيّته هذه، (**فَانظُروا كَيف تَخلفُونِي فِيهِمَا**)، وقولِه (**فـيهِما**) دليـلٌ عـلى كـونِهما أمرَين اثنَين، وخلافَة الرّسول ﷺ في القرآن ليسَت إلّا الاتّباع، وكذلِك خلافَتـهُ في أهـل البيت عليهم السلام ليسَت إلّا الاتّباع، إذ لن يُقال: خلافَة الرّسول ﷺ في القرآن اتّباع، وخلافَته ﷺ في أهل بيتِه إنّما هي مودّة ومحبّة، وجميعُها مـن الخـير شرطٌ للنجـاة وعـدم الـضلال، وهذا تحكّم، وقَهرٌ للإنصاف.

الرّوايَة الثّالثَة :

المَصدَر : [سُنَن النّسائي الكُبرى : ٥/ ٤٥].

السَّنَد : أخبرنا محمد بن المثنى [العنزي مِن رجال البخاري و مسلم]، قَال: ثنـا يحيـى بن حماد [الشّيباني] ، قال: ثنا أبـو عوانـة [وضّـاح بـن عبـدالله اليَـشكري]، عـن سُـليمَان [الأعمَش]، قال: ثنـا حَبيـب بـن أبي ثابـت، عـن أبي الطّفَيـل [عـامِر بـن واثلَـة الليثِـي، صَحابِيّ]، عن زيد بن أرقم ، قال:

المَتن : «لَّما رَجَعَ رَسُول الله ﷺ عَن حَجَّة الوَدَاع ونَزَل غَدِير خُمٍّ أمَرَ بِدوحَات فَقُمِمْنَ، ثمَّ قَالَ : «كَأنِّي قَد دُعِيتُ فَأَجَبْتُ، إنّي قَد تَرَكتُ فِيكُم الثَّقَلَين، أحَدُهُمَا أكبَرُ مِنَ الآخَر: كِتَابَ الله، وعِترَتِي أهلَ بَيتي ، فَانظُرُوا كَيف تَخلفُونِي فِيهِمَا، فَإنَّهُمَا لَن يَتفَرَّقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض، ثمّ قَالَ : إنَّ الله مَولايَ، وأنَا وَلِيُّ كُلِّ مُؤمِنٍ، ثمّ أخَذَ بِيَدِ عَليٍّ، فقَال: مَن كُنتُ وَليُّهُ فَهذَا وَليّه، اللهمَّ وَالِ مَن وَالاه، وعَادِ مَن عَادَاه»، فَقلتُ لِزَيدٍ: سَمِعتَهُ مِن رَسُول الله ﷺ ؟!، قَال : «مَا كَان فِي الدّوحَات رَجُلٌ إلاَّ رَآهُ بِعينِه، وسَمِعَ بأُذُنِه».

الحُكم : صَحِيح، قال ابن كثير : «قَال شَيخُنا أبو عَبدالله الذَّهَبي: وهَذَا حَديثٌ صَحِيح» (١)، وقال أبو جعفر الطّحاوي : «فَهَذَا الْحَدِيثُ صَحِيحُ الإِسْنَادِ لاَ طَعْنَ لأَحَدٍ فِي أَحَدٍ من رُوَاتِهِ» (٢).

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**كَأنِّي قَد دُعِيتُ فَأَجَبْتُ**)، وفيه ينعَى نفسَه ﷺ، فيوصِي أمّته بما يُنجيهِم إن هُم اتّبعوا وصيّته، (**إنّي قَد تَرَكتُ فِيكُم الثَّقَلَين**) أي خلّفتُ فيكُم أمرَين ثَقيلَين عظيمَين، سَبَبين للّنجاة وعدَم الضّلال، (**كِتَابَ الله، وعِترَتِي أهلَ بَيتي**)، الكتاب وأهل البيت، (**فَانظُرُوا كَيف تَخلفُونِي فِيهِمَا**)، وهذا تأكيدٌ في الاتّباع والخلافَة فيهِما بأحسَن الخِلافَة، ووجهُ هذا القَول كلّه من رسول الله ﷺ هُو الحثّ على التمسّك والاتّباع، فخلافَة القرآن كما ذكَرنا ليسَت إلّا خلافَة التمسّك، وكذلكَ الحالُ مع العترَة، فهُما وصيةٌ واحدِة لرسول الله ﷺ، فالتمسّك بالعترَة طريقُ التمسّك بالقرآن، وتركُ أحدهِما تركٌ للآخَر رأساً، والحقّ فيهِما ومعَهما إلى انقطاعِ التّكليف، (**فَإنَّهُمَا لَن يَتفَرَّقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض**)، وعدَم افتراقِ هذين الثّقَلين -الكتابُ والعترَة- دليلٌ على إيجاب التمسّك بهِما، لِما وجبَ ضرورةً من أنّ القرآن مُلازمٌ للحقّ، وأنّه متى اقترنَ أهل البَيت حتّى ورود الحَوض بالقرآن كانَ في هذا دليلٌ على عدم افتراقِ الحقّ عنهُم، وفيه تأكيدٌ على التبعيّة والتمسّك بهِم.

---

(١) البداية والنهاية:٥/ ٢٠٩.

(٢) شرح مشكل الآثار:٥/ ١٨.

الرّوايَة الرّابعَة :

المَصدَر : [المُستدرك عل الصّحِيحَين : ٣/ ١١٨].

السَّنَد : حدثنا أبو الحُسين محمّد بن أحمد بن تميم الحَنظَلِي بِبغـدَاد، ثنـا أبـو قُلابَـة عَبـد الملك بن محمّد الرُّقَاشِي، ثنا يحيى بن حمّاد ، **[إسنَاد ثانٍ]** وحَدَّثني أبو بَكر محمّد بن بَالَويـه، وأبو بَكر أحمَد بن جَعفَر البزّار، قَالا: ثنا عبد الله بن أحمد بن حنبل، حَـدثني أبي، ثنـا يَحيـى بن حمّاد، **[إسنادٌ ثالث]** وثنا أبو نَصر أحمد بن سَهل الفَقِيه بِبُخَارَى، ثنـا صـالِح بـن محمّـد الحافِظ البَغدادي، ثنا خَلَف بن سَـالم المخرَمـي، ثنـا يحيـى بـن حمّـاد [الـشيباني]، ثنـا أبـو عوانة، عن سُليمان الأعمَش، قال: ثنا حبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطفيل، عـن زَيـد بـن أرقَم -رضي الله عنه- قال:

المَتن : لَمَّا رَجَعَ رَسُول الله ﷺ مِن حَجَّةِ الوَدَاع ونَزَلَ غَدِير خُمٍّ أمَرَ بِدوحَات فَقُمِمنَ، فقَالَ : «كَأنّي قَد دُعِيتُ فَأجَبتُ، إنّي قَد تَركتُ فِيكُم الثّقَلَين أحَدُهُما أكبَر مِنَ الآخَر: كِتاب الله تَعالى، وَعِترَتِي، فَانظُروا كَيفَ تَخلفُونِي فِيهِمَا، فَإنّهُمَا لَن يَتفَرَّقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض، ثمّ قَال: إنَّ الله عَزّ وجَلَّ مَولايَ، وأنَا مَولَى كُلِّ مُـؤمِنٍ، ثـمّ أخَـذ بِيـد عَـليٍّ -رَضي الله عنـهُ- فَقَال: من كُنتُ مَولاهُ فَهذا وَليّه، اللهمّ وَالِ مَن وَالاهُ، وَعَادِ مَـن عَـادَاه، وذَكَـرَ الحَـدِيثَ بطولِه».

الحُكم : صَحِيح، وقال الحاكم النّيسابوري : «هَذا حَديثٌ صَحِيحٌ عَلى شَرطِ الشَّيخَين وَلَم يُخَرِّجَاه».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثالثَة.

الرّوايَة الخامسَة :

المَصدَر : [سُنَن التّرمذي : ٥/ ٦٦٢].

السَّنَد : حَدّثنَا نَصر بن عَبد الرّحمن الكُوفي، حدّثنا زَيد بن الحسَن هُـو الأنمَاطِـي، عـن جَعفر بن محمد [الصّادق]، عَن أبيه، عن جَابر بن عَبد الله [الأنصاري]، قَال:

المَتن : رَأيتُ رَسُول الله ﷺ، فِي حَجَّتِه يَومَ عَرَفة، وَهُو عَلىٰ نَاقَتِه القَصوَاء يَخطُب، فَسَمِعتُه يَقول : «يَا أيّهَا النّاس، إنّي قَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أَخَذتُم بِه لَن تَضلّوا: كِتابَ الله، وَعِترَتِي أهَل بَيتي».

الحُكم : صَحِيح، وصحّحه الألباني، قلتُ : وقد يُتكلَّم في زيد بن الحسَن الأنماطي فيُقال: عنهُ ضعيف، والحقّ أنّه عكسُ ذلِك، ولا مُستندَ علىٰ تضعيفِه من أقوال المُتقدِّمين من أهل الجرح والتعديل -فيما بحثنَا عنه- إلَّا قول أبي حاتم: مُنكَر الحَديث، وأبو حاتم معروفٌ تشدّده في جَرح الرّجال، حتّىٰ قال الذّهبي فيه: «إذَا وَثَّقَ أبو حَاتِم رَجُلاً فَتَمَسَّك بِقولِه فَإنّه لا يُوثِّقُ إلَّا رَجُلاً صَحِيح الحَدِيث، وإذَا لَيَّن رَجُلاً أو قَال فِيه: لا يُحتَجُّ بِه، فَتوقَّف حَتىٰ تَرىٰ مَا قَالَ غَيرُه فِيه، فَإن وَثَّقَه أحَدٌ فَلا تَبنِ عَلىٰ تَجرِيحِ أبي حَاتِم، فَإنّه مُتعَنِّتٌ فِي الرِّجَال، قَد قَال فِي طَائفةٍ مِن رِجَال الصِّحَاح لَيس بحجّة، لَيس بِقوي، أو نَحو ذَلِك» [1]، وهذا عندِي من ذَاك، فإنّه يجب ألَّا يُعتمد علىٰ إنكار أبي حاتِم علىٰ زيد بن الحَسن، علىٰ أنّ الترمذي نفسَه قد قال عقيبَ إيرادِه للحديث : «وَزَيد بن الحَسَن قَد رَوىٰ عَنه سَعِيد بن سُليمَان، وغَيرُ وَاحِدٍ مِن أهلِ العِلم»، ففيه تقوية، علىٰ أنّه عندَنا نحنُ الزيدية من ثقات محدّثي الشيعَة من المُتابعِين للإمام زيد بن علي عليه السلام.

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**يَا أيّهَا النّاس، إنّي قَد تَركتُ فِيكُم**)، أمرَين عظيمَين ثَقيلَين إن تمسّكتُم وأخذتُم بِهما حصلَت لُكم النّجاة من الضّلال، (**مَا إن أَخَذتُم بِه**)، أي تمسّكتُم به واعتمدتُم عليه، إذ ليسَ لمعنىٰ الأخذِ هُنا إلَّا التمسّك، (**لَن تَضلّوا**) ولَن تشقَوا، وسيكونُ فِي الأخذ والتمسّك بِهما والاتّباع النّجاة، (**كِتابَ الله، وَعِترَتِي أهَل بَيتي**).

(١) سير أعلام النّبلاء: ١٣/ ٢٦٠.

الرّوايَة السّادسَة :

المَصدَر : [تَاريخ بَغدَاد : ٨/ ٤٢٤].

السَّنَد : أخبرنا الحُسَين بن عُمَر بن بُرهَان الغَزَّال ، حدّثنا محمّد بن الحسَن النّقَاش إملاءً، أخبرنا المُطَيِّن [محمّد بن عبدالله الحضرميّ] ، حَدَّثنا نَصر بن عبد الرّحمَن [الوشّاء] ، حَدّثنا زَيد بن الحسَن [الأنماطيّ] ، عن مَعروف، عن أبي الطّفيل، عَن حُذيفَة بن أُسَيد ، أنَّ رَسول الله ﷺ، قَال :

المَتن : «يَا أيّهَا النّاس، إنّي فَرَطٌ لَكُم وأنتُم وَارِدُونَ عَليّ الحَوض ، وإنّي سَائلُكُم حِين تَرِدونَ عَليّ عَن الثَّقَلَين، فَانظرُوا كَيف تَخلُفُونِي فِيهِمَا: الثَّقَل الأكبَر كِتاب الله سَبَبٌ طَرَفُه بِيدِ الله، وَطَرَفُه بَأيدِيكُم، فَاستمسكُوا بِه ولا تضلّوا ولا تُبدِّلُوا، [وعِترَتِي أهلَ بَيتي فَإنّه قَد نبّأنِي اللّطِيفُ الخَبير أنّهُمَا لَن يتَفرَّقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ حَوضِي]».

الحُكم : حسَن، قلتُ : وما بينَ المعقوفَتين إضافَةٌ من روايَة ابن عساكِر بإسنادِه، عن نصر بن عبدالرّحمن،.. بقيّة السّند، فلعلّه مُختصرٌ في تاريخ بغداد، على أنّ لفظَة الثّقلَين تُنبئُ عن اختصار اللفظ إذ هي تدلّ على وجود أمرٍ ثانٍ، وليسَ مذكورٌ غير الكتاب، وهذا واضحٌ، وليُراجَع (تاريخ مدينة دمشق)[1]، وفيه بإسناد ابن عساكِر، قال: «أخبَرنا أبو بَكر محمّد بن الحُسين بن المزرَفِيّ ، نا أبو الحُسين محمّد بن عَلي بن المُهتدِي، أنا أبو الحسَن عَلي بن عمر بن محمّد بن الحسَن [بن شاذان الحِميَري]، أنا العبَاس بن أحمد البرتي [أبو حَبيب]، أنا نَصر بن عَبد الرَّحمَن أبو سُليمَان الوَشَّاء، أنا زَيد بن الحسَن الأنماطِي، أنا مَعروف بن خربوذ المكّي، عن أبي الطّفيل عَامِر بن وَاثلَة، عن حُذيفَة بن أُسَيد»، وإسنادهُ هُو الآخَر حسَن.

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**يَا أيّهَا النّاس، إنّي فَرَطٌ لَكُم وأنتُم وَارِدُونَ عَليّ الحَوض**)، وهُنا يُخبرُ رسول الله ﷺ أنّه سَيسألُ أمّته عن حالِهم في

(١) تاريخ مدينة دمشق ص:٤٢/ ٢٢٠.

الاتّباع والتمسّك بأمرَين عظيمَين، (**وإنّي سَائلُكُم حِين تَرِدونَ عَليّ عَن الثَّقَلَين**)، ثمّ يحثّ ﷺ على مزيد التمسّك بهما لحصول المسألَةِ عنهُمَا وكونَهُما أسباب نجاة، (**فَانظرُوا كَيف تَخلُفُوني فِيهمَا**)، ثمّ أخبرَ رسول الله ﷺ عن هذين الثّقَلَين المسئولُ عنهُمَا النّاس، (كِتاب الله سَبَبٌ طَرَفُه بِيدِ الله، وَطَرَفُه بَأيدِيكُم، فَاستمسكُوا بِه ولا تضلّوا ولا تُبدِّلُوا، [**وعِترَتِي أهلَ بَيتي، فَإنّه قَد نبّأنِي اللّطِيفُ الخَبير أنّهُما لَن يتَفرَّقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ حَوضِي**])، وهُنا لا يُقال: إنّما خصّ التمسّك بالكتاب دونَ العترَة، فلا تمسُّكَ إلاّ بالكتاب؛ لأنّا سنقولُ : إنَّ العترَة داخلةٌ ضمناً تحتَ هذا التمسّك لمكانِ السّؤال عنهُم يوم القيامَة، ولكونِهم وصيّة الرّسول ﷺ، ولكونِهم غير مُفترقين بالحقّ عن الكتاب، فكانوا ممّا يفرضُ نصّ الحديث ثَقلَهُم الدّينيّ في المُتابعَة، إذ لو لم يكُن لهم حظّ من التمسّك والاتّباع لَمَا كانَوا أهلاً أن يُسألَ عنهُم النّاس يومَ القيامَة من الحديث، ولَمَا كانَ لِذكرِهم كثقَل ثانٍ في الحديث أيّ أهميّة، ولَمَا كانَ هُناك معنى لملازمَتِهم وعدم افتراقِهم عن القرآن، وهذا واضحٌ وجهه ودلالته في الحثّ على اتّباع أهل البيت عليهم السلام.

الرّوايَة السّابعَة :

المَصدَر : [الذريّة الطّاهرَة، للدّولابي : ١٢١].

السَّنَد : حَدثنا إبرَاهيم بن مَرزوق [ابن دينار البَصري] ، حَدّثنا أبو عَامر العقدي [عبد الملك بن عمرو القيسِي] ، حَدَّثني كَثير بن زَيد [الأسلمي] عن محمّد بن عُمَر بن عَلي ، عَن عَليّ [بن أبي طالب] ، أنّ النّبي ﷺ :

المَتن : حَضَر الشّجَرَة بِخُمٍّ، قَال : فَخَرَج آخذاً بِيدِ عَليّ، فَقَال: «يَا أيّهَا النّاس، ألستُم تَشهَدُون أنَّ الله وَرَسُولَه أولَى بِكُم مِن أنفُسِكُم، وأنّ الله وَرَسُوله مَولاكُم، قَالوا: بَلى، قَال: فَمَن كُنتُ مَولاهُ فَإنّ عَليًّا مَولاه، أو قَال: فإنّ هَذا مَولاه، إنّي قَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه لَم تَضلّوا: كِتابَ الله، وأهلَ بَيتي».

الحُكم : صحيح، وقد صحّحه ابن حجر العسقلاني في (المطالب العالية) [1]، وذكرَ السيّوطي في (جامع الأحاديث) [2]، حديث محمّد بن عمر بن علي، وقال: صحّحه ابن جَرير، قال السّيوطي: «عن مُحَمَّدِ بنِ عُمَرَ بنِ عَلِيَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِي بنِ أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ الله عَنْهُ-، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَال: «إِنِّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ الله، سَبَبٌ بِيَدِ الله، وَسَبَبٌ بِأَيْدِيكُمْ وَأَهْلَ بَيْتِي»، وهُو متّصلٌ غير مُرسل من محمّد بن عمر، وأورَدهُ عن كثير بن زيد، ابن أبي عاصم في كتابه (السنّة) [3]، من غير طريقِ إبراهيم بن مرزوق، قال: «حَدَّثَنَا سُليمَان بن عُبيدالله الغَيلاني، حَدّثنا أبو عَامر، حَدَّثنا كَثير بن زَيد، عن مُحمّد بن عُمَر بن عَلي، عن أبيه، عن علي -رضي الله عنه- أن رسول الله ﷺ، قَال: «إنّي تَركتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه لَن تَضلّو:ا كِتابَ الله سَبَبُه بِيدِ الله، وسَببه بأيدِيكُم، وأهلَ بَيتي»، متّصلٌ غير مُرسَل، وإسنادُه حسَنٌ قابلٌ للتصحيح، وأخبرَ الهندي: أنّ هذا الحديث مرويٌّ من طريق: «ابن رَاهَوَيه، وابن جَرير، وابن أبي عَاصِم، والمحاملي فِي أمَاليه»، وقالَ الهِندي: «وصُحِّح» [4].

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**إنّي قَد تَركتُ فِيكُم**)، ما إن تمسّكتُم به، واتّبعتُموه، بالأخذِ به (**مَا إن أَخَذتُم بِه**)، سيكونُ سببُ نجاتِكم وسعادِتكم وعدم ضلالِكم، (**لَن تَضلّوا**)، فمَا هِي وصيّة الرّسول في الاتّباع والأخذ، (**كِتابَ الله وأهلَ بَيتي**)، ودلالة الحديث واضحَة في ضرورة الأخَذ والاتّباع لأهل البيت؛ لأنّه كما مرّ معنا لا معنى لقوله ﷺ: (**مَا إن أَخَذتُم بِه**) إلّا التمسّك، خصوصاً مع ذكر المُلازمَة للقرآن، وقرينَة عدَم الضّلال.

(١) المطالب العالية: ١٦/ ١٤٢.

(٢) جامع الأحاديث: ١٥/ ٢٥٦.

(٣) السنّة: ٢/ ٦٤٥.

(٤) كنز العمال: ١٣/ ٦١.

الرّوايَة الثّامنَة :

المَصدَر : [المُستدرَك على الصحيحَين : ٣/ ١٦٠].

السَّنَد : حَدّثنا أبو بَكر محمّد بن الحسين بن مصلح الفَقيه بالرّي، ثنا محمّد بن أيّوب، ثنا يَحيى بن المغيرة السّعدي، ثنا جَرير بن عبد الحَميد [الضّبي]، عن الحسن بن عبد الله [أو عُبيد الله] النّخعي، عن مُسلِم بن صُبيح [أبو الضّحى]، عن زَيد بن أرقَم -رضي الله عنه-، قال، قال : رسول الله ﷺ :

المَتن : «إنّي تَارِكٌ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتابَ الله، وأهلَ بَيتِي، وإنّهُمَا لَن يَتفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض».

الحُكم : صحيح، قال الحاكم النّيسابوري : «هَذا حَديثٌ صَحِيحُ الإسنَادِ عَلى شَرط الشَّيخَينِ وَلَم يُخَرِّجَاه»، وأكّد هذا المعنى الذّهبي في (التلخيص).

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**إنّي تَارِكٌ فِيكُم**)، وهُما أمرَان عظيمَان كبيرَان في شأنِهما حتّى سُمِّيَا بـ (**الثَّقَلَين**)، وهُما (**كِتابَ الله وأهلَ بَيتِي**)، القرآن وأهل بيت الرّسول ﷺ، ووصيّة الرّسول ﷺ وجهُها من هذا الحديث الحثّ على التمسّك، فكلمَة التّركِ منهُ عليه السلام للأمّة في هذا الموضِع بمثابَة الوصيّة، والحثّ على الأخذ، يقوّي هذا تركَه القرآن الكَريم، فمعنى التّرك هُنا هُو الحثّ بالتمسّك والاتّباع، وكذلَك معَ أهل البيت لمكان الحثّ النّبوي على ذلك، فالدّلالَة واضحَة هُنا على أنّ المُراد من الحديث هُو التمسّك بالثّقلين والاتّباع لهُما، وأنّ الحقّ مَعهُما حتّى يوم القيامَة، ولذلك قال ﷺ: (**وإنّهُمَا لَن يَتفَرَّقَا حَتَّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض**)، وعدَم افتراق العترَة عن القرآن يعني عدم خروجِ الحقّ عنهُما، وأنّ طريقَ الكتاب من طريقِ العِترَة المطهّرَة.

الرّوايَة التّاسعَة :

المَصدَر : [المُعجَم الكَبير : ٣/ ٦٧].

السَّنَد : حَدثنا محمد بن الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ، ثنا سَعِيدُ بن سُلَيْمَانَ، ح وَحَدَّثَنَا محمد بن عبدالله الْحَضْرَمِيُّ وَزَكَرِيَّا بن يحيى السَّاجِيُّ، قَالا: ثنا نَصْرُ بن عبد الرحمن الْوَشَّاءُ، ثنا زَيْدُ بن الْحَسَنِ الأَنْمَاطِيُّ، ثنا مَعْرُوفُ بن خَرَّبُوذَ، عن أبي الطُّفَيْلِ، عن حُذَيْفَةَ بن أُسَيْدٍ الْغِفَارِيِّ، أَنّ رَسُولَ الله ﷺ قال :

المَتن : «أَيُّهَا الناس، إني فَرَطٌ لَكُمْ [وأنتم] وَارِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ، حَوْضٌ أَعْرَضُ ما بين صَنْعَاءَ وَبُصْرَى، فيه عَدَدُ النُّجُومِ قِدْحان من فِضَّةٍ، وَإِنِّي سَائِلُكُمْ حين تَرِدُونَ عَلَيَّ عَنِ الثَّقَلَيْنِ فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا، السَّبَبُ الأَكْبَرُ كِتَابُ الله -عز وجل- سَبَبٌ طَرَفُهُ بِيَدِ الله وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ فاسْتَمْسِكُوا بِهِ وَلا تَضِلُّوا وَلا تُبَدِّلُوا، وَعِتْرَتِي أَهْل بَيْتِي، فإنه قد نَبَّأَنِيَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ أَنَّهُمَا لَنْ يَنْقَضِيَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ».

الحُكم : صحيح، ولا عبرَة بمَن قدَحَ في زيد بن الحسَن الأنماطيّ، كما تقدّم.

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**إني فَرَطٌ لَكُمْ وَارِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ**)، يدلّ على كونِه وصيّةً وطلباً منه ﷺ من الأمّة، هُو سؤالُهُم يوم ورودِ الحَوض، (**وَإِنِّي سَائِلُكُمْ حين تَرِدُونَ عَلَيَّ**)، فعَن ماذا يَسألُ رسول الله ﷺ، (**عَنِ الثَّقَلَيْنِ**)، عن أمرَين عظيمَين خطيرَين ثَقيلَين، (**فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا**)، فانظروا كيفَ تجتهدون في الأخذ بهذَين الأمرَين العظيمَين، وهُما بمنزلَة ما أخلِّفُه لكُم وأورثُكم إيّاه كأسبابٍ للنّجَاة، (**السَّبَبُ الأَكْبَرُ كِتَابُ الله عز وجل سَبَبٌ طَرَفُهُ بِيَدِ الله وَطَرَفُهُ بِأَيْدِيكُمْ فاسْتَمْسِكُوا بِهِ وَلا تَضِلُّوا وَلا تُبَدِّلُوا، وَعِتْرَتِي أَهْل بَيْتِي**)، فأخبرَ ﷺ أنّ هذَين الثّقَلَين خلائفُهُ على الحقّ هُما الكتاب والعترَة، وعزّز ﷺ مفهوم التمسّك بهما بقولِه ﷺ: (**فإنه قد نَبَّأَنِيَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ أَنَّهُمَا لَنْ يَنْقَضِيَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ**)، أي أنّهما لن يتفرّقا ويَنقضي الواحدُ دونَ الآخَر بالابتعاد والانفصال حتّى يوم القيامة، ومن ارتبطَ مع القرآن، إنّما يرتبطُ بالحقّ، خصوصاً مع مسألَة الرّسول ﷺ عن هذين المُتلازِمَين: الكتاب، والعترَة.

الرّوايَة العاشرَة :

المَصدَر : [حِلية الأولياء: ٩/ ٦٤].

السَّنَد : أخبرنا عَبدالله بن جعفَر [بن أحمَد بن فَارِس الأصبهَاني] فيما قرئ عليه وأذِنَ لِي، قال: ثنا أحمَد بن يُونِس الضّبّي، ثنا عمّار بن نَصر [السّعدي] ، ثنا إبراهيم بن اليَسع الملكّي [المكّي]، ثنا جَعفَر بن محمّد [الصّادق]، عن أبيه، عن جَدِّه، عَن عَليّ [بن أبي طالب]، قَال : خَطبَ رَسُول الله ﷺ بالجُحفَة، فَقال:

المَتن : «أيّهَا النّاس، ألَستُ أولَى بكُم مِن أنفُسِكُم؟! ، قَالوا : بلَى. قَال: فَإنّي كأني [هكذا كُتِبَت] لَكُم عَلى الحَوض فَرطاً وسَائلُكُم عَن اثنتَين: عَن القُرآن، وعَن عِترَتِي،الحديث».

الحُكم : ضعيف، لمكان إبراهيم بن اليَسع المكّي .

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**وسَائلُكُم**)، فهُو ﷺ يُخبرُ عن شيءٍ عظيمٍ سيُسألُ النّاس عنه يوم القيامَة، (**عَن اثنتَين**)، عن مسألَتين عظيمَتين، (**عَن القُرآن وعَن عِترَتِي**)، ومَتى ارتبطَ السّؤال بالقرآن كانَ دلالةً على منهَج الحقّ، وارتباطِ العترَة بكونِها ثاني أسئلَة الرّسول ﷺ لأمّته يوم القيامَة.

الرّوايَة الحاديَة عشَر:

المَصدَر : [التّدوين في أخبار قزوين : ٢/ ٢٢٦].

السَّنَد : أبو الحُسَين أحمَد بن محمّد بن أحمَد بن مَيمون عنهُ وعَن محمّد بن الحجّاج، قَالا: ثنا محمّد بن مهران [الرّازي الجمّال، من رجال البخاري ومسلم]، ثنا حَاتم بن إسمَاعِيل [المدنيّ من رجال البخاري ومسلم]، عن جَعفَر بن محمّد [الصّادق] ، عن أبيه، عَن جَابر [بن عبدالله الأنصاري]، أنّ النّبي ﷺ قَال يَومَ عَرفَة فِي حَجَّتِه، وهُو عَلى نَاقته القَصوَاء:

المَتن : «يَا أيّهَا النّاس، قَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه لَم تَضلُّوا: كِتابَ الله، وَعِترَتِي أهلَ بَيتي».

الحُكم : حسنٌ صَحيح يُحتجّ به.

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: **(قَد تَركتُ فِيكُم)**، أي خلّفتُ فيكُم أموراً عظيمَة هي من أسباب نجاتِكم، وتقطعُ عن الغَوايَة والـضّلال بمـوتِي ومُفارقَتي لكُم، **(مَا إن أَخَذتُم بِه)** أي ما إن تمسكّتم بها تركتُه لكُم من أمورٍ ودلالاتٍ على الحقّ، **(لَم تَضلُّوا)**، لم يحصُل لكم الضّلال، وشرطُ حصول عدم الضّلال هذا هُـو الاتّبـاع والتمسّك لـ **(كِتابَ الله وَعِترَتِي أهلَ بَيتي)**، والأخذُ معنى التمسّك.

الرّوايَة الثّانية عشَر:

المَصدَر : [مسند أحمد بن حنبل : ٣/ ٢٦].

السَّنَد : حدثنا عبد الله، حدثني أبي [أحمد بن حنبَل]، ثنا ابن نُمَيْرٍ [هُو عبدالله بن نُمَـير الهَمداني]، ثنا عبد المَلِكِ يعني بن أبي سُلَيمَانَ، عن عَطِيَّةَ [العوفي]، عن أبي سَعِيدٍ الخُـدرِي، قال: قالَ رَسول الله ﷺ :

المَتن : «إنّي قَد تَرَكْتُ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ، كِتَـاب الله -عـز وجـل- حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأَرْضِ، وعِترَتِي أَهْل بيتي، ألا إنّهُما لَنْ يَفْتَرِقَـا حتـى يَـرِدَا عَـلَيَّ الْحَوْضَ».

الحُكم : صحيح، قالوا: بَـل ضـعيفٌ، لـضعفِ عطيّـة بـن سـعد بـن جُنـادة العَـوفيّ، قُلنا: وجهُ تضعيفِه ضيعفٌ لا يُلتَفتُ إليه، على أنّ جماعةً لم يُشدّدوا في تضعيفِه، مـنهُم ابـن حجر قال: صدوق يُخطئُ كثيراً[1]، وقال يحيى بن معين: صالِح، وقال ابن عدي: روى لهُ جماعةٌ من الثّقات، وروى له البخاري في (الأدب)[2]، ووصفَهُ الذّهبي بأنّـه مـن مـشاهير التّابعين[3]، وقال ابن سَعد: وَكَانَ ثِقَةً إن شَاءَ الله، ولَهُ أَحَاديث صَالِحَة.[1]، **قلـتُ**: لم أقِـف

(١) تقريب التهذيب:١/ ٣٩٣.

(٢) تهذيب الكمال:٢٠/ ١٤٧-١٤٩.

(٣) سير أعلام النّبلاء:٥/ ٣٢٥.

على توسُّعٍ في بحث حالِ هذا الرّجل ما يدَعو لجرحِه من أهل الحديث إلّا ما قالوا: بأنّه يروي عن أبي سعيد، يعني به الكَلبي محمد بن السائب، فيتوهّمهُ النّاسُ منهُ عن أبي سعيدٍ الخُدري، هذا مع إجماعِ أهل الحديث على أنّ عطيّة العَوفي كان يروي عن أبي سعيدٍ الخُدري مُباشرةً، قال ابن أبي حاتِم : «سَمِعَ مِن أبي سَعيدٍ الخُدرِي أحَادِيث [تأمّل هُنا أنّه أثبتَ سماعَهُ من أبي سعيدٍ الخُدري]، فلمّا مَاتَ أبو سَعيدٍ جَعل يُجَالِسُ الكَلبِّي وَيحضُر قَصَصه، فَإذا قَال الكَلبيّ: قَال رَسُول الله بِكَذا فَيحَفَظُهُ، وكنّاهُ أبَا سَعيد ، ويَروي عَنهُ فَإذا قِيل لَه: مَن حَدَّثكَ بِهَذا ؟! فَيقول: حَدَّثني أبو سَعيد، فَيتَوهَّمُون أنّه يُريدُ أبَا سَعيدٍ الخُدرِي، وإنّمَا أرادَ بِه الكَلبيّ» [٢]، قُلنا: يهمّنا هُنا عدّة أمور : الأمر الأوّل : أنّ عطيّة العَوفي هذا قد صحّ سماعُه عن أبي سعيدٍ الخُدري، فيبقَى اعتبار روايتِه لحديث الثّقلين الماضي عن أبي سعيدٍ الخُدري أو عن أبي سعيدٍ الكلبيّ مُجرّد ظنّ واحتمال قد تكونُ معه الرّواية عن الخُدري صحيحَة مُتصلَة أو عن الكَلبي مُرسلَة، لا قطعَ حتّى الآن، ويتّضح الحكم بالأمر الثّاني : وهُو أنّ عطيّة العَوفي لم يُتَّهَم بالوَضع، وغايَة أمرِهم معه هُو التّضعيف لمكَان التّدليس، قال ابن حجَر : «مَشهُورٌ بالتّدلِيس القَبيح» [٣]، ويهّمنا هُنا أنّه لم يُتّهم بالوَضع. الأمر الثّالث : أن تعلَم أنّ من طرُق روايات عطيّة العَوفي هذا لحديث الثّقلين ما جاء بإثبات السّماع من أبي سعيدٍ الخدريّ عن رسول الله ﷺ، وعطيّة ليس بالوضّاع، وقد ثبتَ وجود رواياتٍ صحيحَة السّماع المباشِر منه عن أبي سعيدٍ الخُدري، وأبو سعيدٍ الخُدري سماعاً من رسول الله ﷺ، وأبو سعيدٍ الكّلبي تابعيّ لن يقولَ: سمعتُ من رسول الله ﷺ، فتتّجهُ روايات عطيّة بهذا رأساً إلى أبي سعيدٍ الخُدري مباشرةً عن رسول الله ﷺ لحديث الثّقلين، روى ابن أبي عاصم، قال: «حَدّثنا عَلي بن مَيمون، حَدّثنا سَعيد بن سلمَة [سعيدُ بن مسلمة]، عن عبد الملك [ابن أبي سُليمان]، عن عَطيّة العَوفي، عَن أبي [سعيدٍ] الخُدري، قَالَ : [**تأمّل**] **سَمِعتُ** رَسول الله ﷺ، يَقول : «يَا

(١) طبقات ابن سعد:٦/ ٣٠٤.

(٢) المجروحين:٢/ ١٧٦.

(٣) طبقات المُدلّسين: ٥٠.

أيّهَا النّاس، إنّي قَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه فَلن تضلّوا بَعدِي الثّقَلين، وأحَدهُما أكبرُ مِنَ الآخَر: كِتاب الله حَبلٌ مَمدودٌ مِنَ السّماء إلى الأرض، وعِترَتِي أهلَ بَيتي، وإنّهَا لَن يتفَرَّقَا حتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض» [1]، ورواهُ البغويّ بإسنادِه من غير طريقِ سعيد بن مسلمة، عن عبدالملك بن أبي سُليمان، قال : «أخبرنا الإمَام الحسين بن محمّد القَاضِي، أخبَرَنا أبو العبّاس الطيسفونِي، أنا أبو الحَسن التّرَابي، أنا أبو بَكر البّسطَامِي، أنا أحمد بن سَيَّار القُرشي، نا الحسين بن حرث، أنا الفَضل بن مُوسى ، قال عَبد الملك بن أبي سُليمان: أخبرنا عن عَطيّة العُوفِي، عن أبي سعيد الخدري قال : [**تأمّل**] **سَمعتُ** رَسول الله يَقول: «يَا أيّها النّاس إنّي تَركتُ فِيكُم..حديث التمسّك بالكتاب والعترة بتمامِه» [2]، وأصرحُ من ذلكَ بالرّفع من أبي سعيدٍ إلى الرّسول ﷺ مُباشرةً، هُو ما رواه الطّبراني، قال: «حَدّثنا محمّد بن عبد اللَّهِ الْحَضْرَمِيُّ، حدّثنَا عَبد الرّحمَن بن صَالِحٍ، ثنا صَالِحُ بن أبي الأَسْوَدِ ، عَنِ الأَعْمَشِ، عن عَطِيَّةَ، عن أبي سَعِيدٍ [**تأمّل**] **رَفَعَهُ**، قَال: «كَأَنِّي قد دُعِيتُ فَأَجَبْتُ، فَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ الله حَبْلٌ مَمْدُودٌ بين السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا» [3]، وفي هذا كلّه ترجيحٌ كبيرٌ لمن أرادَ أن يَفهَم ويتدَّبر بأنّ روايات عطيّة لحديث الثّقلين هي، عن أبي سعيدٍ الخُدري عن رسول الله ﷺ لمكان عدم كونهِ وضّاعاً، ومكان كون تدليسِه بسماعِ الكّلبي عن رسول الله ﷺ أمراً بعيداً عطيّة مُنزّهٌ عنه لَمن أنصَف، إضافَةً إلى ذلك فإنّ عطيّة العَوفي من ثقات رجال الزيديّة قالَه صاحب (الجَداول) عبدالله بن الإمام الهادي الحسن بن يحيى القاسمي عليه السلام.

فائدَة: وعطيّة بن سَعد العَوفي، إنّما سمّاهُ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، قال ابن سَعد في طبقاته: «جَاءَ سَعد بن جُنادَة إلى عَلي بن أبي طَالب وهُو بالكُوفَة، فَقال: يا أمِير المؤمنين، إنّهُ وُلِدَ لِي غُلامٌ فَسَمِّه، قَال: هَذا عَطِيَّةُ الله، فُسُمِّيَ عَطِيَّة»، وقال ابن

(١) السنّة:٢/ ٦٤٥.

(٢) شرح السنّة:١٤/ ١١٨.

(٣) المعجم الكَبير:٣/ ٦٥.

سعَد: «وخَرَج عَطيّة مَع ابن الأشعَث عَلى الحجَّاج فَلمَّا انهزَمَ جَيشُ ابن الأشعَث هَربَ عَطيّة إلى فَارِس، فَكتبَ الحجَّاج إلى محمَّد بن القَاسِم الثّقَفِيّ أنِ ادعُ عَطيّة فَإن لَعَنَ عَليَّ بن أبي طَالب وإلاَّ فَاضِربُه أربعمَائةَ سَوط واحلُق رَأسَهُ ولِحيَتَهُ، فَدعَاهُ فَأقرَأهُ كِتابَ الحجَّاج فَأبى عَطيّة أن يَفعَل، فَضرَبَه أربعمَائة وحَلقَ رَأسَهُ ولِحيَتَه، فَلمّا وُلّي قُتيبة خراسَان خَرج عَطيّة إليه، فلم يَزل بخُراسَان حتى وَلي عمر بن هُبيرة العِراق فَكتَب إليه عطيّة يَسأله الإذنَ لَه في القُدوم فَأُذِنَ لَه فقَدِم الكوفَة، فَلم يَزل بِهَا إلى أن تُوفِّي سَنة احدَى عَشرة ومَائة» [1]، وأخشَى أن يكونَ قولُ الجوزجاني عنه : مائل [2]، جرحاً لمذهبِه ومُعتقَدِه في التشيّع وأنّ هذا سببٌ لضعفِه، والله المُستعَان.

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**إنّي قَد تَركْتُ فِيكُم**)، أمرَين عظيمَين، (**الثَّقَلَيْنِ**)، وُهمَا (**أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ، كِتَاب الله -عز وجل- حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأَرْضِ، وعِترَتي أَهْل بيتي**)، ووصيّة الرّسول ﷺ بتركِه هذا تعني إيجاب التمسّك والتبعيّة لهُم جميعاً لمكان اشتراكِهم في الحقّ، وعدم انفصالِه وانفصالِهم عنه، ويؤكّد هذا المَعنى قوله ﷺ: «**إنّهُما لَنْ يَفْتَرِقَا حتى يَرِدَا عَليَّ الْحَوْضَ**»، أي حتّى يوم القيامَة، والمُلازمَة للقرآن وعدم الافتراق عنه تعني عدم الافتراق عن الحقّ قطعاً.

الرّوايَة الثّالثَة عشَر:

المَصدَر : [ضعفاء العَقيلي : ٤/ ٣٦٢].

السَّنَد : حدّثنا محمّد بن عُثمان [بن أبي شيبَة]، قال: حدّثنا يَحيى بن الحسَن بن فرّات القَزّاز، قَال: حدّثنا محمد بن أبي حَفص العطّار، عن هَارونٍ بن سَعدٍ [العجليّ] ، عن عبد الرّحمن بن أبي سَعيدٍ الخُدرِيّ، عَن أبيه، قَال : قَال رسول الله ﷺ:

المَتن : «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين: أحَدهُما كِتاب الله -تَبارَك وتعَالى- سَببٌ طَرَفُه بِيدِ الله، وطَرَفُه بأيديكُم، وعِترَتي أهلَ بَيتي، وإنّهُما لَن يَفترِقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض».

(١) طبقات ابن سعد:٦/ ٣٠٤.

(٢) أحوال الرّجال:٥٦.

الحُكم : لم يظهَر لي من حُكمِه سوَى الضّعف.

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**إنّي تَارِكٌ فِيكُم**)، وليسَ لهذا التّرك والخطاب للأمّة مِن معنَى إلاّ الحثّ على التمسّك، (**الثَّقَلَين**)، تاركٌ فيكُم أمرَين كبيرَين في شأنِهما، بالتمسّك بِهما لا يخرُج المُكلّف عن المنهجّ المحمّدي المَرضيّ، والطّريق الصحَيحَة القويمَة، (**أحدهما كتاب الله سَببٌ طَرَفُه بِيدِ الله، وطَرَفُه بأيديكُم، وعِترَتي أهلَ بَيتي**)، هُما الكتاب والعترَة، وتركُ الرّسول ﷺ الذي هُو وصيّته، مادامَت اقترنَ ثِقَلُها بالقرآن، فهي وصيّة تمسّك واتّباع وانقيَاد، وكذلِكَ كانَ أمرُ الرّسول ﷺ مع أهل البيت، اتّباعهم والانقيادُ لهُم، وأنّهم والقرآن لن يفترقُوا أبداً، (**وإنّهُما لَن يَفترِقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض**)، حتّى يوم القيامَة.

الرّوايَة الرّابعَة عشَر:

المَصدَر : [مُسنَد أحمد بن حنبَل : ٣/ ١٤].

السَّنَد : حدثنا عبد الله، حدثني أبي [أحمد بن حنبل]، حدثنا أَسْوَدُ بن عَامِرٍ ، أخبرنا أبو إِسْرَائِيلَ يعني إِسْمَاعِيلَ بن أبي إِسْحَاقَ الملائي، عن عَطِيَّةَ [العَوفي] ، عن أبي سَعِيدٍ [الخُدري]، قال : قال رسول الله ﷺ :

المَتن : «إنّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَر: كِتَاب الله حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأَرْضِ، وعِترَتي أَهْل بيتي، وإنّهما لَنْ يَفْتَرِقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ».

الحُكم : حسَن.

الدّلالَة : هذا الحديثُ وصيّة من الرّسول ﷺ، وهُو من قولِه: (**إنّي تَارِكٌ فِيكُم**)، وليسَ لهذا التّرك والخطاب للأمّة مِن معنَى إلاّ الحثّ على التمسّك، (**الثَّقَلَين**)، تاركٌ فيكُم أمرَين كبيرَين في شأنِهما، بالتمسّك بِهما لا يخرُج المُكلّف عن المنهجّ المحمّدي المَرضيّ، والطّريق الصحَيحَة القويمَة، (**أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ، كِتَاب الله حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأَرْضِ، وعِترَتي أَهْل بيتي**)، هُما الكتاب والعترَة، وتركُ الرّسول ﷺ الذي هُو وصيّته،

مادامَت اقترنَ ثِقَلُها بالقرآن، فهي وصيّة تمسّك واتّباع وانقيَاد، وكذلِكَ كانَ أمرُ الرّسول ﷺ مع أهل البيت، اتّباعهم والانقياد لهُم، وأنّهم والقرآن لن يفترقُوا أبداً، (**وإنّهُما لَن يَفترِقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليَّ الحَوض**)، حتّىٰ يوم القيامَة.

الرّوايَة الخامسَة عشَر:

المَصدَر : [مُسنَد أحمد بن حنبَل : ٣/ ١٧].

السَّنَد : حدثنا عبد الله، حدثني أبي [أحمد بن حنبَل]، ثنا أبو النَّضْرِ [هشام بن القَاسِم الكتاني]، ثنا مُحَمَّدٌ يعني ابن طَلْحَةَ [اليامِي] ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عن عَطِيَّةَ العَوفي ، عن أبي سَعِيدٍ الخدري عَنِ النّبي ﷺ، قال:

المَتن : «إنّي أُوشِكُ أن أدعَىٰ فَأُجِيبَ، وإنّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ الله -عز وجل-، وعِترَتي، كِتَاب الله حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأَرْضِ، وعترتي أَهْل بيتي، وإن اللَّطِيفَ الخَبِيرَ أخبرني أنّهمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حتىٰ يَرِدَا عليَّ الحَوْضَ، فَانظُروني بِما تَخلفُوني فِيهِمَا».

الحُكم : حسَن، وقال ابن حجَر الهيثمي : سَندُه لا بَأسَ به. (١).

الدّلالَة : رسول الله ﷺ ينعَي نفسَه في هذا الحديث، (**إنّي أُوشِكُ أن أدعَىٰ فَأُجِيبَ**)، فيُحبّ أن يُوصيّ أمّته بمنهجٍ وخطوطٍ عريضَة في التبعيّة والاقتداء والاهتداء إن هُم عَمِلوا بها كانوا مُن الشّاربين المُرتوَين من حوضِه يوم القيامَة، فأوصَىٰ ﷺ بقولِه : (**وإنّي تَارِكٌ فِيكُمُ**)، أمرَين ثَقِيلَين عظيمَين تتّبعونَهُما وتتمسّكونَ بهُما، (**الثَّقَلَيْنِ**)، وهُما : (**كِتَابُ الله حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأَرْضِ، وعترتي أَهْل بيتي**)، ثمّ يُخبرُ رسول الله ﷺ أنّ الحقّ لن يخرُج عنهُما حتّىٰ يوم القيامَة، (**وإن اللَّطِيفَ الخَبِيرَ أخبرني أنّهمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حتىٰ يَرِدَا عليَّ الحَوْضَ**)، ويُؤكّد معنىٰ التبعيّة والتمسّك من المُكلّفين لهَذين الثَّقَلين (**فَانظُروني بِما تَخلفُوني فِيهِمَا**).

---

(١) الصواعق المحرقة:٢/ ٤٣٨.

الرّوايَة السادسَة عشَر:

المَصدَر : [مُسنَد أبي يَعلىٰ : ٣/ ١٧].

السَّنَد : حدّثنا سُفيان بن وَكِيع [ابن الجرّاح]، حَدثنا محمد بن فُضيل [بن غَزوان]، عن عَبد الملك بن أبي سُليمَان عن عَطيّة العَوفي، عَن أبي سَعيدٍ الخُدري، قال سَمِعتُ رَسُول الله ﷺ يقول :

المَتن : «يَا أيّها النّاس، إنّي كُنتُ قَد تَركَتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه لَم تَضلّوا بَعدِي الثَّقَلَين، أحَدُهما أكبَرُ مِنَ الآخَر: كِتاب الله حَبلٌ مَمدودٌ مِنَ السَّمَاء الىٰ الأرضِ، وعِترَتِي أهل بَيتِي، وإنّهُما لَن يَفترِقَا حتّىٰ يَردا عَليَّ الحَوض».

الحُكم : ضعيف، قالوا: لمكان سُفيان بن وَكيع، وليسَ يُلتفَت لقولِهم في عطيّة العَوفي .

الدّلالَة : رسول الله ﷺ يُوصي أمّته بمنهجٍ صحيح الطّريق والإفضاء إلىٰ الحقّ المحمديّ القويم بعد موتِه، فقال : (**يَا أيّها النّاس، إنّي كُنتُ قَد تَركَتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه لَم تَضلّوا بَعدِي**)، فأوصَىٰ أمّته بالتمسّك والاتّباع، إذ الأخذ معناه التمسّك بـ (**الثَّقَلَين**)، وهُمَا (**أحَدُهما أكبَرُ مِنَ الآخَر كِتاب الله حَبلٌ مَمدودٌ مِنَ السَّمَاء إلىٰ الأرضِ، وعِترَتِي أهل بَيتِي**)، وأخبرَ أنّ الحقّ لن ينفّك عنُهما ولن يُفارقَاهُ، ولن يفترقَا عن بعضِهما البَعض في الإتيان بالحقّ حتّىٰ يوم القيامَة، (**وإنّهُما لَن يَفترِقَا حتّىٰ يَرِدا عَليَّ الحَوض**).

الرّوايَة السابعَة عشَر:

المَصدَر : [المُعجم الصّغير : ١/ ٢٢٦].

السَّنَد : حدّثنا الحسَن بن محمّد بن مُصعَبٍ الأشنَانِيّ الكُوفِيّ، حَدثنا عبّاد بن يَعقوبٍ الأسْدِي، حَدثنا أبو عَبدالرّحمَن المَسعُودِيّ [عبدالله بن عبدالمِلك]، عَن كَثيرٍ النّواء، عن عَطيّة العَوفي، عن أبي سَعيدٍ الخُدرِيّ، قال : قَالَ رسول الله ﷺ :

المَتن : «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين، أحَدُهُما أكبرُ مِنَ الآخَر ، كِتاب الله -عَزّ وجَلّ- حَبلٌ مَمدودٌ مِنَ السَّمَاءِ إلى الأرض، وعِترَتِي أهل بَيتِي، وإنّهَا لَن يَفتَرِقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض».

الحُكم : حسَن، قيلَ : بل ضَعيفٌ لمكان كثيرِ النّواء، قُلنَا : ضعفّوه لمكان تشيّعه، ومَن طالَع تراجمَه وأسباب تضعيفِه لم يجد شيئاً يصِمد سوى جرحهِم له بسبب الدّيانَة، وهُو أحدُ رجال الزيدية الثّقات.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الرّابعَة عشر.

الرّوايَة الثّامنة عشَر:

المَصدَر : [مسند ابن الجَعد: ٣٩٧].

السَّنَد : حَدّثنا بِشر بن الوَليد، نا محمّد بن طلحَة [اليَامِي]، عن الأعمَش، عن عَطيّة [العَوفي]، عن أبي سَعيدٍ [الخُدريّ]، أنّ النّبي ﷺ، قال :

المَتن : «إنّي أوشَكُ أن أُدعَى فأُجِيب، وإنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله حَبلٌ مَمدودٌ مِن السَّمَاء إلى الأرض، وَعِترَتِي أهل بَيتِي، وإنَّ اللَّطِيف الخَبير أخبَرَنِي أنّهُمَا لَن يَفتَرِقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض، فَانظروا بِما تَخلفُونِي فِيهِمَا».

الحُكم : حسَن.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الخامسَة عشر.

الرّوايَة التّاسعَة عشَر:

المَصدَر : [مسند أحمد بن حنبل : ٥/ ١٨١].

السَّنَد : حدّثنا عبدالله، حَدّثني أبي [أحمد بن حنبل]، ثنا الأَسْوَدُ بن عَامِرٍ، ثنا شَرِيكٌ [بن عبدالله النّخعي]، عَنِ الرُّكَيْنِ [بن الرّبيع]، عَنِ القَاسِم بن حَسَّانَ، عن زَيْدِ بن ثَابِت، قال : قال رسول اللَّهِ ﷺ :

المَتن : «إنّي تَارِكٌ فِيكُمْ خَلِيفَتَيْنِ: كِتَاب الله حَبْلٌ مَمْدُودٌ ما بين السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، أو ما بين السَّمَاءِ إلى الأَرْضِ، وعِترتي أَهْل بيتي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ».

الحُكم : صَحيح، وصحّحه محمّد بن إسحاق من روايَة شريك عن الرّكين.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الأولَى.

الرّوايَة العشرون :

المَصدَر : [المعجم الكبير : ٥/ ١٥٤].

السَّنَد : حَدثنا عُبَيْدُ بن غَنَّامٍ، ثنا أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ، ثنا شَرِيكٌ [بن عبدالله النّخعي]، عَنِ الرُّكَيْنِ بن الرَّبِيعِ، عَنِ القَاسِمِ بن حَسَّانَ، عن زَيْدِ بن ثَابِتٍ، قال: قال رسول الله ﷺ:

المَتن : «إنّي قَد تَرَكْتُ فِيكُمُ الخَلِيفَتَيْنِ: كِتَابَ الله، وَعِتْرَتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ».

الحُكم : صَحيح، وصحّحه محمّد بن إسحاق من روايَة شريك عن الرّكين.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الأولى.

الرّوايَة الحَادِية والعِشرون :

المَصدَر : [المعجم الكبير : ٥/ ١٦٦].

السَّنَد : حدثنا محمد بن عبد الله الحَضْرَمِيُّ، ثنا جَعْفَرُ بن حُمَيْدٍ [القرشي أو العَبسيّ]، ح حَدّثنا محمّد بن عُثْمَانَ بن أبي شَيْبَةَ، حَدثنا النَّضْرُ بن سَعِيدٍ أبو صُهَيْب، قَالا: ثنا عبد اللَّهِ بن بُكَيْرٍ [الغنوي]، عن حَكِيمِ بن جُبَيْرٍ، عن أبي الطُّفَيْلِ [عامر بن واثلَة]، عن زَيْدِ بن أَرْقَمَ قال :

المَتن : «نَزَلَ النبي ﷺ، يوم الجُحْفَةِ ثُمَّ أَقْبَلَ على النّاس، فَحَمِدَ الله وَأَثْنَى عليه، ثُمَّ قال: إنّي لا أَجِد لِنَبِيٍّ إلا نِصْف عَمْرِ الذي قَبْلَهُ، وَإِنِّي أُوشَكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيب، فما أَنْتُمْ قَائِلُونَ ؟! قالوا: نَصَحْتَ، قال: أليْسَ تَشْهَدُونَ أَنَّ لَا إلهَ إلَّا الله، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ، وَأَنَّ الجَنَّةَ حَقٌّ وَالنَّارُ حَقٌّ، وَأَنَّ البَعْثَ بَعْدَ المَوْتِ حَقٌّ ؟! قالوا: نَشْهَدُ. قال: فَرَفَعَ يَدَيْهِ فَوَضَعَهُمَا على صَدْرِهِ، ثُمَّ قال: وأنا أَشْهَدُ مَعَكُم، ثُمَّ قال: ألا تَسْمَعُونَ، قَالوا: نعم. قَال: فَإِنِّي فَرطُكُمْ على الحَوْضِ، وَأَنْتُمْ وَارِدُونَ عَلَيَّ الحَوْضَ، وَإِنَّ عُرْضَهُ أَبْعَدُ ما بين صَنْعَاءَ وَبُصْرَى، فيه أَقْدَاحٌ عَدَدَ النُّجُومِ من فِضَّةٍ، فَانْظُرُوا كَيْفَ تُخْلِفُونِي في الثَّقَلَيْنِ، فَنَادَى مُنَادٍ: وما الثَّقَلانِ يا رَسُولَ الله؟!، قَال: كِتَابُ الله طَرَفٌ بِيَدِ الله -عز وجل- وَطَرَفٌ بِأَيْدِيكُمْ فَاسْتَمْسِكُوا بِهِ لا تَضِلُّوا، وَالآخَرَ عِتْرَتِي، وَإِنَّ اللَّطِيفَ الخَبِيرَ نَبَّأَنِي أَنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ، وَسَأَلْتُ ذَلكَ لَهُمَا رَبِّي فَلا تَقْدُمُوهُمَا فَتَهْلَكُوا وَلا تَقْصُرُوا عنهُما فَتَهْلَكُوا، وَلا تُعَلِّمُوهُمْ فَإِنَّهُمْ أَعْلَمُ مِنْكُمْ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ -رضي الله عنه- فقال: مَن كُنتُ أَوْلَى بِهِ من [نَفْسي] فَعَلِيٌّ وَلِيُّهُ، اللَّهُمَّ وَالِ من وَالاهُ، وَعَادِ من عَادَاهُ».

الحُكم : صَحيحٌ من طريق الحضرميّ عن جعفر بن حُميد، وعبدالله بن بُكير وثّقه الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني، وحكيم بن جُبير ضعّفوه لمكان تشيّعه، ولا يُلتفَت إلى طعنهم فيه، وهو من خُلّص رجال الزيدية وثقاتهم.

الدّلالَة : هُنا رسول الله ﷺ ينعَي نفسَه، ويحثّ أصحابَه وأمّته بأحسِن الخلافَة منهُم في الثّقَلين (**فَانْظُرُوا كَيْفَ تُخْلِفُونِي فِي الثَّقَلَيْنِ**)، وهذا حثٌّ منهُ ﷺ على التمسّك والاتّباع لهَذين الثّقلين، (**كِتَابُ الله طَرَفٌ بِيَدِ الله -عز وجل- وَطَرَفٌ بِأَيْدِيكُمْ فَاسْتَمْسِكُوا بِهِ لا تَضِلُّوا، وَالآخَرَ عِتْرَتِي**)، الكتابُ وأهل البَيت، (**وَإِنَّ اللَّطِيفَ الخَبِيرَ نَبَّأَنِي أَنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ**)، فكان عدم الافتراق هذا دليلاً على التمسّك والاتّباع، فإنّ من لازمَ القرآن، وجبَ اتّباعهُ والتمسّك به، وحديثُ رسول الله ﷺ وجهُه هذا.

الرّوايَة الثانية والعِشرون :

المَصدَر : [المعجم الكبير : ٥/ ١٦٩].

السَّنَد : حدثنا عَلِيُّ بن عبد العَزِيزِ [البغوي]، ثنا عَمْرُو بن عَوْن الوَاسِطِيُّ، ثنا خَالِدُ بن عبد الله [الواسطيّ]، عَنِ الحَسَنِ بن عُبَيْدِ الله [النّخعيّ]، عن أبي الضُّحَى [مُسلم بن صبيح]، عن زَيْدِ بن أَرْقَمَ، قال : قال رسول الله ﷺ :

المَتن : «إني تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ الله، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ».

الحُكم : صَحيح.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثامنة.

الرّوايَة الثّالثة والعِشرون :

المَصدَر : [مصنّف ابن أبي شيبة : ٦/ ٣٠٩].

السَّنَد : حدّثنا عمَر بن سَعد أبو دَاود الحفريّ ، عن شَرِيكٍ [بن عبدالله النّخعي] ، عن الرّكين [بن الرّبيع]، عن القَاسم بن حسّان ، عن زيد بن ثَابت ، قال : قال رسول الله ﷺ :

المَتن : «إنّي تَارِكٌ فيكُم الخَليفَتين مِن بَعدِي: كِتابَ الله، وعِترتي أهلُ بَيتِي ، وإنّهمَا لَن يتفرّقا حتّى يَردَا عَليّ الحَوض».

الحُكم : صَحيح، وصحّحه محمّد بن إسحاق من روايَة شريك عن الرّكين.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الأولى.

الرّوايَة الرّابعَة والعِشرون :

المَصدَر : [صحيح مسلم : ٤/ ١٨٧٣].

السَّنَد : حَدثني زُهَيْرُ بن حَرْبٍ ، وَشُجَاعُ بن مَخْلَدٍ جميعا، عن ابن عُلَيَّةَ، قال زُهَيْرٌ: حدثنا إسماعيل بن إبرَاهِيم ، حدثني أبو حَيَّانَ، حدثني يَزِيدُ بن حَيَّانَ ، قال :

المَتن : «انْطَلَقْتُ أنا وحُصَيْنُ بن سَبْرَةَ ، وَعُمَرُ بن مُسْلِمٍ ، إلى زَيْدِ بن أَرْقَمَ، فلمَّا جَلَسْنَا إليه، قال له حُصَيْنٌ : لقد لَقِيتَ يا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، رَأَيْتَ رَسُولَ الله ﷺ، وَسَمِعْتَ حَدِيثَهُ، وَغَزَوْتَ مَعَهُ، وَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ، لقد لَقِيتَ يا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، حَدِّثْنَا يا زَيْدُ ما سَمِعْتَ مِن رَسول الله، قَال: يَا ابن أَخِي، والله لقَد كَبِرَتْ سِنِّي، وَقَدُمَ عَهْدِي، وَنَسِيتُ بَعْضَ الذي كُنتُ أَعِي مِن رَسول الله ﷺ فَمَا حَدَّثْتُكُمْ فَاقْبَلُوا ومَا لَا فلا تُكَلِّفُونِيهِ، ثُمَّ قَال: قَامَ رسول الله ﷺ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بين مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَحَمِدَ الله وَأَثْنَى عليه وَوَعَظَ وَذَكَّرَ ثُمَّ قال : «أَمَّا بَعْدُ، ألا أَيُّهَا النّاس فَإِنَّمَا أنا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رسول رَبِّي فَأُجِيبَ، وأنا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْن: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ الله فيه الهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ، فَحَثَّ على كِتَابِ الله وَرَغَّبَ فيه، ثُمَّ قال: وَأَهْل بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ الله في أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ الله في أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ الله في أَهْلِ بَيْتِي».

الحُكم : صَحيح.

الدّلالَة : هذا حديثٌ صريحٌ في وجوب اتّباع أهل البيت عليهم السلام، وأنّهم ثاني الثَّقلَين كما في الحَديث، ففي الحديث ينَعي الرّسول ﷺ نفسَه لأصحابِه فيقول :«**أَيُّهَا النّاس، فَإِنَّمَا أنا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رسول رَبِّي فَأُجِيبَ**»، ويريدُ الرّسول ﷺ أن يدلّ أمّته على منهجٍ بعدَهُ إن هُم تمسّكوا به حصلَ لهُم النّجاة من الضّلال، فأخبرَ ﷺ عن وصيّةٍ عظيمَة، فقال: (**وأنا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ**)، أي أنا مُخلِّفٌ فيكم أمرَين عظيمَين ثَقِلَين خطيرَين من أسباب السّعادَة والنّجاة، وهذا وجهُ وقوف الرّسول ﷺ في أشهرِه الأخيرَة موقِف الدّال المُحرِّص على أسباب النّجاة بعدَه، فَمَا هُمَا الثَّقلان ؟!، يقول ﷺ : (**أَوَّلُهُمَا**)، وسيأتي ذِكرُ ثاني الثّقَلَين العَظِيمَين بعدَ الأوّل، (**كِتَابُ الله فيه الهُدَى وَالنُّورُ فَخُذُوا بِكِتَابِ الله**

وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ)، ومعلومٌ عقلاً أنّ وصيّة الرّسول ﷺ بالثّقلين هي وصيّة إيجاب تمسّكٍ واتّباع، فيه النّجاةُ من الضّلال، لقرينَة كونِ الكتاب الكريم أحَد الثَّقَلين، وكذلِكَ سيكونُ للثّقَل الثّاني وزنُه الذي استحّقَ أن يُسمِّيَهُ رسول الله ﷺ ثَقَلاً وهي كلمةٌ عظيمَةٌ تُنبئُ عن حالٍ وشأنٍ عظيم في الاتّباع والتمسّك، فالكتاب كان الثَّقل الأوّل الذي أوصَى به الرّسول ﷺ، فمَا هُو الثَّقَل الثّاني : **(وَأَهْل بَيْتِي)**، إذاً أهل البيت هُم الثّقَل الثّاني المُقارِن للقرآن، والذي خلَّفهُم الله مع القرآن ثَقَلين للأمّة، فكانا علاماتٍ على الهدى والمنهَج المحمّدي الحقّ، لن يُفارقَ القرآن الحقّ، ولن يُفارقَ أهل البيت عليهم السلام الحقّ، فأهل البيت عليهم السلام الطّريق إلى المنهج المحمدّي القويم، لا طريقَ إلى فهم الكتاب وتأويلِه إلّا من طريقِهم عليهم السلام، فإذا ضلّ جميع النّاس لن يكونَ الهُدى إلّا مع أهل البيت عليهم السلام، كمَا أنّ جميعَ الكُتب قد تخلو من الحقّ إلّا كتاب الله تَعالى، نعم! فأعادَ الرّسول على أمّته من خلالِ أصحابِه ذِكر الثَّقَل الثّاني أهل البيت تذكيراً بلزومِ اتّباعِهم، وعدَم الاختلافِ عليهِم، والانفرادِ دونَهُم، والتقدّم عليهِم، والاستغناءِ عنهُم، أعادَ ذلكَ ثلاثَ مرّات، **(أُذَكِّرُكُمُ الله في أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ الله في أَهْلِ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ الله في أَهْلِ بَيْتِي)**، ولم يَذكُر ﷺ التأكيد على القرآن، وذلكَ لمّا كان معلوماً بالضّرورة عدم اختلاف المسلمين على كونِه ثَقَلاً فيه الهُدى والحقّ، ولكنَّ أهل البيت عليهم السلام كانت طريقَة معرفَتِهم نصّ الرّسول ﷺ وتأكيدُه ذلكَ الاتّباع على أمّته، إضافَةً إلى ذلِك فإنّ التمسّك والاتّباع لأهل البيت يعني اتّباع القرآن؛ لأنّهُم لن يُخالفوا على القرآن كما هُو ظاهرٌ من توصيَة الرّسول ﷺ بهذين الثّقلَين، وكما هُو ظاهرٌ من أحاديثَ أخرى صحيحَة بأنّهما لن يفترقَا حتّى ورود الحوض، والمعنى أنّهما لن يفترقَا عن القيام بالحقّ، فيكونُ اتّباع القرآن عن طريقِ عُلماء غير أهل البيت عليهم السلام مُحتِملاً الصحّة والخطأ في التأويل والتدبّر والاستنتاج والتفسير، وطريقُه من طريق الثّقَل الثّاني غيرُ محتملٍ لذلكّ كلّه، ومكانهُ القَطعُ بصحّة المَنهَج، والحمد لله، وسابقاً قد كنّا حرّرنا في معنى حديث مُسلمٍ هذا تنبيهاتٍ بسيطَة وجهُها الردّ على مَن فِهِم من هذا الحديث ذي الدّلالة الواضحة في اتّباع أهل البيت، مَن فِهِم منهُ مجرّد الوصايَة بأهل البيت عليهم السلام خيراً، دونَ الاتّباع، فقُلنا:

اعلَم –أخي رحمنا الله وإيّاك– أنّ تناولَ حديث الثّقلين، قد جاء في صورَتين من

الرّواية، فروايةٌ جاء فيها عن رسول الله ﷺ، أنّه قال : «إنّي تاركٌ فيكُم الثَّقلَين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لن يفترقَا حتّىٰ يردَا عليّ الحوض»، وصورةٌ ثانيَة أنّ رسول الله ﷺ، قال : «وأنا تاركٌ فيكُم ثَقَلَينِ، أوّلُهُما كتاب الله فيه الهُدَىٰ والنّور، فخذُوا بِكتابِ الله، واستمسِكوا به، فحثّ علىٰ كتاب الله ورغّب فيه، ثمّ قال: وأهل بيتي أُذكّرُكُمُ الله في أهل بيتي، أُذكّرُكُمُ الله في أهل بيتي، أُذكّرُكُمُ الله في أهل بيتي»، فقالوا عن الأخير: إنّه لا يدلّ إلّا علىٰ التوصيَة بهم خيراً دون الاتّباع، وقيلَ عن الأوّل بأنّه يوجبُ الاتّباع، فأنكرَ كثيرٌ من مُتأخّري الفرقة السنية وجه صورة الحديث الأولَىٰ، وقالوا: الثّابت ما رواه مسلم في (صحيحه) من الصّورة الثانية، وهُنا سنتناولُ الموضوع بقراءةٍ فاحصَة ماتعَةٍ بإذن الله تعالىٰ، ونُسردُها من عدّة وجوه :

الوجهُ الأوّل : نقول فيه للمُخالف: هَبونا سلّمنا لكم أنّ الصحيح من وجه حديث الثّقلين هُو ما رواه مسلم من التوصيَة بأهل البيت عليهم السلام، فإنّ هذا الحديث لا يُفيدُ التوصيَة بدون الاتّباع، بل هُو أخٌ وعضيدٌ وقرينٌ للصورة الأولىٰ من الحديث في إثبات التمسّك بأهل البيت عليهم السلام والاتّباع لهم والمُلازمَة منهم للكتاب والحقّ، فإن قيلَ : بيّنوا لنَا مُستندَكم علىٰ هذه الدّعوىٰ. قُلنا : تأمّل كلام الرّسول ﷺ : «ألا أيّها النّاس، فإنّما أن بشرٌ يُوشِكُ أن يأتيَ رسول ربّي فأُجيبَ»، تجدهُ ﷺ ينعَي نفسَه، فيحبّ ﷺ أن يُخبرَ أصحابَه وأمّته بمنهجٍ لا يضلّون بعدَه إن هم أخذوا به، فكانَت وصيّته ﷺ : «وأنا تاركٌ فيكُم ثَقَلَينِ»، أي مُخلِّفٌ فيكُم وبينكم، أسباباً للنجاة والسعادَة، فقال ﷺ : «ثَقَلَينِ»، أمرَين عظيمَين ثَقيلَين، قال أهل اللغة : «**سُمِّيَا ثَقَلَين؛ لأنَّ الأخذَ بِهِمَا ثَقيل، والعمَل بِهِمَا ثَقيل**،....، و**أصلُ الثّقَل أنّ العَرب تَقول لكلّ شَيء نَفيسٍ خَطيرٍ مَصُون: ثَقَل**» (لسان العرب)، وهُنا أخبر ﷺ عن ثَقلَين اثنَين، فمَن هُما هذان الثّقَلان الذي يكون الأخذُ بهما ثقيلاً، وشأنُهما عند أفصحَ من نطقَ بالضّاد عظيماً، حتّىٰ أطلقَ عليهِم ثَقَلاً، فالأوّل من الثّقَلَين، قوله ﷺ : «أوّلُهُما كتاب الله فيه الهُدَىٰ والنّور، فخذُوا بِكتابِ الله، واستمسِكوا به»، فكانَ الكتاب هو الثّقَل الأوّل، فمَن من ذا يستحقّ أن يكونَ وصيّةً لرسول الله ﷺ ويُسمّيه ثَقلاً كما سمّىٰ الكتاب العظيم ثَقلاً ؟!، قال ﷺ مُخبراً عن الثّقَل الثّاني : «وأهل

بيتي، أُذكّرُكُمُ الله في أهل بيتي، أُذكّرُكُمُ الله في أهل بيتي، أُذكّرُكُمُ الله في أهل بيتي»، فأهل البَيت عليهم السلام الثّقَل الثّاني في حديث مسلم؛ لأنّ الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم أخبرَ عن ثقَلَين اثنين، فكانَ الكتاب أحدهُما، وأهل البيت لاشكّ ثانيهِما، والسّؤال: لماذا أوصَى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بأهل البيت عليهم السلام كثَقَل ثقِيلٍ عظيمٍ نفيسٍ ثانٍ مقرونٌ ذكرُهُ معَ ثَقَل القرآن العظيم ؟! هل يُجيبُ السّلفيّة على هذا بعقلانيّة وتمحيصٍ وتدقيق ؟!، نعم، رأينَا منهم القاري صاحب كتاب (مرقَاة المفاتيح) يقول عن هذا الحديث رابطاً مضمونه بمضمون حديث (كتاب الله وعترتي أهل بيتي)، قال : «وأقولُ: الأظهرُ هُو أنّ أهل البيت غالباً يكونون أعرف بصاحِب البَيت وأحوالِه، فالمُرادُ بهم أهلُ العِلم منهُم، المُطّلعون على سيرتِه، الواقفونَ على طريقَته، العارفونَ بحكمه وحِكمته، وبهذا يصلُح أن يكونوا مُقابلاً لكتاب الله سبحانه»[1]، وهذا هُو الحقّ في تأويل الحديث، إذ لن يكونَ أهل البيت عليهم السلام ثَقَلاً عظيماً يُوصي بهم الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، إلّا ولهُم شأنٌ عظيمٌ فيما يُرضي الله والرّسول، وليسَ يُرضي الله والرّسول من حالِهم إلّا القيام بالإسلام كتاباً وسنّة وأمراً بالمعروف ونهياً عن المُنكَر، فكان الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم يحثّ النّاس بهذه الوصيّة بالاتباع لهُم، ثمّ عادَ وكرّرها ثلاثاً، وقرينةُ ذلك أنّهم ثَقلٌ من الثَّقَلَين في الحديث، وقرينةٌ أخرى أنّهم من أولويات الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم في وصيّته للنّاس لم يغفَل عن إظهار أمرهِم، وهذا فواضحٌ وجهه بفضل الله ومنّه، فصورة حديث مسلم من التوصية بأهل البيت، وقد ثبتَ من الحديث تسميَتُهم ثَقلاً، صورة هذا الحديث لا تُعارضُ صورة الحديث الأخرى المُصرّحة بكون أهل البيت ثقَل الله الثاني، فهو ظاهرٌ من الصّورتَين عظيمُ شأن أهل البيت في الدّين ومعرفَة الحقّ من الباطل، فكان حديث التمسّك بالثّقلَين حديثاً متواتراً معنويّاً، لا يصحّ منه مَنْ صرفَ حديث مسلم إلى مجرّد الفضيلة كالعادَة في صَرف الأحاديث الدّالة على عظيم منزلة أهل البيت واتّباعهم على الفضائل دونَ الاتّباع، بل إنّ حديث مسلم واحدٌ من طُرقِ الأحاديث السّابقة تُعاضِدُها في الدّلالة على التبعيّة لأهل البيت عليهم السلام.

(١) مرقاة المفاتيح:١١/ ٣٠٧.

الوجهُ الثّاني : أنّك متى تأمّلتَ قول زيد بن أرقم لحُصين بن سَبْرَة، لوجَدتـه يُخبرُه أنّ قد شاخَ على الرّوايَة والضّبط، لِقِدَم العَهد، وكِبَر العُمر، فقال : «يـا ابـن أخـي، والله لقَـد كَبرَت سنّي، وقَدُمَ عهدي، ونسيتُ بعض الذي كُنتُ أعِي من رسـول الله ﷺ)، وهـذه دقيقةٌ سنحتاجُ إليها قريباً، فلا تُغمِض عنَها.

الوجهُ الثّالث : أنّ زيد بن أرقم الصّحابي قد روَى عنه حديث الثّقَلين خَلقٌ غير يزيـد بن حيّان التيمي الراوي لحديث مسلم، **الذي لم يروِ عنهُ حديثَ الثّقلَين إلاّ عندَ كِبَر سنّه،** فمّمن روى عن زيد بن أرقم حديثَ الثّقلَين، حبيب بـن أبي ثابـت في (سـنن الترمـذي)، وأبو الطفيل في (سنن النسائي)، وفي (المعجم الكبير) للطبراني، وأبو الـضّحى مُسلم بـن صُبيح في (المعجم الكبير للطـبراني)، كلّهـم يـروي عـن زيـد بـن أرقـم حـديث الثّقلـين بلفظ: «إنّي تاركٌ فيكم ثَقلَين: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إنّهما لن يفترقا...الحديث»، لا بصورَة (أذكّركم الله في أهل بيتي ثلاثاً)، وجميعُ مَن روى عنه ممّن أشرنا إليهِم قريباً **لم يكُن زيد بن أرقم يقولُ لهم إنَّه قد كَبُر، ونسيَ بعض الذي كان يَعيه من رسول الله ﷺ كما في رواية يزيد بن حيّان عنه في (صحيح مسلم)**، وهذه إشارةٌ مهمّة لأهل البحث، لمكان قوّة رواية زيد بن أرقم وهو قويّ الفِكر بصورة **(كتاب الله وعترتي)** أقوى من تلكَ التـي كـان فيها قد كبُر على الرّواية والضّبط كما تكلّمَ عن نفـسِه، إلاّ أنّنـا نُـشيرُ إلى أنّـا لا نـستبعدُ أن يكون رسول الله ﷺ قد قال: **(أذكّركُم الله في أهل بيتي)**، ولكن بعد قولِه : **(ثَقَلين كتاب الله، وعترتي أهل بيتي)**، فكانَ قوله ﷺ : **(أذكّركم الله في أهل بيتـي)** تأكيداً للتمسّك بالثّقَل الأصغر المُوصِـولين بـدورهِم إلى الثّقـلَ الأكـبَر الأعظَـم الكتـاب الكـريم، إلاّ أنّ الباحث ينبغي له ألاّ ينصرفَ عن روايَة عدد من الثّقات عن زيد بن أرقـم وهـو في أقَـوى أحوال الرّواية بدون تشكّك منه فيما يقولُه، إلى روايَـةٍ كـان مُتـشكّكاً في وعيـه لهَـا، وتنبّـه للوَجه القادِم القريبَ فهو سيُعضّد كلامَنا هذا.

الوجهُ الرّابع : أن تعلَم أنّه لم يروِ هذا الحديث عن زيد بن أرقَم بهذا الوجـه (أذكّـركم الله في أهل بيتي)، إلاّ راوٍ واحد، وهُو يزيد بن حيّان التّيمي ، إذ قـد اجتهـدنا في الوقـوف على روايَة لهذا الحديث من هذا الوجه فما وجدنَا يرويه عن زيد بن أرقَم غـيرُه، وكـلّ مَـن

روىٰ عن زيد بن أرقَم فكان يرويه بلفظ: (**كتاب الله، وعترتي أهـل بيتـي**)، إلاّ يزيـد بـن حيّان هذا، **فالوهم إمّا** أن يكونَ لاحقاً به علىٰ زيد بن أرقَم، وإمّـا أن يكـون مـن زيـد بـن أرقَم لمكان كبر سنّه، وقلّة وعيه لتقادم العَهد كما قالَ عن نفسِه، أو أنّ هـذا صـحيحٌ بعـد قول الرّسول ﷺ : «كتاب الله وعترتي»، فكان قولـه ﷺ : «أذكّـركم الله بأهـل بيتـي» زيادة في التأكيد علىٰ اتّباع قول أهل البيت عليهم السلام، وهذا كلّه واردٌ مُحتمَل.

الوجهُ الخامِس : أنّ من تأمّل حديث مسلم محلّ النقاش، سيجدُ أنّ زيد بن أرقَم أشارَ إلىٰ أنّ الرّسول ﷺ قال بالإيصاء هذا، في مكان غدير خمّ، بمجمع كثيرٍ مـن الـصّحابَة، فوجبَ عقلاً أن يروي هذا الخبَر غير زيد بن أرقَم ، لمكان سماعِهم هذا الخـبر مـن رسـول الله ﷺ كما سَمعَهُ زيد بن أرقَم، فبحثَنا كُتب الحديث فوجدنَا جماعـةً مـن الـصّحابة قـد رووا حديث الثّقلَين هذا، بلفظ: (كتاب الله، وعترتي)، دوناً عن لفظ (أذكّركم الله في أهل بيتي)، وقال ابن حجر الهيثمي كما سننقلُ قريبـاً: إنَّـه مـرويّ مـن طريـق **نيّـف وعـشرين صحابيّاً** كلّهـم بلفـظ التمـسّك، يعنـي بالتمـسّك بالكتـاب والعـترَة، نـذكرُ مـن هـؤلاء الصحابة، جابر بن عبدالله، و أبا سعيدٍ الخـدري، وزيـد بـن ثابـت، و حذيفـة بـن أسـيد الغفاري، وعلي بن أبي طالب، وغيرهم كما سيأتي، كلّهم يروي هذا الخبر بلفـظ: (كتـاب الله، وعترتي أهل بيتي)، وهذا يقوي وجه الرّوايات عن زيد بن أرقم في أنّ الصحيح مـن روايته هي (كتاب الله وعترتي) كما رواها الثّقات عنه، بدون انفرادٍ كما انفرد يزيد بن حيّان التّيمي .

الوجهُ السّادس : سلّمنا أن حديث مسلم هُو الصّحيح، فإنّ الحديث مـع هـذا يُسمّىٰ **حَديث الثَّقَلين**، لمكان ذكر الثّقَلين فيه، وما اشتُهِر من حالِه وأمثالِه، فـأنتُم بهـذا الإثبـات تُثبتون صحّة حديث الثَّقَلين، فرسول الله ﷺ قال في الحديث : «وأنا تاركٌ فيكُم **ثَقَلَـينِ**، أوّلُهُما كتاب الله...الحديث»، فأينَ الثّقَـل الثـاني معـشر الـسلفيّة في الحـديث ؟!، وجوابُـه أشرَنا إليه في معرضِ كلامِنا علىٰ دلالَة حديثٍ مُسلِم في الرّواية القريبَة.

الرّوايَة الخامسَة والعِشرون :

المَصدَر : [مسند أحمد بن حنبَل : ٤/ ٣٦٦].

السَّنَد : حدّثنا عبد الله، حَدّثني أبي [أحمد بن حنبل]، ثنا إِسْمَاعِيلُ بن إبـرَاهيم [بـن مقسم الأسدِي] ، عن أبي حَيَّانَ التيمي، حدثني يَزِيدُ بن حَيَّانَ التيمِي ، قال:

المَتن : «انْطَلَقْتُ أنا وَحُصَيْنُ بن سَبْرَةَ وَعُمَرُ بن مُسْلِمٍ إلى زَيْدِ بن أَرْقَـمَ ، فلـمّا جَلَـسْنَا إليه قالَ لَهُ حُصَيْنٌ : لقَد لَقِيتَ يا زَيْدُ خَيْراً كَثِيراً، رَأَيْتَ رَسُولَ الله ﷺ وَسَمِعْتَ حَدِيثَـهُ، وَغَزَوْتَ مَعَهُ، وَصَلَّيْتَ مَعَهُ، لَقَد رأيتَ يَا زَيْدُ خَيْراً كَثِيراً، حَدِّثْنَا يا زَيْـدُ مـا سَـمِعْتَ مِـن رسول الله ﷺ، فقَالَ: يا بن أخِي، والله لَقد كَبُرَتْ سِنّي، وَقَدُمَ عَهـدي، وَنَـسِيتُ بَعْـضَ الذي كُنتُ أعِي مِن رَسول الله ﷺ، فمَا حَدَّثْتُكُمْ فَاقْبَلُوهُ ومَالا فَلاَ تُكَلِّفُونِيـهِ، ثُـمَّ قَـالَ : قَامَ رَسُول الله ﷺ يَوْماً خَطِيباً فِينَا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بين مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ فَحَمِدَ الله تَعَالَى وَأَثْنَى عليه وَوَعَظَ وَذَكَّرَ ثُمَّ قال : أَمَّا بَعْدُ، ألا يا أَيُّهَا النّاس إنما أنا بَشَرٌ يُوشِكُ أن يَـأتيني رَسُـولُ رَبّي -عَزّ وجل- فَأُجِيب، وإنّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ أَولهما كِتَاب الله -عز وجل- فِفيهِ الهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ الله تَعَالَى وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ، فَحَثَّ على كِتَابِ الله وَرَغَّـبَ فيـه، قـالَ: وَأَهْل بيتي، أُذَكِّرُكُمُ اللَّـهَ في أَهْلِ بيتي، أُذَكِّرُكُمُ اللَّـهَ في أَهْلِ بيتي، أُذَكِّـرُكُمُ اللَّـهَ في أَهْـلِ بيتي».

الحُكم : صَحيح.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرواية الرّابعة والعشرين.

الرّوايَة السّادسَة والعِشرون :

المَصدَر : [صحيح ابن خُزيمَة : ٤/ ٦٢].

السَّنَد : حَدّثنا يُوسف بن مُوسَى [القطّان مِن رِجَال البُخاري]، حدّثنا جَرير [بن عبد

الحميد الضّبي] ومحمّد بن فُضيل [بن غزوان]، عَن أبي حَيّان التَيمِيّ، وهُو يَحيىٰ بن سَعيد التّيمي الرّباب، عن يَزيد بن حَيّان، قال:

المَتن : «انطَلقتُ أنَا وحُصَين بن سَبرَة وعمرو بن مُسلم إلىٰ زَيد بن أرقَم فَجَلسنَا إليهِ، فقالَ لَه حُصَين : يَا زَيد، رَأيتَ رَسُولَ الله ﷺ، وصَلّيتَ خَلفَهُ وسَمِعتَ حَدِيثَهُ وغَزَوتَ مَعَهُ، لقَد أصَبتَ يَا زَيد خَيراً كَثيراً، حَدِّثنَا يَا زَيد حَديثاً سَمِعتَ من رَسُول الله ﷺ ومَا شَهِدتَ مَعَه، قَال: بلَىٰ ابن أخِي، لقَد قَدم عَهدِي، وكَبُرَت سِنِّي، ونَسيتُ بَعض الذي كُنت أعِي مِن رَسُول الله ﷺ فمَا حَدّثتكُم فَاقبلوهُ، ومَا لَم أحدِّثكُمُوه فَلا تُكَلِّفُونِي، قَالَ: قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُول الله ﷺ يوماً خَطيباً بِمَاءٍ يُدعَىٰ خُمًّا فَحَمِدَ الله وأثنَىٰ عَليهِ وَوعَظَ وَذَكَّر ثمَّ قَال: أمّا بَعد، أيّها النّاس فَإنّمَا أنَا بَشَرٌ يُوشَك أن يَأتِيني رَسُول رَبّي فَأُجيبه، وإنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين: أولهُمَا كِتابَ الله فِيه الهُدَىٰ والنّور مَن استمسَكَ بِه وأخَذَ بِه كَانَ علىٰ الهُدىٰ، ومَن تَركَهُ وأخطَأهُ كَان عَلىٰ الضَّلالَة، وأهل بَيتي، أذَكِّركُم الله فِي أهل بَيتي ثَلاث مَرَّات».

الحُكم : صَحيح.

الدّلالَة : مضَىٰ بيانُها في الرواية الرّابعة والعشرين.

الرّوايَة السّابعَة والعِشرون :

المَصدَر : [شرح مُشكِل الآثَار، للطّحَاوي : ٩/ ٨٨].

السَّنَد : حدثنا فَهْدُ بن سُلَيمَانَ [المِصريّ]، قال: حَدّثنا أبو غَسَّانَ مَالِكُ بن إسْمَاعِيلَ النَّهْدِيُّ، قال: ثنا إسرائيل بن يُونُسَ [الهمدَاني، من رجال البخاري ومُسلم]، عن عُثْمَانَ بن المُغِيرَةِ [الثّقفي]، عن عَلِيِّ بن رَبِيعَةَ الأَسَدِيِّ [من رجال البُخاري]، قال:

المَتن : «لَقِيتُ زَيْدَ بن الأَرْقَمِ وهو دَاخِلٌ علىٰ المُخْتَارِ أو خَارِجٌ، فَقُلْتُ: مَا حَدِيثٌ بَلَغَنِي عَنْك سَمِعْتَ النبيّ ﷺ يَقولُ : إنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ: كِتَابَ الله، وَعِتْرَتِي ؟!، قَالَ: نَعَم».

الحُكم : صَحيح.

الدّلالَة : في هَذا الخَبر تقويَةٌ لما ذكرناهُ من دلالَة الرّواية الرّابعة والعِشرين، من كَون العِترَة ثَقَل الله الثّاني فِي الأرض، ودلالةٌ على إيجاب اتّباعهِم من هذه الرّواية ومن الرّوايات الأخرى المتقدّمة عن زيد بن أرقَم، مثل الرّواية الثانية والثالثة والرّابعة والثّامنة والحادية والعشرين والثانية والعِشرين، من عدم الافتراق لهذين الثّقلين: الكتاب، والعترَة حتى انقضاء التّكليف، وهي في التّبعيّة لهُم عليهم السلام وكونهم تراجمَة القرآن ظاهرَةُ المَعنى، لمنَ أنصفَ نفسَهُ مِن نفسِه.

الرّوايَة الثّامنَة والعِشرون :

المَصدَر : [المعجم الكبير : ٣/ ٦٥].

السَّنَد : حَدّثنا محمد بن عبد الله الحَضْرَمِيُّ، ثنا مِنْجَابُ بن الْحَارِثِ [التّميمي، من رجال مُسلِم]، ثنا عَلِيُّ بن مُسْهِرٍ، عن عبد المَلِكِ بن أبي سُلَيْمَانَ، عن عَطِيَّةَ [العَوفي] عَن أبي سَعِيدٍ الخُدْرِيِّ -رضي الله عنه-، قال: قال النبي صلى الله عليه وآله وسلم :

المَتن : «أَيُّهَا الناس، إني تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إن أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي أَمْرَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ: كِتَابَ الله حَبْلٌ مَمْدُودٌ ما بين السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حتى يَرِدَا عليَّ الحَوْضَ».

الحُكم : صَحيح، ولا التفَات إلى ما جُرِح به عطيّة العَوفي، كما تقدّم بيانُ ذلك.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية.

الرّوايَة التّاسَعة والعِشرون :

المَصدَر : [جزء أبي طَاهر: ٥٠].

السَّنَد : حَدّثنا أبو بَكر القَاسِم بن زَكَرّيا بن يَحيى المُقرِئ، قَال: حَدّثنا محمّد بن حميد [الرّازي] ، قَال: حَدّثنا هَارُون بن المُغيرَة ، عن عَمرو بن أبي قِيس [الرّازي]، عن شُعيب

بن خَالد [البجلي الرّازي]، عن سَلمَة بن كُهَيل [الحضرميّ]، عَن أبي الطّفيل، سَمِع زَيد بن أرقَم، سَمِع النّبي ﷺ، يَقول:

المَتن : «أيّها النّاس، إنّي تَاركٌ فِيكُم أمرَين، لَن تَضلّوا مَا اتّبعتُمُوهُمَا: القُرآن، وأهل بَيتي عِترَتِي، ثمّ قَال: هَل تَعلمون أنّي أولَى بالمؤمِنين مِن أنفُسِهِم وأموَالِهِم، ثَلاثَ مَرّات، فَقَالَ النّاس: نَعم. فَقال النّبي ﷺ: مَن كُنتُ مَولاهُ فَعَلِيٌّ مَولاه».

الحُكم : يقربُ إلى الضّعف، ويُقوّيها ما رُويّ بإسنادٍ حسَنٍ صحيح في الرواية الثّلاثين، ويقويّها جميعاً ما رُويَ بإسنادٍ صحيحٍ في الرّواية الحادية والثّلاثين.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية، وظاهرٌ منها الحثّ على اتّباع الثّقلَين، وهذا المعنى أصلاً ظاهرٌ من توصيَة الرّسول ﷺ بهِما، وإخبارُه بعدم افتراقِهما حتى يوم القيامَة.

الرّوايَة الثّلاثون :

المَصدَر : [جزء أبي طَاهر: ٥٠].

السَّنَد : حَدّثنا القَاسم بن زَكريّا بن يَحيى [المطرز]، قَال : حَدّثنا يُوسف بن مُوسى [القطّان، من رجال البخاري]، قَال: حدّثنا عُبيد الله بن مُوسَى [بن أبي المختار العبسيّ]، قال: أخبرنا يَحيى بن سَلمَة بن كُهَيل، عن أبيه، أنّه دَخَل على أبي الطّفيل ومَعَهُ حَبيب بن أبي ثَابت ومُجَاهِد ونَاسٌ مِن أصحَابِه، فَقالَ أبو الطّفيل : حَدّثني زَيدُ بن أرقَم أنّ النّبي ﷺ :

المَتن : «نَزلَ بَين مَكّة والمَدينَة عِند سمرَات خَمس دَوحات عظاس، فَكنَسَ النّاس لِرسول الله ﷺ مَا تَحت السّمرَات ثمّ رَاحَ عشيّة، فَحَمِدَ الله وأثنَى عَليه ثمّ قَالَ : إني تَاركٌ فِيكُم أمرَين لَن تضلّوا مَا اتّبعتُمُوهُمَا: كِتابَ الله -عزّ وجلّ- وأهل بَيتي عِترَتِي، ثمّ قَال: ألستُ أولَى بالمؤمِنينَ مِن أنفُسِهِم؟، قَالَهَا ثَلاث مَرّات، قَال النّاس: بَلى، قَال: فمَن كُنتُ مَولاهُ فَعليٌّ مَولاه، ثمّ أخَذَ بِيدِه فَرفَعَهَا، قَال يحيى: وكَان النّاس يَجيئونُ إلى أبي،

فَيقُولُون: إنَّ حَبيب بن أبي ثَابتٍ يَقول: اللهمّ، وَالِ مَن وَالاه، وَعَادِ مَن عَادَاه، قَال: إنّي قَد سَمِعتُ مَا سَمِعُوا، ولكن قَد نَسيت».

الحُكم : حسنٌ صحيح، ولا التفاتَ إلى ما جُرِح به يحيى بن سَلمة بن كُهَيل وما ذاك الجَرح إلّا لتشيّعه، وهو مأثورٌ عن سلمَة بن كُهيل من غير طريقِ ابنهِ يحيى، كما في الرواية التاسعَة والعشرين، والحادية والثّلاثين.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية، وظاهرٌ منها الحثّ على اتّباع الثّقلَيَن، وهذا المعنى أصلاً ظاهرٌ من توصيَة الرّسول ﷺ بهِما، وإخبارُه بعدم افتراقِهما حتى يوم القيامَة.

الرّوايَة الحاديَة والثّلاثون :

المَصدَر : [المُستدرك على الصّحيحين : ٣/ ١١٨].

السَّنَد : حَدّثنَا أبو بَكر بن إسحَاق، ودَعلَج بن أحمَد السّجزي، قالا: أنبأ محمّد بن أيّوب، ثنا الأزرَق بن عَلي، ثنا حسَّان بن إبراهيم الكرمَاني، ثنا محمّد بن سَلمة بن كُهَيل، عن أبيه، عن أبي الطُّفَيل، عن ابن واثلَة [لعلّه عن أبي الطّفيل ابن واثلَة]، أنّه سَمِع زَيد بن أرقَم -رَضي الله عنه-، يقول:

المَتن : «نزَل رَسُول الله ﷺ بين مَكّة والمَدينة عِند شَجرات خَمس دوحَات عِظام فَكنسَ النّاس مَا تَحتَ الشّجَرات، ثمّ رَاح رَسُول الله ﷺ عَشيّة، فَصلّى ثمّ قَام خَطيباً فَحمدَ الله وأثنَى عَليه وذَكَر وَوعظَ، فقَال مَا شَاء الله أن يَقول، ثمّ قَال: أيّها النّاس، إنّي تَاركٌ فِيكُم أمرَين لَن تَضلّوا إن اتّبعتُمُوهُمَا، وهُمَا كِتاب الله وأهل بَيتِي عِترَتي، ثمّ قَال: أتعلَمُونَ أنّي أولَى بالمؤمِنينَ مِن أنفُسِهم ثَلاث مَرّات؟! قَالوا: نعَم، فقالَ رَسول الله ﷺ: مَن كُنتُ مَولاه فَعليٌّ مَولاه».

الحُكم : قال الحاكمُ النّيسابوري : «حَديثُ سَلمة بن كُهَيل عَن أبي الطُّفَيل أيضاً صَحيحٌ على شَرطِهِمَا»، يعني البُخاري ومُسلم، قلتُ: ومَن أرادَ أن يعرِفَ صدق كلامِنا في

جرحِ رجال الحديث وتضعيفِهم لمجرّد التشيّع فليُناظِر ما جرحوا به يحيى ومحمد ابني سلمَة بن كهيل، وذلكَ لمّا أخرجَا عن أبيهِما وغيره ما لمَ يُرضِ بعضَهُم عن أهل البيت عليهم السلام.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية، وظاهرٌ منها الحثّ على اتّباع الثّقلَيَن، وهذا المعنى أصلاً ظاهرٌ من توصيَة الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم بِهما، وإخبارُ بعدم افتراقِهما حتى يوم القيامَة.

الرّوايَة الثانيَة والثّلاثون :

المَصدَر : [استجلاب ارتقاء الغُرف، لمحمد بن عبدالرحمن السّخاوي : ١/ ٣٤٥].

السَّنَد : مِن طريق الحافِظ الكَبير أحمد بن محمّد بن سَعيد بن عقدَة من حديثِه في المُوالاة، من طريقِ : يُونس بن عَبد الله بن أبي فَروة، عَن أبي جَعفرٍ محمّد بن عَلي [الباقِر]، عَن جَابرٍ [بن عبدالله الأنصاري]، قال :

المَتن : كُنّا مَع رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم فِي حَجّة الوَدَاع، فَلمَّا رَجَع إلى الجُحفَة أمرَ بشجَرات فُقمَّ مَا تَحتَهُنّ، ثمّ خَطَب النّاس، فَقال : «أمَّا بَعد، أيّها النّاس، فَإنّي لا أرانِي إلاَّ مُوشِكاً أن أُدعَى فَأجُيب، وإنّي مُسؤولٌ وأنتُم مَسئولُون، فمَا أنتم قَائلون؟! قَالوا: نَشهَدُ أنّكَ بَلَّغتَ وَنَصحتَ وأدَّيت، قَالَ: إنّي لَكُم فَرطٌ، وأنتمُ وَاردونَ عَليَّ الحَوض، وإنّي مُخَلِّفٌ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتابَ الله، وعِترَتي».

الحُكم : غيرُ ظاهرٍ لمكانِ عدَم معرفَة كامِل السّنَد من اختصارِ السّخاوي، وما ظهرَ منهُ حسَن، ولهُ شاهدٌ عن أبي جعفرٍ الباقر وعَن جابر بن عبدالله في الرّواية الخامسة والحادية عشر.

الدّلالَة : هُنا رسول صلى الله عليه وآله وسلم ينعَي نفسَهُ لأصحابِه وأمّته، (**فَإنّي لا أرانِي إلاَّ مُوشِكاً أن أُدعَى فَأجُيب**)، ثمّ يُخلِّفُ فيهِم أموراً، يحثّهُم من خلالِها على التمسّك والاتّباع بقرينَة وجودِ القرآن ضمَن وصيّته صلى الله عليه وآله وسلم، فقال : (**وإنّي مُخَلِّفٌ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتابَ الله، وعِترَتي**)، فَسمَّى العترَة ثَقلاً عظيماً في أمّته صلى الله عليه وآله وسلم إلى جانِب القرآن، ممّا سُتسألُ عنه الأمّة.

الرّوايَة الثالثَة والثّلاثون :

المَصدَر : [استجلاب ارتقاء الغُرف، لمحمد بن عبدالرحمن السّخاوي : ١/ ٣٥٩].

السَّنَد : مِن طريق الحافِظ الكَبير أحمد بن محمّد بن سَعيد بن عقدَة من حديثِه في المُوالاة، من طريقِ : سَعد بن طُريف [الإسكاف]، عن الأصَبغ بن نَباتَة ، عَن أبي ذَرٍّ [الغفاريّ] :

المَتن : أنّهُ أخَذ بِحلقَة بَابِ الكَعبَة ، فَقَال : سَمعتُ رَسُول الله ﷺ يَقول: «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين : كِتابَ الله، وعِترَتي، فَإنّهُمَا لَن يَفترِقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليَّ الحَوض، فَانظروا كَيفَ تَخلُفونِي فِيهما».

الحُكم : غيرُ ظاهرٍ لمكانِ عدَم معرفَة كامِل السّنَد من اختصارِ السّخاوي، وما ظهرَ منهُ صَحيح، ولا عبرَة بما طُعِنَ به علىٰ سَعد والأصبَغ فإنّما هُو لمكان تشيّعِهما، ولهُ شاهدٌ عن أبي ذرّ الغفاري في الرّواية الرّابعَة والثلاثين، والخامسَة والثّلاثين، وقال التّرمذي صاحب (السّنن) عقِب إيرادِه حديث الثّقلين: كتاب الله، وعترتي، عن جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: «وفِي البَابِ عَن أبي ذَرٍّ، و أبي سَعيدٍ، وزيد بن أرقَم ، وحُذيفَة بن أُسَيد»[1]، **نعم! إلاّ** أنّه يَظهرُ لي أنّ سنَد الرّواية عن ابن عقدة كاملاً هُو ما أوردَهُ الزّيلعي، نقلَ : (حَدّثنَا محمّد بن أحمَد بن الحسَن القطوانِي، حَدّثنَا محمّد بن خَلف النّهري [أو النّميري]، حدّثنا عَلي بن الحسَن العَبدِيّ، عن سَعد بن طريف، عن الأصبَغ بن نباتَة، عن أبي ذّر) [2]، خصوصاً وأنّ ابن عقدَة كان يروي عن القطواني كما ذكرَ الذّهبي في (سير أعلام النّبلاء) [3]، أيضاً أوردَ ابن حجر العسقلاني قريباً من ذلك، قالَ : «أبو زَينَب بن عَوف الأنصَاري، قَال أبو موسَىٰ: ذَكَرَه أبو العبّاس بن عقدة في كِتاب (الموالاة) مِن طَريق عَلي بن الحسَن العَبدي،

---

(١) سنن الترمذي:٥/ ٦٦٢.

(٢) تخريج الأحاديث والآثَار للزيلعيّ:٢/ ٢٤٠.

(٣) سير أعلام النّبلاء:١٥/ ٣٤١.

عن سَعد هُو الإسكَاف، عن الأصبَغ بن نبَاتة ، قال: نشدَ عَلي النّاسَ فِي الرّحبَة...إلخ» [1]، وأسندَهُ ابن الأثير: (حَدّثنا أحمّد بن محمّد بن سَعيد [بن عقدة]، حَدّثنا إسمَاعيل بن إسحَاق الرَّاشِدي، حَدثنا محمّد بن خَلف النُّمَيْرِي، حدّثنا علي بن الحسَن العَبْدِي، عن الأصبَغ بن نُبَاتة، قَال: نَشَدَ عَلِيٌّ الناس في الرحبة...إلخ) [2].

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية.

الرّوايَة الرّابعة والثّلاثون :

المَصدَر : [المُعجم في أصحاب القاضي الصّدفي، للقضَاعي : ٨٦].

السَّنَد : حدّثنا الدّار قطني ، نا أبو القَاسم الحسن بن محمّد بن بشر الكُوفي الخزّاز، نا الحُسين بن الحكم الحَبري، نا الحسَن بن الحسين العربي [العرني]، نا علي بن الحسَن العَبدري [بن شقيق العبديّ]، عن محمّد بن رُستم الصّامت الضّبي، عن زَاذان أبي عمر، عن أبي ذَرٍّ [الغفاري] :

المَتن : «أنّهُ تَعلّقَ بأستَارِ الكَعبَة، وقَال: يَا أيّهَا النّاس، مَن عَرَفَني فَقد عَرَفَني ومَن لَم يَعرِفنِي فَأنا جُندبٌ الغِفَارِيَّ، ومَن لَم يَعرِفني فأنا أبو ذَرٍّ، أقسَمتُ عَليكم بحقّ الله وبِحقّ رَسولِه هَل فِيكم أحَدٌ سَمِع رَسول الله ﷺ يَقول : مَا أقَلّت الغَبراء ولا أظَلَّت الخَضراء ذَا لَهجَةٍ أصدَقُ مِن أبي ذَرّ؟!، فَقام طَوائفُ مِنَ النّاس، فَقالُوا: اللهمّ، إنّا قَد سَمعنَاهُ وهُو يَذكرُ ذَلك، فَقالَ: والله مَا كَذبتُ مُذ عَرفتُ رَسُولَ الله ﷺ ولا أكذِبُ أبداً حتّى ألقى الله تعَالى، وقَد سَمعتُ رَسول الله ﷺ يَقول: إنّي تَاركٌ فِيكُم الثّقَلين ، أحَدُهُما أكبَرُ مِنَ الآخَر: كِتاب الله حَبلٌ مَمدودٌ مِن السّماء إلى الأرض، سَببٌ بِيدِ الله تعَالى وسَببٌ بأيديكُم، وعِترَتي أهل بَيتي، فانظُروا كَيف تَخلفُونِي فِيهِم، فإنّ إلهي -عَزّ وجَلّ- قَد وعَدَني أنّهُما لَن يَفترِقَا حَتّى يَردا عَليَّ الحَوض».

---

(١) الإصابة في تمييز الصّحابة:٧/ ١٦١.

(٢) أسد الغابَة:٣/ ٤٨٤.

الحُكم : لم أقف على ترجمَة محمد بن رستُم ، وباقي رجالِه ثِقات، ولا يُلتفَت إلى قولِ المُخالِف في الحَبري والعرني لمكان تشيّعهما، وعموماً فلحديث الثّقلين عن أبي ذرّ متابعات عدّة تقويّ بعضها بعضاً.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية عشَر.

الرّوايَة الخامسَة والثّلاثون :

المَصدَر : [العلل الواردَة في الأحاديث النبويّة، للدارقطني : ٦/ ٢٣٦].

السَّنَد : (قال الدّار قطني : قال الأعمش، ويونس بن أبي إسحاق، ومفضل بن صالح): عن أبي إسحاق السّبيعي، عن حنش بن المعتمر، عن أبي ذرّ الغفاريّ، عن النّبي ﷺ، قال:

المَتن : «أيّها النّاس إنّي تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله، وَعِترَتِي أهل بَيتِي، ولَن يتفرّقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض».

الحُكم : قالوا : ضعيف لمكان حنش بن المعتمر، قُلنا : تضعيفُه مُجازفَة، وقد وثّقه أبو داود [1]، ووثّقه العجلي [2]، وقال أبو حاتم: صالح [3]، ومن طالعَ ترجمته لم يجِد ما يصمِدُ لتضعيفِه. قالوا: قال أبو إسرائيل: إنَّ رواية السّبيعي عن حنش كانت بواسطَة رجلٍ مجهول، فيكون وجهها، عن أبي إسحاق السّبيعي، عن رجل، عن حنش بن المعتمر . قُلنَا : قد قال الأعمش ويونس بن أبي إسحاق ومفضل بن صالح بغير ذلك: عن أبي إسحاق عن حنش، إضافَة إلى ذلك فإن أبا إسحاق السّبيعي ممّن له رواية مباشِرَة عن حنش بن المعتمر، فهي متّصلة.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثامنَة.

---

(١) الكاشف:١/ ٣٥٨.

(٢) معرفة الثقات:١/ ٣٢٦.

(٣) تهذيب الكمال:٧/ ٤٣٢.

الرّوايَة السّادسة والثّلاثون :

المَصدَر : [المعرفة والتاريخ، للفسوي : ٦/ ٢٣٦].

السَّنَد : أخبرنا إسرائيل [بن يونُس]، عن عثمَان بن المُغيرَة [الثّقفي]، عن عَليّ بن رَبيعة [الأسدِي]، قال:

المَتن : لَقيتُ زَيد بن أرقَم، وَهُو يُريدُ الدّخول على المُختَار، فُقلتُ لَهُ : بلَغنِي عنكَ حِديثٌ؟!، قال : مَا هو؟ قُلتُ : أسَمِعتَ النّبي ﷺ يَقول : «إنّي تَارك فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله -عزّ وجَل-، وعِترَتِي ؟ قَالَ : نَعم».

الحُكم : صَحِيح.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية السّابعَة والعشرين.

الرّوايَة السّابعَة والثّلاثون :

المَصدَر : [أسد الغابَة : ٣/ ٢٢٠].

السَّنَد : أخبَرنا إبراهيم بن محمّد وإسمَاعِيل بن عَليّ وغَيرِهِمَا، قَالوا بإسنَادِهِم إلى أبي عِيسَى، قَال: حدثنا قُتَيْبة [بن سعيد الثّقفي]، حَدّثنا ابن أبي فدَيْك [محمّد بن إسماعيل]، عن عبَد العَزيز ابن المطَّلِب [بن عبدالله بن حنطَب]، عن أبِيه، عن جَدّه، عن عبد الله بن حَنْطَب، قال : خَطبَنا رَسُول الله ﷺ قَال :

المَتن : «إنّي سَائلُكُم عن اثنَتَين: عَن القُرآن، وعَن عِتْرَتِي».

الحُكم : حسَن.

الدّلالَة : وهُنا رسول الله ﷺ يُخبرُ أصحابَه وأمّته بأنّه سيسألُهم عندَ ورودهِم عليه الحوض، عن الكتاب والعترَة، فكانَ هذا منه ﷺ إيجاباً لحقِّهما في الاتّباع؛ لأنّه ﷺ لن يسألَ عن عترتِه المُفارقِين للكتاب، فكانَت عترَتُه التي سيُسألُ النّاس عنهم يوم القيامَة مُقارنين مُلازمينَ للكتاب في الحق.

الرّوايَة الثّامنة والثّلاثون :

المَصدَر : [السنّة، لابن أبي عاصم: ٢/ ٦٢٧].

السَّنَد : حَدّثنا ابن كَاسِب [يعقوب بن حُميد]، ثنا إبرَاهيم بن محمّد بن ثَابِت [الحجبي]، عَن عمرو بن أبي عَمرو، عن المُطَّلِب [بن عبدالله بن حنطَب]، عن جُبير بن مطعم -رضي الله عنه-، قَال: قال رسول الله ﷺ :

المَتن : «أَلَستُ مَولاكُم، ألستُ خَيركُم ؟! قَالوا: بلَى -يَا رَسُول الله-، قَال: فَإنّي فَرطٌ لَكُم عَلى الحَوض يَوم القِيامَة، والله سَائلُكم عَن اثنين: عِن القُرآن، وعَن عِترَتي».

الحُكم : حسَن.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية السابعَة والثّلاثين.

الرّوايَة التّاسعَة والثّلاثون :

المَصدَر : [مسند البزّار: ٣/ ٨٩].

السَّنَد : حدّثنا الحسين بن عَلي بن جَعفر [الأحمر الكوفي]، قال: نا عَلي بن ثابت [الدّهان] ، قَال: نا سعاد بن سُليمَان [الجعفي]، عن أبي إسحَاق [السّبيعي]، عن الحَارِث [بن عبدالله الأعور الهمداني]، عن عَلي [بن أبي طالب]، قال رسول الله ﷺ :

المَتن : «إنّي مَقبوضٌ وإنّي قَد تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله، وأهل بَيتي، وإنّكُم لَن تضلوا بَعدَهُمَا، وإنّه لَن تقومَ السّاعة حَتى يُبتغَى أصحَاب رَسُول الله ﷺ كمَا تُبتغُى الضَّالّة فَلا تُوجَد».

الحُكم : حسَن، ولا يُلتفَتُ فيما جُرِحَ به الحارث الأعور، فإنّما هُو لتشيّعه، ووثقه يحيى بن معين .[1]، وعداده في ثقات محدّثي الزيدية، ولها شاهدٌ عن الحارث من الراويَة الأربعين.

---

(١) تهذيب الكمال:٥/ ٢٤٩.

الدّلالَة : مضَى بيان وجهُها بما هُو قريب في الرّواية الثانية.

الرّوايَة الأربعون :

المَصدَر : [تيسير المطالب في أمالي أبي طالب :٢٥٨].

السَّنَد : حَدَّثَنَا أبو أَحْمَدَ مُحَمَّدُ بن عَلِيٍّ العَبْدَكِي [بـن عبـدك الجرجـاني]، قَـالَ: حَـدَّثَنَا جَعْفَرُ بن عَلِيٍّ الحَائِرِي، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بن الْحُسَيْنِ البَغْدَادِي، عَنْ مُهَاجِرٍ العَـامِرِي [هُـو ابن شمسان]، عَنْ الشَّعْبِي [عامر بن شراحيل]. عَنِ الحَـارِثِ [الأعـور]، أَنَّ عَلِيّـاً عليه السلام، قال من خطبَةٍ له :

المَتن : خُذُوا عَنِّي عَنْ خَاتَمِ الْمُرْسَلِينَ حُجَّةَ مِنْ ذِي حِجَّة قَالَهَـا فِي حَجَّـة الـوَدَاعِ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ الله، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، إِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حَتَّـى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ».

الحُكم : لم أقِف على ترجمَة البغدادي، والحائري ويُقال: الجابريّ.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية.

الرّوايَة الحاديَة والأربعون :

المَصدَر : [مسند الإمام زيد بن علي :٢٦٦].

السَّنَد : حَدّثني زَيد بن عَلي، عَن أبيه، عَن جَدّه، عَن عَلي [بن أبي طالب] عليه السلام، قَال:

المَتن : لمّا ثَقل رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم فِي مَرَضِه والبَيت غَاصّ بِمَن فِيه قَالَ: «ادعُوا لِي الحسَن والحُسين، فَدعوتُهُمَا، فَجَعَل يَلثمهُمَا حَتى أغمي عَليه، قَال: فجعَلَ عَلي عليه السلام يَـرفعهُمَا عَـن وجَه رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قَال: فَفتحَ عَينيه، فقَال: دَعهُـمَا يَتمَتّعَـان مِنّـي، وأتَمتّـعُ مِـنهُمَا فَإنّـه سَيُصيبُهُمَا بَعدي أثرةٌ، ثمّ قَال: يَا أيّها النّاس، إنّي خَلّفتُ فِيكُم كِتـاب الله وسُـنّتي وعِـترَتِي

أهل بَيتِي، فَالمُضيّعُ لِكتابِ الله كَالمُضيِّع لسُنَّتِي، والمُضَيِّعُ لسُنَّتِي كالمُضَيِّع لعِترَتِي، أما إنَّ ذَلك لن يَفترقَا [يفترِق] حتى ألقَاهُ عَلى الحَوض».

الحُكم : صَحيح، ولا عبرة بمن قدحّ على أبي خالدٍ الواسطيّ راوي المُسنَد عن الإمام زيد لمكان تشيّعه، وجرحِه بما لا يصّح أن يكونَ جرحاً.

الدّلالَة : هُنا يوصي الرّسول ﷺ أمّته بِدلالات مهمّة للنجاة الأخرويّة، «**يَا أيّها النّاس، إنّي خَلَّفتُ فِيكُم**»، ثم يذكرُها ﷺ فيقول : «**كِتاب الله وسُنّتي وعِترَتِي أهل بَيتِي**»، فجعلَهُم الرّسول ﷺ واحداً في التّبعيّة، فلا يكونُ متّبعاً من ضيَّعَ أحدَها، وأنّ طريقَ الكتاب والسنّة هُو طريقُ أهل البيت عليهم السلام، فقال ﷺ : «**فَالمُضيّعُ لِكتابِ الله كَالمُضيِّع لسُنَّتِي، والمُضَيِّعُ لسُنَّتِي كالمُضَيِّع لعِترَتِي**»، وهذا واضحٌ في إيجاب التبعيّة لأهل البيت عليهم السلام لئلاّ يحصُل التضييع للكتاب والسنّة، فكانَ من شروط اتّباع الكتاب السنّة، ومن شروط اتّباع الكتاب والسنّة اتّباع أهل البيت عليهم السلام، والذي يترتّب على تضييع السنّة تضييع الكتاب، ويترتّب على تضييع أهل البيت تضييع الكتاب والسنّة، فكانَ أهل البيت عليهم السلام سادات بني الحسن والحسين حتى ورود الحَوض الدُّلاّل على الحقّ، إن ضلّ جميعُ النّاس فلن يضلّوا وسيبقَى الحقّ معهم وفي دائرَة إجماعِهم، فُهم بابُ الكتاب والسنّة.

الرّوايَة الثانيَة والأربعون :

المَصدَر : [صحيفة الإمام علي بن موسى الرّضا :٦٢].

السَّنَد : حدّثنا أبو القاسم عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي، بالبصرة، قال: حدّثني أبي، سنة ستين ومائتين، قال: حدّثني علي بن مُوسى الرّضا عليه السلام، سنة أربع وتسعين ومائة، قال: حدّثني أبي مُوسى بن جَعفر، قال: حدّثني أبي جَعفر بن محمّد، قال: حدّثني أبي محمّد بن علي، قال: حدّثني أبي عَلي بن الحسين، قال: حدّثني أبي الحسين بن عَلي، قال: حدّثني أبي علي بن أبي طالب عليه السلام، قال: قال رسول الله ﷺ :

المَتن : «كأنّي قَد دُعيت فَأجبت، وإنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلين ، أحدهُما أكبرُ مِنَ الآخَر: كِتاب الله -عزّ وجلّ- حَبلٌ مَمدودٌ مِنَ السَّمَاء إلى الأرض، وَعِترَتِي أهل بَيتي، فَانظرُوا كَيف تَخلفُونني فِيهمَا».

الحُكم : صَحيح، وقد اتُّهِمَ عبدالله بن أحمد الطائي أو أبوه بوضعِ الصحيفة كاملة عن الإمام علي بن موسَى الرّضا عليه السلام، ومَن طالعَ تراجمَهُم لم يجِد لهُم على ذلك مُستنداً يصمِد، بل هُو منهُم مُبهَمٌ عامّ، وكأنّهم إذا رأوا جُزءاً حديثيّاً أو مُسنداً عن أحدٍ من أعلام أهل البيت لم يُصدّقوا ذلكَ عنهُ، فيقولون رأساً: هُو موضوع بلا دليل يُذكَر، وكأنّ أهل البيت عليهم السلام ليسوا أهلاً للتأليف والتحديث أو الكتابَة والتّحديث عنهُم، والله المستعان، ولهُ شاهدُ عن الإمام الرّضا عليه السلام عن آبائه من الرّواية الثالثة والأربعين.

الدّلالَة : مضى بيانُها في الرّواية الثانية.

الرّوايَة الثالثَة والأربعون :

المَصدَر : [بحار الأنوار :١٠/ ٣٦٧].

السَّنَد : حدّثنا دَاود بن سليمَان يُوسف بن أحمَد الغَازي، قال : حدّثني عَلي بن موسَى الرّضا عليه السلام، قال : حدّثني أبي موسَى بن جَعفر، قال : حدّثني أبي جَعفر بن محمّد، قال: حدّثني أبي محمّد بن علي، قال : حدّثني أبي عَلي بن الحسَين، قال : حدّثني أبي الحسَين بن عَلي، قال : حدّثني أبي عَلي بن أبي طَالب عليه السلام، قال: قال رَسول الله صلى الله عليه وآله :

المَتن : «كأنّي قَد دُعيت فَأجبت، وإنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلين، أحدهُما أعظمُ مِنَ الآخَر: كِتاب الله حَبلٌ مَمدودٌ مِنَ السَّمَاء إلى الأرض، وَعِترَتِي أهل بَيتي، فَانظرُوا كَيف تَخلفُونني فِيهم».

الحُكم : صَحيح.

الدّلالَة : مضى بيانُها في الرّواية الثانية.

الرّوايَة الرّابعة والأربعون :

المَصدَر : [استجلاب ارتقاء الغُرف، لمحمد بن عبدالرحمن السّخاوي : ١/ ٣٦٠].

السَّنَد : مِن طريق الحافِظ الكَبير أحمد بن محمّد بن سَعيد بن عقدَة من حديثِه في المُوالاة، من طريقِ : محمّد بن عُبيد الله بن أبي رَافع، عَن أبيه، عَن جَدّه أبي رَافِع -رضي الله عنه- مولىٰ رسول الله ﷺ، قَال:

المَتن : «لَمَّا نَزَلَ رَسُول الله ﷺ غَديرَ خُمٍّ مَصدره مِن حَجّة الودَاع، قَام خَطيباً بالنّاس بالهَاجِرَة ، فَقال : أيّها النّاس، إنّي تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين، الثَّقَل الأكبَر والثَّقل الأصغَر ، فَأَمَّا الثَّقَل الأكبَر فَبيدِ الله طَرَفه والطَّرف الآخَر بأيديكُم، وهُو كِتابُ الله إن تَمَسَّكتُم بِه فَلن تَضلّوا ولَن تَزِلّوا أبداً، وأمَّا الثّقَل الأصغَر فَعترَتي أهل بَيتي، إنَّ الله هُو الخبير أخبرَني أنّهُمَا لَم يَفترِقَا حَتّىٰ يَرِدا عَليَّ الحَوض، وسَألتهُ ذَلِك لَهُمَا، والحوض عُرضهُ مَا بَين بُصرَىٰ وصَنعاء فِيه من الآنية عَددَ الكَواكِب، واللهُ سَائلُكُم كَيف خَلَفتُمُونِي في كِتابِه وأهل بَيتي».

الحُكم : غيرُ ظاهرٍ لمكانِ عدَم معرفَة كامِل السّنَد من اختصارِ السّخاوي .

الدّلالَة : مضَىٰ بيانُها في الرّواية الثانية.

الرّوايَة الخامسة والأربعون :

المَصدَر : [سنن الدارمي :٢/ ٥٢٤].

السَّنَد : حدثنا جَعْفَرُ بن عَوْنٍ، ثنا أبو حَيَّانَ، عن يَزِيدَ بن حَيَّانَ، عن زَيْدِ بن أَرْقَمَ، قال:

المَتن : «قام رسول الله ﷺ يَوْمًا خَطِيبًا، فَحَمِدَ الله وَأَثْنَىٰ عليه، ثُمَّ قال: يا أَيُّهَا الناس، إنما أنا بَشَرٌ يُوشِكُ أن يَأْتِيَنِي رسول رَبِّي فَأُجِيبَهُ، وإني تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ، أَوَّلُهُمَا كِتَابُ الله فيه الهُدَىٰ وَالنُّورُ فَتَمَسَّكُوا بِكِتَابِ الله وَخُذُوا بِهِ فَحَثَّ عليه وَرَغَّبَ فيه، ثُمَّ قال: وَأَهْلَ بَيْتِي، أُذَكِّرُكُمُ الله في أَهْلِ بَيْتِي ثَلَاثَ مَرَّاتٍ».

الحُكم : صحيح.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الرّابعة والعشرين.

الرّوايَة السّادسة والأربعون :

المَصدَر : [مناقب أمير المؤمنين، لابن المغازلي الشافعي :٣٤].

السَّنَد : أخبرنَا أبو يَعلىٰ عَلي بن عبيد الله بن العَلاف البزّار -إذناً-، قال: أخبَرنا عبدالسّلام بن عَبدالملك بن حَبيب البزّار، قَال: أخبرَنا عبد الله بن محمّد بن عُثمان، قال: حدثنا محمّد بن بَكر بن عبدالرّزاق، حدثنا أبو حَاتم مُغيرة بن محمّد المهلّبي، قال: حدّثني مُسلم بن إبرَاهيم، حدثنا نوح بن قَيس الحداني، حَدثنا الوَليد بن صَالح ، عن امرَأة زيد بن أرقم ، قالت، من حديث طويل :

المَتن : «أقبلَ نَبيّ الله مِن مكّة فِي حَجّة الودَاع حتّىٰ نَزل ﷺ بَغدير الجحفَة بين مكّة والمدينَة، فَأمَر بدوحَات فقمّ مَا تَحتهُنّ مِن شَوكٍ، ثمّ نَادَىٰ : الصّلاة جَامعَة،.. فقَال: ألستُم تَشهَدُون أنَّ لا إلهَ إلَّا الله لا شَريكَ لَه، وأنَّ محمّداً عَبدُه ورَسُولُه، وأنَّ الجنّة حَق، وأنّ النّار حَقّ، وتُؤمنون بالكتَاب كُلّه ؟! قَالوا: بَلىٰ، قَال : فَإنّي أشهدُ أن قَد صَدّقتكم، وصّدقتمُوني، ألا وإنّي فَرطكم، وإنّكم تَبعي، تُوشكُون أن تَرِدوا عَليَّ الحَوض، فَأسألُكم حِين تَلقونَنِي عَن ثَقليَّ كَيفَ خَلفتمُوني فِيهمَا، قَالت: فَأعيل عَلينا مَا نَدري مَا الثَّقَلان؟! حتىٰ قَام رَجلٌ مِن المهَاجِرين، وقَال: بأبي وأمّي أنتَ يَا نبي الله، مَا الثَّقَلان؟، قال ﷺ: الأكبَرُ مِنهَا كِتاب الله تعالىٰ، سَببٌ طَرف بِيد الله وطَرفٌ بِأيديكُم، فتمسّكوا به ولا تضلّوا، والأصغَر مِنهما عِترَتِي»..الحديث.

الحُكم : لم أقِف علىٰ ترجمة عدد من الرّواة.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية السّادسة.

الرّوايَة السّابعة والأربعون :

المَصدَر : [الطبقات الكبرى، لابن سعد :٢/ ١٩٤].

السَّنَد : أخبرنا هَاشم بن القَاسم الكناني، أخبرَنا محمّد بن طلحَة، عن الأعمَش، عن عطيّة، عَن أبي سَعيدٍ الخُدري، عن النّبي ﷺ، قال:

المَتن : «إنّي أوشِكُ أن أُدعَى فأُجِيب، وإنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلين: كِتاب الله، وعِترَتي، كِتاب الله حَبلٌ مَمدودٌ مِنَ السَّمَاء إلى الأرض، وَعِترَتِي أهل بَيتي، وإنَّ اللَّطيفَ الخَبير أخبرَنِي أنّهُما لَن يَفترقَا حَتّى يَرِدا عَليَّ الحَوض، فَانظُروا كَيف تَخلفُونِي فِيهِمَا».

الحُكم : حسَن.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الخامسَة عشر.

الرّوايَة الثّامنة والأربعون :

المَصدَر : [السنة، لابن أبي عاصم :٢/ ١٩٤].

السَّنَد : ثنا أبو بَكر [عبد الله بن محمد بن أبي شيبة]، ثنا محمّد بن بِشر [العبدي] ، ثنا زَكريّا [بن أبي زائدة]، حَدثنا عَطيّة [العوفي]، عن أبي سَعيدٍ الخُدريّ ، أنَّ رَسول الله ﷺ، قَال:

المَتن : «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله حَبلٌ مَمدودٌ مَا بَين السَّمَاء والأرض، وعِترَتِي أهل بَيتي، ولَن يَتفرَّقا حَتّى يَرِدا عَليَّ الحَوض».

الحُكم : حسَن.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثّامنة.

الرّوايَة التّاسعة والأربعون :

المَصدَر : [المعجم الصغير، للطبراني :١/ ٢٣٢].

السَّنَد : حَدثنا الحسَن بن مُسلم بن الطّيب الصّنعَاني، حَدّثنا عبدالحمِيد بن صُبيح، حدَّثنا يُونس بن أرقَم، عن هَارون بن سَعدٍ [العجليّ]، عن عَطيّة [العوفيّ] عَن أبي سَعيدٍ الخُدريّ، عَن النّبي ﷺ، قَال :

المَتن : «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين مَا إن تَمسّكتُم بِه لَن تضلّوا: كِتابَ الله، وَعترَتِي، وإنّهمَا لَن يَفترقَا حَتّى يَردَا عليَّ الحَوض».

الحُكم : لم أقِف على ترجمة عدد من الرّواة.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثّامنة.

الرّوايَة الخَمسون :

المَصدَر : [تاريخ اليَعقوبي :٢/ ١٠٩].

السَّنَد : قَال الوَاقِديّ [محمّد بن عمر بن واقِد]، عَن الزّهرِي، عَن سَالِم [بن عبدالله بن عُمر]، عَن أبيه [عبدالله بن عمر بن الخطاب]، وعَن الزّهرِي فِي إسنَادٍ لَه عَن سَعد بن أبي وَقّاص، قالا من خطبَةٍ لرسول الله ﷺ جاء فيهَا :

المَتن : «أهَلَّ رَسول الله مُتمتِّعاً بالعُمرَة إلى الحَجّ، وقَالَ بَعضُهُم: بالحجّ مُفرِداً، وقَال بَعضُهُم: بِحجّة وعُمرَة، ودخَلَ مَكّة نَهاراً،...، وخَطبَ قَبل التّروِيَة بِيوم بَعد الظّهر، ويَوم عَرَفة حِين زَالت الشّمس عَلى رَاحِلَتِه قَبل الصَّلاة مِن غَد يَوم مِنى، فقالَ فِي خِطبَتِه: نَضَّرَ الله وَجَهَ عَبدٍ سَمِعَ مَقَالَتِي فوَعَاهَا وَحَفِظَهَا،..، ثمّ قَال: أيّها النّاس، إنّي فَرطُكم وأنتمُ وَارِديّ عَلى الحَوض، وإنّي سَائلُكُم حِين تَردُون عَليّ عَن الثَّقَلَين، فَانظروا كَيف تَخلفُونِي فِيهِمَا قَالوا: ومَا الثَّقلان يَا رَسُول الله؟ قَال: الثَّقَل الأكبَر كِتاب الله سَببٌ طَرَفُه بِيدِ الله، وطرَفٌ بِأيدِيكُم فَاستمسكُوا بِه ولا تضلّوا ولا تُبدِّلُوا، وعِترَتِي أهل بَيتي».

الحُكم : حسن عن الوَاقديّ، ولم أقِف على شاهدِه في (المَغازي)، فيُحتمَل أنّه من طريقٍ أخرى، وأوردَ ابن عبدربّه الأندلسي خطبة الرّسول ﷺ في حجّة الوداع بلا إسنادٍ وفيهَا: «ألا هَل بَلَّغت، اللهمّ اشهَد، فَلا تَرجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً يَضرِب بَعضُكم أعنَاقَ بَعض، فَإنّي قَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أخذتُم بِه لَم تضلّوا بعدَهُ: كِتابَ الله، وأهل بَيتِي، ألا هَل بَلَّغت، اللهمّ اشهَد» [1].

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية السّادسة.

الرّوايَة الحاديَة والخَمسون :

المَصدَر : [اعتقاد أهل السنة، للالكَائيّ :١/ ٨١].

السَّنَد : أخبَرنا عَبد الرّحمَن بن عُمر بن أحمَد، أنبا الحُسين بن إسماعِيل [المحامليّ]، ثنا أبو هِشام الرِّفَاعي [محمّد بن يزيد، من رجال مُسلِم]، ثنا حَفص [ابن عمر بن عامر]، عَن مجَالِد [بن سَعيد]، عَن الشّعبي [عَامِر]، عن جَابر [بن عبدالله الأنصاريّ]، قال :

المَتن : «خَطَّ لنَا رَسُول الله خَطّاً، فقَالَ: هَذا سَبيلٌ، ثمّ خَطّ خَططاً فَقال: هَذِه سُبُلُ الشّيطَان، فمَا مِنهَا سَبيلٌ إلاَّ عَليهَا شَيطانٌ يَدعُو إليهِ النّاس، فَإنّما أنَا بَشرٌ يُوشك أن يَأتِيني رَسُول رَبّي فَأُجيبه، وأنَا تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين: أولهمَا كِتاب الله -عزّ وجَلّ- فِيه الهُدى والنّور مَن استمسَكَ بِه وأخَذَ بِه كَانَ عَلى الهُدَى، ومَن تَرَكَهُ وأخطَأهُ كَانَ على الضَّلالَة، وأهل بَيتِي، أذكِّركُم الله -عزّ وجَلّ- فِي أهلِ بَيتي، واعتصمُوا بِحبلِ الله جَميعاً ولا تَفرَّقُوا».

الحُكم : لم يظهر لي من حكُمه سوى الضّعف، قالوا فيه: يزيد بن محمّد الرّفاعي وهُو ضعيفٌ، قُلنا: قال فيه يحيى بن معين: ما أرى فيه بأساً، وقال العجلي: لا بأسَ به، وقال البرقاني: ثقَةٌ أمرَني أبو الحسَن الدّارقطني أن أُخرِجَ حديثَه في الصّحيح [2]. وقالوا فيه: مُجالد بن سَعيد وهُو ضعيف، قُلنا: وثّقه النّسائي في أحد قولَيه، وقال ابن عدي : لهُ

(١) العقد الفريد:٤/ ٥٥.

(٢) تهذيب الكمال:٢٧/ ٢٤.

عن الشّعبي عن جابر أحادِيث صالحَة [1]، ولم أقف على ترجمة عبد الرحمن بن عمر بن أحمد. **نعم!** قلتُ: ولهذه الرّواية أصلٌ باختصار عن عبدالله بن مسعود، رواها اللالكائيّ بعدّة طُرق، قال: «أخبرنا محمّد بن عبد الرحمن بن العَبّاس، ثنا يحيى بن محمّد بن صَاعِد، ثنا محمّد بن زِياد، ثنا حمّاد بن زَيد، عن عَاصِم، [إسنادٌ ثانٍ]، وأخبرنا أحمَد بن عُبيد، أنبا عَلي بن عبد الله بن مبشر، ثنا أحمَد بن سِنان، ثنا عَمرو بن عَون، ثنا حمّاد بن زَيد، [إسنادٌ ثالث]، وأخبرنا الحسَن بن عُثمَان، أنبا إسمَاعِيل بن محمّد، ثنا عبّاس بن محمّد، ثنا يَزيد بن هَارون، ثنا حمّاد بن زَيد، عن عَاصم بن أبي النّجود، عن أبي وَايل، عَن عَبد الله يعني ابن مَسعُود، قَال: «خَطّ لنّا رَسُولُ الله ﷺ خَطّاً فَقَالَ: هَذا سَبيلُ الله، ثمّ خَطّ فِي جَانِبه خُطُوطَاً، زَادَ محمّد بن زِياد فِي حَديثِه عَن حمّاد: يَميناً وَشِمَالاً، ثمّ قَال: هِذه سُبلٌ، زَاد يَزيد بن هَارون: مُتفَرِّقَةٌ، عَلى كُلِّ سَبيلٍ مِنهَا شَيطانٌ يَدعو، ثمّ قَرأ هَذِه الآيَة: ﴿**وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ**﴾ [الأنعام:١٥٣]. [2]

الدّلالَة: مضَى بيانُها في الرّواية الرّابعة والعشرين.

الرّوايَة الثّانية والخَمسون:

المَصدَر: [المعجم الكبير :٥/ ١٥٣].

السَّنَد: حدثنا أَحْمَدُ بن مَسْعُودٍ المَقْدِسِيُّ، ثنا الهَيْثَمُ بن جَمِيلٍ، [إسنادٌ ثانٍ] ح وَحَدَّثَنَا أَحْمَدُ بن الْقَاسِمِ بن مُسَاوِرٍ الجَوْهَرِي، ثنا عِصْمَةُ بن سُلَيْمَانَ الخَزَّازُ، [إسنادٌ ثالث] ح وَحَدَّثَنَا أبو حُصَيْنٍ القَاضِي، ثنا يحيى الحِمَّانِيُّ، قالوا: ثنا شَرِيكٌ [النّخعي]، عَنِ الرُّكَيْنِ بن الرَّبِيعِ، عَنِ القَاسِمِ بن حَسَّانَ، عن زَيْدِ بن ثَابِتٍ، عَن رسول الله ﷺ، قال:

المَتن: «إنّي قَد تَرَكْتُ فِيكُمْ خَلِيفَتَيْنِ: كِتَابَ الله وَأَهْلَ بَيْتِي، وَإِنَّهُمَا لم يَفْتَرِقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ».

---

(١) تهذيب الكمال:٢٧/ ٢٢٣.

(٢) اعتقاد أهل السنة:١/ ٨٠.

الحُكم : صحيح.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الأولى.

الرّوايَة الثّالثة والخَمسون :

المَصدَر : [المعجم الكبير :٥/ ١٦٦].

السَّنَد : حدّثنا محمد بن حَيَّانَ المَازِنِيّ، حدّثنا كَثِيرُ بن يحيى [البصري] ، ثنا أبو عَوَانَةَ وسَعِيدُ بن عبد الكَرِيم بن سَلِيطٍ الحَنَفِيّ، عَنِ الأَعْمَشِ، عن حَبِيبِ بن أبي ثَابِتٍ ، عن عَمْرِو بن وَاثِلَةَ ، عن زَيْدِ بن أَرْقَمَ، قال:

المَتن : «لَمَّا رَجَعَ رسول الله ﷺ مِن حَجَّةِ الوَدَاعِ وَنَزَلَ غَدِيرَ خُمٍّ، أَمَرَ بِدَوْحَاتٍ فَقُمَّت، ثُمَّ قامَ فقال: كَأَنِّي قد دُعِيتُ فَأَجَبْتُ، إني تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ كِتَابَ الله وَعِتْرَتِي أَهْل بَيْتِي، فَانْظُرُوا كَيْفَ تُخْلِفُونِي فِيهِمَا، فَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ، ثُمَّ قال: إِنَّ الله مَوْلاي وأنا وَلِيُّ كل مُؤْمِنٍ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَدِ عَلِيٍّ فقال: مَن كُنتُ مَوْلاهُ فَهَذَا مَوْلاهُ، اللَّهُمَّ وَالِ من وَالاهُ، وَعَادِ من عَادَاهُ، فقلت لِزَيْدٍ: أنت سَمِعْتُهُ من رسول الله ﷺ؟! فقَال: مَا كان في الدَّوْحَاتِ أَحَدٌ إِلَّا قد رَآهُ بِعَيْنَيْهِ وَسَمِعَهُ بِأُذُنَيْهِ».

الحُكم : حسن.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثّالثة.

الرّوايَة الرّابعة والخَمسون :

المَصدَر : [السنّة، لابن أبي عاصم :٢/ ٦٤٤].

السَّنَد : حَدّثنَا سُليمان بن عُبيد الله الغَيلاني، حَدَّثنا أبو عَامر [العقديّ]، حَدّثنا كَثير بن زيد ، عَن محمّد بن عُمر بن عَلي ، عن أبيه، عَن عَليّ -رضي الله عنه-، أنَّ رَسول الله ﷺ، قال:

المَتن : «إنّي تَركتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه لَن تضلّوا: كِتاب الله سَببه بِيدِ الله، وسَببه بأيديكُم، وأهل بَيتي».

الحُكم : صحيح.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الخامسَة.

الرّوايَة الخامسَة والخَمسون :

المَصدَر : [استجلاب ارتقاء الغُرف، لمحمد بن عبدالرحمن السّخاوي : ١/ ٣٤٨].

السَّنَد : مِن طريق الحافِظ الكَبير أحمد بن محمّد بن سَعيد بن عقدَة من حديثِه في المُوالاة، من طريقِ : محمّد بن كثير، عَن فِطر [بن خليفة] ، و أبي الجارود ، كلاهُما عن أبي الطّفيل، أنّ عليّاً -رضي الله عنه- قامَ :

المَتن : «فحمِدَ الله وأثنَى عليه، ثمّ قال: أنشدُ اللهَ مَنْ شَهِدَ يومَ غديرِ خُمٍّ إلاَّ قام، ولا يَقومُ رَجلٌ يقولُ: نُبِّئتُ أو بَلَغَني، إلاَّ رَجلاً سَمِعَت أُذُناهُ ووعاهُ قلبُه، فقامَ سبعَة عشر رجلاً، **منهُم: خزيمَة بن ثابت، وسهَل بن سَعد، وعُديّ بن حاتم، وعُقبَة بن عامِر، وأبو أيّوبِ الأنصاري ، وأبو سَعيدِ الخُدري، وأبو شُريحِ الخَزاعيّ، وأبو قُدامَة الأنصاريّ، وأبو ليلَى، وأبو الهيثَم بن التّيهان**، ورجالٌ من قريش، فقالَ عليٌّ -رضي الله عنه وعنهُم- : هاتُوا ماسَمعتُم، فقالوا: نَشهدُ أنَّا أقبَلنا مع رسول الله ﷺ من حجّة الوَداع حتّى إذا كانَ الظّهر خرجَ رسول الله ﷺ فأمرَ بشجراتٍ فَسُدِينَ وألقَي عليهِنَّ ثَوب، ثمّ نادَى بالصّلاة، فَخرجنا فصَلَّينَا، ثمّ قامَ فحمدَ الله وأثنَى عليه، ثمّ قال: «أيّها النّاس، ما أنتُم قائلون»؟!، قَالوا: قَد بلّغتَ، قالَ: «اللهمّ اشهَد، ثلاث مرّات»، قال: «إنّي أوشِكُ أن أدعَي فأُجيب، وإنّي مسؤولٌ وأنتُم مسؤولون»، ثمّ قالَ: «ألا إنّ دماءكم وأموالَكم عليكم حرَامٌ كحُرمَة يومِكم هذا، وحُرمَة شهرِكُم هذا، أوصيكُم بالنّساء، أوصيكُم بالجار، أوصيكُم بالمَمالِيك، أوصيكُم بالعَدل والإحسان»، ثمّ قال: «أيّها النّاس، إنّي تاركٌ فيكم الثّقَلَين: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، فإنّهما لن يتفرّقَا حتّى يردَا عليّ الحَوض، نبّأني بذلك اللطيفُ الخبير»،

وذكرَ الحديثَ في قولِه ﷺ: «مَن كنتُ مولاهُ فعليٌّ مولاه»، فقالَ عليٌّ -رضي الله عنه-: صَدَقتُم، وأنَا على ذلكَ منَ الشّاهدين».

الحُكم: صحيحٌ لغيرِه، وهذا فغيرُ ظاهرٍ لمكانِ عدَم معرفَة كامِل السّنَد من اختصارِ السّخاوي، وما ظهرَ منهُ حسَن لمكان المُتابعَة كمَا سَيأتي، إلَّا أنَّ ابن الأثير ساقَ هذه الرّواية عن ابن عقدَة، قال: «أخبرنا أبو العباس، أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، حدثنا محمّد بن مفضل بن إبرَاهيم الأشعَري، أخبرَنا رَجاءُ بن عبد الله، أخبرنا محمّد بن كَثير ..إلخ»، وساقَ الرّواية مُختصرَة بحديث الموالاة لأمير المؤمنين [1]، أيضاً رواهُ الإمام أحمد بن حنبل بإسنادٍ صحيح مختصِراً موطن الشّاهد من حديث «مَن كنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»، جاء في المُسنَد، «حَدثنا عبد الله [بن أحمد] ، حَدثني أبي [أحمَد بن حنبل]، ثنا حُسَيْنُ بن مُحَمَّدٍ و أبو نُعَيْمٍ المَعْنَى، قَالاَ: ثنا فِطْرٌ [بن خليفه]، عن أبي الطُّفَيْلِ، قال جَمَعَ علي -رضي الله عنه- النّاس في الرَّحَبَةِ ثُمَّ قال لهم: أَنْشُدُ الله كُلَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ سمع رَسُولَ الله ﷺ يقول يوم غَدِيرِ خُمٍّ مَا سَمِع لَمَّا قام، فَقَامَ ثَلاَثُونَ مِنَ الناس، وقال أبو نُعَيْم: فَقَامَ نَاسٌ كَثِيرٌ فَشَهِدُوا حِين أَخَذَهُ بيده، فقال لِلنَّاسِ: أَتَعْلَمُونَ أني أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ من أَنْفُسِهِمْ، قالوا: نعَم يَا رَسُولَ اللهَّ. قَالَ: مَن كُنتُ مَوْلاَهُ فَهَذَا مَوْلاَهُ، اللهمّ وَالِ من وَالاَهُ، وَعَادِ من عَادَاهُ، قَالَ [أبو الطّفيل]: فَخَرَجْتُ وَكَأَنَّ في نَفسي شَيْئاً، فَلَقِيتُ زَيْدَ بن أَرْقَمَ، فَقلتُ لَهُ : إنّي سَمعتُ عَلِيًّا -رضي الله عنه- يَقولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ [زيد] : فَمَا تُنْكِرُ؟! قَد سَمعتُ رَسُولَ الله ﷺ يَقولُ ذَلِكَ لَهُ» [2]، لا يُقالُ: إنَّ لَفظَ حَديث الثّقلين لم يأتِ في هذه الرّوايَة؛ لأنّا سنقولُ: إنَّ الاختصَارَ دَأب المُحدّثين، فيكتبونَ موطنَ الشّاهد دونَ غيرِه، فانظُر ما رواهُ أحمد مختصراً جدّاً : «حَدّثنا عبد الله، حَدّثني أبي، ثنا محمد بن عبد الله، ثنا الرَّبِيعُ يَعْنِى ابن أبي صَالِحٍ الأَسْلَمِيَّ، حدثني زِيَادُ بن أبي زِيَادٍ سَمعتُ عَليّ بن أبي طَالِبٍ -رَضي الله عنه- يُنْشِدُ النّاس فقالَ: أنشدُ الله رَجُلاً مُسْلِماً سمع رَسُولَ الله ﷺ يَقولُ يَوم غَدِيرِ خُمٍّ مَا قال، فَقَامَ

(١) أسد الغابة:٦/ ٢٦٦.

(٢) مسند أحمد:٤/ ٣٧٠.

اثْنَا عَشَرَ بَدْرِيًّا فَشَهِدُوا» [1]، وهذا الخبر بعموم يُسمّى خبرُ المُناشدَة، وقد رُوي بعدّة طـرُقٍ صحيحَة ظاهرَة ولله الحمد الذي أودعَ مثلَ هـذا كُتـبَ أهـل الحـديث، وقـد رواه الإمـام عبدالله بن حمزة عليه السلام بإسناده عن أبي الطّفيل، جـاء فيـه: «حـدّثنا أبـو العبّـاس أحمـد بـن محمد بن سعيد المعروف بابن عقدَة الحافظ، حدّثنا جعفر بن محمّد الأحمسي، قـال: حـدّثنا نصر –وهو ابن مُزاحم–، قال: حدّثنا الحسين بن مسكين، قال: حـدّثنا أبـو الجـارود بـن طارق ، عن عامر بن واثلة، من خبرٍ طويل نختصرُ منـه محـلّ الـشاهد: «قـال: فأنـشدكُم بالله، أتعلمونَ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال : «إنّي تاركٌ فيكم الثّقلين: كتـاب الله، وعـترتي، لـن تضلّوا ما إن تمسّكتُم بهما، ولن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحوض»؟!، قالوا: نعم» [2]، وكـذلكَ ساقَ الفقيه حميد المحلّي طريقاً آخَر لخبر المناشدَة عن أبي الطفيل، قـال فيـه : «أخبرنـا أبـو العباس أحمد بن محمد بن سعيد بن عقدة الكوفي ، قال: حدّثنا مرثد بن الحسن بن مرثد بن باكر أبو الحسين الكاهلي الطبيب، قال: أخبرنا خالد بن يزيد الطبيب، قال: أخبرنا كامـل بن العلا [أبي العلا]، قال: أخبرنا جابر بن يزيد [الجعفي]، عن عامر بن واثلة ، الخـبر [3]، أيضاً روى خبر المناشدة في الرحبة الإمام النّاصر للحق الحسن بن علي بن الحسن بـن عـلي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بـن أبي طالـب عليه السلام، بلفـظ (حـديث الثّقلـين)، قـال عليه السلام: «أخبرَنا محمّد بن عَلي بن خلف العطّار، قال: حدثنا يحيى بن هاشـم [السّمـسار] ، قال: حدثنا أبو الجارود زياد بن المنـذر الهمـداني، وفطـر بـن خليفـة المخزومـي، عـن أبي الطفيل عَامر بن واثلة الكناني، الخبر» [4]، ويرويه الإمام النّاصر الأطـروش عليه السلام، بطريـقٍ ثانٍ عن أبيه، عن يحيى بن هاشم، بقية السّند والخبر [5]، فهذه طرق متعددة لخـبر المناشـدة، متضمنّةً لخبر الثقلين بمدلول التمسّك بأهل البيت عليهم السلام.

---

(١) مسند أحمد بن حنبل:١/ ٨٨.

(٢) الشّافي:٣/ ٤٢٦.

(٣) التعليق الوافي في تخريج أحاديث الشافي: ٣/ ٤٣٢.

(٤) المحيط بالإمامة.

(٥) المحيط بالإمامة.

الدّلالَة : هذا الخبَر يَعدل رواية سبَعة عشر راوياً وطريقاً من جهَة الصّحابَة دونـاً عـن الرّاوي، وفيهَا يُقيمُ أمير المؤمنين عليه السلام الحجّة على السّامع بخبر الثّقلين محلّ الـشاهد هُنـا، وفيهَا ينعَي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم نفسَه لأصحابِه، ويوصيهِم بأنْه تركَ فـيهم الثّقلـين كتـاب الله تعالى وعترته أهل بيته، وأخبرَ أنّهما لن يتفرّقا حتى يردَا عليه الحَوض، فكانَ هذا دليلاً على مُلازمَة العترَة للكتاب، وأنّ المقصَد الأسمَى من كلام المصطفى صلى الله عليه وآله وسلم هُو الحثّ على اتّبـاع أهل البيت عليهم السلام لمكان كونهِم على الحقّ، كما أنّ القرآن يدلّ على الحق.

الرّوايَة السّادسَة والخَمسون :

المَصدَر : [استجلاب ارتقاء الغُرف، لمحمد بن عبدالرحمن السّخاوي : ١/ ٣٥١].

السَّنَد : مِن طريق الحافِظ الكَبير أحمد بـن محمّـد بـن سَـعيد بـن عقـدَة مـن حديثِـه في المُوالاة، من طريقِ إبراهيم بن محمّد [بن أبي يحيى] الأسلمي، عن حـسين بـن عبـدالله بـن ضميرة، عن أبيه، عن جدّه [ضُميرة الأسلميّ] -رضي الله عنه-، قال:

المَتن : «لمّا انصرفَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حجّة الـوداع، أمـر بـشجراتٍ فقُمِمـنَ بـوادي خم، وهَجَّر، فخطبَ النّاس فقال: «أمّا بعد: أيّها النّاس فإنّي مقبـوضٌ، أوشِـك أن أُدعَـى فأجيب، فما أنتُم قائلون؟! ، قالوا: نشهدُ أنّك قـد بلّغـت، ونـصحتَ، وأدّيـت. قـال: إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، ألا وإنّهما لـن يتفرّقـا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيفَ تخلفوني فيهِمَا».

الحُكم : غيرُ ظاهرٍ لمكانِ عدَم معرفَة كامِـل الـسّنَد مـن اختـصارِ الـسّخاوي، وحـال الرّجال في سياق السّند الوثاقة.

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الخامسَة عشر.

الرّوايَة السّابعَة والخَمسون :

المَصدَر : [المتفق والمفترق للخطيب البغدادي : ٢/ ٣١].

السَّنَد : أخبرنا أبو الحسين محمّد بن أحمد بن محمّد بن حسنون القرشي، عَن إبراهيم بن مُهاجر الأزدي، عن جعفَر بن محمّد، عَن جَابر -رَضي الله عنه-، قَال: قَال رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم :

المَتن : «تَركتُ فِيكُم مَا لَن تضلّوا بَعدِي: كِتاب الله، وَعترتي أهل بيتي».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الأولى.

القسم الثّاني : إثبات قطعيّة ثبوت ودلالَة حَديث الثَّقلين بالأحاديث المُرسلَة.

الرّوايَة الثّامنة والخَمسون :

المَصدَر : [سمط النجوم العوالي:٤/ ١٦٠].

المَتن : قال العَاصمِي الشّافعيّ المكّي : «وأخرَجَ محمّد بن جعفَر الرّزّاز ، عَن أمّ سَلمَة: «ألا إنّي مُخلِّفٌ فِيكُم كِتابَ رَبّي -عَز وجلّ-، وعِترَتي أهل بَيتي».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية والثلاثين.

الرّوايَة التّاسعة والخَمسون :

المَصدَر : [المنمق في أخبار قريش:٢٥].

المَتن : قال ابن حَبيبٍ البغدادي : «وقَال صَعصعة بن نَاجية لِرسول الله ﷺ : «يَا رَسول الله، أنَا أبَصر النّاس بمُضَر، تَميمٌ هَامَتها وكَاهِلُها الشَّدِيد الذي تَنوء به وتحمل عليه، وكِنانَة وَجهُهَا الذي فِيه سَمعهَا وبَصَرُهَا، وقَيسٌ فُرسَانُها ولجومُها، وأسْدٌ لِسَانُها، فقَال النّبي ﷺ: فِيكُم كِتاب الله، وعِترَتِي لَن تضلُّوا مَا تمسّكتُم بِهِمَا».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية.

الرّوايَة الستّون :

المَصدَر : [المصابيح :٢٤٦].

المَتن : وروى الحافظ أبو العباس الحسني بإسنادِه، عن مُوسَى بن عَبد الله بن مُوسى بن عُبد الله المحض بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن جَدّه، عن أبيه عبد الله بن الحسَن المحض (ت١٤٥هـ)، قال، من خبرٍ طويل : «ألاّ وإنّي قَد تَركتُ الثَّقَلين، فَمَن اعتصَم بِهِمَا

فَقد نَجا، ومَن خَالفَهُما هَلَك، أحَدُهما أعظمُ مِن الآخَر، كِتاب الله طَرفٌ مِنهُ بِيد الله وطَرفٌ بِأيديكُم، وَعترِتِي أهل بَيتي، فتمّسكُوا بِهِمَا لا تضلّوا ولا تَذلّوا أبداً، فَإنَّ اللّطيفَ الخَبير أنبَأني أنّهَا لَن يَفترقَا حتّى يَرِدا عَليّ الحَوض».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الثانية.

الرّوايَة الحاديَة والستون:

المَصدَر : [مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي، كتاب تثبيت الوصيّة:٢٠٥].

المَتن : قال الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام: «وقَد قَال رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، «إنّي تاركٌ فيكُم مَا إن تَمسّكتُم بِه لَن تضلّوا -ولَن تذلّوا-: كِتابَ الله، وَعترَتِي أهل بَيتي، وإنّهَا لَن يَفترقَا حَتّى يَرِدا عَليَّ الحَوض».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الرابعة.

الرّوايَة الثانية والستّون :

المَصدَر : [مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرّسي :كتاب الرّد على الرّوافض من أهل الغلو:١/ ٥٤٤].

المَتن : وقال الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (ت٢٤٦هـ) : «وقَد قَال رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم فِيمَا رَوينَا ورَوينَا: «أيّها النّاس، خَلفتُ فِيكم الثَّقَلين فَتمسّكُوا بهِمَا لا تضلّوا بعدِي أبداً: كِتاب الله، وَعترتي أهل بيتي».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الرابعة.

الرّوايَة الثالثَة والستّون :

المَصدَر : [جامع علوم آل محمّد، للشريف محمد بن علي البطحاني]

المَتن : قال الإمام الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٢٦٠هـ)، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّي تَاركٌ فِيكُم مَا إن تَمسّكتُم بِـه لَـن تضلّوا أبداً: كِتاب الله، وعِترَتي أهل بَيتي».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الرابعة.

الرّوايَة الرّابعة والستّون :

المَصدَر : [مجموع رسائل الإمام محمد بن القاسم، كتاب الأصول التسعة:١١٠]

المَتن : قال الإمام محمّد بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بـن الحسن بـن الحسن بن علي بن أبي طالـب عليه السلام، (ت٢٨٤هـ) : وقَولُـه صلى الله عليه وآله وسلم فِي ذُريّتـه: «إنّي مُخلّـفٌ فِيكُم مَا إن تمسَّكتُم بِه لَن تضلّوا مِن بَعدِي أبَداً: كِتاب الله، وعِترَتي أهل بَيتي ، إنّ اللطيفَ الخبير نبّأني أنّهما لَن يفترقَا حتّى يَردا عليّ الحَوض».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الرابعة.

الرّوايَة الخامسَة والستّون :

المَصدَر : [الدّرر النبويّة بالأسانيد اليحيويّة:٥٨]

المَتن : قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسـماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالـب عليه السلام، (ت٢٩٨هـ)، قـال النّبـي صلى الله عليه وآله وسلم: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا مِنْ بَعْدِي أَبَداً: كِتَابَ الله، وَعِـتْرَتِي أَهْـلَ بَيْتِي، إِنَّ اللَّطِيفَ الخَبِيرَ نَبَّأَنِي أَنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الرابعة.

الرّوايَة السادسَة والستّون :

المَصدَر : [جامع علوم آل محمّد، للشريف محمد بن علي البطحاني]

المَتن : قال حافظ العترَة محمد بن منصور المرادي : وثبَتَ لنَا عَن النّبي ﷺ أنّه قَال: «إنّي تَاركٌ فِيكُم مَا إن تَمسَّكتُم بِه لَن تَضلّوا: كِتَابَ الله، وَعترتي أهل بيتي».

الدّلالَة : مضَى بيانُها في الرّواية الرابعة.

الفصل الثاني: طرق حديث الثقلين المرويّة باختصار اللفظ.

اعلَم أخي -نفعنَا الله وإيّاك بالإنصاف والنّظر الثّاقب-، أنّ عادَة المُحدّثين على اختصار الأحاديث فيما يخصّ الشّاهد والمُراد من الإيرَاد، وذلكَ ظاهرٌ لأهل البحث والاطّلاع فإنّ الحديث بالسّند الواحد قد يأتي مُقتضباً في باب، ومُطوّلاً في بابٍ آخَر، لغرض الاختصار، بما قد يدخلُ تحت باب تكرار الأحاديث في المسانيد والأمّهات الحديثيّة، فمثلاً عندما نتأمّل رواية ابن أبي شيبة في مصنّفه نجدهُ يتكلّم عن القرآن وأهميّة قراءته (باب في الوصيّة بالقرآن وقراءته) فيأتي بالأخبار الدالّة على الوصيّة في القرآن مُكتفياً بنقل محلّ الشّاهد من هذه الأخبار دون إكمال بقيّة وذيل الحديث، فنجدهُ يروي بإسنادِه، قال : «حَدّثنا عفّان، قال: حَدّثنا حسّان بن إبراهيم، عَن سَعيد بن مَسروق، عن يَزيد بن حيّان، عَن زَيد بن أرقَم، قَال: دَخلنَا عَليه فقُلنا لَهُ: قَد رَأيتَ خَيراً صَحِبت رَسُول الله ﷺ وصَلَّيت خَلفَه، فقالَ: **نعم**، وإنّه خَطبنَا فَقال: «إنّي تَاركٌ فِيكُم كِتاب الله هُو حبلُ الله، مَن اتّبعَه كَان عَلى الهُدى، وَمَن تَركَه كَان عَلى الضّلالَة»، وهذا الحديث لا يُروى بهذا السّياق عن يزيد بن حيّان عن زيد بن أرقم، وسياقُه ما جاء في الرّواية الرابعة والعشرين، والخامسة والعشرين، والسادسة والعشرين لمسلم وأحمد بن حنبل وابن خزيمة فراجعها، ثمّ تأمّل كيف اجتزأ ابن أبي شيبة واختصرَ من الخبر محلّ الشّاهد وهو الوصيّة بالقرآن دونَ أن يُكمل ما يتعلّق بأهل البيت عليهم السلام، تجدهُ يقصدُ إثبات الشّاهد فقط، لا أنّه يقصدُ أن يأتي بكامل الحديث، أيضاً إذا تأمّلت ستجد ابن أبي شيبة في ذات الباب الذي يحثّ على الوصيّة بالقرآن يروي بإسناده، قال : «حَدّثنا حَاتم بن إسمَاعيل، عن جَعفَر [الصّادق]، عَن أبيه [الباقر]، عَن جَابر [بن عبدالله الأنصاري] أنّ النّبي ﷺ قَال: «تَركتُ فِيكُم مَا لَن تضلّوا بَعدَه إن اعتصمتُم بِه كِتابَ الله» (١)، وهذا الخبر من الوهلَة الأولى يسبقُ إلى ذهنِك أنّه مرويّ بالاختصار، وأنّ وجهه الصّحيح هُو ما جاء في كامل الرّواية عن الباقر عن جابر بن عبدالله في الرّواية الخامسة، والحادية عشرة، والخامسة والثلاثين، فيكون

(١) مصنف ابن أبي شيبة:٦/ ١٣٣.

كامل الخبر : «تَركتُ فِيكُم مَا لَن تضلّوا بَعدَه إن اعتصمتُم بِه: كِتابَ الله، وعترتي أهل بيتي»، أيضاً انظر ابن أبي شيبة يختصرُ هذا الحديث المشهور السّياق، قال: «حدّثنا زكريّا، قال حدّثنا عَطية، عَن أبي سَعيدٍ الخدري، أنّ النّبي ﷺ قَال: «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثّقلَين أحَدُهُما أكبَرُ مِن الآخَر: كِتاب الله، حَبلٌ مَمدود مِن السّمَاء إلى الأرض»، ثمّ وقفَ ولم يُكمِل مُقتصراً على الشّاهد من الحثّ على التمسّك بالقرآن، مع أنّ الحديث تكلّم عن ثقلَين اثنين، وأمرَين اثنين، ذكرَ أحدَهُا واختصَر الثّاني، وهذه الرّوايات من الطّرق المُعتبرَة لحديث الثّقلين عند مَن لم يتهرّب من مواجهَة الحقائق والأحاديث النبويّة جُبناً أو تدليساً، فيقول: هذه ليسَت بحجّة لمّا لم تذكُر الثّقلَين صراحَةً مُتجاهلاً فنّا من فنون أهل الحديث وهو الاختصار، والله المُستعان، وعلى ذلكَ نذكرُ أمثلةً صالحةً بإذن الله، فمن تلك الرّوايات :

الرّوايَة السّابعة والستّون :

المَصدَر : [السنة لابن أبي عاصم:٢/ ٦٤٤].

السَّنَد : ثنا أبو بَكر [عبدالله بن محمد بن أبي شيبة]، ثنا زَيد بن الحباب [بن الرّيان]، حَدّثنا مُوسى بن عُبيدَة [الرّبذي]، حَدّثني صدقة بن يَسار، عن ابن يسار [لعلّها زيادة]، عن ابن عُمر، أنَّ النبي ﷺ :

المَتن : «خَطب فَحَمد الله وأثنَى عَليهِ بِمَا هُو أهل، ثمّ قَال: أيّها النّاس، قَد تركُت فِيكُم مَا إن اعتصَمتُم بِه لَن تضلّوا كِتابَ الله -عزّ وجلّ-».

الحُكم : حسن يقرب إلى الضعف، على أنّه ظاهرٌ من الخَبر الاختصار، ويُبيّنه ما رواه الطّبراني في (الأوسَط)، قال : «حدّثنا عَلي بن سَعيدٍ الرّازي، قال: نا يَعقوب بن حُمَيد بن كَاسب، قَال: نا الزّبير بن حَبيب بن ثَابت بن عَبد الله بن الزّبير، قال: ثنا عَاصِم بن عُبيد الله، عَن نَافع، عن ابن عُمَر، قَال: «كَان آخر مَا تكلَّمَ بِه رَسُول الله ﷺ اخلفُونِي فِي أهل بَيتي» [1].

(١) المعجم الأوسط:٤/ ١٥٧.

فائدة : أيضاً هذا الحديث عن ابن عمر أوردَهُ ابن أبي عَاصم في باب فضائل أهل البيت عليهم السلام، وذكرُ أهل البيت عليهم السلام منهُ مبتور، فالذي يظهرُ منه أنّ وجه الحديث بزيادة: (وعترتي أهل بيتي).

الرّوايَة الثّامنة والستّون :

المَصدَر : [مصنّف ابن أبي شيبة :٦/ ١٣٣].

السَّنَد : حَدّثنا حَاتم بن إسمَاعيل [المدني، من رجال البخاري ومسلم]، عن جَعفَر [الصّادق]، عَن أبيه [الباقر]، عَن جَابر [بن عبدالله الأنصاري] أنّ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم قَال :

المَتن : «تَركتُ فِيكُم مَا لَن تضلّوا بَعدَه إن اعتصمتُم بِه كِتابَ الله».

الحُكم : صحيح، والخبر ظاهرٌ منه الاختصار، حيثَ إنَّ الأخبار المرويّة في التمسّك والاعتصام مقرونَة في الأحاديث المتواترَة بأهل البيت عليهم السلام بدون انفرادٍ لذكر الكتاب في التمسّك، والخبر أوردَه ابن أبي شيبة في باب الوصيّة بالقرآن والحثّ على قراءته فوجهه الاختصار لاقتضاب محل الشّاهد وهو الوصيّة بالقرآن دون إكمال الخبر، والرّواية عن الباقر عن جابر بن عبدالله بلفظ: «كتاب الله، وعترتي»، كما في الرّواية الخامسة، والحادية عشرة، والخامسة والثلاثين.

الفصلُ الثالث: ما جاءَ في تصحيح حديث الثقلين عن الأئمة والعلماء.

نعم! واعلم -أخي الباحث- أن تصحيح مُتقدّمي علماء الفرقة السنية لحديث الثّقلين بلفظ: «كتاب الله، وعترتي»، كثيرٌ، أثبَت النّقل قولَ بعضِهم، وطمرَ قولَ أكثرهم، إلاّ أنّ من ذُكِر من كِبار علمائهم يَكفِي في إثبات المُراد من التّصحيح لهذا الحديث، على أنّه قد ذهبَ بعض المتأخرين ممّن لا باعَ لهم في التصحيح والتضعيف، بتضعيف هذا الحديث خصومَةً مع الشيعَة بعموم، وهذا لعَمري منهجٌ غيرُ مرضيٍّ ولا محمود، وسيأتي بيانُ ذلك عند ذكرنَا لكلام الشيخ الألباني في حديث الثَّقَلين، **نعم!** فممّن صحّح حديث الثّقلين.

١- محمّد بن إسحاق بن يَسار المَدني، (ت١٥١هـ).

قال الأزهريّ: «وَرَوىٰ شَرِيك، عَن الرّكَين، عن القَاسم بن حسّان، عَن زَيد بن ثَابِت، قال: قَال رَسُول الله: «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَقَلَين خَلْفي: كِتابَ الله، وعِترتي، فَإنّهُمَا لَن يتفرقَا حَتّىٰ يَرِدَا عليّ الحَوض». قال محمد بن إسحاق: **وهَذا حَديثٌ حَسنٌ صَحِيح**، ورَفَعه نَحوهُ زَيد بن أرقَم، و أبو سَعيدٍ الخُدْرِيّ، وفِي بَعضهَا : «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله وعِترتي أهل بَيتي»، فجَعَل العِترَة أهل البَيت» [1].

٢- محمّد بن جرير بن يزيد الطّبري ، (٣١٠هـ).

قال السّيوطي : «عن مُحَمَّدٍ بن عُمَرَ بن عَلِيَ ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِي بن أَبِي طَالِبٍ -رَضِيَ الله عَنْهُ-، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ، قَالَ : «إِني قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا: كِتَابَ الله، سَبَبٌ بِيَدِ الله، وَسَبَبٌ بِأَيْدِيكُمْ، وَأَهْلَ بَيْتِي»، **ابن جَرير وصحَّحهُ**» [2].

(١) تهذيب اللغة للأزهري:٢/ ١٥٧.

(٢) جامع الأحاديث:١٥/ ٢٥٧.

٣- أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الطّحاوي ، (ت٣٢١هـ).

قال الطّحاوي: «حَدثنا أَحْمَدُ بن شُعَيْبٍ ، قال: أخبرنا محمد بن المُثَنَّى ، قال: حدّثنا يحيى بن حَمَّادٍ، قال: حَدّثنا أبو عَوَانَةَ، عَن سُلَيْمَانَ يَعْنِي الأَعْمَشَ ، قال: حدثنا حَبِيبُ بن أبي ثَابِتٍ، عن أبي الطُّفَيْلِ، عن زَيْدِ بن أَرْقَمَ ، قال: «لَـمَّا رَجَعَ رسول الله ﷺ عَن حَجَّةِ الوَدَاعِ، وَنَزَلَ بِغَدِيرِ خُمٍّ، أَمَرَ بِدَوْحَاتٍ فَقُمِّمْنَ، ثُمَّ قَال: كَأَنِّي دُعِيتُ فَأَجَبْتُ، إِنِّي قد تَرَكْتُ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ من الآخَرِ: كِتَابَ الله -عزّ وجل-، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا، فَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ، ثُمَّ قال: إنَّ الله -عز وجل- مَوْلاَيَ، وأنا وَلِيُّ كل مُؤْمِنٍ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَد عَلِيٍّ -رَضِيَ الله عَنهُ- فقالَ: مَن كُنتُ وَلِيَّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ، اللَّهُمَّ وَالِ من وَالاَهُ، وَعَادِ من عَادَاهُ، فَقلتُ لِزَيْدٍ: سَمِعْتُهُ مِن رَسُول الله؟! فقَالَ: مَا كَانَ فِي الدَّوْحَاتِ أَحَدٌ إلاَّ رَآهُ بِعَيْنَيْهِ، وَسَمِعَهُ بِأُذُنَيْهِ»، قَال أبو جَعْفَر [هُو الطّحاوي]: **فَهَذَا الحَدِيثُ صَحِيحُ الإِسْنَادِ لاَ طَعْنَ لأَحَدٍ فِي أَحَدٍ من رُوَاتِهِ**»[(١)].

٤- محمد بن عبدالله الحاكم النّيسابوري صاحب (المُستدرَك)، (ت٤٠٥هـ).

وقد صحّح عدّة طُرق لحديث الثّقلين كما تقدّم، انظر الرّواية الرّابعة والثّامنة.

٥- علي بن أحمد بن حَزم الأندلسيّ الظّاهريّ ، (ت٤٥٦هـ).

وقَال ابن حَزم الظَّاهِريّ ، بأسُلوب المُسلِّم بالصحّة لحَديث الثّقلين : «ويُبَيِّن هَذا أيضاً مَا صَحَّ أنّه ﷺ كَانَ يَعرِضُ القُرآن كَلّ لَيلَةٍ فِي رَمضَان عَلى جَبريل، فصحَّ بِهذَا أنّهُ كَانَ مُؤلفاً كَمَا هُو عهد الرّسُول ﷺ، وقَولُه ﷺ: «تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله، وأهل بَيتي»، والأحَاديثُ الصِّحَاح، أنّه ﷺ: «قَرأ المص، والطّور، والمُرسَلات، فِي صَلاةِ المَغرِب»[(٢)].

---

(١) شرح مشكل الآثار:٥/ ١٨.

(٢) الأحكام لابن حزم:٦/ ٢٦٧.

٦- محمّد بن أحمد بن عثمان الذّهبي، (ت٧٤٨هـ).

قال ابن كثير : «وقَد رَوىٰ النّسَائي فِي سُننه، عن محمّد بن المُثنّىٰ، عَن يَحيىٰ بن حَمَّاد ، عن أبي معُاوية، عَن الأعمَش، عن حَبيب بن أبي ثَابِت، عن أبي الطّفَيل عن زَيد بن أرقَم، قَال: «لَمَّا رَجَعَ رسول الله ﷺ عَن حَجَّةِ الوَدَاع، وَنَزَلَ بِغَدِيرِ خُمٍّ، أَمَرَ بِدَوْحَاتٍ فَقُمِّمْنَ، ثُمَّ قَال: كَأَنِّي دُعِيتُ فَأَجَبْتُ، إِنِّي قد تَرَكْتُ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ من الآخَرِ: كِتَابَ الله -عزّ وجل-، وَعِتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا، فَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ، ثُمَّ قال: إنَّ الله -عز وجل- مَوْلاَيَ، وأنا وَلِيُّ كل مُؤْمِنٍ، ثُمَّ أَخَذَ بِيَد عَلِيٍّ -رَضِيَ الله عَنهُ- فقالَ: مَن كُنتُ وَلِيَّهُ فَهَذَا وَلِيُّهُ، اللَّهُمَّ وَالِ من وَالاَهُ، وَعَادِ من عَادَاهُ، فَقلتُ لِزَيْدٍ: سَمِعْتُهُ مِن رَسُول اللَّهِ؟! فقَالَ : مَا كَانَ فِي الدَّوْحَاتِ أَحَدٌ إلاَّ رَآهُ بِعَيْنَيْهِ، وَسَمِعَهُ بِأُذُنَيْهِ»، تَفَرَّدَ بِهِ النَّسَائي مِن هَذَا الوَجه، **قَالَ شَيخُنا أبو عبد الله الذَّهَبي: وهَذَا حَديثٌ صَحِيح**» [1].

٧- إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ت٧٧٤هـ).

قال ابن كثير : «**وقَد ثَبتَ فِي الصَّحِيح**، أنَّ رَسُول الله ﷺ، قَالَ فِي خِطبَةٍ بِغَدير خُمٍّ: «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله، وَعِترَتِي، وإنّهَا لَم [لن] يَفترقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليَّ الحَوض»[2].

٨- أحمَد بن أبي بَكر بن إسماعيل الكِنانيّ البوصيري ، (٨٤٠هـ).

قال البوصيري : رَوَاهُ عَبْدُ بن حُمَيْدٍ، حَدَّثَنَا يَحْيَىٰ بن عَبْدِ الحَمِيدِ ، حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنِ الرُّكَيْنِ، عَنِ القَاسِمِ بن حَسَّان، عَنْ زَيْدِ بن ثَابِتٍ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ الله ﷺ: «إِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا : كِتَاب الله -عَزَّ وَجَلَّ-، وَعِتْرَتِي ، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّىٰ يَرِدَا الحَوْضَ»، **هَذَا إِسْنَادٌ رُوَاتُهُ ثِقَاتٌ**» [3].

---

(١) البداية والنّهاية:٥/ ٢٠٨.

(٢) تفسير ابن كثير:٤/ ١١٤.

(٣) إتحاف الخيرَة المهرة بزوائد المسانيد العشَرة:٦/ ٣٢٩.

وقال أيضاً : «عَن عَليّ بن أبِي طَالِب -رَضِي الله عَنه- : أنَّ النّبي ﷺ حَضَر الشَّجَرَة بِخُمٍّ ثمَّ خَرَج آخِذًا بِيدِ عَليّ ، فقَال : «ألستُم تَشهَدُونَ أنَّ الله رَبّكم ؟ قَالوا : بَلى، قَال: ألستُم تَشهَدُونَ أنَّ الله ورَسُولَهُ أولَى بِكُم مِن أنفُسِكُم، وأنَّ الله وَرَسُولَه مَولاكُم ؟ قَالوا : بلَى، قَال: فمَن كَانَ الله ورَسُولُه مَولاه فَإنَّ هَذَا مَولاه ، وقَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه لَن تَضلّوا: كِتابَ الله، سَببهُ بِيدِه، وسَببهُ بِأيديكُم، وأهل بَيتي». رَواه إسحَاق **بِسندٍ صَحِيح**»[1].

٩- أحمد بن علي بن حجر العَسقلاني ، (ت٨٥٢هـ).

قال ابن حجر العسقلاني : «وقَال إسحَاق : أخبَرَنا أبو عَامِرٍ العقدِي، عَن كثِير بن زَيد، عَن محمّد بن عُمر بن عَلي ، عَن أبيهِ، عَن عَليٍّ -رَضي الله عَنهُ-، قَال : إنَّ النّبي ﷺ حضَر الشَّجَرة بِخُم، ثُمَّ خَرج آخِذاً بِيَدِ عَليٍّ -رَضِي الله عَنه-، قَال : «ألستُم تَشهَدُون أنَّ الله -تَبارَكَ وتعَالَى- رَبّكم؟!، قَالوا : بَلَى . قَال ﷺ: ألستُم تَشهدَون أنّ الله ورَسُولَه أولَى بِكُم مِن أنفُسِكُم، وأنَّ الله تعَالى وَرَسُولَه أولياؤكُم؟!. فَقالوا : بَلى. قَالَ : «فَمَن كَانَ الله ورَسُولُه مَولاه، فَإنَّ هَذا مَولاه، وقَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه لَن تضلّوا: كِتاب الله تعَالى، سَببه بِيدي، وسَببه بأيديكُم، وأهل بَيتِي»، **هَذا إسنادٌ صَحِيح**»[2].

١٠- الحافظ شمس الدّين محمد بن عبدالرّحمن السخاوي ، (ت٩٠٢هـ).

قال شمس الدّين السّخاوي : **وتعجّبتُ** من إيرادِ ابن الجوزي لهُ يعني حديث الثّقلين في (العلل المُتناهية)، بَل أعجبُ ذلك قولُه : «إنّه حديثٌ لا يصحّ»، معَ ما سيأتي من طُرقه التي بعضها في (صحيح مسلم)»[3].

---

(١) إتحاف الخيرة:٧/ ٢١٠.

(٢) المطالب العالية:١٦/ ١٤٢.

(٣) استجلاب ارتقاء الغُرف:١/ ٣٣٨.

١١- أحمد بن محمد بن حجر الهيثمي، (ت٩٧٤هـ).

قال ابن حجر الهيثمي : **وفِي رِوَايَةٍ صَحِيحَة** : «كَأنّي قَد دُعِيتُ فَأجَبتُ، إنّي قَد تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين أحَدُهُما آكَدُ مِنَ الآخَر: كِتاب الله -عزّ وجَلّ-، وعِترَتِي، -أي بالمُثنّاة-، فَانظُرُوا كَيف تَخلفُونِي فِيهِمَا، فَإنّهُمَا لَن يَتفرَّقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليَّ حَوضِي»، وفِي رِوَايَة: «وَإنّهُمَا لَن يَتفرَّقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليَّ الحَوض، سَألتُ رَبّي ذَلِكَ لَهُمَا فَلا تَتقدَّمُوهُمَا فَتهلَكُوا، ولا تَقصروا عَنهُمَا فَتهلَكُوا، ولا تُعلِّمُوهم فَإنّهُم أعلَمُ مِنكُم»، ولِهَذا الحَدِيث طُرقٌ كَثِيرَة عَن بِضعٍ وَعِشرِينَ صَحَابيّاً، الحاجة لنَا إلىٰ بَسطِهَا، وَفِي رِوايَة: آخِرُ مَا تَكلَّم بِه النّبي ﷺ : «اخلفُونِي فِي أهلِي»[1].

١٢- علي بن برهان الدّين الحَلبي ، (ت١٠٤٤هـ).

قال الحلبيّ : «وَهَذا **حَديثٌ صَحِيحٌ** وَرَدَ بأسَانِيدَ صِحَاح، وحِسَان، ولا التفَاتَ لِمَن قَدَحَ فِي صِحَّتِه» [2].

١٣- محمّد بن ناصر الدّين الألباني ، عالِمُ الحَديث المتأخِّر، (ت١٤٢٠هـ).

صحّحه الألباني في (السّلسلة الصّحيحَة)، وقَال: وقد اعتُرِضَ عليه في تصحيحِه لهذا الحَديث: «فَلقيتُ فِي قَطَر بَعض الأسَاتِذَة و الدَّكَاتِرَة الطَّيبين، فَأهدَىٰ إليَّ أحَدُهُم [يُقال: هو الدّكتور السّالوس] رِسَالَةً لَهُ مُطبُوعَةً فِي تَضعِيفِ هَذا الحَديث [الثَّقَلَين] ، **فَلمَّا قَرأتُهَا تَبيَّنَ لِي أنّهُ حَدِيثُ عَهدٍ بِهذِه الصِّنَاعَة**، وذَلِكَ مِن نَاحِيَتَين ذَكرتُهُمَا لَه : الأولَىٰ : أنّهُ اقتصَرَ فِي تَخرِيجِهِ عَلىٰ بَعض المَصَادِرِ المطبوعَةِ المُتَدَاوَلَة، ولِذلِك قَصَّر تَقصيراً فَاحِشاً فِي تَحقِيقِ الكَلامِ عَليه، **وَفَاتَه كَثيرٌ مِنَ الطُّرُق والأسَانِيد التي هِي بِذَاتِهَا صَحِيحَة، أو حسَنة فَضلاً عَن الشَّوَاهِد والمُتَابَعَات**، كَمَا يَبدُو لكلِّ نَاظِرٍ يُقَابِلُ تَخريجَه بِما خَرَّجتُه هُنَا. الثّانِية : أنّهُ لَم يَلتفِت

(١) الصّواعق المحرقة:٢/ ٦٥٣.

(٢) السيرة الحلبية:٣/ ٣٣٦.

إلى أقوَال المُصَحِّحين للحَدِيث مِنَ العُلَمَاء، ولا إلى قَاعِدَتِهم التي ذَكرُوها فِي (مُصطَلَح الحَديث) : **أنَّ الحَدِيث الضَّعِيف يَتقوَّى بِكَثرَة الطُّرُق**، فَوقَع فِي هَذا الخَطأ الفَادِح مِن تَضعِيفِ الحَديثِ الصَّحِيح» [1].

١٤- وإجماع أئمّة أهل البيت عليهم السلام على تصحيح حديث الثّقلين والاحتجاج به سلفاً وخلَفاً.

وقد كانَ الإمام محمد بن بن القاسم الرّسي عليه السلام سألَ أباهُ القاسم بن إبراهيم عن هذا الحديث، فأجابَ عليه السلام بقولِه : (هُو حَديثٌ صَحِيحٌ مَذكُور، كَثيرٌ فِي أيدِي الرّواةِ مَشهُور، وَمَن تَمسَّكَ كمَا قَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم بِهمَا فَلن يَضلَّ أبداً، لما جَعَل الله فِيهمَا ومَعهُمَا مِن النّور والهُدَى) [2].

(١) السّلسلة الصّحيحَة، برقم: ١٧٦١.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي:مسائل القاسم:٢/ ٥٦٩.

الفصل الرابع: فِقه حديث الثقلين، نقاشات مهمة.

في هذا الفَصل نتناولُ -بإذن الله تعالى- أبرز ما قد يستشكلُ أمرهُ على الباحث المُتجرِّد إذا سلّمَ لأهل البيت من الزيدية أنّ المُراد من حديث الثّقلين هُو إيجابُ اتّباع أهل البيت عليهم السلام في اعتقادهِم وقولِهم ومذهبِهم، فللباحثِ السّؤال والاستفسَار وعلينَا الجواب والبيَان مُتكّلين على الله تعالى، لا مُتصدّرين ولكن مُساهمين بما تيسّر لنا من التّحصيل ومُذاكرَة العلماء، فيأتي نقاشُ هذا الفصل على هيئة أسئلةٍ وأجوبَة تتناولُ أبرز ما قد يُثار في هذا الخصوص، فإن قيل:

السّؤال الأوّل :

مَن روَى حديث الثّقلين (كتاب الله، وعترتي) من الصّحابَة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ؟!.

الجواب :

قد تقدّم معنا في الفَصل الأوّل بالأحاديث الكثيرَة المُسندَة والمُرسلَة الرّوايةُ عن الكثير من الصّحابَة لا على سبيل الحَصر، وهُم ثلاثة وعشرون صحابياً، منهم: زيد بن ثابت، وزيد بن أرقم، وجابر بن عبدالله، وحُذيفة بن أُسيد، وعلي بن أبي طالب، وأبو سعيد الخُدري، وأبو ذرٍّ الغفاريّ، وعبدالله بن حنطب، وجُبير بن مطعم، وأبو رافع مولى الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وعبدالله بن عمر، وسعد بن أبي وقاص، وضميرة الأسلمي، وأم سلمة زوج الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وصعصعة بن ناجيَة، وخُزيمة بن ثابت، وسَهل بن سعد، وعديّ بن حاتم، وعقبة بن عامر، وأبو أيّوب الأنصاريّ، وأبو شريح الخُزاعي، و أبو قُدامة الأنصاريّ، وعامر بن ليلى، وأبو الهيثم بن التّيهان، على أنّهُ فاتنا مصادر حديثيّة كان المُتقدّمون من أهل العلم أكثر اطّلاعاً عليها منّا فذكروا رواةً من الصّحابَة لحديث الثّقلين لم نذكرهُم في هذا المبحث، قال الحافظ شمس الدّين السّخاوي مُعدّداً رواة حديث الثّقلين من الصّحابة: «وفي الباب عن جابر، وحُذيفة بن أسيد، وخُزيمة بن ثابت، وزيد

بن ثابت، وسَهل بن سَعد، وضُميرة، وعامر بن ليلى، وعبدالرّحمن بن عوف، وعبدالله بن عبّاس، وعبدالله بن عمر، وعديّ بن حاتم، وعُقبة بن عامر، وعلي بن أبي طالب، وأبي ذر، وأبي رافع، وأبي شُريح الخزاعي، وأبي قُدامة الأنصاري، وأبي هريرة، وأبي الهيثم بن التّيهان، ورجالٍ من قريش، وأمّ سلمة، وأمّ هانئ بنت أبي طالب»[1]، ويعضّد ذلك قول ابن حجرٍ الهيثمي مُقرّراً: «اعلَم أنَّ لِحَدِيث التمسّك بِذلِكَ طُرقاً كَثيرَة وَرَدت عَن نَيِّفٍ وعَشرين صَحَابيّاً ومَرَّ لَه طُرقٌ مَبسُوطة فِي حَادِي عَشر الشّبه، وفِي بَعض تِلك الطّرق أنّه قَال ذِلكَ بِحجّة الوَدَاع بِعرَفَة، وفِي أخرَى: أنّه قَالَه بِالمَدينَة فِي مَرَضِه وقَد امتلأت الحُجرَة بأصحَابِه، وفِي أخرَى أنّه قَال ذَلك بغَدير خُمّ، وفِي أخرى: أنّه قالَه لمّا قَامَ خَطيباً بَعد انصرافِه مِنَ الطّائِف كَمَا مَرّ، ولا تَنافِي إذ لا مَانِع مِن أنّه كَرَّر عَليهِم ذَلِك فِي تِلكَ المواطِن وغَيرها اهتِمَاماً بشأن الكِتاب العَزيز، والعِترَة الطّاهرَة»، فهذا -أخي السّائل- جوابٌ كافٍ بإذن الله تعالى عن عدد رواة حديث الثّقلين من الصّحابة.

السّؤال الثّاني:

لماذا لا يصحّ أن يكونَ معنى (التمسّك)، أو (الأخذُ) أو (التّرك) كما في بعض الروّايات، لِمَ لا يصحّ أن يكونَ معنى هذا الحثّ من الرّسول ﷺ هُو الوصايَة بأهل البيت عليهم السلام خيراً، بمعنى محبّتهم وتقديرهُم وتوقيرُهم ومودّتهم ورحمتُهم، دوناً عن تقرير معنى الاتّباع لهُم كأدلاّء وعلامات على المنهج القرآني الحقّ، والهدي المحمديّ القويم، بمعنى الاتبّاع لفكرهِم وتقريراتهِم وعقائدهِم؟.

الجواب:

أنّ أحاديث الرّسول ﷺ في هذا الشأن لا تحتملُ ما ذَهبتَ إليه -أخي السّائل- من أن يكونَ القَصد بالتمسّك والأخذ والتّرك هُو المحبّة والمودّة والتقديرُ دون الاتّباع، لصراحَة سياق الأحاديث في الأمر بالتمسّك بهِم، والأخذِ عنهم، وسنُفصّل ذلكَ معكَ من ثمان وجوهٍ مُتسلسلَة الأفكار بإذن الله تعالى:

---

(١) استجلاب ارتقاء الغُرف:١/ ٣٤٤.

الوَجه الأوّل : حديث الثّقلين ذكرَهُ رسول الله ﷺ في آخر عُمره، وإن كانَ قد ذكرَهُ في عدّة مواطن، فإنّ الرّسول كانَ في آخر عُمره أكثر تكراراً له، فهذا فيه قرينَة على أنّ هذه الوصيّة تحملُ في طيّاتها أموراً مهمّة للمكلَّف.

الوَجه الثّاني : أن قارئ حديث الثّقلين المُتجرّد يجد أنّ رسول الله ﷺ ينعَي نفسَه لأصحابِه من خلالِ هذا الوصيّة فيُخبرُهم بما سيُخلِّفُ لهُم لعدَم الضّلال، وذلك من قوله ﷺ: (إنّي تاركٌ فيكم أو مُخلّفٌ فيكم)، وهذه أيضاً قرينَة على أهميّة تلك الوصيّة المحمديّة بهذين الثّقلَين: الكتاب، والعترَة.

الوجه الثّالث : وجود الشّرط في كلام الرّسول ﷺ بالتمسّك أو الأخذ بالثقّلين، ليتحقّق أمرٌ مهم وهُو عدَم الضّلال، قرينةٌ أخرى كبيرَة على عِظم شأن هذين الثّقلين خصوصاً إذا حصل بالتمسك والأخذ بهما عدَم الضّلال والنَّجاة من النّار؛ لأنّ هذا هُو الغايَة.

الوجه الرّابع : عدَم الضّلال في حديث الثّقلين كلماتٌ يُرادفها التمسّك بالمنهَج؛ لأنّ الدّين مَنهجٌ وعقيدَة ومبدأ، والنّجاة بالتمسّك به، والضّلال بتركِه والتفريط فيه، فكذلكَ قرنَ الرّسول ﷺ التمسّك والأخذ بالثّقلين: الكتاب، والعترَة بعدَم الضّلال، فدلّ هذا على أنّ المُراد بالحديث هُو التمسّك بالمنهَج والعقيدَة والمبدأ الذي يُقرّانه هذان الثّقلان للنجاة من الضّلال، فلا معنى للمحبّة والمودّة والتقدير بدون الاتّباع في سياق الحديث؛ لأنّ الحديث يتكلّم عن أسباب نجاة، ومنهج إلهيٍّ محمّديّ واضح خلّفه الله والرّسول ﷺ للأمّة ليأخذوا به أبدَ الدّهر لعدَم حصول الضّلال.

الوجهُ الخامِس : كثير روايات حديث الثّقلين بلفظ (التمسّك)، أو (الأخذ)، وهذه ألفاظٌ صريحةٌ في تبيين كون المُراد من الحديث هُو تقرير الاتّباع في المنهَج والعقائد الذي تُقرّره هاتان العلامَتَان على الهُدَى، دوناً عن معنى المحبّة والتوقير والاحترام وحفظ الحقوق، فأمّا لفظة (التمسّك) فهي ظاهرةُ المعنى في الحثّ على الالتزام بمنهج هذين الثّقلين وما أصّلاه للمسلمين من قولٍ واعتقاد، وفي التمسّك بهما يحصلُ عدم الضّلال،

ودليلٌ على حجيّة معنى التمسّك بالالتزام والاتّباع والاقتداء، تدبّر قول الله تعالى: ﴿**وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ إِلَى اللَّـهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَىٰ**﴾ [لقمان:٢٢]، ثمّ اصرِف معنى التمسّك في الآيَة إلى معنى المحبّة بدون الاتّباع والالتزام الفعلي بمضمون الآية من الإسلام لله والانقياد والاتّباع فهل سيستقيمُ معنى الآيَة؟! وهَل سيحصلُ التمسّك فعلاً بالعروَة الوثقَى؟!، الجواب أنّه لن يحصل التمسّك بالعروة الوثقَى إلاّ بالإسلام الخالص لله تعالى، والاتّباع، فكذلك التمسّك في حديث الثّقلين فهُو في لغَة العرب يعني الالتزام والتقيّد والاتّباع دوناً عن المحبة والتقدير بدون الاتّباع، يقويّ ذلكَ أنّ القرآن واحدٌ من الثّقلين، فكانَ لازماً أن يكونَ معنى التمسّك هُو الاقتداء والاتّباع والتقيّد بما تضمنه وأصّله، فيكونُ حظّ الثّقَل الثّاني من التمسّك بالتبعيّة والاقتداء والالتزام بمنهجهِم هُو حظّ الثّقل الأوّل لاشتراكهما في جميع مدلولات هذا الحديث، وكونهما معاً -الكتاب والعترة- من أسباب عدم الضّلال، أيضاً لفظة: (الأخذ بالكتاب والعترة) كما في بعض الرّوايات تدلّ على الاقتداء والتبعيّة لهذين الثّقَلين صراحةً؛ لأنّ الأخذ بالشيء هُو العملُ والاقتداء به والاتّباع له، كما في قول الله تعالى لبني إسرائيل آمراً إيّاهم بالأخذ بالتّوراة والعمَل بهَا: ﴿**خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ**﴾ [البقرة:٦٣].

الوجهُ السّادس : قول الرّسول ﷺ : «وأنّهما لن يتفرّقا حتّى يردا عليّ الحوض»، في كثير من روايات حديث الثّقلين، قرينة كبيرة على صحّة ما أصلّناه في كلامنا القريب من معنى التبعيّة لفكر أهل البيت عليهم السلام، وإلاّ فما معنى عدَم افتراق هذين الثّقلين (الكتاب والعترة) حتّى انقطاع التّكليف يا أهل اللغَة والمَنطق والبيَان ؟! هَل الكلام موجّه للمحبّة دون الاتّباع؟! أم أنّ الكلام موجّه أصلهُ للحثّ على التمسّك بالمنهَج والاعتقَاد لهذين الثّقلَين بدليل أنّهما في صحّة عقيدتهِما التي هي عقيدةٌ واحدةٌ عند التّحقيق سيبقيان مُتلازمين حتّى انقضاء التّكليف وورود الحَوض؟!، العترة مُلازمةٌ للقرآن، والرّسول حثّ على التمسّك بهما، وأخبرَ أنّ بذلكَ يحصلُ عدم الضّلال، وأنّهما لن يفترقا حتّى يوم القيامَة، فهذا واضحٌ لمَن أنصفَ نفسَه من نفسِه على أنّ المُراد هُو التمسّك بالقرآن وبفكر أهل البيت عليهم السلام المُوصلِ إلى القرآن.

الوجهُ السّابع : لو قُلنا: إنّ أصلَ الحديث الصّحيح هُو: «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: **كتاب** الله، **وسنتي،** إنّ اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، ما المقصود من هذا الحديث ؟!، **سأقولُ هُنا** كقولِكَ -أخي المُعترِض- على حديث الثّقلين: إنَّ المعنى من الحديث هُو التمسّك بالكتاب والمحبّة للسنّة وتوقير أحاديثِها وذلكَ بدون اتّباع للسنة، بل بالمحبّة فقَط!، وذلك بحبّ المُحدّثين والرّواة الحاملين للسنة، ورفع أوراق ودفاتر الحديث على الرّفوف والحوامل بدون أن أتّبع ما جاءَ فيها، فقط هكذا أحبّ السّنة حبّاً في صاحبِها سيّدنا محمّد بن عبدالله ﷺ، وبهذا سأتمسّك بالكتاب والسنّة وسيحصلُ لي عدم الضّلال حتى يوم القيامَة!، **فإن قُلتَ -أخي المُعترِض-** : هذا الكلام لا يصحّ، ولا يُمكن أن يُتصوَّر. **قُلنا**: نحنُ نعلمُ أنّه لا يصحّ ولن يحصل من الحديث عدم الضّلال إلاّ بالتمسّك والأخذ والاتّباع والانقياد للثّقلين: الكتاب، والسنّة على افتراض صحة الحديث، ولكنّكم كذلكَ أتيتُم بالعجَب العُجاب عندما قُلتم: نتمسّك بالكتاب بالاتّباع، ونحُبّ العترَة بدون اتّباع، وسيحصلُ لنَا عدم الضّلال لُملازمَتنا لهُما وهُما لن يفترقا حتى انقضاء التّكليف، وهذا وهَم فالنّجاة من الضّلالة من حديث الرّسول ﷺ (كتاب الله وعترتي) لن يتحقّق إلاّ بالاقتداء والتمسّك والتبعيّة لهذين الثّقلين. **فإن قيل** : ولكنّ قولي باتّباع الكتاب والسّنة كشرطين للّنجاة من الضّلال، نتكلّم فيه عن مَنهج وعقيدَة وثوابت كلّها مُشرِّعَة، بينما كلامُنا عن الكتاب والعترة كلامٌ عن منهَج وأشخاص غير مُشرِّعين، فالاتّباع لا يكونُ إلاّ للمنهَج المُشرِّع وهو القرآن، بينما العترَة فهُم أشخاص غير مُشرِّعين فلهُم ما دون الاتّباع وهُو المحبّة وحفظ الحقوق. **قُلنا** : هذا -أخي الباحث- هُو الخيط الرّفيع الدّقيق الذي يسبقُ إلى ذهنِي أنّه أصل الخصام واللّجاج والجدال في هذه المسألة فالكثير من السلفيّة السنيّة يظنّون أنّنا ندَعو بحديث الثّقلين هذا إلى اتّباع الكتاب والأشخاص الفاطميين، وهذا خطأٌ، فنحنُ ندعو إلى التمسّك بمنهَج الكتاب وبمنهَج العترَة، بعقيدَة الكتاب وعقيدَة العترَة، بمذهب الكتاب ومذهب العترَة الذي هُو إجماعُهم، هذا قولُ الزيدية المرضيّة، وكلامُكم -أخي المُعترض- يُوجَّه أصلُه للجعفريّة من الشيعَة؛ لأنّهم يقولون بتشخيص العترَة في الاثني

عشر، ويستدلّون بالبقاء حتى ورود الحوض على غيبة إمامهم الثاني عشر محمد بن الحسن العسكري المهدي، فأمّا الزيدية فيقولون: إنَّ دلالات حديث الثّقلين ثابتة وصريحَة على التمسّك بالكتاب والعترة اتبّاعاً واقتداءً، وأنّ الحقّ لن يخرُج عن الكتاب والعترة حتى ورود الحوض، أن الحقّ لن يخرُج عن منهَج الكتاب وعن منهَج العترة حختّى انقضاء التّكليف، وأنّ الزّمان لن يخلو من صالحٍ من هذه العترَة يُبيِّن للأمّة إن هي اجتمعَت حولَه معالمَ دينهَا ويقودهُم على منهَاج النبوّة، فذلكَ اختيارُ الله ورسولِه لنَا، والمُخلصون المُؤمنون يقولون كمَا قال الله تَعالى: ﴿**وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا**﴾ [الأحزاب:٣٦] .

الوجهُ الثّامن : بعد أن تستلهم ما جاء في الوَجه السّابع القريب، فاعلَم -أخي الباحث- أنّ الزيدية لا ترفعُ منهجَ العترَة على منهَج السنّة المحمديّة عندما صحّحت حديث (كتاب الله وعترتي) دوناً عن حديث (كتاب الله وسنّتي)؛ لأنّ هذا هُو لفظ رسول الله ﷺ (كتاب الله وعترتي) فآمنّا به كما قالَه نبيّنا -عليه وعلى آله أفضل الصّلاة وأتم التّسليم-، وإنّما تقول: إنَّ الكتاب الإلهي والسنّة المحمديّة هي مصادر التشريع الرئيسة، وأنّ منهَج أهل البيت الذي فهموا به الكتاب والسنّة تدبّراً أو نقلاً عن آبائهم هُو المنهَج الصّحيح، فالله تعالى ورسوله ﷺ أخبرا أنّ مَن أرادَ التمسّك بالكتاب والسنّة؛ -لأنّ دخول السنّة مع الكتاب هو دخولٌ ضمنيّ لعدم جواز تعارضهِما-، فعليه بمنهَج أهل البيت وما استنبطوهُ واعتقدوهُ من هذين المصدرَين الرئيسَين، فكانَ منهجُ أهل البيت، سادات بني الحسن والحسين، هُو المنهج المُلازمُ للقرآن، والمنهجُ القرآنيّ معصومٌ عن الخطأ، والمنهجُ المُلازمُ للمنهج القرآنيّ المعصوم، هُو منهجٌ آخَر معصوم، فحكمَت الزيدية بعصمَة منهَج أهل البيت عليهم السلام، وهُو ما يُعبّرون عنه بعصمَة إجماعِهم وحجيّته على مَا خالَفه، قال تعالى: ﴿**وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَىٰ أُوْلِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ**﴾ [النساء:٨٣]، وفي الكلام على جُملة عدم الافتراق في حديث الثّقلين قال ابن تيمية: «والذين اعتقدُوا صِحّتهَا، قَالُوا: إنّما يَدلّ عَلى أنّ مَجموعَ العِترَة الذين هُم بنو

هَاشِم لا يتّفقُونَ عَلىٰ ضَلالَة، وهَذا قَالَه طَائفَةٌ مِن أهل السنة، وَهُو مِن أجوبَة القَاضي أبي يَعلىٰ وَغَيرِه»[1].

نعم! -أخي المعترِض- فإنّ في ما مضَىٰ كفايَة في الجواب -بإذن الله تعالىٰ- لمن تأمّل وتدبّر، ونطلبُ تدبّر ما يأتي في الفصل الخامِس من أقوال علماء الفرقة السنية وربط شواهدِه بما تقرّر هُنا

السّؤال الثّالث :

سلّمنا، أنّ دلالَة الحديث تدلّ صراحةً علىٰ التمسّك والأخذ، بمعنىٰ التبعيّة للثّقلين الكتاب والعترة، وأنّ المعنىٰ هُو التمسّك بمنهج الكتاب، ومنَهج العترَة، دون أشخاص العترَة، فهلاّ أخبرتمونَا علىٰ مذهب الزيدية أينَ هي العترة التي حثّنا الرّسول ﷺ علىٰ الالتزام بمنهجهم وإجماعِهم كما قررّتموه آنفاً، فإن لم تدلّوا علىٰ منهجٍ ومذهبٍ بعينِه للعترة المحمديّة فإنّ إشكالنا ما زالَ قائماً في الحديث، وهُو الحثّ علىٰ اتّباع الكتاب ومودّة العترة دون الاتّباع؛ لأنّ الله تعالىٰ ورسوله ﷺ لن يحثّا علىٰ اتّباع منهجٍ للعترة ليسَ له وجود؟.

الجواب :

نستبقُ الجواب بإيرادِ سؤالٍ للمعترِض يُمهِّد السّؤال فنقولُ له : علىٰ فرض صحّة قولِك بأنّ معنىٰ حديث الثّقلين هُو الوصيّة بأهل البيت خيراً مودّةً وحفظاً لحقوقِهم، فمَن مِن أهل البيت تجبُ المودّة له علىٰ المسلمين ؟! هَل كُلّهم العاصي والمُطيع، المُخالف لاعتقادِكُم والمُوافِق ؟! أم أنّ هذه المودّة تختصّ ببعض أهل البيت لا كلّهم، تختصّ بالمؤمنين مِن أهل البَيت المتّبعين للكتاب والسنّة، **فإن قلُتم** : تختصّ المودّة ببعض أهل البيت المؤمنين المُطيعين لله وللرسول، فأمّا العاصي منهُم فحالُه كحالِ غيرِه من أهل القبلَة؛ لأنّ أمرَ الله العام هُو موالاة أوليائه ومعاداة أعدائه، والعُصاة من أهل البيت أعداءٌ لله وللرسول فليست المودّة لهُم. **قُلنا** : يهمّنا منكم هُنا هُو تبعيض المودّة واشتراطكم

(١) منهاج السنّة:٧/ ٣١٨.

لأصحابها من أهل البيت شروطاً منها الإيمان وصلاح الاعتقاد، وهُنا نَشرعُ في الجواب على سؤالكم أخي الفاضل، **فنقول** : إنَّه يجبُ أن نتّفق على عدّة أمور يُلزمُنا بها حديث الثّقلين، منها نستطيع أن نُحدّد منهج أهل البيت الذي أُمِرنا بالتمسّك والأخذ به، فمن تلكَ الأمور :

الأمر الأوّل : أنّ حديث الثّقلين يُخاطب جميع الأمّة المحمديّة على مر الأزمان والأعصار، ويحثّهم على التمسّك بالكتاب والعترَة، وهذا يدلّ على أنّ منهَج العترَة منهُجٌ موجودٌ على مرّ الأزمان والأعصار، وأنّ علماء العترة الفاطميّة قائمون بإحياء هذا المَنهج الفاطميّ المُلازم للقرآن لن يخلو الزّمان منهُم، حتّى قرّر هذا المعنى بعض علماء الفرقة السنية فنقلَ صاحب (فيض القدير) عن بعض أهل العلم أنّه قال : «هَذا الخَبرُ يفهمُ وُجودُ مَن يَكونُ أهلاً للتمسُّكِ بِه مِن أهلِ البَيت والعِترَة الطّاهِرَة فِي كلّ زَمَنٍ إلى قِيامِ السَّاعَة، حتّى يُتوجّه الحثّ المذكُور إلى التمسّك به كمَا أنّ الكِتابَ كذَلِك» [1]، وقال ابن حجر الهيثمي في هذا المعنى : «والحَاصِلُ أنَّ الحثَّ وَقَع عَلى التمسّك بالكِتاب وبالسنّة وبالعُلَمَاء بِهِمَا مِن أهَل البَيت، ويُستفَاد مِن مَجموع ذَلِك بَقاء الأمُور الثّلاثَةِ إلى قِيامِ السَّاعَة»[2]، ودليلٌ آخَر على أنّ الزّمان لن يخلو من دُعاة بني فاطمَة إلى منهجِهِم منهج آبائِهِم وإجماعاتِهِم هُو لازمُ الدّعوة والهدايَة وتجدّد المسائل والحوادِث والاستنباطات في الدّين فيكون الحقّ في جانب أهل البيت عليهم السلام وما أجمعوا عليه فيه.

الأمر الثّاني : أنّك إن بحثتَ عن مصداق هذا الحديث في علماء أهل البيت عليهم السلام على مرّ الأزمان فاعلَم أنّه يجب أن ينطبقَ عليهِم شرطَان اثنَان، **الأوّل** : أن يعتمدوا في تقريراتهم واعتقاداتهم وتأصيلاتِهم ومذهبِهم وقولِهم على سلفِهم من أهل البيت حتّى أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام اعتماداً أصيلاً رئيساً دوناً عن أصحاب المذاهب من الفقهاء كأحمد بن حنبل، والشّافعي، ومالك، وأبي حنيفَة، وأتباعهم كابن تيميّة، وابن

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير:٣/ ١٤.

(٢) الصّواعق المحرقة:٢/ ٤٤٠.

القيّم، والذّهبي، وابن حجر، وأمثالِهم من العلماء والفقهاء، ففي هذا الشّرط تعرفُ المُتّبع بحقّ من المُتّبع بمجرّد الكلام والدّعاوى، فلا فصلَ بينَ العالم الفاطميّ في هذا الزّمان وبينَ سلسلَة سلفِه بعلماء من غير أهل البيت، ولا اعتماد في أخذ العلوم على غير سلفِه من أهل البيت لكي لا يُصبحَ من أهل البيت بجسدِه، ونفسُه وعِلمُه تبَعاً لأقوال الفقهاء دُوناً عن أهل البيت، فينطبقُ عليه قولُ القَائل:

مَا ينَفعُ الأصل مِن هَاشم إذا كانَت النّفسُ مِن بَاهلَة

والشّرط الثاني الواجب توفّره في علماء أهل البيت : هُو عدَم مُخالفتِهم لإجماع سلفِهم من أهل البيت في الأصول الأصيلَة، وذلكَ أنّ الله تعالى رحمةً بالمُكلّفين بعد انقطاع الوحي والنبوّة أبقَى حبالاً إلهيّة ممدودة للمكلّفين يستطيعون من خلالها الوصول إلى برّ النّجاة، فكانَ كتاب الله تعالى موجوداً بين أيدينا محفوظاً من الزّيادة والنّقصان، علمَ الله أنّ المسلمين سيختلفون في تأويلِه، وسيختلفون في فهمِ سنّته، فأمدّهم بحبل نجاةٍ آخَر وهُو منهجٌ محمديّ علويّ فاطميّ حسنيّ وحسينيّ معصومٌ عن أن يشوبَه الدّغل والوَغل والفَهم الخاطئ لن يخلو الزّمان منه أبداً، ويستطيع المكلّفون بقليل الجهد مع الإنصاف، وكثيرِه مع التعنّت، أن يقفوا على هذا المنهج الفاطميّ، وواجب البحث عن الحقّ هو ابتلاءٌ من الله تعالى للعباد، ولكنّه ليسَ ابتلاء لا طريقَ إلى الوصول من خلاله إلى النّجاة بتكليف ما لا يُطاق كما تقولُه الجعفرية من الشيعة بوجوب البحث والتمسّك بالعترة الغائبة الممثلّة في المهدي محمد بن الحسن العسكري، فإنّه لا سبيلَ إلى الوقوف على فكرِه المعصوم لعدم وجوده من مئات القرون، وعدم قيامه بواجب الدّعوة والهدايَة، **نعم!** فإن أنتَ تدبّرت -أخي الباحث- هذين الشّرطين وطبّقتَهما مُتلازِمَين على من يدّعي الاتّباع الحقّ من علماء بني فاطمَة من الطائفة السنيّة والشيعيّة لمذهب سلفِهم من أهل البيت، فسيسهلُ عليكَ التّكليف؛ لأنّ الله ورسوله أرادا أن يسهُل التّكليف على العباد في البحث عن الحقّ في ظلّ هذا الاختلاف، فالله أرحمُ بالعباد من أمّهاتهم وآبائهم، وعقابُنا في هذا الاختلاف والجدال هُو إهمال أمثال حديث الثّقلين الحاثّ على التمسّك بالكتاب والعترة المحمديّة، وأُخبرُكُ -أخي الباحث- أنّ أكبر رحمَة في هذا الخصوص هُو احتواء مصنّفات

أهل الإسلام الحديثيّة على هذا الحديث بتصحيحهم له وعدم إنكار سوادهِم له، فلو كانَ غير ذلكَ لزادَ الجَدل واحتدَم، فالحمدلله فالذي أودعَ أمثال هذا الحَديث كُتب أهل الحديث.

الأمر الثّالث : أنّ سواد المُسلمين في التبعيّة لأهل البيت خمس فرق: السلفيّة السنيّة، والأشعريّة، والجعفرية، والإسماعيليّة، والزيدية، فإذا ما جئنا نُطبّق على علماء أهل البيت المُنتسبين إلى هذه الفرق الشرطين السّابقين، فنجدُ أنّ علماء أهل البيت من الفرقة السنية مُنقطعو الاعتماد كُليّاً عن كُتب وأقوال سلفهِم الفاطميّ الحسني والحسيني وأنّ جُلّ اعتمادهِم على كُتب ابن تيمية وابن كثير وأحمد بن حنبل ومحمد بن إدريس الشّافعي ومالك وأبي حنيفة، ومُخرّجي مذاهبهم من الفقهاء، فإن أحسنوا التبعيّة لأقوال سلفهِم نقلوا قولاً أو قولَين مُتشابهَة مغمورَة ليسَت هي أصلُ ومنبع التأصيلِ عندَهُم، فكانَ هذان القَولان قشّة يتمسّكون بها يريدون من خلالِها الإفحام والمُتابعَة، ومَن هذا حالُه فليسَ بأهل للتبعيّة لاعتمادهِ على غير علوم آبائه، منهج العترة المُلازم للقرآن؛ لأنّ الرّسول ﷺ أمرنَا بالتمسّك بالثّقلين الكتاب والعترَة، بمنهجهِما، وأولئك العلماء من بني فاطمَة المتّبعون للطائفة السنيّة ما اعتمدوا على منهج أهل البيت بل اعتمدوا على منهج أصحاب المذاهب الأربعَة، وهذا لَم يأمرنا به الله ولا رسولُه، فلسنَا على العصمَة المُلازمَة للقرآن إن اتّبعنا ما أصّله وتأوّله واستنبطَه وقاسَه علماء الفرقة السنية، فمنهجُهم ليسَ منهجاً مُلازماً للقرآن حسب تصريح الرّسول ﷺ في حديث الثّقلين، ناهيكَ عن أنّ الشّرط الثّاني ينتفي رأساً بانتفاء الشّرط الأوّل، ومصداقُ انتفائه على الفرقة السنية أنّهم لم يدوّنوا إجماعاً لأهل البيت على مرّ الأزمان والأعصار مُتّصلاً بالسّلف ثمّ هُم عليه ماضون، بل ليسَ لهذا المعنى عند جمهورهِم أيّ اهتمام، بل إنّ سوادَهم يسعونَ لإبطال كون منهج العترة من الدّلالات على الهُدى والحقّ والكتاب والسنّة، وأنّ الحقّ مع العلماء أيّاً كانوا، فمَن كان هذا حاله -أخي الباحث- فانطباق حديث الثّقلين عَليه بَعيد، والعلماء الفاطميون المُنتسبون إليهم لا يُمثلون بمنهجهِم المنهج الفاطميّ الذي حثّ الله والرّسول ﷺ على التبعيّة له في حديث الثّقلين، ولعلّ أطرفَ ما بلغنَا في هذا الشأن اتّجاه جماعَة من السلفيّة

من المهتمين إلى جَمع أسماءٍ من العلماء الفاطميين المُنتسبين إلى المذهب السنّي، يُريدون أن يصلوا به إلى المئات من الأسماء لكي يُقنعوا النّاس أنّ أكثر علماء أهل البيت على مذهبِهم وطريقتِهم السلفيّة، وهذا لا ينفَعُ عند الاحتجاج؛ لأنّ الشّرطين ما تحقّقت فيهم وعليهِم، والله تعالى يقول : ﴿**وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ**﴾ [الحديد:٢٦]، فالقلّة والكثرَة لا تنفعُ إلاّ مع الاعتماد على علوم الآباء، وعدم الخروج عن إجماعاتهم، التي لن تخرُج عن منطوق الكتاب وصحيح السنة. **نعم!** ومثل هذا الكلام يتوجّه إلى الطائفة الأشعريّة وإن كانَت أكثر من الطائفة السنيّة في انتماء علماء بني فاطمة إليهِم، ولكنّ هذا الانتماء لا ينطبقُ عليه الشّرط الأوّل من الاعتماد الأصيل الرّئيس على تأصيلات سلفهم من أهل البيت، وذلكَ أنّك ما إن تسألُهم عن انتمائهم يقولون : نحنُ أشاعرَة العقيدة، شافعيّة الفقه، أشاعرة نسبةً إلى أبي الحسن الأشعري، وشافعيّة نسبة إلى الإمام الشّافعي، وأكثر مراحل الفَصل في الاعتماد على علوم سلفهم من أهل البيت حتّى أمير المؤمنين عليه السلام تجده احتياطاً من القرن الرّابع فما قَبل فإنّه يرجعُ إلى غير أهل البيت عليهم السلام، وكذلك هُم لا يعتمدون على إجماعات سلفِهم من أهل البيت.

نعم! فأمّا الجعفرية من الشيعَة فإنّه ظهرَ لنا ولكَ -أخي الباحث- لازم وجود هُداةٍ من أهل البيت يدلّون على المنهج الفاطميّ على مرّ الأزمان، وأنتَ إن بحثتَ عن علماء بني فاطمة والفكر المعصوم المُلازم للقرآن لم تجدهُ عند الجعفرية؛ لأنّ إمام أهل البيت غير موجود من عام (٢٦٠هـ) غائبٌ عن أصحابه وأمّة جدّه صلى الله عليه وآله وسلم، فكان اعتمادُ الجعفرية إلى يومنا هذا على تأصيلات الفقهاء كالشيخ المفيد والصّدوق وابن الوليد والطّوسي والكليني، وهؤلاء فليسوا بمنهجِهم الذي اجتهدوا فيه وأصّلوه بمعصومين، نعني معصوميّ المَنهج مُلازمين للكتاب، لأمورٍ أهمّها أنّهم اعتمدوا على اجتهاداتهم في تأصيل الكثير من عقائدِهم، فإن قالوا : قد اعتمدنا على حديث الأئمّة المعصومين وبنينَا عليه، **قُلنا** : قد اعترفَ شيخ الطائفة الطّوسي أنّ سبب تأليفه لكتابه (التّهذيب) هُو : «**مَا وَقَعَ فِيهَا -أَحَاديث الجعفرية- مِنَ الاختِلاف، والتَباين والمُنَافَاة والتّضَاد، حتّى لا يَكادُ يَتّفِقُ**

خَبرٌ إلَّا وبإزَائِهِ مَا يُضَادّه، ولا يَسْلَمُ حَدِيثٌ إلاّ وفِي مُقابلِه مَا يُنافِيه !!» انتهى بحروفه[1]، وهذه حقيقةٌ ظاهرةٌ لمن تمرّس وتبحّر في مُراجعة كتب وروايات الجعفرية عن أئمّتهم، فكيفَ تقولون: إنَّكم بنيتُم استنباطاتكم وعقائدكم وفتاواكم واجتهاداتكم على روايات المعصومين أئمتكم، الذي أنتم عند التحقيق لا تستطيعون التمييز بالقطَع والجزم صحيح الرّوايات المنسوبة إلى أئمتكم من ضعيفها إلاّ بوجود إمامكم المعصوم، فلربّما صحّح بعضكم رواية تحريف القرآن عن المعصومين فيكفُر رأساً، ولربّما ضعّفها غيره، فأيّ العقيدتين أو الرّوايتين بالقَطع والجَزم هي عقيدة ورواية أئمّتكم المعصومين الذين هُم مُلازمون للقرآن وواجب التمسّك بهِم، فالجعفرية لا يمثّلون حديث الثّقلين حقيقةً، **نعم!** وكقولِنا مع الجعفرية نقول مع الإسماعيليّة فإنّ أئمّتهم في طور السّتر لا يراهُم أتباعُهم، وإنّما يُخاطبونَهم من طريق الدّعاة والفقهاء كما يُقال، ثمّ هؤلاء الدّعاة مُختلفون، وهذا ينطبقُ عليه من العلّة ما ينطبقُ على الجعفرية، **نعم!** والزيدية تؤمن بحجيّة إجماع أهل البيت عليهم السلام، وأصّلَ هذا المبدأ عُلماؤهم، الذين هُم علماء أهل البيت أنفُسهم، قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (٢٤٥-٢٩٨هـ)، مؤكّداً معنى التبعيّة منه لآبائه : «إنّ آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم لا يَختلفُون إلاَّ مِن جِهَة التّفريط، فمَن فَرَّط مِنهم فِي عِلم آبائه وَلم يَتّبع عِلم أهل بَيتِهِ أباً فَأباً حَتى يَنتهِي إلى عِلم عَليّ بن أبي طَالب -رَحِمه الله تعالى- والنّبي صلى الله عليه وآله وسلم، وشَارَكَ العَامّة فِي أقاويلِهَا وتَابعَهَا فِي شَيءٍ مِن تأوُّلِهَا لزمَه الاختلاف، ولاسيّما إذا لَم يَكُن ذَا نظر وتمييز، ورَدٍّ لِمَا وَرَد عَليه إلى الكتاب ورَدّ كلّ مُتشَابَهٍ إلى المحُكَم، فأمّا مَن كَان مِنهُم مُقتبساً مِن آبائِه أباً فَأباً حَتىّ يَنتهِي إلى الأصل غَير نَاظرٍ فِي قَولِ غَيرِهم، ولا مُلفِتٍ إلى رَأي سِواهم، وكَان مَع ذَلك فَهِمَاً مُميّزاً حَامِلاً لِمَا يَأتيه عَلى الكِتاب والسنّة المُجمَع عَليها، والعَقل الذي رَكّبَه الله حُجّة فيه، وكَان رَاجعاً فِي جَميع أمرِه إلى الكِتاب ورَدّ المتشابَه مِنه إلى المحكَم، فَذلك لا يَضلّ أبداً، ولا يُخَالِفُ الحقّ أصلاً»[2]، وقال عليه السلام أيضاً في دعوته لأهل

(١) تهذيب الأحكام:١/ ٢.

(٢) الأحكام:٢/ ٥١٩.

صنعاء : «والحمدُ لله، وأنَا مُتمَسّكٌ بِأهلِ بَيت النبوّة، ومَعدِن الرّسَالة، ومَهبط الوَحي، ومَعدن العِلم وأهل الذّكر، الذين بِهم وُحِّد الرّحمن، وفِي بَيتِهِم نَزلَ القُرآن والفُرقَان، ولَدَيهِم التّأويل والبَيان، وبِمَفاتيح مَنطقِهِم نَطق كلّ لِسَان، وبِذَلِك حَقّ عَليهِم رَسُول الله ﷺ بقولِه: «إنّي تَاركٌ فِيكم الثّقلين لَن يفترقَا حَتىٰ يَردا عَليّ الحَوض: كِتاب الله، وعِترتي أهل بيتي، مَثلهم فِيكم كَسفينَة نُوح، مَن رَكِبهَا نَجا، ومَن تَخلَّفَ عَنها غَرِق وهَوىٰ»، فقَد أصبَحُوا عِندي بِحَمد الله مَفاتِيح الهُدىٰ، ومَصَابيح الدُّجَىٰ، لَو طَلبنَا شَرق الأرضِ وغَربها لَم نَجد فِي الشّرَف مِثلَهُم، فَأنا أقفُو آثارَهُم، وأتمثّلُ مِثالَهُم، وأقولُ بقولِهم، وأدينُ بدِينهِم، وأحتذِي بفعلِهم»[1]، وقال سلفُه وجدّه الإمام القَاسم الرّسي بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام: «**أدركتُ مشيخةَ آل محمّد مِن بَني الحسَن والحسَين ومَا بَينَهُم اختلاف**»، والإمام القاسم عليه السلام فهُو الإمام المُتقدّم المعُاصرُ للإمام موسىٰ الكاظم و إدريس بن عبدالله وأهل طبقتهم حيث كانت ولادته ووفاته ما بين (١٦٩-٢٤٦هـ) وله كتب ورسائل مأثورَة في منهج سلفه من أهل البَيت وعلومهِم، وقد سُئلَ عنه سلفُنا الإمام الحسن بن يحيىٰ بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت٢٦٠هـ) -سُئلَ الحسن عن القاسم الرّسي-، فقال عليه السلام : «**سيّدُنا وكَبيرُنَا، والمَنظورُ إليهِ مِن أهلِنَا، ومَا فِي زَمَانِنَا هَذا أعلَمُ مِنه**» ثمّ زاد الحسن قائلاً : «**ولَو سألتَ أهل الأرض من عُلماء أهل البيت ؟ لقالوا فيه مثل قولي**»[2]، وقال الإمام أحمد بن عيسىٰ بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (ت٢٤٧هـ)، مُبايعاً للإمام أبي محمّد القاسم الرّسي بالإمامة في مجلس محمّد بن منصور المرادي الحافظ بالكوفة : «إنّ أبا محمّد رضاً، وقد رضيتُ به، قَد بايعتُك علىٰ كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ وأنتَ الرّضا»، وكذلكَ قال الإمام الرّضا عبدالله بن موسىٰ بن عبدالله المحض بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ت٢٤٧هـ) مُبايعاً للإمام القاسم الرّسي بالإمامة : «يا

(١) مجموع كتب الإمام الهادي يحيىٰ بن الحسين:٩٥.

(٢) المصابيح:٥٦٥.

أبا محمّد، نحنُ لا نختارُ عليكَ أحداً، فأنتَ الرّضا لنا جميعاً»[1]، فهؤلاء من كبار سلف أهل البيت عليهم السلام في القرون المتقدّمة وهُم للزيدية سلَف وهي تروي عنهُم وتأخذ بأقوالِهم، وتروي عنهُم (أمالي أحمد بن عيسى بن زيد) وهُو الجامعُ لفقهِ المتقّدمين من أهل البيت كالإمام جعفر الصّادق والباقر والمحض وغيرهم، وتروي كتب الإمام زيد بن علي وأحاديثه، وتروي كتب ومؤلفات الإمام النّاصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٢٣٠-٣٠٤هـ)، وتروي مؤلفات الإمام محمد بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (١٩٩-٢٨٤هـ)، والزيدية مذهبٌ وعلمٌ مرتبطٌ بتاريخ أئمة أهل البيت عليهم السلام في المدينة والكوفة والمغرب وطبرستان واليمن والحجاز حتى كان أشراف مكة المكرمة حتى القرن العاشر وبعضهم حتى اليوم على مذهب آبائه على مذهب الزيدية، وقتادة بن إدريس الجد الجامع لأغلب أشراف الحجاز هُو من أُذِّن في عهده بحيّ على خير العمل في الحرم المكّي، وكذلك في المخلاف السليماني، فالأشراف السليمانيون وآل النّعمي وغيرهم كانوا على مذهب الزيدية، ومن سلف الزيدية من أهل البيت الإمام الحسن الدّاعي الكبير (ت٢٧٠هـ) وأخوه محمد (ت٢٧٦هـ) : ابنَا زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، وثبتَ أنّ الحسن بن زيد من أوائل مَن وطّد الدّعوة الزيدية في بلاد الدّيلم وطبرستان، ومن سلف الزيدية من أهل البيت الأخوَان المؤيد بالله أحمد (ت٤١١هـ)، و النّاطق بالحق يحيى (ت٤٢٤هـ) : ابنا الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، ولهما المؤلفات الرائقة على مذهب ومَنهج أهل البيت عليهم السلام، ومن سلف الزيدية حافظ الآل ومُحدّثهم الإمام أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم بن الإمام محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (ت٣٥٣هـ)، ومن سلف الزيدية من مُتقدّمي أهل البيت الحافظ مُسند الكوفة أبو عبدالله محمّد بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد

(١) المصابيح:٥٥٨.

البطحاني بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن السبط بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٣٦٧ – ٤٤٥ هـ)، ومن سلف الزيدية العالم المحدّث عُمر بن إبراهيم بن محمد بن محمد بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن حمزة بن يحيى بن الحسين بن الشهيد زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٤٤٢ – ٥٣٩ هـ)، وبذكر هؤلاء الأعلام نكتفي وقد يقف الباحث على كتب التاريخ والسير المعتمدة عند الزيدية ففيها ذكر بقيّة أعلام أهل البيت حتى زماننا هذا، وهذا ولم نذكر الأئمة كزين العابدين والحسن بن الحسن والباقر ويحيى بن زيد وعلي بن موسى الرّضا ويحيى بن عبدالله وإدريس بن إدريس اختصاراً، وإلاّ فهُم أساسٌ في الاتّباع والاقتداء. **نعم!** فإنّك -أخي الباحث- عن الحقيقة لن تجد أمثال هؤلاء السّلف المتقدّمين وعلومهم المنقولَة واتّباع المتأخرين لإجماع المتقدّمين تأصيلاً واحتجاجاً إلاّ متى تبحّرت وتعمّقت في معرفة الزيدية، لسنَا نقولُ هذا من باب شهادَة الجار لنفسِه؛ لأنّا ما زلنا مُلتزمين بما اشترطنا على أنفسِنا من مُلازمَة الإنصاف قدر المُستطاع ولكنّها حقيقة رحلة بحثيّة مُضنيَة في كتب أهل المذاهب، وبه نختم الكلام هنا.

الأمر الرّابع : وفيه نطلبُ استلهام سؤالنا في مقدّمة السؤال الثّالث عن تبعيض الطائفة السنيّة لمودة أهل البيت واشتراطهم تحققّ المودة في المؤمن المتّبع للكتاب والسنّة دون أهل الأهواء والبدَع، فإنّا نقولُ أيضاً: إنَّه لا يُشترَط أن يكون حَديث الثّقلين مُلزماً بالاقتداء بجميع أهل البيت، سادات بني الحسن والحسين، فالاقتداء إنّما يكونُ في الصّالحين منهُم المُلتزمين بالتبعيّة لآبائِهم، إجماع خلفٍ لسلَف، وقد تكلّمنا أنّه لن يخلو الزّمان من قائمٍ لله بحجّة من بني فاطمة يَنشرُ إجماعات سلفه، منهج العترة الطّاهرة، التي بنشرها يكون نشرُ الكتاب والسنّة الصحيحة، **نعم!** فليسَ شرطٌ في تحديد منهج العترة وإجماعهِم أن تُجمِع جميع العترة ماضياً وحاضراً مع تشتتهم في البلاد واختلاف مذاهبِهم على قولٍ واحد في الأصول والفروع ليحصُل الاقتداء بمنهج العترة المُلازم للكتاب، فهذا غير صحيح، يُصدّقه كتاب الله تعالى : ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة:١٢٤]، فالله تعالى قد استثنى الظّالمين من التبعيّة، وذريّة فاطمة هُم بقيّة دعوة إبراهيم الخليل إلى انقطاع التّكليف،

ومهديّ آخر الزّمان آخر هذه الدّعوة الإبراهيميّة، فالاقتداء بمنهج العترة لا يُشترطُ فيه إجماع جميع بني فاطمة الحسني والحسيني في شتّى بقاع الأرض على كثرتِهم على أصول واحدة، بل يقوم الإجماع بأهل الحلّ والعقد من علماء بني الحسن والحسين المتّبعين للكتاب والسنّة وإجماع سابقيهم من أهل البيت، ولن يخلو الزّمان من هؤلاء العلماء وإن قلّوا، يمشون على خُطى سابقيهم تأصيلاً وتثبيتاً ونشراً لحجّة الله تعالى وإجماعات سلفهم، وهذا أصلٌ مهمّ فتنبّه له؛ لأنّ الإجماع التّام لجميع بني فاطمة المُتشتّتين في البلاد ليس شرطاً يُعيق تطبيقَ حديث الثّقلين؛ لأنّ إجماع أهل الحلّ والعقد منهُم المُنطبقَة عليه شروط الاتّباع يكفي في إقامَة الحجّة على العبَاد، هذا وقد تجد -أخي الباحث- من كلام بعض أئمّة الزيدية من يتعذّر لوقوع إجماع العترَة لتفرّقهم في البلاد واختلاف مذهبِهم فتظنّه ينفي حجيّة حصول إجماعهم رأساً وهذا وهم، فإنّهم بهذا الكلام ينفون تحقّق الإجماع التّام لجميع بني فاطمة الحسنيّ والحسينيّ الصّغير والكبير؛ لأنّ هذا غير حاصِل، وذلكَ أنّ القائلين بهذا من أئمّة الزيدية -بعدم وقوع إجماع العترة لتفرّقهم في البلاد- يقولون مع ذلكَ بحجيّة إجماع أهل البيت القائمين بشروط الاتّباع للكتاب والسنّة والقائمين بإجماعات سلفِهم المُعتمدين على علوم آبائِهم، وهذه دقيقَة مهمّة، فإنّ أكثرَ أهل النّقد المُطّلعين على الفكر الزّيدي يُركّز على نفي بعض أئمّة الزيدية لحصول الإجماع التّام لجميع بني فاطمة فيجعلُه لهؤلاء الأئمّة قولاً بعدم وقوع الإجماع الكافي في الاتّباع، وهذا غير صحيح فإنّ عقيدَة أئمّة الزيدية هُو الاكتفاء بما أجمعَ عليه بعض العترَة الفاطميّة، وهُم أهل الحلّ والعقد من متقدّمي أهل البيت ومُتأخريهم من زمن أمير المؤمنين، والحسن والحسين، وزين العابدين، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، والباقر، وزيد بن علي، وابنه يحيى، والصّادق، وعبدالله المحض، وأبنائه الأئمّة الهُداة، وأحمد بن عيسى، والقاسم الرّسي، والحسن بن زيد، والنّاصر الأطروش، والهادي إلى الحق، والبقيّة من أئمّة علماء أهل البيت عليهم السلام فإنّ في إجماع هؤلاء السّلف ومُتابعَة الأئمّة من الخلَف لهُم ما يَقومُ بالقَدر الكافي من الإجماع للوصول إلى منهج العترَة في حديث الثّقلين، والحمد لله.

السّؤال الرّابع :

فيما يخصّ الكلام على قطعيّة الثّبوت لحديث الثّقلين، فإنّ حديث الثّقلين (كتاب الله

وعترتي)، بدلالة التمسّك والاتّباع لأهل البيت، حديثٌ صحيح، ولكنّه حديثٌ آحادي، ولا يفيدُ إلاّ الظّن دونَ القَطع، فكيفَ تريدونَ منّا الاعتماد عليه في أمرٍ مهمّ كالتبعيّة؟.

الجواب :

اعلم أخي الواقِف على طُرق حديث الثّقلين التي مرّت معنَا في هذا البحث، وغيرها من الطّرق التي تُركَت اختصاراً، أنّ حالها لا يَخلو من أمور :

إمّا أن تكونَ بمجموعها قد شكّلَت لنا تواتُراً معنويّاً، لتوفّر شرط التّواتر هُنا وهُو روايَة الجَمع من الصّحابَة وعنهُم الجمعُ من التّابعين، وعنهُم الجَمع من تابعيّ التابعين، وهكذا جمعٌ في كلّ طبقَة ممّن يستحيلُ تواطؤهُم على الكذِب، وهذا الحديث لم يُخالف على كتاب الله تعالى، ولا يمنعُ من تحقّقه العَقل، فروايَته مَأثورةٌ عَن ثلاثةٍ وعشرين من الصّحابة أو أكثر من ذلك، **نعم!** وما كانَ هذا حالُه من الرّوايات كانَ العَمَل به لازماً، مُفيداً للعلم دونَ الظّن، بل هُو مفيدٌ للقَطع.

وإمّا أن تكون طرُق حديث الثّقلين بمجموعها قد شكّلت لنا شُهرةً واستفاضَة للحديث من طرق صحيحة وحسنَة وضعيفَة، بمرتبةٍ دونَ التّواتر، والمشهور قيلَ: هُو ما رواه ثلاثَة فأكثَر ولم يبلُغ حدّ التواتر، وهذا فإنّ العمَل به لازم، خصوصاً مع توافر شروط العمل به من عدم معارضَة الكتاب، وعدم المُخالفَة على إجماع أهل البيت عليهم السلام هذا على أصول الزيدية، وإلاّ فإنّه لازمٌ العمَل به على شرط الفرقة السنية لمكان شُهرَة الخبر وصحّته، فهو مفيدٌ للعلم، حتّى قال الشيخ الألباني رادّاً على من ضعّف خبر حديث الثّقلين : «ولِذلِك قَصَّر تَقصيراً فَاحِشاً فِي تَحقِيقِ الكَلامِ عَليه ، وَفَاتَه كَثيرٌ مِنَ الطُّرُق والأسَانِيد التي هِي بِذَاتِهَا صَحِيحَة، أو حسَنة فَضلاً عَن الشَّوَاهِد و المُتَابَعَات»[1].

وإمّا أن تكون طُرق حديث الثّقلين بمجموعها قد شكّلت لنا خبراً آحاديّاً، وهذا بعيدٌ على أمثال حديث الثّقلين لا يقولُ به مُنصِف، على أنّه مع ذلكَ لازمٌ العَملُ به على شرط

(١) السّلسلة الصّحيحَة، برقم: ١٧٦١.

الفرقة السنية كما قررّه عُلماؤهُم بالأخذ والعمَل بأخبار الآحاد في الاعتقاد، وإفادتها للعلم مقطوعٌ بها لمكان اعتمادهِم عليهَا في الإيمان بالعقائد، قال الإمام الشافعي : «ولكن أقولُ: لَم أحفَظ عَن فُقهَاء المسلمِين اختلفُوا فِي تَثبيتِ خَبرِ الوَاحِد» [1]، وقال ابن القيّم: «وأمّا المقام الثّامن: وهُو انعقَاد الإجمَاع المَعلوم المتيقّن عَلى قَبول هَذه الأحَادِيث، وإثبَات صِفَات الرَّب تعالَى بِهَا، فَهذا لا يَشكّ فِيه مَن لَه أقلّ خِبرَة بالمنقُول، فإنّ الصّحابة -رَضِي الله عَنهُم- هُمُ الذين رَووا هَذِه الأحَاديث وتلقّاهَا بَعضهم عَن بَعض بالقَبول، ولَم يُنكِرهَا أحَدٌ مِنهُم عَلى مَن رَواها، ثمّ تَلقَّاهَا عَنهم جَميع التّابعِين، مِن أولّهم إلى آخِرهِم» [2]، فإن كانَ العمل بأخبار الآحاد لازماً مفيداً للعلم بصفات الله تعالى فإنّه من بابٍ أولى أن يكون حجّة على السلفيّ أن يؤمنَ ويعمَل بحديث الثّقلين بطُرقه الآحاديّة ويتّبع أهل البيت ويأخُذ عنهُم منهجَهم واعتقادهم، باعتبارِه مُقارناً للكتاب مُلازماً له، أيضاً قال ابن عبد البرّ : «وعلى ذَلك أكثرُ أهل الفِقه والأثَر، وكلّهم يَدينُ بِخبَرِ الوَاحِد العَدل فِي الاعتقَادات، ويُعادِي ويُوالي عَليهَا، ويَجعلُها شَرعاً وَدِيناً فِي مُعتقَدِه، على ذَلك جَمَاعة أهل السنة» [3]، **نعم!** فلازمُ العمَل على الفرقة السنية بحديث الثّقلين واجبٌ على أصولِهم، فكيفَ يتنكّبون عن الاتّباع لأهل البيت عليهم السلام وهو صريحٌ في الدّلالة على اتّباعهم والاقتداء بِهم كما تقدّم معنا، **نعم!** فإن قيلَ: إنّ أخبار الآحاد لا تفيد العلم واليقين إلاّ إذا لم تُعارض دليلاً أقوى منها وأرجَح. قُلنا: وحديث الثّقلين لم يُصادمهُ دليلٌ أقوى منه ولا أرجَح في التبعيّة لغير أهل البيت، فإنّ مُعارِضَهَا من الأحاديث ليسَ إلاّ دونَهَا في طرق الرّواية والصحّة، والحمد لله.

السّؤال الخامس :

فيما يخصّ الكلام على قطعيّة الدّلالة لحديث الثّقلين، بمعنى الاتّباع، فإنّ حديث الثّقلين (كتاب الله وعترتي)، حديثٌ صحيح ومتواتر، ولكنّ دلالته في التبعيّة لأهل البيت عليهم السلام دلالة ظنيّة غير قطعيّة.

---

(١) الرّسالة:٤٥٧.

(٢) مختصر الصّواعق المرسلة:٧٧٥.

(٣) التمهيد لابن عبدالبرّ:١/ ٨.

الجواب :

الحقّ أنّ هذا هُو السّؤال الجوهريّ المتوجّه من السلفيّة في المسألَة وهُو أنّ حديث الثّقلين بطرقه الصّحيحة سواءً كانت متواترة أو مشهورَة أو آحاديّة فإنّها لا تُفيد القَطع على دلالَة الخبر للتبعيّة والالتزام بعقائد ومنهج أهل البيت، لاختلاف ألفاظ الحديث من رواية إلى رواية أخرى.

والجواب على دلالة حديث الثّقلين على التمسّك والتبعيّة بألفاظِه قد مضى معنا في الفصل الأوّل عند استعراض طُرق الحديث، وجاء معنا ضمن جوابنا على السّؤال الثاني فأعِد تدبّره، فإنّا حرصنَا على تبيين الدّلالة من كلّ حديث ليظهَر للباحِث الشّاهد في التبعيّة لأهل البيت من الحديث، ثمّ إنّا هُنا سنُناقشُ جانب موضوع إثبات قطعيّة دلالة حديث الثّقلين من جوانب أخرى، نسوقها من تسعة أوجه مُتسلسلَة مُلزمَة بإذن الله تعالى، منها:

الوجه الأوّل : أنّ الدّلالة الصّريحة القطعيّة عند المُخالف في دلالَة حديث الثّقلين على التبعيّة لأهل البيت عليهم السلام، هي في ألفاظ (**التمسّك**) بأهل البيت عليهم السلام، (**والأخذ**) بهم وعَنهم، و(**عدم التفرّق**)؛ لأنّه لا معنى للأخذ إلا التمسّك، وكذلكَ لا معنى لعدَم الافتراق بين الكتاب والعترة إلاّ عدَم الافتراق عن المنهج الصّحيح، فإن ثبتَ وجود أحاديث صحيحة (سواءً كانت متواترة أو دونَها) بهذه الألفاظ، فإنّها تُعتبَر مُلزمَة للمُخالِف في الإيمان بالتبعيّة لأهل البيت كدلالة رئيسَة من حديث الثّقلين كما تقدّم معنا في الجواب على السؤال الرّابع.

الوجه الثّاني : أنّا نذكرُ ثلاثة أحاديث مُتّفقٌ على صحّتها اختصاراً، حديث بلفظ (**التمسّك**)، وحديث بلفظ (**عدم الافتراق بين الكتاب والعترة**)، وحديث آخَر بلفظ (**الأخذ بالكتاب والعترة**)، فتكونُ هي الحاكمَة على اختلاف ألفاظ غيرها من الرّوايات؛ لأنّها التامّة، وغيرها من الرّوايات التي لم تظهَر دلالتُها للمُخالِف فإمّا أن يكون وجهها مُختصراً من الرّواة لإيراد محل الشّاهد كما مرّ معنا في الكلام على الرّوايات المُختصرَة في

الفصل الثّاني، وإمّا أن يكون هُناك روايَة بالمعنىٰ والتصرّف، **نعم!** وهُنا نورد روايات صريحَة بألفاظ (**التمسّك**)، (**وعدم الافتراق بين الكتاب والعترَة**)، (**والأخذ بالكتاب والعترة**).

فروىٰ التّرمذي بإسنادٍ صحيح، قال : «حَدثنا عَلي بن المُنذِر الكُوفِي، حَدّثنَا محمّد بن فُضيل [بن غَزوان، من رجال البخاري ومسلم] قال: حدثنا [سُليمَان] الأعمَش، عن عَطيّة [العوفي]، عن أبي سَعيدٍ [الخُدريّ] و[سُليمَان] الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت، عن زيد بن أرقم -رضي الله عنهما- قالا: قال رسول الله ﷺ: «إنّي تَارِكٌ فِيكُم **مَا إن تَمَسّكتُم بِه** لَن تضلّوا بَعدِي، أحَدُهُما أعظَمُ مِن الآخَر: كِتابَ الله حَبلٌ مَمدودٌ مِنَ السَّمَاء إلى الأرض، وعِترتي أهل بَيتي، **ولَن يَتفرَّقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليَّ الحَوض**، فَانظُروا كَيف تَخلفُونِي فِيهِمَا»، لا بأس أن تركّز -قطعاً للجدل- في الإسناد من طريق التّرمذي عن الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت ، فهو صحيحٌ مُطلقاً وقد صحّحه الشيخ الألباني ، ودلالة التمسّك والتبعيّة لأهل البيت عليهم السلام منه دَلالة صَريحَة واضحَة.

ورواية ثانية صحيحة فيهَا (**عدم الافتراق بين الكتاب والعترة**)، فروىٰ النّسائي بإسنادٍ صحيح، قال : «أخبرنا محمد بن المثنىٰ [العنزي مِن رجال البخاري ومسلم]، قَال: ثنا يحيىٰ بن حماد [الشّيباني]، قال: ثنا أبو عوانة [وضّاح بن عبدالله اليَشكري]، عن سُليمَان [الأعمَش]، قال: ثنا حَبيب بن أبي ثابت، عن أبي الطّفَيل [عامِر بن واثلَة الليثِي، صَحابِيّ]، عن زيد بن أرقم، قال: لَمَّا رَجَعَ رَسُول الله ﷺ عَن حَجَّة الوَدَاع ونَزَل غَدِير خُمٍّ أمَرَ بِدوحَات فَقُمِمْنَ، ثمَّ قَالَ : «كَأنِّي قَد دُعِيتُ فَأَجَبْتُ، إنّي قَد تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين، أحَدُهُمَا أكبَرُ مِنَ الآخَر: كِتَابَ الله، وعِترَتِي أهلَ بَيتي، فَانظُرُوا كَيف تَخلفُونِي فِيهِمَا ، **فَإنَّهُمَا لَن يَتفرَّقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليَّ الحَوض**، ثمّ قَالَ: إنَّ الله مَولايَ، وأنَا وَلِيُّ كُلِّ مُؤمِنٍ، ثمّ أخَذَ بِيَدِ عَليٍّ، فقَال : مَن كُنتُ وَليُّهُ فَهذَا وَليّه، اللهمَّ وَالِ مَن وَالاه، وعَادِ مَن عَادَاه»، فَقلتُ لِزَيدٍ: سَمِعتَهُ مِن رَسُول الله ﷺ ؟!، قَال : مَا كَان فِي الدّوحَات رَجُلٌ إلاَّ رَآهُ بِعينِه، وسَمِعَ بِأُذُنِه»، وقدّ صحّح هذا الحديث الذّهبي، وقال أبو جعفرٍ الطّحاوي: هذا الحديثُ صحيحٌ لا طعن لأحد في أحد من رواته كما تقدّم.

وروايَة ثالثَة صحيحة فيها (**الأخذ بالكتاب والعترة**)، فروى القزويني بإسنادٍ حسن صحيح يُحتجّ به، قال: «أبو الحُسَين أحمَد بن محمّد بن أحمَد بن مَيمون عنهُ وعَن محمّد بن الحجّاج، قَالا: ثنا محمّد بن مهران [الرّازي الجمّال، من رجال البخاري ومسلم]، ثنا حَاتم بن إسمَاعِيل [المدنيّ من رجال البخاري ومسلم]، عن جَعفَر بن محمّد [الصّادق]، عن أبيه، عَن جَابر [بن عبدالله الأنصاري]، أنّ النّبي ﷺ قَال يَومَ عَرفَة فِي حَجَّتِه، وهُو عَلى نَاقته القَصوَاء: «يَا أيّهَا النّاس، قَد تَركتُ **فِيكُم مَا إن أَخَذتُم بِهِ لَم تَضلُّوا:** كِتابَ الله، وَعِترَتِي أهلَ بَيتي»، وتابعَه ابن أبي شيبة على هذه الرّواية بإسنادٍ صحيح مُختصِراً مَوطن شاهِد بَاب الحثّ على الاهتمام بالقرآن، فقَال ابن أبي شيبة : «حَدّثنا حَاتم بن إسمَاعيل ، عن جَعفَر [الصّادق]، عَن أبيه [الباقر]، عَن جَابر [بن عبدالله الأنصاري] أنّ النّبي ﷺ قَال: «تَركتُ فِيكُم مَا لَن تضلّوا بَعدَه إن اعتصمتُم بِه كِتابَ الله» [1].

الوجه الثّالث : أن تعلَم -أخي الباحث- عن الحقّ أنّ فيما مضَى بثلاث طرق صحيحة على الأقل دلالات صريحَة قطعيّة على التبعيّة لأهل البيت، والأخذ بمنهجهم واعتقادهم وأصولِهم، هُو اللازم تطبيقاً لسنّة الرّسول ﷺ، واستجابَةً لداعي الله تعالى : ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ العِقَابِ**﴾ [الحشر:٠٧]، فإنّه لو لم يكفِ المُخالِف من حديث الرّسول ﷺ في الدّلالة على حديث التمسّك والأخذ بالتبعيّة لأهل البيت كمنهجٍ مُلازمٍ للقرآن حتى انقضاء التّكليف إلاّ هذه الأحاديث لكانت كافية بإذن الله تعالى، خصوصاً مع إجماع أهل البيت عليهم السلام على ذلك.

الوجه الرّابع : أنّه يتم عرض جميع الأحاديث الصّحيحة والحسنة والضّعيفَة التي حملَت في سياقاتها عند المُخالِف معانٍ غير واضحة في الدّلالة على التمسّك بأهل البيت بمعنى التبعيّة لهم والتمنهُج بمنهجهِم لمُقارنتهِم ومُلازمتهم للكتاب حتى ورود الحَوض على هذا الرّوايات الثّلاث الصّحيحة، فمثلاً الرّواية الصّحيحة بمسند الإمام أحمد بن حنبل، عن رسول الله ﷺ أنّه قال : «إني تَارِكٌ فِيكُمْ خَلِيفَتَيْنِ: كِتَابَ الله، وَأَهْلَ بيتي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ جَمِيعاً»، هل سنبحَث عن الأعذار، ونقولُ: إنَّ هذه

(١) مصنف ابن أبي شيبة:٦/ ١٣٣.

الرّواية غير صريحَة في الحثّ على التمسّك والتبعيّة لأهل البيت، لمكان عدم وجود الحثّ المباشر فيها على التمسّك بأهل البيت؟! مع العلم أنّه جاء فيها عدم افتراق الكتاب والعترة حتّى يوم القيامَة ؟! هل سنُعطّل العَقل الذي أودَعه الله فينا لنتدبّر وجوه الحديث النّبوي ودلالَته؟! أليسَ معنى هذا الحديث داخلاً ضمن الأحاديث الصحّيحة العامّة التامّة في الوجه الثّاني؟!، العجيب أنّ البعض يبحثُ لرائحة العُذر في الحديث لصرفِه عن معناه الحقيقي التّام راميا قاعدَة الجَمع بين ألفاظ الأحاديث المُختلفَة لتحقيق المعنى التامّ عرض الحائط، وكذلك الكلام عن رواية الطّبراني الصحّيحة، وهي قول الرّسول ﷺ: «إنّي قَد تَرَكْتُ فِيكُمُ الخَلِيفَتَيْنِ: كِتَابَ الله، وَعِتْرَتِي، وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ»، وكقول الرّسول ﷺ : «إنّي لَكُم فَرطٌ، وأنتمُ وَاردونَ عليَّ الحَوض، وإنّي مُخَلِّفٌ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتابَ الله، وعِترَتي»، وقول الرّسول ﷺ : «إنّي سائلُكم عن الكتاب والعترَة»، فإنّا نعرضُ هذه الأحاديث على أحاديث أخرى صحيحة موجودة مدوّنة تامّة المعنَى ليتّضحَ لنا المعنى فتكون طُرقاً أخرى تُعضّد الحديث التّام قد يكونُ رواتُها اختصُروهَا عند الرّواية، فأمّا أن نُهملَ هذه الأحاديث ونقولُ: لم نجِد الحثّ على التبعيّة والتمسّك والأخذ إلاّ في روايات دون روايات مع الاتفاق على قاعدَة الاختصار والرّواية بالمعنى فإنّ هذه مُجازفَة.

الوجه الخامس : أن تعلَم -أخي الباحث- أنّ هُناك طائفَة من علماء الفرقة السنية قد أكّدوا معنى ودلالة حديث الثّقلين على التمسّك والاتّباع لأهل البيت عليهم السلام، وأنّ منهجهُم لازم الاتّباع لمعرفَة الحقّ، حتى قال ابن تيمية : «والذين اعتقدُوا صِحّتهَا قَالُوا: إنّما يَدلّ عَلى أنّ مَجموعَ العِترَة الذين هُم بنو هَاشِم لا يتفقُونَ عَلى ضَلالَة، وهَذا قَالَه طَائفَةٌ مِن أهل السنة وَهُو مِن أجوبَة القَاضي أبي يَعلى وَغَيره»، وهُو المعنى الذي قرّره ابن تيمية بحجيّة إجماع أهل البيت، كما تقدّم وكما سيأتي في الفصل الخامِس فإنّا سنذكرُ فيه أقوال العلماء في دلالة حديث الثّقلين وهي اللازمَة لهذا السّؤال.

الوجه السّادس : أن تعلَم أنّ دليل الزيدية في القَطع بدلالة وثبوت حديث الثّقلين هُو عدم معارضته للكتاب، وإجماع أهل البيت عليهم السلام على صحّته وقطعيّة دلالته في الاتّباع

لمنهج أهل البيت عليهم السلام، وهُو عندَهُم كافٍ للقطع لمكان عصمَة جماعتهم، ويُعضّد المسألَة تحققّ شرط التواتر من جهة الرواية، وهذا هُو اللازمُ لأولئكَ العلماء من الفرقة السنية الذين أقرّوا حجيّة إجماع أهل البيت عليهم السلام، ومن هؤلاء العلماء ابن تيمية، ولكنّه لا التزام للأسَف بما أجمعَ عليه أهل البيت عليهم السلام من دلالَة هذا الخبَر وما يُفيدُه من الحثّ على التمسّك بمنهج الكتاب والعترَة.

الوجه السّابع : أنّ دلالَة التّبعيّة لأهل البيت عليهم السلام منهجٌ محفوظٌ مَصون مُلازمٌ للقرآن على مرّ الأزمان، يستطيع المُكلّفون الوقوف عليه بقليلٍ من البحثّ والتحرّي، هُو امتدادٌ للرحمَة الإلهيّة بالمُكلّفين، يقولُ هذا العَقل الفطريّ السليم، وذلكَ أنّ الله تعالى قد كانَ يُرسل الأنبياء تلو الأنبياء للأمم السّابقة عندما تُحرّف كتب الأنبياء وشرائعهم، يُرسلهم لتعليم النّاس وإقامَة العَوج، تيسيراً على المكلّفين لمعرفة الحقّ من الباطل في ظلّ التحريف الكثير في الدّين، فلمّا كانَت أمّة سيّدنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، وانقطعَ الوحي بخاتميته، وجبَ عقلاً أن يكونَ هُناك منهجٌ معصوم يكون المُفسّر والمأوّل للكتاب والسنّة، والمَدخَل إليهما، ويردّ خطأ النّاس في فهمها وتأويلها، وحديث الثّقلين أتى ليُخبرَنا بهذا المنهج والفِكر المعصوم، وأنّه فكر أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّه إن لم تكن دلالَة حديث الثّقلين قاضيَة بالتبعيّة لأهل البيت عليهم السلام، فإنّ طريق الوقوف على الحقّ والمنهج القرآني سيكون عسيراً جدّاً على المكلّفين، لمكان أنّ ضوابط معرفة الحق عند العامّة هي الكتاب والسنّة والمأثور عن الصّحابَة وإجماع العلماء، وهذا الكلام عامّ لا يُستطاع من خلاله تحديد الطائفة الإسلاميّة المُستحقّه له والمُلازمَة من خلاله للقرآن؛ لأنّ الفرقة السنية والأشعريّة والإباضيّة والزيدية والجعفرية والإسماعيليّة والمعتزليّة وغيرهم كلّهم يقولُ: نحن وعلماؤنا الأحقّ بتطبيق هذه الضّوابط، فنحن نتّبع الكتاب والسنّة والمأثور عن الصّحابة، وما استنبطه وقال به عُلماؤنا من التابعين وتابعيهم، ونردّ قولَ غيرنا من الفِرق، ونُنازعهُم فهمهَم للكتاب، وتطبيقَهم للسنّة، وصحّة ما ادّعوه على الصحابة من أقوال ومواقف، وعلماؤنا والمُستنبطون لنَا هُم الأولى بالتبعيّة من علماء الفِرق الأخرى، كذا تقولُ كلّ فرقة، فالمسألة كما قُلنا -أخي الباحث- ستكون عائمَة وغير مقيّدة وسيكون المكلّف معها على خطر كبير في تحديد

المُحقّ من المُخطىء، والقرآن فيؤيّد قولَنا بما أوجبَه العقل من ضرورة وجود منهجٍ معصوم، وقُوَّام به، يكون مُلازماً للقرآن والسنّة، فيقول تعالى : ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾ [الإسراء:١٥]، وقال تعالى : ﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾ [الرّعد:٠٧]، قال الحسن البصري وأبو صالحٍ ذكوان السمّان : أي لكلّ قوم قائدٍ وداع، وبهذا -أخي الباحث- سيكون التّكليف غير ممُتنع الوقوف على أطرافِه والاجتياز له.

الوجه الثّامن : أنّ كتاب الله تعالى يُعضّد قولَنا بدلالة حديث الثّقلين على التبعيّة والتمنهج بمنهجِ أهل البيت عليهم السلام، وذلكَ من قولِه تعالى : ﴿**وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً**﴾ [الإسراء:١٥] ، فالله سبحانه وتعالى أعدَل وأرأف من أن يُعذّب أمّة رسوله محمّد بن عبدالله صلى الله عليه وآله وسلم بدون إقامَة للحجّة في كلّ زمان بوجود الحقّ القطعيّ فيه، فيُعطي الله الأمّة كتاباً محفوظاً من التحريف، ويُخلّف فيهم سنّة اخُتلِف حول استنباطِ الوَجه الصّحيح منهَا، ثمّ يحثّ على اتّباع العلماء وأهل العِلم من دون تحديد طائفَة مُحقّة يكون الحقّ والمدخلُ إلى الكتاب والسنّة الصحيحة من خلالِها، هذا ولله الحجّة من قبلُ ومن بعَد، وحديث الثّقلين يُصدّق آيَة الإسراء القريبة، **نعم!** وكذلك في قولِ الله تعالى : ﴿**إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ**﴾ [الرّعد:٠٧]، فإنّ الحقّ في تأويل الآيَة أنّ الخطاب كان موجّهاً لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولأمّته، فالرّسول صلى الله عليه وآله وسلم المُنذرُ، والهادي هُو الإمام والدّاع، والآية تدلّ على بقاء هؤلاء الدّعاة مُعاصرين للنّاس ومُعايشين لهُم، غير غائبين عنهُم على مرّ الأزمان وأنّ الحقّ مَعهُم، وهذا مصداقُ حديث الثّقلين ببقاء الحقّ والمُلازمة للكتاب مع العترة المحمديّة الفاطميّة، ودليلُه أنّ أوّل أهل البيت نبيّ مُنذِرٌ لهذه الأمّة، وآخر أهل البيت محمد بن عبدالله مهديّ آخر الزّمان إمامٌ وادعٍ، فما بين أوّلهم وآخرِهم إلاّ أئمّةٌ ودُعاةٌ منهُم، من أهل البيت عليهم السلام، سادات بني الحسن والحسين، فهم سرّ الله في أرضِه، يضلّ منهم الضّال، وينحرفُ منهُم المُنحرف، ولكن لا يضلّون ولا ينحرفون كلّهم، فمن سادات بني الحسن والحسين قوّام لله، هُداةٌ للنّاس، وإن قلّوا في العَدد والعدّة، **نعم!** وكذلك قول الله تعالى : ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ [الأحزاب:٣٣]، فإنّ هذه الآية تُثبت عصمَة أهل البيت عليهم السلام الخمسة أصحاب

الكساء، وعصمة الفكر الفاطميّ لمن بعدَهُم من ذريّتهم لمكان عدم وجود النّص الاسميّ على أهل البيت عليهم السلام بعد الحسين السّبط عليه السلام خلافاً للجعفريّة، أيضاً من قول الله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة:١٢٤]، فإنّ موعدَة الله تعالى لإبراهيم الخليل عليه السلام بجعَل الإمامة والهُدى في ذريّته موعدَةٌ مُطلقَةٌ ممتدّة حتى يوم الدّين، ورسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هُو دُعوة إبراهيم الخَليل عليه السلام، وأهل بيته عليهم السلام هُم امتداد دعوة إبراهيم، روى ابن سَعد، بإسناده، أنّه قيل لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: أخبِرنَا عَن نَفسِك؟!، فقَال صلى الله عليه وآله وسلم: «نعَم! أنَا دَعوَة إبرَاهِيم، وبَشَّرَ بي عِيسى بن مَريم ..الحديث»[1]، فأهل بيت الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم هُم امتدادٌ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من حديث الثّقلين، هُم بقيّة دعوة إبراهيم الخليل، فهُم الأئمّة من ذريّة إبراهيم ومحمّد، هذه كلّها قرائن ودلالات على أنّ المقصود الأسمَى من حديث الثّقلين هُو تقرير التّبعيّة لاعتقاد أهل البيت، وتقديم مذهبهم على مذهب غيرِهِم، وكذلك اجتهاداتهم، أيضاً من قول الله تعالى على لسان إبراهيم وإسماعيل -صلوات الله عليهما-: ﴿**رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾ [البقرة:١٢٨]، فإنّ دعَوة إبراهيم وإسماعيل خصوصاً تُخبرُ بأنّ هناك أمّة (جماعَة) من ذريّتهما ستبقَى على الإسلام والإيمان الصحّيح المُلازم للمنهج الحقّ، فكانت ذريّة إسماعيل هي المُهيمنَة في الدّعوة بخاتميّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولعنة الله تعالى وغضبه على اليهود أكثر ذريّة إبراهيم من إسحاق، فكانَ مصداق دَعوة إبراهيم وإسماعيل هي في محمّد بن عبدالله صلى الله عليه وآله وسلم وذريّته أبناء فاطمة، هذه قرينَة أخرى على أنّ هناك فِرقة مُحقّة أخبرَ عنها الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم بحديث الثّقلين وهُم أهل البيت، يبقون على الحقّ مُلازمين للقرآن حتى ورود الحَوض، وغيرها من الآيات كثير، كقولِ الله تعالى لإبراهيم الخَليل عليه السلام: ﴿**وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ**﴾ [الزخرف:٢٨]، وفي هذه الآية تدبّر -أيّها الباحِث-، **نعم!** نكتفي هُنا بحثّ الباحث على عدم الأخذ بكلامنا إلاّ بعد البحث والتفتيش؛ لأنّ كثيراً من آيات الكتاب تمرّ على كثيرٍ منّا للأسَف بدون تدبّر

(١) الطبقات الكبرى:١/ ١٥٠.

ولا التفَات، على أنّ ما ذكرناهُ من الآيات مع كلام العَقل والسنّة المحمديّة كلّها قاضية بوجود طائفة مُحقّة ظاهرَة غير غائبَة يكون الحقّ معها حتّى يوم القيامة، وذلك بشكلٍ قطعيّ، وحديث الثّقلين دلالته مع هذا كلّه بالإخبار عن التمسّك بأهل البيت عليهم السلام، سادات بن الحسن والحسين، عقيدةً ومنهجاً.

الوجه التّاسِع : وهُو اعتراضٌ وإلزامٌ للمُخالِف، **نقولُ فيه** : ما رأيكُم في فرقة القرآنيين من أهل الشّهادَة، الذين يقولون: إنَّه لا يوجد مصدرٌ للتشريع إلاّ القرآن الكريم دوناً عن السنّة، فإنّها غير مُشرّعَة ولا حاكمَة ؟!، **إن قلتُم** : هذا كلامٌ باطل، فالكتاب والسنّة مصدَرَا التّشريع الإسلامي الوحيدَة. **قُلنا**: وما هي أدلّتكم على ذلك. **فإن قلتُم** : من أدلّتنا على ذلك قول الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم : «قَد تَركتُ فِيكم شَيئين لَن تضلّوا بَعدَهُما: كِتاب الله، وسُنّتي، ولَن يَتفرَّقا حَتى يَرِدا عَليّ الحَوض» [1]، وقد قرّر علماؤنا من أهل السنة والجماعة أنّ هذا الحديث دلالته موجّهة إلى الاتّباع والتمسّك والالتزام بالكتاب والسنّة، وأنّ هذين المنهجَين لن يفترقا حتى يوم القيامَة. **فسيردّ القرآني**: إنَّ هذا الحديث لا يفيدُ ما ذهبَ إليه علماؤكم عُلماء أهل السنة والجماعة، فهو لا يدلّ إلاّ على التمسّك بالكتاب كأصلٍ أصيلٍ في التشريع الإسلاميّ، وأمّا السنّة فلا يدلّ على اتّباعها، وإنّما جاء ذكرُها من باب التّقدير والتوقير لناقلِها سيّدنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّه لا وجود اليوم للسنّة الصحيحة، لعدم معرفتنا بجزمٍ وقطع الصحيح من الموضوع فيها، فيكون معنى الحديث النّبوي : (إنّي قد خَلّفت فِيكم الكتاب فاتّبعوه، ووقّروا رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ناقل السنّة الصحيحة، وذلك بالصّلاة عليه، وزيارته والسّلام عليه)، فالحديث -أيّها السنّي- لا يدلّ إلاّ على التمسّك بالكتاب دوناً عن التمسّك بالسنّة والاتّباع لهَا، وإنّما بالمحبّة لناقلِها وزيارَة قبرِه، والصّلاة في مسجدِه، والصّلاة عليه عقب الفرائض.

نعم! فهَل ستقبلَ -أخي المُخالف- ما احتجّ به عليكَ القرآنيّ من عَدم دلالة حديث (كتاب الله وسنّتي) على اتّباع منهج الكتاب والسنّة، وأنّ دلالة الحديث هُو اتّباع الكتاب

(١) المستدرك على الصحيحين:١/ ١٧٢.

وتوقير الرّسول ﷺ !، ما أجبتَ به هُنا هُو جوابُنا عليك في حديث (كتاب الله وعترتي أهل بيتي)، فإنّكَ وعُلماءك أثبتُم من حديث (كتاب الله وسنّتي) دلالة التمسّك والاتّباع للكتاب والسنّة، ثمّ نفيتُم دلالة التمسّك والاتّباع من لفظ (كتاب الله وعترتي أهل بيتي)، مع أنّ سياقَ اللّفظين في الحديث واحد، وما أجبتُم به علينا من دلالة حديث الثّقلين على التمسّك بالكتاب، وحبّ العترَة، واعتبرتموهُ تأويلاً قويّاً، فإنّه واجبٌ عليكم أن يكونَ دليل ذلكَ القرآنيّ عليكم مِن حديث (كتاب الله وسنّتي) دليلاً قويّاً على اتّباع الكتاب والتمسّك به فقط، مع محبّة الرّسول ﷺ وتوقيره دون اتّباع سنّته.

نعم! وهُنا -أخي الباحث- تأمّل سياق حديث (**كتاب الله وسنّتي**)، وسياق حديث (**كتاب الله وعترتي أهل بيتي**)، وانظُر كيف تحكّمَ المُخالفُ في صرفِ معنى ودلالة الحديث الأول على وجوب الاتّباع والالتزام بمنهج الكتاب والسنّة، وقالوا: بأنّ الحديث الثّاني إنّما لازِمُهُ ودلالته هي في التمسّك بالكتاب فقط دونَ أهل البيت!، وإنّما لأهل البيت المحبّة فقط !، وبعد أن تتدبّره نسوقُ لكَ كلام بعض عُلماء الفرقة السنية باختصار في دلالة حديث (كتاب الله وسنتي) على الاتّباع للكتاب والسنّة، وفيه تأمّل انقلاب الموازين في الاستنباط لدلالات الأخبار :

١- **قال الحافظ ابن عبد البرّ**: بَابُ الحضّ عَلى لزُوم السّنة والاقتصَار عَليهَا، قَال ﷺ: «تَركتُ فِيكُم اثنتَين لَن تضلّوا مَا تَمسكتُم بِهِمَا: كِتاب الله، وسُنّتي»[1].

تعليق : تأمّل -أخي الباحث- كيفَ أدرجَ ابن عبد البرّ هذا الحديث في باب الحضّ على لزوم السنّة والاقتصارِ عليهَا، ففيه إثباتٌ لدلالة الخبَر عندَه على التبعيّة للكتاب والسنّة، فلَو كانَ حديث (كتاب الله وعترتي) مُدرجاً من قِبَل الحُفّاظ في (باب الحضّ على لُزوم منهَج العترَة والاقتصَار عليه)، هَل كانَ في ذلكَ ما يمنَع من سياق الحديث ودلالَته؟!، كيفَ لو كانَ حديث (الكتاب والعترة) أصحّ وأكثر طُرقاً من حديث (كتاب الله وسنتي)؟!.

---

(١) جامع بيان العلم وفضله: ٢/ ١٨٠.

٢- **وقال الحافظ ابن عبد البرّ أيضاً** : «عَن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ : «إنّي قَد خَلّفت فِيكم اثنتين لَن تضلّوا بَعدهما: كِتاب الله، وسُنّتي»، قالَ أبو عمر [هُو ابن عبد البر] : الهَدي كُل الهَدي فِي اتّباع كِتاب الله وسُنة رَسول الله ﷺ فَهِي المُبيِّنَة لمُرادِ كِتاب الله، إذا أشكَلَ ظَاهِرُه أبَانَت السُنّة عَن بَاطِنه، وعَن مُرادِ الله مِنه» [(١)].

تعليق : فمَا يمنعُ -أخي الباحث- أن نقولَ في دلالة حديث الثّقلين (كتاب الله وعترتي): إنَّ الهدي كلّ الهَدي في اتّباع كتاب الله، ومَنهج أهل البيت عليهم السلام، وأنّها هي المُبيِّنَة لمُراد الكتاب والسنّة المحمديّة، حيث دخولُ السنّة في حديث الثّقلين هو دخولٌ ضمنيّ بَدَهي، فإذا أشكلَ على النّاس ظاهر الكتاب والسنّة ولم يعرفوا وجه الحقّ منها، كانَ منهج أهل البيت وعقيدتهُم دليلاً عَليها.

٣- **قال الخطيب البغدادي** : «ذِكر الخَبر عَن رَسُول الله بأنَّ سنّته لا تُفارِق كِتاب الله -عَزّ وجَلّ-، ثمّ ساقَ الحديث السّابق في التمسّك بالكتاب والسنّة» [(٢)].

تعليق : وهُنا ما يمنعُ -أخي الباحث- المُنصف أن نقول في أصل الباب : «ذِكر الخَبر عن رسول الله ﷺ بأنّ عترته لا تُفارقُ كتاب الله -عزّ وجل-»، مع أنّ لفظ حديث (الكتاب والعترة) أصرَح من حديث (الكتاب والسنّة) في التمسّك وعَدم الضّلال وعدَم الافتراق.

٤- **قال ابن تيمية** : «بَل قَد قَال عليه السلام فِي المَقام الذي لَم يَنكَتم قَولَه فِيه لاستحَالَة كِتمَانِه عَلى مَن حَضَرَه أو طَي شَيءٍ مِنه عَلى مَن شَهِدَه : «إنّي خَلّفتُ فِيكُم مَا إن تَمسّكتُم بِه لَن تضلّوا: كِتاب الله، وسُنتي»، ولَعمري إنّ فِيهِمَا الشّفَاء مِن كُل أمرٍ مُشكِل، والبُرء مِن كُل دَاءٍ مُعضِل، وإنَّ فِي حَراسَتِهِمَا مِن البَاطِل عَلى ما تقدّم ذِكرنا لَه آيَة لِمن نَصحَ نفسَه ودَلالة لِمَن كَان الحقّ قَصده» [(٣)].

---

(١) الاستذكار:٨/ ٢٦٥.

(٢) الفقيه والمتفقه:١/ ٢٧٤.

(٣) درء تعارض العقل والنقل:٧/ ٢١٨.

تعليق : وهُنا تأمّل -أخي القارئ- كيفَ حملَ ابن تيمية حديث الرّسول ﷺ في التمسّك بالكتاب والسنّة بهذا اللفظ، على دلالة الاتّباع والتمسّك، ثمّ يأتي المُخالف ويقول بأنّ الحديث الصحيح المتواتر (كتاب الله وعترتي أهل بيتي) لا يدلّ على التمسّك بأهل البيت والاتّباع لهم، فالعجَب كلّ العجب -أخي الباحث- هُو في انقلاب الموازين في آلية الاستنباط والحثّ والدلالة من ألفاظ الأخبار المُتشابهَة في اللفظ والمعنى، هذا يحثّ على التمسّك والاتّباع للكتاب والسنّة، وذاكَ في أهل البيت يحثّ على التمسّك بالكتاب والمحبّة لأهل البيت دون الاتّباع.

٥- **قال شمس الدّين بن سعد الزّرعي**: عن أبي هُرَيْرَةَ قال، قالَ رسول الله ﷺ: «إنِّي قد خَلَّفْت فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا: كِتَابَ الله، وَسُنَّتِي، وَلَنْ يَفْتَرِقَا حتى يَرِدَا عليَّ الحَوْضَ»، فَلَا يَجُوزُ التَّفْرِيقُ بين ما جَمَعَ الله بَيْنَهُمَا وَيَرُدُّ أَحَدُهُمَا بِالْآخَر»[1].

تعليق : وهُنا لا ندري -أخي المُخالف- كيفَ جازَ لكَ تفريقُ الكتاب والعترة مَع صَراحَة الأحَاديث الصّحِيحَة في عَدم افتراقِهِمَا حَتى وُرود الحَوض، ثمّ أنتَ لا تُجيزُ افتراق الكتاب والسنة، ولفظ الحديث في هذين لفظٌ واحد!.

٦- **قال الحافظ عبد الرؤوف المناوي** : «كَمَا عَبَّرَ بِهِ فِي رواية (شَيئين لَن تضلّوا بَعدَهُما: كِتاب الله، وسُنّتي)، أي طَرِيقَتِي التي بُعثتُ بِهَا، (ولن يَتفرّقا حَتى يَرِدا عَليَّ الحَوض)، فَهُما الأصلان اللذان لا عُدول عَنهُما، ولا هُدى إلا بِهما، والعِصمَة والنّجاة فِي التمسّك بِهِمَا» [2].

تعليق : وهُنا لا ندري أيضاً لماذا لا يُفسَّر الحديث الصحيح (كتاب الله وعترتي)، بأنّ منهَج الكتاب، ومنهج العترَة، هُو المَنهج المعصوم، الذي لا عدول عنهُما، ولا هُدى إلاّ بهما، وأنّ العصمَة والنّجاة هي بالاعتقاد بمنهج الكتاب، وبمنهج العترَة المحمديّة الفاطميّة الحسنيّة والحسينيّة.

---

(١) إعلام الموقعين:٢/ ٣٠٧.

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير:١/ ٤٤٧.

نعم! بهذا النّقل نكتفي مُختصرينَ -أخي الباحث-، شاحذينَ الهِمَم بالنّظر إلى أصل اعتراض المُخالِف في عدم دلالة أخبار الثّقلين المتواترة الحاثّة على التمسّك بالكتاب والعترة، عدم دلالتها على الاتّباع والالتزام بمنهجِهِمَا، ولا تأخُذك العاطفَة بعيداً عن الاعتقاد بالحقّ، فما خدعتَ إلاّ نفسَك، والموعدُ قريبٌ غَيرُ بَعِيد.

الفصلُ الخامِس: ما جاءَ من شَرح وتعليق على حديث الثقلين عن الأئمّة والعلماء.

وهُنا -أخي الباحث عن الحقّ-، سنتناولُ معَنى حديث الثقلين ورُسوخه في أذهَان العُلماء، وكيفَ أنّهُم فَهموا منهُ معنى التّبعيّة لأهل البيت عليهم السلام، دوناً عمّا يُحاولُ البعضُ تحريفَ معناهُ من الحديث وهُو مُجرّد التوصيَة بالرّعايَة لحقوق أهل البيت عليهم السلام، دوناً عن الاتّباع والاقتدَاء بمنهجِهم وعُلومِهم، على أنّ ما سنستعرضُهُ هُنا من فَهم العُلماء من هذا الحديث هُو طريقٌ لتواتر معنى ودلالة هذا الحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم في الأذهان، وإفادَته للعِلم القَطعي عنَد من يُدرِك ويُنصِف، فممّن تكلَّم عن هذا الحديث.

القِسم الأوّل: ما جاءَ من شَرح وتعليق على حديث الثّقلين من علماء الفرقة السنية وغيرهم.

١- محمّد بن أحمد الأزهريّ، (ت٣٧٠هـ):

قال الأزهريّ: «وَفِي حَديثِ النّبيّ صلى الله عليه وآله وسلم: «أُوصيكم بالثَّقَلَيْنِ كتابِ الله وعِتْرَتِي، أَحَدُهُما أَعْظَمُ من الآخَر، وهُوَ كِتابُ الله حَبْلٌ مَمْدُودٌ من السَّماء إلى الأرض»، قُلتُ: وفِي هَذا الحَديثِ اتّصالُ كتابِ الله -جلّ وعزّ بِهِ-، وإن كَانَ يُتْلَى في الأَرْضِ ويُنْسَخُ ويُكْتَبُ، ومَعْنَى الحبلِ الممدُودِ: نورُ هُدَاه. والعَرَبُ تُشَبه النُّورَ بالحَبلِ والخيْطِ»[1]، وقالَ أيضاً: «رُوي عَن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، أَنَّهُ قَالَ فِي مَرَضِه الذي مَاتَ فِيه: «إنّي تارِكٌ فيكم الثَّقَلَين: كِتابَ الله، وعِتْرتي، ولَن يفترقَا حَتى يرِدَا عليَّ الحوضَ»، فسَّر النبيّ صلى الله عليه وآله وسلم الثَّقَلين فَجعَلَهُمَا كِتابَ الله -جلّ وعزّ- وعِترَتَهُ عليهم السلام؛ وقد فسّرتُ العِتْرة فيمَا تقدّم وهُم جَماعةُ

(١) تهذيب اللغة: ٥/ ٥٢.

عَشيرته الأدْنَوْن، وقَال أبو العبّاس أحمَد بن يَحيى : سُمِّيا ثَقَلين لأنَّ الأخْذ بِهِمَا ثَقِيل، والعَمَل بِهِمَا ثَقِيل، وأصلُ الثَّقَل أنّ العَرَب تَقُول لكلِّ شيء نفيسٍ مَصُونٍ: ثَقَل» [1].

٢- أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابيّ ، (ت٣٨٨هـ) :

قال الخطابيّ : «فَأمَّا حَدِيثهُ الآخَر أنّه قَال: «خَلّفتُ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله، وَعِترَتِي»، فَإنَّ أبا عمر أخبَرَني، عَن أبي العبّاس ثَعلَب، قَال: قالَ: **إنّما سُمِّيَا الثَّقَلَين لأنَّ العمَل بِهِمَا ثَقيل**، وأخبَرَني بَعضُ أصحَابِنَا عن محمّد بن جَريرٍ الطّبَري، قَال: دَليلُ هَذا مِن القُرآن: ﴿**إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً**﴾ [المزّمل:٥] . [2].

٣- أحمد بن محمّد الثّعلبي النّيسابوريّ ، (ت٤٢٧هـ) :

قال الثّعلبيّ : «وقَالَ النّبي ﷺ: «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتاب الله، وَعِترَتِي»، فَجَعَلَهُمَا ثَقَلَين **إعظَامَاً لِقَدرِهِمَا**» [3].

٤- أبو المُظفّر منصور بن محمّد السّمعاني ، (ت٤٨٩هـ) :

قال السّمعاني: «وفِي الخَبَر أنَّ النّبي قَال : «تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين: كِتابَ الله، وعِترتِي»، وَهُوَ إخبَارٌ عَن عِظَمِ قَدرِهِمَا» [4].

٥- الحسين بن مسعود البغوي ، (ت٥١٦هـ) :

قال البغوي : «قِيلَ : سَمَّاهُمَا ثَقَلَين؛ لأنَّ الأخذَ بِهِمَا والعَمَل بِهِمَا ثَقِيل، وقِيل فِي تَفسير قَوله -عَزّ وجلّ-: ﴿**إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً**﴾ [المزّمل:٥]، أي: أوَامِرَ الله وفَرائِضَه ونَواهِيه لا تؤدَّى إلا بِتَكَلُّفِ مَا يثقل» [5].

---

(١) تهذيب اللغة:٨/ ٧٨.

(٢) غريب الحديث للخطابي:٢/ ١٩٢.

(٣) تفسير الثّعلبي:٩/ ١٨٦.

(٤) تفسير السّمعاني:٥/ ٣٢٩.

(٥) شرح السنّة:١٤/ ١١٨.

٦- محمود بن عُمر الزّمخشريّ ، (ت٥٣٨هـ) :

قال الزّمخشريّ: «الثَّقَل : المَتَاعُ المحمُول على الدَّابَة، وإنّما قِيل للجنّ والإنس: الـثّقَلان؛ لأنّهما قُطّان الأرض فَكأنّهَا أثقَلاهَا، **وقَد شَبّهَ بِهِمَا الكِتابَ والعِترَة فِي أنَّ الدِّين يُستَصلَحُ بِهِمَا ويَعمُرُ كَمَا عَمُرَت الدّنيا بالثَّقَلَين**» (١).

٧- يحيى بن شرف النووي ، (ت٦٧٦هـ) :

قال النوويّ: «وأنَا تَاركٌ فِيكُم ثَقَلَين فَذكَر كِتابَ الله وأهلَ بَيتِـه»، قَـالَ العُلـمَاء: **سُـمِّيَا ثَقلَين لِعِظَمِهِمَا، وكَبير شَأنِهِمَا، وقِيل: لِثقَلِ العَمَلِ بِهِمَا**» (٢).

٨- أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحرَّاني ، (ت٧٢٨هـ) :

قال ابن تيمية : «وقَـد رَواهُ التِّرمـذيّ وزَادَ فِيـه: «وَإنّهـما لَـن يفترقَـا حَتّـى يَـرِدَا عَـليَّ الحَوض»، وقَد طعنَ غَيرُ وَاحدٍ مِن الحفّاظ فِي هَذه الزّيادَة، وقَال: إنّها ليسَت مِن الحَديث، **والذين اعتقدُوا صِحّتهَا قَالُوا: إنّما يَدلّ عَلى أنّ مَجموعَ العِترَة الذين هُم بنو هَاشِم لا يتّفقُونَ عَلى ضَلالَة، وهَذا قَالَه طَائفَةٌ مِن أهل السنة وَهُو مِن أجوبَة القَاضي أبي يَعلى وَغَيرِه**» (٣).

وقال أيضاً : «وقَد تنازَع العُلَمَاء مِن أصحَاب الإمام أحمَد وغَـيرِهم فِي إجمَـاع الخُلفَـاء، **وفي إجمَاع العِترَة**، هَل هُو حُجّة يَجب اتّباعها، **والصّحَيح أنَّ كِلاهُمَا حُجّة**» (٤).

٩- محمّد بن محمّد العبدري الفاسيّ المالكيّ ، (ت٧٣٧هـ) :

قال الفاسيّ : «حَيثُ قَال: «تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين لَن تضلّوا مَا تَمسّكتُم بِهِمَا: كِتـاب الله، وسُنّتي»، وفِي رِوايَة: «وَعترَتِي أهل بَيتي»، **فجعَل -عَليه الصَّلاةُ والسّلام- النّجَـاة مِـن الضَّلالَة فِي التمسّك بِهذَين الثَّقَلَين فَقط لا ثَالِثَ لَهُمَا**» (٥).

---

(١) الفائق:١/ ١٧٠.

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم:١٥/ ١٨٠.

(٣) منهاج السنّة:٧/ ٣١٨.

(٤) مجموع الفتاوى:٢٨/ ٤٩٣.

(٥) المدخل:٤/ ٢٨٧.

١٠- سعد الدّين مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني ، (ت٧٩١هـ) :

قال التفتازاني: «وقَال النّبي ﷺ : «إنّي تَركتُ فِيكُم مَا إن أخذتُم بِه لَن تضلّوا: كِتابَ الله، وَعترَتي أهل بَيتي»، وقَالَ ﷺ : «أنَا تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين كِتاب الله فِيه الهُدىٰ والنّور، فَخُذُوا بِكتَابِ الله واستَمسِكُوا بِهِ، وأهل بَيتِي، وأذكّركُم الله فِي أهلِ بَيتِي، أذَكِّركُم الله فِي أهلِ بَيتِي، أذُكِّركُم الله فِي أهلِ بَيتي»، وَمِثل هَذا يُشعرِ بِفَضلِهِم عَلىٰ العَالم وَغيرِه، قُلنَا: نَعم لاتِّصَافِهِم بِالعِلمِ والتّقوىٰ مَع شَرف النَّسَب، ألا ترىٰ أنّه ﷺ قَرَنَهُم بِكِتاب الله فِي كَونِ التمسّك بِهِمَا مُنقذاً مِنَ الضَّلالَة، **ولا مَعنىٰ للتمسّك بِالكِتاب إلاَّ الأخذُ بِمَا فِيه مِنَ العِلم والهِدَاية، فَكذَا فِي العِترَة**» [1].

١١- محمد بن يوسف الصالحي الشامي ، (ت٩٤٢هـ) :

قال الصّالحي : «البَابُ الثّاني فِي بَعض فَضائل أهل بَيت رَسُول الله ﷺ، وَفِيه أنواع، الأوّل : **فِي الحَثِّ عَلىٰ التمسّك بِهِم، وَبكِتاب الله** - عَزّ وَجَل-، رَوىٰ التّرمذِي وحسَّنَه عَن جَابر بن عَبد الله -رَضِي الله تعالىٰ عَنهمَا- قَال : رَأيتُ رَسُول الله ﷺ فِي حَجَّة الوَدَاع يَوم عَرفَة وَهُو عَلىٰ نَاقَتِه القَصوَاء يَخطب فَسَمِعتُهُ يَقول : «إنّي تَركتُ فِيكُم مَا إن أخذتُم بِه لَن تضلّوا: كِتابَ الله، وعِترَتِي أهل بَيتي»، ورَوىٰ الترمذي وحسَّنَه، والحَاكِم وصَحَّحَه عَن زيد بن أرقم» [2].

١٢- أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيثمي، (ت٩٧٣هـ).

قال ابن حجر الهيثمي : «**والحَاصِلُ أنَّ الحثَّ وَقَع عَلىٰ التمسّك بالكِتاب وبالسنّة وبالعُلَمَاء بِهِمَا مِن أهَل البَيت، ويُستفَاد مِن مَجموع ذَلِك بَقاء الأمُور الثّلاثَةِ إلىٰ قِيام السَّاعَة،** اعلَم أنَّ لِحَدِيث التمسّك بِذلِكَ طُرقاً كَثيرَة وَرَدت عَن نَيِّفٍ وعَشرين صَحَابيّاً ومَرَّ لَه طُرقٌ مَبسُوطة فِي حَادِي عَشر الشّبه، وفِي بَعض تِلك الطّرق أنّه قَال ذِلكَ بِحجّة الوَدَاع

(١) شرح المقاصد في علم الكلام:٢/ ٣٠٣.

(٢) سُبل الهدىٰ والرّشاد:١٠/ ٦.

بِعرَفَة، وفِي أخرَىٰ أنّه قَالَه بِالمَدينَة فِي مَرَضِه وقَد امتلأت الحُجرَة بأصحَابِه، وفِي أخرَىٰ أنّه قَال ذَلك بغَدير خُمّ، وفِي أخرىٰ أنّه قالَه لمّا قَامَ خَطيباً بَعد انصرافِه مِنَ الطّائِف كَمَا مَرّ، ولا تَنافِي؛ إذ لا مَانِع مِن أنّه كَرَّر عَليهِم ذَلِك فِي تِلكَ المواطِن وغَيرهَا اهتَمَاماً بِشأن الكِتاب العَزيز، والعِترَة الطّاهرَة»[1].

١٣- عبدالرؤوف المناوي ، (ت١٠٣١هـ) :

قال المناوي : «إنّي تَاركٌ فِيكُم، (بعدَ وَفَاتِي)، خَليفَتَين، (زادَ فِي رِوايَة: أحَدُهما أكبرُ مِنَ الآخَر، وَفِي رِوايةٍ بَدل خَليفَتَين (ثَقَلَين) سَمَّاهُمَا بِه لِعِظَم شَأنِهِمَا)، كِتابَ الله، (القُرآن)، حَبلٌ (أي هُو حَبل)، مَمدودٌ مَا بَينَ السَّمَاءِ والأرض، (قِيلَ: أرَادَ بِه عَهدَه، وَقِيلَ: السَّبب المُوصِلُ إلىٰ رِضَاه)، وَعِترَتِي، (بمثناة فَوقيّة)، أهل بَيتي، (تَفصيلٌ بَعدَ إجمَال، بَدلاً أو بَياناً وَهُم أصحَابُ الكِسَاء الذين أذهَب الله عنهُم الرِّجسَ وطَهَّرَهُم تَطهيراً، وقِيل: مَن حَرُمَت عَليه الزّكَاة، ورَجَّحَه القُرطُبي، يعني إن ائتمَرتُم بأوامِر كِتابِه وانتهيتُم بِنَواهِيه، واهتَدَيتُم بِهَدي عِترَتِي، واقتَدَيتُم بِسِيرَتِهم اهتَدَيتُم فَلم تَضَلّوا، قَال القُرطُبي : وهَذِه الوصيّة وهَذا التّأكيد العَظِيم يَقتضِي وُجوبَ احترَام أهلِه وإبرَارهم وتَوقِيرِهِم ومَحبَّتِهم، وجوبَ الفُروض المؤكَّدَة التي لا عُذرَ لأحَدٍ فِي التّخلّف عَنهَا هَذا مَع مَا عَلِمَ مِن خُصوصيَّتِهِم بِالنّبي ﷺ وبأنّهُم جَزءٌ مِنه فَإنّهم أصُولُه التي نشأَ عَنهَا، وفُروعه التي نَشأوا عَنه كَمَا قَال : (فَاطِمةُ بضعَةٌ مِنّي)، ومَع ذَلك فَقابَل بَنو أميّة عَظيمَ هَذِه الحُقوق بالمخالفَة والعُقوق، فَسفَكُوا مِن أهل البَيت دِمَاءهُم، وسَبَوا نِسَاءهُم، وأسَرُوا صِغَارَهُم، وخَرَّبُوا دِيارَهُم، وجَحَدوا شَرفَهُم وفَضلَهُم، واستبَاحُوا سَبَّهم ولَعنَهُم، فَخالَفوا المصطفَىٰ فِي وَصيّته وقَابلوه بِنقيض مَقصودِه وأُمنِيته، فَواخَجلَهُم إذا وَقفُوا بَين يَديه، ويَا فَضيحَتَهُم يَوم يُعرَضُون عَليه)، وإنّهُمَا، (أي والحال أنّهمَا، وفي رواية: أنّ اللّطيفَ أخبرَني أنّهُما)، لَن يَفترِقَا، (أي الكِتاب والعِترَة، أي يَستمرّا مُتلازِمَين)، حتّىٰ يَرِدا عَليَّ الحَوض،..، تَنبيه (قَال (الشّريف) : **هَذا الخَبرُ يُفهَمُ وُجودُ مَن يَكونُ أهلاً للتمسُّكِ بِه مِن أهلِ البَيت والعِترَة**

(١) الصّواعق المحرقة:٢/ ٤٤٠.

الطّاهِرَة فِي كلّ زَمَنٍ إلى قِيامِ السَّاعَة حتّى يُتوجّه الحثّ المذكُور إلى التمسّك بِـه كـمَا أنّ الكِتابَ كذَلِك» [1].

١٤- محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري ، (ت١٣٥٣هـ) :

نقلَ أبو العلا المباركفوري، قال : «قَال القَاري : والمُرادُ بِالأخذِ بِهم التمسّك بِمحبّـتِهم ومُحافَظة حُرمَتِهم، والعمَل بِروايَتِهم، **والاعتمَاد عَلى مَقَالَتِهم**،..، وقَال ابن المَلك: التمسّك بِالكِتاب العمَل بِما فِيه، وهُو الائتمَارُ بِأوامرِ الله والانتهَـاء عَـن نَواهِيـه، ومَعنـى التمـسك بالعِترة مَحبّتهم **والاهتداء بِهديِهم** وسِيرَتِهم» [2].

القِسم الثّاني : ما جاءَ من شَرح وتعليق على حديث الثّقلين من علماء وأئمّة أهل البيت الزيدية وشيعتهم الكرام :

١٥- قال الإمام الشّهيد زيد بن عـلي بـن الحـسين بـن عـلي بـن أبي طالـب عليه السلام، (٧٥-١٢٢هـ) :

«فإن الله -عزّ وجل- قَد فَضّلهم عَلى الخَلق بالهُدي والطّاعَة، وأعلمَ الناسَ عصمَتَهم، فلا يضلّون عَن الحقّ أبداً،..، وقد قَال رسول اللهّ صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تاركٌ فيكُم مَا إن تمـسّكتم بـه لن تضلّوا - ولن تذلّوا -: كِتاب الله، وعترتي أهل بيتي، وإنّهما لَن يفترقَا حتّـى يـردَا عـليّ الحَوض» [3].

١٦- قال الإمام القاسم الرّسي بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بـن الحـسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (١٦٩-٢٤٦هـ) :

«وهو [حديث الثّقلين] حَديثٌ صَحيحٌ مَذكُور، كَثيرٌ فِي أيـدي الـرّواة مَـشهور، ومَـن

(١) فيض القدير شرح الجامع الصغير:٣/ ١٤.

(٢) تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي:١٠/ ١٧٨.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي، كتاب تثبيت الوصيّة:٢٠٥.

تمسَّك كَمَا قَال رَسُول الله ﷺ بهمَا فلن يَضلّ أبداً، لِمَا جعَل الله فيهما ومَعَهُما مِن النّور والهُدى، وكِتاب الله -تبارك وتعالى- كَمَا قَال رَسول الله ﷺ فهُو أحدُهما وفِيه الشّفاء والبُرهان والنّور» [1].

١٧- قال الإمام فقيه الآل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (ت٢٦٠هـ):

«فما اجتمَعَت الأمّة عَليه مِن الفَرائض فَإجمَاعُهم هُو الحجّة عَلى اختلافِهم؛ لأنّ النّبي ﷺ قَال: «مَا كانَ الله ليجمَع أمّتي عَلى ضَلالَة»، ومَا اختلَفُوا فِيه مِن حَلال أو حَرام، أو حُكمٍ أو سُنّة، فَدلالَة رُسُول الله ﷺ فِي ذَلكَ قَائمَةٌ بِقولِه: «إنّي تَارك فِيكُم الثّقلين: كِتاب الله، وعِترتي أهل بَيتي، ولَن يتفرَّقَا حتّى يَردَا عَليَّ الحَوض»، فَهذا مَوضعُ الحجّة مِنه عَليهم، وهَذا خَبرٌ مَشهُورٌ، ونَقلتهُ الأمّة عَن غَير تَواطئ، فَأبرارُ آل رَسُول الله ﷺ رُؤسَاء الأمّة وقَادَتها وسَادَتُها، الذين قَال رَسُول الله ﷺ: إنّ الهُدى فِي التمسّك بهِم، وإنّما هَذا خَاصٌّ لَهُم دُونَ غَيرِهم، وهُم الذين أورِثُوا الكِتاب، وأُمِرَ بِردّ الأمُور إليهِم، فقال: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ [النحل:٤٣]. [2].

١٨- قال الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (٣٣٣-٤١١هـ):

«فَإن قِيل: وَلِم قُلتم: إنَّ إجمَاع أهل البَيت حَقّ؟. قِيل لَه: لِقول النّبي ﷺ: «إنّي تَاركٌ فِيكُم مَا إن تمسّكتم بِه لَن تضلّوا مِن بَعدِي: كِتاب الله، وَعِترتي أهل بيتي، ألا وَإنّهمَا لَن يَفترقا حَتى يَردَا عَليَّ الحَوض» [3].

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرّسي:مسائل القاسم عليه السلام :٢/ ٥٦٩.

(٢) جامع علوم آل محمّد.

(٣) التّبصرَة.

١٩- قال الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (٣٤٠-٤٢٤هـ):

«فَأخبر ﷺ بأنَّ المُتَّمسِّكَ بِعترَتِه غيرُ ضالٍ، وهَذا يُوجبُ أنْ يكونَ مَا أجمَعُوا عَليه حَقاً؛ إذ لَو جَاز أنْ يُجْمِعوا علىٰ مَا لَيس بحقٍّ لم يَجُزْ أنْ يكونَ المُتَمَسّكُ بِهم غَير ضَالّ علىٰ كُلّ وَجه»[1].

٢٠- قال العلاّمة الشهيد الحاكم المُحسّن بن كرامة الجشمي، المعتزليّ، ثمّ الزّيدي، (٤١٣-٤٩٤هـ):

«إن قيلَ: فمَا قَولُكم [يعني قولَ المعتزلَة] فِي إجمَاع أهل البَيت عليهم السلام أهُوَ حُجّة أم لا؟!. قلنا: عِند الزيدية هُو حجّة، واستدلّوا بقوله تعالىٰ: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا**﴾ [الأحزاب:٣٣]، وبقولِه ﷺ: «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقلَين: كِتاب الله، وعِترتي أهل بيتي، مَا إن تَمسّكتُم بِهمَا لن تضلّوا»، وذكَرَ شَيخُنا أبو عَلي -رَحمَة الله عَليه- أنّه لَو صَحَّ هَذا الخبر دَلّ عَلىٰ كَونِ إجمَاعِهم حُجّة»[2].

٢١- قال الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن علي بن حمزة بن الإمام النفس الزكية الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبدالله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (ت٦١٤هـ):

«وأمّا وَجهُ الاستدلال بِه: فَلأنه ﷺ صَرَّحَ بَأنّ التمسّك بِعترَتِه أهل بَيته بِمنزِلَة التمسّك بِالكِتاب، ولا شَكّ فِي وجُوب التمسّك بِالكِتاب، وأنّه حُجَّة، فَكذَلِكَ يَجب التمسّك بإجمَاع العِترَة والقَول بأنّه حُجَّة؛ لأنَّا لا نُريدُ بِقولِنا حُجَّة إلاَّ مَا يجبُ الرّجُوعُ

(١) الدّعامة.

(٢) تحكيم العقول في تصحيح الأصول.

إليهِ، ويَلزم التمسّك بِه، وقَد زَادَ ﷺ ذَلِك تَأكيداً بإخبَاره أنّهمَا لا يَفترقَان حَتى ورُود الحَوض، والتّكليف عِندهُ مُنقطِع، ولا وَاجب يَومئذٍ، ونَحن نَعلمُ ذَلك، كمَا أنّه ﷺ لَو قال: تَمسّكُوا بِزَيد وعَمرو تَسلَمُوا مِنَ الضّلال، واعلَمُوا أنّهما لَن يفترقَا، عَلِمنَا بِدلالَة هَذا الظَّاهِر أنَّ وُجوبَ الرّجُوع إلى أحَدِهما كَوجوبِ الرّجوع إلى الآخَر، وأنَّا بالرّجُوع إلى كلّ واحِدٍ مِنهُمَا نَنجو مِن الضّلال، فَثبت بذَلِك أنَّ إجمَاعَهُم عليهم السلام حُجَّة» [1].

٢٢- قال الإمام الحافظ الحسين بن بدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن عبدالله بن الإمام المنتصر بالله محمد بن الإمام المختار القاسم بن الإمام أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق القويم يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (ت٦٦٣هـ):

«فَجعلَ التّمسّكَ بِهم كَالتمسّك بالكِتاب، فَكمَا أنَّ المُتمَسِّكَ لا يَضلُّ فكذلك المُتمَسَّكُ بِهم، وإلاَّ بَطُلَت فَائدةُ الخِطَاب» [2].

٢٣- قال الإمام حميدان بن يحيى بن حميدان بن القاسم بن الحسن بن إبراهيم بن سليمان بن الإمام المنصور بالله القاسم بن علي بن عبدالله بن محمد بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب :

«ولأنّ النّبي ﷺ وهُو لا يَنطقُ عَن الهَوى قَد قَرَنَ العِتْرَةَ بالكِتَابِ، وأَمَرَ بالتَّمَسُّكِ بِه وبِهم مَعاً، فَدلّ بِذلِكَ عَلى أنّهُ لا يَصحّ دَعوى التمسّك بِهم بِالكِتاب مَع رَفضِهِم كمَا لا يَصحّ دَعوى التمسّك بِهم مَعَ رَفض الكِتاب» [3].

٢٤- قال الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن الرشيد بن أحمد بن الأمير الحسين الأملحي بن علي بن يحيى بن محمد بن يوسف الأشل بن القاسم بن الإمام الداعي إلى الله يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الإمام الناصر أحمد بن

(١) شرح الرّسالة النّاصحَة:١٣٠.
(٢) ينابيع النصيحَة.
(٣) مجموع السيد حميدان:١٥٤.

الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (ت١٠٢٩هـ) :

«كَذلكَ سُنّة رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مِمّا يَكثُر وَيطُول، حَتّى أفادَ العِلم القَطعِي الذي لا يُمكنُ دَفعُه بشكّ وَلا شُبهَة، [يعني في اتّباع أهل البيت]، من ذلكَ قَولهُ صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّي تَاركٌ فِيكُم مَا إن تمسّكتُم بِه لَن تضلّوا بَعدي أبداً: كِتاب الله، وَعترتي أهل بيتي ، إنّ اللطيفَ الخَبير نَبّأني أنّهمَا لَن يَفترقا حَتّى يَردَا عَليَّ الحَوض» [1].

٢٥- قال الإمام أحمد بن محمد بن لقمان بن أحمد بن شمس الدين بن الإمام المهدي لدين الله أحمد بن يحيى بن المرتضى بن أحمد بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن المفضل الكبير بن عبدالله بن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الإمام الناصر لدين الله أحمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (ت١٠٣٩هـ) :

«وهَذا تَصريحُ بأنّهم لا يَخرُجُون عَن الحقّ، إذ قَد جَعلَهم قَسيم الكِتاب، والكتابُ «لايَأْتِيهِ البَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلا مِنْ خَلْفِهِ»، فكذَلِكَ أهلُ البَيت عليهم السلام، وإلاَّ لكَان صلى الله عليه وآله وسلم قَد سَوّى بَين الحقّ والبَاطل، وهَذا مُحَال، والمَعلومُ أنَّهُ خرَجَ عَن الحقِّ بَعضُ آحَادِهِم، فَتعيّن أنَّ المقصودَ جماعتُهُم، وذَلِكَ وَاضِح» [2].

٢٦- قال الإمام نجم أهل البيت الحسين بن القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن الرشيد بن أحمد بن الأمير الحسين الأملحي بن علي بن يحيى بن محمد بن يوسف الأشل بن القاسم بن الإمام الداعي إلى الله يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن

(١) الإرشاد إلى سبيل الرّشاد.

(٢) الكاشف لذوي العقول:١٤٥.

الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهم السلام، (ت١٠٥٠هـ):

«وَوجه الدّلالة فِي هَذه الأحاديث ومَا فِي مَعناها أنّها: أفادَت أنَّ حُكمَ التمسّك بِالعِترَة كالتمسّك بالكِتَاب، فَإذا كَان التمسّك بِه وَاجباً لِكونِه حُجّة لا تَجوزُ مُخَالَفتها، فَكذَلِك التمسّك بِجَمَاعَتِهم، وَوجهٌ آخَر: وهُو أنّه يُفهَمُ مِن قَولِه: «تاركٌ»، «ومُخلِّفُ»، «خَليفَتَين» حُجيّة إجمَاعهم، وذَلكَ لأنَّ المستخلَف يَكُونُ بَلا رَيب قائماً مَقام مَن استخلَفَهُ، وهُو صلى الله عليه وآله وسلم الحُجّة فِي حَياتِه، فَتكون خَليفَتهُ الحجّة بعَد وفَاتِه، ولَيس لأحَدٍ أن يَقولَ بأنّ الحجّة هِي مَجمُوع الكِتاب والعِترَة، لإجمَاع الأمّة عَلى أنَّ الكِتاب حُجّة مُستقلّة، فَلو لَم تكُن العِترَة حُجّة كَالكِتاب لكَان ذِكرُهَا مَعَهُ عَبثاً وتغرِيراً، واللاّزِمُ ظَاهرُ البُطلان»[1].

٢٧- قال العلامة الأصولي أحمد بن يحيى حابس ، (ت١٠٦١هـ) :

«فَصحّ أنّهم أطهَارٌ نَاجُون، وأنّ مَا أجمَعوا عَليه حُجّةٌ يَجبُ الرّجوعُ إليه؛ لأنّه حَقٌّ لا بَاطل، وقال صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تَاركٌ فِيكُم مَا إن تمسّكتُم بِه لَن تَضلّوا مِن بَعدِي أبداً: كِتابَ الله، وَعِترتي أهل بَيتي، إنَّ اللّطِيفَ الخبير نَبّأني أنّهُمَا لَن يَفترقَا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض»، وهَذا الخبرُ مِمّا ظَهَر بَين الأمّة واشتهَر، ولَم يَقدح أحَدٌ مِنهُم فِي صِحّته بَل تَلقّوه بالقَبول»[2].

٢٨- الإمام الناصر إبراهيم بن محمد بن أحمد بن الإمام عز الدين بن الحسن بن أمير المؤمنين علي بن المؤيد بن جبريل بن فقيه آل محمد المؤيد بن أحمد الملقب المهدي بن الأمير شمس الدين الداعي إلى الله يحيى بن أحمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن المعتضد بالله عبدالله بن الإمام المنتصر لدين الله محمد بن الإمام القاسم المختار بن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم

(١) شرح الغاية:١/ ٥٢٦.

(٢) الإيضاح على المصباح.

بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٠٨٣هـ) :

«وقال صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّي تَارِكٌ فِيكُم مَا إن تَمسّكتُم بِهِ لَن تضلّوا مِن بَعدي أبداً: كِتابَ الله حَبلٌ مَمدود، فرَغَّب فِي كتاب الله، ثمّ قال: وَعترتي أهلَ بَيتي، إنّ اللطيفَ الخبير نبّأني أنّهما لَن يَفترقا حَتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض»، وَغيره مِن الأحَاديث الدّالة على أنّهم السّفينَة، مِمّا تَواتر نَقلُه بنصّ أهل التّحقِيق» [1].

٢٩- قال الإمام حجّة عصره مجد الدين بن محمد بن منصور بن أحمد بن عبدالله بن يحيى بن الحسن بن يحيى بن عبدالله بن علي بن صلاح بن علي بن الحسين بن الإمام الهادي إلى الحق عز الدين بن الحسن بن الإمام علي بن المؤيد بن جبريل بن فقيه آل محمد المؤيد بن أحمد الملقب المهدي بن الأمير شمس الدين الداعي إلى الله يحيى بن أحمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن المعتضد بالله عبدالله بن الإمام المنتصر لدين الله محمد بن الإمام القاسم المختار بن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٤٢٨هـ) :

«التَّمَسُّكُ بالكِتابِ واجبٌ قطعاً، وقَد قُرِنُوا بِهِ فَيكُون حُكمُهُم حُكمَهُ، وأيضاً قَد جَعلَهُم الله تعَالى خَليفَته، وللخَليفَة مَا للمُستخلِف بِلا خِلاف، وإلَّا فَلا مَعنى للاستخلاف» [2].

٣٠- قال السيّد العلاّمة الحجّة عبدالرّحمن بن حسين بن محمّد بن مهدي شايم الحسني -أطال الله بقَاءه-:

«واعلَم أنَّ حَديثَ الثَّقَلين جَامعٌ لأشتَات الفَضَائِل لأهلِ البَيت، وقَد أشَارَ إلى تِلك المزَايا والأحكَام والفضَائل جمعٌ مِن عُلماء آل محمّدٍ وشِيعَتِهِم، وفَصَّلوا مَا اشتمل عَليه من

(١) الإصباح على المصباح.

(٢) الجامعَة المهمّة لأسانيد كتب الأئمة:٩٦.

التّنويه بفضَائلِهم، فَهُو يَدلّ مِن حيث أوصَى بِهم أنّهم أئمّة هُـدَىً يُهتـدَى بِهـم فِي أقـوالِهم وأفعَالهم وتُروكِهم، ولهذَا قَرنَهُم بِالكتَاب، وأوصَى بالتمسّك بِهمَا، فَهُو يَدلّ عَـلى أنَّ الحـقّ مَعَهم؛ إذ هُوَ ﷺ لا يُوصِي وَيَحثّ الأمّة عَلى التمسّك بِهِم إلَّا لأنّهُم عَلى الحقّ، فَلو كَـانوا عَلى خِلاف ذَلِك لحَذَّر مِنهُم، كمَا يَدلّ ذَلك الحث على التمسّك بِهم أنّه تَعليمٌ ونُصحٌ للأمّة عَلى الطّريق التي تُنجيهِم مِنَ المهالِك، ولهذا قَال: «مَـا إن تَمـسَّكتُم بِـه لَـن تـضلّوا»، وهُـو ﷺ لا يَنطقُ عَن الهَوى، فَعلى هَذا كلّ مَن سَلك غَير طَريقهم فَهو ضـالٌّ، كـمَا أنَّـه ﷺ قَرنَهُم بالكِتاب حَيث قال ﷺ : «لَن يَفترِقَا»، فكمَا أنَّ الكِتاب حَقٌّ فَـالعترَةُ حَـقّ، كـمَا أنّ قولَه ﷺ : «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثّقَلين» يَـدلّ عَـلى تَعظِـيم الكِتـاب والعِـترة؛ لأنّـه سَـمَّاهم الثّقَلين، والثّقَل: الشَّيء النَّفِيس كمَا قَدَّمنَا، وَفِيه التّنويه بذكرِهم وَرَفع مَنازِلهم مِن حَيث إنَّ بَاغِي الهُدى وطَالِبه لا يَجِد الهُدى والنّور وَالطَّريق الموصلَة إلى الله إلاَّ مِن كِتـاب الله تعـالى، فَكَذلِك العِترَة» [1].

نعم! بهذا وبمَا مضَى نختمُ الكلامَ على حديث الثّقلين بعـدَ أن ظهـرَ لنَـا ولـكَ -أخـي الباحث- عن الحقّ أن حديث الثّقلين من الأحاديث المُتـواترَة، المُفيـدَة للعلـم القـاطِع في الدلالة على وجوب اتّباع أهل البيت عليهم السلام، والتمـسّك بقـولِهم وهَـديهِم، وأنّ النّـاس إن ضلّوا جميعاً فلن يضلّ أهل البيت عليهم السلام، وأنّ الحقّ سـيكون في جماعَـة علـماء بنـي الحـسن والحسين حتى ورود الحوض كما قالَ رسول الله ﷺ، هذا ونصلّي ونسلّم على سيدنا محمّد وعلى أهل بيته الطّيبين الطّاهرين.

وكتَبهُ: الشريف أبو الحَسن الرّسي، غفرَ الله لـه ولوالِديـه وللمـؤمنين. ١٢/ ١١/ ١٤٣٠هـ

(١) كتاب الفتاوى.

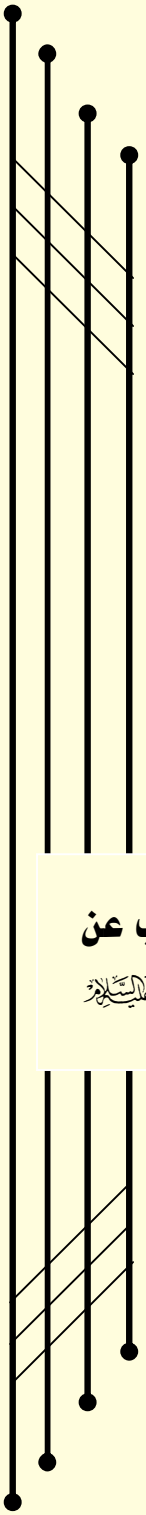

عاشراً: الرّد الجلي على صاحب القَول الجلي في الذب عن مذهب الإمام زيد بن علي عليه السلام

الرَدُ الجَليّ على صَاحِبِ القَوْلِ الجَلِيّ
في الذّبّ عَنْ مذهبِ الإمام زيد بن علي

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين، وعلى آله الطيبين الطّاهرين، ورضوانه على الصّحابَة المتّقين، والتّابعين لهم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين

وبعد :

فإنّهُ وقعَ تحت أيدِينا كُتّيبٌ عُنوانُهُ (**القَولُ الجَلِي في الذّب عَن مَذهب الإمَام زيَد بن عَلي**) لمُؤلّفه علي بن أحمَد بن ناصِر مجمل، ونحنُ فَقدُ لفَت انتباهنا حمَاس الأستاذ علي بن أحمد في إيرادِه وتصديره لبحثهِ هذا، الذي نَرى فيه أنّه قد بذلَ جُهداً لا بأس به في جمع النّصوص الزيدية من أمهات كُتبها، وكذلك بذلَ جُهداً ملحوظاً في الاستنتاج والتعليق على النّصوص المُقتبسَة، ونحنُ فلا يَبعُد حالُنا مِن حالِه، فالبحَث عن الحقّ مَطلَبُنا كمَا هُوَ مَطلَبُه، والفَهُم لا شكّ أنّهُ سيتَفاوتُ بيننَا وبينَه، خصوصاً أنّنا قد نُمثّل الطّرفَ المُخالِف على ما أوردَهُ وفَهِمَهُ واستنتجَهُ الأستاذ في بحثه، هذا ونحنُ نُصِرّ على عدم التَسفيه أو التعدّي على شخص الأستاذ علي، لحُسنِ ظنّنا به مع عدم معرفَتِنا لشخصه الكريم، فهُو طالبٌ للحقّ، مُجتهدٌ في إصابته، وطالبُ الحقّ من سِماتِه مُلازَمة الإنصاف قدر المُستطاع .

نعم ! مُقدّمتي القريبة هذه، ليسَت إلاّ إضفاءً لروح التّسامح والأخوة مع المُخالِف، وهُو الشّعار الذي نَدعو إليه دائماً، الاختلاف في الآراء يجبُ أن لا يُفسِدَ للوُدِّ قضيّة، وهي ليسَت مِن باب التقيّة أو المُجاملَة، بَل هي حقيقة الله يَعلمُ بها، ونحن فمَا زلنا نَعيبُ على مَن لا يتقبّل النّقد بصدر رَحب، فكيفَ نعيبُ على الأخ علي بحثَه هذا؟!.

أولاً : التطرّف داءٌ لَم يَخلُ مِنه مَذهبٌ ولا مَشرَب :

قال الأخ علي: [ص٢٠] :

«وقَد يَقولُ قائل: كيفَ تتَحدَّث عن لمّ الشّمل وأنتَ تتكلّم في كِتابِكَ عَن مَسائل فَرعيّة غَير واجِبَة ؟! . فأقُول: لَم أتكلَّم عَن هذهِ المَسائل مِن أجلِ أن أَحمِلَ النّاس عليها قَسراً، أو أن أُشنّعَ على مَن تركَها، ولكن مِن بابِ التماسِ العُذر حتّى يَلتَمسوا العُذر لَمن خالفَهُم، وعَمِلَ بهذه السُّنَن فلا يُشنِّعُوا عَليه، ويَروا أنّه قد أتى بالمُعضلات ففي الأمر مَندوحة عن الاختلاف، ولَقد ساءني مَرّةً مِن المَرّات حين دَخلتُ مَسجداً مِن مَساجِد صنعاء، فَوجدتُ في زاوية من زواياه مكتبة صغيرة، فاقتربتُ منها، فإذا بي أجدُ فيها كتاباً مَلزمَة مكتوب على غلافِه (هَل تُصلّي التراويح؟ ولماذا؟ ألم تعلَم أنّها بِدعَة؟)، وكأنّ مَن صلّى التراويح قد أتى بالمُعضلات، فَقُلتُ : يالله !! إذاً مثل هذه الأفكار الضّيقَة المُنحرِفَة هِي التي أحدَثَت شَقّاً في صفّ الأمّة، .. إلخ» .

تعليق : أخي الفَاضل، التضييق في بعض المسائل الفَرعيّة الفقهيّة للأسَف هُوَ دأبُ كثيرٍ مِن أهل المذاهب الإسلاميّة، ومنها الفرقة السنية، فتشنيعُكُم على تضييق الزيدية في مَسألَة التراويح يُجبرُكُم على أن تُشنّعوا على بعض أصحابكُم المُشنّعين والمُضَايقين لأولئكَ المُرسلِين لأيدِيهم فِي الصّلاة، والمُجاهِرين بالبَسملَة في الصّلوات، والمُحيعِلين (بِحيّ على خيرِ العَمَل) في الأذان، بَل وحتّى في مسألة التراويح .. إلخ؛ لأنّ غرضَكُم كما فَهِمنا من تصديرِكم هُو رأب الصّدع ولَمّ الشّمل، خصوصاً في تِلكَ المَسائل الفَرعيّة التي يتراشقُ بها النّاس، وحولَها خلافٌ فِقهيّ بينَ العُلماء.

نعم ! ما وجّهتموه -أخي في الله- من كلام للزيديّة نُوجّهه بصدرٍ مُفعَمٍ بالرّجاء، لإخواننا من السنّة وغيرِهِم، أن يتقبّلوا الآخَر أيّاً كانَ خصوصاً في تلك المسائل الفَرعيّة الفِقهيّة التي أُثِرَ حولَها اجتهادٌ تخالفَت أنظار العُلماء حولَه . إن قيل: بيّنوا أكثَر ؟!، قُلنا: نحنُ ما زِلنا نتعرّضُ للمُضايَقة عندَ إرسال أيدينا في الصّلاة، معَ العِلم أنّ لنا أدلّتنا في هذا وسنأتي عليها عندَ مُناقشَة الضّم، ولَنا اقتداءٌ في هذا بُعلماء صالحين من آل بيت

رسول الله ﷺ، كأحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام، وكالقاسم بن إبراهيم الرّسي، ومن غيرِهِم من كِبار التّابعين، كالحسن البصري، ومالك بن أنس، وغيرِهِم، فكيفَ لا يَحترمُ الطّرف السّني صلاة أخيه الزّيدي مُرسِلاً، بَل وقد يَتعدّى البعض في هذا، ويقول: إنّ الإرسال بِدعَة!!، وكذلكَ الحال مع الجَهر بالبَسملَة وسادات آل بيت رَسول الله ﷺ مُجمعون على سُنّيتِها عن رسول الله ﷺ، وعلى الجهر بِها، وكذلكَ هُو قولُ غيرِهِم من الصّحابة كابن عبّاس، وأنس بن مالك، وكبار التّابعين كسعيد بن جبير، وطاوس اليماني -كما سيأتي بالتّفصيل-، ولكّنا نَرى التشنيع تَلو التّشنيع من الطّرف السنّي على الطّرف الزّيدي في هذا، بَل ويُعدّونَهُ من افتراءات الزيدية على إمامِهم زيد بن علي عليه السلام، وعلى رسول الله ﷺ قبلَ زيد بن علي عليه السلام !، إذاً الأمرُ مُشترَك، وما حكمَ بِهِ الأخ علي على الزيدية من ضِيقِ الأفُق فليَحَكُم به على أصحابِه، وليُوجّه خطاباً راقياً -كخطابِه الزيدي في نبذ شقّ صفّ المسلمين- إلى عُلماء وعوامّ السنّة لكيلا يَقعوا فيمَا وقعَ فيه الزيدية، ولكَي لا يَقول الزّيدي: رَماني بِحجرٍ وبيتُه مِن زُجاج، أو عابَ عَليَّ ما هُو واقِعٌ فيه إلى الثُّمالَة، إلاّ أن يقول الأخ علي: إنَّ تبديع الزيدية لأهل التراويح ليسَ عليه دليلٌ، وتبديع السنّة لأهل الإرسال والجهر والحيعلَة بحيّ على خير العَمَل، عليه دليل!، فتبديع السنّي للزيدي صحيح، وتَبدِيع الزّيدي للسنّي لا يصح . فِعندَها سَنقول: إنَّ تبديع المُبدِّع غالباً لا يَنبُعُ إلاّ من استنادٍ على دَليل، والدّليل الذي يَنظُر إليه أهل السنة على أنّه صَحِيح، تنظر إليه الزيدية على أنّه باطل، والعكس صحيح، فالزيدية لهَا أدّلتها على عدم سنيّة التراويح جماعَةً في المساجد، كما للسنّة أدلّة على سُنّيتها، فيكونُ تبديعُ الزيدية الذي استَنكَرَه أستاذنا الفاضل في مَسألَة التّراويح، مَعروضاً على إنصافِه في تجويز تبديع السنّي للزّيدي في عَدم قِيامِه بالتّراويح جماعةً في المساجد، وتجويزه لتبديع السّني للزيدي في مَسألة الإرسال، والجهر بالبَسمَلة، بِعُذر أنّ هذه المسائل لم يَستقِم دليلُها عند أهل السنة، فالتبديع فيها جائِز، فإن قُلتَ بِهذا -وأنا أُعيذُك- فلا لَومَ على الزّيدي إذا بدّع مَن رأى سُنيّة التراويح جماعةً في المسجد، أو قال بإخفاء البسملة؛ لأنّ دليلَ هذه المسائِل عندَهُم هُو الأقوى والأصحّ، فالكلّ يَنظُر بِمنظارِهِ الذي يجدُ فيه القوّة والصّواب .

اجتماعُ المُسلمين، ورأبُ صَدعِهم، ولمّ شَملِهم، لَن يتأتّى إلاّ باحترام الآخَر، وبالتّقارب الأخوي، الذي يَحترمُ فيه السّني الزّيدي، والزّيدي الإباضيّ، والجعفريّ السّني، لا نتباغَضُ لمُجرّد اختلاف مَذاهِبنا، ولا نَتَنافَر عندما يَجمعُنا سوقٌ أو مَسجدٌ أو مَجلِسٌ. نحنُ نَعلمُ عِلمَ اليقين أنّ اتّحاد أمّة الإسلام تحتَ مَذهبٍ واحِد أمرٌ مُستحيل، بدلالَة اختلافِنا اليوم، واختلافِ سلفنا سَابقاً، وإن لَم يَكُن هذا فمَه ؟!، نجتهدُ في عدم إشعال نار الفِتنَة بين المُسلمين، أو بثّ الكراهيّة بين السّني والزيدي، أو الزيدي والجعفريّ، ونكتفي باحترام الآخَر، لهُ مَذهبُه ولنا مَذهبُنا، ليسَ مِن حقّه التضييقُ عليّ قسراً وإرهاباً، وليسَ مِن حقّي فرضُ رأيي عليه والتضييقُ عليه قسراً وإرهاباً، فإن قيل: كلامُكَ هذا يُسقِطُ فريضَة الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكر في الدّين ؟ قُلتُ : ليسَ مُرادي إلاّ البُعد عن الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكَر القَسري التحريضِي المؤدّي إلى أنكَر منه، كإثارة الفِتنة، والذي هُو سبب ضعفِنا اليوم، لا الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكَر بالموعِظَة الحَسنَة، القائمَ على احترامِ الاختلاف، فالتواصل بين عُلماء المذاهب ومُثقّفيهم وطُلاّب العلم لا شكّ أنّه من الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكر، ولا شكّ أنّنا نحثّ عليه بالتأليف والرّد وتقارُع الحُجج شريطةَ استحضار الإنصاف، والميل مع الدّليل متى ظَهر، والمُهتّم من العامّة فلا شكّ سيُراجِع أقوال أهل الفِرق ومُصنّفاتِهم، فإن كان أمّياً فلا بأس بالإشارَة والتنبيه له على الحقّ بالموعظَة الحسنة دون التشنيع بالكلام القبيح عليه وعلى طائفته التي هُو مِنها، نعم ! فإن قيل: كلامُكم فيه مِثاليّةٌ زائدَة . قُلتُ : وأزيدُكم أنّهُ حُلمٌ مُستحيل، ولكنّ لي أُسوَة بقولِ الله تعالى: ﴿**وَلا تَسُبُّوا الذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدْواً بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾ [الأنعام:١٠٨]، فلكلّ فِعلٍ رَدّة فِعل، ونحنُ فمتى بَدّعنا فُلاناً، أو كّفرنا مشائخ الفِرقَة الفَلانية، أو تعدّينا على مُقدّسات الفرقَة الفُلانيّة، فَسنُقابَلُ بالمِثل[1]، وهذا فالضّعف بِعينِه، والدّليل ما يحصلُ اليوم في العراق، والمُستفيد الأوّل والأخير هُمْ أعداء الله والرّسول والمُسلمين بعموم، والله المُستعان .

(١) ومِثال هذا مُعاصرٌ للأسف، فقد نَجد مَن يُسمّي السادَة الزيدية في اليمن، بدُعاة الضّلال، وكذلك يُسمى السيد الجعفري حسن نصر الله، بحسن نصر الشّيطان، وكذلك يُعايَر علماء السنّة بِعميانَ البَصر والبصيرَة، إلخ هذا من التّنابُز الذي يجب أن نُنزّه أنفُسَنا عنه، وأن نقتدي بتعامل رسول الله ﷺ مع أهل الكفر عندما كان يُعلّم أصحابَه ألاّ يسبّوهُم ولا يَشتموهُم، فتولّد عندَهُم ردّة فِعل، يسبّونَ مِن خلالها الله والرّسول ﷺ.

ثانياً : علاقَة الجعفرية بالزيدية في اليمن :

قال الأخ علي [ص٢١-٢٥] :

«ولَقد ظهرَ أُناس في زماننا هذا ليسَ لهُم هَمٌّ إلَّا إيجاد الفُرقَة بين المُسلمين، وإثارَة الأحقاد والنّزعات العُنصرية والمَذهبيّة فيما بينَهُم، ...[والمُؤلِّف يعني الجعفرية] ...، والأمر العجيب كيف بدأ التّقارب الآن في هذه الآونَة الأخيرَة بين الإمامية والزيدية مع أنّ الإمامية يُكنّون كلّ الحِقد والعداء للزيديّة، والتّاريخ دليلٌ على ذلك، ...، وانظُر إلى ما يَقولُه المجلسي في كتابه (بحار الأنوار)، وهُو مِن أهمّ كُتب الإمامية، يقول : (وكُتُب أخبارِنا مَشحونَةٌ بالأخبار الدّالة على كُفر الزيدية وأمثالهم)، ويقول أيضاً في (مرآة العقول): (واعلم أنّ الأخبار في أخبار زيد مُختلفَة، ففي بَعضِها ما يَدُلّ على أنّهُ ادّعى الإمامة فيكون كافراً)، ثمّ إنّ أئمّتنا من علماء الزيدية من قديم الزّمان كانوا يُحذّرون منهُم، ... «ثمّ أوردَ المؤلّف نصّاً طويلاً عن الإمام الهادي عليه السلام استدلّ منهُ على تكفيره للجعفريّة، ثمّ أومئ إلى تحذير غيره من أئمة الآل منهم، ثمّ ساق كلام المَقبلي الذي تَعجّب فيه مِن إقبال الزيدي على الجعفري، ونُفرتهُ من السنّي، مع أنّ الأخيرين إنّما يبدّعون الزيدية، والجعفرية تُكفّر الزيدية» ...إلخ».

تعليق : أخي الفاضل، لن نكونَ مُنصِفين إن قُلنا: إنَّ كلامَك هُنا غيرُ صحيح، ولكنّا سنقُول: إنَّ فيه حقّاً وباطلاً، كما أنّه احتوى على كَمٍّ مِن التّهويل والتضخيم لحجم التّداخل الزيدي الجعفري في البلاد اليَمانيّة، فالمعلومُ أنّ الجعفرية ما زالَت أقليّة في اليمن اليوم، وأنّ مِن الزيدية مَن هُم قائمون على قدَم وساق لردّ ما قد يُسمّيه البعض التسرّبات الرّافضية إلى الفِكر الزّيدي، والذي أُسمّيه أنا التّقارب بِصهر وتقريب المَذهَبين، ونحنُ كطلبَة عِلمٍ مُتنبّهونَ لأساليب جَعفريّة أشارَ إليها المُؤلّف بإجمال لمُحاولَة استجلاب زيديّة اليمن إلى المذهب الجَعفري، ونحنُ فصامدون خلفَ عُلمائنا الأكفّاء بإذن الله أمام هذا التيّار، وهُو التيّار الذي دَخلَ إلى النّاس عن طريق إظهار وإحياء فضل ومناقب ومواقف أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهُو الأمر الذي يُعجبُ العامّة من الزيدية قَبلَ العُلماء والمُثقّفين .

أمّا مَسألَةُ إقبال الزّيدي على الجعفري دونَ السّني، فإنّ هذا عِندي في بعضٍ دونَ بعض، على أنّ البعضَ الآخَر قد يكونُ بَعضَين: بَعضاً مُقبِلاً على السّني دون الجعفري، وبعضاً مُقبلاً على السّني والجَعفري وغيرِهِم، ونحنُ فنُشجّع البعض الأخير، ونَطلبُ من إخواننا المُسلمين أن يُقبلوا على بعضِهم البَعض بالإخاء والاجتماع، ونَبذ الخِلاف، **نعم !** ثمّ إنّ نقلَكم -أي المؤلّف- عن المَقبلي بخصوص تَوالف وتعايش الزّيدي مع الجعفري دون السّني، فقد يكونُ مَرجَعُ هذا رائحة التشيّع لآل بيت رسول الله ﷺ الموجودَة في الجعفرية والغير موجودَة عند السنّة، وإن كانَ الجعفرية لم يتشيّعوا إلاّ في اثني عشر شخصاً، إلاّ أنّنا سنخصّ اشتراكهُم في أصحاب الكساء، وفي مظلوميّة أهل البيت عليهم السلام بعموم، إضافة إلى تعظيم الزيدية لأئمّة الجعفرية الأحد عشر، وهُو الأمر الذي لم يَجِدهُ الزّيدي في السّني، بَل على العَكس فإنّه يجدُ منهُم مَن يُنكرُ فضائل عديدة لأمير المؤمنين عليه السلام وأهل البيت، بإبراز سيف رجال الجرح والتعديل، هذا ضعيفٌ وذاكَ موضوع بالتعسّف، وقد تزيدُ المُنافرَة مَنافرَةً عندما يُثبتُ السّني صحّة الحديث كحديث الغدير، والمنزلة، مثلاً، ثمّ يَتكلّفُ السّني في صرفِه إلى مُجرّد الفَضل دونَ الدّلالة على الإمامة في علي عليه السلام، ولأفضلية أهل البيت، ثمّ تزيد المنافرة أكثر من ذلك عندما يُدافع بعض المنتسبين للسنة عن أعداء أهل البيت، وعن قَتَلتِهم، دَع عنك مسائل الجَبر والتشبيه وما إليها، التي تخفّ كلّما اتجهنا جهة الجعفرية، وتزداد كلّما اتجهنا جِهَة الفرقة السنية، ولستُ هُنا بِصدد مُناقشَة مَدى هُوّة الخِلاف في هذه المسائل: الجبر، والتشبيه، والإمامة بين الزيدية والفرقة السنية، ولكنّي أكتفي بالإشارَة إلى أسباب قد تكون هي مِن العوامل التي جَعلَت الزّيدي يُقبل على الجعفري دون السّني، ناهيكَ بعامِل التشيّع في أمير المؤمنين والزّهراء والحسنين -صلوات الله عليهِم- مِن عامِل، وما زِلتُ أسمعُ مِن بعض عوامّ الشيعة غير الزيدية قولَهُم: المهم أنّنا وإيّاكُم اجتمَعنا في الخَمسَة يعني أهل الكساء، نعم ! ثمّ إنّنا عندما نستلهم حِقبَة رجال الجرح والتعديل من أهل الحديث نَجد أنّهم كانوا يَتوالَفون مع الأشاعرَة أكثرَ مِنَ الشّيعَة، فمَا هُو السّبَب؟!، عندي أنّ اتفاقَهُم على تفضيل المشائخ على علي عليه السلام هُو السّبَب [1]، وهذا فِقياسٌ يَجعلُنا نستشّف أثرَ الخلاف الذي حصلَ بعد موت رسول الله

(١) على أنّ الأشاعرة أميلهُم إلى أهل بيت رسول الله ﷺ .

ﷺ، وتأثير رموزِه علي، وأبي بكر، وعمر، وعثمان، وعائشة، وطلحة، والزّبير، ومعاوية على عَقيدَة الولاء والبراء، والمحبّة والنُّفرَة، على طبقات المُجتمع الإسلامي، حتّى إنَّي أكادُ أجزم بل أجزم أنّها أسخنُ وأكثر قضيّة نُوقِشَت على مدار القرون الماضيَة، إلى يومِ النّاس هذا، وإلى الغَد، فمَن رَضّى على أبي بكر وعمر وعثمان كان شخصاً مُقرّباً عند أغلبيّة الفرقة السنية، وإن خالفَ عليهِم في عقائدهم فليسَ يرقى هذا الاختلاف إلى ما قد يُسبّب التنافُر[1].

نعم ! ثمّ إنّ عقيدة الولاء والبراء غير مُلزِمَةِ التّقليد، فإن كفّرَ فُلانٌ كفَّرْنَا، وإن فَسَّقَ فسَّقْنَا، فالمسألَة عائدةٌ إلى الشخص، فعليه أن يستحضِر إن كان من أهل البحث أصول المسائل وسبب تكفير المُكفّر، وتفسيق المُفسّق، وقول المُخالِف لهُما، ثم يُحلّل المسألة تحليلاً تَقرُّ به نَفسه، فلا يكون حينَها مُقلِّداً، وهذا الكلام شاملٌ عام، فلا يجوزُ لنا تكفير الجعفرية كردّة فِعلٍ؛ لأنّ المجلسي من الجعفرية كفّر الزيدية، ولا العكس لأنّ الهادي عليه السلام كفّرَ الجعفرية، على أنّ الهادي -صلوات الله عليه- كانَ يذمُ جعفريّةً[2] الأمس لا جعفريّة اليوم[3]، فالهادي عليه السلام كان يَذمّ جعفريّة تقول بالتشبيه المحض، وبإبطال العدّة على

(١) بدليل اعتبار سواد من عُلماء ومُثقّفي الفرقة السنية، الزيدية من أقرب الفِرق إليها، وعندَ التأمّل فإنّ من يقول هذا الكلام فإنّما هُو يَنظُر إلى المسألة مِن مَنظور فِقهي، ومنظور عدم سب وشتم الزيدية للمشائخ، دون المنظور العَقدي. نعم ! على أنّ مُعترضاً قد يُعارضُ كلامنا في الأصل بموقف الفرقة السنية من المُعتزلة مع اجتماع الفريقين على تفضيل المشائخ على علي عليه السلام، فعندها نقول : إنَّ المعتزلة كانت أكثر احتكاكاً ومخالفة لعلماء الفرقة السنية، الأمر الذي جعلهم ينظرون إليهم بنظرة خاصّة، على أنّ كثيراً من حُفّاظ الحديث ورواته كانوا يذهبون مذهب العدليّة، ولم يَنفُر منهم رجال الجرح والتعديل، بعكس الشيعة في الغالب الكثير، ولسنا ننكر أنّ من الشيعة من قد وُثّقُوا.

(٢) قد لا يُكون كلام الهادي عليه السلام صريحاً في قصده الشيعة الجعفرية بالذّم، فقد يكون المُخاطَب هُم الإسماعيليّة من الشيعة، إلاّ أنّ كلام الإمام القاسم في جوابه على الرافضة من أهل الغلو، كان يُخاطِب رافضةً مؤمنين بإمامة محمد الجواد عليه السلام، والهادي عليه السلام فكان موافقاً في فكره لعلوم جدّه القاسم عليه السلام، لدرجة المُطابَقة، فمِن هُنا قد يُترجَّحُ أنّ خِطاب الهادي عليه السلام كان موجّهاً للجعفريّة دون الإسماعيليّة؛ لأنّ الإسماعيليّة لا يقولون بإمامة الجواد، والكلّ عنده بدعٌ عظيمَة .

(٣) لأنّ الجعفرية فِرقَة مُتلوِّنةٌ مُتشكِّلَة، فبالأمس كانوا يعتبرون زيد بن علي عليه السلام من الباغين على ابن أخيه الصّادق عليه السلام، ورَووا في هذا روايات، ثمّ بدّلوا هذا القَول لّما رأوا أنّ في القدح في شخص كزيد بن علي عليه السلام قدحاً لهُم، وكذلك كان بعضُهم في الأمس يقول بتحريف القرآن، ويروون فيه روايات، ثمّ بدّلوا فأصبح القرآن عندهُم غير مُحرّف وهو ما بين الدّفّتين، وكذلك كان بعضهُم في الأمس يقول بالتشبيه المحض وأخص القميين منهم، ثمّ بدّلوا إلى التنزيه، وكذلك كان بعضهُم يعتبر كلّ راية تخرج قبل راية المهدي هي راية ضلال، ثمّ بدّلوا فأحدثوا ما يُسمّى بولاية الفقيه، نعم ! والعجيب أنّ لديهم لهذا كلّه روايات يروونَها عن أهل البيت عليهم السلام !! .

الزّوجَة، والجعفرية اليوم –فيما نعلم– لا تقول بهذا، وأيّاً كانَ، فنحنُ نُشدّد على الأخذ بالأسلَم والأحوَط، والتماشي مع ما يجمع كلمة المُسلمين، ويلمّ شملهم، والتكفير فلا تكادُ تخلو منه طائفَة من طوائف المُسلمين .

قال الأخ علي [ص٢٥] :

«والدّليل على هذا التّقارب أنّك ترى بعض العقائد الإماميـة، قد بدأت تنتشر بين أوساط الزيدية، كالطّعن في الصّحابَة، وإنكار شخصيّة عبدالله بن سبأ، والتّشنيع على البخاري ومُسلم، وكتب الحديث ودواوين الإسلام وغيرها من شبه الإمامية، معَ أنّ هذه مسائل ما قال بها أحد من أئمّة الزيدية المُتقدِّمين» .

تعليق : أخي المؤلّف الأمثلَة التي ذكرتموها، وجعلتموها نتاجَ عمليّة التأثير الجعفري، بحاجَة إلى تفصيل :

فمسألَة الطّعن بمعنى السّب والشّتم للصّحابَة وأخصّ المشائخ، وأهل الجمل، أمرٌ لم يَثبُت عن أئمّة وعلماء الزيدية من يوم النّاس هذا، إلى زمن أمير المؤمنين عليه السلام [1]، فهُم بين مُتوقّفٍ ومُرَضٍّ، وسوادُهُم على التوقّف، وأمّا التشكّي والتوجّع من فعلِهم فأمرٌ لا نُنكره، وما زلنا ننعي على أبي بكر تقدّمه على علي عليه السلام، وعلى عُثمان في إرخاء الحبل لبني أميّة، وعلى أصحاب الجمل خروجَهُم على إمامهم الشرعي، وهذا فليسَ منّا تأثّرٌ بالجعفرية بل كان على ذلك أئمّتنا عليهم السلام حاضراً وماضياً، وعلى رأسِهم أمير المؤمنين علي عليه السلام، مروراً بالحسنين، فزين العابدين، فالباقر، فزيد بن علي، ...، فالمنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام، الذي ذكرَ المُؤلّف أنّه كان يحطّ على الجعفرية ويُصرِّح بضلالِهم [2]، فهذا أمرٌ قديم ليس بالطّارئ على خطّ أهل البيت من الاختلاط الجعفري . **نعم !** أمّا إن كان المُؤلِّف يتكلّم عن عوامّ الزيدية فليسَت أفعالُهُم وأقوالُهُم يُعوَّلُ عليهَا، وعليهِم أن يعودوا إلى علمَاء الزيدية لمعرفة رأي الزيدية في هؤلاء الصّحابَة، فأهل البيت أدرى بالذي فيه.

---

(١) قال الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام : «لو قيلَ لِواحِدٍ ممّن يَدّعِي بِزَعمِه كُفرَاً أو فِسقاً فِي حقّهم: أرني نَصّاً مِن جِهَة الأئمّة صَرِيحَاً أنّه يَتبَرأ فِيه مِنَ الشّيخَين؟ لَم يُمْكِنه ذَلك» اهـ من (الصحابة عند الزيدية لمحمد سالم عزان).

(٢) انظر ص٢٤ من كتاب المؤلّف .

وأمّا مَسألة ابن سَبأ اليهودي، فإنّها قضيةٌ تاريخيّةٌ جانبيّة، ليسَت بِذات أهميّة في نتيجَتها عندَ الشيعة الزيدية المَرْضيّة، فالإيمانُ بِها مِن عَدَمِه عندنَا أمرٌ غيرُ مُهمّ؛ لأنّ الزيدية ليسَت نَتاج تَمَخُّضِ أفكَار شِيعَةٍ مُحيطين بأهل البيت عليهم السلام، كَمَا يُعزي البعض تكوّن مذهب الشيعة الإمامية والإسماعيليّة وغيرهم نتاجَاً لنظريّة ابن سبأ في الغلو في الإمام علي عليه السلام؛ لأنّ الزيدية قائمَة لا على أكتاف شِيعَة سادات بني الحسن والحسين، بل قائمَةٌ على أكتاف سادات بني الحسن والحسين أنفُسهُم !، فالقاسم بن إبراهيم الرّسي عليه السلام لم يكُن يوماً مُنتسباً لأبي الجارود الزّيدي، ولا للسليمانية، أو البترية من الزيدية، ولم يكن الهادي إلى الحق عليه السلام ينتسبُ إلى هؤلاء الشيعة، بل كانوا ينتسبون إلى مذهب أهل البيت عليهم السلام، مذهب آبائهم، وما علّموهُم إيّاه، وأصّلوهُ لهُم، لا إلى ما علَّمَهُم إيّاهُ شيعتُهُم، وأصّلوه لهُم دون آبائِهم الفاطِميين، ونحنُ فلم نجد زيديّاً يحتجّ بِفعل أبي الجارود، والحسن بن صالح بن حي -رحمة الله عليهما- دون أهل البيت عليهم السلام، فَافهَم هذَا. ثمّ أضِف الى ذلك أنّ غايَة الأمر بالنّسبة للزيدية إن ثبتَ وجود شخص ابن سبأٍ اليَهودي، أن يُقال للمُنصِف: بنَظَرِكَ ما هُو دَورُ ابن سبأ اليهودي على عقيدة الزيدية في الإمام علي عليه السلام ؟! . إن قال: نَتاجهُ على الزيدية قولُهُم بالنّص، وغُلوُّهُم في أمير المؤمنين؛ لأنّ المعروف عن ابن سبأ أنّه كان يَغلو في علي عليه السلام حتّى أوصلَهُ إلى مرتبَة الألوهيّة . قُلنا : فاعلَم أنّ الزيدية لم تأتِ بعقيدتها في النّص على أمير المؤمنين صلوات الله عليه -من كلامِ الرّجال الذي منهُم ابن سبأ، بَل أتتَ به من كتاب الله تعالى، وسنّة رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الصّحيحَة المُجمَع عليها بالاتّفاق، ومن إجماع آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم سادات بني الحسن والحسين المأمور النّاس باتّباعهُم والمُقارنون بالكتاب العظيم، الله يَقول في مُحكم كِتابِه: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ [المائدة:٥٥]، والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «مَن كُنتُ مَولاه فعليٌّ مَولاه»، ويقول : «عليٌّ مِنّي بمنزلَة هارون من موسى إلاّ أنّه لا نبيّ بَعدي»، وإجماع آل بيت رسول الله الملازمين للكتاب يقول فيما حكاه عنهم الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام (ت٢٦٠هـ): «أجمَعَ عُلَمَاء آل رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّ عَلي بن أبي طالب كَانَ أفْضَلَ النّاس بَعدَ رَسولِ الله، وأعلَمَهُم وأولاهُم بِمَقَامِه»،

وقال فقيه الآل أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام (١٥٧-٢٤٧هـ): «أوصَى رَسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أولَى النّاس به وأفْضَلهم عِندَ الله وعِنده، وأعلَم النّاس مِن بَعدِه، عَلي بن أبي طالب -صلى الله عليه-»، وهذا -أخي المُنصِف- ليسَ من إضافات شخص ابن سبأ على فِكر الزيدية، وأمّا قولُك: بأنّ شخص ابن سبأٍ اليهودي هذا قد أضاف عقيدة الغُلوّ في أمير المؤمنين لدى الزيدية، فَهُو قولٌ مِنكَ يَنصرِف إلى غير الزيدية من الشّيعة، أمّا الزيدية فبريئةٌ من هذا براءة الذئب من دم يوسف، فلا الزيدية قالت: بأنّ ابن أبي طالب يُوحَى إليه من السّماء، ولا الزيدية قالَت: إنَّه أفضل من ملائكَة السّماء، ولا الزيدية قالَت: إنَّه أفضل من جميع الأنبياء والمُرسلين عدا محمد بن عبدالله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا الزيدية قالَت: بأنّه يَفعَلُ الخوارِقَ العظام، ولا الزيدية تَعصمُه من السّهو والنّسيان، ولا الزيدية تَقولُ: إنَّه وُلِد ذا علمٍ لَدُنّي ليسَ معهُ يحتاج إلى تعلُّمٍ واكتساب، ولا الزيدية جعلَت له نصيباً من مراتب الألوهية، فأيُّ غُلُوٍّ أخذتهُ الزيدية من شخص ابن سَبأٍ هذا الذي جُعِلَ شمّاعَة شيوع خُرافَة عقائد أهل الحقّ والإيمان من شيعة أهل البيت عليهم السلام، ولا سيّما الزيدية أتباع أخيار أبناء الحسن والحسين عليهما السلام، وهذا -أخي في الله- فليسَ منّا إلاّ قَطعَ لُجاج في مَسألة ابن سبأ هذا، فليسَ هُو حتّى وإن ثبَت بمورد احتجاج على الزيدية العَدليّة، والحمد لله .

وأمّا مسألة الطّعن على البخاري ومسلم وغيرها من مصنّفات أهل الحديث، وأنّه لم يسبق المُعاصرين في الطّعن أحدٌ من المُتقدّمين فَوَهمٌ ظاهرٌ مِنَ المُؤلّف؛ لأنّ من أئمّة الزيدية وعُلمائها سابقاً وحاضراً مَن تَكلَّموا على مُصنّفات أهل الحديث، وعلى رأسها البخاري ومُسلم، ولم يكونوا يَعتبرون كلَّ مافيها صحيحاً مُطلَقاً، ولا كَذباً مُطلَقاً، بَل ما كانَ لها شاهدٌ من كتاب الله تعالى، وصحّت أسانيدُه، ووردَ لهُ شاهدٌ عند أهل البيت عليهم السلام كانَ، وما خالَف هذه الشروط لَم يَكُن، على تفصيل في آلية قبول الأحاديث ليسَ هذا مَقامهُ، والتركيزُ على الشّاهد هُنا هُو المَطلوب، أعني أنّ القدح في بعض محتويات مُصنّفات أهل الحديث ليسَ أمراً طارئاً أخذه الزيدية اليوم من الجعفرية، بَل هُو أمرٌ قديم، وقد شنّعَ القاضي إسماعيل بن علي الأكوع على علماء الزيدية القُدماء السّابقين توهينهِم لبعض

مسانيد أهل الحديث ومُصنّفاتهم، وذلك في كتابه (الزيدية نشأتها ومُعتقداتها) [1]، ثمّ إنّ المُؤلّف إن كانَ يُريدُ أنّ فكرَة الطّعن في مُصنّفات أهل الحديث لم يَكُن لها أصلٌ عند سلفهم من أهل البيت فهذه عظيمَة، لَن يُسعِفهُ الدّليل العَقلي دع عَنكَ النّقلي على إثباتها؛ لأنّه لو كان ذلك كذلك لَقَبِلنا جميع أحاديث البخاري ومسلم وهي أجلّها عند أصحابِها، وفيها أحاديث التشبيه والجبر التي لا تزال الزيدية جميعاً يُشنّعون عليها، وخصوصاً تلكَ

(١) ص ٣٢-٣٤، ولو راجَعَهُ الأستاذ علي لَوجد أنّ نسبَة تأثر الزيدية اليوم بالجعفرية هي التي أولدَت القدح في صحاح ومسانيد أهل السنة الحديثية، نسبة غير صحيحة وباطلة؛ لأنّ القاضي الأكوع سرد أقوال عديدة لعلماء الزيدية المتقدمين عن زمن المخالطة الجعفرية يطعنون فيه على كتب أهل السنة الحديثية، ونحنُ مع هذا فلم يُرضِنا كلام القاضي الأكوع، وكان لنا عليه جواب، قُلنا فيه : «وهُنا وبسبب أنّ الكلام طويل، ومَغزاهُ واحد، من أنّ الزيدية تطّرِحُ رِوايات أهل السنة ولا تقولُ بِها، وأنّ القاضي قد نقلَ ما يجعلُ القارئ وخصوصاً من الباحثين السّنيين يشمئزّ من نظرَة الزيدية لمسانيد المُحدّثين من المُخالِفين، وكأن القاضي لم يسمع ابن الوزير وهو يقول شاهداً لاعتدال الزيدية في نَظرتها : «فَالزيدية يَروونَ عَن المُخَالِفينَ فِي تَصَانِيفِهِم ، ويُدرّسونَ كُتُبَ المخُالفين في مَدارِسِهم»، ويقوله -رحمه الله- في موضع آخَر : «وبعدُ ، فَهَذِهِ خَزائنُ الأئمّة مَشحونة بِكُتُبِ المخَالِفين فِي الحَديث والفِقه والتّفسير والسّير والتّواريخ ، مُشيرَةٌ إلى نَقلِهِم عَنهَا ...إلخ»، نعم! صحيحٌ أنّ الزيدية لا تقبلُ أن يُقال: تلكَ المسانيد صحيحةٌ تمام الصحّة وعلى رأسها كِتاباً البُخاري ومُسلم، وهذا ما يُفهمُ من كلام الهادي إلى الحق عليه السلام: «إنّهُما عن الصحّة لَخَليّان»، وأمّا شِعر المرتضى عليه السلام فلا يُشير إلاّ إلى أنّ الأولى بالاتباع هُوَ قولُ أهل البيت عليهم السلام، ويدلّك في قوله : «فَدَع عنكَ قول الشّافعي ومالكٍ *** وابن حَنبَلٍ والمَرويّ عن كَعبِ أحبارِ»، يدلّك أنّه عليه السلام لا يُريدُ إلاّ تلك الأخبار التي قد حشرَ المُحدّثون مسانيدهم بها، نعني تلكَ الأخبار الإسرائيلية المُفيدة للجبر والتشبيه والتجسيم والتي يُتّهمُ فيها كعب الأحبار اليهودي .وأمّا ما نقلَه القاضي عن العلامّة أحمد بن سعد الدين المسوري، وأنّه كذّبَ جميع ما في الأمهات الستّ، وعزاه إلى كتاب (بهجة الزمن في تاريخ اليمن)، ولم نَقِف على هذا عنه -رحمه الله-، ولكنّا سنُجيب بافتراض تقصيرنا في البحث، أنّه وإن ثبتَ صحّة نسبة الكلام للمسوري، فإنّ هذا قولٌ شاذ، والله يُحبّ الإنصاف؛ لأنّنا ما زِلنا نقرأ في مَسانِيد السنّة أخباراً تُشابهُ أخباراً رواها لنا أئمّتنا عليهم السلام، وإن لم تَكن باللفظ بل بالمعنى، وانظر (الروض النضير) يُنبئكَ بهذا، وانُظر رأب الصّدع (أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام) وما زبرهُ فيه العلامة المؤيد تجد قولنا صحيحاً، فلا يجبُ أن يَدفَعَنَا الاحترازُ من إسرائيليات المُحدّثين إلى الإفراط في الحُكم، ولكن نَعرِض روايات أهل السنة على ميزان الكتاب والسنّة والقول الفاطمي، فما وافقَ كان، وما خالَفَ لم يَكُنْ، وليسَ كلامنا السّابق يهزّ عقيدتنا بأنّ الأصل والأولى بالتقديم هي روايات آل البيت عليهم السلام، وأنّ روايات غيرِهِم من المُحدّثين السنّة فليسَت إلاّ للاستظهار، وهذا فواضحٌ لدى عامّة الزيدية قبل عُلمائها» .

التي لا تَقبَل التأويل منها، ثمّ لَو كانَ ذلكَ كذلك لأخذنا بأحاديث البخاري ومسلم المُعارِضَة لأحاديث زيد والهادي والقاسم -صلوات الله عليهم-، وهذا فليسَت عليه الزيدية قديماً وحديثاً، نعم الزيدية لا تُبطَل جميعَ مافي الأمّهات الست وغيرها من مُصنّفات أهل الحديث، ولكنها تتعاملُ مَعها بضوابط ليسَ هذا مقام التفصيل فيها .

ثالثاً : الاجتهَاد والإنكَار على العُلماء المُجتهِدين :

قال الأخ علي [ص٢٦-٣١] :

«ثمَّ إنَّكَ تَرىٰ هؤلاء المُنتَسِبين إلى المَذهب الزّيدي قد بَدأوا يُضيِّقونَ المَذهب الزّيدي ويَحصُرُونَهُ في إمامٍ مُعيّن، أو في قَولٍ مِن أقوالِ المُتأخرين، ومَن خالَف ذلك القَول، وعَمِلَ بِقولِ إمامٍ آخَر من أئمّة أهل البيت شَنَّعوا عليه، وأقامُوا الدّنيا، ولَم يُقعدوهَا، وأنّهُ خالفَ أهل البَيت، وأنّهُ عَدوٌّ لأهلِ البَيت، وأنّهُ يُبغِضُ أهل البَيت، معَ أنّهُ ما خَرَجَ مِن مجموعِ أهل البيت، وقد قالَ في (الأزهار) في كِتاب السِّيَر : «لا يَجوزُ الإنكار في أمرٍ مُختَلَف فيه» .

تعليق : أخي المؤلّف، نحنُ وإيّاكَ والقارئ الكريم سنَتناولُ المَسألةَ بأسلوبٍ بعيدٍ عن التهّويل والتّضخيم، فنَقول : إنَّ حال المخالِف في اجتهادِه، لا يَخلو مِن أمرَين اثنين: إمّا أن يكونَ خالفَ على إجماعٍ لأهل البَيت عليهم السلام . وإمّا أن يَكونَ خالَفَ على مَسألةً مُختلفٍ حَولها، ليس يُقيِّدُها إجماع . فإن كان الأمر الأوّل كانَ المُجتهِدُ مُخطئاً بالتّأكيد، وتشنيعُ العُلماء عليه لابدّ وأن يَكون مُستنِداً على دليل، وكيفَ لا يكون كذلك وهُم يُحاجّونَ المُخالِفَ بإجماعٍ مَعصوم، فإن أنتَ وَقفتَ على هذا، فقِف على أنّه لَم يَقَع مِن كبار علمَاء الزيدية في هذا النّوع من المُخالَفَة الاجتهاديّة إلاّ النّزر اليسير، كابن الوزير، وابن الأمير، والمَقبليّ، ممّن اطّلعنا على حَالِهم عن قُرب، وإن أقربهُم إلى الزيدية ابن الوَزير عليه السلام، إذ هُوَ لَم يُخالِف إلاّ في بعض مسائل الوعد والوعيد كالخلود، وقد صحّت عودتُه، يَليه في القُرب ابن الأمير الصنعاني، يليه المَقبليّ، وهذه المُخالفَة منهم فمُخالفَةٌ لأصولٍ مُجمَع عليهَا

بالاتّفاق، وأمّا الأمر الثّاني، فإنّه مُتعلِّقٌ بكلّ مَن انفردَ باجتهادٍ لم يَنعقِد حولَهُ إجماعٌ فاطميّ، وهُوَ محلّ الجَدل، فنجِدُ أكثر المُنازَعات والتفاوت بينَ العُلَماء حولَه، فيُحرّرون الرسائل والردود، ويَتقارَعُون الحُجج والأدلّة، ويَنظِمونَ النّثرَ والأشعَار، كلّ يُريدُ أن يُصحّح اجتهادَه، وهَذا النّوع من الاجتهاد فلا يَخلو حالهُ أيضاً من أمرَين: إمّا أن يَكون اجتهاداً مُوافقاً لاجتهاد عالمٍ مِن عُلماء أهل البَيت مُوافقاً لشعار أهل البَيت في الغَالب، وإمّا أن يكون اجتهاداً مُوافقاً لعالمٍ مِن عُلماء غير أهل البَيت عليهم السلام، مُخالفاً على شعارِ أهل البيت في الغالِب، وهُوّة النّزاع والخِلاف فتَزادد كلّما اقتَربَنا من الأمر الثّاني، نعم ! أيّاً كانَ فالغرضُ من الكلام السّابق القريب هُو التّعريف بِما يصحّ ممّا لا يصحّ من المُخالفَات الاجتهاديّة، وأنّ النّكير مِن العُلماء على العُلَماء ليسَ يتّجهُ أكثَر ما يكون إلاّ في الاجتهاد المُخالِف للإجماع، ولَسنا نُنكرُ عدم وجودِه في الاجتهاد فيما لم يَنعقِد عليه إجماع، فما كانَ من الأخير كانَ الأولى عدم التّشنيع فيه وعَليه .

نعم ! من المُفيدِ هُنا أن نتطرّق لِتلكَ الأشعَار التي سَاقَها الأخ علي في كتابه، وهي لمحمد بن إسماعيل الأمير وظَاهِرُها التّشكيك في مُتابَعة الزيدية لإمامهم زَيد بن عَلي عليه السلام، أصُولاً وفُروعَاً، بينَما هِيَ في الحقيقَة تتكلّم عن أمورٍ فِقهيَّةٍ بَحتَة، وكلّ ما أوردَ الأخ علي من أشعارٍ في كِتابِه يَنصرِفُ إلى الاختلاف الفرعي الفقهي، لا إلى الاختلاف الأصولي العَقدي، فافهمَ هذا، فالبعضُ يَستَخدمُ هذه الأبيات ليُوهِمَ أنّها تتكلّم عن الأصول والفروع، كَي يُنفِّرَ الباحثَ عن الزيدية بأسلوبٍ أو بآخَر، وسَنذكُرُ لكَ مُقتبسَات ممّا ساقَهُ الأخ علي من شِعر .

ما نَقلَه عن ابن الأمير محمد بن إسماعيل الصّنعاني [ص٢٨] :

أَتَرانِي لَو رَفَعتُ الكَفّ في ... حالِ تَكبيرٍ وذا رأي الوَلِيّ [1]

هَل تَرى أشياخكُم تَتْرُكُني ... أمْ يَقولونَ أتى بالمُعْضِلِ

(١) يعني زيد بن علي.

تعليق : وهُنا تجِد ابن الأمير، كانَ يتكلّم بكلامٍ فقهيٍّ بَحت، ويدلّ عليه أيضاً قوله [ص٢٩] :

ولـيسَ اختلافُ الآلِ في العِلـم ضَائراً ... ولا هُـوَ عَيـبٌ عنـد كـلّ مُوحِّـدِ
فقَـد خـالفَ الهـادي بنـوه محمّـد ... وأحمـد فـانظُر كُتُـبهم وتفقّـد
وخالفَـه المَنـصور والنّـاصرُ الـذي ... يُؤمـل سُـقياً للإمـام المُجـدِّد
وكَم من خلافٍ بين صِنوَين قـد جَـرى ... أبي طالـبٍ ثـمّ الإمـام المؤيّـد
وشِاهدي (الأزهار) و (الغيث) فانظروا ... وفي (البحر) للمهدي ما يَروي الصّدي

تعليق : وهُنا تأمّل -أخي في الله- تَجِد أنّ أكثَر هذه المُساجلات الشّعريّة كانَت مُنصبّة على الفروع، وليس كلّ الفروع بَل تِلكَ الفروع التي لم يصحّ فيها إجماع في أكثر المواقِف، فَهل تَرى البدر محمد بن إسماعيل في قوله السّابق، يُريدُ المُخالفات العَقَديّة أو المُخالفَات الفِقهيّة، إن قُلتَ: المُخالفات العقديّة لم يُسعِفكَ هذا لتطابُق عقائد مَن ذكرَهُم الصّنعاني، وإن قُلت: في فروع الشّريعَة فيما ثبتَ فيه إجماع، قُلنا : لَن يُسعْفَك الدّليل على هذه أيضاً، لثبوتِ قولِهم بما صحّ فيه إجماعٌ فِقهي قولاً واحِداً، وإن قُلتَ : في فروع الشّريعة فيما لَم يَثبُت فيه إجماع عن أهل البيت عليهم السلام، قُلنا : وهُو رأيُنا، ولسنا نَذكُر هذا ونزيدُ التّعليقَ فيه وعليه، إلاّ لِتستَحضِرَهُ فإنّ بعض الحُذّاق قد يَستغلّ هذه الأبيات فيَجعلَ الخلافات التي تكلّمت عنها الأبيات خلافَات عقديّة، وأنّ الهادي عليه السلام خالفَ زيد بن علي، ومحمد وأحمد ابنا الهادي، خالفوا في عقائدِهم على أبيهِم وعلى زيد بن علي عليه السلام، .. الخ، مِنَ التدليساتَ التي قَد تحصُل، وما أحسنَ ما ذكرهُ إمامنا المؤيديّ مُبيّناً هذا الخطّ الرّفيع الذي قَد يَغبى على كثيرٍ من النّاس للأسَف، فقال عليه السلام : «وأمّا الأبيات التي ذَكرَها السيّد البدر محمد بن إسماعيل الأمير، وهي:

لا عُـذرَ للزيّـديّ في تَركِـهِ ... للرّفـع والـضّم وإحرامِـه
مُكَـبِّراً قبـل الـدّعا إنّـه ... مَـذهبُ زيـدٍ عنـدَ أعلامِـه

فأقولُ وبالله التّوفيق، مُجيباً على غير مُبالغَة، وإنّما القَصدُ بيانُ الحقّ وإيضاحُ الحجّة:

لا عُـذرَ للبَـدرِ الأمـير الـذي ... يُوجِّـــهُ اللَّـــومَ لِلُوَّامِـــهِ
يَلُـــومُ زَيـــديّاً عـــلى تَرْكِـــهِ ... للرَّفـــعِ والـــضّم وإحرامِـــهِ
يـــا عَجبَـــاً للبَـــدر لمّـــا غَـــدا ... مُـــسجّلاً عُمَـــداً لأوهَامِـــه
أمَـا عَـرَفتُم أيّهـا البَـدرُ مـا الـ ... ـزّيديّ فابَحـث عِنـدَ أعلامِـهِ
فَعَمُّـــكَ المَنـــصور بـــالله قَـــد ... حقّـــقَ في الـــشّافي لإفْهَامِـــهِ
وَرَدَّ مـا جَـاءَ بِـهِ صـاحِبُ الـ ... ـــخَارِقَة الأعمَـــى بإجرَامِـــهِ
إذ قـــالَ جَهـــلاً مِـــثلَما قُلـــتُم ... في حَلِّـــه سِرتُـــم وإبرَامِـــهِ
وهَكَـــذا تَـــسقُطُ أنظَـــار مَـــن ... يَهُمُّـــهُ الـــنّقم بأقلامِـــهِ
وإنَّـما الزّيـديُّ مَـن قـالَ بالـ ... ـــتوحيدِ والعَـــدلِ لِقِيامـــه
مُقَـدِّمَاً مَـولَى الـوَرى حَيـدراً ... بِـسخط مَـن يـأبى بإرغَامِـهِ
مُوافقـــاً زيـــداً إمـــام الهُـــدى ... مُجَّـــدَد الـــدِّين وأحكَامِـــه
يَـرى جِهـادَ الظّـالم المُعتـدي ... حَقّـــاً ولا يَـــرضى بآثامِـــهِ
ولـيسَ الـذي مَعنـاهُ قَـد غـدا ... مُقلِّـــداً أعمـــى بإظلامِـــهِ
وليسَ بالرَّفعِ ولا الـضَّم والتّـأ ... مـــينِ والعقـــد لإبهامِـــه
تِلـكَ فُـروعٌ مـا عَـلى نـاظِرٍ ... فِيهـا جُنـاحٌ كـفّ عـن ذامّـه
هـلاّ نَـصحتُم هَكـذا إن يَكُـن ... قَـصدُكُم النّـصحُ بأقـسامِهِ
لا عُـذرَ للـسّنيّ في تَركِـهِ اسـ ... ـــم الله شُـــكراً لإنعامِـــهِ
وحَذفِـهِ لـلآلِ عَمـداً وقَـد ... قـــالَ لهُـــم قولـــوا بإتمامِـــهِ
مـاذا عَلـيهِم أن يُـصلّوا كَـمَا ... عَلَّمَهُـــم عـــن أمـــرِ علاَّمِـــهِ
صـــلّى عليـــهِ ربّنـــا دائـــماً ... والآل تَتمـــــيماً لإكرامِـــــهِ
فاعمَل بِـه إن كُنـتَ مِـن أهلِـهِ ... واطَّـــرِحِ اللّـــومَ لِلُوَّامِـــهِ

اعلَم أنَّ الزام الزيدية بالرّفع والضّم وغَيرِهما من المسائل الاجتهاديّة، يُنبئُ عن عدم التّحقيق لمعنى الزيدية، وعَن التّوهّم أنّها نِسبَة تقليديّة كِنسبَة المَذاهب الخلافيّة، وليسَ كذلك فإنّهُم إنّما سُمّوا زيدية لمُوافقَتِهِم الإمام الأعظم زيد بن علي بن الحسين عليهم السلام في أصول الدّين، والأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكَر، والخروج على الظّلمَة، لا التّقليد في المسائل الفروعيّة، كيفَ والتّقليد مُحرّمٌ على أهل الاجتهاد بالإجماع، .. الخ» [1].

نعم ! وفي ما مَضَى الكِفايَة لِمَنَ تفهّم أصولَ المسألَة، وراجَعَ مَدار الاختلافات في ذلك العَصر وغيرِهِ مِنَ الأعصار .

رابعاً : مُناقَشَة من هُمْ أهلُ البَيت ؟:

قال الأخ علي [ص٣٣] :

«إنّنا نَجِدُ حصراً وتضييقاً للمفهوم الواسِع لأهل البَيت، الذينَ لم يَجمَعهُم قُطر، ولم يُقَيِّدهُم مَذهَب، هم مُنتشرون في كافّة البلاد الإسلاميّة وبين كافّة المذاهب، كُلٌّ له رأي، وكُلّ له مَذهبٌ واجتهاد، فلا يصحّ أن نقول في كلّ مَن اجتهَد: إنَّهُ خالفَ أهل البيت كمَا فعل عبدالسلام الوجيه عندما ترجم لمحمد بن إبراهيم الوزير في كتابه (أعلام المؤلّفين الزيدية)، فقد قال عنه : «وقد خالَفَ أئمّة أهل البيت في بعض اجتهاداته»، فلا نَدري ما مَفهوم أهل البيت عند عبدالسلام الوجيه ؟! فهل يصحّ أن نقول: إنَّ كلّ مَن اجتهَد مُخالِفٌ لأهل البيت ؟ فقد خالَف الهادي يحيى بن الحسين الإمام زيد في بعض اجتهاداته، وكذلك الإمام القاسم، وخالفَ الهادي بنوه محمد وأحمد في بعض الاجتهادات، وخالَف الإمام يحيى بن حمزة في بعض اجتهاداته الإمام الهادي، وكذلك الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى خالَفَ مَن سَبَقَه في بعض اجتهاداته، فهل يُطلَق على هؤلاء مُخالِفون عند عبدالسلام الوجيه ؟!!، فمَن حاوَل حَصر أهل البَيت وتضييقِهِم على حسب هواه ومزاجه فهُوَ أولى بأن يكون مُخالِفاً» .

(١) المنهج الأقوم في الرّفع والضّم :٢٨-٣١.

تعليق : أخي الفَاضل الكلامُ هُنا معكم يَنقسِم إلى قِسمين اثنين :

القِسم الأوّل : مُناقشَة مفهوم أهل البيت عند الزيدية، وهُو أنّ الزيدية تَنظُرُ إلى أنّ أبناء عليٍّ وفاطِمَة إلى يوم الدّين هُم أهل البيت المقصودون في كتاب الله تعالى، وفي حديث الرّسول ﷺ، ولا شكّ أنّ الرسول ﷺ داخلٌ معهُم تحت هذا المُسمّى وهُوَ ﷺ أفضَلُهُم قطعاً، نعم ! بَقيَ الكلام على تشنيع المُؤلّف على السيّد المُحقِّق عبدالسلام الوجيه -حفظه الله وأبقَاه- عندما نسب الحافظ ابن الوزير عليه السلام إلى مُخالَفَة أهل البيت عليهم السلام في بعض اجتهاداته، فغابَ عن المؤلِّف مقصد السيّد عبدالسلام، ومَقصد الزيدية عندما تقولُ: خالفَ الإمام أو العالم الفُلاني على أئمّة أهل البيت عليهم السلام في اجتهاداته، فمقصدُ الزيدية في هذا : أنّ الإمام أو العالم الفُلاني قد خالفَ إجماعَ أئمّة أهل البيت عليهم السلام، إجماعَ جماعَة من أهل البيت عليهم السلام، لا أنّهُ إنّما خالَفَ قول واحِدٍ من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ومثالاً عليه عندما ذهبَ ابن الوزير محمد بن إبراهيم عليه السلام إلى أمرٍ بين الأمرين بين الجَهر والمُخافتَة في البسملَة في الصّلاة فإنّه خالفَ في اجتهادِه هذا قَولاً صَريحاً لأئمّة أهل البيت عليهم السلام لإجماع أئمّة أهل البيت، وهُم فمُجمعون على الجهر المُطلَق بالبسملة في الصلوات الجهريّة، وشاركَهُم هذا الإجماع عدّةٌ من الصحابة الكرام، وكبارٌ من التّابعين، وكذلكَ الحالُ مع مَن اجتهدَ في إسقاط لفظَة (حيّ على غير العمَل) من الأذان والإقامَة فإنّه مُخالفٌ باجتهاده هذا على أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ولَسنا نقولُ: إنَّهُ مُخالفٌ لواحدٍ من أئمّة أهل البيت، بل نقولُ: إنَّه مُخالفٌ لإجماع أئمّة أهل البيت عليهم السلام، والحسن بن أحمد الجلال كان يتمثّل شعراً :

وَمِنهُمَا حَيَّ عَلى خَيرِ العَمَل ... قَال بِهِ آل النّبي عَنْ كَمَلْ
وقِيلَ لا دَلِيلَ فِيهِ يُقبَلُ ... وَأحْوَطُ القَولَينِ عِندِي العَمَلْ

نعم ! فإن أنتَ وقفتَ على هذا، وَقفتَ على مَقصدِ الزيدية عندما تقولُ: خالفَ الإمام أو العالم الفُلاني في اجتهاداته على أهل البيت عليهم السلام، ولكَ أن تسأل فتقول : فمن المَعلوم أنّ هُناك مسائل في الدّين لم يُؤثَر لأهل البيت عليهم السلام إجماعٌ حولَها، وقد يَجتهدُ حولَها المُجتهدون فيتخالَفون، فما الرّأي ؟ عندها سنقول : إنَّه قد صحّ إجماع أهل البيت عليهم السلام في مسائل

أصول العَقيدَة فلا مجال للاجتهاد فيها، وكذلك قد ثبتَ عنهُم إجماعٌ في أمهات مسائل الفروع، كعدم المسح على الخفّين، والأذان بحيّ على خير العَمَل، والجهر بالبسمَلَة، وغيرها، فالاجتهاد من العالم الفُلاني المُخالِف لما كانَ عليه إجماع أهل البيت عليهم السلام في هذه المسائل لا شكّ أنّه محلّ نظَر، فقولُ ثقل الله الأصغر على الأرض أولى بالاتّباع لا المُخالَفَة عليه . وأمّا ما لم يُؤثَر من المسائل الفرعيّة لأهل البيت عليهم السلام إجماعٌ فيه، فأُثِرَ عنهُم تيسيرٌ واختلاف، فلا بأس للمُجتهِد أن يُرجِّحَ ويُخالِف، كمسألة رفع اليد في تكبيرة الإحرام، والقنوت في الركوع هل قبلَ الفجر أم بعدَه، وغيرها ممّا محلّه كُتب الفِقه. **نعم !** وهذا الذي أسلفَنا لكَ من البَيان فيه كِفاية بفضل المنّان، فَافهَمهُ فَهماً مَصحوباً بالأناة، تَجدهُ بإذن الله كمَا قُلنا، وباقر عُلوم الأنبياء محمد بن علي عليه السلام فكان قد سُئلَ عن أهل بَيت محمد هَل يَختلفون، فأجاب عليه السلام : «إنّا نَختَلِف ونَجتَمِع، ولَن يَجمَعَنَا الله على ضَلالَة» [1]، وقال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «فَاختِلافُنَا –أهل البيت– لكُم رَحمة، فإذَا نَحنُ أجْمَعنَا عَلى أمرٍ لم يَكُن للنّاس أن يَعْدوه» [2] .

القِسم الثّاني : مُناقشَةُ مَن هُم أهل البيت المأمورُ باتّباعهِم، والمؤلّفِ قد أثارَ أنّ سادات الزيدية من بني فاطمة ليسوا كلّ بني فاطمة، بل إنّ بني فاطمة موجودون في كلّ الأقطار، ومُتمذهبون بعدّة مذاهب، فمنهُم الجعافرة، ومنهُم الأشاعرَة، ومنهُم الحنابلَة، ومنهُم المالكيّة، .. إلخ، فكيفَ تتحكّمُ الزيدية فتحتكرُ وتَبتزُّ قداسَة الآيات القُرآنيّة، والأحاديث النبويّة، والإجماعات الفاطميّة، وتجعلُهَا لِمَن كَانَ على مَذهبِها وقولِها ؟! بَل كيفَ تجرأ الزيدية على قَوْلِ: أجمعَ أهل البيت وأهل البيت، –أبناء علي وفاطمة– مُنتشرون في أقطار الأرض ليس يَجمعُهُم قولٌ مُحدّد؟! .

والجَوابُ وعلى الله التّكلان، يكمُن في إعادَة الفروعِ إلى الأصول، والنّظر إلى المَسألة لا مِن آخِرِهَا ولا مِن وسَطِها بل من أوّلِهَا، فالدّين والقَول بعد رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هُوَ ما كانَ عليه علي بن أبي طالب عليه السلام، فما أجمعَ عليه الحسَن المُجتبى مَع علي عليه السلام فيه فهُو الإجماع

(١) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبدالله محمد بن علي العلوي عليه السلام .

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية : ٢١٠.

الفاطمي، ثمّ ما أجمعَ عليه الحسين الشّهيد مع علي والحسن فهُو إجماعُ بني فاطمة، ثمّ ما أجمعَ عليه زين العابدين علي بن الحسين مع آبائهِ فهُو إجماعُ بني فاطمة، وما أجمعَ عليه الرّضا الحسن بن الحسن عليه السلام مع ابن عمّه زين العابدين و بقيّة آبائهم فهُو الإجماع الفاطمي، وما أجمعَ عليه الباقر وزيد بن علي وعبدالله المحض وعمر الأشرف بن علي وإبراهيم الشّبه والبقيّة من أهل طَبَقتهم ما أجمعوا عليه مع آبائهم فهُو الإجماع الفاطمي المعصوم، وما أجمعَ عليه محمد النّفس الزكيّة وأخوه إبراهيم النّفس الرضيّة وابن عمّهم جعفر الصّادق والحسين وعيسى ابنا زيد والبقيّة من أهل طبقتِهم، ما أجمعوا عليه مع إخوانِهم وبني عمومتهم وآبائهم فهو الإجماع الفاطمي، وما أجمعَ عليه الحسين بن علي الفخي وابن عمّه موسى الكاظم، ومحمد وعلي ابني جعفر الصادق، ويحيى وإدريس وسليمان أبناء عبدالله المحض، وإبراهيم بن إسماعيل طباطبا، والبقيّة من أهل طَبَقِتهم، ما أجمعوا عليهم مع إخوانِهم وبني عمومتهم وآبائهم فهو الإجماع الفاطمي، وما أجمعَ عليه علي بن موسى الرّضا، ومحمد بن إبراهيم طباطبا، والقاسم الرّسي بن إبراهيم، وأحمد بن عيسى بن زيد بن علي، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي، وعبدالله بن موسى بن عبدالله المحض، والبقيّة من أهل طَبَقَتِهم فهُو الإجماع الفاطمي المقصود، والقاسم بن إبراهيم عليه السلام فقد صحّ عنه أنّ قال : «أدركتُ مَشيخَةَ آل مُحمّد مِن بَني الحَسَن والحُسين ومَا بَينَهُم اختلاف»، والقاسم عليه السلام فقَد عاصَرَ من مشائخ وسادات أهل البيت عليهم السلام، يحيى بن عبدالله المحض، وإدريس بن عبدالله المحض، وموسى بن عبدالله المحض، والكاظم موسى بن جعفر، ووالده إبراهيم طباطبا، وأخاه محمد بن إبراهيم طباطبا، ومحمد بن جعفر الصادق، ومحمد بن محمد بن زيد بن علي، والسيدة نفيسة بنت الحسن بن زيد، وعلي بن جعفر الصادق، وإدريس بن إدريس بن عبدالله المحض، نعم ! وهؤلاء فمَشيخةٌ من مشائخ آل محمّد اجتمعوا مع آبائهم السّابقين اجتمعوا على قولٍ واحد في أصول الدّين العقديّة، واجتمعوا على أمهّات مسائل فَروعيّة، واختلفوا في اجتهاداتهم فيما بينَهُم في مسائل فَروعيّة أخرى بسيطَة، فما أجمعَ عليه هؤلاء السّادة الفاطميّون في الأصول والفروع كان هُو المعصوم المُلازم للكتاب الغير مُفارِق له، وما اختلفوا فيه من اجتهاد

فتقليدُ أيّهم يكفي بعد التّرجيح والنّظر، **نعم** ! نَعود للمؤلِّف فنقول : هلمّ بنا وأنتَ تنظُر في حال بني فاطمة من غير الزيدية المُنتشرين في الأقطار، والغير مُتقيّدين بمذهبٍ مُعيّن، هَل خالفُوا في أقوالِهم أقوالَ آبائِهم الذينَ اجتمعنَا وإيّاهُم على مكانتِهم وحُسنِ ديانـاتِهم، وأنّهم لن ينفكّوا إلاَّ على رأيٍ واحد في الأصول، وعلى مَظهرٍ واحدٍ في العبادات، لا سيّما الظّاهرَة منها كالصّلوات . فإن قُلتَ : خالفُوا على آبائِهم . قُلنا : وهُوَ فقولُنا . وإن قُلتَ: لم يُخالفُوا على آبائِهم ! قُلنا: فهَل عَسيتَ أن يكون آباؤهم جعفريّةً وإسماعيليّةً وأشاعرةً وشافعيّةً وحنفيّةً في وقتٍ واحِد ؟! أم أنّ سادات بني فاطمة المُتقدِّمين أسلافُنا وأسلافُ أولئك المُنتشرين في الأصقاع لم يكُن لهُم رأيٌ واحدٌ في الدّين، فعبدالله المحض كان لهُ مَذهبٌ عقديٌّ مُخالفٌ لابن عمّه جعفر الصّادق، والنّفس الزكيّة كان لهُ مذهبٌ مُخالفٌ لأبيه المحض، والنّفس الرضيّة كان لهُ مذهبٌ مُغايرٌ لأبيه وأخيه وأبناء عمومته، والكاظم قد تميّز عن الصادق وبني عمومته بمذهب وقولٍ ناجمٍ جديد ؟!، فإن قُلتَ بهذا -وأنا أُعيذُك- فلن يَستقيمَ لكَ معهُ دليل، وسَيرُدّهُ عليكَ أولئكَ الفاطميّون المُنتشرونَ في الأصقاع قبلَ غيرِهم، فما السبيلُ إذاً؟! السبيل -رَحمنا الله وإيّاك- أنّ أولئكَ السّلف الفاطميّين كانوا قد أجمعوا على قولٍ في الدّين، وأتى بعدَهُم مِن أبنائِهم أهلُ عِلمٍ وجَهل، وانتشروا في البلاد والأقطار، فأمّا أهل العلم منهُم فبقوا مُحافظين على مذهب آبائهم وإجماعاتهم فلم يكونوا إلاّ زيديّة، وأمّا أهل الجهل، وتجوُّزاً فنقول: العامّة منهُم فإنّهم تفرّقوا في البلدان وتمذهبوا بمذاهب أهل البلاد، فأولدوا أجيالا كان منهُم العُلماء والفُقهاء ولكنّ عِلمَهُم كان مبنيّاً على أقوال الرّجال لا على أقوال آبائهم[1]. وأمّا أهل العلم منهُم المُحافظون على مذهب بني فاطمة المُجمَع عليه من سلفنا المُتقدّمين الأخيار

(١) قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في هذا المعنى : «إنّ آل محمّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم لا يَختلفون إلاَّ من جِهَة التفريط، فَمَن فَرَّط منهم في عِلم آبائه ولَم يتبع علم أهل بيته أباً فأباً حتى ينتهي إلى علم علي بن أبي طالب -رحمه الله تعالى- والنبي صلى الله عليه وآله وسلم، شَارك العامة في أقاويلها وتابعها في شيء من تأولها لزمه الاختلاف، ولاسيّما إذا لم يكن ذا نظر وتمييز، ورَدَّ لما وَرَدَ عليه إلى الكتاب ورَدّ كل متشابه إلى المُحكَم»، قلتُ : انظُر مثالاً على هذا حال الشريف الرضي والمُرتضى، أخذوا عِلمهُم صغاراً من الشيخ المُفيد الجعفري، فأصبحوا جعفريّةً، وذريّتهُم اليوم مُنتشرونَ على هذا المَذهب، وأبوهُم (أبو الشريف الرضي والمرتضى) فلم يَثبُت أنّه كانَ جعفريّاً، بل إنّ أهل التّحقيق على أنّه كان نقيباً زيدياً .

من سادات أهل البيت، فإنّهم فارقوا آباءهُم في المدينة مُنتشرين في الأصقاع وهُم على عهدِهم وقولِهم باقون، ولك أن تتأمّل الأعصارَ السّابقَة القريبة من عَهدِ مشائخ وكبار بني فاطمة، ستجدُ أهل الكوفة منهُم زيدية، وستجدُ أهل الحجاز الذين منهُم أمراء مكّة مَن أُذّنَ في عصر كبيرِهم قتادة بن إدريس بحيّ على خيرِ العَمل في الحرم المكّي الشريف، كانوا زيدية، وستجدُ أهل الجيل والدّيلم وطبرستان على مذهب الزيدية، وستجدُ أهل المغرب على مذهب الزيدية، وستجدُ أهل المخلاف السّليماني على مذهب الزيدية، وستجدُ أهل اليمامة من بلاد نجدٍ على مذهب الزيدية، وستجدُ أهل اليمن على مذهب الزيدية، وليسَ هؤلاء الذين هُم على مذهب الزيدية بأراذل القوم بل ساداتُهم وفُضلاؤهم وعُلماؤهم ومُحققّوهم، فإن أنتَ وقفتَ على هذا، وقفتَ على أنّه لا بدّ لإجماعُ المُتقدّمين من بني فاطمة من أحفادٍ يَبقَونَ عليه ويُحافظونَ عليه، ويُجمعونَ عليه مَعهُم، فهذا هُو إجماع بني فاطمة المَقصود بالمَدح والمُقارنَة للكتاب العزيز، وأمّا ما ذهب إليه المؤلّف وسابقاً ذهب إليه الحافظ ابن الوزير من تعذّر الوقوف على الإجماع خصوصاً مع كثرة بني فاطمة وانتشارهم في الأمصار، وتمذهبِهم بكثيرٍ من المذاهب فقولٌ لا يستقيم، ويردّه ما ذكرناهُ آنفاً، بل إنّه على مُقتضى كلامكم لن يستطيع واقفٌ أن يَقفَ على عقيدة وإجماع ثِقَل الله الأصغر في الأرض أبداً، وكيفَ يَقِفُ عليه واقفٌ وأنتم تَجعلونَ طَريقَه إجماع صغير بني فاطمة وكبيرهُم، شاميّهُم ويمانيّهُم، على قولٍ واحد، وهل إلى هذا سبيل ؟!، بل إنّكم تردّون بهذا على رسول الله ﷺ عندما قال : «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، إنّ اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»، فكيفَ ستصلون إلى عقيدة ثِقل الله الأصغر في الأرض على أصلكم المُتعسِّر هذا ؟! وكيفَ سيحثُّنا رسول الله ﷺ على الاقتداء بِثقلٍ ليس لعقيدتهِم سبيل ؟!، **نعم !** فالحقّ في المسألةَ أنّ للسلّف الفاطمي خلفاً لن ينفّكوا عن الانتهاجِ بنهجِهِم، والاقتداء بِهم، إلى أن يرثَ الله الأرض ومَن عليهَا، سواءً كانَ هذا الخلفُ قليلاً أو كثيراً، ظاهراً بالدُّوَل أو مَغمُوراً بالقَمْع، وبه نختم هذه الجزئية التي احتوتَ كثيراً مما أثاره المؤلّف، وما نقلَه عن ابن الأمير الصّنعاني من شُبُهات .

قال الأخ علي [ص٣٩] :

«إنّ الذين يُضيّقون مفهوم آل البيت ويَحصرونَهُم في ذريّة الحسن والحسين يستدلّون بحديث الكساء، فإن أرادوا أنّهُم يَدخُلونَ في مُسمّى أهل البيت دخولاً أوليّاً بدليل حديث الكساء فهذا لا شكّ فيه، وإن أرادوا حصرَهُم فهذا حصرٌ لا دليلَ عليه، ولا نُسلِّمُ لهم به، فإنّ النبي ﷺ حين جلّلَهُم بالكساء لم يكُن الحسن والحسين هُما فقط تحت الكساء، بل كان عليٌّ معهُم وكذلك النّبي، وعلى هذا فكلّ من خرج من ذرية الحسنين فهو من أهل البيت، وكذلك كلّ مَن خرجَ من ذريّة علي فهو مِن أهل البَيت أيضاً مثل : أبي بكر بن علي، وعمر بن علي، وعثمان بن علي، ومحمد بن الحنفيّة، وغيرهِم» .

تعليق : أخي المؤلّف قياسُكم واستدلالُكم واستنتاجُكم من خبر الكساء ذكيٌّ، ولكنّه غير جليّ، فهُو دليلٌ على حصر وتخصيص أبناء الحسن والحسين بالأحقيّة بلقب أهل البيت دونَ غيرهِم من بني علي وبني هاشم، وسنُثبتُ هذا من عدّة أوجه:

الوَجه الأوّل : أنّ قولَكُم في إدخال جميع ذريّة علي عليه السلام تحت مُسمّى أهل البيت سيكونُ صحيحاً لو أنّ رسول الله ﷺ لم يُدخِلَ فاطمة الزّهراء عليها السلام مَعهُم تحتَ الكِساء، وأمّا معَ إدخالِها فإنّ الرّسول ﷺ قد خصّ نسلَ علي عليه السلام المُستحقّ للفظَة أهل البيت، فجعله النّسل العَلوي الآتي مِنْ فَاطمَة البَتول عليها السلام، والذي منهُ الحسن والحسين، وبه أصبحَت لفظَة أهل البيت مَحصورَةً على مَن تناسَل من ذريّة الحسن والحسين، وذلك هُو قول الرّسول ﷺ عندما جلّلهم بالكساء: «اللهمّ، هؤلاء أهل بيتي».

الوجه الثّاني : مَعلومٌ أنَّ للحسَن والحُسين، على لسَان رَسول الله ﷺ أخباراً تُميِّزُهُم عن غيرهِم من أبناء علي عليه السلام، أو من بني هاشم بعموم، فهذا الرّسول ﷺ، يقول : «كُلُّ بني أُمٍّ يَنْتَمُونَ إلى عَصَبَةٍ إلا وَلَدَ فَاطِمَةَ فَأَنَا وَلِيُّهُمْ وأنا عَصَبَتُهُمْ»(١)، وفي رواية : «أَبُوهُما وعُصبَتُهُما»(٢)، ويشهدُ لهُ أنَّا لَم نَقِف على أحَدٍ مِن بَني هَاشم أو أبناء علي مِن غير فاطِمَة

(١) المعجم الكبير: ٣/ ٤٤ .

(٢) الدرر النبويّة بالأسانيد اليحيويّة : ٥٨، مجمع الزوائد : ٤/ ٢٢٤ .

يَقول: أنا مِن أبناء رسول الله ﷺ إلاّ أبنَاء فَاطِمَة، ويَشهدُ لهُ قبلَ هذا وذاكَ قول الله تعالى: ﴿**فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ العِلْمِ فَقُلْ تَعَالَوْا نَدْعُ أَبْنَاءَنَا وَأَبْنَاءَكُمْ** ..الآية﴾ [آل عمران:٦١]، والأبناء في الآية فُهم الحسن والحسين بالإجماع، وهذا منه ﷺ إثباتٌ لِبُنُوّتِهم له، وأبوَّتِهِ لهُم، وروى الحاكم، بإسناده: «عَن سَلمَان -رضي الله عنه-، قَال: سَمِعتُ رَسول الله ﷺ يَقُول: «الحَسَن والحُسين ابنَايَ، مَنْ أحَبَّهُمَا أحَبَّنِي، ومَنْ أحَبَّنِي أحَبَّهُ الله، وَمَنْ أحَبَّهُ الله أدْخَلَهُ الجنّة، وَمَنْ أبْغَضَهُمَا أبْغَضَنِي، وَمَنْ أبْغَضَنِي أبْغَضَهُ الله، وَمَنْ أبْغَضَهُ الله أدْخَلَهُ النّار» [1]، وقال: «هَذَا حَديثٌ صَحِيحٌ على شَرط الشّيخَين وَلَم يُخَرِّجَاه».

نعم! ومنهُ أنّ الرّسول ﷺ: «أخَذَ بِيَدِ الحَسَنِ والحُسَين، فَقَال: مَنْ أحَبَّنِي وَأحَبَّ هَذَينِ وأبَاهُمَا وَأمَّهُمَا كَانَ مَعِي فِي دَرَجَتِي يَوم القِيامَة» [2]، ومنها ما هُو أوضحُها كلّها، نعني في الدّلالة على أنّ الحسن والحسين وذريتّهم أخصّ النّاس بلفظَة أهل البيت، دونَ بقيّة بني هاشم، وبني علي، فروى الحاكم، بإسناده، «عَن عبد الله بن مَسْعود -رضي الله عنه-، قَال: أتَينَا رَسُول الله ﷺ فَخَرَجَ إلينَا مُسْتَبْشِراً يُعْرَفُ السُّرورُ فِي وَجْهِه، فَمَا سَألْنَاهُ عَن شَيءٍ إلاَّ أخْبَرَنَا بِه، ولا سَكَتْنَا إلاَّ ابْتَدَأنَا، حتَّى مَرَّتْ فِتْيَةٌ مِنْ بَنِي هَاشِم، فِيهِمُ الحسَنُ والحُسَين، فَلمَّا رَآهُم التَزَمَهُمْ وَانْهَمَلَتْ عَينَاهُ، فَقُلنَا: يَا رَسُول الله، مَا نَزَالُ نَرَى فِي وَجْهِكَ شَيئاً نَكْرَهُه. فَقَال: «إنَّا -أهْل بَيتٍ- اخْتَارَ الله لَنَا الآخِرَةَ على الدّنيَا، وإنّهُ سَيَلْقَى أهلُ بَيتِي مِنْ بَعْدِي تَطْرِيداً وَتَشْرِيداً فِي البِلاد، حَتّى تَرْتَفِعَ رَايَاتٌ سُودٌ مِنَ المَشْرِق،...، فمَنْ أدْرَكَهُ مِنكُم أو مِنْ أعقَابِكُم فَليَأت إمَام أهل بَيتِي، وَلَو حَبواً على الثّلج، فَإنّهَا رَايَاتُ هُدَى، يَدْفَعونَهَا إلى رَجُلٍ مِنْ أهلِ بَيتِي يُواطِئُ اسمُه اسْمِي، واسمُ أبيهِ اسمُ أبي، فَيَمْلِكُ الأرْضَ فَيمْلؤهَا قِسْطَاً وَعَدْلاً كَمَا مُلِئت جُوراً وَظُلْمَاً» [3]، قُلتُ: فتأمّل -أخي في الله- هذا

(١) المستدرك على الصّحيحين: ٣/ ١٨١، سنن النسائي الكبرى: ٥/ ١٤٩، كنز العمال: ١٢/ ٥٥.

(٢) مسند أحمد بن حنبل: ١/ ٧٧، كنز العمال: ١٢/ ٤٥، الأحاديث المختارة، لمحمد بن عبدالواحد الحنبلي المقدسي: ٢/ ٤٥، وفيه: أنّ إسناده حسن.

(٣) المستدرك على الصّحيحين: ٤/ ٥١١، المعجم الأوسط: ٦/ ٣٠، مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام: ٢/ ١١٠.

الخَبر، ففيه : أنّ الرّسول ﷺ مَيَّزَ الحسن والحسين عن بقيّة بني هَاشِم . وأنّ الرّسول ﷺ تكلّم عن الحسن والحسين فخاطَبَهُما بأهل البَيت (إنّا أهل بَيتٍ) . وفيه أنَّ رسول الله ﷺ قد خصّ أهل البيت بعلامَة، وهي التّطريد والتّشريد في البِلاد، وهذا لَم يكُن أظهَر ما يكون إلاّ في أبناء الحسن والحسين [1]، دون غيرِهِم من أبناء علي، وبني هاشم، فهُما وذريّتهما أهل البيت الذين عناهُم الرّسول ﷺ بِقولِه القريب . وفيه أنّ الرّسول ﷺ قد خصّ إمام آخر الزّمان المَهدي أنّه رجلٌ مِن أهل بيتِه، وليسَ أحَدٌ من أهل الإسلام يَقولُ: إنَّ مهديّ آخر الزّمان إلاّ مِن بني فاطِمَة، فهُم أهل البَيت المَعنيوّن، ليسَ يَدخُلُ مَعَهُم غيرهُم من إخوتهم لأبيهِم، ولا من بني هاشم، وهذا ظاهرٌ بيِّنٌ بحمد الله تعالى .

الوَجه الثّالِث : أنّ أرضَ فدَك بإجماع أهل بيت رسول الله ﷺ كانَت مِلكاً لفاطمة الزهراء، بنحلة أبيها ﷺ لها، فلمّا تُوفّت عليها السلام أصبحَ الإرثُ لِعلي عليه السلام ولابنيه الحسن والحسين، فلمّا تُوفّي علي عليه السلام أصبحَت للحسنين وأبنائهُما مِن بعدِهِما، دون أبناء علي الآخَرين، فكانَت هذه الأرض الفاطميّة هديّة الله لفاطمة وذريّتها الذين من صُلب عَلي من فاطمة، ولكي لا يتشتّتَ القارئ هُنا فيحتاجُ للمشي بلايين الفراسخ للبحث عن أصول المسألة والخلاف حولَ فدَك، فليسَأَلِ التّاريخ عن : هَل كانَ خلفاء بني أميّة وبني العباس يُعيدونَ أو يأخذون هذه الأرض من آل علي عموماً، أو من أبناء فاطمة ؟! مَن ردّ عُمر بن عبدالعزيز فدك عليه ؟ ومَن أخذَها يزيد بن عبدالملك منه ؟ ومَن أعادَها السّفاح العباسي إليه؟ ومَن أخذها أبو جعفر المنصور منه ؟ ومَن أعادَها المأمون العبّاسي إليه ؟ إن وجدَ القارئ لهذه الأسئلَة إجابات، فسيعلمُ اختصاص نسل علي وفاطمة بخصائص

---

(١) حتّى قال القائل فيهم عليهم السلام :

يَا أمّة السَوءِ مَا جَازيتِ أحْمَد عَن ... حُسنِ البَلاءِ عَلى التنزيلِ والسّوَرِ
خَلفتموهُ عَلى الأبناءِ حِينَ مَضَى ... خِلافَةَ الذّئبِ فِي أبقَارِ ذِي بَقَرِ
وليسَ حَيٌّ مِنَ الأحياءِ نَعلمُه ... مِن ذِي يَمَانٍ ومِن بكرٍ ومِن مُضَرِ
إلا وَهُم شُركَاءٌ فِي دِمَائِهُم ... كَمَا تَشَارَكَ أنسَارٌ عَلى جزرِ
قتلاً وأسْراً وتَحريقًاً ومَنهبَةً ... فِعلَ الغُزاةِ بَأرضِ الرّومِ والخَزَرِ
أرَى أميّة مَعذورينَ إنْ قَتلُوا ... ولا أرَى لبَنِي العبّاس مِن عُذرِ

أعظم من غيرهم من أبناء علي عليه السلام، وأنّهم أصحاب فَدك قديماً في عهد الرّسول بالنّحلَة، وفي عهد أبي بكر كانوا الأحقّ بها وإن سُلِبَت منهُم، وفي عهد علي عليه السلام فكانَ يصرفُها علي عليه السلام على حروبه وجيشه برضا الحسن والحسين؛ لأنّهما مَشاركان لهُ في الإرث، ثمّ كانَت فدك للحسنيين والحُسينيين مع تعرّض خلفاء الدّول لها دونَهُم، ولم يُطالب علويٌّ من غير أبناء فاطمة عليها السلام بِهذه الأرض كما طالبَ أبناء فاطمة عليها السلام، فإن أنتَ وَقفتَ على هذا، وقفتَ على الشّاهد من كلامِنا فيه، وهُو أنّ علياً عليه السلام لم يُورّث أبناءه من غير فاطمة، نعني لم يُورّثهُم من نصيبِه في فدك، وجعل هديّة الله لفاطمة لابنَيها أصحاب الكساء، ومَن تناسلَ منهما، وهذا فيُعضِّد مزيد اختصاص بني علي وفاطمة بأوامر الله تعالى الإلهيّة؛ لأنّ فدك أعُطِيَت لفاطِمة بأمر الله تعالى، وذلك في قوله تعالى: ﴿**وَآتِ ذَا الْقُرْبَىٰ حَقَّهُ**﴾ [الاسراء:٢٦]، وباتّفاق جماعة من المُفسّرين، وهُو فيؤيّد قولَنا في الوجه الأول من اختصاص نسل علي من فاطمة بخصائص أعظم لم تتوفّر من نسله عليه السلام من غير فاطمة، ولذلكَ كانَ ابن الحنفيّة يتمنّى أن تكون أمّه فاطمة عليها السلام، هذا ولَسنَا نُهوّن أو نُقلّل من شأن أبناء علي عليه السلام من غير فاطمة، وكيف نُهوّن من شأنِهم ومنهُم قمر أهل البيت العبّاس بن علي، ومنهُم محمد بن الحنفيّة -رضوان الله عليهما-، فهُم الأعضاد والأعوان لإخوتِهم، وسَل مذبحَة كربلاء تُنبؤكَ بالنّبأ اليقين .

الوَجه الرّابع : أنّ مَن خرجَ وادّعا الإمامَة من زمن مُتقدّمي أهل البيت عليهم السلام، لم يكونوا إلاّ من ذريّة عليّ وفَاطمَة، نعني أئمّة الزيدية، وهُم فقائلونَ بحصر لقب أهل البيت في أبناء علي وفاطمة دون غيرِهم من أبناء علي عليه السلام، وأبناء علي عليه السلام من غير فاطمة فكانوا بلا شكّ يَعونَ هذا ويُدركونَهُ وخصوصاً المُتقدّمين منهم أهل الفِطر السّليمة، ولذا لم نَجد منهُم مُدّعٍ للإمَامَة، والشّاهد هُنا إدراك بنو علي من غير فاطمة أنّ الإمامة ليست إلاّ في أبناء علي من فاطمة، ليسَت إلاّ في ذريّة أصحاب الكساء، ليسَت إلاّ في أهل البَيت، وانظُر سيرةَ عُبيدالله العبّاسي وابنهُ عَلي صَاحبي الإمام الهادي إلى الحق في خُروجِه إلى اليمن ستجدُ هذا جليّاً واضحاً، وهُما -رضوان الله عليهمَا- من ذريّة العبّاس بن علي رضوان الله عليهِما .

الوَجه الخامِس : تخصيص الله والرّسول مهديّ آخر الزّمان محمد بن عبدالله بأن يكون من ذريّة علي عليه السلام من فاطمَة، دليلٌ على تخصيص ذريّة علي من فاطمة دونَ غيرها، وأكثرُ الأخبار على أنّه من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأهل بيت رسول الله ليسوا إلاّ أبناء الحسن والحسين، والمهدي فلن يكونَ إلاّ من أبناء الحسن أو الحسين، لا من أبناء العبّاس بن علي أو ابن الحنفية -رضوان الله عليهما-.

قال الأخ علي [ص٤٠] :

«مِنَ المعلوم أنّ مُسمّى أهل البيت كان يُطلَق في حياة النّبي صلى الله عليه وآله وسلم على مَن حرُمَت عليهم الصّدقة، وقد صرّح النّبي بذلك فسمّى مَن حَرَمَت عليه الصدقة أهل البيت، وقال: «إنّ الصّدقة لا تحلّ لمحمّد ولا لآل محمّد»، ومعلومٌ أنّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم لم يُحرِّم الصّدقَة على الحسن والحسين فقط، بل حَرَّمَهَا على جميع بني هاشم : آل علي، وآل عقيل، وآل جعفر، وآل العبّاس، وآل الحارث . فقد جاء في (صحيح مُسلم) في باب : (ترك استعمال آل النّبي على الصّدقة) أنّ عبدالمطلب بن ربيعة بن الحارث والفضل بن العبّاس، أتيا النّبي صلى الله عليه وآله وسلم فسألاه أن يؤمّرهُما على الصّدقة، فامتنع النّبي صلى الله عليه وآله وسلم وقال لهما : «إنّ هذه الصّدقات إنّما هي مِن أوساخ النّاس، وإنّها لا تحلّ لمحمّد ولا لآل محمّد». وذكر هذا الحديث أحمد بن سليمان في (أصول الأحكام) في باب (صفة مَن توضَع فيهم الزكاة)، والإمام المؤيد بالله في (شرح التجريد)، وابن بهران الصّعدي في (حاشية البحر الزّخار). فنجد أنّه سمّاهم النّبي صلى الله عليه وآله وسلم مِن أهل البيت مثلمَا سمّى الحسن والحسين في حديث الكساء من أهل البيت . فمَا وجه التفريق وقدَ وردَت نصوص صريحَة عن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم في تسمية الكلّ أهل البيت؟، وما وَجه تخصيص حديث الكساء دون غيرِهِ من الأحاديث؟، فلا شكّ إذاً أنّ آل علي جميعاً من آل البيت، وكذلك آل عقيل وآل جعفر وآل العبّاس، ودولتهُم التي استمرّت تملك المسلمين عدّة قرون كلّ هؤلاء جميعاً يدخلون في مُسمّى أهل البيت».

تعليق : أخي المؤلّف قد خَلطُتُم بين قولِنا: أهل بيت النّبي، وآل محمّد، ونحنُ فمُقدّمون في هذا تعريفاتٍ مَقبولةً بإذن الله، وهي فتُساهِم في سدّ الخلل، فآل محمّد : لَقبٌ

يَحملُ مَعَنيَيْنِ اثنين، الأوّل : أنّ آل محمّد هُم رهطهُ وجماعتهُ الأقربون في النّسب، وهُم بنو هاشم، وهؤلاء فداخلون في عدم جواز الصّدقة عليهِم . والمعنى الثّاني : أنّهم أهل بيت النّبي ﷺ، أصحابُ الكساء الخمسَة وذريّتهم إلى يوم الدّين . فإن قُلتم : ما الدليل على تقسيمكم هذا ؟. قُلنا: ما سردتُموهُ من الأحاديث الدّالة على تحريم الصّدقَة على آل محمّد، والمقصود بآل محمّد في هذه الأحاديث هُم بنو هاشم، وهؤلاء فداخلونَ في المعنى الأوّل، وتخصيص الرّسول ﷺ أصحاب الكساء الخمسَة وذريّتهم يُخبرُنا أنّ لمحمّد ﷺ آلاً أخصّ وأميَز من عموم الآل الذين هم بنو هاشم، بدليل قولِه ﷺ عندما جلّل الخمسة بالكساء : «اللهم، إنّ هؤلاء أهل بيتي»، فكان محمد وعلي وفاطمة والحسن والحسين وذريّتهما هُم المخصوصون بلفظة: أهل بيت النّبي، وهُم فداخلونَ في المعنى الأوّل، وفي المعنى الثّاني، وبنو هاشم فليسوا داخلين إلاّ في المعنى الأوّل، إذ لم نقِف على حديثٍ بلفظ: «إنّ الصّدقَة لا تحلّ لأهل بيت محمد»، ولكنّا نجد أحاديثاً تقول: «إنّ الصّدقة لا تحلّ لآل محمّد»، وهذه اللفظَة شمَلت أصحابَ المعنى الأوّل والثّاني، ولكنّ قول الرسول ﷺ لأصحاب الكساء : «إنّ هؤلاء أهل بيتي» لَم يَدخُل فيه بقيّة بني هاشم، واختصّ به أهل المعنى الثّاني، فأبناء فاطمة أهلُ بيت النّبي وآل محمّد، وبنو هاشم من آل محمّد، وليسوا من أهل بيت النّبي ﷺ، والرّسول ﷺ في حديث الثّقلين كان يحثّ على التمسّك بعترته أهل بيتِه «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به .. كتاب الله وعترتي أهل بيتي»، **نعم!** ثمّ إنّ لفظَة (آل محمّد) قد تُطلقُ بعموم ولا يكون المقصود بها بني هاشم جميعاً، بل يكون المقصودُ بها أهل بيت النّبي ﷺ كما نقول دائماً في صلواتنا: «اللهمّ، صلّ على محمد وعلى آل محمّد»، فآل محمّد هُم أصحاب المعنى الثّاني؛ لأنّهم أهل الفَضل والاختصاص بالثقلين والسفينة والنّجوم، وأهل الاختصاص بالعترَة المحمديّة، والمُقارَنون بآل إبراهيم في الإمامَة والهَدْي، وليس يُقرنُ بخاتم الأنبياء والمُرسلين إلاّ عَليّة القَوم وأفاضلهُم[1]، ولكلّ فضلُه .

(١) ويُخصّصه ماروا الإمام أبو طالب عليه السلام، بإسناده، عَنْ جَعْفَرِ بن مُحَمَّدٍ، عَنْ آبَائِهِ -عَلَيْهِمُ السَّلاَمُ-، أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ قَالَ: «ارْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ بِالصَّلاةِ عَلَيَّ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِي فَإِنَّهَا تَذْهَبُ بِالنِّفَاقِ» (تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: الباب الأربعون : ٤٨٤)، والشاهد في قوله : (أهل بَيتي)، وهذا فتخصيص لا يَدخلُ فيه إلاّ أهل المعنى الثّاني -أبناء فاطمة- .

مَزيدُ بيان : ولمزيد بيانٍ في هذه النّقطة، نأتي بثلاث بيانات فيها فائدة غير خافيَة:

البيانُ الأوّل : فيه نذكُرُ أحاديث نعتبرُها خُلاصَةً لقولِنا السّابِق :

١ - روى الحاكم في (مُستدركه)، بإسناده، عن عائشة، قالت : قال رسول الله ﷺ: «سِتَّةٌ لَعَنْتُهُمْ وَلَعَنَهُمُ الله، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٌ: الزّائدُ فِي كِتَابِ الله تَعَالَى، والمُكَذِّبُ بِأَقْدَارِ الله، والمُتَسَلِّطُ بِالجَبَرُوتِ لِيُذِلَّ مَنْ أعَزَّ الله وَيُعِزَّ مَنْ أذَلَّ الله، والمُسْتَحِلُّ لِحُرَمِ الله، والمُستَحِلُّ مِنْ عِترَتِي مَا حَرّمَ الله، والتّارِكُ لِسُنّتِي» [1].

تَعليق : في هذا الأثر النّبوي نجدُ شأناً عظيماً لِعترَة رسول الله ﷺ هؤلاء، حتّى إنَّه لُعِنَ المُستحلّون لِحُرَم الله عموماً، ثمّ خُصّ المُستحلّونَ من النّاس مِن عترة رسول الله ﷺ بالويل والنّكير، وقد كانَ يسعُ الرّسول ﷺ أن يُدخِلَ المُستحلّين لعترَة رسول الله ﷺ تحتَ المُستحلّين لِحُرَم الله بعموم؛ لأنّ مَن استحلّ حُرمَة العِترة فقد استحلّ حُرمَة الله، ولكنّ الرّسول ﷺ أعادَ ليُبيِّنَ أنّ الأمر جَلل مع هؤلاء العِترَة، وأنّ حالَهُم والولوغ في دمائِهم وأعراضِهم بغير وجهِ حقّ ليسَ من الله، والله منه برئ، واللّعنةُ والويل له وعليه، فمَنْ مِنَ العترة -إن كانت العترة هم جماعة بني هاشم حسب قول المخالف- بعموم يستحقّ هذا التشريف العظيم؟، هل الفاضِلِون أم المفضولون؟ هل أصحاب المعنى الثّاني أم المعنى الأوّل؟ لا شكّ أنّ أهل الفضل المُلازمين للكتاب، والمُشبّهين بسفينة نوح، هُم المقصودون، نعني أبناء فاطمة عليها السلام، وإلى ذلك ذهب القاري في كتابه (مرقاة المفاتيح)، فقال : «قَولُهُ «وَالمُسْتَحِلُّ مِنْ عِتْرَتِي مَا حَرَّمَ الله» أي مِنْ إيذَائِهِم وَتَرْكِ تَعْظِيمِهِم، وَالعِترَةُ الأقَارِبُ القَرِيبَة، وَهُمْ أولادُ فَاطِمَة وَذَرَارِيهِم»[2].

البيانُ الثّاني : أنّي قد اجتهدتُ في التفتيش في أمّهات كُتُب الزيدية والفرقة السنيّة، وهَل كانَ رسول الله ﷺ يُسمّي بني هاشم بأهل بَيتِه، فلَم أجِد إلاَّ روايات قليلة، وذلك في حقّ حمزة وجعفر والعبّاس -رضوان الله عليهم أجمعين-، فوجدتُ أنّ ذلكَ من المجاز في الإطلاق، أو على المعنى العام، أو على معنى المحبة، والقول بغير هذا سيصطدم بأدلة

(١) المستدرك على الصحيحين : ٢/ ٥٧٢ .

(٢) مرقاة المفاتيح : ١/ ٢٨٨ .

التخصيص بأهل الكساء فالدّلالات التي تُشيرُ إلى قوّتها أقوى مما قد يُفهم من تلكَ الرّوايات القليلة المُخاطِبَة حمزة وجعفراً والعبّاس، بلفظة: (أهل بيتي)، فَعِندَها ثبتَ لي ما سبق من أنّ رَسول الله ﷺ لَم يُخاطِب هؤلاء الثّلاثَة بلفظة: (أهل بيتي) إلاّ لِمحبّته الشديدَة لهُم، ومحبَّتهم الشدّيدة له، والرّجل فمتَى ما أحبَّ أهل بيت رسول الله ﷺ كانَ منهُم، والعبّاس بن عبدالمطلب فكان مُحبّاً لرسول الله ﷺ ولأهلِ بيتِه، بل كانَ من القائلين بإمامة علي عليه السلام بعد موت رسول الله ﷺ، نعم ! ومَن أحبّ قوماً فهُوَ منهُم، مَن أحبَّ أهل البَيتِ فهُوَ منهُم، والرّسول ﷺ فقد كان يقول : «سلمانُ منّا أهل البيت»، والمعلوم أنّ هذا ليسَ إلاّ لِصدق موالاة سلمان الفارسي -رضوان الله عليه- لأهل البيت في زمن الرّسول ﷺ وبعدَه بتمسّكه بعلي بن أبي طالب عليه السلام، والشّاهدُ هُنا -رحمك الله- في أنّ الرّسول ﷺ قد يقول للرجّل: إنّه من أهلِ بيتِه بمعنى الإشادَة والفَضل والمنزلَة، لا بمعنى أنّه من أهل بيتِه بالمعنى الخاصّ، أي أنّه مُنادٌّ مُقارنٌ لأصحاب الكسَاء في الفضل والمنزلَة والخصوصيّة، وسابقاً كان يُعاتبُ إمامنا النّفس الرضيّة إبراهيم بن عبدالله المحض عليه السلام أحدَ أتباعِه في ساحَة المعركَة، عندما قال وهو يَرمِي : «خُذْهَا اليْكَ وأنَا الغُلامُ الحَدَّاد، فَقَال لَهُ إبرَاهيم عليه السلام : لِمَ قُلتَ: وأنَا الغُلامُ الحَدَّاد؟!، قُلْ: أنَا الغُلامُ العَلَوِيّ، فَإنَّ أبَانَا إبرَاهيمُ عليه السلام يَقُول: «فَمَنْ تَبِعَنِي فَإنَّهُ مِنّي» فَأنْتُمْ مِنّا وَنَحْنُ مِنكُم، لَكُمْ مَا لَنَا، وَعَليكُمْ مَا عَلَينَا»[1]، وليسَ يُريد النّفس الرضية عليه السلام من أنّ الرّجل عَلويّ النّسب، أو أنّه من بني فاطمة، بَل يُريدُ أنّه بحبّه لأبناء فاطمة، والخروجِ مَعهُم، والنّصرَة لهُم، أصبحَ علويّاً منهُم بِهَواه، وكذلكَ يُقالُ في حقّ جعفر وحمزة والعبّاس، فَلِمَنزِلَتِهِم مِنْ رَسول الله ﷺ خاطبَهُم بلفظة: (أهْل بيتي)، والله أعلم، أضف إلى ذلك أنّهم قد يدخلون تحت مسمّى الأهل مجازاً، كإطلاق الرّجل على نسائه ومَواليه كلمة أهلي .

البيانُ الثّالث : وفيه نَذكرُ أدلّةً وقرائنَ واستنتاجَاتٍ تُقوّي ما ذَهَبنا إليه من اختصاص أبناء فاطمة عليها السلام بلفظَة (أهل البيت) دونَ غيرِهِم من بني هاشم، فنقول مُتكّلين على مَن لا يَسهو :

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب : ١٨٢ .

٣-حكَت زوج النّبي ﷺ أمّ سلمة -رضوان الله عليها- حادثَة الكساء بما نصّه : «إنّ النّبي ﷺ جَلَّلَ على عَلِيٍّ وَحَسَنٍ وَحُسَيْنٍ وَفَاطِمَةَ كِسَاءً، ثُمَّ قَال : «اللّهُمّ، هَؤُلاَءِ أَهْلُ بيتي وَخَاصَّتِي، اللّهُمّ، أذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً» فَقَالَت أُمُّ سَلَمَةَ: يَا رَسُولَ الله أَنَا مِنهُمْ [أي مِن أهل بَيتِكَ] قَال : إنَّكِ إلى خَيْرٍ» .

تعليق : لنا على هذه الرّواية كلامٌ، نختصرهُ في أربعَة أوجُه، منها :

الوَجه الأوّل : أنّ هذه الرّواية بهذا اللفظ مُتّفَقٌ عليهَا، ورُويَ غيرُها بزياداتٍ في أكثرها ضعفٌ وشذوذ، وإن شِئتَ أن تقول مُخالِفَة لما اشتُهِرَ منها والمشهور هي الرّواية أعلاه فقُل، ونحنُ فأخذنَا بما أجمعَ عليه الرّواة في المَتن، لكي نكونَ بعيدِين عن المزالِق، ولِكَي يكونَ كلامُنا أقبَل، وروايتنا القريبَة فمِن مسند أحمد بن حنبل[١]، ولها شواهد من طريق غيره [٢]، وهي فَحَسنَة صحيحَة أشارَ إلى هذا التّرمذي [٣].

الوَجه الثّاني : العِترَة جميعُ بني هَاشِم على قول المُخالِف، وقوَل الرّسول ﷺ : «اللهمّ، هَؤلاء أهلُ بَيتِي» يُفيدُ الحَصر، فحصرَ الرّسول ﷺ لقب أهل البيت في نفسه وعلي وفاطمة والحسن والحسين، وما أولدهُ عليٌّ من فاطمة[٤]، وما أولَدَهُ الحسَن والحسين إلى يوم القيامَة، فبانَ لك -رحمَك الله- اختصاص بني فاطمة بلقب أهل البيت دون غيرِهِم من بني هاشم، وهُو المَفهوم لأهل النّظر والتحقيق، وهذا ابن حجرٍ العَسقلاني يحصر أهل البيت عليهم السلام في بني فاطمة، فيقول : «دَعَا النّبي ﷺ فَاطِمَة وَعَلِيّاً والحَسَن والحُسَين، فَجَلَّلَهُم بِكِسَاء، فَقَال : «اللّهُمّ، هَؤلاءِ أَهْلُ بَيتِي» الحديثُ أخرَجَه التّرمذِي وَغَيرُه، (تأمّل

(١) مسند أحمد بن حنبل : ٦/ ٣٠٤ .

(٢) مسند أبي يعلى : ١٢/ ٤٥١، المعجم الأوسط : ٢/ ٣٧١، تاريخ مدينة دمشق : ١٣/ ٢٠٥، ١٤/ ١٤١، السنة لابن أبي عاصم :٢/ ٦٠٢، وبألفاظ أخرى : المستدرك على الصحيحين : ٢/ ٤٥١، المعجم الكبير : ٣/ ٥٣، مجمع الزوائد : ٩/ ١٦٧، وغيرهم.

(٣) مرقاة المفاتيح : ١١/ ٢٨٧، وقال الذّهبي : (وصَحّ أنّ النّبي ﷺ جَلّل فَاطمَة وزَوجها وابنيهما بِكسَاء، وقَال : «اللهمّ، هَؤلاء أهل بَيتِي، اللهمّ فَأذهِب عنهُم الرّجس وَطَهّرهُم تَطهِيراً» سير أعلام النّبلاء :٢/ ١٢٢ .

(٤) كما تقدّم بيانُه .

حصر ابن حجر الآتي) وَمَرْجِعُ أهل البَيت هَؤلاء إلى خَديجَة؛ لأنّ الحَسَنَين مِنْ فَاطِمَة، وَفَاطِمَة بِنتُهَا، وعَليٌّ نَشَأَ فِي بَيتِ خَديجَة وَهُوَ صَغِير، ثمّ تَزَوَّجَ بِنتَهَا، (تأمّل الحَصر) فَظَهَرَ رُجُوعُ أهل البَيت النّبَوي إلى خَدِيجَة دُونَ غَيرِهَا» [1]، أقول : وبنو هاشم ليسوا من خديجة قطعاً، وليسَ من خديجة إلاّ أصحابُ الكسَاء وذَرَارِيهِم، نَعني بني فاطمَة، وقال المناوي شارحاً لحديث الثّقلين : «"وَعِتْرَتِي" بِمُثنّاة فَوقيّة "أهل بَيتِي" تَفْصِيلٌ بَعْدَ إجمَال، بَدَلاً أو بَيانَاً، (تأمّل التّخصيص) وَهُم أصحَابُ الكِسَاء» [2]، أقول : يُريدُ أنّ المُراد بعترتي أهل بيتي في حديث الثّقلين، هُم أصحاب الكساء الخمسَة، وهذا فيُعضّدُ ما ذهَبنا إليه من أنّ العترَة التي أُمرنا بالاقتداء والتمسّك بِها، المُلازمَة للقرآن الغَير مُفارِقَة له، هُم أهل البَيت، الذينَ هُم أصحاب الكساء، وليسَ أحدٌ دخلَ تحت الكساء الاّ محمداً وعلياً وفاطمة والحسن والحسين، وذرّيتُهَا، وذهبَ إلى تخصيص أهل البيت ببني فاطمة القاري، فتجدهُ يقول : «قَولُهُ: «وَالمُسْتَحِلُّ مِنْ عِتْرَتِي مَا حَرَّمَ الله» أي مِنْ إيذَائِهِم وَتَرْكِ تَعْظِيمِهِم، وَالعِترَةُ الأقَارِبُ القَرِيبَة، وَهُمْ أولادُ فَاطِمَة وَذَرَارِيهِم»[3]أقولُ : وهذا حصرٌ صريح ليس يحتاجُ إلى تعليقٍ أو استنتاج . نعم ! فإن أنتَ وقفتَ على هذا، وَقفتَ على أنّ بني فاطمة أحقّهم بلقب أهل البيت دون بني علي من غير فاطمة، ودونَ بني هاشم جميعاً .

الوَجه الثّالِث : في رِوايات عَديدَة تُشيرُ إلى أنّ رسول الله سعَى في نداء وتجميع هَؤلاء الأربعَة: علي، وفَاطمَة، والحسن، والحسين واحداً واحِداً، إلى بيت أمّ سلمَة، ثمّ جلّلَهُم بكساء خيبريّ وقال: «اللهمّ، إنّ هَؤلاء أهل بيتي ..»، وهُنا نَسألُ لِماذا لم يسعَ الرّسول ﷺ في تجميع زوجاته -وهنّ صَاحِبَات الحُجَر المُتقَارِبَات- كما اجتهد في نداء وتجميع هؤلاء الأربعَة ؟! دَعكَ مِن هذا، ولكن أخبرني -رحمكَ الله- لِمَ لَمْ يُدخِل الرّسول ﷺ زوجتهُ أمّ سلمَة وهِي الحاضرَة لهذه الحادِثَة؟، لماذا لَم يُنادِ عليهَا ابتداءً منه عندما جلّلَ الأربعَة بالكساء؟! دَعكَ مِن هذا، ولكن أخبِرني -رَحمكَ الله- لِمَ لَم يَدعُهَا رسول الله ﷺ

(١) فتح الباري : ٧/ ١٣٨ .

(٢) التيسير بشرح الجامع الصغير : ١/ ٣٦٧ .

(٣) مرقاة المفاتيح : ١/ ٢٨٨ .

إلى الدّخول تحت الكساء وهِيَ تُشاهِدهُم ويُشاهِدونَها ؟! إن قُلتَ : قد تكونُ تراهُم مِن حيثُ لا يَرونَها . قُلنا : لا بأس سلّمنَا لكُم، ولكن لا تأتونا بعد قليل وتنقُضون على أنفُسِكُم وتقولون: إنَّها كانَت تراهُم ويَرونَها ثمّ طلبَت من الرّسول ﷺ أن يُدخِلَها معهُم تحت الكساء، فأدخلَها؛ لأنّ هذا منكم مُعْتَمِدٌ على شَاذّ، وقولُنا مُعتَمِدٌ على حسنٍ صحيح، نعم ! ثمّ إنّ أغلب الرّوايات الصحيحة والشّاذة أجمعَت على أنّ أمّ سلمة ما كلّمَت الرّسول ﷺ، إلاّ بعدَ أن أتمّ الرّسول ﷺ دُعاءهُ لأهل الكساء، وهُوَ قولُه ﷺ : «اللّهُمّ هَؤُلاَءِ أَهْلُ بيتي وَخَاصَّتِي، اللّهُمّ أذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً»، فقالَت أمّ سلمَة : «يَا رَسُولَ الله، أنَا مِنهُمْ [أي مِن أهل بَيتِكَ] قَال : إنَّكِ إلى خَيْرٍ»، وهُنا تأمّل الموقِفَ جيِّداً، فأمّ سلمَة -رضوان الله عليها- لَم تَكُن تَعنِي بِقولِها: أنّا منهُم، أي أنَا مِن أهلِ الكساء، لخرُوجِها عنه، ولتباعُد الموقف [1]، بَل كانَت تُريدُ بقولِها: أنا مِنهُم أي مِن أهلِ بيتِكَ الذينَ دَعوتَ الله لهُم بإذهاب الرّجس عنهم وتطهيرِهم، وهذا الموقِف القريب، فالضّمير في قولِها: وأنا منهُم يعودُ على حصر الرّسول أصحاب الكساء تحتَ مُسمّى أهل البيت، والدّعوَة لهُم، لا أنّه عائدٌ على أنّها منهُم أي مِنَ الدّاخلات في الكساء، فَهيَ لَم تكُن من أهل الكساء قطعاً، ولا دخلَت تحتَهُ، وإنّما الكلام يتوجّهُ على : هَل قَبِلَها الله ورسوله فرداً داخلاً تحت مُسمّى أهل البيت الذين دعا لهم الرّسول ﷺ بالطّهارَة، أم لا، **نعم** ! ثمّ لَو تأملنا ردّ الرسول ﷺ على أمّ سلمَة استفهَامَها -الذي هُو طلبٌ في حقيقة الأمر- هَل هِيَ من أهل البَيت هؤلاء ؟ فردّ عليها الرّسول ﷺ : إنّك على خَير، أي: لا، لست منهُم، ولكنّك على خيرٍ، وإلى خَير، وكذلكَ كانت أمّ المؤمنين أم سلمة -رضوان الله عليها- على خيرٍ وإلى خَير . فإن قيل : إنّه قد رُويَ من طريق الإمام المرشد بالله خبرَ الكساء، بلفظ : «حدّثنا شدّاد أبو عمّار، عن واثلة بن الأسقَع، أنّهُ حدّثه، قال : طَلَبتُ عليّاً عليه السلام في مَنزله، فقالت فاطمة عليها السلام : ذهبَ يأتي برسول الله ﷺ، قال: فجاءآ جَميعاً فدَخلا ودَخلتُ مَعَهما، فأجلسَ عليّاً عليه السلام عن يساره، وفاطمة عليها السلام عن يمينه، والحسن والحسين عليهما السلام بين يدَيه، ثمّ التفَعَ بثوبِه، ثمّ قال: «إنّما يُريدُ الله ليُذهِبَ عنكُمُ الرِّجس

(١) بمعنى أن موقف الدخول تحت الكساء، أبعد من موقف الدّعاء .

أهل البَيت ويُطهِّرَكُم تطهيراً، اللهمّ هؤلاء أهلي، اللهمّ هؤلاء أحقّ» . قال واثلَة: فقُلتُ مِن ناحيَة البَيت : وأنَا مِن أهلِكَ يا رسول الله؟ قال : وأنتَ مِن أهلِي، قال : واثلَة: فذلكَ أرجى ما أرجو مِن عَملي» [1]، فكيفَ يكونُ واثلَة بن الأسقَع من أهل البيت ولا يكون أزواج النّبي من أهل البيت ؟! وفي هذا نقول: إنَّ هذا الخَبر شاذٌّ في بابه، وإن كانَ المرشد بالله هُوَ مَن رواه، ولكنّا نَقولُ على فَرض صحّته: إنَّ حالَهُ حالُ قول الرّسول ﷺ: «سلمان منّا أهل البَيت»، أي مِن باب مَن أحبّ قوماً كانَ مِنهُم وفيهِم، والمرءُ معَ مَن أحبّ؛ لأنّ المُخالِف لن يقولَ قطعاً بأنّ واثلة بن الأسقَع من آل محمّد الذين هُم جميعُ بني هاشم، إضافةً إلى أزواج الرّسول ﷺ -على مذهب المُخالِف-، فالمُخالِف لَن يقولَ: إنَّ واثلَة بن الأسقَع أو سلمان الفارسي من هؤلاء الآل على الحقيقة قطعاً، وعندها لَن يبقَى أمامَهُ إلاّ أن يقولَ بِقولِنا: إنَّ المرءَ معَ مَن أحبّ، وأن يثمّل بقول الإمام إبراهيم بن عبدالله المحض معَ الغُلام الحدّاد، فواثلة إن صحّ الخبَر ليسَ من أهل البيت على الحقيقَة، وإنّما هُو منهُم بدافِع الهَوى والمحبّة والمَيل.

الوَجه الرّابع : أنّه لَم يكُن يَفتخِر بموقف الكِساء، والآيَة التي نزلَت فيه، والتي هي قول الله تعالى : ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّـهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ [الأحزاب:٣٣]، لم يكُن يفتخرُ بهذا الموقِف إلاّ أبناء فاطمة عليها السلام دونَ غيرِهم من أبناء علي، وعموم بني هاشم، فنجدُ الإمام المجتبى الحسن بن علي عليه السلام، يخطبُ في أهل الكوفة قائلاً: «يَا أَهْلَ الكوفة، اتَّقُوا الله -عَزَّ وَجَلَّ- فِيْنَا، فَإِنَّا أُمَرَاؤُكُمْ، وَإِنَّا ضِيْفَانُكُمْ، وَنَحْنُ أَهْلُ البَيْتِ الذِيْنَ قَالَ الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّـهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ [الأحزاب:٣٣] [2]، هذا وقد كانَ رسول الله ﷺ لمدّة تِسعَة أشهر بعد موقف الكساء ونزول الآيَة، يقفُ على باب علي عليه السلام ويقول: الصّلاة يرحمُكم الله، ثمّ يتلو الآيَة، قال السّيوطي: وأخْرَجَ ابن مردويه، عن ابن عبّاس، قَال: «شَهِدْنَا رَسُولَ الله ﷺ تِسعَةَ أَشْهُرٍ يَأتِي كُلَّ يَومٍ بَابَ عَليّ بن أبي طَالب عِندَ وَقْتِ كُلِّ صَلاةٍ فَيقُول: «السَّلامُ

(١) أمالي المرشد بالله الخميسية : الحديث السابع : ١/ ١٤٨ .

(٢) أمالي المرشد بالله الاثنينية، الباب التّاسع .

عَليكُم وَرَحمَة الله وبَركَاتُهُ أهلَ البَيت، ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّـهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجسَ أَهْلَ البَيتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً**﴾ [الأحزاب:٣٣]، الصَّلاةُ رَحِمَكُمُ الله»، كُلَّ يَومٍ خَمس مَرَّات»[1].

قُلتُ: ودار علي عليه السلام فكانت قريبةً جدّاً من دُورِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وما زال أئمّة أهل البيت، سَادَات الزيدية يحتجّون بهذه الآيَة في الدّلالة على فضلِهم، بل إنّ من عُلمائهم مَن أفردَ لها مَباحِثَ وكُتُباً .

٢-قالَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به كتاب الله وعِترتي أهل بيتِي، إنّ اللطيفَ الخَبير نبّأني أنّهما لَن يفترقَا حتّى يردا عليّ الحَوض».

تعليق : لنا على هذا الرّواية كلامٌ، نختصرهُ في وَجهين اثنَين، منها :

الوَجه الأوّل : أنّ في هذه الرّوايَة تخصيصاً للعترَة بأهل البَيت، وقد تقدّم مَعنَا أنّ أهل البيت عليهم السلام هُم أبناء فاطمَة عليها السلام، كذلك اطّلعنا على قول المناوي في شرحِ هذا الخَبر، الذي قال فيه : «"وَعِتْرَتِي" بِمُثنّاة فَوقيّة "أهل بَيتِي" تَفْصِيلٌ بَعْدَ إجمَال، بَدَلاً أو بَيانَاً، (تأمّل التّخصيص) وَهُم أصحَابُ الكِسَاء»، وأهل الكِسَاء فَهُم الخمسة وذريّة الحسنين.

الوَجه الثّاني : أنّ في الحديث دليلاً على التمسّك بأهل بيتِ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، وبإجماعاتِهم، فإن كانَ على قولِ المُخالِف من أنّ أهل بيت النّبي هُم آل محمّد بعموم، بنو هاشم بعموم، فهلاّ أخبَرَنا ماهُوَ مَذهبُهم ومَشرَبُهُم، وأينَ إجماعاتُهم المُطابقَة والمُلازِمَة للقُرآن ؟ وأينَ هُم في هذا الزّمان ؟ فالخبرَ يُفيدُ أنّ هؤلاء الأهل موجودون في جميع الأزمان، ودينهُم ومَذهبهُم معروفٌ إلى انقطاع التّكليف، قال في (فيض القدير) : «قَالَ (الشّرِيف) هَذَا الخَبَر يُفْهَمُ [منهُ] وُجود مَنْ يَكونُ أهْلاً لِلتّمَسكِ بِهِ مِنْ أهلِ البَيت، والعِترَةَ الطّاهِرَة فِي كلّ زَمَنٍ إلى قِيامِ السّاعَة حتّى يُتَوَجَّهُ الحثُّ المَذْكُور إلى التّمَسُّك بِهِ، كَمَا أنّ الكِتاب كَذَلك، فَلِذَلِكَ كَانُوا أمَانَاً لأهْلِ الأرْض فَإذَا ذَهبُوا ذَهَب أهْلُ الأرْض»[2]، فأينَ هؤلاء الأهل في

(١) الدر المنثور : ٦/ ٦٠٦، مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ٢/ ١٩ .

(٢) فيض القدير : ٣/ ١٥ .

هذا الزّمان رَحِمَكُم الله ؟!، فإن وَقفَت على موضِع الخَلل، فقِف على أنّه لا يصحّ لغير الزيدية في هذا السؤال جواب؛ إذ هِيَ القائلة ببقاء سادات أهل البيت عليهم السلام إلى انقطاع التّكليف، مُنتهجين لمنهج السّلف من سادات بني الحسن والحسين، ومُعتبرين بُحجيّة الإجماع، وهُو فالمعصومُ عندَهُم، وهُو فالمُلازمُ للكتاب أبدَ الدّهر، وإن قيل بغيرِ هذا، أو أُجيبَ على سؤالاتنا بإجاباتٍ مُتعسّفَة فقد أضاعوا ثمرَة حديث الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأساؤوا تطبيقَه، والائتمار بأمره، والله سبحانه وتعالى فيقول: ﴿**وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّهَ إِنَّ اللَّهَ شَدِيدُ**﴾ [الحشر:٠٧]، ويقول -جلّ شأنه-: ﴿**وَمَا يَنطِقُ عَنِ الهَوَى، إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَى**﴾ [النجم:٣-٤] .

قال الأخ علي [ص٤٢] :

مُتكلّماً عن دخول زوجات الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم في آية التّطهير (آية الأحزاب) : قال: «لكن لمّا كان المُتبادَر إلى الذّهن أنّ المُراد بأهل البيت أزواج النّبي صلى الله عليه وآله وسلم لِمَا يدلّ عليه سياقُ الآيَة، ولأنّها سبب نزول الآيَة أرادَ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أن يُبيّنَ أنّ الآيَة ليسَت محصورَة على أزواج النّبي فقط، فَحينَ نَزلَت الآيَة دعا النّبي صلى الله عليه وآله وسلم الحسن والحسين وعلياً وفاطمَة وجلّلَهُم بالكساء، وقال: «اللهمّ، هؤلاء أهل بيتي، فأذهِب عنهُم الرّجس وطهِّرهُم تطهيراً»، فَخصَّهُم بالذّكر حتى لا يظنّ ظانّ أنّ الآيَة إنّما نزلَت في أزواج النّبي فهيَ مقصورةٌ عليهنّ، فأدخلَهُم ضِمن أهل البَيت، وليسَ المُرادُ حصر أهل البيت في أصحاب الكساء فقط، لذلكَ قالَت أمّ سلمَة : وأنا مِن أهلِك يا رسول الله؟ قال : أنتِ على خَير، أنت على خَير . ولَم يَقُل: أنتِ لستِ من أهلي؛ لأنّها معلومةٌ أنّها من أهله فلا تَحتاجُ إلى أن تُخصَّ بالذّكر، بَل قد جاءت روايات أوردَها الإمام القاسم في (الاعتصام) أنّه أدخلَها معهم في الكساء بعد أن قضى دُعاءَه لعلي وفاطمة والحسنين، ونصّ الحديث: (قالت : قُلتُ : يا رسول الله، ألستُ منهُم؟ قال: بلى، فادخُلي في الكساء، فدخلَت بعدَ ما قضى دُعاءه لابن عمّه ولابنته ولبنيه)، وذكرَ هذا الحديث الإمام المرشد بالله في الأمالي».

تعليق : أخي المؤلّف قد وقعتُم في تناقضٍ عجيبٍ هُنا، سنبيّنهُ لكم من عدّة تناقضُات:

التناقُضُ الأوّل : أنّه لو كانَ حقّا ما ذهبتُم إليه من أنّ الآيَة كانَت بديهيّة الفَهم في دخول زوجات الرّسول ﷺ تحت مُسمّى أهل البيت، وأنّ موقف الكساء ما جاء إلاّ لكي لا يظنّ ظانّ أنّ زوجات الرّسول ﷺ هنّ المقصودات بلقب أهل البيت دون أصحاب الكساء، نعم ! لو كانَ حقّاً ما ذَهبتُم إليه مَا رَدّ رسول الله ﷺ أم سلمَة، عندما قالت له: (وأنَا مِنهُم)، أي وأنَا مِن أهل البيت هؤلاء الذينَ دَعوتَ لهُم بالتّطهير، فقال لها رسول الله ﷺ: «إنَّكِ إلى خَيْرٍ»، فردّ الرّسول ﷺ على أمّ سلمَة يكون لسان حاله : أنْ يا أمّ سلمَة لستِ من أهل بيتي هؤلاء الذينَ دَعوتُ لهُم، ولكنّك على خير وإلى خَير، وقد قدّمنا من المُعارضات على هذه الشّبهة آنفاً ما يكفي فلتُراجَع ضمنَ كلامنا القَريب، **نعم !** وهذه الرّوايَة عن رسول الله ﷺ هي أصحّ الرّوايات الآتية في هذا الباب، ومَن ذكرَ أنّ رسول الله ﷺ أدخلَ أمّ سلمة مع أهل البيت في ذلك الموقف فقد اعتمَدَ على غيرِ مُعتمَد، وسيأتي بيانُ حال ما اعتمد عليه المُؤلّف من كتب الزيدية .

التناقُضُ الثّاني : أنّ الأستاذ في كتابه هذا قد اجتهدَ في إثبات أنّ آل عليّ وآل جعفر وآل العبّاس وآل عقيل وزوجات الرّسول ﷺ هُم أهل بيت محمّد، فعلى قولِه من أنّ الآيَة أتت تُخبرُ أنّ زوجاتَ رسول الله هنّ مِن أهل البيت، وأنّ الآيَة بهِم خاصّة، وأنّ خبرَ الكساء يُخبر أنّ عَلياً وزَوجَته وابنَيه من أهل البَيت، وأنّ آيَة الأحزاب نزلَت في نساء النّبي وفي أهل الكساء، فأينَ موقعُ بقيّة بني هاشم من لقب أهل البَيت، وهذا القُرآن الذي لا يأتيهِ الباطلُ من بين يديه ولا مِن خلفِه قد حدّدَهُم بأصحَاب الكِسَاء، وبزوجات الرّسول ﷺ –على حدّ قول المُؤلّف– فأينَ بقيّة الهاشميين الذين اجتهدَتَ في إدخالِهم تحت مُسمّى الآل ؟!، نعني موضِعَهم من الآية ؟!.

التناقُضُ الثّالث : قولُكَ : «لذلكَ قالَت أمّ سلمَة : وأنا مِن أهلِك يا رسول الله؟ قال: أنتِ على خَير، أنت على خَير . ولَم يَقُل: أنتِ لستِ من أهلي؛ لأنّها معلومة أنّها من أهله فلا تَحتاجُ الى أن تُخصَّ بالذّكر» . أقول : ماذا تَعني –هداكَ الله– بِقَولِك: إنَّ أم سلمَة معلومَة الحال أنّها مِن أهل بيت الرّسول ﷺ، هَل تعني أنّ أم سلمَة تعلمُ أنّها مِن أهل

بيت رسول الله ﷺ، أم أنّ رسول الله ﷺ يعلمُ أنّ أم سلمَة من أهلِه ؟!، إن قُلتَ بالأوّل فسؤالُها لرسولِ الله ﷺ هل هي من أهل بيتهِ الذين دَعا لهُم، ينمّ عنَ جهلِها بحالِها فَهِيَ لا تعلمُ هَل هيَ من أهل البيت أم لا، والجهلُ يُنافي المَعلومَ، فكيف تقولُ: إنَّها عالمَة بكونِها من أهل بيته ﷺ ؟! . وأمّا إن قُلتَ بالثّاني : إنَّ رسول الله ﷺ يعلمُ أنّ أمّ سلمَه من أهل بيتِه، فهَل يَسوغ لرسول الله ﷺ أن يترُكَها وهُو في بيتِها ولا يُدخلَهَا تحت الكساء معَ الأربعَة ؟! ثمّ لماذا لَم يَقُل لها رسول الله ﷺ عندما سألتهُ عن مَوقِعِهَا، أنتَ منّ أهل بيتي يا أمّ سلمَة ؟!، واكتفى بقولهِ: «أنت إلى خَير»، بل وبعض الرّوايات: «مكانك وأنتِ الى خَير»، وهذا فيدلّ على أنّ الرّسول ﷺ امتنعَ من إدخالها تحت مُسمّى أهل البيت، وأمّا اعتراضُكُم بعدم ردّ الرّسول ﷺ عليها : بأنّكِ لستِ مِن أهلِي، فهذا فيه قَسوةٌ على أمّ سلمة -رضوان الله عليها-، والرسول فلم تُكن القسوَة والغلظَة مِن طبعِه، بل لَيَّنَ قلبَها، بقولِه : «إنّكِ على خيرَ» .

بيان ما اقتبسَه المؤلّف من كُتب الزيدية : والمؤلِّف فقَد أحالَ رواية إدخال رسول الله ﷺ لأمّ سلمَة بعد الدّعاء، إلى كتابِ (الاعتصام) للإمام القاسم بن محمد عليه السلام، وإلى (أمالي المُرشد بالله)، فأمّا (الاعتصام) فوقَفنا على شاهِدهَا فيه هُناك، وأمّا (الأمالي للمرشد بالله) فإنّها غير موجودَة، ولعلّ الأخ علي وَهِمَ في هذا، أو خلطَ بينَها وبينَ روايَة واثلة بن الأسقع، **نعم** ! أمّا ما في (الاعتصام) فإنّ الإمام القاسم بن محمّد كان يَجمعُ جميع الطّرق التي رواها المُحدّثون في خَبر الكِساء، من كُتُبٍ مُتعدّدَة زيديّة وغير زيديّة، وليسَ إيرادهُ لها جميعاً يعني أنّه يُصحّحُها أو يَقولُ بحجّيتِها، وكيفَ يكونُ ذلكَ وفيها المُتناقِضات، فإن تَفهّمتَ هذا فاعلَم أنّ رواية دخول أمّ سلمة مع أهل الكسَاء في (الاعتصام) ليسَ من طريق أهل البيت عليهم السلام، وليسَ الإمام القاسم عليه السلام يُصحّحه، وإنّما هِي روايةٌ سُرِدَت مع غيرها الغَرض منها الاستظهار بتعدّد طُرق حديث الكساء مِن كُتبُ أهلِ الإسْلام، ومَن راجعَ (الاعتصام) سيَجِدُ هذا جليّاً .

خامساً: الصّحابة عند الزيدية :

قال الأخ علي [ص٥١] :

«أمّا الطّعن في الصّحابَة فهذه فِرِيَةٌ عظيمة يُحاولون إلصاقَها بالمَذهب الزّيدي، وإنَّ أهل البَيت بريئون كلَّ البراءَة من الطَّعن في صحابَة رسول الله ﷺ» .

تعليق : وإضافَةً إلى قولِكم فإنّ الزيدية من أفضلِهم بل أفضَلُهُم نظرةً إلى الصّحابة -رضوان الله عليهم-، فَهِي لَم تَنظُر إليهِم على أنَّهُمُ الأشخاص المَعصومون الذين لا يجوزُ عليهِم خطأٌ يقدَح بَعدَ وَفَاةِ رَسُولِ الله ﷺ كما تُظهرُهُ الفرقة السنية [1]، ولَم تنظُر إليهِم على أنّهُم أولئكَ الكائدون للإسلام والمُسلمين، المُتحّيينون للفُرَص لإسْقَاطِ مَعَالِمِ الإسلام، كما قد يُحكَى عن بَعض فِرقِ الشّيعة، فالزيدية تقولُ لِمَن أحسنَ من الصّحابَة: أحسَنْت، ولِمَنَ أساءَ صراحةً تقولُ: أسأت، ولِمَن اشتُبِهَ أمرهُ بين الإحسان والإساءة تحملهُ على السّلامَة أو تتوقّف في شأنِه، وهذا لَعمر الله ميزانٌ سَمحٌ وعَدْل .

قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام : «وَلا أَنْتَقِصُ أَحَداً مِنَ الصَّحَابَةِ الصَّادِقِين، والتَّابِعِينَ بِإحسَانْ، المُؤمِنَاتِ مِنهُم وَالمؤمِنِين، أَتَوَلَّى جَمِيعَ مَنْ هَاجَرَ، وَمَنْ آوَى مِنهُمْ وَنَصَرْ، فَمَنْ سَبَّ مُؤمِناً عِندِي اسْتِحْلالاً فَقَدْ كَفَرْ، وَمَنْ سَبَّهُ اسْتِحْرَامَاً فَقَدْ ضَلَّ عِندِي وَفَسَقْ، وَلا أَسُبُّ إلاَّ مَنْ نَقَضَ العَهْدَ وَالعَزِيمَة، وَفِي كُلِّ وَقْتٍ لَهُ هَزِيمَة، مِنَ الذِينَ بِالنِّفَاقِ تَفَرَّدُوا، وَعَلى الرّسُولِ ﷺ مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ تَمَرَّدُوا، وَعَلى أهلِ بَيتِه اجْتَرَؤُا وَطَعَنُوا، وَإنِّي أَسْتَغْفِرُ الله لأمَّهَاتِ المؤمِنِين، اللَّواتِي خَرَجْنَ مِنَ الدُّنْيَا وَهُنَّ مِنَ الدِّينِ عَلى يَقِين، وأَجْعَلُ لَعْنَةَ الله عَلى مَنْ تَنَاوَلَهُنَّ بِمَا لا يَسْتَحْقِقْنَ مِنْ سَائِرِ النَّاسِ أَجْمَعِين» [2].

أقول: وهذا كما تَرى من الهادي عليه السلام مَدحٌ عامٌ لأهل المدح والإحسان مِن الصّحابَة، وفيه توَعدٌّ لِمَنَ تَطاولَ على أهل الإحسَان والثّبات مِنَ الصّحَابَة، وفي المُقابِل فإنّ في كلامه عليه السلام استثناءً لِمَن أساءَ وتمّرد بعد وفاة الرّسول ﷺ وأنّه غَيرُ ممَدوح .

---

(١) وإن لَم يكونوا قائلين بهذا القول العِصمَة صراحَةً، ولكنّهم بتبجيلِهم المُطلَق لجميعِهم، وقدحِهم فيمَن يقدَحُ بمَن يستحقّ القَدحَ منهُم من الصّحابَة، يقولونَ بالعِصمَة من غير طريقٍ مُباشر .

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق : جوابُه على أهل صنعاء : ٩٧ .

وقَالَ الإمَام المرتَضَى محمّد بن يَحيَى بن الحسَين عليه السلام، (ت٣١٠هـ) : «ثُمَّ تَعْلَمُونَ مِنْ بَعدِ ذَلِكَ أنَّ أصْحَابَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم الذِين قَامُوا بالدّين، وكَانُوا فِي حَقِيقَة الإيمَان، واتّبَعُوا بالطّاعَة والإحسَان، وَاجِبٌ فَضْلُهُمْ مَشْهُور، والطَّاعِنُ عَليهِم مَأزُور، والمُنْتَقِصُ لَهُم مَذْمُوم، هَالِكٌ عِندَ الله مَثْبُور، مُعَذَّبٌ مَدْحُور، ...، فَحَقُّهُم وَاجِبٌ عَلى جَمِيعِ المُسلمِين، وَفَضْلُهُم لازِمٌ لِجَمِيعِ المؤمِنين، فَلا يَسَعُ أحَدٌ مِنَ النّاس طَعن على أحَدٍ مِمَّن ذَكَرْنَا، إلاَّ التّرَحُمَ عَليهِم، والاستغفَارُ لَهُم وِاجِب، والاقتِدَاءُ بِحَسَنِ أفْعَالِهِم لازِم؛ إذْ لَهُم السَّابِقَةُ القَديمة، والأفْعَالُ المحمُودَة، والنِيّةُ والبَصِيرَة، رَحْمَةُ الله وَرِضوانُه عليهِم أجمَعِين،.. فَذَلِكَ الوَاجِبُ لِمَن ثَبَتَ عَلى عَهْدِ رَسُولِ الله مِنهُم، وَلَم يَتَغَيَّر عَمَّا عَاهَدَ الله فِيه، حَتّى لَقِي الله عَليه»[1]. أقول : الجميعُ يَستثني أهل الإساءَة من الصّحابَة، ويمدحُ مِن يستحقّ المَدحَ منهُم، وهذا قولُ الزيدية مَاضياً وحاضِراً، فللأسَف عندما يجدُ المُعاصِرُ زيديّاً يتكلّم عن أهل الإساءَةِ من الصحّابَة -وسيأتي الكلام عنهُم، ومَن هُم- فإنّه يتوهَّمُ أنّ هذا قولٌ حادثٌ مُستجلبٌ من أهل فارِس، وهذا وَهمٌ ظاهِر .

الصّحابَة عِندَ الزيدية :

للصَّحَابِيِّ عِندَ الزيدية تَعرِيفٌ دَقِيقٌ وَمُنصِف، قال الإمام المنصورُ بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام : «الصَّحَابِيُّ مَنِ اخْتَصَّ بِمُلازَمَةِ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، والأخْذِ عَنه، وَهُو الذي نَخْتَارُه، لا مَنْ لَقِيَه مَرّةَ أوْ مَرَّتَيْن كَمَا ذَهَبَ إليه كَثيرٌ مِنْ أصْحَابِ الحَدِيث» [2]، وقال الإمام صارم الدّين الوزير، مُعرِّفاً الصّحابي : «هُوَ مَنْ طَالَتْ مُجَالَسَتُهُ للنّبي صلى الله عليه وآله وسلم مُتَّبعَاً لَه»[3]. ومنهُ نُعرّف الصّحابي بقولِنا : (إنَّه لَقبٌ يُطلَقُ على كلّ مَن اختصَّ بمُلازمَة النّبي صلى الله عليه وآله وسلم،

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام المرتضى محمد بن يحيى : كتاب الأصول : ٢/ ٧١٢ .

(٢) صفوة الاختيار : ٢١٤ .

(٣) الفصول اللؤلؤية : ٢١٩ .

ومُناصرَته، والأخْذ عَنه، ثمّ بِقيَ علَى مَنهَجِه ﷺ إلى أنْ مَات) . فمَن تحقّقَ فيه هذا التّعريف مِن أصحاب رسول الله ﷺ كانَ هُو الصّحابِيّ المَمْدوحُ على لِسانِ رَسول الله ﷺ، المَطلوبُ مِنّا تعظيمُه وتَوقيرُه والثّناءُ عليه. وعلى هذا التّعريف فلنَضْرِب أمثلَةً ونَتَدَارَسُهَا، وعليكَ مُطابَقة حال كلّ صحابيٍّ عليها :

سلَمان الفَارسِيّ : رَجُلٌ آمنَ بالله تعالى وبالرّسول ﷺ، اختصّ بمُلازَمَة الرّسول ﷺ، ومُلازمتُه فالأخذُ عنه، ثمّ هُوَ تُوفّي غيرَ مُبدّل لم يُخالِف القُرآن ولَم يُخالِف عليهِ القُرآن، فهذا صَحَابيٌّ داخلٌ في قول الرّسول ﷺ : «لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فلو أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ما بَلَغَ مُدَّ أَحَدِهِمْ ولا نَصِيفَهُ» (١). وهُوَ مِنَ الصّحابَة الذين لا يَقدحُ فيهم أهل بيت رسول الله ﷺ .

عبدالله بن مَسعُود : رَجُلٌ آمنَ بالله تعالى وبالرّسول ﷺ، اختصّ بمُلازَمَة الرّسول ﷺ، ومُلازمتُه فالأخذُ عنه، ثمّ هُوَ تُوفّي غيرَ مُبدّل لم يُخالِف القُرآن ولَم يُخالِف عليهِ القُرآن، فهذا صَحَابيٌّ داخلٌ في مَدحِ الرّسول ﷺ، وأهل البيت فلا يَقدحونَ فيه -رضوان الله عليه- .

معاويَة بن أبي سُفيان : رَجلٌ أسلَم، ولَم يختصّ بِتلكَ المُلازمَة لرَسُول الله ﷺ، ثمّ هُو لَم يَلتزِم سنّة الرّسول ﷺ بعد موت الرّسول ﷺ، فسُرعَانَ ما بَغى على إمامِهِ الشّرعي، فكانَ رأسُ حِزب الفِرقَة البَاغيَة، الدّاعيَة إلى النّار!، القاتِلَة لعمّار بن ياسر -رضوان الله عليه-، الذي قالَ فيهِ رَسول الله ﷺ : «وَيْحَ عَمَّارٍ، تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إلى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ إلى النَّارِ» (٢) فدُعاةُ النّار لَيسوا ممّن لَو أنفقَ أحَدُنَا مِثل أُحُدٍ ذهباً ما بلَغَ مُدَّ

(١) صحيح البخاري : ٣/ ١٣٤٣ .

(٢) صحيح البخاري : ١/ ١٧٢، المستدرك على الصّحيحين : ٢/ ١٦٢، صحيح ابن حبّان : ١٥/ ٥٥٣، سنن النسائي الكبرى : ٥/ ١٥٥، سنن البَيهقي الكُبرى : ٨/ ١٨٩، مصنّف عبدالرّزاق : ١١/ ٢٤٠، المعجم الأوسط : ٨/ ٤٤، المعجم الكبير : ٢٣/ ٣٦٣، مسند أبي يعلى : ١٣/ ١٢٣، مسند أحمد بن حنبل : ٣/ ٩٠، كنز العمال : ١١/ ٣٣١، وغيرها وهي بألفاظ مُختلفَة واشتركَت في معنى واحِد.

أحَدِهِم ولا نَصِيفِه، بل إنّ مُعاويَة بن أبي سُفيان لَم تَثبُت لهُ مَنزلةٌ رفيعَةٌ ولا قريبَةٌ منها عندَ الرّسول ﷺ، ولـيسَ لـهُ أفعـالٌ مُـشرّفَةٌ تـدلّ عـلى شَرفِ الـصّحابي المَمْـدُوح في الحديث، وهذا أبو عبدالرحمن النّسائي صـاحب الـسّنُن الحديثيّـة المَـشهور، يحكِـي عنـهُ صاحِبُه محمد بن مُوسَى المامُونِي قال : (سَمِعْتُ قَوْمَاً يُنْكِرونَ عَلى أبي عَبـدِ الـرّحمَن كِتَـابَ (الخصَائِص) لِعَلِيٍّ -رَضِيَ الله عَنْه-، وَتَرْكِهِ تَصْنِيفَ فَضَائِلِ الشّيْخَيْن، فَذَكَرْتُ لَـهُ ذَلِـك، فَقَالَ : "دَخَلْتُ دمشق وَالْمُنْحَرِفُ عَنْ عَلِيٍّ بِهَا كَثِير، فَصَنَّفْتُ كِتَابَ (الخَصَائِص)، رَجَـوتُ أنْ يَهْدِيَهُمُ الله" . ثُمَّ إنّهُ صَنَّفَ بَعْدَ ذَلِكَ (فَـضَائِلَ الـصَّحَابَة)، فَقِيـلَ لَـهُ وأنَـا أسْـمَع : ألا تُخْرِجْ فَضَائِلَ مُعَاوِيَة؟! فَقَالَ : "أيُّ شَيءٍ أُخْرِج، حَدِيثُ «اللّهُمَّ لا تُشْبِع بَطْنَه»!، فَـسَكَتَ السَائِلْ» [1]، دَع عَنكَ دعَوة الرّسول ﷺ هذه عليه، وانظُر لو كانَ لـهُ -لمعاويـة- مَوقـفٌ مُشرِّفٌ مَعَ رسول الله ﷺ ألن يكونَ هذا له مَنقِبَة ؟، فلم يَذكُر الحُفّاظ لـهُ مَنقبَـة واحِـدَة أشادَ بها رسول الله ﷺ، بل حتّى لو وُجِدَت لكـانَ العِـبرَة بـما خـتمَ بـه مُعاويَـة عَمَلـه، ومُعاويَة فقد ابتدأ حياتَهُ بالشّرك، وتوسّطها بالسّكر والـشُّرب، وسـمّ سـيّدِ شـباب أهـل الجنّة الحسن بن علي عليه السلام، وتَولِيَة الفُسّاق على الأمّة، نعني ابنه يزيد الفجـور، واختتَمهـا بِلعن صاحب رسول الله ﷺ حقّاً حقّاً[2]، حتى كانَ أوّل مَن سنّ هذه السنّة الخبيثَة لخلفاء بني أميّة مِن بعدِه، فكيفَ يكونَ مَن هُو مِثلُ مُعاويَة صحابيّ جليل لا يَجـوزُ عليـه الـسّب، وقد يُدخلهُ البَعض في تِلكَ الآيَات القرآنية التي تمدَح الصحّابة، وليسَت الآيات تخصّ إلاّ أولئكَ الصّادقين على عهدِ الله وميثاقه في حياة رسول الله ﷺ وبعـد موتـهِ، إلى أن أتـاهُم اليقين .

---

(١) تذكرة الحفّاظ : ٢/ ٦٩٩، سير أعلام النبلاء : ١٤/ ١٢٩، تهذيب التهذيب : ١/ ٣٣، تهذيب الكمال : ١/ ٣٣٨.

(٢) روى الحاكم والبزّار بأسانيدِهِم : «قَال مَعاويـة لِسعَد بـن أبي وقّـاص: مَـا يَمْنَعُـكَ أنْ تَـسُبَّ ابـن أبي طَالِـب ؟! قَال: فقال : لا أسُبُّ مَا ذَكَرْتُ ثَلاثاً قَالَهُنَّ لَـهُ رَسـولُ الله ﷺ، لأنْ تَكـونَ لِي وَاحِـدةٌ مِـنهُنّ أحَـبُّ إليّ مِـنْ حُمْـرِ النَّعَم...» المستدرك على الصّحيحين : ٣/ ١١٧، مسند البزّار : ٣/ ٣٢٤، تاريخ مدينة دمشق : ٤٢/ ١١١، الإصابَة في تمييز الصّحابة :٤/ ٥٦٩، وهذا من مُعاوية أمرٌ صريح، فإن لَم يَكُن فوصفٌ لحال ذلك المُجتمع الطّاعن الواقِـع على أمير المؤمنين عليه السلام، ووصفٌ لحال معاوية الطّليق الرّاضي بهذا الفِعل القبيح .فسؤالُه لسَعد (إن لَم يكُن أمراً) فَهو استغرابٌ من سعد بن أبي وقّاص عندما لَم يَشتُم علياً كسائر النّاس !!، والله المُستعان، هذا وأمثـال هـذا كثـير تركناه اختصاراً .

قال الأخ علي [ص٥٤] :

بعدَ أن سردَ آياتٍ قُرآنيّة، تُبيّن فضل الصّحابَة، «فأنتَ بالخِيار أمام هذه الآيات بينَ أمرَين : إمّا أن تُصدِّق القرآن، وتُكذِّب الشيعة الرّافضَة في مَقولَتِهِم بِتلكَ الخرافات والأكاذيب التي يَفترونَ بها الكَذب على صحابَة رسول الله ﷺ . وإمّا أن تُكَذّب القُرآن، وتُصدِّق أكاذيبَهُم وأباطيلَهُم . أوَليسَ للزيديّة قاعدةً ينسبونَها إلى النّبي ﷺ، قال : «ما وافقَ القرآن فَهُوَ مِنّي، وأنا قُلتُه، وما خالفَ القرآن فليسَ منّي ولَم أقُله»،...، فوجبَ على كلّ زَيديٍّ تكذيب تلكَ القَصص اتّباعاً لهذه القاعِدة» .

تعليق : أخي المؤلِّف، مَن عَسيتَ أنّ الله مَدَح في كتابِهِ العزيز مِن الصّحابَة ؟ هُل كُلّ الصّحابَة ؟ أم بَعضُهُم ؟ إن قُلتَ : كلّ الصّحابَة . قُلتُ : لَزِمَك أن يكونَ رأسُ المُنافِقين عبدالله بن أبيّ بن سَلول ممّن قال الله تعالى فيهِم : ﴿**مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَرَاهُمْ رُكَّعاً سُجَّداً يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّـهِ وَرِضْوَاناً سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾ [الفتح:٢٩]، فَهل المُنافقُ ممّن يَبتغِي فضلاً مِن الله ورِضواناً؟! دَعكَ من ابن أبي، وهلمّ إلى الوَليد بن عُقبة بن أبي مُعيط الأموي المُصلّي بالنّاس الفجر أربعَ ركعات مِن أثَر السُكْر والشُّرب!! هَل تقولُ: إنَّه ممّن قال الله تعالى فيه: ﴿**مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّـهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً**﴾[الأحزاب:٢٣]، ... إلخ من الأمثلَة المُتناقِضَة مع ما أوردَهُ الأخ علي، والمُؤلّف الآن أمام خيارَين اثنَين : إمّا أن يَقول: إنَّ مُعاويَة، والوليد بن عُقبة، وابن أبي، مِن أهل المَدح في القُرآن، وعِندَها فعليهِ أن يَرُدّ آياتٍ كثيرة في القرآن تُشنّع على النّفاق والمُنافقين وعلى شُرب الخَمر وعلى قتل النّفس المؤمنَة إلاّ بالحقّ، وناهيكَ بهذه الشّنائع مِن كبائر . والخِيار الثّاني : أن يقولَ: إنَّ القرآن لا يُكذِّبُ بَعضُهُ بَعضَاً، فالآياتِ التي جاءت في مَدح الصّحابَة لم تَكُن شاملَةً لجميعِ الصّحابَة العُدول والفَسقَة، بل جَاءت في أولئكَ الذين صَدقوا ما عاهدوا الله عليه وماتوا وهُم من دينِهِم ومنهجِهِم المحمّدي على أتمّ اليقين كما قال الهادي إلى الحق عليه السلام آنفاً، أمثال عمّار بن ياسر، وأبي أيوبٍ الأنصاري، وأبي ذرٍّ الغِفاري، وعبدالله بن مَسعود، وجابر بن عبدالله الأنصاري، وأمثالُهم من صحابَة

رسول الله ﷺ، وأمّا مَن بدّل وشابَ دينَهُ بما لن يُرضيَ رسول الله ﷺ لو كانَ بينَهُم فإنّهم غيرُ داخلين في آيات المدح؛ لأنّ الله لا يُثني على مَن خالفَ رسول الله ﷺ، وهُم فداخلونَ في آيات الوَعيد حسبَ أفعالِهم فمَن كان مُنافِقاً انطبقَت عليه آيات الوعيد في النّفاق، ومَن كانَ شارباً للخمر انطبَقَت عليه آيات الوعيد في الخمر، وكذلك الحال معَ من تسلّط على رِقاب المُسلمين، والله المُستعان.

نَعَم ! أمّا ما كانَ من المشائخ أبي بكر، وعمر، وعثمان، وأهل الجَمل عائشَة، وطلحة، والزّبير، فإنّ مُخالَفَتَهُم لرسول الله ﷺ واضِحةٌ ظاهرَة، فالرّسول ﷺ يقول: «مَن كُنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»، و«عليٌّ منّي بِمَنزلَة هَارُون مِن مُوسَى» ثمّ مع ذلكَ يتقدّم أبو بكر وعمر وعثمان على عليٍ عليه السلام بالخِلافَة، ويَغضبُ عليٍ عليه السلام ستّة أشهر لم يُبايعهُم فلم يَتنازلَ له بها الأوّل، وكذلكَ ما حصلَ منهُم مِن إغضابٍ لفاطمة الزّهراء عليها السلام، والرّسول ﷺ يقول: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي» [1]، وفاطمة فماتَت غضبانَة على أبي بكر وعُمر وسيأتي بيانُ هذا عند الكلام على فَدك، **نعم** ! وهذه فمُخالفات صريحة لقول الرّسول ﷺ فيهِم، وما خالفَ الرّسول فليسَ يُرضي الرّسول ﷺ، وما لا يُرضي الرّسول فلن يُرضيَ الله تعالى . وأمّا بخصوص أهل الجمَل، فإنّ أمّ المؤمنين عائشة خرجَت مِن بيتِها -وخروجُها هذا فِعصيانٌ للرسول ﷺ؛ لأنّه أمرها وبقيّة نسائه أن يَبقينَ في بيوتهنّ-، وإضافَة إلى خروجها وعصيانها للرسول في هذا فإنّها خرجَت ونَكَثت هِيَ وطلحة والزّبير على إمام المُسلمين -إن لَم يكُن بالنّص، فبالبَيعَة العامّة-، ومَن خرجَ على إمامِه الشّرعي الصّالح فقد أخطأ قطعاً، فكيفَ لو ثبتَ أنّ طلحة والزّبير كانا قد بايَعا علياً عليه السلام فنكثَا عليه، والرّسول ﷺ فيقول : «إِنَّ الغَادِرَ يُنْصَبُ لَه لِوَاءٌ يوم القِيَامَةِ، يُقَالُ: هذه غَدْرَةُ فُلاَنٍ، وَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الغَدْرِ إلاّ أن يَكُونَ الإِشْرَاكُ بِالله تَعَالَى، أَنْ يُبَايِعَ رَجُلٌ رَجُلاً عَلَى بَيْعِ الله وَرَسُولِهِ ﷺ ثُمَّ يَنْكُثَ بَيْعَتَهُ»[2] وطلحة والزّبير وكثيرٌ ممّن مَعهُم كانوا قد بايعوا علياً عليه السلام بالخلافَة، فلمّا وردَت الأخبارُ في هؤلاء مُتضارِبَة، شيءٌ يحملُ في

(١) صحيح البخاري : ٣/ ١٣٦١.

(٢) مسند أحمد بن حنبل : ٢/ ٤٨، مسند ابن الجعد : ١/ ٤٤٦ .

طيّاتـه المَـدح، وشيءٌ يَفرضـهُ عـدلُ الـشّيخين في النّـاس بعـد تـوَلّيهِم الخِلافَـة، وشيءٌ يَفرضهُ مَواقفهُم الحسنَة مع رسول الله ﷺ قبلَ وفاتِه، وشيءٌ يَفرضُهُ ما نُقِـلَ مـن أخبـار توبَتِهم -ونخصّ أهل الجَمل بهذا-، وعاملٌ آخَر وهُوَ المُهمّ والأهَـمّ، أنّـه لَم يَثبـت لنـا أنّ ساداتنا مِن أهل البيت عليهم السلام كانوا يَسبّوَنَهُم أو يُفسّقونَهُم مـن زمـن عـلي عليه السلام إلى زمـن الحجّة مجد الدّين المؤيدي عليه السلام، فآثرَنا طُرُقَ السلامة على دهاليزِ النّدامَة، فتمسّكنا بإجمـاع أهل البيت عليهم السلام المُلازم لكتاب الله تعالى أبدَ الدّهر، فتوقّفنا في حَـالِهم ووَكَلنـا أمـرَهُم إلى الله تعالى، إنّ عذّبهُم فهُو العدلُ الذي لا يَجور، وإن رَحِمهُـم وأنعـمَ علـيهِم فهُـو الـرؤوف الغَفور الرّحيم، قال الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام، فـيما يخـصّ المـشائخ: «لَنَـا أئمَةٌ نَرجِعُ إليهِم فِي أمُورِ دِينِنَا، ونُقْدِم حَيثُ أقدَمُوا، وَنُحْجِمُ حَيثُ أحْجَمُوا، وَهُم: عَـلِيٌّ وَوَلَدَاه -عَليهم أفضل السلام-، والحَادِثُ عَليهِم وَغَضَبُنَا فِـيهِم، وَلَم نَعْلَـم أحَـداً مِـنهُم سَبَّ أحَداً مِنَ الصّحَابَة ولا لَعَنَه ولا شَتَمَه، لا فِي مُدّة حَيَاتِهم، ولا بَعَد وَفَاتِهم»[1].

نعم ! وليس المَقام هُنا مَقام إسهاب في شرح مسألة الإمامة، وأحقيّة عـلي عليه السلام بِهـا، أو التكلّم عن أخطاء المشائخ، أو عن تفاصيل قصّة أهل الجَمَل، ولكنّ المقام مَقام التماشي معَ طرح المؤلّف، وهُو فلم يُعرّج على تفاصيلِ هذه القضيّة .

قال الأخ علي [ص٥٥] :

«أمّا أقوالُ أهل البَيت في الصّحابَة الكِرام فإليـكَ بعـض أقـوالِهم أسـوقُها إليـكَ مـن الكُتُب المُعتمدَة عند علماء المَذهب الزّيدي ممّا اطّلعتُ عليها، وإلاّ فكُتُب أهل البيت كثيرَة في الذّب عن الصّحابَة»، ثمّ بدأ يَسرد أحاديث وأقوالاً أُثِرَت في تعظيم الصّحابة .

تعليق : أخي المؤلِّف، ما ذكرتموهُ من أحاديث وأقوال سَنَقِفُ عليهَا مَعكُم قولاً قـولاً، فممّا نَقلتُموه :

١ - «لمّا قَدِم قوم مِن أهل العراق إلى المدينَة، وسبّوا أبا بكر وعُمـر، وافتَركـوا في عُـثمان -رضي الله عنه-، فقلتُ لهم -أي علي بن الحسين زين العابدين- : أنتُم من المُهـاجرين الـذين

(١) المجموع المنصوري الجزء الثاني القسم الثاني: ٣٨٠.

قال الله فيهم: ﴿لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً وَيَنْصُرُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ هُمُ الصَّادِقُونَ﴾ [الحشر: ٨] ؟ قالوا : لسنَا منهُم. قلت : فأنتُم من الذين قال الله فيهم: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ وَلاَ يَجِدُونَ فِي صُدُورِهِمْ حَاجَةً مِمَّا أُوتُوا وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ وَمَنْ يُوقَ شُحَّ نَفْسِهِ فَأُوْلَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [الحشر:٠٩] ؟ قالوا: لسنا منهُم . قلت لهُم: أما أنتم فقد تبرّأتم من أن تكونُوا منهُم، وأنا أشهَدُ أنّكم لستُم مِن الفِرقَة الثّالثَة الذين قالَ الله -عزّ وجلّ- فيهم: ﴿وَالَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوبِنَا غِلاً لِلَّذِينَ آمَنُوا رَبَّنَا إِنَّكَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ﴾ [الحشر:١٠]» .

بَيان : هذا النّقلُ ثابتٌ عن زين العابدين -صلوات الله عليه-، وليسَ فيه ما تُخالفُ الزيدية عليه، ولا ما يُخالِفُ عليهَا، فَفيه نهيٌ من زين العابدين عليه السلام على عدم سبّ المشائخ أو لَعنهم، والزيدية بريئةٌ مِن هذا براءة مُطلَقة، وليسَ في قولِها بتفضيل علي عليه السلام على أبي بكر وعمر وعثمان سبٌّ أو شتمٌ لهُم، كما أنّ الفرقة السنية يُفضّلون الثّلاثة على علي عليه السلام، ثمّ هُم لا يسبّون علياً عليه السلام، فزين العابدين عليه السلام مع نَهيه أهل العراق عن سبّ الثّلاثَة كانَ مُفضِّلاً لعلي عليه السلام عليهِم، قائلاً بإمامته وأحقيّته عليهِم، روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي صاحب الإمَام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عَن حكيم بن جبير، قَال: قَال عَلي بن الحسين: يَاحكيم، بَلغني أنّكم تُحَدّثون بِالكوفة أنّ عَليّاً فَضّلَ أبَابَكر وعمَر عَلى نَفسِه؟ قَال: قُلت: أجَلْ . قَال: فَهَذَا سَعيدُ بن المسيّب حَدّثني أنّه سَمِعَ سَعد بن أبي وقّاص، وهُوَ يَقول : سَمِعتُ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يَقول لِعَلي : «أنْتَ منّي بمنزلَة هَارونَ مِنْ مُوسى» . فَهَل كَانَ فِي بَنِي إسرائيل بَعد مُوسَى مِثلُ هَارون؟! فَأينَ يُذهَبُ بِكَ يَاحَكيم؟» [1]، وفي رواية : «ثمَّ ضربَ علي بن الحسين على فَخِذي ضربةً أوجعَنِيهَا . ثمّ قال: فمَن هذا الذي مِنْ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بِمَنزلَة هَارون مِن مُوسى؟» [2].

(١) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ١/ ٥٢٢/ ٤٥٣

(٢) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ١/ ٥٢١/ ٤٥١

٢- نقلَ المُؤلّف من (مُسند شمس الأخبار) للعلامة القُرَشِي : «(وبإسنادِه) إلى النّبـي ﷺ أنّه قال : «احْفَظونِي في أصحابِي فإنّهُم خيار أمّتي» .

بَيان : أوّلاً وقبلَ البدء في الكلام على الأثر النّبوي، نُبيّن للأخ علي أنّه وقعَ في خطـأ، أو في تدليس، وحملاً منّا لهُ على السّلامَة نقولُ بـالأوّل، فـما نَقلَـهُ القُـرشي في (مُـسند شـمس الأخبار) ليس بمنقولٍ عن كُتب أهل البيت عليهم السلام الحديثيّة فقط، بَل كانَ ينقُـل مـن كُتـبِ الشّافعيّة والمُعتزلَة وغيرهِم من أهل الحديث إضافةً إلى كُتب الزيدية، وكان رَحمهُ الله تعـالى يُشيرُ إلى موضع النّقل قبل كلّ حديث، وعليـه فلـيسَ كـلّ مـا وردَ في هـذا المُـسند يكـونُ مَنسوباً إلى الزيدية فافهمَ هذا، ومثالاً عليه، فالرّوايَة القريبَة المَنقولَة ذكرَ العلاّمَـة القَـرشي أنّه نقلَها مِن (مُسند الشِّهاب) لمحمد بن سلامَة الشّافعي، وعندَ الرّجـوع لمُسند الـشّهاب وجدنَا هذا الأثَر فيه[1]، وليسَ هُو بموجودٍ في مُصنّفات الزيدية الحديثيّة!، فإن أنتَ وقَفت على هذا، وَقفتَ على أنّ غرض جامع المُسند مِن شتّى المـصادر الحديثيّـة لـيسَ إلاّ تقريـب المواضيع ورَبطِها ببعضها البعض، لا أنّه يَنقُل هذه الأحاديث على أنّها صـحيحةٌ كلّهـا، أو أنّها تُمثّل رأي الزيدية . **نعم** ! وبعد هذه المُقدّمة نقول مُتكّلمين عن متن هذا الحـديث: إنَّـه لا يَتعارَض مَع وُجهَة نظـر الزيديـة في الـصّحابة، ولا يتعـارضُ مـع تعريفهـا لهُـم، فـإنّ الصّحابة الذين حثّنا رَسول الله ﷺ على الاقتـداء بهِـم هُـم مَـن لازمـوا الرّسـول ﷺ، وأخذوا عنه، وماتوا على نهج ومنهج رَسول الله ﷺ، فليس ابن أبي مُعـيط ولا بـسر بـن أرطأة ولا المغيرَة بن شُعبَة منهم أبداً، لثبوت تغيـيرهم وتبـديلهِم بعـد الرّسـول ﷺ، دَع عنك اختصاصهم ومُلازمَتهُم وإقبال الرّسول ﷺ عليهِم في حَياتِه، فإنّه لَم يَحصُل. **نعم** ! وأمّا مِن ناحيَة السّند[2]: فَفِي سَنَده كثير بن زيد الأسلمي، وهو ضعيف [3]، وفيه سعيد بـن

(١) مسند الشّهاب : ١/ ٤١٨ .

(٢) وسندهَا كما في مُسند الشّهاب : أخبرنا الحسن بن خلف الواسطي، ثنا أبو بكر محمد بن أحمد بن إسماعيل الوراق، حدثني أبي، ثنا السري بن يحيى، ثنا أحمد بن عبد الله بن يونس، ثنا القداح يعني سعيد بن سالم، عن كثير بن زيد، عن المطلب بن عبد الله، عن عمر -رضي الله عنه- قال: قال رسول الله .. الخ .

(٣) الضّعفاء للنسائي : ١/ ٨٩، المجروحين :٢/ ٢٢٢ .

سالم القدّاح قال عنه السّاجي: ضعيف، وقال فيه ابن حبّان : «يَهِمُّ فِي الأَخْبَار حتَى يَجيء بِهَا مَقْلُوبَة، حتَى خَرَجَ عَن حَدِّ الاحْتِجاجْ» [1]. قُلتُ : وهذا الخَبر فيردُ بصيغٍ أُخرى منها قوله ﷺ : «احْفَظُونِي فِي قَرابَتي» [2].

٣- نقلَ المُؤلّف من (مُسند شمس الأخبار) للعلامة القُرَشِي : «(وبإسنادِه) إلى حُذيفة عن النّبي ﷺ أنّه قال : «اقْتَدوا باللَّذّين من بَعدِي أبي بكر وعُمر» .

بَيان : هذه الرّوايَة اقتبَسَها العلاّمَة القُرَشي من (أمالي قاضي القُضاة) عبدالجبّار بن أحمد المُعتزلي، و خُلاصَة القَول: إنَّ هذه الرّوايَة لم تَثبُت من طريق أهل البيت عليهم السلام، ولَم يَكونُوا يُشيرون إليهَا، لا تصريحاً ولا تَعريضاً، بَل إنّها ما أتَتْ بهذا الوَجه في مسانيد أهل الإسلام -ممّا اطّلعْنَا عَليه- إلاّ مِن طريق عبدالملك بن عُمير [3]، وهُو رجلٌ مجروحٌ عند أئمّة وعُلَمَاء الزيدية بالاتّفَاق، قال الإمام البَاقِر عليه السلام : كَانَ شُرْطِيّاً علَى رَأسِ الحجَّاج [4]، عَامِلاً لِبَنِي أُمَيّة. وقال الإمام أبو طَالب عليه السلام : كانَ مِن أعوَان بني أميّة . وحَكى الإمام المُرْشد بالله عليه السلام : أنّه كان يَمُرّ بأصحابِ علي عليه السلام وهُم جَرحَى، فيَقتُلُهُم، فَعُوتِب عَلى ذلك، قال : إنَّما أردتُ أن أُريحَهُم! . وحكى الإمام المُرشد بالله عليه السلام أيضاً : أنّه قَاتِلُ عبدالله بن بقطر [5] رضيع الإمَام الحسين بن علي عليه السلام، واحتزّ رأسَهُ بالكوفة. قال الإمام

(١) تهذيب التهذيب :٤/ ٣١ .

(٢) مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ١/ ١٦١، كنز العمال : ٢/ ١٢٦، تفسير الطبري : ٢٥/ ٢٤ عند نزول قول الله تعالى : ﴿قُلْ لا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ [الشورى: من الآية٢٣].

(٣) وأتَت من طريق يحيى بن سلمة بن كهيل، رواها الحاكم في (مُستدركه) : ٣/ ٨٠، وغيره . قُلتُ : وسلمة بن كُهيل هذا مُجمعٌ على ضَعفِه عند أهل الحديث، قال عبدالله بن المبارك : يحيى بن سلمة بن كهيل ضعيف . وقال يحيى بن معين : ليسَ بشيء . وقال البخاري : في أحاديثه مَناكير . (الضعفاء الكبير : ٤/ ٤٠٥)، وقال النّسائي : متروك الحديث (الكامل في الضّعفاء :٧/ ١٩٦) . وأتت أيضاً من طريق محمد بن عبدالله المخرمي وهو رجلٌ غير مَشهور، يرويها عن أحمد بن خالد وهُو رجلٌ مَجهول. ولم أقِف على غيرِها .

(٤) قُلتُ : ونَاهِيكَ بِرجُلٍ اطمأنّ إليه الحجّاج فجعلَهُ رأساً له، والحجّاج هذا فِمَن مخازيه وبُغضِه لعلي عليه السلام وشِيعته، أنّه كَتَب إلى محمّد بن القاسم الثقفي : أنِ ادْعُ عَطيّة العَوفي، فَإنْ لَعَنَ عَليّ بن أبي طالب، وإلاَّ فَاضربهُ أربعمائة سَوط، واحلِق رَأسَه ولِحيَتَه، فَدعاهُ، فَأقرَأهُ كِتابَ الحجّاج، فَأبى عَطيّة أنْ يَفْعَل، فَضَرَبَهُ أربعمائة، وحلَقَ رَأسَهُ ولِحيَتَه . (الطّبقات الكبرى:٦/ ٣٠٤) .

(٥) قال في الإصابَة : «ذكر أبو جعفر : أنّه قُتِل مع الحسين بن علي بكربلاء وكانَ رضيعُه» الإصابة ٥/ ٨ .

القاسم بن محمد عليه السلام: مَجروح [1]. وعِندَ غيرنا، ضعّفَهُ أحمدُ بن حنبل [2]، وزادَ أنّه مُضطربُ الحديثِ جِدّاً [3]. وقال يحيى بن معين: مُختلِط [4]. وقال أبو حاتم: ليسَ بِحافِظ [5]. وفي (الطّبقات): مَشهورٌ بالتّدلِيس [6]. نعم! وبعد هذا فَلْنَفرِض صِحّة سند هذه الرّوايَة، فإنّ المَتنَ لَنْ يَستَقِيم، وسيُعارِضُ رواياتٍ أصحّ من هذه الرّواية وأقوَى، فحثّ الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم لنا بالإقتداء بأبي بكر وعُمر يعني تقديم أقوالِهما وأفعالِهما واجتهاداتِهما على غيرِهم من الصّحابة، والمَعلومُ أنّ الله والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم قَد قَدّما علي بن أبي طالب عليه السلام، والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم فيقول: «مَن كُنتُ مَولاه فَعلي مَولاه»، وهُنا فيُسألُ المُخالِف عَن مَعنى المُوالاة في هذا الحديث؟ هَل تَعني المُوالاة في أمور الدّين، والتي مِنها تقديم قولِه في الحوادِث، والتقيّد باجتهَادَاته وآرَائه؟ أم تَعني المُوالاة التصرّف المُطلَق بأمور الأمّة سِيَاسيّاً؟ أم تعني الموالاة في الدّين، والموالاة السّياسيّة، بمعنى القيادة الرّوحيّة، والقيادَة السياسيّة؟ إن قُلتَ بالأوّل: إنَّ الموالاة تعني موالاة أمير المؤمنين علي عليه السلام في الأمور الدّينيّة التي مِنها الاجتهاديّة قَطْعاً، وتقديم قولِهِ على غيرِه من الصحّابَة، بمعنى الاقتداء به والانضواء تحتَ حُكمِهِ وقضائِهِ. قُلنا: قَد خالَفْتَ إذاً بقولِكَ هذا على الحديث الذي تَروونَه (حديث الاقتدَاء بِأبِي بَكر وعُمَر)، والمَعلومُ أنّ علياً عليه السلام كانَ يُخالِفُ عُمر في أحكامِه [7]، والمعلومُ أيضاً أنّ عُمر كان يحتاجُ لعلي عليه السلام ولَم يكُن علي عليه السلام يحتاجُه [1]، فمَن

(١) الجداول الصّغرى.

(٢) تذكرة الحفّاظ: ١/ ١٣٥.

(٣) تهذيب الكمال: ١٨/ ٣٧٣.

(٤) تذكرة الحفّاظ: ١/ ١٣٥.

(٥) تذكرة الحفّاظ: ١/ ١٣٥.

(٦) طبقات المُدلّسين: ١/ ٤١، أسماء المُدلسين: ١/ ١٤٢.

(٧) روى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام، قال: (لمّا كَان فِي ولايَة عُمَر أُتِيَ بامرأة، فَسَألها عمُر، فَأقرّت بِالفُجور، فَأمَر بِها تُرجَم، فَلقيها عَلي، فَقال: مَا بَال هَذه؟ فقالوا: أمَرَ بِهَا أمير المؤمنين أن تُرجم، فَردّها علي -عليه السلام-، فَقال: أمَرتَ بِهذه أن تُرجم؟ قَال: نَعم، اعْترَفت عِندي بالفجور. فَقال: هَذا سلطانك عَليها. فمَا سلطانك على ما في بطنها؟ فقال: ما عَلمتُ أنها حبلى. قال: إن لم تعلم فاستَبْرِ رحمها. قَال علي: فلعلك انتهَرتَها أو أخفْتَها؟ قال: قد كَان ذَلك. قَال: أومَا سَمعت رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يَقول: «لا حدّ على مُعترفٍ بعد بلاء»، فلعلها إنّما اعترفت بوعيدك إياها. فَسَألها عمر؟ فقالت: ما اعترَفت إلا خوفاً، فأمر بها فخُلّيَ سبيلها. ثم قال: عجزت النساء أن يَلِدنَ مثلَ عليّ. لولا عليّ لَهَلَك عمر). اهـ من أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام: ٣/ ١٣٩٤، مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام: ٣٣٥، درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية: الباب السّابع عشر: ١١٨، ومنها منع علي عليه السلام إقامة

الأولى بالاقتداء علي عليه السلام أم الشّيخان ؟! بَل هَل يُناقض رسول الله صلى الله عليه وآله نفسَه فيأمرُ بمولاة عليعليه السلام في مُتشابهَ الشّريعة وما يُختلَفُ فيها، ثمّ يأمُر بالاقتداء بأبي بكر وعُمر دونَ عليعليه السلام ؟! ثمّ هَل يحثُّنا رسول الله صلى الله عليه وآله بالاقتداء بِرجالٍ كانوا في حاجةٍ إلى غيرهِم (علي) ؟! ونحنُ في الحاشِيَة القريبَة قد بيّنا أعلميّة عليعليه السلام على سائر الصّحابَة فتأمّلها. **نعم** ! فإن أنتَ وَقفتَ على موضع الخَلل، وقفتَ على أنّ هذا الخبر -خبر الاقتداء بالشّيخين- خُبرٌ مُنتقضٌ مَتناً وإن صحّ سنداً، فكيفَ لَو لم يصحّ لا مَتناً ولا سنداً، وجديرٌ بالذّكر هُنا أن نذكُرَ رأينا في الموالاة التي أمَرَنا رَسول الله صلى الله عليه وآله تِجاهَ عليعليه السلام، وهيَ القَول الثّالث المولاة الدّينيّة، والسِياسيّة بمعنى الإمامَة، ولو قُلنا: إنَّ الموالاة تعني الموالاة الدينيّة فقط لدخلَت الموالاة السياسيّة ضِمناً؛ لأنّ الدّين والسياسَة مُتلازمان، ولن يستطيع عالمُ الدّين إقامّة الدّين إلاّ بسُلطَةٍ سياسيّة، دَع عنَك أنّ الدّين والعِلم يَقولان بإمامة أمير

الحد على المرأة التي وَلدت لستّة أشهر، واحتجّ بإتمام الحَولين، وشواهدها في الاستيعاب: ٣/ ١١٠٣، وفي تأويل مختلف الحديث :١٦٢ فانظرها .

(١) وفي ذلك كان يقول عمر : لولا عَليٌّ لهلَك عُمَر، ويقول : أعوذُ بالله من كلّ معضلة ليسَ لها أبو حَسن . وذكرَ ابن حجر في (الفتح) : (ورَوينا في القطعيات مِن رواية إسماعيل بن أبي خالد عن قيس بن أبي حازم، قَال جاء رَجل إلى مُعاوية فَسأله عن مَسألة، فقال: سَل عنها عَلياً، قال : ولقد شهدتُ عمر أشكل عليه شيء فَقال: هَا هُنَا عَلي؟)، وجاء في (فيض القدير) : (وكان عمر يتعوذ من كل معضلة ليس لها أبو الحسن، ولم يكن أحد من الصحب يقول: سَلوني إلا هُوَ [يعني علياً] . وعرَض رجل لعُمر وهو يطوف، فقال : خُذ حقي من علي فإنه لطم عيني، فوقف عمر حتى مرّ علي فقال : ألطَمت عين هذا ؟ قال : نَعم، رأيتُه يتأمّل حُرَم المؤمنين . فَقال : أحسنت يا أبَا الحسَن . وأخرج أحمد، أنّ عمر أمَرَ برجم امرأة فمرّ بها علي فانتزعها، فأخبر عمر فقال : مَا فَعلهُ إلا لشيء، فأرسلَ إليه، فسألَه؟ فقال : أمَا سمعت رسول الله يقول : (رفع القلم عن ثلاث ... الحديث)، قال : نعم . قال : فهذه مُبتلاة بني فلان فلعله أتاها وهُو بها . فقال عمر : لولا علي هَلك عمر . واتفقَ له مَع أبي بكر نحَوه، فأخرج الدارقطني عن أبي سعيد أن عمَر كان يسأل علياً عنَ شيء، فأجابه. فقال عُمَر: أعوذ بالله أنْ أعيش في قوم ليس فيهم أبو الحسن . وفي رواية : لا أبقانِي الله بعدك يا علي)، وفي تهذيب الكمال : (كان عُمر يقول : عليٌّ أقضَانا، ....، عن أبي الطفيل قَال : شَهدت علياً يخطب وهو يقول : سلوني فوالله لا تسألوني عن شيء إلا أخبرتكم، وسلوني عن كتاب الله فوالله ما من آية إلا وأنا أعلم أبليل نزلت أم بنهار أم في سهل أم في جبل . وقَال سعيد بن عمرو بن سعيد بن العاص : قلت لعبد الله بن عياش بن أبي ربيعة : لِمَ كان صغو الناس إلى علي ؟! فقال : يا ابن أخي إنّ علياً كان له ما شئت من ضرس قاطع في العلم، وكان له السلطة في العشيرة، والقدم في الإسلام، والصهر برسول الله صلى الله عليه وآله، والفقه في السنة، والنجدة في الحرب، والجود في الماعون) . انظر جميع هذه الشّواهد في الاستيعاب: ٣/ ١١٠٣، كنز العمال : ١٠/ ١٣٣، تأويل مُختلف الحديث:١٦٢، فتح الباري : ١٣/ ٣٤٣، فيض القدير:٤/ ٣٥٧، مرقاة المفاتيح : ١١/ ٢٥٣، تهذيب الكمال : ٢٠/ ٤٨٥-٤٨٧، تاريخ مدينة دمشق :٤٢/ ٤٠٦، درر الأحاديث النبوية بالأسانيد اليحيوية : الباب السّابع عشر : ١٨ .

المؤمنين علي عليه السلام، فمَن والاه في دينِه ورأيِه فقط، وجبَ عليه أن يُواليه بالقولِ بإمامته؛ لأنّ دين عليٍّ ورأيه هُو أنّه المُستحقّ للإمامَة بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بنصّ الكتاب، والسنّة النبويّة الشريفَة .

٤- نقلَ المُؤلّف من (مُسند شمس الأخبار) للعلامة القُرَشِي : «(وبإسنادِه) إلى ابن عمر عن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه دخلَ المسجد، وأبو بكر عن يمينه، وعمر عن شِماله، وهُو مُتّكئٌ عليهِما، وقال : «هكَذا نُبعثُ يوم القيامَة» .

بَيان : هذه الرّوايَة اقتبَسَها العلاّمَة القُرَشي من كتاب الأشج، وليسَ لها أصلٌ عندَ الزيدية، وليسَ عليها مُعوَّلٌ عندَهُم، وقد قال ابن مندَة عن هذا الحديث : (ضعيفٌ جِداً)[1]، قُلتُ: وقد وقفتُ على طَريقَين لهذا الحَديث، الأوّل عن ابن عمر وفي سنده سعيد بن مسلمَة الأموي، وهُو ضعيفٌ مُنكر الحديث [2]، والثّاني : عن أبي هريرة وفي سنده خالد بن يزيد العمري، وهو كذّاب[3]. وفي (المشكاة) يحكي قول التّرمذي عن هذا الحديث، بأنّه حديثٌ غريب[4]. نعم ! ولستُ هُنا بمُسهِبٍ فِي مُنَاقشَة جَوانِب الحديث، لأنّ الغرض الأساسي هُو إبراز أنّ هذه الرّواية ليسَ لها شواهدُ عندَ الزيدية .

٥- نقلَ المُؤلّف من (مُسند شمس الأخبار) للعلامة القُرَشِي : «(وبإسنادِه) إلى ابن عمر عن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال : «إنَّ الله جَعلَ الحقّ على لِسَان عُمر وقَلبِه» .

بَيان : هذه الرّوايَة اقتبَسَها العلاّمَة القُرَشي من كتاب الأشج، وليسَ لها أصلٌ عندَ الزيدية، وليسَ عليها مُعوَّلٌ عندَهُم، بَل إنّ أخطاء عُمر التي كانَ يُنقذُهُ منها علي عليه السلام، والتي ذكرنَا شواهدهَا في الحاشيَة القريبَة، تُخبرُ أنّ عُمر قد يَبعُد عن الحقّ، ثمّ إنّ إسقاطَهُ للحيعلَة بحيّ على خير العَمل، أمرٌ بعيدٌ عن الحقّ، وكذلك جَمْعهُ النّاس في صَلاة التراويح جماعَة، أمرٌ بعيدٌ عن الحقّ، دَع عنكَ فَدك، وتقدّمه على أمير المؤمنين علي عليه السلام .

---

(١) الفوائد لابن مندة : ٤١ .

(٢) الكامل في الضّعفاء : ٣/ ٣٧٩ .

(٣) مجمع الزوائد : ٩/ ٥٣ .

(٤) مشكاة المصابيح :٣/ ١٧١٠ .

٦- نقلَ المُؤلّف من (مُسند شمس الأخبار) للعلامة القُرَشِي : «(وبإسنادِه) إلى حفصة بنت عمر عن النّبي ﷺ أنّه قيل: يا رسول الله، دخلَ أبو بكر وعمر وعلي وأناسٌ مِن أصحابِك، وأنتَ على هيئتِك لَم تتحرّك، فلمّا استأذنَ عُثمان تجلّلتَ بِثوبِك، فقال: ألا أستَحي ممّن تستَحي منهُ الملائكَة» .

بَيان : هذه الرّوايَة اقتبَسَها العلاّمَة القُرَشي من كتاب (الأحاديث المُنتقَاة)، وهُو كِتابٌ لا شكّ عامّي، ليس مَنسوبٌ إلى الزيدية بدليل عدم وقوفِنا عليه، بل بدليل عَدم وقُوفِنا على هذا الخَبر في مُصنّفات الزيدية الحديثية بالمرّة، فليس هُو بحجّة على الزيدية ولا هُو مِن كُتُبِها، ثمّ إنّ هذا الخبَر لو صحّ فإنّه محمولٌ على حالِ عُثمان قبل موت رسول الله ﷺ، وإن شِئتَ قُل قبل أن يتولّى أمر الأمّة، وإن شِئتَ قُل قبلَ الإحداث الذي نَقمَهُ عليه المُهَاجرون والأنصار من الصّحابَة الكِرام، بل حتّى أمير المؤمنين كان يُغلظُ عليه ويُعاتبُه لسوء تحكّم بني أميّة في رِقاب النّاس وأعراضهِم وأموالِهم .

٧- نقلَ المُؤلّف عن الإمام أحمد بن يحيى المُرتضى عليه السلام حديث العشرة المُبشّرين بالجنة.

بَيان : لازالت الزيدية مُؤمنَة بعدَم عِصمَة أئمّتها، والإمام متى انفردَ بِاجتهادٍ أو نَقلٍ خالفَ فيه على جماعة الأئمّة من أهل البيت عليهم السلام، فإنّه بهذا يُعتبرُ مُخالفاً بِنقلِه أو اجتهادِهِ هذا، والأولى في هذه الحالَة الرّجوع إلى الجماعَة؛ لأنّها المعصومَة دونَ الأفراد، والإمام المُرتضى أحمد بن يحيى عليه السلام قد تفرّد بِذكرِ حديث العشرة على سَبيل التّسليم، والمعلومُ أنّه لَم يَرِد مِن طريقٍ إمامٍ سابقٍ، ولا إمامٍ لاحقٍ من أئمّة الزيدية عليهم السلام، ولَم يُصحّحْهُ عُلَمَاؤهم ومُحقّقوهُم، قال الإمام الحجّة المؤيّدي عن هذا الحديث : «وَلَمْ يُصَحِّحْهُ آل مُحَمَّدٍ -صَلواتُ الله عَليهِم-» [1].

نعم ! ونحنُ هُنا فَمُناقشونَ هَذا الحَديث مِن جانِبَين اثنَين، الجانبُ الأوّل : ما يترتّب على فرض صحّته . والجانب الثّاني : ما يُعترَضُ عليه بِه .

(١) لوامع الأنوار:٢/ ٤٦٧ .

الجَانِب الأوّل : ما يَترتّب عليه علَى فَرضِ صحّته :

إنّ أقصَى ما قَد يترتّب على هذا الحَدِيث، هُو أن تكونَ شهادَة الرّسول ﷺ لهؤلاء العشَرة بالجنّة مَبنيّةً على فعلِهم في ذلك الوَقت، وأنّ الله راضٍ عنهُم إلى ذلك الوَقت، وقت إخبار الرّسول ﷺ بهذا الخَبَر، فمَن بَقِي على حالِه ولَم يُبدّل ويَفعَل ما يُسخِط الله والرّسول ﷺ فإنّ الخبَر مازالَ يَنطبقُ عليه، ومَن بدّل وخفّت عزيمَتُه فإنّه يَخرجُ من قُدسيّة هذا الخَبَر؛ لأنّك لَو تأمّلتَ الخَبَر تَجِدهُ لا يتكلّم عن المُستقبَل، أي أنّه لا يتكلّم عَن ما بَعد حال الإخبار المُحمّدي، بَقدر ما كانَ يَشهدُ لهؤلاء العَشرَة لحُسنِ فِعلِهم قبلَ الإخبَار وحالَه، يتّضحُ هذا جلياً عِندمَا تُقارنُ خبرَ العشرة المُبشرين بالجنّة بقول الرّسول ﷺ لعمّار بن ياسِر : «وَيْحَ عَـمَّارٍ، تَقْتُلُـهُ الفِئَـةُ البَاغِيَـةُ، يَـدْعُوهُمْ إلى الجَنَّـةِ وَيَدْعُونَـهُ إلى النَّارِ»[1]، فإنّ خَبَر عمّار شَهادَةٌ من الرّسول ﷺ بالجنّة تُفيدُ المُستقبَل، أي إن عمّاراً لَن يموتَ إلاّ وهُو مِن أهلِ الجنّة، أي أنّ عمَلَهُ اليومَ مَرضيٌّ، وغداً مَرضي، إلى أن يَموت وهُو داعٍ إلى الجنّة، ودُعاة الجّنة فَمِن أهْلِ الجنّة، وليسَ هذه الإفادَة المُستقبليّة تَنطبقُ على خبرِ العشرَة، فخبرُ العَشرَة يتكلّم عن الماضي، والحاضِر -حال قول الرسول ﷺ للخبر-، ولكنّها لا تَضمنُ لهُم المُستقبَل، فإن قيل: كلامُكم هذا يَنسبُ إلى الرّسول ﷺ إخلاف الوَعد ؟ قُلنا : ليسَ قول الرّسول في حقّ العَشرة وَعداً بالجنّة، بل هُو إخبارٌ بحُسنِ إيمانِ العَشرَة، وأنّ الله راضٍ عنهُم ماضياً، وحاضراً -إلى وقت الإخبار المحمّدي-، وأنّهم لو استمروا على عملهم هذا لكانوا مِن أهل الجنّة، وأمّا المُستقبَل فَمعقُودٌ عليهم، مَن يَعمَل خيراً يُجزَ به، و ﴿**مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّهِ وَلِيّاً وَلا نَصِيراً**﴾ [النساء:١٢٣]، وهذا أقصى ما قَد يُقال في حال إثباتِ صحّته، ودائماً يحتجّ المُخالف بقول الرسول ﷺ لابنته فاطمة أنّه لا يُغني عنها من الله شيئاً، مع أنّها سيدة نساء أهل الجنّة -صلوات الله عليها-، فلماذا لا يَقولُ المخالف بهذا في حقّ العشرة ؟! أم أنّ ميزان الإنصاف في راحَة! .

---

(١) سبق تخريجه .

الجَانِب الثّاني : الاعتِرَاض على صحّة هذا الحَديث :

وفيه نُشير إلى رَائحَة الوضع في هذا الحَديث، بِدَلِيل تَرتيبِ الرّجال فيه سِياسِيّاً، بتدرّج مراتِبِهم في الخلافَة، وحسبَ بروزِهِم في الفِتَن الحاصِلَة، فأبو بكر، وعمر، وعُثمان، وعلي، ترتيبٌ يُخبرُ أنّ الوضعَ مُتأخِّر، وأنّهُ وَضعٌ سياسيّ، ونعني بالسّياسيّ أي أنّه وُضِعَ حسبَ تدرّج الخلافَة، ثمّ احتواء الخَبَر لأطرافِ الفِتنَة وأبرَز مَن اختلفَ أهل الإسْلام حولَهُم مِن الصّحابَة، كطلحَة والزّبير، وهُما النّاكِثان على علي عليه السلام، والخارجان عليه يوم الجمَل، وكذلك عبدالرّحمن بن عَوف وهُوَ فمحلّ جدلٍ كبير في قصّة الشّورى، ومَن نظرَ شقشقيّة أمير المؤمنين رأى هذا جيّداً، **نعم** ! وسعد بن أبي وقّاص فكان له دور أيضاً في الشّورى، ودورٌ في اعتزالِهِ لأمير المؤمنين علي عليه السلام في حروبِه، وأبو عُبيدَة بن الجرّاح فكانَ لهُ دورٌ أيضاً يوم السّقيفَة، وسعيد بن زيد فكانَ من أصحاب مَعاوية ومِن وُلاته . فهؤلاء كما تَرى محلّ جدَل في التّاريخ، حتّى بين صفّ أصحاب الفرقة السنية أنفُسهُم!، فجاء هذا الخَبر الذي لَم يُدركهُ زمنُ البخاري ومُسلم، فوُضِعَ وانتشرَ انتشارَ النّار في الهَشيم، فَسَدّدَ وقارَب، وأجمَ كُلّ ناهقٍ وناعِق، فمَن فكّر أن يتكلّم على عُثمان أو طلحة أوالزّبير أُبرِزَت لهُ هذه الشّهادَة المحمّدية لهُم بالجنّة، فلا تَقدَح فِيمَن شَهِدَ لهُم رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالجنّة!، والغريبُ أنّ هُناك مِنَ الصّحابَة مَنْ هُم أفضلُ من طلحة والزّبير وسعد بن أبي وقّاص، نعني سلمان الفارسي، وعبدالله بن مَسعود، وابن عبّاس، وأبا ذرّ الغِفاري، فلماذا لَم يحتوِ هذا الحدِيث أيّاً منهُم ؟! واكتفى بِسردِ أسماء أصحاب الفِتنَة والاختِلاف؟!، نعم ! أكتفِي بهذا القَدر، وإلاّ فإنّ فِي الخاطِر إيراد مُعارضَة هذا الخَبَر لآياتِ الوعيد التي قد تحقّقت في بعض هؤلاء العَشرَة، كقول الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم في النّاكثين على إمامهم الشرّعي : «إِنَّ الغَادِرَ يُنْصَبُ له لِوَاءٌ يوم القِيَامَةِ، يُقَالُ: هذه غَدْرَةُ فُلاَنٍ، وَإِنَّ مِنْ أَعْظَمِ الغَدْرِ إلاّ أن يَكُونَ الإِشْرَاكُ بِالله تَعَالَى، أَنْ يُبَايِعَ رَجُلٌ رَجُلاً عَلَى بَيْعِ الله وَرَسُولِهِ صلى الله عليه وآله وسلم ثُمَّ يَنْكُثَ بَيْعَتَهُ»[1]، وطلحَة والزّبير فقد نكَثا، وتشنيع الله تعالى والرّسول للظّلم واضحٌ من الخبر، أيضاً فأبو

(١) مسند أحمد بن حنبل : ٢/ ٤٨، مسند ابن الجعد : ١/ ٤٤٦ .

ذرٍ وابن مِسعود في ذمّة خلافَة عُثمان بن عفّان[1]... إلخ المُخالَفات التي وقعَ فيها كلّ واحدٍ من العشرَة، عدا أمير المؤمنين عليه السلام فهُو المَعصوم عن كبائر الظّنون والذّنوب، وهُو الذي يدورُ مَعَهُ القرآن أينَمَا دار .

سادساً: فَدَك عندَ أهل البَيت عليهم السلام :

قال الأخ علي [ص٥٩] :

«وَمِنَ المآخِذ التي يأخُذُها الرّافضة على أبي بكر، قضاؤه في فدك، وقد اتّبَعَ فيه سُنّة النبي صلى الله عليه وآله وسلم، والنّبي صلى الله عليه وآله وسلم قال : «إنَّ الأنبياء لَم يُورِّثوا ديناراً ولا دِرهماً، وإنّما ورّثوا العِلم، فَمَن أخذَه فَقَد أخذَ بِحظٍّ وافِر»، كما وردَ في مسند الإمام زيد بن علي -رضي الله عنهما-. وقال النّبي صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّا -مَعاشِر الأنبياء- لا نُورّث، ما تَركناهُ فَهُوَ صَدَقَة»، وإنّهُ لم يَحرِم فاطمة مِن فدَكَ لِوحدِها، بَل قَد حَرَم أقربَ النّاس إليه عائشَة، وهيَ زوجَة النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، فإنّه لَم يُعطِها شيئاً مِن فدَك، أمّا عِندَ الزيدية فقضاء أبي بكر في فَدك صَحيح، فقد قال الإمام المهدي أحمد بن يحيى المُرتضى في (مُقدّمة البحر الزّخار) ما لفظُه: (مَسألَة: وقضاء أبي بكر في فدك صحيح، خلافاً للإماميّة وبَعض الزيدية . لنَا -أي دليل المذهب المُختار- لَو كانَ باطلاً لنَقَضَهُ علي، ولَو كانَ ظُلماً لأنكرَهُ بنو هاشم والمُسلمون» انتهى» .

---

(١) قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُناقشاً أمر عثمان بن عفّان، معَ رجلٍ من أهل الشام، وذلكَ أنّ الشاميّ ذكرَ أنّ قتلَة عثمان ليسوا إلاّ خاصّة، وأنّ الجماعَة من الصحابة كانت مع عثمان، فأجابهُ الإمام زيد عليه السلام قائلاً: «والله مَا قَتَلَهُ إلا جَمَاعَة المُسلمِين مِنَ المهَاجِرينَ والأنصَار الذين اتّبعُوهُم بإحسَان ... فَقَتَلَهُ أصحَابُ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم بِكِتَابِ الله تَعالى، حِينَ خَالَفَ كِتابَ الله تعالى، وكَانَ أوّلَ النّاكِثِينَ عَلى نَفسِه، وأوّل مَنَ خالفَ أحكَامَ القُرآن، آوَى طَرِيدَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الحَكَم بن أبي العَاص، ومَروان ابنه . مع نَفْيِه أبَا ذر -رحمه الله تعالى- مِنَ المدينة إلى الربذة، وإنّما يُنفَى عَن مَدينةِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم الفُسَّاق والمخنّثُون. ومَعَ ضَربِهِ ابن مسعود -رضي الله عنه- حتى مَات. ومَعَ مَشيهِ عَلى بَطن عَمّار بن ياسر -رحمة الله تعالى عليهما- حَتى سَدِمَ من ذلكَ دَهراً طويلا، ومَع أخْذِهِ مَفَاتيح بيت مَال المسلمين من عبدالله بن الأرقم، وإنفاقه المال على مَن أحبَّ مِن أقَارِبه» . مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب مقتل عثمان : ٢٨٧ .

تعليق : أخي المؤلِّف، ذكَرنَا قبلَ قليل عدَم عصمَة آحاَد الأئمّة وأنّ الحجة قول الجماعَة، ومن ذلك انفرادَ الإمام المُرتضَى عليه السلام بإثبات مَظلوميّة الزّهراء، واستحقاقِها لِفدَك، وأنتَ بتضخيمِكَ وتعميمِكَ لقول الإمام المرتضى عليه السلام، الذي اعترفَ بنفسه في سياقِ كلامِه أنّ مِنَ الزيدية مِن يُبطِلُ حُكم أبي بكر في فدك، ولا يَقولُ بِصحّته، وقَد عبَّر المُرتضى عليه السلام بلفظة بعض الزيدية، وأنا أقول : إنَّه لا يوجدُ أحدٌ من أئمّة أهل البيت، ولا مِن عُلمائهم ممّن عاصرَ المُرتضى أو ممّن سبقَهُ يقول بتصحيح حكم أبي بكر في فدَك[1]، وسأذكُر قريباً لُمعاً من إجماعَات العترة المَهْديّة يُثبتُ صحّة قولِنا، ولَسنا نَذكُرُه إلاّ عِتاباً لطيفاً مِنّا لك عندَ تعميمِك قول المرتضى واجتهادَهُ الخاص على جميع الزيدية [2]، **نعم !** هذا مِن جهة، ومِن جِهةٍ أُخرى فاستدلالك بحديث الإمام زيد بن علي عليه السلام مِن (المُسند) إيرادٌ منكَ غيرُ مُناسِب؛ لأنّه لَن يكونَ مُناسباً إلاّ إذا ذَهبَت الزيدية إلى أنّ فَدك إرثٌ وَرِثتهُ فاطمة عليها السلام مِن رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا غيرُ ثابتٍ مِنْ طَريق الزيدية، فالزيدية تَقول: إنَّ فدك أرضٌ لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من دون المُسلمين، نَحلهَا (وهَبها) لابنته فَاطِمة عليها السلام، قَبلَ وَفَاتِه بَأربَع سَنوات، وهذا طريقُ مِلكيّتِها لها، وليسَ الإرث، فَفَدك نِحلةٌ لا إرْث، ومنه فيَسقُط احتجاجُكم علينا بِما نقلتُموهُ مِن مُسند الإمام زيد بن علي عليه السلام . فإن قُلتم: وما الدّليل على قولِكم بالنِّحلَة . قُلنا : رواياتُنا وروايات غيرِنا، والتي مِنها :

أولاً : رِوَايَاتُ الإنْحَالِ مِنْ غَيرِ طَرِيقِ الزيدية

١ -قال جَلال الدّين السّيوطي : «وأخْرَجَ البزّار، وأبو يَعلى، وابن أبي حَاتم، وابن مَردويه، عن أبي سَعيدٍ الخُدري -رضي الله عنه-، قال : «لمّا نَزَلَت هَذِهِ الآيَة : ﴿**وآتِ ذَا القُربَى حَقّه**﴾ [الإسراء:٢٦]، دَعَا رَسول الله فَاطِمَة، فَأعطَاهَا فَدَكَ»[3].

---

(١) إلاّ أن يكون الإمام يحيى بن حمزة، وهذا مُختلفٌ فيه عنه، ومنَ أثبتَهُ أثبتَ رُجوعَه، انظُر شاهد هذا في لوامع الأنوار: ٢/ ٩٣.

(٢) ولعلّ قول الإمام عليه السلام : (لنَا : .. الخ)، أشكلَت على الأستاذ فذهبَ إلى أنّ هذا تعميم على جميع الزيدية، والحقّ أنّ معنى (لنا)، أي الشّاهدُ لصحّة ما ذهبنَا إليه، و(نا) الجماعة لا يَدخُل تحتها إلاّ الإمام المُرتضى عليه السلام لوحدِه .

(٣) الدر المنثور ٥/ ٢٧٣ .

رَوَى الهندِي فِي (كَنزِ العُـمّال) بِـسَنَدٍ صَـحِيح (قـالَ : إلاّ الوَاقـدي)[1]: «..، فَقَـال أبـو بَكر: أَبُوكِ والله خَيرٌ مِنّي، وأنْتِ خَيرٌ مِنْ بَنَاتي . وَقَدْ قَالَ رَسول الله: «لا نُوَرِّث مَا تَرَكنَـاهُ صَدَقَة» يَعنِي هَذِه الأموَال القَائمَة، فتَعْلَمِينَ أنَّ أبَاكِ أعطَاكِهَا؟ فَوالله لَئن قُلْتِ نَعَم لأقْبَلَنَّ قَولَكِ وَلأصَدِّقَنّك. قَالَت: جَاءتنِي أمّ أيمَن فَأخْبَرَتنِي أنّهُ أعطَانِي فَدَك، قَال عُمر فَـسَمِعتُهُ يَقُول: هِيَ لَكِ، فَإذَا قُلتِ: قَدْ سَمِعْتُهُ فَهِيَ لَكِ فَأنَـا أُصَـدِّقُكِ فَأقبَـلُ قَوْلَـكِ . قَالَـتْ: قَـدْ أَخْبَرْتُكَ بِمَا عِنْدِي». قُلتُ: يهمّنا هُنا قَولُ الزّهرَاء عليها السلام أنّ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعْطَاهَا فَـدَك، أو إخْبَارُ أمّ أيمن أنّ رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم أعطَى فَدَك لِفَاطِمَة عليها السلام، فدَعوى النّحلَة بِغَيرِ طَرِيقِ الإرث هُنا قَائمَة لو تَدبّرْت .

٢-قال الواحدي في (أسباب النزول): «أَخْرَجَ الطّـبراني وغـيره عـن أبي سَـعِيدٍ الخُـدْرِي قَال: لمّا أُنزِلَت: ﴿**وآتِ ذَا القُربَى حَقّه**﴾ [الإسراء:٢٦] دَعَـا رَسُـول الله صلى الله عليه وآله وسلم فَاطِمَـة فَأَعطَاهَا فَدَك»[2].

ومِنهُ مَا ذَكَره اليَعقوبي فِي (تَاريخه)، فقَال مَـا نـصّه : «وَرَفَـعَ جَماعَـةٌ مِـن وَلَـدِ الحسن والحسين، إلى المأمون يَذكُرونَ أنّ فَدك كَانَ وَهَبَهَا (**تأمّل**) رَسول الله لِفَاطِمَة وأنّهَـا سَـأَلَت أبَا بَكر دَفْعها إليها بَعد وفاة رسول الله، فَسَأَلَهَا أنْ تُحضِرَ عَلى مَا ادّعَت شُهوداً، فَأحْـضَرَت علياً والحسَن والحسين وأم أيمن، فَأحـضَر المـأمون الفقهـاء، فَـسَأَلَهُم عـن [مَـا] رَوَوا أنّ فَاطمَة قَد كَانَت قَالت هَذَا، وَشَهِدَ لها هَـؤلاء، وأنّ أبـا بكـر لم يُجِـز شَـهَادَتَهُم، فَقَـال لهـم المأمون: مَا تقولون في أم أيمن ؟ قَالوا: امرأةٌ شَهِدَ لها رسول الله بالجنة، فَتَكَلَّمَ المَأمُونُ بِهَذا بِكَلام كَثِير وَنَصّهم إلى أن قَالُوا: إنَّ عَلِيّاً والحسَن والحُسَين لَم يَشْهَدُوا إلاَّ بِحَقّ فَلمّا أجمَعُـوا عَلى هَذا ردّها على ولَد فَاطِمَة وَكَتبَ بِذلك، وسُلِّمَت إلى محمّد بن يَحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمّد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن عَلي بن أبي طالب»[3].

---

(١) كنز العمال : ٥/ ٢٤٩ .

(٢) أسباب النّزول : ١/ ٣٧٤ .

(٣) تاريخ اليعقوبي ٢/ ٤٦٩

ثانياً : رِوَايَاتُ الإنْحَال مِنْ طَرِيقِ الزيدية

وهُنا ننقل روايات سادات أهل البيت عليهم السلام، وشيعتهم الكرام، في أمر إنحال وإعطاء رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فدك لفاطمة الزهراء عليها السلام، فمنها :

١ -قَالَ الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : «بَلَى! كَانَتْ فِي أَيْدِينَا فَدَك مِنْ كلِّ مَا أَظَلَّتْهُ السَّمَاءُ، فَشَحَّتْ عَلَيْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ، وَسَخَتْ عَنْهَا نُفُوسُ قَوْمٍ آخَرِينَ، وَنِعْمَ الحَكَمُ اللهُ . وَمَا أَصْنَعُ بِفَدَك وَغَيْرِ فَدَك، وَالنَّفْسُ مَظَانُّهَا فِي غَدٍ جَدَثٌ» [1].

تعليق : هُنا تأمّل كيفَ جعلَ أمير المؤمنين عليه السلام فدك في أيديهم، ومَا كَانَ فِي يَدِ فَاطِمَة عليها السلام، فَهُو فِي يَدِ علي عليه السلام، وَفِي يَدِ وَلَدِهَا . وتأمّل أيضاً أنّ سِيَاقَ هذا الكلام، كان واقعاً ضِمنَ كِتابٍ يُزهِّدُ فيه أمير المؤمنين عُثمان بن حُنَيف الأنصَاري فِي أمْرِ الدّنيا، فيذكُر الإمام عليه السلام مُستطرداً حالَهُ، وزُهدَهُ عَن فَدَك، التي كَانَتْ بَأيدِيهِم، وأنّهم مَا تَركُوهَا إلاّ سَخاءً مِنهُم، عِندمَا شَحَّت النّفُوس عَليهَا، فَافهَم ذَلِك، فَهَذَا أصلٌ قَويٌّ يُمسَك به . نَعم ! قَال الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام، فِي (الدّيبَاجِ الوَضِي) شَارِحاً لِكَلام الإمَام السّابق : «"قَد كَانَت فِي أيدِينا فَدَك مِنْ كلّ مَا أظَلَّته السّمَاء": فَدك : قَريةٌ قريبة من المدينة نَحَلَهَا (**تأمّل**) رَسول الله فَاطِمَة، وأعطَاهَا إيّاها، وكَانَت ممّا لَمْ يُوجَف عَليه بِخيلٍ ولا بِرِكَاب، فَكَانَ رَسول الله يَأخُذ مِنها لِخَاصّة نَفسِه مَا يَحتَاجُه، ثمّ أعطَاهَا بَعدَ ذَلك فَاطِمَة ... "فشحَّت عليها نفوس قوم": يُشيرُ إلى مَا كَان مِن تَيمٍ وعَدي وبَني أميّة، وإنّمَا عَدَّى شحَّت بعَلى؛ لأنّ الشّح فِي معنَى الحِرص، فَإنّ فَاطمة عليها السلام أخبَرَتْ بِأنّ أبَاهَا نَحَلَهَا إياها (**تأمّل**)، فَمَنَعَهَا أبو بَكر ذَلك، وكَانَ هَذا مِنْ أقوَى مَا يُذكَر فِي مَطاعِنِ خِلافَتِه، مَعَ مَا كَان مِن حَديثِ الميراث، وغَير ذلك مِن المطَاعن، فإنّهَا لما ادَّعتها قَال لها أبو بكر : أَتْبِتي بِرَجُلَين أو بِرَجُلٍ وامْرَأتَين، فَقد قيل: إنّها جَاءَت بِأمير المؤمنين فأبَى [أبو بكر] ذلك، ولعلّه كَانَ يَذهبُ إلى بُطلان

(١) نهج البلاغة : ك ٤٥ .

الحُكْم بالشّاهِد واليَمِين للمدَّعي، وفَاطمَة تذهب إلى جَوازِ ذَلِك . "وسَخَتَ عَنهَا نفوس آخَرِين": يُشيرُ إلى نَفسِه وفَاطِمَة والحسَن والحُسَين، وإنما عدَّاه بِعَن؛ لأنّ السّخاوة مُتَضمّنة لانقِطَاع الرّغبة عن الشيء المسخوّ بِه، فَلِهَذا عدَّاه بعن؛ لأنّهُم لّما رَأوا مِن كَثرَة المطَالبَة فِيها أهمَلُوهَا وتَركُوهَا . "ونِعمَ الحكم الله" : بَين الخلائق، أو فِيمَا نـدَّعي مِن فَدَك وغَيرِهَا» [1]، اهـ، ويقول ابن أبي الحَديد المُعتَزِليّ فِي الشّرح : «سَامحَت و أغْضَت، ولَيسَ يَعني هَاهُنا بالسّخَاء إلا هَذا، لا السّخَاء الحَقِيقِي؛ لأنّه عليه السلام و أهْلَه لَمْ يَسْمَحُوا بِفَدَك إلاّ غَصباً وَقَسراً» [2].

٢-روىٰ أبو العبّاس الحَسَنِي عليه السلام، بإسناده، عن زَيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليهما السلام قال: «جَاءت فَاطِمَة بنتُ رسول الله إلى أبي بَكر، فَقَالَت: إنّ رَسول الله أعطَانِي **(تأمّل)** فَدك فِي حَياتِه ... إلخ» [3].

تعليق : الغَرَضُ هُنا هُو الإشارة لِثباتيّة النّحلة مِن الرّسول صلى الله عليه وآله للزّهراء عليها السلام، فلِذا اختصرْنا الخبَر.

٣-روىٰ أبو العباس الحسني عليه السلام، بإسناده، عن جَعفَر بن محمّد، عن أبيه: «أن فَدَك تِسع قَريَاتٍ مُتّصِلات، حَدّ مِنهَا ممّا يَلِي وَادِي القُرىٰ، غِلّتها فِي كلّ سنَة ثَلاثمائة ألف دِينَار، لَم تُضرَب بِخيلٍ ولا رِكَاب، أعْطَاهَا **(تأمّل)** النّبي صلى الله عليه وآله فَاطمَة عليها السلام قَبل أن يُقبض بَأربَعِ سِنين، وَكَانَت فِي يَدِهَا تَحتَمِل غَلاّتها، وَعبدٌ يُسمّىٰ جُنَيراً وَكِيلُهَا ... إلخ» [4].

٤-روىٰ أبو العباس الحسني عليه السلام، بإسناده، عن عبد الله بن الحسَن بن الحسَن عليه السلام: «أنّه -أبو بكر- أخْرَجَ وِكِيلَ فَاطمَة مِنْ فَدَك، وَطَلَبَهَا بِالبيّنة بَعد شَهْرٍ مِن مَوت النّبي

---

(١) الديباج الوضي : ٥/ ٢٤٤٤.

(٢) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي : ١٦/ ٢٠٨

(٣) المصابيح : ٢٦٣ .

(٤) المصابيح : ٢٦٥ .

ﷺ فَلمّا وَرَدَ وَكيلُ فَاطِمَة عليها السلام وقَال: أخْرَجَنِي صَاحِبُ أبي بَكر، سَارَت فَاطمَة عليها السلام وَمَعَهَا أمّ أيمن وِنسوَةٌ مِن قَومِهَا إلى أبي بَكر، فَقَالَت : فَدَكَ بِيَدِي أعْطَانِيهَا **(تأمّل)** رَسُول الله، وَتَعَرّضَ صَاحِبُكَ لِوَكِيلِي .. إلخ».

٥-روى حافظ الزيدية محمد بن سليمان الكوفي في (المناقب)، بسنده، عن جَعفَر بن محمّد عليه السلام، قَال : لمّا نَزَلت هذه الآية : ﴿**وآتِ ذَا القُرْبىَ حقّه**﴾ **[الإسراء:٢٦]** قَال: دَعَا رَسول الله ﷺ فَاطمَة فَأعطَاهَا **(تأمّل)** فَدك . قَال أبانُ بن تَغلِب: قُلتُ لِجَعفَر بن محمّد : مَنْ رسول الله أعْطَاهَا ؟ قَال عليه السلام : بَلِ الله أعْطَاهَا»[1].

٦-أجابَ الإمام نجم آل الرسول القَاسم الرسي عليه السلام، على مسألة ابنه محمّد عليه السلام، عَن تُراثِ الرّسول ﷺ، فتضمّن جوابه عليه السلام، ما نصّه: «وذُكِرَ أنّ رَسول الله ﷺ أعطَى **(تأمّل)** فَاطِمَة -صَلوات الله عليهَا- فَدَك». وفي موضع آخر، يُجيبُ عن مسألة ابنهِ فَيقُول : «ادّعَت فَاطِمَة أنّ رَسول الله ﷺ وَهَبَ **(تأمّل)** فَدَكَ لهَا فِي حَياتِه، وشَهِدَ لهَا بِهِ مُؤمِنَان، عليٌّ وأمّ أيمَن»[2].

٧-قال صاحب (المستطاب) يحيى بن الحسين : «ومنهُم عَلي بن العبّاس الأزرق الأسدي الكوفي، راوي حديث أبي سعيد لما نَزلت: ﴿**وآتِ ذَا القُرْبىَ حقّه**﴾ **[الإسراء:٢٦]**، دَعا النبي ﷺ فَاطِمَة فَأعطَاهَا فَدَك. وقَد رَواه أئمّتنا عليهم السلام»[3].

قلت: انظر هذه الرواية في كتاب (المصابيح) لأبي العباس الحسني عليه السلام .

٨-وينقلُ العلامة الزحيف في كتابه (مآثر الأبرار) قول أبي القاسم البستي الزيدي : «قال البستي: والذي نَقول فِي ذَلك: إنّ فَدك وَخيبر كانَا لها -لفاطمة-، ومَعلومٌ أنّها ادّعت ونَاظَرَت أبَا بَكر، **وأهلُ البَيتِ أجمَعُوا على ذلك عنهَا،..**»[4].

---

(١) مناقب أمير المؤمنين، لمحمد بن سليمان الكوفي، ج٢/ ص٢٠٢/ ح٦٧٤

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي عليه السلام، مسائل ابنه محمد : ٢/ ٦١٣ .

(٣) المستطاب ليحيى بن الحسين بن الإمام القاسم بن محمد، (مخطوط).

(٤) مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار: ١/ ٢٣٧.

نعم ! ومن هذا كلّه -أخي في الله- عرَفنا وعرَفت، واطّلعنَا واطّلعتَ، على أنّ أمر النّحلَة ثابتٌ عن رسول الله ﷺ، وكانَ مَا سَبقَ من كلام الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وزيد بن الحسن بن علي، وجعفر الصادق، وعبدالله المحض، دَليلاً على إجماع أهل البيت عليهم السلام على أنّ فدك كَانَت لِفَاطِمَة عليها السلام، نِحْلةً وَهِبةً مِنْ رَسولِ الله ﷺ، لا إرْثاً . والمُتبقيّ على الإنصاف بأن يُعْرض رأي الإمام أحمد بن يحيى المُرتضى عليه السلام، والذي عمّمه الأخ علي على مَذهب الزيدية، يُعْرَض على إجماع أهل البيت عليهم السلام، وما أجمعَ عليه أهل البيت كَانَ، وما خالفَهُ وشذّ عنهُ لَمْ يَكُن .

إجمَاعُ أَهْلَ البَيت عليهم السلام على مَظلومِيّة الزّهرَاء ... (حُكْمُ أبي بَكْر فِي فَدك)...:

كُلنا يعلمُ أنّ المَظلومُ لابدّ لهُ من ظَالم ظلمَه، وبينَ المظلوم والظّالم لا بدّ من حادثةٍ تُحقّق ذلك، هذا كلامُ العَقل، فإن كانَ هذا كَذَا، فإنّا ذَاكِرُون أقوالَ أئمّة أهل البيت الزيدية من المُتقدّمين والمتأخرّين في حادثَة فدك، ومنْهَا سنعرِف هل صَحّ حُكم أبي بكر أو لَم يصح عند هؤلاء الأئمّة، فنقول :

١ - قال الإمام أمير المؤمنين **عَلي بن أبي طالب** عليه السلام (ت٤٠هـ)، مُصرّحاً بموتِ البتول الزهراء مظلومةً مَهضومَة -والهَضم مَعنَاه الظُّلم-، ومُخاطباً للرسول ﷺ: «**وَسَتُنَبِّئُكَ ابْنَتُكَ بِتَضَافُرِ أُمَّتِكَ عَلَى هَضْمِهَا، فَأَحْفِهَا السُّؤَالَ، وَاسْتَخْبِرْهَا الحَالَ**»[1].

تعليق : تأمّل إلحاقَ أمير المؤمنين عليه السلام، صفَة المظلوميّة بفاطمة الزهراء عليها السلام، وانظُر هل تتحقّقُ في الشخص صفَة المظلوميّة إن كانَ مُخطئاً، فلَو كانَت الزّهراءُ مُدّعيَةً فدك بغير وجهِ حقّ ثمّ غَضِبَت وماتَتْ، فهَل لأميرِ المؤمنين وهُو غيرُ المُحابي في الله أن يُسمّيها مظلومةً مهضومَة ؟!، سلّمنَا، أنّ أبا بكر حكمَ بالحقّ ولم يُرضِ فاطمَة وماتتَ على هذا، فهَل لأمير المؤمنين أن يصِفَ فاطمَة بالمَظلومَة ؟!، فإذا عرفتَ هذا -أخي الباحث- فاعلَم أنّ أمّ أبيهَا ماتَت مظلومةً مقهورَةً على حقٍّ أعطَاهَا الله إيّاه، وأنّ حكم أبي بكر في

(١) نهج البلاغة : خ٢٠٢.

حقّها ليسَ صحيحاً، فالحُكم الصّحيح لا يكون ظُلماً أبداً، وهذا أصلٌ قوي عن أمير المؤمنين عليه السلام لا يُتغَافلُ عنه .

٢- قرّر الإمام **باقر علوم الأنبياء محمّد بن عَلي بن الحسَين بن علي بن أبي طالب** عليه السلام (ت١١٨هـ)، شاعرَ أهل البيت الكُمَيت بن زيد -رحمه الله تعالى-، عندما أنشَأ مُعاتباً الشيّخين معَ المُسامحَة والتغاضي :

أهْوَى عَليّاً أميرَ المؤمنين ... ألومُ يوماً أبا بكرٍ ولا

ولا أقُولُ وإنْ لَم يُعطيَا ... بنت النّبيّ ولا مِيراثهُ

تعليق : تأمّل أبيات الكُميت، تجدهُ يأتي بالحقّ المفروض في الشطر الأول من البيت الأول والثاني، من ولايَة أمير المؤمنين عليه السلام وفضلهِ على المشائخ، وبشاعَة عدم إعطاء فاطمَة حقّها من فدك، ثمّ يأتي في الشطر الثاني من البيت الأول والثاني بالمُسامحَة والتغاضي وعدم الإفحاش في القول مع هذا التعدّي منهُم، فلا يلومُ واللومُ هُنا لعلّه بمعنى التّكفير، أي ولا أكَفّر أبا بكر وعمر تقدّمهما على مَن هُو أفضلُ وأحقّ منهُما، ولا يُكَفِّر أبا بكر ولا عمر لمنعِهما فاطمة -صلوات الله عليها- حقّاً كانَت حَقِيقَةً به، ولو تأمّل الحاذق في أبيات الكُمَيت حَوَل الوِلاية وفَدك لَوَجَدَها أبياتاً غَير رَاضِيَة بِفِعْل أبي بَكر فِيهَا، فأمّا فِي الوِلاية فَظَاهِر، وأمّا في فدك فإنّ ربطَهُ بين تَكفِير الشّيخين وبَين عَدم إعطائهِمَا فَدك، دليلٌ على فُحش عدم الإعطاء هذا وخطأه، وأنّ الصواب كانَ في عَكسِه، وهذا هُو قَول الزيدية المرْضِيّة، التَخْطِئةُ في الحُكم دُونَ التّكفِير .

٣- قال الإمام صاحب الديلم يحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت١٨٠هـ)، مُخاطباً مّن شَهِدَ عليه زوراً بِالعُبُودِيّة لهارُون الرّشِيد :

«فَخلَّف [الرسول صلى الله عليه وآله وسلم] بين أظهركم ذرّيَّته فأخرتموهم وقدمتم غيرهم، ووليتم أمورَكم سواهم. ثمّ لَم نَلبَث إلا يَسيراً **حتى جُعِلَ مَال وَلَدِه حوزاً، وَظُلِمَت ابنتُه فَدُفِنَت لَيلاً**، .. إلخ» [٢].

(١) الصحابة عند الزيدية، وحكاه القاضي جعفر بن أحمد بن عبدالسلام في خلاصة الفوائد .

(٢) أخبار فخ ويحيى بن عبدالله : ٨٩.

تعليق : تأمّل تصريح الإمام يحيى بن عبدالله عليه السلام، تجدهُ يعني بالمال الذي جُعِلَ حُوزاً، مَالَ بَنِي فَاطِمَة مِنْ فَدَك، وَتَأمّل إشَارَتَهُ -صَلوات الله عليه- إلى تَحقّق وُقُوع الظُلم في حقّ أمه فاطمة الزهراء عليها السلام، تَجِدهُ بهذا ينقضُ حُكمَ أبي بَكر، وتأمّل كَلامَهُ عليه السلام ثالثةً تجده يُثبتُ مَوتَ البَتول غَاضِبَةً غَير رَاضية على أبي بَكر وعُمر . وهذا قولٌ مُشابهٌ لقول أمير المؤمنين السّابق .

٤- قال الإمام القَاسم **بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن المثنى** عليه السلام (ت٢٤٦هـ)، مُصرّحاً أيضاً بموتِ البتول الزّهراء غاضبَةً على أبي بكرٍ وعُمَر :

«**كَانَتْ لَنَا جَدّةٌ صِدّيقَة، مَاتَتَ وهِيَ غَاضِبَةٌ عَليهِمَا، ونَحنُ غَاضِبونَ لِغَضَبِهَا**»(١). وفي ذلك يقول أمير مكة عُلَيّ بن عيسَى بن حمزَة بن وَهَّاس بن أبي الطيِّب دَاود بن عبدالرّحمن بن عَبدالله بن دَاود بن مُوسَى بن عبدالله بن مُوسى بن عبدالله بن سُليمَان بن عبدالله بن الإمام مُوسى بن عبدالله المحض بن الحسَن بن الحسَن بن علي بن أبي طالب (ت ٥٠٣هـ).

أتَمُوتُ البَتولُ غَضبَى ... مَا كَذا يَفعَلُ البَنون الكِرام

تعليق : تأمّل القاسم بن إبراهيم -صلوات الله عليه-، بصيغَة كلامه السّابق، تجدهُ يمتدحُ جدّتهُ فاطمة عليها السلام، ويُخطّئ الشّيخَين، فتجدهُ في هذا يُتابعُ كلامَ والدهِ أمير المؤمنين، وابن عمّيه الباقر وصَاحب الديلم في إثباتِ موتها على الحقّ، وأنّ ما غَضِبَت لأجلِه ليسَ باطلاً بل حقّاً ثابتاً، يُقوي هذا كُلّه أنّ الإمام عليه السلام، قرّر أن يغضبَ لِغَضبها، فلو كان غَضبُها على باطلٍ عندَه عليه السلام، ما كانَ غَضِبَ لِغَضَبِها . **[فائدة]** ويبدو أنّ هذه العبارَة التي قالها الإمام القاسم الرسي عليه السلام، كانت مُتداوَلَة بين سادات أهل البيت عليهم السلام، فيُلقُونَها نصّاً، ويُنشؤهُا شَاعرُهُم شعراً، فَذكَر ابن أبي الحَديد في الشّرح مَا نصّه: «.. حَدّثني دَاود بن المبارك قالَ: أتَينَا **عبدالله بن موسَى بن عبد الله بن حَسَن بن حَسَن بن علي بن أبي طالب** عليه السلام، ونَحنُ رَاجِعونَ مِن الحج فِي جَمَاعَة، فَسَألنَاهُ عَن مَسَائل،

(١) مآثر الأبرار في تفصيل مجملات الأخبار،لمحمد بن علي الزحيف: ١/ ٢٤٠، الصحابة عند الزيدية، لمحمد عزان .

وكُنتُ أحَد مَنْ سَألَه، فَسألتُهُ عَن أبي بَكر وعُمَر ؟ فَقَال أُجِيبُك بِمَا أجَابَ بِهِ **جدّي عبد الله بن الحسن** فَإنّه سُئِلَ عَنهُمَا، فَقال : كَانَتْ أمّنَا صِدّيقَةٌ ابنَة نبيٍّ مُرسَل، وَمَاتَتْ وهِيَ غَضْبَى عَلى قَوم، فَنحنُ غضَابٌ لِغَضَبِهَا» [1]. **قلت** : وعبدالله بن موسى هذا هُو زاهد أهل البيت عليهم السلام، ومن وجوه الزيدية في زمَانِه، وأحدُ المُبايعين للإمام القاسم الرسي عليه السلام بالإمَامَة .

٥- قال الإمام المرتضى محمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن المثنى عليه السلام (ت٣١٠هـ)، مُثبتاً أصُوليّة خَطأ حُكم أبي بَكر فِي آليّة قَضَائه فِي فَدَك مِن وُجهَة نَظرِ أهلِ البَيت عليهم السلام :

«وسألتَ عن رجلٍ ادّعى على رجلٍ حقّاً، وأقام عليه شَاهِداً عَدلاً، وأنكرَ المُدعّى عليه، فَقُلتَ : فإن كَانَ، ما يجبُ في ذلك ؟ قال محمّد بن يحيى عليه السلام : إذا كان المُدَّعِي عَدلاً، والشّاهدُ عدلاً، حَكمُتُ بالشّاهِدِ واليَمين مَع ذَلك، وبذلكَ حكمَ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -صلوات الله عليه-، وكَان السّلف [يعني مِنْ أهلِ البَيت] يَتَّبِعُونهُ -رضوان الله عليهم-، أقَامُوا اليَمِين مَقام شَاهِد، ألا ترى أنّ الخَصْم لو اسْتَحلفَ المُدّعى عليه وجَعَل اليَمين تَصْدِيقَاً، أليسَ كَان يُحكَم لَهُ بِحقّه ؟!» [2].

٦- قال الإمام الهادي **بن إبراهيم بن علي بن المرتضى الوزير الرّسي الحسني** عليه السلام (ت٨٢٢هـ)، مُنشأً، مُصرّحاً بعقيدة سلفِه من سادات أهل البيت عليهم السلام في هذه المسألة، من الأخذ لِفَدَك بغيرِ وَجْه حقّ .

إلى الحَاكِمِ الدّيَانِ يَمْضُونَ عَن ... ومَوْعِدُهُم للحُكمِ فِي مَوقِفِ
ولست أرى التصويب رأياً ... مِنَ السّبّ رَأياً إنّ ذَاكَ مِنَ
ولَكِن أدِينُ الله فِيهِم بِأنّهُم ... أفَاضِلُ قَدْ زَلّوا وَرَبُّكَ ذُو

(١) شرح نهج البلاغة، لابن أبي الحديد : ٦/ ٤٩

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام المرتضى محمد بن يحيى عليه السلام : ١/ ١٦٨

وأنْقـــمُ تَـــأخِيرَ الـــوَصيّ عَلى فَدَكٍ قَبْضَاً بِنَوعٍ مِنَ القَهْرِ

تعليق : وهنا تأمّل كيفَ نَسَب الهَادِي بن إبراهيم الوزير صفَة القهر إلى القَبضِ من الشّيخين، تجدهُ مُطابق الفحَوى لما جاء عن سلفه -صلوات الله عليه وعليهم-، ويجدرُ بنا هُنا أن نُنبّه أتباع أهل البَيت من الشيعة الزيدية على الاقتداء بأرباب سفينة نوح المُنجيَة لَنا مِنَ الهَلاك، فإنّهم وإن عابوا أموراً على المشائخ بدءاً بالخلافَة ومروراً بفدك، فإنّ سادات أهل البيت لم يُقابلوا هذا الجفاء والخطأ منهم بالسّب واللعن والشّتم، وإن كانوا يتوجّعون من هذا، ولكن بدونِ سبّ أو تكفير، ولسنَا نُنبّه على هذا إلاّ لتأكّدنا من أنّ البعض قد تأخذُه العاطفَة والغيرَة على مولاته الزهراء الطاهرة، فيسبّ ويشتمُ ظالميها، على غيرِ اقتداء منه بأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام وذريّته سادات بني الحسن والحسين، فإنّه لَم يُؤثَر عنهُم تكفيرٌ للمشائخ، وليكُن قولُنا كما قالَ أمير المؤمنين المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام : «لَنَا أئمّةٌ نَرْجِعُ إليهِم فِي أمُورِ دِينِنا، ونُقْدِمُ حَيثُ أقْدَمُوا، ونُحْجِمُ حَيثُ أحْجَمُوا، وهُم: عَليٌّ وَوَلَدَاه -عَليهِم أفْضَلُ السلام- والحادِثُ عَليهِم وغَضَبُنا فِيهِم، ولَم نَعْلَم أحَداً مِنهُم سَبَّ أحَداً مِنَ الصّحَابَة ولا لَعَنَهُ ولا شَتَمَه، لا فِي مُدّة حَيَاتِهِم، ولا بَعد وفَاتِهِم»[2].

٧- قال الإمام أبو هَاشم النّفس الزكيّة الحسَن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبدالله بن الحسين بن القاسِم الرسي بن إبراهيم عليه السلام (ت٤٣٣هـ)، يُصرّح بغصيبَة (تأمّل) الزهراء -صلوات الله عليها- فدك، ولفظة الغَصِيبة دلالةٌ على عدم صحّة حكم أبي بكر في القضيّة عندَهُ عليه السلام، فيشيرُ مُوافقاً سلَفَهُ من أهل البيت -صلوات الله عليه وعليهم-، فَيقُول عليه السلام ضمنَ دعوةٍ جامعَة له عليه السلام :

«فَذَا أمِيرُ المؤمنين -صَلواتُ الله عَليه- أُزِيحَ عَن مَنزِلَتِهِ الشّرِيفَة المَنيفَة، وغُصِبَتْ فَاطِمَةُ عليها السلام ابنَة رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فَدَكَ، وسُمَّ الحَسَنُ عليه السلام سِرّاً، وقُتِلَ الحسين جَهراً» [3].

٨-الإمام المؤيد بالله **يحيى بن حمزة بن علي الحسيني** عليه السلام (ت٧٤٩هـ)، يُشيرُ إلى وصيّة الزهراء -صلوات

(١) منظومَة الخلاصَة في التوحيد والعدل، وهي ١٧١ بيتاً.

(٢) المجموع المنصوري، الجزء الثاني، القسم الثاني، ٣٧٩ .

(٣) التحف شرح الزلف، تحت سيرة الإمام أبي هاشم الحسن بن عبدالرحمن، الطبعة الثانية، منشورات مركز أهل البيت للدراسات الإسلامية .

الله عليها- لزوجها وابن عمّها علي بن أبي طالب عليه السلام، بأن تُدفنَ ليلاً وسرّاً حتى لا يَحضُرَها أبو بكر وعمر، فيقول عليه السلام في ذلك :

«لأنّهَا أوّلُ مَنْ مَاتَ بَعدَ الرّسول مِن أهلِه، وَرُوِيَ أنّ الرّسول قَال لَهَا: «أنْتِ أوّلُ مِنْ يَلحَقُ بِي مِنْ أهلِ بَيتي»، فَسُرّت بِذَلِك،، وَقَد كَانَ فِي دَفْنِهَا مَا كَانَ مِنَ الإسْرَارِ والدّفنِ لَيلاً»[1].

تعليق : تأمل -أخي الباحث-، أنّ في هذا الإقرار من الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام بالدّفن سرّاً، دليلاً على غضب الزهراء -صلوات الله عليها- عند موتِهَا . وهو قول الفقيه حميد عن أهل البيت عليهم السلام، فإنّه قال : «وَعَلى الجُملَة فَالحال ظَاهر عِندَ العِترَة أنّ فَاطِمَة مَاتَت وهِيَ غَاضِبَة مِن ذَلك» [2]، أضِف إلى تصريح المؤيد بالله يحيى بن حمزة بالدّفن ليلاً، قَولَه عليه السلام فيما قد نقلناه عنه سابقاً من (الديباج الوضي) : «وكَانَ هَذا -أمر فدك- مِنْ أقوَى مَا يُذكَر فِي مَطاعِنِ خِلافَتِه، مَعَ مَا كَان مِن حديث الميراث، وغَير ذلك مِن المطَاعن». فالإمام عليه السلام يُعدّ منعَ أبي بكر فاطمة فدك، مِنَ المطَاعِن، بل من أقوَى المطاعِن على خلافته، وهذا دليلٌ على عدم تصحيحِه لحكم أبي بكر في فدك .

٩- قال الإمَام الحجّة مجدالدين بن محمد بن منصور المؤيّدي الرّسي الحسني -صلوات الله عليه- (ت١٤٢٨هـ) :

«قُلتُ: وأنَّ المَعصومين -علياً وفاطمة والحَسنَين-، ومَنْ قَولُهُم حُجّةٌ، رَدُّوا حُكمَ أبي بكر، ولَم يُصدِّقوا قَولَه، ولَو لَم يَكُن إلاَّ غَضبُ المُطَهَّرَة، التي يَغضَبُ الله -تعالى- لِغَضَبِهَا، بإجماعِ جميعِ الأمّة»[3].

نعم ! وبهذا -أخي الباحث-، فإنّ الصورة أصبحَت جليّة، واضحة المعالم، ففدك نِحلةُ رسول الله لفاطمَة، طالبت بها، ورُدَّ طلبها بحجّة عدم اكتمال نصاب الشهادة، معَ

(١) الديباج الوضي، ٤/ ١٦٧٢ .

(٢) مآثر الأبرار في تفصيل مجملات جواهر الأخبار،لمحمد بن علي الزحيف : ١/ ٢٤٠.

(٣) لوامع الأنوار ٢/ ٩٥ .

أنّ الأمر حقوقيّ بَحت، جرَت السنّة من الرسول ﷺ بـأنّ للقـاضي أن يكتفـي بِـشَاهدٍ وَيمين طالب الحق فيه، وقد توفّرَ هذا، وقضى أهل البيت عليهم السلام، وعلى رأسهِم الإمام علي عليه السلام بعدَم صحّة هذا الأمْر، وعدم عَدلِه، وصَفّه في مَصافّ الظّلم .

أقوَال عُلمَاء الزيدية وَغيرهِم فِي مَظلوميّة الزّهراء و حُكم أبي بَكر فِي فَدَك :

١ -قال أبو الحسين أحمد بن موسى الطبري الزيدي -رحمه الله تعالى- في (مجالسه)، ضـمن كلام ناظرَ به رجلاً من أهل صنعاء : «..ثمّ أنتَ تَعلمُ أنّ الأمّة مُجمِعَة عَلى قَـول النّبـي ﷺ : «إنّ الله يَغضَبُ لِغَضَبِ فَاطمَة»، وأنّهَا مَاتت وهِيَ غَضبَى عَلى أبي بكر، وعـلى مَن عَاونَهُ عَلى قَطع مِيرَاثها مِن أبيهَا وانْتزاع فَدك مِن يَدهَا، لَيس أحدٌ يَـشكّ فِي ذَلـك مِن أمّة محمّد ﷺ ..»[1].

تعليق : تأمّل -أخي في الله-، كيفَ فصلَ أبو الحسين -رضوان الله عليه-، بين الميراث وبين فدك، وتأمّل كيف جعلَ فدك مِنْ مُمْتَلَكَات فَاطِمَة -صلوات الله عليها-.

٢ -ويذكر ابن أبي الحديد في (الشرح) مُنافرَة وقعَت بين رجل من ولد طلحة بـن عبيـدالله وبين رجل من أبناء علي بن أبي طالب عليه السلام، وهُو **إسماعيل بن جعفر الصادق** عليه السلام، فَسَاقَ ابن أبي الحديد، ما نصّه : «كَانَ القَاسِم بن محمّد بن يحيى بن طلحة بن عبيـد الله التيمِي، يُلَقّبُ أبَا بَعرَة، وَلِيَ شُرطَةَ الكوفة لعيسَى بن موسى بن محمد بن علي بن عبـد الله بن العباس، كَلّمَ إسماعيل بن جعفر بن محمد الصادق عليه السلام بِكَلامٍ خَرَجَـا فِيـه إلى المُنَافَرَة، **فَقَالَ القَاسم بن محمد**: لَمْ يَزَل فَضْلُنَا وَ إحْسَانُنَا سَابغاً عَليكُم يَا بَنـي هَاشِـم، وعَلى بَني عبد مَناف كَافّة . **فَقال إسماعيل** : أيّ فَضْلٍ و إحسانٍ أسْدَيتُمُوهُ إلى بَني عبد مَنَاف، أغْضَبَ أبوكَ جَدّي بِقَوله : لَيمُوتَنّ محمّد و لَنَجُولَنَّ بَين خَلاخِيـل نِـسَائه، كَـمَا جَال بَينَ خَلاخِيل نِسَائنَا، فَأنزَلَ الله تَعالى مُرَاغمَةً لأبيك ﴿**وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُـؤْذُوا رَسُولَ اللَّـهِ وَلاَ أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ مِن بَعْدِهِ أَبَدًا**﴾ [الأحزاب:٥٣]، و مَنَعَ ابنُ عمّكَ (يعني أبا بكر) أمّي **حَقّهَا** (**تأمّل**) مِن فَدَك، و غَيرها مِن مِيرَاث أبيها، وأجْلَـبَ أبـوكَ

(١) مجالس أبي الحسين الطبري : ٧٩ .

على عثمانٍ و حَصَرَهُ حتّى قُتِل، و نَكَثَ بَيعَة عَلي، و شَامَ السّيفَ فِي وَجهِه، و أفْسَدَ قُلوبَ المسلمِينَ عَليه، فَإنْ كَانَ لِبَني عَبد مَناف قَومٌ غَيرُ هؤلاء أسْدَيتُم إليهِم إحساناً فَعَرِّفنِي مَنْ هُمْ جُعِلتُ فِدَاك!!.»[1].

تعليق : تأمّل -أخي في الله-، كيف أنّ إسماعيل بن جعفر الصادق عليه السلام، فصلَ بين فدك وبين غيرها من المواريث المحمّدية، يدلّك هذا على صحّة الإيهاب والتملكّ من فاطمة عليها السلام لأرض فدك وتأمّل أيضاً كيف عدّ إسماعيل عليه السلام فِعل أبي بكر مع فاطمة، ومَنعه إيّاها فَدك، مِن أبرز عُيوبه، فَستَجد التخطئةَ منه عليه السلام لفعل وحكم أبي بَكر وَاضحاً، وتأمّل أيضاً إدخالَهُ واستبشاعَهُ منعَ أبي بكر ميراثَ فاطمة من الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، تجد في هذا تجويزاً لتوريث الأنبياء -صلوات الله وسلامه عليهم- . **نعم !** ظهرَ لنا ولكَ -أخي في الله- أنّ فدك هِبةُ رسول الله لفاطمة، لا إرثُه، وأنّ رأي الإمام أحمد بن يحيى المرتضى -صلوات الله عليه- لا يُمثّل إلّا رأيَهُ الاجتهادي الخاصّ به، وأنّ جماعَة آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على خِلافِه.

قال الأخ علي [ص٥٩] :

«فلَو كانَ ظُلماً لَردَّهُ الإمام علي أيّام خِلافَته، فإنّه لَم يَثبُت عنهُ أنّهُ ردّه» .

تعليق : في الحَقِيقَةِ أنّ فدَك مِلكٌ لِفَاطِمَة، ولِبَني فاطمَة، خَصّهم الرّسول بأمر الله بها، وذلك بقول الله تعالى : ﴿**وآتِ ذَا القُربىَ حقّه**﴾ [الإسراء:٢٦]، وأنّها نزلَت تُخبرُ الرّسول بأن يُعطيَ فدك لابنته فاطمَة، وبِشهادة علي عليه السلام، وأم أيمن زوجة الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وكفى بقول الله تعالى شَاهداً .

نعم ! اعلم -أخي في الله-، أنّ تَصرّف أبي بكر ومعه عمر وعثمان في فدك تصرّفٌ بَاطِل، وذلكَ بِسَبَب عَدم تمَلُّكِهِم، ولا تَملُّكِ عمُوم المُسلمينَ لَها، فَهِي دَاخلةٌ في مِلك غيرِهِم، والغَير هؤلاء فغيرُ راضينَ عن هذا التصرّف بَأرض فَدَك، الأمْرُ الذي جَعلَ فاطمَة عليها السلام وَهي الأصْل فِي هَذِه المسألَة، الأمْر الذي جَعلَها تُوصِي بِعَدَمِ حُضور

(١) شرح نهج البلاغة لابن أبي الحديد المعتزلي : ٩/ ٣٢٣

الشّيخين دفنها، وَهِي بِهَذا مُفارِقةٌ للحيَاةِ غَاضِبةٌ وَاجِمةٌ مِنهُمَا وَعَليهِمَا، وَهَذا الغَضب الفَاطِميّ فَبروايةِ أمّ المؤمنين عائشة في (البخاري)، و(السنن الكبرى) للبيهقي، و(المسند) لأبي عوانة، و(المُصنّف) لعبد الرزاق[1] وغيرها، وأصل الرواية جاء فيها: «...فَغَضِبَت فَاطِمَة -رضي الله عنها- وَهَجَرَته [أي أبا بكر] فَلَم تُكَلّمْهُ حتّى مَاتَتْ، فَدَفَنَهَا عَلي -رضي الله عنه- ليلاً وَلم يُؤذِنَ بِهَا أبَا بكر -رضي الله عنه-، قالت عائشة -رضي الله عنها-: فَكَانَ لِعَلِي -رَضي الله عنه- مِنَ النّاس وَجْهٌ حَياةَ فَاطِمة -رضي الله عنها-، فَلمّا تُوفّيَت فَاطمَة -رَضي الله عنها- انصَرَفَ وجُوه النّاس عَنه ...إلخ» واللفظ للبيهَقي، **نَعم !** فَلو كانَ تصرّف المشائخ في فَدك تَصرّفاً صَحِيحاً عندمَا أدْخَلوهَا فِي عمُوم أمْوال المُسلمِين لكانَ هذا مَحمُوداً مِنهُم، ولمَا غَضِبَ أهلُ بَيتِ النبوّة مِنهُم، فَإن أنتَ وقفتَ على موضع الخلل هُنا -أخي في الله-، فاعلَم أنّ علياً وفاطمة والحسن والحسين في زمانِهم هُم كلّ أهل البيت، فَلمّا ماتَت فاطمة عليها السلام أصبحَ علي والحسن والحسين هُم كلّ أهل البيت، وفدك فَمِن نصيبِهم وِراثةً من فاطمة عليها السلام، فأصبحَ الملكُ بهذا مِلكَهُم، ولهم فيه حُريّة التصرّف، وعلي فأبو الحَسنين يفعلُ في هذه الأرض ما يَشاء . فإن اعتُرِضَ علينا بأنّ الملكَ ليس ملك عليٍّ لوحدِه، فليسَ لهُ أن يتصرّف فيه كيف شاء، فللحسن وللحسين نصيبٌ منه، وهذا يردّ عليكم . قُلنا : ونحنُ فلسنَا نقولُ: إنَّ علياً عليه السلام قد أرغمَ الحسن والحسين عليهما السلام على أن يتصرّف فيها برأيه، وما يرى فيه الصّلاح الأخروي، ولكنّا نَقول: أنّ علياً عليه السلام كانَ يستطيب نفسَي الحسن والحسين في غلاّت هذه الأرض فينتفعُ به في وَقَعَاته مَعَ النّاكثين أصحَاب الجمَل، والمارِقين أصحَاب النّهروان، والقَاسِطين أصحَاب الشام، والمعلُوم أنّ هذا كلّه يحتاج إلى جهةٍ مُموّلة، والإمام علي عليه السلام فَيحتاج لهذا التّمويل، وهُوَ فَليسَ بالتّاجر ولا الغَني، فَكانَت أمامَهُ فَدك، ملكاً خَالصاً له ولابنيه، وابناه فيُستحال أن يَبخلا على والدهما بإذن التصرّف المُطلَق فيها، وعلي فيُستحال أن يستبدّ عليهما بها، وكذلكَ كان أمام علي عليه السلام خيارُ ثانٍ وهو فَمَضمُون مِن جِهَةِ نَفسِه وَمِن جِهة ابنيه الحسن والحسين، وهُو حصّتهم من الخُمس، وهذه فكان علي عليه السلام يطلُبُها منهم طلباً، لا قسراً وقَهراً، ويَشهدُ على هذا ما رواهُ الإمام الصادق جعفر بن محمد عليه السلام،

(١) صحيح البخاري: ٦/ ٤٧٤، سنن البيهقي الكبرى: ٦/ ٣٠٠، مسند أبي عوانة: ٤:٢٥١، مصنّف عبدالرزاق: ٥/ ٤٧٢ .

عن أبيه الباقر محمد بن علي، أنّه قال : «إنَّ الحَسَن والحُسين وعبدالله بن عباس، وعبدالله بن جعفر، سَألُوا عَلياً حَقّهُم مِنَ الخُمس، فَقال عليه السلام : هُوَ لَكُم (تأمّل) فَإن شِئتُم أعْطَيتكُمُوه، وإنْ شِئتُم أنْ تَتْرُكوه أتَقَوّىٰ بِه عَلىٰ حَرب مُعَاوِيَة فَعَلْتُم، فَتَرَكُوه»[1]، وهذا الخبَر فقد رواه مُسند أهل الكوفة الشريف محمّد[2] بن عَلي بن الحسَن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد البطحاني بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٣٦٧-٤٤٥هـ)، فإن أنتَ وَقفتَ علىٰ هذا، قِستَ عليه قطعاً ما تكلّمنا عنه قريباً، من استحالة أن يتصرّف علي عليه السلام قهراً علىٰ الحسن والحسين بغلاّت أرض فدَك، نعم ! واعلَم -أخي في الله- أنّ هذا الصّرف من أمير المؤمنين لفدك فيما يخدمُ صالح الإسلام والمُسلمين، ليسَ إلاّ تكرّماً منه، ومن أبنائه عليهم السلام، وليسَ هُو عليهِ بواجِب، وإنّما الواجبُ إخراج زكاة غلاّت هذه الأرض فقط، فالأرض مِلكٌ خاصّ لا عام، وهذا فبيّنٌ ولله الحمد، ولكنّه يبقَىٰ في خاطر الإنصاف سّؤال يقَول : لِماذا كلّ هذا التذبذبُ من خُلفاء بني أميّة، وبني العبّاس، تارةً يُعطونَ بني فاطمة أرض فدَك، وتارةً يُمسكونَها ؟!، ثمّ لماذا يَقبلُ سادات بني الحسن والحسين هَذهِ الأرض التي يَخصّهم بها الخُلفَاء دونَ بقيّة النّاس، عِندمَا يَردّونها عَليهِم؟ أليسَ هذا منهم أكلاً لأموال المُسلمين بِغيرِ وَجهِ حقّ؛ لأنّ فدك علىٰ قَول المُخالِف ملكٌ لجميع المُسلمين، فكيفَ رَضِيَ سادات الصّلاة والصّيام والعِبادة والزّهد، بأكل مالٍ حرام، ألا ترىٰ -أخي في الله- أنّ عمر بن عبدالعزيز ردّها عليهِم وهُو الرّجل، ثم أُخِذَت وأعادَها السّفاح العباسي عليهم، ثمّ أُخِذت وأعادَها المأمون العباسي، وهذا تذبذُبٌ في الموقِف ظاهر، فلَو لَم يَكن هؤلاء الخلفاء يَرونَ لبني فاطمة حقّاً في فدك دونَ غيرِهِم ما خصّوهم بها، ولو لَم يكُن بنو فاطمة -صلوات الله عليهم- يرونَ لهم حقّاً في هذه الأرض دونَ غيرِهِم لَمَا قَبلوها من الحُكّام،

---

(١) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبدالله محمد بن علي العلوي عليه السلام .

(٢) وهُوَ الذي قال فيه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) : «العلوي الإمام المُحدّث الثّقَة العَالِم الفَقِيه مسند الكوفة أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي الكوفي .... قال ابن النرسي .. قالَ: .. مَا رَأيتُ مَن كَان يَفهَمُ فِقه الحَديث مِثله، قال: وكانَ حَافظاً خَرّج عَنه الحَافظ الصوري وأفَاد عَنه وكانَ يفتَخِرُ بِه»، سير أعلام النبلاء : ١٣/ ٦٣٦.

واستأثروا بها دون أمّة جدّهم، وهذا فدليلٌ عقليّ ليس يُمرّره الإنصاف بسهولَة، فكيفَ لو عرفتَ أنّ هُناك مِنْ بَنِي فَاطمَة مَن ابتدأ هؤلاء الحُكّام بالطّلب لهذه الأرض، وأنّها لهُم ومِلكُهم، دون بقيّة النّاس؟!، فَهَذا اليَعقوبي يقول في تاريخه : «وَرَفَعَ جَماعةٌ مِن وَلَدِ الحسن والحسين الى المأمون يَذكُرونَ أنّ فَدك كَانَ وَهَبَهَا (تأمّل) رَسول الله لِفَاطِمَة، ..، فلمّا أجمَعُوا عَلى هَذا ردّها على ولَد فَاطِمَة وَكَتبَ بِذلك، وسُلِّمَت إلى محمد بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ومحمّد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب»[1]، وهُنا فالقارئ أمامَ خيارين اثنين لا ثالثَ لهُما: إمّا أن يقولَ: إنَّ هؤلاء السّادة الأبرار طالبوا بِحقّ ثابتٍ لهُم، وأكلوا منه حلالاً طيّباً، أو أنّهم سادةٌ يبحثون ويلهثون عن المال بأيّ طريقٍ كان، وأنّ أكلَهُم من هذه البلاد حرامٌ حرام، فأمّا نحنُ فنقولُ بالأوّل، وأنتَ اختَر أيّهما أحبّ إلى قلبِك، وبه نختمُ الكلام في مسألة فدك.

سابعاً: الكَلام على الرّسالَة الوَازعَة :

قال الأخ علي [ص٦٠] :

«وقد ألف الإمام يحيى بن حمزة -رضي الله عنه- رِسالةً كاملةً في الدّفاع عن الصّحابَة سمّاها (الرّسالة الوازِعَة للمُعتدين عن سَبِّ صَحابَة سيّد المُرسَلين) ذكرَ فيها أقوال أئمّة أهل البَيت، ابتداءً بالإمام علي عليه السلام، وانتهاءً بِعصرِه، وسَأنقُلُ لكَ بعضاً منها، لِعِظَم فوائدها» .

تعليق : اعلمَ -رَحِمَنا وَرَحِمَك الله تعالى-، أنّ هذه الرّسالَة المأثورَة عن الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة -صلوات الله عليه- قد أثارَت ولنَ تزال تثير جدلاً كَبيراً، وَهِيَ فقشّةٌ يَتمسّكُ بِها مَن ذهبَ إلى تَفضِيل المشائخ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -صلوات الله عليه-، ولستُ أقولُ: إنَّهُ يَتمسّكُ بِهَا مَن ذهبَ إلى التّأوّل لهؤلاء المَشائخ مع تَفضيلِهِ

(١) تقدّمت الرّواية قريباً كاملةً .

وقَولِه بإمامَة أمير المؤمنين؛ لأنَّ مَن قرأَ (الرّسالَة الوازِعَة) بِتدبّر وَجدَ أوّلها يَرُدُّ على آخِرِها، وآخرُهَا يَنقُضُ على أوّلِها، فبدأهَا المؤيد بالله عليه السلام بقوله : «واعلَم أنَّ الذي نَعتَقِدُهُ ونَراهُ، ونُحبُّ أن نَلقَى الله -عزّ وجلّ- عَليه هُوَ ما عَليهِ السّلف الصّالِح مِن أكابِر أهل البَيت المُقتصدينَ منهُم والسّابقين، أنّ أميرَ المؤمنين أفضلُ الخَلق بَعد رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بما خصّهُ الله بِهِ مِنَ الفضائِل الظّاهرَة، التَي لَم يَحُزْهَا أَحدٌ بَعدَه، ولا كَانَت لأحَدٍ قَبلَه، وأنَّ إمامَتَهُ ثابِتَةٌ بالنّص عَليهِ وعلى وَلَديه، وأنَّ فَضْلَهُ على غَيرِهِ مِنَ الصّحابَة أظْهَرُ مِن نورِ الشّمس، وقَد أورَدنا ذلكَ في كُتُبِنَا العَقليّة، وبَيَّنَّا فَضلَهُ وإمامَتَهُ بالنّصوص، وأوْضَحنَا بُرْهَانَها، وأظْهَرنا فَضلَهُ على غَيرِه، ودلَّلْنَا عليها بِما لا يَكادُ يُوجَدُ في كتابٍ من كُتُب أصحابِنا، ..، فمَن أرادَهُ فليُطالِعهُ في كتاب (الشامل)، وكتاب (النّهايَة)، وكتاب (التّمهيد)، وكتاب (المعالِم)، فإنّهُ يَجِدُ في هذه الكُتُب مِن فضائلِه عليه السلام مَا نُورِدُهُ هُنا في عِشرين فَضيلَة»[1]؛ ثمّ انحرفَ الإمام مائة وثمانونَ درجَة مُنَاقِضاً لكلامِهِ القَريب هذا،

(١) ثمّ بدأ الإمام عليه السلام في هذه الرّسالة يَذكُر العشرين الفضيلَة لِعلي عليه السلام، ونحنُ نَذكُرها هُنا باختصار: الفضيلَة الأولى: آية المُباهلَة، واعتباره كنفس الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم . الفضيلَة الثانية: الطّير المشوي، ودَعوة الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم أن يَحضر أحبّ الخلق إلى الله ليأكُل مَعهُ، فجاء علي عليه السلام . الفضيلَة الثالثة: قصّة خيبر والرّاية، وقول الرّسول: «لأعطِيَنّ بالرّاية غداً، رُجلاً يُحبّ الله ورَسوله، ويحبّه الله ورسوله، كرّار غير فرّار»، وكان أبو بكر وعمر قد عادا غير فاتحَين لِخيبر، فأرسلَ علياً عليه السلام ففَتحَ الله على يديه خيبر . الفضيلَة الرّابعة: أنّه عليه السلام كانَ أكثر النّاس جهاداً بين يدي رسول صلى الله عليه وآله وسلم، وقتلاً للمشركين . الفضيلَة الخامسة: أنّه أقدمهُم وأسبَقهُم إسلاماً . الفضيلَة السّادسة : أنّه أقربُ النّاس حتّى من بني هاشم، قرابةً إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وليسَ أحدٌ من الصّحابة أقرب من علي عليه السلام. الفضيلَة السّابعة: أنّ علياً عليه السلام هُو أكثر الصّحابَة صلاحاً، وليسَ لأحدٍ من الصّحابة غيره هذه المَنقبَة . الفضيلَة الثّامنة: أنّ علياً عليه السلام كان أول مولود وُلِد لهاشميٍّ من هاشميّة، والهاشميّ أفضَل من غيره . الفضيلَة التّاسعة : قول الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم لفاطمة: «إنّ الله اطّلع على الدنيا فاختار أباكِ نبيّاً، وزوجك وصيّاً». قال الإمام : والخِيارُ هُو الأفضل. الفضيلَة العاشرة: رواية عائشة عن الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، أنّه قال: «أنا سيد العالمين، وعليّ سيد العرب». الفضيلَة الحادية عشرة: رواية أنس بن مالك عن الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، أنّه قال : «أخي ووزيري وخير من أتركُه بعدي، يقضي ديني ويُنجزُ وعدي علي بن أبي طالب» . الفضيلَة الثّانية عشرة : ما رواه ابن مَسعود : «علي خير البشر، فمن أبى فقد كفر». الفضيلَة الثّالثة عشرة : أنّ أمير المؤمنين عليه السلام لم يَكفُر بالله ساعَة واحِدة بِخلاف غيره من الصّحابَة. الفضيلَة الرّابعَة عشرة: قول الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم: «مَن أراد أن ينظر إليّ في علمي، وإلى نوح في تقواه، وإلى إبراهيم في حلمه، وإلى موسى في هيبته، وإلى عيسى في عبادته، فلينظُر إلى علي بن أبي طالب». الفضيلَة الخامسة عشرة : أنّه كان أعلم الأمة، وكان في غاية النّباهة والفطنة، حريصاً على العلم، وقول الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم: «أقضاكم علي» والقضاء مُفتقر إلى سائر العلوم كلّها، واتفاق المُفسرين أنّ قول الله تعالى: «وتَعيها أُذنٌ واعية» أنّها في علي عليه السلام، ولقول علي عليه السلام: «لو ثُنيت لي الوسادة لحكمت بين أهل التوراة بتوراتهم، وبين أهل الإنجيل بإنجيلهم، وبين أهل الزبور بزبورهم،

فقال عليه السلام: «المَسلَك الرّابع: ما كانَ عليه أمير المؤمنين في حقّهم، ...، فقال علي عليه السلام: «أعوذُ بالله أن أُضْمِرَ لهُما إلاّ الحسَن الجَميل، أخواَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وصَاحبَاهُ، ووزيرَاه»، قُلتُ: هذا لم يصحّ عن أمير المؤمنين علي عليه السلام[1]، فمرتبَة الأخوّة المحمديّة لَم تَثبُت إلاّ لعلي عليه السلام، والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم فقد آخَا بين أبي بَكر وعُمَر، وبين نَفسهِ صلى الله عليه وآله وسلم وبين علي عليه السلام، إلاّ أن يُقال: إنَّ الأخوّة في النّص المنسوب لأمير المؤمنين عليه السلام هِي الأخوّة في الإسلام فِعندَها سنقول: إنَّ هذا خاصيّة قد شاركَهُما فيها غيرهُما من الصّحَابَة، **نعم!** وأما قولُه: «وصَاحِباه» فإنّه ميزةٌ شاركهُما فيها غيرهُما من الصّحابَة، وأمّا قولُه: «ووَزيرَاه» فإن كانَت الوزارَة بِمَعنى الصّحبَة العَامّة فمُستقِيم، وإن كانَت بِمعنى أنّهم رِجَالٌ قريبونَ من الرّسول، يَستشيرهُم الرّسول ويُشيرونَ عليهِ فمُستقِيم[2]، وإن كانت بمَعنى خُلفاءهُ

وبين أهل الفرقان بفرقانهم، والله ما آية نزَلت في برّ، ولا بحر، ولا سهل، ولا جبل، ولا ليل، ولا نهار، ولا سماء، ولا أرض، إلاّ وأنا أعلم فيمن نزلَت، وفي أيّ شيء نزلَت». الفضيلَة السادسة عشرة: زُهده عليه السلام. الفضيلَة السابعة عشرة: شجاعتهُ التي فاقت غيرهُ من الصّحابة. الفضيلَة الثامنة عشرة: السّخاء والكرم والإيثار. الفضيلَة التاسعة عشرة: حُسن الخُلُق. الفضيلَة العشرون: أنّه كان أخوفهم في جانب الله تعالى. مُلاحظة: كلّ ما ذكرناه من هذه الفضائل فلهُ شاهدٌ في أصل كلام الإمام يحيى في الرّسالة، فلم نُضف زيادَةً لا يتحمّلها كلام الإمام عليه السلام، ولم نَعمل هُنا إلاّ الاختصار.

(١) قولُنا: لم يصحّ لعدم وجود شواهِده في كُتب الزيدية عن أمير المؤمنين عليه السلام، لا تصريحاً ولا تلميحاً، ولا مُطوّلاً ولا مُختصراً، ثمّ إنّه ليس له وجود فيما وقفنا عليه من أمّهات المسانيد الحديثية المُعتبرة عند أهل السنة، إلاّ من طريق اللالكائي في كتابه (اعتقاد أهل السنة ٧/ ١٢٩٥)، ومن طريق الرّزاز الواسطي في كتابه (تاريخ واسط ١٦٦)، ومن طريق ابن عساكر في (تاريخ مدينة دمشق ٤٤/ ٣٦٦)، وله ذكرٌ في (الرياض النضرة للطبري ١/ ٣٧٥)، والجميعُ يروونه عن الحسن بن عمارة الكوفي، والحسن مُتكلّمٌ فيه على شرط رجال الجرح والتعديل، ضّعفه العجلي (معرفة الثقات:١/ ٢٩٩)، وكان شعبة ينهى جرير بن حازم عن الرواية عنه، وكان ابن عيينة يضع إصبعه في أذنيه إذا سمع حديثه، قال أحمد بن حنبل: الحسن بن عمارة متروك الحديث. قال يحيى بن معين: ليس حديثه بشيء. (الجرح والتعديل:٣/ ٢٧). ترك حديثه عبدالله بن المبارك، وخلاصتُه أنّ في الرّجل جرحاً كثيراً، على شرط أهل الحديث، انظر (الكامل في الضعفاء :٢/ ٢٨٣).

(٢) وهذا النّوع من الوزارة هُوَ الذي يُحملُ عليه قول الإمام زيد بن علي عليه السلام، الذي رَوتهُ العامّة، ونَقلَهُ عنهُم السيّاغي في (الرّوض النّضير)، في خبر الرّافضَة، وإن كانَ سبب الرّفض ليسَ هذا كما أثبتَهُ الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام، فقال عليه السلام: «وإنما فرَّق بين زيد وجعفر قوم كانوا بايعوا زيد بن علي، فلما بلغهم أن سلطان الكوفة يطلب من بايع زيداً ويعاقبهم، خافوا على أنفسهم فخرجوا من بيعة زيد ورفضوه مخافة من هذا السلطان، ثم لم يدروا بم يحتجون على من لامهم وعاب عليهم فعلهم، فقالوا بالوصية حينئذ، فقالوا: كانت الوصية من علي بن الحسين إلى ابنه محمد، ومن محمد إلى جعفر، ليموهوا به على الناس، فضلوا وأضلوا كثيراً، وضلوا عن سواء السبيل، اتبعوا أهواء أنفسهم، وآثروا الدنيا على الآخرة، وتبعهم على قولهم من أحب البقاء وكره الجهاد في سبيل الله. ثم جاء قوم من

على أمّته ﷺ بَعدَه، فَهُنا تناقضٌ وقعَ فيه المؤيد بالله عليه السلام، فقريباً قال -صلوات الله عليه-: «الفَضِيلَة الحادِيَة عَشْرَة: ورُويَ عن أنس بن مالك عن الرّسول ﷺ، أنّه قال: «أخِي وَوَزِيرِي وَخَيرُ مَنْ أترُكُه بَعْدِي، يَقْضِي دَيْنِي ويُنجِزُ وَعْدِي عَليُّ بن أبِي طالب»[1] ثمّ إنّ المؤيد بالله لَو نقلَ الخبرَ كاملاً أو اطّلعَ على الخبر كاملاً، لوجدَ أنّ هذا الخبر يصفُ أبا بكرٍ وعُمر بأنّهما : بمنزلة الذي لا يُحبّ رَسول الله ﷺ كحبِّهما أحد، والإمام يَقول في الفضيلة الثّانية: إنَّ علياً عليه السلام أحبّ خلقِ الله لله!!، ومَن كان أحبّ الخلق لله، فهُو أحبّ الخلق لرسول الله ﷺ، والخبر يقول أيضاً: إنَّ الإمام علياً عليه السلام كان راضياً تمام الرّضا عن بيعة وخلافة الشّيخين وهذا مُعارضٌ بِما في (نهج البلاغَة) عن أمير المؤمنين عليه السلام، وهُو الذي شرحَه المؤيد بالله في سِفرٍ جامعٍ حافلٍ أسماهُ (الدّيباج الوَضي في الكَشف عن أسرار الوَصي)، نعم ! فكيفَ يصحّ صدور هذا النّقل عن إمام التّحقيق والتّدقيق أمير المؤمنين يحيى بن حمزة عليه السلام !!، سَابقاً قبلَ الاطّلاع على كامل الرّسالة الوازعة كُنتُ أقولُ: كلامُهُ مُعارِضٌ ومُناقضٌ لكُتبِه الأخرى، وحاضراً بعد الاطّلاع على كامل الرّسالة الوازِعَة أَجِدهُا تَرُدّ على نفسِها، ويَنقُضُ آخرُها على أوّلها، وما هَذا الذي وَقَفنا عليه إلاّ غَيضاً مِن فَيض من التّناقضات، وهذا فيَجعلُنا نَأخُذُ كلام الحجّة المؤيدي عليه السلام المُشكّك في صحّة نِسبَة كلّ أو بَعض هذه الرّسالة إلى الإمام يحيى عليه السلام، بمحلّ الاعتبار[2].

بعد أولئك فوجدوا كلاماً مرسوماً في كتب ودفاتر، فأخذوا بذلك على غير تمييز ولا برهان، بل كابروا عقولهم، ونسبوا فعلهم هذا إلى الأخيار منهم؛ من ولد رسول الله -عليه وعليهم السلام-» . مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق : كتاب معرفة الله عزّ وجل: ٦١.

(١) قُلتُ : وَوَزارَة أمير المؤمنين عليه السلام بمعنى إمامته وخِلافَته مَأثورةٌ عن زيد بن علي، وعن الصّادق، والكَاظِم،، وابن عُمر، وأبي رافع، وأنس بن مالك، وابن عبّاس، وأسماء بنت عُميس، وغيرهم، وهِي محلّ اتفاق الزيدية، ومنهُم الإمام يحيى بن حمزَة عليه السلام، صاحب (الرسالة الوازعة)، انظر شواهد هذه الروايات في : تيسير المطالب في أمالي أبي طالب : ١٠٨، مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٤٠٥، أمالي المرشد بالله (الخميسيّة) : الحديث السادس: ١٣٧، والحديث الحادي والعشرون :١٠٦، مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ١/ ٣٠٣-٣٢٠-٣٣٢-٣٣٣-٣٤١-٣٤٨.

(٢) قال الإمام الحجّة مجدالدين بن محمد المؤيدي عليه السلام : «هذه الرّسالة نُسبَت إلى الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام، ومَعروفٌ

تَناقُضٌ آخَر : جاء في (الرّسالة الوازعَة) : «وثانِيها : ما رُويَ عن الحسن بن علي عليه السلام، قال: لَقد أمرَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أبا بَكرٍ أن يُصلّيَ بالنّاس، وإنّي لشَاهِد، فَرَضينَا بأمرٍ رَضيَ به رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لِديننَا»[1].

أقول : هذا الكلام عن الإمام الحسن السّبط عليه السلام غير مأثور عنه عندَ أهل البيت عليهم السلام، بل إنّ أهل البَيت عليهم السلام على خِلافِه!، وفي ذلك سُئلَ الإمام زَيد بن عَلي عَنْ صَلاةِ أبي بَكر فِي مَرَض رَسولِ الله؟!، فَقال: «مَا أمَرَ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أبَا بَكْر أنْ يُصَلِّيَ بِالنّاس»[2]، وروى أبو العبّاس الحسني عليه السلام، بإسناده، عن موسى بن عبدالله بن موسى بن عبدالله المحض عن أبيه عن جدّه، عن أبيه شيخ الفواطم عبدالله المحض عليه السلام، قال (من حديث طويل) : «...فَلمَا رَجَعَ بِلال[3] وَلَمْ يَقُمْ رَسُول الله بَعَثَتْهُ عَائشَة بنت أبي بَكْر فَقَالَت: يَا بِلال، مُرْ أبَا بَكْرَ فَلْيُصَلّ بِالنّاس، وَوَجَدَ رَسُولُ الله خِفَّةً فَقَامَ فَتَمَسَّحَ وَتَوَضَّأ، وَخَرَجَ مَعَهُ عَليٌّ وَالفَضْل بن عبّاس، وَقَد أُقِيمَت الصّلاة وَتَقَدّمَ أبو بَكر لِيُصَلِّي، وكَانَ جِبريل عليه السلام الذي أمَرَه بالخروجِ لِيُصَلِّيَ بِهِم، وَعَلِمَ مَا يَقَعُ مِنَ الفِتْنَةِ إنْ صَلَّى بِهِم أبو بَكْر، وَخَرَج رَسول الله يَمْشي بَين علي والفَضل وقَدَمَاه يخطّان فِي الأرْض حتّى دَخَل المسجد، فَلمَّا رَآه

أنّ الإمام يحيى كان كثير الذّب عن الصّحابَة خصوصاً الشيخين، إلاّ أنّ هذه الرّسالة احتوَت على مُتناقضات لا تَصدُرُ عن جاهلٍ فضلاً عن مَن مِثله في العِلم، واحتَوت كذلك على مُخالَفاتٍ للمعروف عن الإمام يحيى في جميع كتبه، والنّاظر المُتأمّل في كلام الإمام يحيى عليه السلام بِما يتعلّق بالإمامة يَقطع بأنّ هذه الرّسالة كلّها مدسوسَة، أو أنّهُ قد دُسَّ فيها الكثير»، تمّت حاشية سماع والدي -رحمه الله تعالى- على الإمام مجدالدين -صلوات الله عليه-، وليسَت بمطبوعة .

(١) لم نَقف لهذه الرّوايَة على أصل فيما اطّلعنا عليه إلاّ من روايَة ابن عساكر (تاريخ دمشق:٣٠/ ٢٦٥)، وإلى ذلك أشار الهندي في كتابه (كنز العمال)، وفيها شُريك بن عبدالله النّخعي، يُرمَى بانفراده ببعض الأحاديث، قال في (الضعفاء الكبير) : «حدثنا سفيان بن عبد الملك، قال : سألت ابن المبارك عن حديث زيد بن ثابت أنه قال في البيع بالبراءة يبرأ من كل عيب، فقال: جاء به شريك بن عبد الله على غير ما كان في كتابه، ولم نجد لهذا الحديث أصلاً» (الضعفاء الكبير :٢/ ١٩٣)، وعابهُ رجال الجرح والتعديل بناء على شرطهم في هذا الفن، منهم ابن المُبارك، قال: ليس حديثه بشيء . وقال السعدي : سيء الحفظ، مضطرب الحديث، وقال الجوهري : أخطأ في أربعمائة حديث . (الكامل في الضعفاء:٤/ ٦)، نقول هذا في شريك على شرط أهل الحديث، فتفهّم .

(٢) المصابيح : ٢٥١

(٣) وذلكَ أنّ بلال تردّد على رسول الله ليَرى هل يخرُجُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم للصلاة بالنّاس .

أبو بَكر تَأَخَّر، وَتَقَدَّمَ رَسُول الله وصَلَّى بالنّاس، ..إلخ»[1]، والزيدية مُطبِقَةٌ على أنّ رسول الله لم يأمُر أبا بكرٍ بالصّلاة بالنّاس، **نعم !** ولَنا هُنا أن نَسأَلَ لماذا لم يُصلّ رسول الله ﷺ خلفَ أبي بَكر ؟! ورسول الله ﷺ دخلَ المسجد والنّاس قد دخلوا في الصّلاة، والعادَة أنّ المأموم يَلحقُ بالإمام مُصليّاً خلفَهُ، حتّى لَو كانَ هذا المأموم هُو الإمام الرّاتبُ لهذا المَسجد، ولكنّ الرّسول ﷺ هُنا وقفَ إلى جانب أبي بكر تأخّر أبو بكر عن إمامَة الصّلاة، فكان يُصلّي بِصلاة رَسول الله، والمُسلمونَ يُتابِعون أبا بكرٍ في صلاتِه، وأغلبُ الظّنّ في هذه الهيئَة أنّ رسول الله ﷺ كانَ يُصلّي جَالساً، فلم يكُن أصحاب الصّفوف الخَلفيّة يعرفون ركوعَ الرّسول مِن سجودِه إلاّ من أبي بَكر، وهُنا نَسأَلُ لماذا هذا الفِعل مِن رَسول الله ﷺ ؟! إن قيلَ : إنّ أبا بكر هُو مَن تأخّر ابتداءً مِنه، ولَم يكُن الرّسول ﷺ هُو الحاثّ له على هذا . قُلنا: قُبول الرّسول ﷺ لتأخُّرِ أبي بكرٍ، يجعلُ اسْتِشْكالَنا قَائماً، فلَو أنّ رسول الله ﷺ كان يُريدُ إيصال رسالة أفضليّة وأحقيّة أبي بكر بخلافَة المُسلمين لأبقَاهُ على مَكانِته، بَل لأمرَهُ الله تعالى بِذلك، وعليه -أي على حالَة إنَّ الرّسول ﷺ هُو الإمام في تِلكَ الصّلاة، وأنّ أبا بكر كان مأموماً مُصلّياً بصلاة الرّسول ﷺ-، فإنّه لا يصحّ أن نَقول اليوم: إنَّ أبا بكر صلّى بالمُسلمين؛ لأنّ صلاتَهُ لهُم انقطعَت بصلاة الرّسول ﷺ بالمُسلمين إمَامَاً . فإن قيل : ليسَ قولُكُم هذا يَستقيم، فَرسول الله ﷺ هُو مَن أمرَ أبا بكرٍ بالصّلاة بالنّاس، يُريدُ ﷺ أن يُظهِرَ فَضلَه، وأنّه أحقّ وأفْضل الصّحابَة المُستحقّين، بَل حتّى أفضلُ من علي بن أبي طالب، وإلاّ لأمرَهُ بالصّلاة بالنّاس بدلاً من أبي بكر. قُلنا: أولاً : لا نُسلّمُ لكُم أنّ رَسول الله ﷺ هُو الذي أمرَ أبا بكرٍ أن يُصلّيَ بالنّاس، بل نَقول: إنَّ عائشَة هي التي أمرَت بلالاً بِهذا، ولعلّ بلالاً فَهمَ هَذا أنّه أمرٌ مِن رسول الله ﷺ . فإن قيلَ: وما دليلُكُم على هذا ؟ قُلنا : لِسببَين اثنين، السّبب الأوّل: أنّ الصّلاة التي حولَها الكلام هِيَ صلاةُ الفَجر، وبلالٌ فَقد كان يتردّدُ على رَسول الله ﷺ يُريدُ أن يَقومَ مَعهُ كي يُصلّيَ بالنّاس، وفي رواية المحض عليه السلام: إنَّ بلالاً تردّد على الرّسول ثلاث مرّات، ومنهُ نستشفّ أنّ وَقتَ الفجر قَد ضَاق، والمُسلمون فلا بدّ أن يُصلّوا، فَصلّى أبو بكرٍ بالنّاس، بغضّ النّظر عَن مَنْ هُو الآمِر له، فَمَا راعَنا إلاّ والرّسولُ ﷺ قد تَوضّأ

(١) المصابيح : ٢٤٨ .

وخَرجَ مُتّكئاً على علي والفضل بن العبّاس، قبلَ أن يُتمّ أبا بكرٍ صلاتَه، فتقدّم دونَ أبي بكر وصلّى بالنّاس، وهُنا يجب أن يشدّ انتباهَكَ أمرٌ مُهم، وهُو السّرعَة الواضحَة التي كانَ عليها رَسول الله ﷺ، والتي نجدُ أثرها واضحاً في لَحاقِه بالمُسلمين قبل أن يُتمّوا رَكعَتَي الفَجر!، بَل إنّه كانَ لهُ وقتٌ كافٍ للّحاقِ بالركّعة الثّانيَة على أقلّ تَقدير؛ لأنّه ﷺ صحّت إمامَتُه بهِم، ولَن يكونَ بدءُ إمامته ﷺ بالسّجود[1]، فَوضُوء الرّسول ﷺ بسرعَة بالرّغم مِن مَرضه، وخروجهُ مُتّكئاً على صَاحِبَيه، ثمّ لَحَاقُه بالصّلاة بل وبالإمامة فيها، كلّ هذا يدلّنا على أنّ رسول الله ﷺ لَم يكُن راضياً عن أمرِ عائَشة بصلاة أبي بَكر، وكلّ هذا أيضاً يُقوّي رواية شيخ آل الرّسول، وقول حليف القرآن زيد بن علي عليه السلام، على غيره من الرّوايات. وأمّا السّبب الثّاني: فإجماع أهل بيت رسول الله ﷺ على أنّ رسول الله لم يأمُر أبا بكرٍ بالصّلاة، وأنّ عائشَة هِيَ الآمرَة، وإجماعُهم حُجّة . نعم ! أمّا قولُكم المبني على أصلِكم في المسألَة : إنَّ أبا بَكر أفضلُ مِن علي، وإلاّ لأمرَ الرّسول عليّاً بالصّلاة بدلاً مِن أبي بَكر . فإنّا نَقول : إنَّ هذا مَردودٌ عليكُم، فالرّسول ﷺ على فرض صحّة قولِكم لم يَكُن لِيأمُرَ أبا بكرٍ بالصّلاة بوجود علي عليه السلام، فعليّ -صلوات الله عليه- لم يكُن موجوداً مع المُسلمين في المَسجد عند أمرِ الرّسول ﷺ أبا بكر بالصّلاة على قوَد مذهبكُم، بل كانَ عليه السلام عِندَ رسول الله في بيتِه، بدليل خروجِهِ ﷺ من بيتِه مُتكّئاً على علي عليه السلام وعلى الفضل بن العبّاس، والمُسلمون داخلون في صَلاتِهم، وخُلاصَتهُ: أنّه ليسَ لكُم دليلٌ في أفضليّة أبي بكر سواءً كان الرّسول هُو الآمِر له بالصّلاة، أو غيرُه، فإن كان الرّسول هُو الآمر، فليسَ ذلك إلاّ لعدم وجود علي عليه السلام بين أهل المَسجد؛ لانشغاله مع الرّسول ﷺ. وإن كانَت عائَشة هِيَ الآمرَة، فإنّ الرّسول ﷺ قد استعجلَ استعجالاً مَلحوظاً لإدراك الصّلاة، وإبعَاد أبي بكر مِنْ إمامَة الصّلاة، هذا والله أعلَم.

نعم ! ونعودُ الى رسالة الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام، فَنقولُ: إنَّ الإمام يحيى عليه السلام يَعلَمُ أن تلكَ الرّوايَة عن الإمام الحسن السّبط عليه السلام تُفيدُ رِضَاهُ بخلافَة أبي بكر الدّينيّة، أي

(١) إلاّ أن يُقال: إنَّ بدء إمامته كانَت من الرّكوع الثّاني، فَعِندَها ستكونُ حجّتنا أظهرَ وأقوى، وهِي حِرصُ رسول الله ﷺ على ألاَّ يُصلّي أبو بكرٍ بالنّاس، فإصرارُ الرّسول ﷺ على إمامتِهِ هُو بالنّاس دونَ أبي بكر في آخر ركوعٍ في الفَجر دليلٌ قويٌّ على قَولِنا .

تُفيدُ أحقّيتَهُ بِها دونَ أبيه المُزَكِّي بخاتَمِهِ حالَ الرّكوع، مَن قالَ عنهُ الإمام يحيى عليه السلام في فضائله العشرين، أنّه أعلمُ النّاس، وأشجَعُهم، وأسخاهُم، وأكرَمَهُم، وقال قبلَ ذلكَ: إنَّه الإمام بعدَ وفاة رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بالّنص، وأنّ لا أحدَ مِن الصّحابَة يَبلُغُ مَنزِلَته، فكيفَ يَسردُ الإمام المؤيّد بالله عليه السلام هذه الرّواية عن الحسن السّبط المُناقِضَة لكلامِه، وكلامِ سَادَات أهل البَيت عليهم السلام ؟! .

تَناقُضٌ آخَر : جاء في (الرّسالة الوازعَة) : «ثالثُهَا : مَا رواهُ جعفر الصّادق، عن أبيه، عن جدّه: أنَّ رَجُلاً مِن قُريش جاء إلى أمير المؤمنين، فقال : سَمِعتُكَ تَقول : «اللهمّ، أصْلِحنا كمَا أصْلَحتَ به الخُلفاء الرّاشدين»، مَن هُم؟، فقال : قَصدتُ أبا بَكر، وعُمر، هُما إماما الهُدى، وشَيخَا الإسلام، ورَجُلا قُريش، والمُقتدى بِهِما بعدَ رسول الله، مَنِ اقتدَى بِهِما عُصِمَ، ومَن اهتدَى بِهِما [هدي] إلى صِراطٍ مستقيم» .

أقول : ليسَ لِهذا الخَبَر أصلٌ عند أئمّة أهل البيت عليهم السلام، ولا عندَ حُفّاظ الزيدية، عن الصّادق عن آبائه، أو عن غيرهِ عليه السلام، كما أنّي لَم أقِف له على أصلٍ فيما بَحثتُ فيه مِنَ المراجِع، والكلامُ هُنا يَقعُ على مَتنِه، فهَل يعلمُ الإمام المؤيد بالله عليه السلام أنّ عليّاً عليه السلام اقتدَى بأبي بكرٍ وعُمَر حتّى يُعصَمَ ويَهتدي إلى الصّراط المُستقيم، ما نَعلَمُهُ أنّ أمير المؤمنين لَم يَقتدِ بعُمَر عندما بايَعَ أبا بَكر، ولا سلَّمَ لأبي بَكر إلاّ عِندَ فُقدان الأمل في حصولِه على الخِلافَة، فَصالحَه بعدَ ستّةِ أشُهر، فهل يجهلُ الإمام المؤيّد هذه الحادِثَة المرويّة في (صَحِيح مسلم) عن عائشَة أمّ المؤمنين، قالَت : «..، فَوَجَدَتْ فَاطِمَةُ على أبي بَكْرٍ في ذلك، قال: فَهَجَرَتْهُ فلم تُكَلِّمْهُ حتى تُوُفِّيَتْ وَعَاشَتْ بَعْدَ رسول اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم سِتَّةَ أَشْهُرٍ، فلما تُوُفِّيَتْ دَفَنَهَا زَوْجُهَا عَلِيُّ بن أبي طَالِبٍ لَيْلًا، ولم يُؤْذِنْ بها أَبَا بَكْرٍ، وَصَلَّى عليها عَلِيٌّ، وكان لِعَلِيٍّ من الناس وِجْهَةٌ حَيَاةَ فَاطِمَةَ فلما تُوُفِّيَتْ اسْتَنْكَرَ عَلِيٌّ وُجُوهَ الناس فَالْتَمَسَ مُصَالَحَةَ أبي بَكْرٍ وَمُبَايَعَتَهُ ولم يَكُنْ بَايَعَ تِلْكَ الأَشْهُرَ، ...»[1]، فتأمّل كيفَ أنّ لا عليّ ولا فاطمة اقتديَا بِفعل وحُكم أبي بكر، فَهل لَم يَرْشُدا بِصَنِيعِهِمَا هذا، وهَل هُما إلى صِراطٍ غير

(١) صحيح مسلم :٣/ ١٣٨٠ .

مُستقِيم، وقول أمير المؤمنين في (النّهج) الذي شرحَهُ الإمام، ألم يَكُن مانعَاً من إيرادِ هذه الرواية عن الصّادق عن آبائه : «أَمَا وَالله لَقَدْ تَقَمَّصَها فُلانٌ (أبو بَكر)، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّي مِنهَا مَحَلُّ القُطْبِ مِنَ الرَّحَا»[1]، وقول الإمام يحيى نفسَهُ في كتابه (الدّيباج) : «وقَد رُويَ به لِعلي في هذا شِعر، وهُو قولُه يُخاطبُ أبا بَكر:

فإن كُنتَ بالشّورَى ملَكتَ ... فَكَيفَ بِهذا والمُشِيرونَ غُيَّبُ

وإنْ كُنتَ بالقُربَى حَجَجتْ ... فَغَيرُكَ أولَى بالنّبي وأقرَبُ

نعم ! وعلّق الإمام يحيى عليه السلام على هذا البَيت بِقولِه : «وَهَذا كَلامٌ بَالِغٌ فِي قَطْعِ احْتِجَاجِهِ بِمَا ذكرَ مِن دَعوى الإجمَاع، واختِصَاصِه بِالقَرَابَة، ولا زِيادَة على مَا ذَكَرَهُ وَقَرَّرَه»[2]، فتأمّل -رَحِمَك الله- المُناقضَة في الطّرح، يَروي عن أمير المؤمنين في (الوازعة) طلبَ الاقتداء والائتمَام والاعتصام بِرَجُلي قُريش -أبي بكَر وعُمر-، وفي (النّهج) يَعترضُ على أفعالِهم أمير المؤمنين عليه السلام، وفي الشّرح ينتصرُ الإمام المؤيد بالله لِكلام الإمام علي عليه السلام ويُخطّئ الشّيخَين، فَهل بعد هذا تَناقُض ؟! .

تَناقُضٌ آخَر : جاء في (الرّسالة الوازعَة) : «سادِسُها : قول أمير المؤمنين عليه السلام : «خيرُ الأمّة بعد نبيّها أبو بَكر وعُمَر، ولَو شئتُ لَسَمّيتُ الثّالث، يعني نَفسَه»، وسَابعُها : أنّه عليه السلام لمّا حَضرَتهُ الوفاة، قالوا له : ألا تُوصِ يا أمير المؤمنين؟ فقال عليه السلام : لَم يُوصِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فَأوصِي، ولكِن إن أرادَ الله بالنّاس خيراً فسَيجَمَعُهُم على خيرِهِم كما جمَعَهُم على خيرِهِم بعد نبيّهِم» .

أقول : وهذان القولان عن أمير المؤمنين فليسَا بمأثورَين عنهُ من طريق أهل البَيت عليهم السلام، لا لفظاً ولا مَعنىً، فأمّا اللّفظ لخلوّ مَسانيدِهِم منه، وأمّا المعنى فلإجماعهم على أنّ علي بن أبي طالب عليه السلام أفضلُ النّاس بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ رسول الله لَم يَمُت إلاّ

(١) نهج البلاغة : خ٣ .

(٢) الدّيباج الوضي في الكشف عن أسرار الوصي: ٦/ ٢٧٨٣.

وهوَ موصٍ لعليعليه السلام بالإمامَة، وهذا النّقل القريب من الإمام يحيى يُنبئكَ -أخي في الله- عَن مدى التناقض الرّهيب الحاصِل في هذه الرّسالَة، فالإمام المؤيد بالله عليه السلام قَد كانَ يَقولُ قريباً في نفس الرّسالَة! : «واعلَم أنَّ الذي نَعتَقِدُهُ ونَراهُ، ونُحبُّ أن نَلقَى الله -عزّ وجلّ- عَليه هُوَ ما عَليهِ السّلف الصّالِح مِن أكابِر أهل البَيت المُقتصدينَ منهُم والسّابقين، أنّ أميرَ المؤمنين أفضلُ الخَلق بَعد رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بما خصّهُ الله بهِ مِنَ الفضائِل الظّاهرَة، التَي لَم يَحُزْهَا أَحدٌ بَعدَه، ولا كَانَت لأحَدٍ قَبلَه، وأنَّ إمامَتَهُ ثابِتَةٌ بالنّص عَليهِ وعلى وَلَديه، وأنَّ فَضْلَهُ على غَيرِهِ مِنَ الصّحابَة أظْهَرُ مِن نورِ الشّمس»، وهذه فَحِكايَةٌ مُجمعٌ عليها عند أهل البيت عليهم السلام، فكيفَ يَنقُل الإمام عليه السلام مِثل هَذين القَولَين عن أمير المؤمنين عليه السلام، وهُو المُعترفُ بإمامَة علي النصيّة من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبِأفْضَليّته على سائر الصّحابة ؟! والله المُستعان .

نعم ! وهُنا نُضيفُ لِما سَبقَ من التّناقُضات والمُعارَضات، فوائد وشوارد، تتعلّقُ بُشبهٍ تُطرحُ دائماً، ومنها ما قد احتوته (الرسالة الوازعة)، فنقول فيها مُتّكلين على الله تعالى :

فَوائد وشَوارِد :

الفائدة الأولى : الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام عِندمَا نقل قول الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم : «احفَظوني في أصحابِي فإنّ أحدَكُم لَو أنفَقَ مِلء الأرض ذهباً ما بلغَ مُدَّ أحَدِهِم ولا نَصيفَه»، لَم يكُن يَنظُر إلى الصّحابَة إلاّ بالنّظرَة التّي تكلّمنا عَنها سابقاً، فلَم يكُن يعتبُر كلّ مَن أُطلِقَ عليه لقبَ صحابِي داخلاً في قُدسيّة هذا الحديث، ولا في حُرمَة آيات الله تعالى المُشيدَة بالصّحابَة، ولذلِكَ نجدهُ -الإمام يحيى- في المَسلكَ الرّابع مِن رِسالته، قال : «المَسلَك الرّابع : ما كانَ عليه أمير المؤمنين في حقّهم ويجري ذلك على طريقين : الطّريق الأوّل : مِن جِهَة الإجمال، وما كان عليه السلام من المُناصَرة والمُعاضَدَة لأبي بكر في أيّام قِتالِ أهل الرّدّة وغيرها، وما كانَ منه في أيّام عُمر مِنَ المشورَة والأخذ لنصيبِه من أموال الفيء، ...، وما كانَ مِن تعظيمِهِ لهُم، وإكبارِهِم لحَالِه، والرّجوع إليه في المسائل الدّينيّة الشّرعيّة موالاتِهِ

هُم، [وعلى العَكس][1] وسائِر أحوالِه في مُعامَلَتِه لهُم، ولِمعاويَة وعمرو بن العاص، وأبي الأعوَر، وأبي موسى الأشعري، فإنّه كان يُعاملُ هؤلاء باللّعن والتّبرّي منهُم» . قُلتُ : ولم يَذكُر الأخ علي في كِتابِه تصريحَ الإمام المؤيد بالله بِلعْن أمير المؤمنين وتبرّأه من الأربعَة المذكورين، واكتفَى بنقلِه إلى قولِه : «موالاتِه لهُم»، وليتَ أنّه أكملَ النّقل للفائدَة، والفائدَةُ تكمنُ في أنّ الإمام يحيى بن حمزَة عليه السلام وإن كانَ ناقلاً للأثر السّابق في فضل الصّحابَة، فإنّه وجدّهُ أمير المؤمنين علي عليه السلام لا يَريانِ غير الأكفّاء داخلين تحت قداسَة ذلك الأثر النبوي، وإنّما هِيَ لَمن صاحبَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بِصدقٍ وعَزمٍ حال حياتِه، وبعد مماتِه، وهَذِهِ ففائدةٌ مُهداة إلى مَن يَقبَلُها، وليتَ أنّ رجالَ الجرح والتّعديل تنبّهوا لها أكثرَ مِن غيرِهم .

الفائدَة الثّانية : أنّ خروجَ أمير المؤمنين عليه السلام لمُحاربَة أهل الردّة، ليسَ منهُ إلاّ استشعاراً لواجبٍ مُلقىً على عاتقِه كإمامٍ شرعيٍّ للمُسلمين أوّلاً، وكونهُ أحد أفرادِ المُسلمين الغَيورين على دين الله والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم ثانياً، رَوى الإمام النّاصر الأطروش عليه السلام، بإسناده، عن الإمام الصّادق عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام قال، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «مَنْ أَصْبَحَ لا يَهْتَمُّ بِأَمْرِ المسْلِمين، فَليسَ مِنَ المُسلِمِين، وَمَنْ سَمِعَ مُسْلِماً يُنَادِي: يَا لَلْمُسلِمِين، فَلَم يُجِبهُ فَليسَ مِنَ المُسلِمِين»[2]، فَكَيفَ والإسلامُ بِكلّه يُنادِي أهلَه!، وهذا كلّه فنستشعِرُ صِدقه مِن قول الإمام علي عليه السلام نَفسَه، ذاكراً أسبَاب خُروجه لقتال أهل الردّة : «فلمَّا مَضى عليه السلام تنَازَعَ المُسْلِمُونَ الأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ. فَوَالله مَا كَانَ يُلْقَى فِي رُوعِي، وَلاَ يَخْطُرُ بِبَالِي، أَنَّ العَرَبَ تُزْعِجُ هذَا الأَمْرَ مِنْ بَعْدِهِ صلى الله عليه وآله وسلم عَنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلاَ أَنَّهُمْ مُنَحُّوهُ عَنِّي مِنْ بَعْدِهِ! فَمَا رَاعَنِي إلاَّ انْثِيَالُ النَّاسِ عَلَى فُلاَنٍ يُبَايِعُونَهُ، فَأَمْسَكْتُ يَدِي حَتَّى رَأَيْتُ رَاجِعَةَ النَّاسِ قَدْ رَجَعَتْ عَنِ الإِسْلاَمِ، يَدْعُونَ إلى مَحْقِ دِينِ مُحَمَّدٍ صلى الله عليه وآله وسلم فَخَشِيتُ إِنْ لَمْ

(١) ما بين المعقوفتين زيادة للتوضيح، والباقي من كلام الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام .

(٢) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب : الباب الثالث والثلاثون : ٤٤٣ .

أَنْصُرِ الإِسْلاَمَ وأَهْلَهُ أَنْ أَرَىٰ فِيهِ ثَلْماً أَوْ هَدْماً، تَكُونُ الْمُصِيبَةُ بِهِ عَلَيَّ أَعْظَمَ مِنْ فَوْتِ وِلاَيَتِكُمُ التِي إِنَّمَا هِيَ مَتَاعُ أَيَّامٍ قَلاَئِلَ»[1]، قلتُ : وليسَ في خروجِ علي عليه السلام مع أبي بكر في حروبه ما يُشعرُ بَرضاهُ عن خِلافَتِه، فَهَمّ الإمام علي عليه السلام كانَ لمّ شعث المُسلمين، لا تَفريقهُم، وهُو القائلُ في هذا الشأن -صلوات الله عليه- : «لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِي، وَوَاللهِ لَأُسْلِمَنَّ مَاسَلِمَتْ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ، وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إِلاَّ عَلَيَّ خَاصَّةً، الْتِمَاساً لِأَجْرِ ذلِكَ وَفَضْلِهِ، وَزُهْداً فِيمَا تَنافَسْتُمُوهُ مِنْ زُخْرُفِهِ وَ زِبْرِجِهِ»[2]، كَمَا أَنّنا لا نَعترضُ على حُسن سيرةِ وعدل أبي بكر وعُمر بعد تولّيهما، فهُما عِندَنا قد اجتهدا في العمل بالكِتاب والسنّة، ولسَنا نَقولُ بإصابَتِهما الدّائمَة، ونعيبُ عليهما تولّيهما دون علي عليه السلام، وحُكمَ أبي بكرٍ في فَدك.

الفائدَة الثّالثَة : أنّ استنصاحَ عُمر لعليّ، ونصيحَة علي عليه السلام لِعمُر، ليسَ فيها دليلٌ على الرّضا بِخلافَة عُمَر، بل إنّ هذا واجبٌ للمُسلمِ على أخيه، فالدّين النّصيحَة، وكذلكَ استفتاء عُمر لعلي عليه السلام، وإجابَةُ علي على عُمر، ليسَ فيها ما يُستدلّ به على الرّضا بخلافَة عُمر، بل إنّه قد أُثِر أنّ مُعاويَة كان يَسأل ويستفتي الإمام علياً عليه السلام، وكانَ الإمام علي عليه السلام يُجيبُه[3]، فهَل في هذا دليلٌ على العلاقَة الحسنَة أو الرّضا من علي بحال مُعاوية؟!.

نعم ! بهذا القَدر من الاقتِباسات أكتَفي؛ لأنّ الغَرض الإشارَة لا تخصيص جميع

---

(١) نهج البلاغة : ك٦٢ .

(٢) نهج البلاغة : خ٧٤ .

(٣) روى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام، قال : «أتي معاوية وهو بالشام بمولودٍ له فرجٌ كفرج الرجل وفرجٌ كفرج المرأة فلم يدر ما يقضي فيه، فبعث قوماً يسألون عنه علياً عليه السلام. فقال لهم علي عليه السلام: ما هذا بالعراق فأصدقوني فأخبروه الخبر. فقال: لعن الله قوماً يرضون بحكمنا ويستحلون قتالنا، ثم قال: انظروا إلى مباله؛ فإن كان يبول من حيث يبول الرجل فهو رجلٌ، وإن كان يبول من حيث تبول المرأة فهو امرأةٌ. فقالوا: يا أمير المؤمنين، إنه يبول من الموضعين جميعاً. قال: فله نصف نصيب الرجل، ونصف نصيب المرأة» . مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٣٧٢ .

(الرّسالَة الوازعَة) بالدّراسَة والبَحث[1]، على أنّه ينبغي الإشارَة الى أنّ ما نقَلَه المؤيد بالله

(١) ولإمامنا الحجّة مجدالدين المؤيدي حول هذه الرّسالة كلامٌ مُتقَن، وسَننقُلُه هُنا كاملاً، لِما فيه من الفائدة، فقال عليه السلام: «ففي صفح (١٣) من (الرسالة الوازعة) للإمام يحيى بن حمزة عليه السلام: المسلك الأول: وساق فيه إلى أن قال: ولاشك أن التكفير والتفسيق من أعظم الأحكام، فإذا لم تكن فيهما دلالة قاطعة ولابرهان بيِّن وجب التوقف. قلت: يقال: فَلِمَ لم تتوقف أيها الإمام كما قضيت أنه الواجب. اهـ. قوله في صفح (١٤): وجوب الموالاة. قلت: يقال: قد سبق قوله وجوب التوقف، وسيأتي للإمام عليه السلام في صفح (٣٥) أن التوقف أولى وهو لايتفق مع هذا، وسيأتي له أن دلالة إمامة أمير المؤمنين عليه السلام قاطعة والحق فيها واحد، وأنها ليست من مسائل الاجتهاد، وأن من خالفها مخطيء لمخالفته للدلالة القاطعة، فكيف يصح مع هذا أن نبقى على الأول وهو وجوب الموالاة، وغاية مايمكن أن المعصية محتملة للصغر والكبر وذلك يوجب التوقف لا القطع على الصغر؛ إذ لادليل عليه ولا البقاء على الأصل لوجود الناقل عنه، فتأمل فهذا هو الحق والإنصاف، ولايغني جمع الروايات الباطلة الملفقة والقعقعة والإرجاف، والله يقول الحق وهو يهدي السبيل. وقوله في الصفح المذكور في المسلك الرابع: وماكان منه عليه السلام من المناصرة والمعاضدة لأبي بكر في أيام قتال أهل الردة.. الخ. قلت: يقال: أما قتال أهل الردة فقد كان قتالاً عن حوزة الإسلام، فهو واجب على كل مسلم وفي كل حال ومع إمام وغير إمام، وعلي عليه السلام هو إمام الهدى فكيف لايذب عن الدين الحنيف؟!، وذلك هو الذي أوجب سكوته ومصالحة القوم التي وردت بلفظها في رواية البخاري وغيره فطلب مصالحة أبي بكر.. إلخ. ولهذا قال: فأمسكت يدي حتى رأيت راجعة الإسلام رجعت .. إلخ. وفي صفح (١٥) قوله: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر وعمر. قلت: اعلم أن هذا وأمثاله لايصح، لمخالفته للنصوص المتواترة المعلومة القاضية بأن أمير المؤمنين وسيد المسلمين عليه السلام خير هذه الأمة وأفضلها وأعظمها عند الله منزلة، وهي مناقضة لما سبق للإمام يحيى عليه السلام ويأتي من أن أمير المؤمنين عليه السلام أفضل الخلق بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لما خصه الله تعالى من الفضائل الظاهرة التي لم يحزها أحد بعده، ولا كانت لأحد قبله، وأن إمامته ثابتة بالنص عليه، وعلى ولديه، وأن فضله على غيره من الصحابة أظهر من نور الشمس إلى آخر الكلام السابق. وقوله في صفح (٢٤): الحكم الأول: أن الإمام بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم هو علي بن أبي طالب.. إلخ. الحكم الثاني: أن دلالة إمامته قاطعة والحق فيها واحد، وليست من مسائل الاجتهاد، فمن خالفها فلاشك أنه مخطيء لمخالفته للدلالة القاطعة .. إلى آخره. قلت: فمثل هذه الروايات الملفقة المتهافتة لاتقاوم الأدلة المعلومة من الكتاب والسنة، وليس ذلك مما يخفى على الإمام يحيى، وإنما أراد النكير والإرهاب على أهل الجرأة والسباب بغير دليل، والذي يظهر أن فيها دساً على الإمام فحاشاه عن مثل هذه المناقضة التي لاتصدر عن من له أدنى نظر، وحسبنا الله ونعم الوكيل. وفي صفح (١٦) من (الرسالة الوازعة) أيضاً للإمام يحيى بن حمزة -عليهما السلام-: لم يوص رسول الله فأوصي ولكن إن أراد الله بالناس خيراً.. إلخ. قلت: يقال: كيف يصح هذا أيها الإمام وإمامة أمير المؤمنين عليه السلام عندك وعند جميع أهل بيت محمد صلى الله عليه وآله وسلم قطعية؟ وكيف يصح هذا وأمير المؤمنين عليه السلام أنكر مافعلوه يوم السقيفة واعتزلهم بإجماع

عليه السلام من حَال سَادات أبناء الحسن والحسين ومَواقِفِهم مع الشّيخين، وأنّه لَم يَصدُر منهُم تَكفيرٌ ولا تَفسيقٌ ولا سبٌّ ولا شتمٌ فإنّا مَعَ مضمونه، وهُو مَذهبُنا الذي نُحبّ أن نَلقَى الله عليه، مع ثباتِنا على القَول بخطئِهِم في التقدّم على أمير المؤمنين -صلوات الله عليه-، وهكذا كانَ أهل البيت عليهم السلام على مَرِّ الأزمان والعُصور، قال الإمام المؤيّد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام : «لَو قِيل لِواحِدٍ مِمّن يَدّعي بزعمه كفراً أو فِسقاً في حقهم: أرِني نصّاً مِن جِهَة الأئمّة صَريحاً أنه يتبرأ فِيه مِنَ الشّيخين؟ لَم يُمكنهُ ذَلك»، قُلتُ : «ولَو قِيلَ لأحَدٍ ممّن يدّعي مُتابَعةً لأهل البَيت، أرِني نَصّاً صَرِيحاً صَحِيحَاً على تَقديمِهِم وتفضيلِهم للمشائخ على عليعليه السلام، أو على عدَمِ قولِهم بإمَامَتِه، وإمامَة ابنَيه الإمامّة النّصيّة، لم يُمكنهُ ذلِك»، فالحمدُ لله الذي جَعلَ رأي الزيدية، رأيَ أهل البَيت، لا غُلوّ فيهِم، ولا تَفريطاً في حقّ صحابَة سيّد المُرسلين -رضوان الله عليهِم- .

ثَامناً: الكَلام على أبي هُريرَة والرّوايَة عَنه :

قال الأخ علي [ص٦٩] :

«أمّا الطّعن في أبي هُريرَة، فَهذِه فِريَةٌ وَليدَة اليَوم، ولَم يَقُل بِها أحدٌ من أئمّة الزيدية، بَل

الأمة؟ وروايات الصحاح مصرحة أنه لم يبايع لاهو ولاأحد من بني هاشم ستة أشهر، وبعدها طلب مصالحة أبي بكر، هذه رواية البخاري وغيره، وعند أهل بيت محمد صلى الله عليه وآله أنه لم يبايع أصلاً. كيف وهو مع الحق والحق معه؟ وكيف تنكر الوصية وهي ثابتة بالنصوص النبوية وإجماع أهل البيت عليهم السلام وأنت أيها الإمام منهم بل لاتزال تقول: وصي رسول الله صلى الله عليه وآله في جميع كتبك؟ وكيف يصح ذلك وهو يقول مخاطباً لأبي بكر:

فإن كنت بالشورى ملكتَ أمورَهم فكيف بهذا والمُشيرون غُيَّبُ .

وإن كنت بالقربى حَجَجْتَ خصيمهم فغيرك أولى بالنبيِّ وأقربُ .

مع أن هذه العبارة لايصح مثلها عن أمير المؤمنين عليه السلام لما فيها من الشك في إرادة الله سبحانه الخير، واحتمال أن لايريد منهم ذلك، وهو عين الجبر تعالى الله عن ذلك وهو القائل سبحانه: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقره:١٨٥] «يريد الله أن يتوب عليكم ويهديكم» إلى مالايحصى من الأدلة عقلاً ونقلاً، فمثل هذا الكلام المتهافت لايمكن صدوره عنه عليه السلام، وهو مما يحقق الوضع في كثير من هذه الرسالة، وهو يناقض نصوصه الصريحة حتى في هذه الرسالة نفسها» . مجمع الفوائد : ٣٤٢-٣٤٥ .

كُتُب أهل البَيت تَزخرُ بالرّوايَة عن أبي هُريرة، ....، وإنّما هِيَ شُبهَةٌ أوردَها المُستشرقون، ...، فأخذَها الرّوافض الإمامية فرصة للطعن في الصّحابَة، ثمّ تسرّبَت هذه الشّبهة من الإمامية إلى بعض الزيدية» .

تعليق : أبو هُريرَة هُو عبدالرّحمن بن صخر الدّوسي، أسلمَ عام خيبر في السَنة السأبعة للهجرة، وروى كمّاً هائلاً من الأحَاديث، قيل بَلغَت (٥٣٧٤) حديثاً، ولَن نُبالِغ إن قُلنا إنَّهُ أكثُر الصّحابَة روايةً للحَديث، نعم ! الزيدية تَنظُر لأبي هُريرة على أنّه رَجلٌ ذو دُعابَة حافِظٌ ومُتساهلُ فيما يُلقيهِ من الأحاديث، وهُو المقصودُ بقول الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام : «فيهِ غَفْلَة، ضربَهُ عُمر بالدُّرّة»(١)، ومَن تأمّل حديث أحمد في (مُسنده)، وجدَ صِدقَ كلامِي، فروى أحمد بن حنبل، بإسناده : «عن أبي هُرَيْرَةَ، قال : قالَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّ أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ ما تَرَكَ غِنىً، تَقُولُ: امْرَأَتُكَ أطعمني وَإِلاَّ طلقني، وَيَقُولُ خَادِمُكَ أطعمني وَإِلاَّ فبعني، وَيَقُولُ وَلَدُكَ: إلى مَنْ تَكِلُني». قالوا : يَا أَبَا هُرَيْرَةَ، هذا شيء قَالَهُ رسول الله أَمْ هذا مِن كِيسِكَ . قَال : بَلْ هَذا مِنْ كِيسِي»(٢)، أقول : والعجيبُ أنّ أبا هُريرة يَعترفُ أنّه من كيسِه ومِن عِندِه ثمّ يَقولُ : قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولو تأمّلتَ الحديث القريب لوجدتَهُ يَقولُ : قالَ رسول الله، قال ابن حَجر مُتأوّلاً لأبي هُريرَة: «وَقَولُه: "مِنْ كِيسِي" هُو بِكَسْرِ الكَاف، للأكثَر أي مِن حَاصِلِهِ، إشارَةً إلى أنّهُ مِنِ استِنبَاطِهِ مِمّا فَهِمَهُ مِنَ الحَدِيثَ»(٣). قُلتُ : إن كانَ هذا كذا، فهُو من أبي هُريرَة تَهاونٌ بآليّة التّحديث عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فأقلّها أنّ عليه أن يُبيِّنَ أنّ هذا مِن استنباطِه وفَهمِه بطريقَةٍ أوضحَ، لا أنّ يَقول: قال رَسول الله بِصيغَة الجازِم، وكثيراً من الأحاديث التي بينَنا اليوم قد تكونُ كحالِ هذه الرّواية، أعني يَرويها أبو هُريرَة بالفَهم لا بالنّص، وهذا مُشكِلْ . **نعم!** ثمّ الظّاهر من سؤال القوم صحابَةً كانوا أو تابعين لأبي هُريرة هَل هُو مِن كيسِك؟ دلالةٌ على أنّهم تَعوّدوا رواياتٍ غير صَحِيحَة، أو غير مَضبوطَة، يُحدِّثُ بها أبو هريرَة،

(١) لوامع الأنوار : ٣/ ٢١٠ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل :٢/ ٢٥٢، سنن النسائي الكبرى :٥/ ٣٨٤، سنن البيهقي الكبرى :٧/ ٤٧١ .

(٣) فتح الباري : ٩/ ٥٠١ .

ولعلّ مِن تلك الرّوايات ما جاء لـه ذِكـرٌ مَحكِـيٌّ عـن النَّظّـام المُعتـزلي في تأويـل مُختلـف الحَدِيث: «وَذَكَرَ (أي النظّام) أبَا هُريرَة، فَقَال : أكْذَبَهُ عُمَر وعثمَان وعَليٌّ وعَائشَة -رضوان الله عليهم-، ورَوى حديثا فِي المشي فِي الخفّ الوَاحِد فَبلَغ عَائشَة فَمَشَت فِي خُـفٍّ وَاحِـد، وَقَالت: لأخَالِفَنَّ أبَا هُرَيرَة . وَروى: أنَّ الكَلب والمـرأة والحِـمَار تَقْطَـعُ الـصّلاة، فَقَالـت عَائشة -رضي الله عنها- : رُبّمَا رَأيتُ رَسول الله ﷺ يُصَلّي وَسَط السّرير وأنَا على الـسّرير مُعترِضَةً بينهُ وبَينَ القِبلة . قَال : وبَلغَ عَليّا أنّ أبَـا هُرَيـرَة يَبتـدئ بِمَيامِنـه فِي الوُضـوء وفِي اللّباس، فَدَعَا بِمَاءٍ فَتوضّأ فَبَدأ بِمَيَاسِرِه وقَال : لأُخَالِفَنَّ أبَا هُريرَة، وكَانَ مِن قَولِه: حَدّثني خَليلي، وقَال خَليلي، ورَأيتُ خَليلي، فَقَال له علي : مَتَى كَان النّبي خَلِيلُكَ يَا أبا هُريـرة؟!، قَال : وقَد روى: مَنْ أصْبَحَ جُنُباً فَلا صِيام لَهُ . فَأرْسَلَ مَروانُ فِي ذَلِك إلى عَائشةٍ، وحفصَة يَـسْألُهُمَا ؟ فَقَالَتَـا : كـانَ النّبـي ﷺ يُـصبِحُ جُنبـاً مِـن غَـير احـتلامٍ ثـمّ يَـصُوم. فَقَـال للرّسول: اذْهَب إلى أبي هريرة حتى تُعْلِمهُ، فَقَال أبو هرَيرة إنّمَا حَدّثنِي بِذَلِك الفَـضْل بـن العَبّـاس فَاستُـشْهِدَ مَيّتـاً، وَأوْهَـمَ النّـاس أنّـه سَـمِعَ الحـديثَ مِـنْ رَسـول الله ﷺ وَلَمْ يَسْمَعْهُ»[1]، قلتُ : وهذا القريب مع الذي قَبلَهُ دليلٌ على أنّ أبا هُريرَة كانَ موضِعَ ريبَة فـيمَا يَرويه عن رسول ﷺ، ولا أقولُ: إنَّه كذّاب، ولكنّهُ يضطرّ الآخَـرِ للبحـث عـن أصـولِ روايَاته، وكذلك كان يَنظُرُ إليه أهل عَصره من الصحّابَة، روى مسلم، بإسـناده: «عـن أبي رَزِينٍ، قال: خَرَجَ إلَيْنَا أبو هُرَيْرَةَ، فَضَرَبَ بيده على جَبْهَتِـهِ، فقـال : ألا إنَّكُـمْ تَحـدِّثُونَ أَنِّي أَكْذِبُ على رسول الله لِتَهْتَدُوا وَأَضِلَّ، ألا وَإِنِّي أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُـولَ الله ﷺ يَقُـول: إذا انْقَطَعَ شِسْعُ أَحَدِكُمْ فلا يَمْشِ في الأُخْرَى حتـى يُـصْلِحَهَا»[2]، ويقـوّي هـذا أنّ عُمـر بـن الخطاب كان يَنهى أبا هريرة وكعب الأحبار اليهـودي عـن التّحـديث، فمنهـا قولُـه لأبي هُريـرَة: «لَتَـتْرُكَنَّ الحَـدِيثَ عَـنْ رَسـول الله ﷺ أو لأُلْحِقَنَّـكَ بِـأرْضِ دَوس . وَقَـالَ لِكعب: لَتَتْرُكَنَّ الحَدِيث أو لأُلحِقَنَّكَ بأرضِ القِرَدة»[3]، **نعم !** وأيّاً كانَ فلستُ أذكُرُ هُنا إلاّ

(١) تأويل مختلف الحديث : ١/ ٢٢ .

(٢) صحيح مسلم :٣/ ١٦٦٠ .

(٣) كنز العمال : ١٠/ ١٢٩، تاريخ دمشق : ٥٠/ ١٧٢، سير أعلام النبلاء : ٢/ ٦٠١، أخبار المدينة : ٢/ ١٢ .

قُشوراً على الحقيقَة ليسَتُ تهمّني شخصيّاً؛ لأنّي على يَقينٍ من أنّ الزيديـة لا تَـرُدّ أحاديـث أبي هُريرة مُطلقاً، ومَن ردّها مُطلقاً فقد أخطأ، وأقلّ الخطأ خَطَأ الاحتيَاط، ومَنهَجُ الزيدية مع أحاديث أبي هُريرة أو غيره، العَرض على كتاب الله تعالى، وعلى إجماع أهل البيـت، فـمَا وافقَ كان، وما لم يُوافِق لم يَكُن، وهذا كلامٌ قليلٌ كَافٍ شافٍ بإذن الله تعالى، ولستُ أقصدُ مِن نَقلي القريب عن الرّيبة في شخص أبي هُريرَة إلاّ طلبَ التحرّي والتـدقيق فـيما وَصـلنا عنه من الرّوايات، وإيلاءها اهتماماً أكثرَ من غيرِها .

تاسعاً : الكَلام على حَديث الغَدير :

قال الأخ علي [ص٨٤] :

«إنَّ حديث الغدير صَحيح ولكن ليسَ فيه أيّ دَلالَة على الخِلافَة، ولا يَمُتُّ إلى الخِلافَة بأيَّ صِلَة، فَهُوَ نصٌّ في مُوالاتِه لا في خِلافَتِه، والمُوالاة المُراد بِها في حَديث الغَـدير المَحبَّـة، بدليل أنّها اقترنَت في الحَديث المُعادَاة، فقال : «اللهمّ، والِ مَن والاه، وعَادِ مَن عاداه»، أي أحِبَّ مَن أحبَّهُ، وعادِ مَن عادَاه، فالمُوالاةُ ضِدّ المُعادَاة كَما قالَ تعالَى : ﴿**إِنَّ اللَّـهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [التحريم:٠٤] . وغايَة ما في هذا الحَديث أنّهُ دُعاءٌ مـن النّبـي ﷺ لعليّ -رضي الله عنه-، أنّ الله يُوالي مَن والاه ويُعادي مَن عَـاداه، وكـانَ سَـبَبُ جَمـع النّبي النّاس في غَدير خُمّ، وقَولِه هذه المَقولَة، وهُو راجعٌ من حجّة الوَدَاع، هُو أنّهُ تَكلَّم في عَلي بَعض مَن كانَ مَعَهُ في أرضِ اليمن، بِسبب ما كان صدرَ منـهُ إلـيهِم مـن المعدلـة التـي ظنّها بعضُهُم جوراً وتضييقاً وبُخلاً، والصّوابُ كانَ معه في ذلك، ولِهذا لمّا تَفرَّغ ﷺ مـن بيان المَناسِك ورجَعَ إلى المدينَة بين ذلك في أثناء الطّريق، فخطبَ في النّاس في اليَوم الثّـامن عشر من ذي الحجّة عامئذٍ، وكانَ في يوم الأحد في مكانٍ يُقال : غدير خم – ماء في الجُحفَة بين مكة والمدينَة – فَبيَّنَ فيها أشياء، وذكرَ مِن فَضل عليٍّ وأمانَتِه وعَدلِه وقُربِه إليه، مَا أزاحَ ما كان في نُفوسِ كثير ممّن كانوا في اليمن، ففي الحَديث الذي أخرجَهُ أحمد والنّسائي، عـن بُريدة، قال : «غَزوتُ مع عليٍّ اليمن، فَرأيتُ منهُ جَفوَة، فلمّا قَدِمتُ عـلى رسـول الله ﷺ،

ذَكرتُ عليّاً فتنقّصتُه، فَرأيتُ وجه رسول الله ﷺ يتغيَّر، فقال : «يا بُريدَة، ألستُ أولى بالمؤمنينَ مِن أنفُسِهِم؟»، قلتُ : بلى، يارسول الله، قال : «مَن كُنتُ مولاه، فعليٌّ مَولاه»، وكانَ رجوع عليّ مِن اليمن حينَ خرجَ رسول الله ﷺ لحجّة الوداع . هذا مضمونُ حديث الغَدير، وليسَ فيه أنّه ﷺ أوصَى إلى عليٍّ بالخِلافَة، أو نَصبَهُ خليفَةً بعدَه في هذا اليَوم، ولا أمرَ النّاس بمُبايعَته» .

تعليق : الكلامُ هُنا يَنقسم -أخي المؤلّف- إلى عدّة أقسام :

القِسم الأوّل : عنَ مَعنى المُوالاَة في الأثَر، هَل مُوالاةُ المحبّة، أم مُوالاةُ الائتمَار والتصرّف، أم المُوالاة الدينيّة بالاقتداء به في أمورِ دينهِ وما ذهبَ إليهِ فيه عليه السلام، وقد سبقَ وبيّناَ أنّ مَن ذهبَ إلى الموالاة الدّينيّة، فإنّه يَجبُ عليه أن يذهبَ إلى خلافَة وإمامة علي عليه السلام؛ لأنّ هذا كَانَ رأي أمير المؤمنين عليه السلام ودينه، بدليلِ امتناعِه عن مُصالحَة أبي بكر لمدّة ستّة أشهُر بما يصحّ عندَ المُخالِف، وإلاّ فإنّ شواهِدَ قولِه بأحقيّته من طريقِ أهل البيت بلغَت حدّ التواتُر، وليسَ هذا مَقام مُناقَشَتِها، نعم ! استظهرَ الأخ علي على أنّ معنى الموالاة هِيَ المحبّة بَشاهِدين اثنين، الشّاهدُ الأوّل : أنّه لَم يَقُلْهُ ﷺ إلاّ لِمَا وصلَه من طريق بُريدة ومَن كانَ خرجَ مع أمير المؤمنين عليه السلام، وبُريدَة كانَ قد نَعى على أمير المؤمنين أفعال تصرّف فيها بما يَبعثُ الشكّ في أنفُسِهم، فأتَوا النّبي ﷺ، وعلى رأسِهم بُريدَة فأخْبَروهُ بِمَا صنَع علي عليه السلام، فقالَ لهُم النّبي ﷺ مُغضباً : «مَن كُنت مولاه فعليٌّ مولاه»، فهَل سَيستقيمُ هُنا تأويلُ الموالاة بالمحبّة ؟! القومُ يأتونَ رَسول الله ﷺ ويَقولون : عليٌّ فعلَ، وفعلَ، وفَعلَ، فيردُّ عليهِم ﷺ : بِقولهِ: «مَن كُنتُ حَبيبَهُ فعليٌّ حبيبُه»!، هَل يستقيم هذا مِنْ شَخْصِ أفْضَلِ مَنْ نطقَ بالضّاد، أم أنَّ الذي يَستقِيم : «مَن كنْتُ مَولاهُ المُتَصَرِّفُ فِي شُؤونِه وَفِي شُؤون المُسلمِين، فَعَلِيّ مَولاهُ المتصرّف فيه وفِي شُؤون المُسلِمين»، ولِسَان حال الرّسول ﷺ يقول : يا بُريدَة، ألم تَكُن لِتقبَل مِنّي هذا التصرّف لو كُنتُ مكان عليّ بن أبي طالب؛ لأنّي مَولاكَ وقائدُكَ الذي لا أمرَ لكَ مِعي، فإن قال بُريدة : نَعم -ولن يقولَ إلاّ نَعم-، فسيقول الرّسول ﷺ : فاعتبَر حالَ عليٍّ حالِي، ومقامَهُ مَقامِي، مَن كُنت مولاهُ المُتصرّفُ في الأمور دونَهُ ودونَ المُسلمِين، فعليٌّ مولاهُ المُتصرّف في الأمور دونَه ودونَ

المُسلمِين . **نعم !** وهذا أقصَى ما قد يُقال في موقف بُريدَة مع الرّسول ﷺ، وأمّا صَرفُهُ إلى المحبّة فهُو بَعيد . مِثالُه : لو اشتكَى الرّعيّةُ وليّ العَهد إلى الأمير، فقالوا : يا أمير، إنّ وليّ عهدِك تصرّف في أرض آل فُلان بالتصرّف الفُلاني، وجلدَ فُلاناً للعُذر الفُلاني، ونفَى فُلاناً للسبّب الفُلاني، فِعندَها يغضبُ الأمير مِن كلامِهم هذا، فيقول: مَن كُنت حَبيبهُ، فإنّ وليّ عَهدي حَبيبه!، هل هذا يستقيم، أم أنّ قولَنا هُو المُستقيم : مَن كنُت الآمِرَ عليه، المُنفَّذ عليه حُكمِي، فإنّ وليّ عَهدي هُو الآمرُ عَليه، المُنفَّذ عليه حُكمُه، بِلا جِدالٍ ولا مِراء. **نعم !** فإن أنتَ وَقفتَ على هذا، وقفتَ على قوّة تأويل أهل البَيت عليهم السلام في معنى الوَلي في الحديث، فإنّ مَعناه : مَن كُنت إمامَهُ المُتصرِّف فيه، فإنّ علياً إمامهُ المُتصرّف فيه. فإن قيلَ: وهَل لكُم مُستندٌ في كلامكم هذا إلى أهل البيَت فتُبدُوهُ لَنا. قُلنا: لسَنا وبحمد الله ومنّه، نُصْدرُ ولا نُوردُ إلاّ مُنتهلينَ مِن مَعِينِ مائِهم، ومِن سَلْسَبِيلِ فُراتِهم، وسنأتي على أقوالِهم بإذن الله تعالى بَعدَ الكَلام على الشّاهد الثّاني الذي جعلَ الأخ علي يَذهبُ إلى أنّ معنى الموالاة هي المحبّة، الشّاهدُ الثّاني : عطف الرّسول ﷺ المُوالاة على المُعادَاة، وذلك في قوله ﷺ : «اللهم، والِ مَن والاه، وعَادِ مَنْ عادَه»، وهذا فيُخْبِرُنا أنّ المُعَادَاة ضدّ المُوَالاة، وليسَت الموالاة التي ضدّ المُعادَاة إلاّ بمعنى المحبّة لا الإمَامَة وَالتّصرّف. قُلنا: ليسَ ما ذهبتُم إليه كَذَلِك؛ لأنّ الرّسول ﷺ يَقول في بدايَة كلامِه : «أيّها النّاس، ألستُ أولى بكم من أنفُسِكُم؟» فقالوا : بلى يا رسول الله . قال ﷺ : «فمَن كُنتُ مَولاه، فعليٌّ مَولاه، اللهمّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عَاداه، وانصُر مَن نصَرَه، واخذُل مَنْ خَذلَه»، وهذا لفظٌ للخبر مَشتهرٌ عندَ أهل البَيت عليهم السلام، وله طريقٌ عندَ أهل الحَديث، وهُنا -أخي الفَاضِل-، لَزِمَكُم أن يكون معنى المُوالاة المحبّة، والنُّصْرَة، وعَدَم الخِذْلان، وقريباً ذكرنا أنّه كان أعلَم الصّحابَة وأقضَاهُم، وأنّهم كانَوا يَرجعونَ إليه ولا يَرجِعُ إليهِم، **نعم!** فجميعُ هذه مَعطوفَة على الموالاة، وأقلّ هذه الأمور -إن لَم تبلَغ عندَكُم معنى الإمامة والخِلافَة-، أنَ تَنسبوا مُبغْضِي الإمام علي عليه السلام كمُعاويَة، وعمرو بن العاص، إلى بُغض الرّسول ﷺ وكُرههْ، وأن تَنسبوا طلحة والزّبير وعائشة ومَن خرجَ مَعَهُم يوم الجَمل إلى خِذلان أمير المؤمنين عليه السلام، وخِذلانُهُ فِخذلانُ الرّسول ﷺ، وأن تَنسبوا أبا موسى الأشعري أيضاً إلى خذلان أمير المؤمنين عندما خلَعَهُ في حَادِثة التّحكِيم المِشهورَة، وأن

تَنسبُوا سعد بن أبي وقّاص، وأسَامَة بن زيد، وابن عُمر إلى عدم نُصرة الإمام علي عليه السلام في حروبهِ على المارقين والنّاكثين والقاسطين، وعدم نُصرتِه تُعتبرُ كعدم نُصرتِهم لله وللرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وأن تَنسبُوا أبا بكر وعُمر وعُثمان إلى خِذلان الإمام علي عليه السلام وعدَم نُصرَته عندمَا خالفَ عليهِم وادّعى أحقيّته بالأمر دونَهُم، وهُو حبيبُ الله والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهُو الذي نُصرتُهُ مِن نُصرة الله والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وخِذلانُهُ مِن خذلان الله والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا كلّه على شَرطِكم من أنّ المُوالاة لا تَعني الإمامَة، بل تَعني المحبّة .

نعم ! وبعدَ مُناقشَة أنّ أصلَ الأخ علي الذي ذهبَ إليه مُلزمٌ لهُ بأمورٍ ليسَ يؤمنُ بِها، وأنّ أصلَ الموقِف هُو ما سبق وبيّناه من حديث بُريدَة، وأنّ الموالاة هي بمعنى الأحقيّة بالتصرّف والزّعامة، ونزيدُ عليه أنّ سببَ وقوف الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم في يوم الغدير ليسَ ما دارَ بينَهُ وبينَ بُريدَة، أو لغرض تبيينِ محبّة علي فقط، بل إنّ الله تعالى أمرَهُ بهذا الوقوف والإعلان بِخبَر وجوب موالاة علي عليه السلام، وأنّه إمامُ المُسلمين لا حَبيبُهُم فقط[1]!، وفي ذلك يقول الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ الَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّـهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ اللَّـهَ لا يَهْدِي القَوْمَ الكَافِرِينَ**﴾[2] [المائدة:٦٧]، فَمَا

(١) لأنّ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كان قد حدّث أصحابه بفضل علي ومحبّته له في مواقف عديدة، منها ما رُويَ في خبر الرايَة: «لأبعثنّ غداً رَجُلاً يحُبّ الله ورسوله، ويحبّه الله وَرسوله»، وخبر الطّير، وغيرها من الروايات التي تُخبر عَن فضل علي عليه السلام، ومن أراد الاستزادة فلينظُر مناقب علي عليه السلام في مُصنّفات أهل البيت وغيرهم من أهل الحديث .

(٢) قُلتُ : اعلم أنّ هذه الآية من أواخر ما نزلَ من القرآن الكريم، على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبذلك يشهد ابن كثير الذي قال عن هذه الآيَة : «والصّحيح أنَّ هَذِه الآيَة مَدنيّة بَل هِي مِنْ أواخِر مَا نَزَل بِهَا، والله أعلم» (تفسير ابن كثير:٣/ ١٣٦) . قُلتُ : وقد وقفتُ على عدّة أخبار تُفيدُ أنّ معناها الأمر من الله تعالى بالجهر بالدّعوة السريّة التي كان عليها الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم في مكّة، وأخبار تُفيد علاقة أبي طالب بهذه الآية، وأخبار تُفيد علاقة مُشركي قُريش بهذه الآية، وهذا كلّه خطأٌ ظاهِر؛ لأنّ الآيَة مدنيّة، والدّعوة السريّة وأبو طالب ومشركو قريش، كانَ هذا كلّه في مكّة، وكذلكَ وَقفتُ على مَن يَنسبُ سبب نزولِها إلى إخراج الرّسول علومَهُ لأهل الكتاب وغيرِهم بدون خوفٍ ولا وَجل، وهذا مُعارَضٌ بأنّ الآيَة من أواخر ما نزل من الكتاب العَزيز، فَهل نَقول: إنَّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كانَ غير كامل التّبليغ والدّعوة لأهل الكتاب ولغيرِهم قبلَ نزول هذه الآيَة، مع العِلم أنّ هذه الآية ما نزلَت إلاّ بعد آياتٍ كثيرة نزلَت في أهل الكتاب وفي جدال الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم لهُم، وفي هذه الآيات كان الله يُعلّم الرّسول كيفَ يُخاطبُهُم وبما يحتجّ عليهِم، فهلَ كان الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم في هذه الأثناء -التي هي قطعاً قبل نزول هذه الآية- مُخفياً عنهُم بعضاً من وحي الله تعالى ؟! أم أنّ الله تعالى أخفى الوحي على رَسولِه، ولم يُخبرهُ به إلاّ في آخر دَعوته، ثمّ أمرهُ الله بإظهارِ هذا الوَحي !!، نعم ! فإن وَقفتَ -أخي في الله- على قُبح هذا القَول، فاعلم أنّ الآية نزلَت بعد تمامَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم

هُو الأمرُ الذي أمرَ الله سبحانه وتعالى رَسولَه ﷺ بإبلاغِه للنّاس، وأن لا يَخشى ردّة فِعل النّاس، فإنّ الله سَيعصِمهُ مِنهم ؟! هَل إعلانُ مَحبّة عليعليه السلام ؟! أم إعلان إمامة عليعليه السلام بعد الرّسول ﷺ ؟، وبهِ وبما كنتُ قد وَعدتُ به من ذِكر أقوالِ أهل البيت عليهم السلام، أكتفِي، وللنّاظِرِ نَظرَهُ، فالقَصدُ تبيين رأي الزيدية في هذا إشارةً لا إسهاباً، وكتُب الأصول قَد قتلَت هذه المسألَة فلتُراجَع، على أنّ حديث الغَدير هذا وإن كان أقوى وأصحّ الدلالات على إمامتهِ عليه السلام، إلاّ أنّ هُناكَ أحاديث وأخباراً غيرُه تُفيدُ أحقيّة أمير المؤمنين ووصيّة

تَبليغَ دَعوته، التي كان آخرُ ما بلّغ وعلّم النّاس فيها هي مَناسكُ الحجّ، فلم يُنزِل الله عليه الرّضا بتمام الرّسالة، وأداء الأمانَة، إلاّ بشرطِ إبلاغ آخرِ وأهمّ رِسالَة، التي تَحكي الآيَة أنّه إن لم يُبلّغها كانَ مقامُه مقامَ مَن لم يُبلّغ رسالات الله السّابقَة، فما هي هذه الرّسالَة المهمّة ؟! قال الله تعالى : ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ الَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَالله يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ الله لا يَهْدِي القَوْمَ الكَافِرِينَ﴾، قال السيوطي: «وأخرج ابن أبي حاتم، وابن مردويه، وابن عساكر، عن أبي سعيد الخدري قال: نزلت هذه الآية ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ الَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ على رسول الله ﷺ يوم غدير خم، في علي بن أبي طالب. وأخرج ابن مردويه، عن ابن مسعود قال: كنا نقرأ على عهد رسول الله ﷺ ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ الَيْكَ مِن رَّبِّكَ﴾ أنّ علياً مولى المؤمنين» (الدر المنثور:٣/ ١١٥)، وأوردَ الآلوسي : «وعن ابن عباس -رضي الله تعالى عنهما-، قال: نزلت هذه الآية في علي -كرم الله تعالى وجهه-، حيث أمر سبحانه أن يخبر الناس بولايته، فتخوّف رسول الله ﷺ أن يقولوا: حابى ابن عمه وأن يطعنوا في ذلك عليه، فأوحى الله تعالى إليه هذه الآية فقام بولايته يوم غدير خم، وأخذ بيده فقال ﷺ: من كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه» (تفسير الآلوسي:٦/ ١٩٩)، قلتُ: وقال باقر علوم الأنبياء محمد بن عليعليه السلام : «لمّا أُمِرَ رسول الله ﷺ بما أمرَ به، قال رسول الله: قَومي حديثو عهد بالجاهليّة -لكثرة الأعراب والطلقاء في ذلك الموقف- . إذ أتاهُ جبريل فقال : ﴿يا أيّها الرّسول بلّغ ما أنزلَ اليك من ربّك﴾، فَأخذَ رسول الله بيد علي فقال : «مَن كنتُ مولاه فعلي مولاه، اللهم وال مَن والاه، وعاد مَن عاداه» (مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ٢/ ٣٨٢) ولهُ شاهدٌ بغير لفظ من ذِكر العَيني قال: «وقال أبو جعفر محمد بن علي بن حسين: معناه بلغ ما أنزل اليك من ربك في فضل علي بن أبي طالب -رضي الله تعالى عنه- فلما نزلت هذه الآية أخذ بيد علي وقال: «من كنت مولاه فعلي مولاه» (عمدة القارئ:١٨/ ٢٠٦)، قُلتُ: ليسَ هُو مجرّد فَضل وحَسب، فالفَضل لعليعليه السلام وإظهارُه لا يتوقّف عليه تمام إبلاغ رسالة الرّسول ﷺ، وعليه فإنّ الفضل المقصود فَضل وشرف الإمامة للوصيّ -صلوات الله عليه-. وقال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام : «وفيه [في علي] أنزل الله على رسوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ الَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَالله يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ إِنَّ الله لا يَهْدِي القَوْمَ الكَافِرِينَ﴾، إلى أن قال: فنزل تحت الدوحة مكانه، وجمع الناس، ثم قال: «يا أيها الناس، ألست أولى بكم من أنفسكم؟ قالوا: بلى يا رسول الله. فقال: اللهم اشهد، ثم قال: اللهم اشهد، ثم قال: فمن كنت مولاه فعلي مولاه، اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه،واخذل من خذله، وانصر من نصره"» (الأحكام:١/ ٣٧-٣٨) .

الرسول ﷺ له، كخبر المَنزلة[1] مثلاً، **نعم !** وهُنا سنأتي على إثباتِ رأي أهل البيت عليهم السلام في مَعنى المُوالاة، وهُوَ الحجّة عندَ مَن اعتبَر :

١-رَوى الإمام المؤيّد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام، بإسناده، عن إبرَاهيم بن رجَاء الشّيباني، قال : قِيل لجعفر بن محمّد : مَا أرَادَ رَسُول الله ﷺ بقولِه لِعَلِيٍّ يَومَ الغَدِير: «مَنْ كُنْتُ مَولاهُ فَعَلِيٌّ مَولاه، اللّهمَّ وَالِ مَنْ وَالاه، وَعَادِ مَنْ عَادَاه» ؟، قَال: فَاستَوى جَعفَر بن محمّد قَاعِداً، ثمّ قَال : سُئِلَ عنها -والله- رَسُول الله ﷺ فَقال: «الله مَولايَ أولى بي مِن نَفسِي، لا أمرَ لي مَعَه، وأنَا مَولى المؤمنينَ، أولَى بِهِم مِنْ أنْفُسِهِم، لا أمْرَ لَهُم مَعِي، وَمَن كُنتُ مَولاهُ أولَى بِهِ مِنْ نَفسِه لا أمْرَ لَهُ مَعِي، فَعَلِيٌّ مَولاه أولَى بِه مِن نَفْسِه، لا أمْرَ لَهُ مَعَه»[2].

تعليق : وهذا تصريحُ بِمعنى الوِلايَة في خبر الغدير، وأنّها إمامةٌ عامّة لعلي بن أبي طالب -صلوات الله عليه-.

٢-روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، بإسناده، قال: جَاءَ رَجُلٌ إلى الحسين بن عَلي فَقَال: حدّثني في عَلي بن أبي طَالب. فَقَال: وَيْحَك! وَمَا عَسَيتَ أنْ أحَدّثَكَ فِي عَلِيٍّ وَهُوَ أبي ؟!، قَال: بَلْ تُحَدّثُنِي. قَال: إنّ الله -تبارك وتعالى- أدّبَ نَبيّه الآدَابَ كلّهَا، فَلمّا استحْكَم الأدَب، فوّضَ الأمْرَ إليهِ، فَقَال: ﴿**مَا آتَاكُم الرّسُول فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنهُ فَانتَهُوا**﴾ [الحشر:٧]، إنَّ رَسُولَ الله ﷺ أدّبَ عَلِيّاً بِتلكَ الآدَاب، التي أدّبهُ بِهَا. فَلمَّا اسْتَحْكَمَ الآدَابَ كُلّهَا فَوّضَ الأمْرَ إليه، فَقَال : «مَنْ كُنتُ مَولاهُ فَعَلِيٌّ مَوْلاه»[3].

---

(١) وهُو قول الرّسول ﷺ : «عليٌّ مني بمنزلَة هارون من موسى إلاَّ أنّه لا نبيّ بَعدي» وهُو خبرٌ صحيحٌ بالإجمَاع، قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُتكلّماً على هذا الخَبَر: «عَلِيٌّ منّي بمنزلَة هارونَ مِن مُوسى إلاّ أنّه لا نبيّ بَعدي»، فقال عليه السلام : «قَدْ شَبّهَهُ [الرّسول ﷺ] بِهَارُون فِي مَنزلته، فَلا بُدّ مِنْ مَنْزِلَةٍ مَعْلُومَةٍ لَنَا دُونَ مَنْزِلَةٍ مَجْهُولَة، وَلَيسَ لِهَارون مَنَازِل مَعلومَة إلا ثَلاثاً: مَنْزِلَة الأُخُوّةِ، وَمَنْزِلَة الشّركَة ـ أي فِي النّبوّة-، وَمَنْزِلَة الخِلافَة، وَالعَقْل قَد اسْتَثْنَى الأُخُوّةَ بِالنّسَب، وَالنّبي ﷺ قَد اسْتَثْنَى النّبوّة، فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ الإمَامَة» . مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : من مقالات وكلام الإمام زيد : ٣٧٩ .

(٢) أمالي الإمام المؤيد بالله الصغرى : الحديث الثامن عشر : ١٠٢ .

(٣) مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ٢/ ٤٢٨ .

تعليق : والآدابُ في الخَبر فِهيَ العُلوم وما يتفرّعُ مِنها، والتَفويضُ الإلهي لرسول الله ﷺ فَفِي التّشريع، والقيام بأمرِ الأمّة، وأمّا التفويض الإلهي في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام فليسَ إلاّ في القيام بأمر الأمّة، وردّ ما توهّموه على الشرّع المحمّدي، فهُو أعلَمُهُم، وأعلَمهُمُ أولَى بالرّجوع إليه، واستسقَاء الشّريعة المحمّدية مِنه، لا كمَا ذهبَ إليه غيرُنا من أنّه التّفويض المُطلَق، كالرّزق والإحيَاء والإماتَة وأمثالِها، **نعم** ! والشّاهد من كلام أبي عبدالله الحسين هُو إشارته إلى أنّ خبر الغدير يَعني تولية الإمام علي عليه السلام إمامَة الأمّة.

٣-روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، بإسناده، عن علي بن هَاشم، عن أبيه، قال: ذُكرَ عندَ زَيدِ بن عَلي، قَول النّبي ﷺ : «مَنْ كُنتُ مَولاه فَعَلِيٌّ مَولاه»، قِيل : مَا أَرَادَ بِه ؟ قَال : إنّي سَمِعتُ زيد بن علي يقول : «نَصَبَهُ ﷺ عَلَماً ليُعرَفَ بِهِ حِزْبُ الله عِندَ الفُرْقَة»[1].

تعليق : وهذا ما قد نُسميّة الموالاة الدّينيّة، وقد تكلّمنا سابقاً أنّ رأي علي عليه السلام الدّيني في مسألة الإمامَة أنّه الأحقّ بها، وأنّ خبرَ الغَدير جاءَ مُولّياً له على الخَلق، وقول الإمام زيد بن علي عليه السلام بأنّ أمير المؤمنين علَمٌ يُعرَفُ به حِزبُ الله عندَ الفُرقَة، دليلٌ على أنَّ هذا العَلَم كان الحقّ مَعه عندما افترقَ المُسلمون بعد السّقيفَة، قِسمٌ مع علي بن أبي طالب ﷺ، وقسمٌ مع أبي بكر بن أبي قُحافَة، فكانَ قسمُ علي عليه السلام وحِزبُهُ، هُم حِزبُ الله تعالى وحِزبُ رَسولِه .

٤-روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، بإسناده، عن أبي جَعفَر، قَال : لمّا أمرَ رسول الله ﷺ بما أمرَ بِه، قَال رسول الله : قَومِي حَدِيثو عَهد بالجاهليّة. إذ أتاهُ جبريل فقال: ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ الْيْكَ مِنْ رَبِّكَ**﴾ [المائدة:٦٧]، فَأخذَ رَسول الله بِيَدِ عَلي فَقال : «مَن كُنتُ مَولاه فَعَلِيٌّ مَولاه، اللهمّ وَال مَنْ وَالاه، وَعَادِ مَن عَادَاه»[2].

٥-قالَ الإمام زَيد بن عَلي عليه السلام، في تَفسير قول الله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ الْيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ**

(١) مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ٢/ ٣٩٥ .

(٢) مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ٢/ ٣٨٢ .

النَّاسِ﴾ [المائدة:٦٧] : «هَذهِ لِعليٍّ بن أبي طالب –صلوات الله عليه– خَاصّة. **﴿وَاللَّـهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾** : أيْ يَمنَعُكَ مِنهُم»(١).

٦–روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، بإسناده، عن فُضَيل بن مَرزوق، قَال : قُلت للحسَن بن الحسَن(٢): قَال رَسول الله ﷺ لِعَلي : «مَنْ كُنتُ مَولاه كُنتَ مَولاه»، قَالَ: نَعَم . قُلتُ : مَا يَعْنِي بِذَلِك ؟ قَال : جَعَلَهُ الله عَلَماً للدّين مَعْصُوماً لا يَضِلّ»(٣).

تعليق : والمَعصومُ الذي هُو عَلمٌ للدّين كَان رَأيُه أنّ خبر الغدير جاء في تَوليته، وأنّهُ كان أولى النّاس بِمقام رَسول الله ﷺ، ولذلِكَ كانَ يحتجّ على النّاس بهذا الخبَر، روى النّسائي، بإسناده، قال : «حَدّثَنَا عُمَيرَة بن سَعد، أنّهُ سَمِعَ عَليّاً وَهُوَ يَنْشُدُ فِي الرّحبَة، مَنْ سَمِعَ رَسول الله ﷺ يَقُول : «مَنْ كُنتُ مَولاه فَعَلِيٌّ مَولاه»، فَقَام بِضعَة عشرَ فَشَهِدوا»(٤)، أقول : وبه يستدلّ المعصوم، الذي هُو علمٌ للدّين على أنّ رسول الله ﷺ كان يُريدُ بهذا أحقيّته بالإمامة دونَ غيره من أمّة محمد بن عبدالله ﷺ .

نعم ! ومنهُ عرفنَا وعرفتَ رأي أهل البيت عليهم السلام في معنى الموالاة في خبر الغدير، وأنّها تعَني الإمامة في حقّ أمير المؤمنين عليه السلام، وتأويلُهم للآيَة وخصوصيّة علي عليه السلام بِها داخلةٌ ضِمناً في هذا المَعنى، فإن ما زِلتَ مُتشكّكاً في هذا، فاذهب إلى صغيرِهِم قبلَ كبيرِهِم، ستجدهُ قطعاً قائلاً بأفضليّة وإمامَة علي عليه السلام دونَ أبي بكر وعمر، فَسلهُم ما الدّليل ؟! وليسَ دليلٌ إلاّ نصّ الله والرّسول ﷺ، وتفضيل الله والرّسول ﷺ، وهذا منهُم ترجمةٌ لِفهمِهِم نصّ الغدير على أنّه يَعني الإمَامَة، بإزاء أمثالِهِ مِن الأحَاديث كَخبَر المنزلة، ونحنُ هُنا فساردونَ بعضاً من أقوالِهِم في هذه المسألَة :

---

(١) تفسير غريب القرآن، للإمام زيد بن علي عليه السلام : ١٢٩ .

(٢) يَظهر لي أنّه الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام، والله أعلم .

(٣) مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ٢/ ٣٩٥ .

(٤) سنن النسائي الكبرى :٥/ ١٣١، الأحاديث المختارة : ٢/ ١٠٥، المعجم الأوسط : ٧/ ٧٠، مسند أحمد بن حنبل : ١/ ٨٤، مجمع الزوائد :٩/ ١٠٤، كنز العمال :١٣/ ٦٧، تاريخ دمشق : ٤٢/ ٢٠٥، وغيرها .

٧-روى الشريف الحسني[١] بسنده، أنّ أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام (١٥٧-٢٤٧هـ) قال: «أوصَى رَسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم إلى أولَى النّاس به وأفْضَلهم عِندَ الله وعِنده، وأعلَم النّاس مِن بَعدِه، عَلي بن أبي طالب -صلى الله عليه-». وقال الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام (ت٢٦٠هـ): «الإمَامُ المفتَرَض الطّاعَة بَعد رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، عَلي بن أبي طَالب -صلى الله عليه-»[٢].

٨-قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُثبتاً أحقيّة أمير المؤمنين بالإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «وقد بَيَّنَ الله -تَبَارَكَ وَتعَالَى- الفَضْلَ فِي كِتَابِه، فأفْضَلُهُم عِندَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مَنْ فضَّلَه الله فِي كِتَابِه، وَهُوَ وَصِيّه؛ لأنَّ رَسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم لَمْ يَكُنْ لِيَخْتَارَ غَير الذي اختَارَهُ الله، فَهَلُمّوا فَلْنَنْظُرْ فِي كِتَابِ الله، مَنْ أهْلُ صَفْوَتِه، وَأهْل خِيرَتِه ؟!، ...، فَكَانَ عَلّي -صلّى الله عليه- أحَقّ النّاس بالله وَبِرَسُولِه صلى الله عليه وآله وسلم، وَكَانَ إمَامَهُم بَعْدَ نَبيِّهم»[٣].

٩-قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُتكلّماً على خَبرِ المَنزلة: «عَليٌّ منّي بمنزلَة هارونَ مِن مُوسى إلاّ أنّه لا نبيّ بَعدي»، فقال عليه السلام: «قَدْ شَبّهَهُ [الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم] بِهَارُون فِي منزلته، فَلا بُدّ مِنْ مَنْزِلَةٍ مَعْلُومَةٍ لَنَا دُونَ مَنْزِلَةٍ مَجْهُولَة، وَلَيسَ لِهَارون مَنَازِل مَعلومَة إلا ثّلاثاً: مَنْزِلَة الأخُوّةِ، وَمَنْزِلَة الشّركَة ـ أي فِي النّبوّة-، وَمَنْزِلَة الخِلافَة، وَالعَقْل قَد اسْتَثْنَى الأخُوّةَ بِالنّسَب، وَالنّبي صلى الله عليه وآله وسلم قَد اسْتَثنَى النّبوّة، فَلَمْ يَبْقَ إلاّ الإمَامَة»[٤].

١٠-روى الإمام المؤيّد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام، بسنده، عن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، أنّه قال: «قَالَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يوم غَدير خم: ألَيسَ الله يقول: ﴿**النَّبِيُّ أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ**﴾ [الأحزاب:٦]، ﴿**وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ**﴾ [الأنفال:٧٥]، قالوا: بلى يا رَسول الله، فَأخَذَ بِيد عليعليه السلام، فَرفعَهَا حتى رُؤي بَياض إبطيهمَا. فَقَال: «مَنْ كُنتُ مَولاه، فَعَليٌّ مَولاه، اللهّم والِ مَن وَالاه، وعَادِ مَن عَادَاه، وانصُر مَن

(١) تقدمت ترجمته من سير أعلام النبلاء.

(٢) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبدالله محمد بن علي العلوي عليه السلام.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: كتاب تثبيت الوصيّة: ١٩٧-٢٠٧

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: من مقالات وكلام الإمام زيد: ٣٧٩

نَصَرَه». فَأتَاه النّاس يهنّؤنه، فقالوا : هَنيئاً لك يا ابن أبي طالب أمسيتَ مولى كلّ مؤمنٍ ومؤمنَة»[1].

١١-روى الإمام النّاطق بالحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن زَيد بن علي، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليه السلام، قَال: «كَانَ لِي عَشْرٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، مَا أُحِبُّ أنّ لِي بِإحْدَاهُنَّ مَا طَلَعَتْ عَليهِ الشّمْس، قَالَ لِي:«يَا عَلِي، أنْتَ أخِي فِي الدّنيَا والآخِرَة، وَأقْرَبُ الخَلائِقِ مِنّي فِي المَوقِفِ يوم القِيامَة، مَنْزِلِي يُواجِهُ مَنْزِلَكَ فِي الجَنّة كَمَا يَتواجَهُ مَنْزِلُ الأخَوَينِ فِي الله، وَأنْتَ الوَليّ، وَالوَزِيرُ، وَالوَصِيّ، وَالخَلِيفَةُ فِي الأهْلِ والمَالِ وفِي المُسْلِمِين فِي كُلّ غَيبَة، وأنْتَ صَاحِبُ لِوَائِي فِي الدّنيَا وَالآخِرَة، وَلِيُّكَ وِليّي، وَوَليّي وَلِيُّ الله، وَعَدُوُّكَ عَدُوّي، وَعَدُوّي عَدُوّ الله تَعَالى» [2].

١٢-روى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عَن أبيه، عَن جَده، عَن علي عليه السلام، قَال: «قَالَ لِي رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أَنْتَ أخِي، وَوَزِيرِي، وَخَيرُ مَنْ أخلفه بَعَدِي، بِحُبِّكَ يُعرَفُ المؤمنون، وَببُغْضِكَ يُعرَفُ المَنَافِقُون، مَنْ أحَبَّكَ مِنْ أمّتِي فَقَد بَرِيء مِنَ النّفَاق، وَمَنْ أبْغَضَكَ لَقِي الله -عَزّ وَجَلّ- مُنَافِقاً» [3].

١٣-قال الشريف الحسني: قال الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام : «أجمَعَ عُلَمَاء آل رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّ عَلي بن أبي طالب كَانَ أفْضَلَ النّاس بَعدَ رَسولِ الله، وأعلَمَهُم وأولاهُم بِمَقَامِه، ثمّ مِن بَعدِ أمير المؤمنين الحَسَن والحُسين، أولَى النّاس بِمَقَام أمِيرِ المُؤمنين، ثمّ مِن بَعدِ ذَلكَ عُلَمَاء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأتقِيَاؤهُم، وأبرَارهم أئمة المسلمين في حلالِهم وحَرامهم وسُنَنِ نبيّهم، فَمَن أمَرَ مِنهُم بالمَعروف ونَهَى عَن المُنكَر، وجَبَت عَلى المُسلمينَ مُعاوَنَتُه ونُصرَتُه، وأنّ القَائِمَ مِنهُم بالمَعروفِ والجِهَاد أفضَلُ عِندَهُم مِن القَاعِد، وكُلٌّ مُصيبٍ قُدوَة» [4].

---

(١) أمالي المؤيّد بالله الصّغرى : الحديث الحادي عشر: ٩٠ .

(٢) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب : ١٠٨.

(٣) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٤٠٥ .

(٤) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبدالله محمد بن علي العلوي عليه السلام .

نعم ! فهَذا إجماعُ أهل بيت رسول الله ﷺ على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أفضلُ الخلق، وأحقّهم بمقام رسول الله ﷺ، وهذا فيتُرجمُ رأيَهُم في حديث الغدير.

قال الأخ علي [ص٨٨] :

«إنَّه يَستحيلُ عقلاً وشرعاً وعُرفاً أن يكونَ الصّحابَة كلّهُم قد تواطَئوا على مُخالفَة وصيّة النّبي ﷺ، وقَد بلَغَ عددُهُم في حجّة الوداع مائة وأربعة وعشرون ألفاً، فَيستحيلُ أن يكونوا سَكتوا كلّهم على هذهِ المُخالَفَة، ولَم يُنكِر منهُم أحَد، إذا كانَت هُناك وصيّة، فقد أجمعَ الصّحابَة على أبي بكر بعد رسول الله ﷺ وما كانَ لهُم أن يُجمعوا على مُخالفَة النّبي ﷺ» .

تعليق : مَسألَة الإجماع من الصّحابة -رضوان الله عليهِم- على خلافَة أبي بكر دَعوى غيرُ مُسلَّمَة، وقَبل الخَوض في نقاش هذه المسألَة، أقدّم بمُقدّمَة أقولُ فيها : إنَّ صَحابَة رَسول الله ﷺ يَتمايَزون، ويتفاضَلون، فمنهُم العُلماء، ومنهُم مَن هُم دونَهُم، ومنهُم العَوام، فأمّا العُلماء الذين لا يُشقّ لهُم غُبار، فعليٌّ -صلوات الله عليه-، ومنهُم مَن هُم دونَهُ في العِلم كابن عبّاس وابن مَسعود، وسلمان الفارسي، وأبي أيوبٍ الأنصاري، والمقداد، وأبي بكر، وعُمر، وغيرهِم، ومنهُم العَوام الذي يَدخُل فيهم الأعراب، وأهل الحِرف غير المُختصّين برسول الله ﷺ كاختصاص مَن قبلَهُم، وهذا فلا يُخالِفُ عليه أحد من المُسلمين، إلاّ أن يُقال: إنَّ جميع الصّحابَة كانوا عُلماء عامِلينَ مُستنبطِين!، وهذا ما لا يُقالُ به، فإن أنتَ وقفتَ على هذا، دخلنَا وإيّاكَ إلى أصل مسألَة الخِلاف وهِيَ الإجمَاع، وأبرزنا لكَ أنّ عُلماء وكِبار الصّحابَة سَبَقَاً وعِلمَاً وَفَضلاً وجِهاداً لَم يَكونوا قَائلين بخلافَة أبي بكر بن أبي قُحافَة، وعليعليه السلام أوّلهُم، وقد تقدّمَت رواية أمّ المؤمنين عائشَة في أنّه ما صالَحَ أبا بَكر إلاّ بعد ستّة أشهر -بعد موت فاطمة الزّهراء-، وذلكَ لأنّه كانَ يرى لهُ حقّاً في الإمامة والخلافَة استبدّ بها أبو بَكرٍ دونَه، ولأنّ حديث الغدير مَازَال وَقْعُهُ في آذان كَبار صحابة رسول الله ﷺ، فإنّهم حَفظوا لرسول الله ﷺ وصيّتهُ في عليعليه السلام، فَمَالوا

إلى عليعليه السلام ولم يُبَايعُوا حتّى صالحَ أمير المؤمنين عليه السلام، ومنهُم جميعُ بني هاشم[1]، الذي منهُم العباس بن عبدالمطلب، وحَبر الأمّة عبدالله بن العبّاس، والفَضل بن العبّاس[2]، وناهيكَ بِهم مِن رِجَال، ومِن المُتخلّفين عن بيعة أبي بكر، الزّبير بن العوام[3]، وطلحة بن عبيدالله، وخَالد بن سَعِيد بن العَاص الأموي[4]، والمقداد بن الأسود، وسَلمَانُ الفَارسي[5]، وأبو ذَرٍّ الغِفَارِي، وعمّارُ بن يَاسِر، والبَراء بن عَازِب[6]، وأبيّ بن كَعب[7]، وأبان بن سَعيد

(١) روى البيهقي، بإسناده، قال : «عن الزهري، عن عروة، عن عائشة -رضي الله عنها-، ...، قالت عائشة -رضي الله عنها- : فَكان لِعلي -رضي الله عنه- مِنَ الناس وجه حياة فاطمة -رضي الله عنها-، فلمّا توفّيت فاطمة -رضي الله عنها- انصرَف وجوه الناس عنه، عند ذلك قال معمر: قلت للزهري: كم مكثت فاطمة بعد النبي صلى الله عليه وآله ؟ قال: ستة أشهر . فقال رجل للزهري: فلم يبايعه علي -رضي الله عنه- حتى ماتت فاطمة -رضي الله عنها-. قال: ولا أحَد مِن بني هَاشم رواه البخاري في (الصحيح) من وجهين عن معمر، ورواه مسلم عن إسحاق بن راهويه وغيره» سنن البيهقي الكبرى: ٦/ ٣٠٠، مسند أبي عوانة : ٤/ ٢٥١، مصنف عبدالرزاق:٥/ ٤٧٢ .

(٢) قال اليعقوبي : «قَامَ الفضل بن العبّاس وَكان لِسَان قُريش، فقال : يَا مَعشر قُريش، إنّه مَا حقّت لكُم الخِلافة بالتّمويه، ونَحنُ أهلُهَا دونَكُم وصَاحِبنا أولى بِهَا منكُم» . (تاريخ اليعقوبي :٢/ ١٢٦) قلت : يعني علي بن أبي طالب عليه السلام . وقال اليعقوبي: «وكان المهاجرون والأنصار لا يشكون في علي» (المصدر السابق) .

(٣) روى ابن أبي شيبه، بإسناده، قال : «حدثنا زيد بن أسلم، عن أبيه أسلم، أنهُ حِينَ بويع لأبي بَكر بعد رسول الله صلى الله عليه وآله كَان علي والزّبير يَدخُلان على فَاطمَة بنت رَسول صلى الله عليه وآله فَيشاورونَها، ويرتجعون في أمرهِم، فلمّا بلغَ ذلك عمر بن الخطاب، خرج حتى دخل على فاطمة، فقال : يا بنت رسول الله صلى الله عليه وآله، والله مَا من أحد أحب إلينا من أبيك، وما مِن أحد أحب إلينا بعد أبيك منك، وايم الله ما ذاك بِمَانعِي إنِ اجتمعَ هؤلاء النفرعندك إن أمَرتِهم، أن يُحَرّق عليهم البَيت، ..إلخ» مصنّف ابن أبي شيبة:٧/ ٤٣٢، الاستيعاب:٣/ ٩٧٥، . قُلتُ : وقد كان طلحَة معهُم .

(٤) وهُوَ القائل لعليعليه السلام : «هَلمّ أبَايعُك، فوالله مَا فِي النّاس أحد أولى بِمَقام محمّد منك» . تاريخ اليعقوبي:٢/ ١٢٦. قلتُ : وخالدٌ هذا أسلمَ قديماً، قيل: إنَّه لم يكُن بينه وبين إسلام أبي بكر مدة طويلة .

(٥) جاء في (أخبار قزوين)، ما نصّه : «لّما كانَ يومُ السّقيفة اجتمَعَت الصّحابة على سَلمَان الفَارسي، فقالوا: يَا أبا عبد الله، إنّ لكَ سِنك ودِينكَ وعَمَلك وصُحبَتك مِن رسول الله صلى الله عليه وآله فقل فِي هذا الأمْر قَولاً يخلدُ عنك، ..، ثمّ أنشأ يقول :

مَا كنت أحسب أنّ الأمر مُنصرفٌ ... عن هَاشم ثمّ منهم عن أبي حسن
أليس أوّل مَن صلّى لِقبلَته ... وأعْلم القَوم بالأحْكَام والسّنن
مَا فِيهُمُ مِن صنوفِ الفَضل يَجمَعُهَا ... وَليسَ فِي القَوم مَا فِيه مِنَ الحُسْنِ

(التدوين في أخبار قزوين:١/ ٧٩)، ونُسبت هذه الأبيات إلى عُتبة بن أبي لهب بن عبدالمطلب انظر الاستيعاب:٣/ ١١٣٣، وانظر تاريخ اليعقوبي:٢/ ١٢٦ .

(٦) وكان البراء بن عازب -رضوان الله عليه-، هُو أوّل مَن جاء ليُخبر بني هاشم بأمر السّقيفَة . تاريخ اليعقوبي:٢/ ١٢٦.

(٧) جميع الأسماء المَاضِيَة من تاريخ اليعقوبي :٢/ ١٢٤ .

بن العاص[1]، وهؤلاء فكانَ هَواهُم مع أمير المؤمنين عليه السلام، وممّن تخلّف أيضاً من كبار الصّحابَة عن بيعة أبي بكر، سَعد بن عُبادَة، وغيرهم، **نعم** ! فإنْ أنتَ وقفتَ على هذا وتَيقّنتَهُ عرفتَ أنّ أهل الحلّ والعقد من الصحّابَة كَانُوا غائبين عن أسَاس بَيعَة أبي بَكر، ولكنّ أكثريّة النّاس كَانُوا مَع أبي بكر، ولكن مَنْ هؤلاء الأكثريّة ؟! هؤلاء الأكثريّة من الصّحابَة، لا يخَلوا حالُهُم مِن أمرَين اثنيَن، الأمر الأوّل: أن يكونوا عُلماء . والأمر الثّاني: أن يكونوا من عامّة المُهاجرين والأنصَار . فأمّا العُلماء فَسَوادهُم مَعَ أمير المؤمنين، ومنهُ فلم يَبقَ إلاّ العَوام من الصّحابَة، فإن قُلتَ: فَلِمَ اتّبعُوهُم هؤلاء العَوام . قُلنا : ليسَ أبو بكرٍ ولا عُمَر بأصحاب الشأن القَليل في ذلك المُجتمَع الإسلامي، فقد كانَا مِن وُزراء[2] الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، ومِن أصحابِهِ القَريبينَ منه، والعَوام فِي ذَلِكَ الزّمَان فَقد كانوا يَحفظون لهُم منزلَتهُم، ودخولَهُم، وخروجهم، وَوَجَاهَتَهُم عند الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، فَمِن هُنا كانَ عوام الصحابة يُحسنون الظنّ فيهِم، ويثقونَ بهِم، فلمّا بُويعَ أبو بكر في السّقيفَة، بايَعوه تِبَاعَاً[3]، وخَبر الغدير فَلعلّهُم لم يَقفوا على صدرهِ وأطرافِه كما وقفَ عليه سلمانٌ وعمّار وبقيّة أصحاب علي عليه السلام، فمِن هاهُنا كانَت بيعَة هؤلاء الصّحابَة وهُم الكَثيرون لأبي بَكر، فأمّا رؤوس الصّحابة وكُبراؤهُم فلم يُبايعوا وهُم القلّة، ولا استغراب فأهل العِلم في أغلب المُجتمعات قَليلون مُقارنةً بعامّة النّاس، وليسَ كلامي هذا قَدحاً في الصّحابَة -أعني عندمَا أقولُ: إنَّ منهُم العَوام-، فهي حقيقة ثابِتَة، فمنهُم الأعراب والطّلقاء، ومَن لم يتمكّن الإيمان من قلوبهِم، ولو لم يكن دليلُها إلاّ ردّةُ بَعضهِم، وإقامَة المشَائخ الحُدودَ على بعضهِم[4] .

---

(١) قال السّخاوي في (التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة) : «وَهُو ممّن كَانَ تَخَلّف عن بَيعَة أبي بَكر لِينظر مَا يَصنعُ بنو هَاشم، فَلمّا بَايعُوه بَايَع» (١/ ٦٠)، قُلت : ولم يحصُل هذا إلاّ بعد ستّة أشهُر .

(٢) بمعنى قريبين من الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم في الإشارة والاستشارَة، إضافَة إلى غيرهم من الصّحابة .

(٣) وهكذا دائماً : زلّة العَالِم زلّة عالَم .

(٤) ومنه إقامة عمر الحد على الصّحابي قدامة بن مظعون الجمحي . (المغني:٩/ ٤٨) . والعجيبُ أنّ قُدامَة بن مظعون كان قد هاجر الهجرتين، وكان بدرياً، واستعملهُ عمر على البحرين، ومع ذلك شرب الخمر مُتأوّلاً، فأقام عليه عُمر الحد . (تعجيل المنفعة:١/ ٣٤٣). وذُكِر أيضاً أن عمّر أقام حدّاً على أعرابي سكر من النّبيذ . (نصب الراية:٣/ ٣٤٩)، ومنه جلد أمير المؤمنين عليه السلام للوليد بن عقبة حد الخمر ثمانين جلدة . (مقدمة الفتح: ١/ ٣٠٠)،

نعم ! وبهذا ظهرَ لَنا ولكَ -أخي في الله- افتقار دَعوى الإجماع للبُرهان، وسقوط حجّة من يحتجّ باستحالَة إجماع كُبراء الصّحابة على مُخالفة رسول الله ﷺ، وأنّ هذه الأخيرَة دَعوى عريَضة، ليسَ عليهَا دَليل، أكثرُ مَا فيها استجلابُ العاطِفَة، والله المُستعان.

قال الأخ علي [ص٩٠] :

«ولَقد كانَت بيَعة أبي بَكر الصّديق فلتَة، فتمّت كما قال الإمام المهدي في (البحر الزخّار)، أي مُفاجئة . لَم تكُن بترتيبٍ مُسبَق أو مُغالطَة، أو مُؤامرَة كما تدّعية الإمامية الرافضَة» .

تعليق : لعلّ الأخ علي يَذهبُ إلى أنّ معنى الفلتَة صِفة مَدح، وهِيَ في الحقيقَة صفةُ ذمّ، فالمَعنى أنّ خلافَة أبي بكر كانَت في عُجالَة من الأمر، بلا تَروٍّ، ولا مُشاورَة، وكانَت موضِع خلاف كثيرٍ مِن كُبراء الصّحابَة، ومعَ ذلك تمّت، إذ أمثالُ هذه المُبايعَات التي تحصل في هذه الظّروف المُحيطَة بها تَفشَل، وتُسبّب فتنةً كبيرَة، ولكنّ الله وقَى شرّ تلكَ الفِتنَة كمَا قال عُمَر، أمّا نَعيُكَ -أخي المؤلّف- على الإمامية قولَهُم بالتدبير والتخطيط المُسبَق لنيل الخِلافَة، فإنّ الزيدية تَربأ بِهما عَن هذا، وما زالَت تتأوّل لهُما كلّ حَسنٍ وزَينْ[1]، وأنّهُما قامَا مُتأوِّلَين لا مُعانِدَين، ولكنّها تَنعي على مَن مِثلِهما في العِلم والفَضل عدم تطبيق مضمون حديث الغدير كما فَهِمهُ وطبّقَه غيرهُم من الصّحابَة، وكذلك القول في خبر المَنزلَة، وإن شئتَ قُل لِعَدَم تسليمِهم الأمر للفَاضل، فَإمَامَة المفضول على الفَاضِلِ غيرُ صحيحَة، وفي هذا المعنى كلّه يقول فقيه الآل الحسَن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام : «وَلم يَعرِف أهلُ الإسلام مُؤمِناً مُهاجِراً لَهُ مِن رَسولِ الله ﷺ رَحم أولَى بهِ مِن عَلي -صلى الله

ومنه رجم أبي بكر لعبدالله بن الحارث بن معمر الجمحي، وذلك لوقعه في الزّنا . (الإصابة:٤/ ٥٠)، ولهذا نماذج كثيرة في عصر رسول الله ﷺ، وفي عصر علي عليه السلام والمشائخ.

(١) وفي هذا ما سمعتُهُ عن بعض عُلمائنا، به أو بما مَعناه : إنّا لَنفرحُ بالخبَر الذي يُثبت رُجوعَهم . (والكلام كان عامّاً شاملاً موجّهاً لأصحاب الجمل) .

عليه-، فَكَانَت الفَريضَةُ عَلى النّاس أن يَأتوهُ ويَنقَادُوا لهُ بالطّاعَة، كَمَا قَدّمَهُ اللهُ ورَسُولُه، ويَجعَلُوهُ مَتبُوعَاً غَيرَ تَابع؛ لأنّه أقدَمهُم سِلماً، وأكثرهم عِلمَاً، وأعظمهُم حِلمَاً، وقَد قَال رسول الله ﷺ: «عليٌّ أقضَاكُم»، فَلم يَنقَادُوا لَه بِالطّاعَة، كَمَا أمَرَهُم الله، واستحَالَ أنْ يكونَ المَفضُولُ إمَامَاً للفَاضِل؛ لأنَّ اللهَ قَدَّمَ الفَاضِلَ بِفَضلِه، ورَسولُ الله ﷺ قَد قَدَّمَ مَن قَدَّمَ الله، فَمَن قَدَّمَ مَن أخَّرَ اللهُ ورسُولُه، وأخَّرَ مَن قَدَّمَ الله ورَسولُه فَقَد خَالَفَ سُنّة الله التِي قَد خَلَت مِن قَبل، ولَن تَجِدَ لِسُنّة الله تَبدِيلاً، وقَد رُوي عَن عَليٍّ -صلى الله عليه- أنّه قَال عَلى المِنبَر: " والله لَقَد قُبِضَ رَسولُ الله ﷺ وأنَا أولَى بِالنّاس به بقميصي هذا"» [1].

قال الأخ علي [ص٨٧] :

«ومَا أحسنَ ما قالَهُ الإمام يحيى بن حمزَة -رضي الله عنه- في هذه المَسألة -والكلام كان في معنى الموالاة في خبر الغدير-، وهُو مِن جهابِذَة العُلماء، ومِن أقطاب الزيدية، فقد قالَ وهُو يردّ على الباطنية في هذه المسالة، ...، قال في كِتابه (مِشكاة الأنوار الهادِمَة لِقواعد الباطنية الأشرار) : «فيُقالُ لَه : [*[2] ما دليلُك على إمامة أمير المؤمنين؟! فإن استدلّ بالآية، وهو قول الله تعالى : ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ [المائدة:٥٥]، وبقوله عليه السلام: «مَن كُنتُ مولاه فعليّ مولاه، اللهمّ والِ مَن والاه، وعادِ مَن عادَاه»، ..، وما جرَى هذا المَجرى . قيلَ له: إن كُنتَ ممّن يقول بالتأويل الباطِن، لم يصحّ منك الاستدلال بهذه الآيَة على إمامته عليه السلام، فإذا كُنتَ ممّن يَذهبُ إلى حَمل الآيات والأخبار على تأويلات باطِنَة، لا يعرِفُها أصلُ اللغة، ولا يُفيدُها ظاهرُ الخِطاب، لزِمَكَ على هذا المَذهب أن يَجوز ورودُ الخِطاب لإمامة أمير المؤمنين بظاهِره، أن يكونَ المَقصودُ به إمامَة غيره، نحو أبي بكر وعمر وعثمان ومعاوية بن أبي سفيان من جِهَة الباطِن؛ لأنّهُ إذا جازَ أن يُحرّمَ الله الميتة والدّم، وتُريدُ بذلِكَ تحريم ولاية أبي

(١) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبدالله محمد بن علي العلوي عليه السلام .

(٢) (*-*) كلامٌ يَنقلُهُ الإمام يحيى بن حمزة عن القاضي شمس الدّين جعفر بن أحمد بن عبدالسلام -رحمه الله تعالى-، وقد تَوهّمَهُ الأستاذ كلاماً للإمام يحيى نَفسَه، وهذا بيّنٌ لَمن راجَع كتاب (المشكاة) هذا .

بكر وعُمر معَ أنّ ذلك لا يُعرفُ لـه أصـلٌ صـحيحٌ في اللغـة، ..، وإن كـانَ ممّـن لا يَـرى التأويل الباطن ولا يَعتقِدُه، فمَا وَجهُ الاستدلال بهذِهِ الآيَة، و الأخبار على إمامَتِـه، ولـيسَ في ألفاظِها ذِكرُ الإمامَة ؟ فإذا قال: إنّهُ ذَكرَ الوِلايَة، والمُرادُ بالولايَة مِلكُ التصرّف، وذلـكَ هُو معنى الإمامَة، كَما يُقال: هذا مَولى القَوم، ويُراد المَلك المُتـصَرّف عليـهِم . قيـلَ لـه: إنّ لَفظ الوِلايَة كَما يَحتملُ ما ذَكرتَ، فقَد يَحتملُ وجوهاً أخرَى، نحو المودّة، والنّصرة، وغـير ذلك، فَلِمَ حَملتَها على ما ذَكَرتَهُ مِن مَعنى الإمامة دون غيرهِ مِن المَعاني -ثمّ توقّف الأسـتاذ بِنقلِه إلى هُنا، ونحنُ نتمّ البقيّة-، فإذا أُخذوا في الاستدلال على هَـذا، فقـد دَخـلَ في عِلـم الكَلام، وظَهَرَت حَاجَتهُ إليه، وقيلَ لهُ : فيجبُ الاعـترافُ بـصحّة هـذا العِلـم، الـذي لا يُمكنُ مَعرِفَةُ صحّة الصّحيح وفسادِ الفاسِدِ إلاّ به، ولا يتمّ ذلك إلاّ مع الاعتراف بـبُطلان التأويل*][1] هذا مُنتهَى كلامِه بألفاظِه».

تعليق : لقَد وهِمَ الأخ علي على الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام هُنا، فإنّ الكلام المَنقول [ما بين العلامَتَين] هُو كلامٌ للقَاضي شمس الدّين جَعفَر بن أحمَد بن عبدالسلام، نَقلَـهُ الإمـام يحيى مُسْتَظهِراً بِه، فَخَلطَ الأستَاذ ونسبَ كلام القَاضِي للإمام يحيى -صلوات الله عليـه-، أيّاً كانَ فالعلاّمة جعفَر بـن أحمـد -رضـوان الله عليـه- هُـو الآخَـر مِـنْ أقطـابِ الزيديـة وعُيونِها، فنتجّه لمُناقشَة ما جاء في رسالة القاضي جَعفر، وفيه اعلَم -رَحِمَك الله تعـالى- أنّ القاضي لَم يكُن يُريدُ بكلامِهِ القريب إلاّ أن يُفْحِمَ الباطنية عـلى أصـولِهم، وقـد كـان ذكـرَ مِثالاً على هذا، قولَهُم بتحريم الميتة والدّم، أي أنّها بمعنى أبي بكـر وعُمـر، فـأرادَ القـاضي على هذا الأصل الذي ليس لهُ أصـلٌ يُعمَـلُ بـه لا في لُغـةٍ ولا شرعٍ ولا عُـرف، أن يَقـولَ لهُم: فالرّسول صلى الله عليه وآله وسلم قال : «مَن كُنتُ مولاه، فعليٌّ مولاه»، فما يُدريكُم أنّ هـذا ظـاهر، وأنّ باطنَهُ، «مَن كُنت مولاه فأبو بكر مولاه، أو فعُمر مولاه»، وهـذا منـه -رحمـهُ الله- إفحـامٌ مُجوَّد، ثمّ انتقلَ يُريدُ أن يُثبتَ لهُم بإفحام أنّ عِلـمَ الكـلام مُهـمٌّ لإثبـات مـسائل أصـوليّة

(١) الكلام للإمام يحيى بن حمزة الآن، وهُو عليه السلام يُخبرَ أنّ نَقلَه عن القاضي جعفر بن أحمد قد انتهَى، والأخ علي تـوهّم أنّ الكلام الماضي كلّه للإمام يحيى بن حمزة عليه السلام، رغمَ إشارة مُحقّق كتاب (المِشكاة) إلى هذا بوضوح وجلاء، انظر ص٢١٢-٢١٣.

وعَقليّة كثيرَة، منها الإمامَة، فقامَ يسألُهم عن كيفيّة استدلالِهم بِمعنى الموالاة في الخبر، وكيفَ أنّها تعني مِلكَ التّصرف، فاستدرجَهُم القاضي إلى أن جَعلَهُم يستخدمونَ علم الكلام لكي يُثبتوا هذا المعنى للموالاة معنى مِلك التّصرف، وهذا أكثر ما قَد يُقال في هذه الرّسالة، ولستُ أدري ما الشّاهدُ في إيرادِها، إلاّ أن يكونَ الشّاهدُ إيهامُ القارئ أنّ الإمام يحيى بن حمزة المَوْهَوم عليه هذا النّقل من الرّسالَة ليسَ بقاطعٍ أو قائلٍ أنّ معنى الموالاة في الخَبَر هي مِلكُ التّصرف، ولو كانَ هذا المَقصود بعدَ الذي وَقفنَا عليه مِن حقيقة الرّسالة ونِسبَتِها للقَاضي دونَ الإمام، وأقصى مَا قَد يَترتّب عليها، لكَان هذا أمراً غير محمود، فالإمامُ ليسَ عليهِ قطعاً، **نعم** ! أمّا إن كان الأستاذ من نِقله لهذه الرّسالة يريد إثبات أنّ كلمة الموالاة تحتملُ عدّة مَعاني، فهذا أمرٌ مُسلّمٌ بِه، وقد ناقشناهُ قريباً وأثبَتنا أنّ الموالاة في خَبر الغَدير تُفيدُ مِلكَ التّصرف، والحمد لله تعالى .

عَاشراً : الكَلام على حَصر الخِلافَة في البَطنَين :

قال الأخ علي [ص٨٧] :

«الخِلافَة عِندَ الإمام زَيد ليسَت في البَطنين، بَل هِيَ في جَميع قُريش : مَسألةُ الإمَامة تكون في البَطنين –أي في ذريّة الحسن والحسين–، لا يَتمارَى فيها اثنان مِن الزيدية، لكن ادّعاء الإجماع في هذه المَسألَة باطِل، فكيفَ يكونُ إجماعاً وقَد خالَفَهُ إمام المَذهَب نفسَه، الإمام زيد بن علي، فقد جاء في (مجمُوع الإمام زيد بن علي)، عن أبي خالد الوَاسِطي، مَالفظُه : «قال: سألتُ زيد بن علي عليه السلام عن الإمامة، فقال : «هِيَ في جميعِ قُريش، ولا تَنعقِدُ الإمامة إلاّ ببيعَة المُسلمين، فإذا بايَعَ المُسلمون، وكانَ الإمام برّاً تقيّاً عالماً بالحلال والحرام فقَد وجَبَت طاعَتُه على المُسلمين» ثمّ أعزى المَصدر إلى (تتمّة الروض النضير)، ص(١١)، للسيّد العبّاس بن أحمد بن إبراهيم الحسني، ولَقد أوردَ بعضُ المُشكّكين شُبهةً فقالوا : إنّ هذا الحديث لا أصلَ له في (مَجموع الإمام زيد بن علي)، وإنّما أدخَلَتهُ بعض المَطابع، أو أدخلَهُ بعض النّسّاخ في بعض النُّسَخ، وهذا هُراءٌ لا يُلتفَت إليه، فأنا أرويهِ

بالسّند المُتّصل عن شيخي السيّد العلاّمة محمد بن علي المنصور، عن شيخه العلاّمة محمد بن يحيى قطران، عن شيخِه العلاّمة العبّاس بن أحمد الحسني صاحب (تتمّة الروض النضير)، بسندِه المُتّصل إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام. ولا شكّ أنّ من اطّلَعَ على هذا الأمر سيُفاجأ إذ أنّ هذهِ المَسألَة محلّ إجماع بين الزيدية، ولكن العَاقِلَ سيُقابِلُ هذا الأمر بالقبول والتّسليم، فقَد ثبتَ عن الإمام زيد، وما شَهِدنا إلاّ بِما عَلِمنا، وما كُنّا للغيبِ حافظين، وما نَقلنا إلاّ ما رأيناهُ ثابتاً عن أئمّة أهل البيت، وإنّما أنا مُجرّد ناقِل، وما أتيتُ بشيءٍ مِن عِندي، ولا أدري كيفَ غابَت مثلُ هذه النّصوص الصّحيحَة الوارِدَة في أصحّ كُتب أهل البيت، ولا أُريدُ أن أُطيل البَحث في هذه المَسألَة، فالعَبدُ يُقرعُ بالعَصا، والحرّ تَكفيه الإشارَة» .

تعليق : أخي المؤلّف، التأنّي تَصْحبُه السّلامَة، والجزمُ منكم بهذه الطّريقَة مَزلّةٌ عَظيمَة، قُلتَ مُتكلِّماً عن الرّوايَة اليتيمَة : «ولا أدْري كيفَ غابَت مثلُ هذه النّصوص الصّحيحَة الوارِدَة في أصحّ كُتب أهل البيت؟»، فَهلاَّ -هداكَ الله- سألتَ نَفسَك هذا السّؤال، نَشوان الحِميري، وعز الدّين بن الحسن، وصارمُ الدّين الوزير، مَنْ كانَت هذه القضيّة الإمامَة في عهدِهِم عليهَا المُناظرات والاحتجاجَات، ولَم يتفوّهوا بهذا الخَبر، أو يُعيروهُ اهتماماً، أليسَ لِهذا عِندكَ أيّ تَوجِيه ؟! هَل لأنّهُم أخلّوا بالنّظر في هذا المجموع فلَم يَقرَأوه؟! أم لأنّ هذا الخبر عن زيد بن علي عليه السلام لَم يكُن لهُ وجود في نُسَخ المجموع التي عندَهُم ؟! إن قُلتَ بالأوّل رَدَّهُ عَليكَ أهلُ النّظَر، وإن قُلتَ بالثّاني : كانَ عليكَ النظَر والتّفتيشُ فِي غَير نُسخَة شيخِكَ العلاّمة محمد بن علي المَنصور -حفظهُ الله وأسعدَه-، خُصوصاً وأنتَ تعلَمُ أنّ هُناكَ مَن يُشكّكُ في أصوليَّة هذا الخبر، وصحّة نِسبَته إلى المَجموع، ونحنُ فَنَنْفِي أن يكونَ لهذا الخبَر أصلٌ في أصلِ المَجموع، وليسَ هُو موجودٌ إلاّ في نُسخَة العلاّمَة العبّاس بن أحمد صَاحِب التتمّة، ولعلّ هذا هُو سببُ وقوفِكَ على هذا الخبر في نُسخَة شيخِكَ الذي يُرويها عن شيخهِ، عن المؤلّف للتتمّة، قال إمام المعقول والمَنقول، بَهجَةُ الزّمانِ والمَكان، مجد الدّين بن محمد المؤيّدي -صلوات الله عليه-: «اعلَم -أيّها المُطّلِع- أنَّ لَفْظَ: جَمِيع[1]. زِيَادَةٌ مَوضُوعَةٌ لاشَكَّ فِي ذَلِك وَلاشُبْهَة، فَهِي غَير

(١)... الخ الرواية .

مَوجُودَة فِي شَيءٍ مِن نُسَخِ المجمُوع القَديمَةِ والحَدِيثَة، الخَطّيّة والمطبُوعَـة، وَلا فِي شَيءٍ مِـنْ شُروحِ المجمُوع، كـ(المنهَاجِ الجَليّ شَرح مجمُوع الإمَام زَيد بن عَلي)، للإمَام المهـدي محمّـد بن المطهَّر بن يحيى عليه السلام، وَلاهيَ مَرويّةٌ فِي أيّ كِتَابٍ مِـن كُتُـب الحَـديث، لا كُتُـبِ أهـلِ البَيت ولا كُتُبِ غَيرِهِم، وَمَع هَذا فَهِي مُخَالِفَةٌ لِمَا عَليه آل محمّدٍ جَمِيعَاً . وَقَدَ رُوجِعَ المؤلِّـفُ فِيهَا أيَّامَ وُصُولِهِ إلى صَعدَة، فَغَايَةُ مَا أفَادَ أنّهُ وَجَدَهَا فِي نُسْخَةٍ قَديمَة، وَكَتَبَ ذَلـك بِقَلَمِـه فِي نُسخَتِه التي صَارَت إليَّ بِحَمدِ الله بالشِّرَاءِ مِـنَ القَـاضي أحمَـد الوَاسِـعِي، وَصَـارَت إلى وَالِدِه بِالشِّرَاء مِنَ المؤلِّف. وَمِثلُ هَذِه الوَجَادَة مَـردُودَةٌ لا أصْـلَ لَهَـا، وَقَـد تَكَلَّـمَ النّـاسُ وَخَاضُوا فِي مَسْأَلَةِ الإمَامَة وَلَمْ يَذْكُرْهَا مُتَكَلِّمٌ أصْلاً، وَلَقَد كَانَت أعظـم حُجّـةٍ عـلى أهـلِ البَيت لَو كَانَ لَهَا أصْل يُعْلَمُ»[1]، قُلتُ: وهذا فظاهرٌ وَجهـهُ بـإذن الله تعـالى، ولـيسَ بعـدَهُ يَحتجُّ مُحتجٌّ بهذه الرّواية اليتيمَة في جميع نُسَخ المجموع، وزيادةً في التّوثيقِ والاطمئنَـان لِمَـن قَد يَجْرَحُ نفسَهُ بِجَرحِ أوتَكـذِيبِ الإمـام المؤيـدي عليه السلام، نـذكُرُ شـهادَةً أخـرى شَـهِدَ بهـا الدّكتور -بجامعة أم درمَان السّودانية- علي محمّد الأشموري -أسعدَهُ الله تعـالى-، فقـالَ في كتابِه (الآراء الفِقهيّة للإمام زيد بن علي) مُتحدّثاً عن هذا الخَبر المنحول على الإمام زيـد بن علي عليه السلام: «روى العلاّمَة عبّاس بن أحمد بن إبراهيم في (تتمّته للـروض النـضير)، أنّ الإمام زيداً قال عن الإمامَة : «هِيَ في جميعِ قُريش، ولا تَنعقِدُ الإمامة إلاّ ببيعَـة المُسلمين، فإذا بايَعَ المُسلمون، وكانَ الإمام برّاً تقيّاً عالماً بالحلال والحـرام فقَـد وجَبَـت طاعَتُـه عـلى المُسلمين»، ومِن خلال هذا الرّأي يُوافِـقُ الإمـام زَيـد الجُمهـور، بِجعـل محـلّ الخِلافَـة في قُريش، (تأمّل) وعِندَ الرّجوع إلى الكُتُبِ المَطبوعَة لمسند الإمـام زيـد، لَم أجِـد هـذا الـرّأي مُطلقاً، ولِهذا رأيتُ أنّي مُلزمٌ بالرّجوع إلى الأصول من المَخطوطَات للتّأكّد مِن ثبوتِ هـذا القَول، فاتَّجَهتُ إلى الجِهَة المُختصّة لِحفظِ المخطُوطَات، وهي مَكتبَة الجامِع الكَبير بِـصنعاء التّابِعَة لوزارَة الأوقاف، وبَحَثْتُ في أربَع عَشرة مَخطوطَة، وهِـيَ النُّـسَخ المُتـوفِّرَة بالمَكتبَـة، وتَمَّ فَحْصُهَا فَحصَ الصَّيرَفِيِّ للذَّهَب، ولَم أجِد ذلِـكَ القَـول!!. إضـافَةً إلى مَخطُـوطَتين في مَكتباتٍ خاصّة، عِندَ ذلكَ ذَهبتُ إلى أولادِ المُؤلِّف وطَلَبتُ مـنهُم الاطّـلاع عـلى الأصـل التي نَقَل منها المُؤلِّف، وبَقيتُ أتردَّدُ عليهِم لِفَترَةٍ زمنيّةٍ طَويلَة دونَ تَجاوُب، بحجّة أنّهُـم لا

(١) مجمع الفوائد : ٣٨٧ .

يَعرفُونَ مصيرَ النّسخة التي نَقلَ منهَا والِدُهُم، ثمّ اتّجهتُ إلى العُلماء أستَبينُ منهُم، فتردَّدتُ على كثيرٍ منهُم، كانَ آخرُهُم القاضي العلاّمَة محمد الجرافي رئيس الإفتاء في الـدّيار اليَمنيّـة المحروسَة بالكتاب والسنّة، لِكونِهِ على صِلَةٍ بالمؤلِّف، فأفَادَني أنّهُ لا عِلمَ لهُ بِها . وكانَ قَـد جَرى حِوارٌ حولَ هذا الرّأي بينَ حياةِ المؤلِّف والعلاّمَة مُفتـي الـدّيار اليَمنيّـة سـابقاً مجـد الدين المؤيّدي –مَدَّ الله في عُمُرِه– أفادَ المُؤلِّفُ أنّهُ وَجده في مَخطوطَـة يَملِكُهـا . إلاَّ أنَّ هـذا الرّأي لو كانَ لهُ وجودٌ فِعلاً، لَمَا خَفِيَ على كَثيرٍ مِمَّن كَتَبَ وألَّف، وخاصَّـة المُجتهِـدين ممّـن شَاعَ ذِكرُهم كالمؤيّد بالله، والإمام يحيى بن حَمزَة، والمُرتضى، وابن الوَزير، والجَلال، وابـن الأمير، والشّوكاني، وغيرهم، حيث إنَّ هذا المَوضوع كانَ ساخِناً في أزمِنَتِهِم»[1]. نعم ! فإن أنتَ وقَفت –أخي في الله– على وَجه الصّواب في المَسألَة، ناقَشنا وإيّاكَ جانِب الإجمَاع مـن أهل البَيت عليهم السلام على مَسألَة حَـصر الخِلافَـة في البطّنين، فَمِـمّا أُثِـرَ عـن سـادات الـصّيام والقِيَام، ثِقل الله الأصغر في الأرض:

١ –قال الشريف الحسني : قال الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي في كَلامٍ طَويـلٍ، نَختَصِرُه هُنا : «... ثم بيَّنَ الله لنَا أنَّ الإمَامَةَ فِي أهلِ بَيتِ الصّفوة والطّهَـارَة مِـن ذُريّـة إبرَاهيم، فَقال: ﴿**إِنَّ اللَّـهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًـا وَآلَ إِبْـرَاهِيمَ....**﴾ [آل عمران:٣٣] وقال سبحانه: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّـهِ ذَلِكَ هُوَ الفَضْلُ الكَبِيرُ، جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا**﴾ [فاطر:٣٢، ٣٣]، وهَذِهِ الآيَة لأهـل بَيـتِ رَسـولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم خَاصّـة، فالظَالِم لِنَفسِه : الذي يَقـتَرِفُ مِـنَ الـذّنُوبِ مَـا يَقـتَرِفُ النّـاس، والمُقتَـصِد : الرّجُـلُ الصّالِح الذي يَعبُدُ اللهَ فِي مَنزِلِه، والسّابِقُ بالخَيرَات : الشّاهِرُ سَيفَهُ، الدّاعِي إلى سَـبيلِ رَبّه بِالحِكمَة والمَوعِظَة الحَسَنَة، الآمِرُ بالمَعروفِ والنّاهِي عَن المُنكَر،، .....، فَلا تَصلُحُ الإمَامَةُ إلاَّ فِي أهلِ بَيتِ الصّفوَة والطّهَارَة مِن ذُريّة إبرَاهيم، وذُريّـة مُحمّـد –صـلى الله عليهما– ومِنَ الشّجَرة التِي خَلقَ الله مِنهَا إبراهيم ومحمداً –صلى الله عليهما–؛ لأنَّ الله يقول: ﴿**ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّـهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [آل عمران: ٣٤] [2].

(١) الآراء الفقهيّة للإمام زيد بن علي في المُعاملات والأحوال الشخصيّة والوِلايَة : ٥٨٧–٥٨٨ .

(٢) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبدالله محمد بن علي العلوي عليه السلام .

٢-قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُثبتاً لأفْضَليّة أهل البيت بني فاطمة عليهم السلام على سائر البيوت، وأنّهُم قادَة النّاس -أئمتهُم- إلى يوم القيامة، فقال عليه السلام ما نصّه: «فَعَرفنَا أنّ الفَضلَ والخِيْرة لأهلِ هَذَا البَيت، الذي فضَّله الله عَلى جميعِ البيوت؛ لأنّهُم جَمَعُوا السَّبْق والتَّطهير، فَينبَغِي أنْ يَكونَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم خَيرهُم؛ لأنّه خَيرُ النّاس، وأفْضَلُهم عِندَ الله، ويَنبَغِي أنْ يَكونوا قَادَةَ النّاسِ إلى يَوم القِيامَة؛ لأن الله -عز وجلّ- يقول: ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾ [يونس: ٣٥] (١).

٣-قال الإمام زيد بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، مُثبتاً إمامة بني فاطمة عليهم السلام واستحقاقهم إيّاها بعد اشتهاد أبي عبدالله الحسين السبط عليه السلام، بما نصّه: «فإن قالوا: فَمَنْ أولَى النّاس بَعدَ الحسين؟ فقولوا: آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، أولادُهما أفْضَلُهُم، أعْلَمُهُم بالدِّين، الدَّاعي إلى كِتابِ الله، الشَّاهِر سَيفَه فِي سَبيل الله. فإن لم يَدْعُ منهُم دَاعٍ. فَهُم أئمَّةٌ للمُسلمِين فِي أمْرِهِم وحَلالِهِم وحَرَامِهِم، أبَرَارُهُم وأتقِياؤُهُم» (٢).

٤-روى الحاكِم الحسكَانِي الحنفي في كِتابه (شَواهد التنزيل)، ما يَشهَدُ لترابط أقوال وعقائد بني الحسن والحسين من المُتقدّمين والمُتأخرين، فيروي الحسكاني بسنده: «عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين عليه السلام، قَال : إنّي لجَالِس عِندَهُ، إذ جَاءَه رَجُلان مِن أهل العراق، فقالا : يا ابنَ رسول الله، جِئنَاكَ كَي تُخبِرَنَا عَن آياتٍ مِنَ القرآن . فَقَال: وَمَا هِيَ ؟ قَالا: قَول الله تعالى: ﴿**ثمّ أورَثنا الكتاب الذين اصطَفينا**﴾، فَقال عليه السلام: يَا [و] أهلَ العراق أيش يقولون ؟ قَالا: يقولون: إنّها نَزَلَت في أمّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية : ٢٠٤، وفي ص ٢١١ يقول الإمام زيد بن علي عليه السلام : «فأهل هذا البيت البقيةُ بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والدُّعاة إلى الله؛ لأنه قد جعلهم مع نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في السَّبق والتطهير والعلم، وأنهم الدعاة إلى الله بعد رسوله» .

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية : ٢١٠

فَقال: علي بن الحسين : أمّة محمّد كلّهم إذاً في الجنة ! ! قّال : فَقلتُ مِنْ بَين القَـوم: يَـا ابن رسول الله، فِـيمَن نَزَلَـت ؟ فَقَـال: نَزَلـت والله فِينَـا أهـل البَيـت ثَـلاث مَـرّات. قُلتُ: أخبِرنَا مَنْ فِيكُم الظّالِمُ لِنَفسِه؟ قَال: الذي استوَت حَـسَنَاتُه و سَـيئاتُه و هـو في الجنّة، فَقلتُ: والمُقتصد ؟ قال: العابِد لله في بيته حتـى يأتيـه اليَقـين، فَقلـت: الـسّابق بالخيرَات؟ قَال: مَنْ شَهَرَ سَيفَه وَدَعَا إلى سَبيلِ ربّه» [1].

٥-قال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، مُحَدَّداً طَريقَة تعيين الإمَـام فـيمَن لَم يثبُـت علـيهِم نصّ، -أي أنّه يخصّ بني فاطمة بعد الحسين عليه السلام- : «أَيُّهَـا النَّـاسُ، إنَّ أَحَـقَّ النَّـاسِ بِهذَا الأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ الله فِيهِ، فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتُعْتِبَ، فَـإِنْ أَبَـى قُوتِلَ. وَلَعَمْرِي، لَئِنْ كَانَتِ الإِمَامَةُ لاَ تَنْعَقِدُ (تأمّل) حَتَّى يَحْضُرَهَا عَامَّـةُ النَّـاسِ، فَـمَا إلى ذَلِكَ سَبِيلٌ، وَلكِنْ أَهْلُهَا يَحْكُمُونَ عَلَى مَنْ غَابَ عَنْهَا، ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَرْجِـعَ، وَلاَ لِلغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ» [2]هذا ولَم يكُن الإمـام عـلي عليه السلام يَـرى وُلاة الأمّـة، الـصّالحين للإمامة إلاَّ في بطن بني فاطِمَة، فقال عليه السلام : «إِنَّ الأَئِمَّـةَ مِـنْ قُـرَيشٍ غُرِسُـوا فِي هـذَا البَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لاَ تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، وَلاَ تَصْلُحُ الوُلاَةُ مِـنْ غَـيْرِهِمْ»[3]، وكـذلكَ قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «الإمَامَةُ والشّورَى لا تَصلُح إلاّ فينَا»[4] .

نعم ! وبِهذا نختم الكلام في مسألة حَصر الإمامَة في البَطنين، ولا شـكّ أن رأيَ أهـل البيت عليهم السلام، قد اتّضحَ فيها أيّما وُضوح، وأنّ أصـلَ الـشبّهة بِفَـضل الله تعـالى قـد انـزاحَ وذَهَب .

(١) شواهد التنزيل : ٢/ ١٥٥ .

(٢) نهج البلاغة : خ١٧٣

(٣) نهج البلاغة : خ١٤٣

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : من مقالات وكلام الإمام زيد : ٣٨١

الحادِي عشَر : عَداوَة الشّيعَة لأهل البَيت :

قال الأخ علي [ص٩٣-١٠٥] :

«إنّ النّاظِرَ إلى تاريخ الشّيعَة الرّافِضة، الذين يدَّعون محبّة أهل البيت يجدُ أنّ تاريخَهُم مليءٌ بالغَدر والخيانَة، ولَقد ذاقَ الإمام علي عليه السلام وأهل بيته منهُم الأمَرَّين، وعَانَى منهُم أشدّ العَناء، فقَد كانَت حيَاتُهُم سِلسِلَة مِن الغَدرِ والخِيانَة لأهل البَيت، ولَقد صدقَ عليهِمُ المَثَل الذي تَقولُهُ النّاس: يَقتُل القَتيل، ثم يَمشي في جَنازَتِه، وينُوحُ عَليه، وإليكَ المشاهِد التّاريخيّة الشّاهِدَة على كَذِبِهم وضلالِهم وحِقدِهم وعَدائِهم وغَدرِهم وخيانَتِهم لأهل البيت ابتداءً من الإمام علي عليه السلام [ثمّ قام المؤلّف باستعراض تاريخ خِذلان الشّيعَة الرّافضّة هؤلاء للإمام علي، وللإمام الحسن، وللإمام الحسين، وللإمام زيد، ثمّ غدرهم بسائر المسلمين ومُعاونتهم لأعداء الدّين]».

تعليق : قد تكلّم المؤلّف وأسهَب، وأبرزَ نماذِج سيّئة من شيعة أهل البيت الخاذلين لأئمّتهم المُنضوينَ تحتَهُم بإعطائِهم المواثيق والبَيعات، ونحنُ فَننعَى هذا الغَدر كَما يَنعاهُ المؤلّف، ولا نَرضاهُ كما لا يَرتضِيه، وقد رأيتُه في [ص٩٧] يَتناولُ مَن غدرَ بإمامنا الحسَن بِما يستحقّ، ونحنُ نَتناولُ كلّ مَن خذل أهل البيت عليهم السلام بِما يستحقّون إلى يوم الدّين، ونَتناولُ كلّ مَن حَاربَ أهل البيت عليهم السلام بِما يستحقّونَ إلى يَومِ الدّين، فليسَ خَاذِلُ سيّد شباب أهل الجنّة الحسَن عليه السلام بِأعظم ذَنباً عندَ الله مِن قَاتِلِه، وليسَ خاذلُ ريحانة رسول الله الحسين السّبط بأعظم ذنباً مِن قاتلِه، وليسَ خاذلُ شهيد أهل بيت رسول الله وإمامِهم زيد بن علي بأعظم ذنباً مِن قاتلِه . **نعم** ! ولَستُ هُنا بمُسهِبٍ في الكلام، خصوصاً وأنّ أكثر الكَلام كانَ مُتوجّهاً إلى أصحابِ ضرب الرؤوس والأجساد بالسّلاسل والسّيوف -على حدّ قول المؤلّف (ص١٠٣)-، وليسَ هذا مِن فِعل الزّيود ولله الحمد والمنّة .

نعم! ثمّ بعد ذلك بدأَ الأخ علي -هدانا الله وإيّاه- يتكلّم عن مَسائل فِقهيّة فَروعيّة، لَن نُعرِّجَ فيها إلاَّ على المسَائل الخِلافيّة البَارِزَة، وذَلِكَ احْتِرَام منّا للاختِلاف، فمن تلك المسائل .

الثّاني عشَر : الكَلام على المَسْح على الخُفَّين عند أهل البَيت

قال الأخ علي [ص١١٢] :

«أمّا المَسح على الخُفَّين، فإنّه مَذهب الإمام علي عليه السلام كمَا ذكرَ عنهُ الإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى، فقد جاء في (البَحر الزّخّار)، الجزء الأوّل : «قال: (مسألة)، وقال: علي عليه السلام، وابن مسعود، وابن عبّاس، وابن أبي وقّاص، والفريقان، وكثير: يُجزئُ مَسحُ الخُفَّين عن غَسل الرّجلين، فعُمر وابنُه وعائشة، واللّيث بن سعد، أطلَقوا، والإمام علي، وابن مَسعود، وابن عبّاس، وعطاء، والأوزاعي، والثّوري، وشُريح، والفريقان، وقّتوا باليوم والليلَة في الحضَر، والثّلاث في السّفر» اهـ، وقال الإمام الشّوكاني في (نيل الأوطار): «والعقَبَة الكَئود في هذا المسألة، نِسبَة القَول بِعدَم إجزاء المَسح على الخفّين إلى جميع العِترَة المُطهّرَة، كمَا فَعلَه الإمام المهدي في (البَحر)، ولكنّه يَهون الخَطب بأنَّ إمامَهُم وسيِّدَهُم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب مِنَ القائلين بالمسح على الخفّين، كمَا ذكرَهُ عنهُ المَهدي، وأيضاً هُو إجماعٌ ظنّي وقد صارَ جماعَة من الأئمّة منهُم الإمام يحيى بن حمزَة بأنّها تَجوزُ مُخالَفَتُه» اهـ، نعم، قد قالَ الإمام يَحيى بن حمزة في كتابهِ (الانتصار) المجلّد الأوّل: «إنَّ إجمَاع أهل البَيت حقّ، وصوابٌ لِظاهِر الآيَة [1] والخبَر [2]، لا يُفسِّقُ مَن خَالَفَه فيجوزُ مُخالَفَتُه، ثمّ قال: والأقرب أنَّ دلالته ظنّية»اهـ.

تعليق : ما نُقِلَ أعلاه ليسَ فيه حجّة على الزيدية؛ لأنّ القارئ قد يتوهّم أنّ الإمام أحمد بن يحيى المُرتضى عليه السلام يُثبُت المَسح عن علي عليه السلام، وقد يتوهّم أنّ الإمام يحيى بن حمزَة كانَ يتكلّم عن مَسألَة مَسح الخفّين رأساً، وهذا وَهم سننبّه علي بقولِنا : اعلَم أنّ الإمام أحمد بن يحيى عندما نَقلَ عن علي عليه السلام القول بالمَسْح لَم يكُن مُصحّحاً لِنقلِه هذا عنه، بلْ كان ناقلاً له على لِسان أهلِ الحديث والفُقهاء، وأنّهم كانوا يَرونَ في علي عليه السلام الرّجل القائل بالمسْح،

---

(١) قول الله تعالى : ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب:٣٣] .

(٢) قول الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لَن تضلّوا من بعدي أبداً كتاب الله، وعترتي أهل بَيتي، إنّ اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض»، وهو حديث الثّقلين .

وقَد بيّن الإمام المرتضى عليه السلام هذا بقوله : «وقَد نَقلَ كثيرٌ منهُم عن عليٍّ كَقولِهم»[1]، يعني في جواز المَسح، ثمّ ردّ الإمام أحمد ما نَقلوهُ عن علي عليه السلام، بقوله : «قُلنَا : رِوايَةُ الأولاد أرجَح لاختصَاصِهِم»[2]، أي أنّ رِوايَة أهل البيت عليهم السلام -أولاد الإمام علي عليه السلام- أرجَح مِن روايَة غيرِهم، ثمّ قال المرتضى عليه السلام مُتأوّلاً روايات أهل الحديث عن علي عليه السلام، بقوله: «ولعلَّ مَا رَوَوهُ قبلَ المائدَة»[3]، أي قبلَ أن يُنسَخ المَسحُ على الخُفّين بآيَة المائدَة . فإن وقفَت على هذا، وقَفَت على أنّه لا يَصحّ أن يَستظهِر الأخ عَلي بِنقلِ الإمَام المرتضى في (البَحر)، وذلك لأنّ الإمام إنّما كانَ يحكي قولاً رواه أهل الحديث عن علي عليه السلام، ثمّ ما لَبِث إلاّ وأنْ أسقَطَه، ومنهُ فليسَ هذا بمُحتّجٍّ ولا مُستمسَكٍ عن علي عليه السلام بقوله بالمسح، كَمَا اكتفَى به الشّوكاني بِقولِه : «ولكنّه يَهون الخَطب بأنَّ إمامَهُم وسيِّدَهُم أمير المؤمنين علي بن أبي طالب مِنَ القائلين بالمسحِ على الخفّين»، وهذا فلا يصحُّ عَن أمير المؤمنين عليه السلام، بَل قَد روى أهل الحديث عن علي عليه السلام ما يُثبتُ قول الزيدية مِن عَدم قولِه بالمَسح، فهذا ابن أبي شيبَة يروي بإسنادِه، عن جعفر الصّادق عليه السلام، عن أبيه الباقر، عن علي عليه السلام : «سَبَقَ الكتابُ الخُفّين»[4]، أي أنّ المَسح على الخُفّين نُسِخَ بالكتَاب، إن قيلَ : هَذا مُرسَلٌ مِنَ البَاقِر، فليسَ يُؤخَذُ به . قُلنا : إرسالُ الثّقات يُؤخَذ به، وناهيكَ بأبي جَعفر مِن ثِقَة، سلّمنَا، ولكنّه مُسندٌ مِن طريق زيد بن علي عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه، عن علي عليه السلام، أنّه قال : «سَبَقَ الكتاب الخُفّين»[5]، سلّمنَا، فلهُ شاهِدٌ مِن طَريقِ ابن عبّاس، فقد روى ابن أبي شيبة، بإسناده، عن ابن عبّاس، قال : «سَبَقَ الكتابُ الخُفّين»، سلّمنَا، فكان مِن أكابِر صحابَة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم من لا يَقولونَ بِه، روى ابن أبي شَيبَة، بإسنادٍ صحيح[6]، عن

(١) البحر الزّخّار : ١/ ٧١ .

(٢) المصدر السّابق .

(٣) المصدر السّابق .

(٤) مصنّف ابن أبي شيبة: ١/ ١٦٩ .

(٥) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام .

(٦) عن أبي بكر بن أبي شيبة (صاحب المُصنّف)، عن هشيم بن بشير (ثقة)، عن يحيى بن سعيد القطّان (ثقة، ولا يروي إلاّ عن الثّقات)، عن القاسم بن محمد، عن عائشة أمّ المؤمنين .

عائشة أمّ المؤمنين، أنّها قالت : «لأَنْ أُجرِحهُمَا بِالسَّكَاكِينِ أَحَبُّ إليَّ مِنْ أَنْ أَمْسَحَ عَلَيْهِمَا»(١)، سلّمنا، فقَد رُوي عن ابن عبّاس -رضوان الله عليه- التّشنيعُ في هذا، فَقد روى ابن أبي شيبة، بإسنادٍ صحيح(٢)، عن ابن عبّاس، أنّه قال : «مَا أُبَالِي مَسَحْت على الخُفَّيْنِ، أو مَسَحْت على ظَهْرِ بُخْتِي (جَمَلِي) هذا»(٣)، سلّمنَا، فقد رُوي عن أبي هُريرَة أيضاً التّشنيعُ على المسح على الخفّين، روى ابن أبي شيبة، بإسنادٍ يُحتجُّ به، وإن شئتَ قُل: بإسنادٍ صَحِيح(٤)، عن أبي هُريرَة، أنّه قال : «ما أُبَالِي على ظَهْرِ خُفِّي مَسَحْتُ أو على ظَهْرِ حِمَارِي» (٥)، سلّمنا، فإنّه رُوي عن ابن عبّاس في نَسخ المَسْح، ما يَدخلُ تحتَهُ ابن عُمر ضِمناً، رَوى البيهقي، بإسنادٍ يُحتجّ به، عن مَقسم بن بجرة أنَّ ابن عَبّاس أخْبَرَهُ، قَال : «كُنتُ أنَا عِندَ عُمَر، حِينَ سَأَلَهُ سَعدٌ وابن عُمَر، عن المَسح على الخُفَّين، فَقَضَى لِسَعْد، قَال : فَقُلتُ لِسَعدٍ : قَدْ عَلِمْنَا أنَّ رَسُول الله ﷺ مَسَحَ على خُفَّيهِ، وَلكِن أقَبْلَ المَائِدَةِ أمْ بَعدَهَا ؟!، لا يُخْبِرُكَ أحَدٌ أنَّ رَسُولَ الله ﷺ مَسَحَ بَعدَ المَائِدَة، فَسَكَتَ عُمَر»(٦)، سلّمنَا أنّ هذا كلّه لا يَقبلُهُ إنصافُ المُخالِف، فإنّ أهل البيت عليهم السلام مُجمعُون على عدم سُنيّة المَسح على الخُفّين، وأنّها مَنسوخَةٌ بقول الله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إلى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إلى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إلى الكَعْبَيْنِ**﴾ [المائدة: ٠٦]، فإن قيلَ: إجماعُ أهل البَيت ظنّي كَمَا أفادَ الإمام يحيى بن حمزَة في (الانتصار). قُلنا : ليسَ يُريدُ الإمام يحيى -صلوات الله عليه- بِقولِه: ظنّي إلاّ في المَسائل الاجتهاديّة التي أُثِرَ فيها أقوالٌ كثيرَة مُتخالِفَة يَصعُبُ مِن خلالِها التّرجيح، فَمَا ثبتَ لأهل البَيت عليهم السلام إجماعٌ فِيه مِن نَظائرِ هَذه

(١) مصنّف ابن أبي شيبة: ١/ ١٦٩ .

(٢) عن أبي بكر بن أبي شيبة (صاحب المُصنّف)، عن محمّد بن فضيل بن غزوان الضّبي (ثقة)، عن أبي سنان ضرار بن مرّة (ثقة)، عن سعيد بن جُبير (ثقة)، عن ابن عبّاس حَبر الأمّة .

(٣) مصنّف ابن أبي شيبة: ١/ ١٦٩ .

(٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة (صاحب المُصنّف)، عن يونس بن محمد المقرئ (ثقة)، عن عبدالواحد بن زياد (صدوق، ثقة)، عن إسماعيل بن سُميع (ثقة)، عن أبي رُزين مسعود بن مالك (ثقة)، عن أبي هريرة .

(٥) مصنّف ابن أبي شيبة: ١/ ١٧٠ .

(٦) سنن البيهقي الكبرى : ١/ ٢٧٣، مسند أحمد بن حنبل : ١/ ٣٦٦ .

المَسائل، فإنّه لا يُفسَّق المُخالفونَ لإجماعِهِم عليهم السلام، لكثرَة الأخْبَار . قلتُ : وهذه مِن الإمام عليه السلام احترامٌ للاختِلاف، وأقلّهُ أن يُخَطّئ المُخالِفُ لإجماع أهل البيت عليهم السلام مَتى ثبَت، على أنّ خَطأ المُخالِف قَطْعاً سيكونُ مُخالِفاً للكتاب لمجرّد مُخالفَته إجماع أهل البيت عليهم السلام، والأصول أمرُهُا أشدّ مِن الفُروع، **نعم** ! أيّاً كانَ قول الإمام يحيى ومَفهومُهُ لُمخالفَة إجماع أهل البَيت عليهم السلام، فإنّ الذي نحنُ منهُ على يَقين، هُو قولُ إمامنا زَيد بن علي عليه السلام : «فَاختِلافُنَا –أهل البيت– لكُم رَحمة، فإذَا نَحنُ أجْمَعنَا عَلى أمرٍ لم يَكُن للنّاس أن يَعْدوه»[1]، ونحنُ هُنا فسَاردونَ إجماع أهل البَيت عليهم السلام في نَسخ وعَدَم سُنيّة المَسح على الخُفّين، والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، فيقول: «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لَن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وَعِترَتِي أهل بَيتي، إنّ اللطِيفَ الخبيرَ نبّأني أنّهمَا لَن يَفْتَرقَا حتّى يَرِدَا عَليَّ الحَوض».

ما أُثِر عن الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام

١ –رَوى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام، أنّه قال : «سَبَقَ الكِتابُ الخُفَّين» [2].

٢ –روى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام، أنّه قال : «إنّ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مَسَحَ قَبلَ نُزولِ المَائدَة، فَلَمَّا نَزَلَت آيَةُ المَائدَة لَم يمْسَح بَعدَهَا» [3].

ما أُثِر عن الإمام الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

٣–روى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن أبيه، عن جدّه الحسين بن علي، أنّه قال : «إنّا –وَلَد فَاطِمَة– لا نَمْسَحُ على الخُفَّين، ولا عِمَامَة، ولا كمة، ولا خِمارٍ، ولا جِهَازٍ» [4].

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، كتاب تثبيت الوصية : ٢١٠

(٢) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٨٤ .

(٣) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٨٠ .

(٤) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٨٠ .

ما أُثِر عن الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

٤-روى الشّريف الحسني، بإسناده، عن نصر البَارِقي، قَال: «سَألتُ زَيد بن علي عن المَسحِ على الخفّين . قَال عليه السلام : نَحْنُ -أهل البَيت- لا نَمْسَح، وكَانَ أبونَا لا يَمْسَح، ومَا رَأيتُ أحَداً مِنْ أهلِ بَيتي يَمْسَحُ على خُفٍّ قَطّ . وَسألتُه عن الجِرِّي؟! فَقال: نَحنُ أهل البَيت نعَافُه»[1].

٥-قال أبو خالد : «وَسَألتُ زَيد بن عليّ عليه السلام عَن الصَّلاةِ خَلفَ مَنْ لا يَجْهَر؟ فَقَال عليه السلام: جَائزٌ. فَقلتُ: فَالصَّلاةُ خَلْفَ مَنْ قَدْ مَسَح؟ فَقَال: لا تُجْزِيكَ . قُلتُ : فَإنْ صَلَّيتُ خَلْفَهُ وَقَد تَطَهَّر وَغَسَل رِجْليه؟ فَقَال: تُجْزِيك . قُلتُ : فَإن كَانَ مِمّن يَرى المسْحَ ولا أدْرِي أمَسَحَ أمْ غَسَلَ رِجْليه؟ فَقَال : لا أحِبُّ الصّلاة خَلْفَه»[2].

تعليق : الإمام زيد عليه السلام كَانَ ينظُر إلى مَن يمسَحُ على خُفّيه، نَظرَة الرّجل غير المُتوضّئ؛ لأنّ الرّجل من أعضاء الوَضوء، ومَن مَسحَ فلَم يَغسِل، ومَن لَم يَغسِل فلم يتوضّأ، والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، فيقول : «لا صَلاةَ لِمَنْ لا وُضُوءَ لَه»[3]، وأمّا الجَهر فإنّ الشّخص قد يَجهرُ لنفسِهِ بِها، ولمزيد بيانٍ في هذا تأمّل كلام الإمام الهادي عليه السلام الآتي .

ما أُثِر عن الإمام محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، والحسن بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، والحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

٦-روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، بإسناده : قال : حَدّثنا أبو الطّاهر أحمَد بن عيسى بن عبد الله بن محمّد بن عُمَر بن علي بن أبي طالب، قال: حَدَّثنَا الحسَن بن علي، وحُسَين بن زيد، ومحمّد بن جعفر، قَالوا: «أجْمَعَ وَلَدُ فَاطِمَة على الجَهْرِ بِبسمِ الله

(١) تسمية مَن روى عن الإمام زيد بن علي عليه السلام : ١١٥.

(٢) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ١٨٤ .

(٣) المُستدرك على الصّحيحين : ١/ ٢٤٥، سنن أبي داود: ١/ ٢٥، سنن ابن ماجة:١/ ١٤٠، ورواه غيرهم .

الرّحمَنِ الرّحيم، وعلى تَـرْكِ المـسْحِ، وعـلى الغُـسل -أي غُـسل القـدمين-، وعـلى أنَّ التّكبير خَمْس[1]، وعلى القُنوتِ بعدَ الرّكوع»[2].

ما أُثِر عن الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام

٧-قال الشّريف الحسني : قال القَاسم بن إبراهيم : «أَجْمَع آل رسول اللَّـه صلى الله عليه وآله وسلم عـلى تَـركِ المَسح على الخُفَّين»[3].

ما أُثِر عن فقيه الآل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

٨-قال الشريف الحسني : قال الحسن بن يحيـى : «أَجْمَـع آل رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم عـلى غَـسل القَدَمَين، وعلى النّهي عن المَسح على الخفّين، وعلى النّهـي عـن المَـسح عـلى القَـدَمَين، والخِمَار، والعِمَامَة، والكمـة، وأنّ ذلـك كلـه لا يجـزي المُتطهِّـر عِنـدَهُم مِـنَ الرّجَـال والنّساء»[4].

ما أُثِر عن الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام

٩-قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام : «بَابُ القَولِ فِي المَسحِ عـلى الخُفَّـين والشِّرَاكَين والرِّجْلَينِ والخِمَارِ والعِمَامَةِ والقُلُنْسُوَة : قَال يحيى بن الحُسَين -صَلوات الله عليه-: أَجْمَعَ آل رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أَنّهُ لا مَسْحَ على شَيءٍ مِنْ ذَلِك، وأنَّ مَنْ مَـسَحَ عَـلى شَيءٍ مِنْ ذَلِك فَلَم يَتَوضَّأ، وأنَّه لا صَلاةَ إلاَّ بِوضُوء، فَأمَّا مَا يَقُول بِـه الـرّوافِضُ مِـنَ

(١) أي في صلاة الجنازة.

(٢) مناقب الإمام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ٢/ ١٠٤.

(٣) المُختار من صحيح الأحاديث والآثار : ٦٦.

(٤) المُختار من صحيح الأحاديث والآثار : ٦٦.

المَسْحِ عَلى الرِّجْلَين فَهذا بَاطِلٌ مُحَال، فَاسِدٌ مِنَ المَقَال، وإنّمَا حَرَّمَ المَسْحَ على الخُفِّ والقَدَم والنّعل لِقول الله سُبحانَه: ﴿**يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلى المَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُؤُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلى الكَعْبَيْنِ**﴾ [المائدة:٦]، فَقَال : وَأرْجُلَكُم نَصْباً رَدًّا عَلى غَسْلِ الوَجه . حَدَّثني أبي، عن أبيه، أنّهُ قَال: «لَمْ أرَ أحَداً مِنْ آل رَسُولِ الله ﷺ يَشُكُّ فِي أنَّ قِرَاءَةَ رَسُولِ الله ﷺ، وعَليّ بن أبي طَالب -رَحمَة الله عليه-، وجَمِيع آلهمَا، وَجَمِيع المهَاجِرِينَ مِنْ بَعدِهِمَا، وأرْجُلَكُم بِالنّصب يَردّونَهَا بِالواو نَسقَاً على غَسْلِ الوَجه»، وإنّمَا حَرم المسْح على الرّجل بالآيَة، والآيَةُ فَإنّمَا أوْجَبَت الغَسل لِمَا فِي الرِّجْلِ مِنَ القَذَرِ والدَّرَنِ والوَسَخِ والأذَى، فَإذا مَسَحَ فَوقَهُمَا فَلم يَغْسِلهُمَا، وإذَا لَمْ يَغْسِلهُمَا فَلم يُنَقِّهِمَا، وإنّمَا تَعبَّدَهُ الله بِغَسْلِهِمَا لإنقَائِهِمَا، وإمَاطَة الأقْذَار عنهُمَا، ومَنْ مَسَحَ أعلاهُمَا فَلم يُنَقِّهِمَا، وَلَم يُنَقِّ جَوانِبَهُمَا وأسَافِلَهُمَا . وفي الاسْتِقصَاءِ عَليهِمَا بِالغُسْل، وَإيجَاب الغُسل، مَا يُروى عَن الرّسول ﷺ، مِنْ قَوله : «وَيلٌ لِلعَرَاقِيبِ وَبُطونِ الأقدامِ مِنَ النّار»، فَدَلَّ بِذَلِكَ ﷺ على أنّهُ وَاجبٌ على المُتَوَضِّئ أنْ يَغْسِلهُمَا بَأجْمَعِهِمَا ظَاهِرِهِمَا وبَاطِنِهِمَا، وَلَو كَانَت القِراءة فِي الأرْجُلِ بِالخَفْضِ لَكَانَ المَسحُ وَاجِباً، وَلَو وَجَبَ المَسْحُ لَما قَالَ رَسول الله ﷺ : «وَيلٌ لِلعَرَاقِيبِ وَبُطون الأقدَام مِنَ النّار»؛ لأنّهُ إنّمَا أرَاد ﷺ بِذَلِكَ الاستقصَاء على الأرْجُل بِالغسل، تَأكيداً لِمَا أمَرَ الله بِهِ مِن الغسل لَهُمَا، وعَنهُ فِي ذَلك مَا يُروى مِن أنّهُ قَال: «خَلِّلوا الأصَابعَ بِالماء قَبلَ أنْ تُخَلَّلَ بِالنّار»، فَدَلَّ بِذَلِكَ على أنَّ تَخْلِيلَهُمَا وَ تَنْظِيفَهُمَا، وغَسْل مَا بَطَنَ وَمَا ظَهَرَ مِنهُمَا وَاجبٌ على كَلّ مُسلمٍ مُتَطَهِّر . قَال يحيى بن الحسين -صَلوات الله عليه- : مَا أُبَالِي أمَسَحْتُ على رِجْلِي أمْ مَسَحْتُ على خُفِّي، وَمَا أُبَالِي أمَسَحْتُ عَلى خُفِّي أمْ مَسَحْتُ على سَرْجِي، ولأنْ تَقَطَّع رِجْلِي أحَبُّ إلَيَّ مِنْ أنْ أمْسَحَ عَلى خُفِّي، أو أمْسَحَ عَليهِمَا، أو أتْرُكَ غُسْلَهُمَا؛ لأنَّ الفَرضَ فِي غسلهمَا لِمَا ذَكَرْنَاه، واحْتَجَجْنَا بِه فِي أوّلِ كَلامِنَا، مِن قَول الله تَبَارَك وتَعالى، وَمِن قَول الرّسول الله ﷺ. ومِنَ الحجّة على مَنْ قَال بِمَسحِ الرِّجْل وَقَرأ الآيَة بِالخَفْضِ (وَأرْجُلِكُم)

قَول الله: (إلى الكَعْبَين)، فَلمّا أن قَال: إلى الكَعْبَين عَلِمْنَا بِتَحدِيدِه أنّهُ إنّـمَا أراد الغُـسْل، وأنّهَا نَصب عَطف على غُسل الوَجه؛ لأنَّ المَسْحَ لا يُقَال فِيه : امْسَح إلى الكَعْبَـين، ولا يُقَالُ: إلى الكَعْبين إلاَّ فِي الغُسْل فَقَط»[1].

ما أُثِر عن الإمام الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

١٠-قال الإمام النّاصر الأطروش الحسن بن عـلي عليه السلام : «وعـلى المُحتَـسِب [أن] يَأخُـذَ شِعارَ أهل البيت، فيَأمُرَ أهل ناحِيَتِه بالإقامَة، وبالقول في آخـر الأذان : لا إلـه إلاّ الله، مرّتين، وفي الإقامَة مرّة واحِدة، وتَرك قول: آمين، وبقولِ : حيَّ على خـيرِ العَمـل، في الأذانِ والإقامَة، ويأخُـذُهم بـالجهر بالبَـسمَلَة، ويَمـنَعهُم مـن المَـسح عـلى الخُفّـين، ويأمُرُهم على الجنازَة خمس تكبيرات..»[2].

نعم ! وهذا -أخي في الله- فإجماعٌ ظاهرٌ شاهرٌ من أهل بيت رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على عـدم سنيّة المسح على الخفّين عِندهُم، وقولُهم هذا هُو قولُ أبيهم علي عليه السلام، وجـدهّم محمـد بـن عبدالله صلى الله عليه وآله وسلم، وهُو قول الكِتاب العزيز، ودين الله الذي يَرتضيه لِعباده .

الثّالث عشَر : الكَلام على الضّمّ والتأمين :

قبلَ نَقلِ كلام الأخ علي في هَذين المَبحَثين، ومُناقَشتهُ، جاء في ذِهني الكلام على أصول هاتَين المسألتَين بعموم، واستعراض الأدلّة ومُناقَشتها، باختـصارٍ غـير مُخـلٍّ -إن شـاء الله تعالى-، ثمّ التعريج على ما نَقلهُ الأخ علي، واستنتجَ منه إثبات الضمّ، والتـأمين عـلى أهـل البيت عليهم السلام، نعم ! نَقولُ في هذا مُتكّلين على الله تعالى :

هذهِ سُطُورٌ تتَناوَلُ مَـسألتَين اختلـفَ حـولَهما عُلـماء المُسلمين، نعنِـي مَـسألَتي الـضّم

(١) الأحكام : ١/ ٧٨-٨٠ .

(٢) الاحتساب : ٤٦ .

والتّأمين في الصّلاة، ونحنُ فمُستعرِضونَ جوانِبَ هَاتَين المَسألَتَين، بُغيَة تَبيينِ الحـقّ فيهـا، ونحنُ فنعلمُ أنّا مَسبوقون في هـذا الـذي سـنُورِدُه، ولكـن نجتهـدُ، والله نـسألُ التّوفيـق والإصابَة .

المَسألَةُ الأولَى : الضّمُ في الصّلاة :

تَعْرِيفُه :

الضّم بِعمُوم، وَصفٌ لِمَن وضَعَ يدَهُ على يَدِه، وهُوَ يُرادِفُ التّكتّـف، وهُـو هَيئـةٌ يُـرى وجهُهَا في الصّلاة وفي غير الصّلاة، وقد يُعبَّرُ عنهَا بِلفظِ التّكفير.

مَعناهَ :

الضّم عادَةٌ حَسنَةٌ في الأصل، وهي تَعني التأدّب والاحترام، وهي فمُرتَبطَةٌ بـالأخلاق ارتباطاً واضحاً أثرُه، إذ هِيَ مُلازمةٌ للسّمت والتّواضع والاتّعَـاظ، فالخُطبَـاء علـى المَنَـابِر يَضمّونَ أيدِيَهُم تأدّباً، والمُسلمون فيَـضمّون أيـدِيَهُم حـال دَفـن إخـوانِهم تأدّبـاً وإجـلالاً واتّعاظاً، والمُسلمون فَيضُمّون أيدِيَهُم حالَ التوجّه إلى الله تعالى –قبل التكبير– في الصّلاة، والمُسلمونَ فَيضُمّون أيدِيَهُم مُطيلينَ الفِكرَة في مخلوقاتِ الله، وأمـام كَعبَـة الله، وأمـام قـبر الرّسول ﷺ، وأمام قبور وآثار أهل بيـت الرّسـول ﷺ، وأمـام آثـار الـصّحابة وأهـل القرون الأولى من المُتّقين والعُبّاد والزُّهاد، وأمام آثار الأنبياء وأقوامِهِم السّابقين .

هَيئاتُه :

الضمّ في الصلاة لهُ هَيئاتٌ مُتعدّدة، اختلفَ فيها الفقهاء، والضمّ في غيرِهـا كـالمواقِف المذكورة سابِقاً، فله هيئةٌ واحِدة، وهي وَضعُ اليَدِ اليُمنى عـلى رِسـغ اليـد اليُـسرى تحـتَ السّرّة، وأمّا في الصلاة فإنّها قد تكونُ بوضعِ الكفّ الأيمن على الكَفِّ الأيسَر، وقَد تكـون بوضعِ اليد اليُمنى على رِسغ اليد اليُسرَى، إمّا فوقَ الصّدر، وإمّا عليـه، وإمّـا تحتَـهُ، وإمّـا فوقَ السّرَة وإما عليهَا، وإمّا تَحتَها، وللفقهاء أقـوالٌ مَبـسوطةٌ في هـذه الهيئـات، وللعَـوامّ أفعالٌ بها .

كَيفَ يَنظُرُ المُسلمون للضمّ :

للضمّ عند المُسلمين قَولان مشهوران، وهما :

القَول الأوّل : أنّ الضّم سُنّة ثابِتَة عن رَسول الله ﷺ، داومَ الرّسول ﷺ على فِعلِها إلى أنْ مات، وهذا قولُ سواد أهل المذاهب الأربعة، إلاّ ما أُثِرَ عن المالكيّة من خِلاف حول تأكيد هذه السّنة مِن عَدِمها، الأمر الذي جعلَنا نَرى بعضَهم يحكيها عن مالك في النّفل دون الفَرض .

القَول الثّاني : أنّ الضّم سُنّةٌ مَنسوخَةٌ على لسانِ الرّسول ﷺ، وما نُسِخَ فلَم يَعُد القولُ به لازماً، لا سُنّةً، ولا استحبَاباً، ووجُهُ النّسخ فيه مُخالفَة اليهود والنصارى؛ لأنّ المأثور عنهُم الضّم في الصّلاة، وهذا فقولُ الزيدية .

نعم ! يَهُمّنَا هُنا مُناقِشَةُ القَول الثّاني؛ لأنّه متى صحَّ سقطَ الوجهُ الأوّل، ونِقاشُه يَعني نِقاشَ القوَل الأوّل، ونَبدأُ النّقاش، باستعراضِ مَعقوليّة النّسخ لُمعارَضة ومُخالَفَة أهل الكتاب، ومنهُ سُنّةُ الضّم التي أمرَ الرّسول ﷺ بِتركِهَا، مُخالفةً لليهود، فهَل كانَ الرّسول ﷺ يَحُثّ على مُخالفَة اليهود في العِبادات، للإجابَة نَسردُ هُنا عدّة مظاهر حثّت على مُخالفَة أهل الكتاب وغيرِهم .

مَظاهِر لُمخالفَاتِ المُسلمين لليَهود وغيرِهِم بأمرِ الرّسول ﷺ :

أولاً : في مَسألة الصّلاة بالخفّ والنّعال :

- رَوى الحاكم في (المُستدرَك) بسنده، عن أوس، عن أبيه، قال : قالَ رسولُ الله ﷺ : «خَالِفُوا اليهود فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ فِي نِعَالِهِمْ ولا خِفَافِهِمْ» [1]، ورواهُ غيرُه [2].

(١) المُستدرك على الصّحيحين : ١/ ٣٩١

(٢) منهُم ابن حبّان في صحيحه : ٥/ ٥٦١، وأبو داود في سننه : ١/ ١٧٦، والبيهقي في السّنن الكبرى : ٢/ ٤٣٢،

- قال العَيني صاحب (عُمَدَة القارئ) في معنى الحديث السّابق : «فَيكُونُ مُستحبّاً مِنْ جِهَةِ قَصْدِ مُخَالَفَةِ اليَهود» [1]، وقال ابن حجر : «فَيكُونُ استحبَابُ ذَلِكَ مِنْ جِهَةِ قَصْدِ المخَالَفَة المَذكُورَة» [2]. وقال صاحب فيض القَدير : «وحِكمَةُ الصّلاةِ فِي النّعلَين مُخَالَفَةُ أهل الكِتَاب» [3].

ثانياً : في مسألة صيام يوم قبلَ عَاشورَاء أو بَعدَه :

- روى ابن سلامَة الطحاوي، عن ابن عَبّاس، عن النّبي ﷺ فِي صَوْمِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ: «صُومُوهُ وَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا أو بَعْدَهُ يَوْمًا وَلاَ تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُود»[4]، وجاء في (الاستذكار) للقرطبي، عن عَطاء، أنّهُ سَمِعَ ابن عبّاس يَقول : «خَالِفُوا اليهود، صُومُوا التّاسِع وَالعَاشِر»[5].

-قال ابن حَجر : «وَقَدْ كَانَ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أهل الكِتاب فِيمَا لَمْ يُؤمَر فِيه بِشَيء، ولا سِيّمَا إذَا كَانَ فِيمَا يُخَالِفُ فِيهِ أهل الأوثَان، فَلمّا فُتِحَتْ مَكّة وَاشْتُهِرَ أمْرُ الإسلام أحَبّ مُخَالَفَةَ أهل الكِتاب» [6]، وقال ابن عبد البر : «وَكَانَ ﷺ يُحِبُّ مُخَالَفَةَ أهلِ الكِتَاب وَسَائرَ الكُفّار» [7].

ثالثاً : في مَسألة حفّ الشَوارب وإعفاء اللّحى :

- روى مسلم في (صحيحه)، عن ابن عُمَرَ، قال : قال رسول الله ﷺ : «خَالِفُوا المُشْرِكِينَ أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَوْفُوا اللِّحَى»[8].

---

(١) عمدة القارئ : ٤/ ١١٩

(٢) فتح الباري : ١/ ٤٩٤

(٣) فيض القدير : ٣/ ٤٣١

(٤) شرح معاني الآثار : ٢/ ٧٨

(٥) الاستذكار : ٣/ ٣٣٠

(٦) فتح الباري : ٤/ ٢٣٦، ٦/ ٥٧٤.

(٧) التمهيد لابن عبد البر : ٥/ ٤٥.

(٨) صحيح مسلم : ١/ ٢٢٢.

رابعاً : في مسألَة الخِضاب والصّبغَة :

- روى مسلم في (صحيحه)، عن أبي هريرة قال : قال رسول الله ﷺ : «إِنَّ اليهود وَالنصارى لَا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ»(١).

- قال العظيم آبادي : «والحَدِيثُ يَدُلّ عَلى أنَّ العِلّةَ فِي شَرْعِيّة الخِضَاب هِي مُخَالَفَة أهل الكِتَاب، وَبِهَذا يَتَأكّد استحبَابُ الخِضَاب»(٢).

خَامِساً : في مسألَة الضّم في الصّلاة :

- رَوى الإمام المُرتضى محمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن طالب عليه السلام، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليه السلام، أنّه قال : «نَهَى رَسول الله ﷺ أنْ يَجْعَلَ الرّجُلُ يَدَهُ عَلى يَدِهِ على صَدرِه فِي الصّلاة، وَقَال: «ذَلِكَ فِعْلُ اليهود وَأمَرَ أنْ يُرْسِلَهُمَا»(٣).

قالَ الحسن البَصري، قالَ رسول الله ﷺ : «كأنّي أنْظُرُ إلى أحْبَارِ بَنِي إسرائيل وَاضِعِي أيمَانِهِم على شَمَائِلِهِم فِي الصّلاة» (٤)، وكانَ الحسن البَصري يُرسِلُ يَديهِ في الصّلاة (٥)، ورواية الحسن عن رسول الله ﷺ ليسَت مُرسلَة كما يعتقدُ البعض، بَل هيَ مُسندَة عنه عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، عن رسول الله ﷺ، قال يونس بن عُبيد : «سَألتُ الحسن قُلتُ : يا أبا سَعيد، إنّك تَقول: قَالَ رَسول الله ﷺ، وإنّكَ لَمْ تُدْرِكْه!! . قَال : يا ابن أخِي، لَقَد سَألتَنِي عَن شَيءٍ مَا سَألنِي عَنه أحدٌ قَبلَك، ولولا مَنزِلَتُكَ مِنّي مَا أخْبَرتُك، إنّي فِي زَمَانٍ -زمان بني أميّة- كَمَا تَرى وكلّ شَيء سَمِعتني أقَول : قَالَ رسول الله ﷺ فَهُو عَن

(١) صحيح مسلم : ٣/ ١٦٦٣، وانظر عمدة القارئ : ٢٢/ ٥٠.

(٢) عون المعبود : ١١/ ١٧٢.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام المرتضى محمد بن يحيى عليه السلام : كتاب المناهي : ٧٦٠.

(٤) كنز العمّال : ٧/ ٢١٥ .

(٥) المُصنَّف لابن أبي شيبَة : : ١/ ٣٤٤

علي بن أبي طَالب، غَير أنّي فِي زَمَانٍ لا أستَطِيعُ أن أذْكُرَ عَليّاً»[1]. قُلتُ : وهذا يُقوّي ما رواه المرتضى عن آبائه، عن علي عليه السلام، نعني في النّهي عن الضّم؛ لأنّه لا وَجهَ لرواية الحسن البصري إلاّ إفادة تَرك الضّم ومخالفَة اليهود، وهذا ما تَرجمَهُ الحسن البصري عندما كان يُرسل يديهِ في الصلاة، وكذلك كان غيره من السلف .

شَواهِد تَشهَد بِصحّة نَسخِ الضّم، وعدَم عَدّهِ من هيئات الصّلاة :

الشّاهِد الأوّل :

مَا رواهُ صاحبُ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أبو حُميد السّاعِدي، وصَدّقَهُ عليه عَشْرَةٌ مِنَ الصّحابَة، وفيهِ برواية أبي داود : «حدثنا أَحْمَدُ بن حَنْبَلٍ، ثنا أبو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بن مَخْلَدٍ، وثنا مُسَدَّدٌ، ثنا يحيى، وَهَذَا حَدِيثُ أَحْمَدَ قال : أخبرنا عبد الحَمِيدِ يَعْنِي ابن جَعْفَرٍ، أخبرني محمد بن عمرو بن عَطَاء، قال : سَمعتُ أَبَا حُمَيْدٍ السَّاعِدِيّ فِي عَشْرَةٍ من أَصْحَابِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، منهم أبو قَتَادَةَ، قال أبو حُمَيْدٍ : أنا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم . قالوا : فَلِمَ، فَوَالله ما كُنْتَ بِأَكْثَرِنَا له تَبَعًا، ولا أَقْدَمِنَا له صُحْبَةً، قال : بَلَى . قالوا : فَأعْرِضْ . قال: كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا قام إلى الصَّلَاةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حتى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ، حتى يَقِرَّ كُلُّ عَظْمٍ في مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا، ثُمَّ يَقْرَأُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ، فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حتى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يَرْكَعُ وَيَضَعُ رَاحَتَيْهِ على رُكْبَتَيْهِ، ثُمَّ يَعْتَدِلُ فلا يَصُبُّ رَأْسَهُ ولا يُقْنِعُ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فيقول: سمع الله لِمَنْ حَمِدَهُ، ثُمَّ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حتى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ مُعْتَدِلًا، ثُمَّ يقول: الله أَكْبَرُ، ثُمَّ يَهْوِي إلى الأرض فَيُجَافِي يَدَيْهِ عن جَنْبَيْهِ، ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَثْنِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَيَقْعُدُ عليها وَيَفْتَحُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ إذا سَجَدَ وَيَسْجُدُ، ثُمَّ يقول: الله أَكْبَرُ، وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ وَيَثْنِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى فَيَقْعُدُ عليها حتى يَرْجِعَ كُلُّ عَظْمٍ إلى مَوْضِعِهِ، ثُمَّ يَصْنَعُ في الأُخْرَى

(١) تهذيب الكمال : ٦/ ١٢٤ .

مِثْلَ ذلك، ثُمَّ إذا قام من الرَّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حتى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ كما كَبَّرَ عِنْدَ افْتِتَاحِ الصَّلَاةِ، ثُمَّ يَصْنَعُ ذلك في بَقِيَّةِ صَلَاتِهِ حتى إذا كانت السَّجْدَةُ التي فيها التَّسْلِيمُ أَخَّرَ رِجْلَهُ اليُسْرَى وَقَعَدَ مُتَوَرِّكًا على شِقِّهِ الأَيْسَرِ . قالوا : صَدَقْتَ، هَكَذَا كان يُصَلِّي ﷺ » [1]، وهُو حسنٌ صحيح.

تعليق : الكَلامُ على هذا الأثر، مِنْ أربَعةِ أوجُه :

الوَجهُ الأوّل : أنّ هَذا الخَبَر حكاهُ السّاعِدي وَاصِفاً صلاةَ رَسولِ الله ﷺ التي كانَ يُصلّي بِها إلى أن تَوفّاهُ الله، بدلالَة قولِه : «أنا أَعْلَمُكُمْ بِصَلَاةِ رسول اللَّهِ ﷺ»، وبقولِ الصّحابَة العَشرَة : «صَدَقْتَ هَكَذَا كان يُصَلِّي ﷺ» .

الوَجه الثّاني : أنّه خَبرَ صَحِيح السّند والمَتن،صحّحَه الترمذي[2]، ليس تَعلّه أيّ عِلَة، على شرط أهل الحديث.

الوَجه الثّالث : أنّ هذا الخَبَر يُسَاوي عشر رواياتٍ مِنْ مِثلِه، عن كلّ صحابيٍّ شَهِد بصحّة وَصف أبي حُميدٍ السّاعدي، ومِنْ هؤلاء الصّحابَة العشَرة، أبو أَسِيدٍ، وَسَهْلُ بن سَعْدٍ، وَمُحَمَّدُ بن مَسْلَمَةَ[3]، وأبو قُتادَة الحارِث بن رِبعي[4].

الوَجه الرّابع : أنّهُ يَدُلّ على أنَّ الضّم ليسَ بِسُنّةٍ مُحمّديّة، وهُو يَحكي الإرسالَ عَن رَسولِ الله ﷺ، فإن قيلَ: وكيفَ استَنْبَطتُم هذا، فالحديثُ مُخبرٌ عن الأركان والواجبات دونَ السُّنَن، والضّم فليسَ إلاّ سُنّة من سُنَن الصّلاة . قُلنا: لا نُسلِّمُ لكُم، لوَجهَين اثنَين،

---

(١) سنن أبي داود: ١/ ١٩٤، سنن البيهَقي الصّغرى: ١/ ٢٦٢، سنن البيهقي الكُبرى: ٢/ ٧٢، سنن ابن ماجه: ١/ ٣٣٧، صحيح ابن حبّان : ٥/ ١٨٣، صحيح ابن خزيمة : ١/ ٣١٧، موارد الظمآن : ١/ ١٣٣، سنن الترمذي: ٢/ ٤٥، شرح معاني الآثار : ٤/ ٣٥٥، مسند البزّار : ٩/ ١٦٢، وغيرهم، والجميع بينَ مُختصرٍ للحديث وبين ذاكرٍ له بطوله .

(٢) قال أبو عيسى التّرمذي : «حَدِيثُ أبي حُمَيْدٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ» سنن الترمذي : ٢/ ٤٥، المحرر في الحديث : ١/ ١٩٢، خلاصَة الأحكام : ١/ ٣٤٥، المغني : ١/ ٢٧٤ .

(٣) تحفة الأحوذي : ٢/ ١٠١، سنن البيهقي الكبرى : ٢/ ٧٣.

(٤) سنن البيهقي الكُبرى : ٢/ ٧٢، مسند البزّار : ٩/ ١٦٢.

الوَجه الأوّل : أنّه ذكرَ سُنّة رَفع اليَدين مع كلّ تكبيرَة . والوَجه الثّاني: أنّهُ كانَ يحكي جميع أفعَال الصّلاة، الأركان، والواجبات، والسّنَن، والضّم فَفِعل، وهُو سُنّةٌ عندَ المُخالِف، ومعَ ذلِك لم يَذكُرْهُ السّاعدي، وصَدّقَهُ بَقيّة الصّحابة على عدم ذِكر الضّم من صِفة صلاة رَسول الله ﷺ، نعم! سَلَّمنَا جَدَلاً أنّ الحديث مُختَصٌّ بالأركان والواجبات دون السُّنَنَ، ولكن الإرسال ظاهرٌ وَجههُ لَو تأمّلت قولَ السّاعدي في وَصفِه : «إذا قام إلى الصَّلَاةِ يَرْفَعُ يَدَيْهِ حتى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ، ثُمَّ يُكَبِّرُ، حتى يَقِرَّ كُلُّ عَظْمٍ في مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلاً، ثُمَّ يَقْرَأُ، ثُمَّ يُكَبِّرُ فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حتى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ يَرْكَعُ»، فَذَكَرَ :

١ -إذا قام إلى الصَّلَاةِ.

٢ -يَرْفَعُ يَدَيْهِ حتى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ.

٣ -ثُمَّ يُكَبِّرُ.

٤ -حتى يَقِرَّ كُلُّ عَظْمٍ في مَوْضِعِهِ مُعْتَدِلًا، (تأمّل) .

٥ -ثُمَّ يَقْرَأُ.

٦ -ثُمَّ يُكَبِّرُ .

٧ -فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ حتى يُحَاذِيَ بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ .

نعم!، وهُنا تأمّل أنّ الرّسول ﷺ لَم يَقرأ إلاّ بعدَ أنْ رفعَ يديهِ حَذوَ مَنكِبيه، ثمّ أعادهُما بحيث يَرجِعُ كُلّ عَظمٍ إلى مَوضعِه مُعتدلاً، ومَوضع اليد الأصلي حالَ القيام والاعتدال هُو على الفَخذَين، لا بِتَشابُكِ الأيدي، على الصّدر أو تحتَه أو فوقَه، أو على السّرة أو تحتَها أو فوقَها، ثمّ تأمّل قراءةَ الرّسول ﷺ مُباشرةً بعد رجوعِ عظام اليد إلى مواضِعِها الأصليّة على الفَخذين، وهَذا فواضِحٌ وجْهُه، لِمَنَ تعَقّل وأرادَ الفَهم، وهُوَ ففيهِ الكِفايَة للوجه الذي ذكرناهُ، من تصديق عشرةٍ مِنَ الصّحابة مِن غيرِ الواصِف.

الشّاهِد الثّاني :

مَا رواهُ العَيني في (العُمدَة) : «حَدَّثَنَا عبدالله بن مَسْلَمَة، عن مَالِك، عَن أبي حَازِم، عَن سَهْل بن سَعْد، قَال : «كَانَ النّاسُ يُؤمَرُون أنْ يَضَعَ الرّجُل اليَدَ اليُمنَى على ذِرَاعِه اليُسْرَى فِي الصّلاة»، قَال أبو حَازم : لا أعْلَمُهُ إلاَّ يَنمِي ذَلِكَ إلى النّبي ﷺ»[1].

تعليق : الكَلامُ على هذا الأثر، مِنْ خمسة أوجُه :

الوَجهُ الأوّل : أنّ هَذا الخَبَر يُثبتُ نَسخَ الضّم في الصّلاة؛ لأنَّ سَهل بن سَعد يتكلّم بصيغَة الماضِي الذي كانُوا يُؤمَرون به، وهُوَ الضّم في الصّلاة، يُقوّيهِ تَصديقُهُ للهيئةَ التي ذكَرَها السّاعدي في الأثر السّابق، والسّاعِدي فلَم يَذكُر الضّم، بل أومئ تصريحاً بالإرسال، وهذا فيدلُ أنّ الضّم سُنّةٌ مَنسوخَة، وما نُسِخَ فلا وَجهَ لكونه من السنّة المُحمّديّة .

الوَجهُ الثّاني : أنّ مِن رُواةِ هذا الأثَر، مالِك بن أنس، وهُوَ التّابعي الذي اشتُهِرَ عنهُ الإرسال في الصّلاة، فلَو أنّه -رحمه الله- فَهِمَ منهُ الأمر المُحمّدي السُّنّي المُطلقَ الثّابتَ، ما ذهبَ إلى الإرسال دونَ الضّم، وهذا فدليلٌ على أنّه فَهِمَ مِنَ الحديثِ النّسخ، ولَم يَروِ أصحابُ مالِك عنهُ -معَ رِوايَتِه لهذا الأثر- أيّ تأكِيدٍ على الضّم، فهُم بين الكَراهيَة في الفروض والرّخصَة في النوافل، وبين اللاّبأس، والاستحسَان[2]، وهذا تَعارُضٌ منه في المواقِف ظاهِر، لا يرقَى بالضّم عندَهُ إلى السّنة النّبويّة الثّابتِة، مع روايتِه للأثر السّابق .

الوَجهُ الثّالث : أنّ الحَسن البصري، وهُو فمِنْ كِبار التّابعين، قَدْ فَهِمَ النّسخ في هَذِه المَسألَة، وعدم سُنيّتها، وذلكَ واضحٌ مِن روايته عن علي عن رسول الله ﷺ، وما فَهِمَ مِنها، قال الحَسن البصري: قالَ رسول الله ﷺ : «كأنّي أنْظُرُ إلى أحْبَارِ بَنِي إسرائيل وَاضِعِي أيمَانِهِم على شَمَائِلِهِم فِي الصّلاة»[3]، والمأثورُ عن الحسن البَصري أنّهُ كانَ يُرسِلُ يَديهِ في الصّلاة [4]، وهذا فَفهمٌ واضحٌ، معناهُ عدم ثبوتِ هذه السّنة .

---

(١) عمدة القارئ : ٥/ ٢٧٨، موطّأ مالك : ١/ ١٥٩.

(٢) شرح الزّرقاني : ١/ ٤٥٤.

(٣) كنز العمّال : ٧/ ٢١٥ .

(٤) المُصنَّف لابن أبي شيبَة : : ١/ ٣٤٤.

الوَجهُ الرَّابع : أنّ سَعيد بن المُسيّب، وهُو فِمَن ثِقات كِبار التّابعين، لَم يُؤثَر عنه إلاّ الإرسَال دونَ الضّم[1]، فلَو كانَ الضّم سُنّةً ما انفَكَّ هذا الثّقةُ عنَ العَمَل به، خُصوصاً مَع قُربِ العهد بِعَهد الخلافَة والصّحابَة .

الوَجهُ الخامِس : أنّ سَعيد بن جُبير، على جلالَته، أُثرَ عنهُ أنّه أثناء طوافِه بالكعبَة، رأى رجلاً واضعاً إحدى يَديه على الأخرى، فقصدَهُ وفَرَّق بينَ يَديهِ وعاد، ولفظ الحِكايَة بالنّص: «عن عبد الله بن الْعَيْزَارِ، قال: كُنْت أَطُوفُ مع سَعِيدِ بن جُبَيْرٍ، فَرَأَى رَجُلاً يُصَلِّي وَاضِعًا إحْدَى يَدَيْهِ عَلَى الأُخْرَى، هَذِه على هَذِه، وَهَذِهِ على هذه، فَذَهَبَ فَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ثُمَّ جاء»، وقد تأوّل ابن عبد البر أنّ سعيد بن جبير قد يكون رآهُ واضِعاً الشّمال على اليمين، فَعدّلها اليَمِين على الشّمال[2]، أقول : هذا غيرُ مَفهوم مِن سِياق الأثر، فالأثر جاءَ بالتّفريق، وتفريقُ اليدَين إبعادُهُما عن بعضِهما، والإبعاد هُوَ الإرسَال، نعم! فَلو كانَ الإرسالُ سُنّةً ثابِتَة ما جازَ لابن جُبير تَفريقُ يدِ الرّجل عَن بعضِها البَعض، إذ السّنن مُزيّنةٌ ومُكمّلَةٌ (مِنَ الكَمال) للصّلوات .

نَظرَة سريعَة على أسانيدِ بعض الرّوايات التي يُستدَلّ بِها على الضّم :

الرّوايَة الأولى :

رَوى ابن ماجَة في (السُّنَن)، قال : «حدثنا عُثْمَانُ بن أبي شَيْبَةَ، ثنا أبو الأَحْوَصِ، عن سِمَاكِ بن حَرْبٍ، عن قَبِيصَةَ بن هُلْبٍ، عن أبيه، قال : كان النبي ﷺ يَؤُمُّنَا فَيَأْخُذُ شِمَالَهُ بِيَمِينِهِ»[3].

تعليق : سِماك بن حَرب، مَتروك الحديث[4]، قال صالح جزرة : يَضْعُف. وقَال ابن المبَارك : ضَعِيفُ الحَدِيث، وَكَان شُعبَة يُضَعّفُه[5]. يُخطئُ كثيراً[6].

---

(١) المُصنَّف لابن أبي شيبَة : ١/ ٣٤٤، التمهيد لابن عبد البر : ٢٠/ ٧٦.

(٢) التمهيد لابن عبد البر : ٢٠/ ٧٦.

(٣) سنن ابن ماجة : ١/ ٢٦٦.

(٤) الجرح والتعديل : ٤/ ٣٢ .

(٥) الكاشف : ١/ ٤٦٥.

(٦) الثّقات :٤/ ٣٣٩.

الرّوايَة الثّانيَة :

رَوىٰ النّسائي في (السُّنَن الكُبرىٰ)، قَال : «أَخْبَرَنَا عمرو بن عَلي، قَال : نا عبد الرحمن، قال: نا هشيم، عن الحجاج بن أبي زينب، قال : سمعت أبا عثمان يُحَدِّث عن ابن مَسعود، قَال: رَآنِي النّبي ﷺ وَقَدْ وَضَعْتُ شِمَالِي على يميني في الصلاة فأخذ يميني فوضعها على شمالي»[1].

تعليق : حَجّاج بن أبي زينب، قال عنه علي ابن المديني : شيخٌ مِن أهلِ واسِط، ضعيف. وقال عن هذا الحديث : لا يُتابَعُ عليه[2]. قال النّسائي : ليسَ بالقَوي . وقال الدارقطني: ليسَ بِقويٍّ، ولاحافِظ . قال العقيلي : رَوَىٰ عَن أبي عُثمَان النّهدِي حَدِيثاً لا يُتَابَعُ عَليه [3] قُلتُ: يعني هذا الحديث .

الرّوايَة الثّالِثَة :

رَوىٰ البَيهقي في (السُّنَن الكُبرىٰ)، قَال : «أخبرنا أبو بكر محمد بن فورك، أنبأ عبدالله بن جعفر، ثنا يونس بن حبيب، ثنا أبو داود، ثنا طلحة، عن عطاء، عن ابن عباس، قال: قال رسول الله ﷺ : «إنّا مَعَاشِرَ الأنبيَاء أُمِرْنَا أنْ نُعَجِّلَ إفطَارَنا، وَنُؤَخِّرَ سَحورنا، ونَضَع أيماننا عَلىٰ شَمَائِلنا فِي الصّلاة»[4].

تعليق : طلحَة بن عمرو المَكّي، قال يحيىٰ بن معين : طَلحَة بن عَمرو، لَيسَ بِشَيء ضَعِيفٌ ضَعِيف. قال أحمد بن حنبل : طَلحَة بن عَمرو لا شَيء، مَتروكُ الحَديث . قَال السّعدي : طَلحَة بن عَمرو غَير مَرْضِي فِي حَديثه . قالَ النّسائي : طَلحة بن عَمرو المكّي مَتروكُ الحَديث [5].

(١) سنن النّسائي الكُبرىٰ : ١/ ٣٠٩.
(٢) الضّعفاء الكبير : ١/ ٢٨٣.
(٣) تهذيب التّهذيب : ٢/ ١٧٧.
(٤) سنن البيهقي الكُبرىٰ : ٤/ ٢٣٨.
(٥) الكامِل في الضّعفاء : ٤/ ١٠٧.

الرّوايَة الرّابِعَة :

رَوىٰ أبو داود في (السُّنَن)، قَال : «حدثنا مُسَدَّدٌ، ثنا عبد الوَاحِدِ بن زِيَادٍ، عن عبد الرحمن بن إسحاق الكُوفِيِّ، عن سَيَّارٍ أبي الحَكَمِ، عن أبي وَائِلٍ، قال : قال أبو هُرَيْرَةَ : أَخْذُ الأَكُفِّ على الأَكُفِّ في الصَّلَاةِ تَحْتَ السُّرَّةِ»[1].

تعليق : عبد الرّحمن بن إسحاق الكوفي، قال يحيىٰ بن معين : ضعيفُ الحَديث . قال أحمد بن حنبل : أَحَادِيثُهُ مَنَاكِير، لَيسَ هُوَ بِذَاكَ فِي الحَديث[2]. قال النّسائي : ضعيف[3]، اهـ. كانَ مِمّن يُقَلّب الأَخْبَار وَالأَسَانِيد وَيَنْفَرِدُ بِالمَنَاكِيرِ عَن المَشَاهِير، لا يَحِلُّ الاحتجَاجُ بِخَبَرِه[4] قلتُ : والكثير مِن روايات الضّم عن طريق عبدالرحمن بن إسحاق هذا .

الرّوايَة الخَامِسَة :

رَوىٰ أبو داود في (السُّنَن)، قَال : «حدثنا نَصْرُ بن عَلِيٍّ، أخبرنا أبو أَحْمَدَ، عن العَلَاءِ بن صَالِحٍ، عن زُرْعَةَ بن عبد الرحمن، قال : سَمِعتُ ابن الزُّبَيْرِ يَقول: صَفُّ القَدَمَيْنِ، وَوَضْعُ اليَدِ على اليَدِ من السُّنَّةِ»[5].

تعليق : العَلاءُ بن صَالح التّيمي، قال البُخاري : لا يُتابَع . وقال ابن المديني : رَوىٰ أحاديث مَناكير[6]. قُلتُ : وهذا مِن مَناكيرِه، فالمأثورُ عن ابن الزّبير الإرسال .

---

(١) سنن أبي داود : ١/ ٢٠١

(٢) الضّعفاء الكبير : ٢/ ٣٢٢

(٣) الكامِل في الضّعفاء : ٤/ ٣٠٤

(٤) المجروحين ٢/ ٥٤

(٥) سنن أبي داود : ١/ ٢٠٠

(٦) تهذيب التهذيب : ٨/ ١٦٤

الرّوايَة السّادسَة :

رَوىٰ أبو داود في (السُّنَن)، قَال : «حدثنا أبو تَوْبَةَ، ثنا الهَيْثَمُ يَعْنِي ابن حُمَيْدٍ، عن ثَوْرٍ، عن سُلَيْمَانَ بن مُوسَىٰ، عن طَاوُسٍ، قال : كان رسول اللَّهِ ﷺ يَضَعُ يَدَهُ اليُمْنَىٰ على يَدِهِ اليُسْرَىٰ ثُمَّ يَشُدُّ بَيْنَهُمَا على صَدْرِهِ وهو في الصَّلَاةِ»[1].

تعليق : سُليمان بن مُوسىٰ الدمشقي، قال ابن المُديني: مَطعونٌ عليه . وقال البخاري: عِندَهُ مَناكير[2].

الرّوايَة السّابعَة :

رَوىٰ مالك في (المُوطّأ)، قَال : «حَدَّثَنِي يَحْيَىٰ، عَنْ مَالِكٍ، عَنْ عَبْدِ الكَرِيمِ بن أَبِي المُخَارِقِ البَصْرِيِّ، أَنَّهُ قَالَ : مِنْ كَلاَمِ النُّبُوَّةِ : إِذَا لَمْ تَسْتَحْ فَافْعَلْ مَا شِئْتَ، وَوَضْعُ اليَدَيْنِ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَىٰ فِي الصَّلاَةِ، يَضَعُ اليُمْنَىٰ عَلَىٰ اليُسْرَىٰ، وَتَعْجِيلُ الفِطْرِ، وَالِاسْتِيناَءُ بِالسَّحُورِ»[3].

تعليق : عبد الكَريم بن أبي المُخارِق البّصري، قال أحمد بن حنبل عنه : ضعيف، وكان ابن عُيَنَة يَستضْعِفُه . قال يحيىٰ بن معين : قَدْ رَوىٰ مَالِك عَن عَبد الكَريم أبي أميّة وَهُو بَصْرِيٌّ ضَعِيف . قال أيوب : لا تَأْخُذُوا عَن عبد الكَريم أبي أميّة، فَإِنّهُ لَيسَ بِثِقَة[4].

الرّوايَة الثامنة :

رَوىٰ البَيهقي في (السُّنَن الكُبرىٰ)، قَال : «أَخبرَنَا أبو زَكَرِيّا بن أبي إسحَاق، أنبأ الحسَن بن يَعقوب، ثنا يحيىٰ بن أبي طالب، أنبأ زَيد، ثنا سفيان، عن ابن جريج، عن أبي الزبير،

(١) سنن أبي داود : ١/ ٢٠١

(٢) الضّعفاء الكبير : ٢/ ١٤٠، ضعفاء البخاري : ١/ ٥٣

(٣) مُوطّا مالك : ١/ ١٥٨

(٤) الضّعفاء الكبير : ٣/ ٦٣

قال: أمَرَنِي عَطاء أنْ أسْألَ سَعيد [بن جبير] أيْنَ تَكونُ اليَدان فِي الـصّلاة، فَـوقَ الـسّرّة أو أسْفل مِنَ السّرة، فَسَألتُه عَنه، فَقَال: فَوق السّرة»[1].

تعليق : يحيى بن أبي طالب، قالَ موسى بن هارون : أشْهَدُ على يَحيى بن أبي طالِب أنّـهُ يَكذِب[2] وقال أبو عبيد الآجري : خَطَّ أبو دَاود على حَديثِ يَحيى بن أبي طالب [3].

مُناقَشَة هَلْ كانَ أهلُ بيت رَسول الله ﷺ، يقولون بالضّم :

مُناقشتي لهذه النّقطَة هُنا ستكونُ بطريقَةٍ عقليّةٍ عمليّة بحتَة، لَن يُنكرَها أهـل الاطّـلاع فضلاً عن العامّة، وهِيَ أنَّ المُسلمين ماضياً وحاضراً، في هيئات صـلاتِهم، ليـسُوا إلاّ عـلى ثلاث هيئات :

الهَيئَة الأولى : أنّ مِنَ المُسلمين مَن يضمّ، ويُؤمِّن بعدَ الفاتِحَة، وهؤلاء فَسواد الفرقة السنية.

الهيئَة الثّانيَة : أنَّ مِنَ المُسلمين مَن لا يَضُمّ، ويُؤمِّن بعد الفاتِحَة، وهؤلاء فالمالكيّة من الفرقة السنية.

الهَيئَة الثّالثَة : أنَّ مِنَ المُسلمين مَن لا يَضُمّ، ولا يُؤمِّن بعدَ الفاتِحَة، وهؤلاء فجميع الشّيعَة، الزيدية، والجعفرية، والإسماعيليّة .

نَعم ! فهذه الهيئات الثّلاث هي الظّاهرَة على أهل القِبلَة قديماً وحديثاً، والجدير بالـذّكر هُنا أنَّ مَنْ لَم يكُن مُؤمِّناً في الصّلاة، لَم يكُن ضامّاً تَبعاً، وأهـلُ البَيـت عليهم السلام لم يكونـوا مِـن أهل التأمين في الصّلاة إجماعاً منهُم، فهـذا طريـقٌ لإثبـات قـولِهم بالإرسـال دون الـضّم، أضِـف الى ذلـك ثبـوتَ الإرسـال عـن سـاداتِهم دون الـضّم، قـال محمّـد بـن منـصور المُرادي: رَأيتُ أحمَد بن عيسَى [بن زيد بن علي] حِين كبَّر فِي أوّل الصّلاة، أرسَلَ يَديه عـلى

(١) سنن البيهقي الكبرى : ٢/ ٣١
(٢) تاريخ بغداد : ١٤/ ٢٢٠
(٣) لسان الميزان : ٦/ ٢٦٢

فَخِذَيه وَهُو قَائم، لَم يَضَع وَاحِدةً على الأخرَى[1]. قُلتُ : وهُو المأثور عن نجم آل الرّسول القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (١٦٩-٢٤٦هـ)، وهُو القائل : «**أَدْرَكْتُ مَشْيَخَةَ آل مُحَمَّد مِن بَنِي الحَسَنِ والحُسَين ومَا بَينَهُم اخْتِلاف**»، وهُو فمُعاصرٌ لموسى بن جعفر الكاظم وابنه علي الرّضا، ولغيرهِمَا مِنْ سَادات أهل البيت، أبنَاء الحسَن والحسين، نَعم ! فأمّا إجماع أهل البيت عليهم السلام على عَدَم التّأمين، فَنسوقُهُ مُرتّباً، قَائلينَ فِيه :

المَسألة الثّانية : رَأي أهل البيت عليهم السلام في التّأمين :

مَا أُثِرَ عَن الإمام زَيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت١٢٢هـ) :

١-سُئِلَ الإمام زيد بن علي عليه السلام عَن قول الرّجل : آمين بعدَ الفَاتِحَة؟، فقال عليه السلام : «إنَّا -أهل البيت- لا نَقولُها، وأنكرَ ذلِك»[2].

مَا أُثِرَ عَن الإمام أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (١٥٧-٢٤٧هـ) :

٢-قال الحافظ محمد بن منصور المرادي : سَألت أحمد بن عيسى، عن (آمين)، تَقولُها فِي الصّلاة إذا فَرغتَ مِن قراءة الحمد؟، فَأومئ أنّه لا يَقولها، وكَذلكَ قَال قَاسم بن إبراهيم: إنه لا يَقولُها[3].

٣-قال الشريف الحسني[4]: أجمع أحمد [بن عيسى بن زيد بن علي]، والقاسم [بن إبراهيم

---

(١) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام :٣٦٢ .

(٣) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام : ١/ ٢٦٦

(٤) هُوَ الشريف الحافظ مُسند أهل الكوفة ومُحدّثها أبو عبدالله محمد بن علي بن الحسن بن علي بن الحسين بن عبد الرحمن بن القاسم بن محمد البطحاني بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٣٧٧ - ٤٤٥ هـ) . وهُوَ الذي قال فيه الذهبي في (سير أعلام النبلاء) : «العلوي الإمام المُحدّث الثّقَة العَالِم

بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن المثنى]، ومحمد [بن منصور المرادي]، على أن لا يَقولوا في الصّلاة: آمين[1].

مَا أُثِرَ عَن الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (١٦٩-٢٤٦هـ) :

٤-قال الحافظ محمد بن منصور المرادي : سَألت أحمد بن عيسى، عن (آمين)، تَقولُهَا فِي الصّلاة إذا فَرغتَ مِن قراءة الحمد؟، فَأومئ أنّه لا يَقولها، وكَذلكَ قَال قَاسم بن إبراهيم: إنه لا يَقولُها.

٥-قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم : «حدّثني أبي (الحسين)، عن أبيه (القاسم)، أنّه سُئلَ عن قول آمين في الصلاة، فَقال: مَا أحُبُّ أن تُقال»[2].

٦-قال الشريف الحسني : «وقَال القاسم عليه السلام - فيما روى داود عنه - : لَيسَ يُعجِبُنَا قَول آمين - يعني في الصلاة - »[3].

مَا أُثِرَ عَن الإمام يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٢٤٥-٢٩٨هـ) :

٧-قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام : «ولم أرَ أحداً من عُلماء آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولم أسمَع عنه، يقول: آمين بَعد قراءة الحمد في الصّلاة»[4].

الفَقِيه مسند الكوفة، أبو عبد الله محمد بن علي بن الحسن بن عبد الرحمن العلوي الكوفي .... قال ابن النرسي .. قالَ: .. مَا رَأيتُ مَن كَان يَفهَمُ فِقه الحَديث مِثله، قال: وكانَ حَافظا خَرّج عَنه الحَافظ الصوري وأفَاد عَنه، وكانَ يفتَخِرُ بِه» سير أعلام النبلاء : ١٣/ ٦٣٦.

(١) الجامع الكافي في فقه الزيدية، كتاب الصلاة، باب هيئات الصلاة .

(٢) كتاب الأحكام : ١/ ١٠٦.

(٣) الجامع الكافي في فقه الزيدية، كتاب الصلاة، باب هيئات الصلاة .

(٤) كتاب الأحكام : ١/ ١٠٦ .

مَا أُثِرَ عَن الإمام النّاصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٢٣٠-٣٠٤هـ) :

٨-قال القاضي زيد في (شرح التحرير) -رحمه الله- : قال الناصر عليه السلام في مَسائل الديلم في التأمين: «هذا مِمّا لا يَراه آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يَفعَلونَه، وَهُوَ عِندَهُم بِدعَة»[1].

٩-قال الإمام النّاصر الحسن بن علي عليه السلام : «وعلى المُحتَسِب [أن] يَأخُذَ شِعارَ أهل البيت، فيَأمُرَ أهل ناحِيَتِه بالإقامَة، وبالقول في آخر الأذان : لا إله إلاّ الله، مرّتين، وفي الإقامَة مرّة واحِدة، وتَرك قول آمين، وبقولِ : حيَّ على خيرِ العَمل، في الأذانِ والإقامَة، ويأخُذُهم بالجهر بالبَسمَلَة، ويَمنَعهُم من المَسح على الخُفّين، ويأمُرُهم على الجنازَة خمس تكبيرات»[2].

مَا أُثِرَ عَن الإمام المؤيّد بالله أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت٤١١هـ) :

١٠- قال الإمام المؤيّد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام : «مَسألَة : ولا يَجوز أن يَقول في صلاتِه بَعد قراءة الفَاتِحَة: آمين، وهذا مَنصوصٌ عليه في (الأحكام)، و(المُنتخَب)، وهُو مَذهب جميع أهل البيت عليهم السلام، إلاّ ما يُروى عن أحمد بن عيسى عليه السلام أنّه أجازَه[3]، .....، على أنّ ما ذَهبنا إليه هُو إجماع أهل البيت عليهم السلام، وقَد بيّنا أنّ إجماعَهُم

(١) الصحيح المختار .

(٢) الاحتساب : ٤٦ .

(٣) قال الإمام أحمد بن عيسى : «...فإذا فرغ من قراءة فاتحة الكتاب، وقال: ﴿وَلاَ الضَّالِّينَ﴾ . إن شاء قال: (آمين)، وإن شاء ترك. كلّ ذلك واسع لاحرج فيه.» (أمالي أحمد بن عيسى :١/ ٣١٨)، إلاّ أنّ الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام مع عدم التضييق هذا، لَم يَكُن قائلاً بالتأمين، وهذا فمعروفٌ فيه، ثابتٌ عنه . إن قيل : فهُو على هذا ليسَ مِن مُفسدات الصّلاة. قُلنا : كان الإمام عليه السلام ينظُر للتأمين على أنّه من الدّعاء، والدّعاء عندَه فلا يُفسدُ الصّلاة، وفي هذا خلاف، لا أنّه وسّع فيه من باب إثبات السّنيّة لهذه اللفظَة؛ لأنّه لو كان يعتبرُها سُنّةً ثابتَة لما تركَها، ولتلفّظ بها في صلواته، فافهَم هذا فهو أصلٌ قوي، إذ لو قيلَ: على رأي أحمد بن عيسى عليه السلام» بعد الحمد : ربّ استجِب، بدلاً من (آمين)، لأجازَها الإمام عليه السلام؛ لأنّها دعاء، نعم ! ثمّ الظّاهر أنّ الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام كانَ بتخييرِه هذا، بين الفِعل والتّرك، كان يُريد الفِعل السّري الغير مُجاهَر بِه، وهذا مِنّا قياسٌ بفعل صاحبِه المُلازِم له محمد بن منصور المرادي، القائل : «ثَلاثة أشياء تُخفَى فِي الصّلاة: الاستعاذَة، وربّنا لك الحمد، وآمين لِمَن قَالَهَا» اهـ من جامع علوم آل محمد . قُلتُ : وهذا أصلٌ قَوي، في أنّه لا يكون الدّعاء بآمين في الصّلاة إلاّ سرّاً لا مُجاهرَةً، وخُلاصَته : أنّ أحمد بن

عندنا حُجّة، فإن قيل : فقَد رُوي ذلك عن أحمد بن عيسى عليه السلام، فكيفَ ادّعيتُم إجماع أهل البيت؟!، قيلَ له : رُويَ عنهُ إجازَتُه دونَ الاختيار، فلا خِلافَ إذاً في أنّهُ لا يُقال في الصّلاة –يعني التّأمين–، على أنّ أهل البيت عليهم السلام قَد أجمعوا بَعده، والإجماع محكومٌ به في أيّ وقتٍ انعقَد» [1].

مَا أُثِرَ عَن الإمام المرتضى أحمد بن يحيى بن المرتضى بن أحمد بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن المفضل الكبير بن عبدالله بن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الإمام الناصر لدين الله أحمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت٨٤٠هـ) :

قال الإمام المُرتضى أحمد بن يحيى الحسني عليه السلام في (البحر) : (**مَسألة** : العترة جمِيعاً: والتّأمين بدعَة) [2]. قُلتُ : يعني أنّ العترَة جميعاً مُجمعون على أنّ التأمّين في الصّلاة بِدَعَة.

نعم ! فهذا كلّه –أخي في الله– عن العِترَة الفاطميّة يُقوّي ما ذَهبنا إليه عنهُم من الإرسال دونَ الضّم، وأنّ الضمّ سُنّةٌ مَنسوخةٌ عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ إجماعهم[3] هُو على عدم سُنيّة التأمين، فتدبّر ذلك عنهُم موفّقاً .

نعم ! وسُطورُنا الماضِية تُزيلُ أوهامَ مُخالفَة الزيدية لسنّة الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، بَل وتُثبتُ

عيسى عليه السلام وإن خيّرَ المُكلّف بين الفِعل والتّرك، فإنّه لم يكُن قصدهُ إلاّ الإخفاء بِها، وإن كان رأي الإمام أحمد بن عيسى الذي ارتضاهُ لِنفسِه ترك التأمين مُطلقاً، راجع قولهُ في الإجماع المنقول عن أهل البيت عليهم السلام في التّأمين .

(١) شرح التجريد : ١/ ١٦٣-١٦٤

(٢) البَحر الزخّار الجامِع لمَذاهب عُلماء الأمصار : ١/ ٢٥٠.

(٣) قال فقيه الآل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي (ت٢٦٠هـ)، في إجماع أهل البيت عليهم السلام : (الحُجّة مِنَ الله عَلى الخَلق آيةٌ مُحكَمَة تَدُلّ عَلى هُدىً، أو تَرُدّ عَن رَدَىً، أو سُنّةٌ مِن رَسول الله مَشهُورةٌ مُتسِقٌ بِهَا الخَبر عَن غيرِ تَواطئ، أو عَن عَلي، أو عَن الحَسَن، أو عَن الحُسين، أو عَن أبرارِ العِترَة العُلمَاء الأتقِيَاء المُتمَسّكِينَ بالكِتَابِ والسنّة، الذينَ دَلَّ عَليهِم رَسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأخبرَ أنّ الهُدىً فِيهِم) .

صحّة قولِهم، بفضل الله ومنّه، ومنها نَنتقِلَ لُمناقشَة كلام الأخ علي في بحثِه حول الضمّ والتّأمين، وفيها بَدا لَنا أن نَسردَ هذا على هيئَة وَقفَات، نذكُرُ المُحتَجَّ به ثمّ مُناقشَته :

الوَقفَة الأولى : احتجّ الأخ علي على صحّة الضّم بِروايَة الإمام زيد بن علي، عن آبائه، عن علي عليه السلام : «ثَلاثٌ مِنْ أخْلاقِ الأنبياء -صَلاةُ الله وسَلامُه عَليهِم-: تَعْجِيلُ الإفطَار، وتَأخِيرُ السّحور، وَوَضعُ الأكفّ على الأكفّ تحتَ السرَّة» .

تعليق : التّعليق على هذا المَسألة مَن وَجهين اثنين :

الوَجه الأوّل : تَأويلُ الأثَر وتَدبّره وتفَهّم مَعَانِيه، وفيه ينقسِم الكلام إلى أربَعة أمور :

الأمر الأول : أنّ هذا الأثَر جاء يُبيّنُ أخلاقاً، بمعنى السُّنن؛ لأنّ كلّ ما ذُكِرَ في الأثر، فيُحمَلَ على السُّنيّة، كَتعجِيل الفطور، وتأخير السّحور، ووضع الكفّ على الكف تحتَ السرّة، فإن قُلتَ : مهلاً -أخي في الله-، على أيِّ أساسٍ جعلتُم هذه الأمور الثلاثة من السّنن؟. قُلنا : لأنّها لا تَخلو من أحد ثلاثة أمور، فإمّا أن تكون مُحرّمة، وهذا وجهٌ ساقِط، وإمّا أن تكونَ واجبَة، يُؤثَمُ المرءُ بالإخلال بِها، وإمّا أن تكونَ سُنّة، يُؤجَرُ المرءُ على فِعلِهَا ولا يُؤثَمُ على تَرْكِها، وعُلماء الإسلام فلا يقولون بوجوب تعجيل الفطور، ولا تأخير السّحور، بل يَقولون: هِيَ سُنّة، والأولى عمَلُها، وهذا فَمَحلّ اتّفاق بلا أدنى شكّ، فإنْ أنتَ وَقفتَ على هذا، تيقّنَتْ نَفسُكَ أنّ الحديث يجري مجرى الحثّ على السّنُن، التي هي الأخلاق .

الأمر الثّاني : السنّة باتّفاق المُسلمين، هي الفِعل الذي يُؤجرُ مَعهُ صاحِبهُ ولا يأثَم بتركِه، فلَو أنّ مؤمناً أخّر الفطور، وعجّل في السّحور، لم يُؤثَم قَطعاً، ولم يختلّ صيامُه، فإن أنتَ وَقفتَ على هَذا، فَقِف على أنَّ جُمهور الفرقة السنية لا يَجعلون الضّم في الصّلاة من أركانِ الصّلاة ولا مِن واجبَاتِها، وكُلّ ما كانَ دُونَ الرّكن والواجب، فهُو سنّة، والسنّة في الصّلاة لو تُرِكَتْ لَم تَبطُل الصّلاة، ولَم يأثَم صاحِبُها على تَركِها، وصلاتُهُ صحيحَة بدونِها، فإن أنتَ عَلِمتَ هذا، فاعلَم أنّ الضمّ يكون بهذا أمراً طارئاً، والأصل الإرسَال، ولذلِكَ وَجدنا فقيه أهل المدينة، مالك بن أنَس يقول بالإرسال في صلاةِ الفَرض، وبالضّم لِمَن

شاء في النّوافل[1]، والعَجبُ أنّنا نَجِدُ اليومَ مَن يُضيّق على النّاس في الحرم الشّريف وفي غيره مِن مساجد الله، فيَتَهكّمونَ ويُبدِّعونَ مَن يَجدونَهُ مُرسلاً يديه في الصّلاة، وليسَ هذا علماً منهُم، بَل جَهلٌ مُركّبٌ والله المُستعان، وكيف لا يكونَ كذلك ونحنُ ما نزال نَسمَعُ قول ابن عبد البرّ في (تمهيده) : «وروي عن الحسن [البَصري] وإبراهيم [النّخعي] أنّهُمَا كَانَا يُرْسِلانِ أيْدِيَهُمَا فِي الصّلاة، (تأمّل) وَلَيسَ هَذَا بِخِلاف؛ لأنَّ الخِلافَ كَرَاهِيَةُ ذَلِك، وَقَدْ يُرْسِلُ (تأمّل) العَالِمُ يَدَيهِ لِيُرِيَ النّاسَ أنّ لَيس ذَلِكَ بِحَتمٍ وَاجِب»[2]، فإن قيل : وما الذي تُخالِفُ عليه الزيدية في هذا؟! . قُلنا : الزيدية لم يَثبُت من طريقِها، ولا مِن طريق أئمّتها، ولا حُفّاظِها، أنّ الضمّ سُنّةٌ داومَ عليها الرسول ﷺ، ولِذا فِهي ليسَت لا رُكناً، ولا واجباً، ولا سُنّةً، بل هِيَ أمرٌ زائدٌ على هيئات الصّلاة، ومنهُ فلا وَجه لكونِها من مظاهر الصلوات، الفروض منها والنّوافل، والله أعلم . فإن قيل : أليسَ الإمام عليعليه السلام يقول في الخَبَر السّابق: إنَّ وَضعَ الأكفّ على الأكفّ سُنّة ؟!، قُلنا : بَلى، ولكن في غير الصّلاة، وسيأتي لهذا مزيد بيان قريباً، ولمزيدِ تفهيمٍ هُنا نقول للسائل : ما رأيُكَ في السّواك أليسَ سُنّةً مُؤكّدَة؟!، فكيفَ لَو رأيتَ مُصليّا يُصلّي وهُو يَستاكُ، والإمام يَقرأ، هُل كُنتَ ستَزجُره؟!، إن قُلتَ : نَعم . فلهُ أن يَرُدّ عليكَ: بأنّ السّواك سنّة من الله والرّسول مُؤكّدَة، ولكَ أن تَرُدّ عليه : أنّ هذا ليسَ إلاّ قبل الصّلاة، أو بَعدَها، لا حالَ الصّلاة . ونحنُ نقول: إنَّ لفظَة الإمام عليعليه السلام وتعبيرَهُ بالسُنيّة لوضعِ الأكفّ على الأكفّ، لم يُقيَّد بالصّلاة، فحملُهُ على المظاهر العِباديّة والحياتيّة الأخرى هُو الأظهَر والأقوى . ثمّ لو سلّمنا جَدلاً، أنّ قول الإمام عليعليه السلام يَخصّ الصّلاة، فإنّ هذا لا يُدخِلُ الضمّ إلاّ في السُّنَنَ التي لا يُؤثمَ عليها تَاركُها، ولا تُبطِلُ صلاته، هذا كلّه تسليماً جدليّاً. فإن قيل : فَهل تحكُم الزيدية بِبُطلانِ صلاة مَن لم يُرسِل يَديه ؟! . قُلنا : لم نِقف –حسبَ ما اطّلعنا عليه من مصادر– من أقوال أئمّتنا عليهم السلام مَن يُبطل أو يُكفرّ مَن يَفعلُ هذا، ولِيَتثبّت المُسلم فيه، ولْيَحتَط لدينِه . فإن قُلتَ : وكيفَ يحتاطُ لدينِه؟. قُلنا : يَحتاطُ لدينه، بأن يُصلّي مُرسلاً

(١) شرح النووي على صحيح مسلم : ٤/ ١١٥ .

(٢) التمهيد لا بن عبد البر : ٢٠/ ٧٦ .

يَديه؛ لأنّ هذا الأصل، وأن يترُك هذه السّنة -التي حكاهَا المُخالِف-، ولم تَثبُت عن أهل البيت عليهم السلام، وليُعوّض الأجرَ الفائت -إن كانَ مازال مُتشكّكاً في سُنيّتِها- بعمَل مسنوناتٍ أخرى، تُعوّضُهُ الأجر، وألاّ ينتابَه الشّك أبداً في صحّة صلاتِه مُرسلاً يديه؛ لأنّ الخِلاف في الضمّ، لا في الإرسال بالاتّفاق، فالعمل بِما اتّفق عليه المُختلفون هُو الأصْل، وفيه الاحتياط والسّلامة .

الأمر الثّالثَ : إن قيلَ : فمَا معنَى وضع الأكفّ على الأكفّ تحت السرّة في الأثر، وكيفَ يكونُ من الأخلاق ؟. قُلنا : مَعناه التأدّب والتواضع، ونحنُ فما زِلنا نرى بعض الخُطباء على المَنابر يضعون أكُفّهُم على أكُفِّهِم وهم يَخطُبون، وهذا احترامٌ منهم للكلام الذي يُلقونه، وللمؤمنين الذين أمامَهُم، ثمّ نحنُ ما زِلنا نرى بعض الأشخاص يقفون على الموتى حال الدّفن وهُم واضعون أكُفَّهُم على أكُفِّهم تأدبّاً واحتراماً لهذا المَوقِف، ثمّ نحنُ ما زلنا نرى بعض المُصلّين -ونخصّ الغير قائلين بالضّم- يَضعون أكُفَّهُم على أَكُفِّهِم حالَ التوجّه قبلَ تكبيرة الإحرام وهذا منهم تأدّبٌ مع الله وإجلالٌ للموقف الذي هُم واقفون فيه، ثمّ نَحنُ ما زِلنا نُلاحِظ هذه الصّفات في أقوام الأنبياء السّابقين لنبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، كاليهود والنصارى، والأثر السّابق قد أخبرَ أنّ هذا كانَ من أخلاق أنبيائهم، نعم ! فهذا كُلّه يجعلُنا نجزم أنّ الأثر عن أمير المؤمنين عليه السلام لم يَكن يرمي إلى الضمّ في الصلاة، ولا يَقصده، بل كان يَحكي أدباً وخُلُقاً كريماً فاضلاً يُفضّلُ أن يكونَ عليه المُسلم.

الأمر الرّابع : أن تتأمّل لفظة: «تَحت السرّة» في الأثر، سَتَجِدُ هذا التخصيص يُقوّي ما ذهبنا إليه من كونِها سنّة، وأنّها وجهٌ من وجوه التأدبّ والاحترام، وأنّها أبعد ما يكون عن مقصوديّة الضم في الصلاة؛ لأنّ المواقف السّابقَة لا تَدعو للتأدب والاحترام المُطلق، إلاّ بوضع الأكفّ تحت السّرة، ولنُجرّبها جميعاً في مُختلف المواقف، ولـيكُن أقرُب المواقِف التوجّه للصّلاة عند الإقامَة قبل التّكبيرة .

الوَجه الثّاني : لَو سلّمنَا فهَمَ المُخالِف للأثر عن أمير المؤمنين عليه السلام:

وفيه اعلَم -رحمَنا ورَحِمكَ الله تعالى-، أنّ قولَ الإمام علي عليه السلام : «ثَلاثٌ مِنْ أخْلاقِ الأنبياء -صَلاةُ الله وسَلامُه عَليهِم-: تَعْجِيلُ الإفطَار، وتَأخِيرُ السّحور، وَوَضعُ الأكفّ على الأكفّ تحتَ السرَّة»، إن سَلّمنا للمُخالِف أنَّ وَضعَ الأكفّ على الأكفّ تعني الضّم، فإنّها تَحكي واقِعَ أنبياء الله تعالى جميعاً، رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، والأنبياء السّابقين له، فلمّا نُسِخَ الضّم، بِقِيَ فِعلُ وضع الأكفّ على الأكّف الذي حكاهُ علي عليه السلام ثابتٌ في حقّ أنبياء الله تعالى السّابقين، مِن غَير نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، وكذلكَ كانَ رسول الله تعالى قد تميّزَ بأفعال وعبادَات وخصوصيّات لم تُؤثَر لأنْبِيَاء الله السّابقين، كَإباحَة الله له غنائم الحروب مَثلاً، كَما أنّ شريعَتهُ ناسخةٌ لجَمِيع الشّرائع الإلهيّة السّابقَة، وكانَ الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم مَعروفاً عنه حُبُّ مُخالفَة اليهود والنصارى في أفعالِهم وشعائرِهم الدّينيّة، وقد ذكرنَا في مَبحث الضّم شيئاً من هذا فليُراجَع، خُلاصَته : أنّ هذا الخَبَر إن فُهِمَ بَفَهْمِ المُخالِف، وخُصِّصَت وضع الأكفّ بالصّلاة، فإنّها جاريَةٌ على أنبياء الله تعالى السّابقين، دون نبيّنا محمّد صلى الله عليه وآله وسلم .

الوَقفَة الثّانيَة : احتجّ الأخ علي على صحّة الضّم، وأنّه فِعل أئمّة أهل البَيت، واستشهدَ بنقولاتٍ للسيّاغي، ولمحمّد بن إبراهيم الوزير، فمّمن ذَكروا أنّه فَعلَها من أهل البيت عليهم السلام، زيد بن علي عليه السلام، وأحمد بن عيسى، والحسن بن يحيى، ومن شيعتِهم محمد بن منصور المرادي، وجاء أيضاً أنّ الأمير الحسين عليه السلام في (الشّفاء) رَوى أحاديث سنّية الضّم .

تعليق : اعلَم -وفقّنا الله وإيّاك-، أنّهُ لَم يَثبُت عن الإمام زيد بن علي عليه السلام الضمّ في الصّلاة، وأنّ مَن نَسبَ إليه هذا، كانَ مُعتمَده روايته عن علي عليه السلام السّابقة الذّكر في الوقفة الأولى، وهذا دليلٌ ظنّي بما تقدّم بيانُه، ويردّه عدم ثبوت التأمين عنهُ عليه السلام، ومَن لَم يُؤمّن فليسَ ضامّاً قطعاً، هذا مِن جَهة، ومِن جَهةٍ أخرى أنّا لَم نُسلِّم لهُم ما فَهموه من حديث زيد عن علي عليه السلام، مِن أنّه يعني السّنيّة المُطلقَة للضمّ، ولسنَا نعلمُ خبراً يُستدلّ به على قول الإمام زيد بن علي عليه السلام بالضمّ غير هذا، وليسَ هُو بالرّاقي في بابِه، وما حُكي عن الحسن بن يحيى عليه السلام فلَم نِقِف أيضاً على أصلِه، وأمّا ما حُكي عن الإمام أحمد بن

عيسى عليه السلام مِن أنّه كانَ يَذهبُ إلى الضمّ فقولٌ لا يصحّ، قال محمد بن مَنصور : «كانَ أحمد بن عيسَى عليه السلام إذَا كَبّرَ فَي أوّل الصّلاة، أرسَل يَديه عَلى فَخِذَيه وهُو قَائم، لايَضَعُ وَاحِدة عَلى الأخرى»[1]، ولستُ أقِفُ على سَببَ حِكايَة الإمام المرتضى في (البَحر) مَشروعيّة الضم عن زيد بن علي عليه السلام، وعن أحمد بن عيسى عليه السلام ؟!، والذي يَظهرُ أنّه جعلَ من رواية زَيد السّابقَة دليلاً على قول زيد بالضّم، ولكنّ لا شاهِد عن أحمد بن عيسى عليه السلام يُثبتُ هذا. سلّمنَا، أنّ الإمام أحمد بن عيسى كانَ يقول بمشروعيّة الضمّ، ولكنّ هذا ليسَ اختيارَهُ لِنفسِه، بدليل إرسالِه، ثمّ إنّكَ تعلم أنّ ترك السّنن الثابتة مكروهٌ في الصّلوات، فلِمَ تركَها إمام الصيّام والعِبادة أحمد بن عيسى عليه السلام، تَفَكّر وتدبّر رحمك الله. نعم ! أمّا ما حُكيَ عن محمد بن منصور من القول بالضمّ فهذا مُوهِمٌ، والحقّ أنّه قائلٌ بِهَا فِي النّفل، كارهٌ لَها في الفَرض[2]، وهذا منه -رحمه الله تعالى- اجتهادٌ وتحرّز، على أنّك لو تأمّلتَ كراهيّتهُ -رضوان الله عليه- للضمّ في الفَرض لجعلكَ هذا تُوقنُ أنّها سُنّةٌ غيرُ ثابتةٍ ولا تَرقَى، فالفرضُ أعظمُ من النّفل. وأمّا ما حُكيَ عن الأمير الحسين في (الشّفاء) مِن روايته لأحاديث الضّم، فإنّ هذا مُوهِمٌ تصحيحَها منه عليه السلام، وهذا لا يصحّ فإنّه عليه السلام سردَهَا وناقشَها، ومنها أثرٌ عن علي عليه السلام رواهُ أهل الحديث، قال عنهُ الأمير الحسين عليه السلام : «ولا يَصحّ الاستدلالُ بِه» [3].

الوَقفَة الثّالثَة : احتجّ الأخ علي على صحّة الضّم، بِخبَرٍ رواه محمد بن منصور المرادي، بإسناده، عن وائل بن حجر، يُشبهُ إلى حدٍّ ما مَا رواهُ أهل الحديث عن وائل، وجعلَ مِن هذا دَليلاً يحجّ الزيدية .

تعليق : اعلَم -أخي في الله- إنَّ الزيدية في غنى عن التشنّيع على من اعتبرَ بصحّة جميع ما احتواه البخاري ومُسلم، ثمّ هِي تَعتبرُ بصحّة جميع ما في الأمالي ؟!، فمَا قدَحَت به

(١) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام : ١/ ٢٦٣ .

(٢) جامع علوم آل محمد، مخطوط.

(٣) شفاء الأوام : ١/ ٣١١.

الزيدية على رواية أهل الحديث عن وائل بن حجر، وإن شئت قل: ما رُويَ في مَسألَة الضّم بعموم، قُدِحَ به على مَا رواه الحافظ المُرادي؛ لأنَّ مِيزان قبول الرّوايات عن رسول الله ﷺ واحِد، العَرض على الكتاب، والسنّة الصّحيحَة، وعلى إجمَاع أهل البيت عليهم السلام، فما وافقَ كان، وما لم يُوافِق لَم يكُن، فهذه الرّوايَة لا يُحتجُّ بِها، لإجماع أهل البيت عليهم السلام على مُخالَفَتِها، فإن قيل: وما وجهُ إجماع أهل البيت في مَسألة الضّم . قُلنا : ما سبقَ عن أحمد بن عيسى عليه السلام مِن فِعلِه، وهُو مَذهبُ القاسم بن إبراهيم عليه السلام، المُدْرِكُ لمشيخة آل محمّد عليهم السلام، وهُو إجماعُ أهل البَيت اسْتنبَاطاً مِن عدم قولِهم بالتّأمين، وهُو أصلٌ قَوي، وقد مضى نَقلُه، هذا مِن جِهة . ومِن جهةٍ أخرى فإنّ جميع الشّيعة -الزيدية، والجعفرية، والإسماعيليّة- اتّفقَت على هيئة الإرسَال عن أهل البيت عليهم السلام، وما اتّفقَ عليه الشيعة عن أهل البيت عليهم السلام فليس بآتٍ مِنْ عبَث، لاستحالَة التواطؤ منهُم على الكَذب، وهُم المُعايشون والمُخالطُون لسادات أهل البيت أكثر من غيرِهم من الفرقة السنية، وليسَ قولُنا هذا يُصحّح بعض عقائدِ بعض هذه الفِرق التي ليسَ أهل البيت ولا إجماعهُم عليها، كما تَفرّدَت الجعفرية بالإمامة الاثني عشرية النّصيّة، والمتعَة، والبَدَاء، والرّجعَة، وأمثالها، وكمَا تفرّدَت الإسماعيليّة بالإمَامَة العَموديّة النّصيّة في الأكبر مِن أبناء عَلي بن الحسين إلى يَوم القيامة، وبالتناسخ وأمثالِها، فهذا شاذٌ من العقائد، وليسَ عليه أهل البيت، سَادَات بني الحسَن والحسين قَطعاً.

الوَقفَة الرّابِعَة : اعترضَ الأخ علي على مَن جعلَ الضّم في الصّلاة مُخالفاً لهيئة السّكون فيها، المأمور به على لسان الرّسول ﷺ، وعندهُ أنّ هذا قولٌ ليس بِناهِض .

تعليق : ليسَ بيننَا اختلاف أنّ الفِعل الزّائد في الصّلاة، إمّا أن يكونَ مُبطلاً لَها، أو مَكروهاً فيها، وهذا استقصاءٌ منّا لحدود المسألَة، فإن أنتَ وقفتَ على هذا واتّفقتَ معنا عليه، عُدنا واتّفقنا معك ثانياً، على أنّ الضمّ لا يَخلو مِن أمرَين اثنين، إمّا أن يكون سنّة ثابتة، وإمّا أن يكون سنة منسوخَة، فإن كان سنّةً ثابتِة ولَم أفعلْهَا صحَّت صَلاتِي، ولَم يَنقُصني مِن أصْل أجْرِ صَلاتِي شَيء؛ لأنّ السُّنَن لا يُؤثمُ تارُكُها . وأمّا إن كانَ الضمّ سُنّةً

مَنسوخَة، فإنّك ستضطرّ لتحريكِ يَدِيَك أربعَ مرّات في الصّلوات الرّباعيّة، والبعضُ قد يُضمّ قبل الرّكوع وبعد الرّكوع -أي قبلَ السّجود حال الاعتدال-، فيكونُ هُناك ثمانُ حَركات زائدَة عن أصلِ الصّلاة، وهذا إمّا أن يُبطِلَ صلاتَك، وإمّا أن يُنقِصَها أجرَها الأصْلِي . فإن أنتَ وقفت على مَغزى كلامِنا هُنا، زِدْتُكَ عليه أنّ صلاتي مُرسلاً ليديّ أجمعَ أهل الإسلام على صحّتِها، وعقلاً وشرعاً لا يَنقُصُ من أجرِها الأصلي شيء، وأمّا صلاة الضامّ فمُختلَفٌ حولَها، وعقلاً وشرعاً يَنقُصُ أجرُ فَاعلِها إن لم تَثبُت، والرّأي هُنا لأهل الحجا والسّلامَة، أصلاةٌ مُجمعٌ عليها بلا نُقصان أجر، أو صلاةٌ مُختلفٌ حولها بِنقصان أجر. **نعم !** والشّاهد هُنا في الحركَة الزّائدَة في الصّلاة، ومُنافَاتها للسكون المأمور به في الصّلاة.

الوَقفَة الخامسَة : ما نَقَلهُ الأخ علي، عن كتاب الأكوع (الزيدية نشأتُها ومُعتقداتُها)، عن الإمام المهدي لدين الله محمد بن المطهّر، شِعراً، وعن ابن الأمير عنه عليه السلام من أنّ الضم والتأمين مَذهب أهل البيت عليهم السلام.

تعليق : نَقلُ وفَهمُ القاضي إسماعيل بن علي الأكوَع محل انتقادٍ كثيرٍ مِنَ المُحقّقين، مِنَ المُخالِفين والمُوالفين[1]، وأمّا أنَا فَلستُ أعلمُ هذا القَول شِعراً عنهُ إلاّ عن الأكوع، فالرّجوع إلى أصل كلامِ القاضي الذي نَقلَ منه هُو الفَيصَل، وأنا شخصيّاً قد وَقفتُ على مُخالفاتٍ عدّة في فَهم ونَقل القاضي وذلكَ مِن كتابه المذكور، وأمّا ما حكاه ابن الأمير عنه فإنّه إن صحَّ فمُعارَضٌ بإجمَاع أهل البَيت عليهم السلام، ومَا حكاهُ عن أهل البيت عليهم السلام فليسَ له حجّة تَنهَضُ بِه، ولَو لم يكُن دليلٌ على هَذا إلاّ نِقاشنا القَريبِ هَذَا .

الوَقفَة السّادسة : احتجّ الأخ علي على صحّة التّأمين، بِخبَرٍ رواه محمد بن منصور المرادي، بإسناده، عن أبي عبد الله الجدلي، قال : «صلَّيتُ خلفَ عليٍّ الفَجر، فقرأَ : بسم الله

(١) وللوقوف على شواهِد هذا، انظُر أعلام المؤلّفين الزيدية، للمحقّق الأستاذ عبدالسلام الوجيه -حفظه الله تعالى- (٢٦-٣٩).

الرّحمن الرّحيم، فلمّا أن قال : غير المغضوبِ عليهم ولا الضّالّين، قال : آمين كفَى بربّي هادياً ونصيراً» .

تعليق : هذا الخَبَر مَردود لأمرين اثنين، أمرٌ على شرطِنا، وأمرٌ على شرطِكم . فأما الأمر الذي على شَرطِنا : فهُو إجماع أهل بيت رسول الله ﷺ السّابق الإيراد على أنّ آمين ليسَ سنّة نبويّة، وإجماعُ أهل البيت عليهم السلام هُو قولُ علي عليه السلام قطعاً، وإن لَم يكُن إجماعُهم بعد الذي نُقِلَ عنهُم ظاهراً في مَعناه، فلا إجماعَ ظاهرٌ بعدَه، وأهل البيت عليهم السلام معَ الحقّ والقرآن، والحقّ والقرآن مَعهم، إلى يوم الدّين، وكيف يصحّ هذا عن علي عليه السلام، والإمام زيد بن علي عليه السلام قريبُ العَهد بِأمير المؤمنين، يَقول : «إنَّا أهل البيت لا نَقولُها، وأنكرَ ذلِك»، وعليه فإنّ الخبر مُنكرٌ لا يصحّ . نعم ! فأمّا الذي على شَرطِكُم فإنّ لفظَة التأمين هذه التي أصْدَرَها علي عليه السلام : «آمين كَفَى بربّي هادياً ونصيراً»، زيادة ليسَ لها أصل من سنّة الرّسول ﷺ عندكُم، وللأسَف أنَّ الأخ علي بَتَرَها مِن نَقله، واكتفى بالنّقل إلى لفظ (آمين)، ولم يَنقُل: كفَى بربّي هادياً ونصيراً، وهذا فِعلٌ مُوهِمٌ مُدَلِّس . سلّمنا أنّ الخبَر صحيح، فهُو مُتأوَّل، إذ قدَ يكونُ هذا دُعاءٌ منه عليه السلام، ارتفَعَ به صوتُهُ قليلاً فَسَمِعَهُ أبو عبدالله الجدلي، والمعلوم أنّ بَعض القراءات الجهريّة قد يُجهرُ بِها قليلاً، لإخراجِ نفسٍ أو نَحوه . على أنّ الكلام الأوّل هُو الأقوى -عدم التلفّظ بها نهائياً- للإجمَاع.

الوَقفَة السّابعة : نقلَ الأخ علي أثر التّخيير عن الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام، في التّأمين، مَن شاء فعَل، ومَن شاءَ ترك : «حدّثني عَليّ ومحمد ابنا أحمَد بن عيسى، عَن أبيهِمَا قَال: «يَرْفَعُ يَديه فِي تَكبير الرّكوع، ...، فَإذَا فَرَغَ مِنْ قِراءة فَاتِحَة الكِتاب، وَقَال: ﴿**وَلاَ الضَّالِّينَ**﴾، إنْ شَاء قَالَ : آمّين، وإن شَاء تَرَك . كلّ ذَلِكَ وَاسِعٌ لاحَرَجَ فِيه»، ثمّ قال الأخ علي في الفائدة الثّالثة مُعلّقاً على هذا الخبر [ص١٣٣] : «الفائدة الثالثة: أنَّ التّأمين بعد الفَاتِحَة سنّة ثابِتَة عن النّبي ﷺ، بالأحاديث الصّحيحة، وهُو مَذهب الإمام علي عليه السلام، وزيد بن علي، وأحمد بن عيسى كمَا هُو واردٌ في الأحاديث» .

تعليق : قَد تكلّمنا عن سَبب فِعل أحمد بن عيسى عليه السلام في تخييرهِ هذا، ونقلَ الأخ علي عن الإمام المرتضى أحمد بن يحيى عليه السلام، أنّ هذا لِجوازِ الدّعاء في الصّلاة عندَهُم، فليتَ شِعري كيفَ فَهِم الأخ علي أنّ التأمين عندَ الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام سنّة ثابتَة ؟! هَلْ لأنّهُ أجازهُ بنيّة الدّعاء ؟! فهذا لا يُستفادُ منه السنيّة المُطلقَة لهذه اللفظة (آمين)، بَل لو قِيلَ لأحمد بن عيسى عليه السلام: مَن قالَ بعد الفاتحة: اللهمّ استجب، لقالَ: لا بأس؛ لأنّها دُعاء، فليسَ هُناك مُخصّصٌ للفظة (آمين) عندَهُ عليه السلام دونَ غيرها من الأدعيّة، ولو لم تَكُن هذه اللفظة مَشهورَة عند النّاس لَما خصّها الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام بالذِّكر دونَ غيرِها، ثمّ إنّ الأخ علي لَو أكملَ الرّواية السّابقَة عن أحمد بن عيسى بالرّوايَة التي تَحتهَا مُباشرَةً، والمُتعلِّقَة بالرواية المَنقولَة أعلاه، لبانَ لهُ ولأبانَ للقارئ موضع الخلل، فقد جاء بعد هذه الرّواية المنقولة مُباشرةً ما نصّه : «وبِهِ قَال : أبو جَعفَر [محمّد بن منصور]، وَقَال أحمد بن عيسى : أمّا أنَا فَأتْرُكُهُ»[1]، قُلت : بعد أن خَيَّرَ فِي التأمينِ الذي أصلُه دَعَاء، لا أنّه سنّة محمّدية ثابتة، قال الإمام : إنّه يَترُكُه -التأمين كُلّياً، لا باعتبارِهِ دُعاءً، ولا سنّةً ثابتةً-، فانُظر -رَحِمَك الله- كيفَ يَستقيمُ هذا، معَ قول الأخ علي على سنيّة التأمين الثابتة الصحيحة عن الإمام أحمد بن عيسى، الذي بناهُ على كلامِهِ المَبتور للأسَف، والذي حقّاً كان سيوهِمُ كثيراً ممّن لا يَرجعون إلى أصول المَصادر والمراجِع، نعم! وحِكايَة الأخ علي التّأمين عن الإمام زيد بن علي عليه السلام ليسَ لها أصل، ولا يَقومُ عليها دَليل، بَل ثبتَ عنه عليه السلام، أنّه قال : «إنَّا أهل البيت لا نَقولُها»، والإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام يحكي إجمَاع أهل البيت عليهم السلام على بِدعيّتِها[2]، إلاّ أن يَكون مُعتمَد الأخ علي كلامُ ابن الأمير الصّنعاني المُتأخّر (ت١١٨٢هـ)!، وأمّا حكايتُهُ لها عن الإمام عليعليه السلام فقد تقدّم وجه الجواب في الوقفة القَريبَة .

(١) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام : ١/ ٣١٨، وللفائدة أيضاً انظر ١/ ٢٦٦-٢٦٧ .

(٢) البحر الزّخّار :١/ ٢٥٠ .

الرّابع عشر : الكَلام على صَلاةِ التّراويح

قال الأخ عَلي [ص١٤٧] :

«وأمّا صلاة التّراويح، فإنّها سنّةٌ ثابتَةٌ عن النّبي ﷺ، وعن الإمام علي عليه السلام، وعن الإمام الأعظم زيد بن علي، فقد جاء في أصحّ كتب أهل البيت، في مجموع الإمام زيد، في باب القيام في شهر رمضان، ما نصّه : «حَدَّثَنِي زَيد بن عَلي، عَن أبيه، عَن جَدّه، عَن علي عليه السلام: «أَنّهُ أمَرَ الذي يُصَلّي بِالنَّاسِ صَلاةَ القِيام فِي شَهْر رَمَضَان أنْ يُصَلِّيَ بِهِمْ عِشْرِينَ رَكْعَة، يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَين، وَيُرَاوحُ مَا بَينَ كُلِّ أرْبَعِ رَكَعَاتٍ، فَيَرْجِعُ ذُو الحَاجَة، وَيَتَوضَّأ الرّجل، وأنْ يُوتِرَ بِهِم مِنْ آخِرِ اللَّيل حِينَ الانصِرَاف»، فَهذا الإمام علي كانَ يأمُرُ بِها أيّامَ خِلافَتِه، وحاشَ الإمام علياً أن يأمُرَ بِبِدعَة، بَل هُوَ مِنْ أشَدِّ النّاس تَمَسُّكاً بالسنّة» .

تعليق : كلامُنا في مَسألة صلاة التراويح يَنقسمُ إلى ثلاثة مَحاور، المِحوَر الأوّل : إثبات أنّ الصّحابي قد يَفعلُ باجتهادٍ ليسَ يرى صحّتهُ في الأصْل . المِحور الثّاني : الكلامُ على التّراويح السنّة و البِدعَة عند أهل البيت عليهم السلام . المِحور الثّالث : الكلامُ على الخُلاصَة ووجه الحقّ في المَسألة بإذن الله تعالى .

المِحوَر الأوّل : إثبات أنّ الصّحابي قد يَفعلُ باجتهادٍ ليسَ يرى صحّتهُ في الأصْل:

وفيه وقبلَ مُناقشَة كلام الأخ علي القَريب، والرّوايَة المُقتبَسَة من المجموع الشّريف، نُقدّم هُنا بمُقدّمةٍ نقول فيها : اعلَم -رحمنا ورَحِمَك الله تعالى-، أنّ أشدّ ما يُمزّقُ صفّ المُسلمين هُو الاختلاف، ورَسول الله ﷺ، وصحابَتهُ فكانوا حَذِرينَ كلّ الحَذَر مِنَ هذه الظّاهرَة المَقيتَة الخَطيرَة، جاء أبو سُفيان إلى أمير المؤمنين عليعليه السلام بعدَ موت رَسول الله ﷺ، مُستَغِلاً لِموقِفِ أمير المؤمنين المُخالِف لِما حَصلَ مِن البَيعَة لأبي بكر بن أبي قُحافَة، فقال أبو سفيان : «وَالله إنّي لأرَى عَجَاجةً لايُطْفِئُهَا إلاَّ دَمٌ يا آل عَبد مَنَافَ، فِيمِ أبو بَكرٍ مِنْ أمُورِكُم، ...، وقال : أبَا حَسَنٍ، ابسُط يَدَكَ حَتّى أُبَايِعَكَ !!، فَأبَى عَليٌّ عَليهِ، ...، وزَجَرَهُ، وَقَال : إنّكَ وَالله مَا أرَدْتَ بِهَذَا إلاَّ الفِتْنَةَ، وإنَّكَ والله طَالَمَا بَغَيتَ الإسْلامَ شَرّاً، لا حَاجَةَ لَنَا فِي نَصِيحَتِك»[1]، أقول: انظُر -أخِي في الله- مَوقِف أمير المؤمنين عليه السلام، مِن عَرْضِ أبي سُفيان هذا، فإنّهُ يُخيَّلُ لَنا منهُ أنّه رافِضٌ المُخالَفَة على أبي بَكر، داخِلٌ في طاعَتِه، وذلكَ عِندمَا رفضَ مُساعدَة أبي سُفيان، وهذا وَهمٌ؛ لأنّا إذا دَقّقْنَا في الخَبر لوَجدناهُ عليه السلام يَرفضُ الاختلافَ الذي منهُ شقّ عصا المُسلمِين، والذي منهُ الاعتمادُ على مَن لا همّ لَهُ في ارتقاء المُسلمين وارتفاعِهم، ولا سيّما في ذلكَ العصر الذي ماتَ فيه سيّد الأولين والآخرين، نعني موت رَسول الله ﷺ، وفيه نجَمت عدّة فِتنَ أكبرُها فِتنة المُرتدّين، **نعم !** الشّاهدُ في كلامِنا القَريب هُوَ رَفضُ الإمام عليعليه السلام مُساعدةَ أبي سُفيان للوصولِ إلى الخلافَة، وذلكَ لِما سيُسبّبهُ هذا من شقّ عصا المُسلمين، والخلافِ عليهِم بِما سيؤدّي إلى مُنكرٍ أعظم، نعني حُصول الفِتنَة، هذا مِثال . ومثالٌ ثانٍ فيه أنّ الصّحابَة قد يَتسايرونَ مع اجتهاداتِ بَعضهِم البَعض -وإن كانوا يَعلمونَ بُطلانَ هذه الاجتهادات- درءاً لإحياء الخِلاف، وشقّ عصا المُسلمين : كان رسول الله ﷺ يقصر الصّلاة في مِنى، فلمّا كانَ عهدُ

(١) تاريخ الطبري : ٢/ ٢٣٧،

أبي بكر قَصرَها، فلمّا كان عهد عُمر قَصرَها، فلمّا كانَ عهدُ عُثمان أتمّهَا ولَم يَقصُرها، فخالفَ عليه عبدالله بن مسعود، ولكنّ خِلافَهُ هذا لِعُثمان لَم يَمنعهُ من العمَل برأي عُثمان!، فما السّبب ؟!، ليسَ مِن جوابٍ إلاّ كَرَاهيَة ابن مسعود -رضوان الله عليه- للاختلاف، وشق عصَا المُسلمين، روىٰ البيهقي، بإسناده : «عَن عبد الرّحمَن بن يَزيد، قَال: كُنَّا مَع عبد الله بن مَسعُود بِجمع، فَلمَّا دَخَل مَسْجِدَ مِنَىٰ، فَقَال: «كَمْ صَلّىٰ أميرُ المؤمِنين -يعني عُثمان-، قَالوا : أرْبَعَاً . فَصَلّىٰ أرْبَعَاً . قَال، فَقُلنَا : ألمْ تُحَدِّثْنَا أنَّ النّبي ﷺ صَلّىٰ رَكْعَتَين، وأبَا بَكرٍ صَلّىٰ رَكْعَتَين؟. فَقَال : بَلىٰ، وأنَا أُحَدِّثُكُمُوهُ الآن، ولكنَّ عُثمَان كَانَ إمَامَا فَمَا أُخَالِفُهُ، والخِلافُ شَرّ»[1]، قُلت : وهُنا تأمّل كيفَ أنّ ابن مَسعود صلّىٰ بالنّاس أربعاً، وهُو يَرىٰ أنّ الصّحيح في هذا هُو القَصر، أي رَكعَتين لا أربعاً، وهُنا قَد يَتوهَّمُ مَن يرىٰ ابن مَسعود يُصلّي بالنّاس أربعاً، أنّ هذا رأي ابن مَسعود وأنّهُ يُصحّحهُ عن الرّسول ﷺ . ومثالٌ ثالث : أنّ علياً عليه السلام كَان يحثّ القُضَاة علىٰ القَضاء بِمَا كانَ يَقضي بِهِ مَن كانَ قَبلَهُ مِنَ المَشائخ، ومَن يطّلعُ علىٰ مَوقِفِ أمير المؤمنين عليه السلام هذا، يَتوهَّمُ أنّهُ يُصحّح خطّ الثلاثة الذين سَبقوه في آليّة القَضاء، والحقّ أنّ أمير المؤمنين عليه السلام، كانَ يَنتظرُ أن تَقومَ قائمَة الخير للإسلام، وتجتمعُ الجَمَاعَة، ثمّ يُعيدُ هَيكَلَةَ وآليّة النّظام القَضَائي للأمّة الإسلاميّة، فتغييرُهُ لِهذا النظام القَضائي في وقت ضعفِ أصحابِه، وعدم اجتماعِهِم، قد يُسبّب خِلافَاً يكونُ الضّرر منه أكبرُ من النفع، روىٰ عبدالرّزاق، بإسناده : «عن ابن سِيرين، أنَّ عَليَّاً، قَال: «اقْضُوا كَمَا كُنْتُم تَقْضُون، حتّىٰ تَكُونُوا جَمَاعَة، فَإنّي أخْشَىٰ الاخْتِلاف»[2]، قلتُ : وهُنا تأمّل كيفَ أنّ علياً عليه السلام سمَحَ للقضاة بأن يَقضُوا بِمثل ما كانُوا عليه سابقاً، وهُوَ عليه السلام يَرىٰ أنّ هذا ليسَ إلاّ مُؤقّتاً حتّىٰ تجتمعَ صفوف المُسلمين فينظُرَ لهم فيه، وهُنا قدَ يتوهَّمُ مَن يَرىٰ هذا من عليعليه السلام، أنّ الإمام علياً راضٍ كلّ الرّضا عن الآليّة التي يتمّ بها القضاء في مُختلَف الأمصار في زمن المَشائخ، وهذا وَهم، قال الدّكتور محمّد روّاس في هذا : «ويَظهرُ أنّ علي بن أبي طالب كانَ يَنوي إدخالَ بعض

(١) سنن البيهقي الكبرىٰ: ٣/ ١٤٤ .

(٢) مصنّف عبدالرّزاق:١١/ ٣٢٩ .

التّعديلات في أسلوب القَضاء، وأصول المُحاكَمات، بِما يَتناسَبُ مع التّطوّرات الجديدَة التي طَرأت على المُجتمَع، إلاّ أنّهُ أرجَأ ذلك إلى أن تستقرَّ لهُ الأمور»[1]، نعم ! والشّاهدُ من الأمثلَة الثلاثَة السّابقَة، هُوَ أن تَقِفَ على أنّ سُكوتَ الصحّابي على فِعل غيرِهِ من الصّحابَة، لا يَدلّ على تصحيحِه له، وأنّ عملَ الصّحابي باجتهاد الصّحابي الآخَر، وإن كانَ خطأً، لا يدلّ على أنّ الصّحابي العامِل بِعمَل المُخطئ، مُصحّح لاجتهادِه، ومنهُ عَدم قَبول علي عليه السلام الخروج مع أبي سفيان على أبي بكر، وهذا فلا يدلّ عن أنّ علياً عليه السلام راضٍ عن خلافِة أبي بكر، وإنّما الخلافُ وشقّ عصا المُسلمين هُو الذي مَنَعَه، ومنهُ صلاة ابن مَسعود بالنّاس أربعاً، وهذا منه -رضوان الله عليه- فلا يدلّ على أنّه قائلٌ بصحّة الصلاة رُباعيّةً، بَل القَصر هُو الصّحيح والصائبُ عندَه، ولكنّ الخِلاف وشقّ عصا المُسلمين هُوَ الذي مَنَعه، ومنهُ رِضا أمير المؤمنين بالنّظام القَضَائي في عهد أبي بكر وعُمر وعُثمان، وهُو فلا يدلّ على أنّهُ راضٍ كلّ الرّضا عن ذلك النّظام، بَل كانَ في خاطِرِهِ التغيير ولكن بعد توحّد صفّ المُسلمين، وقوّة شوَكَتِهِم، وقَد كانَ بإمكانِهِ عملُ هذا من فورِه، ولكنّ الخلاف وشقّ عصا المُسلمين هو الذي مَنعهُ مِن ذلك، فإن أنتَ وقفتَ على هذا -أخي في الله-، فِقِف على أنّ أمير المؤمنين عليه السلام قَد كانَ في وسعِه أن يمنَعَ الناس بالقوّة عن صلاة التّراويح جماعةً في المَساجِد، ولكنّ المُسلمين قَد اعتادوا عَليها طوالَ اثنين وعِشرين عَاماً، من خلافَة عُمر عشرة أعوام، ومن خلافَة عُثمان اثني عشر عاماً، وهذا فيُسبّبُ نُفرةً وخِلافاً بينَ المُسلمين، خُصوصاً وأنّ النّاس أميلُ ما يكونون في رَمضان إليه، هِيَ الصّلاة والعِبادَة، والتراويحُ فمنظرٌ حسَن، ولكن ليسَ كلّ حَسَنٍ في أعيُنِنا سُنّة ثابتة عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، **نعم** ! كلّ هذه العَوامل، تعودّ المُسلمون عليها لِفترَةٍ طويلَة، وعَامِلُ حِرص أمير المؤمنين عليه السلام على عدم إذكاء رَائحَة الخِلاف، فإنّه لَم يتعرّض لهذه السنّة العُمَريّة، بالنّهي الحازِم[2]، ومنهُ فإنّ ما سبقَ وقُلناه في الأمثلَة السّابقة فإنّه ينطبق رأساً على موقفِ أمير

(١) موسوعة فقه علي بن أبي طالب : ٥٠٥ .

(٢) لأنّ المُسلمين مُتفّقون على أنّ أوّل مَن جمَعَ النّاس جماعةً في صلاة التراويح، هُو عمر بن الخطّاب، ولم يَجمَعهُم الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم عليها إلى أن مات .

المؤمنين عليه السلام مِن صلاة التّراويح، فَتعليمُهُ لإمام النّاس في هذه الصّلاة كيف يُصلّي بالمأمومين، لا يدلّ على تقريرِهِ وتصحيحِهِ لهذه السنّة . فإن قيل : قد أكثرتُم وأطَلتُم، فهلاّ أظهرتُم مُستنداً أقوى مِن هذا ليكونَ هذا أوقَر في القَلب، وأحسن في الإيراد؟. قُلنا : لَسنا نَقولُ هذا إلاّ لأنّا أمامَ خيارَين اثنَين، الأوّل : أنّ نقول: إنَّ علياً عليه السلام مُصحّح لِفعل عُمر هذا . والثّاني: إنَّ نَقولَ: إنَّ إجماع أهل البَيت عليهم السلام خالفَ قول علي -صلوات الله عليه-. فإن كانَ الأوّل فليسَ عليه دليلٌ يَنهض، خصوصاً بعد استعراضِنا لأمثلِة صَحابيّةٍ مُشابهةٍ لحال علي عليه السلام مع التّراويح، وأقرَبُها مُطابقَةً موقف ابن مسعود من اجتهاد عُثمان، فإنّه فَعلَ باجتهاد عثمان، وليس هُو مُصحّحٌ له . وإن كانَ الثّاني: فهُو المُستحيلُ، نعني أن يُخالفَ إجماع أهل البيت رأي علي عليه السلام، فأهل البيت عليهم السلام مَتى ما أجمعوا على أمرٍ فإنّ رأي علي عليه السلام هُو القائدُ لإجمَاعهِم، فَلا انفصال عن عليٍّ والحَسنين وإجماع سَادات أبنائهم، وبني فاطمة عليها السلام قد أجمعوا على أنّ صلاة التّراويح جماعَةً في المَساجِد بِدعَةٌ لا سنّة، وأنّ الأولى صلاتُها في البيوت، وهذا هُو رأي شيخ الفواطم في زمانه عبدالله المحض عليه السلام، وحكايَة عبدالله بن موسى بن عبدالله المحض عن مَن أدركَهُم مِن أهلِه، ورأي نجم آل الرّسول القاسم بن إبراهيم عليه السلام، قال محمد بن منصور -رحمه الله تعالى-: «حَدّثني عَبد الله بن مُوسى، عن أبيه، عن جَدّه عبد الله بن الحسن: «أنّهُ كَانَ يُصَلِّي بِأَهْلِهِ فِي مَنْزِلِهِ بِاللّيلِ فِي شَهْرِ رَمَضَان نَحْواً مِمّا يُصَلّى[1] فِي المَسَاجِد، التّرَاويح» . وَبِهِ قَالَ محَمَّد: وَقَالَ عبدالله بن مُوسى : مَنْ أدْرَكْتُ مِنْ أهْلِي كَانُوا يَفْعَلُونَه[2]. وقَال قَاسم بن إبراهيم: أنَا أفْعَلُهُ، يَعنِي يُصَلِّي بَأهْلِه، وَلَيس هُو شَيءٌ مُؤقّت»[3]. قُلتُ: وهذا إجماعٌ من أهل بيت

(١) وقد توهّم الأخ علي أنّ لفظة (يُصلَّ) تعني (يُصَلِّي) بشدّ اللام وكسرها، فذهب إلى أن المحض عليه السلام كان يُصلّي التراويح جماعة في المسجد، وهذا خطأ، فالصحيح (يُصَلَّى)، بشدّ اللام وفتحِها، وليس ماذهبَ إليه يستقيم لُغةً، فليُتمعَّن فيه .

(٢) أي فِعل المحض عليه السلام من صلاة التروايح بأهلِه في البيت، دونَ المسجد، وهُو رأي القاسم بن إبراهيم عليه السلام، وهو رأي حفيده الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام، وهُو رأي الزيدية .

(٣) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام : ١/ ٤٨٦.

رسول الله، على أنّ صلاة التراويح السنّة فيها الصلاة في البيوت دونَ المسَاجد جماعةً، قال الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام : «أجمَعَ آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّ صَلاةَ التّراويح لَيسَت بِسُنّةٍ مِن رَسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولا مِن أميرِ المُؤمنين، وأنَّ عَلي بن أبي طالب قَد نَهى عَن ذَلك، وأنّ الصَلاة عِندَهُم وُحدَاناً أفضَل، وكَذَلِكَ السّنّة»[1]. قُلتُ : وتأمّل حِكَايَة فقيه الآل عن جدّه أمير المؤمنين من أنّه نَهى عن هذه الصّلاة، فعِندَهُ سيتأكّدُ لكَ أنّ رواية المجموع ليسَ إلاّ مِن باب عدم الخلاف لا مِن باب التّقرير والتّصحيح، فلسانُ حالها يقول : إنَّهُ إن كانَ ولابدّ من هذه الصّلاة، فلتُكن مِنكُم على الصّفة الفُلانيّة الصّفَة التي رواها الإمام زيد في (المجموع) .

المِحور الثّاني : الكلامُ على التّراويح السنّة و البِدعَة عند أهل البيت عليهم السلام :

وفيه يَنقسمُ الكلام إلى ستّة أوجُه :**الوَجهُ الأوّل** : الوُقوفُ على مَعنى السنّة والبِدَعة، فالسنّة : هِيَ ما ثبَتَ لهُ طريقٌ صحيحٌ عن رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، مِن قولٍ، أو فِعلٍ، أو تَقرير . والبِدعَةُ : هِيَ ما نُسبَتَ إلى السنّة، وليسَت هِيَ مِنَ السنّة، مثالُهُ : كأن يَقول قائلٌ: إنَّ سُنّة الظّهر أربَعُ ركَعاتٍ بَعدَها، وهذا فليسَ بمأثورٍ عن رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، أو كأن يَقول قائلٌ: إنَّ صَلاةَ النِّصف مِن شَعبَان جماعَة في المَساجِد سُنّةٌ عَن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا فليسَ بمأثورٍ عَن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، صحيحٌ أنّ صلاة النِّصفِ مِن شَعبَان سنّةٌ أمرَ بِها الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولكنّ صلاتَها جماعةً في المَساجِد بِدعةٌ لم يأمُر بِها رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولَم يكُن عليها إلى أن قُبِض، فَالبِدعيّة في صلاتِها جماعَة، لا في مُشروعيّتها، وهذا فوجهُهُ بيِّنٌ بِحمدِ الله تعالى .

الوجهُ الثّاني : أن تَعْلمَ أن حالَ صلاة التّراويح مُطابقٌ لِمثالِنا القريب حول صلاة النِّصف مِن شَعبان، فَرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قُبِضَ والنّاس يُصلّونَها فُرادَى، وفي عهد أبي بكر أيضاً بِقيَ النّاس على ماهُم عليهِ فِي عَهْد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، يُصلّونَ التّراويح فُرادَى، فلمّا

(١) كتاب الزيادات من جامع علوم آل محمد للشريف أبي عبدالله محمد بن علي العلوي عليه السلام .

جاء عهد عُمر بن الخطّاب جمعَ النّاس على قارئٍ واحِد، فأُقيمَت صَلاة التّراويح جَماعَةً في المَساجِد، وقد كانَ عُمر يُقرَّ أنّ الذي فَعلَهُ هذا بِدعَةٌ في الدّين، ولـيسَ هُـو فِعـلُ الرّسـول ﷺ مع أصحابِه قبلَ أن يَموت، فرسول الله ﷺ تركَ النّاس يُـصلّون الـتراويح فُـرادَى، فإن أنتَ وقفتَ على هذا، فِقِف على أنّ أصلَ صلاة التّراويح فُرادَى هُو سنّة محمّديّـة، وأنّ جَمعَ النّاس لِصلاة التّراويح جَماعةً ليسَ بسنّةٍ مُحمديّة بَل هُو بِدعَة أوّل مِن وضَعَها هُو عمر بن الخطّاب، والسّؤالُ هُنا : مَن الأولى في الاتباع، رَسول الله ﷺ، أو عُمَر بن الخطّـاب ؟ إن قُلتُم : رَسولُ الله ﷺ، قُلنا : فَصلّوا التّراويح كَما كانَ يُصلّيها، ولَم يكُن الرّسـول ﷺ يُصلّيهَا إلاّ فُرادَى، إلى أن قُبِض إلى رَحمة الله تعـالى . وإن قُلـتُم: عُمـر قُلنـا: فَقـد خـالَفتُم كتاب الله وسنّة رَسول الله ﷺ، فأمّا مخالفَتكم للكتاب فَلِقَـول الله تعـالى: ﴿**وَمَـا آتَـاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا**﴾ [الحشر:٠٧]، فأنتُم أخذتُم مـا أتـى بِـه عُمـر، فصلّيتُم التّراويح جماعَةً في المَساجد، وانتهيتُم عمّا جاء بـه رسـول الله ﷺ وقُـبِض عليـه، نعني صلاة التّراويح فُرادَى، وأمّا مُخالَفتُكم للسنّة فِلَعدم قَول أمر الرّسول ﷺ بِها جماعـةً في المَساجد، بل على العَكس أُثِرَ عنه ﷺ تفريقُ النّاس عن الجَماعة، إن أنـتَ وقفـتَ عـلى هذا، وَقفتَ على خِطابٍ غير مُعقَّدٍ في الألفاظ والجَدل الذي اَحتوتهُ مُصنّفات الفِقَه، وفيـه قُوّةٌ لَو تَمعنّتَ فيه .

الوَجه الثّالث : رَأي أهـل بيَـت رسـول الله ﷺ في المَسألَة، هَـل كـانوا يَنظـرون إلى التروايح على أنّها بِدعةٌ مِن أصلِها، سواء كانت فُرادَى، أو جماعـةً في المَـساجِد؟ . أم كـانوا يَنظرونَ إلى أنّها سنّة فُرادَى، وسُنّة جماعَـةً في المَساجِد ؟ . أم كـانوا يَنظـرونَ إلى أنّهـا سـنّة فُرادَى، بِدعَة جماعة في المَساجد؟ . فإن قيلَ بالأوّل: البدعيّة المُطلَقَـة، فهـذا لا دليـلَ عليـه يَنهض، وأهل البَيت منهُ بُراء . وإن قيلَ بالثّاني : السّنيّة المُطلقَة فُرادى وجَماعَةً في المَساجد، قُلنا : هذا لا يصحّ عن أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّا أثبَتنا في الوجه الثّاني أنّ صـلاة الـتراويح لا يصحّ أن يُطلقَ عليها لفظة السنّة، بل حتّى واضِعُها عُمر بن الخطّاب، كان يُسّمّيها بِدعَـة، وأهل البيت عليهم السلام مُنزّهُون عن هذا الفَهم السّقيم لسنّة جدّهم ﷺ، نعني أن يَقولوا عـلى ما ليسَ مِن السنّة البِدعَة أنّه سُنّةٌ محمّديّة، العقلُ والكتابُ والسنّة يَقولونُ ببدعيّة ما لَم يأمر

به الرّسول ﷺ، وأهل البيَت عليهم السلام سُفُن النّجاء، وثِقَل الله في الأرض يُخالفونَ هذا ويَقولون: بَل هُو مِن السنّة، فإن كانَ هذا فَهمهُم، فَفَهْمُ عُمَرٍ أفضلُ مِن فَهْمِهِم عندما أقرّ أنّ هذه الصّلاة الجماعيّة في المَسجد بِدعةٌ في الدّين، وهذا مُنزّهٌ عنه أئمّة الآل -صلوات الله عليهم-. وإن قيلَ بالثّالث : سُنيّة التراويح فُرادَى، وبِدعيّتُها جَماعَة في المَساجِد، كانَ هذا هُو الرّأي المُلازمُ للكِتَاب والسنّة، وهُو الذي يَستقيمُ به الدّليل، وهُو المأثورُ عن سَادات أهْل البَيت عليهم السلام، ومَن تمعّن في قَول فقيه الآل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام، وجدَ هذا جليّاً جليّاً، فقال عليه السلام : «أجمَعَ آل رسول الله ﷺ أنّ صَلاةَ التّراويح لَيسَت بِسُنّةٍ مِن رَسولِ الله ﷺ، ولا مِن أميرِ المُؤمنين، وأنَّ عَلي بن أبي طالب قَد نَهى عَن ذَلك، وأنّ الصَلاة عِندَهُم وُحدَاناً أفضَل، وكَذَلِكَ السّنّة»، ومن قولِه عليه السلام، نستنتجُ أموراً، منها : إجماع آل رسول الله ﷺ على أنّ صلاة التّراويح ليسَت بسنّة صلاتُها جماعة في المَساجِد، ولا مِن أمير المؤمنين عليه السلام، وأنّه قد نَهى عن صلاتِها جماعةً في المَساجِد، فهذا الأمرُ مُحدثٌ، وبِدعةٌ في الدّين ليسَ هُو من سنّة الرّسول ﷺ، ومِنها أنّ السنّة في صلاة التراويح عند أهل البيت عليهم السلام هِي صلاتُها فُرادَى وأنّ هذا هُو محض السنّة . نعم ! يُقوّيه ما سبقَ ونَقلنَاهُ عن عبدالله المحض عليه السلام، وعن عبدالله بن موسى الجون عن فِعلِ أهلِه، وعن القاسم بن إبراهيم عليه السلام، وأنّ هؤلاء جميعاً كانوا يُصلّون التراويح في بيوتِهم نَحواً ممّا يُصلّى جَماعةً في المَساجِد، وإلى هذا أشارَ الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام في (الانتصار)، قال: «وأمّا صلاتُها -التراويح- على الانفرَاد فممّا لا خِلافَ في حُسنه، ...، ولا خِلافَ في حُسنِهَا على الانفراد، وفَضلِها بين أئمّة العِترَة، والفُقهاء . قال الشّافِعيّ : فأمّا قِيامُ رَمضان -أرادَ التّراويح- فَصَلاةُ المُنفَرِد أحَبُّ إليَّ[1]. فَظاهِرُ كلامِه هذا دالٌّ على أنّ صلاة التّراويح على الانفراد أفضَل، كمَا هُو رأي أئمّة العِترَة، ...، فأمّا صَلاةُ التّراويح في جَماعَة فَهَلْ تُكرَهُ أم لا؟ فِيه مَذهبَان : المَذهبُ الأوّل : كرَاهَتُهَا وهذا هُو رأي أئمّة العِترَة»[2].

الوَجه الرّابع : إن قيلَ: كلامُكُم هذا مُعارَضٌ بِما نقلَهُ الإمام يحيى بن حمزة عليه السلام، قال في (الانتصار) : «وهذا الذي اخترنَاهُ مِن كونِها -التراويح جماعة في المسجد- سُنّة، في ليالي

(١) الأم، للشافعي : ١/ ١٤٢ .

(٢) الانتصار :٤/ ١٨٠-١٨١ .

رَمضان، مَحكيٌّ عن زيد بن علي عليه السلام، وعبدالله بن الحسن، وعبدالله[1] بن موسى بن جعفر»[2]، قُلنا : هذا الكَلام بحاجَة إلى توضيحٍ وضَبط من نقلِ الإمام المؤيد بالله عليه السلام فإجماع أهل البيت هُو الحاكِم، وكلامُ الإمام المؤيّد بالله يحيى بن حمزة عليه السلام القريب نابعٌ مِن تحصيلِه للرّوايات، وليسَ قَطعيّاً في مضمونِه، خصوصاً وأنّ هناك روايات بين أيدينَا تبيّن وجودَ خللٍ مَا هُنا، وعليه فَكلامُ الإمام عليه السلام بِحاجَة إلى تَوضيح، فَنقول، قولُهُ : «وهذا الذي اختَرنَاهُ مِن كونِها -التراويح جماعة في المسجد- سُنّة .. إلخ»، وهُو في الحقيقَة ليسَ سُنّة، ولا يصحّ وَصفُهُ بالسنّة؛ لأنّ السنّة ما كان مُورِدُها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وصلاة التراويح جماعةً في المساجِد مُوردُها عُمر، فهي على هيئتها الجماعيّة في المَساجِد سنّةٌ عُمَريّةٌ لا مُحمّديّة، وأمّا ما حكاهُ الإمام عليه السلام عن الإمام زيد بن علي، وعن المحض، وحَفِيدِه عبدالله، فليسَ يَخلو حالُه من أمرين اثنين : إمّا أن يكون القَصدُ من هذه الحِكايَة نِسبَة السنيّة لصلاة التراويح جماعةً في المساجِدِ إليهِم، وأنّهم مَن أصدرَ هذا اللفظ السنيّة على هذه الصّلاة، وهذا مُمتنِع، لمُخالفَة الكتاب، والسنّة، وإجمَاع أهل البيت المحْكِي عن الحسَن بن يحيى عليه السلام ولمُخالفَة فِعل المحض وحفيده عبدالله، وابن عمّهم القاسم الرّسي عليه السلام لِهذا كلّه، فإنّهم كانوا يُصلّون في بيوتِهم نحواً مما يُصلَّى في المَساجِد، ولسنَا نقِف على وجه الحِكايَة عن زيد بن علي عليه السلام في هذا، إلاّ أن يكونَ هذا قد استُنتِجَ من روايته التي في (المجموع)، فَجُعِلَ هذا رأياً لزيد بن علي -أعني سنيّة التّراويح-[3]، فإن كان هذا كذا، فإنّه مُعارضٌ بأنّ رواية (المجموع) لَم تَذكُر أنّ هذا الفِعل سنّة مِن عَدمه، ومُعَارضٌ بمُخالفَة قَرين زَيد بن علي في العُمُر عبدالله المحض فَهُو لَم يكُن قائلاً بسنيّة التراويح جماعةً في المَسجد، ولسنَا نرى زيداً والمحض في مِثل هذه الأمور الفروعيّة الظاهِرَة إلاّ واحِداً، وحالُ هذا يُنبئُ عن حالِ ذاك، والشّاهدُ في هذا كلّه وهُوَ خُلاصَتُه، أنّه لا يصحّ أن ننسب إلى أهل البَيت عليهم السلام، ونخصّ مَن ذكرَهُم الإمام عليه السلام، بإطلاقِ لفظة السنيّة المحمديّة على

(١) يَظهرُ أنّ المقصود عبدالله بن موسى بن عبدالله المحض، لا عبدالله بن موسى بن جعفر الصادق، والله أعلم .

(٢) الانتصار:٤/ ١٨٦ .

(٣) كَمَا حُكيَ عنه سابقاً الضم لمجرّد روايَته : «ثلاث من أخلاق الأنبياء .. الخ» .

صلاة المسلمين للتراويح جماعَةً في المَسجد، وهذا خلاصَة الأمر الأول الذي قد يُحتمـلُ أن يكون الإمام يُريدُهُ بنقلِه القريب . وأمّا الأمر الثّاني، إن كانَ الإمام يُريدُ أنّ مَن ذكرَهُم من أئمّة العِترَة الفاطميّة كانُوا يَنظرونَ إلى صـلاة الـتراويح في المـساجد عـلى أنّهـا بِدعـةٌ، وأنّ السنّة صلاتها في البيوت، ولكنّهُم مَعَ هذا جوَّزوا صلاة الـتراويح جماعـةً في المـسَاجِد، ولَم يروا بِهِ بأساً،، وهُوَ أفضلُ ما قد يُحمَل عليه كلامُهُ عليه السلام، ونُضيفُ إليه، أنّ تَجـويزَهُم هـذا -إن ثبتَ أصلاً- ليسَ هُوَ اختيارُهُم لأنفُسِهِم، فلَم يكونـوا مُـصلِّين للـتراويح جماعـةً في المَساجد، بل كانوا يُصلّونَها في بيوتِهِم، وما أشبهَ الكلام في الجزئيّة الأخيرة بكلامِنـا حـولَ مسألة التأمين وما أُثِرَ عن الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام فيها من التخيير، بين الفِعل والتّرك، مع أنّ رأيهُ التّرك، ومَن فعلَ كانَ هذا لا بنيّة الـسنيّة المحمديّـة للفظـة (آمـين)، بَـل لأنّهـا دُعاء، والدّعاء عندَهُ جائزٌ في الصّلوات، ثمّ هُو مع هـذا مُـرجَّحٌ عنـه الإسرارُ فيـه، وهُنـا تشابهٌ كبير في المَوقِف، فَتجويز هؤلاء السّادة ممّـن ذكـرَهُم الإمـام عليه السلام لِـصلاة الـتّراويح جماعةً في المساجد، ليسَ هُو اختيارُهُم في المَسألَة، وإنّـما هُـذا مـنهُم اجتهـادٌ في المـسألَة، إن صحّ عنهُم . وما تكلّمنا فيه هُنا يُوجّـهُ رأسـاً إلى مَـا نقلَـهُ الإمـام المرتـضى في (الأزهـار)، والذي نراهُ هُنا بأنّ أفضَل الصّلاة للتراويح جماعةً هي في البيوت كما كانَ عليـه رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وكما كانَ عليه أئمّة أهل البيـت عليهم السلام، فليـسَت إشـارتنا الأخـيرَة مـن التّجـويز إلاّ استنباطاً ظنّياً من مقصد إطلاق الإمام يحي بن حمزَة عليه السلام، وليسَ عندي بالقَوي، وسأنقلُ لك في الوجه الخامس أنّ صلاتها في البيوت هُو فعل جماعةٍ من الصّحابة والتّابعين، وعـلى رأسهِم عبدالله بن عمر بن الخطّاب يُخالف فعلَ والدِه في جمع النّاس عـلى قـارئٍ واحِـد في رمضان .

الوَجه الخامِس : أنّ صلاةَ التراويح في البَيوت أفـضَلُ منهـا في المَساجِد، لم يكُـن رأي أهل البيت عليهم السلام فقط، بَل كان رأي جماعَة من الصحّابة والّتابعين، منهُم عبدالله بـن عمـر بن الخطّاب، روى البيهقي، بإسنادِه : «عَن عبَد الله بن عُمَر، قَال : قَالَ لَـهُ رَجُـلٌ : أُصَـلِّي خَلْفَ الإمَامِ فِي رَمَضَانَ [يعني التّراويح]؟! قَالَ (يَعنِي ابن عُمَر) : أَلـيسَ تَقْـرَأُ القُـرْآن ؟

قَـالَ : نَعَـمْ. قَـالَ : أفَتُنْـصِتُ كَأَنَّـكَ حِمَـار، صَـلِّ فِي بَيتِـك»[1]، وروى البيهقـي أيـضاً، بإسنادِه: «عَن نَافِع، عن عبد الله بن عمَر، أنّهُ كَانَ يَقُومُ فِي بَيتِهِ فِي شَهْرِ رَمَضَان [أي يُـصلّي التروايح]، فَإذَا انْصَرَفَ النّاسُ مِنَ المَسْجِدِ، أخَذَ أَدَاوَة مِنْ مِاء، ثمّ يَخْرُجُ إلى مَسْجِدِ رَسول الله ﷺ، ثمّ لا يَخْرُجُ مِنهُ حتّى يُصَلِّيَ فِيه الصُّبْح»[2]. وأفردَ ابن أبي شيبة باباً عُنوانُـه: مَـنْ كانَ لا يَقومُ مَعَ النّاس في رَمَـضان، روى فيـه، بإسـناده : «عـن أبي حَمْـزَةَ، عـن إبْـرَاهِيمَ، قَال: لَو لَمْ يَكُنْ مَعِي إلاَّ سُورَةٌ، أو سُورَتَانِ؛ لَأَنْ أُرَدِّدَهُمَـا أَحَـبُّ إليَّ مـن أَنْ أَقُـومَ خَلْـفَ الإمَام في شَهْرِ رَمَضَانَ»، وروى بإسناده : «عَنِ الأَعْمَش، قَـال: كَـان إبْـرَاهِيمُ [النّخعـي] يَؤُمُّهُمْ فِي المَكْتُوبَةِ وَلاَ يَـؤُمُّهُمْ فِي صَـلاَةِ رَمَـضَانَ، وَعَلْقَمَـةُ وَالأَسْـوَدُ»، وروى بإسـناده، «حَدَّثني عُمَرُ بن عُثْمَانَ، قال: سَـأَلْتُ الحَسَنَ [البَـصري]، فَقُلْـتُ: يَـا أبَـا سَـعِيدٍ، يَجِـيءُ رَمَضَانُ، أو يَحْضُرُ رَمَضَانُ، فَيَقُومُ الناس في المَسَاجِدِ، فما تَرَى أَقُومُ مَعَ النّاسِ أو أُصَلِّي أنـا لِنَفْسِي، قَال: تَكُونُ أنت تَفُوهُ القُرْآنَ أَحَبُّ إليَّ من أَنْ يُفَاهَ عَلَيْـك بِـهِ»[3]، وقـال العَينـي في (عُمدَة القاري) : «وَأخْرَجَ ابنُ أبي شَيبَة أيضاً فِي (مُصَنَّفِهِ) عَن ابن عُمَر: أنّهُ كَـانَ لا يَقُـومُ مَعَ النّاسِ فِي شَهْرِ رَمَضَان . قَال : وَكَانَ القَاسِم [بن محمد] وسَالِم [بن عُمَر] لا يَقُومَانِ مَعَ النّاس. وَذَهَبَ مَالِك والشّافِعِيّ وَرَبيعَة إلى أنَّ صَلاتَهُ فِي بَيتِه أفْضَلُ مِنْ صَلاتِهِ مَعَ الإمَام، وَهُوَ قَولُ إبرَاهيم، والحسَن البَصْرِي، والأسُود، وعَلقَمَـة . وَقَـال أبـو عُمَـر: اخْتَلَفُـوا فِي الأفْضَلِ مِنَ القِيَامِ مَعَ النّاس، أو الانفرَادِ فِي شَهْرِ رَمَضَان، فَقَالَ مَالِك والـشّافِعِي: صَـلاةُ المنفَرِدِ فِي بَيتِه أفْضَل. وَقَالَ مَالِك : وَكَان رَبيعـة [بـن فـروخ] وَغـير وَاحـدٍ مـن عُلَمَائنَـا يَنْصَرِفُونَ وَلا يَقُومُونَ مَعَ النّاس . وَقَال مَالِك: وأنَا أفْعَلُ ذَلِكَ، وَمَا قَامَ رَسُـول الله إلاَّ فِي بَيتِه . وَإليهِ مَال الطَّحَاوي، وَرُوِيَ ذَلِكَ عن ابن عُمَر، وسَالم، والقَاسم، ونَافِع: أنّهُم كَانُوا يَنْصَرِفُونَ وَلا يَقُومُونَ مَعَ النّاس . وَقَـال التّرمـذِي: واخْتَـارَ الـشّافِعِيُّ أنْ يُـصَلِّيَ الرّجُـلُ وَحْدَهُ إذَا كَانَ قَارئاً»[4]، وذكرَ الذّهبي أّن عبدالله بن عون : «كَانَ فِي شَهر رَمـضَان لا يَزيـدُ

(١) سنن البيهقي الكبرى: ٢/ ٤٩٤، مصنف عبدالرزاق:٤/ ٢٦٤ .

(٢) سنن البيهقي الكبرى: ٢/ ٤٩٤ .

(٣) مصنف ابن أبي شيبة :٢/ ١٦٦ .

(٤) عمدة القاري :٧/ ١٧٨ .

على المكتُوبَة فِي الجَماعة، ثمّ يَخلو فِي بَيتِه»[1] قال في (المدوّنة) : «قال ابن القَاسِم: وَسَألتُ مَالِكاً عَن قِيَامِ الرّجل فِي رَمَضَان، أمَع النّاس أحَبُّ إليكَ أمْ فِي بَيتِه؟! قَال [مَالك]: إنْ كَانَ يَقْوىٰ فِي بَيتِهِ فَهُو أحَبُّ إلَيَّ، وَليسَ كُلّ النّاس يَقوىٰ علىٰ ذَلِك، قَدْ كَانَ ابن هرمز يَنْصَرِفُ فَيقُوم بِأهْلِه، وَكَانَ رَبيعَة يَنصرف، وَعَدَّدَ غَير وَاحِدٍ مِن عُلَمَائِهم كَانوا يَنصَرِفُون ولا يَقُومُونَ مَعَ النّاس، قَالَ مَالِك : وأنَا أفْعَلُ ذَلِك»[2]، قلتُ : وهذا رأي أهل المدينة في ذلك الوَقت -أعني رأي مالِك تَحديداً-، وسَادات أهل البيت عليهم السلام مِن أهل المدينة، وهذا فيُعضّدُ ما ذكرناهُ عن أهل البيت عليهم السلام سَابقَاً، فكُن ذا بَصيرَة نَافِذَةٍ مُدركَةٍ -رَحمكَ الله- .

الوَجه السادِس : تَرجّحَ لَنا فيه إيرادُ أبرز ما يَعتمدهُ المُخالِف في إثبات التراويح عن أمير المؤمنين علي عليه السلام من طريق أهل الحديث، ومُناقشَة سَنَده، فمن تِلكَ الرّوايات :

الرّوايَة الأولىٰ : روىٰ البَيهقي، بإسناده، قال : «أخبَرَنَا أبو الحسَين، ثنا مُوسَىٰ بن محمد بن علي بن عبد الله، ثنا أحمَد بن عيسىٰ بن مَاهان الرّازي ببغداد، ثنا هشام بن عمّار، ثنا مروان بن مُعَاوية، عن أبي عبد الله الثّقفِي، ثنا عَرفَجة الثقفي، قَال : «كَانَ عَليّ بن أبي طَالب -رضي الله عنه- يَأمُرُ النّاسَ بِقيامِ شَهرِ رَمَضَان، وَيَجْعَلُ لِلرّجَالِ إمَامَاً وللنّسَاءِ إمَامَاً، قَالَ عَرْفَجَة : فَكُنتُ أنَا إمَامَ النِّسَاء»[3].

تعليق : قُلتُ علىٰ شَرطِ رِجَال الجَرح والتّعديل : في سند هذا الخبر عرفَجَة بن عبدالله الثّقفي، قال عنهُ ابن القطّان : مَجهول [4]. قلتُ : ولا تكادُ تَقِفُ له علىٰ تَرجمةٍ مَضبوطَة. قال في (تقريب التّهذيب): مَقبولٌ مِنَ الثّالثة [5]. قُلتُ : وفي سندِهِ عُمر بن عبدالله بن يعلىٰ بن مرةّ الثّقفي أبو عبدالله الثّقفي، وهُو مُجمَعٌ علىٰ ضَعفِه، قال يحيىٰ بن معين: عمر بن عبدالله ضعيف، وقالَ : سمِعتُ جرير بن عبدالحميد يقول : كان عمر بن عبدالله يَشربُ الخَمر[6].

---

(١) سير أعلام النبلاء : ٦/ ٣٦٩، تاريخ دمشق :٣١/ ٣٥٤، الطبقات الكبرىٰ:٧/ ٢٦٣ .

(٢) المدونة الكبرىٰ : ١/ ٢٢٢.

(٣) سنن البيهقي الكبرىٰ :١/ ٤٩٤، شعب الإيمان : ٣/ ١٧٧، تاريخ مدينة دمشق : ٥/ ١٢٨ .

(٤) تهذيب التهذيب :٧/ ١٦٠ .

(٥) تقريب التهذيب : ١/ ٣٨٩ .

(٦) الكامل في الضعفاء : ٥/ ٣٤ .

قال أبو نعيم: رأيتُ عمر بن عبدالله مَا أسْتَحِلُّ أن أرْوِيَ عنه[1]. قال أحمد بن حنبل: ضعيف الحديث. وقال أبو زرعة: ليس بقوي . وقال ابن أبي حاتم : مُنكر الحديث[2]. وحاصلُ الأمر أنّه مُجمعٌ على ضعفِه وراجع (تهذيب الكمال) تجد هذا جليّاً، وليسَ هذا الخبر يُروى عن علي عليه السلام إلاّ عن هَذين الرّجلين .

الرّوايَة الثّانية : روى البَيهقي، بإسناده، قال : «أَخْبَرَنَا أبو عَبد الله الحافظ، نا أبو محمّد عبد الله بن إسحَاق الخرسَاني بِبغداد، نا محمّد بن عُبيد بن أبي هَارون، نا عبيد بن إسْحاق، نا سَيف بن عُمَر، عن سَعد بن طريف، عَن الأصبغ، عن علي، قَال : «أَنَا حَرَّضْتُ عُمَر عَلى القِيامِ فِي شَهْرِ رَمَضَان، أخْبَرتُهُ أنَّ فَوقَ السَّمَاء السَّابِعَة حَظِيرَةٌ يُقَالُ لَهَا: حَظِيرَةُ القُدس، يَسْكُنُهَا قَومٌ يُقَالُ لَهُم: الرّوح، فَإذَا كَانَ لَيلَةُ القَدر اسْتَأذَنُوا رَبّهُم فِي النّزول إلى الدّنيَا فَلا يَمُرُّونَ عَلى أحَدٍ يُصَلِّي أو على الطّريق إلاَّ أصَابَ مِنهُم بَرَكَة، فَقَالَ لَهُ عُمَر: يَا أبَا الحسَن، نُحَرِّضُ النّاسَ على الصّلاةِ حتّى يُصِيبَهُم مِنَ البَرَكة، فَأمَرَ النّاسَ بِالقِيام»[3].

تعليق : قُلتُ وفي سَندِ هذا الخَبر سَعد بن طريف الإسكافيّ الكوفيّ، وهُوَ مُجمَعٌ على ضعفِه على شرطِ أهل الجرح والتعديل، قال يحيى بن معين: ليسَ يحلّ لأحدٍ أن يَرويَ عنه، وقال في موضع آخر: ليسَ بشيء[4]. وقال العجلي في (معرفة الثقات) : ضعيف الحديث[5]. قال أبو زرعة: كوفيٌّ ليِّن[6]، قال أحمد بن حنبل: سعد بن طريف ضعيف الحديث . قال السعدي: سعد بن طريف مذموم . قال البخاري: سعد بن طريف ليس بالقوي[7]. قال ابن حبّان: كان يَضَعُ الحَديث على الفَوْر[8].

(١) المجروحين :٢/ ٩٢ .

(٢) تهذيب الكمال :٢١/ ٤١٧ .

(٣) شعب الإيمان : ٣/ ٣٣٧، كنز العمال : ٨/ ١٩٢ .

(٤) الضعفاء الكبير : ٢/ ١٢٠ .

(٥) معرفة الثقات : ١/ ٣٩١ .

(٦) الجرح والتعديل:٤/ ٨٧ .

(٧) الكامل في الضعفاء :٣/ ٣٤٩ .

(٨) الكشف الحثيث : ١٢٤ .

الرّوايَة الثّالثة : روى البَيهقي، بإسناده، قال : «أخبرنَا أبو غَالب بن البنا، أنا أبـو عَـلي الحسَن بن محمّد بن فهد العَلاّف، نا أبو الحسين محمد بن عبدالله بن محمّد بن أحمد بن حمـاد الموصلي، نا أبو الحسين محمد بن عثمان، نا محمد بن أحمد بن أبي العوام، نا موسـى بـن داود الضبي، نا محمّد بن صبيح، عن إسمَاعيل بن زِياد، قَال : «مَـرَّ عَـليٌّ -رَضِي الله عَنـهُ- عـلى المسَاجِد، وَفِيهَا القَنَادِيلُ فِي شَهر رَمَضَان، فَقَال : نَوَّرَ الله عـلى عُمَـرٍ قَـبْرَهُ كَـمَا نَـوَّرَ عَلينَـا مَسِاجِدَنَا» [1].

تعليق : قُلتُ: وفي سَندِ هذا الخَبر، إسماعيل بن زياد السّكوني، قـال الحَلبـي في كتابـه (الكشف الحثيث) : دَجَّال . واتّهمه ابن الجوزي وابن حبّان بالوَضع . وقال ابن حبّان : لا يَحلّ ذِكرُ إسماعيل إلاّ على سَبيل القَدح[2]، قال ابن عدي : مُنكَر الحديث، عامّةُ مَا يَرويهِ لا يُتابِعُهُ أحدٌ عليه، إمّاً سنداً، وإمّا مَتناً[3]. قُلتُ : وخبرهُ هذا واحدٌ منها، فإنّا لَم نَقف عـلى مـا يَشهدُ لهُ من غير طَريقِه، وروايَة ابن عساكر عنه . قُلتُ: وفي سنده أيضاً : محمّد بن صُـبيح البَغدادي، وهُوَ مَجهول[4].

المِحور الثّالث : الكلامُ على الخُلاصَة ووجه الحقّ في المَسألة :

في هذا المحور نذكُر خُلاصَة ما سبقَ النّقاش حوله، وفيه اعلَم أنّ صلاة التراويح سـنّة ثابتةٌ عن رسول الله ﷺ، لِمَن صلّاها في بَيتِه، بِدعةٌ لِمـن صـلاّها جماعَـةً في المـساجِد، وأنّ إجماع أهل بيت رسول الله ﷺ مُنعقدٌ على هـذا، ومـنهُم أمـير أمـير المـؤمنين عـلي عليه السلام، وعبدالله المحض، وعبدالله بن موسى بن عبدالله، والقاسم بن إبراهيم، والحسن بـن يحيـى بن زيد، والأئمّةُ بعدَهُم، وأنّه لا يـصحّ نـسبة القَـول بـسنيّة الـتراويح جماعـةً في المـساجد إليهِم، ولا يُسعفُ الدّليل على هذا،، وليسَ أهل البيت عليهم السلام هُم الـذينَ عـلى هـذا فقـط،

(١) تاريخ مدينة دمشق : ٤٤/ ٢٨٠ .

(٢) الكشف الحثيث: ٦٩ .

(٣) تهذيب الكمال :٣/ ٩٦.

(٤) الجرح والتعديل :٧/ ٢٩٠ .

فقريباً رأينا أنّه رأي مالك والشّافعي، نعني الصّلاة في البيت دون المَسجد، ورأيُ غيرِهِم ممّن روى ابن أبي شيبة عنهُم هذا، كالحسن البصري -رحمة الله عليه-، كمَا أنّ أشهرَ الرّوايات التي يَعتمدُ عليها المُخالِف لإثبات التّراويح عن أمير المؤمنين مَقدوحٌ فيها على شروط رجال الجرح والتعديل، وبهذا نختمُ الكلام في هذه المَسألَة، والتي نَرجو من الله أن نكون إلى الصّواب أقرب، ومِنَ الخطأ أبعد في إيرادِها وتَصديرِها .

الخامِس عَشر: الكَلام على البَسمَلَة في الصّلوات الجَهريّة

الكلامُ على مَبحث البَسملَة زيادةٌ منّا لم يتطرّق بحث الأخ علي لهُ، الهدفُ منه تَنويرُ وتوسيع أفِق أخي القارئ، طالب الرّشَاد، وهُو بِمثابَة البَحث المُلحَق، فنقولُ فيه مُقدّمينَ ومُصدّرين ومُتّكِلين على الله تعالى :

عُلماءُ أهل بيت رسول الله ﷺ لَيسُوا بالشيء القليل عندَ أهلِ الإسلام، واتّباعُهُم واجبٌ بِقول الصّادق المَصدوق، الذي لا يَنطقُ عن الهوى إنْ هُوَ إلاّ وَحيٌ يُوحَى، فيقولُ الرّسول ﷺ : «إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تَمسّكتم به لن تضلّوا مِن بَعدي أبداً: كتاب الله، وعِترتي أهل بيتي، إنّ اللطيفَ الخبير نَبّأني أنّهما لَن يَفترقَا حتّى يَردَا عليَّ الحَوض»، وقال ﷺ : «مَثَلُ أهل بَيتِي فِيكُم كَمَثَلِ سَفِينَة نُوح، مَنْ رَكِبَهَا نَجَا، وَمَنْ تَخَلَّفَ عَنهَا غَرِقَ وَهَوَى»، وأمثالُ هذين الحَديثين في دواوين أهل الإسلام كثيرةٌ جِداً، ولكنّ مِنّا للأسَف مَن يُقدِّمُ التّابعَ على المُتبوع، ويُقَلِّدُ الغَير المُلازِم للقرآن على المُلازِم للقرآن العَظيم، ويَركبُ في سَفينةٍ ليسَ يعلمُ أنّها كمثلِ سفينةِ آل محمّدٍ لأمّة مُحمّد، فَيَبتَغِي عُلماء غير آل بيت رَسول الله ﷺ، **نعم** ! لَستُ هُنا بمُطيلٍ مُسهِب في مَسألة الأولى بالاتّباع، وسأكتفي بِما قَد أشرتُ إليه فيمَا سَبَق، مُنطَلِقاً في سَردِ أقوالَ أهل البَيت، سادات بني الحسن والحسين، في مَسألة الجَهر بالبَسْمَلَة في الصّلوات، بل ونزيدُ أقوالَ الصّحابَة وكبار التّابعين، ليكون هذا أقبَل وأحسَن وأملأ لعين مَن لا يكتفي ولا يَركنُ بقول أهل البيت عليهم السلام، والله المُستعان، فنقولُ مُتّكلين على الله تعالى :

الجَهر بالبَسملَة عند أهل البَيت عليهم السلام :

مَا أُثِرَ عن رَسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم

١-رَوىٰ الحَافِظ محمد بن منصور المرادي، بإسنادِه، عن الإمام جَعفر الصّادق عليه السلام، عن أبيه، عن جابر بن عبدالله، قَال: قَالَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم : «كَيْفَ تَقُولْ إذَا قُمْتَ إلى الصّلاةْ»؟ قَال: أقْولُ: الحَمْدُ لله رَبّ العَالمين . قال: «قُلْ : بِسْمِ الله الرّحْمَنِ الرَّحِيم»[1].

٢-رَوىٰ الحاكم النيسابوري، بإسنادِهِ، عَن ابن عَبّاس، قَال : «كَانَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم يَجْهَرُ بِبسمِ الله الرّحمن الرّحيم»[2]، وقال : هَذا إسنادٌ صحيحٌ، ليسَ لهُ علّة، ولم يُخرّجاه -يعني البَخاري ومُسلِم- .

٣-رَوىٰ الحاكم النيسابوري، بإسنادِهِ، عن أبي هريرة، قَال : «كَانَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يَجْهرُ بِبسمِ الله الرّحمن الرّحيم»[3].

٤-رَوىٰ الحاكم النيسابوري، بإسنادِهِ، عن أنس بن مالك، قال : «سَمعتُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يَجْهرُ ببسمِ الله الرّحمن الرّحيم»[4]، وقَال : رُواةُ هَذا الحديث عَنْ آخِرِهِم ثِقَات .

٥-رَوىٰ الدّار قطني، بإسناده، عن عيسىٰ بن عبدالله بن محمد بن عُمر بن علي بن أبي طالب، قَال : حدّثني أبي، عن أبيه، عن جدّه، عن عَلي، قَال : «كانَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يجهرُ ببسمِ الله الرّحمن الرّحيم في السّورتين جميعاً»[5].

٦-رَوىٰ الدّار قطني، بإسناده، عَن أبي الطفيل، قال : سَمعتُ علي بن أبي طالب، وعمّاراً، يَقُولان : «إنَّ رَسُولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم كَانَ يَجْهرُ ببسم الله الرّحمَن الرّحيم»[6].

---

(١) أمالي أحمد بن عيسىٰ عليه السلام، سنن الدار قطني : ١/ ٣٠٢، ٣٠٨ .

(٢) المُستدرك على الصّحيحين :١/ ٣٢٦، سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٣، المُعجم الكبير : ١١/ ١٨٥ .

(٣) المُستدرك على الصّحيحين :١/ ٣٥٧ .

(٤) المُستدرك على الصّحيحين :١/ ٣٥٨، سنن الدار قطني : ١/ ٣٠٨ .

(٥) سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٢ .

(٦) سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٣، كنز العمال :٨/ ٥٧، أمالي أحمد بن عيسىٰ عليه السلام .

٧-روى الدار قطني، بإسناده، ثنا عَبد الله بن موسى بن عبد الله بن حسن، عن أبيه، عن جده عبد الله بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن الحسن بن علي، عن علي بن أبي طالب -رضي الله عنه-، قال : «كَانَ النّبي ﷺ يَقْرَأُ بِسمِ الله الرّحمَن الرّحيم فِي صَلاتِه»[١]. قُلت : يُريدُ أنّ الرّسول يجهرُ بالبَسملَة عندَ القراءَة .

٨-روى الدّار قطني، بإسناده، عن ابن عبّاس: «أنّ النّبي ﷺ، لَمْ يَزَلْ يَجْهَرُ فِي السُّورَتَينِ بِبِسمِ الله الرّحمَنِ الرّحيم حَتّى قُبِض»[٢].

٩-روى الدّار قطني، بإسناده، عن أبي هُريرة، قَال : قَال رَسول الله ﷺ : «عَلَّمَنِي جِبرئيل عليه السلام الصّلاة فَقَامَ فَكَبَّر لَنَا، ثمّ قَرَأ بِسمِ الله الرّحمّن الرّحيم فِيمَا يُجْهَر بِه فِي كلّ رَكْعَة»[٣].

١٠-روى الدّار قطني، بإسنَاده، عن أمّ سَلمة: «أنَّ النّبي كَانَ يَقْرَأ بِسم الله الرّحمن الرّحيم، الحَمدُ لله رَبّ العَالَمِين، الرّحمَن الرّحِيم، مَالِكِ يوم الدّين، إيَّاكَ نَعْبُد وَإيّاكَ نَستَعِين، اهْدِنَا الصّرَاط المستقِيم، صِراط الذين أنْعمتَ عَليهِم غَير المَغضُوبِ عَليهِم ولا الضَّالّين . فَقَطعها آيَة آيَة، وَعَدَّهَا عَدَّ الأعْرَاب، وَعَدَّ بِسْم الله الرّحمَن الرّحيم آيَة»[٤].

١١-روى الدّار قطني، بإسنادِه، نا قتادَة، قَال : سُئِلَ أنس بن مَالِك، كَيفَ كَانَت قِرَاءةُ رَسولِ الله ﷺ؟!، قَال : «كَانَت مَدّاً، ثمّ قَرَأ بِسْمِ الله الرّحمَنِ الرّحِيم، يَمُدُّ بِسمِ الله، وَيَمُدُّ الرّحمَنِ، وَيَمُدُّ الرّحِيم»[٥].

١٢-روى الدّار قطني، بإسناده، عن النعمان بن بشير، قَال : قال رسول الله ﷺ: «أَمَّنِي جِبرئيل عليه السلام عِندَ الكَعْبَة، فَجَهَر بِبسم الله الرّحمَن الرّحيم»[٦].

---

(١) سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٣ .
(٢) سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٤ .
(٣) سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٧.
(٤) سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٧.
(٥) سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٨.
(٦) سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٩، أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

١٣-روى الدّار قطني، بإسناده، عن عبد الله بن بريدة، عن أبيه بُريدة، قَال : «سَمِعتُ رَسول الله يَجْهَرُ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحِيم». قَال عبد الله [بن بُريدَة] : وكَان عبد الله بن عُمر يَجْهَرُ بِهَا، وعبد الله بن العَبّاس، وابن الحنفيّة[١].

١٤-روى الدّار قطني، بإسناده، عن الحكم بن عُمير وَكانَ بَدريّاً، قَال : «صَلّيتُ خَلفَ النّبي ﷺ فَجَهَر فِي الصّلاة بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم، فِي صَلاةِ اللّيلِ وفِي صَلاةِ الغَداة، وصَلاةِ الجُمُعة»[٢].

١٥-رَوى محمّد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن أبي جَعفر محمد بن علي الباقر عليه السلام : «إنّ رَسولَ الله ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ الله الرّحمَن الرَّحِيم»[٣].

مَا أُثِرَ عن أمير المؤمنين عَلي بن أبي طالب عليه السلام (ت٤٠هـ)

١٦-روى الإمام القاسم الرّسي عليه السلام، بإسناده، عن علي عليه السلام أنّهُ قَال: «مَنْ لَمْ يَجْهَر فِي صَلاتِه بِبسم الله الرّحمن الرّحيم فَقَد أخْدجَ صَلاتَه»[٤].

١٧-روَى البيهقي، بإسناده، عن الشّعبي، قَال : «رَأيتُ عَلي بن أبي طَالِب، وَصَلَّيتُ وَرَاءَهُ فَسَمِعْتُهُ يَجْهَرُ بِبِسْمِ الله الرّحمَنِ الرّحِيم»[٥].

١٨-روى محمّد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن زين العابدين عَليّ بن الحسين، عن أبيه، عن جده، عن علي عليه السلام : «أنّهُ كَانَ يَجهَرُ بِبسم الله الرّحمن الرّحيم»[٦].

١٩-روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن الحارث الأعور: «أنّهُ سَمِعَ عَليّاً عليه السلام يَجْهَرُ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحِيم»[٧].

---

(١) سنن الدارقطني : ١/ ٣٠٩ .
(٢) سنن الدارقطني : ١/ ٣١٠ .
(٣) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .
(٤) أمالي أحمد بن عيسى .
(٥) سنن البيهقي الكبرى : ٢/ ٤٨ .
(٦) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .
(٧) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

٢٠-روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن الحسين بن زيد بن علي، عن جَعفر بن محمد، عن أبيه، عن جده، عن علي عليه السلام، قال: «آيَةٌ مِن كِتَاب الله تَرَكَهَا النّاس بِسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»[1].

٢١-رَوى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام: «أَنّهُ كَانَ يَجهَرُ بِبسم الله الرّحمن الرّحيم»[2].

(١) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام.

(٢) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام.

مَا أُثِرَ عن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت١٤٥هـ)

٢٢-روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن عَبد الكَريم بن هلال، قَال: «صَلّيتُ خَلفَ عبد الله بن الحسن بِذي طُوَى، فَجَهَر بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم فِي السّورَتَين جَمِيعاً»(١).

٢٣-روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، حدّثني جابر بن خَثيم، أخو سعيد بن خثيم، قَال: «صلّيت خَلفَ عبد الله بن الحسن بالأنبَار الفَجر، فَجَهَر فِي السّورَتَين جَمِيعَاً بِبسم الله الرّحمن الرّحيم، وقَرأ فِي الرّكعَتَين: ﴿يَاأَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ﴾ [المزّمل:١]، و﴿يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ﴾ [المدّثر:١]»(٢).

مَا أُثِرَ عن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وعن أبيه عُمر الأشرف، وعن ابن عمّه جعفر الصّادق

٢٤-روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن حمّاد بن يَعلى قَال: «صلّيتُ خَلف عَليّ بن عمر بن عَليّ بن الحسين، فَجَهَر بِبسم الله الرّحمن الرّحيم فِي السّورَتَين، وَقَال: كَانَ أبي وَجَعفر يَجْهَرَان بِهَا فِي السّورَتَين جَمِيعاً» (٣).

مَا أُثِرَ عن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت١٤٨هـ)

٢٥-روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن موسى بن عثمان، قال: سَمِعتُ جَعفَراً يَقول: «لَقد أغْفَلُوا اسماً عَظيمَاً، بِسم الله الرّحمن الرّحيم»(٤).

٢٦-روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن عبد الرحمن بن محمد العرزمي، قَال: «صَلَّيتُ خَلفَ جَعفَر بن محمّد المغرِب، فَجَهَر بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»(٥).

---

(١) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

(٢) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

(٣) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

(٤) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

(٥) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

مَا أُثِرَ عن محمّد وإبراهيم ابني عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت١٤٥هـ)

٢٧- روى محمد بن منصور المرادي، بإسناده، حدّثنا أبو الطاهر أحمد بن عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب، قال: حدّثنا الحسن بن عَليّ الينبعي، قَال: «صلّيتُ خَلفَ محمّد بن عبد الله، وإبراهيم بن عبد الله بن الحسَن، فَجَهَرا بِبسمِ الله الرّحمن الرّحيم فِي السُّورَتَين جَمِيعاً»[1].

مَا أُثِرَ عن الحُسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام

٢٨- قال المزّي : وقَال عَبّاد بن يَعقوب الرّواجني : «رَأيتُ الحسين بن زيد بن عَلي يَجْهَرُ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»[2].

مَا أُثِرَ عن عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت٢٤٧هـ)

٢٩- قال محمد بن منصور المُرادي «كُنتُ أصلّي خَلفَ عَبد الله بن موسى، فَكَانَ يَجْهَرُ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم فِي السّورَتَين جَمِيعاً، وَكَذَلِكَ كَانَ أصحَابُه جَميعاً وَلَدُ عَليّ بن أبي طالب عليه السلام»[3].

(١) أمالي أحمد بن عيسى .

(٢) تهذيب الكمال : ٦/ ٣٧٧ .

(٣) أمالي أحمد بن عيسى .

مَا أُثِرَ عن أحمد بن عيسى بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت٢٤٧هـ)

٣٠- روى محمد بن منصور المرادي، بإسناده، حدّثني إسماعيل بن إسحاق، قال: «صَلّيتُ خَلف أحمد بن عيسى المَغرِب، فَجَهرَ فِي السّورَتين جميعاً بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»[1].

مَا أُثِرَ عن الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت٢٦٠هـ)

٣١- قال الشريف الحسني : قَال الحسن بن يحيى : «أَجْمَعَ آل رَسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم على الجَهر بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم فِي السّورَتَين»[2].

مَا أُثِرَ عن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٢٤٥-٢٩٨هـ)

٣٢- قال الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام : «لا صَلاةَ عِندَنَا لِمَن لَمْ يَجْهَر بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»[3].

مَا أُثِرَ عَن الإمام النّاصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (٢٣٠-٣٠٤هـ) :

٣٣- قال الإمام النّاصر الحسن بن علي عليه السلام : «وعلى المُحتَسِب [أن] يَأخُذَ شِعارَ أهل البيت، فيَأمُرَ أهل ناحِيَتِه بالإقامَة، وبالقول في آخر الأذان : لا إله إلاّ الله مرّتين، وفي الإقامَة مرّة واحِدة، وتَرك قول آمين، وبقولِ : حيَّ على خيرِ العَمل، في الأذانِ والإقامَة، ويأخُذُهم بالجهر بالبَسمَلَة، ويَمنَعهُم من المَسح على الخُفّين، ويأمُرُهم على الجنازَة خمس تكبيرات»[4].

---

(١) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .
(٢) جامع علوم آل محمد .
(٣) الأحكام : ١/ ١٠٥ .
(٤) الاحتساب : ٤٦ .

مَا أُثِرَ عن يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن إدريس بن جعفر الزّكي بن علي بن محمد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (ت٧٤٩هـ)

٣٤- قال الإمام المؤيّد بالله يحيى بن حمزة عليه السلام : «**والمُختَارُ**: مَا عَوَّلَ عَليه الأكَابِرُ مِنْ أهلِ البَيت، والصّحَابَة، والتّابِعِين، وَهُوَ قَول الشّافِعي، وَمحكيٌّ عَن عَطَاء، وطَاووس، ومُجَاهِد، وسَعيد بن جُبير، مِنَ الجَهر بِهَا فِي الصّلاة المَجْهُورَة، والإسْرَارُ بِهَا فِي الصّلاةِ التي يُسَرُّ بِهَا» [(١)].

الجَهر بالبَسملَة عند الصّحابَة والتّابعين :

مَا أُثِرَ عن عُمر بن الخطّاب (ت٢٣هـ)

٣٥- روَى البيهقي، بإسناده، عن سَعيد بن عبد الرحمن بن أبزى، عَن أبيه، قَال: «صَلَّيتُ خَلْفَ عُمر بن الخَطَّاب فَجَهَر بِبسمِ الله الرّحمَنِ الرّحيم»[(٢)].

مَا أُثِرَ عن أبي هُريرَة (ت٥٧هـ)

٣٦- روى ابن أبي شَيبَة، بإسناده، عن سَعِيدِ بن أبي سَعِيدٍ، عن أبي هُرَيْرَةَ: «أنّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِبَسْمِ اللهِ الرّحمن الرَّحِيمِ»[(٣)].

مَا أُثِرَ عن عبدالله بن عبّاس (ت٦٨هـ)

٣٧- روَى البيهقي، بإسناده، عن ابن عبّاس -رضي الله عنهما-، أنّه كَانَ يَقول : «تُفْتَتَحُ القِرَاءةُ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم» [(٤)].

---

(١) الانتصار على عُلماء الأمصار ج٢ من كتاب الصّلاة .

(٢) سنن البيهقي الكبرى : ٢/ ٤٨، مصنّف ابن أبي شيبة : ١/ ٣٦٢، كنز العمال : ٨/ ٥١، أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

(٣) مصنّف ابن أبي شيبة : ١/ ٣٦١ .

(٤) سنن البيهقي الكبرى : ٢/ ٤٩ .

٣٨- روَى البيهقي، بإسناده، عن عبد الله بن عبّاس -رضي الله عنهما-، أنّهُ قَال : «إنَّ الشّيطَان اسْتَرَقَ مِنْ أَهْلِ القُرآنِ أعْظَم آيَةٍ فِي القُرآن، بِسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»[١].

٣٩- روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن عكرمة، عن ابن عبّاس: «أنّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحِيم»[٢].

٤٠- روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن سَعيدٍ بن جُبير، قال: قُلتُ لابن عبّاس: كَمَ الحمدُ آيَة؟، قَال: سَبعُ آيَات. قُلتُ: فَأينَ السّابِعَة؟، قَال : بِسمِ الله الرّحمَن الرّحيم[٣].

٤١- روى محمّد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن طَاوس، عن ابن عبّاس، قَال: «غَلَبَ الشّيطَان النّاس على بِسم الله الرّحمَن الرّحيم، وَهِي مِنَ المَثَانِي» [٤].

مَا أُثِرَ عن أَنَس بن مَالك (ت٩٠هـ)

٤٢- روى الحاكِم النّيسابوري، بإسناده، أنّ أَنَس بن مَالك، قَال : «صَلّى مُعَاوِيَة بِالمَدينَة صَلاةً فَجَهَر فِيهَا بالقِراءة، فَقَرأ فِيها بِسم الله الرّحمن الرّحيم لأمّ القُرآن، وَلَمْ يَقْرَأ بِسمِ الله الرّحمَن الرّحيم للسّورَة التي بَعْدَهَا حتّى قَضَى تِلكَ القِرَاءة، فَلمَّا سَلَّمَ نَادَاه مَنْ سَمِعَ ذَلِكَ مِنَ المُهَاجِرينَ والأنْصَار، مِنْ كُلِّ مَكَان: يَا مُعَاوِيَة، أَسَرَقْتَ الصَّلاةَ أمْ نَسِيت، فَلمّا صلّى بَعد ذَلِكَ قَرَأ بِسم الله الرّحمَن الرّحيم للسّورةِ التي بَعْد أمّ القُرآن، وَكَبَّرَ حِينَ يَهْوي سَاجِداً»[٥]، قال الحاكِم : هَذَا حَديثٌ صَحيحٌ عَلى شَرْطِ مُسلِم .

---

(١) سنن البيهقي الكبرى : ٢/ ٥٠ .

(٢) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

(٣) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

(٤) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

(٥) المُستدرك على الصّحيحين :١/ ٣٥٧، سنن البيهقي الكبرى : ٢/ ٤٩، سنن الدار قطني : ١/ ٣١١، مصنّف عبد الرّزاق :٢/ ٩٢.

مَا أُثِرَ عن عبدالله بن الزّبير (ت٧٣هـ)

٤٣- روَى البيهقي، بإسناده، عن بَكر بن عبد الله، قال : «كَان ابن الزّبير -رضي الله عنهما-، يَسْتَفْتِحُ القِرَاءة فِي الصّلاة بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم، وَيقول : مَا يَمْنَعُهُمْ مِنهَا إلاَّ الكِبْر[1]. قُلت : يَعني ابن الزبير أولئكَ المُخافتِين بالبَسملَة».

٤٤- روَى البيهقي، بإسناده، عن الأزرَق بن قَيس، قَال : «صَلَّيتُ خَلفَ ابن الزّبير فَقَرَأَ فَجَهَرَ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»[2].

مَا أُثِرَ عن ابن عُمَر

٤٥- روى الدّار قطني، بإسناده، عن سَالم، عن ابن عُمَر، «أنّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»، وذَكَرَ [ابن عُمَر] : «أنَّ رَسول الله ﷺ كَانَ يَجْهَرُ بِهَا»[3].

٤٦- روى ابن أبي شيبة، بإسناده، عن نَافِع، عَنِ ابن عُمَرَ، «أَنَّهُ كان إذَا افْتَتَحَ الصَّلاَةَ، قَرَأَ بَسْمِ الله الرحمن الرَّحِيمِ، فإذا فَرَغَ من الحَمْدِ، قَرَأَ بَسْمِ الله الرحمن الرَّحِيمِ»[4].

٤٧- روى الدّار قطني، بإسناده، عن ابن عُمَر، قَال : «صَلَّيتُ خَلفَ النّبي ﷺ، وأبي بَكر، وعُمَر -رضي الله عنهما-، فَكَانُوا يَجْهَرونَ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»[5]، وروى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، أنّ ابن عُمر كان يقول : «صَلّيتُ خَلفَ رَسُول الله ﷺ فَجَهَر بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم فِي كِلتَا السّورَتين حَتى قُبِض، وَصَلّيتُ خَلفَ أبي بَكر فَلم يَزَل يَجهَرُ بِبسمِ الله الرّحمن الرّحيم فِي كِلتا السّورَتَين حتى مَات، وَصَلَّيتُ خَلفَ أبي عُمَر فَلم يَزَل يَجْهَر بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم حتى مَات، وأنَا أجْهَرُ بِهِمَا ولَن أدَعَهُمَا حتى أمُوت»[6].

---

(١) سنن البيهقي الكبرى : ٢/ ٤٩، مصنّف ابن أبي شيبة : ١/ ٣٦٢ .
(٢) سنن البيهقي الكبرى : ٢/ ٤٩، مصنّف ابن أبي شيبة : ١/ ٣٦١ .
(٣) سنن الدار قطني : ١/ ٣٠٤ .
(٤) مصنّف ابن أبي شيبة : ١/ ٣٦٢، أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .
(٥) سنن الدار قطني : ١/ ٣٠٥ .
(٦) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

مَا أُثِرَ عن سَعيد بن جُبير (ت٩٥هـ)

٤٨- روى ابن أبي شَيبَة، بإسناده، عَن وِقَاء، قَال : «سَمِعْت سَعِيدَ بن جُبَيْرٍ يَجْهَرُ بِبَسْمِ اللهِ الرحمن الرَّحِيمِ»[١].

٤٩- روى عبد الرّزاق، بإسناده، عن عَاصم بن أبي النّجود، عن سَعيدٍ بن جُبير، «أَنّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِبسم الله الرّحمَن الرّحيم فِي كُلّ رَكْعَة»[٢].

مَا أُثِرَ عن عُمر بن عَبد العزيز (ت١٠١هـ)

٥٠- قال الذّهبي : قال الحَكم بن عمر الرّعيني : «رأيتُ عُمَر بن عبد العزيز،..، وصَلَّيتُ مَعَهُ فَكَان يَجْهَرُ بِبسم الله الرّحمن الرّحيم فِي كلّ سُورَة يَقرؤهَا، وصَلّيتُ خَلفَهُ الفَجر فَقَنَت»[٣].

مَا أُثِرَ عن سَعيد بن المُسيّب (ت١٠٥هـ)

٥١- قال الذّهبي : «..، وقالَ عمرو بن عَاصم، حَدّثنا عَاصم بن العَبّاس الأسْدي، قَال: ...، وسَمِعتُهُ [أي ابن المُسيّب] يَجْهَرُ بِبِسمِ الله الرّحمَن الرّحيم»[٤].

مَا أُثِرَ عن المُعتَمر بن سليمان (ت١٨٧هـ)

٥٢- روى الحاكِم النّيسابوري، بإسناده، قال : ثنا محمّد بن أبي السري العَسقَلاني، قَال: «صَلَّيتُ خَلفَ المعتَمر بن سُليمَان مَا لا أُحْصِي، صَلاةَ الصُّبحِ والمَغْرِب، فَكَانَ يَجْهَرُ بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم قَبلَ فَاتِحَةِ الكِتَابِ، وَبَعْدَهَا، وَسَمِعتُ المعتَمر يَقول : مَا آلو أنْ أقْتَدِيَ بِصَلاةِ أبي، وقَال أبي: مَا آلو أنْ أقْتدِي بِصَلاةِ أَنَس بن مَالِك، وقَالَ أَنَس

(١) مصنّف ابن أبي شيبة : ١/ ٣٦١ .

(٢) مصنّف عبد الرّزاق : ٢/ ٩١ .

(٣) سير أعلام النّبلاء : ٥/ ١٤٥ .

(٤) سير أعلام النّبلاء : ٤/ ٢٤٠، الطبقات الكبرى : ٥/ ١٣٣ .

بن مَالِك: مَا آلو أن أقتَدي بِصَلاة رَسُولِ الله ﷺ»[1]. قَال الحاكِم : رُواةُ هَذا الحَديث عَن آخرِهم ثِقَات .

مَا أُثِرَ عن ابن شِهاب الزُّهرِي

٥٣- روَىٰ البيهقي، بإسناده، عن ابن شِهَاب أنّهُ قَالَ : «مِنْ سُنَّةِ الصّلاة، أنْ يقرأ بِسم الله الرّحمن الرّحِيم، ثمّ فَاتِحَة الكِتَاب، ثمّ يقرأ بِسم الله الرّحمَن الرّحيم، ثمّ يقرأ سُورة». فَكَانَ ابن شِهاب يَقْرَأ أحيَاناً بِسورة مَع فَاتِحَة الكِتاب يَفْتَتِحُ كُلَّ سُورَةٍ مِنهَا بِبسمِ الله الرّحمَن الرّحيم، وكَانَ يَقول : «أوَّلُ مَنْ قَرَأَ بِسم الله الرّحمن الرّحيم سِرّاً بِالمدينَة، عَمرو بن سَعيد بن العَاص، وكَانَ رَجُلاً حَيِيّاً (من الحَياء)، وَرَوينَا الجَهْرَ بِهَا عَن فُقَهَاء مَكّة: عَطَاء، وطاووس، ومُجَاهِد، وسَعيد بن جُبَير»[2].

٥٤- روىٰ عبدالرّزاق، بإسناده، عن مُعمّر، عن الزُّهْرِي، أنّهُ قَال : «كَانَ يَفْتَتِحُ بِبسمِ الله الرّحمَنِ الرّحيم، وَيقولُ : آيَةٌ مِنْ كِتَابِ الله تَعَالىٰ تَرَكَهَا النّاس»[3].

مَا أُثِرَ عن عَطاء وطَاووس ومُجاهِد

٥٥- روىٰ ابن أبي شَيبة، بإسناده، حدثنا مُعْتَمِرٌ، عن لَيْثٍ، عن عَطَاءٍ، وطاوس، وَمُجَاهِدٍ : «أَنَّهُمْ كَانُوا يَجْهَرُونَ بِبَسْمِ اللهِ الرحمن الرَّحِيمِ»[4].

٥٦- روىٰ عبد الرّزاق، بإسناده، عن ابن جريج، قَال : قُلتُ لِعَطاء : «لا أدَعُ أبَداً بِسم الله الرّحمَن الرَّحِيم فِي مَكْتُوبَةٍ ولا تَطَوُّع إلاَّ نَاسِياً، لأمِّ القُرآنِ ولِلسُّورَةِ التي أقْرَأُهَا بَعْدَهَا. قَال : هِيَ آيَةٌ مِنَ القُرآن . قُلتُ : فَإنّهُ بَلَغَنِي أنّهَا لَمْ تَنْزِل مَعَ القُرآن، وأنَّ النّبي ﷺ لَمْ يَكْتُبْهَا حَتّىٰ نَزَلَ «إنَّهُ مِنْ سُليمَان وإنّهُ بِسمِ الله الرّحمَنِ الرّحِيم»، فَكَتَبَهَا حِينئذ.

---

(١) المُستدرك على الصّحيحين :١/ ٣٥٨، سنن الدار قطني : ١/ ٣٠٨ .

(٢) سنن البيهقي الكبرىٰ : ٢/ ٥٠ .

(٣) مصنّف عبدالرّزاق : ٢/ ٩١ .

(٤) مصنّف ابن أبي شيبة : ١/ ٣٦١، سنن البيهقي الكبرىٰ : ٢/ ٥٠، أمالي أحمد بن عيسىٰ عليه السلام .

قَال : مَا بَلَغَنِي ذَلِك، مَا هِيَ إلاَّ آيَةُ من القُـرآن . قَـال : وقَـال يحيـى بـن جعـدة : قَـد اخْتَلَسَ الشّيطَان مِنَ الأئمّة آيةُ بِسمِ الله الرّحمن الرّحيم»[1].

٥٧- روى محمد بن منصور المُرادي، بإسناده، عن ابن طاووس، عن أبيه «أنّـهُ كَـان يَجهَـرُ بِبسم الله الرّحمن الرّحيم حِين يَفتتح الحَمد، وَيَجْهَر بِبسم الله الرّحمَن الرّحيم حِينَ يَفرُغ مِنَ الحمْد»[2].

نعم ! وما تمّ نَقلُهُ -أخي في الله- واضحٌ وَجهُهُ وضوحَ الشّمس رابعَة النّهار، فنكتفـي بهِ عن الزّيادَة عَليه .هذا وصلّى الله وسلّم على أشرف الأنبياء والمُرسلين وعلى آلـه الطّيبـين الطّاهرين، ورضوانه على الصّحابة الرّاشدين، ومَن تبعهم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين.

يوم السّبت الموافق ١٠/ ١/ ١٤٢٩هـ

****

(١) مصنّف عبد الرّزاق : ٢/ ٩١ .

(٢) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام .

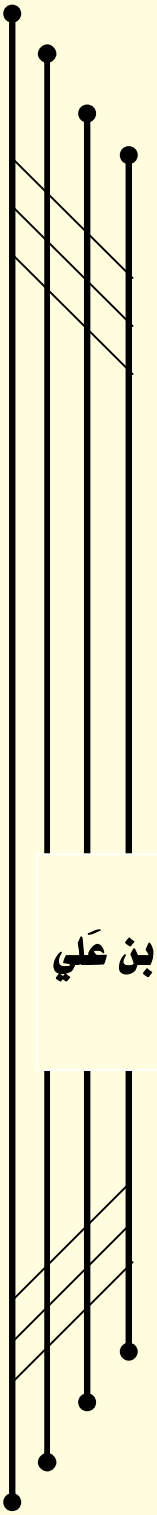

الحادية عشر : منهَج الزيديّة هُو ذات مَنهج الإمام زيد بن عَلي

منهج الزيدية هو ... ذات منهج ... الإمام زيد بن علي عليه السلام

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمدُ لله، والصّلاة والسّلام على أشرَف الأنبيَاء والمُرسلين، سيّدنا محمّد النّبي الأمين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين، سُفن النّجاء وعلاماتُ الاهتدَاء، ورضوانُ الله على الصّحابَة المتّقين، والتّابعين لهُم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يومِ الدّين .

وبعَد :

فإنّ البَعض قَد يُشكّك في أن يكونَ منهجُ الزيدية هُو منهجُ الإمام زيد بن عَلي عليه السلام في أصولِه، وأبرزِ مسائلِ الفُروع، فيقولُ: إنَّ الزيدية إنّما تأخُذ عن الإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحُسين عليه السلام، وأصولِ الزيدية هي التّوحيد والعَدل والوَعد والوَعيد والأمرُ بالمعروفِ والنّهي عن المُنكَر والإمامَة، وهذا وهَمٌ مرجعهُ إلى أمرَين: الأمرُ الأوّل : جَهل من يدّعي ذلكَ على الزيدية -مَن يدّعي مُخالفَة منهجَ الزيدية للإمام زيد بن عَلي-، وهذا أمرُه يسير إذا نُبِّه فتنبّه، وعُلِّم فتعلَّم . الأمرُ الثّاني : مَن عرفَ أنّ المدرسَة الزيدية قَد احتوَت على سادَات أهل البيت عليهم السلام، سادَات بني الحسَن والحُسين، وأنّ اتّصالهَم بهِم اتّصالٌ وثيق روايةً ودرايَة واتّباعاً، ولكنّه بدافِع العصبيّة لمذهبِه الذي هُو عَليه يُحاول بشتّى الوسائل أن يفصلَ بين الزيدية وبين إمامها الأعظَم زيد بن عَلي لكي يُشكّك العامّة في مَدى مُتابعة الزيدية لإمامهَا في الأصول وأبرَز مسائل الفُروع، وهذا -أخي البَاحث- هُو الذي يعظُم خطرُه، وعِظمُ خطرِه هُو على نفسِه لأنّه ضلّ وأضلّ، فوزرهُ ووزرُ من تَبِعَه عَليه، نعمَ! إنّه لا يسعَ أيّ فاطميّ حُرّ يعرف ويُقدِّر لآبائِه المنزلَة الرّفيعَة في العِلم إلاّ أن يكون زيدياً؛ لأنّ سادات أهل البيت عليهم السلام في مشارق الأرضِ ومغاربِهَا كانوا على منهجِ الزيدية قولاً وعملاً، لا أطيل هُنا -إخوَة البَحث- ولكن أسردُ عقيدَة الزيدية التي هي عليهَا اليوم بمنهَاج الوسطيّة والاعتدَال لا رفض ولا نصب، لا إفراط ولا تفريط، أسردُ هذه العقيدَة من أقوال الإمام زيد بن عَلي عليه السلام، ليكونَ الباحثُ معهَا أوثق في

الاتّباع، علماً أنّ المُخالفين للزيديّة لا يستطيعُون أن يُثبتوا على الإمام زيد بن عَلي عليه السلام أنّه كان تابعاً لأقوالِهم؛ لأنّ مُصنّفاتِهم خاليةٌ من اعتقَاد هذا الإمام العَظيم، وأكثرُ حظّهم منه عليه السلام هُو ما يروونه من ترحّمه على من تقدّم على أمير المؤمنين عليه السلام مع إثباتِ مصادرِهم لتفضيلِه عليه السلام لأمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام على مَنْ تقدَّمه، نعم! وهذا وقتُ الشّروع في نقل المُراد من هذه الرّسالة لإخواني من الباحثين المهتمّين، وأخصّ منهُم مَن استشعرَ مكانَة أهل البيت وثِقَلهُم الدّيني، واستحالَة ألاّ يكونَ لهُم منهجٌ ثابتٌ ظاهرٌ يبقَى حيّاً إلى خروجِ الإمام المَهدي، مَهدي آخر الزّمان محمّد بن عبدالله عليه السلام .

أولاً : التّوحيد

الإمَام زَيد بن عَلي بن الحُسين و تأويل مُتشَابَهِ آيَات الصّفات :

١ – قال الله تعالى : ﴿**وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ**﴾ [البقرة:٢٥٥] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : أي وَسِعَ عِلْمُهُ السَّماوات والأرْض [١].

٢ – قال الله تعالى : ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إلاَّ أَن تَأْتِيهُمُ المَلآئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ**﴾ [الأنعام:١٥٨] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : ﴿**هَلْ يَنظُرُونَ إلاَّ أَن تَأْتِيهُمُ المَلآئِكَةُ**﴾، أي بالمَوت، ﴿**أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ**﴾، أي بالقِيامَة، ﴿**أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ**﴾، أي طلوع الشّمس مِن مَغرِبِهَا[٢].

٣– قال الله تعالى : ﴿**وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاء**﴾ [هود:٠٧] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: العِزّ والسُّلطان[٣]. قُلتُ : كمَا أنَّ السماء اليَوم مكانُ مَن أعزّهُم الله وشرَّفَهُم بسُلطانه مِن ملائكةٍ وأنبياء .

(١) تفسير غريب القرآن، للإمام زيد بن علي عليه السلام : ١٠٣.

(٢) تفسير غريب القرآن : ١٣٧.

(٣) تفسير غريب القرآن : ١٥٧.

٤- قال الله تعالى : ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾ [طه:٥] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: عَلا وقَهَر، والعَرشُ : العِزّةُ والسّلطان[١].

٥- قال الله تعالى : ﴿مَا قَدَرُوا اللَّـهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّـهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج:٧٤] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: مَا عَظَّموهُ حقَّ عَظَمَتِه، ولا عَرَفوهُ حَقَّ مَعْرِفَتِه، ولا وَصَفوهُ حقّ وَصْفِه[٢].

٦- قال الله تعالى : ﴿كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلاَّ وَجْهَهُ﴾ [القصص:٨٨] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: إلاَّ هُوَ[٣]. قُلتُ : أي كلّ شيءٍ هالِكٌ إلاَّ الله .

٧- قال الله تعالى : ﴿وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ [الزمر:٦٧] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: مَفنِيَّاتٌ بِقُدرَتِه[٤].

٨- قال الله تعالى : ﴿وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ﴾ [الذاريات:٤٧] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: بِقُوَّة[٥].

٩- قال الله تعالى : ﴿وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا﴾ [الطور:٤٨] وقول الله تعالى: ﴿تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا﴾ [القمر:١٤] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: بِحِفْظِنَا وكَلاءَتِنا[٦].

١٠- قال الله تعالى : ﴿يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ﴾ [القلم:٤٢] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: عَن شِدَّةٍ وكَرْب[١].

---

(١) تفسير غريب القرآن : ٢٠٣

(٢) تفسير غريب القرآن : ٢١٩.

(٣) تفسير غريب القرآن : ٢٤٤.

(٤) تفسير غريب القرآن : ٢٧٥

(٥) تفسير غريب القرآن : ٣٠٥.

(٦) تفسير غريب القرآن : ٣٠٨، ٣١٣.

١١- قال الله تعالى : ﴿وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ، إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ﴾ [القيامة:٢٢-٢٣].

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: مُشْرِقَة، ونَاظرَةٌ : مُنْتَظِرَةٌ للثَواب، قال الإمام عليه السلام : إنّما قَولُهُ نَاضِرَةٌ : الى أَمْرِ رَبِّهَا، نَاظِرَةٌ مِنَ النَّعِيمِ والثّواب[٢].

١٢- قال الله تعالى : ﴿كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ﴾ [المطفّفين:١٥] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَعناهُ: عَن رَحْمَتِهِ مَمْنُوعُون[٣].

١٣- قال الله تعالى : ﴿وَقَالَتِ اليهود يَدُ اللَّـهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُواْ بِمَا قَالُواْ بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاء﴾ [المائدة:٦٤] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : مَجازُ الآيَة، النِّعمَة منهُ والفَضل، وقولُه تعالى : ﴿يُنفِقُ كَيْفَ يَشَاء﴾ يَدُلّ على ذلِك، وقَد يَقول الرّجُلُ مِنَ العَرب : لِفُلانٍ عَليَّ يَد، أي نِعمَة [٤].

١٤- قال الله تعالى : ﴿وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ﴾ [الزمر:٦٧] .

قَالَ الإمَام زَيد عليه السلام : وكَذلِكَ قَبضَتُه يومَ القيامَة، أي في قَبضَتِهِ ومُلكِه[٥].

ثانياً : العَدل

١٥- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «... سُبحَانَه وتَعالَى عَمّا تَقُولُ المجبرة والمشبِّهةُ عُلواً كبيراً. إذ زَعَمُوا أنّ الله سُبحَانَهُ وتَعَالَى خَلَقَ الكُفْرَ بنفسِهِ، والجُحودَ والفِرْيَةَ عَلَيه،.....، فَقَالُوا: مِنهُ جَمِيْعُ تَقَلّبِنَا فِي الحَرَكَات، التِي هِيَ: المَعَاصِي، والطّاعَات، وإنّه مُحَاسِبُنَا يومَ القِيامَة عَلى أفعَالِه التِي فَعَلَهَا، إذْ خَلَقَ الكُفر، والزِّنا، والسَّرقة،

(١) تفسير غريب القرآن : ٣٤١ .
(٢) تفسير غريب القرآن : ٣٥٩.
(٣) تفسير غريب القرآن : ٣٧٨.
(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٣٣٧.
(٥) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٣٣٨.

والشِّرك، والقَتل، والظّلم، والجُور، والسَّفَه. ولَولا أنّه خَلَقَها -زعموا- ثم أجْبَرَنا عليها، ما قَدَرْنَا على أن نكْفُرَ، وأن نُشْرِكَ، أو نُكَذِّب أنبياءه، أو نَجحَد بآيَاته، أو نَقتُلَ أولياءَه، أو رُسُلَه، فلمّا خَلَقَهَا وجَبَرَنا عَليها، وقَدَّرَها لنَا، لَم نَخرُج مِن قَضائِهِ وقَدَرِه، فَغَضِبَ عَلينَا، وعذَّبنا بالنّار طُولَ الأبَد. .... كَلاّ وبَاعِثِ المُرسَلين، مَاهَذِه صِفَةُ أحكَم الحَاكِمِين، بَل خَلقَهُم مُكَلَّفِين مُستطيعِين مَحْجُوْجِيْنَ مَأمورين مَنهيين، أمَرَنا بالخَيْرِ ولَم يمْنَعْ مِنه، ونَهى عن الشَّر ولم يُغْرِ عليه، .... فنفتِ المجبرة والمُشبّهَة عَن أنفُسِهِم جَميعَ المَذَمَّات، والظّلم، والجور، والسَّفَه، ونَسَبُوها إلى الله -عزّ وجل- مِن جَميع الجِهَات. فَقَالوا: خَلقَنَا الله أشقياء، ثم عَذَّبنا بالنار، ولَم يَظلِمنَا. فأيّ استهزَاءٍ أعظَمُ مِن هَذا، وأيّ ظُلمٍ أوضح، أو جُور أبيَن ممّا وصَفوا بِه الله -عزوجل-؟!، كَلاَّ ومَالِكِ يومِ الدّين مَا هذهِ صِفَة أرحَمِ الرّاحِمِين، مَن يَأمُر بالعَدلِ والإحسان، ويَنهَى عَن الفَحشَاء والمُنكَر، كَمَا قال سبحانه: ﴿**لاَ يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾ [البقرة:٢٨٦]، ووُسعها: طاقَتها. بَل كَلّفَهُم أقلّ ممّا يُطيقُون، وأعطَاهُم أكثرَ ممّا يَسْتَأهلون، لَم يَلتَمِس بِذلِكَ مِنهُم عِلَّة، ولَم يَغتَنِم مِنهُم زَلَّة، ولَم يُخَالِف قَضَاءَهُ بِقَضَائِه، ولا قَدَرَه بِقَدَرِه، ولا حُكمَهُ بِحُكمِه، تَعالى عمّا تَقول المجبرة والمُشبّهة عُلواً كبيراً، إذ شبَّهوا الله سبحانه بالجِنِّ والإنس؛ لأنّ الظُلمَ، والجَهلَ، والفُسوق، والفُجورَ، والكُفر، والسَّفَه لا تَكونُ إلّا مِنَ الجِنِّ والإنس»(١).

١٦- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُبيّناً أنّ إرادَة الله ليسَت إلاّ فيما يُرضيه، دونَ ما يُسخطُه من أفعال العِباد، والله لا يَرضى إلاّ بإيمان دون العِصيان والفِسق والفجور، فالله غير مُريدٍ لمعاصي العِباد، فيقول الإمام زيد عليه السلام: «وَذَكَرْتَ أنَّ قَومَاً قَدْ أقَامُوا على سَخطِ الله تعالى وعِصيانِه ومُخَالَفَته، وأنّهُم إذَا نهوا عَن ذَلك، قَالوا: الله أرادَ هَذا، الله قَدَّرَ هَذا، فَأرْسَلُوا أنْفُسَهُم فِي الذّنوب، ولَجّوا فِي المَعَاصِي، فَأحْبَبْتَ أنْ أكْتُبَ إليكَ مَا أرَى فِي ذَلك. والذي أقولُ في ذَلك وأرْضَاهُ: أنْ تَقْرَأَ القُرآنَ وَتَدَّبَرَه، فَتَنْظُرَ مَا أرَادَهُ الله، وَأوْجَبَهُ فَتُضِيفَهُ إلى الله، ومَا كَرِهَهُ فَتُضِيفَهُ إلى صَانِعِه. أرَأيتَ قَولَه فِي كِتابِه: ﴿**وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾ [الزُمَر:٧] ؟، أرَأيتَ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: الجواب على المجبرة: ٢١٤-٢١٦.

قَولَه: ﴿يُرِيدُ اللَّـهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]»؟، أرَأيتَ قَولَه تعالى: ﴿وَقَالُوا لَوْ شَاء الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم مَّا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلاَّ يَخْرُصُونَ﴾ [الزُخرُف:٢٠] ؟، هَذا كلّه قَول الله -عزّ وجَلّ-، وهُو أصْدَقُ مِنْ قَولِهِم»[1].

١٧- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «مَن يَقول : إنَّ الله يُريدُ كُفرَ المنَافِقِين، فَهُو كَافر»[2].

١٨- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُبيّناً أنّ الله لا يُغوي العِباد، ولا يُـزيِّنُ لهُـم المعـاصي، قال عليه السلام : «وَأمَّا الضَّلال مِنَ الآدَمِيِّ لِمثْلِـهِ، وَمِـنَ الـشّيطَان، فَهُـو الـدّعَاءُ والتّـزْيِين لِلْمَعْصِيَة، فَإذَا دَعَوْتَهُ إلى مَعْصِيَةٍ وَزَيّنْتَهَا لَهُ فَقَدْ أغْوَيْتَهُ وأضْلَلْتَه، وهَذا المعنَى مَنْفِـيٌّ عَن الله -جَلّ اسمُه-»[3].

ثالثاً : الوَعد والوعيد

الوَعيدُ على أهل الكَبائر والمَنزِلَة بين المنزِلَتين والخُلودُ :

١٩- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «قَال تَعَالى: ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا الْبَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّـهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلَى اللَّـهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَـئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُون﴾ [البقرة:٢٧٥]، فَإن زَعَمُوا أنّ هَذَا مُشْرِك فَقَد كَذَبُوا؛ لأنَّ الله تعالى يَقُول: ﴿يَاأَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّـهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُـؤْمِنِينَ، فَـإِنْ لَمْ تَفْعَلُـوا فَـأْذَنُوا بِحَـرْبٍ مِـنْ اللَّـهِ وَرَسُولِهِ﴾ [البقرة:٢٧٨-٢٧٩]، فَصَارَ حَربَ الله حِينَ أقَـامَ عَـلى الرّبَـا مِـنْ غَـيرِ شِركٍ بالرّحمَن، وَلا شَكّ فِيمَا جَاءَ بِه النّبي صلى الله عليه وآله وسلم»[4].

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : الرّسالَة المدنيّة : ٣١٩.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : من مقالات وكلام الإمام زيد : ٣٨٨.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : جوابات وفتاوى الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٣٤٣.

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب الإيمان : ١٣٩ .

قُلتُ: يُريدُ الإمام عليه السلام، أنّ الوَعيد لاحِقٌ بأصحابِ الرّبا، وأنّ اسم الإيمان والشّرك لا يَنطَبِقُ عليهِم، فأمّا الإيمان فلأنّهم لَم يأتُوا بشروطِه، وكيفَ يكونُ مُؤمناً مَن كانَ حَرباً لله ولِرسُولِه؟!، وأمّا الشّرك فلأنّهم لازالوا داخلين في حظيرةِ أهل القِبلَة، فهُم إذاً فُسّاقٌ عُصاة، ويُريدُ عليه السلام أنّ الله مُصرِّحٌ بالخلود في النّيران، لأولئكَ العاملين بالرّبا، والله أعلم.

٢٠- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُحتجّا ومُثبتاً أنّ العُصَاة لَيسوا مُؤمنين، بَل فُسّاقاً، فقال عليه السلام: «فَمَنْ كَانَ مِنَ الفُسَّاقِ الذينَ انْتَهَكُوا مَحَارِمَ الله كُلّهَا فَلِيَأتِ أهْلَ البِدَعِ وَالبَاطِلِ، [يُريد عليه السلام أولئكَ المُثبتين لهم صَفة الإيمان]، فَإنّهُم سَيشْهَدونَ لَهُ أن لَيسَ أحَدٌ -مِنَ الملائكَةِ المقَرّبين وَالنّبيين- أفْضَل إيماناً مِنهُ عِندَ الله. فَإنّهُم قَدْ ضَعّفُوا دِينَ الله، وَخَالَفُوا دِينَ الله تَعَالى، وَخَالَفُوا قَولَه، وَقَالوا عَلى الله غَيرَ الحقّ، وَجَادَلُوا عَنْ أهْل المعَاصِي والخَوَنة، وَقَدْ نَهَى الله تَبَارَكَ وَتَعَالى نَبيّهُ صلى الله عليه وآله وسلم أن يُجَادِل عَنِ الذينَ يَخْتَانُونَ أنْفُسَهُم إنّ الله لا يُحِبّ مَنْ كَانَ خَوَّانَاً أثِيمَاً. فزَعَمُوا أنَّ هَؤلاء مُؤمِنون، فَعَادَونَا مِنْ أجْلِ هَؤلاء، وأدْخَلوهُم فِي وِلايَة المؤمِنين، فَمَنْ يَعقِلُ يَعْلَمُ أنّا أولَى بِالحقّ مِنهُم، بِالحُبّ لِلمُسلِمين عَامّة، إلاّ أهَلَ الفُسوقِ مِنهُم، الذِينَ أوْجَبَ الله تَبَارَكَ وَتَعَالى فِي كِتَابِه لَهُم النّار، فَهِي لَهُم. [احتِجَاج] فَسَلْهُم هَل يَدخُلُ الجنّة الاّ مَنْ يُحِبّ الله؟ أو يَشُكّونَ فِيمَن لا يُحِبّهُ الله تَعَالى، لا يَدْرونَ أيَدْخُل الجنّة أم النّار؟ وَقَدْ قَال الله تعالى: ﴿**لَا يَتَّخِذْ الْمُؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنْ اللَّهِ فِي شَيْءٍ**﴾ [آل عمران:٢٨]. وَقَال تبارَك وتَعَالى: ﴿**لَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَاللَّهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُوْلَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَإِذَا دُعُوا إِلى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ مُعْرِضُونَ**﴾ [النور:٤٦-٤٨]. [احتِجاج] فَسَلْهُم عَنْ خَمْسَةِ رَهْطٍ مِنْ أهْلِ القِبلَة، وَافَقُوا عَشْرَةَ رَهْطٍ مِنْ تُجّارِ المُسلِمين، فَأرَادُوا أنْ يَأخُذ[وا] أمْوالَهُم، فَلَم يَستَطِيعُوا، فَذَهَبَ الخَمَسَةُ إلى عَشَرَةٍ مِنَ الأكْرادِ فَوالَوْهُم، فَشَارَكُوهُم على قِتَالِ المُسلِمين فَيَأخُذُون أمْوالَهُم، فَدَعَاهُم المُسلِمونَ إلى الله تَعَالى

وَرَسولَه ﷺ وإلى كِتَابه الكَريم، وإلى أنْ يَكُونُوا مَعَهُمْ عَلى قِتَال الأكْراد، فَأبَوا عَلَيهِم وَقَاتَلوا -مَعَ الأكْرَاد- المسلِمين، حَتّى قَتَلُوهُم وأخَذُوا أمْوَالَهُم فَاقْتَسَمُوهَا هَمْ والأكْرَاد. فَسَلَهُم عَنْ هَؤلاءِ الخَمْسَةِ الرّهْط حِينَ تَوَلّوا عَن طَاعَة الله تعالى، وَقَتَلُوا المُسْلِمِين مَعَ الأكْرَاد، أمِنَ المؤمِنينَ هُمْ، أمْ هُمْ [لَيسُوا] مِنَ الله فِي شَيء؟!، فَإن قَالوا: **نَعَم**، كَانوا مِنَ الذين سَعَوا فِي آيَاتِ الله مُعَاجِزين، والمُعَاجِزونَ: المُشَاقّون؛ لأنّهُم تَرَكُوا قَولَ الله -تبارك وتعالى- وَأخَذَوا بِالظّنّ والشُبُهَات»[1].

قُلتُ : وهذا مِنَ الإمام إثباتٌ للمنزلَة بين المنزلتين، وأنّ العاصي لا يَعصي الله وهُو مُؤمن، فمَن أعانَ كافراً على مُؤمنٍ، فليسَ قطعاً من أهل الإيمان، بل من أهل الوعيد الفَاسقين، ومَن قَتَل نَفساً مؤمنةً بغير وجه حقّ، فليسَ قطعاً مِن أهل الإيمان، بَل هُو من الفَسقَة المَقبوحين، وهُو فِمن أهل الخلود في الجحيم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّـهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ [النساء:٩٣]، ومَن خالفَ حُدودَ الله التي حدّها وبيّنَها في كتابه، وعلى لسان رسوله ﷺ، فإنّه ليسَ من أهل الإيمان، بَل من الفُسّاق، وهُم -الفُسّاق- المُتعدّون لحدود الله، فمِنَ العُصاة، والعُصاة فَكلّ من ارتكبَ المُحرّمات، فهُم من أهل الخلود في النّيران، والله تعالى فيقول : ﴿**وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾ [النساء:١٤]، والمُنافقون والمُنافقات من أهل القِبلَة فلَيسوا من أهل الإيمان، بَل من أهل الفِسق والتجرّئ والعِصيان، وهُم فخالدون مخُلّدّون في النّار، يقول الله تعالى: ﴿**وَعَدَ اللَّـهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّـهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ**﴾ [التوبة:٦٨] . **نعم !** وهذا فواضحٌ وجههُ، والحمد لله ربّ العالمين.

٢١- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُخاطباً أولئك الذين يَزعمون أنّ العُصاة سيدخلونَ الجنّة مَعَ إصرَارِهم وموتهِم بلا توبَة، فيقول عليه السلام : «وَمَنْ قَرَأ القُرآنَ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب الإيمان : ١٦٠.

فَزَعَمَ أنَّ الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- يَغْفِرُ لَهُ [صاحب المَعصيَة] أو لِأحَدٍ مِنْ أهلِ القِبلَة كَبيرةً مِنَ الموجِبَات أتَاهَا بِغَير تَوبَةٍ، وأنّ الله -تَبَارَكَ وَتَعَالَى- يُدْخِله الجنةَ بِغيرِ عَمَلٍ يُرضِي بِهِ الله تَعَالى، فَقَدْ افْتَرَى عَلى -الله عَزّ وَجلّ-، وَقَال غَير الحقّ، وَشَكّ فِي قَولِ الله تَعَالى «وَاعْتَلَجَ الحقّ وَالبَاطِلَ فِي قَلبِه، فَلَمْ يَدْرِ أيّهُمَا يَتْبَع، فَهُو فِي لَبْسٍ مِن دِينِه يَتَرَدَّدُ فِي ضَلالِه» (١).

٢٢- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُصرّحاً بالخلود في حقّ العُلماء الغير مُظهرين للحق، والمُحابين في الله، يقول عليه السلام : «فَيَا عُلَمَاءَ السّوء، هَذَا مِهَادُكُم الذِي مَهَدْتمُوه لِلظّالِمِين، وَهَذا أمَانُكُم الذي ائتُمنتُمُوه لِلخَائنين، وَهَذِهِ شَهَادَتُكُم لِلْمُبطِلِين، فَأنْتُم مَعَهُم فِي النّار غَدَاً خَالِدون: ﴿**ذَلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَبِمَا كُنتُمْ تَمْرَحُونَ**﴾ [غافر:٧٥] (٢).

٢٣- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُفسّراً لوجه آيَة المشيئة الوعيديّة التي يتشبّث بها البعض الكثير في إثبات عقيدة غفران الذّنوب بدون تَوبَة، قال عليه السلام : «وَاحْتَجّوا بِقَولِه تَعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ [النساء:٤٨]. ثُمّ أُنزِلَ بَعدها: ﴿**وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ [النساء:٩٣]. فَبَيّنَتْ كُلُّ آيَةٍ فِيمَا أُنْزِلَت، أنّهَا مِنْ وَعْدِ الله، إنّ الله لا يُخْلِفُ الميعَاد، وَهِيَ سَديدَةٌ وَلَيسَت لَهُم بِحُجّة، هِيَ بَيِّنَةٌ لِمَنَ شَفَاهُ الله تَعَالى بِالقُرآن، ...، وَسُأُبَيّنُ لِمَنْ ضَلّ عَنْ هَذِه الآيَة كَيفَ تَفْسيرهَا: إنّ قَول الله تَعَالى: ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾، [ف]الذين يَشَاءُ لَهُم [الله] المَغْفِرَة الذِينَ أنْزَلَ فِيهِم: ﴿**إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُمْ مُدْخَلًا كَرِيمًا**﴾ [النساء:٣١]، فَمَنْ وَعَد الله مِنْ أهْلِ القِبلَةِ النّارَ بِكَبِيرَةٍ أتَاهَا، فَإنّ الله تَعَالى قَال: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَادَ**﴾ [الرعد:٣١]، وَقَال

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب الإيمان : ١٦٣.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : رسالة الإمام زيد إلى عُلماء الأمّة : ٣٠٢.

تَعَالىٰ: ﴿**إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا**﴾ [مريم:٦١]، وَقَال تعَالىٰ: ﴿**مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ [ق:٢٩] . [احتِجاج] فَسَلْهُم عَنْ أصْحَابِ المُوجِبَات هَلْ وَعَدَهُم الله تَعَالىٰ النّار عَليهَا أمْ لا؟!، فَإنْ شَهِدُوا أنَّ الله تَعَالىٰ قَدْ وَعَدَهُمُ النّار عَليهَا، فَقُل: أتَشْهَدُونَ أنَّ الله -سُبْحَانَهُ وتَعَالَىٰ- سَيُنْجِزُ وَعْدَه، أمْ فِي شَكٍّ أنْتُم، لا تَدْرُونَ هَلْ يُنْجِزُ الله وَعْدَهُ أمْ لا؟!، وَسَلْهُم عَمَّنْ شَهِدَ الله عَليه والمَلائِكَة، فَإنّ الله -عَزّ وَجَل- قَال: ﴿**لَكِنِ اللَّهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ إِلَيْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ وَالْمَلَائِكَةُ يَشْهَدُونَ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا**﴾ [النساء:١٦٦]، فَارْضَوا بِمَا شَهِدَ الله بِهِ وأشْهَدُوا عَليهِ، وَلا تَرْتَابُوا، فَإنّ الله -جَلّ وعَلا- قَال: ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلا**﴾ [النساء:١٢٢]، فَمَنْ حَدَّثَكُم حَدِيثاً بِخِلافِ القُرآنِ فَلا تُصَدِّقُوهُ وَاتّهِمُوه، وَلْيَكُنْ قَولُ الله -عَزّ وَجَلّ- أشْفَىٰ لِقُلُوبِكُم مِنْ قَولِهِم: إنَّ أصْحَابَ المُوجِبَاتِ فِي المَشِيئَة [1].

الشّفاعَة ليسَت لأهل المَعاصِي والكَبائر

٢٤- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «وَسَلْهُم عَنْ رَجُلٍ رَكِبَ فَرَسَهُ وَتَقَلّدَ سَيْفَهُ، ثُمّ ذَهَبَ فَقَطَعَ الطّريقَ علىٰ المُسلمِين، فَقَتَل المؤمِنين وَأخَذَ أمْوالَهُم، وأخَذَ بِالرّبَا، وَشرب الخَمْر، وَقَذَفَ المحصَنَة، وَتَرَكَ الصّلاة، فَإذَا قِيلَ له: أرَأيتكَ هَذا الذي تَعْمَلُ حَلالاً هُو أمْ حَرَاماً؟، فَيقُول: لا، بَلْ حَرامٌ مِنَ الله تَعَالىٰ . فَسَلْهُم : أهُوَ مِمَّنْ يَشْفَعُ لَهُ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وَالملائِكَة؟، فَإن قَالوا: لانَدْرِي، شَكّوا فِيمَا أنْزَلَ الله -تَبَارَك وتَعَالىٰ-. وإنْ قَالوا: نَعَم، كَذَبُوا علىٰ الله تَعَالىٰ؛ لأنَّ الله تَبَارَك وَتعَالَىٰ يَقُول فِي كِتَابِه: ﴿**وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَىٰ وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ**﴾ [الأنبياء:٢٨] [2].

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب الإيمان : ١٤٢.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب الإيمان : ١٦٨.

نُطق الشّهادَة مع الإخلاص والخَتمُ بالصّالحات شَرْطُ الجنّة

٢٥- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «ثُمَّ بَعَثَ [الله] الأَنْبياءَ عليهم السلام، إلى قَومِهِم عَلى شَهَادَةِ أنَّ لا إلهَ إلاَّ الله، والإقْرَارِ بِمَا جَاءَ مِنْ عِندِ الله، فَمَنْ كَانَ مِنهُم مُخْلِصَاً، وَمَاتَ عَلى ذَلِكَ أدْخَلَهُ الله الجَنَّةَ بِذَلِك»[١].

٢٦- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «اللّهُمّ، إنّا نَعُوذُ بِكَ أنْ نَفْتَرِي عَلى الله الكَذِب، أوَ القَول خِلافَ مَا أنْزَلْتَ مِنْ وَحْيِكَ عَلى نَبيّك محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، أو نَزْعُم أنَّ الإسْلامَ قَولٌ بِغَيرِ عَمَل، ..»[٢].

٢٧- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «وَإنَّ التّقْوَى لَيسَ هُوَ قَولاً بِغَيرِ عَمَل، إنّمَا التّقوى: الإيمَانُ وَالعَمَلُ بِحَقِيقَةِ الإيمَان، قَال الله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّـهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُونَ**﴾ [آل عمران:١٠٢]، وَقَدْ سَمّاهُم الله - تبارَكَ وَتعَالَى- مُؤمِنينَ حِينَ أسْلمُوا وأخْبَتُوا وَصَدّقُوا بِمَا جَاءَ بِهِ نَبيّهُم صلى الله عليه وآله وسلم، مَنْ أمَرَهُمْ بِالتّقوَى وَالعَمَل»[٣].

٢٨- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «فأبَى اللهُ أنْ يَقْبَلَ العَمَل الصّالح إلاّ بالإيمان، ولا يَقبل الإيمان إلاّ بالعَملِ الصّالح»[٤].

رابعاً : الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكَر

٢٩- روى الإمام النّاطق بالحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن زَيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي، قال: قَال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أفْضَلُ الأعمَالِ بَعد الصّلاةِ المفرُوضَة،

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب الإيمان : ١٢٤ .

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب مَدح القِلّة وذمّ الكثرَة : ٢٨٠.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب الإيمان : ١٣٨.

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب الإيمان : ١٣٤ .

وَالزّكَاة الوَاجِبَة، وحجّة الإسلام، وَصَوم شهر رَمَضَان، وَالجِهاد فِي سَبيلِ الله، والدّعاء إلى دين الله، والأمْرِ بالمعروف، والنّهي عن المنكر، عَدْلُ الأمْرِ بِالمعرُوف الدّعَاء إلى دِين الله في سُلطَانِ الكُفر، وَعَدْل النّهي عَن المنكَر الجِهَادُ فِي سَبيلِ الله، لَرَوْحَةٌ فِي سَبيلِ الله أو غَدْوةٌ خَيرٌ مِنَ الدّنيا وَمَا فِيهَا»[1].

٣٠- روى الإمام النّاطق بالحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن زَيد بن علي، عن أبيه، عن آبائه، عن علي، قَال: قَالَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «لَتَأمُرُنَّ بِالمَعرُوفِ، وَلَتَنْهُنَّ عَنِ المُنكَرِ، أو لَيُسَلِّطَنَّ الله عَليكُم شِرَارَكُم، ثمّ يَدْعُو خِيارُكُم فَلا يُستَجَابُ لَهُم»[2].

٣١- روى الإمام النّاطق بالحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن زَيد بن علي، أنّ زَيد بن علي عليه السلام، قال: «مَنْ أمَرَ بِمَعروفٍ، وَنَهَى عَن مُنكَرٍ، أُطِيعَ أو عُصِي، كَانَ لَهُ بِمَنزِلَةِ المجَاهِدِ فِي سَبيلِ الله»[3].

خامساً: الإمامَة

علي عليه السلام إمامَتُه ومَناقِبُه

٣٢- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُثبتاً أحقيّة أمير المؤمنين بالإمامة بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «وقد بَيَّنَ الله -تَبَارَكَ وَتعَالَى- الفَضْلَ فِي كِتَابِه، فأفْضَلُهُم عِندَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مَنْ فضَّلَه الله فِي كِتَابِه، وَهُوَ وَصِيّه عليه السلام؛ لأنَّ رَسولَ الله صلى الله عليه وآله وسلم لَمْ يَكُنْ لِيَخْتَارَ غَير الذي اختَارَهُ الله، فَهَلُمّوا فَلْنَنْظُرْ فِي كِتَابِ الله، مَنْ أهْلُ صَفْوَتِه، وَأهْل خِيرَتِه ؟!، ...، فَكَانَ عَلّي -صلّى الله عليه- أحَقَّ النّاس بالله وَبِرَسُولِه صلى الله عليه وآله وسلم، وَكَانَ إمَامَهُم بَعْدَ نَبيِّهم»[4].

---

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ٣٩٥.

(٢) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ٤٠٣.

(٣) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ٤٠٥.

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: كتاب تثبيت الوصيّة: ١٩٧-٢٠٧.

٣٣- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُتكلّماً على خَبَرِ المَنزلة : «عَليٌّ منّي بمنزلَة هارونَ مِن مُوسى إلاّ أنَّه لا نبيّ بَعدي»، فقال عليه السلام : «قَدْ شَبّهَهُ [الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم] بِهَارُون فِي مَنزلته، فَلا بُدّ مِنْ مَنْزِلَةٍ مَعْلُومَةٍ لَنَا دُونَ مَنْزِلَةٍ مَجْهُولَة، وَلَيسَ لِهَارون مَنَازِل مَعلومَة إلا ثّلاثاً: مَنْزِلَة الأُخُوّةِ، وَمَنْزِلَة الشّركَة -أي فِي النّبوّة-، وَمَنْزِلَة الخِلافَة، وَالعَقْل قَد اسْتَثْنَى الأُخُوّةَ بِالنّسَب، وَالنّبي صلى الله عليه وآله وسلم قَد اسْتَثنَى النّبوّة، فَلَمْ يَبْقَ إلاَّ الإمَامَة»[1].

٣٤- روى الإمام النّاطق بالحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن زَيد بن علي، عن أبيه، عن آبائه، عن علي عليه السلام، قَال: «كَانَ لِي عَشْرٌ مِنْ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، مَا أُحِبُّ أنّ لِي بِإحْدَاهُنَّ مَا طَلَعَتْ عَليهِ الشّمْس، قَالَ لِي: «يَا عَلِي، أَنْتَ أخِي فِي الدّنيَا والآخِرَة، وَأَقْرَبُ الخَلائِقِ مِنّي فِي المَوقِفِ يَوم القِيامَة، مَنْزِلِي يُواجِهُ مَنْزِلَكَ فِي الجَنّة كَمَا يَتَواجَهُ مَنْزِلُ الأخَوَينِ فِي الله، وَأَنْتَ الوَليّ، وَالوَزِيرُ، وَالوَصِيّ، وَالخَلِيفَةُ فِي الأهْلِ والمَالِ وفِي المُسْلِمِين فِي كُلّ غَيبَة، وأَنْتَ صَاحِبُ لِوَائِي فِي الدّنيَا وَالآخِرَة، وَلِيُّكَ وِلِيّي، وَوَلِيّي وَلِيُّ الله، وَعَدُوُّكَ عَدُوّي، وَعَدُوّي عَدُوّ الله تَعَالى»[2].

٣٥- روى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عَن أبيه، عَن جَده، عَن علي عليه السلام، قَال: «قَالَ لِي رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: أَنْتَ أخِي، وَوَزِيرِي، وَخَيرُ مَنْ أخلفه بَعَدِي، بِحُبِّكَ يُعرَفُ المؤمنون، وَبِبُغْضِكَ يُعرَفُ المَنَافِقُون، مَنْ أحَبَّكَ مِنْ أمّتِي فَقَد بَرِيء مِنَ النّفَاق، وَمَنْ أبْغَضَكَ لَقِي الله -عَزّ وَجَلّ- مُنَافِقاً»[3].

٣٦- روى الحافظ محمد بن علي العلوي عليه السلام، بسنده، عن شُعبَة بن الحجّاج أبو بسطَام، قَال: سَمِعْتُ زَيدَ بن علَي بِالمَدينَة بِالرّوضَة، يَقول: حَدَّثَنِي أخِي محمّد بن علي، أنّهُ سَمِعَ جَابر بن عَبدالله، يَقول: قَالَ رَسول صلى الله عليه وآله وسلم: «سُدّوا الأبْوابَ كُلَّهَا إلاَّ بَابَ عَلِي، وَأوْمَأَ بِيَدِه إلى بَابِ أمِيرِ المؤمنين عَلي»[4].

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : من مقالات وكلام الإمام زيد : ٣٧٩.

(٢) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب : ١٠٨ .

(٣) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام.

(٤) تسمية مَن روى عن الإمام زيد : ١٠٨.

٣٧- روىٰ الحافظ محمد بن علي العلوي عليه السلام، بسنده، عن إسمَاعِيل بن الحسَن بن زَيد، عَن أبيه، عَن الإمام أبي الحسين زَيد بن علي، عَن عُبيدالله بن أبي رَافع، عَن أمير المؤمنين عَلِي، قَال: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أَنَا دَارُ الحِكمَةِ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا»[1].

٣٨- روىٰ الإمام النّاطق بالحق يحيىٰ بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن زَيد بن علي، عَن أبيه عن آبائه، عَن عَلي، قَال: «مَا دَخَلَ عَينِي نَومٌ وَلا غَمَض، حَتّىٰ عَلِمْتُ فِي ذَلِكَ اليَوم مَا نَزَلَ بِهِ جِبرِيل عليه السلام حَلالٌ أو حَرامٌ، أو سُنّةٌ أو كِتابٌ، أو أمرٌ أو نَهيٌ، وَفِيمَن نَزَل، أو فِيمَا نَزل»[2].

٣٩- روىٰ الحافظ محمد بن علي العلوي عليه السلام، بسنده، عن عُبيدالله العمري، عن الإمَام زَيد بن عَلي، عَن أبيه، عَن أميرِ المؤمنين عليه السلام، قَال: «أَمَرَنِي رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم، بِقِتَالِ النّاكِثِينَ وَالقَاسِطِينَ وَالمَارِقِين، فَأمّا النّاكِثونَ فَأهلُ الجَمَل، وأمّا القَاسِطُونَ فَمُعَاوِيَةٌ وَأصْحَابُه، وَأمّا المَارِقُونَ فَالحَرُورِيّة». قَال الإمام أبو الحسين زَيد بن علي عليه السلام: «والله لَوْ أَمَرَهُ [الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم] بِقِتَالِ الرّابِعَةِ لَقَاتَلَهُم»[3].

٤٠- روىٰ الإمام زيد بن علي عليه السلام، عَن أبيه، عَن جَده، عَن علي عليه السلام، قَال: قَال رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «يَا عَلِي، لَعَنَتُكَ مِنْ لَعْنَتِي، وَلَعْنَتِي مِنْ لَعْنَةِ الله، وَمَنْ يَلْعَنِ الله فَلَنْ تَجِدَ لَهُ نَصِيراً»[4].

٤١- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَن رُوَاةِ الصّحَابَة للأثَار عَن الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وَقُلتَ: إنّكَ قَدْ نَظَرْتَ فِي رِوَايَتِهِم، فَرَأيتَ فِيهَا مَا يُخَالِفُ الحقّ. فَاعْلَم -يَرْحَمُكَ الله- أنّهُ مَا ذَهَبَ نَبِيٌّ قَطّ مِن بَين أمّتِه إلاّ وَقَد أثبَتَ الله حُجَجَهُ عَليهِم، لِئلا تَبْطُلَ حُجَجُ الله وبَيِّناته، فَمَا كَانَ مِن بِدْعَةٍ وضَلالَة فَإنّمَا هُوَ مِن الحَدَث

(١) تسمية مَن روىٰ عن الإمام زيد: ٥٧.

(٢) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ١٢٣.

(٣) تسمية مَن روىٰ عن الإمام زيد: ٨٤.

(٤) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام: ٤٠٤.

الذي كانَ مِن بَعدِه، وإنّهُ يُكذَبُ على الأنبياء -صلوات الله عليهم وسلامه-، وقد قَال رسول الله ﷺ: «اعرِضُوا الحَدِيثَ إذَا سَمِعتمُوه على القُرآن، فَمَا كَانَ مِنَ القُرآن فَهُو عنّي وأنَا قُلتُه، ومَالَمْ يَكُن على القُرآن فَليسَ عنّي ولَمْ أقُلْه، وأنَا بَريءٌ مِنه»، وعَليكَ بِعَلِيّ بن أبي طالب -صلوات الله عليه وسلامه-، فَإنّهُ كَانَ باب حِكمة رسول الله ﷺ، وَكانَ وَصيُّه في أمّته، وخَليفَته على شَريعَتِه، فَإذَا ثَبَتَ عَنهُ شَيءٌ فَاشْدُدْ يَدَكَ بِه، فَإنّكَ لَنْ تَضِلَّ مَا اتّبَعْتَ عَليّاً -صَلوات الله عليه وسلامه-»[1].

الحَسَن والحُسين عليهما السلام وأهلُ البيت إمامَتُهم وَمَناقِبُهم

٤٢- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُبيّناً فَضْل ومكان الحَسن والحُسين من الإمامة بعد علي عليه السلام، قال عليه السلام: «وأحَقُّ النّاسِ بِالنّاسِ وَأَوْلاهُمْ بِهِم الحسنُ والحسينُ؛ لأنّهُمَا ذُرّيَةُ رَسُولِ الله ﷺ وعَقِبُه، وَليسَ لِلحَسَن فَضْلٌ على الحُسين إلاَّ دَرَجة الكِبَر، وَكانَ القَول مِنْ رَسولِ الله ﷺ فِيهِمَا وَاحِداً، فَهُمَا ذُرّيَة رَسول الله ﷺ، وَهُمَا أولَى بِهِ مِنْ سَائرِ النّاس، وَأولَى النّاس بِعَلِي»[2].

٤٣- روى الإمام النّاطق بالحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عن زَيد بن علي، عن أبيه، عن جدّه، عن علي عليه السلام، قَال: «لَمّا ثَقل رَسول الله ﷺ فِي مَرَضِه، وَالبَيتُ غَاصّ بِمَنْ فِيه، قال: «أدعُوا الحَسَن والحسين»، قَال: فَجَعَلَ يَلثُمُهُمَا حَتّى أُغمِيَ عَليه، قَال: فَجَعَلَ علي عليه السلام يَرْفَعُهُمَا عَنْ وَجْهِ رَسُولِ الله ﷺ، قَال: فَفَتَحَ عَينَيه، فَقَال: «دَعْهُمَا يَتَمَتَّعَانِ مِنّي، وَأتَمَتّعُ مِنهُمَا، فَإنّهُمَا سَيُصِيبُهُمَا بَعْدِي أثَرَةٌ»، ثمّ قَال: «أيّهَا النّاس، إنّي قَدْ خَلَّفْتُ فِيكُم كِتَابَ الله وسُنّتِي، وَعِتْرَتِي أهل بَيتِي، فَالْمُضَيّعُ لِكِتَابِ الله كَالْمُضَيّع لِسُنّتِي، وَالمضَيّع لِسُنّتِي كَالْمُضَيّع لِعِترَتِي، أمَا إنّ ذَلِكَ لَنْ يَفْترقَ حتّى اللّقَاء عَلى الحَوض»[3].

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: الرّسالة المدنيّة: ٣١٦.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: كتاب تثبيت الوصيّة: ٢٠٨.

(٣) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب: ١٤٨.

٤٤- روى الإمام المُرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري عليه السلام، بسنده، عن زيد بن علي عليه السلام، عن آبائه، عن علي عليه السلام، من خبر طويل: «أنّ فاطمة الزهراء عليها السلام، قَالَتْ: يَا رَسُوْلَ الله، انْحَلْ ابْنَي. فَقَالَ: «قَدْ نَحِلَتهُ المَهَابَةَ وَالْحَيَاءَ، وَنَحِلَتُ حُسَيْناً الشَّجَاعَةَ وَالْجُوْدَ، وَهُمَا سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الجَنَّةِ، مَنْ أَحَبَّهُمَا فَبِحُبِّي أَحَبَّهُمَا، وَمَنْ أَبْغَضَهُمَا أَوْ بَغَى عَلَيْهِمَا فَبِبُغْضِي أَبْغَضَهُمَا»[1].

٤٥- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «فَإنْ قَالُوا: فَمَنْ أولى النّاس بعد الحسين؟، فَقولوا: آل محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، أولادُهمَا، أفَضلهُم أعلَمُهم بالدِّين، الدَّاعي إلى كتاب الله، الشَّاهر سَيفه في سبيل الله»[2].

٤٦- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «فَعَرَفنَا أنّ الفَضل والخِيْرة لأهل هذا البيت، الذي فضَّله الله على جميع البيوت؛ لأنّهم جمعوا السَّبْق والتَّطهير، فَينبغي أن يكون رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خيرُهم؛ لأنّه خير الناس، وأفضلهم عند الله، وينبغي أن يكونوا قادَة الناس إلى يوم القيامة؛ لأن الله -عز وجلّ- يقول: ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾ [يونس:٣٥][3].

٤٧- قال الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، مُحَدِّدَاً طَريقَة تعيين الإمَام فيمَن لَم يثبُت عليهِم نصّ، -أي أنّه يخصّ بني فاطمة بعد الحسين عليه السلام-: «أَيُّهَا النَّاسُ، إنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهذَا الأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ الله فِيهِ، فَإنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتُعْتِبَ، فَإنْ أَبَى قُوتِلَ. وَلَعَمْرِي، لَئِنْ كَانَتِ الإمَامَةُ لاَ تَنْعَقِدُ (تأمّل) حَتَّى يَحْضُرَهَا عَامَّةُ النَّاسِ، فَمَا إلى ذَلِكَ سَبِيلٌ، وَلكِنْ أَهْلُهَا يَحْكُمُونَ عَلَى مَنْ غَابَ عَنْهَا، ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ، وَلاَ لِلغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ»[4]، هذا ولَم يكُن الإمام علي عليه السلام يَرى وُلاة الأمّة الصّالحين

---

(١) أمالي المرشد بالله الاثنينيّة.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: كتاب تثبيت الوصيّة: ٢١٠.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: كتاب تثبيت الوصيّة: ٢٠٤.

(٤) نهج البلاغة: خ١٧٣.

للإمامة إلاَّ في بطن بني فاطِمَة، فقال عليه السلام : «إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيشٍ غُرِسُوا فِي هذَا البَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لاَ تَصْلُحُ عَلَىٰ سِوَاهُمْ، وَلاَ تَصْلُحُ الوُلاَةُ مِنْ غَيْرِهِمْ»(١)، وكذلكَ قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «الإمَامَةُ والشّورَىٰ لا تَصلُح إلاّ فينَا»(٢).

إجمَاع أهل البيت عليهم السلام حُجّةٌ على العِباد

٤٨- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «فإنْ قَالوا: فَمَا بَالُ آل محمّدٍ يَختلفون، وإنّما الأمر والحقّ واحِد فِيما تزعمُون؟ فَقُولوا: فَإنّ دَاوُد وسليمان اختلفا : ﴿**إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الْحَرْثِ**﴾ [الأنبياء:٧٨]، وقَد قَال الله -تبارك وتعالى-: ﴿**وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا**﴾ [الأنبياء:٧٩]، أفَيَجوز أن نردَّ قول -الله عزّ وجل-، فَنقول: إنّ دَاود حكم بغير الحقِّ، أو أخطأ؟، فَاختِلافنا لكُم رحمَة، فَإذا نَحنُ أجْمَعْنَا على أمرٍ لَم يَكُن للنّاس أن يَعْدُوه، ....، فمَنْ كَذَّب آل محمّد في شَيءٍ وضَلَّلَهُم، فَإنّما يُكذِّبُ الله؛ لأنَّ الله قَد اصطَفَاهُم، وأذهبَ عنهم الرِّجس، وطهَّرهم تطهيراً»(٣).

٤٩- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي عَن أهل بَيتي، وعَن اختِلافِهِم. فَاعلَم -يَرحَمُك الله تعالى- أنّ أهلَ بيتي فِيهِم المُصيب، وفِيهِم المُخطئ، غَيرَ أنّه لا تَكونُ هُدَاةُ الأمّة إلاَّ مِنهُم، فَلا يَصْرِفْكَ عَنهُمُ الجاهِلون، ولا يُزَهِّدْكَ فِيهِمُ الذين لا يَعْلمُون، وإذَا رَأيتَ الرّجُلَ مُنصرِفاً عَن هَدِينَا، زَاهداً في عِلمِنَا، رَاغباً عن مَوَدّتِنَا، فَقَد ضَلَّ ولا شَكّ عَن الحق، وَهُوَ مِنَ المبطِلين الضّالين، وإذَا ضَلّ النّاس عن الحق، لَم تَكن الهُدَاةُ إلاَّ مِنَّا، فَهَذَا قَولِي -يَرْحَمُكَ الله تعالى- فِي أهلِ بَيتي»(٤).

٥٠- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام، مُتكلِّما عن أولئك الذين لا ينظرونَ إلى سادات أهل البيت عليهم السلام، ولا يأبَهونَ بهم، إلاّ إذا اتّبعوا مَسلَكهُم ومَشرَبَهُم، وكأنّهم المتبوعون

(١) نهج البلاغة : خ١٤٣.
(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : من مقالات وكلام الإمام زيد : ٣٨١.
(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب تثبيت الوصيّة : ٢١٠-٢١٢.
(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : الرّسالة المدنيّة : ٣١٧.

وسادات الآل الأتباع، والله المُستعان، فيقول الإمام زيد عليه السلام: «وَقَد رأيتَ مَا وَقَعَ النّاسُ فِيهِ مِنَ الاختلاف، تَبرّأوا مِنْ بَعضِهِم، وتَأوّلوا القُرآن بِرأيِهِم علىٰ أهْوائِهِم، واعْتَقَدَتْ كُلّ فِرقَةٍ مِنهُم هَوىٰ، ثمّ تَولّوا عَليه، وتَأوّلوا القُرآن علىٰ رأيِهِم ذَلك، بِخِلافِ مَا تَأوّلَهُ عليه غَيرُهم، ثمّ بَرِئ بَعْضُهُم مِنْ بَعْض، وكُلّهم يَزعم فيما يُزَيَّنُ لهُ أنّه عَلىٰ هُدىً فِي رَأيِهِ وتَأوُّلِه، وأنَّ مَنْ خَالَفَه علىٰ ضَلالَةٍ أو كُفْرٍ أو شِرْك، لابُدَّ لكلّ أهل هوىً مِنهُم أن يَقولوا بَعض ذَلك. وكلّ أهل هوىً مِن أهل هذه القِبلة يَزعمون أنّهم أولَىٰ النّاس بالنبي صلى الله عليه وآله وسلم، وأعْلَمهُم بالكتَاب الذي جَاء بِه، وأنّهم أحقّ النّاس بكلّ آيَةٍ ذَكَر الله فيهَا صَفْوَةً أو حَبْوَةً، أو هُدىً لأمّة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم، وكُلّهم يَزعُمُ أنّ مَن خَالَفَهُم -فِي رأيِهِم وتَأويلِهِم- مِن أهل بَيتِ نَبيّهم بَرِؤا مِنه، وأنَّ أهلَ بيت نَبيّهِم صلى الله عليه وآله وسلم لَنْ يَهتَدُوا إلاَّ بِمُتَابَعَتِهِم إيّاهُم!!»[1].

سادساً: فِتنَة الصّحابة بعد موت الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم

عَلِيّ بن أبي طَالب عليه السلام أفْضَلُ مِنْ أبي بَكْر وعُمَر

٥١- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «فَلَمّا اجْتَمَعَ عَلىٰ ذَلِكَ الفَرِيقَان قَبلَنَا مِنهُم، وَشَهِدْنَا أنّ عَليَّ بن أبي طالب ـ صلوات الله عليه ـ خَيرٌ مِنْ أبي بَكْر، بِمَا دَلّ عَليه الكِتَابُ والسّنّة -فِيمَا اجْتَمَعُوا عَليهِ- مِنْ فَضْلِه فِي كِتَابِ الله الذِي لا خِلافَ فِيه، ...، فَدَلَّ مَا أجْمَعَتْ عَليهِ الأمّة مِنْ كِتَابِ الله الذِي لا اخْتِلافَ فِيه، عَلىٰ أنَّ عَليَّ بن أبي طَالِب -صَلوات الله وسَلامُه عَليه-، خَيرُ هَذِه الأمّة، وأنَّهُ أتْقَى الأمّة، وَأنّهُ إذَا صَارَ أتْقَى الأمّةِ صَارَ أخْشَاهَا؛ لأنّه صَارَ أعْلَمَ الأمّة، وإذَا صَارَ أعْلَمَ الأمّة، صَارَ أدَلَّ الأمّةِ عَلىٰ العَدْل، وَإذَا صَارَ أدَلَّ الأمّةِ عَلىٰ العَدْلِ، صَارَ أهْدَىٰ الأمّةِ إلىٰ الحَقّ، وَصَارَ أحَقّ الأمَّةِ أنْ يَكونَ مَتْبوعَاً وَلا يَكونُ تَابِعاً، وَأنْ يَكونَ حَاكِمَاً وَلا يَكونُ مَحْكُومَاً

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام: كتاب تثبيت الإمامة: ٢١٩.

عَليه؛ لأنَّ الله -تَبَارَك وَتعَالى- قَال فِي كِتَابه: ﴿**أَفَمَنْ يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي إِلَّا أَنْ يُهْدَى فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ**﴾ [يونس:٣٥](١).

٥٢- روىٰ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام، بسنده، عن الحُسين بن زيد بن علي، قَال: حَدّثني سَالِم مَولانَا، قَال: كُنتُ مَعَ الإمَام زيد بن علي بِوَاسِطْ، وَمَعَهُ أُنَاسٌ مِنْ قُرَيش، فَذَكَرُوا أمْرَ أبي بَكرٍ وعُمَر، فَكَان القُرَشّيون قدّموا أبَا بَكر وعُمَر، فَلمّا قَامُوا، قَال لِي زَيدٌ: قَدْ سَمِعْتُ مَقَالَتَهُم، فَكَرِهْتُ أنْ أجَارِيَهُم، وَلِكنْ قَدْ قُلتُ كَلِمَاتٍ، فَاذْهَبْ بِهَا إليهِم:

ومن فَضَّل الأقوامَ يوماً برأيهِ	فإنّ عَلياً فَضّلَتهُ المَنَاقِبُ
وقَولُ رَسول الله والحَقُّ قولُه	وإن رَغِمَتْ مِنْهُ الأنوفُ
فإنك مِنِّي ياعليُّ بِمَنزل	كَهَارونَ مِن مُوسَىٰ أخ لي
دعاه بِبَدرٍ فاستجاب لأمرهِ	وبارَزَ فِي ذَاتِ الإله يُضَارِبُ

الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم لَم يأمُر أبا بَكر بالصّلاة :

٥٣- روىٰ الحافِظ أبو العبّاس الحسني أحمد بن إبراهيم عليه السلام، بسنده، أنّ زيدَ بن علي عليه السلام سُئلَ عَنْ صَلاةِ أبي بَكر فِي مَرَض رَسولِ الله؟!، فَقال: «مَا أمَرَ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أبَا بَكْر أنْ يُصَلِّيَ بِالنّاس»(٣).

رَأي الإمام زيد بن علي عليه السلام في عُثمان بن عفّان :

٥٤- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «إنّكَ زَعَمْتَ أنّ عُثمَان إنّمَا قَتَلَه خَاصٌ، وأنَّ الجمَاعَة كَانَتْ مَعَه، وأنْتَ تَقول: إنّهُ قُتِلَ مَظلومَاً، والله مَا قَتَلَهُ إلاَّ جَمَاعَةُ المسلِمين مِنَ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب تثبيت الإمامة : ١٨٥.

(٢) كتاب الشّافي : ٣/ ١١٠، مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : من أشعار الإمام زيد : ٤٠٠ .

(٣) المصابيح : ٢٥١ .

المهَاجِرينَ والأنْصَار والذينَ اتّبعُوهُم بإحسَان،....، أوّلُ النّاكِثينَ علىٰ نَفسِه، وَأوّلُ مَنْ خَالَف أحكَام القُرآن، آوَىٰ طَريد رسول اللهّ ﷺ الحكَم بن أبي العَاص، ومَروان ابنه، مَع نَفْيِه أبَا ذَرٍّ -رَحِمَه الله تعَالىٰ- مِنَ المدينَة إلىٰ الربذة، وإنّمَا يُنفَىٰ عَن مَدينة رَسول الله ﷺ الفُسَّاق والمخنّثُون، ومَع ضَربِه ابن مَسعود -رضي الله عنه- حتّىٰ مَات، ومَع مَشيِهِ عَلىٰ بَطن عَمَّار بن يَاسر -رَحْمَةُ الله تعَالىٰ عليهِمَا- حتىٰ سَدِمَ مِن ذلك دَهراً طَويلا، وَمَع أخْذِهِ مَفَاتِيحَ بَيت مَال المسلمين مِن عبدالله بن الأرقَم، وإنفَاقِه المالَ علىٰ مَنْ أحَبَّ مِنْ أقَارِبِه»[1].

رَأي الإمام زيد بن علي عليه السلام في المُعتزِلين لِعلي عليه السلام

٥٥- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «وَكَتَبْتَ تَسْأَلُنِي : عَن الذِينَ اعْتَزَلُوا عَن أميرِ المؤمِنينَ عَلي بن أبي طَالب عليه السلام، وَلَمْ يُقَاتِلُوا مَعَه، وَلَمْ يُقَاتِلُوه. وَالذِي أخْتَارُهُ لِنَفْسِي وَمَنْ أطَاعَنِي فِيهِم مِنْ أمّتِنَا، أنَّ القَوْمَ لَمْ يَكُنْ لَهُمْ فِي الحقّ بَصِيرَةٌ فَارْتَابُوا فِيه، فَتَرَكَهُم أمِيرُ المؤمنين عليه السلام فِي رَيْبِهِم يَتَرَدّدُون، وَعَلىٰ شَكّهِم يُقيمُون، وَحَرَمَهُم عَطَاءَ المُحِقّينَ فِي الدّنيَا أيّامَ حَيَاتِه، فَهَذَا -عَافَاكَ الله تَعَالىٰ- قَولِي فِي المُرتَابِين الشّاكّين، الذينَ قَعَدُوا عَن أمير المؤمنين -سَلامُ الله عليه-، فَأمّا حِزبُ أمِيرِ المؤمنين، فَلا شَكَّ فِي أمْرِهِم، هُمْ حِزبُ الله، وَحِزْبُ رَسولِ الله ﷺ»[2].

رَأي الإمام زيد بن علي عليه السلام في مُعاوية وابنه يَزيد

٥٦- قال الإمام زيد بن علي عليه السلام : «أمَّا مَا ذَكَرْتَ مِنْ أنّهَا لَمْ تَكُن جَمَاعَةٌ قَطّ، إلاَّ كَانوا أهَلَ حَقّ . فَإنّهُم وَلّوا مُعاوِيَة بن أبي سفيان فَاستَأثَرَ بِفَيء المسلمِين، واضطرّ أهلَ الشام إلىٰ خِدْمَةِ اليهود والنصارىٰ، وأعطَىٰ الأموال مَنْ أحَبَّ مِنَ الفُسَّاق، فَأَيْتمَ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب مَقتل عثمان : ٢٨٧-٢٩٣ .

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : الرّسالة المَدنيّة : ٣١٧.

الأطفال، وأَرْمَلَ الأزوَاج، وسَلَبَ الفُقَراء والمسَاكِين، ثم قَدَّموا بَعدَهُ ابنَهُ يَزيد، فَقَتل الحسين بن فَاطِمة -صلوات اللهّ عليهما-، وسَاروا إليه بِبَنَاتِه حُسَّراً على نُوْقٍ صِعَابٍ، وأقْتَابٍ عَارِيةٍ، كَمَا يُفْعَلُ بِسَبي الرّوم، فَلو أنّ اليهود أبْصَرَت ابناً لموسى بن عمران لأكْرَمَتهُ وأجَلَّتهُ وأجَلَّت قَدْرَه، وَعَرَفَتْ حَقّه . فَكيفَ زَعَمْتَ أنَّ جَمَاعَةً قَدَّموا رَجُلاً على أمَانَتِهِم فَقَتلَ ولدَ نَبيّهِم ثمّ سَكَتُوا على ذَلك، ولَم يَكُن عَليه في ذَلك مِنهُم نَكير، فَكيفَ زَعَمْتَ أنَّ هَؤلاء جَمَاعَة، أو هُمْ عَلى حَقّ ؟!»[1].

سابِعاً : أبرَز فُروع الشريعَة

الأذَان والإقَامَة مَثنى مَثنَى

٥٧- روى الإمام زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عَن علي عليه السلام، قال: «الأذَانُ مَثنَى مَثنَى، والإقَامَةُ مَثنَى مَثنَى، وَيُرتّلُ فِي الأذَان، ويحدَرُ فِي الإقَامَة»[2].

الجَهْر بالبَسمَلة في الصّلاة

٥٨- روى الحافظ محمد بن منصور، بسنده، عن عبد الله بن الزّبير، قال: «سَمِعْتُ زَيد بن عَليّ، يَجْهَرُ بِبِسْمِ الله الرّحمَن الرّحيم، فِي الفَجْر»[3].

٥٩- روى الإمام زيد بن علي، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالبٍ: «أنّهُ كَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ الله الرّحمَنِ الرّحِيم»[4].

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : كتاب مقتَل عثمان : ٢٩٤.

(٢) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٩٣ .

(٣) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام : ١/ ٢٥٠.

(٤) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ١٠٤.

التّأمين بعدَ الفَاتحَة في الصّلاة

٦٠- سُئلَ الإمام زيد بن علي عليه السلام، عَن قَولِ الرَّجُل : آمين، بعدَ الفاتحَة. فقال عليه السلام: «إنّا -أهل البَيت- لا نَقولُهَا، وأنكرَ ذلِك»[١].

المَسْح على الخُفَّين

٦١- رَوى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن أبيه، عن الحسين السبط، أنّهُ قَال: «إنّا وَلَد فَاطِمَة لا نَمسحُ على الخفّين، ولاعِمَامَة، ولا كمة، ولا خِمَار، ولا جِهَاز»[٢].

٦٢- روى الحافظ محمد بن علي العلوي عليه السلام، بسنده، عن نَصْرَ البَارِقِي، قَال: سَألْتُ زَيدَ بن علي عَن المَسْحِ عَلى الخُفّين . فقَال عليه السلام: «نَحْنُ -أهل البَيتِ- لا نَمْسَحْ، وَكَانَ أبُونَا لا يَمْسَحْ، وَمَا رَأيْتُ أحَداً مِنْ أهلِ بَيتِي يَمْسَحُ عَلى خُفٍّ قَطْ». وَسَألْتُهُ عَن الجِرِّي[٣]، فَقَال: «نَحنُ -أهل البَيتِ- نَعَافُه»[٤].

بهذا القَدر -إخوَة البَحث- أكتفِي، إذ المُرَاد هُو الإشارَة لا الاستقصَاء، والحرّ تكفيه الإشارَة، فأمّا مَن جوّز أن تبقَى عُلوم أئمّة المَذاهب الأربعَة، الشّافعي، والمالكيّ، وأبي حَنيفَة، وأحمد بن حَنبَل، وتندثرُ علوم أهل البيت عليهم السلام، الإمام زيَد بن عَلي عليه السلام، والإمام الصّادق جعفر بن محمّد عليه السلام، وسادات بني الحَسن والحُسين، فهذا مُتّهم في إنصافِه، لا يُلتَفت إليه، بهذا أختمُ هذه الرّسالة في مُطابقَة منهَج الزيدية بمنهجِ إمامها الأعظَم في أصولِ الاعتقاَد وأبرَز مسائل الفروع، لافتاً انتبَاه الإخوَة إلى أنّه إن وُجِد خلافٌ فقهيّ بين

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : جوابه عليه السلام على سؤالات مُتفرّقَة : ٣٦١.

(٢) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٨٠.

(٣) الجري ـ بكسر الراء المهملة مع التشديد ثم ياء مشددة ـ: نوع من السمك يشبه الحية، ويسمى بالفارسية: مارماهي، وقد جاء في حديث عن علي عليه السلام: أنه كان ينهى عن أكل الجري.

(٤) تسمية مَن روى عن الإمام زيد : ١١٥.

بعض أئمّة أهل البيت عليهم السلام فهذه الخلافَات الفقهيّة لا تؤثّر على الاتّباع، فتكونُ بذلك مؤشّراً على الخلاف؛ لأنّ مسائل الاجتهَاد عند الزيدية لا يجوزُ التّقليدُ فيهَا، فلكلّ إمامٍ نظرُه، كمَن يقولُ: إنَّ القُنوت في الصّلاة قبلَ الرّكوع، ومَن يقولُ: إنَّها بعدَه، فهذه مسائل بسيطَة لا تدلّ على المُخالفَة من الزيدية لأئمّتهَا؛ لأنّ أصولَهم وأبرز مسائل الفُروع هي أصول الإمام زيد وأصول جماعَة بني الحَسن والحُسين أئمّة أهل البيت عليهم السلام، والأصلُ في الاتّباع هُو اتّباع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فعترتهُ لا تفترقُ عنه كما جاء في حديثِ الثّقلين المُتواتِر، عندَما قال صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بَعدي أبداً: كتابَ الله، وعترتي أهلَ بيتي، إنّ اللّطيفَ الخَبير نبّأني أنّهما لَن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحوض»، هذا وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد وعلى آله الطّيبين الطّاهرين .

١٠/٨/١٤٢٧هـ

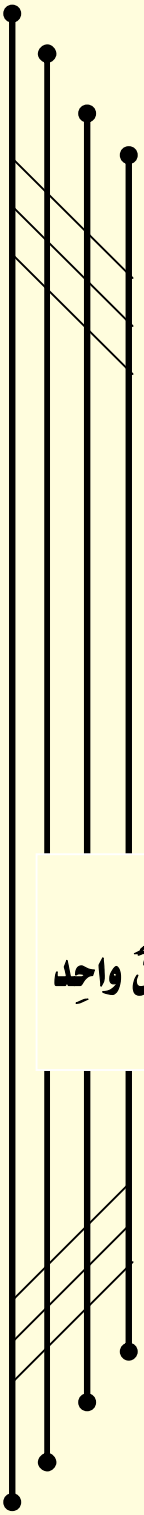

الثانية عشر : عقيدَة الإمَام السجّاد وعقيدة الزيديّة قولٌ واحِد

عقيدَة الإمام السجاد عليه السلام وعقيدَة الزيدية قولٌ واحِد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدلله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين، سيّدنا محمّد النبيّ الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، سُفن النّجاء وعلاماتُ الاهتدَاء، ورضوانه على الصحابة المتّقين، والتابعين لهم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدين .

وبعد :

فإنّا كثيراً ما نمرّ على قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم : «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إنّ اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم : «مَثَلُ أهل بيتي فيكم كسفينة نوح، مَنْ رَكِبَها نجا، ومَنْ تخلّفَ عنها غَرِقَ وهوى»، وهذان الحديثان وأمثالهما، لابدّ وأن تُؤثّر في الفِطَر السويّة السّليمة، وأن تَحثَّها على مَعرفة علوم أهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، المُلازمة للكتاب، والمُنجيَة من الهلاك، ومن هُنا وانطلاقاً من مَبدأ التعاون على البرّ والتقوى، والمُساهَمَة بإذن الله تعالى في مُساعدة إخواني من الباحثين في اتخاذ القرار الأكثر سلامةً وتحرّياً، نُظهر نقولاً مُختصرَةً غير مُخلّة، عن عقيدة عَلمٍ من أعلام أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بالاتفاق، زين العابدين وسيّدهُم علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وذلك من خلال استقراء ما صحّ من صَحيفته السّجّاديّة، مُركّزين على مُحكمِ كلامه عليه السلام، دونَ مُتشابهه، لغرض الاختصار أولاً، ثمّ بسبب أصالته في الاحتجاج، وعدم احتمالهِ إلاّ عقائد ثابتَة واحدَة، لا تحتملُ التأويل، **نعم!** ويسبقُ إلى ذهنِي أنّ أكثرَ من سيستفيدُ من هذه الرّسالة هُم من أقرّ بالصّحيفَة السجّادية واعتبروهَا من أصحّ ما وصلَهم عن الإمّام السجاد عليه السلام، وهُم الزيدية والجعفرية ويُشاركهُم الإسماعيليّة من الشيعَة، وكلّهم اتّفقوا على عَظيم منزلَة الإمام السجاد عليه السلام، وإن كانَت الزيدية عند التّحقيق تُجلُّ أئمّتهم وهُم يقدحونَ في كثيرٍ من أئمّة الزيدية، كالإمام النّفس الزكيّة وإخوتِه، والإمام محمد بن جَعفر الصّادق عليه السلام،

وغيرهِم من أئمّة وأعلام الزيدية، **نعم!** أيضاً قد نُشير إلى اعتقادِه من غير الصّحيفَة من مصادِر الزيدية وغيرهَا تدعيماً لمَا استنبطناهُ من اعتقادِه من (الصّحيفَة السّجاديّة)، ليكونَ ذلكَ أوقرَ وأدلّ وأقوَى لوجهِ الاستنبَاط .

الصّحيفَة السّجاديّة في سطور :

هَي صَحيفَة كتبَها أو أملاهَا زين العابدين عليه السلام، وتخلّفها أبناؤه وشِيعَته من بَعدِه، فَعملوا على تأمّلها وتدبّرها وحِفظِها والدّعاء منها، وهي صحيفةٌ مُشتملَةٌ على الكثير الطيّب من الأدعية،وآخرُ ما صحّ منهَا عند الزيدية هُوَ دُعاء استكشافُ الهُموم .

الصّحيفَة السّجاديّة تَحكي عقيدَة زَين العَابدين عليه السلام :

قَول الإمام علي بن الحسين عليه السلام في التّوحيد :

١-صِفَة القِدَم في حقّ الله تعالى : قال زين العابدين عليه السلام : «الْحَمْدُ لله الأَوَّلِ بِلَا أَوَّلٍ كَانَ قَبْلَهُ، وَالْآخِرِ بِلَا آخِرٍ يَكُونُ بَعْدَهُ»(١)، وقال عليه السلام : «وأَنْتَ الله لَا إِلـهَ إلا أَنْتَ، الأَوَّلُ قَبْلَ كُلِّ أَحَدٍ، وَالْآخِرُ بَعْدَ كُلِّ عَدَدٍ»(٢).

٢-الرّؤيَة لا تَجوزُ على الله تَعالَى لا في الدّنيا ولا في الآخرَة : «الَّذِي قَصُرَتْ عَنْ رُؤْيَتِهِ أَبْصَارُ النَّاظِرِينَ، وَعَجَزَتْ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الوَاصِفِينَ»(٣)، وقال عليه السلام : «وَاجْعَلْ لَنَا نَصِيباً فِي رَحْمَتِكَ . وَيَا مَنْ تَنْقَطِعُ دُونَ رُؤْيَتِهِ الأَبْصَارُ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ»(٤)، وقال عليه السلام : «وَعَجَزَتِ الأَفْهَامُ عَنْ كَيْفِيَّتِكَ، وَلَمْ تُدْرِكِ الأَبْصَارُ مَوْضِعَ أَيْنِيَّتِكَ»(٥).

---

(١) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام إذا ابتدأ الدّعاء بالتحميد، ص٧٣ .

(٢) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في يوم عَرَفَة، ص٢٨٢.

(٣) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام إذا ابتدأ الدّعاء بالتحميد، ص٧٣ .

(٤) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام لِنفسِه وأهل ولايته، ص٩١ .

(٥) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في يوم عَرَفة، ص٢٨٣.

٣-لا يَجوز على الله التشبيه : «الَّذِي قَصُرَتْ عَنْ رُؤْيَتِهِ أَبْصَارُ النَّاظِرِينَ، وَعَجَزَتْ عَنْ نَعْتِهِ أَوْهَامُ الوَاصِفِينَ»(١)، وقال عليه السلام : «أَنْتَ الذِي قَصُرَتِ الأَوْهَامُ عَنْ ذَاتِيَّتِكَ، وَعَجَزَتِ الأَفْهَامُ عَنْ كَيْفِيَّتِكَ، وَلَمْ تُدْرِكِ الأَبْصَارُ مَوْضِعَ أَيْنِيَّتِكَ . أَنْتَ الذِي لَا تُحَدُّ فَتَكُونَ مَحْدُوداً، وَلَمْ تُمَثَّلْ فَتَكُونَ مَوْجُوداً، وَلَمْ تَلِدْ فَتَكُونَ مَوْلُوداً . أَنْتَ الذِي لَا ضِدَّ مَعَكَ فَيُعَانِدَكَ، وَلَا عِدْلَ لَكَ فَيُكَاثِرَكَ، وَلَا نِدَّ لَكَ فَيُعَارِضَكَ»(٢).

٤-عقيدَة التأويل عند زين العابدين عليه السلام : قال عليه السلام : «الْحَمْدُ للهِ الذِي خَلَقَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ بِقُوَّتِهِ وَمَيَّزَ بَيْنَهُمَا بِقُدْرَتِهِ»(٣).

٥-الله سُبحانه وتعالى لا يَحويه مَكان : «أَنْتَ الذِي لَا يَحْوِيكَ مَكَانٌ، وَلَمْ يَقُمْ لِسُلْطَانِكَ سُلْطَانٌ، وَلَمْ يُعْيِكَ بُرْهَانٌ وَلَا بَيَانٌ»(٤).

قَول الإمام علي بن الحسين عليه السلام في العَدْل :

٦-إرادَة المَخلوقين قَد تُخالفُ إرادَة الله تعالى، وفيه إثبات أنّ الله لا يُريد المعاصي والذنوب: قال عليه السلام : «اللَّهُمَّ، وَإِنِّي أَتُوبُ إِلَيْكَ مِنْ كُلِّ مَا خَالَفَ إِرَادَتَكَ، أَوْ زَالَ عَنْ مَحَبَّتِكَ مِنْ خَطَرَاتِ قَلْبِي، وَلَحَظَاتِ عَيْنِي، وَحِكَايَاتِ لِسَانِي، تَوْبَةً تَسْلَمُ بِهَا كُلُّ جَارِحَةٍ عَلَى حِيَالِهَا مِنْ تَبِعَاتِكَ، وَتَأْمَنُ مِمَا يَخَافُ الْمُعْتَدُونَ مِنْ أليم سَطَوَاتِكَ»(٥). وهُنا لم يَقُل عليه السلام : إنَّ إرادة الله حَتم : «سُبْحَانَكَ قَولُكَ حُكْمٌ، وَقَضَاؤُكَ حَتْمٌ، وَإِرَادَتُكَ عَزْمٌ»(٦).

---

(١) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام إذا ابتدأ الدّعاء بالتحميد، ص٧٣ .

(٢) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في يوم عَرَفة، ص٢٨٣.

(٣) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام عندَ الصّباح والمَساء، ص٩٤.

(٤) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في يوم عَرَفة، ص٢٨٢.

(٥) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في ذِكر التّوبَة وطلبها، ص٢٠٥.

(٦) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في يوم عَرَفة، ص٢٨٥.

٧-الله لَم يُحدِث (يَخلق) الكُفر والضَّلال في الكافرين والضُّلاّل، بل خلَقَهم على الفطرة التي لو لَم يُبدّلوها لما كَفَروا وضَلّوا : قال عليه السلام : «فَلَوْ لَا أَنَّ الشَّيْطَانَ يَخْتَدِعُهُمْ عَنْ طَاعَتِكَ مَا عَصَاكَ عَاصٍ، وَلَوْ لَا أَنَّهُ صَوَّرَ لَهُمُ البَاطِلَ فِي مِثَالِ الحَقِّ مَا ضَلَّ عَنْ طَرِيقِكَ ضَالٌّ، فَسُبْحَانَكَ مَا أَبْيَنَ كَرَمَكَ فِي مُعَامَلَةِ مَنْ أَطَاعَكَ أَوْ عَصَاكَ تَشْكُرُ لِلْمُطِيعِ مَا أَنْتَ تَوَلَّيْتَهُ لَهُ، وَتُمْلِي لِلْعَاصِي فِيمَا تَمْلِكُ مُعَاجَلَتَهُ فِيهِ» (١).

قَول الإمام علي بن الحسين عليه السلام في الوَعد والوَعيد :

٨-السجاد عليه السلام يَدعو للمُخلصين من الصّحابَة والتّابعين، بالنّجاة من الخلود في النّار، وفيه دلالة على أنّ الخلود حقٌّ على أهل القبلَة متى ماخالفوا أوامر الله تعالى : قال عليه السلام : «وَتَبْعَثُهُمْ بِهَا عَلَى اعْتِقَادِ حُسْنِ الرَّجَاءِ لَكَ، وَالطَّمَعِ فِيمَا عِنْدَكَ وَتَرْكِ التُّهَمَةِ فِيمَا تَحْوِيهِ أَيْدِي العِبَادِ لِتَرُدَّهُمْ إلى الرَّغْبَةِ إلَيْكَ وَالرَّهْبَةِ مِنْكَ، وَتُزَهِّدَهُمْ فِي سَعَةِ العَاجِلِ، وَتُحَبِّبَ إلَيْهِمُ العَمَلَ لِلْآجِلِ، وَالِاسْتِعْدَادَ لِمَا بَعْدَ المَوْتِ وَتُهَوِّنَ عَلَيْهِمْ كُلَّ كَرْبٍ يَحِلُّ بِهِمْ يَوْمَ خُرُوجِ الأَنْفُسِ مِنْ أَبْدَانِهَا وَتُعَافِيَهُمْ مِمَّا تَقَعُ بِهِ الفِتْنَةُ مِنْ مَحْذُورَاتِهَا، وَكَبَّةِ النَّارِ وَطُولِ الخُلُودِ فِيهَا وَتُصَيِّرَهُمْ إلى أَمْنٍ مِنْ مَقِيلِ المُتَّقِينَ» (٢).

٩-السجاد عليه السلام، لا يَطلبُ شفاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم إلاّ للأخيار من أهل بيته، والمؤمنين من الأمةّ، ولم يُدخِل الفُسّاق والكُفّار في طلب الشّفاعة، وهو دليلٌ على أنّ شفاعة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم لاتجوز إلاّ للمؤمنين، ليزدادوا بها شرفاً ورِفعَةً: قال عليه السلام : «وَعَرِّفْهُ فِي أَهْلِهِ الطَّاهِرِينَ وَأُمَّتِهِ المُؤْمِنِينَ مِنْ حُسْنِ الشَّفَاعَةِ أَجَلَّ مَا وَعَدْتَهُ يَا نَافِذَ العِدَةِ، يَا وَافِيَ القَوْلِ، يَا مُبَدِّلَ السَّيِّئَاتِ بِأَضْعَافِهَا مِنَ الحَسَنَاتِ، إنَّكَ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ»(٣).

---

(١) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام إذا اعترَفَ بالتقصير عن تأديَة الشّكر، ص٢٢٩.

(٢) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في الصّلاة على أتباع الرّسل ومُصدّقيهم، ص٩٠.

(٣) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ص٨١.

قَول الإمام علي بن الحسين عليه السلام في أهل البيت والدّعوة بالإمامة :

١٠-السجاد عليه السلام، يُعرف أهل البيت عليهم السلام بالكثرَة، وهُو بهذا يُثبتُ صحّة عقيدة الزيدية في تعريف مَنْ هُم أهل البيت دون الجعفرية؛ لأنّ الزيدية تقول: إنَّ أهل البيت هم سادات بني الحسن والحسين، ذرية علي وفاطمة، وهؤلاء هُم الكثرَة، بينما تؤمن الجعفرية بأنّ أهل البيت قلّةٌ في العدد -اثنا عشر شخصاً فقط- : فقال عليه السلام : «الْحَمْدُ لله الذِي مَنَّ عَلَيْنَا بِمُحَمَّدٍ نَبِيِّهِ صلى الله عليه وآله وسلم دُونَ الأُمَمِ المَاضِيَةِ وَالْقُرُونِ السَّالِفَةِ، بِقُدْرَتِهِ التِي لَا تَعْجِزُ عَنْ شَيْءٍ وَإِنْ عَظُمَ، وَلَا يَفُوتُهَا شَيْءٌ وَإِنْ لَطُفَ . فَخَتَمَ بِنَا عَلَى جَمِيعِ مَنْ ذَرَأَ، وَجَعَلَنَا شُهَدَاءَ عَلَى مَنْ جَحَدَ، وَكَثَّرَنَا بِمَنِّهِ عَلَى مَنْ قَلَّ»(١)، ويُعرِّفُ السجاد عليه السلام بأنّ أهل البيت يطلبون شفاعَة الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا قول الزيدية، وأمّا على قول الجعفرية فإنّ أئمتهم الاثني عشر قد بَلغوا مَبالغَ لا يحتاجونَ معها إلى شفاعَة الشّافعين، فقال عليه السلام : «وَعَرِّفْهُ فِي أَهْلِهِ الطَّاهِرِينَ وَأُمَّتِهِ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ حُسْنِ الشَّفَاعَةِ أَجَلَّ مَا وَعَدْتَهُ يَا نَافِذَ العِدَةِ» (٢)، وتفريقك -أخي الباحث- لما يَعنيه السجاد عليه السلام بقوله: «أهل البيت»، سيُهمّك في هذا القسم .

١١-أهل البيت، -سادات بني الحسن والحُسين-، هُم أهلُ الصّفوة، والسّمع والطّاعة لهم: «وَصَلِّ عَلَى خِيَرَتِكَ اللَّهُمَّ مِنْ خَلْقِكَ مُحَمَّدٍ وَعِتْرَتِهِ الصِّفْوَةِ مِنْ بَرِيَّتِكَ الطَّاهِرِينَ، وَاجْعَلْنَا لَهُمْ سَامِعِينَ وَمُطِيعِينَ كَمَا أَمَرْتَ» (٣).

١٢-الدّعوة إلى الله تعالى من شروط الإمامة، والإمامة فهي الذروة العليا؛ لأنّها تعني درجة السّبق بالخيرات، قال تعالى : ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ**﴾ [فاطر:٣٢]،

(١) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ص٧٩.

(٢) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ص٨١.

(٣) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام إذا ابتُلِيَ أو رأى مُبتلىً بذنب، ص٢٢٢.

والسجاد عليه السلام هُنا، يَدعو الله أن يكون من السّابقين بالخيرات، الدّعاة إلى الله تعالى قال عليه السلام: «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَاجْعَلْنَا مِنْ دُعَاتِكَ الدَّاعِينَ إلَيْكَ، وَهُدَاتِكَ الدَّالِّينَ عَلَيْكَ، وَمِنْ خَاصَّتِكَ الخَاصِّينَ لَدَيْكَ، يَا أَرْحَمَ الرَّاحِمِينَ»(1)، وقال عليه السلام داعياً الله تعالى أن يكون من أنصار دُعاة آل محمّد: «اللَّهُمَّ، صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ، وَاجْعَلْنِي لَهُمْ قَرِيناً، وَاجْعَلْنِي لَهُمْ نَصِيراً»(2).

١٣-نُضيفُ إضافاتٍ مُهمّة خارجَة عن (الصحيفة السجّادية)، تَحكي عقيدة زين العابدين -صلوات الله عليه-، فيروي الحاكم الحسكاني الحنفي في كتابه (شواهد التنزيل)، ما يَشهَدُ لترابط أقوال وعقائد بني الحسن والحسين من المُتقدّمين والمُتأخرين، فيروي الحسكاني بسنده: «عن أبي حمزة الثمالي، عن علي بن الحسين عليه السلام، قَال: إنّي لجَالِس عِندَهُ، إذ جَاءَه رَجُلان مِن أهل العراق، فقالا: يا ابنَ رسول الله، جِئنَاكَ كَي تُخبِرَنَا عَن آياتٍ مِنَ القرآن. فَقَال: وَمَا هِيَ؟ قَالا: قَول الله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا**﴾، فَقال عليه السلام: يَا [و] أهلَ العراق أيش يقولون؟ قَالا: يقولون: إنّها نَزَلَت في أمّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فَقال علي بن الحسين: أمّة محمّد كلّهم إذاً في الجنة!! قال: فَقلتُ مِنْ بَين القَوم: يَا ابن رسول الله، فِيمَن نَزَلَت؟ فَقَال: نَزَلت والله فِينَا أهل البَيت ثَلاث مَرّات. قُلتُ: أخبِرنَا مَنْ فِيكُم الظّالِمُ لِنَفسِه؟ قَال: الذي استوَت حَسَنَاتُه و سَيئاتُه و هو في الجنّة، فَقلتُ: و المُقتصد؟ قال: العابد لله في بيته حتى يأتيه اليَقين، فَقلت: السّابق بالخيرَات؟ قَال: مَنْ شَهَرَ سَيفَه وَدَعَا إلى سَبيلِ ربّه»(3)، قلتُ: وهذه عقيدة أحفاد زين العابدين وأبناء عمومته من بني الحسن.

---

(١) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام لنفسه وأهل ولايته، ص٩٢.

(٢) الصّحيفة السّجاديّة، مِن دعائه عليه السلام إذا أحزنَهُ أمرٌ وأهمّته الخطايا، ص١٦١.

(٣) شواهد التنزيل: ٢/ ١٥٥.

قَول الإمام علي بن الحسين عليه السلام في أفضليّة أمير المؤمنين عليه السلام على المشائخ :

١٤-روى الحافظ محمد بن سليمان الكوفي صاحب الهادي الى إلحق يحيى بن الحسين عليه السلام، بسنده، عَن حكيم بن جبير، قَال: قَال عَلي بن الحسين: يَاحكيم، بَلغني أنّكم تُحَدّثون بِالكوفة أنّ عَليّاً فَضّلَ أبَابَكر وعمَر عَلى نَفسِه؟ قَال : قُلت : أجَلْ. قَال : فَهَذَا سَعيدُ بن المسيّب حَدّثني أنّه سَمِعَ سَعد بن أبي وقّاص، وهُوَ يَقول : سَمِعتُ رَسول الله صلى الله عليه وآله يَقول لِعَلي: «**أنْتَ منّي بمنزلَة هَارونَ مِنْ مُوسى**». فَهْل كَانَ فِي بَنِي إسرائيل بَعد مُوسَى مِثلُ هَارون؟! فَأينَ يُذهَبُ بِكَ يَاحَكيم؟» [(١)]، وفي رواية : «ثمَّ ضربَ علي بن الحسين على فَخِذي ضربةً أوجعَنِيهَا. ثمّ قال : فمَن هذا الذي مِنْ رسول الله صلى الله عليه وآله بِمَنزلَة هَارون مِن مُوسى؟» [(٢)].

١٥-روى الإمام المُرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري عليه السلام، بسنده عَن أبي حمزة، عَن علي بن الحسين، وأبي جعفر [محمّد بن علي] : أنّها [قول الله تعالى : ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ [المائدة:٥٥]]، نَزَلَت فِي عَلي عليه السلام [(٣)].

قَول الإمام علي بن الحسين عليه السلام في الجُمَع خلفَ أئمّة الجور:

١٦-روى الحافظ محمد بن منصور المرادي، بسنده، عن إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي، أنّهُ سُئِلَ، عَن الجمعَة هَل تَجُوز مَعَ الإمَام الجَائر؟ فَقال: أمَّا عَليّ بن الحُسين، وَكَانَ سَيّدنا أهل البيت، **فَكَانَ لا يعتَدُّ بِهَا مَعَهُم** [(٤)].

---

(١) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ١/ ٥٢٢/ ٤٥٣.

(٢) مناقب أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام : ١/ ٥٢١/ ٤٥١.

(٣) أمالي المرشد بالله الخميسيّة: الحديث السادس/ ص١٣٨ .

(٤) أمالي أحمد بن عيسى : ١/ ٣٥١.

قَول الإمام علي بن الحسين عليه السلام، في حيّ على خير العمَل في الأذان :

١٧-روى الإمام زيد بن علي عليه السلام، عن أبيه علي بن الحسين عليه السلام، أنه كَان يَقول فِي أذَانه: «حَيّ على خَير العمل، حَيّ على خَير العمَل» [1].

يوم الخَميس الموافق ١٥/ ٧/ ١٤٢٧هـ

****

(١) مسند الإمام زيد بن علي عليه السلام .

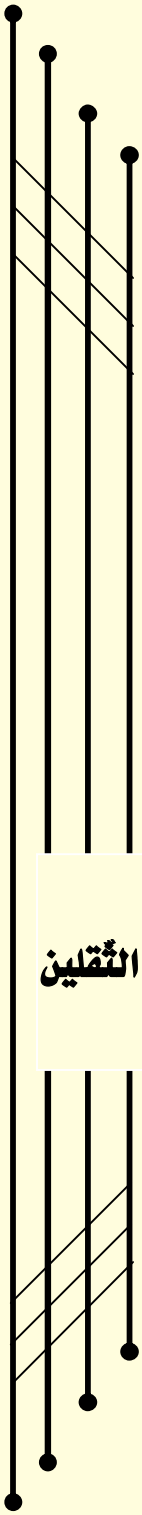

الثالثة عشر : صِدق الوَعيد في ميزان الثّقلين

صِدقُ الوَعيد ... في ميزان الثقلين

«الكِتابُ و أهلُ البَيت»

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله ربّ العالمين، صادِق الوعد والوعِيد، العدل الذي لا يَجور، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين، محمّد بن عبدالله النّبي الهادي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، نجوم السماء، وسُفن النّجاء، وأهل كلّ مَكرُمَةٍ ومنقبَة، ورضوانه على صحابته المتّقين حصن الدّين ومَعقله، والتابعين لهم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين .

وبعد :

فإنّه كَثُر الكلام على مسألة خلود أصحاب الكبائر المُصرّين من أهل القِبلَة، وأطنبَ الباحثون في شرحِها وتبيانِها، نقضاً وإثباتاً، فأصَاب البعض، وأخطأ البعض الآخَر، هذا ويعلَمُ الله الذي لا إله إلاّ هُو أن لا غرضَ لنا من كتابَة هذه السّطور إلاّ إحقاق الحقّ الذي أدّى إليه بحثُنا ولا أقولُ: اجتهادُنا، إذ نحنُ دونَ مرتبَة الاجتهاد، وإنّ كنّا في الحقيقة مُجتهدين في البحث عن طُرق السّلامَة، إذ هذا واجبُ التكليف، وحقّ العقل الذي أنعمَ الله به علينا وعلى سائر أهل التكليف من الجن والإنس أجمعين، **نعم!** وضروريٌّ استنادي على ما صحّ عن رسول الله ﷺ عندما قال : «**إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إنّ اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتّى يردَا عليّ الحوض**»، فعلّق التمسّك بالكتاب والعترَة بعدم الضّلال، وأكّد هذا بعدم الافتراق إلى يوم القيامَة، **نعم !** فلستُ أعوّل إلاّ على ما نطقَ به الكتاب، وأجمعَت العترَةُ الحسنية والحسينية عليه منه، فإن كانَ قارئ هذه السّطور ذا لبٍّ سوّي فلن يُنازعَني شرطِي هذا -أعني التعويل على الكتاب وإجماع أهل البيت-؛ لأنّه وإن أنكرَ حقّ العترة وواجب الاتباع والاقتداء بإجماعاتهم، فإنّه حتماً لن يستطيعَ أن يُنكرَ منطوقَ الكتاب

العزيز الذي: ﴿**لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ**﴾ **[فصلت:٤٢]**، ولن يُنكرَ قول الرّسول ﷺ في حديث العَرض: «مَا أتاكُم مِن حَديثي فاقرأوا كِتاب الله واعتبروه، فَمَا وَافقَ كِتابَ الله فَأنا قُلتُه، ومَا لَم يُوافِق كِتابَ الله فَلم أقُله»، فإن أنكرَ مُنكرٌ حديث العرض هذا، فليُعمِل العاقِلُ عقلَه وليعلَم أنّه لو لم يَرِد أثرٌ كهذا لوجبَ أن يستنبطَ مفهوم هذا الحديث بعقلِه؛ إذ أنّ رسول الله ﷺ يستحيلُ أن يأتيَ بِما يُخالفُ على الكتاب، **نعم !** ليسَ هذا مقام الإسهاب بل الإشارة والاختصار، فكتابُ الله وإجماع العترَة شَرْطِي في هذا البحث، بقيَ أمرٌ يجبُ التنبيه عليه في هذه الديباجَة، وهُو أنّه نازَعنا في أقوال أهل البيت عليهم السلام في مسألة الخلود عدّة من الباحثين فذهبُوا إلى نفيهم لها عنهُم، إضافةً إلى الخلط منهم بين مفهوم الرّجاء وإنكار الخلود، ونسبوا هذا كلّه إلى سادات بني الحسن والحسين -صلوات الله عليهم-، واستدلّوا على هذا بأدلّة ونقولات سنتعرّض لها في المبحث الثاني من رسالتنا هذه بإذن الله تعالى، وذلكَ أنّا قسّمنا الكلام إلى ثلاثة مباحث، **المَبحث الأوّل** : عبارة عن تمهيد واستقراء مختصر لعقيدة خلود فُسّاق أهل القبلَة في النّار . **والمبحث الثاني :** يتكلّم عَن عقيدة الخلود في القرآن الكريم -ثِقل الله الأكبر- وما يقولهُ الكتابُ عنها . **والمبحث الثالث**: يتكلّم عن عقيدة وأقوال أهل البيت -ثِقل الله الأصغر- وإجماعهم في المسألة، وكذلك ينقل أقوال شيعتهم الكرام . **نعم !** وهذا فأوان الابتداء بعد التوكّل على صادق الوَعد والوَعيد ربّ العالمين :

المبحث الأول: تمهيد واستقراء لعقيدة خلود فسّاق أهل القِبلة في النار:

أولاً: تمهيد:

أجمعَت الأمّة الإسلامية أنّ مَن ماتَ وهُو مؤمنٌ، مُقرناً إيمانه بالأعمال الصالحة التي أمرَ بها الله والرّسول ﷺ، فإنّه مُستحقٌّ لدخول الجنّة والخلود فيها، بنصّ الكتاب العزيز، وصريح قول الرّسول ﷺ، ثمّ اختلفَت بعد ذلكَ في مَن ماتَ من أهل الإسلام وهُو مُصرٌّ على ارتكاب كبيرة من الكبائر، كالخمر، أو الزّنا، أو أكل مال اليتيم، اختلفوا في حاله بعدَ الموت، فَفرقةٌ قالَت: إنَّ مُرتكب الكبيرة هذا يكونُ مؤمناً ناقصاً إيمانُه، وأنّه يستحقّ دخول النّار، ولكنّه لا يستحقّ الخلود فيها لمكان وجود بعض الإيمان في قلبِه، وقالوا: بأنّ خروجَ هذا العاصي من النّار إلى الجنّة يكونُ بشفاعة الرّسول ﷺ له، وهذا هُو قول الفرقة السنية ويُشاركُهُم فيه الجعفرية من الشيعة، فكلّهم رَووا عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «شَفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي»، نعم! وفِرقةٌ قالَت: بأنّ مُرتكب الكبيرة المُصرّ عليها عند المَوت يستحقّ دخول النّار، ويستحقّ الخلود فيها، وأنّه لن يَخرُج منها إلى الجنّة أبداً، وأنّ رسول الله ﷺ لَن يشفعَ لهؤلاء العُصاةِ أبداً، وهذا هُو قول الزيدية من الشيعة والإباضيّة والمُعتزلَة، واستدلّوا بآيات عديدة من القرآن الكريم، سنذكُرها بالتفصيل في المبحث الثاني بإذن الله تعالى، ومِن هذه الآيات قول الله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا، إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾ [الفرقان:٦٨-٧٠]، وهذا تصريحٌ من الله تعالى في استحقاق الخلود لِمَن مات مُصرّاً غير تائبٍ من كبيرته، ولقيَ الله عليه، ومَن استحقّ عليه الخلود لم يشَفَعْ له رسول الله ﷺ، وإلاّ كُذِّبَت وكذَبَت الآيَة، عياذاً بالله تعالى، إذ خروجُ المُسلمين العُصاة المُصرّين من

النّار إلى الجنّة يُنافي الخلود، والقرآن مُصرِّحٌ بالخلود في حقّهم، هذا باختصار، وتفصيلُه في سردِ قول القرآن ومذهب أهل البيت عليهم السلام، سادات الزيدية، في مسألة الخلود.

ثانياً: علاقة الخلود بمسألة الشفاعة :

وفيه اعلم -هَدانا الله تعالى وإيّاك-، أنّ نقاشنا في هذه الرّسالة لمسألة خلود فُسّاق أهل القِبلَة في النّار، يرتبطُ بنتيجتِه، الوقوف على القول الحقّ في عقيدة الشفاعة، نعني شفاعة الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم لأهل الكبائر، وإخراجهم من النّار إلى الجنّة؛ لأنّا متى أثبتَنا أنّ الخلود في النّار لازمٌ لأصحاب الكبائر من المُسلمين، لزمَ هذا انتفاءُ أن يشفَعَ لهم رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم؛ لأنّ الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم لا يردّ على الله قرآنَه، ولا يُكذِّبهُ في قولِه ووعده ووعيدِه، وهذا معروفٌ بالفطرَة الإسلاميّة السويّة .

نعم ! بَقِي أن نُناقِشَ مسألة خلود أهل الكبائر من أهل القِبلَة بالدّليل الذي اشترطناهُ على أنفُسِنا في ديباجَة هذه الرّسالَة، وهو استعراضُ أدلّة الكتاب الثّقل الأكبر، وأدلّة أهل البيت عليهم السلام، سادات بني الحسن والحسين عليهما السلام، ثِقل الله الأصغر، والسنّة لن تردّ حتماً على الكتاب، وإجماع أهل البيت عليهم السلام لن يرُدّ على السنّة، فاجتماعُ الكتاب وإجماع أهل البيت عليهم السلام يعني أنّ قولَهُم في السنّة صحيح ومتين .

المبحث الثاني: إثبات أنّ عقيدة خلود أهل الكبائر هي منطوق القرآن الكريم:

في هذا المبحث نتناولُ مسألة الخلود من منظور قرآنيٍّ بحت، نستعرضُ فيه سبعاً وثلاثين آيةً فيها الدلالة على خلود أصحاب الكبائر في النّار، فمن تلك الآيات :

الآية الأولى :

قال الله تعالى : ﴿**يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاء لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُواْ وَلَوْ شَاء اللَّـهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ إِنَّ اللَّـهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [البقرة:٢٠]

الشّاهد : هُنا استلهِم -أخي الباحث- أنّ المانعين لخلود أصحاب الكبائر في النّار هُم المُتعذّرون بالمشيئة الإلهية من قول الله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّـهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء وَمَن يُشْرِكْ بِاللَّـهِ فَقَدِ افْتَرَى إِثْمًا عَظِيمًا**﴾ [النساء:٤٨]، فقالوا : إنَّ مشيئة الله تعالى هي غفران جميع الذّنوب صغائر أو كبائر التي دون الشّرك، وبالتّالي سيُدخلُهم الله الجنّة، ونحنُ نقول: إنَّ مشيئة الله تعالى لغفران الذّنوب في الآية ليسَت تنطبقُ على العُصاة المُصرّين، وإنّما تنطبقُ على التّائبين من الذّنوب منهم، فإنّ الله تعالى سيغفرُ لهُم؛ إذ لا غُفران لكبيرةٍ بدون توبَة، فمشيئة الله تعالى لغفران الذّنوب في آية النّساء القريبة **مشروطَة بالتوبَة**، وزيادَة في البيان لأبعاد ومعاني إطلاق الله للمشيئة في القرآن، نستحضرُ آية البقرَة السّابقة ونَنْحَى فيها مَنحىً آخَر في النّقاش للمسألة مُقرّباً للفَهم وفيها تأمّل مشيئة الله تعالى في إذهاب سمع وأبصَار الكفّار، تجدهُ يَقولُ : ﴿**وَلَوْ شَاء اللَّـهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ**﴾ [البقرة:٢٠]، ولكن في الحقيقة والواقع أنّه لم يُذهِب بسمعهِم ولا بأبصارِهم، وهذا دليلٌ على أنّه لا يشاء أن يُذهِبَ سمعَهُم ولا أبصارَهُم، ومِثلَه نقول لِمَن تعلّل بأنّ الله قادرٌ على أن يُدخِل مُستحقّ النّار الجنّة إذا شاءَ ذلك، وعليه فدخول

أصحاب الكبائر إلى الجنّة أمرٌ غير ممُتنِع على الله تعالى، وعلى هذا نردّ ونَقول : تسليماً وتسايراً معكم في الجِدال كيلا يَطول، أخبرونَا هل مشيئة الله تعالى التي أخبرَ عنها في القرآن قد تُخالف مشيئة الله التي قد يشاؤُها يوم القيامَة ؟! إن قُلتُم : نعم، قد تُخالف مشيئة الله التي شاءها ونطقَ بها القرآن مشيئته يوم القيامة.

قُلنا : فهذا القَول منكم يَجعلُ وُعودَ الله ووعيدَه التي اشتمل عليها الكتاب وصرّحت بها السّنة غير مركونٍ إليها، ولا موثوقٍ فيها، فعلَى قولِكم: إنَّ الشفاعة لأهل الكبائر نصيبٌ منها، نقولُ : قولُكم مردودٌ بالمشيئة الأخروية التي آمنتُم بها؛ إذ قد يشاءُ الله ألاّ يُشفَعَ لأهل الكبائر، وقد يشاءُ الله أن يُخلِّدَ أصحاب الكبائر في النار كما تقول الزيدية، وقد يشاء الله ألاّ يَجعلَ الشّفاعَة العُظمى من نصيب نبيّنا محمد عليه السلام فيجعلَها لإبراهيم عليه السلام، وقَد يشاء الله ألاّ يُقيمَ مهديّاً في آخر الزّمان، وقد -يشاء الله- ألاّ تكون هناك قيامة بل تكون حياة سرمديّة أبديّة! . إن قلتُم : ما هذا -رحمَكُم الله-، كيف بنيتُم أصل كلامكم هذا؟! .قُلنا : بنيناهُ على أصلكِم الذي يقول: إنَّ الله قد يشاء في الآخرَة بما لَم يشأهُ في القرآن أو السنّة؛ لأنّ الله على كلّ شيءٍ قدير .إن قيل : وضّحوا ذلك أكثر ودّعموه بالأدلّة.

قُلنا: مشيئة الله في القرآن تقولُ في حقّ مَن تعدّى حدود الله من المُسلمين في المواريث ولم يُنصف في القِسمَة وأجحفَ فيها مُطيعاً هوى نفسه، ومؤثراً طمع الدّنيا على الآخرَة: ﴿**تِلْكَ حُدُودُ اللَّـهِ وَمَن يُطِعِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ، وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾ [النساء١٣-١٤]، فمشيئة الله تعالى تقول في حقّ المتعدّي في قسمَة المواريث أنّه : ﴿**يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾، وذلكَ لأنّه عصى الله وتعدّى حدُودَه، وقولُكَ أيّها المُخالف: إنَّ الله تعالى قد يشاءُ في الآخرَة أن يُدخِل ذلكَ العاصي الغير تائب إلى الجنّة بدون مرورٍ على النّار، وقد تَقول أيضاً : إنَّ الله قد يشاء أن يُدخِلَ ذلك العاصي الغير تائب إلى النّار ولكنّه لا يشاءُ أن يُخلِّدَهُ فيها، بل سيُخرجُه بعدَ زمَن إلى الجنّة!، فهل هذا -أخي العاقِل- إلاّ عينُ ما ذكرنَا لكَ من الأمثلَة القريبة!، انظُر إلى قول الله تعالى -أخي الباحث- : ﴿**وَرَبُّكَ الغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا**

كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ العَذَابَ بَل لَّهُم مَّوْعِدٌ لَّن يَجِدُوا مِن دُونِهِ مَوْئِلًا﴾ [الكهف:٥٨]، وهنا تأمّل مَوعِد الله تعالى في هذه الآيَة هَل هُو حقّ على قاعدتكم -أخي المُخالف- ؟! **نعم !** فإن بانَ لكَ -أخي المُخالِف- عوَار هذا القَول من جهَة العَقل، فاعلَم أنّ ما بُنيَ على باطلٍ فهو باطِل، وقاعدَتكم هذه باطلَة فما ابتنى عليها لاشكّ باطِل . **نعم !** وأمّا إن قلتُم : لا، إنّ مشيئة الله في القرآن لن (تفيد النفي والتأبيد) تُخالف مشيئة الله في الآخرَة، فقَد رجعتُم إلى قول أهل البيت عليهم السلام، ووافقتُم الكتاب وصحيح السنّة المحمديّة، فالله تعالى يقول في مُحكم كتابه: **﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ حَدِيثًا﴾** [النساء:٨٧]، ويقول : **﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلاً﴾** [النساء:١٢٢]، والحمد لله .

الآية الثانية :

قال الله تعالى: **﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ﴾** [البقرة:٣٧].

الشّاهد : هُنا تأمّل آدمَ -صلوات الله عليه- عندما عصى الله وأكل من الشجرَة التي نَهاهُ عنها، تأمّل الفرق بين حالِه وحال إبليس، إبليس عصى الله وأبى أن يسجُد لآدَم، وآدَم عصى الله تعالى وأكل من الشجرَة التي نهاهُ الله عنها، فأخرجَ الله آدَم وأودعَه الأرض، الجدير بالذّكر هُنا أنّ الله رضيَ على آدَم ولم يرضَ عن إبليس، مع أنّهما اشتركا في عصيان الله تعالى، لماذا ؟! لا سبَب إلاّ التوبَة، فآدَم عليه السلام قطعَ غضبَ الله تعالى عليه بالتوبة والرّجوع والإنابَه، **﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ﴾**، وكلمات آدم كانت عبارة عن استغفار، وأمّا إبليس فلم يقطَع غضبَ الله تعالى عنه بل زادَ في عنادِه طاغياً في الأرض، فالتوبَة إذاً شرطُ انقطاع غضب الله تعالى، يقول الله تعالى في حق نبي الله يونس عليه السلام: **﴿فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ، لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ﴾** [الصافات:١٤٣-١٤٤]، فكان تسبيحُ يونس عليه السلام سبباً في إطفاء غضب الله تعالى عليه، هذا ويونس عليه السلام لم يَفعل إلاّ صغيرَةً بغير تعمّد، وذلكَ أنّه استعجَل قومه بالتوبَة والرّجوع إلى الله فخرجَ من قريتهِم غيرَ مأذونٍ له من الله ظانّاً أن الله لن يغضبَ عليه، قال

تعالى: ﴿**وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ أَن لَّا إِلَٰهَ إِلاَّ أَنتَ سُبْحَانَكَ إِنِّي كُنتُ مِنَ الظَّالِمِينَ**﴾ [الأنبياء:٨٧]، فتوبة آدم ويونس -صلوات الله عليهما- قطعَت عنهما غضب الله تعالى، وإلاّ لكانوا ممّن غضبَ الله عليهم إلى يوم الدّين، وذنوبهم صغائر، فكيفَ بأصحاب الكبائر المُشركين والقتلَة والزنّاة وأصحاب الرّبا من أصحاب القِبلَة ممّن ماتوا وهم مُصرّون غير تائبين ؟! هل نتوقّع أن ينقطِعَ غضبُ الله عليهِم في الآخرَة بدون توبَة، ومعلومُ أنّ التّوبة محلّها الدّنيا ؟! فكيف -أخي- وآيات الوعيد تُخبرُ بحالِهم الخالد الأبدي يوم القيامَة ؟!، اللهمّ صلّ على محمد وآل محمّد .

الآية الثالثة :

قال الله تعالى : ﴿**وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**﴾ [البقرة:٤٨]

الشّاهد : هذه الآية من الآيات المُحكمات في القرآن الكريم، إذ أنّ حال هذه الآيَة مُنطبقٌ على جميع الأمم يوم القيامَة، ﴿**وَاتَّقُواْ**﴾ يا بني إسرائل، ﴿**يَوْماً**﴾ هو يومُ القيامَة، ﴿**لاَّ تَجْزِي**﴾ لا تنفعُ ولا تشفَعُ ولا تدفعُ ﴿**نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً**﴾ بتحمّل العذاب عنها، أو بالشّفاعَة في إزالته عنها، ﴿**شَيْئاً**﴾ ولا مثقال ذرَّة، ﴿**وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا**﴾ من النّفس التي تُريد أن تتحمّل عذاب غيرها، أو تشفعَ لغيرها بما لا تستحقّ، ﴿**شَفَاعَةٌ**﴾ أي وساطَة، ﴿**وَلاَ يُؤْخَذُ مِنْهَا**﴾ من النّفس الشّافعة لمن لا يستحقّون ﴿**عَدْلٌ**﴾ أي فِداء أو ما يُماثل الشّفاعة في طريقته، أو يكونُ ما سبقَ من الظّالم نفسه يطلبُ شفاعَة الشّافعين أو الفِديَة لتخليصِه ممّا هُو فيه، ﴿**وَلاَ هُمْ**﴾ أصحاب الأنفس الظّالمة ﴿**يُنصَرُونَ**﴾ بشفاعة الشّافعين، أو فداء المُفتدين . **نعم ! إن قيل** : هذه آيَة خاصّة ببني إسرائيل، إذ جاءت في سياق آياتٍ تتكلّم عنهم . **قُلنا** : بل هِيَ عامّة في كلّ نفسٍ ظالمَةٍ يوم القيامَة، فالله سُبحانهُ وتعالى يُخاطبُ بني إسرائيل ويُعلمهم بحال جميع الأنفُس، جميع الأمم، جميع الجماعات، يوم القيامة، فتأمّل قولَه تعالى : ﴿**يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً**﴾ تجدهُ -جلّ ذِكره- يتكلّم عن يوم القيامَة ويصفُ حالةً شاملَةً لجميع الأنفس في ذلكَ اليوم، فلو قال الرّجل

لبني زيدٍ من النّاس : يا آل زيد، اتّقوا يوم تعارُك العرَب والعَجم؛ فإنّه يومٌ لا ينفعُ فيه شفاعةٌ ولا افتداء، فهَل تفهُم من هذا -أخي الباحِث- عن الحق أنّ عدم قبول الشفاعة والافتداء ليسَت إلاّ في بني زيد هؤلاء فقط، وأنّ بقيّة العرب والعجَم في ذلك اليوم سيُقبَل فيهم الشفاعة والافتداء، وتنبّه : أنّ القائل قال : «اتّقوا يوم تعارُك»، فمقصَدهُ شمول عدم قبول الشفاعة ولا الافتداء لكلّ من حضرَ ذلك اليوم، فإن فهمتَ هذا وتدبّرته، فأعِد تَفَهُّم الآيَة الكريمة وتدبُّرِها، فلله المَثَلُ الأعلى . **إن قيل** : قد فهِمنا قولَكم القريب، ولكنّا وَجدنا كلامَكم في الشّفاعة في الآيَة ينصرف إلى الأنفس الظّالمة وأنّه لا يُقبلُ فيها شفاعةٌ ولا عَدل، بينما الخطاب جاءَ عامّاً في جميع الشّفاعات ﴿**وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ**﴾ أي ولا يُقبل من أيّ نفسٍ أيّ شفاعة للنفس الأخرى، وهذا ينفي الشفاعة من أساسِها، لا الشفاعة للمؤمنين، ولا الشفاعة لأصحاب الكبائر . **قُلنا** : آخرُ الآيَة لا يُصرّحُ بهذا، فالشفاعة المَقصودَة في الآية -نعني الشفاعة الغير مقبولة- هِيَ الشفاعة للنفس الغير مُستحقّة، أي للنفس المُستحقّة للنّار، أي للنفس التي لا يرتضيها الله تعالى، والدّليل قوله تعالى : ﴿**وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**﴾، والمَعلومُ أنّ الأنفس التي لا تُنصَرُ يوم القيامَة ليسَت إلاّ الأنفس الظّالمة، أمّا الأنفس الصّالحة المؤمنة فإنّها منصورَةٌ بإذن الله تعالى، وعليه فالخطابُ في الآيَة عامٌ في جميعِ الأنفس الظّالمَة، الغير مرضي حالها عند الله سبحانَه وتعالى، والأنفس الظّالمة منها المُشركة الكافرة، ومِنها المسلمة الفاسقَة، فارتكابُ المسلم للزّنا فسق، والزّنا عملٌ لا يُرضي الله تعالى، ومَن ارتكبَهُ فقد ظلمَ نفسَه، فهوُ شخصٌ ظالمٌ فاسقٌ غير مرضيّ عند الله تعالى شَمِلتهُ الآيَة الكريمة القريبَة، فالأنفس في الآية لفظة يدخلُ تحتها كلّ نفس ظالمة، حالُها غير مرضي عند الله تعالى يوم القيامَة، وعليه فقد ثبتَ إجماعاً أنّ للملائكة شفاعات، ولرسول الله ﷺ وإخوانه من الأنبياء شفاعاتٍ لأقوامهم إجماعاً، بل حتى وأئمّة أهل البيت عليهم السلام سادات بني الحسن والحسين لهم شفاعات يوم المحشر، ثمّ أثبتَت هذه الآيَة أنّ شفاعَة الشّافعين لا تُقبَل في الأنفس التي لا يرتضيها الله تعالى، والفسقَة والعُصاة من أهل القبلَة ليسَ الله براضٍ عنهُم قطعاً ما أصرّوا على فسقهم، فلم يبقَ لشفاعة الملائكة والأنبياء والأئمّة إلاّ الأنفس المؤمنة كي تزيدَ في الترفّل في النعيم، قال

الله تعالى : ﴿**وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلاَّ مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّـهُ لِمَن يَشَاء وَيَرْضَىٰ**﴾ [النجم:٢٦]، تأمّل هُنا أنّ شفاعة الملائكة وهم أعظم خلق الله لا تنفعُ إلاّ بثلاثة شروط :

الشّرط الأول : ﴿**إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّـهُ**﴾ أن يأذنَ الله للملائكَة بالشفاعة . **والشّرط الثّاني** : ﴿**لِمَن يَشَاء**﴾ أن تكونَ شفاعتُهم لمن يشاءُ الله أن يُشفعَ لهم من النّاس، ولكنّ هذا مُبهَم؛ إذ قد يُقال: إنّ جميع أصحاب المعاصي والكبائر وكذلك المؤمنين داخلون في مشيئة الله تعالى هذه، فإن قيل هذا، **قُلنا** : ولكنّ الله قيّدَ مشيئتَهُ بشرط الرّضوان، فقال ﴿**لِمَن يَشَاء وَيَرْضَىٰ**﴾، ومعلومٌ أنّ النّاس يوم القيامة صنفان اثنان: صنفٌ مرضيٌ عندَ الله، وصنفٌ مغضوبٌ عليه عند الله، وعليه فشفاعة الله تعالى التي أذِنَ بها لملائكته لن تنالَ إلاّ الصنف المرضي عنه عند الله تعالى، وإلاّ أصبحَت زيادَة قوله تعالى: ﴿**ويرضَىٰ**﴾ خاليَة من الفائدَة لو تعنّت المُخالِفُ وقال: إنَّ المعنى : لِمن يشاء الله من النّاس ويرضَى بالشفاعة له سواءً كان من أصحاب الكبائر أو من المؤمنين، وذلكَ لو كانَ صحيحاً لاكتفى الله تعالى بقوله: ﴿**إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّـهُ لِمَن يَشَاء**﴾ بدون إضافة ﴿**وَيَرْضَىٰ**﴾، فتأمّل هذا، فإن تأمّلته فاشددُ عليه،وما قيلَ من شروط بحقّ قبول شفاعة الملائكة المُكرمّين يُقال في سائر شفاعات الأنبياء والأئمة -صلوات الله عليهم أجمعين-، وتأمّل قوله تعالى لتعرف مَن يرضَى الله ليُشفَع فيه ممّن لا يَرضَى : ﴿**فَإِنَّ اللَّـهَ لاَ يَرْضَىٰ عَنِ القَوْمِ الفَاسِقِينَ**﴾ [التوبة:٩٦]، وقال تعالى : ﴿**إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّـهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الكُفْرَ وَإِن تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ**﴾ [الزمر: ٧]، فشفاعة الله للشّاكرين المؤمنين؛ لأنّهم مَرضيّون عند الله تعالى ﴿**تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾، **نعم** ! فإن قال لكمُ مشائخكم -إخوتي الباحثين عن الحقيقة-: إنَّ هذه الآيات إنّما هي للكافرين والمشركين وليسَت لأهل القِبلَة، **فقولوا لهم**: فما نصنعُ إذاً بقول الله تعالى العام في جميع أهل المحشر: ﴿**وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّـهُ لِمَن يَشَاء وَيَرْضَىٰ**﴾ [النجم:٢٦]، فإنّا إن سلّمنا لكُم أن آيات عدم الرّضا السّابقة مُخاطبة للمشركين

والكافرين، فإنّ أصحاب الكبائر والفجور من أهل القِبلَة، قتلةً، وزُناةً، وأصحاب الرّبا والسّحرَة، وآكلي أموال اليتامى، والظّلمَة وأمثالهم، قطعاً ليسوا بمرضيين عند الله تعالى، عقلاً وشرعاً، والملائكة والأنبياء لن (تفيد النفي والتأبيد) يشفعوا إلاّ لمن ارتضى الله تعالى، فهل هؤلاء عندكَم -مشائخنا الكرام- ممّن يستحقّ رضوان الله تعالى ؟!، ومعلومٌ أنّكم -مشائخَنا- لا تَنفون استحقاق هؤلاء الغير مرضيين عند الله لوعيدهِ القرآني بالنّار لهم، فإذا كان ذلكَ كذلك، وكان أن لا شفاعة إلاّ للمرضيين عند الله، فإنّ هؤلاء الفسقَة سيُخلّدون في النّار، وكذلك لن يَدخُل أحدٌ منهُم الجنّة بشفاعة الشّافعين وهُو لا يستحقّ ذلك، بل إلى النّار خالدٌ مخلّد أبد الآبدين، اللهم صلّ على محمد وآل محمّد .

الآية الرابعة :

قال الله تعالى : ﴿**بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ [البقرة:٨١]

الشّاهد : الخطابُ في هذه الآيَة جاءَ بخطابٍ عام لجميع الأمم والنّاس، وسياقُه في تكذيب بني إسرائيل عندما قالوا : ﴿**وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّـهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّـهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّـهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة:٨٠]، فأجابَ الله -جلّ شأنه- عليهم بجوابٍ عامٍّ شاملٍ ينطبقُ على بني إسرائيل وعلى جميع الأمم، فقال : ﴿**بَلَىٰ**﴾ أي ليس الأمر كما ذهبتُم معشر اليهود، فـ ﴿**مَن كَسَبَ سَيِّئَةً**﴾ أي مَن ارتكب كبائر المعاصي، كأن يُشرِك بي، أو يَقتُل الأنفس المُؤمنَة، أو يُولّي يوم الزّحف، أو يزني ..إلخ من الكبائر العظام، ﴿**وَأَحَاطَتْ بِهِ**﴾ ولَزِمتهُ ولم تنفكّ عنه، بمعنى أصرّ عليها، ﴿**خَطِيئَتُهُ**﴾ والخطيئَة هي: أقلّ من السّيئة مرتبة في الآيَة، فالخطيئة تعني الصغيرَة، أمّا السيئة فهي تعني الكبيرَة، وهِي من قول الله تعالى على لسان إبراهيم عليه السلام : ﴿**وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ**﴾ [الشعراء:٨٢]، فنسبَ الخطيئة إلى نفسه ومعلومٌ أنّ خطايا الأنبياء ليسَت إلاّ صغائر، فيكون معنى الآيَة : ومَن ارتكبَ كبيرةً وأحاطَت به هذه الكبيرَة أي أصرّ عليها وماتَ عليها، أو مَن ارتكبَ صغيرةً وأصرّ عليها وماتَ

عليها، ﴿فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٨٠]، إن قيل : لِم لا يكونُ المقصودُ بالسيئة والخطيئة هي الشّرك بالله تعالى، فيكون الخلود مُخصّصاً لهم دون أصحاب الكبائر من أهل القِبلَة ؟! قُلنا : يمتنعُ هذا من سياق الآيَة؛ إذ الآيَة تُخبرُ عن مُستحقّي عذاب الله تعالى يوم القيامة، وكذلكَ تُخبرُ عن مُستحقي ثواب الله تعالى يوم القيامَة، وسياق الآيَة هو قول الله تعالى : ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ، وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[البقرة:٨٠-٨٢]، فجميعُ أصناف النّاس داخلون تحتَ وعد الله ووعيدهُ في هاتين الآيَتين، وعدهُ بالجنّة للذين آمنوا، ووعيدُه بالخلود في النّار لَمن أساؤا، والنّاس يوم القيامة ثلاثة أصناف: إمّا مؤمنون، وإمّا فسّاق أصحاب كبائر وصغائر، وإمّا كفّار مُشركون، والله قَد أخبرَ عن حال المؤمنين في قوله: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾[البقرة:٨٢]، فَبَقِيَ صنفان: الفُسّاق، والكُفّار، وقد شَمِلَهما الله تعالى بقولِه : ﴿بَلَى مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٨٠]، فأصحابُ السيئات هُم الكُفّار وأصحاب الكبائر من أهل القِبلَة، وأصحاب الصغائر الخطيئات من أهل القِبلَة هم مَن أصرّوا على خطيئاتهم فأحاطَت بهم ولزمَتهُم إلى يوم القيامَة، على أنّ هناك طائفة مِن علماء أهل القِبلَة قالوا: بأنّ هذه الآيَة شاملَة لأهل الكبائر، منهم : الحسن بن أبي الحسن البصري والسّدي، قالا عن السّيئة: «هِيَ الكَبيرة مِن الكبَائر» [1]، وقال الأعمش، والسّدي، وأبو رزين في قول الله تعالى: ﴿وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ﴾: «الذي يَموتُ على خَطاياه مِن قَبل أن يَتوب»[2]، وقال أبو العالية، ومجاهد، والحسن بن أبي الحسن البصري، والرّبيع بن أنس: إنَّ الخطيئة هي: «المُوجِبَة الكبيرَة» [3]، والكبائر المُوجبَات منها: الشرك بالله، وقتل النّفس المؤمنة، والرّبا، والسّحر، وقذف المُحصنات وغيرها، فَأصحابُ هذه

(١) تفسير ابن كثير:١/ ١٢٠ .

(٢) تفسير ابن كثير:١/ ١٢٠ .

(٣) تفسير ابن كثير:١/ ١٢٠ .

الكبائر –لاشكّ– خالدون مُخلّدون في النّار كما صرّحت الآيَة، نعم ! إن قيل : إنّما مُراد هؤلاء العُلماء بالكبائر، أي الشّرك بالله تعالى فَقط ؟! قُلنا: الكبيرةُ لفَظةٌ يَدخلُ تحتَها جميعُ المُوجِبَات، ولو سلّمنا لكم هذا، فإنّ بقيّة آيات القرآن تشهدُ لقولِنا فَي أنّ السّيئة في الآية هي الكَبيرة، وأنّ الكبيرة تشمل الشّرك بالله وبقيّة الموجبات التي قد يرتكبها فَسقة أهل القِبلَة، ومعلومٌ أنّ خير مُفَسِّرٍ للقرآن هُو القرآن، فالله تعالى يقول في حق قاتل النفس المؤمنة : ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ [النساء:٩٣]، وقَتل النفس من الكبائر المُوجِبات، والآية صرّحت بخلودِ صاحِبها في النّار، فهي تُوافق تأويلَنا للآيَة بأنّ السّيئة هي : لفظةٌ يدخلُ تحتها جميع الكبائر المُوجِبَة، بدليل تخليدِ الله لأصحابِها، فقد خلّد القرآن أصحاب الرّبا[1]، وخلّد المُتعدّين لحدوده في أكل أموال النّاس بالباطل وذلك في آية المواريث[2]، وخلّد قاتلي الأنفس المؤمنة بغير وجه حقّ[3]، والمُنافقين والمُنافقات[4]، والسنّة كذلك خلّدت أصنافاً كثيرة من مُرتكبي الكبائر، كشاربي الخَمر[5]، فهذه الكبائر كلّها تشهدُ لقولِنا القريب، والحمد لله.

(١) قال الله تعالى : ﴿الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ الله البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلى الله وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [البقرة:٢٧٥].

(٢) قال الله تعالى : ﴿وَمَن يَعْصِ الله وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء:١٤].

(٣) قال الله تعالى : ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ الله عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا﴾[النساء:٩٣].

(٤) قال الله تعالى : ﴿وَعَدَ الله الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ الله وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ﴾ [التوبة:٦٨].

(٥) قال رسول الله ﷺ : «لا يدخُل الجنّة مُدمنُ خمر» . رواه ابن حبان في صحيحه :١٣/ ٥٠٧، والبيهقي في السنن الكبرى:٣/ ١٧٥، والطبراني في المعجم الكبير:١١/ ٩٨، وغيرهم .

الآية الخامسة :

قال الله تعالى : ﴿وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّىٰ يَقُولاَ إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلاَ تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُم بِضَآرِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ الاَّ بِإِذْنِ اللَّـهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلاَ يَنفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْاْ بِهِ أَنفُسَهُمْ لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ [البقرة:١٠٢]

الشّاهد : هُنا تأمّل -أخي الباحث- أنّ الله تعالى في هذه الآية يحكي حالاً عامّاً لكلّ من يتعاطَى السّحر، يحكي -جلّ شأنه- حالَهُم في الآخرَة، وأنّه لا خَلاقَ لهُم ولا قَبول، والمَنعُ من السّحر شريعة موسى ومحمّد وغيرهما من الأنبياء والمُرسلين -صلوات الله عليهم أجمعين-، فأمّا في شريعة محمّد ﷺ فظاهرٌ إجماعاً، وأمّا في شريعة موسى عليه السلام فيدلّ عليه قول الله تعالى : ﴿وَلَقَدْ عَلِمُواْ لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾، وليسَ مِن مصدرٍ لعلمهِم إلاّ تعاليم التوراة، فإن تفهّمت هذا، فاعلم أنّ القول بالشفاعَة للسحرَة من أهل القبلة، يعني أنّه أصبحَ لهم خلاقٌ وقَبولٌ عند الله تعالى في الآخرَة، وهذا تكذيبٌ لقول الله جلّ شأنه : ﴿مَا لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنْ خَلاَقٍ﴾، إذ الظاهر اللازم من الآيَة استمراريّة عدم القَبول من الله لهم في الآخرَة أبداً، والكلامُ هُنا على المُصرّين غير التائبين، وعليه فالخلود ثابتٌ في حقّ مُرتكبي كبيرة السّحر، وعليها يُقاس سائر الكبائر الموبقة .

الآية السادسة :

قال الله تعالى : ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الْجَنَّةَ إِلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ، بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّـهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة:١١١-١١٢].

الشّاهد : هُنا تأمّل -أخي الباحث- كيفَ أنكرَ الله تعالى على اليهود والنصارى

قولَهُم: ﴿لَن يَدْخُلَ الجَنَّةَ إلاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ﴾، فقال جلّ شأنه : ﴿قُلْ هَاتُواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ﴾، ثمّ أخبر الله تعالىٰ عن المُستحقّ للجنّة منهم ومِن غيرِهِم، فقال جلّ شأنه: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾، أي مَن آمنَ بالله وبرسوله ودخلَ في الإسلام، ثمّ اشترطَ الله شرطاً ضمنياً بعد الإسلام العام، فقال جلّ شأنه : ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾، أي وهُو مؤمنٌ خالصٌ إيمانه لله تعالىٰ، فلا يَرتكبُ ما نهىٰ الله ورَسوله عنه من الكبائر والفواحش، ولا يُصرّ علىٰ صغائر الظّنون والأوهام، ثمّ أخبر الله تعالىٰ عن جَزاء هذا المُسلم المؤمن المُحسِن فقال -جلّ شأنه- : ﴿فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ﴾، وهذا أخي الباحث دليلٌ علىٰ أن الإخلاص مع الإسلام شرطُ دخول الجنّة، وأنّ أهل الكبائر لن يَدخلوا الجنّة أبداً؛ لأنّهم ليسوا مِن أهلِها، إذ ليسوا بمُخلصين، وإن كانوا مُسلمين، فشرطُ الإسلام وإن تحقّق فيهم، فإنَّ شرطَ الله الضّمني لم يتحقّق فيهم، وهو قوله : ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ﴾، وهذا ظاهرٌ لمن تدبّر الآيَة، ولم تُعم العصبيّة قلبَه .

الآية السابعة :

قال الله تعالىٰ : ﴿يَا بَنِي إسرائيل اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ التِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَىٰ العَالَمِينَ، وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ﴾ [البقرة:١٢٢-١٢٣]

الشّاهد : في هذه الآية يَحكي الله لبني إسرائيل حالَ جميع النّاس يوم القيامة، فقال -جلّ شأنه- : ﴿وَاتَّقُواْ﴾ يا بني إسرائيل، ﴿يَوْماً﴾ هُو يومُ القيامَة، ويومُ القيامة -أخي الباحث- ليسَ يوماً خاصّاً ببني إسرائيل في أحكامِه، بَل هُو يومٌ عامٌّ شاملٌ لجميع الأمم، فالخطاب الإلهي في الآية عامٌ لجميع مَن حضرَ ذلك اليوم من النّاس، **نعم** ! ثمّ قال الله تعالىٰ عن ذلك اليوم : ﴿لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً﴾، أي لا تدفعُ ولا تتحمّل نفسٌ عن نفسٍ عَذابَها ولا آثامَها، فالأمّ لا تُغني عن ابنها، والولد لا يُغني عن والده، ﴿وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ﴾ أي فِداء أو عطاء لإسقاط العذاب، ﴿وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ﴾ أي لن تنفعَ النّفس

الظّالمة أي شفاعة، سواءً من محمّد ﷺ أو من غيره، فَهو نفيٌ قاطعٌ عن نفع أي شفاعةٍ لَمن لا يستحقّها، وزادَ تأكيدها الله تعالى بقوله : ﴿**وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**﴾، وهذا خطابٌ عامٌّ شاملٌ لجميع الأمم يُخبر فيه الله -سبحانه وتعالى- أنّ ما ستُقدّمونه من عملٍ ستجدونُه أمامَكم، فإنّ قدمّتم -معشر المُكلّفين- كبائر وأصررتُم عليها، عُوقبتُم بجزائها، ولن يَنفعكُم شفاعة الشّافعين، فالنّار مثواكُم خالدين مُخلّدين أبداً، وإنّما قُلنا: خالدين مُخلّدين لانتفاء الشّفاعة عنهُم، فهُم بهذا لن يَخرجوا من النّار أبداً .

الآية الثامنة :

قال الله تعالى : ﴿**إِنَّ الذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ البَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الكِتَابِ أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللَّـهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ، إلاَّ الذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾ [البقرة:١٥٩-١٦٠].

الشّاهد : تأمّل -أخي الباحث- على ضوء الآيتين السّابقتَين، حالَ مَن كتمَ علماً أعطاهُ الله إيّاه، أو دلّسَ فيه على النّاس، ما سيكون مآلُه ؟! يقولُ الله تعالى عن حالِه ومآلِه: ﴿**أُولَئِكَ يَلعَنُهُمُ اللَّـهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ**﴾، في الدّنيا وبعدَ الممات إن ماتَ غير تائب، دعكَ من أعظم اللّعنات وأكبرها، نعني لعنةِ الله لَمن هذا حاله من النّاس، وتأمّل قول الله تعالى: ﴿**وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ**﴾، أليس الرّسول ﷺ سيكونُ أوّلُ اللّاعنينَ لَمن يَلعنُهم الله تعالى؟! فمَن ماتَ وهُو مُصرٌّ على كتم العلم، أو التدليس فيه على طالبيه، فقد ارتكبَ كبيرةً من الكبائر، واستحقّ لعنَة الرّسول ﷺ في الدّنيا والآخرَة، وإنّما قُلنا: إنَّه مُستحقٌّ للعنة الرسول ﷺ في الآخرَة لمكان الموت مع الإصرار على هذه الكبيرَة، والله تعالى لم يَستثنِ من استحقاقيّة اللعن لَمن هذا حالُه : ﴿**إلاَّ الذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾، ومعلومٌ أنّ كاتم العلم، والمُدلّس على النّاس، مُستحقٌّ للعن الله والرّسول وسائر المؤمنين في الدّنيا، فمتى ماتَ مُصرّاً غير تائب، فإنّه يظلّ مُستحقّاً للعنة الإلهيّة والمحمديّة، ﴿**وَمَن كَانَ فِي هَذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ**

أَعْمَىٰ وَأَضَلُّ سَبِيلاً﴾، نعم ! وهذا الكاتم للعلم المُصرّ عليه، المُستحقّ للعنة الرّسول ﷺ في الدنيا والآخرَة، كيفَ يظنّ المُخالفُ أنهُ سيشفَعُ له يوم القيامَة، ويُخرجُه من النّار إلى الجنّة والنّعيم ؟!، والله سُبحانه وتعالى لم يَستثن من اللّعنة إلاّ التائبين، قال جلّ شأنه: ﴿**إِلاَّ الذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾، وهذا ظاهر، إذ لو شفعَ رسول الله ﷺ يوم القيامة لصاحب الكبيرة الكاتم للعلم لأكذبَ الله في قولِه: ﴿**وَلَا يَشْفَعُونَ إلا لِمَنِ ارْتَضَىٰ**﴾، ولشفَعَ لشخصٍ غير مرضيٍّ عند الله تعالى، إذ المُلعون مِن قِبَل الله غيرٌ مرضيّ عندَهُ قطعاً، فإن فهمتَ مُرادَنا هُنا، فاعلَم أنّ جزاء مَن لم يتُب من الكاتمين والمدلّسين للعلوم هُو اللعنَة الخالدَة الأبديّة من الله تعالى. سلّمنا أنّ الله سيُخرجُ كاتمي العلم من أهل الإسلام من النّار -على حدّ قول المُخالف-، فأخبرونا لماذا اشترطَ الله للرحمَة بهذا العَبد لزومَ التوبَة منه والإقلاع عن هذه المعصية ؟!، فزيادَةُ قول الله تعالى: ﴿**إِلاَّ الذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَبَيَّنُواْ فَأُوْلَئِكَ أَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَأَنَا التَّوَّابُ الرَّحِيمُ**﴾، زيادةٌ لا فائدَة منها، فالتوبَة ليسَت شرطاً لرحمة الله تعالى بهذا العاصي المُرتكب للكبيرةَ، إذ أنّ الله تعالى قد يتوبُ عليهم بدون توبَة على شرط المُخالفين، فيتوبُ عليهم بشفاعة الرّسول ﷺ ويُدخلهُم الجّنان، ويُبدلهم مكان اللّعنة الرّحمة ؟!، وهذا وهمٌ ماحقٌ ساحق، وإسقاطٌ من شأن وعيد الله تعالى، ومن شأن رسول الله ﷺ، ومن شأن كتاب الله تعالى، ولو تأمّل المُتجرّئ على هذا القول، قول الله تعالى مُخاطباً المؤمنين: ﴿**إِنَّ الذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّـهُ مِنَ الكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً أُولَئِكَ مَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ إِلَّا النَّارَ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّـهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ، أُولَئِكَ الذِينَ اشْتَرَوُاْ الضَّلاَلَةَ بِالْهُدَىٰ وَالْعَذَابَ بِالْمَغْفِرَةِ فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**﴾ [البقرة:١٧٤-١٧٥]، وزادَ في تدبّر قوله: ﴿**وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّـهُ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ**﴾، وزاد في التدبّر وقرأ قوله تعالى: ﴿**فَمَآ أَصْبَرَهُمْ عَلَى النَّارِ**﴾ مع ما سبقَ من الآية القريبة، لعلمَ حقّاً صدق مَذهب أهل البيت عليهم السلام في المسألة .

الآية التاسعة :

قال الله تعالى : ﴿**زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَاللَّـهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ [البقرة:٢١٢].

الشّاهد : الكلامُ هُنا حول المشيئة الإلهية، أهل البيت سادات الزيدية يقولون: إنَّ مشيئة الله تعالى في قول الله -جلّ شأنه- : ﴿**وَاللَّـهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ لا تَحملُ إلاّ المُتّقين الذين يرضَاهُم الله تعالى دون الظّالمين غير مرضيي الطريقة عند الله تعالى، والمُخالفُ على مُقتضى فهمه للمشيئة في قول الله تعالى : ﴿**إنّ اللَّـهَ لا يَغفرُ أن يُشرك بـه ويَغفرُ ما دون ذلك لمن يشاء**﴾، سيقولُ : إنَّ الله قَد يَشاء أن يَرزُقَ المتّقين أو الظّالمين، مَن يرضَى عنهُم، ومَن لا يَرضى عنهُم، كما قالوا سابقاً: إنَّ الله سيشاءُ أن يَغفرَ لأصحاب الكبائر الظالمين من أهل القبلَة، ويَرحمهم، ويُخرجهم من النّار، وعليه فلننظر -أخي الباحث- لكتاب الله تعالى، مشيئة الله تعالى فيمَن تحقّقت ؟! هل فيمَن هُو مُتّقٍ فقط ؟! أم في المُتّقين والظالمين؟! قال تعالى : ﴿**زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ اتَّقَواْ فَوْقَهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَاللَّـهُ يَرْزُقُ مَن يَشَاء بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ [البقرة:٢١٢]، فأخبرَ الله تعالى أنّه رزق الذينَ اتّقَوا ورَفَعَهُم فوق الذين كفَروا، ومعلومٌ أنّ صفة التّقوى ليست تنطبقُ على كل المُسلمين، إذ كلّ مُتّقٍ مُسلم، وليس كلّ مُسلمٍ مُتّقٍ، فمشيئة الله تعالى هي أن يَرزُقَ المتّقين لا الظّالمين، فصحّ قول ثقل الله الأصغر، وشَهِد له الثّقل الأكبر، فكانَ هُو الحجّة.

الآية العاشرة :

قال الله تعالى : ﴿**الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ الاَّ كَمَا يَقُومُ الذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُواْ إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا وَأَحَلَّ اللَّـهُ البَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلىَ اللَّـهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ، يَمْحَقُ اللَّـهُ الرِّبَا وَيُرْبِي الصَّدَقَاتِ وَاللَّـهُ لاَ يُحِبُّ كُلَّ كَفَّارٍ أَثِيمٍ، إِنَّ**

الذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ وَأَقَامُواْ الصَّلاَةَ وَآتَوُاْ الزَّكَاةَ لَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ، يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّـهَ وَذَرُواْ مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ، فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّـهِ وَرَسُولِهِ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُؤُوسُ أَمْوَالِكُمْ لاَ تَظْلِمُونَ وَلاَ تُظْلَمُونَ﴾[البقرة:٢٧٥-٢٧٨] .

الشّاهد : هُنا يُخاطبُ الله المؤمنين، ويُحذّرهُم من الوقوع في الرّبا، والرّبا من الكبائر الموبقة، **فيُسألُ المُخالف** : عن المُسلم الذي مات وهُو مصرّ على التعامل بالرّبا، هَل تجوزُ له شفاعة رسول الله ﷺ ؟! هل سيُخرجُه رسول الله ﷺ من النّار إلى الجنّة ؟! . **إن قال**: نعم !. **قُلنا** : فكيف إذاً ؟! أنتّهم ربّنا، أم نتّهمُك؟!، والله يقولُ عن هذا وأمثالِه: ﴿**فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾، والله المُستعان . **نعم!** وبمعنىً آخرَ **سَلوا** أصحاب الشّفاعة لأهل الكبائر من أهل القِبلَة، وقولوا لهُم : مَن ماتَ مِن أهل القِبلَة وهُو مُصرٌّ على المُتاجرَة بالرّبا، هل سيشفَعُ لهم الرّسول ﷺ ؟! **إن قالوا** : نعم ! وهُو قولُهُم، **فقولوا** : إنّ الرّسول ﷺ ذلك اليوم سيكونُ حرباً عليهِم لا عَوناً لهُم، سيكونُ عليهم أقسَى من كلِّ قاسٍ، لا أرحمَ من كلّ رحيم : ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّـهِ وَرَسُولِهِ**﴾، فكيفَ توفقون بين هذا وبين مُعتقدكم ؟! . **نعم** ! فإن وَقفتَ -أخي الباحث- على الخلل، فاعلم أنّ كتاب الله تعالى لا يردّ بعضُه على بعض، بل يُصدِّق بعضه البعض، فمَن استحقّ حرب الله ورسوله من أهل الكبائر كالرّبا، فقد استحقّ الخلود في النّار، وعدم الشفاعة، وهذا صريحُ قول الله تعالى : ﴿**فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾، فحقّقَ الله عليهم الخلود . نعم! ثمّ تأمّل ثانيةً قول الله تعالى: ﴿**فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ فَأْذَنُواْ بِحَرْبٍ مِّنَ اللَّـهِ وَرَسُولِهِ**﴾، تَجِد أنّ الإيذان بالحرب من الله والرّسول لن ينقطعَ إلاّ بالتوبَة النّصوح، فما حالُ مَن ماتَ وهُو مصرٌّ غير تائب؟! الله تعالى يقول : ﴿**وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ إِلَى اللَّـهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ**﴾ [البقرة:٢٨١]، فإن كان كَسبُ النّفس ذلك اليوم هُو الإصرار على الكبائر والفواحش كالرّبا فماذا ستُوَفَّى؟! لاشكّ لن تُوفَّى إلاّ بذات الإيذان بالحَرب من الله والرّسول ﷺ، الخلود في النّار، والعياذ بالله.

الآية الحادية عشر :

قال الله تعالى : ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّـهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّـهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [آل عمران:٣١] .

الشّاهد : تأمّل -أخي الباحث- متى يَغفر الله الذّنوب للعباد، ﴿فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّـهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾، الله لا يَغفرُ لعبادِه ذنوبَهُم وكبائرَهُم إلاّ إذا اتّبعوا الرسول ﷺ، وائتمروا بأمره، وانتهوا بنهيه، عندَها يَغفر الله لهم ذنوبَهُم، **فكيفَ تقولُ أيّها المُخالِف** : إنَّ الله سَيغفر ذنوب أصحاب الكبائر الموبقة المصرّين عليها بدون تحقُّقِ شرط غفران الذنوب، وهُو التوبة في الدنيا، والالتزام بمنهج الله ومنهج الرّسول ﷺ ؟! .

الآية الثانية عشر :

قال الله تعالى : ﴿إِنَّ الذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّـهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّـهُ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران:٧٧] .

الشّاهد : هُنا سَلوا مَعشر مَن قال: بأنّ الله قد يَرحم ويَغفر لمَن ﴿يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّـهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً﴾ مِن أهل القِبلَة ويُدخلهم جنّات النعيم، ألا يَرُدّ عليكم قول الله تعالى: ﴿أُوْلَئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّـهُ وَلاَ يَنظُرُ إِلَيْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [آل عمران:٧٧]، أليس في هذا دلالة على أنّه -جلّ شأنه- سيُهملُهُم ولا يلتفتُ إليهِم، ولا إلى نداءاتهم وتضرّعاتهم ؟! ألا يدلّ هذا على خلودهِم في النّار أبد الآبدين؟!.

الآية الثالثة عشر :

قال الله تعالى : ﴿وَأَطِيعُواْ اللَّـهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ، وَسَارِعُواْ إِلَى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ، الذِينَ يُنفِقُونَ فِي السَّرَّاء

وَالضَّرَّاء وَالْكَاظِمِينَ الغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ وَاللَّـهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ، وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللَّـهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّـهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ، أُوْلَئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ العَامِلِينَ﴾ [آل عمران:١٣٢-١٣٦].

الشّاهد : تأمّل -أخي الباحث- في هذه الآيات العظيمة، تجد بُغية النّاشد فيها، خصوصاً متى استحضرتَ التمعّن والإنصاف، فالله -سبحانه وتعالى- أخبرَ أنّ أسباب الرّحمة في إطاعَة الله وإطاعة الرّسول ﷺ، **﴿وَأَطِيعُواْ اللَّـهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾**، فمَن لم يُطعهُما وارتكبَ كبائرَ ما نُهيَ عنه فليسَت الرّحمة له بمرجوَّة، ثم تأمّل قول الله تعالى، وهو يحثّ النّاس على المسارعة إلى المغفرَة وتكفير الذّنوب والقَبول، فقال: **﴿وَسَارِعُواْ إِلَىٰ مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ﴾**، ثمّ أخبرَ -جلّ شأنه- أنّ هذه المغفرة أُعدَّت للمتّقين، **﴿أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ﴾**، فلا حَظّ للفُسَّاق من المُسلمين بهذه المغفرة الإلهية، ثمّ أخبر الله تعالى أنّ مغفرَتَهُ تشمَلُ : **﴿الَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللَّـهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللَّـهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَىٰ مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾** [آل عمران:١٣٥]، وهذه صفَة أصحاب الكبائر أو الصغائر التّائبين الغير مُصرِّين، فرحمة الله ومَغفرتُه تنالُهم، قال الله تعالى عنهم : **﴿أُوْلَئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَنِعْمَ أَجْرُ العَامِلِينَ﴾** [آل عمران:١٣٦]، فهؤلاء -أخي الباحث- الذين صرَّح الله باستحقاقِهم للرحمَة والمغفرَة العظيمة، هُؤلاء هُم الذين يشاء الله أن يَغفرَ لهُم في قوله : **﴿إِنَّ اللَّـهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء﴾** [النساء:٤٨]، فالذين يشاء الله أن يَغفرَ لهم من أهل القِبلَة هُم المرجوّةُ لهُم الرّحمة، والرّحمةُ ليست مرجوّةً إلاّ لَمن يُطيع الله ورسوله، ويأتمرُ بأمرِهما، ويَنتهي بنهيهما، ويَجتهدون في ذلك، وإن حصلَ وارتكبوا الكبائر والصّغائر تابوا إلى الله منها، ولم يُصرّوا عليها، فهؤلاء يَتوب الله عليهم، والمشيئة فيهم مُتحقّقة، ولَو كان كلامُ المُخالف صامداً لذكرَ الله أصحابَ الكبائر المُصرّين غير التّائبين في موضع الرّحمة

والغفران في الآيات، بل على العَكس من ذلك تماماً، فإنّ الله خصّص رحمته ومغفرتَهُ للتائبين الغير مُصرِّين، فأمّا المُصرون فلا رحمةَ لهُم ولا مغفرَة، وعليه فالخلود في نيران الجحيم لاشكّ مآلهُم، والله المُستعان .

الآية الرابعة عشر :

قال الله تعالى : ﴿**وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ ....، تِلْكَ حُدُودُ اللَّـهِ وَمَن يُطِعِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ، وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾ [النساء:١٢-١٤].

الشّاهد : هُنا يُخاطبُ الله أهل القبلَة مُعلماً إيّاهم قسمة المواريث، وبعد أنّ بيّن الله تعالى أحكام الموريث، حذّر المسلمين الذين يتعدّون حدودَه التي حدَّها وبيّنها لهم في كيفية قسم المواريث، فأخبر -جلّ شأنه- أنَّ مَن لم يلتزِم بها فإنَّ مأواهُ نار جهنَم خالداً فيها أبداً، وهُو قول أهل البيت عليهم السلام، سادات الزيدية، وهُنا يُسأل المُخالف عن تعدّي حدود الله وقسمَة المواريث بغير ما أنزل الله وبيَّن، هَل هي مِن الكبائر ؟!. **إن قال** : نعم، وهُو قولُه. **فقُولوا له** : ومذهبُكَ أنّ صاحب الكبيرة سيشفعُ له الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم يوم القيامة فيغفرُ الله له ويَخرُج من النّار ؟! **إن قال** : نعم، وهُو قولُه . **فقولوا له** : قد ردَدتَ على الله آيتَهُ، فالله يقول في مآل ذلك المُتعدّي : ﴿**وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾ [النساء:١٤]، وأنتَ تقول: بأنّه لن يُخلَّد في النّار، وأنَّه سيفوز بالنعيم!.

الآية الخامسة عشر :

قال الله تعالى : ﴿**وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ المَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلاَ الذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ أُوْلَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**﴾ [النساء:١٨] .

الشّاهد : الخطابُ هُنا لأهل القبلَة من المُسلمين، وفيه تأمّل -أخي الباحث- امتناع الله تعالى من قبول التوبة حال غرغرة النّفس واقتراب أجلِها، وتأمّل وعيدهُ لمن ماتَ ولم يَتُب في قوله: ﴿**أُوْلَئِكَ أَعْتَدْنَا لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا**﴾، ستجد أنّه -جلّ شأنه- يعتذرُ عن أيّ مغفرَة مُستقبليّة لهؤلاء الفسَقَة المُصرّين، والمغفرة متى انتفَت كانَ الخلود في النّار .

الآية السادسة عشر :

قال الله تعالى : ﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّـهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ [النساء:٩٣] .

الشّاهد : وهُنا سلوا أصحاب الشفاعة وعدم التخليد لأهل الكبائر من أهل القبلَة، **وقولوا لهُم** : أيشفَعُ الرّسول ﷺ في رجلٍ من المُسلمين قتل أخاه المُسلم متعمِّداً بغير وجه حقّ ؟! **إن قالوا** : نعم، وهُو قولُهُم . فأعيدوا عليهم المَسألة لتأكيد الوقوع في المحظور: هل تقولون: إنَّ ذلك القاتل سيخرجُ من النّار ؟!، إن قالوا : نعم، وهُو قولُهم . فقولوا لهم: فقد كذّبتُم الله تعالى في قولِه في حقّ كل مَن يقتُل نفساً مؤمنةً متعمِّداً: ﴿**فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّـهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا**﴾ [النساء:٩٣]، وكذبتم على رسول الله ﷺ عندما زعمتُم أنّه يشفَع لمَن لعنهُ الله وأعدّ له عذاباً أليما، ﴿**وَلَا يَشْفَعُونَ إِلَّا لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُونَ**﴾ [الأنبياء:٢٨] .

الآية السابعة عشر :

قال الله تعالى : ﴿**وَلاَ تُجَادِلْ عَنِ الذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّـهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا، يَسْتَخْفُونَ مِنَ النَّاسِ وَلاَ يَسْتَخْفُونَ مِنَ اللَّـهِ وَهُوَ مَعَهُمْ إِذْ يُبَيِّتُونَ مَا لاَ يَرْضَى مِنَ القَوْلِ وَكَانَ اللَّـهُ بِمَا يَعْمَلُونَ مُحِيطًا، هَـأَنتُمْ هَـؤُلاء جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّـهَ عَنْهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً**﴾ [النساء:١٠٧-١٠٩].

الشّاهد : هذه الآية في إثبات المُراد من هذه الرّسالة، أوضحُ من الشّمس رابعَة النّهار، إذ الله -سبحانه وتعالى- يَنهى الرّسول ﷺ عن المُجادلَة في المُنافقين العُصاة أصحاب الكبائر، ﴿**وَلاَ تُجَادِلْ عَنِ الذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّـهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا**﴾، ثمّ يُخبرُ الله تعالى بأنّهم وإن جادلوا عن هؤلاء الفسقَة العُصاة في الدّنيا، فإنّه لن يُجادلَ عنهُم أحدٌ يوم القيامَة، وأنّه لا وكيلَ لهُم ولا ناصراً ولا مُعيناً، ﴿**هَاأَنتُمْ هَـؤُلاء جَادَلْتُمْ عَنْهُمْ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا فَمَن يُجَادِلُ اللَّـهَ عَنْهُمْ يَوْمَ القِيَامَةِ أَم مَّن يَكُونُ عَلَيْهِمْ وَكِيلاً**﴾، وهذا دليلٌ قاطعٌ صارمٌ لنفي الشفاعة المحمديّة لَمن لا يَرضَى الله عنهم من الفسقة وأصحاب الكبائر والعُصاة، ودليلٌ على أنّ الرسول ﷺ ممنوعٌ بأمر الله تعالى من أن يُجادل أو يشفَع لأمثالِهم من النّاس أصحاب الكبائر الذين لا يَرضى الله أفعالَهم ولا أقوالَهُم .

الآية الثامنة عشر :

قال الله تعالى : ﴿**إِنَّ المُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا، إِلَّا الذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَاعْتَصَمُواْ بِاللَّـهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّـهِ فَأُوْلَئِكَ مَعَ المُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّـهُ المُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [النساء:١٤٥-١٤٦]

الشّاهد : سَل -أخي الباحث المُنصف- أصحاب الشفاعة لأهل الكبائر، وعدم الخلود، عن مُنافقي أهل القِبلَة، هَل سيخرجونَ من النّار ؟!، هَل سيجدونَ لهُم ناصراً يشفَعُ لهُم، والله تعالى يقول لرسوله ﷺ : ﴿**وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا**﴾ ؟! **إن قالوا** : نعم، سيخرجونَ من النّار بشفاعة الرّسول ﷺ، وهُو قولُهم . **فقُل** : قد كذّبتم الله تعالى في قوله : ﴿**إِنَّ المُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا**﴾ [النساء: ١٤٥] . **نعم** ! ثمّ لا يفوتُك -أخي الباحث- أن تتأمّل متى سيغفرُ الله لأصحاب الكبائر من المُنافقين المُستحقين للخلود : ﴿**إِلاَّ الذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَاعْتَصَمُواْ بِاللَّـهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ لِلَّـهِ فَأُوْلَئِكَ مَعَ المُؤْمِنِينَ وَسَوْفَ يُؤْتِ اللَّـهُ المُؤْمِنِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾ [النساء: ١٤٦]، فإنّ الله لا يَغفرُ لهم إلاّ بعد التوبَة والإصلاح، أمّا إذا أصرّوا، فإنّ الله لا يشاء لهُم المغفرة

ولا الرّحمة، بل العذاب والخلود، وتأمّل قول الله تعالى في مُنافقي أهل القبلة: ﴿**وَعَدَ اللَّهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ اللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ**﴾ [التوبة:٦٨] .

الآية التاسعة عشر :

قال الله تعالى : ﴿**وَقَالَتِ اليهود وَالنصارى نَحْنُ أَبْنَاء اللَّهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم بَلْ أَنتُم بَشَرٌ مِّمَّنْ خَلَقَ يَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء وَلِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا وَإِلَيْهِ الْمَصِيرُ**﴾ [المائدة:١٨].

الشّاهد : تأمّل -أخي الباحث- قول الله تعالى : ﴿**يَغْفِرُ لِمَن يَشَاء وَيُعَذِّبُ مَن يَشَاء**﴾ في حقّ اليهود والنصارى، فهل يَذهبُ ظنّك إلى أنّ الله قد يَغفرُ لمستحقّي العقوبة منهُم بدون توبَة، النّاقض منهُم لميثاق الله وعَهدِه، أمّ أنّه سُيخلّدُه في النّار، اقرأ قول الله تعالى وتدبّر وعيدَهُ في حقّ مُرتكبي الكبائر منهُم : ﴿**وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إسرائيل لاَ تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَاناً وَذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَقُولُواْ لِلنَّاسِ حُسْناً وَأَقِيمُواْ الصَّلاَةَ وَآتُواْ الزَّكَاةَ ثُمَّ تَوَلَّيْتُمْ إِلاَّ قَلِيلاً مِّنكُمْ وَأَنتُم مُّعْرِضُونَ، وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ لاَ تَسْفِكُونَ دِمَاءكُمْ وَلاَ تُخْرِجُونَ أَنفُسَكُم مِّن دِيَارِكُمْ ثُمَّ أَقْرَرْتُمْ وَأَنتُمْ تَشْهَدُونَ، ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاء تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ وَتُخْرِجُونَ فَرِيقاً مِّنكُم مِّن دِيَارِهِمْ تَظَاهَرُونَ عَلَيْهِم بِالإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ وَإِن يَأْتُوكُمْ أُسَارَى تُفَادُوهُمْ وَهُوَ مُحَرَّمٌ عَلَيْكُمْ إِخْرَاجُهُمْ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ فَمَا جَزَاء مَن يَفْعَلُ ذَلِكَ مِنكُمْ إِلاَّ خِزْيٌ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيَوْمَ القِيَامَةِ يُرَدُّونَ إِلى أَشَدِّ العَذَابِ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ، أُولَئِكَ الذِينَ اشْتَرَوُاْ الحَيَاةَ الدُّنْيَا بِالآخِرَةِ فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ العَذَابُ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**﴾ [البقرة:٨٣-٨٦]، فَهل مَن قال الله فيهم: ﴿**فَلاَ يُخَفَّفُ عَنْهُمُ العَذَابُ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**﴾ جزاء ارتكابهم الكبائر والفواحش، يصحّ أن يشاء الله لهم المغفرة يوم القيامَة بعد عدم التوبة والإصرار؟!، **نعم!** وأمّا الذين يشاء الله لهم المغفرة من بني إسرائيل -معشر اليهود والنصارى-، فهم الذين قال الله تعالى فيهم : ﴿**وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّهُ**

مِيثَاقَ بَنِي إسرائيل وَبَعَثْنَا مِنهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا وَقَالَ اللَّـهُ إِنِّي مَعَكُمْ لَـئِنْ أَقَمْـتُمُ الصَّلاَةَ وَآتَيْتُمُ الزَّكَاةَ وَآمَنتُم بِرُسُلِي وَعَزَّرْتُمُوهُمْ وَأَقْرَضْتُمُ اللَّـهَ قَرْضًا حَسَنًا لَّأُكَفِّرَنَّ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَلأُدْخِلَنَّكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَـا الأَنْهَـارُ﴾ [المائدة:١٢]، فهـؤلاء الأخيرون -أخي الباحث- هم الذين يشاء الله لهم المغفرة والرّحمة من بني إسرائيل وليس أولئك المُصرّين على ارتكاب الفواحش والكبائر الموبقات، فهم خالدون مخلّدون في النّار.

فائدة : تدبّر قول الله تعالى واربط معناه بما مضى وانظر متى استحقّ بنو إسرائيل التخليد في النّيران: **﴿لُعِنَ الذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إسرائيل عَلَىَ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوا وَّكَانُواْ يَعْتَدُونَ، كَانُواْ لاَ يَتَنَاهَوْنَ عَن مُّنكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُواْ يَفْعَلُونَ، تَرَىَ كَثِيرًا مِّنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الذِينَ كَفَرُواْ لَبِئْسَ مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنفُسُهُمْ أَن سَخِطَ اللَّـهُ عَلَيْهِمْ وَفِي العَذَابِ هُمْ خَالِدُونَ﴾** [المائدة:٧٨-٨٠]، **نعم** ! وبعد هذا كلّه تذكّر أنّ ميزان الله عدلٌ يوم القيامَة **﴿سُنَّةَ اللَّـهِ فِي الـذِينَ خَلَـوْا مِـن قَبْـلُ وَلَـن تَجِـدَ لِسُنَّةِ اللَّـهِ تَبْدِيلًا﴾** [الأحزاب:٦٢] .

الآية العشرون :

قال الله تعالى : **﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْـلَ الكِتَـابِ آمَنُـواْ وَاتَّقَـوْاْ لَكَفَّرْنَـا عَـنْهُمْ سَـيِّئَاتِهِمْ وَلأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾** [المائدة:٦٥] .

الشّاهد : هُنا تأمّل -أخي في الله- متى يستحقّ أهل الكتاب التكفير عـن سـيئاتهم، ألا يستحقّونه إلاّ بعد الإيمان والتّقوى، فلا يكفي الإسلام وحـدَهُ لتكفـير الـسيئات بـل هُـو بحاجة إلى إيمان وتَقوى وعمل صالح، وعليه فالإيمان والتّقوى والعمل الـصّالح شرطٌ في تكفير السيئات، والذين يموتون من المسلمين على المعاصي والكبائر من غـير توبـة فـإنّهم قطعاً ليسوا بمؤمنين ولا مُتّقين وليست أعمالهُم بالأعمال الصّالحَة، وعليـه فكيـفَ يُرجـى لهم تكفيرٌ للسيئات، ودخولٌ للجنان، والله تعالى يقول : **﴿وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الكِتَـابِ آمَنُـواْ وَاتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأَدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ﴾** [المائدة:٦٥] .

الآية الحادية والعشرون :

قال الله تعالى : ﴿**وَإِذَا جَاءكَ الذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [الأنعام:٥٤] .

الشّاهد : تأمّل عفو الله ورحمته مَن يشاء أن تتحقّق فيه، ومَن يستحقّها، إنّما يستحقّها أصحاب الصغائر غير المُتعمِّدين، ثمّ هُو بعد هذه الصغائر والهنّات غير المُتعمَّدة يستغفرون الله في حركاتهم وسَكناتهم في ليلهِم ونهارِهم، فهذا الاستغفار يَمحو الصّغائر غير المتعمّدة، وهُو يُسمّى توبَة، وليسَت توبة مقرّرة كالتوبَة الواجبَة على أصحاب الكبائر والفواحش، فتوبَتُهم تكون من ذنبٍ كبيرٍ متعمَّد، فيلزمُ التوبَة المخصّصة للذنوب الكبيرة، وأن يعزمَ على ألاّ يعود لذلك الذّنب، وأن يستحلّ من النّاس حُقوقَهُم، وكذلك الصغائر المُتعمّدة يجب التوبَة منها . **نعم !** ثم انظر حال أهل الكبائر المُتعدّين المُصرِّين هل يستحقّون رحمة الله وغُفرانه ؟! والله تعالى يقول : ﴿**أَنَّهُ مَن عَمِلَ مِنكُمْ سُوءًا بِجَهَالَةٍ ثُمَّ تَابَ مِن بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾، وأولئك أصحاب الكبائر فلم يتوبوا !!.

الآية الثانية والعشرون :

قال الله تعالى : ﴿**وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ الإِنسِ رَبَّنَا اسْتَمْتَعَ بَعْضُنَا بِبَعْضٍ وَبَلَغْنَا أَجَلَنَا الذِيَ أَجَّلْتَ لَنَا قَالَ النَّارُ مَثْوَاكُمْ خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللَّـهُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ، وَكَذَلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ الظَّالِمِينَ بَعْضًا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ، يَا مَعْشَرَ الجِنِّ وَالإِنسِ أَلَمْ يَأْتِكُمْ رُسُلٌ مِّنكُمْ يَقُصُّونَ عَلَيْكُمْ آيَاتِي وَيُنذِرُونَكُمْ لِقَاء يَوْمِكُمْ هَذَا قَالُواْ شَهِدْنَا عَلَى أَنفُسِنَا وَغَرَّتْهُمُ الحَيَاةُ الدُّنْيَا وَشَهِدُواْ عَلَى أَنفُسِهِمْ أَنَّهُمْ كَانُواْ كَافِرِينَ**﴾ [الأنعام:١٢٨-١٣٠] .

الشّاهد : هُنا تأمّل قول الله تعالى في حقّ الكافرين من غير أهل القبلة : ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا إِلاَّ مَا شَاء اللَّـهُ**﴾، تأمّل مشيئة الله هُنا في حقّ الكفّار غير المسلمين، هل مضمونها أن

يُخرِجَهم الله من النّار ؟! أم يُخلِّدَهم ؟! **إن قُلتُم** : بل يُخرجُهُم من النّار فقد خرجتُم على إجماع الأمّة بما فيهم أنفُسَكُم، فالكفّار على شرطكم خالدون مخلّدون في النّار، لا تنالهم شفاعة الرّسول ﷺ، ولا رحمة الله -عزّ وجل- . **أمّا إن قُلتُم** : لا يُخرَجون من النّار فمشيئة الله فيهم الخلود فيها أبداً . **قُلنا** : فَلِمَ تحتجّونَ علينا إذا قُلنا: إنَّ مشيئة الله هي الخلود لأهل الكبائر بدليل صريح آي الكتاب بالخلودِ في حقّهم، في حقّ قاتلي الأنفس المؤمنة، وأصحاب الرّبا، ومُخالفي أوامر الله في المواريث، وعليها يُقاس باقي الموبقات كالسّحر والخمر وقذف المحصنات وغيرها . **إن قُلتم** : إنّما يُخرِجُ الله أصحاب الكبائر من المسلمين بشفاعة الرّسول ﷺ، وإن كان قد صرَّح في حقّهم بالخلود؛ لأنّه قادرٌ على كل شيء.

قُلنا : وكذلك الله قد يُكذِّب جميع الأمة ويُخرج الكفّار والمُشركين وإبليس من النّار إلى الجنة؛ لأنّه على كل شيء قدير!، هل هذا منكم مَنطقٌ -إخوة البحث والإنصاف-، الله سبحانَه وتعالى عندما يَستثني بالمشيئة في مواطن عديدة من القرآن مع العِلم والجزم بأنّ مشيئتَه معروفة مُسبقاً بآيات محكمةٍ أخرى من القرآن، فإنّ لله لا يَذكر هذا الاستثناء بالمشيئة إلاّ ليُعْلِمَ النّاس أنّه على كلّ شيء قدير، فمعلومٌ أنّ الله تعالى يستطيعُ أن يَظلِم، ولكنّه لَن يظلمَ أبداً؛ لأنّه عالمٌ بأنّ الظّلم قبيح، وهُو أحكمُ الحاكمين، وفِعل الظّلم من الحكيم قبيح، والله لا يَفعل الظّلم ولا القبيح . ومعلومٌ أيضاً -أخي الباحث- أنّ الله تعالى يستطيع ألاّ يُقيمَ يوم القيامَة، ويَجعل الحياة أبديّةً سرمديّة متى شاء ذلك، ولكنّه لن يَفعَل ذلك؛ لأنّه قد بعثَ رُسلَهُ ووصّاهم بتأكيد هذا اليوم على النّاس، ونطقَت به كتبه العزيزة، والله تعالى أصدقُ من كل صادِق، فتكذيبُ الله لنفسِه ولأنبيائه قبيح، والله لا يَفعل القبيح، وعلى هذا -أخي في الله- قِس، فالله تعالى وإن استثنى بالمشيئة المُستوجبين للنّار بالخروج منها على مُقتضى فهم المُخالِف من تلكَ الآيَة الوَحيدَة ﴿**إنَّ اللَّــهَ لا يغفرُ أن يُشركَ به**..الآية﴾ فهذا لا يَعني أنّهم سيخرجونَ منها؛ لأنّ الله قد وعدَهم بالخلود في مواطن عديدة من كتابه الكريم، فلَو أخرجَهم من النّار لكذَّبَ نفسَه، وأخلفَ وعيدَه في حقّ أصحاب الكبائر هؤلاء، وهذا من الله قبيح، والله مُنزّه عن فعل القبيح، بل إن

الملائكة والأنبياء مُنزّهون عن هذا الفعل فما بالُك بربّ العزّة والجلال!، **نعم!** فمشيئة الله تعالى واستثناؤه في الآيات ليس إلاّ لتبيينه أنّه على كلّ شيء قدير، ولكن كونَه يَختارُ بقدرتهِ شيئاً يُخالفُ على ما وعدَ به في القرآن فهذا مُحال . وليسَ مثال هذا إلاّ قول الله تعالى: ﴿**وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا**﴾ [يونس:٩٩] فهذه المشيئة من الله ليست إلاّ لتبيين قُدرته على أن يَجعل جميع أهل الأرض مؤمنين، ولكنّه منعه من تنفيذ هذه المشيئة والقُدرة حِكمته في الابتلاء الذي صرّحت به آياتٌ عديدة من كتاب الله تعالى، وهذا فواضحٌ وجهه بحمد الله تعالى، ونزيد وضوحَه من قول الله تعالى في سورة هود: ﴿**إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ، وَمَا نُؤَخِّرُهُ إِلاَّ لِأَجَلٍ مَّعْدُودٍ، يَوْمَ يَأْتِ لاَ تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلاَّ بِإِذْنِهِ فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ، فَأَمَّا الذِينَ شَقُواْ فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ [هود:١٠٣-١٠٨]، وفي هذه الآية تأمّل كيف أنّ مشيئة الله تعالى لم تأتِ إلاّ لتُعبّر عن القدرة الإلهية على فعل كلّ شيء فقط، ولا يترتّب عليها أنّ الفسقَة وأصحاب الكبائر من أهل القبلة سيَخرُجون من النّار، ولو كانَ ذلك كذلك، لجازَ أن يَخرُجَ أصحاب الجنّة من الجنّة إلى النّار بدليل ما أُردِفَت به المشيئة في الآية : ﴿**وَأَمَّا الذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ .

الآية الثالثة والعشرون :

قال الله تعالى : ﴿**وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء وَرَحْمَتِي وَسِعَتْ كُلَّ شَيْءٍ فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ**﴾ [الأعراف:١٥٦] .

الشّاهد : تأمّل -أخي الباحث- رحمة الله تعالى لِمَن كتبَها الله : ﴿**فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّذِينَ يَتَّقُونَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ**﴾، وشفاعَة الرّسول ﷺ التي أعطاه

إيّاها الله ليسَت إلاّ جُزءاً من رحمته ومغفرته للعباد، فلن يَنالَها إلاّ مَن كُتِبَت لـه، ورضي الله عنه، ومعلومٌ أنّ الملائكة والأنبياء لا يشفعون إلاّ لمن يشاء الله تعالى مـن النّـاس ويَرضـاه، وقد بيَّن الله مَن هي له هذه الرّحمة والمغفرة فقال : ﴿**فَسَأَكْتُبُهَا لِلَّـذِينَ يَتَّقُـونَ وَيُؤْتُـونَ الزَّكَاةَ وَالَّذِينَ هُم بِآيَاتِنَا يُؤْمِنُونَ**﴾، فهل تعلمُ -أخي المُخالف- أنّ أصحاب الكبائر من أهل القبلة ممّن شملتهم رحمة الله تعالى في الآيَة ؟!. إن كانَ، نعم !، فقـد باهـتَّ وكـابرت، وإن كان، لا، أفلا تركبُ سفينة نوح وتقول بقولِ محمد وآل محمّـد ؟!، وهُـم سـيزيدونَك تنويراً وتفهيماً من جنس الآية القريبة بقول الله تعالى : ﴿**وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْـضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ أُوْلَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّـهُ إِنَّ اللَّـهَ عَزِيزٌ حَكِـيمٌ**﴾ [التوبة:٧١]، وعليك التدبّر .

الآية الرابعة والعشرون :

قال الله تعالى : ﴿**إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّـهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ، أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ حَقًّا لَّهُمْ دَرَجَاتٌ عِندَ رَبِّهِمْ وَمَغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ**﴾ [الأنفال:٢-٤].

الشّاهد : تأمّل -أخي الكـريم- كيـف أنّ رحمـة الله تعـالى ليـسَت إلاّ للمـؤمنين دون الفسّاق والكفّار، ومثلها قول الله تعالى : ﴿**يا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ إَن تَتَّقُواْ اللَّـهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّـهُ ذُو الفَضْلِ العَظِـيمِ**﴾ [الأنفال:٢٩]، فشرط تكفير الذنوب والسيئات في الآيَة هُو التّقوى، والتّقوى هي لبّ الإسـلام، فكيـف يُقال بعد هذا: إنَّ أصحاب الكبائر الذين لا تقوى لهم مُستحقون لتكفـير الـسيئات، والله المُستعان.

الآية الخامسة والعشرون :

قال الله تعالى : ﴿**وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ، وَآخَرُونَ اعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا عَسَى اللَّـهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّـهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ، خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّـهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ، أَلَمْ يَعْلَمُواْ أَنَّ اللَّـهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّـهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ، وَقُلِ اعْمَلُواْ فَسَيَرَى اللَّـهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ، وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّـهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّـهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ [التوبة:١٠١-١٠٦] .

الشّاهد : هذه الآية -أخي المهتم- بحاجة إلى زيادة بيان، فالله سُبحانه وتعالى يسردُ لنبيّه الكريم ﷺ ثلاثة أصناف من العُصاة، **الصنف الأوّل** : هُم المُنافقون ﴿**وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ**﴾، ثمّ بيّن الله تعالى لنبيّه ﷺ نوع العذاب الخاصّ بهم، فقال -جلّ شأنه-: ﴿**سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ إِلَى عَذَابٍ عَظِيمٍ**﴾، ثمّ أخبر الله تعالى عن **الصّنف الثاني من العُصاة** : وهُم أصحاب الصغائر المُتعمّدين والظّانين وأصحابُ الكبَائر التّائبين ﴿**وَآخَرُونَ اعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ خَلَطُواْ عَمَلاً صَالِحًا وَآخَرَ سَيِّئًا**﴾، ثمّ بيّن الله تعالى لنبيّه ﷺ نوع العذاب الخاصّ بهم، فقال جلّ شأنه: ﴿**عَسَى اللَّـهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّـهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ، خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلاَتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ وَاللَّـهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ**﴾ [التوبة:١٠٢-١٠٣]، ثمّ أخبر الله تعالى عن **الصّنف الثالث من العُصاة** : وهُم أصحاب الكبائر الأحياء، وإنّما قُلنا: الأحياء؛ لأنّ الخطاب موجّهٌ لأناسٍ مُعاصرين للرسول ﷺ، فأخبر الله تعالى أنّ هؤلاء الفسقة العُصاة أصحاب الكبائر لهم فرصَةُ التأخير (الإرجاء) حتى وقت الغرغرة، فإن تابوا قبلَها وأصلحوا تابَ الله عليهم، وإن لم

يتُوبوا قبلَها وماتوا وهُم مصرّون على كبائرهم لم يتُب الله عليهِم، وهُو قول الله تعالى: ﴿**وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ**﴾ [التوبة:١٠٦]، ومعنى مُرجون : أي مُؤخّرون، وقوله تعالى : ﴿**عليمٌ**﴾ أي عليمٌ بما سيختمُ به هؤلاء العُصاة حياتَهُم، وقوله : ﴿**حكيم**﴾ دلالة على حُسن تأخير الحُكم عليهِم إلى ساعة الغرغرة، وإعطائهم الفرصة إلى ذلك الوقت، أشارَ إلى هذا العلامة الفقيه محمد مداعس -رضي الله عنه-، **وهي إشارةٌ قويةٌ وصامدَة**.

الآية السادسة والعشرون :

قال الله تعالى : ﴿**وَتَرَى الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ الْيَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ وَهُمْ فِي فَجْوَةٍ مِّنْهُ ذَلِكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ مَن يَهْدِ اللَّهُ فَهُوَ الْمُهْتَدِي وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا**﴾ [الكهف:١٧].

الشّاهد : إجماعًا من الأمّة أنّ أصحاب المعاصي والمُنكرات من شاربي الخمور ومُرتكبي الزنا والقتل هُم ضُلاّل، بل إنّه معلومٌ أنّ أكثر الفِرق تُضلّلُ غيرها من الفِرق الإسلامية، مع أنّه يجمعهم جميعاً الإسلام، وأصل الضلال هُو ارتفاع ألطاف الله وتوفيقُه عن العَبد العاصي المُستمّر في العِناد وارتكَاب المحظور، وهُنا يُخبرُ الله تعالى أنّ ﴿**مَن يُضْلِلْ**﴾ الله ﴿**فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا مُّرْشِدًا**﴾ أي وليّاً وناصراً يُنقذُهُ ويُخرجهُ من هذا الضّلال ما دام ذلكَ العبدُ مُصرّاً على المعاصي والكبائر التي تُغضبُ الله تعالى وتؤدّي إلى ارتفاع الألطاف، ونزع التوفيق، **وهُنا يُسألُ المُخالِف** عَن المُكلّف الذي يموت مُصرّاً على الكبائر ولم يُوفّق للتوبَة، ما مصيرهُ يوم القيامَة ؟! نعني مَن سينصُرُه ويُنقذُه؛ ممّا توعّدَ الله به أمثالَهُ من العاصِين ؟! **إن قلتُم** : رسول الله يُنقذهُ؛ لأنّه من أهل الإسلام وإن كان عاصياً !. **قُلنا** : ولكنّ الله تعالى يقول : ﴿**وَمَن يُضْلِلْ فَلَن تَجِدَ لَهُ وَلِيًّا**﴾، فثبتَ أنّ من استحقّ النّار من أهل القبلَة فإنّه خالدٌ مخلّدٌ في النّار لن تنفعَه شفاعَة الأولياء .

الآية السابعة والعشرون :

قال الله تعالى : ﴿**قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**﴾ [الكهف:١١٠].

الشّاهد : معلومٌ -أخي الباحث- أنّ العمَل والعقيدة هي أصل الأديان، فالعقيدة لا تنفعُ بدون عمَل، والعَمل لا يكونُ إلاّ بعقيدَة، وهذه قاعدَة عامّة، فالله -سُبحانه وتعالى- لن يتقبّل من أصحاب موسى إلاّ مَن كانَ ذا عقيدةٍ موسويّة صحيحة، وذا عملٍ واجتهادٍ لما تضمنتهُ عقيدة موسى عليه السلام، والأخير هُو العمل الصّالح، فالأصلُ إذاً العقيدة الصحيحة والعمل الصّالح، فمن أتى من أصحاب نبيّنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم وهُو ذو عقيدَة صحيحة -بمعنى أنّه مُسلم غير مشرك ولا سيء في مُجمل عقيدته-، ولكنّه لم يعمَل صالحاً، كان يزني ويسرق ولا يتوانى عن القتل لأجل المال أو الجاه، وكان موالياً للكفرَة مُناصراً لهم ضد أهل القِبلَة، وماتَ وهُو مصرّ على هذه الأفعال الشنيعة، والكبائر المُوبقَة، فإنّ قول الله تعالى: ﴿**فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاءَ رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**﴾ [الكهف:١١٠] لا ينطبقُ عليه، ولو كان مِن أهل القبلَة -أي ليسَ بمُشرك-؛ لأنّه أخلّ بشرط العمَل الصّالح الذي به وبالعقيدَة يفوزُ بلقاء الله، ولقاء الله تعالى يعني قَبولهُ والفوز برضاه ونعيمه، فقول الله تعالى : ﴿**فَمَن**﴾ خطابٌ عامٌ يدخلُ تحتهُ جميع المُكلّفين، ﴿**كَانَ يَرْجُو**﴾ أي يودّ ويرغَب ويطمَعُ، ﴿**لِقَاءَ رَبِّهِ**﴾ في الفَوز برضاء الله تعالى ونعيمه وجنّته، فليلتزِم بشرطَين اثنين: **الأوّل** : ﴿**فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا**﴾ والأعمال الصّالحة هي أعمَال الجوارح من الالتزام بأمر الله والرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، والانتهاء بنهيهما، **والشّرط الثاني** للقَبول والنّعيم الإلهي : ﴿**وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا**﴾ أي أن يكونَ إلى جنب العمَل الصّالح سليمَ الاعتقَاد فلا يكونُ مُشركاً، أو مُخلاً بموجِبات الإيمان الصحيح، كالإيمان بالله تعالى تنزيهاً وتصديقاً وتعديلاً، والإيمان بملائكته تنزيهاً وتصديقاً، والإيمان بكتب الله تعالى تنزيهاً وتصديقاً واتّباعاً، والإيمان برسل الله تعالى تنزيهاً وتصديقاً واتّباعاً، والإيمان باليوم الآخر والبعث والحساب، والإيمان بقدر الله تعالى خيرِهِ وشرّه، فهذه أعمال القلوب، وروى أهل البيت -صلوات الله عليهم- أنّ الرسول الله

ﷺ، قال : «الإيمان معرفةٌ بالقلب، وإقرارٌ باللسان، وعمَلٌ بالجوارِح»، **نعم** ! وهُنا يُسألُ المُخالِف الذي يطمعُ في أن يغفرَ الله ويعَفُوَ، ويَقبل شفاعة الشّافعين، لصاحب الأعمال الغير الصّالحة من أهل القِبلَة من مُرتكبي الكبائر والرّذائل والفواحش، يُسألُ عن قول الله تعالى في الآية القريبة، وعن قوله -جلّ شأنه- في غير موضع من الكتاب العزيز، كقوله : ﴿**إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّـهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّـهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾ [الفرقان:٧٠]، وقوله تعالى : ﴿**إِلَّا الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّـهَ كَثِيرًا**﴾ [الشعراء:٢٢٧]، وقول الله تعالى : ﴿**فَأَمَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَىٰ أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ**﴾ [القصص:٦٧]، وقول الله تعالى : ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ الذِي كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [العنكبوت:٠٧]، وقول الله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُدْخِلَنَّهُمْ فِي الصَّالِحِينَ**﴾ [العنكبوت:٠٩]، وقول الله تعالى في حق زوجات النبي ﷺ: ﴿**وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّـهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا**﴾ [الأحزاب:٣١]، وقول الله تعالى: ﴿**الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ**﴾ [فاطر:٠٧]، ففي هذه الآية وسابقاتها تأمّل كيف جعلَ الله الإيمان والعمل الصّالح شروطاً للمغفرة والأجر والثواب العظيم، فاسأل نفسَك -أيّها المُخالِف- هل سيستحقّ أصحاب الكبائر والفواحش من أهل الإسلام الأجر الكبير والمغفرَة والرّضوان؟! وهل شفاعَة الرّسول ﷺ لهُم وإخراجُهم من النّيران إلاّ محض النعمَة والبُشرى والخَير والفَوز لهؤلاء المُجرمين!، فهل يردّ محمّد ﷺ على كتاب الله يا معشر الفقهاء ؟! أم تردّ سنّته على قرآنه يا معشَر العُلَماء ؟!، ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّـهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا**﴾ [النساء:٨٢] .

الآية الثامنة والعشرون :

قال الله تعالى : ﴿**أُوْلَئِكَ الذِينَ أَنْعَمَ اللَّـهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإِسرائيل وَمِمَّنْ هَدَيْنَا وَاجْتَبَيْنَا إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَن خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا، فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ**

فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا، إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا، جَنَّاتِ عَدْنٍ التِي وَعَدَ الرَّحْمَنُ عِبَادَهُ بِالْغَيْبِ إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا، لَا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغْوًا إِلَّا سَلَامًا وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا، تِلْكَ الجَنَّةُ التِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾ [مريم:٥٨-٦٣].

الشّاهد : تدبّر هذه الآيات تدبّر المُنصِف -أخي الباحث-، ستجدُ أنّ الله تعالى يصفُ حالَ أنبياء الله تعالى، إيماناً، وإخلاصاً، وعبادةً، وزُهداً، وأنّهم وكثيراً من أتباعِهم كانوا **﴿إِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَنِ خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾** [مريم:٥٨]، ثمّ أخبرَ تعالى أنّه قد خلفَ هؤلاء الآباء ذريّةٌ ابتعدُوا عن عبادَة الله تعالى، وضَعُفَ الإيمان في صدورهِم، فكانوا أجرأ على المعاصي، وعلى ترك الواجبَات، فَحكى الله تعالى حالَهُم بقولِه : **﴿فَخَلَفَ مِن بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ﴾** ثمّ أخبر تعالى بعقابهم، فقال: **﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾** أي عقاباً وعذاباً، ولكنّ الله تعالى استثنى من العقاب أناساً معيّنين، **فمَن هُمْ ؟! ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا﴾** [مريم:٦٠]، **فالتوبَة هي شرطُ النّجاة الوحيد من العقاب وليسَت الشفاعَة،** وشرائط التّوبَة هي الإيمان والعَمل الصّالح، ثمّ أخبرَ الله تعالى أنّ أصحاب الجنّة ليسوا إلاّ الأتقياء دونَ الفسقَة والعُصاة، فقال -جلّ شأنه- : **﴿تِلْكَ الجَنَّةُ التِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا﴾** [مريم:٦٣]، فهل تعلمونَ -معشر المُخالِفين- أنّ أصحاب الكبائر مِن الأتقياء حتى يُورثُوا الجنّة ويدخلوها؟! فتردّون على الله قولَهُ وتصريحَه ؟!، أليس الله تعالى هُو القائل : **﴿وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا كَانَ عَلَى رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا، ثُمَّ نُنَجِّي الذِينَ اتَّقَوا وَّنَذَرُ الظَّالِمِينَ فِيهَا جِثِيًّا﴾**[مريم:٧١-٧٢].

الآية التاسعة والعشرون :

قال الله تعالى : **﴿وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَى﴾** [طه:٨٢].

الشّاهد: اربط هذه الآية -أخي الباحث- مع قول الله تعالى : **﴿إِنَّ اللَّـهَ لا يغفرُ أن يُشركَ به ويغفرُ ما دونَ ذلكَ لِمَن يشاء﴾** [النساء:٤٨]، مَن هُم الذين يشاءُ الله أن يغفرَ لهُم

عدا المُشركين ؟! أهل البيت عليهم السلام، ثِقلُ الله الأصغر في الأرض، يقولون: إنَّ الـذين يـشاءُ الله أن يغفرَ لهُم هُم أهل القبلَة التائبون العاملون بشرائط الإيمان والإسلام، والقـرآن ثقـلُ الله الأكبر يقـول فيـه الله تعـالى: ﴿**وَإِنِّي لَغَفَّـارٌ لِّـمَن تَـابَ وَآمَـنَ وَعَمِـلَ صَـالِحًا ثُـمَّ اهْتَدَىٰ**﴾ [طه:٨٢]، والمُخالفونَ للعترةِ وللكتاب يقولـون : إنَّ مـشيئة الله في الآيَـة هـي أن يَغفرَ لجميع أهل القبلَة ممّن ماتوا وهُم مُصرّون على الكبائر أو الصغائر ولم يتوبوا، فسيغفرُ الله لهُم ويُخرجُهم من النّار إلى الجنّة بشفاعة الشّافعين ؟!، فالقولُ قولُكَ -أخي الباحِـث- وعليكَ وعلى إنصافك التّبِعَة .

الآية الثلاثون :

قال الله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّـهَ يُدْخِلُ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ إِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾ [الحج:١٤].

الشّاهد : تأمّل -أخي الباحث- قول الله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾، وانظُر ما هي إرادَةُ الله تعالى في مَن يدخُل الجنّة ممّن لا يَدخُلُها ؟! تجِد الله تعالى يقـول : ﴿**إِنَّ اللَّـهَ يُدْخِلُ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ**﴾ [الحج:١٤]، ثمّ أخبرَ أنّها إرادَتُه ﴿**إِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾، فمَن قالَ لكَ بعدَ هذا: إنَّ الله يُريدُ أن يُدخِلَ أهل القبلَة أصحاب الأعمال غير الصالحة، نعني أصحاب الكبـائر والفـواحش فاتهمّـهُ في رأيه، وحاكِمهُ إلى كتاب الله تعالى، وقُل من قول الله تعـالى: ﴿**وَمَن يُهِنِ اللَّـهُ فَمَا لَـهُ مِـن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ**﴾ [الحج:١٨] هل تظنّ في مَن يُريدُ الله إهـانَتهُم أنّ شخـصاً يستطيعُ أن يُكرِمَهُم ؟! **إن قُلتَ** : لا، لا يستطيعُ أحدٌ أن يُكرمَهُم . **قُلنا** : ولكـن الله تعـالى يقول: ﴿**إِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاءُ**﴾، فقد يشاء أن يستطيعَ أحدٌ أن يُكرِمَ من أهانَهُم . **فـإن قُلتَ** : قولُ الله تعالى في الآيَة واضح ولا يحتملُ ما قُلتمُوه . **قُلنا** : وكذلك نقولُ: إنَّ قـول الله تعالى واضحٌ في قوله : ﴿**إِنَّ اللَّـهَ يُدْخِلُ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الـصَّالِحَاتِ جَنَّـاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ إِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾ [الحج:١٤] فإنّ الله لا يُريد أن يدخُل الجنّة إلاّ أصحاب الأعمال الصّالحة من المؤمنين، دون أصحاب الكبائر والمعاصي والفـواحش، وأنتم تُصرّون على دخولِ الأخيرين الجنّة، والله المُستعان .

الآية الحادية والثلاثون :

قال الله تعالى : ﴿**قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ، إِلَّا عَلَىٰ أَزْوَاجِهِمْ أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ فَإِنَّهُمْ غَيْرُ مَلُومِينَ، فَمَنِ ابْتَغَىٰ وَرَاء ذَلِكَ فَأُوْلَئِكَ هُمُ العَادُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ، وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ، أُوْلَئِكَ هُمُ الوَارِثُونَ، الذِينَ يَرِثُونَ الفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ [المؤمنون:١-١١].

الشّاهد : استلهم -أخي الباحث- الصفات المذكورة في هذه الآيات، ﴿**الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ**﴾، ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ**﴾، ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ**﴾، ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لِفُرُوجِهِمْ حَافِظُونَ**﴾، ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ لِأَمَانَاتِهِمْ وَعَهْدِهِمْ رَاعُونَ**﴾، ﴿**وَالَّذِينَ هُمْ عَلَىٰ صَلَوَاتِهِمْ يُحَافِظُونَ**﴾، تأمّل -أخي في الله- هذه الصفات وانظر ماذا يستحقّ أصحابُها : ﴿**هُمُ الوَارِثُونَ، الذِينَ يَرِثُونَ الفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[المؤمنون: ١٠-١١]، فهل يحقّ لنا أن نقولَ فيمَن هُم : لصلاتِهم ساهُون، والذين هُم في اللغو واقعُون، والذين هم للزّكاة مانعون، والذين هم للزنا مُرتكبون، والذين هُم للأمانات خائنون، والذين هُم للعُهود ناقضون، الذين قال الله عنهُم ﴿**فَأُوْلَئِكَ هُمُ العَادُونَ**﴾، هل يستحقّ هؤلاء أن يكونوا : ﴿**هُمُ الوَارِثُونَ، الذِينَ يَرِثُونَ الفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾[المؤمنون: ١٠-١١]، أو أن يُشاركوا المُحافظين المُلتزمين في جنان الخُلد ؟! الله يقولُ: إنَّ المُستحقّ لدخول الجنّة والإقامَة فيها هُم أصحاب الصفات الحميدَة المذكورَة، وأن من دونَهُم هُم العادون، وأنتَ -أخي المُخالِف- تقولُ: إنَّ مَن دونَ الصالحين أصحاب الكبائر سيرثون جنّات النّعيم، فمَن بربّك نتّهم ربّنا أم نتّهمُك ؟! أليس قولُ الله تعالى في الآيات القريبة صريحاً في أنّه لن يَدخُل جنّة النّعيم، ولن يُوَرّثها إلاّ أصحاب الأعمال الصّالحة من المؤمنين، وهذا يدلّ على أنّ أصحاب الكبائر والفواحش لن يَدخلوا الجنّة ولن يُورّثُوها، وعليه فسيدخلُون النّار وسيُخلّدون فيها؛ لأنّه لا مُقَام في ذلكَ المَقام إلاّ في الجنّة أو النّار، أعاذنا الله وإيّاكم من عذاب النّار .

الآية الثانية والثلاثون :

قال الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّـهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّـهُ إِلَّا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا، إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّـهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّـهُ غَفُورًا رَّحِيمًا، وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّـهِ مَتَابًا، وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا، وَالَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِآيَاتِ رَبِّهِمْ لَمْ يَخِرُّوا عَلَيْهَا صُمًّا وَعُمْيَانًا، وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا، أُولَٰئِكَ يُجْزَوْنَ الْغُرْفَةَ بِمَا صَبَرُوا وَيُلَقَّوْنَ فِيهَا تَحِيَّةً وَسَلَامًا، خَالِدِينَ فِيهَا حَسُنَتْ مُسْتَقَرًّا وَمُقَامًا﴾ [الفرقان:٦٨-٧٦].

الشّاهد : خير مُفسّرٍ للقرآن هُو القرآن، مشيئةُ الله التي تعلّقتَ بها -أيّها المُخالف- من قول الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّـهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاء﴾ [النساء:٤٨]، وزعمتَ أنّه قد يَدخلُ تحتَها كبائر الظّنون والذّنوب من الزّنا وقتل النّفس المحرّمة وغيرها من الكبائر العِظام، يُبيِّن لكَ فساد هذا المَذهب قول الله تعالى في سورة الفرقان : ﴿وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّـهِ إِلَٰهًا آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّـهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلاَ يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا﴾ [الفرقان:٦٨]، ففيه إثباتٌ ظاهر أنّ أصحاب الكبائر خالدون مخلّدون في نار جهنّم ليسَ تشملُهم مشيئة الغُفران في الآية التي تمسكّتم بها، وذلكَ أنّه معلومٌ أنّ قتل النفس المحرّمة، والزّنا دونَ الشّرك، ومع ذلكَ توعّد الله سبحانه وتعالى مُرتكبيها بالخلود في النّيران، ولكن يبقى السّؤال : مَن هُم الذين يشاء الله أن يَغفرَ لهُم ذنُوبَهُم ممّن لهم أعمال دون الشّرك من أهل القبلَة ؟! الجواب تجدهُ في قول الله تعالى : ﴿إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُولَٰئِكَ يُبَدِّلُ اللَّـهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّـهُ غَفُورًا رَّحِيمًا، وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ إِلَى اللَّـهِ مَتَابًا﴾ [الفرقان:٧٠-٧١]، فهي للمُذنبين التّائبين، فإنّ الله تعالى يغفرُ لهم ذنوبَهم، ويُكفّر عنهُم سيئاتهم، وعليه فليسَت مشيئة الله في غفران الذّنوب لمن مات وهُو مصرٌّ على كبائر الظّنون والذنوب، وهذه لَعمري آيةٌ

واضحةٌ في الدلالة على المُراد من هذه الرّسالة، بل هي مُغنيَةٌ عنها لِمن كان دواؤهُ القرآن، وأمّا المُكابرَة فحقّاً أعيَت مَن يُداويها، ولستُ أتعجّب إلاّ لِمن يقولُ بعد صريح قول الله في كتابه قال فلان، وقال علاّن، وليتَ أنّ مُستندَه على سادات أهل البيت المُلازمين للكتاب، ولكن على علماء العامّة من النّاس، والله المُستعان .

الآية الثالثة والثلاثون :

قال الله تعالى : ﴿**وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءَكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا الْعَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ، وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ، فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الْأَنبَاء يَوْمَئِذٍ فَهُمْ لَا يَتَسَاءلُونَ، فَأَمَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ**﴾ [القصص:٦٤-٦٧].

الشّاهد : الخطاب في هذه الآية عامٌ في المشركين، ويدخلُ تحتَهُ التّائبون من الشّرك، والتّائبون من الشرك معلومٌ أنّهم أصبحوا -لاشكّ- مُسلمين، فهُنا يُخاطبُ الله تعالى المُسلمين التائبين من الشّرك بقوله : ﴿**فَأَمَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَى أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ**﴾ [القصص:٦٧]، وهذا يدخلُ تحتَهُ أيضاً المسلمون التائبون مِن الكَبائر المُوبقَة، وعليه تأمّل قول الله تعالى : ﴿**فَعَسَى أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ**﴾، أي فعسى أن يكونَ أولئكَ المشركون أو الفسَقَة بتوبتِهم وعملِهم الصّالح من المُفلحين، أي من المغفور لهم، والمرضيي الحال، وهذا -أخي الباحث- هُو ما نُسمّيه بالرّجاء، **فالرّجاء** : هُو طلبُ المغفرَة والقَبول من الله تعالى وأن يُكفّر السيئات والذنوب صغيرها والكبير . **وشرطُ قَبول الرّجاء** : التوبَة، فالإيمان والعَمل الصّالح، فليسَ يُرجَى لعاصٍ قَبولٌ يوم القيامَة أبداً، والرّجاء بهذا المفهوم هُو مذهبُ أهل البيت عليهم السلام، تماماً كما في قول الله تعالى : ﴿**إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أُوْلَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّهِ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**﴾ [البقرة:١٢٨]، وكقوله تعالى : ﴿**أُولَئِكَ الذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ إِلى رَبِّهِمُ الوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ إِنَّ عَذَابَ رَبِّكَ كَانَ مَحْذُورًا**﴾ [الإسراء:٥٧] .

الآية الرابعة والثلاثون :

قال الله تعالى : ﴿**مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [القصص:٨٤].

الشّاهد : وهُنا يُسأل المخالف عن الذين يَعملون السّيئات ويموتون مُصرّين عليها ماذا سيُجزَون ؟!، هل سيُجزونَ الجنّة ؟! أم سيُجزونَ مقاماً مُناسباً لعملهِم السّيئ ؟!، الله تعالى يقول : ﴿**مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا**﴾، ومعلومٌ أنّ مقامَ هذا هُو الجنّة، ويقول جلّ شأنه : ﴿**مَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى الذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ**﴾ [القصص:٨٤]، ومعلومٌ أنّ مقام هذا هو النّار، فهل سيردُّ المُخالِفُ على الله تعالى قولَه، فيقولُ مُباهتاً: إنَّ من جاء بالسيئة فإنّه سيُجزى بالجنّة ؟!، وتذكّر قول الله تعالى: ﴿**أَحَسِبَ الذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا سَاء مَا يَحْكُمُونَ**﴾ [العنكبوت:٠٤]، ومثل هذا كلّه تدبّر قول العزيز الحكيم : ﴿**مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ يُرْزَقُونَ فِيهَا بِغَيْرِ حِسَابٍ**﴾ [غافر:٤٠]، اللهمّ صلّ على محمد و آل محمّد .

الآية الخامسة والثلاثون :

قال الله تعالى : ﴿**وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَى وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ**﴾ [غافر:٥٨].

الشّاهد : وهُنا يأتي المُخالف ويقول: بأنّ أصحاب الكبائر وأهل الإيمان والعَمل الصالح والتّحري والتّائبين، بمنزلَة واحدَة عند الله تعالى، وأنّه سيكون مآلُهم جميعاً النّعيم رغم تضادّ أعمالِهم، رغم جَلَد وصبر المؤمنين في جانب الله تعالى، والحرمان الدائم الذي يعيشونه في دنياهم من كلّ الملاهي والملاذّ المحرّمة، بعكس ذلك الفاسق اللاهي بين لذّات الخمور والغَواني والترفّل بين النعيم الزائل، والله المُستعان، بربّك -أيّها العَاقل- مَا تَقول ؟! ولا تنسَ أن تتأمّل قول الله تعالى : ﴿**أَمْ حَسِبَ الذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَوَاء مَّحْيَاهُم وَمَمَاتُهُمْ سَاء مَا يَحْكُمُونَ**﴾ [الجاثية:٢١] .

الآية السادسة والثلاثون :

قال الله تعالى : ﴿**وَلِلَّـهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ لِيَجْزِيَ الذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى، الذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلَّا اللَّمَمَ إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ المَغْفِرَةِ هُوَ أَعْلَمُ بِكُمْ إِذْ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَإِذْ أَنتُمْ أَجِنَّةٌ فِي بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ فَلَا تُزَكُّوا أَنفُسَكُمْ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنِ اتَّقَى**﴾ [النجم:٣١-٣٢] .

الشّاهد : هُنا -أخي الباحث- دليلٌ قويّ على صحّة مذهب أهل البيت عليهم السلام في فسّاق أهل القِبلَة، مَن ماتَ منهُم مُصرّاً على كبيرةٍ من الكبائر غير تائبٍ منها، ففيها يُخبر الله تعالى أنّ مُستحقّي المَغفرَة هُم ﴿**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ ... إِنَّ رَبَّكَ وَاسِعُ المَغْفِرَةِ**﴾، فكيف يُقال بعد هذا: إنَّ المُرتكبين للكبائر والفواحش هُم مَن سيغفرُ الله لهم، وستكون شفاعة نبيّنا محمد صلى الله عليه وآله وسلم لهُم ؟!، وتأويل قول الله تعالى : ﴿**إِلَّا اللَّمَمَ**﴾ ففيه دليلٌ على أنّ الله تعالى قد يُكفّرُ سيئات مَن وقَعوا في اللّمم، واللّمم هي المعاصي التي دونَ الكبائر ويتوبُ العبدُ منها ويستغفرُ الله تعالى عليها، قال الطبري من الفرقة السنية : وأولَى الأقوال فِي ذلك عِندي بالصّواب قَولُ مَن قَال : ﴿**إلاَّ**﴾ بمعنَى الاستثناء المنقطع، ووجه مَعنى الكلام إلى : ﴿**الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ**﴾ [النجم:٣٢] بِمَا دُون كَبائر الإثم ودُون الفَواحِش الموجِبة للحدود فِي الدّنيا، والعذاب فِي الآخرَة، فإنَّ ذَلك مَعفوٌّ لَهُم عنه، وذلك عندي نَظيرُ قَوله -جلّ ثناؤه- : ﴿**إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا**﴾ [النساء:٣١] فَوعَدَ -جَل ثناؤه- باجتناب الكَبائر العَفو عمّا دُونَها مِن السّيئات وَهُو اللّمَم» [1]اهـ، **قلتُ** : وهذا كلامٌ نفيس للطبري، لا ينسَ المخالف فليُعمِل النّظر وليعرضهُ على قول الله تعالى : ﴿**إِنَّ اللَّـهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء**﴾ [النساء:٤٨]، ولينَظُر إلى ﴿**اللَّمم**﴾ هل يستحقّ أن يكونَ هُو المقصودُ بقول الله تعالى : ﴿**وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء**﴾، طبعاً بدون الإصرار على اللّمم، فالتوبَة منه مطلوبَة .

---

(١) تفسير الطبري:٢٧/ ٦٨ .

الآية السابعة والثلاثون :

قال الله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا تُوبُوا إِلَى اللَّـهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ يَوْمَ لَا يُخْزِي اللَّـهُ النَّبِيَّ وَالَّذِينَ آمَنُوا مَعَهُ نُورُهُمْ يَسْعَىٰ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَانِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا أَتْمِمْ لَنَا نُورَنَا وَاغْفِرْ لَنَا إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [التحريم:٠٨].

الشّاهد : في هذه الآية -أخي الباحث- رجاءٌ معلّقٌ بشرطٍ إلهي مهمّ، بدون هذا الشّرط لَن (تفيد النفي والتأبيد) يتحقّق قول الله تعالى : ﴿**عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ**﴾، فَما هُو هذا الشّرط الذي به يُكفّر الله عنّا سيئاتنا ويُدخلنا جنان الخُلد، الشّرط هُو قول الله تعالى : ﴿**تُوبُوا إِلَى اللَّـهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا**﴾، فالتوبَة النّصوح هي طريق غفران الذّنوب والخلود في الجِنان، وبدونها لا يستحقّ العبد دخول الجنّة ولا الخلود فيها، ومَن لم يكُن مقامُه الجنّة يوم القيامة فلا شكّ مقامُه النّار خالداً فيها وبئس المصير، أعاذنا الله وإيّاكم منها .

المبحث الثالث: إثبات أن عقيدة خلود أهل الكبائر في النار هو مذهب أهل البيت عليهم السلام:

أولاً: أقوال أئمّة وعلماء أهل البيت عليهم السلام:

أولاً: ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، (ت١١هـ):

١-روَى الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني عليه السلام، بسنده إلى الحسين (ذو الدّمعة) بن زيد بن علي، عن جَعفر (الصادق) بن محمّدٍ، عن محمد (الباقر) بن علي، عن علي (زين العابدين) بن الحسين، عن الحسين (الشهيد) بن علي، عن علي (المرتضى) عليهم السلام، قال: قالَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فِي الزّنَا سِتٌّ خِصَالٍ: ثَلاثٌ فِي الدّنيا، وثَلاثٌ فِي الآخِرَة، فَأمّا التِي فِي الدّنيا فَإنّهَا تُذهِبُ البَهَاء، وتُعَجّلُ الفَنَاء، وتَقطَعُ الرّزق، وأمّا التِي فِي الآخِرَة فَسُوءُ الحِسَاب، وسَخَطُ الرّحمَن، والخُلودُ فِي النّار»[1].

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، الباب الخمسون، ص٥٤٥، وهذا الحديث محفوظ في كتاب (الفردوس بمأثور الخطاب) لابن شيرويه الديلمي المعروف بالكيّا ٣/ ١٣٨، وفي (كشف الخفاء) للجراحي ١/ ٥٣٢، ورواه الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد) وآخره كان لفظه: «وسوء الحساب والحلول في النار إلا أن يشاء الله»، قال الخطيب: «رجال إسناد هذا الحديث كلهم ثقات سوى كعباً، حدثني أحمد بن على التوزي، أخبرنا محمد بن أبى الفوارس، قال: كان كعب بن عمرو البلخي المؤدب سيء الحال في الحديث»، قلتُ: والظّاهر أنّ هذه الزيادة الشاذّة (والحلول في النّار إلاّ أن يشاء الله» جاءت من سوء حال كعب بن عمرو هذا، إذ أنّ هذه الزيادَة لم تُؤثَر إلاّ من طريقه، مع العلم أنّ لهذا الحديث ثلاث طُرق، طريقين منها عن علي عليه السلام عن الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وطريق عن أنس عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وتفصيل هذه الطرق كالتالي، الطريق الأولى: عن الأشج أبي الدنيا، عن علي عليه السلام، ذكرها القزويني في (تاريخ قزوين:٤/ ٧١). والثانية: عن الحسين السبط، عن أبيه علي عليه السلام، التي ذكرها الإمام أبوطالب عليه السلام في أماليه. والثالثة: عن أنس عن الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، ذكرها الخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد:١٢/ ٤٩٣). فهو حديثٌ حسنٌ يُحتجّ به. نعم! ولتوسّع أكثر في إثبات هذا الحديث نذكرُ طرقاً أخرى إليه رواها الجعفرية من الشيعة، فممّن رواهُ منهم، الشيخ الصدوق في كتابه (من لايحضره الفقيه:٤/ ٣٦٥) بلفظ الخلود، والعاملي في (وسائل الشيعة:٢٠/ ٣١١) بلفظ الخلود، كلّهم عن الحسين، عن علي، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ورواه الشيخ الصدوق في كتابه (الخصال:١/ ٣٢٠) من طريق حذيفة بن اليمان، عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بلفظ الخلود، وهذا يُعتبر حجّة على الجعفرية من الشيعة أيضاً؛ لأنّهم لايقولون بتخليد أهل الكبائر في النّار.

تعليق : وهنا تأمّل جعل الرّسول ﷺ الخلود في النّيران من نصيب أهل الزّنا والفجور، والخلود معناه البقاء الأبدي السّرمدي الذي لا انقطاعَ له، وهو قولُ أحفاد محمد ﷺ من سادات بني الحسن والحسين، فالزنا كبيرةٌ من الكبائر ومن ماتَ مُصرّاً عليها غير تائبٍ فإنّ الخلودَ في النّار لاشكّ مأواه، وإنّما قُلنا لاشكّ لمكان عصمة صاحب الشريعة محمد ﷺ عن الهذيان أو النّطق عن الهَوى، والله المُستعان .

وهُنا دليلٌ من القرآن يشهدُ لمضمون هذا الحديث، وهو قول الله تعالى مُخاطباً المؤمنين: ﴿**الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّـهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّـهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾ [النور:٠٢]، وهنا انظر الله تعالى يدعو إلى عدم الشّفة والهَوادَة مع الزّاني والزانية ﴿**وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّـهِ**﴾، ثمّ علّق ضرورة إقامَة الحدّ عليهما، وعدم الرأفة بهما بانتفاء الإيمان، فقال : ﴿**إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّـهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ**﴾، وزادَ تعالى تأكيدَ عدم الرأفة والشفقة بالحث على حضور إقامة الحدّ عليهما للاتعاظ والاعتبار ﴿**وَلْيَشْهَدْ عَذَابَهُمَا طَائِفَةٌ مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ**﴾، ومنه تأمّل -أخي الباحث- كيف أنّ الله تعالى شدّد على المؤمنين في عدم الرحمة والشفقة والتهاون في حقّ أهل الزّنا، وانظُر هل مَن هذا أمرُه لعبادِه سيشفقُ بحال أهل الزّنا يوم القيامَة وسيرأفُ بهم، أو سيجعلُ لعباده عليهِم شفاعةً، أو سيُسقطُ عنهُم ما توعّدَهم به من عذابٍ وعقاب ؟! . نعم ! تأمّل قول الله تعالى مُحذّراً المؤمنين : ﴿**وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَى إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً**﴾ [الإسراء:٣٢]، وانظُر هذا النهي الشديد عن عدم القُرب من الزّنا والتوعّد الإلهي لفاعله هل تجدُ بعد هذا من شفاعةٍ أوهوادَةٍ في مُرتكبِه، قال تعالى : ﴿**وَسَاء سَبِيلاً**﴾، روى ابن أبي الدنيا بإسناده، عن الهيثم بن مالك الطائي، قال: قال رسول الله ﷺ : «مَا مِن ذَنبٍ بَعد الشّرك بالله أعظمُ عِندَ الله مِن نُطفَةٍ وَضَعَها رَجلٌ فِي رَحِمٍ لا تَحِلُّ لَه» (١)، قال الشوكاني في تفسير آخر الآية : «أي بئسَ طَريقًا طَريقُه، وذَلِك لأنّه يُؤدي إلى النّار، ولا خِلافَ في كَونه مِن كَبائر الذّنوب، وقَد

(١) الورع لابن أبي الدنيا : ٩٤، كنز العمال: ٥/ ١٢٥ .

وردَ في تَقبيحه والتنفير عنه مِن الأدلّة مَا هوُ مَعلوم»[1]، ومن طريق الجعفرية عن الباقر عليه السلام : «هو أشدّ النّاس عذاباً، والزّنا من أكبر الكبائر»[2]، ومن طريق الزيدية، عن أبي سعيدٍ الخدري، قَالَ: قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم : «لا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ وَهُوَ مُؤْمِنٌ، قِيلَ: يَا رَسُولَ الله، كَيْفَ يَصْنَعُ إِذَا وَاقَعَ شَيْئاً مِنْ ذَلِكَ؟ قَالَ: إِنْ رَاجَعَ التَّوْبَةَ رَاجَعَهُ الإِيْمَانُ، وَإِنْ لَمْ يَتُبْ لَمْ يَكُنْ مُؤْمِناً»[3]، هذا والعاقلُ المُنصف خصيم نفسه، إذ أنّه لا بدّ من أن تتضح له أمورٌ كثيرة .

ثانياً : ما جاء عن أمير المؤمنين علي عليه السلام، (ت٤٠هـ) :

٢-روَى الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني عليه السلام، بسنده إلى محمّد بن الحنفية -رضي الله عنه-، أنّه قال : «لّما قَدِمَ أمير المؤمنين عليه السلام إلى البصرة بَعدَ قِتَال الجمَل دَعَاهُ الأحنَفُ بن قَيسٍ -رَضي الله تعالى عنه-، واتخذَ لَهُ طَعَاماً، وبَعَثَ إليهِ وإلى أصحَابِهِ فَأقبَلَ إليه أميرُ المؤمنين، ثم قَالَ لَهُ: يَا أحنَف، ادعُ أصحَابي، فَدَعَاهُم فَدَخَلَ عَليه قومٌ مُتخَشّعُون كَأنّهُم شنان بوالٍ. فَقَال الأحْنَف بن قَيسٍ: يَا أمير المؤمنين، ما هذا الذي نزل بهم، أمن قلة الطعام أم من هول الحرب؟ قال: لا يا أحنف. إنّ الله -عزّ وجلّ- إذَا أحبّ قَوماً تَنَسّكُوا لَه فِي دَار الدّنيا تَنَسُّكَ مَنْ هَجَمَ عَلى مَا عِلِمَ مِنْ فَزِعِ يَومِ القِيامَة ... فَإنْ فَاتَكَ -يَا أحْنَف- مَا ذَكرتُ لَكَ فَلَترَفُلَنّ فِي سَرابيل القَطِرَان، ولَتَطُوفَنّ بَينَهُمَا وبَينَ حَمِيمٍ آنٍ، فَكم يَومَئذٍ فِي النّار مِن صُلبٍ محطوم، ووجهٍ مَشوُوم، ولَو رَأيتَ وقَد قَام منادٍ ينادي: يا أهل الجنّة ونَعيمهَا وحُليّها وحُلَلِهَا، خُلوداً لا مَوتَ فِيهَا، ثمّ يَلتَفِتُ إلى أهل النّار فَيقول: يَا أهلَ النّار يَا أهلَ النّار، يَا أهلَ السّلاسِل والأغلال، **خُلوداً لا مَوتَ**، فَعِندَهَا انقَطَعَ رَجَاؤهُم وتَقَطّعَت بِهِمُ الأسبَاب، فَهَذَا مَا أعدّ الله -عزّ وجلّ- للمُجرِمِين، وذَلك مَا أعدّ الله -عزّ وجَلّ- للمُتقين»[4].

---

(١) فتح القدير : ٣/ ٢٢٣ .

(٢) مستدرك الوسائل: ١٤/ ٣٣٢، بحار الأنوار : ٧٦/ ١٩، تفسير القمي: ٢/ ١٩ .

(٣) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، الباب الخمسون، ٥٤٥.

(٤) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، الباب الرابع والسّتون، ٥٩٦، ورواه الشيخ الصدوق مرسلاً عن أبي العباس الدنيوري، عن محمد بن الحنفية، عن علي عليه السلام، صفات الشيعة : ٣٩، بحار الأنوار : ٧/ ٢١٩ .

تعليق : وهنا تأمّل كيف أنّ خطاب أمير المؤمنين عليه السلام كان موجّهاً لأهل القبلَة من المسلمين، ثمّ تأمّل قولَه عليه السلام : «ثمّ يَلتَفِتُ إلى أهل النّار فَيقول: يَا أهلَ النّار يَا أهلَ النّار، يَا أهلَ السّلاسِل والأغلال، **خُلوداً لا مَوتَ**، فَعِندَهَا انقَطَعَ رَجَاؤهُم وتَقَطّعَت بِهِمُ الأسبَاب»، وهذا تصريحٌ بالخلود لمن يستحقّ الخلود من أهل المعاصي والكبائر من أهل الإصرار، ثمّ تأمّل ثالثةً إلى انقطاعَ الرّجاء، وتقطّع الأسباب بِمن حقّت عليه النّار، فلا شفيع يُرجَى، ولا ناصِرٌ يَنتصِر، والله المستعان .

ثالثاً : ما جاء عن الإمام زين العابدين علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٩٥) :

٣-قال الإمام زين العابدين علي بن الحسين عليه السلام من دعاءٍ له : «في يوم الفِطر إذا انصرف من صلاته قام قائماً ثمّ استقبل القِبْلَةَ وفي يوم الجمعة فقال: ... كُلُّهُمْ صَائِرُونَ إلى حُكْمِكَ، وَأُمُورُهُمْ آئِلَة إلى أَمْرِكَ، لَمْ يَهِنْ عَلَى طُولِ مُدَّتِهِمْ سُلْطَانُكَ وَلَمْ يَدْحَضْ لِتَرْكِ مُعَاجَلَتِهِمْ بُرْهَانُكَ. حُجَّتُكَ قَائِمَةٌ لاَ تُدْحَضُ، وَسُلْطَانُكَ ثَابِتٌ لا يَزُولُ، **فَالْوَيْلُ الدَّائِمُ لِمَنْ جَنَحَ عَنْكَ، وَالْخَيْبَةُ الخَاذِلَةُ لِمَنْ خَابَ مِنْكَ، وَالشَّقاءُ الاشْقَى لِمَنِ اغْتَرَّ بِكَ.** مَا أَكْثَرَ تَصَرُّفَهُ فِي عَذَابِكَ، وَمَا أَطْوَلَ تَرَدُّدَهُ فِيْ عِقَابِكَ، وَمَا أَبْعَدَ غَايَتَهُ مِنَ الفَرَجِ، وَمَا أَقْنَطَهُ مِنْ سُهُولَةِ المَخْرَجِ عَدْلاً مِنْ قَضَائِكَ لاَ تَجُورُ فِيهِ، وَإِنْصَافاً مِنْ حُكْمِكَ لاَ تَحِيفُ عَلَيْهِ، فَقَدْ ظَاهَرْتَ الحُجَجَ، وَأَبْلَيْتَ الإعْذَارَ، وَقَدْ تَقَدَّمْتَ بِالْوَعِيْدِ وَتَلَطَّفْتَ فِي التَّرْغِيْبِ، وَضَرَبْتَ الأمْثَالَ، وَأَطَلْتَ الإمْهَالَ، وَأَخَّرْتَ وَأَنْتَ مُسْتَطِيعٌ لِلْمُعَاجَلَةِ، وَتَأَنَّيْتَ وَأَنْتَ مَلِيءٌ بِالْمُبَادَرَةِ، لَمْ تَكُنْ أَنَاتُكَ عَجْزاً، وَلا إمْهَالُكَ وَهْناً، وَلاَ إمْسَاكُكَ غَفْلَةً، وَلاَ انْتِظَارُكَ مُدَارَاةً، بَلْ لِتَكُونَ حُجَّتُكَ أَبْلَغَ، وَكَرَمُكَ أكمَلَ، وَإِحْسَانُكَ أَوْفَى وَنِعْمَتُكَ أَتَمَّ»[1].

(١) الصحيفة السجادية، دعاؤه عليه السلام في يوم الفِطر إذا انصرف من صلاته : ٢٧٨.

رابعاً: ما جاء عن الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (٧٥-١٢٢هـ):

٤-قال الإمام زيد بن علي عليه السلام: «**فَسلهُم** عَن أصحَاب الموجِبَات [أي الموبِقات، الكبائر]، هَل وَعَدهم الله تعالى النّار عليها أم لا؟! فإن شَهدوا أنَّ الله تعالى قَد وعَدَهم النّار عليها، فقل: أتشهدُون أن الله -سبحانه وتعالى- سُينجِزُ وعدَه، أم فِي شكٍّ أنتُم لا تَدرون هَل يُنجزُ الله وعدَهُ أم لا؟!...، فَارضَوا بِمَا شَهِد الله به واشهَدوا عَليه ولا تَرتابوا، فإن الله -جل وعلا- قَال: ﴿**وَمَنْ أَصْدَقُ مِنْ اللَّهِ قِيلًا**﴾ [النساء: ١٢٢]، فَمَن حَدّثكُم حَديثاً بِخِلاف القُرآن فَلا تُصَدِّقُوه واتّهموه، وليكُن قول الله -عز وجل- أشفَى لقُلوبكم مِن قَولهم: إنَّ أصحَاب الموجبات فِي المشيئة، ....، وكَذلك مَن شَاء أن يَغفِرَ لَه مِن أهل القِبلة يَترُك الموجِبات لا يَعمَل بها، فَإن عَمِل بِشيء مِنها ثمّ تَاب إلى الله تعالى قَبل أن يَمُوت فإن الله تعالى قال: ﴿**يُثَبِّتُ اللَّهُ الذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّهُ الظَّالِمِينَ**﴾ [إبراهيم:٢٧]، فمَن مَات مُؤمناً دَخَل قَبرَه مُؤمناً، وبَعثه الله تعالى يَوم القِيامة مُؤمناً»[1].

خامساً: ما جاء عن الإمام يحيى بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٨٠هـ):

٥-روى ابن سهل الرّازي في كتابه (أخبار فخ وخبر يحيى بن عبدالله)، ما اتّفقَ على يحيى بن عبدالله عليه السلام، وذلكَ عندما أودعَهُ هارون العباسي عند جعفر بن يحيى البرمكي ليحبسَهُ في بيته وهُو يريدُ منهُ أن يَقتُلَه بالسّم، فلمّا صار يحيى عليه السلام إلى بيت جعفر، ألقى إليه الإمام يحيى نصيحةً وموعظةً وقعَت في قلبِه، وحثّه من خلالها على إطلاقه ليسيحَ في الأرض، مُحذّراً إيّاه من أن يلقى الله غداً بدمه: «فلمَّا كَان باللّيل أرسَل [جعفر البرمكي] إلى يحيى فقال [له]: إنَّ كَلامَك قد وَقع في قَلبي، وإنَّ للناس قِبَلِي مَظالم كَثيرة، وإنَّ لي مِن الذّنوب العِظام والكَبائر الموبقَات مَالا أطمَعُ مَعَها فِي النّجاة والمغفرَة. فقال له يحيى عليه السلام: لا تَفعَل [أي: لا تقنَط]، فَإنه ليس ذنبٌ أعظم مِنَ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي، كتاب الإيمان: ١٤٣-١٤٤.

الشّرك، وقَد قال الله في محكم التنزيل للمُسرِفين الذين أسرَفوا فِي الشّرك وفِي مُعاداة النبي، وقتل أصحَابه: ﴿**يَا عِبَادِيَ الذِينِ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِم لاَ تَقْنَطُوْا مِن رَحْمَةِ اللَّـهِ إِنَّ اللَّـهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إِنَّه هُوْ الغَفُورُ الرَّحِيم وَأَنِيبُوْا إِلىٰ رِبِكُم وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُم العَذابُ ثُمَ لاَ تُنْصَرُوْن**﴾ [الزمر: ٥٣-٥٤]، فأمَر [الله] بالإنَابَة والتّوبة، والله -تبارك وتعالى- يَغفرُ [تأمّل] لِمَن تَاب وإنْ عَظُم جُرمُه. قَال [جعفر]: فَتضمَنُ لِي المَغفِرَة إنْ أنا خَلَّيتُك؟! . قال له يحيىٰ عليه السلام : نَعم، أضمَن لكَ ذلك علىٰ شريطَة [تأمّل شرط يحيىٰ عليه السلام] . قَال جعفَر : ومَا هِي؟ قَال عليه السلام : تَتوبُ مِن كلّ ذَنب أذنَبتَهُ بَينَكَ وَبَين الله، ثم لا تَعودُ فِي ذَنبٍ أبداً [أي لا تُصرّ عليه]، وأمّا الذّنوب التي بَينَكَ وَبين النّاس، فَكل مَظلوم ظَلَمْتَهُ تَردّ ظِلامَته عَليه، فإنَّك إذا فَعلتَ ذَلك، وأدّيت الفَرائض التي لله عليك، غفرَ الله لك، وأنا الضّامن لك علىٰ ذلك»(١) اهـ . قلتُ : لله درّ إمامنا يحيىٰ بن عبدالله عليه السلام، فقد نصحَ وأخلصَ في النصيحَة، إذ لا مغفرَة مع عدم التوبَة، ولا مغفرَة مع الإصرار، وهو قول الزيدية، تنبيه : ما بين المعقوفات [ ] هُو منّا للتبيين وليس من صَاحِب السيرة، ثمّ لايَفوتك أن تتأمّل أنه كان يُخاطبُ جعفراً البرمكي، والبرمكي مُسلمٌ من أهل القِبلَة .

سادساً : ما جاء عن فقيه الآل أحمد بن عيسىٰ بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام (١٥٧-٢٤٧هـ) :

٦-روىٰ الشريف العلوي محمد بن علي البطحاني الحسني عليه السلام، في كتابه (جامع علوم آل محمد)، تحت باب «هل يَخرج أحد من أهل التوحيد من النّار»، أنّ محمد بن منصور المرادي الحافظ، قال : «قُلتُ لأحمد بن عيسىٰ : **يَخرجُ مِنَ النّارِ أحَدُ ممّن يَدخُلُهَا؟!** فقال عليه السلام : **هَيهَات، وأنّىٰ لهُ الخُروج**، وقال عليه السلام : هُوَ فِي القُرآن، وذَكَرَ آيات مِن القُرآن مِنها: ﴿**لاَ يُخْرَجُونَ مِنْهَا**﴾ وقال: ﴿**وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّىٰ إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ المَوْتُ قَالَ إِنِّي تُبْتُ الآنَ وَلاَ الذِينَ يَمُوتُونَ وَهُمْ كُفَّارٌ**﴾[النساء:١٨] اهـ .

(١) أخبار فخ وخبر يحيىٰ بن عبدالله : ١١٨-١١٩ .

تعليق : وهنا تأمّل أنّ الخطاب موجّهٌ لأهل التوحيد من أهل القبلَة، وكيف أثبتَ الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام عدم خروج من يدخُل النّار منهُم، وهُو قول الزيدية .

٧-روى الشريف العلوي محمد بن علي البطحاني الحسني عليه السلام، في كتابه (جامع علوم آل محمد)، تحت باب «القَول في مَن ماتَ على كبيرَة»، أنّ محمد بن منصور المرادي الحافظ، قال : «**سَألتُ أحمد بن عيسى عمّن يَعملُ بِمعصية كَبيرة مَات عليها ولم يَتب مِنها؟ قَال عليه السلام : كَافِر**[1]**، قُلتُ : فِي النّار؟ قال : فِي النّار**» .

تعليق : وهنا تأمّل كيف أنّ الإمام أحمد بن عيسى عليه السلام لم يرَ في حقّ أهل الكبائر المصرّين الغير تائبين أيّ رجاء أو مغفرَة من الله تعالى يوم القيامَة، فحكمَ لهم بالنّار .

سابعاً: ما جاء عن الإمام القاسم الرسي بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (١٦٩-٢٤٦هـ) :

٨-أجاب الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام، على مسألة ابنه محمد : «**وسَألته:** عَن قول الله: ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ**﴾ [هود:١٠٧] ؟ فقال: خَبر مِن الله مِن القُدرَة والاقتدار على كل شيء، وليسَ هُو خَبَرٌ أنَّ الله مُخرِجٌ مِنَ النّار بَعد دُخولِهَا أحداً، وَلو خَرَج مِنهَا خَارِجٌ بَعد دُخولِها لَم يَكن فِيها مُخَلَّداً، وقَد قال الله في غَير مكان ﴿**خَالِدِينَ فِيهَا**﴾، ﴿**وَمَا هُم مِنهَا بِمُخرَجِين**﴾ [الحجرات: ٤٨]»[2].

٩-وقال الإمام محمد بن القاسم الرسي عليه السلام : «وَكَان أبي -رحمة الله عليه- يَقول: إنّ كُل كَبيرة وَعَد الله سبحانه العِقاب عبده فِيها، **فَإنَّ عِقاب الله له بِها ثَابتٌ أبداً عَليه، وإنَّ مَن دَخَل النّار غَير خَارج مِنهَا، وإنّه مُخلّدٌ فِيها، غَير غَائبٍ عَنها**»[3].

---

(١) يعني كفر نعمة، وليس كفر جحود، فيكون المعنى أنّه فاسق .

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي، مسائل القاسم عليه السلام : ٢/ ٥٦٥.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام محمد بن القاسم الرسي، كتاب الشرح والتبيين : ١٤ .

ثامناً : ما جاء عن فقيه الآل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٢٦٠هـ) :

١٠-روى الشريف العلوي محمد بن علي البطحاني الحسني عليه السلام، في كتابه (جامع علوم آل محمد)، تحت باب «هل يَخرج أحد من أهل التوحيد من النّار»، أنّ الحسن بن يحيى عليه السلام، قال : «وسَألتَ عمّن دَخَل النّار أيُخرِجُه الله مِن النّار أم لا؟! فَالجواب : أنّا نَشهدُ على أهل النّار كمَا يَشهدُ الله عليهم، فمَن قَال الله خَالداً فيها شَهِدنا عَليه بِمَا شَهد الله عليه، وقال الله -عزّ وجل-: ﴿**فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ، فَأَمَّا الذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ [هود:١٠٥-١٠٨]، يَعني غَير مَقطوع، فنحنُ نَشهَد عَليهم بِمَا شَهِد الله عليهم فِي كِتابه مِن الخلود فِيها أبداً» اهـ .

تعليق : وهنا تأمّل شهادَة الحسن بن يحيى عليه السلام بخلود أصحاب النّار والمُستحقّين لها.

١١-روى الشريف العلوي محمد بن علي البطحاني الحسني عليه السلام، في كتابه (جامع علوم آل محمد)، تحت باب «القول في الإيمان وزيادته ونقصانه»، أنّ الحسن بن يحيى عليه السلام، قال : «**ومَن عَمِل شيئاً مِن الكبائر مِثل الزنا، وشُرب الخَمر، والسّرقة، وأكل مَال اليتيم، واليمين الفَاجرة، وعقوق الوالدين**،وما أشبه ذلك، ولم يُحل حَلال مَا فِي القرآن فَيتبعَه، ويُحرِّم حَرامَه فَيجتنبَه، **فإنه فَاسقٌ لا تَحلّ ولايته** وإن كَان مُؤمناً بِه فِي الجملة[1]، سَمعنا أنّه مَا آمن بالقرآن مَن لم يُحل حَلاله ولم يُحرم حَرامه، وبلغنا عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم أنه قال: «لا يَسرقُ السّارق وهُو مُؤمن، ولا يَشرب الخمر وهُو مؤمن، ولا يزني الزاني وهُو مؤمن» اهـ .

(١) يعني : وإن كان مؤمناً بأنّ معصيته التي فعلها هي حرامٌ في القرآن، فهذا العاصي مؤمنٌ بحُرمة معصيته ولكنه مع هذا لم يجتنبها، أو إن كان مؤمناً بالقرآن في الجُملَة .

تاسعاً : ما جاء عن الإمام قاموس العترة محمد بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (١٩٩-٢٨٤هـ) :

١٢-قال الإمام محمد بن القاسم الرسي عليه السلام : «وكُلّ مَن أتىٰ كَبيرة مِن الكَبائر، أو تَرك شيئاً مِن أوجَب الفرائض علىٰ الاستحلال لذلك فَهو كَافِرٌ مَريد، حُكمه حُكم المرتدين، ومن [ارتكبَ] ذَلك اتّباعاً لِهَواه وإيثاراً لشهوته، كَان فَاجراً فَاسِقاً، كَافراً كُفرَ نِعمة، لا كُفر شُكر وجُحود، مَا أقامَ علىٰ خَطيئته، **فَإن مَات عَليها غَير تائبٍ مِنها، كان مِن أهل النّار خَالداً فِيها أبداً وبئسَ المَصير**» [(١)].

١٣-وقال الإمام محمد بن القاسم الرسي عليه السلام أيضاً : «ولَو كانَت الشفاعة لَمن ماتَ مُصرّاً علىٰ كبيرَة لَبطل قوله سبحانه : ﴿**فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ**﴾ [الزلزلة:٧-٨]» [(٢)].

عاشراً : ما جاء عن الإمام الهادي إلىٰ الحق يحيىٰ بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (٢٤٥-٢٩٨هـ):

١٤-قال الإمام الهادي إلىٰ الحق يحيىٰ بن الحسين عليه السلام : «ثمّ يَجبُ عَليه أن يَعلمَ أنّ وَعدَهُ وَوعِيدَهُ حَق، مَن أطاعَه أدخلَه الجنّة، **وَمَن عَصَاه أدخَلَه النّار أبدَ الأبد**، لا مَا يَقُول الجاهلُون مِن خُروجِ المعذَّبينَ مِنَ العَذابِ المهين إلىٰ دَار المتّقين، وَمحل المؤمنين» [(٣)].

١٥-وقال الإمام الهادي إلىٰ الحق عليه السلام أيضاً : «وذَكَر الله الوَعيد فِي كِتابه فِي أهل الكَبائر مِن المُوحِّدين، وأخبرَ أنّهم يَدخلون النار بأعمَالهم الرَّدِيّة فَيُعذّبون بِها، ويُخلّدون فِيها أبداً بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَأَنَّ الله لَيْسَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيد [(٤)].

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام محمد بن القاسم الرسي، كتاب الشرح والتبيين : ٣٥ .

(٢) الأصول الثمانية: ٤٣.

(٣) مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلىٰ الحق، كتاب معرفة الله عز وجل : ٥٢ .

(٤) مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلىٰ الحق، كتاب المنزلة بين المنزلتين : ١٧١.

الحادي عشر : ما جاء عن الإمام العالم عبدالله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت بعد ٣٠٠هـ):

١٦- قال الإمام العالم عبدالله بن الحسين عليه السلام : «وقال سبحانه: ﴿**إِنَّ اللَّـهَ لا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ**﴾ [النساء:٤٨] فَحرّم الله المغفرَة على مَن تَاب على شركِه [يعني بقيَ عليه]، وأرجأ أهلَ الذّنوب، فَلم يَخص أحداً مِنهم بترك قَبول تَوبَته إذا تَاب، وهَذه آية مُبهمَة أخبر الله فيها عن قُدرتِه، وأنّه يَغفر مَا يَشاء لِمَن يَشاء، غَير أنّه لا يَشاء أن يَغفِر لأهل الكَبائر الذين يَموتُون عَليها [يعني مُصرّين عليها]، والذين قَد انتظمهم الوَعيد» [1].

الثاني عشر : ما جاء عن الإمام المرتضى محمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت ٣١٠هـ) :

١٧-قال الإمام المرتضى محمد بن الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام، مُخاطباً أمّة جدّه صلى الله عليه وآله وسلم : «ثمّ تَعلمونَ مِن بعدِ ذلكَ أنّ وعيد الله سبحانهُ وما أعدّه لأعدائه المُخالفين لطاعَته حقّ،...، فهُم في بلاءٍ لا يَنفد، وعذاب سرمد مُؤبّد،...، فإذا عَلمتُم ذلك، **وأيقَنتُم أنّه ليسَ بخارجٍ من النّار مَن دخلَ فيها، فقَد عرفتُم الوعدَ والوعيد**» [2].

(١) الناسخ والمنسوخ من القرآن الكريم، ص ١٤٠.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام المرتضى محمد بن يحيى، كتاب الأصول:٢/ ٧٠٩.

الثالث عشر : ما جاء عن الإمام الناصر لدين الله أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٣٢٥هـ) :

١٨-قال الإمام الناصر لدين الله أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام، مُخاطباً رجلاً يُقال له: عبدالله بن يزيد البغدادي : «وأمّا قولُكَ: إنّ الله -عزّ وجل- لو شاء لفعلَ ما لا يجوزُ فعلُه، من أن لا تكونَ القيامَة، وأن يتّخذَ الولد، وأن يُخلِفَ الوعد، وأن يُبدِّلَ القَول، فهذا كلّهُ قولكم أنتُم، وهُو لازمٌ لكم، وليسَ أهل العدل والتوحيد يقولون هذا القَول، هُم أعرفُ بتوحيد الله سبحانَهُ وأقوَم بعدلِه مِن أن يُقالَ لهُم هذا القَول، ويُنسبَ إليهم» [1].

الرّابع عشر : ما جاء عن الإمام المنصور بالله القاسم العياني بن علي بن عبدالله بن محمد بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (ت٣٩٣هـ) :

١٩-قال الإمام المنصور بالله القاسم بن علي العياني عليه السلام في كتابه «تنبيه الدلائل» : «وأمّا الوَجه الثاني: فَهُو الاكتسَاب مِن حيث حَجَر الله على العِباد، فمَن اكتسبَ مَالاً نَهَاهُ الله عن اكتسَابِه، وأخذَهُ بالبَاطِل مِن أصحابِه، فَقد تعدّى وَرَزقَ نفسَه مَا لم يَرزُقه الله،...، فَإذا فَعل ذَلك مِن العِبادِ فَاعِل، **فَالنّارُ لا مِريَةَ فِي ذَلك لَه، يَكونُ فِيهَا مِنَ الخالِدِين**» [2].

تعليق : وهنا تأمّل كيف أنّ أخذ مال الغير بغير وجه حقّ يُعتبر من كبائر الظّنون والذّنوب، وكيف أثبتَ له الإمام المنصور بالله عليه السلام النّار خالداً فيها، والعياذ بالله .

(١) كتاب النجاة: ٢٩٦.

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم العياني، كتاب تنبيه الدلائل .

الخامس عشر: ما جاء عن الإمام الحسين بن القاسم العياني بن علي بن عبدالله بن محمد بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٤٠٤هـ):

٢٠-قال الإمام الحسين بن القاسم العياني عليه السلام: «فَإن قَال بَعض الجهّال: فَلِمَ زَعمتُم أنّه لا يَرحُمُ أهل النّار؟! ولا يَنقُلُهم إلى دَار الأبرار؟ قِيل لَه: ولا قوّة إلَّا بالله العَظيم: لأنّ إخراج الفَاسِقين مِن العذابِ الأليم، إلى الجنّة والثّواب الكَريم، يَدعوهُم إلى البَطر والفَساد، وإلى مَا كَانوا فيه مِنَ الكُفر والعِناد، والعَبث والظلم للعبَاد، وذَلك قول الواحِد الرّحمن، فِيما نزل مِن محكم القرآن: ﴿**بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ**﴾ [الأنعام:٢٨]، فَكيفَ لا يستحقّ هَؤلاء الفَاسقون، مَا صاروا إليه مِن العَذاب المهين؟! مَع مَا عَلِم الله مِن كُفرهم وفَسَادِهم، وفُجورِهم وعِنادِهم، حتى إنَّه عَلِم أنه لو أخرَجَهم مِن العَذاب، لعَادُوا لِمَا نُهوا عَنه من الأسبَاب، فَكيف يَا أخي - أكرمَك الله بثوابه، ونجّانا وإياك مِن عذابه - يُرجي لهؤلاء أبداً ثوابه؟! أو يُنتظرُ مِنهم إنابة؟! أو تنَفع فِيهم مَوعِظة أو تَذكير؟! مَع مَا سمع من قول العليم الخبير!! ومتى يُرجى لهم فَلاح؟! أو صَبر أو رجعة أو صَلاح؟! إذا لم يَزجروا أنفسهم عن اللذات، ويقطعُوها قطعاً عن الشّهوات، ويُجاهدوها جِهاداً عَن المُهلِكَات»[1].

السادس عشر: ما جاء عن الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب، (٣٣٣-٤١١هـ):

٢١-قال الإمام المؤيد بالله أحمد بن الحسين الهاروني عليه السلام في كتابه (التبصرة في التوحيد والعدل)، ما نصّه: «فَإن قِيل: فَمَا قَولُكم فِي فِساق أهل الصّلاة، المرتكِبين للكبَائر؟! قِيلَ لَه: نَقول: إنّهُم مُعَذَّبون فِي الآخِرَةِ بالنّار، **خَالِدِين فِيهَا أبداً**، ﴿**وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ**﴾ [النساء:١٤]،

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام الحسين بن القاسم العياني عليه السلام، كتاب الطبائع: ٨٤-٨٦.

وقوله تعالى : ﴿**إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ، يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ، وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ**﴾ [الانفطار:١٣-١٦]، وقوله تعالى : ﴿**إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**﴾ [الجن:٢٣]، فهذه الآيات قد حكمت بأن كل من ارتكب الكبائر، ولزمه اسم الفسق **معذب في النار** أبداً» [(١)].

تعليق : وهنا تأمّل كيف أنّ عقيدة المؤيد بالله عليه السلام في أصحاب الكبائر هي الخلود وعدم الرّجاء، والحمد لله .

السابع عشر : ما جاء عن الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (٣٤٠-٤٢٤هـ) :

٢٢-قال الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين الهاروني : «وطَريق الحجّة فِي تَخليد الفسّاق فِي النّار مِن الكتاب، قال تعالى: ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُوْلَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُوْدَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيْهَا**﴾ [النساء:١٤] [(٢)].

الثامن عشر : ما جاء عن الإمام مانكديم أحمد بن الحسين بن أبي هاشم محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن الإمام محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن بن علي بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت بعد ٤٢٠هـ) :

٢٣-قال الإمام مانكديم أحمد بن الحسين بن أبي هاشم عليه السلام : «والذي يدلّ على أنّ الفاسقَ يُخلّدُ في النّار، ويُعذّب فيها أبداً ما ذكرناهُ عُمومَات الوعيد، فإنّها كما تدلّ على أنّ الفاسقَ يُفعلُ به ما يستحقّه من العقوبة، تدلّ على أنّه يُخلَّد، إذ ما مِن آية من هذه الآيات التي مرّت إلاّ وفيها ذِكرُ الخلود والتأبيد أو ما يجري مجراهُما» [(٣)].

---

(١) التبصرة في التوحيد والعدل : ٦٩ .

(٢) شرح كتاب البالغ المدرك :٦٣.

(٣) شرح الأصول الخمسة:٤٥٠.

التاسع عشر : ما جاء عن الإمام المتوكل على الله أحمد بن سليمان بن محمد بن المطهر بن علي بن الإمام الناصر لدين الله أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم عليه السلام، (ت٥٦٦) :

٢٤-قال الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام : «فَعندَنا، وعِند المعتزلة، أنَّ الله صادقُ الوعيد، كمَا أنه صادقُ الوعد، وأنّ مَن مَات مُصرًّا على معصيةٍ أنه مُخَلّدٌ في النّار وإن كَان مِن أهل القِبلَة،....، ﴿**فَأَمَّا الذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ [هود:١٠٦-١٠٨]،...، ومِمّا يُؤيد ذَلك أنّ الذين سُعدوا لا يَخرُجون مِن الجنة أبداً إذا مَاتوا سُعداء بالإجمَاع، فَلو جازَ خُروج أحدٍ من النار، جَاز خُروج مَن يدخل الجنّة؛ لأنّ الاستثناء هَاهُنا فِي ذِكر الجنّة والنّار، فَبَطَل تعلُّقهم بهذه الآية»[1].

العشرون : ما جاء عن الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة بن سليمان بن حمزة بن علي بن حمزة بن الإمام النفس الزكية الحسن بن عبد الرحمن بن يحيى بن عبدالله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٦١٤هـ) :

٢٥-قال الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام : «**فإن قيل**: مَا الدّليل على خُلود الكفّار في النار؟ **قُلتَ**: لأنّ الله تعالى وَعَدَهم بذلك، وإخلافُ الوَعيد كَذِب،والكَذِبُ قَبيح، والله تعالى لا يَفعَلُ القَبيح. **فَإن قيل**: مَا الدليلُ عَلى دُخول الفسّاق النّار وخُلودِهم فِيها؟ **قلتَ**: قَوله تعالى: ﴿**وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا**﴾[الجن:٢٣]، **والخلودُ هُو: الدّوام**»[2].

---

(١) حقائق المعرفة في علم الكلام:٢٢٣-٢٢٦ .

(٢) المجموع المنصوري الجزء الثاني القسم الثاني، كتاب زبد الأدلة في معرفة الله :٥٥٨ .

الحادي والعشرون : ما جاء عن الإمام الحافظ الحسين بن بدر الدين محمد بن أحمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن عبدالله بن الإمام المنتصر بالله محمد بن الإمام المختار القاسم بن الإمام أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق القويم يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٦٦٣هـ) :

٢٦-قال الإمام الحافظ الحسين بن بدر الدين عليه السلام «وأدينُ الله تعالى بأنّهم مَتى مَاتوا مُصِرِّين على الكَبائر فَإنّهم يَدخُلون نَار جهنّم، ويُخَلَّدون فِيها أبداً، ولا يَخرُجُون فِي حَالٍ مِن الأحوال»[1]، وقال العلامة محمد بن يحيى مداعس عن هذا القول، هُو: «قُولُ جمهور أهل العَدل مِن الزيدية والمُعتزلة»[2].

٢٧-وقال الإمام الحسين بن بدر الدين عليه السلام أيضاً : «وإنّما الخلاف في فسّاق أهل الصلاة هل يَدخلون النّار أو لا؟!، وهَل يَخرجونَ منها أو لا؟!، **ونحنُ نعتقدُ أنّهم إذا ماتوا مُصرِّين على الكبائر دَخلوا النّار، وأنّهم لا يَخرجونَ منها أبداً، بل يُخلَّدون فيها،...،** والذي يدلّ على صحة ما ذهبنا إليه وبُطلان ما ذهبوا إليه وجوهٌ، منها : أنّ العترة عليهم السلام أجمعوا على دخول الفسّاق من أهل الصلاة النّار، وعلى خلودهم فيها أبداً، وإجماعُهم حجّة»[3].

الثاني والعشرون: ما جاء عن الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن إدريس بن جعفر الزكي بن علي النقي بن محمد الجواد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٧٤٩هـ) :

٢٨-قال الإمام يحيى بن حمزة الحسيني عليه السلام، شارحاً لكلام أمير المؤمنين عليه السلام في (النهج): «"مِن كَبيرٍ أوعَدَ عَليه نِيرانَه" : مِن هُاهُنا دَالّة على التبعيض، أي بَعض

(١) العقد الثمين في معرفة رب العالمين:٥٩ .

(٢) الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين:مخطوط .

(٣) ينابيع النصيحة في العقائد الصحيحة:٤٦٦-٤٦٧.

ذلِك مِن جُملة الكَبائر الموبقة الكُفرية **أو الفسقيّة التي استحقّ الوَعيد علىٰ فَاعِلِها بإدخَالِه النّار وخُلودِه فِيها**»[1].

٢٩-وقال الإمام يحيىٰ بن حمزة عليه السلام أيضاً، شارحاً لكلام أمير المؤمنين عليه السلام في (النهج): «"وفي حَرامِها عِقاب": **خُلودٌ فِي النّار فِي** عِقَابٍ دَائم، ....، "ونُسَّاكاً بلا صلاح": النّسك هُو: العِبادَة، والصّلاح هُو: إصلاح الحال فِي مُجانبة الكَبائر، فَالعبَادة مِن دونها مُحال لا تنفَع،....، "تبَكُونَ علىٰ أعمالِكُم": لِمَا فِيها مِنَ التّقصير والتّهاون بِحقّ الله ومَا يَنبغِي مِن القِيام بِحقّه، أو لأنّكُم أحبطتُمُوهَا بارتكَاب الكَبائر، وأبطلتم ثَوابَها المستحَقّ عَليها»[2].

٣٠-وقال الإمام يحيىٰ بن حمزة عليه السلام أيضاً، شارحاً لكلام أمير المؤمنين عليه السلام في (النهج): «"لا يَستبدلُون بِها": أمّا أهل الجنّة فَلا يَستبدلون لِما هُم فِيه مِن النِّعَم، وأمّا أهل النّار فلا يَستبدلون لِخُلودِهِم فِيها. "ولا يُنقَلون عنَها": إلىٰ غَيرها فَهُم خَالدون فِيهِمَا خُلوداً لا انقطَاع لَه،...، "والعَذاب الوَبيل": الشّديد، وهُو: الخلودُ فِي النّار فِي أنواع العَذاب وألوانِه»[3].

٣١-وقال الإمام يحيىٰ بن حمزة عليه السلام أيضاً: «الخلافُ فِي الكَبائر الفسقيّة الصّادرَة مِن أهل الصّلاة هَل تُغفَر مِن دون تَوبة أم لا؟! فَعندَنا وهُو قَول المعتزلة: **إنّها لا تُغفَرُ إلاّ بالتّوبة**، وعند سائر فِرق المرجئة: إنها مَغفورة مِن دون تَوبة»[4].

٣٢-وقال الإمام يحيىٰ بن حمزة عليه السلام، في كتابه (عِقدُ اللآلئ في الرّد علىٰ أبي حَامِد الغَزالي)، من ضمن تبيينه لمذهب الزيدية وعقائده الأصيلَة في الإلهيات، فقال عليه السلام: «ولهُم [أي أهل البيت الزيدية] فيها [في الإلهيات] مُعتقدات يتميّزون بها عن

(١) الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي :١/ ١٧٦ .

(٢) الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي :٢/ ٥٦٥ .

(٣) الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي :٣/ ١٢٦٦ .

(٤) الديباج الوضي في الكشف عن أسرار كلام الوصي :٤/ ١٥٠٩-١٥١٠ .

سائر الفرق، أولها:....، وسابِعُها: الوَعيد لأهل القِبلَة، وفسّاق أهل الصلاة، **ممّن ماتَ مُصرّاً على كبيرَة، فإنّ الله يُدخلُه النّار، ويُخلّدُه فيها تخليداً دائماً**»[1].

الثالث والعشرون: ما جاء عن الهادي بن إبراهيم الوزير بن علي بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن محمد العفيف بن المفضل الكبير بن عبدالله بن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الإمام الناصر لدين الله أحمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٨٢٢هـ) :

٣٣-قال الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير عليه السلام، في قصيدته المشهورة (منظومة الخلاصة أو نظم الخلاصة)، والتي مطلَعُها (أبا حسنٍ يا ابن الجَحاجِحَةِ الغُرِّ...)، وننقلُ منها ما يخصّ تخليد أهل الكبائر من أهل القبلَة :

كَذاك مِن الفُسَّاق مَن مَات ... فَإنَّ لَه نَاراً مُؤجّجَةَ

يُخَلَّدُه البَاري بِها فِي عَذابِهَا ... ومَا أن له فِي النَّار يَكشِفُ

بِذلِك جَاء النصُّ وهو ... بتحقِيق بُرهانٍ مِن الكَلِم

الرابع والعشرون: ما جاء عن الإمام أحمد بن يحيى بن المرتضى بن أحمد بن المرتضى بن المفضل بن منصور بن المفضل الكبير بن عبدالله بن الحجاج بن علي بن يحيى بن القاسم بن يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الإمام الناصر لدين الله أحمد بن يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٨٤٠هـ) :

٣٤-قال الإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام : «وأمّا الفَصل الثّاني: فِي سَبب غَفلَة العَبد فِي حَال قِيامِه لِحَال مُنَاجَاة مَلِك السّماوات والأرض، وهُو يَعلم أنهُ حَاضر لديه، ورَقيب عَليه، وأنّ عَظمَتَه فَوق كُلّ عَظيم،...، **وأنّ عَاقِبَة عِصيانِه الخُلود فِي النّيرَان**»[2].

---

(١) عِقد اللآلئ في الرّد على أبي حامد الغزالي:١٧٠ .

(٢) حياة القلوب في إحياء عبادة علام الغيوب:٥٤ .

٣٥-وقال الإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام أيضاً، مُنشأً في قصيدته الغرّاء المُخاطبَة بالنّصح للفاطميين العُصاة، والتي مَطلعها «إذا ما رأيتَ الفاطميّ تمرّداً...»، فيما يخصّ تخليد العصاة وأهل الكبائر :

فَيـــا سَـوءتا للفَاطِمـيّ ... أسِيـرَ المعَـاصِي يَـوم يلقـى
فَلـو لَـم يَكُـن إلّا الحَيَـاء ... وَلَـم يَخشَ أن يَصلى الجَحِيم
لـكَـان لَـه والله أعَـظَـمُ ... مِـنَ النّكر وَالفَحشَاءِ كَهـلاً

٣٦-وقال الإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام، فيما نقلَه عنه السيد العلامة أحمد بن محمد الشرفي : «وقال المرتضى عليه السلام في جوابِ مَن سألَه: **عن التخليدِ بالنّار على ذنبٍ واحِد،** من كلامٍ طويلٍ، مالفظه : "وقَد أنصَفَ الله -عزّ وجلّ- خلقَه، وعدلَ بينَهُم في حكمه، أوَلا ترى لو أنّ رجُلاً عصى الله طول عمره ثمّ تابَ وأخلَص ورجعَ في صحّةٍ من بدَنه من قبل نزول المَوت به، أنّ تلك الذنوب جميعاً تُحطّ عنه وتُغفرُ له، وإن ماتَ على ذلك دخل الجنّة!!، **فكذلكَ مَن ختمَ عملَه بالمعصيَة لله -سبحانه وتعالى- وماتَ عليها حُكِم له بالعذاب،** كما حُكِم له عند التوبَة بالثواب، فهذا عينُ الإنصاف والعَدل»[1].

٣٧-وقال الإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام في كتابه (القلائد في تصحيح العقائد)، والذي تضمنّته مقدّمة كتابه العظيم (البحر الزخّار الجامع لمذاهب علماء الأمصار)، قال عليه السلام : «**"مسألة"** مُستحقّ العقاب دائماً كالذمّ . **الجهمية**: بل يَنقطع في الفاسق . **مُقاتل وأصحابُه**: لا يستحقّ عقاباً. **لنا : حُسن ذمّه دائماً**، والإجماع في الكفّار، وقوله تعالى: ﴿**وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِين**﴾ [الانفطار:١٦] . **"مسألَة"** والمدح والذّم **يدومان** ويدلاّن على الثواب والعقاب،....، **"مسألة"** والتكفير والإحباط على ما بيّنا يصحّ، خلافاً للمرجئة . **قُلنا** : العقابُ **دائم**، الثوابُ **دائم**، فاستحال اجتماعَهُما فتساقَطا،....،

(١) عدة الأكياس في شرح معاني الأساس:٣٢٣-٣٢٤.

"مسألة" ولايَسقُط العقاب بالشفاعَة خلاف المرجئة . **لنَا** : ﴿**وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعٍ**﴾ [غافر:١٨]، **"مسألة"** والمُسلمون العاصون داخلون في الوعيد لعمومه . **الأصم** : لا، لِعلمِنا أنّها ليسَت على عمومها بدليل خروج التّائب ونحوه، فهي مُجملَة مع التخصيص. **مقاتل** : لا وعيدَ لمُسلم. **قُلنا** : **فيلزَمُ الإغراء** . أبو **شمر** : يجوز إن تمّ استثناءٌ لم نَعلَمه فيُتوَقَّف (ج): في الوعد والوعيد تعارُض فلا نعلَم أيّهما المخصّص للآخَر فيُتوقَّف . **قلتُ** : دليلُه قوي، **لولا قوله تعالى، رادّاً على مَن أرجى من المسلمين واليهود** : ﴿**لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾ [النساء:١٢٣]، ولا يُحتمل التخصيص بآيات الوعد إذ فيه نقضُ ما سيقَت له من الرّد . **زُبرقان وأكثر المرجئة** : يُقطع بخروج ذوي الكبائر من النّار إلى الجنّة لاحتمال الوعد والوعيد فيهم . **الخالدي**: الطّاعة توجبُ قطعَ العقاب. **لنا** : إذا قطَعنا باستحقاقِهم، وأنّ البيان لا يتأخّر، **بطلَ ما زَعموا**»[1] اهـ .

تعليق : هذه الأقوال من الإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام صريحةٌ في القول بخلود الفسّاق وأهل الكبائر ودوام استحقاقهم للعذاب في النّار، **إن قيل** : بيّنوا هذا من قوله السّابق ؟! **قلنُا** : قد قال : «**"مسألة"** مُستحقّ العقاب دائماً كالذمّ... **لنا** : **حُسن ذمّه دائماً**، والإجماع في الكفّار، وقوله تعالى : ﴿**وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ**﴾ [الانفطار:١٦]، وهذا منه عليه السلام تصريحٌ بأنّ الذم يستحقّه صاحبُهُ دائماً، ومُرتكبُ المعاصي مذموم، فاستحقاقه للذمّ أي العقاب يكونُ دائماً، إلاّ إن تاب، فإن ماتَ مُستحقّاً للذّم كان مُستحقاً للعقاب الدائم الأبدي، أي الخلود . ثمّ تأمّل قوله عليه السلام : «**"مسألة" ولايَسقُط العقاب** بالشفاعَة خلاف المرجئة . **لنَا** : ﴿**وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاعٍ**﴾ [غافر:١٨]، وهذا تصريحٌ صريح بأنّ العقاب لا يسقط بالشفاعة، يعني: أنّ أصحاب النّار لن يَخرجوا منها بالشفاعة، فهُو خلودٌ في النّار . ثمّ تأمّل قولَه عليه السلام : «**أبو شمر** : يجوز إن تمّ استثناءٌ لم نَعلَمه فيُتوَقَّف (ج): في الوعد والوعيد تعارُض فلا نعلَم أيّهما المخصّص للآخَر فيُتوقَّف . **قلتُ** : دليلُه قوي، **لولا قوله تعالى، رادّاً**

(١) مقدّمة البحر الزّخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار: ٧٨-٨١.

على مَن أرجى من المسلمين واليهود : ﴿**لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾ [النساء:١٢٣]، ولا يُحتمل التخصيص بآيات الوعد إذ فيه نقضُ ما سيقَت له من الرّد» وهذا دليلٌ على أنّ الإمام المرتضى عليه السلام لا يَقولُ بالتوقّف في حال من يستحقّ النّار، هل يدخُل الجنّة أو النّار، أو فيمن هُو في النّار، هَل يخرُج منها أو لا، إذ الإمام يُشيرُ إلى أنّ كلّ إنسان سيُجزى بعمَله، ثمّ تأمّل قوله عليه السلام : «**زُبرقان وأكثر المرجئة** : يُقطع بخروج ذوي الكبائر من النّار إلى الجنّة لاحتمال الوعد والوعيد فيهم . **الخالدي**: الطّاعة توجبُ قطعَ العقاب. **لنا** : إذا قطَعنا باستحقاقِهم، وأنّ البيان لا يتأخّر، **بطلَ ما زَعموا**»، وهُنا تأمّل كيف نسبَ الإمام المرتضى عليه السلام قولَ زبرقان والخالدي بخروج ذوي الكبائر وأنّ الثواب يقطعُ العقاب، فقال عليه السلام : إنَّ كلامَهم لا يصّح، خصوصاً إذا قطَعنا باستحقاقهم للنّار لارتكابِهم الكبائر، ثمّ قُلنا : بأنّ البيان من الله تعالى لا يتأخّر عن موضع الإبلاغ، والله تعالى قد صرّح بالخلود فقط في حقّ أصحاب الكبائر هؤلاء، وعليه فقد بطَل ما زَعموا من خروج أصحاب الكبائر من النّار، وهذا بيّنٌ ظاهرٌ وهو عقيدة الإمام المرتضى عليه السلام، يجدرُ بالذّكر التنويه أنّ هذا الكتاب (القلائد في تصحيح العقائد) قد شرَحهُ الإمام أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام بكتابٍ آخر سمّاه : (الدرر الفرائد في شرح كتاب القلائد) وهو كتاب ضخم، **ورأي الإمام أحمد بن يحيى المُرتضى عليه السلام فيه كان القول بتخليد الفَسقة من أهل القِبلَة في النّار**، قال الدكتور محمد محمد الحاج حسن الكمالي في كتابه (الإمام المهدي أحمد بن يحيى المُرتضى وأثرُه في الفكر الإسلامي سياسياً وعقائدياً)، قال : «وإمامنا [يعني الإمام المرتضى] في هذه المسألة أخذَ بمذهب المعتزلَة، ودافعَ عنهُ، **وأثبتَ أنّ الفسّاق محرومون من الشّفاعة، ومُخلّدون في النّار، إذا ماتوا قبل التوبة**»، وأحال المؤلف مصدر كلامه هذا إلى كتاب (الدرر الفرائد في شرح كتاب القلائد:٢/ ٧٥)[1].

قلتُ: والحقّ أنّ الإمام أحمد بن يحيى عليه السلام لم يأخُذ هذه العقيدة من المعتزلَة بَل من سلفه من أهل البيت عليهم السلام، كما أثبتناه في هذه الرّسالة من أقوالِهم، نعم! كما أنّ متن (كتاب القلائد) لمن تدّبرَه مُصرّحٌ بهذه العقيدة عن الإمام عليه السلام، ولم نُطوّل في هذه المسألة إلاّ لمّا

(١) الإمام المهدي أحمد بن يحيى المُرتضى وأثرُه في الفكر الإسلامي سياسياً وعقائدياً:٤٠٦.

رأينا صاحب (المستطاب) المؤرّخ يحيى بن الحسين، يقول : «وروى السيد محمد في (الروض الباسم مختصر العواصم والقواصم)، عن الإمام المهدي أحمد بن يحيى ثبوت الشفاعة لأهل الكبائر كقول أهل السنة»، وهذا وهم ماحِق لا مكان له من الصحّة، فيُحتمَل الوَهم على ابن الوزير -رضوان الله عليه- .

الخامس والعشرون : ما جاء عن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن الرشيد بن أحمد بن الأمير الحسين الأملحي بن علي بن يحيى بن محمد بن يوسف الأشل بن القاسم بن الإمام الداعي إلى الله يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٠٢٩هـ) :

٣٨-قال الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام: «أئمّتنا عليهم السلام، وجمهور المعتزلة: وشَفاعة النّبي صلى الله عليه وآله وسلم لأهل الجنّة من أمّته يُرقّيهم الله تعالى بها من درجة إلى أعلى منها، ومن نعيمٍ إلى أسنى منه، **وأمّا مَن أدخلَهُ الله النّار فهو خالدٌ فيها أبداً**»[1]، ثمّ قارعَ الإمام عليه السلام حُجج القائلين بعدم الخلود وفنّدها .

السادس والعشرون : ما جاء عن السيد العلامة أحمد بن محمد بن صلاح بن محمد الشرفي بن صلاح بن أحمد بن محمد بن القاسم بن يحيى بن الأمير داود بن المترجم بن يحيى بن عبدالله بن القاسم بن سليمان بن علي بن محمد بن يحيى بن علي بن القاسم بن محمد بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٠٥٥هـ) :

٣٩-قال العلامة أحمد بن محمد الشرفي عليه السلام، مُجيباً على معرضِ نقاش حول احتمال توبة يزيد بن معاوية قبل موته، وأنّ هذا يمنع البراءة منه، فأجاب العلامة أحمد بن محمد الشرفي عليه السلام بكلامٍ طويل نقتصرُ منه على محلّ الشاهد في موضوع إثبات الخلود في

(١) الأساس لعقائد الأكياس:١٩٦.

حقّ أهل الكبائر : «**والجـواب والله الموفـق :** أنّـا عَلِمنـا أنّ الكَـافِر وأهـل الكَبـائر مَطرودُون مِن رَحمَة الله الذي لا يُبدَّل القَول لديه ﴿**وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ**﴾ [ق:٢٩]، وذَلِك بِمَا ظَهَر لنَا مِن أفعَالِهِم،...، وأمّا مَا أشَار إليه مِن أنَّ أهلَ الكَبائر وإن مَاتوا على ذلك فَلا يَجوزُ لَعنُهم ولا البراءة منهم فذلك مَبنيٌّ على الأحياء، وأنّ أهلَ الكَبائر مِـن أهل الجنّة وذلك رَدٌّ لقوله تعالى : ﴿**وَمَنْ يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُـولَهُ وَيَتَعَـدَّ حُـدُوْدَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيْهَا**﴾ [النساء:١٤] الآية، وقوله تعالى﴿**وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَـزَآؤُهُ جَهَـنَّمُ خَالِـدًا فِيهَـا وَغَـضِبَ اللَّـهُ عَلَيْـهِ وَلَعَنَـهُ وَأَعَـدَّ لَـهُ عَـذَابًا عَظِيما**﴾ [النساء:٩٣] الآية، وغيرهما»[1].

٤٠-وقال العلامة أحمد بن محمد الشرفي أيضاً : «وأمّا الفـصل الثـاني : وهـو أنّ الفاسـق يستحقّ العقاب دائماً، فدلالة العقل عليه: أنّ المُقتضي للعقاب هُو المُقتضي للذمّ وهُـو فعل المعصية، وقَد عَلمنا حُسن ذمّ الفاسق دائماً، وأمّا دلالة الشرع فهي كثيرة منها مـا قَد ذُكر من الآيات في الفصل الأول المصرّحة **بدوام العقاب والتخليد في النّار**»[2].

السابع والعشرون : ما جاء عن السيد العلامة محمد بن الحسن بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن الرشيد بن أحمد بن الأمير الحسين الأملحي بن علي بن يحيى بن محمد بن يوسف الأشل بن القاسم بن الإمام الداعي إلى الله يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٠٧٩هـ) :

٤١-قال العلامة محمد بن الحسن بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام : «ويجـب اعتقاد صِدْقِ وَعِيْدِه للكفار والفسَّاق **بالخُلود في نَار جهنم**، وإلاّ كَـان رداً لآيـات اللهّ

(١) اللآلئ المضيئة : مخطوط .

(٢) عدة الأكياس في شرح معاني الأساس:٢/ ٣٢٢.

المُحكمة وتكذيباً بها، ومن كذَّب بآية مِن القرآن فقد كفَر بالاتفاق، ...، والقُرآن اشتمَل على آيات مُحكمات عَديدة **في أنّ المُصِرَّ مُخَلَّد في النار**»[1].

الثامن والعشرون : ما جاء عن الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن الرشيد بن أحمد بن الأمير الحسين الأملحي بن علي بن يحيى بن محمد بن يوسف الأشل بن القاسم بن الإمام الداعي إلى الله يوسف بن الإمام المنصور بالله يحيى بن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٠٨٧هـ) :

٤٢-قال الإمام المتوكل على الله إسماعيل بن القاسم بن محمد، في كتابه (العقيدة الصحيحة) : «وأنّ مَن تَعدّى حُدود الله **فَله عَذابُ النّار خَالداً فِيها، ...، وأنَّ مَن أُدخِلَ النّار فَهو خَالدٌ فِيها**»[2].

التاسع والعشرون: ما جاء عن الإمام المهدي لدين الله محمد بن القاسم بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن محمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن عبدالله بن محمد بن الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن إدريس بن جعفر الزكي بن علي النقي بن محمد الجواد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٣١٩هـ) :

٤٣-قال الإمام المهدي محمد بن القاسم الحوثي الحسيني عليه السلام: «المسألة الثالثة : أنّ مَن تَوعَّدَه الله تعالى مِنَ الفُسَّاق بِالنّار وَمَات مُصراً على فسقه غَير تَائب، **فَإنه صَائرٌ إلى النّار وَمُخلدٌ فِيها دَائماً**، والدليل على ذلك قوله تعالى: ﴿**وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ**

(١) سبيل الرشاد إلى معرفة رب العباد: ٥٢ .

(٢) العقيدة الصحيحة : ١٣ .

لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾ [الجن:٢٣] .، .....، ودليلٌ آخر: **وهُو إجمَاع أهلِ البيت عليهم السلام على القَول بِخلودِ أهل الكبَائر، وإجمَاعُهم حُجّة قَطعيّة كمَا هُو مَذكورٌ فِي مَواضِعه، بَل هُو حجّة الإجماع»**[1].

٤٤-وقال الإمام محمد بن القاسم الحسيني الحوثي عليه السلام، جواباً على مسألة القاضي إبراهيم بن عبدالله الغالبي حول الرّجاء والإرجاء : «فيُقال : تقرّر في الأصول بآيات الإحباط، وآيات الوعد والوعيد المشهورَة، أنّ فاعلَ الكبيرة يستحقّ العقاب الدّائم،....،إذا تقرّر هذا فنقول: الرّوايات المشهورَة عن أئمتنا عليهم السلام في كتب الأصول وغيرها، **الإطباقُ على أنّ صاحب الكبيرة إذا ماتَ غير تائب فهو يستحقّ العذاب الدائم لا محالَة»** [2].

الثلاثون : ما جاء عن السيد العلامة الحسن بن الإمام الهادي لدين الله الحسن بن يحيى بن علي بن أحمد بن علي بن القاسم بن الحسن بن محمد بن أحمد بن الحسن بن زيد بن محمد بن أبي القاسم بن الإمام الهادي إلى الحق علي بن المؤيد بن جبريل بن المؤيد بن ترجمان الدين أحمد الملقب المهدي بن الأمير شمس الدين الداعي إلى الله يحيى بن أحمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن المعتضد بالله عبدالله بن الإمام المنتصر لدين الله محمد بن الإمام القاسم المختار بن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٣٨٠هـ) :

٤٥-قال العلامة الحسن بن الإمام الهادي القاسمي، مُجتهداً في إحقاق الحقّ والردّ على ما بثّه صاحبُ (الروض الباسم)، وإثبات عقيدة عدم خروج أهل النار وتخليدهم، قال عليه السلام : «هَذا وقد ورد من غَير مَا سَبق التّصريح بأنّ الظالم والفَاجر مِن أهل النار، ...، **قلنا**: التّخصيص بيان وآيات الوعيد وإن عم لفظها فالمَقام صَيّرها مِن قسم

(١) الموعظة الحسنة :٩٠-٩١ .

(٢) البدور المضيئة جوابات الأسئلة الضحيانية:٦٤-٦٦.

الخاص، لو لم يكن كَذلك لكان قد تعبّدنا بما ليس واقعاً من عدم خُروجِهم عِند نُزول الآية، فظهرَ أنه لا يَجُوز تأخير البَيان عن وَقت الحاجة، وبِهذِه المقَالة يُعرَفُ أنهم فُتِنوا كَما فُتِن بنو إسرائيل [حين] قَالوا: ﴿**لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّامًا مَعْدُودَةً**﴾ [البقرة:٨٠]، قالوا: يُطهِّرُهم مِن الذنوب الدنيوية، فردّ الله عنهُم هذه المقَالة بقوله سبحانه وتعالى: ﴿**قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ، بَلَى مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ [البقرة:٨٠-٨١]، فعمّت كلّ مَن أحاطَت بِه خَطيئته فِي مَقام بَيان وتَعليم ومُحاجّة بين الفريقين، ونزولها جَواباً على الجميع، فامتنع تخصيصها فِي غير مَقام البَيان مع قوله تعالى: ﴿**لَيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلاَ أَمَانِيِّ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ**﴾ [النساء:١٢٣]»[1].

الحادي والثلاثون : ما جاء عن السيد العلامة علي بن محمد بن يحيى بن أحمد بن الحسين بن محمد (العجري) بن يحيى بن أحمد بن يحيى الشهيد بن محمد بن صلاح بن علي بن الحسين بن الإمام عز الدين بن الحسن بن أمير المؤمنين علي بن المؤيد بن جبريل بن فقيه آل محمد المؤيد بن أحمد الملقب المهدي بن الأمير شمس الدين الداعي إلى الله يحيى بن أحمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن المعتضد بالله عبدالله بن الإمام المنتصر لدين الله محمد بن الإمام القاسم المختار بن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٤٠٧هـ) :

٤٦-قال العلامة علي بن محمد العجري عليه السلام، في معرض تفسيره لآيات سورة البقرة: «واعلم أنّ هَذه الآيات كَما دَلّت على أن العَاصي مُعَاقَبٌ لا مَحَالة، فَفيهَا مَا يدلّ **على دَوام عِقَابه للتّصريح فِيها بالخلود**، وقد مرّ فِي قوله تعالى: ﴿**وَبَشِّرِ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ...**﴾ [البقرة:٢٥] الآية، أنّ الخلود الدّوَام»[2].

---

(١) العلم الواصم في الرد على هفوات الروض الباسم.

(٢) كتاب مفتاح السعادة : ١/ ٣٨١٥-٣٨١٦ .

٤٧-أيضاً حكى العلامة العجري عقيدة الخلود أهل الكبائر من أهل القبلة عن أهل البيت عليهم السلام، وأثبتَ أنّه قولَهم، فقال ذاكراً أقوال الفرق في الخلود : «أحدُها : قَول أئمة العترة، وجمهور المعتزلة، والخوارج **وهو أنّ فُسّاق هذه الأمة كمُرتكبي الفواحش نحو الزنا، وشرب الخمر، وترك الصلاة داخلون في الوعيد، مُستحقون للعقاب بالنار، وأن العقاب واصل إليهم لا محالة إذا ماتوا مصرين على ذلك ومُخلدين فيها**، وهؤلاء قالوا لا يَجوز من الله تعالى خلف الوعيد» [1].

٤٨-وقال العلامة علي العجري عليه السلام، أيضاً : «وَلَم يَرِد فِي الفَسقة إلَّا **الوَعيد بالخزي وَالبَوار والخُلود فِي النّار**»[2].

الثاني والثلاثون : ما جاء عن السيد العلامة يحيى بن عبدالله راوية الذماري عليه السلام، (١٣٥٠-١٤١٤هـ) :

٤٩-قال السيد العلامة يحيى بن عبدالله راوية الذماري عليه السلام، وهو يعدّ أنواع المعاصي: «ومنها: الرّبا المُتوعَّد **عليها بالخلود في النّيران**، قال الله سبحانه: ﴿**فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىَ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ إِلىَ اللَّـهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ**﴾ [البقرة:٢٧٥]، لهذا تأذّن الله على صاحب هذه الكبيرة بالحرب منه ومن رسوله،...، ومنها القَتل والزّنا، المقرونان بالشّرك، المُهدّد عليهما بالخلود في النّار، ومضاعفة العذاب،...، **فهذه وأمثالُها وما يُساويها من المعاصي المُتوعّد عليها بالنّار، والخلود فيها، المقيّدة بالتوبَة، فمثل هذه لابدّ فيها من التوبَة، وإلاّ كانت مُحبطَة للأعمال**» [3].

---

(١) كتاب مفتاح السعادة : ١/ ٣٧٩٤.

(٢) الأنظار السديدة في الفوائد المفيدة: ٧٩ .

(٣) رسالة الغفران: ٣٣.

الثالث والثلاثون : ما جاء عن السيد العلامة الحسن بن علي المستكا عليه السلام، (ت١٤١٥هـ) :

٥٠-قال السيد العلامة الوَرع الحسن بن علي بن عباس المستكا عليه السلام، بمَا نقلَه عنه السيد العلامة يحيى بن عبدالله راوية في معرض نقاش دارَ بينهما : «وبعدُ : فإنّه وَصلَني كتابٌ من سيدي العلامة العامِل الوَرع الحسن بن علي عباس، يُشيرُ فيه إلى ما يَرى في المعاصي من أنّها مُحبطَة للأعمال،....، **وأنّها موجبَة للخلود في النّيران**»[1].

الرابع والثلاثون : ما جاء عن السيد العلامة يحيى بن عبدالكريم الفضيل عليه السلام، (ت١٤١٢هـ) :

٥١-قال العلامة يحيى بن عبدالكريم الفِضيل، مُقرّراً وذاكراً لعقيدة الزيدية : «والثّالث: أنّ الله سُبحَانه صَادِقٌ الوَعد والوَعيد، يَجزي بِمثقال ذرّة خيراً، ويَجزي بمثقال ذرّةٍ شراً، ومَن صَيّرَه الله إلى العَذاب فَهو فِيه أبَداً خَالداً كَخُلودِ مَن صيّرَه إلى الثّواب الذي لا يَنفد»[2].

الخامس والثلاثون : ما جاء عن الإمام حجّة عصره مجد الدين بن محمد بن منصور بن أحمد بن عبدالله بن يحيى بن الحسن بن يحيى بن عبدالله بن علي بن صلاح بن علي بن الحسين بن الإمام الهادي إلى الحق عز الدين بن الحسن بن الإمام علي بن المؤيد بن جبريل بن فقيه آل محمد المؤيد بن أحمد الملقب المهدي بن الأمير شمس الدين الداعي إلى الله يحيى بن أحمد بن يحيى بن يحيى بن الناصر بن الحسن بن المعتضد بالله عبدالله بن الإمام المنتصر لدين الله محمد بن الإمام القاسم المختار بن الإمام الناصر أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت١٤٢٨هـ) :

٥٢-قال الإمام الحجّة مجد الدين بن محمد المؤيدي عليه السلام، في معرض إجابته على سؤالٍ

(١) رسالة الغفران: ٢٧-٢٨.

(٢) من هم الزيدية: ٢٢-١٢٣ .

وارِد : «والمسَألة التي وَردَ فِيهَا مِن أصُولِ مَسائل الوَعد والوَعيد، وقَدْ عُلِمَ مِن هُنَاك [أي من الدّليل] **خُلودُ مَن دَخَل النّار -أعَاذَنا الله تعالىٰ- مِنهَا بِآيات القُرآن الحَكيم، وقَواطع السنّة النبويّة، وإجمَاع آل الرّسول ﷺ قُرنَاء التنْزيل**»[1].

٥٣- وقال الإمام الحجة مجد الدين بن محمد المؤيدي عليه السلام، أيضاً : «ورَوىٰ الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام، والإمام الأوّاه المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام، والإمام القاسم بن محمد، والقاضي محمد بن أحمد الديلمي، **إجماعَ أهل البيت فِي أنَّ مَن مَات مُصِراً علىٰ مَعصية فإنّه مُخَلَّدٌ فِي النّار**، وكَذَلك غَيرهم مِن علماء الآل وشيعتهم عليهم السلام، وهَذه مسألةٌ مَشهورَة وأدلّتُها غَير مَغمُورَة بل هي بصرائح الكتاب وقَواطِع السنّة مَعمُورة، وقد دَار فِيها الخلاف والنزاع بين أهل العدل ومَن خَالفَهُم مِن المرجئة، وأوضح الآل وشيعتهم فيها الأدلّة التي لا تخفَىٰ إلاَّ علىٰ غَبي أو مُعانِدٍ غَوي، فمَن أرادَ السّلوك في مِنهَاجِهم والعُبور فِي طَريقتِهم فليطالِع مُؤلفاتهم»[2].

السادس والثلاثون : ما جاء عن السيد العلامة بدر الدين بن أمير الدين الحوثي الحسني عليه السلام :

٥٤-قال العلامة المجاهد بدر الدين بن أمير الدين الحوثي -حفظه الله تعالىٰ-، وذلك في كتابه (تحرير الأفكار) الذي ردّ فيه علىٰ مقبل الوادعي : «**قَال مُقبل :** وهَل تُؤمنونَ أنّه يَخرُج مِن النّار أقوام مِن الموحِّدين بِسبَب شَفَاعَة الشّافِعِين ؟ **الجَواب :** إنّا نُؤمنُ أنّكُم قَد حَذوتُم حَذو أهل الكِتاب فِي تحدِيد العَذاب، وربّما كَان تَحديدُكم أقرَب!!؛ لأنّهُم جَعَلوه أيّاماً مَعدودَة، وَجعلتُم حَدَّهُ عَقيب آخِر سَجدةٍ فِي المحشَر يَسجُدُها رَسول الله ﷺ، أو مَا قبل الآخِرَة كمَا رَواه سَلفكُم، وذلك يُمكن أن يَكون سَاعَات أو دَقائق، ....، ونَذكُر هُنا بَعض مَا يُفيدُ فِي المسألة فَنقول : قالَ الله تعالىٰ في سورة النّساء عَقيب مَا حَدّدَه مِن المواريث خِطاباً للمُسلمين : ﴿**تلْكَ حُدُودُ اللَّـهِ وَمَن يُطِعِ اللَّـهَ**

(١) مجمع الفَوائد، كتاب الحجج المنيرة علىٰ الأصول الخطيرة : ٨٠ .

(٢) مجمع الفَوائد، كتاب الثواقب الصائبة لكواذب الناصبة : ١٤٤.

وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ، وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ﴾ [النساء:١٣-١٤]، **دَلّت على أنّ مَن عَصى اللَّـهَ وتعدّى حُدودَه فِي المَوارِيث أو غَيرِها فَإنه يَصير فِي جهنّم خَالداً فِيها ولَه عَذابٌ مُهين»**[1].

٥٥-وقال العلامة بدر الدّين بن أمير الدّين الحوثي -حفظه الله تعالى- أيضاً، مُعلّماً أمّة جدّه العقيدة الصحيحة، قال: «لا يُخلفُ الله وعدَهُ ولا وَعيدَه؛ لأنّه حكيم، والحكيمُ لا يكذب، ولا يُوعِد بِما يَعلمُ أنّهُ لا يَفعلُه، وقد قال تعالى: **﴿قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ الَيْكُم بِالْوَعِيدِ، مَا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ﴾** [ق:٢٨-٢٩]،...، **والفجّار المُصرّون على الكبائر الذين يموتونَ غير تائبين إلى الله يَصيرونَ إلى النّار ولا يَخرجونَ منها، ﴿وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا﴾** [الجن:٢٣]، وما يرويه المُخالفون عن رسول الله ﷺ ممّا يُخالف ذلك فهو غير صحيح»[2]اهـ.

السابع والثلاثون: ما جاء عن السيد العلامة عبد الرحمن بن حسين شايم الحسني -حفظه الله-:

٥٦-قال العلامة عبدالرحمن بن حسين شايم -حفظه الله تعالى-: «وأمّا مَسألة الفُسّاق مِن أهل القِبلة فَاعلم: أنَّ هذه المَسألة هي أم مَسائل الوعيد والمُختصة بالنزاع الشديد، تشعّب فيها الخلاف بين علماء الأمصار، فَجمهور العدلية مِن الزيدية و**المعتزلة** وبعض الإمامية والخَوارج وغيرهم: أنَّ كلّ وَاحد مِن فُسّاق الأُمّة وأهل الكَبائر يَستحقّ العَذاب بالنار فِي الآخرة، **ولابُد أنْ يدخلها ويُعذّب فيها ويُخلَّد فِيها أبد الآبدين، ومَاهُم عنها بغائبين، كمَا حكَى الله ربّ العالمين»**[3].

---

(١) تحرير الأفكار.

(٢) إرشاد الطالب: ١٣-١٥.

(٣) رفع الخصاصة عن قرّاء لباب المصاصة: ٨٥.

الثامن والثلاثون : ما جاء عن السيد العلامة الحسين بن يحيى الحوثي الحسني -حفظه الله-:

٥٧-قال العلامة الحسين بن يحيى الحوثي الحسني -حفظه الله تعالى-، في معرض احتجاجه على الجعفرية من الشيعة، بعد أن ساق عدّة آيات يحتجّ بها : «**أنّها دَلّت عَلى الخلود فلا يَصحّ الخروج بشفاعة النبي** ﷺ، ....، فَدلّت هَذه الآيات على تَخليدِ مُرتكبيها في النار فَلا شفَاعة لهم ؛ لأنّ الشفَاعة إمّا أن تُوجِبَ عَدم دُخُوله النّار أو خُروجِه مِنها، **وهذه الآيات تَدلّ على الدّخول والخلود أعاذنا الله مِنها**»[1].

التاسع والثلاثون: ما جاء عن السيد العلامة زاهِد آل محمّد القاسم بن أحمد بن الإمام المهدي لدين الله محمد بن القاسم بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن محمد بن الحسين بن علي بن عبدالله بن أحمد بن علي بن الحسين بن علي بن عبدالله بن محمد بن الإمام المؤيد بالله يحيى بن حمزة بن علي بن إبراهيم بن يوسف بن علي بن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن إدريس بن جعفر الزكي بن علي النقي بن محمد الجواد بن علي بن موسى بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام **-حفظه الله- :**

٥٨-قال العلامة القاسم بن أحمد بن الإمام المهدي لدين الله محمد بن القاسم الحوثي الحسيني، في معرض كلامه عن فضل صلاة التسبيح وما يحصل بسببها من غفران للذنوب، قال عليه السلام : «قُلتُ : وروايات مَن ذكِر متقاربة، وقَوله: «صغيرة وَكبيرة» **هَذا مَشروطٌ بالتّوبة**، بدليل قول الله تعالى : ﴿**تُوبُوا إِلَى اللَّهِ تَوْبَةً نَصُوحًا**﴾ [التحريم:٨]، وقوله تعالى : ﴿**وَأَنِيبُوا إِلَى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ**﴾ [الزمر:٥٤] وهذا واضِح؛ لأنَّ بعض الذنوب مثل الكبائر ومِثل حقوق المسلمين ونحو ذلك **لا يَمحُوها إلاَّ التّوبة النّصوح**، وعلى هذا يُحمَل كل ما جاء في هذا الباب، والله أعلم»[2] اهـ . قلتُ: ومَن مات ولم يُتب توبةً نصوحاً من كبائر الذنوب والظّنون فإنّه خالدٌ مخلّد في النّار، ولا حظّ له في رحمة الله تعالى بما تعدّى من حدود الله، وتجرّأ على وعِيده وترهيبِه.

---

(١) الجواب الكاشف للالتباس عن مسائل الإفريقي الياس ويليه الجواب الراقي على مسائل العراقي.

(٢) المسنونات والمندوبات والمستحبات من الصلوات:١٠٣ .

الأربعون : ما جاء عن السيد العلامة المحقّق محمد بن عبدالله بن يحيىٰ بن علي عوض الضحياني -حفظه الله-:

٥٩-قال العلامة محمد الضحياني -حفظه الله تعالىٰ- : «وأنَّ مَنْ دَخَلَ النارَ من الكافرين أو المنافقين، أو من عصاةِ هذه الأمةِ فإنَّه **خالدٌ فيها أبداً لا يَخْرُجُ منها**. وأنَّه لا وثوقَ بالأحاديثِ التي ذكرتْ أنَّ الشفاعةَ لأهلِ الكبائرِ مِنْ هذه الأُمةِ، والتي ذَكَرَتْ أنَّ الموحدين العصاةَ سيَخْرُجونَ مِنَ النارِ» [(١)].

٦٠-وقال العلامة محمد عبدالله عوض الضحياني، أيضاً : «**مَن دَخل النّار فَإنه لا يَخرج مِنها، سَواءاً كَان مِن المسلمين أم مِن غَيرهم**، والقَول بأنّ الموحِّدين لا يُخَلَّدون فِي النّار لَيس مِن دِين الإسلام، بَل هو مَبدأ يَهودي حَكاه الله سبحانه في القرآن ورَدَّ علىٰ قائليه: ﴿**وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ إِلاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّـهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّـهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّـهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [البقرة: ٨٠] [(٢)].

ثانياً : أقوال علماء شيعة أهل البيت عليهم السلام :

الحادي والأربعون: ما جاء عن داعيّة الحسين السبط، مسلم بن عقيل بن أبي طالب -رضوان الله عليه-، (ت٦٠هـ) :

٦١-قال مسلم بن عقيل بن أبي طالب -رضوان الله عليه-، رسول الحسين السبط عليه السلام إلىٰ أهل الكوفة، وقد طلبَ ساعة حصارهِ أن يَسقوهُ مياء : «فَقال لَه مسلم بن عمر وأبوقتيبة بن مسلم الباهلي : أترَاهَا مَا أبرَدَها ؟! فَوالله لا تَذوق مِنهَا قَطرة وَاحدِة حتىٰ تَذوقَ الحَميم فِي نَار جهنّم!! . فَقال له مُسلم بن عقيل : وَيلكَ ولأمّك الثّكلىٰ، مَا أجفَاكَ، وأفظَّكَ، وأقسَىٰ قَلبك، أنتَ يَا ابن بَاهلة أوَّابٌ [أي أحقّ] بِالحَميم، **والخُلود فِي نَارِ جَهنّم**»[(٣)].

---

(١) المركب النفيس في التنزيه والتقديس:٤٥ .

(٢) نظرات في ملامح المذهب الزيدي وخصائصه.

(٣) مقاتل الطالبيين : ١٠٤ .

الثاني والأربعون : ما جاء عن العلامة المجاهد أبي الحسين أحمد بن موسى الطبري، (ت٣٤٠هـ) :

٦٢-قال العلامة أبو الحسين الطبري : «وكَذلك قُولُنا واعتقَادُنا فِي الرّسول **أنّه لا يَشفَعُ لأحَدٍ مِن العُصاة،** لقول الله سبحانه فِيه وفي إخوانه النّبيين جميعاً: ﴿**وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُون**﴾ [الأنبياء:٢٨]»[1]. **قلتُ** : وعقيدته بانتفاء الشفاعة عن العصاة تعني التخليد في حقّهم .

الثالث والأربعون : ما جاء عن العلامة ابن أبي الفوارس الهمداني، (ت٤١٢هـ) :

٦٣-وعن العلامة علي [أومحمد] بن أبي الفوارس الهمدَاني، كما جاء في حكاية المؤرّخ العلامة يحيى بن الحسين في (المستطاب)، قال : «قَال مسلم اللّحجي: وأخبَرني عليّان بن إبراهيم، وأحسبه فيما أخبرني به محمّد بن إبراهيم بن رفاد عن مشايخهما، قالوا: دخَل رَيدة بعض متكلّمي المرجئة، فحضرَهُ جَماعة مِن الزيدية فمنهُم علي بن أبي الفوارس، فَاحتجّوا عليه [على المُرجئ] **في خُلود أهل النّار في النّار** بقول الله تعالى: ﴿**لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلاَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ**﴾ [الأعراف:٤٠]، فقال : وجُودُ هَذا هَيّن على الله لقُدرَته ورَحمته، إذا شاءَ أولَجَ الجمَل فِي سم الخياط، وحَان انصرافهم، فقامَ علي بن أبي الفوارس إلى مَنزله يفكّر فِيمَا يَحل هذه الشّبهة من كلام المُرجئ مِن الحجّة، فسألتهُ امرأتُه عَن خَبرِه فَأخبرَهَا، فَقالت : قال الله تعالى: ﴿**حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ**﴾ [الأعراف:٤٠] فَاعلاً لا مَفعولاً بِه، فَانتبهَ لَهَا وقَرَّت عَينُه ونَام، فلمّا أصبح بَكَّر إلى أصحابه فتكلم بذلك وأنّ الله تعالى قال: يَلِج، ولَم يقل: يُولج، **فانقطَع المُرجئ**»[2]. **قلتُ** : الغرضُ من إيراد هذه الرواية هي إثبات قول ابن أبي الفوارس بالخلود على أهل الكبائر وأصحاب النّار .

---

(١) مجالس أبي الحسين الطبري.

(٢) المستطاب :مخطوط .

الرابع والأربعون : ما جاء عن العلامة الحاكم المحسّن بن كرامة الجشمي، (ت٤٩٤هـ):

٦٤-قال العلامة الحاكم المحسّن بن كرامة الجشمي، «**نقول**: إنّ الشفَاعة ثابتة لرسول الله ﷺ يَوم الحشر، ولكن يَشفَعُ للمؤمنين فَيكون له رتبة ويزيدُ درجة المؤمن، **فأمّا المستحق للنّار فَلا شفاعَة لَه**»[1]، **قلتُ** : يعني هُو من الخالدين .

الخامس والأربعون : ما جاء عن العلامة الأصولي أحمد بن الحسن بن محمد الرّصاص، (ت٦٢١هـ) :

٦٥-قال العلامة أحمد بن الحسن الرّصاص : «الْمَسْأَلَةُ الثَّالِثَةُ: أَنَّ مَنْ تَوَعَّدَهُ اللهُ بِالْعِقَابِ مِنَ الْفُسَّاقِ، **فَإِنَّهُ مَتَى مَاتَ مُصِرًّا عَلَى فِسْقِهِ فَإِنَّهُ يُدْخِلُهُ النَّارَ وَيُخَلِّدُهُ فِيْهَا خُلُودًا دَائِمًا**»[2].

٦٦-وقال العلامة أحمد بن الحسن الرّصاص أيضاً : «والثالثة : أنّ مَن قَد وعدَه الله تعالى بالعقاب من الفسّاق، **فإنّه متى ماتَ مُصرّاً على فسقه صائر إلى النّار، مخلّداً فيها خلوداً دائماً، وهذا هُو مَذهبُنا**»[3].

السادس والأربعون : ما جاء عن العلامة يحيى بن الحسن القرشي، (ت٧٨٠) :

٦٧-قال العلامة يحيى بن حسن القرشي الصعدي، صاحب (المنهاج)، في معرض كلام كان يُخاطبُ به أهل الجبر : «وإذَا كَانَت الشّفَاعَة للفَجَرة والفُسّاق فَمَا مَعنى: ﴿**أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ**﴾ [الزمر: ١٩]، وإذَا لَم يَكن بَين الطّائع والعَاصي فَرقاً، فَمَا مَعنى آخر سُورة الفُرقَان؟!، وإذا كَان الفَاسِقُ بالمؤمنينَ لاحِقاً، فمَا مَعنى: ﴿**أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً**﴾ [السجدة: ١٨]؟!، وإذا جَاز أن يُخلِفَ الله فِي الوَعيد، فَفَسِّرُوا : ﴿**مَا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ**﴾ [ق: ٢٩]»[4].

---

(١) تحكيم العقول في تصحيح الأصول :٢٢٣.

(٢) مصباح العلوم الثلاثين المسألة :٥٧ .

(٣) الخلاصة النافعة:١٧٧.

(٤) مآثر الأبرار في تفصيل مجملات الأخبار :٢/ ١٠٤٠ .

السابع والأربعون : ما جاء عن العلامة علي بن يحيى بن إبراهيم الضمدي في إثبات الخلود، (ت بعد٩٠٠هـ) :

٦٨-قال العلامة علي بن يحيى بن إبراهيم الهذلي الضّمدي، من قصيدّة غرّاء أشاد بها برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وأئمّة أهل البيت عليهم السلام، سادات الزيدية، فممّا يُستشهدُ من قصيدته بقوله بالخلود في حقّ أهل الكبائر والطغاة، قوله :

وشِيعَةٌ كَليوثِ الغَاب كَان ... حصل السّباق مَعاً فِي كل
حتى أقرّ بحبل الله معترفاً ... مَن لَم يَكُن ثَاوياً مِنهم
وبالشّهيد الوَلي ابن الحسين[1] ... لَه الفَضيلَة مِن خَبر وإخبَار

إلى أن قال :

يا أهل بيت رسول الله ... فما استغَرت لعمري غَير
أنتم عَتادي وحِرزبي في ... ولي بكم علقة كلّ بِها دَاري

إلى أن قال :

يخدع النّاس عنكُم ما ألمَّ ... مِن كلّ أحمَق غَدّار ومَكّار
فَإنّمَا هِي إحدَى الحُسنَيين ... وللطّغَاة خُلودٌ بَعدُ فِي النّار
مَا نَالَكُم غَير مَا نال الكِرام ... بالقَتل فِي الله يا للنّاس مِن

الثامن والأربعون: ما جاء عن العلامة الأصولي أحمد بن يحيى حابس، (ت١٠٦١هـ):

٦٩-قال العلامة أحمد بن يحيى حابس : «إنَّهُ يَجِبُ على المكلَّفِ أن يَعلمَ **أنَّ مَن تَوعَّدَهُ الله مِنَ الفُسَّاق بالنّار** كمُرتَكِبِي الفُواحِش التي هِي غَير مُخرِجَة مِن الملّة مِن الزّنا وشُرب الخَمر وتَاركِي الصّلاة والزّكاة ونَحو ذَلك، **فإنّه إذا مَات مُصراً على فسقِه غَير تَائبٍ مِنه فإنه صَائر إلى النّار ومُخلّدٌ فِيها خُلوداً دائماً،...، والدّليل على ذلك** المذَهب

(١) يعني الإمام أباطير أحمد بن الحسين عليه السلام .

(٢) مطلع البدور ومجمع البحور:٣/ ٣٧٦ .

الصّحيح، وهُو قَول جمهور العَدلية قوله تعالى : ﴿**ومَن يَعصِ اللهَ وَرَسوله فإنّ لـه نَار جَهنّم خَالدين فِيها أبداً**﴾ [الجن:٢٣]، فَتوعَّد الله كلَّ عَاصٍ على سَبيل العُموم بالخلود فِي النّار، **وَالخلود هُو الدّوام،...، فَثبتَ بِذلك** الذي ذَكرنا **خُلود كلّ فَاسِق وفَاجر فِي النّار** وبَطلَ مَا قاله المخُالفون»[1].

التاسع والأربعون : ما جاء عن العلامة النّحرير إبراهيم بن عبدالله بن علي الغالبي، (ت١٣٢٧هـ) :

٧٠-قال القاضي العلامة إبراهيم بن عبدالله الغالبي، مُصرّحاً بعقيدة الخلود في حقّ أهل الكبائر، وذلكَ من سؤالٍ سألَه للإمام المهدي محمد بن القاسم الحوثي الحسيني عليه السلام، يستشكلُ فيه بعض شُبه أهل الرّجاء والإرجاء، فكانَ سؤال العلامة إبراهيم الغالبي سؤالَ المُسلِّم بعقيدة الخلود، فقال : «تقرّرَ عندَ أكثَر أئمّتنا عليهم السلام أنّ مَن عصَى الله **وماتَ غير تائب أنّه يستحقّ العِقاب لا مَحالَة**؛ لئلاّ يلزم الخلف في الوعيد، وقرّروا ذلكَ بالأدلّة،....،**والقَول بخروج أهل النّار فذاكَ أيضاً لم يقُل به أحَدٌ من أئمتنا**، [ثمّ قال مُبيّناً للإمام المهدي أنّه لا يذكرُ سؤاله هذا عن شبه أهل الرّجاء والإرجاء من باب التسليم والقول بقولِهم]، ولم نَذكُر هذا [السؤال] اعتقاداً له، بَل أشكَلَ علينا؛ لأنّ المسألة أصوليّة والمُخالفُ فيها مُخطٍ آثم»[2].

الخمسون : ما جاء عن الفقيه العلامة محمد بن يحيى مداعس، (ت١٣٥١هـ) :

٧١-قال العلامة الفقيه محمد بن يحيى مداعس : «وقد تَكلّم السّلف [يعني من أهل البيت] -رحمهم الله تعالى- على هذه المسَألة، **وَهي القول بخلود الفسّاق فِي النّار**، واستدلوا عليها بأدلّة كثيرة سَمعية، [ثم أسهب العلامة يحيى مداعس في إثبات هذا القول من الكتاب والسنة]»[3].

---

(١) الإيضاح شرح المصباح:٢٦٠ .

(٢) البدور المضيئة جوابات الأسئلة الضحيانية:٦٣-٦٤.

(٣) الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين:مخطوط .

الحادي والخمسون : ما جاء عن القاضي العلامة صلاح بن أحمد فليتة -رحمه الله- (ت١٤٢٩هـ) :

٧٢-قال القاضي العلامة صلاح بن أحمد فليتة: «**آياتُ التخليد كثيرَة ولا تَخفى على ذي لبٍّ**،...، ولا اعتماد على أقوال المُضلّين من المرجئة الغاوين»[١].

٧٣-وقال القاضي صلاح بن أحمد فليتة -رضوان الله عليه-، أيضاً : «وأمّا دوامُه أي دَوام العِقاب لذلك، لأنّه مُلازمٌ للذم، **والذّم يلزمُ دوامُه فكذلك العقاب**، ولأنّه لو لم يكُن دائماً لسَهل على كثير من النّاس احتماله إيثاراً للذّة العاجلَة، ولاشكّ أنهم مع العلم بدوامِه أبعدُ عن المعصية، ولِمثل ذلك يجبُ أن يكونَ بالغاً مبلغاً عظيماً ليكونَ المُكلّف مع العلم به أبعد عن المعصيَة، ولأنّه -جلّ وعلا- عرض بالتكليف لغايَة المنافع، فلابدّ أن يتضمّن التحذير غاية المضار»[٢].

نعم ! وبهذا القدر من النقل من كتاب الله تعالى، ثِقل الله الأكبر، ومن أقوال أهل البيت -صلوات الله عليهم وعلى جدّهم-، ثِقل الله الأصغر، ومن أقوال شيعتهم الكِرام البرَرة رُعاة الشمس والقَمر، نكتفي، على أنّه كان في الخاطر التوسّع في المبحث الأوّل، وإضافة مبحثٍ رابع يُناقش أبرز الشّبه التي يُثيرها المُخالفون على عقيدة الخلود، ولكنّ عسى أن يمنّ الله علينا بوقتٍ، واستقرار بال، لإتمام هذا، على أنّ جميع رسالتنا هذه جوابٌ عن شُبهةٍ واحدَة، فهيَ موجّهةٌ لمن ادّعى على أهل البيت عليهم السلام أنّهم قائلون بعدم تخليد فسقَة أهل القِبلة المُصرّين، ومَن ادّعى أنّ هذه عقيدة القرآن الكريم، وختاماً نطلبُ العفو والعافية والمُعافاة في الدّنيا والآخرة، لنا ولجميع إخواننا من المسلمين والمسلمات، الأموات منهُم والأحياء، هذا وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمّد وآل بيته الطيبين الطاهرين .

١٧/ ٥/ ١٤٢٩هـ

****

(١) العقيدة الأصولية والنظم البديع في الرد على أهل التشبيه والتبديع:٤٤.

(٢) القول الحق في حكمة الخلق:٤٢-٤٣.

الرابعة عشر : البيَان الشّافي لعلاقَة زيديّة اليمَن بالجارودّية

البيان الشافي لعلاقة زيدية اليمن بالجارودية

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين، سيدنا محمد الخاتَم الأمين، و على آله الطّيبين الطّاهرين، سفنُ النّجاء وعلاماتُ الاهتداء، ورضوانه على الصّحابَة المُتّقين، والتّابعين لهم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يومِ الدّين .

وبعد :

فإنّه لا أشدّ من الظّلم، ولا أشدّ من التّدليسِ لأنه فرعٌ مِن الظّلم، لا سيّما لَمن سخّر قلَمَه لتناولِ ما مِن شأنّه الارتباط بالشرّيعَة المحمديّة أصولاً وفروعاً والله نسألُ أن يُجنّبنا وإيّاكم المَهالِكَ و المَزالِق، ﴿**وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران:١٨٣]، وذلكَ أنّا وقَفنا على موضوعٍ سيفُهُ مُصلَتٌ على أهل الحقّ والاتّباع المحمدّي العلويّ الفاطميّ الحسنيّ والحسينيّ، بما مِن شأنِه التّنفير والتّدليس عليهِم وعلى عقائدهِم واتّباعهِم ومنهجهِم في التلقّي والتأصيل، فالكلامُ حولَ فرقَة الجارودية وعلاقَتها بالزيدية من جهَة الانتماء والاعتزَاء والتأثّر والتّقليد، فالكثيرُ من أهل عصرِناَ وسابقيهِم خلطوا الزيدية ونخصُّ زيديّة اليمن بالذّكر بالجارودية لّما ظهرتَ الرّافضَة الجعفرية على السّاحة باشتدادِ الدّول، وظهرَ لها أتباعٌ في اليمن، فلمّا كانَ كثيرٌ من الباحثين لا يعرفونَ بحكُم الانتشَار في هذا الزّمان إلاّ الجعفرية من الشيعَة، فإنّهم قاموا يخلطونَ بينهُم وبينَ غيرهِم من فِرق الشيعَة، فصاروا ينظرونَ للجميع بمنظارِ الرّفض والتعدّي على الصّحابَة بالسبّ والبراءة، وهذه -لعمري- نظرةٌ جائرَة، وميزانٌ بَخس، يلجأُ إليه غير أولي التبريز والنّظر من العلمَاء والباحثين، وإلاّ فمَا علاقَة الزيدية المَرضيّة أعلا الله مقامَها ومقام أتباعهَا بالرّفض والترفّض والسبّ والبُهتان والله المُستعان، قالوا : إنّ الجارودية من الزيدية، والجارودية مشهورٌ من عقائِدِها السبّ للأصحَاب . قُلنا : وكيفَ ظهرَ لكُم أنّ زيديّة اليمن مِن هَؤلاء يا أعلام؟! هذه مُقدّمِةٌ ومدخلٌ لموضوعِ هذه الرّسالة التي نسألُ الله أن يعيَها أهلُ العِلم

وطُلابِه، وأن يكونَ طلابّه أدلاّء لأهل الجَهل والعصبيّة لإزالَة بعض المفاهيم المغلوطَة حول هذه المسألَة المهمّة في بابِهَا خصوصاً في مثل هذا العَصر الذي أصبحَ هاجسُ الرّفض وتوسّع مذهب أصحابِه يُشكّل هاجساً وعبئاً نفسيّاً على السلفيّة السنيّة، مع إيمانِنا بأنّ البنَاء السّليم لن تُؤتَى قواعِده بفِعل وقوعِ البَعوض، وهذا فأوانُ الابتداء في أصلِ البحثِ الذي قسمّناه إلى ثلاثَة مباحِث، المبحث الأوّل : التعريفُ بالجارودِيّة وعقائدها التي حُكيَت عنهَا . المبحث الثّاني : التعريفُ بالجارودِيّة المذمومَة عند الزيدية، والجارودِيّة الممدوحَة . المبحث الثّالث : : الانتماء والاعتزاء الحقيقي للزيدية، أساسُه ومَنبَعه، فنقولُ متّكلين على الله تعالى:

المبحث الأوّل: التعريف بالجارودية وعقائدها التي حكيت عنها:

اتّفقَ أهل النّقل على أنّ الجارودية نسبَة إلى أبي الجارود زياد بن المُنذر العَبديّ الهمداني الأعمَى، عاصرَ وعايشَ وناصرَ الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام، وكانَ رسولَه إلى أبي حنيفَة النّعمان بن ثابت إمام المَذهَب[1]، وأحد المُنادين على مآذنِ الكوفة بشعارِ الإمام زيد بن علي عليه السلام دعوةً للفلاح ونُصرَةً للحقّ وأهلِه[2]، وكانَ يُحدّث وينقلُ أخبَار الإمام عليه السلام في تنقّلاتِه ودروسِه وفي ساحَة الحَرب فهُو صاحبُه والمُلازمُ له في الوقتِ الذي لم يُجب دَعوتَه عليه السلام كثيرٌ من الأعلام، ولم يعكُف على علومِه كثيرٌ من الحفّاظ، زُهداً أو تخاذلاً بحالِ هذا الإمام، الله أعلَم بحالِهم وعُذرِهم في عدَم إجابَة دعوَتِه الجامِعَة، نعم! ولأبي الجارود زياد بن المُنذر رواية واسعَة عن الإمام الباقر محمد بن علي عليه السلام، وكذلكَ روى عن الإمام شيبَة الحَمد عبدالله بن الحسن بن الحسن عليه السلام .

العقائدُ التي حُكيَت عن أبي الجَارود والجارودية :

وهُنا اعلمَ -أخي باركَ الله فيكَ- أنّ هُناك عقائد حُكيَت عن الجارودية كفرقَة وجماعَة، وهُناكَ عقائد حُكيَت عن أبي الجارود زياد بن المنذر نفسه ونُسبَت إليهِ مُباشرةً، وهُناك فرقٌ في النّسبَة لأبي الجارود، فالمعلومُ أنّ الأتبَاع قد يدينونَ الله بما لا يدينُه من انتسبُوا إليه واشتُهروا بالنّسبَة إليه، تماماً كمَن يُبرّئ الإمام أحمد بن حنبل من عقائد أدعياء السلفيّة وأتباع ابن تيميّة كذَا تقولُه الأشاعرَة وغيرُهم، وكما يُبرّئ الزيدية الإمام جعفر بن محمّد عليه السلام من عقائد الجعفرية التي جعلوهاَ لهُم ديناً، وكذلك يَقولُ المُخالفُ مع الزيدية في انتسابِهم لإمامهم زيد بن علي عليه السلام، إذاً هُنا أمرٌ واجبٌ ملاحظته وهُو أنّ العقائد التي نُسبَت إلى الفرقَة الجارودية ليس بالضّرورة أن تكونَ عقيدَة ثابتَة لأبي الجارود زياد بن

(١) المصابيح: ٤٠١ .

(٢) مقاتل الطالبيين:١٢٨.

المُنذر؛ لأنّ أتباعَه قد يكونُون زادوا أو نقّصوا وهُو فلا يلزمُه قولُهم، وهُنا سنذكرُ العقائد التي احتوتَها الكُتب والمصادر الإسلامية عن اعتقاداتَ الفرقَة الجارودِيّة، وعن اعتقادَات أبي الجارود نفسَه، فمنهَا :

أ- قالوا : كان أبو الجارود زياد بن المُنذر يقولُ بالرّفض:

١ - قال الذهبي عن أبي الجارود : «رافضيّ مُتّهم، له أتباعٌ هُم الجارودِيّة»[١].

٢- قال ابن حجر العسقلاني : «رافضيّ» [٢].

٣- قال أبو حاتم : «كان رافضياً» [٣].

٤ - قال ابن عدي : «وهُو من المَعدودين من أهل الكوفة الغَالِين»[٤].

ب- قالوا : كان أبو الجارود زيادُ بن المُنذر يقولُ بتكفير المشائخ، وأنّ الإمام علياً عليه السلام إمامٌ بالوصفِ دون التسميَة :

يُريدُون بهذا القَول ما قالَه أبو الحسَن الأشعريّ في (مقالات الإسلاميّين) كأوّل من حرّر هذه المقالةَ على الجارودِيّة بدون نسبَة مُباشرَة إلى أبي الجارود : «فَمِنهُم الجارودِيّة، أصحاب أبي الجارود، وإنّما سُمّوا جَارودِيّة؛ لأنّهم قَالوا بقول أبي الجارود، يَزعمون أنّ النّبي صلى الله عليه وآله وسلم نصّ على عَلي بن أبي طَالب بالوَصف لا بالتّسميَة، فكان هُو الإمام مِن بَعدِه، وأنّ النّاس ضَلّوا وكَفَروا بِتركِهم الاقتداء بِهِ بَعد الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، ثمّ الحسَن مِن بَعد علي هُو الإمام، ثمّ الحسين هُو الإمَام مِن بَعد الحسَن»[٥]، وإن كان النّوبختي في (فِرقَ الشيعَة) كأوّل من تكلّم عن الجارودِيّة كفرقَة إسلاميّة لم يذكُر النّص والوَصف من عقيدَة الجارودِيّة وأبي الجارود، قال : «وَفِرقة مِنهم يُسمَّون الجارودِيّة، قالوا: بِتفضيل علي عليه السلام، ولَم يروا مَقامه يَجوز لأحدٍ سِواه، وزَعَمُوا أنَّ مَن دَفع عَليّاً عَن هذا المكَان فَهو كَافِر، وأنّ

(١) الكاشف:١/ ٤١٣.

(٢) تقريب التهذيب :٢٢١ .

(٣) تهذيب التهذيب:٣/ ٣٣٣ .

(٤) الكامل في الضعفاء:٣/ ١٩٠ .

(٥) مقالات الإسلاميين:٦٧ .

الأمّة كَفرَت وَضَلّت فِي تَركِهَا بَيعَته، وجَعلوا الإمامَة بَعده فِي الحسَن بن عَلي عليه السلام، ثـمّ فِي الحسين عليه السلام، ثمّ هِيَ شُـورَىٰ بَـين أولادِهِمَـا فمَـن خَـرَج مِـنهُم مُـستحِقّاً للإمَامَـة فَهـو الإمَام»[1]. نعم! وهذان المُؤلِّفَان، نعني النّوبختي والأشعري فيما وقفنَا عليـه هُمـا أوّل مـن حرّر هذه المقالةَ على أبي الجارود وأتباعهِ بهذا الوصف وتبِعَهم عليه أهل النّقل كالبغـدادي والشهرستاني وغيرهُم حتّى إنَّك تجدهُم ينقلونَ هذه العبارات بتمامهَا في كُتبهِم .

ج- قالوا : كانت الجارودية تقولُ بغيبَة الإمام محمد بن عبدالله النّفس الزكيّة :

قال أبو الحسن الأشعريّ : «فَزعمَت فِرقةٌ أنّ محمّد بن عبد الله بن الحسَن لَم يَمُت وأنّـه يَخرُج ويَغلِب»، ونقلَ هذا غيرُه[2].

د- قالوا : كانت الجارودية تقولُ بغيبَة الإمام محمد بن القاسِم الطّالقاني :

قال أبو الحسن الأشـعريّ : «وَفرقـة أخـرَىٰ زَعمَـت أنّ محمّـد بـن القاسـم صَـاحب الطّالقان حيّ لَم يَمُت وأنّه يَخرج ويَغلِب»، ونقلَ هذا غيرُه[3].

هـ - قالوا : كانت الجارودية تقولُ بغيبَة الإمام يحيى بن عمر صاحب الكوفة :

قال أبو الحسن الأشعريّ : «وفِرقة قَالت مِثل ذلك في يَحيى بن عُمَر صَاحِب الكوفـة»، ونقلَ هذا غيرُه[4].

و - قالوا : كانت الجارودية تقولُ بعقيدَة قريبَة من التناسخ وتولّد أرواح الأئمّة متولّدة من نور الله -عزّ وجل- :

قال أبو الحسن محمّد بن أحمد الملطي الشّافعيّ : «الفِرقة الحاديَة عَشرة : هُم الجارودِيّـة، وَهُم بَين الغالية والتناسخيّة لا يُفـصِحون بـالغلوّ، ويَقولـون: إنّ الله -عَـزّ وجـلّ- نُـورٌ، وأرَواح الأئمة والأنبياء مِنه مُتولِّدَة، ويَنحون نَحو التناسخ، ولا يقولـون بانتقـال الـرّوح

(١) فرق الشيعة:٢١ .

(٢) مقالات الإسلاميين:٦٧، الفرق بين الفرق:٢٣، الفصل في الملل والنحل:٤/ ١٣٧ .

(٣) مقالات الإسلاميين:٦٧، الفَرق بين الفرق:٢٣ .

(٤) مقالات الإسلاميين:٦٧، الفَرق بين الفرق:٢٣ .

مِن جسد إنسان إلى جَسَد غَير إنسَان، بَل يَقولون بانتقال الرّوح مِن جَسدِ إنسان رديء إلى جَسَد إنسانٍ مُؤلم مُمرض فَتُعذَّب فِيه مُدّة بما عَمِل مِن الشرّ والفسَاد، ثمّ تُنقل إلى جسد إنسان مُتنعّم فَتَتنعّم فيه طول مَا بقيت في الجسَد الأوّل، وزَعمُوا أن هذا يُسمى الكور، فَيكون مُعذَّبا أو مُقيّداً فِي جَسدٍ هَرِم أو ممرّض أو مُسقم، أو يكون مُنعّماً في جسد شَابٍ حَسن مُتلذِّذ»[1].

ز – قالوا : كانت الجارودِيّة تقولُ بعقيدَة الرّجعَة ويُحلّون المُتعَة :

قال المزيّ : «وبعضُهم يرَى الرّجعَة، ويُحلّ المُتعَة»[2].

نعم ! فالمتأمّل لهذه العقائد المنسوبَة إلى فرقَة الجارودِيّة من الزيدية يظهرُ له قوّة ما صدّرناه قريباً من عدم ضرورةَ إلصاق عقائد أتباع أبي الجارود بأبي الجارود فقد يبتدعُ المُتأخّرون بما ليسَ عليه من انتسبُوا إليه، نذكرُ هذا لكي لا يلتبس على العامّة ولا نقولُ أهل النّظر ذلكَ فينسبونَ الجميع إلى أبي الجارود لمجرد التبعيّة، وإلاّ فالطّالقاني ويحيى بن عمر وعقيدَة التّناسخ وإطلاقها متأخّرَة عن أبي الجارود زياد بن المنذر الهمداني، ثمّ إنّ المقام ليسَ مقام بسطٍ لمُناقشَة هذه الأقوال بتفصيلاتها العقائديّة وتحرير صحّة نسبتها، ففي بعضها مبالغَات ظاهرَة كالقول بعقيدَة انتقال الأراوح التي ذكرَها الملطيّ الشافعيّ، وكذلك القولُ بالمُتعَة فهي مُستهجنَة مُستبعدَة، وإنّما المقام مقام تبيين علاقَة زيديّة اليمن بالجارودِيّة التي ذكرَتها كُتب المِلل والنِّحل والتّراجم، فواجبٌ على الباحث من هذه السّطور أن يتأمّل أنّه وإن أُطلِق القولُ على زيديّة اليمن بالجارودِيّة، فإنّ هذا يعني التّفريق، والسّؤال : أيّ جارودِيّة من هذه الجارودِيّات يقولُ بقولِه أهل اليمن ؟! ثمّ هل يوجدُ عند زيدية اليمن تعريفٌ وسِماتٌ للجارودِيّة بغيرِ ما ذُكِر ؟!، فلربّما أنّ زيديّة اليمن لا تنظرُ لتعريف الجارودِيّة بواحِدَةٍ من هذه التعريفَات، فيكونُ النّاس قد خلطوا الحابِلَ بالنّابِل فما حقّقوا معنى الجارودِيّة حتى يُحسِنوا الحُكم على الزيدية من الأساس!، هذا سنتناولهُ بإذن الله تعالى في المبحث الثّاني القريب .

(١) التنبيه والرّد على أهل الأهواء والبِدع:٢٣ .

(٢) تهذيب الكمال:٩/ ٥٢٠، ميزان الاعتدال:٣/ ١٣٧ .

المبحث الثاني: التعريف بالجارودية المذمومة عند الزيدية، والجارودية الممدوحة.

في هذا المَبحث سنتناولُ بإذن الله تعالى نظرَة زيديّة اليمن إلى الجارودية، و ما هُو المقصودُ من الجارودية بإطلاقِهم، فنظرَة زيديّة اليمن إلى الجارودية اختلفَت حسبَ الاعتقادَات المَنسوبَة إلى الجارودية كفرقَة تكلّمَت عنها كُتب العامّة والخاصّة من المُصنّفين أصحاب المِلَل والنِّحَل، فتجدُ بعض الزيدية يمتدحُ الجارودية باعتبارِ أنّها فرقَة لا تسبّ الصّحابَة وتقولُ بعقائد الزيدية الفاطميّة الأصيلَة التي عليهَا زيديّة اليمن، وتجدُ البعض الآخَر يذمّ الجارودية باعتبارهَا فرقَة تُكفّر الصّحابَة وتبتعدُ في نظرتَها عن العقيدَة الزيدية الفاطميّة الأصيلَة، إذاً مِنَ المُهمّ هُنا أن نعرفَ كيفَ تنظُر الزيدية إلى الجارودية باعتبارِ أهمّ وأبرَز الأقوال التي تُنسبُ إليهَا، فنُقسِّمُ الكلامَ إلى قسمَين اثنين :

القِسم الأوّل : نظرَة زيديّة اليمن إلى الجارودية الممدوحَة :

فنجدُ أنّ أوّل[1] مَن تكلَّم عن الجارودية من أئمّة أهل البيت عليهم السلام، فيما وقفنَا عليه كفرقَة مُستقلَّة من الزيدية الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام في القرن السّابع الهجري، فقال عليه السلام : «الزيدية عَلى الحقيقَة هُم الجارودية ولا نَعلم فِي الأئمّة عليهم السلام بَعد زيد بن علي عليه السلام مَنْ لَيسَ بِجَارُوديّ، وأكثرُ مَا نُقِل وَصحّ عَن السّلف هُو مَا قلنا -يَعني التوقّف- عَلى تَلفيقٍ واجتهَاد، وإن كَانَ الطّعن والسبّ مِن بَعض الجارودية ظَاهِراً، وإنّما هَذا رَأي المحصِّلين مِنهُم»[2]، ولنَا مع هذا النّص خمس وقفَات يترتّب بعضها على بعض.

---

(١) نُريد بذلك التفصيل لا الإشارَة، وإلاّ فالإمام أحمد بن سليمان أشار إلى عقيدة أبي الجارود في تكفير من خالفَ النّص في كتابه (حقائق المعرفَة)، وكذلك أشار صاحب (المحيط بالإمامة) كما سَمعنا بدون أن نطّلع عليه، وهؤلاء مُتقدّمون على عصر الإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام .

(٢) مجموع السيد حميدان:٣١٩.

الوقفَة الأولَى : أنّ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام مِن القائلين بالتوقّف في المشائخ فلا يسبّهم ولا يشتمهُم، و أخبرَ أنّ هذا هُو المشهورُ من فِعل الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، وابنيه الحَسن والحسين عليهما السلام، فقال عليه السلام مُجيباً عن مسألَة تقدّم المشائخ على أمير المؤمنين عليه السلام : «إنّ الصّحَابَة عِندَنا أفضلُ بَعد الأئمّة عليهم السلام قبل إحدَاثِهم، وبَعد الإحداث لنَا أئمّة نَرجعُ إليهِم فِي أمورِ دِيننا، ونُقدِمُ حَيثُ أقدَمُوا ونُحجِم حَيث أحجَمُوا، وَهُم عَليٌّ وَولَداه عليهم السلام، والحادِث عَليهِم وغَضبنا فِيهِم، وَلَم نَعلم مِن أحدٍ مِنهم سبّ أحداً مِن الصّحَابَة ولا لَعنه ولا شتمَه لا في مُدّة حَياتِهم ولا بَعد وَفَاتِهم»[1].

الوقفة الثانيَة : أنّ الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزة عليه السلام اعتبرَ الجارودِيّة صفَة مَدح ونسبَها إلى أئمّة أهل البيت عليهم السلام من بعد زيد بن علي عليه السلام حتّى زمانِه، وأخبرَ عن موقفِ هذه الجارودِيّة التي امتدحَها من الصحابَة، فقال : «وأكثرُ مَا نُقِل وَصحّ عَن السّلف هُو مَا قلنا -يَعني التوقّف- عَلى تَلفيقٍ واجتهَاد»، يعني أنّ هؤلاء السّلف الذين وصفَهم الإمام بالجارودِيّة هُم من القائلين بالتوّقف ليسوا بقائلين بالتّكفير أو التّفسيق كما هُو المَشهور عن حال الجارودِيّة، فيأتي مَن ليسَ له همّة عن التّفتيش عن مقاصِد الأئمّة فيقولُ: انظروا هذا الإمام المنصور بالله يمتدحُ الجارودِيّة وينسبُ جميع أئمّة الزيدية إلى الجارودِيّة، وهذا يعني أنّه يُثبتُ أنّ أئمّة الزيدية من القائلين بتكفير الصّحابَة أو المُفسِّقين لهم، وهذا الوهُم هُو ما لأجله حرّرنا هذه الرّسالَة المُتواضِعَة، فإنّ الإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام تكلّم عن الجارودِيّة باعتبار المَدح والمُماثلَة لاعتقادِ أئمّة أهل البيت عليهم السلام، باعتبار قولِهم بالتوقّف عن سبّ الصّحابَة وهذا القَول مشهورٌ عن الإمام عليه السلام، أيضاً الجارودِيّة مشهورٌ عنهُم القولُ بالنّص الخفيّ دونَ الجليّ كما أثبتَه العامّة في مؤلّفاتِهم من القَول بإمامة أمير المؤمنين عليه السلام بالوصف دون التسميَة، وإن كانوا فرّعوا من هذا الاعتقاد القول بالتكفير والتفسيق وهُو أليقُ بأن يكونَ تابعاً لَمن يقول بالنّص الجليّ كقول الإمامية من الشيعَة، حتّى إن ابن تيمية قال : «كَما أنَّ الشِيعَة القَائلين بالنّص عَلى عَليٍّ مِنهم مَن يَقول بالنّص الجَلي كَما تَقوله

(١) المجموع المنصوري الجزء الثاني القسم الثاني:٣٥٢.

الإمامية، ومِنهُم مَن يَقول بالنّص الخفيّ كمَا تَقوله الجارودية مِنَ الزيدية»[1]، وهذا القَول -النّص الخفيّ- هُو اللائق بالجارودية باعتبار ما اشتُهِر عنهُم من القول بالنّص على أمير المؤمنين بالوصف دون التسميَة؛ لأنّ هذا لازمه النّص الخفيّ لا النّص الجليّ، وعندي أنّ مَن استنبطَ عن الجارودية القَول بالنّص الجليّ إنّما كان دافعُ ذلكَ هُو ما اشتهرَ عنهُم من التّكفير والتفسيق للمشائخ لمّا كانَ هذا الأخير لازم النّص الجليّ على مذهب الإمامية .

الوقفَة الثّالثة : أنّ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام كانَ ممّن يقولُ بالنّص الخفي على إمامة أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا مع امتداحِه للجارودية باعتبار التوقّف يُرجّح أنّه كان يُريدُ بامتداحِه الجارودية القائلة بالنّص الخفيّ، لا الجارودية التي اشتُهِر عنها القَول بالنّص الجليّ على مذهب الإمامية كما قال العلاّمة يحيى بن الحسين المؤرّخ: «لأنّ الجارودية يُوافقون الرّافضة في القَول بالنّص الجَلي فِي عَليّ، ويَتحامَلون على الصحابَة -رضي الله عنهُم-» [2].

الوقفَة الرّابعَة : وهي خلاصَة ما مضَى من الوقفَات أن تعلمَ -أخي الباحث عن الحقّ- أنّ الجارودية السّمحَة التي امتدَحها أئمّة الزيدية هي الجارودية القائلَة بالنّص الخفيّ، والقائلَة بالتوّقف وعدَم السبّ للصحابَة، فأمّا الجارودية الواقعَة والسابّة للمشائخ فإنّهم تيّارٌ لا يُمثّل زيدية اليمن وإجماع أهل البيت عليهم السلام، وغايَة الأمر أنّهم يُمثّلونَ أنفُسهَم في هذه المسألَة، لذلكَ نجد الإمام المهدي أحمد بن يحيى المرتضى عليه السلام يقول مُفرّقاً ومُبيِّناً صِدقَ استنباطِنا في المسألَة : «وَمُتأخِّرو الجارودية يُخالِفون هَاتَين الفِرقَتين، حَيث أثبتوا إمَامَة عَليٍّ بالنّص الخفيّ القَطعيّ، وخطّأوا المشائخَ لمخَالَفَتِه، ولَم يَقطعُوا بالتّفسيق، واختلفُوا فِي جَواز التّرضية عَنهُم»[3]. قال [1] المؤرّخ يحيى بن الحسين بعد نقلِه لهذا

(١) منهاج السنة النبوية:٤/ ٢٧١ .

(٢) المستطاب: مخطوط .

(٣) المعراج إلى كشف أسرار المنهاج:مخطوط، المستطاب: مخطوط.

القَول: «وعَلى هَذا القَول صَارَ مُعتمَد جلّ الزيدية المتأخِّرين، ولَم يتابع مِنهم مَقالة الجارودِيّة المتقدِّمين إلا الإمَام أحمَد بن سُليمَان»، وقال الأستاذ المعاصر محمد عزّان : «وتُرَجِّح أكثرُ المدارِس العلميّة الزيدية المُعاصِرَة التوقّف، نَتيجة لاختلاف الرّوايات، وتَباين الترّجيحات»[2]، **نعم!** فهذه هي الجارودِيّة التي عناها الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام بقولِه السّابق وبقولِه : «ومَا يَلحق بِباب الزيدية فِي أوّل الرِّسالة أنّهم ثَلاث فِرق: بَتريّة، وصَالحيّة، وجَارودِيّة، ومُعظمهم الجارودِيّة وهُم أهلُ الحقّ مِنهُم، والآخرون قَد أخطأوا في بَعض الاعتقَاد»[3]، فالإمام عليه السلام لا يُريدُ إلاّ الجارودِيّة المُقتديَة بأهل البيت عليهم السلام، وإن كانَ مُسمّى فرقتِهم التي اشتُهروا بهَا هي لرجلٍ من شيعَة أهل البيت عليهم السلام، نعني أبا الجارود العبديّ، وهُنا لا مُشاحّة في الأسماء ما دامَ الفرع يتبَعُ أصلَه، فالأصلُ أهل البيت عليهم السلام والانتماء إليهِم، وهذا سنفصّله في المبحث الثالث بإذن الله تعالى، وهذا الكلام الأخير فيه فائدةٌ عزيزَة لَمن وصَم الزيدية ماضياً وحاضراً بالسبّ واللّعن بالعُذر البارد وهُو الجارودِيّة .

الوقفَة الخامسَة : أنّ تُلاحِظ أنّ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام يُشيرُ إلى الجارودِيّة الواقعَة في التّكفير أو التّفسيق كرأي ليس ثابتاً ولا مَشهوراً عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام فنسبَ ذلكَ إلى المُحصّلين من الجارودِيّة، ولسانُ حالِه إثباتُ صحّة العَكس عن الجارودِيّة الحقّة، وذلكَ كلّه من قوله : «وإن كَانَ الطّعن والسبّ مِن بَعض الجارودِيّة ظَاهِراً، وإنّما هَذا رَأي المحصِّلين مِنهُم»، فتدبّره تجده كما قلنَا .

---

(١) لم أقِف على حقيقَة هذا القَول هل هو تابع لكلام الإمام المهدي، أم أنه كلام للمؤرخ يحيى بن الحسين، وأي كان فالمُراد منه ظاهر .

(٢) الصحابة عند الزيدية .

(٣) المجموع المنصوري الجزء الثاني القسم الثاني:٤٦٩ .

القِسم الثّاني : نظرَة زيديّة اليمن إلى الجارودية المذمومَة :

وهُنا أيضاً نجدُ أنّ مَجموع أقوال أئمّة وعلماء الزيدية في وصفِ الجارودية المذمومَة تتلخّص في أمورٍ، أبرزُها القَول بالنّص الجَلي الموافق للإماميّة، وتكفير وتفسيق المُتقدّمين على أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا مشهورٌ من أقوالِهم، ومِن مزبورِ كتبِهم ودفاترِهم، فنستغني باشتهارِه عن مزيدِ نقلِه، إلاّ أنّنا نُشيرُ على بعضِه محُيلين القارئ على المراجع الزيدية [1]، قال الإمام أحمد بن يحيى المُرتضى عليه السلام : «فالجارودية مَنسوبَة إلى أبي الجارود زياد بن مُنذرٍ العَبديّ، أثبتُوا النّص على علي عليه السلام بالوصفِ دونَ التسميَة، وكفّروا مَن خالفَ ذلكَ النّص»[2]، والتكفيرُ مذمومٌ عند الزيدية ليسُوا عليه، فالمشهورُ من مذهبهم التوقّف، وبعض الأئمّة ذهبَ إلى الترضيَة مع إثبات التخطئَة والتقدّيم لأمير المؤمنين عليه السلام، فهذه الجارودية عند أئمّة أهل البيت عليهم السلام من زيديّة اليمن وغيرها، ليسَت بالجارودية الممدوحَة، فتنبّه لذلك -باركَ الله علمَك وفَهمَك- لتُفرّقَ بين الجارودية، فليسَ الذّهب كالفضّة، فأمّا مسألَة النّص الجليّ والخفيّ فإنّ الخلافَ حولَها في الاعتقاد ما ظهرَ لنا من اطّلاعنا على المسألَة على مذهب الزيدية إلاّ كونه خلافاً لفظيّاً لا يَعدو ذلكَ إلى غيرِه، وإنّما الفَجوَة أتتَ مِن قِبَل التّكفير والتّفسيق عندما أصبحَ من قالَ بهِ مُلازماً لَه القَول بالنّص الجلي، وهذه المسألَة ومُناقشتها قد تُخرجنا عن المُراد من هذه الرّسالة، فنعودُ للمطلوب من هذا الإيراد وهُو أنّ القَول بالنّص الجلي الذي لازمهُ التّكفير والتّفسيق ليسَ بالضّرورة أن يكونَ مذهباً لَمن قالَ به من أئمّة الزيدية، فلا يُقال عنه: جارودِيٌ عند التحقيق لمجرّد القول بالنّص الجلي .

---

(١) انظر : الإيضاح شرح المصباح:٣٠٢، المعراج إلى كشف أسرار المنهاج: مخطوط، بلوغ الأرب وكنوز الذهب، الدراري المُضيئة الموصلة إلى الفصول اللؤلؤية، وغيرها .

(٢) مقدّمة البحر الزّخار:٤٠ .

المبحث الثالث: الانتماء والاعتزاء الحقيقي للزيدية أساسه ومَنبَعه:

هُنا ينبغي أن يتنبّه القارئ والباحث عن الحقيقَة أنّ الزيدية في اتّباعِهَا وانتمائِهَا لا تتبّع شيعَة أهل البيت وأقوالهم واجتهاداتهم دوناً عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، بل إنّ أصل اتّباعهم هُو اتّباع أئمّة أهل البيت عليهم السلام، سادات بني الحسن والحسين، وأصلُ اعتزائِهم هُو لهذه العترة العلويّة الفاطميّة، اتّباعاً لمَا تواترَ من قول الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إنّ اللطيفَ الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقا حتى يردَا عليّ الحَوض»، وكذا هُو حال العترَة قديماً وحاضراً حتى يوم النّاس هذا لا يعتزونَ إلى غير أهل البيت تسميةً واتّباعاً، فإن قيل: فإنّا نجدُ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام يقول: «الزيدية عَلى الحقيقَة هُم الجارودِيّة ولا نَعلم فِي الأئمّة عليهم السلام بَعد زيد بن علي عليه السلام مَنْ لَيسَ بِجَارُوديّ»، وهذا اعتزاءٌ ظاهرٌ من الزيدية لأبي الجارود زياد بن المنذر العبديّ الهمداني، وهذا يُناقضُ على مقدّمتكم القريبَة. ونُجيبُ على هذا بأنّ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام كان يُخاطبُ المُستعلِمين على لِسَان العامّة وما اشتهرَ من طريقهِم بهذا القَول، لمّا كانوا لا يعلمون من الزيدية إلاّ تلكَ الفِرق التي رسمَتها وذكرتَها كُتب المِلل والنّحل، فلا يعلمون إلاّ زيديّة جارودِيّة، وزيديّة صالحيّة، وزيديّة جريريّة، وزيديّة عجليّة، وما إلى هذه الأسماء التي انتشرَت في كُتب العامّة، ونقلَها عنهُم الخاصّة من مُصنّفي أهل البيت وشيعتِهم المُتأخّرين، فكان لسانُ حالِ الإمام المنصور بالله عليه السلام يقول: إنّه وإن كانَ و لَم تعرفوا من الزيدية إلاّ هذه الفِرَق، فإنّ الزيدية التي تُوافقُ قولَنا من الفرق التي تعرفونهَا في كُتبكم هي الزيدية الجارودِيّة، فنحنُ جارودِيّة باعتبارِ إطلاقِكم وما عرفتموه من فِرق الزيدية، ثمّ فرّق الإمام حال الجارودِيّة باعتبار التوقّف دون التّكفير والتّفسيق، فكان هذا تصحيحٌ لمفهومِهم عن الزيدية، أو يكون لسان حالهِ يقول الجارودِيّة هي الأقربُ إلينَا عدا قولهَا بالسبّ والشّتم،

فنحنُ زيديّة جارودية لا نسبّ ولا نرتضي هذا، وهذا فوجهه بيّن لَمن تدبّره وتأمّله، وإلاّ فانتماء الإمام المنصور بالله عليه السلام الذي عليه أساس مذهبِه ليس الاتّباع أو التّقليد لقول أبي الجارود الهمدانيّ، بل أساس انتمائه واعتزائه هُو لأئمّة أهل البيت عليهم السلام، سلفه سادات بني الحسن والحسين، فما لقولِ أبي الجارود عند المنصور بالله عليه السلام من وزنٍ إزاء إجماعات أهل البيت عليهم السلام، فالله إنّما أمرنَا باتّباع أهل البيت، بل إنّك تجدُ الإمام المنصور بالله عليه السلام يذكرُ مشاهير رجالِ الزيدية من الشيعَة فما يذكُر أبا الجارود منهُم، فقال عليه السلام : «ومن مشهور رجال الزيدية الحسن بن صالح بن حي، وأخوه علي بن صالح»[1]، ثمّ ذكرَ رجالاً آخرين لم يذكُر منهُم أبا الجارود، فلَو كانَ الإمام عليه السلام بقولِه القريب يُريدُ نسبَة الاعتزاء الحقيقي لَمَا خلا مُصنّف من مُصنّفاته، وناهيكَ بهَا من مُصنّفات، من ذِكر أبي الجارود بن المُنذِر، وهذا الكلام يُوجّه لعموم زيدية اليمن فإنّهم ما يحتجّون بقولِ وفِعل أبي الجارود، كما يحتجّون بأقوال وأفعال جماعَة ولد الحسن والحسين -صلوات الله عليهم وعلى جدهّم-، فكان كلّ هذا -أخي الباحث- دليلاً صامداً على مُرادِنا من هذه الرّسالَة من عدَم انتماء واعتزاء زيديّة اليمن للجارودية التي حرّرت أقوالَها كُتب المِلَل والنِّحل نسبَةً إلى أبي الجارود زياد بن المُنذر، إلاّ أنّ البعض الكثير للأسَف لا يُعجبُه هذا الكلام فيُصرّ على أنّ زيديّة اليمن جارودية ويتمسّك بذلكَ المُتشابَه من كلام الإمام المنصور بالله عليه السلام دون أن يُحقّق مقصدَ الإمام منه، فيُطلِق هذا القَول على زيديّة اليمن تنفيراً للنّاس عنهُم وعن نظرتهِم المُتسامِحَة للشريعَة الإسلامية بعموم، وللصحابَة على وجه الخُصوص، فنجدُ مثلاً الشيخ مُقبل الوادعي يقول: «مَن الذي قسَّم أهل اليمن إلى جَارودية وسُليمانية وصَالحية؟، وكلّ هَذه الثلاثة طَوائف مَوجودَة فِي اليمن والذين أسّسوا هَذه الطّوائف فِي اليمن هُم غُلاة التشيّع»، فأجابَ عليه العلامَة بدر الدّين بن أمير الدّين عليه السلام، قائلاً: «هَذا إفكٌ مُبينٌ على أهل اليمن، فَهم لا يَنتمون إلاَّ إلى الكتاب والسنّة وأهل البَيت عليهم السلام، وكُتبهم فِي العَقائد شَاهدة بأنّهم لا يَتّبعون أحَداً مِن زُعمَاء هَذه المذاهِب كمَا يَنتمِي الأشعريّة إلى الأشعريّ، أو الوَهّابية إلى محمّد بن عبد الوهاب، وإن وَافق بَعضهم مَذهبَ

(١) الشافي:١/ ٤٤٩.

أبي الجارود سمّي جَارودياً لا بِمعنَى أنّه مُتّبع لأبي الجارود؛ لأنّهم لا يَعتبرونَه إمَاماً لَهم إنّما الأئمّة أهلُ البَيت عليهم السلام، وأوضَح شَيء انتمَاؤهُم إليهِم ونَقلُهم لنصُوصِهم واحتجَاجُهم بِحُجَجِهِم وقراءتِهم كُتُبَهُم، فَكلامُ مُقبل هَذا تَضليلٌ وتَدليس، ومَن شكّ فِي الحقيقَة فَليقرَأ كُتبَهُم، إلى أن قَال: إن هَذا تَعميَة وتَلبيس فَالمذكُورون غَير عُمدَة فِي عَقائد الزيدية فِي اليمن، فلا مَعنى للجدال فِيهم فِي هَذا المقَام»[1]، **نعم!**، والحقّ أنّه فعلاً لا معنى للجدال في هذا المَقال والمَقام، فالزيدية وكتُبهُم وأئمّتهم وعُلماؤهم وشيعتهُم يقولون: نحنُ نتبّع أهل البيت وعُلومَهم، والمُخالف المُستلذّ للتّدليس يقول: أنتُم تتّبعون أبا الجارود، وهذا شيءٌ عجيب . **نعم!** ثمّ إنّه واجبٌ علينَا وقد قُلنا ما قُلنا في أبي الجارود أن نُبيِّن أنّ لهذا التّابعيّ منزلَة المُحدّث الثّقة الثّبت المُناصر لأئمّته من بني فاطمة، فما هُو بصاحبِ المنزلَة القليلَة عند زيديّة اليمن وأئمّة أهل البيت، حالُه كحالِ غيرِه من رجال الزيدية، نعني الحسن بن صالح بن حيّ، وأبا خالد الواسطيّ، ومحمد بن منصور المُراديّ، وغيرهم من رجالات الزيدية وأعلامِهم، وإن كان صحّ ما نُسِبَ إلى أبي الجارود من السبّ والتّكفير والتّفسيق لَمن تقدّم على أمير المؤمنين عليه السلام، فإنّه لا يصحّ هذا منه في التبعيّة لأئمّة أهل البيت عليهم السلام لمّا ثبتَ عنهُم خلافُ هذا فهُو رأيٌ يخصّه، ونحنُ فلسنا مُلزمِين به، فاتّباعنا هُو لسادات أهل البيت ثَقل الله الأصغَر في الأرض، وهذا واضحٌ من حالِنا وحال أصحابنا من الزيدية بعموم، زيديّة اليمن أو الحجاز أو الكوفة أو الجيل والدّيلم وطبرستان، والحمد لله ربّ العالمين .

وبهذا وما مضَى نختمُ رسالتنا هذه حول علاقَة زيديّة اليمن بالجارودية، مُنبّهين أنّ الإمام شيخ آل الرّسول عبدالله بن الحسن بن الحسن عليه السلام هُو القائل : «العَلم بَيننا وَبين هَذه الأمّة عَلي بن أبي طالب، والعَلم بَيننا وبَين الشّيعَة زَيد بن عَلي، فمَن تَبعَه فَهو شِيعيّ، ومَن لم يَتبعه فَليس بِشيعيّ»[2]، وابنهُ النّفس الزكيّة الإمام محمّد بن عبدالله بن الحسن عليه السلام هُوَ القائل : «أمَا والله لَقد أحيَا زَيدُ بن عَلي مَا دثِر مِن سُنن المرسَلين، وأقامَ عَمود الدِّين إذِ

(١) تحرير الأفكار .

(٢) الكاشف الأمين عن جواهر العقد الثمين .

اعوَجّ، ولَن نَنحوَ إلَّا أثرَه، ولَن نَقتَبِسَ إلاَّ مِن نُورِه، وزَيدٌ إمَام الأئمّة»[1]، والإمام الهادي إلى الحقّ يحيى بن الحسين بن القاسم عليه السلام هُو القائل : «وَالحمدُ لله، وأنَا مُتمَسِّكٌ بأهلِ بَيت النبوّة، ومَعدِن الرِّسالة، ومَهبط الوَحي، ومَعدن العِلم، وأهل الذِّكر، الذين بهم وُحِّد الرّحمن، وفِي بَيتهم نزَل القرآن والفُرقان، ولَديهم التّأويل والبَيان، وبِمَفاتيح مَنطِقِهم نَطقَ كلّ لِسَان، وبذلك حَثّ عَليهم رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بقوله: «إنّي تَاركٌ فِيكُم الثّقلين لَن يَفترقا حتى يَردا عَليّ الحوض: كِتاب الله، وعِترتي أهل بيتي، مَثلهُم فيكُم كسفينَة نوحٍ مَن رَكبهَا نَجا، وَمن تخلّف عَنها غَرِق وهَوى»، فقد أصبَحوا عِندي بِحَمد الله مَفاتيح الهُدى، ومَصابيح الدّجى، لَو طَلبنا شَرق الأرض وغَربها لَم نَجِد في الشّرف مِثلَهم . فَأنا أقفو آثارَهم، وأتمثّل مِثالَهم، وأقولُ بِقولِهم، وأدينُ بِدينهم، وأحتذي بِفعلِهم»[2]، **نعم!** وهؤلاء لم يكونوا في يومٍ من الأيام، أو لحظةٍ من اللّحظات مُعتزين مُنتسبين إلى أبي الجارود أو غيره من شيعَة أهل البيت عليهم السلام، دوناً عن آبائهِم وسلفهِم من بني فاطمة، هذا وصلّى الله وسلّم على سيّدنا محمّد النّبي الأمين، وعلى أهل بيتِه الطّيبين الطّاهرين .

يوم الجمعة الموافق ١٠/ ٤/ ١٤٣١هـ .

****

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب:٢٦٥ .

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق:كتابه لأهل صنعاء.

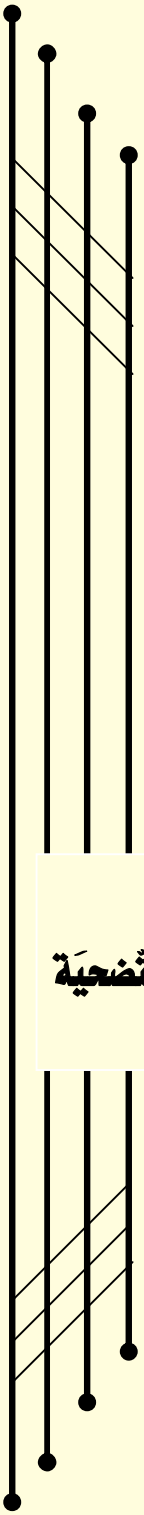

الخامسة عشر : صِيام يوم عاشوراء بين التشْريع والتّضحيَة

صيامُ يومِ عاشوراءِ بَين التشريعِ والتضحيةِ

بسمِ الله الرّحمن الرّحيم

الحَمدُ لله ربّ العالَمين، والصّلاةُ والسّلام على أشرَف الأنبيَاء والمُرسلين، سيّدنا محمّد النّبي الأمين، مَن بعَثَه الله رحمةً ونعمةً للعالَمين، وعلى أهل بيتِه الطّيبين، سُفنُ النّجاء وعَلامَة الاهتدَاء، ورضوانُه على الصّحابَة المُتّقين، حصنُ الدّين ومَعقلُه، والتّابعين لهُم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يومِ الدّين .

وبَعد :

فإنّ النّاظرَ لحالِ الأمّة الإسلاميّة في يومِها وأمسِها، حاضِرِها وماضيِها، لا يجدُ إلاّ توافقاً عجيباً في مَبدأ سُوء الاستنبَاط من مَنطوقِ الكتاب الكَريم، ومَفهوم السنّة المحمديّة الصّحيحَة، وكذلك في استقراءِ أقوالِ السّلف الصّالح الذين يصلُح أن يكونوا فيمَا بينَنا وبينَ الله تعالَى وسيلَةً في علمِهم ونقلِهم، وما ذلِك الاختلافُ إلاّ لتجدّد مسائل الاستنبَاط التي لا تُحلّ إلاّ بالرّجوع إلى أهل العِلم المُستنبطين لدلالات الكتاب والسنّة، ولتجدّد الشّبه التي يُثيرُها أهل الرّيب والشّك بقصدٍ للتشويه، أو لشُبَهٍ اعترَضتُهم فظنّوها شُبهاً مُحكمةً تصمدُ أمام الحقّ والقَول المُبين، نعم! كلّ هذا الاختلاف وسُوء الاستنبَاط والإصرارُ عَليه سَببُه إهمالُ قولِ رسول الله ﷺ، فيمَا صحّ وتَواتَر : «أيّها النّاس، إنّي تاركٌ فيكُم مَا إن تمسّكتم به لَن تضلّوا مِن بعدِي أبداً: كتابَ الله، وعترتي أهل بيتي، إنّ اللّطيف الخبير نبّأني أنّهما لن يفترقَا حتّى يردَا عليّ الحوض»، وقول رَسول الله ﷺ : «مَثلُ أهل بيتِي فيكُم كسفينَة نُوح مَن ركبَها نجَا، ومَن تخلّف عنهَا غرقَ وهَوى»، وغيرها من الأحاديث الدّالة على لزومِ اتّباع أهل البيت عليهم السلام، سادات بني الحسَن والحُسين، بلا تفريقٍ أو تخصيصٍ لهذه العترَة المحمديّة بلا دليلٍ ولا بُرهَان . **نعَم!** وصيامُ يومِ عاشوراء من ذلكَ، فإنّه لا ينبَغي الشّك فيه على أصولِ أئمّة أهل البيت عليهم السلام، سادَات بني الحسَن والحُسين أئمّة الزيدية، فإنّ صيامَه عندَهُم سنّةٌ من رسول الله ﷺ، وقالَ به أئمّتهم كابراً عن كابر إلى يوم النّاس هذا، وإنّما الخلافُ أتَى على مسألَة صِيامِ هذا اليَوم من جَهتين :

الجهة الأولى : لتضارُب الرّوايات التي رُويَت، وأنّ سببَ صيام هذا اليوم هُو يوم نجاة موسَى عليه السلام، وأنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أخذَ صومَ ذلك اليوم من اليهود، أو مِن أهل الجاهليّة، فاعترضَ البَاحثون على هذه الرّوايات كدليل على إثبَات صيامِ هذا اليَوم، واعتبروَها من المُتناقضَات .

الجهَة الثّانية : لوجود روايات تُفيد إظهَار الفرَح في ذلكَ اليَوم، والتوسعَة على العِيال، وهذه من الرّوايات الضّعيفَة جداً في باب صيام عاشورَاء، وعندِي أنّها أحاديثٌ موضوعَة لغرضَ إغاضَة شيعَة أهل البيت عليهم السلام لمّا كانوُا يُظهرونَ الحُزن على مُصاب أهل البيت عليهم السلام يومَ كربلاء، فاعتبرَ البعض من الجعفرية أنّ صوم يومَ عاشورَاء دسيسَةٌ أمويّة لأمثَال هذه الأحاديث .

موقفُ الزيدية من صيامِ يوم عاشوراَء والأحاديث المَروية في هذا الخُصوص:

أولاً : التّشريع المحمّدي إذا مضَى بموتِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فإنّه لا يتغيَّر هذا التّشريع للأحدَاث القادِمَة، سواءً كانَت أحداثاً محُزنةً أو سعيدَة، فتشريعُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إذا ثبتَ بصيامِ يوم العاشِر من المحرّم، وماتَ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على هذا التّشريع، فإنّه لا طريقَ إلى نسخِ هذا التّشريع بأي حادثٍ يكون بعدَه، كفاجعَة كربلاءَ فإنّها مُصيبّة اهتزّ لهَا عرشُ (مُلك) الرّحمن ولكنّه لا سبيلَ إلى الغلوّ بإلغَاء صيامِ يوم عاشورَاء وسنّة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم .

ثانياً : أنّ إظهَار الفرَح في هذا اليوم بدعةٌ لَم تثبُت من طريق الزيدية، بل إظهارُ الفَرح مذمومٌ لمكانَ ذكرَى استشهَاد أبي عبدالله الحُسين بن عَلي وأهل بيتِه وشيعتِه، فمَا من مُؤمنٍ على التّحقيق يضحكُ وفاجعة كربلاء مُتكرّرة ومُتردّدة طاغيةٌ مظاهرُهَا على ذلك اليَوم .

ثالثاً : أنّ الأصلَ عندَ الزيدية في صيامِ هذا اليَوم هُو ما وصلَنا عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وعن أئمّة أهل البيت عليهم السلام من أحاديث في فَضل هذا اليَوم وكونه مُكفّراً للذّنوب، وهي أحاديثُ عامّة ليسَ فيها ذكرُ نجاة نبيّ الله موسَى عليه السلام، بل أحاديث عامّة في صومِ هذا

اليوم، وتكفير الله للذّنوب فيه، فأمّا تلكَ الأحاديث في نجاة موسَى عليه السلام فإنّها ليسَت لوحدِهَا العُمدَة عندَ أهل البيت عليهم السلام لإثبَات صيامِ ذلكَ اليوم، وإنّما ثبتَ لنَا من أحاديث أخرَى صومِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأئمّة أهل البيت عليهم السلام لذلكَ اليوم، فحديث نجَاة موسَى عليه السلام ليسَ عندنَا عُمدةً لوحدِه لإثبَات صيامِ ذلكَ اليوم، وسنذكرُ الرّوايات العامّة الخاليَة من ذكرِ تعظيمِ اليهود لذلك اليوم من طُرق الزيدية، فمن انتقدَ صيام يوم عاشورَاء لأجل تضارب روايات إنجَاء الله لموسَى عليه السلام وأخذِها عن اليهود، فإنّ هذه الرّوايات قَد أتَى التّشريع والتأصيل من طريقٍ غيرهَا وهُو فعل الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، وفعل أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وتحسين الأئمّة لصيام هذا اليوم، وهُم العترَة المحمّدية الفاطميّة العلويّة الحسنيّة والحسينيّة وواجبٌ علينَا اتّباعُهم .

رابعاً : دليلُ إثباتِ صيام يوم عاشورَاء عندَ أئمّة أهل البيت عليهم السلام الزيدية :

وقبل أن نوردَ الأدلّة تأمّل أنّ هذه الأدلّة لا يوجَد فيها ذكرُ أخذِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لصيامِ هذا اليَوم عن اليهود أو عن المُشركين فلا يتوجّه إليهَا الاعتراض لأجل التّضارب، فهوُ يومٌ خصّه الشّرع بالفضيلَة كما خصّ يوم الاثنين والخَميس والأيام البّيض والسّت من شوّال، أيضاً ستلاحِظ أنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام أصلّوا أنّ صيامَه لا يتعارَض مع الحُزن على الإمام الحُسين بن عَلي عليه السلام، فمن تلكَ الرّوايات :

أولاً : ما أُثِرَ عَن رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم :

١-روَى الإمَام المُرشِد بالله عليه السلام، بإسنادِه، عن أمَة الله، قَالت: سَأَلتُ رُزَينَة، مَا كانَ رَسُوْلُ اللَّهِ صلى الله عليه وآله وسلم يَقُولُ فِي **صَومِ يَومِ عَاشُورَاء**؟ فَقَالت: إِنْ كَانَ لَيَصُومُهُ وَيَأمُرُ بِصِيَامِهِ، وإِنْ كَانَ لَيَدعُو رُضَعَاءَ فَاطِمَةَ، فَيَدفِلَ فِي أَفْوَاهِهِم وَيَقُولُ: «لاَ تُرْضِعِيْنَهُمْ إِلى اللَّيْلِ»[1].

(١) الأمَالي الاثنينيّة.

٢-روَىٰ الإمَام المُرشِد بالله عليه السلام، بإسنادِه، عَن جَابر بن سَمرة قَال: «كَانَ رسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم يَأمُر **بِصيَام عَاشورَاء**، وَيحثّنا عَليه وَيَتعَاهَدُنا عِندَه، فلمَّا فُرِضَ رَمضَان لَم يَأمُرنَا وَلَم يَتعَاهَدنَا عِندَه»[١].

٣-روَىٰ الإمَام المُرشِد بالله عليه السلام، بإسنادِه، عَن أبي قَتادَة، عَن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، قَال: «**صَومُ يُومِ عَاشُورَاء** كفَّارةُ سَنَة»[٢].

٤-روَىٰ الإمَام المُرشِد بالله عليه السلام، بإسنادِه، عَن قَيس بن سَعد، قَال: «أمَرَنا رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم **بِصومِ عَاشُوراء** قَبل أن يَنزلَ شَهرُ رَمضَان، فلمَّا نَزل شَهرُ رَمضان لَم يَأمُرنَا وَلَم يَنهَنا وَنحنُ نَفعلُه، وأمَرنا بزكَاة الفِطر قبلَ أن تَنزلَ الزّكَاة، فلمَّا نَزلت الزّكَاة لَم يَأمُرنا ولم يَنهنَا، ونَحنُ نَفعلُه»[٣].

٥-قال الإمام الحسن بن يحيىٰ بن الحُسين بن زيد بن علي عليه السلام : «رُويَ عَن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أنَّه كَانَ **يُكثرُ صَومَه**»[٤].

٦-روىَ الإمام المتوكّل علىٰ الله أحمد بن سُليمان عليه السلام : «وعَن رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه كَانَ **يَصومُ يَومَ عَاشُورَاء**»[٥].

٧-روىَ الإمام المتوكّل علىٰ الله أحمد بن سُليمان عليه السلام : «وَعن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قَال: «لَيسَ لِيومٍ عَلىٰ يَومٍ فَضل، إلاّ شَهر رَمضَان، **ويَوم عَاشُورَاء**» [٦].

٨-روىَ الإمام المَهدِي أحمد بن يحيىٰ المُرتضَىٰ عليه السلام، أنّ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، قَال: «**صومُ عَاشُورَاء** كفّارة سنَة»[٧].

---

(١) الأمَالي الخميسيّة.
(٢) الأمَالي الخميسيّة.
(٣) الأمَالي الخميسيّة.
(٤) جامع علوم آل محمّد (مخطوط).
(٥) أصول الأحكام.
(٦) أصول الأحكام.
(٧) البَحر الزّخار.

ثانياً: ما أُثِرَ عَن أميرِ المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، (ت٤٠هـ) :

٩-روَى الإمَام المُرشِد بالله عليه السلام، بإسنادِه، قَالَ: حَدّثني مُوسىٰ بن إسمَاعيل بن مُوسىٰ بن جُعفر بن محمّد، قَال: حَدّثنا أبي، عَن أبيه، عن جَدِّه جَعفر، عَن أبيه قَالَ: كَان عَليٌّ بن أبي طَالب عليه السلام يَقولُ: «**صُومُوا يَومَ عَاشُورَاء**، التّاسع والعَاشر احتياطاً فإنّه كفَّارةُ السّنة التي قبله، فإنْ لَم يَعلَم بِه أحدُكُم حتىٰ يَأكُلَ فَلْيُتِمَّ صَومَه»[1].

١٠-روَىٰ الحافِظ محمّد بن منصور المُرادي، بإسنادِه، عَن أبي بَشيرٍ، قَال: «سَمعتُ عَليّاً عليه السلام اسْتسقَى، وأمَرَ النّاس **بِصومِ يَومِ عَاشُورَاء**»[2].

١١-قال الإمام الحُسين بن بدرالدّين صاحبُ (الشّفاء) : «كَمَا رُوِيَ فِي خَبرٍ عَن علي عليه السلام أنّه كَانَ **يَصومُ يَومَ عَاشُورَاء**»[3].

١٢-خرّجَ السيّد العلامَة المُجتهِد بدرالدّين بن أمير الدّين عليه السلام : «عَن عَائشَة أنّهَا قَالت: مَنْ أفتاكُم **بِصومِ عَاشُورَاء**؟ قَالوا: عليٌّ، قَالت: أمَا إنّهُ أعلَمُ النَّاس بالسّنّة»[4].

١٣-قال الحافظُ محمّد بن منصور المُراديّ : «بلَغنَا عَن علي عليه السلام أنَّه كَان يَأمُر **بِصومِه**، وذكرَ فِيه فَضلاً كثيراً»[5].

ثالثاً: ما أُثِرَ عَن الإمَام القاسِم بن إبراهيم بن إسمَاعيل بن إبراهِيم بن الحَسن بن الحسَن بن علي بن أبي طَالب عليه السلام، (١٦٩-٢٤٦هـ) :

١٤-قال الإمَام القَاسم بن إبراهيم عليه السلام : «**وَمِنَ الفَضَائل** صِيَامُ رَجَب، وَشَعبَان، والأيّام البِيض، **وَيوم عَاشُورَاء**، ويَوم عَرَفة، والاثنين والخَمِيس»[6].

---

(١) الأمَالي الخميسيّة.

(٢) كتاب الذّكر.

(٣) شفاء الأوام.

(٤) الزّهري أحاديثه وسيرته.

(٥) جامع علوم آل محمّد (مخطوط).

(٦) مَجموع رسَائل الإمام القاسم الرّسي.

١٥-قال الإمَام القَاسم بن إبراهيم عليه السلام : «وَصومُه **حَسنٌ جَميل**، وجَاء فِيه فَضلٌ كَثير ولا حَرجَ عَلى مَنْ تَركَ صَومَه»[١].

رابعاً : ما أُثِرَ عَن الإمَام الحَسن بن يحيى بن الحُسين بن زَيد بن عَلي بن الحُسين بن عَلي بن أبي طَالب عليه السلام، (٢٦٠هـ) :

١٦-قال الإمام الحسن بن يحيى بن الحُسين بن زيد بن علي عليه السلام : «رُويَ عَن النّبي صلى الله عليه وآله وسلم أَنَّه كَانَ **يُكثرُ صَومَه**»[٢].

خامساً: ما أُثِرَ عَن الإمَام الهَادي إلى الحقّ يَحيى بن الحسين بن القاسِم بن إبراهيم بن إسمَاعيل بن إبراهِيم بن الحَسن بن الحسَن بن علي بن أبي طَالب عليه السلام، (٢٤٥-٢٩٨هـ) :

١٧-قَال الإمام الهادي إلى الحَق عليه السلام : «لابَأس **بِصيَامِ يَوم عَاشُورَاء**، وصِيامُه حَسَن»[٣].

سادساً: ما أُثِرَ عَن الإمَام المؤّيد بالله أحمَد بن الحُسين الهاروني عليه السلام، (ت٤١١هـ) :

١٨-قال الإمَام المؤيّد بالله أحمَد بن الحُسين عليه السلام : «وَعن ابن عبّاس -رَحمه الله- عَن رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قَال: «لَيس لِيوم عَلى يَوم فَضلٌ فِي الصّيام، إلاّ شَهر رمَضان، **ويوم عَاشُوراء**»، وذهبَ بَعضُ الإمامية إلى كَراهَة الصّوم فيهِ؛ لأنّه يَوم حُزنٍ، لقَتل الحُسين بن عَلي عليه السلام، وذلك لا مَعنَى لَه؛ لأنَّ الحُزنَ لا يَمنعُ مِنَ الصَّوم، على أنَّ الحادِثَةَ كَانت بَعد النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يَجوزُ أن يَتغيّرَ بَعدَهُ حُكمُ الشّرع»[٤].

سابعاً: ما أُثِرَ عَن الإمَام المُتوكّل على الله أحمَد بن سُليمان عليه السلام، (ت٥٦٦هـ) :

١٩-قال الإمَام المتوكّل على الله عليه السلام : «وَمِن المنسوخِ مَا نُسخ وُجوبُه وبَقِي جَوازُه، **كَصَوم يَومِ عَاشُورَاء**» [٥].

---

(١) جامِع علوم آل محمّد (مخطوط).
(٢) جامع علوم آل محمّد (مخطوط).
(٣) المُختار من صَحيح الأحاديث والآثَار.
(٤) شَرح التّجريد.
(٥) حقائق المعرفَة.

٢٠-قال الإمَام المتوكّل على الله عليه السلام: «دَلّ هَذَان الخبرَان **عَلى أنَّ صِيامَ يَوم عَاشُورَاء مُستحبٌّ** وهُو عَاشرُ المحرَّم، وذَهبَ بَعضُ الإمامية إلى أنّه يُكرَه صِيامُه؛ لأنَّ الحسينَ بن عَلي عليه السلام قُتلَ يَومَ عَاشُورَاء، ولا اعتِمَادَ بذلكَ؛ لأنَّ الصِّيامَ لا يَمنعُ الحُزن والإفطَارُ أقرَبُ إلى السُّرور مِن الصِّيام، عَلى أنَّ قَتلَه كَان بَعد النّبي صلى الله عليه وآله وسلم، ولا يَجوزُ أن يَتغيَّر بَعدَه حُكمُ الشَّرع»[1].

ثامناً: ما أُثِرَ عَن الإمَام المَنصور بالله عبدالله بن حمزَة عليه السلام، (ت٦١٤هـ):

٢١-قال الإمَام المنصُور بالله عَبدالله بن حَمزَة عليه السلام: «فِي قَوله تعالى: ﴿**وَإِذَا حَضَرَ القِسْمَةَ أُوْلُوا القُرْبَى**﴾ [النساء:٠٨]، هَل ذَلك وَاجبٌ أم لا؟!، الجوابُ عَن ذَلكَ: أنَّ هَذا كَان وَاجباً في بَدء الإسلام ثمّ نُسِخ، وصُورَته أنَّ المواريث كَانَت إذا قُسِمت على الحاضرين بِشيء غَير مُقدَّر يَزيدُ ويَنقُص، ورضَخ المسَاكين وصُنع لَهم الطّعَام، فَنُسِخ وُجوب ذَلك وَبَقي استحسَانُه، **كَمَا يقول [يُقال] فِي صِيَام يَوم عَاشُورَاء**، فَاعلَم ذَلِك»[2].

تاسعاً: ما أُثِرَ عَن الإمَام المَهدي أحمد بن يَحيى المُرتضى عليه السلام، (ت٨٤٠هـ):

٢٢-قال الإمَام المَهدي أحمَد بن يحيى عليه السلام: «**وَصَومُ عَاشُوراء**، لقَولِه صلى الله عليه وآله وسلم «صَومُ عَاشُورَاء كَفّارَة سَنَة»، الخَبرَ وَنَحوَهُ، (الإمامية) يُكْرَهُ لِقَتْلِ الحُسَينِ عليه السلام فِيه. قُلنا: لا وجَه لِتغَيُّرِ حُكمِه بِه»[3].

نعَم!، نكتفِي بهذا النّقل عَن سادات بني الحسَن والحُسين أئمّة وعُلَمَاء الزيدية، وإلاّ فإنّ القَول بصيامِه تخريجاً هُو الظّاهر من قولِ الإمَام محمّد بن المطهّر بن يَحيى بن الهَادي[4]، ومِن قول الإمام الحسَن بن عزالدّين[5]، ومِن قولِ السيّد العلامة عبدالله بن أحمَد الشّرفي[6]،

(١) أصول الأحكام.
(٢) المجموع المنصوري.
(٣) البحر الزخّار.
(٤) عقود العقيان في النّاسخ والمنسوخ من القرآن (مخطوط).
(٥) الدر المنظوم الحاوي لأنواع العلوم.
(٦) المصابيح السّاطعة الأنوار تفسير أهل البيت.

وغيرهِم، ثمّ إنّنا لَم نقِف فيما بحثنَا فيه من مصادِر الزيدية ومراجعِها مَن يَقول بكراهيّة أو مَنع صيامِ هذا اليوم، فيومُ عاشورَاء على مذهب الزيدية مُستحبٌّ صيامُه، لا يمنعُ صيامُه من الحُزن على الإمام الحُسين بن علي عليه السلام .

خامساً : مُناقشَة الجعفرية المَانعين من صيامِ هذا اليَوم :

وفيه اعلَم -أخي في الله- أنّ الجعفرية لّما كانَت مُعتمدةً على أقوالِ مراجعهم الدّينيّة وتخريجاتهِم المتأثّرَة بردودِ فعلِ المُخالفين لهُم وجعلهَا ديناً، قد تأثّروا بما يُظهرُه مُخالفوهُم من فرحٍ في ذلك اليوم وتوسعَةٍ على العِيال، والتعبّد بفضل يوم عاشورَاء، فدفعَ ذلك الجعفرية إلى تجريمِ صيامِ ذلك اليوم وجعلهِ منهياً عنه، وأنّه من إحداث بني أميّة تشفيّاً في الإمام الحُسين بن عَلي عليه السلام، وجعلَه البعضُ منهُم قادحاً في الولاءِ لأبي عبدالله الحُسين وأهل البيت عليهم السلام، فمن صامَ ذلك اليَوم كانَ في ولائه شكٌّ وريَبٌ ورَين، تماماً كما حصلَ عند بعض المُخالفين من الفرقة السنية عندما شرّعوا إظهَار الفرح والتّوسعَة على العِيال في يوم عاشوراء كردة فعلٍ على أولئكَ الشّيعة المُظهرين للحُزن على الإمام الحُسين عليه السلام، فوقَعت كلا الفرقتَين السنيّة والجعفرية بلا تَعميم في خطَأ الغلوّ والتّفريط، فالفرقة السنية أظهَرت مظاهر من الفَرح لا دليلَ عليهَا يصحّ، ولا تتناسبُ مع فاجعةِ كربلاء التي يُعنَى بها كلّ مُؤمن، والفرقَة الجعفرية منعَت صيام ذلك اليوم لّما جعلتهُ الفرقة السنية يوم فضَل، ووقفَت الزيدية موقفاً وسطاً عدلاً بين أقوالِ المُغالين والمُفرِّطين، فقالَت الزيدية: إنّنا نصومُ ذلكَ اليوم لثبات صيامِه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم والشّرع لا يتبدّل بعد موتِ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وقالت الزيدية: لا نُظهر الفَرح والسّرور والحبور في ذلك اليَوم؛ لكونِه يوماً يُذكّرنا بفاجعَة أهل البيت عليهم السلام، ولازمُ الولاء هُو العظَة والعبرَة والترحّم والاستفادَة والتعلّم من الإمام الحُسين وأهل بيتهِ في ذلكَ اليَوم .

وسنذكرُ هُنا كيفَ أنّ مراجعَ الجعفرية للأسَف قَد خالفُوا على أقوالِ سلفِهم ومُتقدّميهِم في حُسن صيامِ يومِ عاشورَاء، حيثُ إنَّ سلفَهم وأئمّتهم كانوا يقولون بصيامِ يومِ عاشورَاء ويندبونَ إليهِ، وإذا وقفَ الباحثُ على هذه الرّوايات فليعلَم أنّ القَول بعدَم صيامِ هذا اليوم هُو القولُ الضّعيف، فمن روايات الجعفرية وأقوالِ أئمّتهم وعُلمائِهم :

١- روَى الشّيخ الطّوسي، بإسنادِه، عن أبي الحَسن عليه السلام، قال : «صَامَ رَسُول الله صلى الله عليه وآله **يَومَ عَاشُورَاء**»[1].

٢- روَى الشّيخ الطّوسي، بإسنادِه، عَن أبي جَعفر، عَن أبيه عليه السلام قَال: «**صِيامُ يَومِ عَاشُورَاء** كَفَّارَة سَنَة»[2].

٣- روَى الشّيخ الطّوسي، بإسنادِه، عَن أبي جَعفر عليه السلام، قَال : «لَزقَت السَّفينة **يَومَ عَاشورَاء** عَلى الجودِيّ، فأمرَ نُوحٌ عليه السلام مَنْ مَعَه مِن الجنّ والإنسِ أن يَصُوموا ذلكَ اليَوم . وقَال أبو جَعفر عليه السلام : أتَدرونَ مَا هَذا اليَوم؟!، هَذا اليَومُ الذي تَاب الله -عزّ وجلّ- فِيه عَلى آدَمَ وَحوّاء عليهما السلام، وهَذا اليومُ الذي فلقَ الله فيه البَحر لِبني إسرائيل فَأغرقَ فِرعونَ ومَن مَعه، وهَذا اليومُ الذي غَلبَ فِيه موسى عليه السلام فِرعَون، وهذا اليوم الذي وُلِد فيه إبراهيمُ عليه السلام، وهَذا اليوم الذي تَابَ الله فِيه عَلى قَومِ يُونس عليه السلام، وهذا اليومُ الذي وُلِد فِيه عِيسى بن مَريم عليه السلام، وهَذا اليَوم الذي يَقومُ فِيه القَائم عليه السلام» [3].

٤- روى في (ملاذ الأخيار)، بإسنادِه، عن أبي عَبدالله، عَن أبيه عليه السلام: «أنَّ عَليّاً عليه السلام قَال: **صُومُوا العَاشُورَاء** التَاسع و العَاشِر فإنّهُ يُكفِّر ذُنوبَ سَنة»[4].

---

(١) تهذيب الأحكام:٤/ ٢٩٩، الاستبصار:٢/ ١٣٤.

(٢) تهذيب الأحكام:٤/ ٣٠٠، الاستبصار:٢/ ١٣٤.

(٣) تهذيب الأحكام:٤/ ٣٠٠.

(٤) ملاذ الأخيار:٧/ ١١٥ .

٥- روَىٰ الشّيخ الطّوسي، بإسنادِه، عَن جَعفر بن محمّد عليه السلام قال: «كَانَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كَثيراً مَا يَتفلُ **يَومَ عَاشُورَاء** في أفواه أطفَال المراضع مِن وَلد فَاطمَة مِن رِيقِه، ويَقول: لا تُطعِمُوهُم شيئاً إلى اللّيل، وكَانوا يَرْوَوْنَ مِن رِيقِ رَسُول الله صلى الله عليه وآله وسلم»[1].

٦- روَىٰ الشّيخ الطّوسي، بإسنادِه، عن عَلي بن الحُسين، قال: «وأمّا الصّومُ الذي صَاحبُه فِيه بالخيَار: فَصومُ يَومِ الجُمعة والخميس، وصَومُ أيّام البيض، وصَوم سِتّة أيّامٍ مِن شَوّال بَعد شهرِ رَمضَان، وصَوم يَوم عرَفة، **ويَوم عَاشُوراء**، فكلّ ذَلك فِيه صَاحِبُه بالخيَار إن شَاء صَامَ وإن شَاء أفطَر»[2].

٧- وفي (الجَعفريّات)، بالإسناد، حّدثني مُوسىٰ، حَدّثنا أبي، عَن أبيهِ، عَن جَدِّه جَعفر بن محمّد عليه السلام عَن أبيهِ، قَال: «كَانَ علي عليه السلام يَقولُ: **صُومُوا يَومَ عَاشُوراء** التّاسع والعَاشِر احتياطاً، فإنّه كَفَّارةٌ للسّنَة التي قَبلَه، وإن لَم يَعلم بِه أحَدُكم حَتىٰ يَأكُل فَليُتِمَّ صَومَه»[3].

٨- قال الشّيخ المُفيد (ت٤١٣هـ)، بصيامِ يومِ عاشورَاء علىٰ وَجه الحُزن دونَ الفرَح والسّرور، قالَ شارحاً لكلامَ الإمام زين العابدين عليه السلام في وُجوه الصّيام: «**وأمّا الذي صَاحبُه فِيه بالخيَار**، فَصومُ الاثنين والخميس والجُمعَة، وصَوم ثَلاثة أيّام البِيض وهِي يَوم ثَلاثة عَشر وأربَعة عَشر وخمسَة عَشر، و إنّما سُمّيت بالبيض باسم لَياليها، واستحقّت لَياليها هذا الاسم؛ لأنَّ القمَر يَطلع فِيها مِن غُروب الشّمس ولا يَغربُ حتىٰ تَطلُعَ، و سِتّة أيامٍ مِن شَوّال بَعد الفِطر، تُسمِّيه العَامّة تَشييع شَهر رَمضَان، ويَوم عَرفَة لِمَن لا يَضرّ بِه الصّوم، ويَوم عَاشُوراء عَلىٰ وَجه الإمسَاك فِيه لمصيبَة آل محمّد»[4]، وهُنا تأمّل كيفَ أنّ المُفيد لَم يرَ تنافياً بين الصّوم والحُزن علىٰ مُصاب أهل البيت عليهم السلام.

(١) تهذيب الأحكام:٤/ ٣٣٣.
(٢) تهذيب الأحكام:٤/ ٢٩٦.
(٣) الجعفريّات:٦٣.
(٤) المقنعة:٣٦٦.

٩- قال الشّيخ المُفيد أيضاً : «وَسُئل الصّادِق عليه السلام عَن صَوم يَومِ عَاشُورَاء؟!، فَقال: مَن صَامَه كَانَ حَظّه حَظّ ابن مَرجَانة وآل زِياد، قِيل: مَا حَظّهم؟!، قالَ: النّار،..[ثمّ قال الشّيخ المُفيد]..، ومَن صَامَ يَومَ عَاشُورَاء عَلى مَا يَعتقدُ فِيه النّاصِبَة مِن الفَضلِ فِي صِيَامِه لبرَكَتِه وسَعَادَتِه، فَقد أثِمَ **وَمَن صَامَه** للحُزن بِمُصَاب رَسُول الله صلى الله عليه وآله و الجزَع لِمَا حَلّ بِعترَته عليهم السلام فَقد أصَابَ وأُجِرَ»[1]، وهُنا تأمّل كيفَ أنّ الشّيخ المُفيد لم يُؤصِّل، أو ربّما لم يُصحّح الرّواية عن الصّادق عليه السلام، فاستنتجَ الصّيام ليومِ عاشوراء مع استحضَار الحُزن في ذلك اليوم .

١٠- قال شَيخ الطّائفة الشّيخ محمّد بن الحسن الطوسيّ (ت٤٦٠هـ) : «فَالوَجهُ فِي هَذه الأحَاديث، أنَّ **مَن صَام يَومَ عَاشورَاء** عَلى طَريق الحُزن بِمُصاب رَسول الله صلى الله عليه وآله والجزَع لِمَا حَلّ بِعترَته، فقَد أصابَ، ومَن صَامَه عَلى مَا يَعتقدُ فِيه مُخَالِفُونَا مِن الفَضلِ فِي صَومِه والتبرّك به، والاعتقاد لِبَركتِه وسَعادَتِه، فقَد أثِمَ وأخطَأ»[2]، وهُنا أيضاً تأمّل كيفَ أنّ شيخَ الطّائفَة الطّوسي لَم يمنَع من الصّيام لأجل المُصابِ والحُزن .

١١- قال القاضي عَبدالعزيز بن البرّاج الطّرابلسي، (ت٤٨١هـ) : «وأمّا المَندوبُ فَهو ضِربَان: أحَدُهُما **مُشدَّدٌ فِيهِ** عَلى وَجه التّأكِيدِ، والآخَر غَير مُشدِّد فِيه، فأمَّا المشدَّد فِيه فَهُو: صَومُ رَجب كلّه، وأوّل يَوم مِنه، واليَوم السّابع والعِشرين مِنه،...، **وَصوَم يَوم عَاشورَاء** عَلى جِهَة الحزن بِمصَاب أهل البَيت عليهم السلام، وصَوم ثلاثة أيّام للاستسقَاء، وصَوم الشّكر. وأمّا مَا لَيس بمُشَدَّدٍ فِيه: فَهُو بَاقي أيّام السّنة بَعد الذي ذكرنَاهُ إلاّ الأيام المحرّمَة»[3].

١٢- قال العلاّمة الحلّي محمد بن منصور، (ت٥٩٨هـ) : «وَمَن زَنا فِي **الأوقَات الشّريفَة**، مِثل لَيالي الجُمع، أو لَيلَة النِّصف مِن شَعبان، أو لَيالي الأعيَاد،...، أو يَوم الغَدير، أو

(١) المقنعة:٣٧٧.

(٢) تهذيب الأحكام:٤/ ٣٠٢.

(٣) المهذب:١/ ١٨٨.

لَيلَته، أو **لَيلة عَاشُوراء**، أو يَومه، أو يَوم عَرفة، وَغَير ذِلك مِن الأوقَات **المبارَكَات**، فإنّه تُغلَّظ عَليه العُقوبَة»[1]، فتأمّل كيفَ جعل ابن إدريسٍ الحلّي يومَ عاشورَاء وليلتَه من الأوقات الشّريفَة المُباركَة .

١٣-قال المحقّق الحلّي نَجم الدّين جَعفر بن حسَن الحلّي (ت٦٧٦هـ) : «وَالمُؤكَّدُ مِنهُ أربَعة عَشرَة: صَومُ أوّل خَميس مِن الشّهر، وأوّل أربعَاء مِن العُشر الثاني، وآخر خَميس مِن العُشر الأخير،..، ويَوم عَرفَة، لِمَن لَم يُضعفُه الدّعَاء مَع تحقّق الهِلال، وصَوم عَاشورَاء حُزناً، ويَوم المباهلَة»[2].

١٤-قال الفقيه ابن زهَرة حمزَة بن علي الحلبي (ت٥٨٥هـ) : «أمّا الصّوم **المَندوب** فعلَى ضِربين: **مُعينٌ**، وغير مُعين، فالأوّل صومُ رجَب كلّه، وصَوم أوّل يوم منه،...، **وصَوم عاشورَاء** على وَجه الحُزن، وثلاثة أيّام للاستسقاء»[3].

نعم! ولأنّ الغَرض هُو الاختصَار والإشارَة والتّنبيه لمُراهقَة المُشكّكين في ولاَء مَن صامَ هذا اليوم لأبي عبدالله الحُسين -صلوات الله عَليه-، نكتفِي بهذا من أصول وأمّهات مصادر الجعفرية، في نَدب صيام ذلكَ اليوم، فأمّا إظهار الفَرح والسّرور فما يَقولُ به مُوالٍ لأهل البيت عليهم السلام، ولكنّ إدخالَ الأمورِ ببعضهَا للأسَف هُو السّبب الرئيس في الشبّهة، ويلزَم الجعفرية إن ردّوا أقوال أئمّتهم وعلُمائهِم السّابقَة بروايات أخرى مُعارِضَة أو أقوالِ مراجع وعُلَمَاء دين مُعارضَة أن يفصلُوا المسألَة بقولِ إمامٍ معصومٍ -الإمام الغَائب- ليُبيِّنَ لهُم معالم دينهِم فيما اختلفُوا فيه، ولا يَمتحنُوا النّاس في ولائهِم لأهل البَيت بتركِ صيامِ هذا اليَوم، ونحنُ لا نُعِمُّ بكلامَنا هذا منهُم إلاّ المانعِين، فأمّا نحنُ ولله الحَمد فنقولُ بقولِ أئمّتنا سادات بني الحسَن والحُسين في استحبَاب صيامِ هذا اليوم، وأنّه لا يمنعُ صيامه من الحُزن .

---

(١) السّرائر:٣/ ٤٤٧.

(٢) المختصر النّافع في فقه الإمامية:٧٠.

(٣) غنية النزوع:١٤٨.

خاتمَة لهذا المَبحث :

وأختمُ كلاِمي هُنا بأن صيام يوم عاشورَاء من طريق الزيديـة سـنّة محمّديّـة، الأسـاسُ فيها فعلُ رسول الله ﷺ، وأقوال أئمّة أهل البيت عليهم السلام، حالهُ كحالِ سـائر الأيّـام التـي ندبَ الشرع إلى صيامِهَا كيوم الاثنين والخَميس، والأيّام البـيض، لا تعتمـدُ الزيديـة عـلى إثبات صيامِ ذلك اليوم على روايات نجَاة موسَى عليه السلام وما روي من أخـذِ الرّسـول ﷺ أصل صيامِ هذا اليوم من اليهود كمصدرٍ وَحيـد، ويُمكـن الاسـتغنَاء عنـه لقيـامِ الـدّليل القويّ بغيرِه إن كانَ هُو المانعُ من وجهَة نظَر النّاظِر، الزيديـة لا تـصحّح روايـات الفَـرح والتّوسعَة على العيال في ذلكَ اليَوم، بل تقـولُ بـالحُزن عـلى مُـصاب الحُسين وأهـل بيتِـه وشيعتِهِ، وأنّ الصّيام لا يمنعُ من الحُزن، وأنّ من اعترضَ من الأصحاب على صيامِ ذلـك اليوم فليسَ معهُ دليلٌ من أقوال وأفعالِ أئمّة أهل البيت عليهم السلام أئمّة الزيدية، وأنّه لم ينهَ عن صيامِه أحدٌ منهُم، وقالوا بجواز وحُسن صيامِه، وواجبٌ عليه الاتّباع لأهل البيت عليهم السلام، وأنّ الجعفرية بنهـيهِم عـن صـيامِ هـذا اليـوم قـد قـصّروا النّظـر وخـالفُوا عـلى سـلفِهم ومُتقّدميهِم، وأنّ السلفيّة بإظهَار الفَرح في هذا اليَوم قـد وقعُـوا في الخطـأ، والرّوايـات في باب إظهار الفَرح والتوسعَة على العيال ضعيفَة جداً بإقرار عُلمائِهم، وأنّ إظهارهُم للفـرَح في هذا اليَوم استهانَة بمُصاب الإمام الحُسين عليه السلام، سيّد شباب أهل الجنّة، هذا ونسألُ الله سبحانه وتعالَى التّوفيق والعصمَة من الزّلل والخَطأ، فما أصبنَا فيه في هذا المَبحث فمـن الله وبتوفيقِه، وما أخطَأنا فيه فمن أنفُسِنا ومن الشّيطان، وعُذرنا أنّا قـد اعتمـدَنا عـلى أقـوالِ أصحاب السّفينة المُنجيَة لَم نخرُج عنهَا إلى أقوالٍ مُتأخّرَة خلطَت الحابِل بالنّابل لمّا لَم تعتـبِر أقوال أئمّة أهل البيت عليهم السلام دليلاً ودستوراً لهَا، وصلّى الله وسلّم عـلى سـيدّنا محمّـد وآلـه الطّيبين الطّاهرين .

الأحد الموافق ٩/ ١/ ١٤٣٣هـ

****

السّادسة عشر: وَقَفَاتٌ مَعَ الأكوَع في كِتَابِه (نَشْوَان بن سَعِيد الحِمْيَرِي)

وقفات مع الأكوع في كتابه

[نشوان بن سعيد الحِمْيَري]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين، محمد بن عبدالله النبي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين، ورضوانه على الصحابة المتّقين، والتابعين لهم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين.

وبعد:

استَوقفنا كتابٌ ألفهُ قاضٍ ذو باعٍ في التّمحيص، فَعمِلنَا على فحصِ وتمحيصِ تمحيصِ القاضي، وذلك لاستلهامنا قول مَن قال: إنّ النّاقد بَصير، فوجدنا القاضي إسماعيل بن علي الأكوع في كتابه (نشوان بن سعيد الحِميري، والصّراع الفِكري والسياسي والمَذهبي في عصره)، قد وهمَ على الزيدية، وهُوَ القريبُ منها، ولسنَا نحملُ وهمَهُ إلاّ بكلّ محمَلٍ حَسَن، على أنّ كتابيهِ حول (الزيدية نشأتها ومعتقداتها)، و (الإمام محمد بن إبراهيم الوزير)، وغيرهَا، لا تجعلُ الشّخص يحملهُ على هذه المحامِل، ولكنّا نتّبع حُسن الظّن قدرَ المُستطاع، فإن كان للقاضي حقّ النّقد والبحث عمّا يراهُ صواباً برأيهِ، فإنّ لنا حقّ الرد عليه وإبراز ما نراهُ صواباً برأينا، بدون تعسّفٍ ولا إسفافٍ في القول، وللقارئ الحُكم والتمييز، فالعقلُ حجّةٌ لله على العِباد.

نعم ! وهُنا سنعملُ على استعراض بعض ما نعتبرهُ إجحافاً وخطأً من قاضٍ أصبحَ قُدوةً لغيرهِ من النّاس، وليس بالضرورة أن نخصّ بالاعتراض شخص نشوان بن سعيد الحميري وسِيرَته، ولكنّا سنتعرّض لكتاب القاضِي ككل، المتنُ، والحواشي، والعزو للمراجع. فنقول مُتكّلين على الله -سبحانه وتعالى-:

الوَقفَة الأولَى: قال القاضي إسماعيل الأكوع، في حاشيةٍ له (ص١١) :

«بدأ ظهور الاعتزال في اليمن على يد الإمام الهادي يحيى بن الحسين في أواخر المئة الثالثة، وقد اعتمدَ أئمّة اليمن على كُتب المُعتزلَة... وذكرَ يحيى بن الحسين في كتابه (أنباء اليمن) في أخبار سنة (٥٦٦ هـ) ما لفظه: وفي أيام أحمد بن سليمان خرجت كُتب المعتزلة من العراق إلى اليمن، على يد القاضي جعفر بن عبدالسلام، لمّا سافرَ إلى تلك الجهة، فمِن ذلك الوقت ظهرَ واستظهر مذهب المعتزلَة وكتُبُهُم في اليمن، وتمسّكَ به أيضاً المطرفيّة، وتابعوا أبا القاسم البلخي، وسائر الزيدية المُخترعَة تابَعوا أبا هاشم عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب الجبائي المعتزلي، وكان قبل ذلك في اليمن غير معروفٍ بين أئمّة أهل البيت ولا غيرِهم من سائر العرب، وإنّما كانَت معرفَة علمائهم المعرفةَ من التمسّك بالكتاب وصحيح السنّة، وهُو الذي كان عليه السلف الصالح» اهـ.

تعليق: تنبّه -أخي القارئ-، فالقاضِي أخطأ في الإيراد هُنا، وسنُبيّن خطأهُ من خلال استقرَائين:

الاستقراء الأوّل: أنّه قال: «بدأ ظهور الاعتزال في اليمن على يد الإمام الهادي يحيى بن الحسين»، والمُؤرّخون على غير هذا التعبير، وعلى رأسِهم نشوان الحميري!، فهم يقولون: إنَّ الإمام الهادي أوّل من أدخلَ الزيدية إلى اليمَن. وفَرقٌ بين الزيدية والاعتزال، إلاّ إن كانَ القاضي يَرَى أنّ الإمام الهادي عليه السلام كانَ مُعتزليّاً ؟!، وهُنا يُسألُ عن الفرقِ بين الزيدية والمُعتزلة ؟ ولا جوابَ إلاّ مسألة الإمامة. والإمام الهادي كانَ قائلاً بها على مذهب أهل البيت عليهم السلام، فصارَ بهذا زيديّاً لا مُعتزليّاً، فافهَم ذلك. وأمّا إن كانَ قصدُه أنّ الهادي هُوَ أوّل مَن أدخلَ أفكارَ المُعتزلَة من خلال مذهب الزيدية إلى اليمَن، فهذا يتوقّف على فَهمِه لأصول وعلاقة مذهب الزيدية بسادات أهل البيت عليهم السلام دونَ المعتزلَة؛ لأنّ عبدالله العالم أخا الهادي كان قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرى فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة !، وكذلك الحسين والد الهادي كانَ قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرى فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة !، وكذلك محمّد بن القاسم عمّ الهادي

كانَ قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرىٰ فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة !، وكذلكَ القاسم الرسي جدّ الهادي والذي ماتَ وعُمُر الهادي سنةٌ واحدَة كان قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرىٰ فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة !، وكذلكَ عبدالله بن موسىٰ بن عبدالله المحض كانَ قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرىٰ فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة!، وكذلك أحمد بن عيسىٰ بن زيد بن علي كانَ قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرىٰ فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة!، وكذلك الحسن بن يحيىٰ بن الحسين بن زيد بن علي كانَ قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرىٰ فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة !، وكذلك محمد بن القاسم بن علي بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين كانَ قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرىٰ فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة !، وكذلك علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين كانَ قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرىٰ فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة !، بل وحتّىٰ النّاصر الأطروش الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين كانَ قائلاً بمذهبِ الزيدية بأصولِهَا التي يرىٰ فيها القاضي أصولاً اعتزاليّة !، فأيّهُم يتّهمُ القاضي إمامَ اليمن يحيىٰ بن الحسين عليه السلام بالتميّز عن مذاهبِهم فيه ؟! إن كانَ يقولُ هذا، وكتابه حول الزيدية ونشأتها يشهدُ أنّه يقولُ بهذا، والله المُستعان.

الاستقراء الثاني: أنّ القاضي بنقلهِ لكلام صاحب (أنباء اليمَن)، من أنّ الكُتُبَ المعتزليّة لم تَرِد إلىٰ اليمن إلاّ عامَ (٥٦٦ هـ)، وأنّه ما ظهرَ ولا استظهَر إلاّ بعد ذلك التاريخ، وأنّ أئمّة أهل البيت عليهم السلام قبل ورودها كانوا ينتهلونَ مَعارفهم من الكتاب والسنّة الصحيحة، قد ردّ علىٰ نفسِهِ بنفسِه، وأبطلَ مقولَته أنّ الهادي أوّلُ مَن أدخلَ الاعتزال إلىٰ اليمَن!، بل إنّ في هذا إثباتَ صحّة مشارب أئمة الزيدية عليهم السلام قبل دخول هذه الكتُب إلىٰ اليمن، أي قبل عام ٥٦٦هـ، وهذا الاعتراف من القاضي أو من صاحب (أنباء اليمَن)، يُبرّئُ ساحَة أئمة الزيدية المُعاصرين لحادثَة نقل الكتب أو المُتأخّرين عنهُم؛ لأنّ أصولَ المُعاصرين والمُتأخّرين مُطابقةٌ لأصول المُتقدّمين لهذه الحادثة،، فلو تأمّلنا عَقيدَة المنصور بالله عبد الله بن حمزة لوجدناها عقيدة الهادي عليه السلام و ابنيه المرتضىٰ و النّاصر!، فافهَم ذلك.

الوَقفَة الثانيَة: قال القاضي إسماعيل الأكوع، (ص ١٥)، مُتكلّماً عن مذهب نشوان ومُعتقَدِه:

«فقدَ وجدَ نفسَهُ يعيش في بيئةٍ انتشرَ فيها مَذهبُ الهادويّة، (نسبةً إلى الإمام الهادي يحيى بن الحسين المُتوفى بصعدة سنة ٢٩٨هـ) المعروف تجوّزاً ! بالمذهب الزيدي [ثمّ وضعَ حاشيةً تقول:] وذلكَ لأنّ الهادي وأتباعه يقولون بإمامة زيد بن علي، ووجوب الخروج على الظّلمَة، ويحصرون الإمامَة في مَن قامَ ودعَا من أولاد الحسنين، وهُو جامعٌ لشروط الإمامة، فمَن قالَ بإمامته فهو زيدي، وإن لَم يلتزِم مَذهبَهُ في الفروع، فإنّ أكثر الزيدية على رأي غيره في المسائل الاجتهاديّة والمسائل النظريّة» اهـ.

تعليق: هُنا لن نختلفَ كثيراً مع القاضي؛ لأنّه أثبتَ أنّ الخلافَ بين الهادوية نسبةً إلى الهادي، والزيدية نسبةً إلى زيد بن علي، ليسَت إلاّ اختلافات في مسائل اجتهاديّة نظريّة، وفي هذا الاعتراف والإقرار تأكيدٌ منه لاشتراك الهادوية والزيدية في غيرِ المسائل الفروعيّة الاجتهاديّة النظريّة، كمسائل التوحيد والعدل والوعد والوعيد والأمر بالمَعروف والنّهي عن المُنكَر والإمامَة، وهي أصولُ الدّين. وأمّا الاختلافُ في الاجتهاد وتعددّ المدارس الفقهيّة من خلاله فلا بأس به مادامت الأصول واحدَة، على أنّ هُناك أصولاً فقهيّة ما زالت مُشتركَةً بين هذه المدارس الفقهيّة العلويّة الفاطميّة، وإنّما اختلفوا في النزر اليسير منها، فمن مدارسِهم الفقهيّة القاسميّة نسبةً إلى الإمام القاسم الرسي عليه السلام، والنّاصرية نسبةً إلى الإمام الناصر الأطروش، والهادوية نسبةً إلى الهادي إلى الحق، وليتأكّد كلامنا لكَ -أخي الباحث-، انظُر تعدّد هذه الثلاث المدارس الفقهيّة واقرأ عقائدها الأصوليّة، قراءةَ مُقارنَة، فستجدُها أصولاً واحِدَة تحت ثلاث مدارس فقهيّة، ثمّ تأمّل هذه المدارس الفقهيّة ستجدُ أنّها اشتركَت في أصولٍ فقهيّة كثيرَة واختلفَت في شيء بسيطٍ من فروعها. فإذا استيقَنَت نَفسُكَ هذا، فقِس الجميع على مدرسَة زيد بن علي الفقهيّة التي لم تُخالف أصول هذه المدارس القاسميّة والناصريّة والهادويّة العقديّة. وقد فطنَ لهذا الإمام محمد بن الحسن الدّاعي لمّا وافَى الدّيلم قادماً من بغداد فرأى النّاصريّة تُضلّل القاسميّة، والقاسميّة تُضلّل النّاصرية بسبب فروع الشريعة التي يكون فيها الاجتهاد، فجمعَهُم

الإمام وبيّنَ لهُم أنّ مَذهبَ الإمامَين القاسم بن إبراهيم والحسن بن علي الأطروش واحد، فتفهّموا وكفّوا. وهُنا افهَمَ -رحمَك الله- أنّ مذهب الهادي والنّاصر والقاسم وزيد والباقر والكاظم والمحض واحد، فتفّهم وكُفّ.

الوَقفَة الثالثَة: قال القاضي إسماعيل الأكوع، (ص ١٥)، مُتكلّماً عن احتجاج نشوان باتباع الكتاب والسنة دونَ النصوص التقليديّة:

«ورأى -نشوان- أتباعَ هذا المَذهب، يُرجّحونَ أقوال الهادي على مَا عدَاها، حتّى يُرجّحوها أحياناً على أدلّة كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، كمَا هُو الحال في بعض المذاهب الأخرى، فرفضَ التقليد ونفرَ منه، [ثمّ ذكَر كلاماً، مفادُه أن نشوان كان يحتجّ على المُقلّدين والمُحتجّين بالإجماع الفاطمي بالكتاب والسنّة]» اهـ.

تعليق: وهُنا نفرضُ تسليمَ القاضي، بل نُوجبُ عليه أن يُسلّمَ بصحّة عقيدة نشوان بن سعيد فيما سلكَ من احتجاجٍ بالكتاب والسنّة على غيره من المُقلّدين!، ولسنا نُوجبُهُ عليه، إلاّ لأنّا وَجدناهُ بكلامهِ هذا ينتصرُ لنشوان ويقطعُ بصحّة موقفهِ على هؤلاء العلماء المُحتجّين عليه بحجج أئمة الزيدية الفاطميين، الذين لم يأتوا بحججهم من توراة موسى ولا من إنجيل عيسى بل أتَوا به من كتاب الله وسنّة نبيّه ﷺ، كمَا أتى بها نشوان حسب كلام القاضي الأكوع، فإن كانَ هذا كذا، فإنّ نشوان لَم يُخالف في أيّ مسألَة من مسائل أصول الدّين من التوحيد والعدل والوعد والوعيد عدَا مَسألَة الإمامَة، وفي ذلك يقول:

أيّهــا الســّائلُ عنّــي إنّنــي مُظهــرٌ مــن مَـذهبي مـا أَبطـنُ
مَذهبي التّوحيد، والعدلُ الـذي هُـوَ في الأرضِ الطّريـقُ البَـيِّنُ

نعم! فهلَ سيقولُ القاضي ومن يتشيّع في نشوان بقولِه، ويجعل من فَهمِه للكتاب والسنّة دليلاً على الحقّ في مَا ذهبَ إليه من العدل والتوحيد والوعد والوعيد ؟!، فيكونُ مُعتزليّاً كما وصفَهُ علي بن الحسن الخزرجي في (العقد الفاخر) بقوله: الإمام العلاّمة المُعتزليّ النَحوي اللّغوي.. الخ، وكما أُثبِتَ من شعرِه وقولِه، وقد نقلَ القاضي الأكوع قول الخزرجي هذا على جهَة الاستظهار بمنزلة نشوان المَنيفَة!.

نعم ! فهل سيقولون بصحّة استنباط نشوان صحّة هذه العقيدة في هذه الأصول الدينيّة الأصيلَة، أم أنّهم سَيقُولون بأنّه أخطأ في استنباط الصحيح من الكتاب، وأخطأ وجه الصواب من السنّة النبويّة !، فعندَها سنقول لهُم: وما وجهُ اعتراضكم علينا إن قُلنا: إنَّه أخطأ وجْهَ الصّواب في فَهمِ واستنباط آيات التفضيل من كتاب الله الكريم؟!، وأبعدَ عَنْ فَهمِ نصُوص السنّة في الحثّ على التمسّك بثقل الله الأصغر والتقديم لهُم ؟!، وللقارئ الاختيار في هذا، وأمّا القاضي فعليهِ التسليم؛ لأنّا وَجدناهُ يحطّ من قدر الزيدية ويُصوّب نشوان في عدم قولِه بالتفضيل والإمامَة بدعوى اتّباع أدلّة الكتاب والسنّة وعدم التقليد كحال السّلف الصّالح!، والله المُستعان.

الوَقفَة الرابعَة: قال القاضي إسماعيل الأكوع، (ص ١٩)، مُتكلّماً عن فرقَة المطرفيّة، وسبب مُحاربَة الإمام المنصور بالله لها:

«وكانَت الهادوية قد انقسَمَت على نفسِها، فظهرَت منهَا فرقتان: إحداهُما تُدعى المطرّفية... وهيَ هادويّة في فروع الفقه، إلاّ أنها كانَت ترى أنّ الإمامة العُظمى تصلحُ في الأفضل والأعلم من المسلمين، وهُوَ ما كان يَدعو إليه نشوان نفسه، وكانَ هذا هُو السبب في أنّ الإمام عبدالله بن حمزة المُتوفّى سنة ٦١٤هـ نقمَ عليهِم، وأبادَهُم عن بكرة أبيهم» اهـ.

تعليق: هُنا مُجازفَة من القاضي في الحُكم، إذ إنّ الإمام عبد الله بن حمزة -صلوات الله عليه- لم يُحارب المطرفيّة لأجل عدم قولِهم بالإمامَة، بل لسوء عقيدتهم في الله توحيداً وعدلاً، وإظهارهم الشّقاق عليه بالدّرجة الأولى، ومَن تأمّل رسائل المنصور بالله عليه السلام وقصائده، سيجدُهُ مُتوجّعاً من سوء عقيدتهم في الله -سُبحانَه وتعالى-، وهذا ما نشأ من فَراغ، فكانَ الأحرى بالقاضي أن يُضيفَ إلى جانب سبب حرب الإمام لهم وإبادتهم سوء عقيدتِهم في الله ومخالفتهم عليه حتى يكون بريئاً من تُهمّة التدليس، إلاّ إن كانَ يقولُ: إنَّ هذه الفرقة المُطرفيّة ما خالفَت على الزيدية إلاّ في الإمامَة فقط!، وهُنا نقول: إنّ هذا قول

مَن لم يقرأ التاريخ، ولم يطّلع على صولات وجولات المتوكّل على الله أحمد بن سليمان والقاضي جعفر مع هؤلاء المطرفيّة، وهُم السّابقون لعصر المنصور بالله، وماكان أكثر جِدالهم معهم إلاّ في أصول الدّين ومُخالفتِهم الفظيعَة فيها، فافهَم ذلك.

الوَقفَة الخامسَة: قال القاضي إسماعيل الأكوع، (ص ٢٠)، مُتكلّماً عن فرقَة الحسينيّة، وما نُسبَ إلى الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم العياني عليه السلام:

«والأخرى الحسينيّة (نسبةً الى المهدي الحسين بن القاسم العياني)... وذكر أحمد بن عبدالله الوزير في كتابه (تاريخ آل الوزير)، أنّه صدرَت من الحسين أفعال وأقوال، منها: أنه أفضلُ من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأنّ كلامَه أبهرُ من القرآن إلى غير ذلك [ثمّ ذكرَ القاضي حالَ أتباع هذه الفرقة الحسينية واستعرضَ جهالاتها]» اهـ.

تعليق: لا يَهمُّنا هُنا إلاّ توضيح الالتباس حولَ ما نُسبَ إلى الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني عليه السلام، دونَ ما استعرَضَهُ القاضي إسماعيل من جهالات أتباعِ هذا الإمام، بل إنّه ساعدَنَا في كشف قناعِ إلصاق تُهمَة ادّعاء الحسين عليه السلام الغيبَة والمهدويّة، وذلكَ عندما ذكرَ في (ص٢١) أنّ جعفر بن القاسم أقبلَ بعد قتل أخيه الحسين والنّاس مُجتمعون، فلامَهُم -أي لامَ النّاس- على الاعترافِ بقتلِ الحسين، وقال: «بِمثلِ هذه العقول تُلاقون النّاس!، إنّ همدان وكرُنا، فإن نَسبْنَا إليهم قَتلَهُ، ونَقمْنَا بالثّأر لم يَصلُح، وإن تَرَكْنا -يعني الثّأر- لَحِقَنَا النّقص، فأظهِروا حياتَه»، وهُنا تأمّل كيفَ أنّ الأتباعَ هُم مَن ادّعى في الحسين الغيبَة والمهدويّة، فكانَ هذا دليلاً جليّاً للقاضي حتّى يُبرّئ الإمام من جهالات الأتباع، فليسَ ذنبُ الحسين إن كان هؤلاء أتباعهُ، وليسَ ذنبُ محمد بن القاسم الطالقانيّ إن كان أصحابه ادّعوا فيه المهدويّة، وليسَ يضرّ النفس الزكيّة ما ادُّعيَ فيه من الغيبَة والمهدويّة، والله المستعان.

ثمّ اعلم -أخي القارئ-، أنّه قد ثبت لنا براءةُ الحسين بن القاسم العياني عليه السلام، وهذه كُتبُه ورسائلُهُ بين أيدينا موجودَة، وقد كُذِبَ على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فما بالُكَ بالحسين، وقد كان يتشكّى مِنَ المُنتحلينَ له، المُتقوّلينَ عليه، وهُوَ حيّ !، فقال عليه السلام: «وَلَسْتُ أُصَدّقُ بِكلّ مَارُوِيَ لِي مِن الرّوايَات عَن رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لِقِلّة الثّقَات، وطُولِ الزّمَان، وهَا أنَا أسْمَعُ فِي حَيَاتِي مِنَ الرّوايَاتِ الكَاذِبَةِ عَليَّ مَالَمْ أقُلْ ولَمْ أفْعَل، فَرُبّمَا سَمِعَ بِذَلِكَ أولياءُ الله فَيُصَدّقُونَ بِهِ والعَهْدُ قَرِيب، فَكيفَ بِرَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ولَهُ مُدّةٌ طَويلَةٌ مِنَ الزّمَان» اهـ من مجموع السيّد حميدان عليه السلام. ونزّهَهُ المتوكّل على الله أحمد بن سليمان عليه السلام في كتابه (حقائق المعرفة)، فقال: «وَنَحْنُ نَنْفِي عَنهُ هَذَا الكَلام، ونَقُولُ: هُوَ مَكذوبٌ عَليه، ولا يَصِحّ عَنه» وذكره الإمام الحجّة مجدالدين بن محمد المؤيدي في (التحف شرح الزلف)، تحت سيرة الحسين بن القاسم، والحمد لله ربّ العالمين.

الوَقفَة السادسَة: قال القاضي إسماعيل الأكوع، (ص ٣٢)، مُتكلّماً على حديث (الأئمّة من قريش)، وما ذَكَرَهُ عن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد عليه السلام من أنّه ردّه:

«وهذَا-عدم تصحيح حديث الأئمة من قريش- هوَ ما ذهبَ إليه الإمام المنصور القاسم بن محمد المتوفّى سنة ١٠٢٩هـ، أحد أئمة اليمن، وعلمائها الكبار، في كتابه (الأساس لعقائد الأكياس) في كتاب الإمامة من الكتاب نفسه في معرض ذِكر مَن يستحقّ الإمامة بقوله: «جُمهور المعتزلة وغيرُهم: بل كلّ قرشي، لقوله صلى الله عليه وآله وسلم: (الأئمّة من قريش)، قلنا: هذا الحديث غيرُ صحيح (تأمّل) لقول عمر بن الخطاب: «لو كان سالم مولى أبي حذيفَة حيّاً ما شككتُ فيه»، وسالم المذكور ليسَ من قريش، ولم يُنكر مَن حضرَ من الصّحابَة على عُمَر، فلَو كانَ الحديثُ صحيحاً لأنكروا عليه، معَ أنّهُ آحادي لا يثبت الاحتجاجُ به في هذه المسالة؛ لأنّها من أصول الدّين، وإن سُلِّمَ فَهُو مُجملٌ بيَّنَهُ خبرُ الوصي عليه السلام وهو قولُه: (الأئمّة من قريش في هذا البطن من هاشم) ص١٦١-١٦٢»اهـ.

تعليق: هُنا يتفرّع الكلام ويطول، حتّى يتّضحَ لنا أبعاد تأويل الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد -صلوات الله عليه-، ونفيه لهذا الحديث، فنتكلّم هُنا من عدّة توضيحَات:

التّوضيح الأوّل : أنّ الإمام القاسم عليه السلام، لا يستنكرُ من هذا الحديث، إلاّ استدلالَ من استدلّ به من المعتزلَة على دخولِ جميع قريشٍ فيه، الفاطميين وغيرهم، فهُوَ بهذا الوجه عندَهُ باطلٌ لا يصح. وذلكَ لقول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «الأئمّة مِنْ قُريش»، ومِن هُنا تبعيضيّة، خصّت بعضَ قريش، والإمام علي بن أبي طالب -صلوات الله عليه- فسّرَ هذا التبعيض، بما هُو جليّ فقال عليه السلام في (النهج): «الأئمّة مِن قُريش غرسوا فِي هَذا البَطن مِن هَاشِم»، فتجدهُ عليه السلام قد خصّ بني هاشم من قريش، وهُو في الحقيقَة يخصّ بني فاطمَة من قُريش إذا هُم من بني هَاشم .

التّوضيح الثّاني : أنّ تعلّل عمر بن الخطّاب عندي ليسَ إلاّ من باب المُبالغَة، التي تُعبّر عن شدّة التحرّي في اختيار الخليفَة، لا أنّه كانَ يرَى أنّ الخلافَة تصحّ في سالم مولى أبي حذيفة، بدليلِ احتجاجهِ وأبي بكر يوم السّقيفَة بأنّ الأمرَ في قريش، فردّ عليهم أمير المؤمنين علي عليه السلام، بأنّهُم احتجّوا بالشجرَة وأضاعوا الثّمرَة، ثمّ لا يفتك أن تتأمّل أنّ عمر بن الخطاب لم يُدخل في الستّة أصحاب الشّورى إلاّ مَن كان قُرشيّاً دون بقيّة الصحابة غير القرشيّين على جلالة قدرهِم.

التّوضيح الثّالث : نستعرضُ فيها احتجاجَ أبي بكر على الأنصار يوم السّقيفة بأنّ الخلافَة لا تكونُ إلاّ في قريش، فمنهَا ما رواه أبو العبّاس الحسني في (المصابيح)، من قول محمد بن عبدالله النفس الزكيّة عليه السلام، أن أبا بكر خاطبَ الأنصار قائلاً: «وَقَدْ سَمِعتُم قَولَ رَسُول الله: «إنّ هذَا الأمر لا يصلُحُ إلاّ فِي قريش»[1]، ويذكرُ الطّبري في (تاريخه)، وابن كثيرٍ أيضاً في (البداية والنهاية)، مُخاطبة أبي بكر لسعد بن عبادة بقوله: «ولقَدْ عَلِمْتَ يَا سَعد أنّ رَسُولَ الله، قَال وأنْتَ قَاعِد: قُريشٌ ولاةُ هَذَا الأمْر، فَبرّ النّاس تَبعٌ لبرّهِم،

(١) المصابيح لأبي العباس الحسني، تحت سيرة محمد بن عبدالله النفس الزكية .

وفَاجِرُهُم تَبَعٌ لفَاجِرِهِم»[1]، ويذكرُ ايضاً ابن خلدون في (مقدّمته) ما نصّه: «وأمّا النّسَبُ القُرَشيّ فَلإجمَاع الصّحَابَةَ يَوم السّقِيفَة عَلى ذَلِكَ، واحتَجّت قُريشٌ على الأنصَار لّما هَمّوا يَومَئذٍ بِبَيعَة سَعد بن عبَادة، وقَالُوا : منّا أميرٌ ومنكُم أمير، بِقَولِه : الأئمّةُ مِن قُريش»[2].

التّوضيح الرّابع : أنّ أبا بكر ومَن معه احتجّوا يوم السّقيفَة بالشجرَة وتركُوا الثّمرَة، فأورَدوا إيراداً غيرَ مُناسب، إذ أنّ الأمر لم يَكن في كلّ قريش، بل كانَ في بعض قريش، والبعضُ هؤلاء هُم المتبوعون لا الأتباع، ولا نعلم أحداً من قريش أمرَ الله ورسولُه ﷺ باتّباعه إلاّ الثقل الأصغر، وسفينة نوح، ونجوم السماء، وباب حطّة، أبناء البتول والمرتضى، وأحفاد النبيّ المُصطفى، وسلالة ريحانتي رسول الله ﷺ، وسيّدي شباب أهل الجنّة الحسن والحسين، المقصودون بهذا البطن مِن هاشِم، ونُوردُ هُنا إجماعَهُم على خطأ أبي بكرٍ في احتجاجهِ وإيرادهِ وجلبهِ فضيلَة حديث رسول الله ﷺ في قريش بعموم، وأن الفخرَ لبني فاطمة في هذا المقام لا لغيرهِم من قريش، وأنّهُم الأولى به دونَ غيرهِم. فقال النفس الزكية محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن عليه السلام، فيما رواهُ عنه أبو العباس الحسني في (المصابيح): «وإنّمَا فَخرت قُريش عَلى سَائر الأحيَاء بمحمّد ﷺ، ودَانَت العجم للعَرب بادّعَائها لحقّنَا (تأمّل)، والفَخْر بَأبِينَا ﷺ، ثمّ مُنِعنَا حَقّه، ودُفِعنَا عَنْ مَقَامِه...» . ويقول زين العابدين وسيّدُهُم علي بن الحسين عليه السلام فيما رواهُ عنه الإمام أبو طالب في (الأمالي)، عندما سألَهُ السّائل عن حالِهم، فأجابهُ بجوابٍ جاء فيه: «..أصْبَحَتْ قُريشٌ تَفْتَخِرُ عَلى العَرَبِ بأنّ محمّداً ﷺ قُرَشي، وأصْبَحَتِ العَرَبُ تَفْتَخِرُ عَلى العجم بأنَ محمّداً ﷺ كَانَ عَرَبِياً فَهُم يَطلُبُونَ بِحَقّنَا (تأمّل) ولا يَعرِفُونَ لنَا حَقّاً..». ويقول الحسن بن إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن عليه السلام، فيما يرويه عنه أبو العباس الحسني في (المصابيح) : «افْتَخَرَت قُريش عَلى العَرَب بأنّ محمّدَاً قُرَشي،

(١) تاريخ الطبري ٢/ ٢٣٤، البداية والنهاية ٥/ ٢٤٧

(٢) مقدمة ابن خلدون ١/ ١٩٤.

وافْتَخَرَت العَرب عَلى العجم بأنّ محمّداً عَرَبي، حتّى إذَا تمّت لقُريشٍ النّعمَة، وللعرَبِ الفَضِيلَة بمَا سَألوا النّاس مِنْ حقّنَا (تأمّل) أخّرُونَا، وتَقدّمُوا، ورَأوا لأنفُسِهم مِنَ الفَضْل عَلَينَا مَالَمْ يَرَوهُ لِغَيرِهِم مِن سَائرِ النّاسِ مِنْ حَقّنَا، وقَالوا: نَحْنُ أحقّ وَأولى بِتُراثِ نبيّ الله وسُلطَانِه، فَلا هُم أنْصَفُونَا مْنْ أنْفُسِهم إنْ كَانَ هَذَا الأمْرُ لِلقَرَابَة؛ إذْ كنّا أقرب النّاس مِنهُم (تأمّل)، ولا أنْصَفَنَا النّاس إنْ أجَازُوا مَعَ القَرَابَة لِمَن هُوَ أبْعَدُ رَحِمَاً». أضِف إلى ذلك قول الإمام علي بن أبي طالب -صلوات الله عليه- في (النّهج)، لّما بلغَهُ احتجاج أبي بكرٍ على الأنصار، فقال: «احتجّوا بالشجرَة، وأضاعوا الثّمرَة»، ولا يَفتكَ أنّ بيتَ رسول الله ﷺ أشرفُ البيوت، وفي ذلك، روى إمامنا الحسني المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري في (الأمالي الخميسية) عن محمد بن الحنفية عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِنَّ اللَّهَ اخْتَارَ العَرَبَ وَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي النَّضْرِ بن كِنَانَة، ثُمَّ اخْتَارَ مِنْهُمْ قُرَيْشاً، ثُمَّ اخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي هَاشِمٍ، ثُمَّ جَعَلَ الخِيْرَةَ بَيْنَ رَجُلَيْنِ فَفُضِّلْتُ عَلَيْهِ بِالنُّبُوَّةِ». فكانَ الأولى من قريش هُو الأفضل، أضِف إلى ذلكَ كلّه إجماعَ سادات بني الحسن والحسين على أنّ الإمامَة بعد رسول الله ﷺ كانت لعلي بن أبي طالب وابنيه من بعده وذريّتهم من بعدهِم، وفي ذلك يقول فقيه الآل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليه السلام، فيما ذكرهُ عنه الشريف الحسني محمد بن علي البطحاني في (جامع علوم آل محمد): «أجمَعَ عُلَمَاء آل رَسول الله ﷺ أنّ عَلي بن أبي طالب كَانَ أفْضَلَ النّاس بَعدَ رَسولِ الله، وأعلَمَهُم وأولاهُم بِمَقَامِه، ثمّ مِن بَعدِ أميرِ المؤمنين الحَسَن والحُسين، أولَى النّاس بِمَقَامِ أمِيرِ المُؤمنين، ثمّ مِن بَعدِ ذَلكَ عُلَمَاء آل رسول الله ﷺ، وأتقِيَاؤهُم، وأبرَارهم أئمة المسلمين في حلالِهم وحَرامهم وسُنَنِ نبيّهم، فَمَن أمَرَ مِنهُم بالمَعروف ونَهَى عَن المُنكَر، وجَبَت عَلى المُسلمينَ مُعاوَنَتُه ونُصرَتُه، وأنّ القَائِمَ مِنهُم بالمَعروفِ والجِهَاد أفضَلُ عِندَهُم مِن القَاعِد، وكُلٌّ مُصيبٌ قُدوَة»، وقال عليه السلام في موضعٍ آخر: «فَلا تَصلُحُ الإمَامَةُ إلاَّ فِي أهلِ بَيتِ الصّفوَة والطّهَارَة مِن ذُريّة إبرَاهيم، وذُريّة مُحمّد»، ومن هذا كلّه -أخي القارئ- تستشفّ موقف

أهل البيت من تخصيص ولاية الأمر القرشيّة في بطن من بطون قريش، وهو البطن الأفضل، وليسَ بطنٌ أفضل من بطن حَوىٰ ثقل الله الأصغر المُلازم لكتاب الله تعالىٰ، والحمدلله ربّ العالمين.

الوَقفَة السّابعَة: قال القاضي إسماعيل الأكوع، (ص ٣٣)، مُتكلّماً عن رأي الحسن بن أحمد الجلال في الإمامة، وإلحاق رأيه برأي الخوارج:

«هذا وقد ذهبَ العلاّمَة الكبير السيد الحسن بن أحمد الجلال المتوفّى سنة ١٠٨٤هـ أحد كبار علماء اليمن المجتهدين إلىٰ ما ذهبَ إليه الخوارج، كما ذكرَ يحيىٰ بن الحسين بن الإمام القاسم بن محمد، في ترجمة الجلال في كتابه (بهجة الزمن) في أخبار سنة ١٠٨٤هـ بقوله: (إنّها -أي الإمامة- في جميع النّاس عربي وعجمي فيها علىٰ سواء، وإنّما يشترط فيها التقوىٰ موافقةً للخوارج في منصب الإمامَة)» اهـ.

تعليق: كانَ علىٰ القاضي أن يكون أكثر تركيزاً، وأكثرَ تمحيصاً عندما ينقلُ كلام صاحب (بهجة الزمن) الذي هو صاحب (المستطاب)؛ لأنّ الرّجل في النّهاية بشرٌ يُخطئ ويُصيب، وإنّا وَجدنا البعض الكثير من الباحثين يتسلّقون تواريخَهُ فيأخذونَ منها أشياء مُتشابهَة غامضَة، فيجعلونَ منها موضع احتجاج ولجاج، والله المُستعان. وليسَ أدلّ عليها إلاّ ما نقلَهُ القاضي إسماعيل هُنا من عقيدةٍ للحسن بن أحمد الجلال في الإمامَة، بل ومُوافقتهُ للخوارج فيها !. وهُنا سننقلُ كلام العلامة الحسن بن أحمد الجلال في الإمامَة من كُتُبِه، طالبين من القارئ استنباطَ عقيدته، ففي هذا تحرٍ أكبر ممّن يَنقلوَنها من تواريخ الرّجال، فقال الحسن بن أحمد الجلال في كتابه (العِصمَة من الضلال)، باب الإمامَة، ص١٢٢:

«مسألَة: ولهَا مَنصبٌ من النّاس مَخصوص هيَ حقّ لهُم شَرعيّ، مَن نازَعَهُم فيه صارَ باغياً. وقيلَ: لا مَنصب إلاّ التّقدم المذكور، لنا ما سيأتي من أدلّة المُختلفين في تعيين المَنصِب. واختلفَ القائلون بالمَنصِب فالمُختار (تأمّل): أنّ مَنصِبَها عليٌّ وأولادُه من

فاطمة عليها السلام. وقيل: قُريشٌ كُلّها. لنَا (تأمّل): حديث استخلاف النّبي صلى الله عليه وآله وسلم الثّقلين: كتاب الله، وعِترَتِهِ أهلِ بيتِه، بلفظ: «إنّي تاركٌ فيكم» و «مُخلِّفٌ فيكم»، وفي لفظ: «خليفتَين» من حديث زيد بن ثابت، وفي لفظ: «فلا تقَدّموهما فتهلكوا» من حديث زيد بن أرقم، وله ألفاظٌ مُتقاربَة من حديث علي، وابن عبّاس، وأبي ذر،...، كلّ ذلك مُفرّقاً عند أئمّة الحديث في دواوينهِم، وبعضُها في (صحيح مسلم). ولا يُنافيه ورودُ الحَديث في بعض الرّوايات بفلظِ: «وسُنّتي» لوَجهَين: **أحَدُهُما**: أنّ صاحب (ذخائر العقبى) ذكرَ أنّه تكرّرَ من النبي صلى الله عليه وآله وسلم في مواقف مُتعدّدَة بعضُها وقعَ بلفظ: «العترة» وبعضُها بلفظ «السنّة». **وثانيهما**: أنّه قد صَحّ وقوعه بلفظ: «العترة» فهو سنّة، فيشمَلُه لفظ: «وسُنّتي»، فيكون التمسّك ثابتاً بالخصوصِ وبالعموم. ومِثلُه: «أهلُ بيتي كسفينة نوح، مَن رَكِبها نجا، ومن تخلّف عنها هلَك» في جمهور دواوين أئمّة الحديث من حديث علي، وابن عبّاس،...، وغيرهِم،...، وقد ثبتَ أنّ أهل بيت النبي صلى الله عليه وآله وسلم هُم أهلُ خبر الكساء المشهور، إلاّ أنّ المرأة خرجَت عن الخلافَة بالحديث الصّحيح: «لَن تُفلح أمّةٌ وُلّيَت أمرَهُم امرأة»، والكلّ من تِلكَ الأحاديث ظاهرٌ في إيجاب اتّباعِهما [يعني الكتاب والعترة] الذي هُو معنى الائتمام بهما؛ لأنّ فيها النّهي عن تَقدّمها والإخبار بهلاكِ المُتخلِّف عنهُما. قالوا: أحاديث «الأئمّة من قريش» كثيرَة صحيحَة. قلنا (تأمّل): إخبارٌ بما يكون لا بِمَا يَجب. ثمّ قريشٌ مُطلَقٌ يُحمَلُ على المُقَيَّدِ بأهل البيت، لما تقرّر في الأصول مِن حَملِ المُطلَقِ على المُقيَّد إذا كانا في حكمٍ واحد، كما في مَقامنا، وليسَ من الحُكم على الخاص بحكم العام، حتّى يُقال: لا يُخصّصُه. إذ لَفظ «قريش» مُطلقٌ لا عموم. ولو سُلِّمَ ففي أحاديث «الثقلين» و «السّفينة» نهيُ غيرِهم وتضليلُهُ بمُخالَفَتِهِم، وذلكَ ظاهرٌ في التخصيص... إلخ».

نعم! فهذا قولُ العلامة الحسن بن أحمد الجلال، وزيادةً في الإنصاف وتبرئةً للذمّة من التدليس، فإنّ هُناك مَن نقلَ على لِسَانِ الجلال، التخصيص في بني هَاشِم بعموم من آل جعفر وبني العباس وغيرهم، وذكرَ أنّ الجلال مع هذا يُرجّح احتجاج الفاطميين بآيتي المودّة والتطهير والأحاديث المتواترة فيهم، فقال الجلال في (ضوء النّهار) كتاب

السّيَر: «نعم يتّجه ترجيحُهُم بما وردَ من آيَتَي المودّة والتطهير والأحاديث المتواترة معنىً على عِصمَة جماعتِهم، ولا شكّ في أنّ أحكام الجُمَل إنّما تَثبتُ بواسطَة الأفراد، فيجب أن يكون أفاضلُ أفرادِهِم [أفراد بني فاطمة] أولَى (تأمّل) بذلكَ المَنصب، وإن مَنَعَهُ كلّ ناصبيّ مُتعصّب» اهـ.

وخُلاصَة القول أنّ قول صاحب (بهجة الزّمن) مُنتقض باعتراف الجلال على نفسه، ونقل القاضي إسماعيل على سبيل الإيقان بغير تبيين، مُنتقضٌ أيضاً، وذلكَ لأنّا رأينا الجلال على أعلى تقدير في عقيدته يُجيزها في بني هاشم بعموم، ويعترفُ بمرجّحات أدلّة مَن قال بها في الفاطميين بدلالَة الآيات والأحاديث الخاصّة بهِم، وهذا -أخي القارئ- يبين أن ما صرّح به يحيى بن الحسين في (بهجة الزمن) من التعميم للإمامة من الجلال على جميع النّاس وهم، هذا وقد وهِم هذا المؤرّخ الجليل على الإمام الهادي عليه السلام عندما نسبَ إليه مُخالفَة الإمام زيد في الأصول والفروع في كتابه (المُستطاب)، والله المُستعان. والله أعلم.

الوَقفَة الثّامنَة: قال القاضي إسماعيل الأكوع، (ص ٤٢)، في حاشيةٍ له، مُشنّعاً على الشيعَة سلاطَة ألسنتِهم وبذأئتها في شعرِهم المشهورِ عنهُم :

«مِنَ المُلاحَظ أنّ ظاهرَة القَذف لدى الشيعَة والمُتشيّع فيهم عادةٌ مُتّبَعَة، ينفردونَ فيها، فيَصِمون بها مَن لَم يَكُن على هواهم في عقيدَتِهم من الغلو المذموم في حبّ علي بن أبي طالب -رضي الله عنه، وكرّم وجهه-، وسبّ صحابة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم» اهـ.

تعليق: في الحقيقة أنّ تخصيص القاضي إسماعيل الشيعَة بالانفراد في القذف، ليسَ بتمام، يُدركُ هذا مَن اطّلع على أشعارِ خصومِهم من الفرقة السنية على مُختلف تياراتِهم السنّية، فهل اطّلع القاضي إسماعيل على ما قال به شاعرهُم:

إن الجهاد على الروافض لازم ... ويثاب فاعله عليه ويؤجر

من لم يعادهم فذاك مذبذب ... أولم يكفرهم فذاك مكفر

* وهل اطّلع القاضي إسماعيل على ما شدا وصدح به أتباعهُم من قول القائل:

لا تعجبوا من منطق وكلام يهذي به قزم من الأقزام
كلب تخيل أنه بعوائه سيدك صرح الدين والإسلام

وهي أشعارٌ كثيرَة بين أيدينا، يمنَعُنَا الالتزام بالاختصَار عن سردِها، ولكن نوجّه الخطاب للقاضي ولغيرِه بأنّ هذا أمرٌ اشتركَ فيه الجميع، فلا يُشنّع على طائفةٍ منهُم بالتعدّي دونَ الأخرَى، لما في هذا من الإيهام والتهويل، كما هوّل القاضي على الشيعَة وبرّأ ساحَة الفرقة السنية بطريقٍ غير مُباشرة، ولو استلهَمَ القاضي ما نَقلَه هُوَ بنفسِه في حاشية (ص٤٣)، من قول أحمد بن الحسن بركات، وتكملة الشوكاني له، في ذم الشيعَة لما وصفَ الشيعة بالانفراد بسلاطَة اللسان، والله المُستعان.

الوَقفَة التّاسعَة: قال القاضي إسماعيل الأكوع، (ص٩٢)، خاتماً كتابَه، ذاكراً أنّه قد استكملَ عرضَ آرائه:

«عرَضتُ آراءهُ وحقيقة أمرهِ ومُعتقَدِه، وما قالَهُ فيه خصومُه وما ردّ عليهِم، ولَم أُعلِّق على ما قالَه، ولا على مَن اعترضَ عليه، لا مُؤيّداً ولا مُفنِّداً، وتركتُ الحكم للقارئ وحدَه» اهـ.

تعليق: إن تصريحَ عدم التفنيد من القاضي لَمن يعترِض على نشوان بن سعيد، غير مُستقيم، فمن اطّلع على كتابه وَجَدَهُ ينتصرُ لنشوان غمزاً ولمزاً، وإن لَم يُفصّل ويُصرّح، وهذا غير غابٍ على مَن له أدنى مسكة اطّلاع على هذا الكتاب، ثمّ إنّا نَعيبُ عليه عدم ذِكرِهِ لأقوال نشوان المأثورَة عنه في تراجعهُ عن قولهِ في الإمامة، والظّاهر أن القاضي لا يَرى توبتَهُ كما صرّح في (ص٩٣)، وأيّاً كانَ محلّ هذا من الصحّة أو السّقم فإن الواجب على القاضي من باب الإنصاف أن يُدرجَ هذه الأشعار المُلصقَة به، على عادتهِ في كتابهِ هذا من ذكر أقوالِه وأقوالِ مُخالفيه الرّادين عليه، والمُساجلات الشعرية بينَه وبينَهُم، فإنّه ذكرهَا إلاّ هذه الجزئيّة فإنّ القاضي لم يَذكُرها، فكانَ حريّاً به أن يقول: وقال نشوان بن سعيد الحميري، أو على الأقلّ أن يقول: ونُسِبَ! إلى نشوان من الشّعر، والله المُستعان.

أضِف إلى ذَلكَ أنّ القاضي إسماعيل يجعلُ من مسألة الإمامَة مسألَة عقديّة (تأمّل) بحتَة لم يتنازلَ عنها نشوان، فقال في (ص٩٤) : «فالخلافُ بينَهُ وبين الإمام أحمد بن سليمان، وبين الأشراف عميق الجذور؛ لأنّه يمسّ العقيدَة، وليسَ خلافاً في الرأي حتّى يزول»، هذا معَ إثبات القاضي أنّ نشوان من أهل العدل والتوحيد، فهلاّ خفّفَ من الإيهام على القارئ بهوّة وتجذّر الخلاف!، فالقارئ قد يَذهبُ إلى أنّ الزيدية يعيبونَ عليه عقيدتَهُ بعموم، الإمامَة وغيرها، والله المُستعان.

الوَقفَة العَاشرَة: وبها أختمُ، فأقول: هذا -أخي القارئ-، ما أردتُ التنبيه عليه من استدراكاتي على القاضي إسماعيل بن علي الأكوع، ولستُ بهذا أغمطُ بحثَهُ واطّلاعه، ولكنّي أنتقدُ عليه بعضَ زلاّت في كُتُبه ومؤلّفاته، وليسَ هذا منّا إلاّ لإيماننا بعدم عِصمَة القاضي، ونُعاتبهُ في اجتهاده في ضمّ كبار علماء اليمن ممّن اشتُهِرَ عنهُم اجتهادٌ مُغايرٌ لأصحاب الزيدية، في فروع العقيدة وأصولها، إلى الطائفة السنيّة، تهويلاً وتضخيماً، وليسَ أدلّ عليه إلاّ ما فعلَهُ مع الحافظ محمد بن إبراهيم الوزير الحسني عليه السلام، وليسَ هذا بصحيح ولا قريب من الصّحيح، والله المُستعان.

هذا وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله الطّاهرين.

٣/ ٢/ ١٤٢٧هـ

****

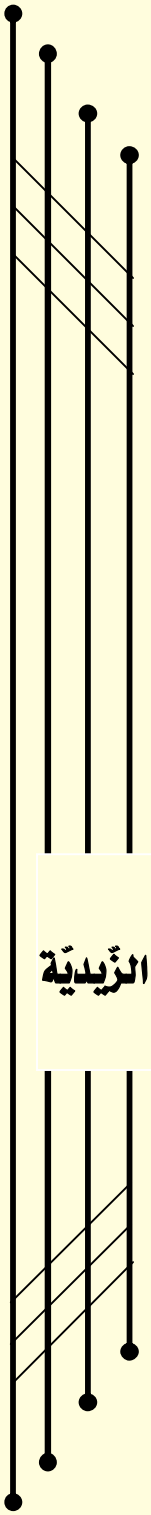

السّابعة عشر : الشُّبَه الوَرديّة حَول الزّيديّة

الشبه الوردية حول الزيدية

بسم الله الرّحمن الرّحيم

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على أشرف الأنبياء والمُرسلين، وعلى آله الطّيبين الطّاهرين، ورضوانه على الصّحابة المتّقين، والتّابعين لهم بخيرٍ وإحسانٍ إلى يوم الدّين.

وبعد:

فهذه شُبَهٌ مُنتقاة، قديمةٌ وحديثَة، يُثيرها البعض الكثير على الزيدية، سَعينا جاهدين في الإجابَة عليها قدر المُستطاع، مع اعترافنا بالتقصير، وعدم بلوغ مرتبة العلماء الأفذاذ، إلاّ أنّ هذا ما تُمليه علينَا قناعاتنا البحثيّة التي حَرصنا على بنائها على عدم التقليد، والتأثّر بآراء الآباء والمشائخ، فكانَ نتاجُها الإيمان بمذهب أهل البيت -صلوات الله عليهم-، **نعم!** ويجدر بنا التنبيه هُنا إلى أنّنا اتّبعنا أسلوب التطويل في مواضِع والاختصار في مواضِع، على أنّ ما اختصرناهُ قد طوّلنا فيه في مباحث أخرى مُرتبطَة بغيرِهَا بفضل الله ومنّه، وهذا فأوان الشروع في الإجابَة على الشّبه النّاعسَة حول الزيدية:

الشبهة الأولى :

إنَّ الزيدية قد اختلفوا في الأصول، فمنهم القاسمية ومنهم الناصرية، وكل فرقة تكفر الأخرى، فمن هنا أثبتنا عدم صحة دعوى الزيدية بأنهم مجمعون على الأصول وإنما اختلفوا في الفروع، مع العلم أن كل فرقة تنتمي لإمام من أئمة الزيدية وأساطينها .

النص:

قال صاحب (الطبقات الصغرى) : (كانت الناصرية تخطئ القاسمية ، والقاسمية تخطئ الناصرية) انتهى.

الرد :

في خصوص الناصرية والقاسمية فسأكتفي بما ذكره السيد حميدان القاسميّ عليه السلام في (مجموعه)، فقال مالفظه:

«وحكى الإمام المنصور بالله عليه السلام في (الشافي) عن محمد الداعي أنه لما وصل الديلم وبين الشيعة القاسمية والشيعة الناصرية الاختلافٌ في الفروع، وكلٌّ منهم يضلل من خالف إمامه، جمع كلمتهم وبيَّنَ لهم أن مذهب الإمامين واحد» انتهى.

قلتُ: ويقصد بالإمامين الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام، والإمام الناصر الحسن بن علي الأطروش عليه السلام، فالاختلاف بين الفرقتين اختلافٌ في الفُروع في مسائل الاجتهَاد كمَا ترى، وليسَ في أصول الإمَامين ومَن تبعَهُم، ولكنّ الجَهل من بعض الأتباع يُحوّل بعض المسائل الفُروعيّة الصغيرَة اختلافَات كبيرَة، فأرشدَهُم الإمام الدّاعي إلى القَول الصّحيح في المسَألة، وأنّ مذهبَ الإمامَين القاسم والنّاصر عليهما السلام واحدٌ في الأصول.

الشبهة الثانية:

إنَّ الإمام القاسم الرسي وحفيده الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين المؤسس الحقيقي للزيدية في اليمن، لم يتابعا أقوال سلفهم من أهل البيت وإنما أخذا آراء أهل الاعتزال من أبي الهذيل العلاّف ومن أبي القاسم البلخي، وهذان الإمامان يعتبران نقطة تحول في أفكار ومفاهيم الزيدية وتحويل مسارها إلى الاعتزال.

النص:

أن إمام الزيدية الأعظم القاسم الرسي تأثر بأبي الهذيل العلاف المعتزلي، فانحرف عما كان عليه سابقوه من أهل البيت، وأصبح إلى المعتزلة أقرب منه إلى الزيدية. وأيضاً حفيده الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين كان شديد التأثر بالمعتزلة، ومما يدل على ذلك ما ذكره يحيى بن الحسين في (طبقاته الصغرى): وكان شيخ الهادي في الأصول الشيخ أبا القاسم البلخي المعتزلي فعليه أخذ الأصول وعلم الكلام، فلذلك ترى أقواله في الأصول متابعة لأبي القاسم في الغالب.

الرد :

هذا الكلام كثيراً ما يتردد على ألسنة وأسنة أقلام العامة، وهي أن الزيدية معتزلة في الأصول وحنفية في الفروع، وممن قال بهذا الشهرستاني صاحب كتاب (الملل والنحل)، واعلم أيضاً أنّ الزيدية ليست هي الفرقة الوحيدة التي رُميت بتأثرها بالاعتزال وشيوخه بل الإمامية من الشيعة وبعض الأشعرية النافية لتجسيم الله وتشبيهه وبعض الإباضية، وما يهمنا هنا التصدي لما قيل عن الزيدية، فقد رُمي الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين بن القاسم الرسي [٢٤٥-٢٩٨هـ] عليه السلام بابتداع دين جديد للزيدية وابتداع أصول جديدة غير الأصول التي كان عليها الإمام زيد والإمام جعفر الصادق والإمام زين العابدين والإمام محمد الباقر والإمام محمد النفس الزكية، بل إن القدح تعدى إلى جد الإمام الهادي الإمام نجم آل الرسول القاسم الرسي [١٦٩-٢٤٦هـ] عليه السلام ونسبوا إليه التأثر بأبي الهذيل العلاف المعتزلي، ولكن يبقى السؤال هل تأثر الإمام القاسم الرسي وحفيده الهادي بالمعتزلة وبدّلوا دين آبائهم واستبدلوه بالاعتزال ؟ وما هو سر التقارب الشديد بين أئمة الزيدية وعلمائها وبين شيوخ المعتزلة وحفاظها ؟ فالجواب على ذلك وبالله التوفيق: أن هاتين الفرقتين قد نَهَلَت من نبع واحد ألا وهو علي بن أبي طالب عليه السلام، وعلي عن حبيبه رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولعلنا هنا نذكر سلسلة اتصال علوم الزيدية والمعتزلة بأهل البيت عليهم السلام لكي تتضح الرؤية إن شاء الله تعالى :

* الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، من أهل البيت، وهو من أئمة الزيدية.

* محمد بن علي "ابن الحنفية " درس على يد والده علي عليه السلام.

* أبو هاشم عبدالله بن محمد "ابن الحنفية"، درس على يد والده محمد بن الحنفيّة.

* الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام من أهل البيت، وهو من أئمة الزيدية، وقد درس على يد والده علي عليه السلام.

* علي زين العابدين بن الحسين السبط عليه السلام من أهل البيت، وهو من أئمة الزيدية وفضلائها، وقد درس على يد والده الحسين.

* محمد الباقر عليه السلام من أهل البيت، وهو من أئمة الزيدية وفضلائها، وقد درس على يد والده زين العابدين علي بن الحسين .

* زيد بن علي، من أهل البيت، وهو من أئمة الزيدية، وقد درس على يد أبيه زين العابدين، وعلى يد أخيه محمد الباقر عليهما السلام.

* واصل بن عطاء " رأس المعتزلة" درس على يد أبي هاشم عبدالله بن محمد بن علي، وعبدالله بن محمد قلنا : إنَّه درس على يد أبيه محمد بن الحنفيّة، ومحمد على يد الإمام علي عليه السلام، والإمام علي من أئمة الزيدية، فعلم واصل بن عطاء في الأصل مقتبس من الإمام علي ولو كان هذا الاقتباس بطريق غير مباشر، ولكنه يعتبر تلميذ تلميذ الإمام علي.

* اجتمع الإمام زيد مع واصل بن عطاء وتدارسا العلم سوياً -لم يتتلمذ الإمام زيد على يد واصل- فكانت أفكارهما متقاربة جداً، وذلك لأن المنهل والينبوع الذي تلقيا منه العلم هو علي بن أبي طالب فما من غرابة في التقاء الفكرين فكر الإمام زيد وفكر واصل بن عطاء.

فتبين لي ولك -أخي الباحث عن الحق- أن المعتزلة والزيدية قد أسندوا علومهم إلى الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام، فالمعتزلة عن واصل أخذوا، والزيدية عن آبائهم الذين هم أفراد أهل البيت، ومن هنا عرفنا أنه لا غرابة في التقاء التيارين تيار المعتزلة وتيار الزيدية، بل الغرابة ألا يلتقيا.

وبعد هذه المقدمة حول الزيدية والمعتزلة نتجه إلى الرد حول هل فعلاً تأثر الإمام القاسم الرسي وحفيده الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين -عليه سلام الله- بالمعتزلة وبأبي القاسم البلخي، فنقول: من هنا وَجَبَ علينا الكلام عن حياة الإمامين القاسم الرسي وحفيده الهادي، ولا شك أنهما أثْرَيا المذهب الزيدي ووضعا قواعده ولبناته، ولكن السؤال ما مدى ارتباط عِلْم القاسم الرسي بأهل بيته المعاصرين له من أبناء الحسنين؟ وهل استقَلَّ بِعلمٍ لم يَعْرِفْهُ أهل البيت، أو أَدخَل عليهم ديناً هم له كارهون؟ وخُصُوصَاً أن القاسم الرسي من معاصري القرن الثاني فَهو إذاً قريب عهد بأصحاب الفطر السليمة

وقريب عهد بآبائه من أهل البيت -عليهم سلام الله- فَمِن هنا نقول: أليس للقاسم بن إبراهيم سَلَفٌ من أهل البيت يأخذ عنه وهو في صباه؟!، لاحظ أنّي قلت: في صباه، ولم أقل: في شبابه أو شيخوخته، مع العلم أن الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي ممن رضع العلم صغيراً، فإن قُلتَ: نعم أخذه عن سادات آل محمد فقد أنْصَفتْ؛ لأنه تربى في أحضان جهابذة آل محمد كأخيه أبي القاسم الإمام محمد بن إبراهيم عليه السلام، وكما أنه عاصر الإمام محمد بن جعفر الصادق، وكذلك عالم أهل البيت وعابدهم علي بن عبيدالله بن الحسين بن علي بن الحسين السبط، علماً بأن الإمام القاسم الرسي جد الإمام الهادي عندما أرْسَلَه أخوه الإمام محمد بن إبراهيم إلى مصر للدعاء لبيعته، كان عمره ستة وعشرين عاماً كما ذكره الإمام الحجة السيد مجدالدين المؤيدي -أيده الله تعالى- في كتابه (التحف شرح الزلف) في سيرة الإمام محمد بن إبراهيم، وبما أن الإمام كان بهذا العُمر عندما غادر إلى مصر فهل يعتقد القارئ أنَّه كان خالي الوفاض من العقيدة المحمدية التي كان عليها أخَوه ومن ذكرت من أهل البيت، أم أن كل من ذكرته من علماء آل محمد كانوا على مذهب الفرقة السنية مثلاً ومنهم القاسم الرسي ولكنه غيّر وانحرف وتأثر بأبي الهذيل العلاف !! لا والله ما أحبُ لك أن تقول هذا، فالإمام القاسم ذهب إلى مصر داعياً لأخيه مُحَمّلاً بسلاح العلم والعقيدة المحمدية التي ماخالف فيها سلفه من علماء آل محمد، ثمّ إنّ قضيّة التقائِه بأبي الهُذيل فضلاً عن تأثره به لم تثبت أصلاً، ولكن على فرض ذلك فقد يكون التمس في أبي الهذيل المعتزلي اقتراب عقيدته من عقيدة آل البيت، فهذا ماسبّب الالتقاء بينهما، فلم يكن هناك تأثُر تحريف وتغيير لعقائد أهل البيت، ولكن كانت مدارسة القاسم الرسي لأبي الهذيل العلاف كمدارسة زيد بن علي لواصل بن عطاء، والسؤال يوجه للقارئ هنا هل تأثر زيد بن علي بواصل بن عطاء؟ فغيّر وحرّف في أصول أهل البيت!، والجواب حتماً لمن أنصف نفسه : لا. فعلى هذا قِسْ مدارسة الإمام القاسم الرسي لأبي الهذيل العلاف إذ ثبتت من أصلِه .

ولنذكر هنا ماقاله عالم الآل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي عليهم السلام عندما سُئلَ عن الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي وهو مذكور في كتاب (المصابيح) للسيد أبي

العباس أحمد بن إبراهيم الحسني عليه السلام، وهذا نصه: «عن محمد بن عبد العزيز بن الوليد قال: سألت الحسن بن يحيى، عن أبي محمد القاسم بن إبراهيم، فقال: سيدنا وكبيرنا، والمنظور إليه من أهلنا، ومَا في زماننا هذا أعلم منه، ولقد سمعته يقول: قد قرأت القرآن والتوراة والإنجيل والزبور، وما علمي بتأويلها دون علمي بتنزيلها، ثم قال: لو سألت أهل الأرض من علماء أهل البيت؟ لقالوا فيه مثل قولي، قيل له: فأحمد بن عيسى بن زيد؟ فقال: أحمد بن عيسى من أفضلنا، والقاسم إمام».

وكذلك لا يخفى علينا وعليكم أن أوّل من بايع الإمام القاسم بالإمامة هم أفاضل سادات أهل البيت عليهم السلام: فقيه أهل البيت أحمد بن عيسى بن زيد، وزاهد الآل عبدالله بن موسى بن عبدالله بن الحسن المثنى، وعالم الآل الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد -عليهم سلام الله جمعين-، ولعلي أطلت في قضية الإمام القاسم الرسي عليه السلام، ولكنَّ هذا يجعلنا نمعن النظر في علاقته بعلماء أهل البيت عليهم السلام في عصره وعن مدى توافقهم في أمور دينهم ودنياهم؛ إذ لو اختلفوا لافترقوا حتماً، وأيضاً دراسة حال الإمام القاسم الرسي تفيدنا كثيراً في معرفة هوية العلم الذي اكتسبه الإمام الهادي حفيد القاسم الرسي، فهل بدأ الإمام الهادي تعلم دروس العقيدة على يد أبي القاسم البلخي ؟ أم أنه تعلمها على يد آبائه، لاشك في الأخيرة، وإن كان قد تتلمذ على يد أبي القاسم البلخي -البعض يُنكر هذه التلمذة-، ولنفرض ثبوت التتلمذ فهل أخذ عن أبي القاسم مايخالف اعتقادات آبائه هذا هو بيت القصيد، ولكننا -نحن الزيدية جميعاً أئمة وفقهاء وقضاة متقدمين ومتأخرين- مجمعون على عدم اختلاف أقوال أهل البيت إلى يومنا هذا في الأصول، أما الفروع فلكل اجتهاده، ثم يأتي السؤال الذي سيكشف لنا حقيقة عقيدة الهادي، وهل هي عقيدة مكتسبة من المعتزلة ومغايرة لعقيدة أهل البيت؟، فهاهنا سيكون الإمام الناصر الأطروش عليه السلام الفيصل بيننا، فالحمدلله أن المصادر وأقلام النُّقَّاد لم تذكر لنا أن هذا الإمام تأثر بشيوخ المعتزلة، والتاريخ أخبرنا أن هذا الإمام كان بعيداً عن البلاد اليمانية والحجازية أكثر عمره في بلاد الجيل والديلم، وقد أسلم على يديه هناك من عبدة الأحجار والأشجار عدد كبير، وهو أيضاً من المعاصرين للإمام الهادي عليه السلام، وكانت عقيدته مطابقة

لعقائد أهل البيت، والتي كانت مطابقة لعقيدة الإمام الهادي قلباً وقالباً، فماذا تريد بعد هذا -أخي الباحث عن الحق-، فهل تتلمذ الإمام الناصر الأطروش على يد البلخي وغيره من علماء المعتزلة؟!.

وأخيراً وجدتُ كلاماً يُناسب هذا الموقف لإمام أهل البيت الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام يغفل عنه من تمسَّك بشبهة التغيير والتبديل، نقلته عن (مجموع السيد حميدان القاسمي) عليه السلام فقال ما نصه:

«قال الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب (الأحكام) وأوثق وثائق الإسلام: إنَّ آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم لايختلفون إلاَّ من جهة التفريط، فمن فرط منهم في علم آبائه ولم يتبع علم أهل بيته أباً فأباً حتى ينتهي إلى علم علي بن أبي طالب -رحمه الله تعالى- والنبي صلى الله عليه وآله وسلم، شارك العامة في أقاويلها وتابعها في شيء من تأويلها لزمه الاختلاف، ولاسيما إذا لم يكن ذا نظر وتمييز، ورد لما ورد عليه إلى الكتاب ورد كل متشابه إلى المحكم». انتهى من (المجموع).

ومن شعر الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب أرسلَه إلى بني الحارث في نجران فقال عليه السلام:

أنا ابن محمدٍ وأبي عليٌ ... وعمي خيرُ منتعلٍ وحافي
بحذوهِمُ لعَمْرُكُمُ احتذائي ... كما يُحذَى المثال على المثالِ
أنا الموتُ الذي لابُدَّ منه ... على من رَام خدعي واغتيالي

إلى آخر الأبيات... المذكورة في كتاب (سيرة الإمام الهادي) برواية علي بن محمد العباسي العلوي رحمه الله ص٢٠١، وغيرها كثير.

الشبهة الثالثة:

إنَّ مؤلف (طبقات الزيدية الصغرى) يقر أن الإمام الهادي قد خالف الإمام زيد بن علي في الفروع، ولم يعتمد أقواله، فكيف يكون من هذا حاله تابعاً لنهج زيد بن علي؟.

النص:

قال صاحب (الطبقات) ما نصه: (وأما الفروع فاستقل -أي الهادي- فيها باجتهاده، فخالف زيد بن علي في مذهبه، ولم يتقيد لأقواله التي تضمنها (مجموع الفقه الكبير) لزيد بن علي و(جامع الكافي) لأقوال زيد بن علي وأقوال أهل البيت السابقين فمن عرفها علم الخلاف فيها) ا.هـ

الرد :

قلت: نكتفي هُنا بما أورده السيد حميدان عليه السلام في (المجموع) فقال ما نصه:

«ورُوي عن الإمام أبي الفتح بن الحسين الديلمي عليه السلام أنه قال: أما فروع الشريعة فإن وقع بين الأئمة عليهم السلام اختلاف في ذلك فليس ذلك مما ينقص من علمهم وفضلهم؛ لأن الاجتهاد في الدين واجب، والاحتياط لازم والرجوع إلى الكتاب والسنة مما تعم به البلوى، ولكل في عصره نظر واستدلال وبحث وكشف..... إلخ» انتهى.

ومن كلام الإمام أبي الفتح الديلمي يظهَر لنَا أن المخالفة في الفروع قد تقع بين أئمة الزيدية، أضف إلى ذلك أن الاجتهاد واجب على أئمة الزيدية، فالفروع قد تختلف ولكن الأصول لم تختلف.

الشبهة الرابعة:

إنَّ الزيدية لم يعد لها وجود بعد الإمام زيد بن علي حيث انتقلت إلى مذهب المعتزلة؟!.

النص:

قال الشهرستاني في (الملل والنحل) (١/ ١٦٢): (أما في الأصول فيرون رأي المعتزلة حذو القذة بالقذة ، ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت) اهـ . وقال: (وصار أصحابه -أي بعد استشهاد الإمام زيد بن علي-كلهم معتزلة!) اهـ .

الرد :

قلت: في الحقيقة أن الشهرستاني لم يوفق في تعريف الزيدية وغيرها من الفرق ذلك التعريف الدقيق، ولعل القارئ يرجع إلى كتاب (الإمام زيد) للشيخ محمد أبوزهرة -رحمه الله- فقد أشبع هذا الموضوع نقاشاً، ومن أول لمحة لما كتبه الشهرستاني بقوله: إنَّ أصحاب الإمام زيد بن علي أصبحوا بعد استشهاده كلهم معتزلة يُظهر ذلك!، فكأنه نسي أو تناسى ابنه الإمام يحيى بن زيد فهل كان هذا معتزلياً وهو ممن جاء بعد زيد، وهل عالم آل محمد عبدالله بن الحسن بن الحسن من المعتزلة، وهو ممن جاء من بعد زيد بن علي، وهو القائل: (العَلَم بيننا وبين الناس علي بن أبي طالب، والعَلَم بيننا وبين الشيعة زيد بن علي)، وهل الإمام محمد بن عبدالله النفس الزكية معتزلي، وهو المتبع لنهج عمه زيد بن علي، وهو القائل: (أما والله لقد أحيا زيد بن علي ما دثر من سنن المرسلين، وأقام عمود الدين إذْ اعوج، ولن نقتبس إلا من نوره، وزيد إمام الأئمة)، وهل الأئمة يحيى وإبراهيم وإدريس وموسى معتزلة وهم ممن جاء بعد زيد بن علي، ولا أعتقد أن أحداً سيقول بأنهم معتزلة بل زيدية.

الشبهة الخامسة:

إنَّ المعتزلة والزيدية فرقة واحدة، والدليل على ذلك تصريح أئمة الزيدية بهذا في كتبهم.

النص:

علَّق العلامة المقبلي في كتابه (العلم الشامخ) (ص١٢) : (وهذا الذي قاله هو حقيقة الأمر في اتحاد هاتين الفرقتين...،هذه كتبهم شاهدة بذلك فانظر كلام الإمام المنصور بالله في كتبه ، وكلام الإمام المهدي في كتبه، وكلام أبي طالب في كتبه... تجدها كلمات الجبائية بأعيانها مع تصريحهم بقولهم: المختار كلام شيخنا أبي علي، أو أبي هاشم، أو أبي رشيد، أو غير ذلك. وكذلك كلام الهادي غالبه كلام أبي القاسم الكعبي، وكذلك الإمام يحيى بن حمزة، موافق غالب أمره لأبي الحسين البصري سائرٌ سيرَه). اهـ .

الرد :

قلت: سَبَقَ التوضيح بأن الفرقتين نهلت من نبع واحد فلا بأس بإرجاع الآراء إلى من رآها، فأنا عندما أقول كلاماً وأذكر آراءاً، أقول: هذا رأي الشافعي، وهذا رأي مالك، وأما عن عبارة شيخنا فلا بأس بها، ثم إن أقوال وآراء أبي القاسم البلخي والجبائي وغيرهم، لم تَحِدْ ولم تخرج عن العدل والتوحيد عن عقيدة الزيدية في الغالب، فما المانع أن يكون هؤلاء مشائخي ومشائخك؟، أليس قد نطقوا واعتقدوا الحق؟ ولكن لا يُفهم من كلامي هذا أن الإمام عبدالله بن حمزة أو غيره من علماء الزيدية ممن يستشهدون بأدلة علماء وقضاة المعتزلة قد خالفوا أهل البيت وتركوا أقوالهم فهذا غير صحيح؛ لأننا إن قرأنا كتب أئمة الزيدية وجدناهم يستشهدون بأقوال مشائخهم من آل البيت عليهم السلام، ويرجحون أقوال آل البيت على غيرهم .

مثال:

محمدٌ من الناس زيدي المذهب قضى جُل وقته بالدراسة على يد العلماء، فتارة يدرس العقيدة على يد مشائخه الزيدية، وتارة يدرس العقيدة على يد علماء الأشاعرة الذين يُعتبرون في هذا الوقت " أقصد وقت الدراسة " يُعتبرون مشائخه، فعندما سُئِلَ محمد عن مسألة التجسيم أصرَّ على تأليف كتاب جامع لأقوال العلماء في رد مسألة التجسيم، وذَكَرَ في طيات هذا الكتاب، ورأي شيخنا الباقلانيّ أن اليد من صفات الأجسام، والله-سبحانه وتعالى- منزه عن الجسمية. والسؤال هنا: هل محمد أشعري أم زيدي؟، علماً بأن لمحمد هذا مصنفات ومؤلفات على مذهب الزيدية، وعلماً أن محمداً يخالف الأشاعرة في مسألة الرؤية وينفيها عن الله.

والمعتزلة هنا قد خالفت الزيدية في مسألة الإمامة وفي دقيق علم الكلام كما نوّه عن ذلك السيد حميدان القاسمي عليه السلام، وفي الطرف الآخر نرى أن الإمام ابن حمزة لم يستشهد بأقوال الجبائية وغيرهم في هذا - أقصد في الإمامة - بل سيعمل على إبطال حججهم، كما فعل محمد في مثالنا السابق على إبطال مسألة الرؤية على الأشاعرة. هذا والله أعلم.

شيء آخر:

تتلمذ طالب العلم على أيدي مشائخ من غير فرقته، ليس دليلاً كافياً على موافقة الطالب لشيخه.

الشبهة السابعة:

إنَّ الإمام زيد بن علي كان منكراً لمسألة الإمامة، بينما نجد الزيدية جعلت هذه المسألة من أصول دينها .

النص:

قال الإمام زيد بن علي: (ثم كنا ذرية رسول الله ﷺ ما فينا إمام مفترضة طاعته).

الرد :

قلت متوكلاً على الله: فكثيراً ما يستدل خصوم الزيدية بهذا النص الذي ظاهره إنكار الإمامة ولكن كثيراً من النُّقَّاد في الحقيقة فاتَهم أن هذا النص مبتور! غير مكتمل السياق والنص الكامل لهذه الرواية كما جاء في كتاب (الحور العين) لنشوان الحميري (ص١٨٨) وهو قوله عليه السلام بعد أن ذكر الإمام علي والحسنين وفضلهما ما نصه:

«ثم كنا ذرية رسول الله ﷺ من بعدهما ولد الحسن والحسين، مافينا إمام مفترض طاعته، ووالله ما ادعى علي بن الحسين أبي ولا أحد منزلة رسول الله ﷺ، ولا منزلة علي، ولا كان من رسول الله فينا ما قال في الحسن والحسين، غير أنا ذرية رسول الله ﷺ، فهؤلاء [أي الشيعة الإمامية] يقولون: حسدتُ أخي وابن أخي !، أأحسد أبي حقاً هو له؟ لبئس الولد أنا من ولد، إني إذاً لكافر إن جحدته حقاً هو له من الله، فوالله ما ادعاها علي بن الحسين ولا ادعاها أخي محمد بن علي منذ صحبته حتى فارقني.

ثم قال:

إن الإمام منّا أهل البيت، المفروض علينا وعليكم وعلى المسلمين، من شهر سيفه ودعا إلى كتاب ربه وسنة نبيه، وجرى على أحكامه وعرّف بذلك، فذلك الإمام الذي لاتسعنا

وإياكم جهالته. فأمّا عبدٌ جالسٌ في بيته، مُرخٍ عليه ستره، مُغلقٌ عليه بابه، تجري عليه أحكام الظالمين، لايأمر بمعروف ولاينهى عن منكر، فأنّى يكون ذلك إماماً مفروضة طاعته؟»، انتهى من كتاب (الحور العين) لنشوان الحميري.

ومن كلامه عليه السلام يتضح لنا أنه صرّح بالإمامة لأهل البيت، وأنهم الأولى بعد رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بداية بالإمام علي ثم الحسن ثم الحسين ثم من قام ودعا من أهل البيت عليهم السلام، فكان عليه السلام أول داعٍ إلى الله بشُهرَةٍ خَارجاً على الظلم من أهل البيت عليهم السلام بعد الإمام الحسين السبط -عليه سلام الله-، ومما يؤيد هذا أي مما يؤيد اعتقاد الإمام زيد أن الإمامة وأن هذا الأمر في آل محمد دون غيرهم ماذكره عليه السلام في كتاب (تثبيت الوصية) وهو موجود ضمن كتاب (مجموع رسائل الإمام زيد عليه السلام) فقال عليه السلام مانصه:

«فإن قالوا: فمَنْ أولى الناس بعد الحسن؟

فقولوا: الحسين.

فإن قالوا: فَمَنْ أولى الناس بعد الحسين؟

فقولوا: آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم، أولادُهما أفضلهم أعلمهم بالدِّين، الدَّاعي إلى كتاب الله، الشَّاهر سيفه في سبيل الله، فإن لم يَدْعُ منهم دَاعٍ. فهم أئمَّة للمسلمين في أمرهم وحلالهم وحرامهم، أبرارهم وأتقياؤهم» اهـ.

وقال أيضاً في نفس الكتاب مبيناً فضل آل محمد وأنهم الدعاة إلى الله وأنهم أهل الذكر، فقال عليه السلام مانصه:

«فأهل هذا البيت البقيةُ بعد الرسول صلى الله عليه وآله وسلم والدُّعاة إلى الله؛ لأنه قد جعلهم مع نبيه صلى الله عليه وآله وسلم في السَّبق والتطهير والعلم، وأنهم الدعاة إلى الله بعد رسوله، قال الله تبارك وتعالى: ﴿**فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: ٤٣]، وإنما أمر الله -عز وجل- بمسألتِهم؛ لأن عندهم مايُسألون عنه. فجعل الله -عزَّ وجل- عند محمد صلى الله عليه وآله وسلم علم القرآن، وجعله ذكراً له وجعل الله علمَه عند أهل بيته، وجَعَله ذكراً لهم، فمحمد وآل محمد هم أهل الذكر، وهم المسؤولون المبينون للناس، قال: ﴿**وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ**

لِلنَّاسِ﴾ [النحل: ٤٤]. وأخبر الله -عز وجل- أن أهله سيسألون من بعده؛ فقال: ﴿**وَسَوْفَ تُسْأَلُونَ**﴾الزخرف: ٤٤]، فجعل عندهم علم القرآن، وأمر الناس بمسألتهم. وقال: ﴿**فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ**﴾ [النحل: ٤٣]، والذكر: هو القرآن» انتهى كلامه عليه السلام.

ومن هذا كله يتبين لنا اعتقاد الإمام زيد عليه السلام بالإمامة، وهوالذي تدين به الزيدية في يومنا هذا.

الشبهة الثامنة:

إنَّ الإمام زيد بن علي كان يقول بخلق أفعال العباد، بينما الزيدية ينكرون ذلك ويقولون: إنَّ أفعال العباد من العباد.

الرد:

حاشا لله أن يكون هذا اعتقاد ابن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ابن علي المرتضى عليه السلام، ابن فاطمة الزهراء عليها السلام، ابن الحسين السبط عليه السلام، ابن علي زين العابدين وسيدهم عليه السلام، حاشاه من نِسبة الظلم لربه ورب آبائه، حاشاه من فساد العقيدة والاعتقاد. ونكتفي هنا بإيراد جوابه عليه السلام على المجبرة ومن كلامه نستشف أنه لايدين الله بنسبة أفعال العباد إلى الله. فقال عليه السلام ما نصه:

«سبحانه وتعالى عما تَقُولُ المجبرة والمشبِّهةُ علواً كبيراً. إذ زعموا أن الله -سبحانه وتعالى- خَلَقَ الكُفْرَ بنفسهِ، والجحودَ والفِرْيَةَ عليه، وأن يَدَهُ مَغْلُولة، وأنه فقير، وأنه سفيه، وأنه أَفَّك العباد، ثم قال: ﴿**أَنَّى يُؤْفَكُونَ**﴾[المنافقون: ٤]، وصرفهم وقال: ﴿**أَنَّى يُصْرَفُونَ**﴾ [غافر: ٦٩]، وقال: ﴿**سَابِقُوا**﴾ [الحديد: ٢١]، ولم يعطهم آلةً للسِّباق. وأنه خلقهم أشقياء، ثم بعث إليهم رسولاً يدعوهم إلى السَّعادة، وأنه أجبرهم على المعاصي إجباراً، ثم دعاهم إلى الطاعة ولم يُخَلِّ سبيلهم إليها، ثم غَضِبَ عليهم وعاقبهم بِغَرَقٍ

وحَرْقٍ واصْطِلام بِقَوَارع النِّقَم، وجعل موعدهم جَهَنَّم. وأنه جاء بالإدِّ فأدخله في قلوب الكافرين، ثم قال: ﴿**لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا، تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الجِبَالُ هَدًّا**﴾ [مريم: ٨٩]، سخطاً منه لِخِلْقَةٍ فطرها.

وأنه لم يجعل للقلوب استطاعة لدفع ما دَهَمَها وحَلَّ بها، إذْ أجبرها عليه، وجَبَلَها له، فنسبوا إلى الله -تبارك وتعالى- المَذَمَّات، ونفوها عن أنفسهم من جميع الجهات، فقالوا: منه جَمِيْعُ تَقَلُّبِنَا في الحركات، التي هي: المعاصي، والطاعات، وإنه محاسبنا يوم القيامة على أفعاله التي فعلها، إذْ خَلَقَ الكفر، والزِّنا، والسَّرقة، والشِّرك، والقتل، والظلم، والجور، والسَّفَه. ولولا أنه خَلَقَها - زعموا - ثم أجْبَرَنا عليها، ما قَدَرْنَا على أن نكْفُرَ، وأن نُشْرِكَ، أو نُكَذِّب أنبياءه، أو نجحد بآياته، أو نقتل أولياءه، أو رُسُلَه، فلما خَلَقَهَا وجَبَرَنا عليها، وقَدَّرها لنا، لم نخرج من قضائه وقَدَرِه، فَغَضِبَ علينا، وعذَّبنا بالنار طول الأبد.

كلا ! وباعِثِ المرسلين، ماهذه صِفَةُ أحكم الحاكمين، بل خلقهم مُكَلَّفِين مستطيعين مَحْجُوْجِيْنَ مأمورين منهيين، أمرنا بالخَيْرِ ولم يمْنَعْ منه، ونهى عن الشَّر ولم يُغْرِ عليه، وهداهم النجدين -سبيل الخير والشر-، ثم قال: ﴿**اعْمَلُوا**﴾، فكلٌ مُيَسَّر لما خُلِقَ له مِنْ عَمَلِ الطاعة، وترك المعصية، وقال تعالى: ﴿**خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ، ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ**﴾ [عبس: ٢٠- ٢١]،..... -إلى أن قال عليه السلام-: فنفتِ المجبرة والمشبهة عن أنفسهم جميع المَذَمَّات، والظلم، والجور، والسَّفَه، ونسبوها إلى الله -عزوجل من جميع الجهات-. فقالوا: خلقنا الله أشقياء، ثم عَذَّبنا بالنار، ولم يظلمنا. فأي استهزاء أعظم من هذا، وأي ظلم أوضح، أو جور أبْيَن مما وصفوا به الله -عزوجل-؟!

كلا ! ومالك يوم الدين ما هذه صفة أرحم الراحمين، من يأمر بالعدل والإحسان، وينهى عن الفحشاء والمنكر، كما قال سبحانه: ﴿**لاَ يُكَلِّفُ اللَّـهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا**﴾[البقرة: ٢٨٦] و[وسعها]: طاقتها. بل كلفهم أقل مما يطيقون، وأعطاهم أكثر مما يَسْتَأهلون، لم يلتمس بذلك منهم عِلَّة، ولم يغتنم منهم زَلَّة، ولم يخالف قضاءه بقضائه، ولا

قَدَرَه بقدره، ولا حكمَهُ بحكمه، تعالى عما تقول المجبرة والمشبهة علواً كبيراً، إذ شبَّهوا الله سبحانه بالجِنِّ والإنس؛ لأن الظلم، والجهل، والفسوق، والفجور، والكفر، والسَّفَه لا تكون إلَّا من الجِنِّ والإنس» انتهى كلامه عليه السلام، من (مجموع رسائل الإمام زيد).

ومن هنا رأينا ورأيتَ اعتقاد الإمام زيد عليه السلام في خلق الأفعال وأنه قد تبرأ من أن يكون الله قد خلقَ الكفر فينا، ثم يعذبنا على هذا الكفر، وكيف يعذبنا على شيء قد خلقه فينا؟!!! هذه زلة عظيمة وقع فيها المجبرة أدعياء السلفية ولم يعرفوا كيف يبدلونها وكيف يصرفونها، فقالوا: نعم فإن الإنسان مخير في أفعاله التي يفعلها، ولكن مثلاً عند وقوع الكفر منه، فإن هذا الفعل هو من خلق الله !! كلام عجيب غريب، فكأنهم بمراوغتهم هذه أقصد بقولهم باختيار العبد لفعله أرادوا أن يبعدوا عن أنفسهم لقب المجبرة، ثم وقعوا في الجبر بقولهم : إنَّ الله خلق الكفر في العبد على المثال السابق، فكأنهم مثل الذي فسر الماء بعد الجهد بالماء، فهم والله **المجبرة وإن كرهوا ذلك وراوغوا بقولهم اختيار العبد! سبحانك ربي ما أحلمك على عبادك !.**

الشبهة التاسعة:

إنَّ من مبادئ الزيدية عدم تقليد إمام معين ولو كان هذا الإمام هو زيد بن علي، فإن كان هذا حالهم فكيف يدعون أنهم زيدية.

النص:

ذكر السيد علي بن عبد الكريم الفضيل في كتابه (الزيدية نظرية وتطبيق) (ص ١١): (أن نسبة الزيدي إلى الزيدية تعني النسبة إلى الفكر الزيدي وهي نسبة انتماء واعتزاء ، وأن من الغلط جعل هذه النسبة نسبة مذهبية إلى الإمام زيد بن علي ، أو أنهم مقلدون له في الأصول والفروع لا يخرجون عن قوله، وأن الزيدية لا تعتقد بأن الإمام زيد بن علي أولى بالتقليد من غيره) ا.هـ .

الرد :

أقول وعلى الله التكلان: أما كلام السيد علي بن عبدالكريم فهو إن -شَاء الله- لاغبار عليه، ولعلي أزيد على ما اقتبسه صاحب الشبهة بما يفسر الكلام السابق للسيد علي، فقال السيد علي (ص١٣)، من كتابه (الزيدية نظرية وتطبيق) مانصه: (ملاحظة أرجو من القارئ ربط ما سأكتبه بالكلام أعلاه لكي تتضح الرؤية في قول المؤلِّف) فقال:

«لأن الزيدية لا تعتقد بأن الإمام زيد بن علي أولى بالتقليد من غيره كالإمام جعفر الصادق مثلاً، ولا أنهما أولى بالتقليد من الإمام القاسم بن إبراهيم أو حفيده الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، ولا أنهم جميعاً أولى بالتقليد من آبائهم وأجدادهم. ولذا فالزيدية لاينتسبون نسبة مذهبية إلى واحد بعينه منهم. وإنما يتمسكون بمذهب أهل البيت النبوي الشريف عموماً للأحاديث الواردة في ذلك كحديث الثقلين المروي في (صحيح مسلم) وغيره، ثم ما أجمع عليه أهل البيت فهو حجة عند العالم منهم والجاهل. وهذا هو مذهب الكثير من العلماء ومنهم الشيخ ابن تيميه كما هو مذكور في فتاويه(حاشية ج٢٨- ص٤٩٣ طبع مكتبة المعارف - الرباط – المغرب، ولعلها الطبعة الأولى). وما اختلفوا فيه [أي أهل البيت] ولم يكن اختلافهم إلا في المسائل الفرعية فالعالم يعمل بما أدى إليه اجتهاده، والمقلد المميز يعمل بمذهب إمامه الذي قد ارتضاه لنفسه أو التزم باتباع أقواله، أما الجاهل الصرف فمذهبه مذهب أهل جهته، وفيما قد عمله معتقداً صحته ولم يخرق الإجماع، فمذهبه فيه مذهب من وافق من الأئمة المتبوعين، ولا يجوز تتبع الرخص والرغبات.

ثم قال السيد علي بن عبدالكريم:

وتجدر الإشارة هنا إلى أن بعض المغرضين الحاقدين قد جعل من اختلاف أئمة أهل البيت عليهم السلام في بعض المسائل الفروعية مثار تشكيك للمقلدين، متناسياً أن مثل ذلك الاختلاف في فروع المسائل قد كان شائعاً بين الصحابة والتابعين، وشاع كذلك بين الأئمة الأربعة، ولهذا تميزت مذاهبهم بعضها عن بعض، بل لقد شاع بين علماء المذهب الواحد ولم ينكر أحد من العلماء و الأئمة ولا أحد من الصحابة والتابعين. ولا يعول على

مايحدث من الجهال من استنكار أو تشنيع فسببه هو الجهل لا سوى. أما الخلاف في فروع المسائل بين الأئمة والعلماء فهو دليل حرية الرأي، وحرية التعبير عنه، وإذا كانت هذه الحرية من مفاخر هذا العصر كما يقولون، فليعلم المستشرقون والمستغربون أنها قد ظهرت فينا شرعاً ومارسها علماؤنا وأئمتنا ديناً من قبلهم بأربعة عشر قرناً» انتهى.

هذا وللمؤلف كلام رائق في هذا الكتاب، معرفة الزيدية من خلاله أفضل من تتبع كتب الفرق والنحل فهي لاتصف ذاك الوصف الدقيق والدليل الشهرستاني. **نعم!** نعود لكلامنا فنقول: إنَّه بفضل الله ومنّه قد اتضحت الرؤية في أن معتقدات -لاحظ هنا قلت: معتقدات، ولم أقل: فروعيات فقهيات- بأن معتقدات أهل البيت عليهم السلام لم تختلف، فاعتقاد الصادق والباقر وزيد بن علي والنفس الزكية والحسن بن الحسن وزين العابدين وعلي بن موسى الرضا وأبيه الكاظم وإبراهيم بن عبدالله وأخويه يحيى وإدريس ويحيى بن زيد وبقية الآل كلهم سواء لم تختلف، فما من إمام منهم اعتقد بأن الله سوف يُرى!! كما يقوله أدعياء السلفية، وأما الفروع فقد بينها السيد علي فيما نقلته عنه سابقاً، وهو غني عن الإيضاح؛ لأنه واضح أصلاً.

فما الفرق عندما أقول: أنا متَّبِعٌ للإمام زيد بن علي في معتقداته، أو أن أقول: أنا متبع للإمام جعفر الصادق في معتقداته أو موسى الكاظم، فالكل واحد في اعتقاداتهم يجمعهم التوحيد والعدل، فإن شئت -أخي القارئ- فسمنا الكاظمية أو الباقرية أو الهادوية أو القاسمية، وهنا أيضا قد تتضح الرؤية أكثر عن القاسمية والناصرية وأن اختلافهم في الفروع لا في الأصول، والخلاصة أن الزيدية متمسكة بجميع أهل البيت، ويكفيك هذا شرفاً لهم.

الشبهة العاشرة:

إنَّ أئمة الزيدية مختلفون فيما بينهم وأكبر دليل ما ذكره السيد حميدان القاسمي في كتاب (بيان الإشكال في المنتزع الثاني) وعنوانه «في بعض ما اختلف فيه أهل البيت عليهم السلام في علم الكلام من الأقوال في الذوات والصفات والأحكام» وهم هنا مختلفون في العقائد لا في الفروع!

الرد :

سندع السيد حميدان القاسمي عليه السلام يجيب ويفسر لنا كيفية حملِهِ اختلاف الأئمة عليهم السلام. فانظر ماذا قال عليه السلام.

وهو في ذكر جملة مما يجب أن يحمل عليه ما اختلف من الأقوال المنسوبة إلى الأئمة عليهم السلام: «فإذا لم يكن الخلاف فيها منسوباً إلى بعض من ظلم نفسه من العترة باتباعه لمذهب غير أهله، وكان منسوباً إلى أئمة الهدى. فهو لايخلو إما أن يكون فيما يجوز الاختلاف فيه نحو السِّيَر والحوادث التي لانص عليها، وماكان من الآيات والأخبار له في اللغة أكثر من معنى، وإما أن يكون فيما الحق فيه واحد نحو الواجبات العقلية والفرائض السمعية. فإن كان من السِّير والحوادث التي يختلف النظر فيها لاختلاف الأحوال، أو كان مما له أكثر من معنى. فنسبة الاختلاف فيه إلى الأئمة على الإطلاق من غير تبيين يكون تمويهاً وتشنيعاً، وموهمة للمساواة بين أئمة الهدى وعلماء السوء وأئمة الضلال المفرقين لأديانهم المختلفين في مذاهبهم، وذلك مما ينفر المسترشدين من الأئمة عن الاتباع لعلوم الأئمة. وإن كان ذلك الاختلاف فيما الحق فيه واحد فنسبته إلى الأئمة على الإطلاق مع إمكان تأوله يكون قبيحاً على ماتقدم، ومن الوجوه التي يمكن حمله عليها تجويز أن يكون الإمام الذي نسب إليه ذلك قصد الحكاية لمذهب غيره وظن السامع أنه حكاه عن نفسه، أو يكون في القول المخالف إجمال أو مجاز لم يعرف السامع له معنى وحمله على ماتوهم، أو يكون مما ألجأت الضرورة إلى تظهيره وترك بيانه، كما قال القاسم بن إبراهيم عليه السلام:

كم من غريبة علم لو أبوح بها ... لقيلَ: إنك ممن يعبد الوثنا

ولاستحل أناس ناسكون دمي ... يرون أقبح مايأتونه حسنا

أو يكون بعض شيعة الإمام الأول جعلوا بعض شدائده أو رُخَصِه فرائض وردّها الإمام الثاني إلى الأصل، أو يكون ذلك القول المخالف وقع من الإمام على وجه السهو والغلط والمرور على الأثر من غير نظر، أو يكون مما ألجأت الضرورة إلى ترخيصٍ فيه لسائل مخصوص، أو يكون مكذوباً على الإمام أو محرّفاً بتبديل أو زيادة أو نقصان، أو

نحو ذلك مما لاطريق لذي ورع معه إلى إساءة الظن بأحد من الأئمة عليهم السلام ولا إلى المخالفة بينهم»، انتهى كلامه عليه السلام من كتاب (مجموع السيد حميدان) وهو جامع لأكثر منتزعاته.

فانظر -أخي الكريم- إلى حال اختلافات أئمة الزيدية وإلى أي قسم مما ذكره السيد حميدان تُلحقها به، فلن أطيل في هذا فالعاقل خصيم نفسه، وهذه كتب هؤلاء الأئمة الأطهار موجودة بين أيدينا، ولنا الرجوع إليها حتى نحكم بإنصاف هل خالفوا أم لا؟ وإن كنت أجزم مقدماً بأن الجواب هو أن العقائد واحدة من زمننا هذا إلى زمن الهادي إلى زمن الإمام زيد إلى زمن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ثم يا -إخوتي في الله- فلنفرض أن أحد الأئمة عليهم السلام ترجّح له في مسألة ما رأي غير رأيٍ سابقيه من الأئمة، فإن الإمام اللاحق يأتي ويبين رأيَ هذا الإمام إن صحّ، وإلا فإنه يرده إلى الأصل، وهو ماكان عليه الأئمة السابقون، وهذه نادراً أن تحصل، ولعل هذا هو ما يقصده من يدندن حول اختلافات الأئمة.

ولا بأس بالتطويل هنا،، فلنذكر أقوال بعض أئمة الزيدية عن الاختلافات بين علماء أهل البيت عليهم السلام: وهي مأخوذة من (مجموع السيد حميدان) عليه السلام :

«ومما يؤيد هذه الجملة بيان أقوال الأئمة:

قال الهادي إلى الحق عليه السلام في كتاب (الأحكام): «وأوثق وثائق الإسلام: إنَّ آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم لايختلفون إلاَّ من جهة التفريط، فمن فرط منهم في علم آبائه ولم يتبع علم أهل بيته أباً فأباً حتى ينتهي إلى علم علي بن أبي طالب -رحمه الله تعالى- والنبي صلى الله عليه وآله وسلم، شارك العامة في أقاويلها وتابعها في شيء من تأويلها لزمه الاختلاف، ولاسيما إذا لم يكن ذا نظر وتمييز، ورد لما ورد عليه إلى الكتاب ورد كل متشابه إلى المحكم».

تعليق: قلت: انظر -أخي القارئ- بعين الإنصاف، فإن هذا القول هو قول الإمام الهادي إلى الحق، هو قول من اتهمه بعض الكُتّاب بتغيير مذهب أهل البيت، فمثل هذا الكلام لايمرره طالب الحق بسهولة، ولكن البعض وللأسف اعتمدوا على الهوى ثم على استنتاجات شيوخهم ولم يأبهوا لمثل هذا القول عن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين، فالله المستعان.

وقول القاسم بن علي عليه السلام **في كتاب (التفريع)**: وما ينسب إلى الخلاف بين الأئمة فمستحيل، ولاينسب إليهم ذلك إلاَّ من جهل مابين الحق والباطل، وإنما تختلف ظواهر سيرتهم وتأويلاتهم، وهي موافقة للعدل غير خارجة عنه.

وقوله في كتاب (التنبيه): والقاسم عليه السلام العالم وبه نقتدي ثم ولده من بعده يقتفون أثره ويعلمون أمره، وما أعلم منهم من بعد القاسم إلى هذه الغاية مختلفين، ولافيما بَعُدَ من الأرض وقرب إلاَّ مؤتلفين، إلاَّ أن يكون ذا جهل نظنه ولانعرفه بعينه، فلعله أن يكون لقلة معرفته يتابع المخالفين تعرضاً لدني ما ينال وطمعاً لما يأكل من سحت الأموال!، ولعله مع ذلك موافق لأهل بيته في باطن أمره.

وقوله في **كتاب (الاستفهام)**: وقد اتخذ كثير من الشيعة آراء الأئمة فرائض لازمة، يكفرون من تركها، ويجهلون منهم من لم يلحق يعمل بها، وليس ذلك بواجب كما ذكرت لك ذلك فاعلم ذلك.

تعليق: وأكبر دليل ماحصل بين الناصرية والقاسمية من تفسيق فإنما فعلوا ذلك؛ لأنهم جعلوا آراء أئمتهم في الفقهيات فرائض، وقد وضح هذا الإمام القاسم في عبارته السابقة.

وقول ابنه الحسين عليه السلام في كتاب (مختصر الأحكام): ولست أصدق بكل ماروي لي من الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقلة الثقات وطول الزمان، وها أنا أسمع في حياتي من الروايات الكاذبة عليَّ مالم أقل ولم أفعل، فربما سمع بذلك أولياء الله فيصدقون به، والعهد قريب، فكيف برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وله مدة طويلة من الزمان ؟!.

وروي عن الإمام **أبي الفتح بن الحسين الديلمي** عليه السلام أنه قال: «أما فروع الشريعة فإن وقع بين الأئمة عليهم السلام اختلاف في ذلك فليس ذلك مما ينقص من علمهم وفضلهم؛ لأن الاجتهاد في الدين واجب، والاحتياط لازم والرجوع إلى الكتاب والسنة مما تعم به البلوى، ولكل في عصره نظر واستدلال وبحث وكشف، وقد ينكشف للمتأخر مالم ينكشف للمتقدم، لابأن المتقدم قصر عما بان للمتأخر، إلى قوله: وليس من الذين يخطئه واحد منهم والحكم عليه بأنه خالف الشريعة والأئمة» [1].

(١) مجموع السيد حميدان عليه السلام.

فرحم الله السيد حميدان، فقد كتب ونفع، ثم أخي القارئ فإن هذا (المجموع) للسيد حميدان الذي تضمن عدداً من منتزعاته القيمة قد حوى أكثر الاختلافات بين الزيدية والمعتزلة، وقام فيها المؤلف بالرد على المعتزلة، وللسيد حميدان شعر فائق رائق كتبه في المعتزلة، وهُو المُسمّى بالمزلزلة لأعضاد المعتزلة.

الشبهة الحادية عشر:

إنَّ أتباع المذهب الزيدي يدَّعُونَ أنهم منابذون لأئمة الكفر والضلال والظلم، بينما نجدهم يوالون الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني، وهو من ادّعى أنه أفضل من رسول الله وأعلم منه، وعلى ذلك تبعته فرقة غوية لُقّبَتْ بالحسينية !.

الرد :

نقول هنا: إنَّ ما ذُكِر ليس له أساس من الصحة فحاش الإمام الحسين أن يدعي أنه أفضل من جده محمد بن عبدالله -عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم-.

و لنورد هنا ماذكره الإمام الحجة السيد مجدالدين بن محمد المؤيدي عليه السلام في كتابه (التحف شرح الزلف) في شأن هذا الإمام المفترى عليه، فقال -حفظه الله-:

«الإمام المهدي لدين الله الحسين بن القاسم بن علي عليه السلام. مولده: سنة ست وسبعين وثلاثمائة. دعا بعد وفاة أبيه. وكان من كبار علماء الآل، وله آثار جمة، وانتفع بعلومه الأئمة، بلغ في العلوم مبلغاً تحتار منه الأفكار، وتبتهر فيه الأبصار، على صغر سنه، فلم يكن عمره يوم قيامه عليه السلام إلا سبع عشرة سنة.

وقد روي عنه أشياء خارجة عن سنن أهل البيت، رواها الإمام أحمد بن سليمان في (حقائق المعرفة)، وقد نزهه عنها، فقال بعد حكايته لها والكتاب الذي روي أنه كتبه ما لفظه: ونحن ننفي عنه هذا الكلام، ونقول: هو مكذوب عليه، ولا يصح عنه..إلى آخر كلامه عليه السلام، ولا وثوق بما في (الحكمة الدرية)، فقد ثبت أنه قد دُسَّ فيها كثير على الإمام، ولهذا لم نعدها في مؤلفاته.

وللقاضي العلامة محمد بن جعفر في تنزيهه أبيات منها :

هـــذا إمـــام عـــالم عامـــل ... أبـــرأ إلى الـــرحمن مـــن بغـــضه
ومـــــن مـــــوالاة لأعدائـــــه ... ومـــن غلـــو فيـــه أو رفـــضه
قـــفْ واتـــق الله إلـــه الـــسماء ... يـــا أيُّهـــا الطـــاعنُ في عرضِـــهِ
إن تـــك منـــه اليـــوم مـــستقرضاً ... ففـــي غـــد تنـــدم مـــن قرضـــه
أديـــن أن الحـــق مـــا قالـــه ... مـن صـفة البـاري ومـن فرضـه
وأنَّ مَـــن في فـــضله قـــد غـــلا ... أكـــبرُ جرمـــاً مـــن ذوي بغـــضه
فخـف إلـه الخلـق يـا مـن غـلا ... في خلط مـا قـد شُـبت في محـضه
مثل ابن غطريـف الـذي لم يقـل ... في كلـــه الحـــق ولا بعـــضه
قـال ابـن غطريـف الـذي قالـه ... فـــشمر المهـــدي في نقـــضه
فـــردَّ مـــا قـــالَ ولم يَرْضَـــهُ ... إذ أســـخطَ اللّـــهَ ولم يُرضِـــه
صـلى عليـه اللهُ مـن راحـض ... طاب وطاب الدين من رحـضه»

انتهى من (التحف).

ثم أخي العزيز قبل أن ننصب من أنفسنا حكاماً ونقول: هذا طاغية وظالم، فإنه يلزمنا البينة على ما نقول، وكذلك يلزمنا الرجوع إلى مؤلفات ذلك الإمام العظيم وإن كنتَ لاتَعلَمها، فأنا أخبرك بأسمائها فارجع لها واحكم عليه بنفسك هل فيه ماتدّعي، أو هل فيها مايستحق منك أن تصفه بالهلاك والطغيان!، أو هل فيها مايؤيد هذه الدّعَاوى منك! - حذار من الكتب المحرّف فيها- ومؤلفات هذا الإمام كثيرة قد جمع أكثرها في كتاب واحد باسم (مجموع رسائل الإمام الحسين بن القاسم)، ومن مؤلفات الإمام الحسين بن القاسم ماذكرها الإمام مجد الدين حفظه الله في (التحف شرح الزلف): كتاب مهج الحكمة، وكتاب تفسير غرائب القرآن، وكتاب مختصر الأحكام، وكتاب الإمامة، وكتاب الرد على أهل التقليد والنفاق، وكتاب الرد على الدعي، وكتاب الرحمة، وكتاب التوفيق والتسديد، وكتاب شواهد الصنع، وكتاب الدامغ، وكتاب الأسرار، وكتاب الرد على الملحدين، وكتاب نبأ الحكمة».

فالله الله -يا إخوان- لاتُلقِ بنا حبائل معاندتنا إلى إنكار الضرورات، ولاتسول لنا أنفسنا أن نتكلم على هذا الإمام العظيم، وإنما هي نصيحة إن أخذتها فزت، وإن تركتها خسرت.

وبما أننا هنا قد تكلمنا على الإمام الحسين بن القاسم العياني فسأذكر بعض كلام أئمة الزيدية فيه ووصفهم لحاله وذكرهم لأقواله، فقد جمع ذلك السيد حميدان وأبان وأوضح عليه السلام ذلك فقال حاكياً عن الإمام المهدي الحسين بن القاسم العياني مالفظه:

«وقول ابنه الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب (تثبيت إمامة أبيه): فكيف إلاَّ أنه قد قال بإجماعهم لو انتفعوا بقلوبهم وأسماعهم: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدي أبدا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، إن اللطيف الخبير نبأني أنهما لن يفترقا حتى يردا عليَّ الحوض»، ولايخلو قوله صلى الله عليه وآله وسلم: (لن يفترقا) من أن يكون حقاً أو باطلاً، فنعوذ بالله من تكذيب الرسول صلى الله عليه وآله وسلم ومكابرة حجج العقول.

[**تعليق**: قلت: فقد استعاذ الإمام الحسين هنا من تكذيب الرسول -عليه وعلى آله أفضل الصلاة والتسليم-، ونستعيذ نحن كذلك].

وقول الحسين بن القاسم عليه السلام في كتاب (التوفيق والتسديد): وسألت عن العقول هل هي مستوية أو بينها خلاف إلى قوله: فأفضل العقول عقول الملائكة المقربين، ثم عقول الأنبياء أكمل من عقول الأوصياء، ثم الأوصياء أكمل من الأئمة في العقول وأفضل في الاعتقاد والقول، ثم للسابقين من الفضيلة على المقتصدين كمثل فضيلة الأنبياء على الوصيين، وللأئمة المقتصدين من الفضل ما لا يكون لفضلاء المؤمنين، وأفضل الناس كلهم فضلاً وأكملهم ديناً وعقلاً محمد خاتم النبيين -صلوات الله عليه وآله وسلم وأهل بيته الطاهرين-.

تعليق: قلت: فهذا الإمام المهدي الحسين بن القاسم عليه السلام يصف الرسول بهذا الوصف، فما بالنا نصدق مايقال ويُفترى عليه! ولكن دعونا نرى ماذا قال الإمام نفسه عن الوضاعين والمدلسين والمحرفين لكلامه.

وقول ابنه الحسين عليه السلام في كتاب (مختصر الأحكام): ولست أصدق بكل ماروي لي من الروايات عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لقلة الثقات وطول الزمان، وها أنا أسمع في حياتي من الروايات الكاذبة عليَّ مالم أقل ولم أفعل، فربما سمع بذلك أولياء الله فيصدقون به، والعهد قريب، فكيف برسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وله مدة طويلة من الزمان!»[1].

فليس الإمام الحسين بن القاسم كما يذكره أصحاب كتب الملل والنحل وخصوصاً عند تعريفهم لفرقة الحسينية من الزيدية، ثم إن الحسينية وإن كان لم يعد لهم ذكر في زماننا هذا هُم من يقول بتلك المقالة، ومن أنه سيعود، ومن أنه أفضل من الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، ولكن لايدل هذا على أن الإمام هو من قال بتلك المقالة فربما لسعة علمه وفضله قيل عنه هذا، وأقواله شاهدة على براءته من تلك التهم، كما تقدم. فرحم الله الإمام الحسين رحمة واسعة، والله المستعان وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الشبهة الثانية عشر:

إنَّ القاضي جعفر بن أحمد بن عبدالسلام قد أثرى المكتبة الزيدية بكتب وفكر المعتزلة عندما أحضرها معه من العراق إلى اليمن. فمن هنا تقاربت وجهات النظر أكثر فأكثر بين الزيدية والمعتزلة حتى تبلور الخلاف في مسألة الإمامة فقط!، وكذلك فإنه تتلمذ على يد القاضي جعفر عدد من علماء الزيدية.

الرد:

قلت: حتى نربط الفكرة جيداً وَجَب علينا البحث في سيرة القاضي جعفر بن أحمد بن عبدالسلام -رحمه الله- فقال السيد عبدالله بن حمود بن درهم العزي -حفظه الله- محقق زيدي معاصر في مقدمة التحقيق (لتيسير المطالب في أمالي أبي طالب) ما لفظه:

«القاضي العلامة الكبير، والمحدث الأصولي الشهير، جعفر بن أحمد بن عبدالسلام البهلولي اليماني -رحمه الله تعالى-. من أبرز علماء الزيدية في القرن السادس الهجري، وأحد

(١) مجموع السيد حميدان عليه السلام.

عظمائها الأجلاء، ولد -رضي الله عنه- في أواخر القرن الخامس الهجري تقريباً، كان مطرفياً، ثم رجع إلى القول بالاختراع والتولد المنسوب إلى الله تعالى، كما هو مذهب أهل البيت عليهم السلام، قال الزحيف: عالم الزيدية المخترعة وإمامها، وكان أبوه عالم الباطنية وحاكمها وخطيبها، والذي إليه يصدرون، وعلى رأيه يعتمدون، وأخوه شاعرهم ولسانهم، وقتله عبدالنبي بن مهدي، فهدى الله القاضي جعفراً فانقطع إلى الزيدية، ورحل إلى العراق.

شيوخ القاضي الزيدي جعفر -رحمه الله-:

وقد تأثر بالإمام أحمد بن سليمان عليه السلام وأخذ عنه، ويقال: إن كل واحد منهما أخذ عن الآخر، كما أخذ عن العالم الجليل، والمحدث المهاجر الشهير زيد بن الحسن البيهقي -رحمه الله تعالى-، الذي كان له التأثير الأكبر على القاضي جعفر -رحمه الله تعالى-، وقد جاء البيهقي من العراق لزيارة قبر الإمام الهادي عليه السلام، فمكث بجامع الإمام الهادي ما يقرب من السنتين والنصف، عقد خلالها مجلساً لتدريس علوم أهل البيت عليهم السلام، في يومي الخميس والجمعة، وأخذ عنه القاضي جعفر بن عبد السلام، وكان من أبرز تلاميذه.

كيف كانت رحلة القاضي جعفر بن أحمد -رحمه الله- إلى العراق:

ولما سافر الشيخ البيهقي من اليمن عائداً إلى العراق، أصحبه الإمام أحمد بن سليمان القاضي جعفر بن أحمد بن عبدالسلام، وزوده بالمال الكافي، لنقل ما استطاع من كتب أهل البيت عليهم السلام في العراق والجيل والديلم، فذهب الشيخ البيهقي والقاضي جعفر، ولما بلغا في طريقهما موضعاً يسمى القياس بتهامة، مرض الشيخ البيهقي، فمات -رحمه الله تعالى-، وواصل القاضي جعفر السفر حتى نزل بمكة المكرمة، ومنها بعد الحج سافر مع مسافري العراق، وفي أثناء بقائه بمكة أخذ عن الشريف الجليل علي بن عيسى بن حمزة بن وهاس، صديق المفسر القدير جار الله الزمخشري، وحامله على تأليف تفسيره (الكشاف) ولما وصل العراق سنة (٥٤٤هـ) أخذ عن الشيخ الحافظ أحمد بن أبي الحسن الكني، وغيره

من المشاهير، ثم عاد إلى اليمن حاملاً الكثير من كتب الزيدية في الحديث والفقه والأصولين، ولما رجع اليمن رحب به الإمام أحمد بن سليمان، وسأله: (هل علمت أحداً ممن لقيته بالعراق يقول شيئاً مما تقوله المطرفيه؟ أو تعتقده أو تعمل به؟ أو وجدت ذلك في كتاب؟قال القاضي جعفر: لا،فقال الإمام: يجب عليك أن تردهم عن جهلهم، وتنكر بدعهم، فإن النبي يقول: «إذا ظهرت البدع من بعدي، فليظهر العالم علمه، فإن لم يفعل لعنه الله».

(قلت: ملاحظة أحضر القاضي جعفر كتباً لأهل البيت وكتباً للمعتزلة)

تلامذة القاضي الزيدي جعفر بن أحمد -رحمه الله-:

قال ابن أبي الرجال: ومن تلامذته السيد حمزة بن سليمان والد المنصور بالله عبد الله بن حمزة، وإبراهيم بن محمد بن الحسين، وعبد الله بن الحسين، والأميران الكبيران، بدر الدين وشمس الدين، والسيد يحيى بن عمارة السليماني، والأمير قاسم بن غانم السليماني، والشيخ الحسن بن محمد الرصاص، والشيخ محيي الدين محمد بن أحمد القرشي، وسليمان بن ناصر، وأحمد بن مسعود، والقاضي إبراهيم بن أحمد القهمي، وسليمان بن محمد بن أحمد بن علي بن أبي الرجال، وإخوانه: الحسن وأحمد وعلي، وعبدالله ومحمد ابنا حمزة بن أبي النجم، وجماعة كثيرة من أهل صنعاء.

ثناء العلماء على القاضي الزيدي جعفر بن أحمد -رحمه الله-:

وقد أثنى عليه عدد من العلماء، واعترف بفضله وغزارة علمه الموالف والمخالف، ولنورد شذرات بسيطة مما وصف به:

١ - قال ابن أبي الرجال: على أهل اليمن نعمتان في الإسلام، الأولى الإمام الهادي الذي أنقذهم من الباطنية والجبر والتشبيه، والثانية للقاضي جعفر الذي أنقذهم من مذهب التطريف.

٢- وكان الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة عليه السلام يصفه بالعالم فيقول كثيراً: (قال الإمام والعالم، ذكر الإمام والعالم) قاصداً بالإمام الإمام أحمد بن سليمان، والعالم القاضي جعفر.

٣- وقال العلامة الزحيف عنه: عالم الزيدية المخترعة وإمامها.

٤- وقال أيضاً متحدثاً عن رحلته من اليمن إلى العراق: سار وهو أعلم أهل اليمن، ورجع وهو أعلم أهل العراق.

٥- قال الإمام الهادي بن إبراهيم الوزير: إن القاضي جعفراً كان من أعظم أعضاد الإمام أحمد بن سليمان وأنصاره»، انتهى من مقدمة المحقق لكتاب (تيسير المطالب في أمالي أبي طالب).

ثم **بخصوص** إثراء المكتبة الزيدية بكتب المعتزلة فهذه من حَسَنات وأجل أعمال الإمام أحمد بن سليمان عليه السلام والقاضي جعفر بن أحمد إذ حفظوا لنا تراثاً ثميناً لأهم كتب الكلام والعقيدَة، وإنه لا يخفى أنها كادت تحرق وتتلف في العراق فحُمِلَتْ إلى اليمن، فأخذ منها علماء وقضاة الزيدية ما ينفع طلبة العلم والمُكلّفين وتركوا ما عداه. وأما بخصوص كون هذه الكتب قد عملت على تغيير عقائد الزيدية وتقريبها إلى منهج أهل الاعتزال فلا يَعتقد به منصف؛ لأننا إن رجعنا إلى كتب الإمام أحمد بن سليمان (ت ٥٦٦هـ) ومن بَعدَه من الأئمة وخصوصاً الأئمة الذين اطلعوا ودرسوا هذه الكتب المعتزلية، فإنا لا نجد اختلافاً بين ما يدينون الله به في العقيدة وبين ما يدين الله به الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين (ت٢٩٨هـ) علماً بأن الهادي لم يعاصر حادثة نقل تراث المعتزلة إلى اليمن، وتجد أن عقيدة هؤلاء جميعاً هي ما يدين به الإمام زيد والإمام جعفر الصادق والباقر وزين العابدين عليهم السلام. فلا صحة إذاً لتأثر الزيدية بكتب المعتزلة المنقولة إلى اليمن.

وأما **بخصوص** تتلمذ علماء الزيدية على يد القاضي جعفر، فلا ندري ما وجه الإنكار في ذلك فالقاضي جعفر زيدي المذهب، يدرس على مبدأ أهل العدل والتوحيد على مبدأ

أهل البيت عليهم السلام معتقداً للإمامة في آل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولذلك تجده -أي القاضي جعفر- يذم المعتزلة في شرح له لقصيدة كافي الكفاة الصاحب بن عباد؛ لأنهم لم يجمعوا بين التشيع والاعتزال بمعنى لم يجمعوا بين الإيمان بمسألة الإمامة ومسائل العدل والتوحيد كما فعلت الزيدية " القصيدة المشروحة وهي التي مطلعها: قالت أبا القاسم استخففت بالغزل....إلخ، للصاحب بن عباد ".

الشبهة الثالثة عشر:

إنَّ الزيدية لا تُؤمنُ بظهورِ إمامٍ مَهديّ في آخر الزّمان، اسمهُ باسمِ الرّسول، واسمُ أبيه باسمِ أبي الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وإنّما تنظرُ إلى أنّ كلّ إمامٍ هُو مَهديُّ زمانه، وعلى هذا حَملوا خبرَ المهدي الذي تدوالتهُ الأمّة.

الرّد :

نقول: إنَّ خبرَ المهدي عليه السلام وظهورهُ آخر الزمان، خبرٌ ثابتٌ عن أئمّة أهل البيت عليهم السلام، والزيدية بهِ مُؤمنون موقنون، وإن كانَت تسعى فعلاً إلى أن يكونَ كلّ إمامٍ قائمٍ منهم مهديَّ زمانه، ولا مُفارَقة ولا مُناقَضة، إذ أنَّ الصفات والشروط التي تشترطُ الزيدية توفرّها في الإمام المُنتصِب للإمامَة، هي أجلّ الصفات وأفضلها وأعظمها وأجلّها، والتّي تجعلنا نُوقنَّ أنّ المهدي عليه السلام لو ظهرَ آخرّ الزّمان ما كانَ إلاَّ مُتحلّياً بها، وقد أخبرَ الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم أنّهُ خليقٌ بها، كيفَ لا وخُلُقه خُلُقُ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، نعم ! فتوفّر هذه الصّفات في الإمام القائم في أيّ زَمان تجعلُ منه مَهديّ زمانهِ وأهل عصرِه، حاملاً للأهداف التي يسعى لنشرها المهدي عليه السلام، من إرساء العدل وإحياء الدّين، وإطفاء نوائرِ الفتِن، والعدل بين الرّعية، والقِسَمة بالسويّة، وإذلال الظّلَمة، والانتصار للمظلومين، والإشباع للجائعين، والتطبيق للحدود، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإرغام لمن عاندَ الله والرّسول، ونشرَ الظّلمَ والفجور، وسَعى لتفرقة الصّفوف، وإطفاء نور علاّم الغيوب.

يقول الإمام القاسم الرّسي في صفة الإمام من أهل البيت عليهم السلام:

«وإنما صِفَةُ الإمام، الحَسَنُ في مَذهَبِه، الزَّاهِدُ فِي الدّنيا، العَالِمِ فِي نَفسِه، بِالمؤمنِينَ رَؤوفٌ رَحِيم، يَأخذُ عَلى يَدِ الظَّالِمِ، وَينصُرُ المَظلوم، وَيُفَرِّجُ عَن الضّعِيف، وَيَكُونُ لِليَتِيم كَالأبِ الرّحِيم، ولَلأرمَلَة كَالزّوج العَطُوف، يُعَادِي القَريب فِي ذَاتِ الله، ويُوالي البَعيد فِي ذَاتِ الله، لا يَبخَلُ بِشَيء مِمَّا عِندَه مِمَّا تَحتَاجُ إليهِ الأمّة، مَنَ أتَاهُ مِن مُسْتَرشِدٍ أرْشَدَه، ومَن أتَاهُ مُتَعَلّماً عَلَّمَه، يَدعُو النَّاسَ مُجتَهِداً إلى طَاعَةِ الله، ويُبَصِّرَهُم عُيوب مَا فِيهِ غَيهم، ويُرَغِّبَهُم فِيمَا عِندَ الله، لا يَحتَجِبُ عَن مَن طَلَبَه، فَهُو مِن نَفسِه فِي تَعَبٍ مِن شِدَّة الاجتهَاد، وَ النَّاسُ مِنهُ فِي أَدَبٍ، فَمَثلُه كَمَثَلِ المَاءِ الذي هُوَ حَياةُ كُلِّ شَيء، حَيَاتُهُ تَمضِي، وَعِلمُه يَبقَى، يُصَدِّقُ فِعْلُه قَولَه، يَعرِفُ مِنهُ الخاصُّ والعَام، لا يُنكِرُ فَضلَهُ مَن خَالَفَه، ولا يَجحَدُ عِلمَه مَن خَالَطَه، كِتابُ الله شَاهِدٌ لَه ومُصَدِّقٌ لَه، وفِعلُه مُصَدِّقٌ لِدَعْواه» اهـ، من كتاب الرد على الرافضة من أهل الغلو.

ومن الطبيعي ألا يكونَ هُناكَ خلافٌ في أنّ مَهديّ آخر الزّمان محمد بن عبدالله عليه السلام بهذه الصّفات مُتحلٍّ.

روايات المهدي عليه السلام، عند الشيعة الزيدية

أ - ما أُثِرَ عن الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

١. عن أبي رافع مولى النبي صلى الله عليه وآله وسلم، قال: دخل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على نفرٍ من أهل بيته فبكى، فقال بعضهم: ما أبكاك -يا رسول الله-؟ فقال: «إنَّا على ذلك أهل بيتٍ اختار الله تعالى لنا الآخرة على الدنيا، إن أهل بيتي سيلقون بعدي أثرة، وبغضاً من الناس، وتشريداً في البلاد، ثم يفرج الله عنهم برجل منا»[1].

(١) رواه الإمام الناصر الأطروش في كتاب الإمامة، عن أبيه علي بن الحسن بن علي بن عمر الأشرف بن زين العابدين عليه السلام، نقلهُ عنه الإمام عبدالله بن حمزة في العقد الثمين. الكلام في غيبة المهدي.

٢. عَنْ أَنَسٍ، قَالَ: قَالَ رَسُوْلُ اللَّـهِ ﷺ: «نَحْنُ سَبْعَةٌ بَنُي -عبد المُطَّلِب- سَادَاتُ أَهْـلِ الجَنَّةِ أَنَا، وَأَخِي عَلِيٌّ، وجعفر، وَعَمِّي حَمْزَةُ، وَالْحَسَنُ، وَالْحُسَيْنُ، وَالْمَهْدِي» (١).

٣. عَنْ فَاطِمَةَ عليها السلام أَنَّ رَسُوْلَ اللَّـهِ ﷺ، قَالَ لَهَا: «الْمَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِك»(٢).

٤. عن عبدالله بن مسعود، عن النبي ﷺ أنّه قال: «لا تَذهَبُ الدّنيا حَتّى يَمْلِكَ العَرَبَ رَجُلٌ مِن أهْلِ بَيتِي، يُواطِئُ اسْمُهُ اسْمِي، واسْمُ أبيـهِ اسْـمُ أبِي، يَمْـلأُ الأرضَ قِـسْطَاً وعَدْلاً، كَما مُلئَتْ جَوْارَاً وظُلَماً» (٣).

٥. عن أم سلمة قالت: قلتُ: يا رسول الله، مِمَّن المَهْدِي؟ قالَ: «مِنْ بَنِي هَاشِم، قُلتُ: مِنْ أيِّ وَلَدِ بَنِي هَاشِم؟ قَالَ: مِـنْ وَلَـدِ عَبْـدِ المطَّلِـب، قَالَـت: قُلـتُ: مِـن أيّ وَلَـدِ عَبـدِ المُطَّلِب؟ قَالَ: مِن بَنِي فَاطِمَة» (٤).

٦. عن ابن عبّاس قال: قالَ رسول الله ﷺ: «أوّلُ سـبعةٍ يَـدخلونَ الجنّـة: أنَـا، وحَمـزَة، وجَعفَر، وعَلي، والحَسَن، والحُسين، والمهدي محمد بن عبدالله» (٥).

٧. عن أبي أيوبٍ الأنصاري: أنَّ رسـولَ الله ﷺ مَـرِضَ مَرضـاً شـديداً، فاشـتَدَّ عليـهِ مَرَضُه، فَدَخَلَت عليه ابنتهُ فاطمة تعودُه، وقَد كـانَ ناقِهَـاً مـن مَرَضِـه، فلـمَّا رأت مـا برسولِ الله ﷺ من الجَهْد خَنَقَتها العَبرةُ حتَّـى جَـرَتْ دَمعَتُهَـا عـلى خَـدِّها، فقـال لها....: «يا فَاطِمَة، إنَّا أهلَ بَيتٍ أعطَانَا اللهُ سبعَ خِصالٍ، لَم يُعطِها أحداً مِنَ الأوّلـين، ولَنْ يُدرِكَها أحدٌ من الآخرين غيرنا: نَبِيُّنَا أَفْضَلُ الأَنْبِيَاء وهُـوَ أبُـوك، وَوَصِـيّنَا خَـيرُ الأوصِياء وهُوَ بَعلُك، وشَهِيدُنَا خَيرُ الشّـهَدَاء وهُو حَمْزةُ عَمُّك، ومِنَّا مَنْ لَهُ جَنَاحَـانِ

(١) رواه الإمام المرشد بالله يحيى بن الحسين الشجري، في الأمالي الاثنينية. وأورده الأمير الحسين بن بـدر الـدين في ينابيع النصيحة ص ٤٢٠، وذكرهُ السيد مجدالدين المؤيدي في لوامع الأنوار ١/ ٩٧، مع اختلاف يسير في اللفظ .

(٢) رواه الإمام المرشد بالله، في الأمالي الاثنينية .

(٣) أورده الأمير الناصر للحق شرف الدين الحسين بن بدرالدين عليه السلام في كتابه ينابيع النصيحة، ص ٤٢٠، ونقلهُ عنه العلامة أحمد بن محمد الشرفي في عدة الأكياس شرح معاني الأساس ٢/ ٣٨٠.

(٤) رواه الإمام أبو طالب، في تيسير المطالب، الباب الخامس .

(٥) أورده الأمير الناصر للحق شرف الدين الحسين بن بدرالدين عليه السلام في كتابه ينـابيع النـصيحة، ص ٤٢٠، وذكـرهُ الإمام الحجة مجدالدين بن محمد المؤيدي في لوامع الأنوار ١/ ٩٧.

خَضِيبانِ يَطِيرُ بِهِمَا فِي الجنّةِ حَيثُ يَشَاء، وَهُوَ جَعفَرُ ابنُ عَمِّك، ومِنَّا سِبطَا هَـذِهِ الأمَّـةِ وهُمَا ابْنَاكِ الحسنِ والحُسين، وَمِنّا والذَي نَفْسِي بِيدِه مَهْدِيُّ هَذِه الأمّة» (١).

٨. عن أبي الطّفيل، عن عليعليه السلام، أنَّ النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: «لَو لَم يَبقَ في الدّنيا إلاّ يومٌ واحِد، لطوَّلَ الله ذلكَ اليَوم، حتَّى يَبعثَ اللهُ رَجلاً مِن أهلِ بيتي يملؤهَا عـدلاً كـما مُلِئَـت جَوراً» (٢).

٩. عن عليعليه السلام، قال: سَمعتُ النبي صلى الله عليه وآله وسلم يقول: «مَهَدِي أمُتِي مِـن أهـلِ بيتِـي، جـوادٌ بالمالِ، رحِيمٌ بِالمَساكِين» (٣).

١٠. وبرواية القاسم بن إبراهيم، قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «المهدي اسمهُ باسمي، واسمُ أبيهِ باسمِ أبي، سَخِي على المال، شديدٌ على العمال، رحيمٌ بالمساكين» (٤).

١١. وعن الأمير شرف الدين الحسين بن بدرالدين عليه السلام، ينقل العلامـة أحمـد بـن محمـد الشرفي عليه السلام، قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «يخرجُ المَهدِي فِي أُمّتِي يبعثـهُ اللهُ غياثـاً للنّـاس، تَنعُمُ الأمّة وتعيشُ الماشية، وتُخرِجُ الأرضُ نباتَها، ويُعطَى المالُ صحاحاً» (٥).

١٢. وعـن الإمـام الحـسين بـن القاسـم العيـاني عليه السلام، ينقـل العلامـة أحمـد بـن محمـد الشرفيعليه السلام، قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «يظهرُ في آخر الزَّمان رجلٌ يُسمَّى أمـيرَ الغَـضبِ لله (وقيلَ: أميرَ العُصَب)، لهُ أصحابٌ مَنحُوون مَطـرودونَ عـن أبـواب الـسلاطين، مُقصونَ يجتمعونَ إليه مِن كـلِّ أوبٍ كـما يجتمـعُ قـزعُ الخريـف، يُمَلِّكـهُ الله مـشارقَ الأرضِ ومَغارِبها» (٦).

---

(١) الكامل المنير المنسوب للإمام القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام، ص ٧١، وذكره الإمام الحجة مجدالدين بن محمـد المؤيدي في لوامع الأنوار ١/ ٩٤، مع اختلاف يسير في اللفظ .

(٢) رواه حافظ العترة ومُحدّثها محمد بن سليمان الكوفي -رحمه الله-، في كتابه مناقب الإمام علي بن أبي طالب ٢/ ١٧٣، ح٦٥٠.

(٣) رواه الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، في المناقب ٢/ ١٦٠، ح ٦٣٦ .

(٤) كتاب تثبيت الإمامة، للإمام القاسم بن إبراهيم الرسي .

(٥) عدّة الأكياس في شرح معاني الأساس .

(٦) عدّة الأكياس في شرح معاني الأساس، ٢/ ٣٨١

ب - ما أُثِرَ عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام

١٣- عن علي عليه السلام، أنّه قال: «المَهديُّ مِنّا أهلَ البَيت، يُصلِحهُ اللهُ في ليلَة» (١).

ج- ما أُثِرَ عن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام

١٤- عن أبي خالد، قال: سألنا زيد بن علي عليه السلام عن المهدي أكائنٌ هو؟ فقال: نعَم، فقيل له: أمِنْ ولَدِ الحسنِ أم مِن ولَد الحُسين؟ فقال زيد عليه السلام: «أما أنّهُ مِن ولَدِ فَاطمة -صلوات الله عليها-، وهو كائنٌ مِمَّن شَاءَ الله مِن وَلَدِ الحَسنِ، أمْ مِن وَلَدِ الحُسَين -صلوات الله عليهم-» (٢).

١٥- حدثنا سفيان بن خالد الأعشى، قال: دخل نفر من أهل الكوفة على زيد بن علي حين قَدِمَ الكوفة، فقالوا: يا ابن رسول الله، أأنت المهدي الذي بلغنا أنه يملؤها عدلاً؟ قال: لا، قالوا: فنخشى أن تكون علينا مفتاح بلاء، قال: ويحكم !! وما مفتاح بلاء؟ قالوا: تُهدِمُ دُورنا، وتَسبِي ذَرارِينا، ونُقَتَّلُ تَحتَ كِل حَجَر، قال: «ويحَكُم ! أمَا عَلِمتُم أنَّه لَيسَ مِن قَرن تَمشُوا إلاَّ بَعثَ الله -عز وجل- مِنَّا رَجُلاً، أو خَرَجَ مِنا رجُلٌ حُجةٌ عَلى ذلك القرن، عَلِمَهُ مَن عَلِم وجَهِلَه مَن جَهِل» (٣).

١٦- حدثنا قاسم بن محمد بن عبدالله بن عقيل بن أبي طالب، قال: قال زيد بن علي: «المهدي حقٌ، وهو كائن منَّا أهل البيت، ولَن تُدركُوه وذَلكَ يَكونُ عِندَ انقطاعٍ مِنَ الزمَن، فلا تنكلوا عَن الجِهَاد مَعَ الدَّاعِي منَّا إلى كِتَابِ الله وسُنّةِ رسَولِه، القَائم بذلك المَوثوق به، إمامٌ لَكُم وحُجَّةٌ عَليكُم فَاتبعوهُ تَهتَدوا» (٤).

---

(١) رواه الحافظ محمد بن سليمان الكوفي، في المناقب ٢/ ١١٢، ح ٦٠٣ .

(٢) رواه علي بن الحسين الزيدي بسنده في كتابه المحيط بالإمامة، وعنه نقلَ الإمام عبدالله بن حمزة في كتابه العقد الثمين، الكلام في غيبة المهدي .

(٣) رواه الإمام المرشدبالله يحيى بن الحسين الشجري، نقلهُ عنه الإمام عبدالله بن حمزة في العقد الثمين .

(٤) رواه المرشد بالله عليه السلام، نقلهُ عنه الإمام عبدالله بن حمزة في العقد الثمين .

د- ما أُثِرَ عن إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن عليه السلام

١٧ - عن طاهر بن عبيدٍ، عن إبراهيم بن عبد الله بن الحسن بن الحسن عليه السلام، أنـهُ سُـئِلَ، عَنْ أخِيهِ مُحَمَّد عليه السلام، أهُوَ المَهْدِي الذِي يُذكَر ؟، فَقَالَ عليه السلام: «المَهـدِي عِـدَةٌ مِـنَ الله تعالىٰ لِنَبيّهِ صلى الله عليه وآله وسلم، وَعَدَه أنْ يَجعَلَ مِن أهلِه مَهدِياً، لَمْ يُسَمِّهِ بِعينِه، ولَمْ يُوقِتْ زَمَانَه، وقَدْ قَام أخِي لله بِفَريضَتِه عليه فِي الأمْرِ بالمَعروفِ والنهي عَن المنكر، فإنْ أرادَ الله تَعَالَىٰ أن يَجعَلَهُ المهدِيَّ الذِي يُذكَر، فَهُو فَضْلٌ مِن الله يَمُنُّ بِه علىٰ مَن يَشَاءُ مِن عَبادِه، وإلاَّ فَلَم يَترُك أخِي فَريضَة اللَّـهِ عَليهِ، لانتظَارِ مِيعَادٍ لَم يُؤمَر بِانتظارِه»[1].

قال الإمام عبدالله بن حمزة عليه السلام:

«**وقولُ الإمام إبراهيم بن عبدالله** عليه السلام: المَهدِي عِدَةٌ مِنَ الله وَعَدَها نبيّه، أنْ يَجعَلَ مِن ذُريّتِهِ رَجلاً مَهدِياً، لَمْ يُسَمِّهِ بِعينِه، ولَمْ يُوقِتْ زَمَانَه، **ولا إشكَالَ فِيه، نَقول: إنّـهُ لَمْ يُعَيّنـهُ، فَيَقُول: هُو مُحَمَّدٌ هَذَا، ولا يَقولُ: إنّهُ يَخْرُجُ لِسَنَةِ كَذَا وكَذَا**»[2].

قلـتُ: والـسؤالُ وُجّـهَ للإمـام الـنفس الرضـية عليه السلام، قبـلَ أن يُقتَـلَ أخـوه الـنفس الزكية عليه السلام.

هـ- ما أُثِرَ عن إدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن عليه السلام

١٨ - وذلكَ أنهُ قالَ في رسالته الشهيرة لأهل المغرب، مُتكلّماً عن المهـدي العبـاسي: «ثـم مَلَكَ بَعدَهُ ابنهُ الضّال، فَانتَهَكَ الحُرمَات، واتّبعَ الشّهَوات، واتّخَذَ القَينَـات، وحَكَـمَ بِالهَوَىٰ، واسْتَشَارَ الإمِاء، ولَعِبَـت بِـه الـدّنيا، وزَعَـمَ أنّـهُ المَهْـدِيُّ الـذِي بَـشَّرَت بِـهِ الأنْبيَاء..»[3].

---

(١) رواه الإمام أبو طالب، يحيى بن الحسين الهاروني في الأمالي، الباب الثامن.

(٢) العقد الثمين.

(٣) روىٰ هذه الرسالة أبو العباس الحسني بإسناده إلى إدريس بن عبدالله، في كتابه المصابيح.

و- ما أُثِرَ عن القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام

١٩- قالَ القاسم بن إبراهيم عليه السلام: «ودلّ [الرسول صلى الله عليه وآله وسلم] على المَهدِي باسْمِه ونَسَبِه وفِعلِه» [١].

٢٠-أنشأ الإمام القاسم عليه السلام مُتأملاً دولةَ المهدي عليه السلام:

عَسَى بالجنوبِ العارياتِ سَتكتَسي وبِالْمُسْتذلِّ الْمُستَظَام سينصرُ
عَسَى مشرب يَصفو فتروى ظمية أطالَ صَداهَا المنهل المتكدرُ

إلى قوله:

عَسى الله لا تيأس مِنَ الله إنّهُ يسيرٌ عليهِ ما يعزُّ ويكبرُ

إلى قوله:

عَسَى فرجٌ يأتي بهِ اللهُ عاجلاً بدولَةِ مَهدِيٍّ يقومُ فيظهرُ [٢]

ز- ما أُثِرَ عن الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام

٢١- قال يحيى بن الحسين عليه السلام، بعد أن تشكّى من الزمان، وظهور علامات الفساد: «فكأنّي ببعسوبِ الدّينِ قَدْ ضربَ بِذنبه، وَجَأَرَ إلى رَبّهِ، فأجابَ اللهُ دَعوتَهُ،..، بِرَجُلٍ مِن أهلِ بيتِ نبيِّهِ،..، ويُحيِي الله بِبَرَكَةِ الطّاهِرِ المهدِي دَعْوةَ الحَقّ، ويُعْلِنَ بِه كَلِمَةَ الصِّدق» [٣].

٢٣- أنشأ الإمام الهادي عليه السلام يمتدحُ المهدي عليه السلام:

كَريمٌ هَاشميٌّ فَاطِميٌّ جَامِعُ القلبِ رؤوفٌ أحمديٌّ لا يَهابُ الموتَ في الحربِ
تَرَى أَعداؤهُ مِنهُ حذار الحتف في الكرب شُجاعٌ يُتلفُ الأرواحَ في الهَيجاءِ بالضَّربِ
رَحيمٌ بأخي التّقوى شَديدٌ بأخي الذّنب حَكيمٌ أوتيَ التّقوى وفَصلُ الحُكم والخطب
بِعَدْلِ القَائِمِ المَهْدِيِّ غَوثُ الشّرقِ والغَربِ [٤]

---

(١) تثبيت الإمامة، للقاسم بن إبراهيم.
(٢) لوامع الأنوار، ١/ ٩٩
(٣) الأحكام في الحلال والحرام، للإمام الهادي إلى الحق، ٢/ ٤٦٨ وما بعدها .
(٤) الأحكام، ٢/ ٤٧٠.

وبهذا فخبر ظهور المهدي آخر الزمان أمرٌ ثابتٌ جليٌّ عن أهل البيت عليهم السلام من أتباع الفرقة الرضية المرضية الزيدية، وصلى الله وسلم على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الشبهة الرابعة عشر:

إنَّ الزيدية، تقول بإمامة المفضول، مع وجود الأفضل، فَتُصَحّحُ بذلكَ إمامة أبي بكر وعمر وعثمان، مع اعتقادِ أنَّ عليّ بن أبي طالب عليه السلام هُو الأفضل، وهُم المفضولون.

الرد :

أقول: إنَّ هذه مقالة السليمانية من الزيدية أتباعُ سليمان جرير، حكاها عنهم الإمام أحمد بن يحيى في (مقدمة البحر الزخار)، ويحيى بن الحسين في (المستطاب)، والشهرستاني في (الملل والنحل)، وتعميمها على أئمة أهل البيت عليهم السلام من الزيدية باطلٌ قطعاً. وكيفَ لا يكونُ هذا باطلاً والزيدية غيرُ راضية عن فعل المشائخ في التّقدم على أمير المؤمنين، كيف لا وأميرُ المؤمنين نفسُه لَم يَرَ صحّة بيعة أهل السقيفة لأبي بكر، كيفَ لا وهُو ماكثٌ في بيتهِ ستّةَ أشهرٍ مُغاضبٌ لأبي بكرٍ، غير راضٍ عَن فعلته واستئثارهِ وتَقدّمه، فإن كانَ أميرُ المؤمنين عليه السلام لَم يُصحِّح إمامة أبي بكرٍ ولَم يَر شرعيّتها، أفيُصحّحَها أبناؤه مِن بعدِه، وهُم المُقتدونَ بسيرته، والمُنتهجونَ بنهجه، نعني أبناء الحسن والحسين، سادات الأمرِ بالمعروف والنّهي عن المُنكر، انظُر أمير المؤمنين عبدالله بن حمزة بن سليمان عليه السلام، يصفُ اقتفاء الأبناء بالآباء، فيقول: «لنا أئمةٌ نَرجِعُ إليهِم فِي أمُورِ دِينِنَا، ونُقْدِم حَيثُ أقْدَمُوا، ونُحجِمُ حَيثُ أحجَمُوا، وهُم: عَلِيٌّ وَوَلَدَاه -عَليهِم أفْضَلُ السّلام-»، وقَد صحّ الاقتداء بأمير المؤمنين عليه السلام في هذا، وذلكَ عندما قال في الخبر الذي روته أمّ المؤمنين عائشة، فيما رواه البخاري في (الصحيح)، لأبي بكر عندما دعاهُ في منزله: «إنَّنَا لَمْ نَنْفَسْ عَلَيكَ خَيراً سَاقَهُ الله إليك، ولِكِنّا نَرىٰ لَنَا فِي هَذَا الأمْرِ نَصِيباً، فَاسْتَبَدْتَ بِهِ عَلَينَا !!، فَوَجدنَا فِي أنْفُسِنَا»!![1]، فلَو كانَ عليه السلام يرى شرعية خلافَة المفضولِ دونَ الفاضل لما كانَ هذا الكلامُ منه إلاَّ عبثاً، أعني نعتهُ أبا بكر بالاستبداد والاستئثار، ولَما كانَ لتأخّرِه ستّة أشهرٍ عن

(١) رواه البخاري ٤/ ١٥٤٩ ح ٣٩٩٨، من كتاب المغازي، ورواه مسلم ٣/ ١٣٨٠ ح ١٧٥٩ من كتاب الجهاد والسير.

المصالحَة والمُسالَمَة أيّ معنىً، ولَمَا كانَ لشقشقيته التي هَدَرَت أيضاً أيّ معنى؛ لأنَّ البعض يتوهّم أنَّ مُسالَمَة الكرّار لأبي بكر كانَت مُسالَمَةَ رضا بخلافته، والحقّ أنّها ما كانت إلاّ من باب «**لأُسالمنّ ما سَلِمَت أمورُ المُسلمين**»، والبعدُ عن شقّ الصفوف، وتهالُكِ دولَة الإسلام، وتحقيق مصلحةِ الجماعةَ على الفرد، إذ لو كانَ موقفهُ الرّضا والتصحيح لخلافة الأول ما تشكّى منه بَعدَ أن ماتَ وماتَ معه عُمَرُ وعُثمان، عندما قالَ عليه السلام: «أَمَا وَالله لَقَدْ تَقَمَّصَها فُلانٌ، وَإِنَّهُ لَيَعْلَمُ أَنَّ مَحَلِّيَ مِنهَا مَحَلُّ القُطْبِ مِنَ الرَّحَا»، ثمّ يُوضّحُ عليه السلام سببَ المُصالحَة والمُسالَمَة، ويُبيّن أنَّه ما حَمَلهُ عَليها إلاَّ الصبرُ لا الرّضا، فيقول: «فَرَأَيْتُ أَنَّ الصَّبْرَ عَلَى هَاتَا أَحْجَى، فَصَبَرتُ وَفي العَيْنِ قَذًى!، وَفي الحَلْقِ شَجاً!، أَرَى تُرَاثي نَهْباً، حَتَّى مَضَى الأَوَّلُ لِسَبِيلِهِ»[1]، فيا باغي الجواب على هاكَ السّؤال، تأمّل مواقف المُرتضى بعين البصيرةِ لا البَصر، فَكم مِن بَصَرٍ لا يُبصِرُ إلاَّ أقوالَ الرّجال والتعنّتُ لتصحيحها وتقويتها، فأطلِقْ بصرَك بعدَ الذي ذَكرنا مِن موقفِ أمير المؤمنين، وموقفهُ الأصل والفَصل في هذا اللجاج، أطلقهُ وانظُر مقالَة ريحانة الرّسول وبِكر أبيه وفلذَة كَبِدِ الزّهراء عندما قالَ في إحدى رسائلهِ إلى أهل البصرة: «إنَّ اللَّـهَ بَعَثَ مُحمّداً وكَانَى النّاسُ عَلى ضَلالَة، فَهَدى بِه الخلق، ثمّ قَبضَهُ وَنَحنُ أَحَقُّ النَاسِ بِمَكَانِه!، غَيرَ أنَّ أقوامَاً تَقدّمُونَا واجتَهَدُوا فِي طَلَبِ الحقّ، فَكَفَفنَا عَنهُم تَحرّياً لإطفَاء نَارِ الفِتنَة، حَتّى جَاء قَومٌ غيّروا وبَدّلُوا فَحَاربنَاهُم» [2]، انظُر أبا محمدٍ الحسنَ عليه السلام يصِفُ القومَ بأخذ أمرٍ كانَ أهلُ البيت أحقّ بِهِ منهُم، وهذا نوعٌ مِن التّشكي من هذا الفِعل، نوعٌ مِن عدَم الرّضا به، نوعٌ مِن عدَم رؤية صحّة خلافتهم دونَ الفاضل علي بن أبي طالب عليه السلام، ويؤكّد هذا من أبي مُحمّدٍ عليه السلام تعليلهُ الكفَّ عن المشائخ وعدمِ مقاومتهم بالتّحري لإطفاء نائرَة الفتنة، والصبر مادام في السّلو بُعدٌّ عن تعريض الإسلام للخطر، فهذا قولٌ صُراحٌ بِعدَم الرّضا عن أصلِ خلافة المشائخ. أيضاً يقولُ الإمام أبو محمد الحسن بن علي عليه السلام في إحدى رسائله إلى معاوية الطليق: «وَقَدْ تَعَجّبنَا لِتَوثّبِ المُتَوثّبينَ عَلينَا فِي حَقّنِا وُسُلطَانِ نَبيّنَا

(١) نهج البلاغة، خطبة ٣.

(٢) الصحابة عند الزيدية، ص ٥٧، وهُو عن منهاج القرشي – مخطوط، و مآثر الأبرار ١/ ٢٣٢.

ﷺ، وإنْ كَانُوا ذَوي فَضِيلةٍ وسَابِقَةٍ فِي الإسلام، فَأمْسَكنَا عَن مُنَازَعَتِهم مَخَافَةً عَلى الدّين، أنْ يَجِدَ المُنافِقُونَ والأحْزاب بِذلِكَ مَغمَزاً يَثلِمُونَهُ بِه، أو يَكونَ لَهُم بِذلكَ سَبَبٌ لِمَا أرَادُوا بِه مِن فَسَادِه» [1]، أيضاً انظُر سيد شباب أهل الجنة عليه السلام يتشكّى ممّا كانَ فَعلهُ المشائخ، ووصفهُ بالتوّثب كما وصفهُ أبوهُ قبلَهُ بالاستبداد، وفي هذا دليلٌ على عدم الرّضا بالخلافة حتّى بعدَ المُسالَمَة بينَ عليٍّ وأبي بكر، ثمَّ انظر التعلّل الذي تعلّلَ به الإمَام الحسن عن عدمِ المُنازعَة للمشائخ، مِن حفظِ بيضة الإسلام والمُسلمين، وعدم فتحِ الأبواب للمنافقين والمرتدّين، وفي هذا جوابٌ على مَن قالَ : ألا يستطيعُ عليٌّ أخذَ حقّه وهُو ليثُ الكتائب ومُزلزلُ الصناديد ؟! نعم! وبعدَ الإمام الحسن يأتي أبو الحسين الإمام الشهيد السعيد زيد بن علي عليه السلام فيقولُ فيما روته عنه العامّة، كما قالَ آباؤهُ الأطهَار، وذلكَ في خبرِ الرّافضة -قبّحَهُم الله- عندمَا بَلَغَهُم شدّة هشام بن عبدالملك أخزاهُ الله في تتبّع المبايعينَ له، فأرادو التملّص من البيعة، فقدموُا إليه: «فَقَالُوا لَه: مَا قَولُكَ -يَرحَمُكَ الله- فِي أبي بَكرٍ وعُمَرْ؟ فَقَالَ: غَفَرَ الله لَهُمَا، مَا سَمِعتُ أحَداً مِن أهلِ بَيتِي تَبرّأَ مِنهُمَا، وأنا لا أقُولُ فِيهِمَا إلاَّ خَيراً، قَالوا: فِلِمَ تَطلبُ إذاً بِدَمِ أهلِ البيت ؟ فَقال: إنّا كُنّا أحَقّ النّاسِ بِهَذَا الأمْر ولِكِنَّ القَومَ اسْتأثَرُوا عَلينَا به، ودَفَعُونَا عَنه، ولَم يَبلُغ ذَلِكَ عِندنَا بِهِم كُفراً، قَد وَلوا فَعَدَلُوا وعَمِلُوا بِالكِتَابِ والسنّة» [2]، وهُنا انظر حليف الاستقامَة والقرآن، يقولُ بقول آبائه الكرام -على فرض تقوية هذا الخبر، والصحيح أنّه محل نظر-، يصفُ أحقيّة الفاضل على المفضول، أحقيّة أمير المؤمنين على أبي بكرٍ وعُمَر، ثم يُبيّن عدمَ رضاهُ بإمامة المفضول بقولهِ : لَم يَبلغ بِهم كُفراً، إذ لوكانَ عليه السلام يرى صحّة فِعلِهما وخلافتهِمَا ما قارنَ ذلكَ بالكُفر أعاذهما الله منه، فهذا الأصل في المسألة، أعني أصلَ مسألة الخلافة وعدم شرعيتها وعدم وقوعها بالقولِ الذي يَرضَى به أهل البيت عليهم السلام؛ لأنّ المفضول تقدّم على الفاضل، فافهم ذلك، ولا تَخلِط بين عدمّ الرضا على أصلِ المسألة وبين الرّضا على ما جاءَ بعدها أو قبلَها، أي لا تَخلِط بين عدمّ الرضا بشرعيّة وصحّة خلافة الثلاثة حالّ تقلّدهم الخلافة، و بين الرّضا بأفعالِهم وسيرتِهم في النّاس بعدَ تقلّدهم الخلافَة، وبينَ الرّضا

(١) الصحابة عند الزيدية، ص ٥٨، الحدائق الوردية ١/ ١٦٩. مقاتل الطالبين ٥٦ .

(٢) البداية والنهاية لابن كثير، ٩/ ٣٣٠، تاريخ الطبري ٤/ ٢٠٤.

بحميدِ أفعالهم بين يدي رسول الله ﷺ قبل الخلافة، وهذا أصلٌ عظيمٌ في المسألة يختلط على الكثير، ولا يهتدي إليه إلاَّ حاذقٌ بصير، نعم! قد ذكرنا حالَ أمير المؤمنين عليه السلام وموقفهُ من أصل الخلافة – حال التقلّد- ومدى بُغضه وعدمِ رضاهُ لهذا الفعل. وأمّا موقفهُ من سيرتِهم أثناء وبعد الخلافة فيُبينهُ زيد بن علي عليه السلام في كلامه السابق عندما قالَ: «قَد وَلوا فَعَدَلُوا وعَمِلُوا بِالكِتَابِ والسنّة»، وقولُ علي عليه السلام مُشيداً بسيرة عُمر بن الخطاب: «اللهَّ بِلَاءُ فُلَانٍ، فَلَقَدْ قَوَّمَ الأَوَدَ، وَدَاوَى العَمَدَ، وَأَقَامَ السُّنَّةَ» [1]، ومنها إشادَته بسيرة أبي بكرٍ وعُمرَ، في بعضِ كلامه المُوجّهِ لعثمان بن عفّان، فقال عليه السلام: «مَا ابْنُ أبي قُحَافَةَ وَلا ابْنُ الخَطَّابِ بِأَوْلَى بِعَمَلِ الحَقِّ مِنْكَ، وَأَنْتَ أَقْرَبُ إلى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَشِيجَةَ رَحِمٍ مِنْهُمَا» [2]، فهذا كما تَرى رضاً منه عليه السلام بسيرتهما في النّاس، واجتهادهما في عَمل الصّواب، وليسَ في هذا الرّضا دلالةٌ على الرّضا بأصل خلافتهما لِمَا تقدّم، وليسَ في هذا الرّضا أيضاً دلالةٌ على إصابة الشيخين في العَمل بالكتاب والسنّة الإصابَة المُطلَقة، وإن كانا مُجتهدين على تطبيقها، إذ لو كانَ ذلكَ كذلك ما وَسِعَ عُمرٌ أن يقول: «لولا عليٌّ لهلَك عُمَر»، وما كانَ لعلي عليه السلام أن يَرفضَ الالتزام بسيرة الشيخين يومَ الشّورى. وأمّا موقفهُ عليه السلام من المشائخ قبل الخلافة وفي عهد الرسول ﷺ، فهوُ الرّضا، لِمَا كانَ لهُم من الحِرصِ والجَلَدِ في نصرة الله والرسول ﷺ، بالمال، والعتاد، والأنفس، وإلى ذلكِ يُشيرُ الإمام المنصور بالله عبدالله بن حمزة، عندما قال: «وأمّا مَدائِحُهُ لأبي بكرٍ تَنقَسِم: فَما كانَ مِنها قبلَ الإحداثْ فغيرُ ممتَنِع» [3]، ومِن هُنا انتهجَت الزيدية مَنهجَ التوقف في حال الثلاثة، فلعظيم السابقة في الإسلام توقّفوا عن السّب، ولعظيم ما ارتكبوه في حقَّ علي عليه السلام من الاستئثارِ بأمرِ الخلافة توقّفوا عن الترضية، فكانَ هذا موقفاً وسطاً، لا إفراط فيه ولا تفريط، نعم! نعودُ لذِكرِ إجماعات أهل البيت على موقفِ أمير المؤمنين عليه السلام من خلافة المُتقدّمين عليه، وبيان عَدم رِضاهُم، وكُنّا قد ذَكَرنَا موقف أمير المؤمنين، والحسن، وزيد بن علي، وهُنا نذكرُ موقفَ باقر عِلم الأنبياء عليهم السلام محمد بن علي زين

(١) نهج البلاغة، خطبة ٢٢٨.

(٢) نهج البلاغة، خطبة ١٦٤.

(٣) الشافي ٢/ ١٩٤.

العابدين عليه السلام، وذلكَ أنَّ الكميت بن زيد شاعر بني فاطمة الأطهار، أنشأَ بينَ يديه، قائلاً:

ويومَ الدّوحِ دوح غدير خُمٍّ أبانَ لَهُ الولايَةَ لو أَطِيعَا
ولكنَّ الرجَالَ تَبايَعُوهَا فَلَم أرَ مِثلَهَا خَطَراً مَبيعَا
ولَمْ أبْلُغ بِهُم لَعنَاً ولكِن أسَاءَ بِذاكَ أوّلُهُم صَنيعا

فقرَّرهُ الباقر عليه السلام بالسكوت، وفي هذا ما يُستدَلّ به على عدم إيمانه عليه السلام بصحّة بيعة وخلافة أبي بكر، وأنّهُ يعدّها من أخطَر البيعات، كما جَعلها عُمَر بن الخطاب من الفلتات، ومعَ ذلك لا يرى الباقر عليه السلام أنّ فعلهُ هذا دليلٌ على الكفر، أو أنّهُ يستحقّ عليه اللعن، وهذا الشعر عن الكُميت بن زيد -رحمه الله- ثابت. وما زال عُلماء آل رسول الله على هذا القول، جيلاً بعدَ جيل، يقولُ فخرُ وفقيهُ آل الرّسول، الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي زين العابدين عليه السلام: «أجْمَعَ عُلَمَاء آل رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم أنَّ عَليَّ بن أبِي طَالب كَانَ أفْضَلَ النّاس بَعدَ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأوْلاهُم بِمَقَامِه، ثمّ مِن بَعدِ أمِيرِ المؤمنين الحَسن، والحسين أوَلى النّاسِ بِمَقَامِ أمِيرِ المؤمنين»[1]، انظر حكايَة الإجماع، ثمّ انظُر التصريحَ بأحقيته بمقام الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، وفي زماننا هذا يقولُ عُلماء آل الرّسول بمقالة سابقيهم ومُتقدمّيهم، ويُجمعونَ على ما أجمعُوا عليه، وكيفَ للولِد مُخالفَة الوالِد، فيقول الإمام الحجةّ مجدالدين بن محمد المؤيدي الرسي الحسني عليه السلام، مُستنكِراً على مَن قالَ بصحّة بيعة أبي بكر بن أبي قحافة: «وكيفَ تصحُّ البيعةُ وقَد أجمعَ أهلُ بيتِ النبوّة، أوّلُهُم وآخرُهُم، وسابِقُهُم ولاحِقُهُم، على عَدَمِ صِحّتِها، وإنّما اختلفوا في التأويل للمشائخ الثلاثة، أمَّا أنّها صحَّت البيعَة وتمّت الإمامة، فَلَم يَقُل بذلك أحدٌ منهم»[2]، يريدُ عليه السلام بذلك أنَّ الاختلاف وقعَ بين أهل البيت عليهم السلام في التوقّف أو الترضية عن المشائخ، وأمّا الحُكم بصحّة بيعتهم وإمامتهِم فما مِن قائلٍ بذلك، ولعلّنا نعودُ ونُشير على

(١) روى هذا الخبر مسند أهل الكوفة الحافظ أبو عبدالله محمد بن علي البطحاني الحسني العلوي عليه السلام، في كتابه الجامع الكافي ٦/ ١٧٨، وعنهُ نقل العلامة محمد بن حسين الحوثي، في مُختصرِه المختار من الأحاديث والآثار من كتب الأئمة الأطهار وشيعتهم الأبرار ص٧٢٣، وعنهُ نقلنا.

(٢) مجمع الفوائد، ص ٣٩٣ .

العاقل، ألاّ يخلطَ فيجعلَ مِن مَدحِ أمير المؤمنين للثلاثة كما تقدّم بيانهُ، ألاّ يجعلَ هذا مُستنداً على الرّضا منه عليه السلام بالطريقة التي تمّ لهُم بها عقدُ الخلافة. و يُعضّدُ ما سبقَ من إجماع أهل البيت على عدم القول بإمامة وتفضيل أبي بكرٍ على عليٍ عليه السلام، من غير طريق الزيدية، ما رُويَ أنَّ إبراهيم بن عبدالله الحجبي قالَ للإمام الشافعي -رحمه الله-: «ما رأيتُ هاشمياً قَد قَدَّمَ أبا بكرٍ وعُمَرَ على عليٍّ -رضي الله عنه- غيرك!»[1]، والأقوالُ في هذا كثيرة. نعم! نعودُ لذكر رأي أهل البيت عليهم السلام في إمامة المفضول بوجود الفاضل وبطلان ذلك القول، فنقول: قال الإمام الناطق بالحق يحيى بن الحسين بن هارون بن الحسين بن محمد بن هارون بن محمد بن القاسم بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب في كتابه (الدّعامة): «ولا يجوزُ العدولُ عَن الأفضل فيها -الفضائل والصفات- أو مَن هُو كالأفضل، بالإمامَة إلى مَن هُو دونهُ على وجهٍ مِنَ الوجوه»[2]، ويقول الإمام نجم آل الرسول القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام: «أمَّا الإمَامَان، فَلا يَخلُوانِ مِن أنْ يَكونَ أحَدُهُمَا أفْضل مِنَ الآخَر، فَيَكُونُ المَفضُولُ بِفَضْلِ الآخَرِ عَليهِ قَد زَالَت إمامَتُه، ويَلزَمُهُ تَقدِيمُ الفَاضِلِ فِي الدّينِ والعِلمِ وطَاعَته، وذَلِكَ أنَّ الله يَقولُ فِي كِتَابِه: «**وفَوْقَ كُلّ ذِيْ عِلْمٍ عَلِيْم**»[3]، وإلى هذا أيضاً ذهبَ الشافعي من الفقهاء فيما ذكرهُ عنه أبو عاصم العبادي[4]، وإلى ذلكَ أيضاً يُشير أحمد بن عبدالله الطبري في كتابه (الرياض النضرة في فضائل العشرة)[5]. وبهذا يزول الإشكال، في بطلان جواز ولاية المفضول مع وجود الفاضل، ويُعضّدهُ كلام وإقرار سادات أهل البيت السابقة الذكر، والدّالة على عدم الرضا بإمامة المفضول على الفاضل.

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد النبي الأمين وعلى آله الغر الميامين، ورضوانه على الصحابة المتّقين .

---

(١) الإمام الشافعي فقيه السنة الأكبر لعبدالغني الدقر، ص ٢٦٤، وهُوَ عن طبقات السبكي ١/ ١٩٤.

(٢) الدعامة، ليحيى بن الحسين الهاروني ص ١٠٢، وانظر ص ١٠٥، وهو الكتاب المطبوع تحت عنوان الزيدية والمنسوب للصاحب بن عباد -رحمه الله-، وهو غلط .

(٣) انظر مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم الرسي، مسائل القاسم عليه السلام .

(٤) طبقات الشافعية الكبرى، ٢/ ١٢١.

(٥) الرياض النضرة، ٢/ ١٧٣.

الشبهة الخامسة عشر:

ثبَت عن أمير المؤمنين عليه السلام عبارت تُفيد عدم الرّغبة منه في الخلافة، أليسَ في هذا ما يَتعارَض مع النّص على خلافته عليه السلام ؟، أليسَ لَنا أن نَقول: إنَّ الإمام علياً عليه السلام لَم يَكُن راغباً في الخلافَة من أصله، وبه تَسقُط دَعاوى عَدم رضاه على خلافَة المشائخ، و(نهجُ البلاغَة) شاهدٌ على عَدم رغبَته فيها، وشاهدٌ على صحّة كلامنا.

الرد :

يُجاب على صاحب الشّبهَة، بعدَ التسلسل معهُ في أمورٍ نَرجُو أن يَكونَ مُنصفاً معَنا فيها قدرَ الإمكان، وأن نُحكّم نحنُ وإياهُ قناعاتنا على قناعَات الرّجال، وهُوَ لَنَا عليهِ شَرطٌ، وعلينا التّمام، فنقول:

الأمر الأول:

يُقالُ لصاحب الشّبهة: أليسَ قَد ثبَتَ أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَن كُنتُ مولاه فعليٌّ مولاه»، و «عليٌّ منّي بمنزلَة هارونَ من موسَى، إلاّ أنّه لا نبيّ بَعدي»، وقبلَهُ قول الله تعالى: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ [المائدة:٥٥]، وقد ثبتَ بالإجماع أنّه لَم يتصدّق حال الرّكوع إلاّ علي بن أبي طالب عليه السلام، واختَلفوا بعدَها فيمَن نزلَت الآيَة -وعلى إنصافِكَ وفِطرَتك أن تَعمَل هُنا-، وهُنا لَن أُطيل في سَرد الأحاديث التي نحتجّ بها -مَعشر الزيدية- على إثبات إمامة عليعليه السلام، ولكنّي أنشدك الله أخي الباحث، لَو كانَ الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَن كُنتُ مولاه فأبو بكر مولاه، و، أبو بكر منّي بمنزلَة هارونَ من موسَى، إلاّ أنّه لا نبيّ بَعد، وأنَّ أبا بكر هُوَ المُتصدّق بالخاتَم، ونَزلَت الآية بعدَها،... الخ. أنشدك الله، كيفَ ترى مدلوليّة هذه النّصوص الآن ألا تَرى أنّها لائقةٌ بأن يكونَ معناها إثبات الإمامَة لأبي بكر !، لَكَ أن تُناقشَ نفسَك بهدوء، وسأواصلُ مُفترضاً تسليمَك بمدلوليتها على الإمامَة.

الأمر الثاني:

يُقال لصاحب الشّبهة: أليسَ قد احتججتُم علينَا بنهج البلاغَة مِن عدم رغبة الإمام في الخلافَة، وهُنا أطلُبُ منكَ أن تَبحَث في (النّهج) هَل تراهُ عبّر بمثلِ هذا التعبير في عهد الخليفَة الأول أو الثاني أو حتّى أثناء الشّورى ؟! أنا أقولُ: لا، وإنّما برزَ هذا التعبير بعدَ مقتَلِ عثمان، ومنهُ عَثرتُ على موضعَين موجّهين إلى طلحة والزبير خاصّة، وذلكَ لّما اتهموه بَقتل عثمان - بنصّ النهج -، والأخرى لعدَم المشاورَة، والموضعُ الثّالث كانَ الخطابُ فيه عامّاً، وكأنّه يُخاطب العامّة من المتهمينَ له بقتل عثمان، وسأنقُلها فيما بَعد، وأنتَ عليكَ البحث عَن غيرِها. وسأوضّح عباراتي السّابقَة، مُركّزاً على رَغبة الإمام في الخلافَة حينَ تولاّها أبو بكر، وحين تولاّها عمر، ويومَ الشّورى حينَ تولاّها عثمان، ثمّ سأتكلّم عَن إشارات الإمام الخفيّة! عَن عَدم رغبته في الخلافَة بعدَ مقتل عثمان.

رَغبَة الإمام عليعليه السلام في الخلافَة، وطَلبهُ إياها، في عهدِ أبي بكر وعمر، وعند الشّورى:

هُنا نَتكلَّم عَن رَغبَة الإمام علي عليه السلام في إمامَةٍ أوصَى لهُ بها رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم:

١- معاوية بن أبي سفيان، كانَ يصفُ الإمام علياً عليه السلام بالحَسَد للخلفاء الثلاثة، وأنّهُ لَم يَكن يُبايع لهُم الاّ مُساقاً كالجمل المخشوش، وفي هذا دلالةٌ على كراهيَة الإمام لإمامَة هؤلاء المشائخ من دونهِ، وانقيادهِ لهُم مَظلوماً لا غضاضة فيه مع وجود اليقين في الدّين، ومنهُ يجب أن تستنتجَ من هذا الفعل منه عليه السلام، أنّه كان يَرى أنّه الأولى بالإمامَة والخلافَة منهم، فجاء في (ك ٢٨) من (النهج)، على لسان الإمام عليه السلام، مُخاطباً ابنَ هند معاوية بن أبي سفيان:

«وزَعمتَ أنّي لكلّ الخُلفاء حسَدت، وعلى كلّهم بَغيت، فإن يَكُن ذلكَ كَذلك فليسَت الجنايَة عليك،...، **وقُلتَ**: إنّي كُنت **أُقاد كمَا يُقاد** الجمل المخشوش حتّى أُبايع،.. **ومَا على المُسلم من غضاضة في أن يكونَ مَظلوماً ما لَم يَكُن شاكّاً في دينِه، ولا مُرتاباً بيقينه**».

٢- وهُنا الإمام يَستعدي الله على قُريش أخذهم أمراً هُوَ له، قَطعوا رَحِمه، وأكفأوا إناءه، وأنّه أحقّ بالخلافة منهُم -أي المشائخ-، وفيه تأمّل فلولا رَغبَة الإمام بهذا الأمر، لَما

استعدَى الله على قُريش، ووصَفهُم بالظلم له، وألصَقَ بنفسِه تجرّعَ غُصص الألم والوَجع، فقال عليه السلام في (النهج)، (خ ٢١٧) :

«اللَّهُمَّ، إِنِّي أَسْتَعْدِيكَ عَلَى قُرَيْشٍ، فَإِنَّهُمْ قَدْ قَطَعُوا رَحِمِي، وَأَكْفَأُوا إِنَائِي، وَأَجْمَعُوا عَلَى مُنَازَعَتِي حَقّاً كُنْتُ أَوْلَى بِهِ مِنْ غَيْرِي، وَقَالُوا: أَلاَ إِنَّ فِي الحَقِّ أَنْ تَأْخُذَهُ، وَفِي الحَقِّ أَنْ تُمْنَعَهُ، فَاصْبِرْ مَغْمُوماً، أَوْ مُتْ مُتَأَسِّفاً. فَنَظَرْتُ فَإِذَا لَيْسَ لِي رَافِدٌ، وَلاَ ذَابٌّ وَلاَ مُسَاعِدٌ، إِلاَّ أَهْلَ بَيْتِي، فَضَنِنْتُ بِهِمْ عَنِ المَنِيَّةِ، فَأَغْضَيْتُ عَلَى القَذَى، وَجَرِعْتُ رِيقِي عَلَى الشَّجَا، وَصَبَرْتُ مِنْ كَظْمِ الغَيْظِ عَلَى أَمَرَّ مِنَ العَلْقَمِ، وَآلَمَ لِلْقَلْبِ مِنْ خَزِّ الشِّفَارِ».

٣- وهُنا أيضاً يتشكّى من قُريش، وأخذهِم أمراً ليسَ لهُم فيه حق، والحقّ أنّه وإن عمّ قُريشاً بهذا، فإنّ للمشائخ النصيب الأكبر من هذا الذم، إن لَم يَكُن كلّه، ولا يَفتك التركيزُ على الشاهد " رَغبة الإمام الملحّة في أزمان المشائخ على أخذِ الإمامَة "، فقال عليه السلام مُخاطباً أخاه عقيلاً، في (خ ٣٦) من (النهج):

«فَدَعْ عَنْكَ قُرَيشاً وَتَرْكَاضَهُمْ فِي الضَّلاَلِ، وَتَجْوَالَهُمْ فِي الشِّقَاقِ، وَجِمَاحَهُمْ فِي التِّيهِ، فَإِنَّهُمْ قَدْ أَجْمَعُوا عَلَى حَرْبِي كَإِجْمَاعِهِمْ عَلَى حَرْبِ رَسُولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم قَبْلِي، فَجَزَتْ قُرَيْشاً عَنِّي الجَوَازِي ! فَقَدْ قَطَعُوا رَحِمِي، وَسَلَبُونِي سُلْطَانَ ابْنِ أُمِّي».

٤- وهُناك أمثلةٌ كثيرة يُستنبَط منها هذا الشاهد، انظُر مثلاً (خ ١٦٢) لّما سألَ الأسدي أمير المؤمنين عليه السلام عَن: كيف دَفَعَكم قومُكم عن هذا المَقام ؟، وانظُر أيضاً إلى الشقشقيّة التي هَدرَت (خ ٣)، والتي لَم نَسُقهَا هُنا بتمامها حتّى لا يُظنّ أن ليسَ معَنا غيرُها، فقدَ كثُرَ ترديدُها منّا، فلعلّ الخصمَ قَد سئمها، فمَا عادَ يتمعّن فيها، على أهمّيتها، ولأنني ذكرتُ قضيّة الشورى في بداية الكلام، فسأذكُرُ شاهداً على رَغبَة أمير المؤمنين عليه السلام للخلافة بعد مقتل عمر بن الخطاب، وقبلَ أن يتولاّها عثمان، حاثّاً إياكَ على تأمّل العبارات تأمّلَ مُتَدبّر: فقال عليه السلام: «فَصبرتُ (تأمّل، أنّه في عهد عُمر كانَ صابراً لا راضياً) على طولِ المُدّة، وشدّة المِحنَة، حتى إذا مَضى (عمر) لسبيلِه جَعلَها في جَماعةٍ زعمَ أنّي أحدُهُم، فيا لله وللشورَى ! متى اعترَض الرّيب فيَّ معَ الأوّل (أبو بكر) منهُم، حتّى صِرتُ أُقرَنُ إلى هذهِ النّظائر!».

٥- ومن غير النّهج أشيرُ إلى ما رواهُ البخاري من السنّة في (صحيحه) ٤/ ١٥٤٩: عن أم المؤمنين عائشة بنت أبي بكر، أنّ علي بن أبي طالب لَمَ يُبايع لأبيها إلاّ بعدَ ستّة أشهُر -واستظهرَ به الإمام الحجّة مجدالدين المؤيدي في كلامٍ بديع في (مجمع الفوائد)- [1]، وفيها أنَّ أبا بكر استدعَى عليّاً عليه السلام، فكانَ من كلام الإمام عليه السلام لأبي بكر: «إنّنَا لَمَ ننفس عليكَ خيراً ساقَهُ الله إليك، ولكنّا نَرىٰ لنَا في هَذا الأمر نَصيباً، فاستَبدَتَ بها علينَا، فَوجدنا في أنفسنا»، وهُنا تأمّل رغبة الإمام عليه السلام في الإمامَة، وحَرصهُ على المُطالبَة بحقّه.

لعلّ في هذا كفاية، لإثبات عدم صحّة عدم رغبة الإمام في الإمامة، التي هيَ حقّهُ بنص آي الكتاب، وصحيح سنّة الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، في عهد أبي بكر وعمر وقبلَ أن يتولّى عثمان حينَ الشّورىٰ.

ولِصاحب الشبهة أن يقول: فمَا حالُ تلكَ النّصوص التي تُفيدُ عدم رغبَة الإمام في الخلافَة ؟

الإمام علي عليه السلام والخلافَة بعدَ مقتل الخليفة الثالث مُناقشَة تصريحات عدم رغبتهِ فيها:

هُنا نتكلّم عن التصريحات التي احتواها (النّهج)، والتي مَفادها عَدم رَغبة الإمام في الخلافَة، وقبلهُ نُسبّقُ بمقدّمةٍ مهمّة نقول فيها:

إنَّ هذه التصريحات منه عليه السلام بعدَم رغبته في الخلافَة، لَمَ تَكن إلاّ بعدَ مقتل عثمان بن عفان، وتحديداً لَمَ تَخرُج منه عليه السلام إلاّ معَ طائفةٍ مُعيّنة من النّاس، وهُم المُتّهمونَ له بقتل عثمان، أو التحريض عليه، حيث لَمَ يُذكر مثلُ هذا في (النهج) -فيمَا وقعَ تحت أيدينا- إلاّ في ثلاثة مواضع، مَوضعين منها، والإمام يُخاطب طلحة والزبير بعد أن اتهاه بقتل عثمان

(١) مجمع الفوائد ص٢١.

-بنصّ النهج- وفي المشورَة، والموضع الثالث جاء خطاباً عامّاً -وهُناك ترجيحٌ كبير أنّهُ كانَ موجّهاً إلى تلكَ الطائفَة المتّهمَة له بالتحريض على قتل عثمان-، فإذا عَرفتَ هذا، فافْطَن لتصريحات الإمام عليه السلام بعدَم رغبَتِهِ في الخلافة، تَجدهَا إشارةً خفيّة يُريدُ أن يقولَ من خلالها: إنَّني بريءٌ من دم عُثمان، ولَستُ طامعاً في قتلهِ لتأولَ إليّ الخلافَة، أيضاً لَو قرأت السّيَر لوجدتَ أنّ النّاس كانوا يَهتفونَ باسم علي عليه السلام وعُثمان مُحاصر !! قبلَ أن يُقتَل، ممّا حدا بعثمان أن يأمرَ الإمام علياً عليه السلام بالخروج إلى ينبع لتفقّد أمواله -أموال علي هُناك-، انظر (خ ٢٤٠) من (النهج)، وذلكَ كي يخفّ هُتاف النّاس باسمه، فتهدأ الفتنَة، ومنهَا أدعُوكَ -أخي الباحث- للتأمّل، لتظهرَ لك الإشارَة الخفيّة، فتُصبِحَ كالشّمس رابعَة النّهار، فتَعرِفَ أنّ تصريح الإمام عليه السلام بعدَم رغبته في الخلافة، لمّا انثالَ عليه النّاس في بيته، إنّما كانَ من باب تَبرئة ساحَته من تهمة الطّمع في الخلافة،التي سيُفسّرها البعض -بَل قَد فُسِّرَت- بتحريضه على قتل عثمان، وهُنا -وكمَا وَعدنا- سنسردُ الأقوال التي صرّح بها أمير المؤمنين عليه السلام على عدم رغبته في الخلافَة:

١- جاء في (خ ٥٤) من (النهج)، مُخاطباً طلحة والزبير، حينَ زَعموا قتلَه لعثمان: «إنّي لَم أرِد النّاس حتّى أرادوني، ولَم أُبايعهُم حتّى بايعُوني.... وقَد زَعمتُما أنّي قَتلتُ عثمان».

٢- جاء في (خ ٢٠٥) من (النهج)، مُخاطباً طلحة والزبير، بعدَ تولّيه الخلافَة: «والله ما كَانت لي في الخلافَة إربَة، ولكنّكم دَعوتموني إليهَا، وحملتموني عليها».

٣- جاء في (خ ٩٢) من (النهج)، عند انثيال النّاس عليه عليه السلام، بعدَ أن كانوا يهتفونَ باسمهِ قبلَ مقتل عثمان، لمُبايعتهِ أميراً للمؤمنين: «دَعُوني وَالْتَمِسُوا غَيْرِي... وَأَنَا لَكُمْ وَزِيراً، خَيْرٌ لَكُمْ مِنِّي أَمِيراً!» .

تعليق: بعدَ أن تستَحضِرَ -أخي الباحث- ما قَد قرأتَهُ من تأكيد رغبَة الإمام عليه السلام وبلسانه، على القيام بفرض الإمامَة في زمن أبي بكر وعمر وأثناء الشورى، فيما سبقَ وذكرناه، نطلبُ هُنا التأمّل باستحضار المُقدّمة أعلاه في عدَم رَغبَة الإمام فيها بعدَ مقتل عثمان ؟ لماذا مثلُ هذا التصريح منه عليه السلام في مثل هذا الوَقت -تَدافع النّاس لمُبايعته-،

وجثّة عثمان ما زالَت مُرماة لَم تُدفَن ؟!، لماذا لَم يَكن يُصرّح بمثلِ ذلك في عهد الأول والثّاني وأثناء الشّورىٰ ؟! هَل لسقوط شأن الخلافَة التي هيَ زمام المُسلمين عندَه ؟ حاشَ وكلاّ. أو لسقوط شأن الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكر ؟ حاش وكلاّ وكيفَ يكون هَذان الأمران منطبقين عليه، وهُو القائل: في (خ ٥٤) : «فَتَدَاكُّوا عَلَيَّ تَدَاكَّ الإِبِلِ الهِيمِ يَوْمَ وِرْدِهَا، قَدْ أَرْسَلَهَا رَاعِيهَا، وَخُلِعَتْ مَثَانِيهَا، حَتَّىٰ ظَنَنْتُ أَنَّهُمْ قَاتِلِيَّ، أَوْ بَعْضُهُمْ قَاتِلُ بَعْض ولَدَيَّ، وَقَدْ قَلَّبْتُ هذَا الأَمْرَ بَطْنَهُ وَظَهْرَهُ حَتَّىٰ مَنَعَنِي النَّوْمَ، فَمَا وَجَدْتُنِي يَسَعْني إلاَّ قِتَالُهُمْ أَوِ الجُحُودُ بِمَا جَاءَ بِهِ مُحَمَّدٌ ﷺ، فَكَانَتْ مُعَالَجَةُ القِتَالِ أَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ مُعَالَجَةِ العِقَابِ، وَمَوْتَاتُ الدُّنْيَا أَهْوَنَ عَلَيَّ مِنْ مَوْتَاتِ الآخِرَةِ». ولَم نَذكُر هذه الخُطبَة الأخيرَة إلاّ مِن باب تبيين حِرص أمير المؤمنين عليه السلام على إرساء معالم سنّة أخيه سيّد المُرسلين ﷺ، وأنّها ذاتُ بالٍ وشأنٍ عندَه، وهُوَ آخرُ ما وَعدنا به في أوّل كلامنا، ومنه نعودُ إلىٰ صاحب الشبهة، الذي نتمنّىٰ أن تكونَ الفكرَة قد وصلَت إليه، بأبسَط العبارات، بعيداً عن التطويل المُمل، هذا والله أعلم.

وصلىٰ الله وسلّم علىٰ سيّدنا محمد النبي الأمين، وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين.

الشبهة السادسة عشر:

قال أحد المستبصرين بما معناه: إنَّ حديث الرسول ﷺ: «مَن مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية»، وهذا الحديث يشهد للإمامية ولعقيدتهم في الإمامة، حيث أنّ محمد بن الحسنِ العسكري المهدي المنتظر هُوَ إمامنا اليوم، وعليه يصدق حديث الرسول ﷺ، ولا يصدق على معتقد الزيدية، لتجويزهم خلو الزّمان من الإمام الظاهر، وواقع حالهم وتاريخهم يقول بوجود فتراتٍ بين الأئمة القائمين، واختتم المستبصر كلامه بالنصح للزيدية، وإرادة الهُدى لهم، بما سطّره وبيّنَه.

الرّد:

قد تبيّنا نُصحَ المُستبصر لنا، ونحنُ نُعيدُ النّصحَ له، بما هُو أقوى وأعزّ أركاناً بإذن الله تعالى، فنقول له ولإخوانه:

فائدة: حول حديث ميتة الجاهلية، من كتب الجعفرية

نقول فيها وعلى الله التّكلان: إنَّ هذا الحديث من أشهر ما يتمسّك به أهل الغيبة من الجعفرية في دَعواهُم، والحقّ أنّ رأي أئمة أهل البيت عليهم السلام، يُخالفُ ما فَهِمَهُ الإمامية من هذا الحديث، عندما استدّلوا به على الغيبة؛ لأنَّ أهل البيت يقولون: بأنّ الإمام الذي يجبُ مَعرفته، إمامٌ حيٌّ، ظاهرٌ وليسَ غائباً!، انظر قولَ أئمة الجعفرية أنفسهُم عليهم السلام:

١- قال الإمام الصادق عليه السلام: «مَن مَاتَ وَلَيسَ عَليهِ إمامٌ حَيٌّ ظَاهِرٌ! مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيّة، قِيلَ: إمامٌ حَي ؟ قَال: إمامٌ حَيٌّ، إمامٌ حَيّ»[1].

تعليق: تأمّل لفظةَ: ظَاهر، وهل الظهورُ إلاّ عكس الغياب والخفاء، -يا معشر الجعفرية-، أيضاً كلامُ الإمام الصّادق هُنا يتوافقُ معَ رأي الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام والذي سنذكرهُ عند الكلام على رأي الزيدية في هذا الحديث. نعم! فلا دليلَ

(١) الاختصاص، ٢٦٩، البحار، ٢٣/ ٩٢، إثبات الهداة، ١/ ١٣٩ .

على أنَّ إمامَ زماننا يجبُ أن يكونَ هُو ابن الحسن العسكري، لانتفاء النّص الدّال على إمامته كما تقرّرَ سابقاً، ولا دليلَ أيضاً على أنهُ إمامُ زماننا؛ لأنهُ غائبٌ مُختفٍ غيرُ ظاهر.

٢- عن يعقوب السراج قال: قُلتُ لأبي عبدالله: تَخلُو الأرضُ مِن عَالِمٍ مِنكُم حَيٍّ ظَاهِر! تَفزَعُ إليهِ النَّاس فِي حَلالِهِم وحَرَامِهِم ؟ فَقَال: «لا، إذاً لا يُعبَدُ الله يَا أبا يوسف» (١).

تعليق: وهُنا تصريحٌ بأنَّ إمام كلّ زّمان لا بُدَّ أن يكونَ حيّاً ظاهراً، يفزعُ إليه النّاس في حلالِهم وحرامِهم، فيما اشتبهَ والتبسَ عليهم من الدّين، ثمّ يقول الإمام جعفر -روحي له الفداء-؛ إذاً لا يُعبدُ الله، بغيرِ هذا الإمام الظاهر، والسؤالِ للجعفرية، هل تستطيعون أن تفزعوا إلى إمامِ زمانِكُم، فتخبروهُ بأمورِ دينكم، وما التبسَ عَليكُم فيه، يفزعُ إليه النّاس في الحلال والحرام ؟ يفزعُ إليه النّاس في التخلّص من الظلم والطُغاة وكيفية التعامل مع الجورِ والجائرين ؟، فإن قلتم: لا نستطيع -ولن تقولوا إلاّ هذا-، فأعيدوا التدبّر في رواية الصادق السابقة، وابحثوا عن الإمام الظاهر كيلا تموتوا ميتة أهل الجاهلية، والعياذُ بالله.

٣- وعن الصادق عليه السلام أنّه قال: «إنَّ الله لا يَدعُ الأرضَ إلاَّ وفِيهَا عَالِمٌ يَعلَمُ الزّيادَة والنّقصَان، فَإذِا زَادَ المؤمنونَ شَيئاً رَدَّهُم، وإذَا نَقّصُوا أكْمَلَهُ لَهُم، فقالَ: خُذُوهُ كَامِلاً، ولَولا ذَلِكَ لالتَبَسَ على المؤمنينَ أمْرُهُم، ولَمْ يُفَرَّقْ بَينَ الحقِّ والبَاطِل» (٢).

تعليق: تأمّل قول الصادق عليه السلام: إنَّ الله لا يدعُ الأرض إلاّ وفيها عالِم، يردّ ما زادهُ المُسلمون وليس مِنَ الشّرع، ويُكملُ ما قصّروا فيه بتعليمهم وإرشادِهِم، وأنّهُ لولا ذلكَ الفعلُ من الإمام لالتبسَ على المؤمنينَ أمرُ دينهم، ولَخُلِطَ الحقّ بالباطل. فهَل توفّرَت في إمامكم هذه الصّفات -معشر الجعفرية-، هَلْ عَلمتم إمام زمانكم الغائب قامَ مُختطباً يوم جُمعةٍ يحثّكم فيها على الصلاح ؟! هل عَلمتم إمام زمانكم الغائب يجلسُ بعد إمامتهِ لكم في

(١) البصائر، ١٤٣، علل الشرايع، ٧٦ البحار، ٢٣/ ٢١، ٥١، ٢٤/ ٢١٧، إثبات الهداة، ١/ ١٢٠ .

(٢) علل الشرايع، ٧٦، ٧٧، ٧٨، البصائر، ٩٦، ١٤٣، ٢٨٩، الاختصاص، ٢٨٩، كمال الدين، ١١٧، ١١٨، ١٢٨، ١٢٩، غيبة النعماني، ٦٨، المحاسن، ٢٣٥، البحار، ٢٣/ ٢١، ٢٤، ٢٥، ٢٦، ٢٧، ٣٩، ٢٦/ ١٧٨، إثبات الهداة، ١/ ١٠٦، ١٠٨ .

الصلاة للتدريس والتفهيم وإرجاع الفروع للأصول، وردّ العقائد الباطلة، والإفتاء، والفصل بين المُتخاصِمين، وتبيين الأحكام في الحلال والحرام ؟ هَل عَلمتُم إمامَ زمانكم يتقدّمكم عند لقاء أعداء الله والرّسول، يأمرُ بالمعروف وينهىٰ عن المُنكر، يُقيمُ الحدود، ويجمعُ الزكوات ؟ فإن قُلتم: لا نعلمُ ذلك – ولن تقولوا إلاّ ذلك –، فأقول: ابحثوا عن الإمام الظاهر المُستحقّ لهذا الأمر من آل رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، المُقتدي بالرسول وأمير المؤمنين والحسنين وأفاضل سادات أهل البيت عليهم السلام، وساندوهُ وكونوا أعواناً له، تنجوا من ميتة الجاهلية.

٤- وعن عمر بن يزيد، عن أبي الحسن الأول، قال: «مَن مَاتَ بِغيرِ إمامٍ مَاتَ مِيتةً جَاهلية، إمامٌ حيٌّ يُعرَف!، فَقلتُ: لَم أسمَع أبَاك يَذكُرُ هَذا، يَعنِي: إمامَاً حَيّاً، فَقال: قَدْ والله قَالَ ذَلك رَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم: مَن مَاتَ وَلَيسَ لَه إمامٌ يَسمَعُ لَه ويُطِيع! مَاتَ مِيتَةً جَاهلية» [1].

تعليق: تأمّل لفظة: (يسمعُ لهُ ويُطيع)، فإن كانَ غائباً فكيفَ أسمعُ لهُ وأطيعُ؟!.

مثاله:

لو أمَرَ رجلٌ طِفلاً أن يَسمعَ كلامَ والديه، ويتعلَّمَ منهُما حميدَ الأخلاق، ووالداهُ عنه مُسافرانِ إلىٰ بلدٍ بعيد، ومعَ ذلكَ فهُم يُراقبان ولدَهما، ويُحصيانِ تَحرّكاته وسكناته، عن طريق تقنياتٍ ووسائلَ حديثة، بحيثُ يرونَهُ ولا يَرَاهُم، فَكَبُرَ الطّفلُ وبَلغَ أشدّه، ونَشأَ علىٰ المعَاصِي والفَسَاد الأخلاقِي، فأتاهُ نفسُ الرّجُلِ بعدَ عَشراتِ السنين ! وسألَه: ماذا تعلَّمتَ من والِدَيك في هذه الفترة يا بني ؟ فردَّ عليه الصبي، قائلاً: لَم أرَهُما حتّىٰ أتعلّم مِنهُما ؟ فعاودَ الرّجل السؤال قائلاً: ولماذا تَخلَّقتَ بهذه الأخلاق المُشينة، وارتكبتَ من المعاصي ما يُغضبُ الله ؟ فأجابَهُ الصبي: هذه البيئةُ التي نشأتُ فيها، أدارَتنِي حَيثُ دَارَت، تَركَنِي والديّ، ولَم يقومَا بِحَقّ الله عَليَّ، مِن التَعليم و حُسنِ التأديب ! فقالَ الرّجل: فكيفَ يا بنيّ، لَو عَلِمتَ أنَّ والديكَ كانا يُراقبانك ويَريانَك من حيثُ لا تَراهُما، وأنتَ تنشأ علىٰ الفساد، وترتَكِبُ المُحرّمات، وتَنخَرِطُ فِيهَا عَاقِبَتُه عِندَ الله نيرانُ الجحِيم.

(١) الاختصاص، ٢٦٩، البحار، ٢٣/ ٩٢، البصائر، إثبات الهداة، ١/ ١٢٩، ١٣٩ .

فيتكلّم الصبي قائلاً: ما أقبحَ ما فعلَ والداي معي، يَرَونِي أهلَكُ، وأغرقُ في لجاج المعاصي ومتغطمط الضلالات ولا يَمدّان لي يدَ العون، أو يُرشِدان. وهذا حالُ أهل الغيبة من الجعفرية، الصبيّ هُم الأتباع، والوالدان هُم الإمام، والرّجل هُو الكتاب والعقل والسّنة. والله المُستعان.

رأي الزيدية في هذا الحديث

وهُنا ارتئينا أنَّ المقامَ جديرٌ بالتكلم على الحديث، الذي قال فيه ﷺ: «مَن مَاتَ ولَم يَعرِف إمَامَ زَمَانِه مَات مِيتَةً جَاهَليّة»، من وجهة نظرنا نحن الزيدية، ونُتمَّ ما سيسُدّ طريقَ احتجاجاتٍ كثيرة، فنقول:

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام في تفسيرِ الحديث:

«إذا كانَ في عَصرِ هذا الإنسان، إمامٌ قائمٌ زكيٌّ نَقيٌّ، فَلم يَعرفهُ ولَم يَنصرهُ، وتَرَكَهُ وخَذلَهُ وماتَ على ذلك، ماتَ ميتةً جاهلية، فإذا لَم يَكُن إمامٌ ظاهِرٌ مَعروفٌ باسمه، مَفهومٌ بقيامه، فالإمام الرّسول، والقرآن، وأمير المؤمنين عليه السلام، ومِمَّن على سيرته وفي صِفَتِه مِن وَلَدِه، فَتَجِبُ مَعرِفَةُ مَا ذَكَرنا على جميعِ الأنام، إذا لَم يُعلَم في ذلكَ العصر إمام، ويجبُ عليهِم أنْ يَعلمُوا أنَّ هذا الأمر في ولَدِ الرَّسول ﷺ خاصّاً دُونَ غيرِهم، وأنّهُ لا يَعدمُ في كُلِّ عَصرٍ حُجّةٌ لله يَظهرُ منهُم، إمامٌ يأمرُ بالمعروف وينهى عن المُنكر، فإذا عَلِمَ كُلَّ ما ذَكرنا، وكانَ الأمرُ عندَهُ على ما شَرحنا، ثمّ ماتَ فقد نجا من الميتة الجاهليّة، وماتَ على الميتةِ المِليّة، ومَن جَهِلَ ذلكَ ولَم يَقُل به، ولَم يَعتَقِده، فَقد خرجَ من الميتة المليّة، وماتَ على الميتة الجاهلية، هذا تفسيرُ الحديثِ ومعناه»[1] انتهى بحروفه.

تعليق: الإمام الهادي عليه السلام، يُشيرُ في أوّلِ كلامه إلى الحُجّة الظاهر المشهور، المعروف باسمهِ ورَسمه، الآمر بالمعروف والناهي عن المنكر، فإنَّ مَن بَلغتهُ دَعوتهُ ولم يُجبهُ ويُبايعهُ حقّ عليه حديث الرسول ﷺ من الميتة الجاهلية.

(١) الأحكام ٢/ ٤٦٦ - ٤٦٧ .

ثمَّ يُشيرُ عليه السلام إلى الحُجّة الخائف المغمور، غير المشهور ولا المعروف باسمه، ولَم تصِل دَعوتهُ إلى الأمصار والبلدان، وأنَّ على الشيعة في هذا الحال، أن يُؤمنوا بأنّ هذا الأمر –الإمامة– في أهل البيت عليهم السلام دونَ غيرِهم، وأنّه لا بُدَّ من شخصٍ منهم يحملُ صفاتَ الزّعامَة في زمان الفترة، وقال العلامة أحمد بن يحيى حابس –رحمه الله–: «وسَبَبُ الفَترَة قَهرُ الظَّلَمَة» (١)، وأنّه لولا الخوف المُسلّطُ عليهِم، ما توانوا عن الخروج، والتحول من طورِ الغمور إلى الظهور، وعليهِم أن يملئوا أنْفُسَهُم إيماناً بِنُصرَةِ هَذَا الإمامِ المَغمُورِ إنْ كانوا يعرفونه باسمه، كما نعرفُ إمامَنا اليوم على عدم ظهوره واشتهاره، وإن كانوا لا يعرفونَ أحداً باسمهِ فالقولُ ما تقدَّمَ عن الإمام الهادي عليه السلام معَ الاعتقاد الجازم بالنُصرَة لِمن قامَ بهذا الأمر منهم، بالمال، والنفس، والولد.

ثمَّ يشيرُ عليه السلام بعد هذا، إلى الائتمام بالقرآن والرسول وأمير المؤمنين والأئمة من ولده السابقين، إذ أنَّ الخائف المغمور غير المعروف بالاسم للبعض، والمعروفِ للبعض ممّن يعيش قريباً منه، لنْ يُخالفَ حَتماً كتاب الله ولا سنة جدّه محمد صلى الله عليه وآله وسلم، ولا دَعوة أبيه علي عليه السلام، ولا دين آبائه من الأئمة الكرام البررة، وحديثُ الثقلين على كلامنا ضامن. وبهذا يموت العبدُ ميتة أهل الإسلام، ويكونُ كلّ هؤلاء له ذخراً ووسيلة عندَ الملك الدّيان، فَمَن أحبَّ قوماً حُشِرَ مَعَهُم. اللّهم، أمتنا ميتة أهل الإسلام، وانفعنا بولاية محمد وآل محمد، واجعلنا من أنصارهم وأعوانهم، لا مِن خاذليهم وأعدائهم، آمين اللهم آمين.

ثمَّ علّق الإمام يحيى بن الحسين الهاروني الحسني عليه السلام على تفسير الإمام الهادي السابق للحديث، فقال: «وهذاَ هُوَ الصّحيح، دُونَ مَا ظَنَّ بعضُ النّاس، مِن أنه يَدُل على أنّهُ لا بُدَّ في كُلِّ زَمانٍ مِن إمامٍ تَلتَزِمُ مَعرِفتُه؛ لأنَّ هذا في نهايَة البُعد».

تعليق: [يُريدُ الإمام أنّهُ لا يُشترطُ في كل زمان إمام، إذا كانَت دعوة العترة في طور الاقتصاد وعدمِ الاشتهار، لما في ذَلِكَ مِن التكليف بما لا يُطاق، وهُو غايةٌ في البُعدِ في أن يكونَ واجباً مع الغمور وعدم الاشتهار، وعدمِ قرعِ المسامِعِ للدعوة العادِلَة الجامعَة ، وعلى مَن هذا حالهُ الائتمامُ بالقرآن والرسول وأمير المؤمنين والأئمة من ولده السابقين، والتشحّطِ والتحلّي بعزيمة تحمّسه للقيامِ مع داعي آل مُحمّد عليهم السلام من أبناء الحَسن والحُسين،

(١) الإيضاح شرح المصباح، مخطوط .

وأن يكونَ في حالهِ هذا مُقتدياً في دينهِ وقيلِه، بأئمتهم السابقين علي فالحسن والحسين فزين العابدين فزيد بن علي فمن بَعد، وألاّ يُخالفَهُم فيما اجتمعوا عليه من الأصول، ففي هذا يدخلُ العبد في ميتة أهل الإسلام، وإن لَم يعرف إمامَ زمانهِ بعينهِ ورَسمه؛ لأنَّ تكليفَ ما لا يُطاق كما تطلبُ الجعفرية من العباد مُحال، وفي كلام الجعفرية بإمامة الغائب للزّمان ضَحِكٌ على الذقون، واستخفافٌ بالعقول، وقولُ الزيدية أعدلُ الأقوال، ولا يدخُلُ هذا في بابِ شهادة الجارِ لنفسه، وإنّما يشهدُ لتوسّط قولها مَن سبرَ أقوالَ الفِرق وتعليلاتهم لهذا الحديث الشريف، فهُم بينَ مُلحقٍ له بسلاطين الدّول على جَورِهِم وظُلمِهم وعدم تحقّقُ عدالَتِهم، وأنّى يكونُ هؤلاء حُجّة؟ وبينَ مُهمِلٍ له، لا يُلقي لهُ ولأهميّته بالاً، وبينَ مُلحقٍ لهُ بأئمة الأوهام والخيالات مَن لا يَنفعونَ ولا يَضرّون، ولا يَحلّونَ ولا يَربطون، لا لِضَعيفٍ انتصفوا، ولا لضائعٍ انتشلوا، ولا لحقٍّ انتصروا، ولا لباطلٍ غَضِبوا، فأنّى تكونُ لهؤلاء إمامَة الزّمان والحجّة على العالَمين، وأنّى يجبُ على العباد الإيمانُ الإيجابي بِمَن هذهِ صِفته ؟، فتوسّطَ أهل البيت عليهم السلام بين هؤلاء في مقالَتِهم، فلا هُم أهمَلوا وجوّزوا خُلو الأرضِ من حُجّة ظاهرَةٍ شاهرَة أو مَغمورَةٍ خائفةٍ غير مشهورةٍ ولا غائبة، ولا هُم أوجَبُوا على العباد معرِفَة المغمور غير المشهور من عُلماء آل مُحمّد عليهم السلام، فجَعَلوا لهُم منهجَ الكتاب والسنة وأمير المؤمنين وولَده أبناء الحسن والحسين علاماتٍ على الموتِ بميتةِ أهل الإسلام، مع السعيّ منهُم قدرَ المُستطاع لإيجادِ مَن صِفتهُ صِفةُ أئمة أهل البيت السابقين من بني فاطمَة اللاحقين، فإن لَم يجدوا، فلا يُكلّفُ الله نفساً إلاّ وُسعها، والمرءُ مَع من أحب.

عودٌ لكلام الإمام الناطق بالحق يحيى الهاروني.

«**فإن قالَ قائل**: أتُجوّزنَ أن تَخلُوَ الأرضُ من الأئمة أَزمنةً كثيرَة ؟.

قيلَ له: إن أردتَ بهذا القول، أنَّ الأرضَ تَخلو ممّن يَصلحُّ للإمامة، وسياسَة أمرِ الأمّة مِن أفاضِلِ أهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، فهذا يَمتنِع منهُ الزيدية، ولا يُجوّزونَه، وإن أردتَ بذلِكَ أنّها تخلو ممّن يقومُ بالأمر ويَتولاّه لأسبابٍ عارِضَة، وأحداثٍ مَانِعَة، فهذا غيرُ ممُتَنِع»[1]. اهـ كلام الناطق بالحق الهاروني.

(١) الدّعامَة، ص ٢٢٦ - ٢٢٧ .

وإلى هذا القول الأخير، يُشير الإمام مانكديم أحمد بن الحسين عليه السلام، **فيقول**: «اعلَم أنَّ مِن مَذهَبِنا أنَّ الزّمان لا يَخلو عَن إمام، ولَسنا نعني بِهِ أن لابُدَّ مِن إمامٍ مُتصرِّف، فالمعلوم أنّهُ ليس، وإنّما المُرادُ به ليسَ يجوزُ خلوّ الزّمانِ ممّن يَصلُح للإمامَة» [1].

تعليق: قال عليه السلام: فالمعلوم لَيس يُريدُ أنّ الخائف المغمور غير المشهور الظاهر غير الغائب، لا تنطبقُ عليه علاماتُ التّصرّف في الأمة؛ إذ لو انطبقَت عليه لكانَ ظاهراً داعياً مشهوراً.

وللإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي عليه السلام، كلامٌ بديع، فيه تعزيزٌ لما ذكَرنا، نكتفي بالإشارة عن الإطالة، فليُراجَع[2].

واعلَم أنَّ هذا التأويلَ للحديث، معَ اجتماعِ سواد الأمّة على صحّة صدورِه عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، نجدهُ أقرب التأويلات والتفسيراتِ المُطابِقَة للعقل والنّقل، ويُعزّزهُ قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «مَن سَمِعَ وَاعِيَتَنا أهَلَ البيت، ولَم يُجِبهَا كَبّه الله عَلى مِنخَريه فِي نَارِ جَهنّم»[3]، والواعية هي: الدّعوة، والدّعوة لَن تكون إلاَّ مع الظهور، وهيَ مُتوفّرةٌ في الظاهر المشهور والخائف المغمور، على اختلافِ توسّعها وانتشارها. وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «إنَّ عِندَ كُلّ بِدعَةٍ تَكونُ مِن بَعدِي يُكادُ بِهَا الإسلام، وَلِيّاً مِن أهلِ بَيتِي، مُوكّلاً يُعلنُ الحقّ وينُوّره، ويَردّ كيد الكائدين، فاعتبروا يا أولي الأبصار وتوكلوا على الله» [4]، وحتماً لن يكون هذا الوليُّ إلاَّ ظاهراً غير غائب، كما قد تقرّرَ، وصفةُ الظهور مُتوفّرةٌ في المشهور والمغمور، والاختلاف في الشهُرَة مِن عَدَمِهَا.

هذا وصلّى الله وسلم على محمد وآله الطيبين الطاهرين.

---

(١) شرح الأصول الخمسة، للقاضي عبدالجبار، وشرحها للإمام المستظهر بالله أحمد بن الحسين بن أبي هاشم محمد بن علي بن محمد بن الحسن بن الإمام محمد بن أحمد بن محمد بن الحسن - والحسن هذا جد الإمام الناصر الأطروش - بن علي بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب، ص ٥١٤ .

(٢) مجموع كتب ورسائل الإمام القاسم بن محمد عليه السلام، ص٢٦٨ .

(٣) رواه الإمام المنصور بالله في العقد الثمين .

(٤) رواه الإمام المنصور بالله في العقد الثمين .

الشبهة السابعة عشر:

إنَّ عقيدتي المنزلة بين المنزلتين -تسمية مُرتكب المعاصي بالفاسق-، والخلود عقيدتان دخيلتان على عقيدة أهل البيت عليهم السلام في الله، وأنّ مُتقدّمي الزيدية كانوا على خلاف هذا القول.

الرد:

في الحقيقة أنّه قد اتّضح لنا ولصاحب الشبهة انطباق عقائد مُتأخّري الزيدية بمُتقدّميهم في مسائلَ كثيرة وهامة بل في كلّها سردناها في بحث (الزيدية والمعتزلة... والتأثر... قراءة متأنية)، وهُنا سنُوضّح أنّ عقيدة المنزلة بين المنزلتين والخلود لأصحاب المعاصي هِيَ مذهب ساداتنا من أهل البيت عليهم السلام المُقارنين للكتاب الكريم، وعليه ينقسم الكلام:

أولاً: عقيدة المنزلة بين المنزلتين:

أولاً: على لِسَان الإمام زيد بن علي عليه السلام، مَنْ خالَف كتاب الله لايكونُ مؤمناً:

هُنا أخي الباحث، تأمّل الإمام زيد بن علي -صلوات الله عليه- ينفي أن يكونَ أحدٌ من أهل القبلَة ينطبقُ عليه اسم الإيمان، والمحبّة من الله، مع مُخالفته أوامر الله، وارتكابه ما نهَى الله عنه على لسان رسوله الكريم -صلوات الله عليه وعلى آله-، وفي هذا الإقرار منه عليه السلام، إثباتُ عدم دخولِ الجنّة لَمن لا يستحقّ اسم الإيمان -لَمن لا يُحبّه الله-، فقال الإمام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (٧٥-١٢٢هـ)، مُحتجّاً على مَن ينسبُ اسم الإيمان لأهل المعاصي، المُخالفين لأوامر الله والرسول صلى الله عليه وآله وسلم:

«فَسَلهُم هَل يَدخُل الجنّة إلَّا مَن يُحبّ الله؟ أوْ يَشُكّونَ فِيمَن لا يُحبّهُ الله -تَبارك وتعَالى-، لا يَدرُونَ أيَدخُلُ الجنّة أمِ النّار؟ وقَد قَال الله تَبارَكَ وتَعالى: ﴿**لاَّ يَتَّخِذِ**

الْمُؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّـهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران:٢٨]، وقَال تبارك وتعالى: **﴿لَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَاللَّـهُ يَهْدِي مَن يَشَاء إِلَى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ، وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّـهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُم مِّن بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُوْلَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ، وَإِذَا دُعُوا إِلَى اللَّـهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم مُّعْرِضُونَ﴾** [النور:٤٦-٤٨].

فَسَلهُم عَن خَمْسَةِ رَهْطٍ مِنْ أهلِ القِبلَة، وافَقُوا عَشرَة رَهطٍ مِن تُجارِ المسلمِين، فَأرَادوا أنْ يَأخُذُوا أمْوالَهُم، فَلم يَستَطِيعوا، فَذهَبَ الخَمسَةُ إلى عَشَرةٍ مِنَ الأكرَاد فَوالَوهُم، فَشَارَكُوهُم على قِتَالِ المسلمِين وأخْذِ أمْوالِهم، فَدَعَاهُم المسلمُون إلى الله -تبارك وتعالى- ورسوله ﷺ وإلى كِتَابِه الكَريم وإلى أنْ يَكونُوا مَعَهُم عَلى قِتالِ الأكْراد، فَأبَوا عَليهِم وقَاتَلُوا - مَعَ الأكْراد - المسلِمِين حَتى قَتَلُوهُم وأخَذُوا أمْوالَهُم فَاقْتَسَمُوهَا هُم والأكرَاد. فَسَلهُم عَن هَؤلاءِ الخَمْسَةِ الرّهْط حَينَ تَولّوا عَن طَاعَة الله -تَبَارَك وتَعالى-، وقَتَلوا المُسلمِينَ مَع الأكرَاد، أمِنَ المؤمنينَ هُمْ، أمْ هُمْ مِنَ الله -تَبارَكَ وتَعالى- فِي شيء؟ فَإنْ قَالوا: نَعَم. كَانُوا مِنَ الذينَ سَعَوا فِي آياتِ الله مُعَاجِزين. والمعَاجِزون: المشاقّون؛ لأنّهم تَركُوا قَولَ الله -تَبارَك وتَعالى- وأخَذُوا بِالظّن والشّبهَات»[1].

تعليق: هُنا استحضِر -أخي القارئ- أنّ الإمام زيد بن عَلي عليه السلام، لا يعدّ أهل المَعَاصِي من أهل الإيمانِ، ففي الكلام الآتي القريب، ستجدهُ -صلوات الله عليه- يُقرّ عدم دخول الجنّة إلاّ لأهل الإيمان دونَ الفاسقين من أهل المَعاصي، وفي هذا إثباتٌ لعقيدة المنزلة بين المنزلتين، مؤمنونَ وفَسقَةٌ منافقونَ عُصاة وكافرون، وتأمّل ما يأتي.

ثانياً: على لِسَان الإمام زيد بن علي عليه السلام، أنّ النّاس ثلاثة: مؤمنٌ، وفاسقٌ منافق، وكافر:

وهُنا -أخي الباحث- إثباتٌ لعقيدة المنزلَة بين المنزلتين على لسان أبرز رجالات أهل البيت -سلام الله عليهم- ممن المتقدّمين، أمير المؤمنين زيد بن علي عليه السلام، فتجدهُ -صلوات الله عليه- يُقسّم النّاس إلى ثلاثَة أصناف: صِنف مؤمن، وصِنف مُنافق

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي، كتاب الإيمان.

فاسِق، وصِنف كافر، **قال الإمام زيد بن علي عليه السلام:**

«فَكَانَ الذينَ أُرْسِلَ إليهِم محمّدٌ صلى الله عليه وآله وسلم ثَلاثَة أصنَاف: مُؤمِناً ومُؤمنةً، ومُنافِقاً ومُنَافِقةً، والذينَ كَفَروا أهل الأوثَان، -عَلى غَير دِينِ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم-، فَمَنَ لَم يَكن اسمُه يَوم القِيامَة مِن أهلِ الدّعوَة مُؤمِناً كَانَ مُنافِقاً، ومَنْ لَم يَكن اسمُه مُنافِقاً، كَان مِنَ الذينَ كَفَرُوا، ولا يُدْخِلُ الله النّارَ أحَداً مِنْ أهلِ الدّعَوَةِ حَتّى يَلزَمَهُ اسمُ النّفاق، فَإذَا سِيقَ الذين كَفَروا إلى النّار، وسِيقَ الذِينَ اتّقوا إلى الجنّة، ذَهَبَت الأسمَاء كلّهَا إلا الاسمَين اللذين خَلقَ الله تَعَالى عَليهِمَا النّاس» [1].

تعليق: بهذا القدر أكتفي في النقل، ومَن أرادَ الاستزادة فعليهِ مُراجعة كتاب (الإيمان) للإمام زيد بن علي -صلوات الله عليه-، وليسَ يكفي صاحب الشّبهَة هنا إلاّ الإشارَة كي يقتنعَ بأصلِ هذه العقيدة عندَ ساداتنا من أهل البيت عليهم السلام، وسنُعضّدُها بطرحِ مُعتمد الزيدية في إثبات الخلود لأهل المعاصي، ففي إثباتِ الخلودِ لأهل المعاصي، إثباتٌ للمنزلة بين المنزلتين من طريقٍ آخر يتنبّه له الباحث الحصيف.

ثانياً: عقيدة خلود أهل المعاصي في النّار:

وهُنا نذكر روايات مُتقدّمي أهل البيت عليهم السلام، مُثبتين مُتابعَة الزيدية لهم -سلام الله عليهم-.

١- روَى الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني عليه السلام، بسنده إلى الحسن بن الحسين بن زيد بن علي عن أبيه الحسين ذو الدمعَة عن جَعفر الصادق بن محمّدٍ، عن محمد الباقر بن علي، عن علي زين العابدين بن الحسين، عن الحسين الشهيد بن علي عن علي المرتضى عليه السلام، قال: قالَ رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «فِي الزّنَا سِتٌّ خِصَالٍ: ثَلاثٌ فِي الدّنيا، وثَلاثٌ فِي الآخِرَة، فَأمّا التِي فِي الدّنيا فَإنّهَا تُذهِبُ البَهَاء، وتُعَجّلُ الفَنَاء، وتَقطَعُ الرّزق، وأمّا التِي فِي الآخِرَة: فَسُوءُ الحِسَاب، وسَخَطُ الرّحمَن، والخُلودُ فِي النّار» [2].

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي، كتاب الإيمان.

(٢) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، الباب الخمسون، ص٥٤٥

تعليق: تأمّل هُنا إثباتَ الخلود في النّار للزاني، والـزّاني عـاصٍ غـير مـؤمن كـما أثبـتَ الإمام زيد بن علي عليه السلام أعلاه.

٢- روَى الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني عليه السلام، بسنده إلى أبي عبـدالله جعفـر بن محمد، عن أبيه، عن جده عليهم السلام، في قوله تعالى: ﴿**وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الحَسْرَةِ إِذْ قُـضِيَ الأَمْرُ**﴾ [مريم:٣٩]، قال: يُقَال لأهلِ الجنّة: يَا أهلَ الجنّة، خُلودٌ لا مَوتَ فِيهَا أبَداً، ويَـا أهْلَ النّارِ خُلودٌ لا مَوتَ فِيهَا أبَداً، وَذلِكَ قَولُه تَعَالى: «قضي الأمر»، قَـال: قُـضِيَ عَـلى أهلِ الجنّة الخُلودُ فِيهَا، وقُضِيَ عَلى أهلِ النّارِ الخُلودُ فِيهَا.(١).

تعليق: قد ثبتَ دُخولُ أهل المعاصي النّار، وهُنا إثباتُ الخلود على مَن كانَ في النّار.

٣- روَى الإمام أبو طالب يحيى بن الحسين الهاروني عليه السلام، بسنده إلى محمّد بن الحنفية -رضي الله عنه-، أنّه قال: «لَمّا قَدِمَ أمير المؤمنين عليه السلام إلى البصرة بَعدَ قِتَال الجمَل دَعَـاهُ الأحنَـفُ بن قَيسٍ -رَضي الله تعالى عنه-، واتخذَ لَهُ طَعَاماً، وبَعَثَ إليهِ وإلى أصحَابِهِ، فَأقبَلَ إليـه أميرُ المـؤمنين، ثـم قَـالَ لَـهُ: يَـا أحنَـف، ادعُ أصـحَابي، فَـدَعَاهُم فَـدَخَلَ عَليـه قـومٌ مُتخَشّعُون كَأنّهُم شنان بوالٍ. فَقَال الأحْنَف بن قَيسٍ: يَا أمير المؤمنين، مـا هـذا الـذي نزل بهم، أمن قلة الطعام أم من هول الحرب؟ قال: لا يا أحنف. إنّ الله -عـزّ وجـلّ- إذَا أحبّ قَوماً تَنَسّكُوا لَه فِي دَار الدّنيا تَنَسُّكَ مَنْ هَجَـمَ عَـلى مَـا عِلِـمَ مِـنْ فَـزِعٍ يَـومِ القِيامَة... فَإنْ فَاتَـكَ -يَـا أحْنَـف- مَـا ذَكـرتُ لَـكَ فَلـتَرفُلَنّ فِي سَرابيـل القَطِـرَان، ولَتَطُوفَنّ بَينَهُمَا وبَينَ حَمِيمٍ آنٍ، فَكم يَومَئذٍ فِي النّار مِن صُلبٍ محطومٍ، ووجهٍ مَـشؤومٍ، ولَو رَأيتَ وقَد قَام منادٍ ينادي: يا أهل الجنّة ونَعيمهَا وحُليّها وحُلَلهَا خُلوداً لا مَـوتَ فِيهَا، ثمّ يَلتَفِتُ إلى أهل النّار، فَيقول: يَا أهلَ النّار، يَا أهلَ النّـار، يَـا أهـلَ الـسّلاسِل والأغلال، خُلوداً لا مَوتَ، فَعِندَهَا انقَطَعَ رَجَاؤهُم وتَقَطّعَت بِهِمُ الأسبَاب، فَهَذَا مَـا أعدّ الله -عزّ وجلّ- للمُجرِمين، وذَلك مَا أعدّ الله -عزّ وجَلّ- للمُتقين» (٢).

(١) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، الباب الرابع والسّتون، ص٥٩٢ .

(٢) تيسير المطالب في أمالي أبي طالب، الباب الرابع والسّتون، ص٥٩٦ .

تعليق: وهنا تأمّل لفظات الخلود على لسان أمير المؤمنين كيفَ عمّت أهلَ النّار، وانظُر انقطاعَ الرّجاء على أهل المعاصي والكفر ممّن حُقّت عليهم النّار.

٤- قال الشريف الحسني محمد بن علي البطحاني الكوفي عليه السلام: قال محمد في كتاب أحمد: قُلتُ لأحمد بن عيسى بن زيد بن علي (ت ٢٤٧هـ) : يَخرجُ مِنَ النّارِ أحَدٌ ممّن يَدخُلُهَا؟ فقال: «هَيهَات، وأنّى لهُ الخُروج» [1].

٥- قال الشريف الحسني محمد بن علي البطحاني الكوفي عليه السلام: قَال الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي (ت٢٦٠هـ) : «وسَألتَ عَمّن دَخَلَ النّار، أيُخرِجُهُ الله مِنَ النّار أمْ لا ؟، فَالجَوابُ: أنّا نَشهَدُ عَلى أهلِ النّار كَمَا يَشهَد اللهُ عَليهِم، فَمَن قَالَ الله خَالداً فِيها شَهِدنَا عَليه بِمَا شَهِدَ الله عَليه، وقَالَ الله -عز وجل-: ﴿**فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ، فَأَمَّا الذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الذِينَ سُعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إلاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ**﴾ [هود:١٠٥-١٠٨]، يَعني غيرَ مَقطوع، فَنحنُ نَشهَدُ عليهِم بِمَا شَهِدَ اللهُ عليهِم فِي كِتَابِه مِنَ الخُلود فِيهَا أبَداً، والمشيئةُ مَردُودة إلى الله، كَمَا قَال: إنّه فَعّالٌ لِمَا يُريد» [2].

هذا وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الشبهة الثامنة عشر:

قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم، لأهل البيت عليهم السلام: «لا تعُلّموهم فإنّهم أعلَمُ منكُم»، هل هُوَ ثابتٌ عند الزيدية ؟ فإن كانَ ثابتاً فما تأويلُهُ عندَهُم ؟، بمعنى: هل المُرادُ عدم تعليمِ أفرادِهِم مسالكَ الدّين تلّقي تلميذٍ عن شيخ، أو غيره ؟ فإن كانَ الأوّل فليسَ ينطبقُ على قول الزيدية في أئمتها، وإن كان غيره، فوضّحوا ؟.

(١) جامع علوم آل محمّد، المجلد السادس، (مخطوط) .

(٢) جامع علوم آل محمّد، المجلد السادس، (مخطوط) .

الرد:

في الحقيقة أنّ هذا الأثر عن رسول الله ﷺ عندنا -معشر الزيدية- ثابت على غير تأويل، وبهذا الأثر وأمثالِهِ من مُتشابهات أقوال الرسول ﷺ يتشبّث البعض القليل!، فيأوّلوه على غير وجههِ الصّحيح، وهُنا سنتكّلم بكلامٍ غير مخلّ -إن شاء الله-، موجّهين الكلام من خلال عدّة أمور :

أوّلها: مرتبة الحديث: اعلمَ -رحمَكَ الله- أنّ لهذا الحديث عندَ الزيدية أصلاً من طريقِ أبي العباس الحسني -رحمة الله عليه-، إلى موسَى بن عبدالله بن موسى بن عبدالله المحض عليه السلام، وهُوَ عن أبيه، عن جدّه، عن أبيه عبدالله المحض -صلوات الله عليهم أجمعين-. وهُوَ مُتلقّى عند عموم أئمّة الزيدية بالقبول.

ثانيها: تأويلُه: وهُنا ننقلُ بعض متنِ الأثر عن المحض عليه السلام، لبعض طولٍ فيه، فقال عليه السلام: قال رسول الله ﷺ في خطبةٍ له: «... يَا أيّهَا النّاس، سُعِّرت النّارُ وأقْبَلَت الفِتَن كِقِطَعِ اللّيل المُظلِم، إنّكُم والله لا تَتَعَلّقُونَ عَليّ غَدَاً بِشيء، ألاّ وإنّي قَد تَركتُ الثّقَلين، فَمَن اعتَصَمَ بِهِما فَقَد نَجَا، ومَنْ خَالَفَهُمَا هَلَك». فَقَالَ عمَر بن الخطاب: ومَا الثّقَلان يَا رَسول الله؟ فَقَال: «أحَدُهُمَا أعْظَمُ مِنَ الآخَر، كِتَابُ الله طَرَفٌ مِنهُ بِيدِ الله، وطَرَفٌ بِأيدِيكُم، وَعِترَتِي أهلَ بَيتي، فَتَمَسّكُوا بِهِمَا لا تَضلّوا ولا تَذلّوا أبَداً، فَإنّ اللطِيفَ الخَبير أنْبَأني أنّهُمَا لَن يَفتَرِقَا حَتّى يَرِدَا عَليّ الحَوض، وإنّي سَألتُ الله ذَلِكَ فَأعْطَانِيه، ألا فَلا تَسبِقُوهُم فتَهلِكُوا، ولا تُقَصّروا عَنهُم فتَضِلّوا، ولا تُعلّمُوهُم فَإنّهُم أعْلَمُ مِنكُم بِالكِتَاب، أيّهَا النّاس، احفَظُوا قَولِي تَنتَفِعُوا بِهِ بَعدِي، وافْهَمُوا عَنّي حَتى تَنْتَعِشُوا، لِئلاّ تَرْجِعُوا بَعدِي كُفّاراً، يَضرِبُ بَعضُكُم رِقَابَ بَعض، فَإنْ أنتُم فَعَلتُم ذَلِك - وسَتَفعَلون - لَتَجِدُنّ مَنْ يَضرِبُ وجُوهَكُم بِالسّيف...».

وهُنا تأمّل -رَحِمَك الله- تجدَ الرّسول ﷺ حثّ على التَمَسّك بِالثّقلين، كتاب الله وعترتِهِ أهل بيته، وليسَ المُرادُ على شرطِ الزيدية بالعترة إلاّ جماعَة سادات بني الحسن والحسين، لا ما ذهبَت إليه الجعفرية من تخصيص أعيانٍ مُسمَّين معروفين، والمقامُ في هذه النّقطة مقامُ الكلام على تأويل هذا الخبر عندَ الزيدية، نعم ! فبعدَ ما حثّ الرّسول ﷺ

على التمّسك بالثّقلين، أتَى على ثلاثة أمورٍ مُكمّلة وحاثّة على الاقتداء الصّحيح بهذين الثّقلين، فقال: «لا تَسبقوهُم فتهلكوا»، أي لا تتعدّوا ما وقفَ عليه الثّقل الأصغر من أهل بيت نبيّكم سادات بني الحسن والحسين، فتسبقوهُم بما ليسَ له أصل في الدّين، فيكونُ في ذلكَ الهلاكُ لكم، لعدم تقيّدكم بما اكتفَى به أهل البيت عليهم السلام من تأصيلٍ في الدّين. أيضاً يُنبّه الرسول صلى الله عليه وآله وسلم على نقيض المُسابَقَة لهم في علوم الدّين، وهُو التأخّر عنهُم، فيقول صلى الله عليه وآله وسلم: «ولا تُقَصّروا عَنهُم فَتَضِلّوا»، أي لا تُقصّروا وتتأخّروا في اتباعِ هذه الفئَة الفاطميّة، والالتزام والاقتداء والتمذهب بما أصّلوه وفرّعوه وأجمعوا عليه، لَما في ذلكَ من الاجتنابِ للصوابِ، فيقعُ به الضّلال. ثم بعد يذكُرُ الرسول صلى الله عليه وآله وسلم حالَة ما بينِ المُسابقة لهُم والتقصير والتأخّر عنهم، وهي التي عناها بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «ولا تُعلّمُوهُم فَإنّهُم أعْلَمُ مِنكُم بِالكِتَاب»، أي لا تُجادلوهُم فيما أجمَعوا عَليه، ظنّاً منكم أنّ الحقّ سيقعُ في خلافِ إجماعهم، وهذا كلّه منكم على نيّة أن تعُلّموا وتُصحّحوا إجماعاً قد سبقَ واتّفقَ عليه سادات بني الحسن والحسين من المتقدّمين والمتأخرين، فَهُم أعلَمُ منكُم بالكِتاب والعقيدة المحمديّة الصحيحة؛ لأنّهم لن يُجمعوا على باطل. **نعم !** وبهذا كلّه يحصلُ الاقتداء والتمسّك بالثِّقَل الأصغر، لا تسِبق أهل البيت، فتجعل عقلَك يستنبط ما لم يسْتنبِطْهُ ولم يَقُل به سادات أهل البيت عليهم السلام، ولا تتأخّر عن الالتحاق بركبِ سادات بني الحسن والحسين والتّمذهب بمذهبِهم. ولا تُظهروا الأعلميّة عليهم بأمور الدّين فتُراجعوا إجماعَهُم، وتَزعُمون أنّكم أتيتُم بحقٍّ ليسَوا يَعرِفُونه.

ثالثها: إن قال جعفريّ: تكلّمتم وأسهبتُم مُفسّرين الآل بسادات بني الحسن والحسين، دونَ مَاذَهَبنَا إليه من اعتبارِهَا في أشخاص معُينين من هؤلاء الآل، فهلاّ وضّحتم سبب إهمالكم لهذا الوجه ؟.

قُلنا: لسَبَبٍ رئيس وأسبابٍ أخرى تابعَة، فأمّا السّبب الرّئيس فإنّه لا صحّة عندنا للنصّ على أشخاصٍ مُعيّنين بعد الحسين -صلوات الله عليه-، وقد تكلّمنا في هذا بما لا مزيد عليه، يُقوّي كلامنا عدم اشتهار هذا النّص إلاّ عند طائفةٍ من طوائف المسلمين على أهميّته، بل على أصوليّته في دين محمد صلى الله عليه وآله وسلم، وهذا هُوَ السّبب الرئيس، يليه أسبابٌ أخرى

منها: أن سياقَ الحديث السّابق جاء في الآل بعموم، والآل باتفاق جمهور الأمّة، لفظة يدخل فيها بنو الحسن والحسين، ومنه، فإنّه لا مُخصّص في السّياق يخصّص بني الحسين بالمقصد، ولا بمعنى لفظة الآل، بل هيَ لفظَة تعمّ بني الحسن والحسين، ولهذا شاهدٌ من روايات الجعفرية -أعني أنّ اللفظات المُبرزَة لأهل البيت عليهم السلام في الآيات القرآنيّة يُقصدُ بها أبناء فاطمَة، أبناء الحسن والحسين-، فهذا علي بن موسى الرّضا -صلوات الله عليه- يُسألهُ الفقهاء في مجلس المأمون العبّاسي بعدَ أن سردَ حديثاً مُشابهاً لحديث عبدالله المحض عليه السلام السّابق، يسألونَهُ عن معنى العترَة في السّياق، هَل هُم الآل -والمشهور عندَ فقهاء العامّة آنذاك أنّ الآل هم غير الاثني عشر من بني فاطمة-، فيُجيبُهُم، بِنَعَم أنّ العترَة في حديث الثّقلين وأمثالهُ هُم الآل، والآل هُم بنو فاطَمة، ولن أطيلَ هُنا ولكن سأذكُر قبسات من كلامه صلوات الله عليه كشاهدٍ على ما نحنُ بصدده من إثبات أنّ لفظات العترَة في حديث الثقلين وأمثاله غير خاصّة بأشخاصٍ مُعيّنين من بني الحسين، بل هي عامّة في أبناء فاطمة، أبناء الحسن والحسين عليهم السلام، مُنّبهاً على قراءة الحواشي السّفلية:

*** روى الشيخ الصدوق في (عيون أخبار الرضا م١ب٢٣ح١) :**

«... فَقَال المأمون: أخْبِروني عَن مَعنَى هَذِهِ الآيَة: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾ [فاطر:٣٢]، فَقَالت العُلماء: أرَادَ الله -عزّ و جَلّ- بِذَلِكَ الأمّةَ كُلّهَا. فَقَال المأمون: مَا تَقول يَا أبَا الحسَن ؟. فَقَالَ الرّضا عليه السلام : لا أقُولُ كَمَا قَالوا، و لكنّي أقُول أرادَ الله -عزّ وجَلّ- بِذَلِكَ العِترَة الطّاهِرَة[1]..... فَقَالَ المأمون: مَن العِترَة الطّاهِرَة؟. فَقَالَ الرّضا عليه السلام: الذّين وصَفَهم الله فِي كِتَابِه فَقَال -عزّ وجل-: ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ**

(١) يروي صاحب (البصائر) بسنده ...، عن سورة بن كليب عن أبي جعفر عليه السلام، أنه قَال فِي هذِه الآية : ﴿ثـم أورَثنَا الكِتاب الذين اصطَفينَا مِن عِبَادِنَا﴾، الآية، قال : السّابق بِالخَيرات الإمام، فَهي فِي وَلَد عَلي وَفَاطِمَة [تأمّل، وبنو الحسن والحسين من أولاد علي وفاطمة] عليهم السلام». [بصائر الدرجات م١ب٢١ح٣]، وروى الكليني بسنده، عن أحمد بن عمر قال: سَألتُ أبَا الحسن الرّضَا عليه السلام عَن قَول الله عزّ وجَل: ﴿ثمّ أورَثنَا الكِتاب الذينَ اصطَفَينَا مِن عِبادِنا﴾ الآية، قَال: فَقَال: ولَدُ فَاطِمَة [تأمّل، وولدُ فاطمَة هُم أبناء الحسن والحسين] عليهم السلام، والسّابقُ بالخيرات: الإمام، والمقتصد: العارف بالإمام، والظالم لنفسه: الذي لا يعرف الإمام.» (أصول الكافي باب في أن من اصطفاه الله من عباده وأورثهم كتابه هم الأئمة عليهم السلام ح٣) .

اللَّـهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ البَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب:٣٣]، وهُم الذينَ قَال رَسول الله ﷺ: «إنّي مُخلّفٌ فِيكُم الثّقَلين: كِتاب الله، وعترتي أهلَ بيتي، ألا و إنّهمَا لَن يَفترِقَا حتّىٰ يَردَا عليّ الحَوض، فَانظرُوا كَيفَ تخلفوني فِيهمَا، أيّهَا النّاس لا تُعلّمُوهُم فَإنّهُم أعلَمُ مِنكُم».

قَالَت العُلماء: أخبِرنَا -يا أبَا الحَسن- عَن العِترَة، أهُمْ الآل ؟ أمْ غَيرُ الآل ؟. فَقَال الرّضَا عليه السلام: هُمُ الآل[1].. [ثمّ سألَهُ العُلماء عن: هل فسّر الله الاصطفاء في كتابه الكريم، ثم بدأ عليه السلام يذكر مواطن الاصطفاء من الله للعترة -تأمّل شمول لفظة العترة والاصطفاء لبني الحسن والحسين- في القرآن في اثني عشر موضعاً، فكان منها قوله عليه السلام]...: والآية الخامسَة قولُ -الله عزّ وجلّ- ﴿**وَآتِ ذَا القُربىٰ حَقَّهُ**﴾، خُصُوصيّة خَصّهُم الله العَزيزُ الجبّار بِهَا، واصْطَفَاهُمُ علىٰ الأمّة [تأمّل]، فَلمّا نَزَلَت هَذِه الآيَة علىٰ رسول الله ﷺ قَال: ادعُوا إليّ فَاطِمَة، فَدُعِيَت لَه. فَقال: يَا فَاطِمَة، قَالت: لَبّيكَ يَا رَسولَ الله. فقال: هَذِهِ فَدك، مِمّا هِي، لَم يُوجَف عَليه بِالخيل و لا رِكاب، وهِي لِي خَاصّة دُونَ المسلمِين، وقَد جَعلتُها لَكِ لِمّا أمَرَنِي الله تعالىٰ بِه، فَخُذِيهَا لَكِ ولِوَلَدِكِ [تأمّل][2]، فهذه الخامسة. والآية السّادسة قَول الله -عزّ وجل-: ﴿**قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا المَوَدَّةَ فِي القُرْبَىٰ﴾** [الشورى:٢٣]، و هَذِهِ خُصوصيّة للنبّي ﷺ إلىٰ يَوم القِيَامَة وخُصوصيّة للآل [تأمّل[3]] دُونَ غَيرِهِم...[ثمّ ردّ عليه المأمون: إنَّ هذا لا خلاف عليه،

---

(١) والآل لفظة تشمل بني الحسن والحسين، وتأمّل كيف سيُدخلُ الرضا عليه السلام بني الحسن والحسين في كلامِهِ عن هؤلاء الآل، وذلك في كلامه التالي (راجع سياق النص).

(٢) تأمّل، أن الرسول ﷺ يقول: «خُذيها لك ولولدك»، وتأمّل أنّ الرضا عليه السلام يُثبت خصوصيّة واصطفاء من الله بهذا الإعطاء، وهُوَ يشمل فاطمة وأولادَها بلا شك، وهُنا اسأل نفسَك -أخي الباحث-: أكانت فدك في التاريخ الإسلامي حكراً علىٰ أبناء الحسين فقط، أمّ أنّها كانت في أيدي بني الحسن والحسين جميعاً، فإذا وُفّقت لمعرفة الجواب فاعلم أنّ الاصطفاء والشرف والتفضيل شملَ هؤلاء كما شملَ هؤلاء.

(٣) هنا تأمّل وأمعِن النّظر، فهل سأل الرسول المودّة لبني الحسين فقط، بل لتسعةٍ منهُم، دون أبناء الحسن، والتاريخ شاهدٌ فيما بيننا وبين المُجيب. ولا يفوتك أيضاً أن تنظر إلحاق صفة المودّة بالآل، وتفسير الرضا عليه السلام الآل بالعترة في حديث الثقلين.

وأنّ هذا إجماع الأمّة، وهذا دليلٌ على دخول بني الحسن والحسين في ألفاظ العترة السّابقة ودخولهم في خصوصيّة فدك، وآية المودّة، فهذا المشهور عند الأمّة، وإنّما غير المشهور هو اختصاصُ الاثني عشر بلفظة العترة، التي هي الآل، وأنّ فدك لهم دون بني عمومتهم من بني الحسن، وكذلك آية المودّة في ذريّة الرسول ﷺ شملتهم دون بني عمومتهم من بني الحسين، نعم ! وواصل الإمام الرضا عليه السلام سردَ الآيات القرآنيّة التي اختصّ بها أهل البيت، مؤكّداً دخول بني الحسن والحسين في لفظ الآل والعترة المُفضّلة من الله -سبحانه وتعالى-، فقال عليه السلام:]... وأمّا الثَامِنَة فَقول الله -عزّ وجلّ-: ﴿**وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّـهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَىٰ**﴾ [الأنفال:٤١]، فَقَرَنَ سَهمَ ذِي القربى بِسَهمِه، وبِسَهم رَسُولِ الله ﷺ، فَهذَا فَضلٌ أيضاً بينَ الآل [تأمّل] (١) والأمّة؛ لأنّ الله تَعالى جَعَلَهُم في حيّز وجَعَلَ النّاس فِي حيّز دُونَ ذَلك، ورَضِيَ لهُم مَا رَضِيَ لِنَفسِه، واصْطَفَاهُم فِيه [تأمل]، فَبَدأ بِنَفسِهِ ثمّ ثنّى بِرَسُولِه ﷺ، ثمّ بِذِي القُربى فِي كلّ مَا كانَ مِنَ الفَيء و الغَنيمَة و غَير ذلك..[تأمّل الرضا عليه السلام كيفَ جعلَ أصحابَ الخُمس من بني فاطمة والمودّة، ومن حُرمَت عليهم الصدقَة كما سترى قريباً، من أولي الأمر المأمورين بطاعتِهم، ومن أصحاب آية الولاية، فإذا عرفتَ هذا، عرفتَ أنّ سادات بني الحسين من أئمّة الجعفرية بريئون من تهمَة إلصاق ألفاظ العترة والثقلين والتبعيّة بهم دونَ غيرهم من سادات بني فاطمة أبناء الحسن والحسين، ولن أطيلَ بالتعليق على ما سيأتي لثقتي بأنّ الباحث الحاذق سينفتحُ أمامه استنتاجات كثيرة]... و كَذَلِكَ فِي الطّاعَة، قَالَ: ﴿**يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّـهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ**﴾ [النساء:٥٩]، فَبَدَأ بِنَفسِه ثمّ بِرَسُوله، ثمّ بَأهلِ بَيتِه.كَذلكَ آية الولاية: ﴿**إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ**﴾ [المائدة:٥٥]، فَجَعَل طَاعَتَهُم مَعَ طَاعَة الرّسول مَقرونةً بِطَاعَته، كَذلكَ وَلايتُهم مَع ولايَة الرّسول مَقرونةً بِطَاعته،كما جَعَل سَهمَهُم مَع سَهم الرّسول مَقروناً بِسَهمِه فِي الغَنيمَة و الفَيء، فَتبارَك الله وتعَالى مَا أعظمَ نِعمَتَهُ عَلى أهلِ هَذَا البَيت. فَلمّا جَاءت قصّة الصّدَقَة نَزّهَ نَفسَهُ، ورَسُولَهُ، ونَزّهَ أهَلَ

(١) وهنا أيضاً تأمّل أنّ لسادات بني الحسن والحسين حقّاً في الخمس .

بَيتِه [تأمّل]، فَقال: ﴿**إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّـهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّـهِ**﴾ [التوبة: ٦٠]، فَهَل تَجدُ فِي شَيء مِن ذَلك أنّه سمّىٰ لِنَفسِه أو لِرسولِه أو لذي القُربىٰ؟!؛ لأنّهُ لّما نَزّهَ نَفسَه عَن الصّدَقة ونزّه رَسولَه و نزّه أهلَ بَيتِه، لا ! بَلْ حَرّمَ عَليهم؛ لأنّ الصَدقة محرّمَه علىٰ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم وآله، وهِيَ أوسَاخ أيَدي النّاس، لا تُحلّ لهُم؛ لأنّهُم طُهّرُوا مِن كلّ دَنَسٍ وَوسَخ [تأمّل إشارته لاشتمال آية التّطهير علىٰ الآل]، فلمّا طهّرَهُم الله -عزّ وجَل- واصْطَفَاهُم، رَضيَ لهم مَا رَضِي لِنَفسِه و كرهَ لهم مَا كرِه لِنَفسِه -عزّ وجَل- فَهذِه الثّامنة.. إلخ كلامه عليه السلام. اهـ.

نعم ! فهذا -أخي الباحث- من الرضا عليه السلام إقرارٌ صريح بمُشاركَة سادات بني الحسن وإخوة الأئمة وبني عمومتهم من أبناء الحسين، لخصائص التفضيل والاصطفاء الإلهي، ودخولِ ساداتهم في معاني حديث الثقلين والسفينة والنجوم وغيرها، ومنه لم ولن يبقىٰ مجالٌ لتأويل خبر شيخ آل الرسول في زمانه عبدالله المحض عليه السلام حول التمسّك والأعلميّة والتعلّم، إلاّ ما كُنّا قد أشرنا إليه سابقاً.

ورابعها: إن قيل: ولكنّهُ قد وردَ علىٰ لسان الإمام يحيىٰ بن زيد عليه السلام إثبات أعلميّة بني عمومته عليهم، وذلكَ عندما قال في سَند (الصّحيفَة السجّاديّة): «كُلُّنَا لَهُ عِلْمٌ غَيْرَ أَنَّهُمْ يَعْلَمُونَ كُلَّمَا نَعْلَمُ، وَلاَ نَعْلَمُ كُلَّمَا يَعْلَمُونَ»، وكذلك قولُ الإمام زيد بن علي عليه السلام: «من أراد الجهاد فإليّ، ومن أراد العلم فإلىٰ ابن أخي»، أليسَ في هذا إشارَة إلىٰ مزيد اختصاص بالعلم ؟.

قلنا: اعلم -رحمكَ الله-، أنّ لسادات أهل البيت عليهم السلام من بني الحسن والحسين، علوماً يروونها عن آبائهم، كلّهم عن أبيه عن جده عن أمير المؤمنين، ولكنّها في الحقيقية ليسَت بتلكَ الكثرة التي يرويها الباقر والصادق والكاظم والرضا !، أتدري -أخي الباحث- لماذا ؟، فإن كنتَ لا تدري أخبرتُك، بأنّ لهؤلاء السّادة مُلازمَةً جمّة وكثيرة لآبائهم أكثر من سادات بني الحسن وبعض بني الحسين، انظُر محمد الباقر كان تلميذَ والده وربيب حضنه وبيته، لا يكادُ يُفارقه طرفَة عين حتّىٰ إنَّه قد كان يُقال: ما رأت عين

الباقر الكوفة قط، وهذا يدلّ على مُلازمة لبيت أبيه زين العابدين، بل ومُلازمَة دائمَة، على عكس حالِ ابن عمّه عبدالله المحض فإنّ والدَهُ الحسن بن الحسن كان مُطارداً إلى أن مات من قبل السلطات الأمويّة، فهل يتوقّع القارئ أن يروي هذا عن آبائه مثل ما يروي ذاك؟!، ولكن انظُر زيد بن علي عندما لازمَ والدَهُ زين العابدين مُلازمة كبيرة -وهي أقلّ من مُلازمة الباقر لزين العابدين بالتأكيد-، انظُر زيد بن علي كيفَ روى كمّاً هائلاً عن أبيه عن جده عن أمير المؤمنين، حتّى بلغت رواياته مُسنداً كاملاً، سيدلّك هذا كلّه على أنّ الأعلميّة جاءت لطائفة من أهل البيت دون غيرهم لشدّة المُلازَمَة من الأبناء للآباء، ومثاله انظر الكمّ الروائي الهائل عن الصادق عليه السلام، وانظر الروايات القليلة عن النفس الزكية عن آبائه تجدها قليلة، فما السبب برأيك ؟، انظر الصادق يُلازمُ أباه مُلازمَة شديدة، على العكس من النفس الزكيّة فإنّه عاشَ حقبة من زمانه غائباً مُختفياً مُطارداً من السلطات العباسيّة، وكان طوال هذه المدّة بعيداً عن والده، وكذلك الحال مع يحيى بن عبدالله المحض عليه السلام وابن عمّه موسى الكاظم، أضِف إلى هذه العوامل أنّا لا ننفي خاصيّة التفاضل في العلم بين أبناء فاطمة، فمثلاً كان محمد النفس الزكية أعلم من أخيه سليمان، وكذلك كان علي بن موسى الرضا أعلم من أخيه زيد، ومحمد بن القاسم الرسي كان أعلمَ إخوته، وهلمّ جرّاً، ولكنّا -معشر الزيدية- نُشدّد في جعل طائفةٍ من بني فاطمة مخصوصينَ بالعلم دون غيرِهِم، فإنّا نرى الجميع «ذريّةً بعضها من بعض».

نعم ! وأمّا بخصوص ما رُويَ عن يحيى بن زيد عليه السلام في مقدّمة (الصحيفَة السجّادية)، فإنّ تأويلَهُ داخلٌ ضمنَ كلامنا السّابق، وهو حقّ، فإنّ محمد الباقر والصادق أكثرُ اختصاصاً بالعلم لمُلازمتهم آباءهم أكثر من غيرهم من علماء آل الرّسول، ويحيى بن زيد يتكلّم عن نفسه، فهو فعلاً لم يُلازم والدَهُ تلكَ المُلازمة مُقارنة بمُلازمة ابن عمه الصادق لأبيه الباقر، كيفَ لا ويحيى بن زيد عليه السلام استُشهد وهو في النيّف والعشرين من العُمر!.

تنبيه: لا يُعمّم كلام يحيى بن زيد عليه السلام على جميع أهل البيت من سادات بني الحسن والحسين، فإنّ الإمام زيد بن علي عليه السلام فاقَ أهل دهرِهِ علماً وشجاعَة، حتّى صارَ أعلَم وأفضل من جعفر الصادق عليه السلام، فتجدهُ عليه السلام يقول لأصحابه وهُوَ مُمتطٍ فرسه، ورايات

الحرب تُرفرف على رأسه: «سَلوني، فَوالله مَا تَسألوني عَن حَلالٍ وحَرام، ومحكَمٍ ومُتَشابَه، ونَاسِخٍ ومَنسوخٍ، وأمثالٍ وقَصصٍ، إلاّ أنبَأتكُم بِه، والله مَا وقَفتُ هَذا الموقفَ إلاّ وأنَا أعلمُ أهل بيتي بما تحتاجُ إليهِ هذهِ الأمّة» (١)، بلْ حتّى باقر علوم الأنبياء يشهد بأعلميته على أهل زمانه، فيقولُ لمَن وفدَ إليه: «بايعوهُ فإنّه اليوم أفضَلُنا» (٢)، ويقول الإمام زيد عليه السلام مُؤكّداً علمه، ومُتكلّماً بفضل الله عليه، «والله لَقَد عَلِمتُ عِلمَ أبي عَلي بن الحسين، وعِلمَ عمّي الحسَن، وعلم جدّي الحسين عليهم السلام وعلم علي بن أبي طالب وصي رسول الله وعَيبة عِلمِه، وإنّي لأعلَمُ أهل بيتي، والله مَا كَذَبتُ كذبة منذ عَرفتُ يَميني مِن شمَالي، ولا انتهَكتُ محرَماً مُنذُ عَرفتُ أنَّ الله يُؤاخِذُني، هَلمّوا فَسَلوني» (٣)، وكذلك محمد بن عبدالله النفس الزكيّة -صلوات الله عليه- فإنّ القاسم بن مسلّم أخبرَه أنّ بعض النّاس يُشكّك في علمه وفقهه، فردّ عليه النفس الزكيّة قائلاً: «يَا قَاسم بن مسلّم، مَا يَسُرّني أنّ الأمّة اجْتَمَعَتَ عَليّ، فَكَانَت كَعلاقَة سَوطِي هَذَا، وأنّي سُئلتُ عَن بَابِ حَلالٍ أو حَرامٍ لَم آتِ بَالمخرج مِنه، يَا قَاسِم بن مسلّم، إنّ أضلّ النّاس مَن ادّعَى أمرَ هَذهِ الأمّة ثمّ يُسأَل عَن بَابِ حَلالٍ أو حَرامٍ لم يأتِ بِالمخرَج مِنه» (٤)، ومنه اعلَمَ -رحمكَ الله- أن صفَة العلم في هؤلاء كما في أولئك، ولا يُحملُ قول الإمام زيد بن علي عليه السلام السّابق «من أرادَ الجهاد فإليّ، ومن أراد العلم فإلى ابن أخي»، على أعلميّة الصادق على زيد بن علي عليه السلام، ولكن الإمام -صلوات الله عليه- يُشير إلى أن مكان التفقّه والتعلّم في حلقات الدّرس والتدريس، وأنّ ما هُوَ فيه الآن مقام جهاد وأمر بمعروفٍ ونهي عن مُنكر، وقيامٍ بواجبِ الإمامَة والهُدَى، فليسَ تفرّغ العالم و قائد الكتائب في ساحات الوغَى، كتفرّغ العالمِ في المساجد، فافهم ذلك -رحمك الله-. وبهذه الإشارَة نختم كلامنا هُنا، وبها نُصلّي ونسلّم على سيّد الخلق أجمعين محمد بن عبدالله، وعلى آله الغرّ الميامين، سادات بني الحسن والحسين .

---

(١) رواه أبو العباس الحسني عليه السلام في المصابيح .

(٢) رواه الإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام، كتاب معرفة الله عز وجلّ .

(٣) رواه أبو العباس الحسني عليه السلام في المصابيح .

(٤) رواه أبو العباس الحسني عليه السلام في المصابيح .

الشبهة التاسعة عشر :

وضّحوا لنا -معشر الزيدية- عقيدتكم في العصمة، وما هي أبرز الفروقات بينها وبين العصمة الجعفرية ؟

الرد :

يُراجع مَبحث «العِصمة عند الزيدية والجعفرية».

الشبهة العشرون :

روىٰ الإمام المنصور بالله عليه السلام في (الشافي): أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: «مَن سرّه أن يحيا حياتي، ويموت ميتتي، ويدخل جنّة عدنٍ التي غرسها ربي بيده، فليتولّ علي بن أبي طالب، وأوصياءه، فهم الأئمّة من بعدي، أعطاهم الله علمي وفهمي، وهم عترتي من لحمي ودمي، إلىٰ الله أشكو من ظالمهم من أمتي، والله لتقتلنّهم أمتي، لا أنالهم الله -عز وجل- شفاعتي»، ما رأيكم في هذا الحديث ؟ ومَن هُم أوصياء علي بن أبي طالب عليه السلام في السياق ؟ وهل رُزِق هؤلاء الأوصياء علم الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم وفهمه ؟ وهل قتلتهُم الأمّة، بمعنىٰ هل ماتوا جميعاً مقتولين ؟ ولفظة اليد في حق الله -سبحانه وتعالىٰ- في الحديث، ما تأويلها ؟.

الرد :

أجاب عن هذا الأثر المروي عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، الإمام الحجّة عبدالرحمن شايم المؤيدي -أسعده الله-، وقيّدنا جوابه بآثار دالّة سننبه عنها، فقال عليه السلام ما نصّه:

«هذا الحديث روي في (الشافي) وخرّجه محمد بن سليمان في (المناقب) وغيرهما، وهُو يُفيد فضيلةً لأمير المؤمنين -صلوات الله عليه-، ولأولاده الأئمّة الهُداة، وليسَ فيه دلالة علىٰ ما تذهبُ إليه الإمامية، بل المُراد أنَّ أهل البيت مَن سارَ بسيرَة أمير المؤمنين وسيرة ولديه الطاهرَين، هُم خُلفاء الله وخُلفاء رسوله في الأرض، كما روىٰ الهادي يحيىٰ بن الحسين -صلوات الله عليه- حديث: «مَن أمرَ بالمعروف ونهىٰ عن المنكر من ذريتي فهو

خليفة الله»، ولا تُفيدُ الوصاية الجعفرية، بل تفيد إقامة أحكام الشرع الشريف، وإحياء السنة الشريفة، وحياطة الأحكام، وحفظ دين الإسلام من أن يُضام.

وأمّا أوصياء علي بن أبي طالب عليه السلام، فهُم أولادهُ مثل الحسن والحسين، ولا شكّ أنّهما أوصياؤهُ حقيقة، ومَن خلفهما من ذريتهما وله في العلم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر مكانة، فلا شك أنّه داخلٌ في الوصاية، كيف وقد قال صلى الله عليه وآله وسلم: «العلماء ورثة الأنبياء»، ولا شكّ أنّ الوصيّ هُوَ مَن يقوم في تركة المُوصي بما يجب من الإصلاح، والتنمية، والحفظ، وكذلك أئمة الهدى من آل محمد هم الأوصياء والخلفاء بما قاموا به من حفظ شريعة جدهم باللسان وبالسنان، فهؤلاء أوصياء مجازاً، والوجه ظاهر، كما في الحديث: «العلماء ورثة الأنبياء»؛ لأنّهم وَرثوا الهدي النبوي وبلّغوه إلى غيرهم وكذلك هلمّ جرَّاً إلى آخر الزّمان».

قُلتُ: وخلاصة كلام المولَى -حفظهُ الله-، أنّ الأوصياء في الأثر النبوي الشريف، لفظةٌ تُطلق على الأئمة من الذريّة المستحقين لدرجة الإمامة العظمى، لا أنّ لفظة الأوصياء تدلّ على أوصياء بأعيانِهم وأسمائهم، كما هو مشرب الإمامية، ولنا في هذا من طريق الإمامية ما يُقنعُ إنصافهم، وأنّ المقصود بالأوصياء هم الذرية، فقد روى صاحب (بصائر الدرجات) محمد بن الحسن الصفار (ت٢٩٠ هـ) بسنده إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم أنّه قال: «مَنْ أرادَ أنْ يَحيا حَياتي، ويَموت مماتي، ويَدخل الجنّة التي وعدني ربي، وهو قضيب من قضبانه غرسه بيده وهي جنة الخلد، فليتول علياً وذريته من بعده، فإنّهم لَن يخرجوهُ من بَاب هدىً، ولن يُدخلوه في باب ضَلال»، وهذا الأثر الجعفري على مذهب الزيدية يستقيم، و على ما أوردته سابقاً دليل قوي. وهُنا نعود لكلام العلامة عبدالرحمن شايم، قال -أسعده الله-:

«**وأمّا ما يخصّ فَهْمَ الأوصياء وعلمهُم لعلم رسول الله** صلى الله عليه وآله وسلم، فنقول: صحيحٌ أنّ العُلماء ورثَة الأنبياء، قد وَرثوا فهَم علم القرآن، وعلم السنّة، وهي الشريعة الظاهرة، وهي المرادة بقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «أعطاهُم الله علمي وفهمي»، فأمّا علوم الغيب التي أطلعَ الله عليها نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، فهي أمرٌ لا يتعلّق بها تكليفٌ في الدنيا، فليسَت مُرادة في الحديث، وقد

أعُطي أمير المؤمنين -صلوات الله عليه- من العلوم التي أسرّها إليه النبي ﷺ كثيراً، ولسنا مُكلّفين إلاّ بالعلم الظاهر، الذي تتعلّق به الأعمال والاعتقادات، ولم يُبعث ﷺ إلاَّ لتبليغ الشرع الذي يتعلّق به التكليف، وسائر العلوم الغيبية هي إما لتقرير معجزاته، وإخباره بالمغيبات، أو ما يتعلّق ببعض الأشخاص، كتعليمه ﷺ لحذيفة بن اليمان أسرار وعلم المنافقين».

قُلتُ: وخلاصة كلام المولَى -حفظه الله وأبقاه على الخَير-، أنّه لا يُشترط في أوصياء الرسول ﷺ، سادات بني الحسن والحسين، ذريّة المرتضى والبتول، أن يكونوا مُحيطين بجميع علوم رسول الله ﷺ المُستقبليّة الغيبيّة، والمكنونَة الغابيَة عن مداركنا؛ لأنّ هذه العلوم ليسَ يحتاجها المُكلّفون، وإنّما المقصود بفَهِم الرّسول ﷺ وعِلمِه، هُو العِلمُ بما تحتاجُ إليه الأمّة، من علوم الكتاب، تفسيراً وتأويلاً، وناسخاً ومنسوخاً، وفرائض وأحكاماً ومعاملاتٍ،.. إلخ، فمَن برّز في هذه العلوم من بني الحسن والحسين ولم يمتَز عن مشارب آبائه باتّباع غير إجماعاتهم وتقريراتهم، فهوَ الإمام الذي يُمثّل رسول الله ﷺ. **نعم !** وليسَ المقصود ما ذهَبَت إليه الإمامية في تأويلها للعلم والفهم المحمّدي، وأنّ ذلك يُلزِمُ أن يكونَ الإمام مُحيطاً بعلوم الرّسول الغيبية والمستقبليّة والمكنونَة، وليسَ هذا مِن ذاك، ولنا على كلامنا شاهدٌ تَقرُّ به عينُ الإنصاف، فقد روى مُحدّث الجعفرية وثِقَتهُم محمد بن يعقوب الكليني (ت٣٢٩هـ) في (الكافي) العلوم الضروريّة التي يحتاجها المُكلّفون، فروى بسنده إلى أبي الحسن موسى عليه السلام قال: دَخَلَ رَسُول الله ﷺ المسجِد، فَإِذَا جَمَاعَةٌ قَدْ أَطَافُوا بِرَجُل، فَقَالَ: «مَا هَذَا؟». فَقِيلَ: عَلاّمَة! فَقَال: «ومَا العَلاّمَة؟». فَقَالُوا لَه: أَعْلَمُ النّاسِ بِأَنْسَابِ العَرَبِ وَوَقَائِعِهَا، وأيّامِ الجَاهِلِيّة، والأَشْعَارِ العَرَبيّة، **قَال: فَقَالَ النّبي** ﷺ: «ذَاكَ عِلْمٌ لا يَضُرُّ مَنْ جَهِلَهْ (تأمّل)، ولا يَنْفَعُ مَنْ عَلِمَه»، **ثمّ قَال النبي** ﷺ: «إنّمَا العِلمُ ثَلاثَة: آيَةٌ مُحكَمَةٌ، أو فَرِيضَةٌ عَادِلَة، أو سُنّةٌ قَائمَة، ومَا خَلاهُنّ فَهُوَ فَضْلٌ». أقول: ولا شكّ أنّ أمور الأمّة تستقيم بيدِ الإمام العادل وإن غابَت عنه العلوم الغيبيّة المستقبليّة، وليسَ يضرّه ولا يضرّ الأمّة شيء بغيابها عنهُم، ولا يضرّه ولا يضرّ الأمّة أن يكونوا جاهلينَ بتقاسيم الكون الدقيقة، أو جهلِهِم بمنطق الحيوانات وكلامهم،

أو عدمِ إلمامِهم بجميع لغات بني الإنسان على وجه الأرض، فكلّ هذه الأمور أمورٌ زائدةٌ على العلوم الضروريّة التي تحتاجها الأمّة، ويحتاجها الإمام لتعليم الأمّـة، والله المستعان، ولو تأمّلنا أنبياء الله لوجدنا أنّ بعضهُم يخلو من هذه العلوم التي هي أفضالٌ من الله يُعطيها مَن يشاء ويمنعها عمّن يشاء، فإن أعطاها الله النبيّ الفلاني فليسَ هذا يعني أنّ ذلك النبي الذي لم تكن عندَه ناقصٌ في نبوّته، أو أنّه ليسَ بنبيّ. هذا مع اتّفاق أهل ملّة الإسلام على أنّ الجميع من الأنبياء -صلوات الله عليهم- ما فَقَدُوا العلوم الضروريّة التي تهمّ المُكلّفين من أُممِهم، بعكس فقد بعضِهم لتلك العلوم الزائدة على الضرورة، فافهَم ذلك، ونُعضّد ما سبقَ من طريق الجعفرية بما يشهدُ لكلامنا بالصحّة مَا رواه الكليني في (الجامع الكافي) : عن عبدالله بن حماد، عن بريد بن معاوية، عن أحدهما عليه السلام [هكذا كُتبَت] فِي قَولِ الله -عزَ وجَل-: ﴿**وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّـهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ**﴾ [آل عمران:٧]، «فَرَسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم أفْضَلُ الرّاسِخِينَ فِي العِلم، قَدْ عَلّمَهُ الله -عزّ وَجلّ- جِمِيع مَا أنزِلَ عَليه مِنَ التنزِيل والتّأوِيل، ومَا كَانَ الله لِيُنَزّلَ عَليهِ شَيئاً لَمْ يُعَلِّمْهُ تَأويلَه، وأوصِيَاؤه مِن بَعدِهِ يَعلَمُونَهُ كُلّه، والذينَ لا يَعْلَمُونَ تَأويلَه، إذَا قَال العَالِمُ فِيهِم بِعلمٍ، فَأجَابَهُم الله بقوله: ﴿**يَقُولُونَ آمنّا بِهِ كُلٌّ مِن عِندِ رِبّنا**﴾، والقُرآنُ خَاصّ، وعَامٌّ، ومُحْكَمٌ، ومُتَشَابَه، ونَاسِخٌ، ومَنْسُوخٌ، فَالرّاسِخُونَ فِي العِلمِ يَعْلَمُونَه»، اهـ. أقول: وليسَ هذا إلاّ ما نقول به في صفَة الإمام الزيدي. وهُنا نعود لكلام العلامة عبدالرحمن شايم، قال -أسعده الله-:

«وأماّ ما يخصّ قتلَ الأوصياء على أيدي الأمة، فنقول: إنَّ ذلك لا يلزم قتل عموم أهل البيت بل يصدق على قتل من قُتل من أئمتهم وأفَاضِلِهِم، وقَد قُتل تحت رماح أعداء الله من أئمّتِهِم الكَثير الطّيب كأمثال الحسين وزيد ومحمد بن عبدالله وإبراهيم بن عبدالله وغيرهم كثير، وكثير ممّا به يصدق الحديث النبوي، ولله القائل:

وليسَ حيٌّ من الأحياء نعلمُه ... من ذي يمانٍ ومن بكرٍ ومن مضر

إلاّ وهم شركاء في دمائهم ... كما تشارك أنسار على جزر

أو كما **قال المنصور بالله** عليه السلام:

لقد مال الأنام معاً علينا كأن خُروجَنا مِن خَلفِ ردم»

قُلتُ: وأضيفُ تطفّلاً، أنّه وإن كانَ لفظُ الحديث يُفيد القتل لهؤلاء الأوصياء الذي هُم أفاضل الذرية الحسنية والحسينية، فإنّه عمومٌ يَدخلُ فيه خصوص، فإنّ من سادات أهل البيت عليهم السلام مَن قَتلتَهُ الأمّة كَما ذَكَر سيدي العلامة عبد الرحمن شايم -أسعده الله-، لا أنّ جميَع أبرار الذريّة الحسنيّة والحسينية بموجبِ هذا الحديث يجب أن يكونوا في ميتاتهم مَقتولين على مذهب الزيدية، فهذا وجهٌ لا يُحتمَل، وبمعنى آخر: إنَّ هذا الحديث يُفيدُ أنّه سيكون مِنْ أهل البيت عليهم السلام مُن يُقتلونَ تحت أسنّة هذه الأمّة، لا أنّهم كلّهم يُقتلَون. ودليلٌ عليه أنّا نسأل الجعفرية على فرض تسليم صحّة تأويلهم للحديث، ما موقع المهدي محمد بن الحسن العسكري هُنا ؟ هل سيُقتَل ؟!. ثمّ نسألهُم عن قول الرسول صلى الله عليه وآله وسلم: «..إنّا -أهلَ بَيتٍ- اختَارَ الله لنَا الآخِرَة عَلى الدّنيا، وإنّ أهلَ بَيتِي سَيَلقونَ بَعْدِي تَطرِيداً وتَشرِيداً.. الحديث»، نسألُ عن أئمة الجعفرية هل تحقّقت فيهم صفَة التطريدِ والتشريد ؟، هل عاش الباقر مثلاً مُشرّداً عن أهله ووطنه وأصحابه وأحبّائه؟ أم هَل طُورِدَ الصادق عليه السلام في الفيافي والقِفار، فلجأ إلى بلاد الحبشة واليمن والجيلم والديلم، خوفاً من أئمة الجور والظّلم ؟ أم هَل خافَ الجواد وهربَ في البلدان، وعيون الجواسيس تُلاحقهُ، وكلّما وَصَلَتهُ هربَ منها ؟!. فإن قالوا: صحيحُ أنّ أئمتنا الأحد عشر لم يُلاقوا هذا التطريد والتشريد من الأمّة، ولكن هذا الحديث عامٌ في أهل البيت الاثني عشر، وخاصّ في الإمام المهدي ابن الحسن العسكري، فهو الخائف، المُشرَّد، المُطارد!. قُلنا: فما وجهُ اعتراضكم علينا إذاً، وذلك عندما قُلنا: إنَّ ذاك حديثٌ يُفيد أنّه سيكون جماعة من أهل البيت تُقتَل، وأنّه عموم يَدخُلُ تحتَهُ خصوص..

فائدة : ثمّ إنّا لا نُسلّم لكم أنّ حديث التشريد والتطريد ينطبق على أئمتّكم، فكلام الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم يدلّ على أنّ هناك جماعَة من أهل بيته ستُشرّدُ وتُطارَد، ولا يَدلّ على أنّه سيكون منهُم فردٌ واحدٌ مُطارَداً ومُشرداً ؟!، وهذا تحقّق على شرط الزيدية ولم يتحقّق على شرط الجعفرية، **وفائدَةٌ أخرى** أنّا لا نُسلّم أنّ المهدي الجعفري هُوَ مُشرّدٌ وخائفٌ في غيبتهِ

هذه، فالمعلوم لنا وللأمّة جمعاء أنّه لَم يحصُل له مُوجبات الخوف حتىٰ يَتشرّد، ولم يَحصُل له أيضاً موجبات التطريد حتّىٰ يُطارَد، وهُو أنّا لا نعلمُ أنّ أحداً طارَدَهُ ولا تَهدّدَهُ ولا توعّدَهُ، بل لا نَعلمُ أنّه ضايقَ إمامَ جورٍ حتّىٰ يُلاحِقَه، ولا ضايقَ طائفَةً من المسلمين أو حتّىٰ من الكفّار حتىٰ تَنقُمَ عليه !!، ألا تَرىٰ أنّ محمد بن عبدالله النفس الزكية استحقّ صفَة التّشريد والتطريد، لّما أخافَ السّلطان العباسي، فعملَ الأخير علىٰ مُلاحقته ومُطاردته حتّىٰ يُمسكَ به، وكذلك الحال مع الإمام صاحب الدّيلم يحيىٰ بن عبدالله المحض عليه السلام فإنّه عاشَ مُطرّداً مُشرّداً حتّىٰ التجأ إلىٰ التّرك والعجم!، كلّ هذا خوفاً من هارون العبّاسي، فهؤلاء وأمثالهم من سادات أهل البيت عليهم السلام هُم مَن يستحقّون صفَة التطريد والتشريد، إضافةً إلىٰ صفَة القَتل في الحديث الأوّل، فإنّ الأمّة إضافةً إلىٰ تشريدهم وتطريدهِم قتَلتهُم، فهذا زيد بن علي المقتول بأرض الكوفة، بل قُل: المصلوب، بل قُل: المحروق جثمانه الطّاهر المنسوف في اليّم، وكذا النفس الزكية الطاهرة النقيّة التي سالَ دمها إلىٰ أحجار الزيت، أعني محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن عليه السلام، وناهيكَ عن قتيلٍ بأرض فخّ، قتيلُ أرضٍ صلّىٰ علىٰ ثراها إمامنا الصادق -صلوات الله عليه-، وأخبرَ عن الحسين الفخي وعن مصرعه عليها، فهؤلاء بحقّ هُم من تنطبقُ عليهم مصاديق الحديثين السّابقين، فأمّا مهدي الجعفرية فإنّه خائفٌ بلا مُخوِّف!، و مُطَارَدٌ بلا مُطارِد. والله المُستعان. وهُنا نعود لكلام العلامة عبدالرحمن شايم، فقال -أسعده الله-:

«وأما ما يخصّ ذِكر اليد في الحديث فهي عندنا بمعنىٰ القوة و القدرة، قال الشاعر:

إذا ما رايةٌ رُفعَت لمجدٍ تلقّاها عُرابةُ باليمين

وكما قال الغنوي:

فإذا رأيتَ المرء يشعبُ أمره شعب العصا ويلج في العصيان

فاعمِد لما يعلُو فما لك بالذي لا تستطيع من الأمور يدان»

وصلىٰ الله وسلم علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله الطيبين الطاهرين.

الشبهة الحادية والعشرون :

أورد السيد مجد الدين المؤيدي في كتابه (التحف شرح الزلف)، ما نصه: (واعلم أن الله -عز وجل- جعل خلف النبوة من أبناء نبيه في اثني عشر سبطاً، قال الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام: إن الله -عز وجل- أخرج من بني إسرائيل يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم اثني عشر سبطاً، ثم عد الاثني عشر من ولد إسرائيل -صلوات الله عليه-، وكذلك أخرج من ولد الحسن والحسين عليهما السلام اثني عشر سبطاً، ثم عد ذلك الاثني عشر من ولد الحسن والحسين عليهما السلام، فقال: أما الحسن بن علي عليه السلام فانتشر منه ستة أبطن وهم: بنو الحسن بن زيد بن الحسن بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وبنو عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وبنو إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وبنو الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وبنو داود بن الحسن بن الحسن بن علي أمير المؤمنين، وبنو جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي أمير المؤمنين عليه السلام؛ فعقب الحسن بن علي عليه السلام من هذه الستة الأبطن، لا ينقطع عقبهم أبداً، ثم عد ولد الحسين بن علي عليه السلام، فقال: بنو محمد بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وبنو عبدالله بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وبنو عمر بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وبنو زيد بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وبنو الحسين بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين عليه السلام، وبنو علي بن علي بن الحسين بن علي أمير المؤمنين عليه السلام؛ فهؤلاء ستة أبطن من ولد الحسين عليه السلام لا ينقطع عقبهم إلى انقطاع التكليف، وهم بمنزلة أسباط بني إسرائيل، وهم حجة الله على خلقه، وأمان أهل الأرض من استئصال عذابه.)، اهـ، ولكن لو تأملنا في الرواية لوجدنا عبارة(من أبناء نبيه) فأين ذهب الحسنان عليهما السلام إذاً؟، وكيفَ خَرَجَا مِن الحديث؟ بَل كَيفَ خَرجَ مِنهُ السجاد عليه السلام، والباقر عليه السلام، وغَيرهُم وبِأيّ دَلِيل؟، إنَّ هَذا الحَديث لَه قَرائنٌ تُوضّحِه وتُفسّره، فَرسُولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم يَقول: إنه يأتي مِن بعدِه اثنا عَشر خليفة، مِنهُم الإمام علي عليه السلام، والحَسَنَان عليهما السلام، فَلو أضفنَاهُم إلى العَددِ السّابق لصار العَدد خمسة عشر ؟!، فما رأي الزيدية في هذا الخبر؟

الرد:

الكلامُ على هذا الخبر يقتضي ستة أوجه، منها:

الوجه الأول: مَرتَبَتُه

أنَّ هذا الخبر في ميزان الزيدية، لا يُستدلُّ به على إثباتِ عَقيدةٍ عظيمة كالإمامة، كيف لا وهُو من روايات الآحاد، التي اجتمعَ سوادُ الأمة على عدّم قبولها في إثبات العقائد، هذا وإن قَلبْتَ -أيّها السائل- مؤلّفات الزيدية بطناً وظهراً، لن تَجِدَ خبراً كهذا في التصريح على الاثني عشر سبطاً من أبناء الحسنين عليهما السلام، إلاَّ أن يكونَ مِن طُرق الفرقة السنية بغير لَفظ، وسيأتي الكلامُ عليها، فَلو كانَ له تلكَ الأهميّة ما أهملتهُ عيون العترة الزاكية المَرضيّة، ولَما أهملَ ذِكرهُ مَن جاء قبلَ المنصور بالله عليه السلام، وعلى رأسهم مُحدّثو طبرستان، أصحاب الأماليّات الرائقات، ولَما أهملهُ وأهملَ ذكرهُ مُسند أهل الكوفة بالاتفاق أبو عبدالله محمد بن علي البطحاني عليه السلام في (جامعه الكافي)، فمرتبتهُ مَرتبةُ الآحاد التي لا يُؤَخذُ بها في العقائد. قال الإمام عبدالرحمن شايم -حفظه الله- عند مسألتنا له عن مرتبة هذا الحديث عند الزيدية، فأجاب بما نصّه: «وأمّا رتبة الحديث، فإنّه ليسَ بمعتمَد الزيدية في إثبات الإمامة لهم، وإنّما الأدلّة في الأحاديث الكثيرة المتواترة كحديث الثقلين وغيره».

الوجه الثاني: تَأويلُه

إنَّ وُرودَ مثل هذا الحديث في كُتب الزيدية، لا يَعني إلزامَ الزيدية بما ألزمتموها به، ولا يعني إلزامَ الزيدية بما تفضّلتمُ بفَهمِه منه، إذ جاء في الأثر: «واعلَم أنَّ الله -عَزّ وجل- جَعَلَ خَلَفَ النبوّة مِن أبناء نَبيّه في اثني عَشَرَ سبطاً»، ثمَّ جاء في الأثر على لسان الإمام علي بن موسى الرضا عليه السلام، فيما معناه، واعلَم أنّ خلفَ النبوّة في ستّة أبطُنٍ من أبناء الحسن، وفي ستّة أبطُنٍ من أبناء الحسين، فكانَت الستّة الأبطن من عَقِب الحَسن عليه السلام:

١- بنو الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

٢- بنو عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

٣- بنو إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

٤- بنو الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

٥- بنو داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

٦- بنو جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب.

و كانَت الستّةُ الأبطُن من عَقِب الحَسين عليه السلام:

١- بنو محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

٢- بنو عبدالله بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

٣- بنو عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

٤- بنو زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

٥- بنو الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

٦- بنو علي بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب.

وقال ابن عنبَة النّسابة: «فَعِقب الحَسنين اثنا عَشر سِبطاً، ستّة مِن وَلد الحسَن عليه السلام، وسِتة مِن ولد الحسين عليه السلام، وقَد رُوي عَن رَسول الله -صلوات الله عليه- أنه قال: «سَيكون مِن ولدي عدد نُقباء بني إسرائيل»، ونَظمَ ذلك بعض الشّعرَاء فَقال :

فمُوسىٰ بِلا عَقب وأحمَد معقب ونَاهيك بالعقب الكِرام الأعاظم

فستة أسباطِ الحُسين، وستة مِن الحسن الهادي، وكُلٌ لفاطِم»[1]

فإذا تقرّر لك أنّه حقاً لا عَقَب للحسن والحسين عليهما السلام إلاَّ مِن هذه الأبطن، فتأمَّل لَفظَة: «إنَّ الله -عَزّ وجل- جَعَلَ خَلَفَ النبوّة مِن أبناء نَبيّه في اثني عَشَرَ سبطاً»، واعلَم أنَّ المراد أنَّ خلفَ النبّوة في المستقبل الزمني البعيد، سيكونُ في اثني عَشرَ بَطناً من أبناء الحسن

(١) عمدة الطالب في أنساب آل أبي طالب:٦٨.

والحسين؛ لأنّهُم أبناء الرسول ﷺ، بمعنىٰ سيكونُ في بني فاطمة بنت محمد -رضوان الله عليها وعلىٰ أبيها وبنيها-، وهُوَ مذهبُ الزيدية. أيضاً لو تأمّلتَ لفظة: «مِن أبنَاء نَبيّه»، وقَرَنتها بلَفظَة: «خَلَف النبوّة»، لتحقَّق لكَ أنَّ الرسول كانَ يعني في المُستقبلَ البعيد، وأيضاً لَو قرنتَ ما سبَق معَ روايات جابِر بن سمرة من طُرق الفرقة السنية حول الاثني عشر خليفة، وأنَّ الرّسول ﷺ أخبرَ بها في سياقِ إخباراته عن الفتن والحوادث التي ستحصُلُ مِن بَعدِه، فسيكون هذا مُرّجحاً كبيراً لِما ذهبنا إليه، من أنَّ الرسول ﷺ كانَ يُخبِرُ بأمرٍ بَعيد، وهُو خلافة النبّوة في عقِبِ هؤلاء الاثني عشر من أبناء الحسنين، وهُم لَم يُولَدوا في عصر الرسول ﷺ، فكان الرّسول يُخبرُ بأمرٍ سيحصُلُ في المدىٰ البعيد، وفي هذا ردٌّ علىٰ السائل عندما فَسَّرَ خلفَ النبوّة في أبناء نبيه، وقال: بأنَّ هذا يقتضي إخراج علي و الحسن والحسين عليهم السلام، ونحنُ نقول: بما أنَّ الكلام دلَّ علىٰ وقوعِ مضمونه في المستقبل البعيد، فإنَّ هذا يُخرُجُ الثلاثة عليهم السلام مِنِ السياق، لِقُرب عهدهم من الرسول ﷺ، وخروجهم من السياق لا يعني خُروجهم من خلف النبوّة،كما سيأتي بيانه قريباً، ويُعزّزُ كلامنا أنَّ الثلاثة وإن لَم يُشِر السياق إليهم قد أتت فيهم نصوصٌ خاصّةٌ تُظهرُ إمامَتهُم، و تفسير السيّاق بما فَسّر بهِ السائل تفسيرٌ باطل، أعني أنّه يقتضي إخراج الحسنين وعلي من خَلَف النبّوة، وسببُ تأوله للخبر بهذه الطّريقة، هُو حَملُ الخبر وتطبيقهُ علىٰ العهدِ القريب، أي من بعد موت الرّسول ﷺ مُباشرَة، وهذا أمرٌ لا يحتملهُ الأثر ولا يتماشىٰ مَعه. أيضاً أضافَ السائل أن تفسيرَ علي الرضا عليه السلام بالاثني عشر، هُم أعقابُ الحسن والحسين السابق ذكرهُم، يُخرِجُ آباء هذه الأعقاب مِن خَلف النبوّة، مثل زين العابدين، والباقر، وزيد بن علي، والحسن بن الحسن، وزيد بن الحسن، فنقول: إنَّ الأثر لَم يُحدِّد أسماء وأشخاصاً لِخلَف النبوّة، بل جاء مُبهَماً بلفظة: «خلف النبوة.. اثني عشر سبطاً»، ونحنُ عندما نقول: إنَّ خلف النبوّة في عَقِبِ زين العابدين، لا يعني هذا أنَّا نُخرجُ زين العابدين، أو أباهُ الحسين عليه السلام من خلافة النبّوة، وكذلكَ عندما أقولُ: خلفُ النبوّة في عقِبِ الحسن والحسين، فهذا لا يَعني أني أُخرِج الحسنين من خلافة النبوّة، وعندما أقولُ: خلفُ النبوّة في عقِبِ زيد بن علي، فهذا لا يَعني أني أُخرِج زيدَ بن علي، وأباه زين العابدين، من خلافة النبوّة، إذ أنَّ الخبَر يقتضي الإخبارَ الغيبي المُتحقّق أنّهُ سيكون لأبناء

الرّسول ﷺ اثنا عشرَ سبطاً ينتشرُ من خلالِهم ذريتّه، وهُم مَن ذَكرنا سابقاً، وأنّهُم لا يَنقطعُ عَقِبُهُم أبداً، ويؤيّده قوله به أو بما معناه: «كل حسبٍ ونسبٌ ينقطع إلاَّ حسبي ونسبي»، فتكون خلافة النبّوة في أعقاب هؤلاء، أبناء فاطمة الزهراء عليها السلام، ولا يُخرِجُ هذا آباءهم من أحقيّة الإمامة قطعاً.

مثاله: لو اجتمعَ رئيسٌ بولدَيه المنصور والمرتضى، ومَعهما أبناؤهُما -أحفاد الرئيس- المهدي بن المنصور، والقاسم بن المرتضى، وكانَ لكلٍّ من القاسم والمهدي ثلاثةُ أولاد، فقالَ الرئيس: خلف الرئاسة في ستة من أبنائي -مع العلِم أنّ الرئيس لم تنتشر ذريتّه إلاّ مِن أبناء القاسم الثلاثة، والمهدي الثلاثة-، فجاءَ أحد الفضلاء، وقال: عَنى الرّئيس أنّها في عقب أبناء المهدي الثلاثة، وعقب أبناء القاسم الثلاثة.

فهل في هذا ما يُوحي أنَّ آباء هؤلاء الستّة -المهدي والقاسم، والمرتضى والمنصور-، خارجونَ عن الرّئاسَة، ليسَ لهُم نصيبٌ فيها، قَطعاً لا. وهذا حالُ تلك الرواية المروية عن طريق المنصور بالله عليه السلام، فالرئيس الرّسول ﷺ، والمرتضى والمنصور، الحسن والحسين، والمهدي والقاسم، زين العابدين والحسن المثنى، والمُفسّر الفاضل، هُو علي بن موسى الرضا عليه السلام.

وهذا ما يحتملهُ الخَبر المرويّ عن طريق الزيدية، إن حَملناهُ على مَحمَلِ القوَّة في الدّلالة، لا يتَجاوزُ هذا إلى غيرِه.

فَائدَة

الأسباطُ هُنا بل وفي كتاب الله تعالى، جاءت تدلَّ على قبائلَ لا على أفرادٍ بأعيانهِم، وأسباطُ بني إسرئيل -يعقوب صلوات الله عليه-، هُم أبناؤهُ الاثنا عشر، وأبناؤهُم فيما بَعد، وكلُّ فردٍ من الاثني عشر معَ أبنائه وأحفاده يُمثّلون قبيلةً من قبائل بني إسرائيل، ويُنادَون بالسّبط الفلاني، وفي تفسير القوم -تفسير الحسن العسكري-، أنّ أصحابَ نبي الله موسى لّما وصَلوا البَحر، وانفلَق لهُم طودٌ واحدٌ، قالوا له: «يَا نَبيّ الله، نَحنُ اثنتَا عَشرة قَبيلة بَنو اثني عَشَر أبَاً»، ومنه: فإنّ مُقارنَة تأويل الجعفرية للاثني عشر إماماً، بأنّ المقصود بهِم أعيانُ أئمّتهِم، بأسباطِ بني إسرائيل، غير المُعيّنين بأسماء، بل المُعينين بجماعاتٍ

جماعات، فإنّها مُقارنةٌ باطلة. بل إنّ الأثر السّابق في هذه الحالة -عندما يكون السّبط بمعنى القبيلة- أكثرُ دلالةً على ماذهَبَت إليه الزيدية، من حصر الإمامة في صالحي أبناء هذه البطون الاثني عشر، ونزيدُ هذا قوّةً في الدّلالَة على أنّ هذا الأثَر يدلّ على قول الزيدية ولا يدلّ على قول الجعفرية لمجرّد ذكر رقم الاثني عشر، ما رواهُ الشّيخ الصّدوق الجعفريّ، قال: «حدّثنا الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري، قال: أخبرنا أبو الحسين النسابة محمد بن القاسم التميمي السعدي، قال: أخبرني أبو الفضل جعفر بن محمد بن منصور، قال: حدثنا أبو محكم محمد بن هشام السعدي، قال: حدثنا عبيد الله بن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي، قال: سألت علي بن موسى بن جعفر عليه السلام عما يقال في بني الأفطس، فقال: إن الله -عز وجل- أخرج من بني إسرائيل وهو يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم عليه السلام اثني عشر سبطاً وجعل فيهم النبوة والكتاب، ونشر من الحسن والحسين ابني أمير المؤمنين عليهما السلام من فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم اثني عشر سبطاً، ثم عد الاثني عشر من ولد إسرائيل فقال: روبيل بن يعقوب، وشمعون بن يعقوب، ويهوذا بن يعقوب، ويشاجر بن يعقوب، وزيلون بن يعقوب، ويوسف بن يعقوب، وبنيامين بن يعقوب، ونفتالي بن يعقوب، ودان بن يعقوب، وسقط عن أبي الحسن النسابة ثلاثة منهم، ثم عد الاثني عشر من ولد الحسن والحسين عليهما السلام فقال : أما الحسن فانتشر من ستة أبطن وهم بنو الحسن بن زيد بن الحسن بن علي، وبنو عبد الله بن الحسن بن الحسن بن علي، وبنو إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي، وبنو الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي، وبنو داود بن الحسن بن الحسن بن علي، وبنو جعفر بن الحسن بن الحسن علي، فعقب الحسن بن علي، من هذه الستة الأبطن، ثم عد بني الحسين عليه السلام فقال : بنو محمد بن علي الباقر بن علي بن الحسين عليه السلام بطن، وبنو عبد الله بن الباهر بن علي، وبنو زيد بن علي بن الحسين، وبنو الحسين بن علي بن الحسين بن علي، وبنو عمر بن علي بن الحسين بن علي، وبنو علي بن علي بن الحسين بن علي، فهؤلاء الستة الأبطن نشر الله -عز وجل- من الحسين بن علي عليه السلام . الخلفاء والأئمة بعد النبي صلى الله عليه وآله وسلم اثنا عشر عليه السلام» اهـ بنصه ولفظِه [1]، وفي تفسير (نور الثقلين) للشيخ الحويزي، لم يذكر الزيادة

(١) الخصال: ٤٦٥.

الأخيرة (الخلفاء والأئمة بعد النبي ﷺ اثنا عشر عليهم السلام)[1]، وكذلك لم يذكرها المشهدي القمي في كتابه (تفسير كنز الدقائق وبحر الغرائب:٥/ ٢١٢).

نعم! وفي هذا الخبر لو تأمّلته جيّداً لوجدته شاهداً لرواية الإمام المنصور بالله عليه السلام، ولوجدتهُ شاهداً لعقيدة الزيدية من قول الإمام علي بن موسى الرّضا عليه السلام، عندما جعل النبوّة والكتّاب في أسباط ذريّة يعقوب بن إسحاق بدون تَفريق ولا تخصيص، ثمّ عطف عليهِم ذريّة نبيّنا محمّد ﷺ من اثني عشرَ سبطاً، فكانَ الخلفاء والأئمّة هُم من هؤلاء الاثني عشر، لا يخلو الزّمان من صالحٍ منهُم للإمامة، ولا تخلو الأرض من وجودِ الهُداة منهُم يُرشدون النّاس ويأمرون بالمَعروف وينهون عن المُنكر، والحمدلله .

(١) تفسير نور الثقلين:٢/ ٨٧.

الوجه الثالث: مُقارنَة أسباط بني إسرائيل بأسباط بني محمد بني فاطمة في الحديث:

وفيه تأمّل أي الفريقين من الزيدية أو الجعفرية تنطبقُ عليه المُقارنة أدناه:

	ذريّة إسرائيل عليهم السلام	ذريّة محمّد صلى الله عليه وآله وسلم
١	فضّل الله عموم ذريّته، وجعلَ الرّسلَ منهُم .	فضّل الله عموم ذريّته بني -الحسن والحسين- وجعل الإمامة فيهم، إذ لا نبوة.
٢	كانَ من عموم هذه الذريّة المُفضّلة في الأصل، ظالمون وفاسقون، ظلموا أنفُسَهُم عندما لم يُقدّروا حقّ تفضيل الله لهم .	كانَ من عموم هذه الذريّة المُفضّلة في الأصل، ظالمون وفاسقون، ظلموا أنفُسَهُم عندما لم يُقدّروا حقّ تفضيل الله لهم.
٣	إنَّ النبوّة والرّسالة كانت في صالحي هذه الذريّة .	إنَّ الإمامة والزّعامَة كانت في صالحي هذه الذريّة.
٤	إنَّ ذريّة يعقوب عليهم السلام انتشرت من اثني عشر سبطاً : ١ – بنو بنيامين بن يعقوب . ٢ – وبنو رؤبيل بن يعقوب . ٣ – وبنو يهوذا بن يعقوب . ٤ – وبنو لاوي بن يعقوب . ٥ – وبنو إيسافر بن يعقوب . ٦ – وبنو زوبولوت بن يعقوب. ٧ – وبنو دان بن يعقوب . ٨ – وبنو نفتالي بن يعقوب . ٩ – وبنو جاد بن يعقوب . ١٠ – وبنو أشير بن يعقوب .	وذريةّ محمّد صلى الله عليه وآله وسلم انتشرت من اثني عشر سبطاً : ١ – بنو الحسن بن زيد بن الحسن. ٢ – وبنو عبدالله بن الحسن بن الحسن. ٣ – وبنو إبراهيم بن الحسن بن الحسن. ٤ – وبنو جعفر بن الحسن بن الحسن. ٥ – وبنو الحسن بن الحسن بن الحسن. ٦ – وبنو داود بن الحسن بن الحسن. ٧ – وبنو محمد بن علي بن الحسين . ٨ – وبنو زيد بن علي بن الحسين . ٩ – وبنو عبدالله بن علي بن الحسين. ١٠ – وبنو علي بن علي بن الحسين.

	١١ – وبنو شمعون بن يعقوب. ١٢ – وبنو يوسف بن يعقوب.	١١ – وبنو عمر بن علي بن الحسين. ١٢ – وبنو الحسين بن علي بن الحسين.
٥	إنَّ الله لم يختصّ بالنبوّة والرّسالة بطناً دون بطن من ذراري بني إسرائيل كما خصّت الجعفرية بطن الحسين على الحسن، فأرسل الله موسى وهارون وإلياس من ذرية لاوي بن يعقوب، وأرسل يونس من ذرية بنيامين بن يعقوب، وأرسل داود وسليمان وزكريا ويحيى من ذرية يهوذا بن يعقوب.. إلخ.	إنَّ الله لم يختصّ بالإمامة بطناً دون بطن من ذرية فاطمة الزهراء، فالصّالحون منهم، والدّاعون إلى الله، المُستحقّون للإمامة، الحسن بن الحسن، و زيد بن علي بن الحسين، فيحيى بن زيد بن علي، فمحمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن، فأخوه إبراهيم، فالحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن السبط وغيرهم.
٦	إنَّ أنبياء الله من بني إسرائيل، ابتلاهُم الله بالفَضل و إبلاغ الحجّة، وابتلى أصحابهُم بوجوب الإذعان لهم .	إنَّ أئمة أهل البيت ذريّة الحسن والحُسين، ابتلاهُم الله بأمّة جدّهم، حمّلَهُم أمانَة الاحتراق من أجل إحياء السنن وإماتة البِدَع وابتلى النّاس بوجوب الإذعان لهم، والائتمام بهم.
٧	كمَا صلّيت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنّك حميدٌ مَجيد .	اللهمّ صلّ على محمّد وعلى آل محمّد .

الوجه الرابع: مُناقشة إنصاف السائل بإلزامنا بالرقم (١٥) من الحديث :

بما أنَّ السائل عابَ على الزيدية، متن الحديث المنصوري السابق، واستنتجَ أنَّ العدد (١٢) سيصبحُ (١٥) بناءً عليه، فإنّا سائلوه عن حال هذه الروايات عنده:

١- روى الكليني في (الكافي)، بسنده، إلى أبي جعفر الباقر عليه السلام، أنّه قال: «إني واثني عشر مِن وَلَدِي، وأنْتَ يَا عَلِي، زِرُّ الأرض، -يعني أوتادها وجبالها-، بِنَا أوْتَدَ الله الأرضَ أنْ تَسِيخَ بَأهلِهَا، فَإذِا ذَهَبَ الاثنَا عَشَر مِن وَلدِي سَاخَت الأرضُ بَأهلِهَا ولَم يُنظَرُوا» (أصول الكافي، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، الحديث السابع عشر).

تعليق: تأمّل -أخي السائل-، كَم أصبحَ عَددُ الأئمة ثلاثة عشر، (اثني عشر من ولدي، وأنت يا علي). والحُكمُ لك، وللعقول المُنصِفَة التي لا تؤثر العاطفَة عند البحث، والهوى المُسبَق.

٢- روى الكليني، بسنده، إلى أبي جعفر الباقر عليه السلام أنّه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «مِن وَلَدِي اثْنا عَشَرَ نَقِيباً، نُجَبَاء، مُحدّثون، مُفهمّون، آخِرُهُم القَائِمُ بالحقّ يملؤهَا عَدلاً كَما مُلئَت جُوراً». (أصول الكافي، باب ما جاء في الاثني عشر والنص عليهم، الحديث الثامن عشر).

تعليق: تأمّل -أخي السائل-، لفظة: (من ولدي اثْنا عشر)، فأينَ الإمام علي بن أبي طالب عليه السلام ؟ أم أنَّ علياً عليه السلام عندَكُم مِن أبناء الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم ؟!.

٣- روى الكليني، بسنده، إلى جابر بن عبدالله الأنصاري، قال: «دَخلتُ على فاطمة عليها السلام وبين يديها لوح فيه أسماء الأوصياء من ولدها فعدَدتُ اثني عَشر».

تعليق: تأمّل أخي السائل، أنّ الأوصياء اثنا عشر وصيّاً من ولد فاطمَة، فأينَ ذهبَ علي بن أبي طالب عليه السلام ؟ أم أنّه من أبناء فاطمة عليها السلام أيضاً !!.

نعم ! وبهذ القدر من هذه الأحاديث أكتفي مع وجود المزيد، ولكنّا نعود لِمَا كنّا وعدنَا به في الوجه الثاني من مُناقشَة أكثر ما يترتّب على حديث الاثني عشر خليفة في روايات الفرقة السنية، ثمّ مُناقشَة روايات الاثني عشر خليفة في روايات الجعفرية، مُناقشَة غير مُخلّة، ليس يستغني عنها الباحث النبيه.

وممّا يجدر بنا التنبيه عليه هنا أنّ الوجه الخامس والسادس مُقتبسٌ من مبحثنا (المهدوية عند الزيدية والجعفرية).

الوجه الخامس: مُناقشَة روايات أهل الحَديث في الاثني عشر خليفة :

١ - عن طريق جابر بن سمرة

أ- روى مسلمٌ في (صحيحه)، عن جابر بن سمرة، قال: سمعت رسول الله ﷺ يوم جمعة عشية رجم الأسلمي يقول: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش، وسمعته يقول: عصيبة من المسلمين يفتتحون البيت الأبيض بيت كسرى أو آل كسرى، وسمعته يقول: إن بين يدي الساعة كذابين فاحذروهم، وسمعته يقول: إذا أعطى الله أحدكم خيراً فليبدأ بنفسه وأهل بيته، وسمعته يقول: أنا الفرط على الحوض» [1].

تعليق: تأمّل الجزئية المُتعلّقة بالاثني عشر، تجد الرسول وكأنه يذمّ هؤلاء الاثني عشر، حيثُ إنَّ هذا الدين لا يزالُ قائماً إلى يوم القيامَة، أو يكونُ هُناك اثنا عشر خليفة، ففيه إيهامٌ بسقوط أمرِ الإسلام إذا كانَ هؤلاء الاثنا عشر، أيضاً هذه العبارات فيها من الإبهام الشيء الواضح الجلي، فكيفَ يُقطَعُ أنّه أراد بها اثني عشر الجعفرية، هذا على افتراض صحّة اللفظ الذي ذهبَت إليه الإمامية في هذا الأثر من صفة المَدح .

مُلاحظة: هذا الخبر ليسَ دلالةً كافيةً على حُجيّة أو حتى فضل هؤلاء الاثني عشر خليفة، وليسَ فيه دلالة على الاتّباع والاقتداء.

---

(١) صحيح مسلم ح١٨٢٢ .

ب- روىٰ البخاري في (صحيحه)، عن جابر بن سمرة قال: سمعت النبي يقول: «يكون اثنا عشر أميراً، فقالَ: كَلِمَةً لَم أسمعها، فَقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش»[1].

تعليق: وهذا الخبر عن جابر لا يُفيدُ الحُجيّة لهؤلاء الأمراء الاثني عشر، وانظر كيفَ يتعارضُ مع الرواية السابقة، إذ أنّ جابراً سَمِعَ كلامَ الرّسول كاملاً عندما قال فيه: «لا يزال الدين قائماً حتىٰ تقوم الساعة، أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش»، وفي هذه الرواية أصبَحَت كلمة خليفة، أميراً !، ولَم يَسمَع أنّهُم مِن قُريش، وإنّما أخبرهُ والدهُ بذلك.

ملاحظة: هذه الرواية أيضاً، لا نستطيع من خلالها أن نبني اعتقاداً مُعيّناً في هؤلاء الأمراء الاثني عشر، إذ أنّها مبهَمَة للغاية.

ت- وروىٰ الترمذي في (السنن)، عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله: «يكون من بعدي اثنا عشر أميراً، قال: ثم تكلَّم بشيء لم أفهمه، فسألت الذي يليني فقال: قال: كلهم من قريش» [2].

تعليق: انظُر قول جابر، فسألتُ الذي يليني، والتي قبلها، يقولُ: فسألتُ أبي !، أيضاً حتّىٰ في هذه لم يسمَع ما جاء في الرواية الأولىٰ من أنّ الدين يبقىٰ قائماً أو يكون اثنا عشر خليفة، أيضاً لا يفوتكُ أن تستنتج أنّ الرسول كانَ يقول بهذا الخبر في محضرٍ من الصحابة، والدليل سؤالُ جابر مرّةً لأبيه، ومرّةً للذي يليه، ومعَ ذلك لَم يروِ أحدٌ من الصحابة هذا الخبر بهذه الطريقة إلاَّ جابر بن سمرة، علىٰ عكسِ ما حصلَ يوم الغدير مع أمير المؤمنين، فإنَّ الصّحابَة حدّثوا بما سمعوه من رسول الله في ولاية علي بن أبي طالب عليه السلام، وهُنا اختفىٰ التحديث من الصحابة الحاضرين لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم مع جابر.

ملاحظة: هذا الحديث كالذي قبله، لا يدلّ علىٰ حجيّة معينة لهؤلاء الأمراء الاثني عشر، ولا يُفيد حتّىٰ الاتباع.

---

(١) صحيح البخاري ح٦٧٩٦ .

(٢) سنن الترمذي ح ٢٢٢٣ .

ث- وروى أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة قال: جِئتُ أنا وأبي إلى النبي ﷺ وهو يقول: «لا يزال هذا الأمر صالحاً حتى يكون اثنا عشر أميراً، ثم قال كلمة لم أفهمها، فقلتُ لأبي: ما قال ؟ قال: كلهم من قريش» (١).

تعليق: وفي هذه الرواية، جابرٌ يسألُ أبيه، وليسَ الذي يليه، أيضاً هذه الرواية تُفيدُ أنَّ رسول الله حال دخولِ جابر وأبيه، كانَ يُحدّث جمعاً من الصحابة، ومعَ ذلك لَم يُحدّث بهذا الخبر بهذا الوجه إلاّ جابر دونَ الصّحابة، بل حتّى دونَ أبيه ؟!، أيضاً هذه الرّواية تُفيدُ الذمّ لا المدح، فظاهرهُا أنَّ هذا الأمر لا يزالُ صالحاً حتى يكون اثنا عشر خليفة، أي أنَّ أمر الإسلام لا يزال عزيزاً إلى أن يكون اثنا عشر خليفة، فلو قُلتُ: لا تزالُ إيران قائمةً قويّة منيعة حتّى يقوم الرئيس الفلاني ! أليسَ في هذا دليلٌ أنّ عزّة وقوّة إيران تذهبُ عندما يقوم هذا الرئيس ؟. وكذلك الحال مع الأمراء الاثني عشر الذين صوّرَتهُم لنا الرّواية.

ملاحَظة: هذا الخبر أيضاً، لا يُفيد الحُجيّة على المُكلفين، ولا يجوز عليه أن يبني المُكلَّف أيّ اعتقاد.

ج- وروى أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله يقول في حجّة الوداع: «لا يزال هذا الدين ظاهراً على من ناواه، لا يضره مخالف و لا مفارق، حتى يمضي من أمتي اثنا عشر أميراً كلهم، ثمّ خَفِيَ من قول رسول الله، قال: وكانَ أبي أقرَب إلى راحلة رسول الله مني، فقلت: يا أبتاه، ما الذي خفي من قول رسول الله ؟ قال: يقول: كلهم من قريش» (٢).

تعليق: انظر هذه الرواية، سمعها جابر في حجّة الوداع، وليسَ عشيّة رجم ماعز !، وانظر كأنّه يُشير إلى وجود جمع من الصّحابة عندما قال: إنَّ أبيه كان الأقرب إلى راحلة النّبي ﷺ، ومعَ ذلكَ لم يُحدّث بهذا إلاّ جابر، وعلى افتراضِ أنَ جابراً سمعَ هذا الخبرَ

(١) مسند أحمد بن حنبل ح ٢٠٤١٦ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل ح ٢٠٢٩٣ .

مرّتين مرّةً عشيّة رجم ماعز، ومرّةً في حجة الوداع، فهل يُعقلُ أنّه في كلتَا الحالتين ما سمعَ لفظة: كلّهم من قريش، إلاّ عن طريق أبيه، أو الذي يليه ؟!، أيضاً هذا الحديث يُفيدُ المدحَ والذّم معاً، فاعرف معنىٰ (حتّىٰ) وغص في أعماق اللغة العربية، ثمّ اعرف أنّ الرسول ﷺ أفصحُ مَن نطق بالضّاد، ليس بحاجةٍ إلىٰ أن يجعلنا نتوهُ كلّ هذا التّوهان، في تفسير معاني كلامه بهذه العبارات، خصوصاً إذا كانَ الأمرُ يتعلق بعقيدةٍ أصيلَة في الدّين .

ملاحظة: وهذه الرواية أيضاً، لا يصحّ أن نبني عليها اعتقاداً، ولا يصحّ أن نجعل من هؤلاء الأمراء حججاً علىٰ العِبادِ بموجِبها.

ح- وروىٰ أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة أنهُ سِمِعَ رسول الله يقول: «يكون بعدي اثنا عشر أميراً، ثم لا أدري ما قال بعد ذلك، فسألتُ القوم كلهم، فقالوا: قال: كلهم من قريش» [1].

تعليق: وفي هذا الحديث يسألُ جابر القومَ كُلّهم !!، وفي رواية سابقة سألَ أبيه !، وفي رواية أخرىٰ سألَ الذي يليه !، وسؤالُ جابر للقوم دلالة علىٰ كثرة الحاضرين لمجلس رسول الله حينها، ومعَ ذلك لم يُحدّث بهذا الخبر بهذه الطّريقة إلاّ جابر.

ملاحظة: وهذه الرواية أيضاً، لا ينبغي بناءُ أدنىٰ أصلٍ من أصول الدين علىٰ أمرائها الاثني عشر، لما فيها من الإبهام في حالِهم.

خ – وروىٰ أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يزال هذا الأمر ماضياً حتىٰ يقوم اثنا عشر أميراً، ثم تكلم بكلمة خفيت عليَّ، فسألت عنها أبي ما قال ؟ قال: كلهم من قريش» [2].

تعليق: أيضاً انظر الذمّ في الأمراء الاثني عَشر، حيثُ إنَّ أمرَ الإسلام يبقىٰ ماضياً حتّىٰ يقوموا، فإن قاموا تلجلجَ الإسلام وانصدَع، وحتماً ما هذه صِفَة أئمة الجعفرية عندَهُم.

(١) مسند أحمد بن حنبل ح ٢٠٣٤٩.
(٢) مسند أحمد بن حنبل ح ٢٠٤١٧ .

ملاحظة: وهذه الرواية، لا يجوزُ بناءُ اعتقاد مُعيّن على أمرائها الاثني عشر.

د- وروى أبو داود في (السنن)، عن جابر بن سمرة قال: سمعت رسول الله يقول: «لا يزال هذا الدين قائماً حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليه الأمة، فسمعت كلاماً من النبي لم أفهمه، قلت لأبي: ما يقول ؟ قال: كلهم من قريش» (١).

تعليق: انظر لفظة (كُلّهُم تجتمع عليه الأمة)، انظر حالَ أئمة الجعفرية هل اجتمعَ عليهم كُلّ الأمة، أو بل حتّى ربعها، لا نقولُ ولاءً وحُبّاً، ولكن اعتقاداً بإمامةٍ ربّانيّةٍ وحجّيةٍ مُطلَقة، بل انظر حالَ المهدي الغائب الثاني عشر هل اجتمعَت عليه الأمّة، بل هل اجتمعَت عليه الشيعة ؟ بل هل اجتمعَ عليه مَنِ انسلخَ من الإمامية أنفسهم من الواقفة والمحمدية ؟، وهُنا نُنبّه أنَّ الاثني عشر المقصودين هُنا غير مَن قَصدتهُ الإمامية، فرسول الله ﷺ لا ولن ينطقَ عن الهوى.

مُلاحَظة: أيضاً هذا الحديث ليسَ دليلاً على اعتقاد أي عقيدةٍ جعفريّة ذات شأنٍ بالغ الأهمية في الدّين.

ذ- وروى أحمد في (المسند)، عن جابر بن سمرة قال: قال رسول الله: «لا يزال هذا الأمر مؤاتياً أو مقارباً، حتى يقوم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش» (٢).

تعليق: وفي هذا الحديث من علّة الغموض في اللفظ ما لا يخفى؛ لأنّهُ على المَحملين مأخوذ، مَحمل المدحِ والذَّم، ورسول الله ﷺ مُنزّه عن مِثلِ هذا الغموض في بيان عقائدِ النّاس، وخصوصاً إذا كان هؤلاء الاثنا عشر، هُم مَن يؤمنُ به الإمامية.

ملاحظة: وهذا الحديث أيضاً، ليسَ دليلاً على اعتقادٍ قطعيٍّ مُعيّنٍ يُوجبُ على المُكلَّف الاعتقاد بما فيه.

---

(١) سنن أبي داود ح ٤٢٧٩ .

(٢) مسند أحمد بن حنبل ح ٢٠٥٢٨ .

٢- ما جاء عن طريق عبدالله بن مسعود

ر- وروى أحمد في (المسند)، عن مسروق قال: كنا جلوساً عند عبد الله بن مسعود، وهو يقرئنا القرآن، فقال له رجل: يا أبا عبد الرحمن، هل سألتم رسول الله كم تملك هذه الأمة من خليفة ؟ فقال عبد الله بن مسعود: ما سألني أحد منذ قدمت العراق قبلك، ثم قال: نعم، و لقد سألنا رسول الله ﷺ فقال: «اثنا عشر، كعدة نقباء بني إسرائيل»(١).

تعليق: تأمّل لفظة (كم تملك هذه الأمة من خليفة؟)، ثمَّ طَبّق عليه أقوالَ جابر بن سمرة السابقة، بافتراض صفات المدح للحديث طبعاً، ستجدُ أنَّ الإسلام يَعُزُّ بهم، ويظلّ مَنيعاً، لا يضرّه من ناواهُم و لا مَن خَالفَهُم، حتى يمضونَ فيكون الهرجُ والمرج(٢)، فنقول: ما دامَ أنَّ الإسلام يبقى عزيزاً ومنيعاً وقائماً في عهد هؤلاء الاثني عشر، وعلى رأسهم إمام الزمان المهدي الغائب المُنتظر، ما بالُ عُقلاء الأمّة في أعصارهِم يرونَ شرائعَ الإسلام تكادُ تندرس، ما مِن لاحقٍ إلَّا ويرى أنَّ زمانهَ أسوء الأزمنة، تعطيلاً للحدود، وفشاءً للفساد، وإنكاراً لأهل البيت عليهم السلام، وهذا مُمتدٌ إلى زماننا هذا، فإنّا نجدهُ أسوأ الأزمنة على الإطلاق، ونجدُ الإسلام يعيشُ مراحلَ التقوقع على المشائخ ورجالِ الدّين، ونجدُ التسرّبات تلو التسرّبات العلمانية والاستشراقية تغزو عُقولَ القُرّاء قبل الجُهّال، ونجدُ الفتوى في الدّين تكادُ أن تكون أسهلَ من شُربِ الماء، من غيرِ علمٍ ولا كتابٍ مُنير، فنحنُ نرجو الله أن يكونَ موعدُ قيام المهدي عليه السلام قَد قَرُب، محمد بن عبدالله وليسَ محمّد بن الحَسن؛ لأنّ أصحابَ مُحمّد بن الحسن على ضوء الرواية التي عن ابن مسعود ورواية جابر بن سمرة ليسوا بحاجته؛ لأنَّ الإسلام في أوقاتهم كما شَهِدَت الروايات السابقة لا يزالُ قائماً شامخاً عزيزاً ظاهراً، وبما أنَّ المهدي الغائب حيّ موجود لم يمضِ بعَد فالإسلامُ لاشكَّ في عزةٍ وإباء !!، فأيّ بُعدٍ يُتصوّرُ مَعَه نسبة هذه الأحاديث السنيّة إلى

---

(١) مسند أحمد بن حنبل ح ٣٧٧٢.

(٢) روى أحمد بن حنبل في (المسند) ح ٢٠٣٤٧، عن جابر بن سمرة قال :سمعت رسول الله ﷺ أو قال : قال رسول الله ﷺ : «يكون بعدي اثنا عشر خليفة كلهم من قريش، قال : ثم رجع إلى منزله فأتته قريش، فقالوا : ثم يكون ماذا؟ قال :ثم يكون الهرج» .

أشخاصِ أئمّة الجعفرية، ففي هذا القول تحميلٌ لروايات جابرٍ وابن مسعودٍ فوقَ طاقتها!، إذ كيفَ يخرجُ في آخر الزّمان ليملأ الأرض عدلاً كما ملئت جوراً، وينتصِرُ لمحمدٍ وآل محمدٍ، فالروايات المتضاربة تجعلنا مترددين بين أمرين، إمّا أن يكونَ الإسلام ظاهراً منيعاً بدون جور في فترة وجود المهدي الغائب، فيردّ هذا الاعتقاد كثيراً من الأحاديث التي روتها الأمة في خروجه في آخر رمقاتِ الإسلام، وإمّا أن يكون خافياً مُستضعَفاً فيه الجور والظّلم في فترة وجود المهدي الغائب، فيردُّ هذا الاعتقاد روايات جابر وابن أبي جحيفة عن بكرةِ أبيها !.

٣- عن طريق أبي جحيفة

ز- وروى الحاكم في (المستدرك)، عن عون بن أبي جحيفة، عن أبيه قال: كنت مع عَمّي عند النبي ﷺ، فقال: «لا يزال أمر أمتي صالحاً حتى يمضي اثنا عشر خليفة، ثم قال كلمة و خفض بها صوته فقلت لعَمّي، وكانَ أمَامِي: ما قالَ يَاعَم ؟ قال: يا بني، كلهم من قريش» [1].

تعليق: انظر هذه الرواية طِبقَ الأصل، عن روايات جابر بن سمرة السابقة، إلاّ أنّه أُبدِلَ اسم جابر بأبي جحيفة، و لفظة أبي بعمّي، أمسِك ! قال جابر في الروايات السابقة: جئتُ أنا وأبي، وقالَ أبو جحيفة: كَنت أنا وعمي !. قال جابر: قالَ كلمةً خَفِيَت عليّ. وقال أبو جُحيفة: قالَ كَلِمةً خَفَض بها صوته !. قال جابر: فقلتُ لأبي!: ما قال! ؟ قال: كلهم من قريش !!. وقال أبو جحيفة: فقلت لعَمّي!، وكانَ أمَامِي: ما قالَ يَاعَم ؟ قال: يا بني، كلهم من قريش !!، قلتُ: وعلى القارئ الحُكم.

(١) مستدرك الحاكم ح ٦٥٨٩ .

خلاصة الكلام في حديث الاثني عشر المروي عن طريق أهل الحَديث

هذا ونختمُ الكلام بالخلاصة، فنقول: إنَّ حديث الاثني عشر خليفة بالعدد لا بالاسم، الواردِ عن طريق الفرقة السنية : يحتمل احتمالَين اثنين لا ثالثَ لهما :

الاحتمال الأول: أنه صحيحٌ عن رسول الله ﷺ، ونُقِلَ وفُهِمَ على غير مراد رسول الله ﷺ، فقرعَ هذا الخبر أسماع الإمامية قبلَ عصر الغيبة الكُبرَى، أيامَ كانّ النّص على عدد الأئمة غير مستقر فتارةً عدد الأئمة ستة، وتارةً سبعة، وتارةً ثمانية، وتارةً أحد عشر، فصادفَ قلباً خالياً منهُم فتمكّنَ، فاستفادوا من هذه الروايات السُنّية العددية، فألصقوا أسماء أئمتهم بها، فزعموا أنَّ الأئمة اثنا عشر، ووقفوا على الثاني عشر ابن الحسن العسكري، وِمن هُنا بدأت التصانيف واستقرَّ النصّ، فغذّاه الكليني ومشائخ قم حتّى ترعرعَ وكوّنَوا له قاعِدةً مِن لاشيء، ثمّ جاء الشيخ المفيد والطوسي فأحكما تربيتهُ وتحصينه، ثمّ الطبرسي قامَ بواجبهِ تجاهه، واليوم نجدُ التصانيف الهائلة الصغيرة والكبيرة، وإدخال الفلسفات في العبارات، والتلاعب بالألفاظ والعواطف لجعل المُستحيلِ معقولاً، والغِمر تلو الغمر مُنجرّاً مُنقاداً والله المُستعان. ثمّ إنّ هذه الأخبار المروية عن أهل الحَديث لو آمنّا بها بذاتهَا فهي لا تدلّ على عقيدةٍ ذاتِ أهميّة بالغَة في الدين، وقد تعمّدنا إيراد الملاحظات تحت التعليقَات، لربطِ الفكرة في مَن يُصحّحُ هذه الأحاديث، ويعتمدُ عليها ويجعلها مُرجّحاً على عقيدة القوم، فراجعها، هذا وللإمام الهادي إلى الحق يحيى بن الحسين عليه السلام كلامٌ عجيب عن سبب الانتحال والتفريق بين الإمامين زيد وجعفر عليهما السلام، فقال في ذلك -صلوات الله عليه-: «وإنّمَا فرَّقَ بَين زَيد وجَعفر قَومٌ كَانوا بَايَعوا زَيد بن علي، فَلمّا بَلَغَهُم أنّ سلطَان الكوفة يَطلبُ مَنْ بَايَعَ زَيداً ويُعَاقبُهُم، خَافُوا عَلى أنفُسِهم فَخَرَجُوا مِن بَيعَة زَيد وَرَفَضوه مَخَافَةً مِن هَذا السّلطان، ثمّ لَم يَدْروا بِمَ يَحتجّون على مَن لامَهُم وعَاب عَليهِم فِعلَهُم، فَقَالوا بالوصيّة حِينئذٍ، فَقالوا: كَانَت الوَصيّة مِن علي بن الحسين إلى ابنه محمّد، ومِنْ محمّد إلى جَعفَر، لِيُموّهُوا بِهِ على النّاس، فَضَلّوا وأضَلّوا كَثيراً، وَضَلّوا عن سَواءِ السّبيل، اتّبَعوا أهوَاء أنفُسِهم،

وآثَروا الدّنيا على الآخرَة، وتَبِعَهُم على قَولِهم مَنْ أحَبّ البَقَاء وَكَرِه الجهَاد فِي سَبيلِ الله، ثمّ جَاءَ قَومٌ مِنْ بَعدِ أولئكَ فَوَجَدُوا كَلاماً مَرسومَاً فِي كُتب ودَفَاتر، فَأخَذُوا بِذلكَ عَلى غير تَمييز ولا بُرهان، بَل كَابَروا عُقولَهم، ونَسَبُوا فِعلَهُم هَذا إلى الأخيَار مِنهُم؛ مِن وَلَدِ رَسول الله -عليه وعليهم السلام-، كَمَا نَسَبَتْ الحَشويّة مَا رَوت مِنْ أبَاطِيلِهَا وزُورِ أقَاوِيلِهَا إلى رسول الله ﷺ، لِيَثبُتَ لَهُم بَاطِلُهُم على مَن اتّخذوه مَأكلة لهم، وجَعلوهُم خَدماً وخَولاً،... إلخ» [1]. هذا وقد وَجدنا أيضاً كلاماً بديعاً ناطقاً بما أشرنا إليه قريباً، وهو للسيد الفاضِل عبدالله حميدالدين -حفظه الله- في كتابه (تعليقات على الإمامة عند الاثني عشرية)، فقال بشأن رواية الفرقة السنية لخبر الاثني عشر، وما يترتّبُ على مَن آمَنَ به، فقال باختصارٍ في اللفظ:

«أمّا حديثُ الخُلفاء اثنا عشر ونحوه، فالاحتجاجُ بهِ على أمرٍ خطيرٍ كالإمامة بعيد، وذلكَ لأمورٍ سأذكُرُها بإيجاز:

١- الحديثُ لا يُشيرُ إلى وُجوبِ طاعَتِهِم، ولا إلى صِفَتِهِم، ولا أنّهُم من ذريّة الحسين، ولا إلى أنّهُم مُتعاقبون.

٢-أيضاً نلمسُ مِن عبارات الحديث أنَّ المُراد، تعيين فترةٍ زمنيّة يكونُ فيها الإسلام عزيزاً، وأنَّ هذه الفترة حُدِّدَت لفترة اثني عشرَ خليفة، ولا يَظهرُ مِن ألفاظها أيُّ إشارَة إلى وجوبِ طاعَة هؤلاء الاثني عشر» [2].

الاحتمالُ الثّاني: أنهُ باطِلٌ غير معمول به لضعفِ الاحتمالات الموصِلَة إلى اليقين من خلاله، فإن كانَ رسول الله ﷺ ألقى هذا الخبَر على مسامع الصحابة، إمّا عشيّة رجم ماعز، أو في حجّة الوداع، أو في عرفات، ومعَ ذلك لَم يروهِ إلاَّ جابر وأبو جحيفة مع وَهْن رواية الأخير، فإنَّ في هذا مغمزاً فظيعاً، حتّى وإن كانَت الأسانيد مُتصلّة موثّقةً، فالعقلُ يرفضها البتّة، انظر أمير المؤمنين عليه السلام الأذن الواعية لكلام أخيه وابن عمه سيدّ

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام الهادي إلى الحق، كتاب معرفة الله عز وجل .

(٢) تعليقات على الإمامة عند الاثني عشرية، ص ٦٧

المُرسلين، لَم يتفوّه بخبرٍ من طُرقِ غير الإمامية بمثل هذا الخبر، مع العلمِ أنَّ إنباءاته بما يحدثُ من الفتِن مُدوّنةٌ مزبورة فراجعها، فلو صحَّ أنَّ الاثني عشر هؤلاء هُم أئمة الإمامية، لما توانى في الإخبارِ به على الملأ، كما أخبرَ رسول الله الناس بهذا في رواية جابر. أيضاً انظر إجابة ابن مسعود على السّائل عن عدد من يملكون أمر الأمة ؟ أنْ قال: «و لقد سألنا رسول الله فقال: «اثنا عشر، كعدة نقباء بني إسرائيل». فيدلّك جواب ابن مسعود أنّه ما سمعَ ذلك كما سمِعهُ ابن سمرة، وإنّما سألَ عنه الرسول ابتداءً منه، وخصوصاً في تلك الرواية التي تُفيدُ بإخبار الرسول بهذا في حجّة الوداع؛ لأن ابن مسعود كان أحد أفراد حُجّاج بيت الله في ذلك الزمان، وأخصّ منها تلك الرواية عن جابر التي تُفيدُ أنَّ الرسول ﷺ أخبرَ بهذا في عرفات؛ لأنَّ ابن مسعود حتماً لن يكونَ ذلك اليوم إلاَّ بين يدي رسول الله ﷺ . فأوجه القدحِ في هذه الروايات كثيرة تقلّ عند اعتقاد أنّ هذا الخبر لم يُفهَم كما أراد الرسول ﷺ، وتزدادُ عند اعتقاد أنَّ هؤلاء الاثني عشر هُم أئمة الإمامية، وتذهبُ الزيدية إلى عَدمِ اعتمادِ هذا الخبرِ في إثباتِ أصولِ الدّين، الذي إن تنازلنا جدلاً ومراءً ألحقناهُ بالآحادِ الظنيات التي لا يُعمَلُ بها في إثبات العقائد، كيف لا والإمامة تعني حفظَ بيضة الإسلام والمُسلمين، وتطبيق حدود الله على التمام، والعملَ بعملِ سيّد الأنام -عليه وعلى آله أفضلُ الصلاة وأتم التسليم-.

الوجه السادس: مناقشة روايات الجعفرية في الاثني عشر خليفة

هذا وللإنصاف والإفهام، ولتبرئة الرّاية من اتهامنا للروايات الجعفرية الواردة عن مشائخِ قم وغيرها، بالاختلاق والحشو، وأيضاً لأنّهُ يترتّب على إبطال نظريّة النّص على الأئمة الاثني عشر بأسمائهم وأعدادهم، انهيارُ عقيدة الغيبة التي هي محورُ بحثنا، وإبطالُ شُبهَة مَن تمسّك بالاستدلال بحياة المهدي بخبر الاثني عشر السابق الذّكر في أول المسألة. فنقول روى الإمامية:

الجعفرية والنص والإمام الباقر عليه السلام

١-عن أبي الجارود، قال: قلت لأبي جعفر: جعلت فداك! إذا مضى عالمكم أهل البيت، فبأي شيء يعرفون من يجيء من بعده؟ قال: «بالهدي و الإطراق و إقرار آل محمد له بالفضل، ولا يسأل عن شيء مما بين صدفيها إلَّا أجاب عنه» (١).

تعليق: انظُر أبا الجارود -رحمه الله-، لا يعرفُ النّص الذي رواه علي القمي عن ستةٍ وعشرين صحابياً من أكابر الصحابة، وانظُر ردَّ الباقر عليه بالتلميح دونَ التّصريح، وفي هذا الفعلِ من المعصوم من القُبحِ ما لا يخفى على العاقل، فَلو أنّهُ قالَ بالنّص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم لأغناهُ ذلك؛ لأنَّك لَو سألتَ اليومَ جعفرياً كيف عَرفت إمامة الصادق بعد الباقر، لسردَ لك أحاديث النّص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، ولَما قالَ: إنَّ آل محمد تُقرّ له بالفضل، وأنّه يُسألُ فيما بينَ صدفيها -فيما يخصّ المُكلّف من أمور دُنياه ودينه- فيُجيبُ عنه؛ لأنَّ الزيدية هيَ مَن تقولُ هذا لا الإمامية، ولعلَّ هذه الرواية صحيحة عن الباقر عليه السلام فتكونُ دليلاً على زيديّته!، ثم تَذكّر جهل أبي الجارود بالنّص على رتبته في التشيّع، وفي هذا دلالةٌ على أنهُ لا يوجدُ نصٌّ صريحٌ بعدد وأسماء الأئمة في تلك الآونة، والله المُستعان.

٢- عن أبي خليفة، قال دخلت أنا وأبو عبيدة الحذاء على أبي جعفر، فقلت: كيفَ لنَا بِصاحِبِ هذا الأمر حَتّى نَعرِف ؟ قال: «قول الله: ﴿**الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ**﴾ [الحج:٤١]، إذا رأيتَ هذا الرجل مِنَّا فَاتّبِعه، فإنّهُ هُوَ صَاحِبُك» (٢).

تعليق: انظُر الجهل بالنّص من أصحاب الباقر عليه السلام، يُؤكّدهُ أسئلتهم المتكررة له، عَن صاحِب الأمر، وانظر إجابة الباقر بالتلميح والصّفة، دونَ النّص المُسبق عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وانظُر -أيّها الزيدي- وازدد إيماناً بعقيدة أهل البيت عليهم السلام في الأمر بالمعروف

(١) الخصال : ١/ ٢٠٠، غيبة النعماني : ٢٤٢، بصائر الدرجات : ٤٨٩ .

(٢) تفسير فرات الكوفي، ص٢٧٤، ضمن تفسير سورة الحج .

والنهي عن المُنكر وأنّ هذه الآية صفةُ أئمتك الزيدية، دونَ أئمة الجعفرية، ولَو يسّر الله لنا جَمعنا أقوالَ الأئمة الاثني عشر الموافقة لمذهبِ الزيدية من كُتُبِ الجعفرية أنفسهم؛ لأنّا لا ندّعي أنّهم قد حرّفوا جميع النصوص، بل بَقيَ بصيصُ أملٍ في تصفية هذه الأقوال، واستخراج الصحيح من السقيم، وإن كانَ هذا الخبر رُوي عن فرات الكوفي وهو زيدي المذهب، على عدم شهرةٍ عند الزيدية، فالخبر الذي يسبقهُ رواه أساطين الإمامية !، نَعم، وهذا الخبر يُوحي بغياب النّص بالاسم والعدد ! والله المستعان.

٣- قالَ الكُميت بن زيد شاعر أهل البيت عليهم السلام: دخلت على سيدي أبي جعفر، فقلت: يا ابن رسول الله، إني قد قلت فيكم أبياتاً أتأذن لي في إنشادها ؟ فقال: إنها أيام البيض، قلت: فهو فيكم خاصة، قال: هات، فأنشأت أقول:

أضحكني الدهر وأبكاني والدهر ذو صرف وألوان

إلى أن قال:

متى يقوم الحق فيكم متى يقوم مهديكم الثاني ؟

قال: سريعاً إن -شاء الله- سريعاً، ثم قال: يا أبا المستهل، إن قائمنا هو التاسع من ولد الحسين؛ لأن الأئمة بعد رسول الله اثنا عشر، الثاني عشر هو القائم، قلت: فمن هؤلاء الاثنا عشر ؟ قال: أولهم علي بن أبي طالب، وبعده الحسن والحسين، وبعد الحسين علي بن الحسين وأنا، ثم بعدي هذا، ووضع يده على كتف جعفر، قلت: فمن بعد هذا ؟ قال: ابنه موسى، و ذكر بقية الأئمة [1].

تعليق: انظُر جهلَ الكُميت بن زيد -رحمه الله- وأسكنه جنان الخلد، بالنّص على الاثني عَشر، ولسائلٍ أن يقول: كيفَ عرفَ الكُميت إمامة محمد الباقر ؟ ولِمُجيبٍ أن يُجيب فيقول: بالنّص المتسلسل بالأئمة وأسمائهم إلى المهدي، ولذلكَ تجدهُ يقول في شعرهِ: متى يقومُ مهديكم الثاني، ويقصد أنّ المهدي الأول رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، فهُو مُستدلٌّ بإمامة الباقر عليه السلام بالنّص؛ لأنّه من خُلّص الشّيعَة والخَبر مُنتشرٌ لا يجهلُه أمثالُ الكُمَيت.

(١) كفاية الأثر : ٢٤٩، بحار الأنوار : ٣٦/ ٣٩١ .

وللسائل أن يعودَ فيسأل فإن كانَ عرفَ إمامة الباقر والمهدي بالنّص، فلماذا عاوَد السؤال فقال: مَن هُم الاثنا عشر؟، تأمّل -أيها القارئ- بدأت روائحُ الوضعِ تفوح !، ومَنِ السائل ؟ إنّهُ الكُميت بن زيد شاعر أهل البيت، صاحبُ المنزلة الكبيرة عند الباقر عليه السلام، ومع حَجم وكِبَر هذه المنزلة فهُو جاهلٌ بالنّص على الأئمة بعد الباقر، و مُتشيعٌ أيضاً في الباقر هكذا خبطَ عشواء، لا بنصٍّ ولا بغيرِه !، والله المستعان .

٤- عن عبد الأعلى مولى آل سام، عن الصادق قال: «إن أبي استودعني ما هناك، فلمَّا حَضَرتهُ الوفاة، قال: «ادع لي شهوداً، فَدعوتُ أربعة من قريش فيهم نافع مولى عبدالله بن عمر، فقال: «اكتب: هذا ما أوصى به يعقوب بنيه: ﴿**وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ**﴾[البقرة:٤٨]، وأوصى محمد بن علي، إلى جعفر بن محمد، وأمرَهُ أن يكفنه في بُرده الذي كان يصلي فيه يوم الجمعة، وأن يُعمّمَه بعمامته، وأن يرفع قبره، ويرفعه أربع أصابع، وأن يحل عنه أطماره عند دفنه، ثم قال للشهود: انصرفوا -رحمكم الله-، فقلت له: يا أبت! ما كان في هذا أن يُشهَد عليه !، فقال: يا بني! كرهت أن تُغلَب، وأن يُقَال: لم يوصِ إليه، وأردْت أن تكون لك الحجة»[1].

تعليق: كيفَ أنّ الباقر عليه السلام خافَ أن يُغلبَ الصادق على أمرهِ، فيُنكرُ النّاس إمامته، فأوصى إليه !، فمِن مَتى والوصية فيما بينَ الأئمة أظهرُ مِنَ النّص الظاهر المشهور، بل لماذا يحتاج الصادق إلى وصيّة مع وجود النّص ؟ أليسَ النصّ يُغني؟، فإذا عرفتَ فساد هذا الحديث، فاعرِف أنَّ مَن وضعَ هذا الحديث وَضعهُ قبل تبلور النّص على الاثني عشر كاملاً، وضعهُ في فترةٍ لم يَكن يُعرفُ بين الشيعة ما يُعرف بالنّص من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، بل بالوصيّة فيما بينَ الأئمة يَعرفونَ أئمتهم، والله المُستعان.

(١) أصول الكافي : ١/ ٣٠٧، الإرشاد :٢/ ١٨١، كشف الغمة : ٢/ ١٦٧ .

الجعفرية والنص والإمام الصادق عليه السلام

٥- عن داود بن كثير قال: قلتُ لأبي عبدالله: جُعلتُ فداك! وقدّمَني للموتِ قَبلَك!، إنْ كانَ كَون فإلى من ؟ قال: «إلى ابني موسى»، فَكانَ ذَلِكَ الكون، فَوالله مَا شَكَكْتُ في موسى طرفة عين قط، ثمّ مَكَثَ نَحواً مِن ثلاثين سَنَة، ثمّ أتيتُ أبا الحسن مُوسى فقلت له: جُعلتُ فِداك! إن كانَ كَون فإلى مَن؟ قال: «فإلى علي ابني» [1].

تعليق: انظُر جهلَ داود بن كثير بالنّص، صاحب الصادق والكاظم، ولو تعذّرَ أحدٌ بالتقيّة، فإنّهُ لا وجهَ ولا مكانَ لها البتّة، ويدلّك الخبر أنّ ابن كثير من المُقرّبين لدى الصادق والكاظم، أن قاما بإخباره بِمَن بعدهُما من الأئمة، والغريبُ أن يكونَ شخصٌ بهذا القُرب من أئمة الهُدى والحُجج على الورى، لا يعرفُ هذا النّص الاثني عشري المُسلسل بالاسم والعدد الظاهر المشهور الذي لا نستبعدُ أن يكونَ الجعفرية ألحقوه بالمتواتر، فظَلموا المُتواترَ وأهانوا أمثالَ حديث الغدير، نعم ! وفي هذا الفعل من ابن كثير والأئمة دلالة على عدم وجودِ نصٍّ في تلكم الأيام، وأنّه لَم يتبلور ويتشكَّل بَعد في عددٍ مُعيّن، وإنّما الوصيّة هي الأمّ والمرجع!!، إن كانَ ثمَّة وصيّة في الأصل !!؛ لأنَّ الجميعَ عندنا مكذوب على أعلامِ الهُدى، لا الأخبار الدّالة على الإمام بعد الإمام بالوصيّة، ولا الدّالة عليهم بالنّص.

٦- عن المفضل بن عمر قال: دَخلتُ على سيدي جعفر بن محمد، فقلت: يا سَيدي، لو عَهِدتَ إلينا فِي الخَلَف مِن بَعدِك ؟ فقال لي: «يا مفضل ؛ الإمامُ مِن بَعدِي ابني موسى» [2].

تعليق: انظر لفظة " لَو عَهِدتَ "، وما شابهها من الألفاظ السابقة، تدلّكَ أنَّ النصَّ ليسَ له خانةٌ البتة عند أهل ذلك الزمان، وإلاَّ كيفَ يسوغُ للمفضل بن عمر أن لا يَعرفَ إمامهُ بعد الصادق إلاَّ بالوصيّة، أليسَ النّص ناطقاً بهذا ؟ بدون حاجةٍ لكلام الصادق ؟

---

(١) عيون أخبار الرضا :١/ ٢٢، بحار الأنوار : ٤٨/ ١٤ .

(٢) كمال الدين : ٢/ ٣٣٤ .

بل وبدونِ الحاجَة إلى العهدِ من الصادق للكاظم؛ لأنَّ الأمرَ ليسَ للصادقِ يَعهدُ إلى مَن يشاء ! بل هُو أمرٌ قد زُبِرَ في عالَمِ الأزل، على مُقتضى مذهب الجعفرية، فيا للهِ ويا للنص الذي لم يشتهرِ بينَ أصحاب الأئمة المُقرّبين، ومع ذلكَ يدعون أنّه رواه كبار صحابة الرسول وحدّثوا به !، والشيعة أنفسُهم لا يعلمونَ بهذا، والله المُستعان.

٧- وعن عبدالرحمن بن الحجاج، قال: دخلتُ على جعفر بن محمد في منزله، وهو في بيت كذا من داره في مسجد له، وهو يَدعُو، وعَلى يمينِه مُوسَى بن جعفر يُؤمِّن على دُعائه، فقلتُ له: جَعَلَنِي الله فِدَاك، قَد عَرَفتَ انقِطَاعِي إليكَ وخِدمَتِي لَك !!!، فَمَن وليُّ الأمرِ بَعدَك ؟ قال: «يا عبدالرحمن، إنَّ مُوسى قَد لَبِسَ الدِّرعَ فَاسْتَوت عَليه، فقلتُ له: لا أحتاجُ بَعدَها إلى شَيء»[1].

تعليق: لَن يبقَى بعدَ هذا الأثر، في معرفة عدم وجود النّص بالكليّة حتّى في بيت الصادق، حتّى على مَن قطعَ عُمُرَهُ في خدمَة سيّده !!، نعم! لَن يبقى بعدَ هذا إلاّ أن نبتغيَ سُلّماً إلى السماء كي نُقنِعَ المُخالف، بفسادِ هذه العقيدة المُسَلسَلة على لسان رسول الله ﷺ، وأنّه ليس هُناك خانةٌ للنّص بل للوصيّة، وفي هذا من التصادم ما لا يخفى على أهل التشمير والتمحيص والتدقيق، ولَو لَم يكن لكَ إلا استحضار ما جرى بين الشيعة الإمامية بعد جعفر الصادق من الاختلافِ في شخصِ الإمام، فمنهُم مَن وقفَ على الصادق، وقال: إنّه المهدي المنتظر، ومنهُم مَن قال بإمامة إسماعيل وولدِه وأشارَ إليه وعهِدَ إليه!! وهُم الإسماعيلية، ومنهُم مَن قالَ: إنَّ الصادق عَهِدَ إلى الكاظم وهُم الجعفرية، ولَو تأمّلتَ احتجاجات الإمامية على الإسماعيلية في إمامة الكاظم، لوجدتَهُم يحتجونَ عليهم في ذلكَ الزّمان بالوصيّة من دونِ النّص ! وليتَ شعري لَو كان هُناكَ نصٌّ مُسبَق على الاثني عشر، أكانَ سيحصلُ هكذا اختلاف، كيفَ إذا عَرفتَ أنَّ مَن حاجَّ الإسماعيلية بالوصيّة لموسى اختلفوا بعدَهُم في الكاظم عليه السلام أهُو المهدي الغائب المُنتظر، أم أنَّه مات وانتقلَت الإمامة بعده إلى علي الرضا عليه السلام، وهكذا سلسلة من التصدّعات الرهيبة التي توحي بل تُؤكّد أنّ النص قبل عصر الغيبة لَم يكن له وجود، وأنّه ما تشكّل

(١) أصول الكافي، ١/ ٣٠٨، الإرشاد :٢/ ٢١٧، كشف الغمة : ٢/ ٢٢٠ .

إلاّ على أيدي المُتأخرين. نعم! ثمّ انظُر إلى إجابة الصادق عليه السلام: أنَّ الدّرعَ قد استوى على الكاظم !، ولَم يقل لخادمِه والمُقرّب منه في دخلاته وخرجاته واجتماعاته، قال رسول الله: الأئمة من بعدي اثنا عشر تسعة من ولد الحسين، وتاسعهم قائمهم !. وهذا آخر تعليق سأسوقه على النصوص الجعفرية التي نسوقها؛ لأنَّ في الإكثار إملال، ولأنّا قد استحينا مِن تكرار الكلام، ولكنّ لعلّ وعسى، أن يملأ هذا أعيُنَ مَن يرونَ القذى في العيون، ولا يرونَ جذوعَ النخل فيها، والله المستعان.

٨- وعن صفوان الجمال قال: سألت أباعبدالله عن صاحب هذا الأمر، قال: «صاحبُ هذَا الأمْر، لا يَلهُو ولا يَلعب!!»، وأقبلَ أبو الحسَن وهُو صغير، ومعه بهمة عناق مكية، ويقول لها: اسجدي لربك، فأخَذَه أبوعبدالله وضَمّه إليه، وقال: «بأبي أنت وأمي! من لا يلهو ولا يلعب» [1].

مُلاحظة: كان بالودّ إكمال بقية جهالات أتباع الأئمة، بأسماء وأعداد أئمتهم، الكاظم فالرضا فالجواد، إلى الغائب المهدي، وفي هذا من الإطالة ما لايخفى، ولذا نُحيلُ القارئ إلى مصادرِ الجعفرية الحديثيّة على رأسها (بحار الأنوار)، فهو سِفرٌ جامع. وهُنا ننقلُ شيئاً ممّا ترويه الجعفرية عن الإمام الشهيد السعيد أمير المؤمنين وليث العرين زيد بن علي -عليه وعلى آبائه السلام-، وتُدلّل على جهله بالنّص وهُوَ مَن هُو روحي له الفداء، وفائدَة ذلكَ إثباتِ جهلِه عليه السلام بالنّص، وبالتّالي انتفَاء النّص.

روايات عن زيد بن علي عليه السلام في عدم معرفة النّص

٩- يروي الإمامية أنّ الباقر عليه السلام عند الوفاة، دَعَا بابنه الصادق ليعهَدَ إليه عَهْداً، فقال له أخوه زيد بن علي عليه السلام: لَو امْتثلتَ فِي تِمْثَالِ الحَسن والحُسين، رَجوتُ أن لا تَكونَ أتَيتَ مُنكَراً !!، فَقالَ لَه: «يَا أبَا الحُسين، إنَّ الأمَانَات لَيسَت بِالتّمثَال ولا العُهُود بالرّسوم، وإنّمَا هِي أمُورٌ سَابِقَة عَن حُجَجِ الله -عز وجل-» [2].

(١) أصول الكافي : ١/ ٣١١، الإرشاد : ٢/ ٢١٩، كشف الغمة :٢/ ٢٢١ .

(٢) عيون أخبار الرضا : ١/ ٤٠، كمال الدين : ١/ ٣٠٥ .

تعليق: انظر جهلَ حليف القرآن عليه السلام بالنّص على الاثني عشر، وذلكَ عندما طلبَ من أخيه الباقر عليه السلام: أن يتَمَثّل بِتمثَال الحسَن والحسين، يُريدُ أن يجعلَ الإمامة والعهدَ والوصيّة فيه لا في ابنه، كما فعل الحسن مع الحسين وهُما أخوان، على رأي الإمامية لا على رأي الزيدية طبعاً؛ لأنّ الزيدية لا تؤمن بالوصية فيما بين الأئمة خصوصاً في وجود النّص؛ لأنّ في وجوده استغناء عن الوصية، وفي هذا الطلبِ من زيد بن علي عليه السلام جهلٌ مُركّبٌ ظاهرٌ بمدى معرفته بالنص عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم وفيه دلالةٌ على أنّه لا نصّ موجود البتّة، **نعم !** ثم انظُر عدَم إيمانَ حليف القرآن عليه السلام بحجيّة وعِصمَة أخيه الباقر عندما جوَّز عليه المُنكَر بقوله: «رَجوتُ أن لا تَكونَ أتَيتَ مُنكَراً»، وفي هذا من الفساد ما لا يخفى على كلّ جعفريّ .

١٠- يروي محمد بن يعقوب الكليني، عن عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن أبان، قال: أخبرني الأحول، أن زيد بن علي بن الحسين عليه السلام بَعَثَ إليهِ وهُوَ مُستخفٍ، قال: فَأتيتُه، فقالَ لِي: يَا أبَا جَعفر مَا تقولُ إذا (إن) طَرَقَكَ طَارقٌ مِنَّا أتَخرُجُ مَعَه ؟ فَقلتُ لَه: إنْ كَانَ أبَاكَ أو أخَاكَ خَرجْتُ مَعَه، فَقَالَ لِي: فَأنَا أُريدُ أنْ أخرُجَ أجُاهد هَؤلاء القَوم، فَاخرُج مَعِي، قُلتُ: لا مَا أفْعَل! جُعِلتُ فِدَاك!. فَقالَ لِي: أتَرغَبُ بِنَفسِك عَني ؟ فَقلتُ لَه: إنّمَا هِيَ نَفسٌ واحِدَة، فَإنْ كَانَ لله في الأرضِ حُجّةٌ فَالمُتَخلِّفُ عَنكَ نَاجٍ والخَارجُ مَعَكَ هَالِك، وإنْ لَم يَكن لله حُجّةٌ في الأرض فَالمُتَخلِّفُ عَنكَ والخَارِجُ مَعَكَ سَواء، فَقَالَ لي: يا أبَا جَعفر ! كُنتُ أجْلسُ مَعَ أبي عَلَى الخوان، فَيلقِمُنِي البِضعَةَ السّمينَة، ويُبَرِّدُ لِي اللُّقمَة الحارّة، شَفقةً عَليَّ، ولَمْ يُشفِقْ عَليَّ مِن حَرِّ النّار ؟! إذْ أخْبَرَكَ بالدِّينِ ولَم يُخبِرنِي بِه ؟! فَقُلتُ له: جُعلتُ فِدَاك!، مِن شَفَقَتِهِ عَليكَ مِن حَرَّ النَارِ لَم يُخبِرك، خَافَ عَليكَ أنْ لا تَقبَلَهُ فَتدخُل النَّار، وأخْبَرَنِي أنَا، فإنْ قَبِلتُ نَجوتُ، وإنْ لَمْ أقبَل لَم يُبالِ أن أدْخُلَ النَّار !، ثمّ قُلتُ له: جُعلتُ فِدَاك! أنْتُم أفْضلُ أم الأنْبياء ؟ قَالَ: بل الأنبياء، قُلتُ: يَقولُ يَعقوبُ ليوسف عليه السلام: ﴿**يَا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُؤْيَاكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً**﴾ [يوسف:٥]، ثمَّ لَم يُخبِرهُم حَتّى كَانُوا لا يَكيدونَه ولَكِن كَتَمَهُم ذَلك، فَكَذَا أبُوكَ

كَتَمَكَ! لأنّه خَافَ عَليكَ، فقال: أمَا والله لَئن قُلتَ ذَلكَ، لقَد حَدّثني صَاحِبُكَ بالمدينَة: أني أُقتَلُ وأصْلَبُ بالكُنَاسَة، وأنَّ عِندَه صَحيفةً فيهَا قَتلي وصَلبي. فَحَجَجْتُ فَحَدّثتُ أبَا عبد الله عليه السلام بِمَقالَة زَيدٍ وما قُلتُ لَه، فَقَالَ لي: «أخَذتَهُ مِن بَينِ يَديهِ، ومِن خَلفِهِ، وعَن يَمِينهِ وعَن شِمَالِه، ومِن فَوقِ رَأسِه ومِن تَحتِ قَدَميه، ولَم تَترُك لَه مَسلكاً يَسلُكُه»[1]، وعقّبَ الخوئي في معجمه عند ترجمته لزيد بن علي، أنّ سند هذا الحديث قوي !.

تعليق: انظر هذا الحديث كيفَ حمَلَ في طياتّه من الحقائق ما لا يَخفى على اللبيب، انظُر الإمام زيداً يطلبُ من مؤمن الطاق الأحول أن يَخرُجَ مَعه ؟ ومؤمن الطاق يرفض ذلك بقوله: «لا مَا أفْعَل ! جُعِلتُ فِدَاك» ؟ فهَل جَهِلَ مؤمن الطاق على جلالة قدره عند الأئمة المعصومين، وعند الشيعة الجعفرية، أنَّ الإمام زيداً إنّما خرجَ داعياً لأئمته المعصومين باسم الرّضا من آل محمد، وليسَ لنفسه ؟ وأنَّ أئمته المعصومين راضونَ عن خروج زيد عليه السلام ؟ أم أنَّ مؤمن الطّاق في زمانه لم يَكن يعرفُ ما عَرفهُ الكليني والصدوق من أنَّ زيداً لو ظفر لوفّى، أيضاً يدلُّكَ رفضُ مؤمن الطّاق الخروج مع زيد، أنَّ زيد بن علي عليه السلام فعلاً كان يَدعو لنفسه بالإمامة دون أخيه وابن أخيه، وهُو قولُ الزيدية، والثابتُ عن زيد بن علي!!، ويدلّ على ذلك تعقيبُ الأحول بأنْ ليسَ معك حُجّة والخارج معك والقاعد عنك سواء، وهُو تلميحٌ بل تصريحٌ بعدم وجود الإذن معَ زيد من الصادق عليه السلام بالخروج، وإن قيل: قد يكونُ الأحولُ حينها لا يعرفُ بإذن إمام الزمان له بالخروج والدعوة لهم باسم الرضا من آل محمد ؟، نقول: يدلّ تشجيعُ الصادق عليه السلام للأحول عندما أخبرَهُ بخبرِه مع زيد، على أنّ الصادق كان مسروراً بفعل مؤمن الطاق الأحول، وبهذا يستقيمُ ما قُلناه آنفاً، أيضاً انظُر اعتراف زيد بجهله بالحجّة عليه في زمانه، وأنّ أباهُ لَم يُخبرهُ بذلكَ معَ حرصِه عليه، وانظر حليفَ القرآن، وخرّيج بيت زين العابدين والباقر، يجهلُ من كتابِ الله، ما يعلمهُ مؤمن الطاق !!، بل انظُر تعليل مؤمن الطّاق، لعدم تعليم

(١) أصول الكافي :١/ ١٧٤، ونقله عنه الخوئي في معجمه (ترجمة زيد بن علي)، وقال: سنده قوي، الاحتجاج: ٢/ ٣٧٦.

زين العابدين ابنه زيداً مَن هُم الحُجَج، بأن خافَ عليه ألاّ يقبلَ هذا ؟!، ولا أرى شناعةً في القول بعد قول شيطان الطّاق هذا، حتّى إنّ السيد الخوئي في (معجمه) استنكرَ هذا المقال فقال عنها،: «بيان ذلك: أن الأحول كانَ مِن الفضلاء المُبرزين، وكانَ عَارِفاً بِمَقَامِ الإمامة ومَزاياها، فَكيفَ يُمكِنُ أنْ يَنسِبَ إلى السجاد عليه السلام أنّه لَم يُخبِر زَيداً بالإمام بَعدَه شَفَقةً مِنهُ عليه، وهَل يَجوزُ إخفاءُ الإمَامة مَن جِهَة الشَّفَقَة النّسبية، عَلى أنَّ زَيداً و-العياذُ بالله- لو كان بحيثُ لَو أخْبرَه السجاد عليه السلام بالإمام بَعدَهُ لَم يَقْبَله، فَهُوَ كَانَ مِنَ المُعانِدِين!، فَكَيفَ يُمكِنُ أنْ يَكُونَ مَعَ ذَلِكَ مَوردا لِشَفَقَةِ الإمام عليه السلام»، أقول: سيدي الخوئي يبدو أنّ كلام الأحول صحيح! حيثُ إنَّ الأئمة المعصومين لَم يُخبروا أبناءهم بإمامة إخوتهم ؟ لَن أقولَ بالنص الظاهر المشهور المَسلَسَل الذي لا يصحّ أن يجهله عَوامّ الشيعة فضلاً عن أبناء الأئمة!!، ولكن أقول بالوصيّة كما تعوّدت عليه الإمامية حينها، ووجه الصّحة في قولِ الأحول، أنّ زيداً لَم يكن يعلمُ إمامة أخيه الباقر وابن أخيه الصادق، وعبدالله الأفطح وعلي العريضي ومحمد بن جعفر لَم يكونوا يعرفون إمامَة أخيهم الكاظم، وكذلك إبراهيم الجزار لم يكن يعرف إمامة أخيه علي الرّضا !!، أمّا عن التساؤل عن كيفية كون زيدٍ من المُعاندين المُنكرين للإمامة الرّبانية النّصية في أهلها، في نفس الوقت الذي يكون فيه مَوردا لشفقة الإمام عليه السلام، فكذلكَ رويتَ -أيها السيّد- في مُعجَمك أنّ جعفر الصادق عليه السلام كان يبكي شفقةً على الإمام النفس الزكية محمد بن عبدالله عليه السلام، معَ أنّه مِنَ المُعاندين المُنكرين، لإمامة الصادق الإمامة الرّبانيّة، بل مِنَ المُدّعين للإمامة في ذلك الزّمان، وذلكَ بإثباتكَ وجزمكَ عليه[1]، والله المستعان. نعم ! نعودُ للحديث المرويّ عن الأحول، فنقول: إنَّه يَدلّ على عدم وجودِ نصٍّ على الأئمة الاثني عشر، بل إنَّ محور القضية تدور حول الوصيّة.

وبهذا القدر نكتفي في الكلام عن حديث الاثني عشر خليفة، وتكونُ خلاصته، معرفة أقصى ما يحتملهُ المروي من طريق أهل الحديث، وعدم صحّة ثبوته عن الجعفرية من خلال إثباتِ عدمِ اشتهاره وتطبيقه، في أوقات أئمتهم عليهم السلام، وأنّه ما تبلورَ كنصّ اثني

(١) انظر معجم رجال الخوئي، ترجمة محمد بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب عليه السلام .

عشريٍّ مُتسلسل إلاّ في عصر ما بعد الغيبَة، وبهذا يبطلُ الاحتجاج به كدليلٍ على صحّة الغيبة للإمام المهدي عليه السلام .

نعم !، وبهذا القدر من الجواب نكتفي، مُصلّين ومُسلّمين على سيّد الرسل أجمعين، محمد بن عبدالله النبي الأمين، وعلى آله الطيبين الطاهرين.

الشبهة الثانية والعشرون :

الزيدية تقول: إنَّ الإمامة في صالحي ذرية الحسن والحسين الدّاعين الى الله، فمَا هُو دليلهُم من الكتاب والسنّة، و لماذا عارَضَت الزيدية تخصيص الجعفرية أهل البيت في اثني عشر إماماً، وادّعت عليهم مُخالفَة الكتاب بهذا التخصيص ؟ أيضاً بيّنوا لنَا عقيدة الاصطفاء الإلهي لأهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وأثبتوا قولَكم في تعميم الاصطفاء الإلهي لجميع ذرية الحسن والحسين، واذكروا أيضاً مُعتمَدَكُم في إبطالِكم قول الجعفرية بتخصيص الاصطفاء الإلهي لاثني عشر شخصاً من أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. أحيطوا رحمَكُم الله، بجوانب المسألة بالتفصيل.

الرد :

يُراجع مَبحث «اصطفاء أهل البيت عليهم السلام في كتاب الله تعالى».

الشّبهة الثّالثة والعشرون :

جاء في (مُسند الإمام زيد بن علي)، كتاب الصّيام، باب الإفطار، ما رواه عن آبائه، عن علي عليه السلام، أنّه قال: «ثَلاثٌ مِنْ أخْلاقِ الأنبياء -صَلاة الله وسَلامُه عَليهِم-: تَعجِيلُ الإفطَار، وتَأخِير السّحور، وَوَضْعُ الأكُفّ عَلى الأكُفّ تَحتَ السُرّة». بيّنوا لنا ماذا يَقصد الإمام بوضعِ الأكفّ على الأكفّ، هل الضمّ في الصّلاة يَعني أم غَيره ؟.

الرد :

قد تفّهمنا موطِنَ الشّبهَة، فتفهّم الجواب رَحِمَكَ الله، وهُو الذي نسردهُ لك من وَجهَين اثنَين:

الوَجه الأوّل: تَأويل الأثر وتَدبّره وتفَهّم معانيه، وفيه ينقسِم الكلام إلى أربعة مواضِع:

الموضع الأوّل : أنّ هذا الأثَر جاء يُبيّنُ أخلاقاً، بمعنى السُّنن؛ لأنّ كلّ ما ذُكِرَ في الأثر، فيُحمَلَ على السُّنيّة، كَتعجِيل الفطور، وتأخير السّحور، ووضع الكفّ على الكفّ تحتَ السرّة، فإن قُلتَ: مهلاً -أخي في الله-، على أيِّ أساسٍ جعلتُم هذه الأمور الثلاثة من السّنن؟. قُلنا: لأنّها لا تَخلو من أحد ثلاثة أمور، فإمّا أن تكون مُحرّمة، وهذا وجهٌ ساقِط، وإمّا أن تكونَ واجبَة، يُؤثَمُ المرءُ بالإخلال بِها، وإمّا أن تكونَ سُنّة، يُؤجَرُ المرءُ على فِعلِهَا ولا يُؤثَمُ على تَرْكِها، وعُلماء الإسلام فلا يقولون بوجوب تعجيل الفطور، ولا تأخير السّحور، بل يَقولون: هِيَ سُنّة، والأولى عمَلُها، وهذا فَمَحلّ اتّفاق بلا أدنى شكّ، فإن أنتَ وَقفتَ على هذا، تيقّنَتْ نَفسُكَ أنّ الحديث يجري مجرى الحثّ على السّنن، التي هي الأخلاق حسب نّص الخبر.

الموضع الثّاني : السنّة باتّفاق المُسلمين، هي الفِعل الذي يُؤجرُ مَعهُ صاحِبهُ ولا يأثَم بتركِه، فلَو أنّ مؤمناً أخّر الفطور، وعجّل في السّحور، لم يُؤثَم قَطعاً، ولم يختلّ صيامُه، فإن أنتَ وَقَفتَ على هَذا، فَقِف على أنَّ جُمهور الفرقة السنية لا يَجعلون الضّم في الصّلاة من أركانِ الصّلاة ولا مِن واجبَاتِها، وكُلّ ما كانَ دُونَ الرّكن والواجب، فهُو سنّة، والسنّة في الصّلاة لو تُرِكَتْ لَم تَبطُل الصّلاة، ولَم يأثَم صاحِبُها على تَركِها، وصلاتُهُ صحيحَة بدونِها، فإن أنتَ عَلِمتَ هذا، فاعلَم أنّ الضمّ يكون بهذا أمراً طارئاً، والأصل الإرسَال، ولذلِكَ وَجدنا فقيه أهل المدينة، مالك بن أنَس يقول بالإرسال في صلاةِ الفَرض، وبالضّم لِمَن شاء في النّوافل[1]، والعَجبُ أنّنا نَجِدُ اليومَ مَن يُضيّق على النّاس في الحرم الشّريف وفي غيره مِن مساجد الله، فيَتَهكّمونَ ويُبدِّعونَ مَن يَجدونَهُ مُرسلاً يديه في الصّلاة، وليسَ هذا علماً منهُم، بَل جَهلاً مُركّباً والله المُستعان، وكيف لا يكونَ كذلك ونحنُ ما نزال نَسمَعُ قول ابن عبدالبرّ في (تمهيده): «وروي عن الحسن [البَصري] وإبراهيم [النّخعي] أنّهُمَا كَانَا يُرْسِلانِ أيْدِيَهُمَا فِي الصّلاة، (تأمّل) وَلَيسَ هَذَا بِخِلاف؛ لأنَّ الخِلافَ كَرَاهِيَةُ ذَلِك، وَقَدْ

(١) شرح النووي على صحيح مسلم : ٤/ ١١٥.

يُرْسِلُ (تأمّل) العَالِمُ يَدَيهِ لِيُرِيَ النّاسَ أنّ لَيس ذَلِكَ بِحَتمٍ وَاجِب»[1]، فإن قيل: وما الذي تُخالِفُ عليه الزيدية في هذا ؟!. قُلنا: الزيدية لم يَثبُت من طريقِها، ولا مِن طريق أئمّتها، ولا حُفّاظِها، أنّ الضمّ سُنّةٌ ثابتة عن رسول الله ﷺ، ولِذا فهو ليسَ رُكناً، ولا واجباً، ولا سُنّةً، بل هو أمرٌ زائدٌ على هيئات الصّلاة، ومنهُ فلا وَجه لكونِها من مظاهر الصلوات، الفروض منها والنّوافل. فإن قيل: أليسَ الإمام عليٍ عليه السلام يقول في الخَبَر السّابق: إنَّ وَضعَ الأكفّ على الأكفّ سُنّة ؟!، قُلنا: بَلى، ولكن في غير الصّلاة، وسيأتي لهذا مزيد بيان قريباً، ولمزيدِ فَهمٍ هُنا نقول للسائل: ما رأيُكَ في السّواك أليسَ سُنّةً مُؤكّدَة؟!، فكيفَ لَو رأيتَ مُصليّا يُصلّي وهُو يَستاكُ، والإمام يَقرأ، هُل كُنتَ ستَزجُره؟!، إن قُلتَ: نَعم. فلهُ أن يَرُدّ عليكَ: بأنّ السّواك سنّة من الله والرّسول مُؤكّدَة. ولكَ أن تَرُدّ عليه: بأنّ هذا ليسَ إلاّ قبل الصّلاة، أو بَعدَها، لا حالَ الصّلاة. ونحنُ نقول: إنَّ لفظَة الإمام عليٍ عليه السلام وتعبيرَهُ بالسُنيّة لوضعِ الأكفّ على الأكفّ، لم يُقيَّد بالصّلاة، فحملُهُ على المظاهر العِباديّة والحيّاتيّة الأخرى هُو الأظهَر والأقوى. ثمّ لو سلّمنا جَدلاً، أنّ قول الإمام عليٍ عليه السلام يَخصّ الصّلاة، فإنّ هذا لا يُدخِلُ الضمّ إلاّ في السُّنَنِ التي لا يُؤثمَ عليها تَاركُها، ولا تُبطِلُ صلاته، هذا كلّه تسليماً جدليّاً. فإن قيل: فَهل تحكُم الزيدية بِبُطلانِ صلاة مَن لم يُرسِل يَديه ؟!. قُلنا: لم نقف –حسبَ ما اطّلعنا عليه من مصادر– من يقول ببطلان صلاة مَن يَفعل هذا، وعندي أنّ هذا الأمرَ بِدعَة، فليَتَثبّت المُسلم فيه، ولْيَحتَط لدينِه. فإن قُلتَ: وكيفَ يحتاطُ لدينِه؟. قُلنا: يَحتاطُ لدينه، بأن يُصلّي مُرسلاً يَديه، لأنّ هذا الأصل، وأن يترُك هذه السّنة التي حكاهَا المُخالِف، ولم تَثبُت عن أهل البيت عليهم السلام، وليُعوّض الأجرَ الفائت –إن كانَ مازال مُتشكّكاً في سُنيّتِها– بعمَل مسنوناتٍ أخرى، تُعوّضُهُ الأجر، وألاّ ينتابَه الشّك أبداً في صحّة صلاتِه مُرسلاً يديه؛ لأنّ الخِلاف في الضمّ، لا في الإرسال بالاتّفاق، فالعمل بِما اتّفق عليه المُختلفون هُو الأصْل، وفيه الاحتياط والسّلامة، وزيادةً منّا في تَثبُّتِكَ، نُوردُ لك صِفَة الصّلاة على لسان رَسول الله ﷺ، برواية أهل الصّحاح، وفيها تأمّل كيفَ أنّه ﷺ لَم يُعلّم الأعرَابي وضعَ اليمين على الشّمال، فروى

(١) التمهيد لا بن عبد البر : ٢٠/ ٧٦ .

البخاري في (صحيحه)، عن أبي هُرَيْرَةَ، «أَنَّ رَسُولَ الله ﷺ دخل المَسْجِدَ فَدَخَلَ رَجُلٌ فَصَلَّى، فَسَلَّمَ على النبي ﷺ، فَرَدَّ. وقال: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لم تُصَلِّ. فَرَجَعَ يُصَلِّي كَمَا صَلّى، ثُمَّ جاء فَسَلَّمَ على النبي ﷺ. فقال: ارْجِعْ فَصَلِّ فَإِنَّكَ لم تُصَلِّ، ثَلَاثًا. فقال: وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ ما أُحْسِنُ غَيْرَهُ، فَعَلِّمْنِي. فقال: إذا قُمْتَ إلى الصَّلَاةِ فَكَبِّرْ، ثُمَّ اقْرَأْ ما تَيَسَّرَ مَعَكَ من القُرْآنِ، [تأمّل لم يُقُل: وضَعْ يَمينَكَ على شِمالِك تحتَ السُّرّة أو فَوقَها]، ثُمَّ ارْكَعْ حتى تَطْمَئِنَّ رَاكِعًا، ثُمَّ ارْفَعْ حتى تعتدل قَائِمًا، ثُمَّ اسْجُدْ حتى تَطْمَئِنَّ سَاجِدًا، ثُمَّ ارْفَعْ حتى تَطْمَئِنَّ جَالِسًا، وَافْعَلْ ذلك في صَلَاتِكَ كُلِّهَا»[1].

الموضع الثّالث : إن قيلَ: فَما معنَى وضع الأكفّ على الأكفّ تحت السرّة في الأثر، وكيفَ يكونُ من الأخلاق ؟. قُلنا: مَعناه التأدّب والتواضع، ونحنُ فما زِلنا نرى بعض الخُطباء على المَنابر يضعون أكُفّهُم على أكُفِّهِم وهم يَخطُبون، وهذا احترامُ منهم للكلام الذي يُلقونه، وللمؤمنين الذين أمامَهُم، ثمّ نحنُ ما زِلنا نرى بعض الأشخاص يقفون على الموتى حال الدّفن وهُم واضعون أكُفَّهُم على أكُفِّهم تأدبّاً واحتراماً لهذا المَوقِف، ثمّ نحنُ ما زلنا نرى بعض المُصلّين -ونخصّ غير القائلين بالضّم- يَضعون أكُفَّهُم على أَكُفِّهِم حالَ التوجّه قبلَ تكبيرة الإحرام وهذا منهم تأدّبٌ مع الله وإجلال للموقف الذي هُم واقفون فيه، ثمّ نحنُ ما زِلنا نسمعُ أساتِذَتَنا في المدارس يَحثّونا على هذا الفعِل ويُسمّون هذا أدَباً، فمتى ما قالوا أدَب، وَضعنا أكُفَّنا على أكُفِّنا، ثمّ نَحنُ ما زِلنا نُلاحِظ هذه الصّفات في أقوام الأنبياء السّابقين لنبيّنا محمّد ﷺ، كاليهود والنصارى، والأثر السّابق قد أخبرَ أنّ هذا كانَ من أخلاق أنبيائهم، نعم ! فهذا كُلّه يجعلُنا نجزم أنّ الأثر عن أمير المؤمنين عليه السلام لم يَكن يرمي إلى الضمّ في الصلاة ولا يَقصده، بل كان يَحكي أدباً وخُلُقاً كريماً فاضلاً يُفضّلُ أن يكونَ عليه المُسلم.

---

(١) صحيح البخاري: ١/ ٢٦٣، صحيح مسلم : ١/ ٢٩٨، المُستدرك على الصحيحين : ١/ ٣٦٨ (بغير لفظ)، صحيح ابن حبّان : ٥/ ٢١٢، صحيح ابن خُزيمَة: ١/ ٢٣٤، سنن البيهقي الصّغرى: ١/ ٢٣٤ (بغير لَفظ)، والكُبرى: ٢/ ٣٧، سنن النّسائي الكبرى : ١/ ٢٢٠، سنن أبي داوود : ١/ ٢٢٦، سنن التّرمذي : ٢/ ١٠٣، سنن الدّار قطني: ١/ ٩٥، وغيرهم .

الموضع الرّابع : أن تتأمّل لفظة «تَحت السرّة» في الأثر، سَتَجِدُ هذا التخصيص يُقوّي ماذهبنا إليه من كونِها سنّة، وأنّها وجهٌ من وجوه التأدبّ والاحترام، وأنّها أبعد ما يكون عن مقصوديّة الضم في الصلاة؛ لأنّ المواقف السّابقَة لا تَدعو للتأدب والاحترام المُطلق، إلاّ بوضع الأكفّ تحت السّرة، ولنُجرّبها جميعاً في مُختلف المواقف، وليكُن أقرُب المواقِف التوجّه للصّلاة.

الوَجه الثّاني: تَبيين عقيدة سادات أهل البيت عليهم السلام، وغيرهم، في مَسألة الضمّ في الصلاة:

وهذا الوجه سيُبيّن ما قد يَلتبِسُ على بعض الإخوة -أعزّهم الله-؛ لأنّا ما نزال نَقرأ، بل وما نزالُ نَسمع، أنّ مَذهب الإمام زيد بن علي عليه السلام كانَ الضمّ في الصلاة، وهذا وهَمٌ سَنُبيّنُه من أربعة مواضِع :

الموضع الأوّل : أن تَعلمَ أنّ مَذهبَ حفيدَ الإمام زيد بن علي عليه السلام، راوي الأثر السّابق، هُو الإرسالُ في الصّلاة، ونعني بالحفيد أحمد بن عيسى بن زيد بن علي (ت٢٤٧هـ)، فهذا الحافظ محمد بن منصور المرادي -رحمه الله- يقول: -وهُوَ المُعاصِر له-: «كانَ أحمد بن عيسى عليه السلام إذَا كَبّرَ فَي أوّل الصّلاة، أرسَل يَديه عَلى فَخِذَيه وهُو قَائم، لايَضَعُ وَاحِدة عَلى الأخرى» (١)، وكذلكَ هُو المَشهور عن الإمام القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام (١٦٩-٢٤٦هـ)، وهُو المُعاصِر لأكابر ومشائخ سادات أهل البيت عليهم السلام، وكذلك أحمد بن عيسى بن زيد عليه السلام، فلو كانَ هذان الإمامَان يَريان في الضمّ سنّة محمّديّة، لأخَذا بها، أو لو كانا يَريان أنّها ثابتةٌ عن آبائهما، وبها يَفعلُون لَفَعلاها، وهذه فَقرينةٌ قويّة تُظهرُ أنّ مَذهب أهل بيت الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم ليس إلاّ الإرسال دونَ الضّم، فكيفَ لو عَلِمتَ أنّه لادليل عندَ مَن ادّعى على زيد بن علي عليه السلام الضمّ، إلاّ هذا الخَبر المروي عنه!، والله المُستعان.

(١) جامع علوم آل محمد، (مخطوط).

المَوضع الثّاني : وهو استدلالي، وهو أنّ المُسلمين في صلاتِهم، على حالاتٍ ثلاث، فَبَعْضُهُم يضُمّ ويُؤمّن (لفظة: آمين بعد الفاتحة)، وهُم سوادُ الفرقة السنية، وبَعضُهُم يُرسلُ ويُؤمِّن، وهُم المالكيّة من الفرقة السنية، وبَعضُهُم يُرسلُ ولا يُؤمِّن، وهُم الشّيعة بُمختلف تياراتهم، والمسلمون في الغالب لا يَخرجون عن هذه الحالات الثلاث، وهُنا اعلَم -رَحِمَك الله-، أنّه لَم يَثبت عن أبي الحسين زيد بن علي عليه السلام، التأمين في الصّلاة، بل صَرَّحَ عليه السلام بما يَنفي صحّة التأمين في الصلاة، وذلكَ أنّ سائلاً سألَهُ عليه السلام عَن قول الرّجل: آمين بعدَ الفَاتِحَة؟، فقال: «إنَّا أهل البيت لا نَقولُها، وأنكرَ ذلِك» [1]. وهذا-عدم التأمين- هُو المأثور عن حفيدِهِ فقيه الآل أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام، وعن نجم آل الرّسول القاسم الرسي عليه السلام، وهُم فصورةٌ طِبقَ الأصل عن آبائهم، هذا معَ ثبوتِ أنّ الأخيرَين كانا يُرسلان أيدِيَهُما في الصّلاة، والمعلوم أنّهما مُعاصِران ومُخالِطَان لآبائهما وبني عمومتهما من بني الحسن والحسين، يُصلّيان بصلاتِهم، ويأكُلان من أكلِهم، ويتزوّجانَ مِن نِسائِهم، فهم أهلُ بيتٍ واحِد، فلَسنا بعد هذا نتوقّع أن يُصلّيَ أحمد بن عيسى بغير صلاة أبيه عيسى بن زيد، أو بغير صلاة ابن عمّه موسى الكاظِم، أو بغير صلاة عمّه الحسين بن زيد بن علي عليه السلام، فهذا -كَما ترى- وجهٌ قوي في إرسال أهل البيت عليهم السلام أيديَهُم في الصّلاة، هذا من جِهَة، ومِنْ جهةٍ أُخرى، وبعد ثبوتِ عدم قول الإمام زيد عليه السلام بالتأمين في الصّلاة، وبعد استحضارَ حالات الصّلاة الثلاث السّابقة، فإنّا لانَراهُ قطعاً إلاّ مُرسلاً يَدهُ في الصّلاة؛ لأنّا لم نَجِد بين المُسلمِين ويُنسبُ إلى العِلم مَن كان يضمّ يَديه في الصّلاة ثمّ لا يَقول: آمين!، فإن أنتَ وقفتَ على هذا، وقفتَ على مُرادنا من الدّليل العَقلي.

الموضع الثّالث : أن تعلمَ أنّ الشيعَة بجميع فِرَقِها وتيّارَاتها، قد أخذَت عن أهل البيت عليهم السلام الإرسال دونَ الضّم، وهذه أيضاً قرينةٌ قويّة؛ لأنّها إجماعُ المُختَلفين حول أهل البيت عليهم السلام، والسنّة والمؤرّخون فلا يُنكرون اتّصال أو تردّد أقطاب الشيعة على أئمّة أهل البيت عليهم السلام، وإنّما يُنكرونَ أن يكونوا قد نقلوا صحيح عقائدهم ومشاربهم، فعِندما نقولُ: اتّفق الشيعة على اختلافِهم، فهذا فيه وجه قوّة.

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام : ٣٦٢.

الموضِع الرّابع : نَذكُر فيه مَنْ كانَ يَرىٰ الإرسَالَ في الصّلاة، ممّن يُعتدّ بهِم عند الفرقة السنية :

١ - إبرَاهِيم بن يَزيد النَّخَعي، (ت٩٦هـ) [١].

٢ - الحَسن البَصري (ت١١٠هـ) [٢].

٣- مالك بن أنَس (ت١٧٩هـ) [٣].

٤ - سَعيد بن المُسيّب، (ت٩٤هـ)، رَوىٰ ابن أبي شيبة، بسنده، عَن عبدالله بن يزيد، قَال: مَا رَأيتُ ابن المُسَيّب قَابِضاً يَمِينَهُ فِي الصّلاة، كَانَ يُرسِلُهَا[٤].

٥ - محمّد بن سِيرين، (ت ١١٠هـ)، رَوىٰ ابن أبي شيبة، بسنده، عَن ابن عَون، عن ابن سِيرين: «أنّه سُئِلَ عَن الرّجُل يُمْسِكُ يَمِينَه بِشِمَالِه، قَال: «إنّمَا فُعلَ ذَلِكَ مِنْ أجْلِ الدّم»[٥].

٦ - سَعيد بن جُبير، (ت ٩٥هـ)، رَوىٰ ابن أبي شيبة، بسنده، عن عبد الله بن العيزار، قَال: كُنتُ أطَوفُ مَع سَعِيد بن جُبير، فَرَأىٰ رَجُلا يُصلّي وَاضِعَا إحدَىٰ يَدَيهِ عَلىٰ الأخْرَىٰ، هَذِه عَلىٰ هَذِه، وهَذِه عَلىٰ هَذِه، فَذَهَبَ فَفَرَّقَ بَينَهُمَا، ثمّ جَاء [٦].

٧- عبدالله بن الزّبير، (ت٧٣هـ) [٧].

هذا وصلّىٰ الله وسلّم علىٰ سيّدنا محمد، وآله الطّيبين الطّاهرين، ورضوانه علىٰ الصّحابة المُتّقين .

---

(١) المُصنَّف لابن أبي شيبَة : ١/ ٣٤٤ .

(٢) التمهيد لابن عبد البرّ : ٢٠/ ٧٦ .

(٣) شرح النووي علىٰ صحيح مسلم : ٤/ ١١٥، وهو ثابتٌ بالاتّفاق عن مالك .

(٤) المُصنَّف لابن أبي شيبَة : ١/ ٣٤٤ .

(٥) المُصنَّف لابن أبي شيبَة : ١/ ٣٤٤ .

(٦) المُصنَّف لابن أبي شيبَة : ١/ ٣٤٤ .

(٧) المُصنَّف لابن أبي شيبَة : ١/ ٣٤٤ .

الشبهة الرابعة والعشرون :

قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام : «وأما الوصية فكل من قال بإمامة أمير المؤمنين ووصيته، فهو يقول بالوصية، على أن الله -عز وجل- أوصى بخلقه على لسان النبي إلى علي بن أبي طالب والحسن والحسين، وإلى الأخيار من ذرية الحسن والحسين، أولهم علي بن الحسين وآخرهم المهدي، ثم الأئمة فيما بينهما»، ما تفسير كلام الإمام الهادي هذا، بمعنى: ماذا أراد بالوصيّة، فَهذا منه مُوهمٌ بعقيدة جعفرية ما!! .

الرد :

الإمام الهادي عليه السلام، أرادَ بقوله بالوصيّة في حقّ الذريّة الفاطمية -ذريّة الحسن والحسين-، أنّ الله أوصى إليهم بعموم بالإمامة، من أوّل ذَكَرٍ منهم إلى آخِر ذَكَرٍ منهُم، مَن استوفى شروط الصلاح والإمامة، وأوّلهم علي بن الحسين، أي أوّل بني فاطمة الداخلون في الوصايَة العامّة، أي أوّل بني فاطمة الصّالحون للإمامة المستوفون لشروطها، وآخرهُم المهدي محمد بن عبدالله، القائم في آخر الزّمان، فالإمام الهادي لا يُريد بكلامه السّابق تحديد أسماء أئمّة، بقدر ما يُريدُ عليه السلام حصرَ الذريّة الفاطميّة، بأنّها تشملُ أوّل رجل من ذرية الحسن والحسين وهو علي بن الحسين إلى آخر رَجلٍ منهم، وهو المهدي محمد بن عبدالله، وهذا فدليلٌ على أنّ الهادي عليه السلام كان يرى أنّ علي بن الحسين أكبر من الحسن بن الحسن، إذ لو كانَ الحسن بن الحسن هو الأكبر لذكرَهُ الهادي عليه السلام، بدلاً من علي بن الحسين. فإن قيل: ماذا تقصدُ بقولِك: إنَّ المهدي هُو آخر رجل من بني فاطمة، هل تُريد أنّ بني فاطمة لن يتناسلوا بعده ؟. قلتُ: ليس هذا المُراد، بل المُراد أنّ الوصيّة بالإمامة إلى هذه الذريّة الفاطميّة تنتهي بدعّوة المهدي، فلا يكون بعدهُ أئمّةٌ من بني فاطمة ذريّة الحسن والحسين، والله أعلَم، وبمعنى آخرَ نُجمل كلامنا السّابق في أنّ الهادي حَصرَ الذريّة الفاطميّة التي تصلحُ فيها الإمامة متى اجتمعَت في قائمهم الشروط، فذكرَ أولّهم علي بن الحسين وأنّه يستحقّ الإمامة متى ما قام ودعا، ثمّ ذكرَ مَن يأتي بعدَه من بني

الحسن والحسين جامعاً لـشروط الإمامـة، وذلـك واضـحٌ مـن قولـه: «ثـم الأئمـة فـيما بينهما»، ثمّ ختمَ استحقاق الدّعاة، بداعي بني فاطمة المهدي محمد بن عبـدالله -صـلوات الله عليه-.

مثالُه :

لَو كانَ هُناكَ مَلِك، وله من الأبناء، الحسَن والحسين، ووللحسن ابنٌ اسـمه الحـسن، وللحسين ابنٌ اسمهُ علي، وكان علي بن الحسين هُو أكبر أحفاد المَلِك، وكانَ الملـكُ يعلـمُ قطعاً أنّه سيكون في آخر الزمان من ذريّته رجلٌ يحكمُ الدّنيا، اسمه المهـدي، **نعـم !** فقـال المَلِك: المُلْكُ سيكون في أخيار أي -صـالحي- ذريّـة الحـسن والحـسين، أوّلهـم عـلي بـن الحسين وآخرُهُم المهدي، أي: بدايةً بأكبر واحدٍ منهُم بعد الحسنين، وهو علي بن الحسين، وانتهاء بآخر واحدٍ منهُم، وهُو المهدي.

وهذا -رَحِمَك الله- فليسَ إلاّ حَصراً للذريّة والحسنية الحسينية، وأنّ المَلِكَ جعلَ المُلكَ جائزاً لمن استحقّ من ذرية ابنيه الحسن والحسين، بداية بعلي بـن الحـسين لأنّـه أكـبَرُهُم، وانتهاءً بالمهدي. سلّمنا جدلاً أنّ كلام الإمام الهادي يعني عقيـدة الـنّص الجعفـري عـلى أئمتهم، فإنّ هذا كلام خاصٌّ بالهادي عليه السلام ليسَ بِروايَة يرويها عن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وإنّما كلامٌ خاصٌّ بشخصٍ غير معصوم، يُعرض كلامهُ على ميـزان إجمـاع أهـل البيـت عليهم السلام، وإجماع أهل البيت يَرفضُ النّص الاثني عشري، فما خالفَ الإجماع اطُّرِح من فـورِه، ومـا وافقَهُ كان، على أنّا لَو رَجعنا إلى بقيّة كلام الهادي نفسه في شأن الإمامة لوجـدناهُ يَـرفضُ هذا الفَهم السّقيم الذي فَهِمهُ به صاحب الشّبهَة، بل حتّى في ذات النّص المنقول هُنا فإنّـه عمّم الكلام في ذريّة الحسن والحُسين وهذا يُخالف عـلى قـول الجعفريـة، هـذا وصـلّى الله وسلم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الشبهة الخامسة والعشرون :

الإمام علي والحسن والحسين أئمّةٌ منصوصٌ عليهم من الله والرّسول، والإمام المهدي محمد بن عبدالله إمامٌ مَنصوصٌ عليه من الله والرّسول، والأئمّة فيما بَينهما أئمّة بالاستحقاق واستيفاء الشّروط، الشّورىٰ الفاطميّة، ألا تَرونَ سادتي أنّ في هذا الميزان خللاً، وأنّ قول الجعفرية من اتصال النّص بعد الحسين عليه السلام إلىٰ المهدي هُو الأقوىٰ ؟!.

الرد :

كلامُكم -أخي في الله- مَردودٌ بكتاب الله تعالىٰ، وبسنّة رسوله صلى الله عليه وآله وسلم، وبإجماع أهل بيت رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم، وبنهجِ أمير المؤمنين علي بن أبي طالب عليه السلام، وسنُناقشُ ردّ الأخير (النّهج) لكلامكم؛ لأنّا وإيّاكم مُتّفقونَ علىٰ صحّته عن أمير المؤمنين عليه السلام، بينما قد نختلف في الكتاب والسنّة والإجماع، ولَو بالفَهم، فإذا اتّفقنا علىٰ هذا، توجّهنا إلىٰ نهج أمير المؤمنين عليه السلام وسألناهُ عن الإمامَة علىٰ مَن لا نصّ عَليهِم، بمعنىٰ: عن الإمامة فيمَن هي بعد الحسين بن علي عليه السلام، وبين مهدي آخر الزّمان محمد بن عبدالله عليه السلام :

قال الإمام علي عليه السلام :

«وَإِنَّمَا الشُّورَىٰ لِلْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، فَإِنِ اجْتَمَعُوا عَلَىٰ رَجُلٍ وَسَمَّوْهُ إِمَاماً كَانَ ذٰلِكَ لله رِضىً [1]، فَإِنْ خَرَجَ عَنْ أَمْرِهِمْ خَارِجٌ بِطَعْنٍ أَوْبِدْعَةٍ رَدُّوهُ إِلىٰ مَاخَرَجَ مِنْهُ، فَإِنْ أَبَىٰ قَاتَلُوهُ عَلَىٰ اتِّبَاعِهِ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ، وَوَلاَّهُ اللهُ مَا تَوَلَّىٰ» [2].

تعليق: فهذا كلام أمير المؤمنين عليه السلام، يَشهدُ لقولِ الزيدية، ولا يَشهدُ لقول الجعفرية، فالإمام يُشيرُ إلىٰ أنّ تنصيب الإمام فيمن لم يثبت عليهم نص هُو بالشّورىٰ لا بالاختيار الإلهي الشّخصي، وقد يُقال: فالشورىٰ إذاً في جميع المُسلمين. ولكنّا سنقول: إنّ الإمام

---

(١) وعلىٰ الباحث النبيه، أن يربط بين دعوات أهل البيت الزيدية لأنفُسِهم باسم الرّضا من آل محمد، وبين قول الإمام علي عليه السلام.

(٢) نهج البلاغة: ك٦.

علياً عليه السلام، قد حصرَ الشورىٰ في بطنٍ من بطون قريش، فجعلها في بطن بني هاشم، بل زاد عليه السلام في التخصيص وجعلَها في بطن بني فاطمَة دون بقيّة بني هاشم، وذلك في قوله: «إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيشٍ غُرِسُوا فِي هذَا البَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لاَ تَصْلُحُ عَلَىٰ سِوَاهُمْ، وَلاَ تَصْلُحُ الوُلاَةُ مِنْ غَيْرِهِمْ» (١)، ومِثل قول الإمام علي يقول حفيده زيد بن علي عليه السلام: «الإمَامَةُ والشّورَىٰ لا تَصلُح إلاّ فينَا» (٢). نعم ! فتنبّه لهذا رعاكَ الله تعالىٰ.

ولأنّ البعض قد يتأوّل قول أمير المؤمنين القريب بمجرّد إقامة الحجّة علىٰ معاوية وأتباعه، فإنّا نَزيدهُم من أقوال الإمام المعصوم علي بن أبي طالب عليه السلام مالا يَستقيمُ لرادٍّ عليه أيّ طريق، فقال عليه السلام:

«أَيُّهَا النَّاسُ، إنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهذَا الأَمْرِ أَقْوَاهُمْ عَلَيْهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللَّهِ فِيهِ، فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتُعْتِبَ، فَإِنْ أَبَىٰ قُوتِلَ. وَلَعَمْرِي، لَئِنْ كَانَتِ الإِمَامَةُ لاَ تَنْعَقِدُ (تأمّل) حَتَّىٰ يَحْضُرَهَا عَامَّةُ النَّاسِ، فَمَا إِلَىٰ ذَلِكَ سَبِيلٌ، وَلَكِنْ أَهْلُهَا يَحْكُمُونَ عَلَىٰ مَنْ غَابَ عَنْهَا، ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ، وَلاَ لِلغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ» (٣).

تعليق: وهُنا فيتكلّم الإمام عليه السلام، مُعلِّماً للناس أصولَ دينهِم، وأنّ طريقَ الإمامة هي الشورىٰ، فيقول اعلموا أيها النّاس، وتفهّموا، وأيقِنوا، أنّ أحقّ الناس بالإمامة، هُوَ الأشجعُ والأقْوىٰ والأعْلم فِي دين الله، وطريقُ الاختيارِ هي الشّورىٰ مِن قِبَل أهل الحلّ والعقد من صُلحاء الأمّة ممّن حضرَ دَعوة الدّاعي من بني فاطمة، ثم يُبيّن الإمام ما علىٰ الخارجين علىٰ مَن اتفّق صُلحاء الأمّة عليه من بني فاطمة، فيقول: فإن شغبَ أو خرجَ أو ألبَ علىٰ الإمام خارجٌ أو مُؤلبٌ، استُتيبَ، وإلاّ فإنّهُ يُقاتَل. ثمّ يُبيّن الإمام أنّ اختيار الإمام لا يُشترطُ فيه حضور جميع النّاس، بل يكفي فيه مَن حضرَ من صُلحاء المُسلمين. ثمّ لو تأمّلتَ -أخي في الله- قول الإمام عليه السلام: «وَلَعَمْرِي، لَئِنْ كَانَتِ الإِمَامَةُ لاَ تَنْعَقِدُ»، بإزاء قوله: «أَيُّهَا النَّاسُ، إنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهذَا الأَمْرِ»، نعم ! لو تأمّلتَهُ جيّداً لوجدتهُ يتكلّم عن مُستقبلِ النّاس، ولا يتكلّمُ عن نفسهِ، لَوجَدتهُ يُعلّمُ النّاس لمُستقبلِهِم، يُعلّمهم كيف

(١) نهج البلاغة: خ١٤٣.

(٢) مجموع رسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، ص٣٨١.

(٣) نهج البلاغة: خ١٧٣.

يَقِفونَ على إمام بني فاطمة، وذلكَ لأنّا وجدناهُ عليه السلام يخصّ بني فاطمة بالولاية دون غيرِهم، فيقول: «إِنَّ الأَئِمَّةَ مِنْ قُرَيشٍ غُرِسُوا فِي هذَا البَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لاَ تَصْلُحُ عَلَى سِوَاهُمْ، وَلاَ تَصْلُحُ الوُلاَةُ مِنْ غَيْرِهِمْ»، وهذا فواضحٌ وَجهه بحمد الله ومنّه.

نعم ! فَأيّنا يتّبعُ علياً عليه السلام ؟!، نحنُ أثبتَنا إمَامتهُ، وإمامَة ابنيه، لَمَّا وَصَلنا نصٌّ صريح يقول بإمامتِهم، ثمّ نحنُ طبّقنا مَبدأ الشّورى الذي علّمَنا إياه إمامنا علي عليه السلام، وحصرنَا الشورى في بطن فاطمة، أبناء الحسن والحسين، ثمّ نحنُ طبّقنا النّص في حقّ إمام آخر الزّمان محمّد بن عبدالله، فهل اقتفَيتُم -معشر الجعفرية- نهج علي عليه السلام. إن قُلتُم: نَعم. قُلنا: فأين الشّورى في نظريّتكم الإمامية النّصيّة ؟!، أم أنّ أمير المؤمنين عليه السلام أخطأ، عياذاً بالله !!، هذا ونحنُ قد اختصرنا في الاحتجاج، واقتَصَرنا على بعض ما استودَعه (النهج) في هذا الشأن، وإلاّ فإنّا نَطلبُ مُراجعة رسالة الاصطفاء الإلهي، فهي هامّة، ونطلبُ مُراجَعَة جواب الشبهة التالية فهي شاملةٌ ومفيدة بإذن الله تعالى، هذا وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين.

الشبهة السادسة والعشرون :

نحنُ بحاجَة إلى خِطابٍ مُفيدٍ ومُختصَر، حول عقيدة الزيدية في الإمامة، فالمعلوم أنّ شأن الإمامة عظيمٌ عند الله وعند الرّسول، فهل يُعقَلُ أن يكونَ تحديد الأئمة بيد البشر؟! لماذا قالت الزيدية بإمامة ولد فاطمة أبناء الحسن والحسين ؟! وما الذي تُنكرهُ على قول الجعفرية في الإمامة النّصيّة ؟!.

الرد :

الردّ على صاحب الشّبهة، سَنسرُدُه من أحد عشر وَجهاً، بإذن الله تعالى:

الوَجه الأوّل: أنّه أُثِرَ لَنَا نصٌّ يقولُ بإمامة علي عليه السلام، فقُلنا بإمَامَته، ولَو لَم يَكُن عليه نصٌّ لقُلنا بإمامَتِه استحقَاقاً وفَضلاً وجهاداً فاقَ به أقرانَه.

الوَجه الثّاني: أنّه أُثِرَ لنا نصٌّ يقول بإمامَة الحسن بن علي عليه السلام، فَقُلنا بإمامَته، ولَو لم يكُن نصّ لقُلنا بإمامتِه استحقَاقاً وفضلاً وجهاداً فاقَ به أقرانَه.

الوَجه الثّالث: أنّه أُثِرَ لنا نصٌّ يقول بإمامَة الحسين بن علي عليه السلام، فَقُلنا بإمامَته، ولَو لم يكُن نصّ لقُلنا بإمامتِه استحقَاقاً وفضلاً وجهاداً فاقَ به أقرانَه.

الوَجه الرّابع: أنّا وَجدنا من الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم وصيّةً عامّة في جَماعَة يُقال لهم: أهل البيت، جاء فيهِم روايات كثيرة ومشهورة، فمنها قول الرّسول صلى الله عليه وآله وسلم: «إنّي تاركٌ فيكم ما إن تَمسّكتم به لَن تَضّلوا من بعدي أبداً: كتاب الله، وعترتي أهل بيتِي، إنَّ اللطيف الخبير نبّأني أنّهما لَن يَفترِقَا حتّىٰ يَردا عليّ الحوض»، وقوله صلى الله عليه وآله وسلم: «مثل أهل بيتي فيكُم كسفينة نوح مَن رِكبها نجا، ومَن تخلّف عنها غرقَ وهوىٰ».. إلخ.

الوَجه الخَامس: أنّا بَحثنَا عن: مَنْ هُم هؤلاء الآل، فوَجدَنا العُقول والنّقول تَقولُ: إنَّ مِن خِصالِ قُربِهم واستحقاقِهم لهذا الاسم -أهل البيت-، أموراً منها:

١- اختصاصهم بالرّسول صلى الله عليه وآله وسلم، بالقُرب، واتصالهم بأصحاب الكساء، فَنَظرْنَا فإذا هُوَ أمرٌ اشتركَ فيه أبناء الحسن والحسين.

٢-استحقَاقِهم لإرث فَدك دونَ غيرِهم مِنَ النّاس، فَنَظرْنَا فإذا هُوَ أمرٌ اشتركَ فيه بنو الحسن والحسين.

٣- دُخُولُهم في قول الله تعالىٰ: ﴿**قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ**﴾ [الشورى:٢٣]، وقَرابَة الرّسول اشتركَ فيها أبناء الحسن والحسين، وقال فيها الإمام الرّضا علي بن موسىٰ عليه السلام: «وَهَذِهِ خُصُوصِيّة لِلّنبي صلى الله عليه وآله وسلم إلىٰ يَومِ القِيامَة وَخُصُوصيّة للآلِ دُونَ غَيرِهِم» (١).

٤- تحريم الصّدقة عليهِم، فَنَظرْنَا فإذا هُوَ أمرٌ اشتركَ فيه أبناء الحسن والحسين.

٥- إيجاب الخمس لهُم، فَنَظرْنَا فإذا هُوَ أمرٌ اشتركَ فيه أبناء الحسن والحسين.

٦- إجماع المُسلمين قديماً وحديثاً، علىٰ تَسميَة أبناء الحسن والحسين بـ(أهل البيت).

---

(١) عيون أخبار الرضا :٢/ ٢٠٧ .

الوَجه السّادس: أنّا وَجدنَا أُناساً يُخصّصون أهل البيت عليهم السلام، فيُطلقونَ هذه اللفظة على أفراد تِعدادُهُم اثنا عشرَ شخصاً، علي، والحسن، والحسين، وعلي بن الحسين، ومحمد بن علي، وجعفر بن محمّد، وموسى بن جعفر، وعلي بن موسى، ومحمد بن علي، وعلي بن محمد، والحسن بن علي، ومحمد بن الحسن الغائب. فَاستَغرَبنا هذا التخصيص منهُم بلا دليل، الأمر الذي جَعلَنا نَطلُبُ منهُم الدّليل، فَعِندَها رَووا مِن مسانيد الجعفرية أخباراً ليسَ تَعرفُها الأمّة، ولَم تشتَهر بين سادات بني الحسن والحسين، فَرَدَدنا عليهِم: بأنّ هذا غيرُ مُسَلَّمٍ لكُم، فَدعواكُم كبيرَة، ودليلكم ضعيف، بمحدوديّة انتشاره وجهل سواد المُسلمين به، بل حتى شيعة أئمّتكم وخواصّهم به جَاهلون.

الوَجه السّابع: تأمّلنا في كتاب الله تعالى، لكي تَطمئنّ قُلوبنا، فَنَظرنا إلى قوله -جلّ شأنُه-: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّـهِ**﴾ [فاطر:٣٢]، فنَظرنا مَن هُو المَقصود بالعباد المُصطَفَين، فوجدناهُم جماعةً يُقال لهم: «آل محمّد، أهل بيتِه»، فسألَنا أصحاب التخصيص في النّصوص، أصحاب الاثني عشر، عَن أقوالِ أئمّتِهم في: مَن هُم هؤلاء المقصودون في الآيَة، فقالوا: هُم مُجمعون على أنّ الآيَة تخصّ جميع ولد فاطمة، وولد فاطمة فخصلةٌ اشتركَ فيها أبناء الحسن والحسين، فزادَ يَقينُنا أنّ أهل البيت، هُم أبناء الحسن والحسين، وننقلُ أقوال أئمّة الجعفرية في هذا، ونحنُ فنطلُب التركيز على الشّاهد -نعني اعتبار بني فاطمة من أهل البيت-:

أولاً: أقوال أئمة الجعفرية في خصوصيّة آية فاطر بأهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم:

١- روى الصّفار في (بصائر الدرجات) (ص٤٤)، بسنده:

«عن سورة بن كليب، عن أبي جعفر عليه السلام أنه قال في هذه الآية: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**.. الآية﴾، قال: السابق بالخيرات الإمام، فهي في ولد علي وفاطمة عليهما السلام».

٢- أورد المجلسي في (البحار) [١]:

«عن أبي إسحاق السبيعي قال: خرجت حاجاً فلقيت محمد بن علي فسألته عن هذه الآية: «**ثم أورثنا الكتاب..**» الآية ؟ فقال: ما يقول فيها قومك يا أبا إسحاق ؟ يعني أهل الكوفة، قال: قلت: يقولون: إنها لهم، قال: فما يخوفهم إذا كانوا من أهل الجنة ؟ ! قلت: فما تقول أنت جعلت فداك ؟ فقال: هي لنا خاصة يا أبا إسحاق، أما السابق بالخيرات فعلي بن أبي طالب والحسن والحسين والشهيد منا أهل البيت (وأهل البيت هم ذرية فاطمة بنو الحسن والحسين)، وأما المقتصد فصائم بالنهار وقائم بالليل، وأما الظالم لنفسه ففيه ما جاءفي التائبين وهو مغفور له».

٣- «عن الريان بن الصلت، قال: حضر الرضا عليه السلام مجلس المأمون بمرو، وقد اجتمع في مجلسه جماعة من علماء أهل العراق والخراسان، فقال المأمون: أخبروني عن معنى هذه الآية: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾ . فقالت العلماء: أراد الله -عز وجل- بذلك الأمة كلها. فقال المأمون: ما تقول، يا أبا الحسن؟ فقال الرضا عليه السلام: لا أقول كما قالوا، ولكني أقول: أراد الله العترة الطاهرة..إلخ»[٢].

تعليق: وهُنا تأمّل إثبات الرّضا -صلوات الله عليه- أنّ الآية تخصّ العترَة الطاهرة، ولو تتبّعنا كامل الرواية المُشار إليها لوجدنا أنّه يقصد بالعترة جميع بني الحسن والحسين، لا أنّهُ يعني أفراداً مُعيّنين منهم.

٤- روى في (الثاقب في المناقب) للطوسي (ص٥٦٦):

«وعنه قال: كنتُ عندَ أبي محمّد [الحسن العسكري] عليه السلام فسألته عن قول الله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّـهِ**﴾ [فاطر:٣٢]» ؟ فقال عليه السلام: كلهم من آل محمد عليهم السلام... إلخ» .

---

(١) بحار الأنوار: ٢٣/ ٢١٨.

(٢) عيون أخبار الرضا:٢/ ٢٠٧.

٥- روى ثقة الجعفرية محمد بن يعقوب الكليني في (أصول الكافي) ١/ ٢١٥:

«عن أحمد بن عمر قال: سألت أبا الحسن الرضا عليه السلام عن قول الله -عز وجل-: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾ الآية، قال: فقال: ولد فاطمة عليها السلام...إلخ».

٦- روى الصّفار في (بصائر الدرجات) (ص٦٦)، بسنده :

«عن عمّار الساباطي، عن أبي عبد الله عليه السلام: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾ قال: قال: هم آل محمد..إلخ».

٧- روى الحاكم الحسكاني في كتابه (شواهد التنزيل) وهو كتاب لهُ مكانتُه عند الجعفرية، ٢/ ١٥٦:

«عن أبي حمزة الثمالي عن علي بن الحسين، قَال: إنّي لجَالِس عِندَهُ، إذ جَاءَه رَجُلان مِن أهل العِراق، فقالا: يا ابن رسول الله، جئناكَ كَي تُخبِرَنَا عَن آياتٍ مِنَ القرآن. فَقَال: وَ مَا هِيَ ؟ قَالا: قول الله تعالى: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا**﴾ فَقال عليه السلام: يَا [و] أهلَ العراق أيش يقولون ؟ قَالا: يقولون: إنّها نَزَلَت في أمّة محمد صلى الله عليه وآله وسلم فَقال علي بن الحسين: أمّة محمّد كلّهم إذاً في الجنة ! ! قال: فَقلتُ مِنْ بَين القَوم: يَا ابن رسول الله، فِيمَن نَزَلَت ؟ فَقَال: نَزَلت و الله **فِينَا أهل البَيت** ثَلاث مَرّات. قُلتُ: أخبِرنَا مَنْ فِيكُم الظّالِمُ لِنَفسِه ؟ قَال: الذي استوَت حَسَنَاتُه و سَيئاتُه و هو في الجنّة، فَقلتُ: و المُقتصد ؟ قال: العابِد لله في بيته حتى يأتيه اليَقين، فَقلت: السّابق بالخيرَات ؟ قَال: مَنْ شَهَرَ سَيفَه وَدَعَا إلى سَبيلِ ربّه».

٨- وجاء في (تفسير أبي حمزة الثمالي)، (ص٢٧٦)، لجامعه عبدالرزاق حسين حرز الدين، والذي قدّم له الشيخ العلامة محمد هادي معرفة، والصادر في إيران، جاء فيه رواية عن الشيخ الصدوق تُشبه رواية الحسكاني، اللهم إلاّ أن الصدوق رواها عن أبي جعفر الباقر عليه السلام، فجاء في التفسير، ما نصّه:

«٢٤٩ - [الصدوق] حدثنا أبو عبد الله الحسين بن يحيى البجلي، قال: حدثنا أبي،

قال: حدثنا أبو عوانة موسى بن يوسف الكوفي، قال حدثنا عبد الله بن يحيى، عن يعقوب بن يحيى، عن أبي حفص، عن أبي حمزة الثمالي قال: كنت جالساً في المسجد الحرام مع أبي جعفر عليه السلام إذ أتاه رجلان من أهل البصرة فقالا له: يا ابن رسول الله إنا نريد أن نسألك عن مسألة، فقال لهما: اسألا عما جئتما. قالا: أخبرنا عن قول الله -عز وجل-: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ بِإِذْنِ اللَّـهِ ذَٰلِكَ هُوَ الْفَضْلُ الْكَبِير**﴾ [فاطر:٣٢]، إلى آخر الآيتين. قال: نزلت فينا أهل البيت. قال أبو حمزة فقلت: بأبي أنت وأمي! فمن الظالم لنفسه ؟ قال: من استوت حسناته وسيئاته منا أهل البيت فهو ظالم لنفسه. فقلت: من المقتصد منكم؟ قال: العابد لله ربه في الحالين حتى يأتيه اليقين. فقلت: فمن السابق منكم بالخيرات ؟ قال: من دعا والله إلى سبيل ربه وأمر بالمعروف ونهى عن المنكر، ولم يكن للمضلين عضداً. ولا للخائنين خصيماً، ولم يرض بحكم الفاسقين إلا من خاف على نفسه ودينه ولم يجد أعواناً».

٩- روى الحاكم الحسكاني في كتابه (شواهد التنزيل) وهو كتاب لهُ مكانتُه عند الجعفرية، ٢/ ١٥٧:

«عن أبي خالد، عن زيد بن علي في قوله تعالى: «**ثم أورثنا الكتاب**» وساق الآية إلى آخرها، وقال: الظالم لنفسه المختلط منا بالناس، والمقتصد العابد، والسابق الشاهر سيفه يدعو إلى سبيل ربه».

ثانياً: أقوال مُفسّري وفقهاء الجعفرية في خصوصيّة آية فاطر بأهل بيت الرسول صلى الله عليه وآله وسلم

١٠- يقول علي بن إبراهيم القمي في تفسيره (تفسير القمي) ٢/ ٢٠٩: «ثمّ ذَكَرَ [الله] آل **محمد**، فَقَال: ﴿**ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا**﴾ ... الخ».

١١- أيضاً انظر (تفسير نور الثقلين) (٤/ ٣٦١) وما بعدها، للشيخ عبدعلي العروسي

الحويزي، تجده جامعاً الأخبار الدالّة على اختصاص بني فاطمة بالآية دون غيرهم من الناس، بشكل جيّد، فراجعه.

نعم ! وبهذا القدر من النقولات أكتفي، وهي لذوي الألباب كافيَة.

الوَجه الثّامن: بعد التَيقّن، مِنْ أنّ تِلكَ الجماعة التي وصّى بها الرّسول ﷺ، هُم أبناء الحسن والحسين، ذهبْنا إلى أنّهم بعد مَدْح الله والرّسول لهُم، لن يُخالِفُوا الحقّ، والحقّ فسَيبقَى فيهِم ومَعهُم، فهُم لابُدّ وأن يَكُونُوا المَتبوعينَ وغيرهم التّابعين، فَزِدنا التأمّل في كتاب الله تعالى، فوَجدنا الله تعالى يُخبر بإمَامَةِ وَلَد فَاطِمَة هؤلاء، الذين هُم هل البيت، فيقول الله تعالى: ﴿**وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾ [البقرة: ١٢٤]، فأقرّ الله الإمامة لبني فاطمة هؤلاء، واستَثنى الظّالمين منها، ونحنُ والجعفرية فمُتّفقون على أنّ الآيَة تُثبتُ أحقيّة أهل البيت بالإمامَة، **نعم !** فَعِندَها أيقنّا بعدَ شكِّنَا، **فسلّمنا** أنّ الإمَامَة لا تَخرجُ عن أخيارِ بني فَاطمة دونَ ظالميهِم.

الوَجه التّاسع: أنّا نَظرْنا إلى بني فاطمة هؤلاء، فوجدَناهُم كثراً، ويَتفاوتون في العِلم، فمِنهُم العَالِمُ، والمُتعلّم، والعابِدُ، والجاهل، والضّال، **فقُلنا:** لا يكونُ الإمامُ منهُم إلاّ عالِماً بِما يَحتاجهُ المُكلّفون، وأمّا الجاهلون والضُلاّل فليسوا يَستحقّون الإمامَة لإخراج الله لهُم منها: ﴿**لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ**﴾، فطَلَبنا الدّليل، وقد سبقَ وأن أُبطِلَت النّصوص الشّخصيّة بعد الحسين عليه السلام، بَل لَم نَجِد عليها دليلاً يُركَنُ عليه من غير طريقِ الجعفرية، وهُم مُتّهَمون، فزادَت حِيرَتُنا، الله يُخبرُ أنّ الإمامةَ في آل محمّد -بني فاطمة- إلاّ الظالمين منهُم، والرّسول ﷺ يُوصّي بِهِم، ويَقرُنُهم بكتاب الله، ويَصِفُهم بِسفينَة نوح، ولكن كيفَ الطّريقُ إلى الإمام من بني فاطمة؟!، فجاء أمير المؤمنين المعصوم علي بن أبي طالب عليه السلام يُخبرُنا بما يَشفي الغليل، ويَروي ظَمَأ النّفوس، وَجدناهُ يُعلّمُنا أنّ طريقَ الإمامة هُي الشّورى (الدّعوة)، فمَتى اجتمعَ أهل الحلّ والعقد من العلماء على رَجُلٍ، مُستوفياً لشرائط الإمامة، كانَ ذلك الإمام اللازم الإجابَة، أو مَتى ما دَعا عالمُ بني فاطمة من بني الحسن أو الحسين فاجتمعَ عليه أهل الحلّ والعَقد كان ذلكَ الإمام اللازم

الإجابَة، فقال أمير المؤمنين عليه السلام: «أَيُّهَا النَّاسُ، إنَّ أَحَقَّ النَّاسِ بِهذَا الأَمْرِ أَقْـوَاهُمْ عَلَيْـهِ، وَأَعْلَمُهُمْ بِأَمْرِ اللَّـهِ فِيهِ، فَإِنْ شَغَبَ شَاغِبٌ اسْتُعْتِبَ، فَإِنْ أَبَىٰ قُوتِلَ. وَلَعَمْرِي، لَئِنْ كَانَـتِ الإِمَامَةُ لاَ تَنْعَقِدُ (**تأمّل**) حَتَّىٰ يَحْضُرَهَا عَامَّةُ النَّـاسِ، فـمَا إِلَىٰ ذَلِـكَ سَـبِيلٌ، وَلَكِـنْ أَهْلُهَـا يَحْكُمُونَ عَلَىٰ مَنْ غَابَ عَنْهَا، ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ، وَلاَ لِلغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ»[1].

نعم ! فمِن هذا القول الشّريف ازداد **يَقِنُنَا** في انتفاء النّص الخاصّ بالاسم بعد الحُسين السّبط عليه السلام، وهُو الذي تَقولُ به الجعفرية، وازدادَ يَقينُنا في أنّ طريق الإمامة هي الدّعوة ممّن استوفى شرائط الإمامة من بني فاطِمَة، وإنّما قُلنا: مِن بنـي فاطمـة؛ لأنّ الكتـاب قـالَ بهذا، والرّسول حثّ على الاتّباع لهُم، وأمير المؤمنين صرّح بهذا، عِندمَا قـال: «إِنَّ الأَئِمَّـةَ مِنْ قُرَيشٍ غُرِسُوا فِي هذَا البَطْنِ مِنْ هَاشِمٍ، لاَ تَصْلُحُ عَلَىٰ سِوَاهُمْ، وَلاَ تَصْلُحُ الـوُلاَةُ مِـنْ غَيْرِهِمْ»[2]، وزادَ الإمام زيد بن علي في الإيضاح، بقوله: «الإمَامَةُ والشّورَىٰ لا تَـصلُح إلاّ فينَا»[3].

نعم ! فتنبّه لهذا رعاكَ الله تعالى.

الوَجه العَاشر: أنّا راَجَعْنَا أصحاب النّص على الاثني عشر، **وقُلنا لهُم**: الشورى التي صرّح بها الإمام علي عليه السلام، والوَصف الذي وَصَـفه في (الـنّهج) لا يَنطبـقُ عـلى أئمّـتكم المنصوص عليهِم؟!، وعليٌّ فإمَامُنا وإمَامُكُم، والنّهج فَـصحيحٌ عِنـدَنَا وعِنـدَكُم، والقيـامُ والدّعوة فاجتماعُ أهل الحلّ والعقد والنّاس، فأمورٌ مُخالفَةٌ لكُـم، ورَادّةٌ عليـكُم، عـلى أنّـا نَزيدُ توضيحَ المَسألِة لكُم بعد الذي كان وذُكِـر، بِـذكر صِـفَة أئمّـة الزيديـة، عـن طريـق الدّعوة والقيام، بِطرُقٍ لَستُم تُنكرونَها، فروى ثِقة الجعفرية محمـد بـن يعقـوب الكُلينـي، قولَ الزيدية في طريق الإمامَة: «عَنْ جَابِر، عَن أبي جَعفَر عليه السلام، قال: قَال: لَمَا نَزَلَت هَـذِه الآيَة: ﴿**يَوْمَ نَدْعُو كُلَّ أُنَاسٍ بِإِمَامِهِمْ**﴾، قَالَ المُسلمون: يَا رَسُولَ الله، ألسْتَ إمَامَ النّاسِ كُلّهم أجْمَعين؟ قَال: فَقَالَ رسـول الله صلى الله عليه وآله وسلم: «أنَـا رَسُـول الله إلى النّـاس أجْمَعِـين، وَلكِـنْ

(١) نهج البلاغة خ١٧٣.

(٢) نهج البلاغة خ١٤٣.

(٣) مجموع رسائل الإمام زيد بن علي عليه السلام، ص٣٨١.

سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي أئمّةٌ عَلى النّاسِ مِنْ الله مِنْ أهْل بَيتِي، يَقُومُون فِي النّاس فَيُكَذَّبُون، وَيَظْلِمُهُم أئمّةُ الكُفْر وَالضّلال وأشْيَاعهُم، فَمَنْ وَالاهُم، واتّبَعَهُم وَصَدّقَهُم فَهُو مِنّي وَمَعِي وسَيَلْقَانِي، ألا وَمَنْ ظَلَمَهُم وَكَذَّبَهُم فَليسَ مِنّي وَلا مَعِي وأنَا مِنهُ بَريء»[1].

نقول: وهذا الحَديث فيشهَدُ لقول الزيدية، فالأئمّة منهُم بنصّ الله العامّ فيهِم، فهُم أئمّةٌ مِنَ الله، والأئمّة عند الزيدية فمِن أهل البيت، وسبقَ أنّ أهل البيت لَفظَةٌ يَدخُل تحتها جميع ولد فاطمة، أبناء الحسن والحسين، وأئمّة الزيدية هُم القائمونَ في النّاس، والقيامُ فيُرادفُ الدّعوة الفاطميّة بالإمامَة، وأئمّة الزيدية فكَذّبت النّاس دَعواتهم، وتَخاذلوا عنهُم، وظَلَمهُم أئمّة الكُفر سلاطين الجور، فَقتّلوهُم، وشَرّدوهُم، وأسَروهُم، والله المُستعان.

الوجه الحَادي عشر: أنّا نَظرنا إلى الإمام الدّاعي من بني فاطمة، وهُو في بلاد اليَمَن، واجتمعَ عليه رجالات الحلّ والعقد من العُلماء وبايَعوه، هَل يَعني هذا أنّه إمامٌ لأهل اليمن فقط؛ لأنّ عُلماء أهل الحجاز والعراق وفارس لَم يحضروا ولَم يُبايعوا، فَهل يكونُ هذا الدّاعي إماماً عليهِم ؟!، فنَظَرنا وتَدَبّرنا في الأدلّة النقليّة، والشواهد التاريخيّة، فَوَجدْنَا الإمام علياً عليه السلام يُصرّح في كلامهِ السّابق أنّ الحاضِرَ حُجّةٌ على الغائب، وأنّ مَن اشترطَ حُضورَ جميع النّاس لكي تَتِم البيعَة بالإمامة، فإنّ هذا ليسَ لهُ سبيل، فقال عليه السلام: «وَلَعَمْرِي، لَئِنْ كَانَتِ الإِمَامَةُ لاَ تَنْعَقِدُ (تأمّل) حَتَّى يَحْضُرَهَا عَامَّةُ النَّاسِ، فَمَا إلى ذَلِكَ سَبِيلٌ، وَلكِنْ أَهْلُهَا يَحْكُمُونَ عَلَى مَنْ غَابَ عَنْهَا، ثُمَّ لَيْسَ لِلشَّاهِدِ أَنْ يَرْجِعَ، وَلاَ لِلغَائِبِ أَنْ يَخْتَارَ»، وهذا فواضِحٌ وجهه عنه عليه السلام، وهذا ما كانَ مِنَ طريق النّقل، وأمّا من طريق الشّواهد التّاريخيّة فإنّ إمامَة الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي عليه السلام (ت١٦٩هـ)، عُقِدَت باجتماع عُلماء آل الرّسول وساداتهم، كيحيى بن عبدالله المحض، وإدريس بن عبدالله، وسليمان بن عبدالله، وموسى بن جعفر، والحسن بن محمد النّفس الزكيّة، وغيرهُم من سادات آل محمّد، فانعَقدَت إمَامَتُه، وأشهرَ دَعوتَه، ولَزِمَ النّاس إجابَتها، والقاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي

(١) أصول الكافي:١/ ٢١٥.

عليه السلام (١٦٩-٢٤٦هـ)، عُقِدَت إمامتهُ بحضور أحمد بن عيسى بن زيد بن علي عليه السلام، وعبدالله بن موسى بن عبدالله المحض، والحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي، ومحمد بن منصور المُرادي، فانعَقدَت إمَامَتُه، وأشهرَ دَعوتَه، ولَزِمَ النّاس إجابَتها، وكَذَلِكَ الحال مَعَ النّفس الزكيّة محمد بن عبدالله المحض عليه السلام.

الشبهة السابعة والعشرون:

أوردَ الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ما يبعث في النفس الريبة بخصوص زواج المتعة، حيث أثبتَ أنّه حلال عند الصادق وأبيه الباقر عليهما السلام، ونصّ كلام صاحب (شرح الأزهار): «وقالت الإمامية: إنه [أي زواج المتعة] حلال. قال الفقيه يوسف: وكذا في (شرح الإبانَة) عن الصّادق والباقر»[1]، فما رأي الزيدية في مثل هذا الكلام ؟!.

الرّد :

قُلنَا : اعلم -رحمنا ورحمك الله تعالى- أنّ سادات أهل البيت عليهم السلام مُجمعونَ على تحريم المُتعَة، ومنهُم الباقر وابنه الصّادق -صلوات الله عليهما-، وما نُقِلَ عن صاحب (شرح الأزهار) فإنّه للأسَف يُنقَل من بعض الإخوة الجعفرية نقلاً مبتوراً مُوهماً، وسياق الكلام كاملاً، قوله عليه السلام : «وقالت الإمامية : إنه [أي زواج المتعة] حلال . قال الفقيه يوسف: وكذا في (شرح الإبانَة) عن الصّادق والباقر. قال في (شرح الإبانَة) : ولابدَّ عندَهُم -أي الباقر والصّادق- من الوَلي وشاهِدَين عَدلَين»[2]، وفيه اعلم أنّ بعض السّلف من أهل البيت عليهم السلام يُطلقون على الزواج الدائم زواجَ مُتعَة، وجاء إطلاق المُتعَة على الزواج من جهَة الاستمتَاع الحاصل للزوجين بِبعضِهما البعض عند الزواج، ومنه فسّروا قول الله تعالى: ﴿**فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ**﴾ [النساء:٢٤]، بالاستمتاع الحاصل بين

(١) شرح الأزهار:٤/ ٥٤٣.

(٢) شرح الأزهار:٤/ ٥٤٣.

الزوجين في الزواج الدائم، قال الإمام القاسم بن إبراهيم الرسي عليه السلام مُفسّراً معنى الاستمتاع في الآية القريبة: «فَالاستمتاع هُو الدّخول بهنَّ على وَجه النّكاح الصّحيح» (١)، فالمُتعَة لفظةٌ لها تعريفٌ عند الزيدية مُغايرٌ لما عرّفتها به الجعفرية، قال الإمام الهادي إلى الحق عليه السلام وهُو من أشدّهم تقريعاً وزجراً ونهياً عن زواج المتعة المعروف عند الجعفرية: «المُتعَةُ عِندَنَا فَهِي النّكَاحُ والاستمتَاع بِالنّسَاء على طَرِيقِ مُلك عقدَة النّكَاح بِعَقِد الأولِيَاء وَشَهَادَة عَدْلَين مِنَ الشُّهَدَاء» (٢)، وتعريفُ الهادي عليه السلام لزواج المتعة هُو قول الباقر والصادق -صلوات الله عليهما-، تأمّل سياق كلام صاحب (شرح الأزهار): «قال الفقيه يوسف : وكذا في (شرح الإبانَة) عن الصّادق والباقر. قال في (شرح الإبانَة): ولابدَّ عندَهُم -أي الباقر والصّادق- من الوَلِي وشاهِدَين عَدلَين» فحكايَة اشتراط الباقر والصادق للولي والشّاهِدَين ثابتَة، ولكنّه يغفلُ عنها مَن يريدُ التمويه والتدليس والله المستعان، نعم ! على أنّه يبقى أمرٌ يجدرُ التنبيه عليه، وهُو أنّ سياق كلام صاحب الشرح كان يتكلم عن التوقيت في الزواج، وعليه فقد يوهُمُ كلامهُ أنّ الباقر والصّادق يَقولان بزواج مُتعةٍ بشرط الولي والشاهدين، ويُجيزان التوقيت في العقد، وهذا باطلٌ عنهما عليهما السلام جُملة وتفصيلاً، فالصادق عليه السلام صحّ عنه أنّه نهى عن التوقيت في الزواج واعتبرَ التوقِيتَ زِناً، روى الحافظ محمد بن منصور المرادي، بإسناده : «عن عبدالرحمن بن الأصبهاني، قَال: سَألتُ جَعفر بن محمّد عن المتعَة، فَقال: صِفهَا لِي. قُلتُ: يَلقَى الرّجلُ المرأةَ فَيقولُ: أتزوجُكِ بِهَذا الدّرهم وَقْعَة، فَقال عليه السلام : هَذَا زِنا» (٣)، أضف الى ذلك أنّ الجعفرية نفسها روت عن الصّادق عليه السلام أنّه قال وقد سُئلَ عن زواج

(١) أمالي أحمد بن عيسى عليه السلام.

(٢) الأحكام في الحلال والحرام:١/ ٣٤٩.

(٣) أمالي أحمد بن عيسى بن زيد عليه السلام.

المُتعَة: «ما تَفعلُها عندَنا إلاّ الفَواجِر»[1]، والفواجِر هُنَّ الـزّواني، وهـذا يُقـوّي مـا رَوتـه الزيدية عنه عليه السلام، وأوردَ المجلسي الجعفري: «عن عبد الله بن سنان قَال: سَألتُ أبَـا عبـد الله عليه السلام عَن المُتعَة فَقال: لا تُدنّس نَفسَكَ بِهَا»[2]، هذا وقـد شَـهِدَ تُرجمـان أهـل البيـت، ونجم آل الرّسول القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب (١٦٩-٢٤٦هـ)، بِشهادَةٍ تكفي والله مَـن أنـصَف نفـسَه مِـن نفـسِه، فقـال عليه السلام مُتكلّماً عن زواج المتعة : «ولَقَد أدْرَكْنَا مَشَايخنَا مِن أهلِ البيت، ومَا يَرَىٰ هـذا مِـنهُم أحَد، حَتّىٰ كَانَ بِآخرِه أحـدَاثٌ سُـفهَاء، رَوَوا الـزّور والكَـذِب -يُريـد القاسـم عليه السلام أنّ هُناكَ من روَىٰ كذباً وزوراً عن أهل البيت قـولَهُم بالمتعـة-»[3]، هـذا وقـد أدركَ القاسـم عليه السلام، موسىٰ الكاظم، وعلي بن موسىٰ الرّضا، من أئمـة الجعفريـة، وبـشهادَة أبي محمّـد القاسم عليه السلام، وبالصلاة والتسليم علىٰ سيدنا محمد وعـلىٰ آلـه الطيبـين الطـاهرين نختـمُ الكلامَ حول هذه الشبهة.

الشبهة الثامنة والعشرون :

مَن تأمّل وتدبّر كتاب الله تعالىٰ، وجـدَه -عـزّ وجـل- يقـول : ﴿**وَإِن طَائِفَتَـانِ مِـنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّـهِ فَإِن فَاءَتْ فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّـهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ**﴾ [الحجرات:٠٩]، فكيفَ توفّق الزيديـة بـين نفـي اسـم الإيـمان عـن أصـحاب الكبائر وتُسمّيهِم فسَقَة، والله سبحانه وتعَالىٰ أثبتَ اسم الإيمان للطائفتَين اللتَين اقتَتَلَتا؟!، ومعلومٌ أنّ إحداها ستكون باغيَة؟!، واربطوا هذا -رحمكم الله- حال هـذه الآيـة بحـال قتال معاوية بن أبي سفيان مع أمير المؤمنين علي بن أبي طالب -رضوان الله عليه-؟!.

---

(١) بحار الأنوار:١٠٠/ ٣١٨.

(٢) بحار الأنوار:١٠٠/ ٣١٨.

(٣) أمالي أحمد بن عيسىٰ عليه السلام.

الرّد :

هُنا اعلَم -أخي صاحب الشّبهَة- أنّ هذه المسألة تندرجُ ضمِن مسائل الوعد والوعيد عند أهل البيت عليهم السلام، ونخصّ المنزلَة بين المنزلتَين، وهي الفِسق لصاحب الكبيرَة، فلا يكونُ مؤمناً لمُخالفتِه أو لعدم عملِه بموجبِات الإيمان، ولا كافراً لمكان الشّهادتَين وباقي الطّاعات، فالقاتِلُ حينَ يقتُل مُتعمّداً بغير وجهِ حقّ يكون فاسقاً لا مؤمناً، وهُو محلّ الإشكال في الآيَة عندما شملَ الله اسم الإيمان على المُتقاتِلين، ونسوقُ الجَواب على هذا من ثلاثة وجوه:

الوجهُ الأوّل : أنّ تعلمَ أنّ الله -سبحانَه وتعالى- في الآيَة محلّ النّقاش يتكلّم عن المُستقبَل لهؤلاء المؤمنين، عن حال هؤلاء المؤمنِين، فيكونُ تفسيرُ الآيَة : أنّه وإن حصلَ أيّها المؤمنون مُستقبلاً وتقاتَلتُم، فعليكُم أن تُقاتلوا الفئَة الباغيَة الظّالمَة منُكم حتى تعود إلى أمرِ الله تعالى، فالمُسلمون حال الخطاب مازالوا مؤمنين، ولكن إن حصلَ وتَقاتَلوا وبَغى بعضهُم على بعض في المُستقبل، فإنّ اسم الإيمان يزولُ عن هذه الطّائفَة ويُتبَدَّلُ بالفِسق .

مثالُه : تدبّر قول الله تعالى : ﴿**يا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ الذِينَ أُوتُواْ الكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ**﴾ [آل عمران:١٠٠]، هُنا خاطبَ الله تعالى المُسلمين بمُسمّى الإيمان في وقتهِم الرّاهن وقت الخِطاب، ولكنّه تعالَى نفَى عنهُم اسم الإيمان في المُستقبَل إن هُم استمعُوا لأهل الكتاب واتّبعوهم وأطلقَ عليهِم اسم الكُفر .

نعم ! وهُنا -أخي القارئ- نقولُ نفسَ المقَال في الآيَة محل النّقاش، فالله تعالى خاطبَ المسلمين بمسمّى الإيمان في وقتِ الخطاب، لا أنّه شاملٌ لهم بعد التقاتل، ونخصّ الفئة الباغيَة منهُم؛ لأنّ المُحقّة مازالَت مُحتفظةً باسم الإيمان لمّا لم تعصِ الله تعالى ولم تبغِ، وإلى هذا المعنى أشار وليّ أهل البيت السيد العلامة علي بن محمد العجري عليه السلام في كتابه (مفتاح السّعادَة) .

الوَجه الثّاني : أن تعلَم أنّ رسول الله ﷺ قد بيّنَ لَنا هذه الآيَة لمن تأمّل وتدبّر، فنحنُ نقولُ: إنَّ المسلمين قبلَ الاقتتالِ مُؤمنون في الآيَة، ولكن بعد الاقتتال يُصبحُ الباغي منهُم فاسقاً، والمُحقّ يبقَى على صفة الإيمَان، فانظر رسول الله ﷺ ينفي صفَة الإيمَان عن الزّناة وشاربي الخُمور، وهم بعصيانِهم هذا لا يقلّون عن عصيانِ قاتلي الأنفس المؤمنَة بالبَغي والقِتال، روى البخاري في (صحيحه)، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَزْنِي الزَّانِي حين يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ، ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حين يَشْرَبُ وهو مُؤْمِنٌ، ولا يَسْرِقُ حين يَسْرِقُ وهو مُؤْمِنٌ» (١)، فكيفَ يَنتفي اسم الإيمان على الزّاني، ويُثبتُ الله اسم الإيمان على المُقاتِل الباغِي القاتِل، وهُنا أنتَ -أخي القارئ- أمام خيارين اثنين لا ثالثَ لهُما، إمّا أن تقولَ: إنَّ رسول الله ﷺ خالفَ على الله تعالى، والعياذُ بالله، وإمّا أن تقولَ بقولنا القريب البيَان.

الوجه الثّالث : وهُو فائدةٌ زائدةٌ عن الضرورة إذ الإجابَة عن أصل الشبهَة قد اكتملَت نقولُ فيها : إنَّ كثيراً من الباحثين يربطونَ مضمون هذه الآيَة بحرب أمير المؤمنين عليه السلام مع معاوية بن أبي سفيان، ويحتّجون بها لإثبات اسم الإيمان دونَ الفسق على الطائفة الباغية المُخطئة التي أجمع المسلمون على أنّها طائفة معاوية بن أبي سفيان، وهذا وَهم، وهُنا اعلم –أخي– أنّا لو سلّمنا لكَ أن طائفَة معاويَة كانَت مؤمنَة فإنّ المؤمنين لن (تفيد النّفي والتأبيد) يكونوا دُعاةً إلى النّار، قال رسول الله ﷺ : «وَيْحَ عَمَّارٍ: تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ، يَدْعُوهُمْ إلى الجَنَّةِ، وَيَدْعُونَهُ إلى النَّارِ» (٢)، وإلاّ فما الفرقُ بين الدُعاة إلى الجنّة والدّعاة إلى النّار إن كانوا جميعاً مؤمنين ؟! والإيمان من أعلى مراتب الإسلام تنبّه لهذا أخي القارئ؛ لأنّكَ إن قُلتَ : هُناك مؤمنٌ عاصٍ ومؤمنٌ غير عاصٍ، أو قلت : إنَّ الدّاعي إلى النّار مؤمنٌ ناقصٌ إيمانه، والدّاعي إلى الجنّة مؤمنٌ مُكتملٌ إيمانهُ، قلتُ لكَ فيه كلّه : كتابُ الله بيننا وبينكم حكم، فهل ذكرَ الله تعالى مؤمنين وميّز بينَهُم عُصاةً وغير عُصاة، أم أنّه كان يمتدحُهم ويعدهُم الجنان، ومعلومٌ لنا أنّ العاصي لا

(١) صحيح البخاري:٢/ ٨٧٥.

(٢) صحيح البخاري:١/ ١٧٢.

يستحقّ المَدح بل الذّم ومآلُه النّار لا الجّنة، فكيف هذا، سلّمنا فعلى قوَد كلامِكم هذا فإنّ أصحابَ الوشايَة بين المُسلمين والكذّابين مُؤمنون ناقصوا إيمان وليسوا فسّاقاً، فأخبرونا -رحمكم الله- مَن هُم المؤمنون حقاً، ومَن هُو الفاسق في قول الله تعالى : ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾ [الحجرات:٠٦]، سلّمنا، فأخبرونا عن حال معاويَة بن أبي سفيان في بغيه وخروجه على إمام الجماعة أمير المؤمنين عليه السلام هل هُو اجتهادٌ منه أو طمَعٌ في المُلك، إن قلتُم: اجتهادٌ منه في الطّلب بدم عثمان بن عفان والاقتصاص من قَتلَتِه حيثُ هُو من أولياء المقتول ؟!، قُلنا : فهَل الحقّ في الاقتصاص للمقتول مِن القاتِل حقٌّ يأخذُه ذوو القتيل بأنفسِهم أم يأخذُه الإمام الشّرعي لهُم، إن قلتُم : يأخذُه الإمام الشّرعي وهو قول سواد الفقهاء سقطَ اجتهاد معاوية في القِتال لأجل الطّلب بدم عثمان بن عفّان، ولَو فتحنا المجَال لذوي القَتلى في الأخذ بحقّهم بأيديهِم وقَتل القتلَة وبرّرنا لهُم هذا الفعل بأنّهم مُجتهدون ولا ذنبَ عليهِم لحصلَت الفوضَى ولانتشرَ الفسَاد ولعادَت العصبيّة القبليّة النّتنة، فللإمام قاضٍ أو يكونُ الإمام العالم هُو القاضي ينظرُ في القضيّة ويُقيمُ الحدّ، فلا وجهَ لاجتهاد معاوية في خروجِه على أمير المؤمنين بدعوى الاجتهَاد والأخذ بقتلَة عثمان، وعليه لم يبقَ إلاّ الأمر الثّاني المُسبِّب لخروجه، وهُو الطّمع في المُلك دون أمير المؤمنين عليه السلام، وهذا ظاهرٌ وجهه من عدّة أمور لَمن أنصفَ وتدبّر :

الأمر الأوّل : أنّ معاويَة في حادثَة التحكيم أوصَى عمرو بن العاص بألاّ يخلعَه، خصوصاً أنّ هناك معاركَ كثيرَة قد حصلَت بين الطّرفين قبل حادثَة التّحكيم، فلو كانَ معاوية مُجتهداً في تحكيم الكتاب لَمَا أوصَى عمراً بألاّ يخلعَه، إن قُلتَ : ما مصدرُ توصيَة معاوية لعمرو بن العاص ألاّ يخلعَه ؟! قُلنا: مصدرُه مُترجمٌ في فعل عمرو نفسه عندما أثبتَ معاوية في الوقتِ الذي تحذّق فيه على أبي موسى الأشعري الذي خلعَ أمير المؤمنين عليه السلام، وذلكَ أنّ أبا موسى وعمرو بن العاص كانا حكمَين، واتفقا على أن يُعلنَا جميعاً خلع علي ومعاوية، فقدّمَ عمرو بن العاص أبا موسى لإعلان نتيجة التحكيم، فقال أبو موسى أمام الملأ بما يخلع به أمير المؤمنين عليه السلام، ثمّ تكلّم بعدَهُ عمرو بن العاص فقال:

إنَّه مثبتٌ لولاية معاوية بن أبي سفيان، فخدعَ أبا موسى بهذا، نعم! وبعد هذا لم يغضَب معاوية من فعل عمرو بن العاص هذا، بل ولاّه على مِصر، فهل مَنْ هذا حالُه يجتهدُ في الحُكم بكتاب الله تعالى، أو أنّه مُتأوّلٌ له سفك الدّماء بعذر الأخذ بقتلَة عثمان؟!، أم أنّ المُلك هُو الهدف الرئيسي ؟! .

الأمر الثّاني : أنّ معاوية لو لم يكُن طامعاً في المُلك، ولو لم يكُن هُو الباعثُ الحقيقي له على الخروج على أمير المؤمنين دون الاجتهاد الذي يعتذرُ به كثيرٌ من السلفيّة، نعم! لو لم يكُن طامعاً في المُلك لمَا ولّى ابنَه يزيد على رقاب المُسلمين، وهُناك صحابةٌ أفضلُ وأعلمُ منه، ولو لم يكفِ إلاّ وجود أبي عبدالله الحسين بن علي عليه السلام، دَع عنكَ أنّه نقضَ صُلح الحسن بن علي عليه السلام الذي اتفقوا فيه على أن يتولّى أمور المُسلمين بعدَه -بعدَ معاوية-، فعجّل معاوية بقَتل الحسن، ثمّ أسرعَ بتوليَة ابنه يزيد، والله المُستعان .

الأمر الثّالث : أنّ معاوية لو لم يكُن خروجه على أمير المؤمنين عليه السلام نابعاً من كُرهه لعلي عليه السلام شخصياً لمَا أمرَ النّاس بسبّه بعد استشهاده -صلوات الله عليه-، روى ابن عساكر، «عن أبي كثير، قَال: كُنتُ جَالِسَاً عِندَ الحسَن بن علَي، فَجَاءَهُ رَجُلٌ فَقَال : لَقَدْ سَبَّ عِند مُعَاوية عَليّاً سَبّاً قَبيحَاً، رَجُلٌ يُقَال له: مُعاوية بن حديج، قَال : تَعْرِفُهُ؟!. قَال: نَعَم . قَال : إذَا رَأيتَهُ فَائتِنِي بِه . قَال : فَرَآهُ عِند دَار عمرو بن حُريث، فَأرَاهُ إيّاه. قَال: أنْتَ مُعاوية بن حديج ؟، فَسَكَتَ فَلم يُجِبهُ ثَلاثاً، ثمّ قَال : أنتَ السّابُّ عَلياً عند ابن آكلَةِ الأكبَاد؟ أمَا لَئن وَرَدْتَ عَليه الحَوض، ومَا أرَاكَ تَرِدُه، لَتَجِدَنّهُ مُشَمِّراً حَاسِراً ذِرَاعَيه يَذودُ الكفّار والمنَافِقِين عَن حَوض رَسول الله صلى الله عليه وآله وسلم كَمَا تُذَادُ غَريبَة الإبل عن صَاحِبِهَا، قَول الصّادقِ المصدُوق أبي القَاسم صلى الله عليه وآله وسلم)[1]، وروى الحاكم والبزّار بأسانيدِهم: «قَال مَعاوية لِسعَد بن أبي وقّاص، مَا يَمْنَعُكَ أنْ تَسُبَّ ابن أبي طَالِب ؟! قَال، فقال: لا أسُبُّ مَا ذَكَرْتُ ثَلاثاً قَالَهُنَّ لَهُ رَسولُ الله صلى الله عليه وآله وسلم، لأنْ تَكونَ لِي وَاحِدةٌ مِنهُنّ أحَبُّ إليّ مِنْ حُمْرِ النِّعَم...»[2]، وهذا من مُعاوية أمرٌ صريح، فإن لَم يَكُن فوصفٌ لحال ذلك المُجتمع الطّاعن

(١) تاريخ مدينة دمشق:٩/ ١٣٠.

(٢) المستدرك على الصّحيحين : ٣/ ١١٧، مسند البزّار : ٣/ ٣٢٤.

الطّاعن الواقِع على أمير المؤمنين عليه السلام، ووصفٌ لحال معاوية الرّاضي بهذا الفِعل القبيح، فسؤالُه لابن سَعد -إن لَم يكُن أمراً- فَهو استغرابٌ من سعد بن أبي وقّاص عندما لَم يَشتُم علياً كسائر النّاس!!، والله المُستعان، وقد وضّح هذا علي عليه السلام قبل أن يموت، فقال -صلوات الله عليه-: «إنّكُم سَتُدْعَونَ إلى شَتْمِي فَلا عَليكُم أنْ تَشْتُمُونِي، وتُدْعَونَ إلى البَراءةِ مِنّي فَلا تَتَبرؤا مِنّي، فَإنّهُ مَنْ تَبَرّأ مِنّي فَقَد بَرِئ مِنْ رسولِ الله صلى الله عليه وآله وسلم، و مَنْ تَبَرّأ مِنْ رَسول الله لَقَى الله وهُوَ مُسْوَدٌّ وَجْهُه»[1]، والشّتم فمعَ الإكراه، وأمّا البراءة فمحلُّها القَلب ولا مُكرِهَ عليها إلاّ عندَ المجبرة، والله المُستعان .

الأمر الرّابع : أنّ معاوية بعد تولّيه زمام الأمور لم يطُلب بدمِ عُثمان، ولم يقتصّ من قتلتِه، وهذا دليلٌ على أنّه ما قامَ إلاّ وهُو يجعلُ القَميصَ سلماً للرئاسَة والمُلك بغياً على إمامه الشّرعي .

وبهذا ومَا مضَى نكتفي، وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمّد وآله الطيبين الطّاهرين.

الشبهة التاسعة والعشرون :

يُروى عن الإمام زيد بن علي عليه السلام، أنّه جاء إليه رجلٌ، فقال له : «أنتَ الذي تَزعم أنَّ الله تعالى أرَادَ أن يُعصَى؟ فَقال زَيد بن علي: أفيُعصَى عُنوة؟!»، وهذا قد يُفهمُ منه أنّ الإمام زيد بن علي عليه السلام يقول بإرادَة الله للمعاصي خلافاً لما يقتضيه المذهب الزيدي في المسألَة .

الرّد :

اعلم -أخي رحمنا الله وإيّاك- أنّ هذا القول عن الإمام زيد بن علي عليه السلام غير موثوقٍ به، لا من طريقِ أهل البيت عليهم السلام، ولا من طريق الفرقة السنية، فهو ليس بعُمدَة في الاحتجاج على عقيدة الإمام زيد بن علي عليه السلام في مسألة إرادَة الله للمعاصي، وسنوردُ أدلّة قويّة تُدعّم كلامَنا هذا، نوردُها من عدّة محاور :

المحور الأوّل : طريقُ هذه الرواية إلى الإمام زيد بن علي عليه السلام، وصحّتها : وهنا اعلم -أيّها الباحث- أنّ هذه الرواية عن زيد بن علي عليه السلام لم تُؤثَر إلاّمن طريقٍ واحد، رواه

(١) مناقب أمير المؤمنين لمحمد بن سليمان الكوفي الزيدي:٢/ ٤١٩.

اللالكائي، وابن عساكر، كلّهم يقول : «حدّثنا أبو عبد الله محمّد بن الحسين بن محمّد الزّعفراني، نا أبو بكر بن أبي خيثمة، نا عمرو بن حماد القناد، حدثنا مطلب بن زياد، قال: جاء رَجل إلى زيد، فقال: يَا زيد، أنت الذي تَزعم أنّ الله أرَاد أن يُعصَى، فقال لَه زَيد: أفيُعصَى عُنوة؟!، فأقبلَ يَحصر مِن بين يَديه» واللفظ لابن عساكر[1] .

نعم ! فهذه الرواية موهومَة على الإمام زيد بن علي عليه السلام، لمخالفتها لصريح الكتاب أولاً، ولوجود المطّلب بن زياد بن أبي زهير الثقفي الكوفي في طريقها، وليسَت تُروى عن الإمام زيد بن علي عليه السلام إلاّ من طريقِه، كلّ هذا على شرط أهل الحديث، والمطّلب بن زياد هذا ممّن لا يُحتجّ بحديثِهم، قاله أبو حاتم[2]، وقال أبو داود : رأيتُ عيسى بن شاذان يضعّفه، وقال: عندَه مناكير قلتُ: ولا شكّ أنّ هذه الرواية من مناكيرِه، وقال ابن سعد: كانَ ضعيفاً في الحديث جداً[3]، وقال ابن حجر : صدوق ربّما وهِم، قلتُ: وهذه قد تكون من أوهامِه .

وعليه فهذه الرواية لا يُحتجّ بها على عقيدة الإمام زيد بن علي عليه السلام في إرادَة الله تعالى للمعاصي، وليس يحتجّ بها عنه عليه السلام إلاّ من يبحثُ عن روائح الأعذار في جلب هذا الإمام إلى دائرة الفرقَة السلفيّة، علماً بأنّه لو أتى عنه عليه السلام ما يُنكِرُ على عقيدة أهل السنة في مسألة الإرادَة، بهذا السّند نفسه، لأعلّوه ولأسقطوا الاحتجاج بهذا الخبر، والله المُستعان .

وَعَينُ الرِّضَا عَن كَلِّ عَيب كَليلَة وَلكنَّ عَين السُّخْطِ تُبدِي المَسَاوِيَا

المحور الثّاني : تحرير عقيدة الإمام زيد بن علي عليه السلام في مسألة إرادة الله للمعاصي:

وهُنا نوردُ لُمعاً من أقوال الإمام زيد بن علي عليه السلام في المسألَة، ونطلبُ من الباحث

---

(١) تاريخ دمشق: ١٩/ ٤٦٠، اعتقاد أهل السنة: ٤/ ٦٨٦ .

(٢) تهذيب التهذيب:١٠/ ١٦٠.

(٣) تقريب التهذيب:١/ ٥٣٤.

تدبّر معانيها قبل النّظر إلى قائلِها، وعرضها على كتاب الله تعالى، وعلى الفطرَة السويّة، هل فيها ما يُخالف؟!، نعم! فمنَ هذا الأقوال:

١- قولُه عليه السلام: «فقالوا: منه جَمِيْعُ تَقَلُّبِنَا في الحركات، التي هي: المعاصي، والطاعات، وإنه محاسبنا يوم القيامة على أفعاله التي فعلها، إذْ خَلَقَ: الكفر، والزِّنا، والسَّرقة، والشِّرك، والقتل، والظلم، والجور، والسَّفَه. ولولا أنه خَلَقَها -زعموا- ثم أجْبَرَنا عليها، ما قَدَرْنَا على أن نكْفُرَ، وأن نُشْرِكَ، أو نُكَذِّب أنبياءه، أو نجحد بآياته، أو نقتل أولياءه أو رُسُلَه، فلما خَلَقَهَا وجَبَرَنا عليها، وقَدَّرها لنا، لم نخرج من قضائه وقَدَرِه، فَغَضِبَ علينا، وعذَّبنا بالنار طول الأبد، كلا وباعِثِ المرسلين، ماهذه صِفَةُ أحكم الحاكمين، بل خلقهم مُكَلَّفِين مستطيعين مَحْجُوْجِيْنَ مأمورين منهيين، أمرنا بالخَيْرِ ولم يمْنَعْ منه، ونهى عن الشَّر ولم يُغْرِ عليه، وهداهم النجدين -سبيل الخير والشر-، ثم قال: «اعْمَلُوا»، فكلٌ مُيَسَّر لما خُلِقَ له مِنْ عَمَلِ الطاعة، وترك المعصية»[1].

٢- قوله عليه السلام: «وذكرتَ أنّ قَوماً قَد أقامُوا على سخط اللّه تعالى وعِصيانه ومُخالفته، وأنّهم إذا نُهوا عن ذلك قالوا: الله أرادَ هذا، اللّه قدَّر هذا. فأرسَلوا أنفُسَهم في الذنوب، ولجّوا في المعاصي، فَأحببتَ أن أكتُبَ إليك مَا أرَى في ذَلك، والذي أقولُ فِي ذَلك وأرضَاه: أن تقرأ القرآن وتَدَّبَره، فَتنظر مَا أرَادَه الله، وأوجَبهُ فَتضيفُه إلى الله، ومَا كَرِهَهُ فَتضيفُه إلى صَانِعِه. أرَأيتَ قَوله فِي كِتابه: ﴿**وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾ [الزمر: ٧]، أرَأيتَ قَوله: ﴿**يُرِيدُ اللَّـهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾ [البقرة: ١٨٥]، أرَأيتَ قَوله تعالى: ﴿**وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَانُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُمْ بِذَٰلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ إِلَّا يَخْرُصُونَ**﴾ [الزخرف: ٢٠]، هَذا كلّه قَول الله -عزّ وجَلّ- وهُو أصدَقُ مِن قَولِهم. ثمّ إنّي أرتضِي لكَ ألاّ تُخرِجَ العَاصين مِن قُدرَة الله تعالى، ولا تَعذرَهم فِي مَعصية الله، ومَن قال: إنّه قَد مَلك أعمَاله مَع الله فَقد أشرَك بالله، ومَن قَال: إنّه قَد مَلكها دون الله تعالى فَقد كَفر بالله، ولكنّ القَول الذي أرضَاه

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي: كتاب الجواب على المجبرة: ٢١٤-٢١٥.

فِي هَذا الباب اتّباع، فَإذا أطعتَ شَكَرتَ الله تعالى، وإن عَصيتَ استغفرتَ الله»[1].

وشرح كلامه عليه السلام سنوردهُ مُجملاً قريباً .

المحور الثّالث: مناقشَة عقليّة بسيطَة ومُختصرَة للقائلين بإرادة الله للمعاصي :

قال المُخالف : لو قُلنا: إنَّ الله غير مُريد للمعاصي، والإنسان أرادَها، لغلبَت إرادَة الإنسان على إرادَة الله تعالى، ولوقعَ في مُلكِ الله تعالى ما لا يُريدُه من المعاصي، ولغلبَ الإنسانُ ربّه، والعياذ بالله، هذا أقصى احتجاج المخالف في المسألَة وعليها فهمَ المُخالف الأثر السابق المروي الموهوم عن الإمام زيد بن علي عليه السلام .

وهُنا يُقال للمخُالف : هَل تقولُ: إنَّه يقعَ في هذا الكون ما لايَرضاهُ الله تعالى، والله يرضَى لعبادَه الإيمان والطّاعَة دون الكفر والعصيان .

إن قُلتَ -أخي المُخالف- : نعم ! يقعَ من الإنسان في هذا الكون ما لا يرضاهُ الله تعالى، وقد أشركَ من الإنس والجن مَن أشرَك، وقد عصَى وخالف على الكتاب والسنّة كثيرٌ من المُسلمين، وهذا لا يُرضي الله تعالى .

قُلنا : فقد زعمتَ أنّه يقع في هذا الكون ما لا يُرضي الله تعالى، فالله يرضَى للنّاس الإيمان والطّاعة، والنّاس يُخالفون على الله تعالى فيرضَون لأنفسِهم الكفر والعَصيان، فقد غلبَت رغبتهُم ورضاهُم وإرادتهُم على إرادَة الله تعالى، هذا مبنيٌّ على إلزامكم لنا في المسألَة الأولى مسألة الإرادَة، وأنّ الله مُريدٌ لجميعِ المعاصي الحاصلة في الكون، وإلاّ لزمَ من ذلك أن يُريد النّاس ما لا يريدُ الله تعالى، فتحصلُ مُغالبَة الله تعالى في إرادَته، وهُنا نلزمُكم بما ألزمتمونا به في مسألة رضا الله تعالى عن جميع أفعال العباد ومعاصيهِم، وأنّ الله يجب أن يكون راضياً عن معاصيهِم، وإلاّ حصلَت المُغالبَة من النّاس لخالقهِم، حيث إنَّه يرضَى لهم الإيمان، وهُم يرضون بغير ما رضيَ الله تعالى، ونحنُ وإيّاكم نقرأ قول الله تعالى : ﴿**وَلَا يَرْضَى لِعِبَادِهِ الْكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ**﴾[الزُّمَر:٧] .

---

(١) مجموع كتب ورسائل الإمام زيد بن علي : الرسالة المدنيّة : ٣١٩-٣٢٠ .

نعم! فما أجبتُم به في المسألَة كان جوابنا قريباً منه، حيث إنَّه لا سبيل للجواب على هذا الإشكال إلاّ ما قالَت به الزيدية في مسألة إرادَة الله للمعاصي، وذلكَ أنّ الله تعالى أرادَ أن يخلُقَ العباد مُختارِين مُتمكّنين، لهم حريّة الإرادَة في الاختيار، فكانَ هذا من الله تعالى إرادَة جُمليّة مُخرجاتُها التمكين من إرادَة فعل الطاعَة، وإرادَة فعل المعصيَة، فالإرادَة الجُمليّة تُنسبُ إلى الله تعالى، فنقول: الله أرادَ منّا أنّ نكون مريدين لاختيار أفعالِنا، وإرادَةُ الله تعالى الجُمليّة تدخلُ تحتها إرادَة الإنسان الخاصّة به والتي بها ارتكب المعصية، أو فعلَ الطّاعَة، فإرادَة الإنسان الخاصّة تدخلُ تحت إرادَة الله الجُمليّة، والله في إرادته الجُمليّة أرادَ منّا ورَضِيَ لنا اختيار وإرادَة بإرادتنا الخاصّة فعل الطّاعَة، وحذّرنا من اختيار وارتكاب وإرادة ارتكاب المعاصي، فكانت جميع أعمالِنا واقعَة بإرادَتنا الخاصّة التي تُنسبُ إلينا لا إلى الله تعالى، وإرادتنا الخاصّة هذه إنّما استطعناَ أن نُريدَ بها ونختار كلّ ذلك بفضل إرادَة الله تعالى لذلك، فالله بإرادته ورغبته ورضاه أرادَ أن يمنحنَا حريّة الإرادَة الخاصّة للفعل أو الترك، وذلك ليتمّ التكليف، وابتلانَا بطلبه منّا أن نُريدَ الإيمان والطّاعة دوناً عن الكفر والعصيان، ابتلانا بإرادة واختيار ما يُرضيه دوناً عمّا يُغضبُه .
نعم! فإرادتنا الخاصّة داخلةٌ تحت إرادَة الله تعالى الجُمليّة، ولكنّ أفعالَنا ومعاصينا تُنسبُ لإرادتنا نحن الفاعلين المختارين، وسنضربُ على هذا مثالاً علّه يكون أقرب للفهم .

مثاله :

خلقَ الله البشر وأرادَ منهُم أن يُطيعوه، وأن يفعلوا ما يُرضيه من الأفعال، ولكنّه لم يُرِد أن يُجبرَهُم على طاعتِه، بل يُريدُ منهم أن يُطيعوه باختيارِهم وبمحضِ إرادتهم، ليميّز المُطيع من العاصي، ابتلاء وامتحاناً، ﴿**وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ**﴾ [يونس:٩٩]، نعم! فهُنا أرادَ الله تعالى إرادَة جُمليّة، أن يجعلَ للنّاس إرادات خاصّة بهم، يستطيعون من خلالها على إرادَة التّرك للمعصية، أو الفعل للطاعَة، قال تعالى : ﴿**مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ**﴾ [آل عمران:١٥٢]، وبهذا المنح من الله تعالى للإنسان بالإرادَة الخاصّة، سيتم التكليف، وسيتم قوله تعالى : ﴿**وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ**

الْمُنَافِقِينَ﴾ [العنكبوت:١١]، فالله تعالى أرادَ أن يكون صالحٌ من النّاس مُريداً للخير أو الشّر، مخيّراً في الفعل أو التّرك، فإن أرادَ صالح أن يفعل الطاعَة وافقَت إرادتهُ إرادَة الله تعالى بفعل الطّاعات وفاز بالثواب، وإن أرادَ صالح أن يرتكب المعصيَة فقد خالَفت إرادته على إرادَة الله تعالى بفعل الطّاعات واستحقّ العقاب، ففعل صالح للمعصية هُو بإرادته التي أراد الله تعالى أن يمنحَها له، وارتكاب صالح للمعصية هُو بإرادته التي أراد الله تعالى أن يمنحَها له، فإرادَة الله لصالح هُو أن يكونَ صالح مُريداً للفعل فعلاً أو تركاً، وإرادَة صالح هي فعل الخير أو الشّر، الفعل أو التّرك، فإرادتنا محفوفَة بإرادَة الله تعالى غير خارجةٍ عنها، إذ لو أرادَ الله تعالى أن نكون غير مُريدين مُختارين لكنّا كذلك، ولصحّ أن يُقال حينها: إنَّ إرادتنا للفعل هي إرادَة الله المُباشرَة حسب قول السلفيّة، ولكن حينما منحنا الله إرادَة الاختيار امتنع ذلك الفهم على السلفيّة، وأصبح القول الصحيح : إنَّ إرادتنا للفعل أو الترك تُنسبُ إلينَا، فالله أرادَ أن تُنسبَ إلينَا؛ لأنّنا مَن اختارَها لأنفُسَنا، ولهذا نسبَ الله الإرادَة إلى العباد في قوله: **﴿مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ﴾** [آل عمران:١٥٢]، وتدبّر هذه الآيَة: **﴿وَاللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا﴾** [النساء:٢٧]، ففيها أنّ الله تعالى أرادَ لنا أن نُريدَ الطّاعَة، ومكّننا من إرادَة المعصيَة، فالله تعالى يُريد أن يتوب على النّاس، بفعلهم الطّاعات، والكفّار والفسّاق المُضلّون بإرادتهم الخاصّة التي مكنّهم الله بها من الفعل أو التّرك، يريدون أن يضلّوا النّاس، فمَن وافقت إرادته الخاصّة إرادة الله بفعل الطّاعات كان ناجياً، ومن وافقت إرادته إرادَة أولئك المُضلّين كان من أصحاب العقاب، وهُنا يُسألُ المُحتجّون علينا بمُغالبَة الإنسان لربّه في الإرادَة إن هُو أرادَ غير ما يُريدُ الله تعالى، في آية النّساء القريبة هل غلبَت إرادَة أولئك المُتبّعين للشهوات على إرادَة الله بالتوبَة على عبادِه ؟! علماً بأنّ هُناك تفريقاً من الله تعالى بين الإرادَتين إرادته وإرادتهم ؟!، أجيبوا على أنفسكم، وحسبُنا الله عليكم رقيباً ووكيلاً، ومثله تدبّروا قول الله تعالى : **﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ إِلَيْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ يُرِيدُونَ أَن يَتَحَاكَمُواْ إِلَى الطَّاغُوتِ وَقَدْ أُمِرُواْ أَن يَكْفُرُواْ بِهِ وَيُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُضِلَّهُمْ ضَلاَلاً بَعِيدًا﴾** [النساء:٦٠]، نعم! وهُنا في الآية التالية هل وقعَت إرادَة الله تعالى، حيث إنَّ إرادته

الطّاعَة، أم إرادَة الشيطان : ﴿**إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّـهِ وَعَنِ الصَّلاَةِ فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ**﴾ [المائدة:٩١]، وهُنا في الآية التالية -أخي المخالف- لا ندري أيّ إرادَة هي لله تعالى، هل إرادة العباد الذين أرادوا عرض الدّنيا، أم إرادته سبحانه وتعالى بالنعيم الأخروي : ﴿**تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّـهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّـهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ**﴾ [الأنفال:٦٧]، وهنا في الآية التالية -أخي المُخالف- لا نعلم هل إرادات الله تتعارَض وتتضارَب، فإن كان الله يريد من الكفار فعلَهم بالسعي في إطفاء نور الله، ثمّ الله تعالى يريدُ أيضاً أن يُتمّ نورَه رغماً عن إرادتهم التي هي إرادته، فهل هذا يُعقل إخوَة البحث مُعطّلي التدبّر للكتاب، ﴿**يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللَّـهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّـهُ إِلاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾ [التوبة: ٣٢]، ومثله قوله تعالى : ﴿**وَمَا اللَّـهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ**﴾ [غافر:٣١]، فالله ينفي أن تكون إرادته ظُلم العباد، والمُخالف يقول: إنَّ ظُلم العباد لإخوانهم إنّما هُو بإرادَة الله تعالى، فهل إلى هذا الخلاف من وفاق .

نعم ! بهذا الاختصار أنهي هذه الجزئية، على أنّ المقام يحتاج إلى رسالة خاصّة كرسالة الخلود، فعسى أن ييُسر الله بإتمامها، ويجدر بي التنبيه على أنّ خيوط الاختلاف عند التمحيص رفيعَة دقيقَة، ولكنّها غليظةٌ سميكَة بالآخذ بالظّاهر ورمي التّهم، والله الموفق.

المحور الثّالث : ذِكر رأي الحافظين المجتهدَين ابن الوزير اليماني، وابن الأمير الصّنعاني في مسألة إرادة الله للمعاصي :

وهنَا نذكرُ رأي الحافِظَين الكبيرَين محمد بن إبراهيم الوزير، ومحمد بن إسماعيل الأمير الصّنعاني، في هذه المسألة، واختيارنا لهذين العلمَين نابعٌ من تأثّر السلفيّة بأقوالِهما وتبجيلِهما، وكذلك هي موجّهةٌ لعموم الأصحاب المتأثّرين بالمنهج السّلفي في مسألة الإرادَة الإلهيّة للمعاصي، حيث إنَّ هذين الحافظَين لم يغبَ عليهما فساد وعَوار هذه العقيد السلفيّة وهم بشهادَة المخالف من أهل الاجتهاد والتدقيق، فممّا قالاه -رحمَهما الله تعالى-:

- قال ابن الوزير : «وقد أجمَعَت الأمّةُ إجماعاً ضرورياً أنّهُ يجب الرِّضا بما كانَ من الله تعالى، والتحسينُ له، والثّناءُ به، وأنَّه يجبُ كراهَةُ المعاصي وسخطُها والتقبيحُ لها، فلو كانَت المعاصي مِن الله لتناقَضَ الإجماعان، واتّحَدَ محلُّ السَخَط والرّضا» [1] .

- قال ابن الأمير : «وأمّا المعاصي فليسَ منه تعالى فيها إرادةٌ ولا إعانَة، وليسَ إلاّ تمكين العبد منها معَ نهيه تعالى عنها، وإخباره بقُبحها، واقتضَت حكمَة الابتلاء تمام تمكينِه للعبد من ذلك» [2].

- قال ابن الوزير : «الوجه الثاني : أنَّ الدلالة على بُطلان الجبر قاضيةٌ بصحّةِ ما ذَكرنا من إضافَة القبائح والفضائح إلى فاعِلِها الراغِبِ فيها، المُختارِ لعارِها وما فيها منَ الذَّم والخِزي، وقُبحِ إضافَتِها إلى السّبوحِ القُدّوس المُحرِّمِ لها الناهِي عنها، الكارِه لها» [3].

- قال ابن الأمير : «وحاصِلهُ أن لا شيءَ من الظّلم مُرادٌ له تعالى بدليل : ﴿**وَمَا اللَّـهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَادِ**﴾ [غافر:٣١]، وإرادَةُ ظُلم العباد ظُلمٌ لهم؛ لأنّه معصيَة بالضرورة»[4] .

- قال ابن الأمير : «وما ذهبَ إليه الأشعريّة من القَول بأنّ المعاصي مُرادَةٌ لله تعالى قولٌ شنيع وشُبهتُه أرَكّ من أن يُعوَّل عليها، وهي أنّه لو لم تكُن مُرادةً للزمَ كونُه مغلوباً مقهوراً، وذلكَ لأنّه إذا أرادَ عدم وقوع المَعاصي وأرادَ العبدُ وقوعَها، ووقعَ مُرادُ العَبد لزمَ ذلك، وهي مُتفرّعة على كون الأمر لا يستلزِم الإرادَة أو يَستلزِمُها. قالت بالأول الأشعريّة، وأنّه قد يأمر بالشيء من لا يُريده، وبالثاني المعتزلة، (تأمّل) والقولُ بالمَغلوبيّة والمَقهوريّة قَعقَعةٌ لا طائلَ تحتَها، فإنّها إنّما تكونُ في المَغلوب المَقهور لا المُمَكِّن لمملوكه من ذلك باختيارِه وهُو قادرٌ على منعه كيف شاء في كلّ لحظَةٍ وطرفَة»[5].

---

(١) العواصم والقواصم: ٧/ ١٦٣ .

(٢) إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة : ٣٠٢ .

(٣) إيثار الحق على الخلق : ٣٣٨ .

(٤) إيقاظ الفكرة لمراجعة الفطرة : ٣٢٣ .

(٥) إيقا ظ الفكرة لمراجعة الفطرة : ٣٠٦-٣٠٧، وانظر أيضاً ص١٢٠ وما بعدها .

خلاصَة موقف الزيدية والسلفيّة في مسألة الإرادة للمعاصي:

السلفيّة تقول: الله خلق الإنسان، وكلّفه بالعقل والشّرع، وأراد منه الطّاعة، ومكّنه من الفعل للمعصية أو الترك،فما فعلَهُ الإنسان من المعاصي ينسبونهُ إلى العبد فعلاً، ويقولون: فعلَ هذه المعصيَة بإرادَة الله تعالى؛ لأنّه لا يحصل شيء من أفعال الإنسان إلاّ بإرادَة الله تعالى، فجعلوا اختيار المُكلّف للمعصيَة إرادَةً لله تعالى مع أنّ الله تعالى لا يُريدُ المعاصي ولا يرضاهَا .

أهل البيت عليهم السلام من الزيدية قالوا : الله خلقَ الإنسان، وكلّفه بالعقل والشّرع، وأرادَ منه الطّاعَة، ومكّنه من الفعل للمعصية أو التّرك بمحض إرادته مُخيّراً، يريدُ أو لا يُريدُ، وسابقاً عرّفه أنّ عليه واجباً للتكليف وهي أن يُريدَ بإرادته التي منحَها الله إيّاها طريق الخير ليُوافق بذلك مُراد الله تعالى، وألاّ يختار بإرادته التي منحها الله إيّاها طريق الشّر فيُخالف الله تعالى ويفشل في واجب التكليف، فمَا فعلَه الإنسان بإرادته من المعاصي ينسبونَه إلى العبد فعلاً وإرادةً، ويقولون: فعلَ العبدُ هذه المعصية بإرادته واختيارِه، وهذه الإرادة للمعصية الصّادرة مُباشرةً من العبد لا تُنسبُ إلى الله تعالى؛ لأنّه لم يخترهَا ولم يأمُر بها، وإنّما العبدُ أقدمَ عليها، والله ليسَ له من إرادَة العبد لفعل المعصيَة إلاّ التمكين من الإرادَة الخاصّة، ﴿**مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ**﴾ [آل عمران:١٥٢].

موطن الإشكَال الحقيقي :

هُنا -أخي القارئ- لو استلهمت خلاصَة الموقفَين الزيديّ والسّلفي، لظهرَ لكَ أنّ موطن الإشكال الحقيقي هُو في نسبَة المعصيَة الصّادرة من فعل العبَد، التي لم يفعلَها العبدُ إلاّ بمحض إرادته واختيارِه، فمحض الإرادَة والاختيار من العبد للمعصيَة نسبتَها السلفيّة إلى الله تعالى وإلى العبد، قالت: هي من العبد فِعل واختيار، وأنّها وقعَت بإرادَة الله تعالى، ولو أنّهم نسبوا إرادَة واختيار هذه المعصية إلى المريد المُباشر لهذه المعصية وهو العبد، وقالوا: خالفَ على إرادَة الله تعالى لمكان التكليف بدون قهر ولا غلبَة على الله تعالى بهذه المخالفَة، حيث إنَّ الله تعالى هُو الذي منحَ هذا المُكلّف حريّة الإرادَة بالموافقَة

لإرادته سبحانه بالطاعة، أو المخالفَة بفعل المعاصي، لمكان إقامَة الحجة، فيكونون بهذا قد نزّهوا الله تعالى عن إرادَة أفعال العباد ومعاصيهِم، وفي نفس الوقت خرجوا من المغالبَة لله في إرادته، حيث إنَّه تعالى هُو الذي أرادَ أن يكونوا مُريدين، فيوافقون ما أرادَ أو يُخالفون، وتوعّد الموافق بالثواب، وتوعّد المُخالف بالعقاب، لكان هذا قولاً عدلاً مقبولاً موافقاً لصريح الكتاب العزيز. هذا وصلّى الله وسلّم على سيدنا محمد وآله الطيبين الطاهرين .

****

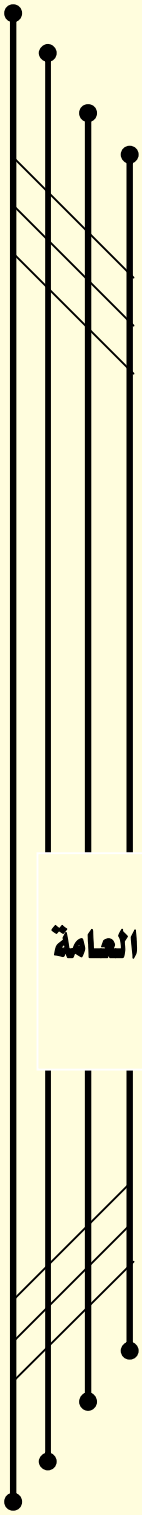

الفهارس العامة

فهرس الآيات

الآية	رقم الآية	الصفحة
البقرة		
الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ الْمَسِّ	٢٧٥	٣٠٠
الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ الاَّ كَمَا يَقُومُ الذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسِّ	٢٧٥-٢٧٨	٣٤٨
إِنَّ الذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ هَاجَرُواْ وَجَاهَدُواْ فِي سَبِيلِ اللَّـهِ أُوْلَئِكَ يَرْجُونَ رَحْمَتَ اللَّـهِ	١٢٨	٣٦٩
إِنَّ الذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّـهُ مِنَ الكِتَابِ وَيَشْتَرُونَ بِهِ ثَمَنًا قَلِيلاً	١٧٤-١٧٥	٣٤٧
إِنَّ الذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ البَيِّنَاتِ وَالْهُدَىٰ مِن بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الكِتَابِ	١٥٩-١٦٠	٣٤٦
بَلَىٰ مَن كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	٨٠-٨٢	٣٤١، ٣٤٢
خُذُواْ مَا آتَيْنَاكُم بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُواْ مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ	٦٣	٨٠
رَبَّنَا وَاجْعَلْنَا مُسْلِمَيْنِ لَكَ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أُمَّةً مُّسْلِمَةً لَّكَ وَأَرِنَا مَنَاسِكَنَا وَتُبْ عَلَيْنَا إِنَّكَ أَنتَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ	١٢٨	١٠١
زُيِّنَ لِلَّذِينَ كَفَرُواْ الحَيَاةُ الدُّنْيَا وَيَسْخَرُونَ مِنَ الذِينَ آمَنُواْ وَالَّذِينَ اتَّقَواْ	٢١٢	٣٤٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	٨٠	٣٤٢
فَتَلَقَّىٰ آدَمُ مِن رَّبِّهِ كَلِمَاتٍ فَتَابَ عَلَيْهِ إِنَّهُ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ	٣٧	٣٣٧
فَمَن جَاءهُ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَانتَهَىٰ فَلَهُ مَا سَلَفَ وَأَمْرُهُ الى اللَّـهِ وَمَنْ عَادَ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	٢٧٥	٣٩٨
قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِنْدَ اللَّـهِ عَهْدًا فَلَنْ يُخْلِفَ اللَّـهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَى اللَّـهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ، بَلَىٰ مَنْ كَسَبَ سَيِّئَةً وَأَحَاطَتْ بِهِ خَطِيئَتُهُ فَأُوْلَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	٨٠-٨١	٣٩٧
لاَ يُكَلِّفُ اللَّـهُ نَفْسًا الاَّ وُسْعَهَا	٢٨٦	٢٩٩، ٤٧٦
لَنْ تَمَسَّنَا النَّارُ الاَّ أَيَّامًا مَعْدُودَةً	٨٠	٣٩٧
وَاتَّبَعُواْ مَا تَتْلُواْ الشَّيَاطِينُ عَلَىٰ مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُواْ	١٠٢	٣٤٤
وَاتَّقُواْ يَوْمًا تُرْجَعُونَ فِيهِ الى اللَّـهِ ثُمَّ تُوَفَّى كُلُّ نَفْسٍ مَّا كَسَبَتْ وَهُمْ لاَ يُظْلَمُونَ	٢٨١	٣٤٩
وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا شَفَاعَةٌ	٤٨	٣٣٨
وَاتَّقُواْ يَوْماً لاَّ تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئاً وَلاَ يُقْبَلُ مِنْهَا عَدْلٌ وَلاَ تَنفَعُهَا شَفَاعَةٌ وَلاَ هُمْ يُنصَرُونَ	٤٨	٥٥٧
وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي	١٢٤	٩١، ١٠١

الآية	رقم الآية	الصفحة
جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي قَالَ لاَ يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ		
وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ فَأَتَمَّهُنَّ قَالَ إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إِمَامًا	١٢٤	٥٨١
وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إسرائيل لاَ تَعْبُدُونَ الاَّ اللَّـهَ	٨٣-٨٦	٣٥٥
وَالَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	٨٢	٣٤٢
وَبَشِّرِ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ	٢٥	٣٩٧
وَسِعَ كُرْسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ	٢٥٥	٢٩٦
وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ الاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّـهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّـهُ عَهْدَهُ أَمْ تَقُولُونَ عَلَىٰ اللَّـهِ مَا لاَ تَعْلَمُونَ	٨٠	٤٠٣
وَقَالُواْ لَن تَمَسَّنَا النَّارُ الاَّ أَيَّاماً مَّعْدُودَةً قُلْ أَتَّخَذْتُمْ عِندَ اللَّـهِ عَهْدًا فَلَن يُخْلِفَ اللَّـهُ عَهْدَهُ	٨٠	٣٤١
وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ الجَنَّةَ الاَّ مَن كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَىٰ تِلْكَ أَمَانِيُّهُمْ	١١١-١١٢	٣٤٤
وَلَوْ شَاء اللَّـهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ	٢٠	٣٣٥
يَا بَنِي إسرائيل اذْكُرُواْ نِعْمَتِيَ التِي أَنْعَمْتُ عَلَيْكُمْ وَأَنِّي فَضَّلْتُكُمْ عَلَىٰ العَالَمِينَ	١٢٢-١٢٣	٣٤٥
يَاأَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّـهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنْ الرِّبَا إِنْ كُنتُمْ مُؤْمِنِينَ، فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا	٢٧٨-٢٧٩	٣٠٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
يُرِيدُ اللَّـهُ بِكُمْ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمْ الْعُسْرَ	١٨٥	٣٠٠، ٥٩٣
يَكَادُ البَرْقُ يَخْطَفُ أَبْصَارَهُمْ كُلَّمَا أَضَاء لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ	٢٠	٣٣٥
آل عمران		
الَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللَّـهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ	١٣٥	٣٥١
إِنَّ الذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللَّـهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً أُوْلَئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ	٧٧	٣٥٠
إِنَّ اللَّـهَ اصْطَفَى آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ	٣٣	٢٢٧
أُوْلَئِكَ جَزَآؤُهُم مَّغْفِرَةٌ مِّن رَّبِّهِمْ وَجَنَّاتٌ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا	١٣٦	٣٥١
أُوْلَئِكَ لاَ خَلاَقَ لَهُمْ فِي الآخِرَةِ وَلاَ يُكَلِّمُهُمُ اللَّـهُ وَلاَ يَنظُرُ اليْهِمْ يَوْمَ القِيَامَةِ وَلاَ يُزَكِّيهِمْ وَلَهُمْ عَذَابٌ اليمٌ	٧٧	٣٥٠
ذُرِّيَّةً بَعْضُهَا مِنْ بَعْضٍ وَاللَّـهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ	٣٤	٢٢٧
فَمَنْ حَاجَّكَ فِيهِ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ العِلْمِ	٦١	١٤٥
قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ اللَّـهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّـهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّـهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ	٣١	٣٥٠
لاَّ يَتَّخِذِ الْمُؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاء مِن دُوْنِ الْمُؤْمِنِينَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ فَلَيْسَ مِنَ اللَّـهِ فِي شَيْءٍ	٢٨	٥١٧
لَا يَتَّخِذْ الْمُؤْمِنُونَ الكَافِرِينَ أَوْلِيَاءَ مِنْ دُونِ الْمُؤْمِنِينَ	٢٨	٣٠١

الآية	رقم الآية	الصفحة
مِنكُم مَّن يُرِيدُ الدُّنْيَا وَمِنكُم مَّن يُرِيدُ الآخِرَةَ	١٥٢	٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٩
وَأَطِيعُواْ اللَّـهَ وَالرَّسُولَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ، وَسَارِعُواْ الى مَغْفِرَةٍ مِّن رَّبِّكُمْ	١٣٢-١٣٦	٣٥٠
وَمَا اللَّـهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعَالَمِينَ	١٨٣	٤١١
وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلاَّ اللَّـهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ	٧	٥٣٢
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللَّـهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنتُم مُّسْلِمُون	١٠٢	٣٠٥
يا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوَاْ إِن تُطِيعُواْ فَرِيقًا مِّنَ الذِينَ أُوتُواْ الكِتَابَ يَرُدُّوكُم بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَافِرِينَ	١٠٠	٥٨٧
النساء		
وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّـهُ عَلَيْهِ	٩٣	٣٠٣
إِلاَّ الذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ وَاعْتَصَمُواْ بِاللَّـهِ وَأَخْلَصُواْ دِينَهُمْ للهّ فَأُوْلَئِكَ مَعَ الْمُؤْمِنِينَ	١٤٦	٣٥٤
أَلَمْ تَرَ الى الذِينَ يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ آمَنُواْ بِمَا أُنزِلَ اليْكَ وَمَا أُنزِلَ مِن قَبْلِكَ	٦٠	٥٩٦
إِنَّ اللَّـهَ لاَ يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَن يَشَاء	٤٨	٣٠٣، ٣٣٥، ٣٥١، ٣٦٥، ٣٦٨، ٣٧١، ٣٨٢
إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا، الاَّ الذِينَ تَابُواْ وَأَصْلَحُواْ	١٤٥-١٤٦	٣٥٤
إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي الدَّرْكِ الأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ وَلَن تَجِدَ لَهُمْ نَصِيرًا	١٤٥	٣٥٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
إِن تَجْتَنِبُواْ كَبَآئِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَنُدْخِلْكُم مُّدْخَلاً كَرِيمًا	٧١	٣١٣
إِنْ تَجْتَنِبُوا كَبَائِرَ مَا تُنْهَوْنَ عَنْهُ نُكَفِّرْ عَنْكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ	٣١	٣٠٣
تِلْكَ حُدُودُ اللَّـهِ وَمَن يُطِعِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الفَوْزُ العَظِيمُ، وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ	١٣-١٤	٤٠١
تِلْكَ حُدُودُ اللَّـهِ وَمَن يُطِعِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ	١٣-١٤	٣٣٦
فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّـهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيمًا	٩٣	٣٥٣
فَمَا اسْتَمْتَعْتُم بِهِ مِنْهُنَّ	٢٤	٥٨٤
لَكِنْ اللَّـهُ يَشْهَدُ بِمَا أَنزَلَ اليْكَ أَنزَلَهُ بِعِلْمِهِ	١٦٦	٣٠٤
لَّيْسَ بِأَمَانِيِّكُمْ وَلا أَمَانِيِّ أَهْلِ الكِتَابِ مَن يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ	١٢٣	٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٧
مَنْ يَعْمَلْ سُوءاً يُجْزَ بِهِ وَلا يَجِدْ لَهُ مِنْ دُونِ اللَّـهِ وَلِيّاً وَلا نَصِيراً	١٢٣	١٧٤
وَإِذَا حَضَرَ القِسْمَةَ أُوْلُوا القُرْبَىٰ	٨	٤٣٥
وَاللَّـهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ وَيُرِيدُ الذِينَ يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَن تَمِيلُواْ مَيْلاً عَظِيمًا	٢٧	٥٩٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَلاَ تُجَادِلْ عَنِ الذِينَ يَخْتَانُونَ أَنفُسَهُمْ إِنَّ اللَّـهَ لاَ يُحِبُّ مَن كَانَ خَوَّانًا أَثِيمًا، يَسْتَخْفُونَ	١٠٧-١٠٩	٣٥٣
وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِن كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمُ الرُّبُعُ	١٢-١٤	٣٥٢
وَلَوْ رَدُّوهُ الى الرَّسُولِ وَإِلَى أُوْلِي الأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الذِينَ يَسْتَنبِطُونَهُ مِنْهُمْ	٨٣	٨٢
وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّـهِ لَوَجَدُواْ فِيهِ اخْتِلاَفًا كَثِيرًا	٨٢	٣٦٤
وَلَيْسَتِ التَّوْبَةُ لِلَّذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ حَتَّى إِذَا حَضَرَ أَحَدَهُمُ المَوْتُ	١٨	٣٥٢، ٣٧٨
وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّـهِ حَدِيثًا	٨٧	٣٣٧
وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّـهِ قِيلاً	١٢٢	٣٠٤، ٣٣٧، ٣٧٧
وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ	١٤	٣٥٢، ٣٨٤
وَمَنْ يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُوْلَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُوْدَهُ يُدْخِلْهُ نَاراً خَالِداً فِيْهَا	١٤	٣٨٥، ٣٩٤
وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا	١٤	٣٠٢
وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّـهُ عَلَيْهِ وَلَعَنَهُ وَأَعَدَّ لَهُ عَذَابًا عَظِيما	٩٣	٣٩٤
وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا	٩٣	٣٤٣، ٣٥٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
فِيهَا وَغَضِبَ اللَّـهُ عَلَيْهِ		
وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُ جَهَنَّمُ	٩٣	٣٠٢
يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ أَطِيعُواْ اللَّـهَ وَأَطِيعُواْ الرَّسُولَ وَأُوْلِي الأَمْرِ مِنكُمْ	٥٩	٥٢٥
المائدة		
إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ	٥٥	٥٢٥
إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ	٥٥	٥٠٣
إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُواْ الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ	٥٥	٣٢٧
إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّـهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الذِينَ	٥٥	١٣١، ٢٢٢
إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَن يُوقِعَ بَيْنَكُمُ العَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاء فِي الخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَن ذِكْرِ اللَّـهِ	٩١	٥٩٧
لُعِنَ الذِينَ كَفَرُواْ مِن بَنِي إسرائيل عَلَىٰ لِسَانِ دَاوُودَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ...	٧٨- ٨٠	٣٥٦
وَاللَّـهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ	٦٧	٢١٥
وَقَالَتِ اليهود وَالنصارى نَحْنُ أَبْنَاء اللَّـهِ وَأَحِبَّاؤُهُ قُلْ فَلِمَ يُعَذِّبُكُم بِذُنُوبِكُم	١٨	٣٥٥
وَقَالَتِ اليهود يَدُ اللَّـهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ	٦٤	٢٩٨
وَلَقَدْ أَخَذَ اللَّـهُ مِيثَاقَ بَنِي إسرائيل وَبَعَثْنَا مِنهُمُ اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا	١٢	٣٥٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الكِتَابِ آمَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَكَفَّرْنَا عَنْهُمْ سَيِّئَاتِهِمْ وَلأدْخَلْنَاهُمْ جَنَّاتِ النَّعِيمِ	٦٥	٣٥٦
يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ الى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ	٦	٢٣٣، ٢٣٧
يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ اليْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ	٦٧	٢١١
يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ اليْكَ مِنْ رَبِّكَ	٦٧	٢١٤
الأنعام		
بَلْ بَدَا لَهُم مَّا كَانُواْ يُخْفُونَ مِن قَبْلُ وَلَوْ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنْهُ وَإِنَّهُمْ لَكَاذِبُونَ	٢٨	٣٨٤
هَلْ يَنظُرُونَ الاَّ أَن تَأْتِيهُمُ المَلآئِكَةُ أَوْ يَأْتِيَ رَبُّكَ أَوْ يَأْتِيَ بَعْضُ آيَاتِ رَبِّكَ	١٥٨	٢٩٦
وَإِذَا جَاءكَ الذِينَ يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِنَا فَقُلْ سَلاَمٌ عَلَيْكُمْ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ	٥٤	٣٥٧
وَأَنَّ هَـذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلاَ تَتَّبِعُواْ السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَن سَبِيلِهِ	١٥٣	٥٧
وَلا تَسُبُّوا الذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّـهِ فَيَسُبُّوا	١٠٨	١٢٦
وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا يَا مَعْشَرَ الجِنِّ قَدِ اسْتَكْثَرْتُم مِّنَ الإِنسِ وَقَالَ أَوْلِيَآؤُهُم مِّنَ الإِنسِ...	١٢٨-١٣٠	٣٥٧
الأعراف		
لاَ تُفَتَّحُ لَهُمْ أَبْوَابُ السَّمَاءِ وَلاَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ حَتَّى يَلِجَ الجَمَلُ فِي سَمِّ الخِيَاطِ	٤٠	٤٠٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَاكْتُبْ لَنَا فِي هَذِهِ الدُّنْيَا حَسَنَةً وَفِي الآخِرَةِ إِنَّا هُدْنَا الَيْكَ قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاء	١٥٦	٣٥٩
الأنفال		
إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الذِينَ إِذَا ذُكِرَ اللَّـهُ وَجِلَتْ قُلُوبُهُمْ وَإِذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِمْ آيَاتُهُ زَادَتْهُمْ إِيمَانًا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ، الذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلاَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ، أُوْلَئِكَ هُمُ الْمُؤْمِنُونَ	٢-٤	٣٦٠
تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّـهُ يُرِيدُ الآخِرَةَ وَاللَّـهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ	٦٧	٥٩٧
وَاعْلَمُواْ أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّـهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي القُرْبَى	٤١	٥٢٥
وَأُوْلُواْ الأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ	٧٥	٢١٦
يا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُواْ إَن تَتَّقُواْ اللَّـهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَاناً وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ وَاللَّـهُ ذُو الفَضْلِ العَظِيمِ	٢٩	٣٦٠
التوبة		
إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاء وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ	٦٠	٥٢٦
عَسَى اللَّـهُ أَن يَتُوبَ عَلَيْهِمْ إِنَّ اللَّـهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ، خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم	١٠٢-١٠٣	٣٦١
فَإِنَّ اللَّـهَ لاَ يَرْضَى عَنِ القَوْمِ الفَاسِقِينَ	٩٦	٣٤٠
وَآخَرُونَ مُرْجَوْنَ لِأَمْرِ اللَّـهِ إِمَّا يُعَذِّبُهُمْ وَإِمَّا	١٠٦	٣٦٢

الآية	رقم الآية	الصفحة
يَتُوبُ عَلَيْهِمْ وَاللَّـهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ		
وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاء بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ	٧١	٣٦٠
وَعَدَ اللَّـهُ الْمُنَافِقِينَ وَالْمُنَافِقَاتِ وَالْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ	٦٨	٣٠٢، ٣٥٥
وَمِمَّنْ حَوْلَكُم مِّنَ الأَعْرَابِ مُنَافِقُونَ وَمِنْ أَهْلِ المَدِينَةِ مَرَدُواْ عَلَى النِّفَاقِ لاَ تَعْلَمُهُمْ نَحْنُ نَعْلَمُهُمْ سَنُعَذِّبُهُم مَّرَّتَيْنِ ثُمَّ يُرَدُّونَ الى عَذَابٍ عَظِيمٍ، وَآخَرُونَ اعْتَرَفُواْ بِذُنُوبِهِمْ	١٠١-١٠٦	٣٦١
يُرِيدُونَ أَن يُطْفِؤُواْ نُورَ اللَّـهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّـهُ الاَّ أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الكَافِرُونَ	٣٢	٥٩٧
يونس		
أَفَمَنْ يَهْدِي الى الحَقِّ أَحَقُّ أَنْ يُتَّبَعَ أَمَّنْ لَا يَهِدِّي	٣٥	٢٢٨، ٣١٠، ٣١٣
وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا أَفَأَنتَ تُكْرِهُ النَّاسَ حَتَّى يَكُونُواْ مُؤْمِنِينَ	٩٩	٥٩٥
وَلَوْ شَاء رَبُّكَ لآمَنَ مَن فِي الأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا	٩٩	٣٥٩
هود		
إِنَّ فِي ذَلِكَ لآيَةً لِّمَنْ خَافَ عَذَابَ الآخِرَةِ ذَلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ، وَمَا نُؤَخِّرُهُ	١٠٣-١٠٨	٣٥٩
خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ إِلاَّ مَا شَاء رَبُّكَ	١٠٧	٣٧٩
فَأَمَّا الذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ	١٠٦-١٠٨	٣٨٦

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَشَهِيقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ الاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ، وَأَمَّا الذِينَ سُعِدُوا فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ الاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءً غَيْرَ مَجْذُوذٍ		
فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ، فَأَمَّا الذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ الاَّ مَا شَاءَ رَبُّكَ إِنَّ رَبَّكَ فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ	١٠٥-١٠٨	٣٨٠
فَمِنْهُمْ شَقِيٌّ وَسَعِيدٌ، فَأَمَّا الذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ لَهُمْ فِيهَا زَفِيرٌ وَشَهِيقٌ، خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ	١٠٥-١٠٨	٥٢٠
وَأَمَّا الذِينَ سُعِدُواْ فَفِي الجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالأَرْضُ الاَّ مَا شَاء رَبُّكَ عَطَاء غَيْرَ مَجْذُوذٍ	١٠٨	٣٥٩
وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى المَاء	٧	٢٩٦
يوسف		
يَا بُنَيَّ لا تَقْصُصْ رُؤْياكَ عَلَى إِخْوَتِكَ فَيَكِيدُوا لَكَ كَيْداً	٥	٥٦١
الرعد		
إِنَّ اللَّـهَ لاَ يُخْلِفُ الْمِيعَاد	٣١	٣٠٣
إِنَّمَا أَنتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ	٠٧	١٠٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
إبراهيم		
يُثَبِّتُ اللَّـهُ الذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ وَيُضِلُّ اللَّـهُ الظَّالِمِينَ	٢٧	٣٧٧
النحل		
فَاسْأَلُواْ أَهْلَ الذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ	٤٣	١١٣، ٤٧٤، ٤٧٥
وَأَنزَلْنَا اليْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ	٤٤	٤٧٥
الإسراء		
أُولَئِكَ الذِينَ يَدْعُونَ يَبْتَغُونَ الى رَبِّهِمُ الوَسِيلَةَ أَيُّهُمْ أَقْرَبُ وَيَرْجُونَ رَحْمَتَهُ وَيَخَافُونَ عَذَابَهُ	٥٧	٣٦٩
وآتِ ذَا القُرْبىَ حقّه	٢٦	١٤٧، ١٧٧، ١٧٨، ١٨١، ١٨٩
وَلاَ تَقْرَبُواْ الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاء سَبِيلاً	٣٢	٣٧٤
وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولاً	١٥	٥، ١٠٠
الكهف		
فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَالِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِ أَحَدًا	١١٠	٣٦٣
قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَىٰ اليَّ أَنَّمَا الهُكُمْ الهٌ وَاحِدٌ فَمَن كَانَ يَرْجُو لِقَاء رَبِّهِ	١١٠	٣٦٣
وَتَرَىٰ الشَّمْسَ إِذَا طَلَعَت تَّزَاوَرُ عَن كَهْفِهِمْ ذَاتَ اليَمِينِ وَإِذَا غَرَبَت تَّقْرِضُهُمْ ذَاتَ الشِّمَالِ	١٧	٣٦٢
وَرَبُّكَ الغَفُورُ ذُو الرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا لَعَجَّلَ لَهُمُ العَذَابَ	٥٨	٣٣٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
مريم		
إِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ آيَاتُ الرَّحْمَن خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا	٥٨	٣٦٥
إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْئًا	٦٠	٣٦٥
إِنَّهُ كَانَ وَعْدُهُ مَأْتِيًّا	٦١	٣٠٤
أُوْلَئِكَ الذِينَ أَنْعَمَ اللَّـهُ عَلَيْهِم مِّنَ النَّبِيِّينَ مِن ذُرِّيَّةِ آدَمَ وَمِمَّنْ حَمَلْنَا مَعَ نُوحٍ وَمِن ذُرِّيَّةِ إِبْرَاهِيمَ وَإسرائيل	٥٨-٦٣	٣٦٤
تِلْكَ الجَنَّةُ التِي نُورِثُ مِنْ عِبَادِنَا مَن كَانَ تَقِيًّا	٦٣	٣٦٥
لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا، تَكَادُ السَّمَاوَاتُ يَتَفَطَّرْنَ مِنْهُ وَتَنشَقُّ الأَرْضُ وَتَخِرُّ الجِبَالُ هَدًّا	٨٩	٤٧٦
وَإِن مِّنكُمْ الا وَارِدُهَا كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتْمًا مَّقْضِيًّا، ثُمَّ نُنَجِّي الذِينَ اتَّقَوا	٧١-٧٢	٣٦٥
وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الحَسْرَةِ إِذْ قُضِيَ الأَمْرُ	٣٩	٥١٩
طه		
الرَّحْمَنُ عَلَىٰ العَرْشِ اسْتَوَىٰ	٥	٢٩٧
وَإِنِّي لَغَفَّارٌ لِّمَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا ثُمَّ اهْتَدَىٰ	٨٢	٣٦٥، ٣٦٦
الأنبياء		
إِذْ يَحْكُمَانِ فِي الحَرْثِ	٧٨	٣١١
وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا فَظَنَّ أَن لَّن نَّقْدِرَ عَلَيْهِ فَنَادَىٰ فِي الظُّلُمَاتِ	٨٧	٣٣٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا	٧٨	٣١١
وَلاَ يَشْفَعُونَ إِلاَّ لِمَنِ ارْتَضَى وَهُم مِّنْ خَشْيَتِهِ مُشْفِقُون	٢٨	٣٠٤، ٣٥٣، ٤٠٤
الحج		
الَّذِينَ إِن مَّكَّنَّاهُمْ فِي الأَرْضِ أَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ وَأَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا عَنِ الْمُنكَرِ وَلِلَّـهِ عَاقِبَةُ الأُمُورِ	٤١	٥٥٥
اللَّـهَ يُدْخِلُ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ	١٤	٣٦٦
إِنَّ اللَّـهَ يُدْخِلُ الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَارُ إِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ	١٤	٣٦٦
مَا قَدَرُوا اللَّـهَ حَقَّ قَدْرِهِ إِنَّ اللَّـهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ	٧٤	٢٩٧
وَمَن يُهِنِ اللَّـهُ فَمَا لَهُ مِن مُّكْرِمٍ إِنَّ اللَّـهَ يَفْعَلُ مَا يَشَاء	١٨	٣٦٦
المؤمنون		
قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ، الذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ عَنِ اللَّغْوِ مُعْرِضُونَ، وَالَّذِينَ هُمْ لِلزَّكَاةِ فَاعِلُونَ، وَالَّذِينَ	١-١١	٣٦٧
هُمُ الوَارِثُونَ، الذِينَ يَرِثُونَ الفِرْدَوْسَ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ	١٠-١١	٣٦٧
النور		
الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ وَلَا تَأْخُذْكُم بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّـهِ إِن كُنتُمْ تُؤْمِنُونَ	٢	٣٧٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
لَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ مُبَيِّنَاتٍ وَاللَّـهُ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ الى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ	٤٦-٤٨	٣٠١
لَقَدْ أَنزَلْنَا آيَاتٍ مُّبَيِّنَاتٍ وَاللَّـهُ يَهْدِي مَن يَشَاء الى صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ، وَيَقُولُونَ آمَنَّا بِاللَّـهِ وَبِالرَّسُولِ	٤٦-٤٨	٥١٧
الفرقان		
إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّـهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّـهُ غَفُورًا رَّحِيمًا	٧٠	٣٦٤
إِلَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ عَمَلًا صَالِحًا فَأُوْلَئِكَ يُبَدِّلُ اللَّـهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ وَكَانَ اللَّـهُ غَفُورًا رَّحِيمًا، وَمَن تَابَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَإِنَّهُ يَتُوبُ الى اللَّـهِ مَتَابًا	٧٠-٧١	٣٦٨
وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّـهِ الهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ التِي حَرَّمَ اللَّـهُ الا بِالْحَقِّ وَلَا يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ العَذَابُ	٦٨-٧٦	٣٦٨
وَالَّذِينَ لاَ يَدْعُونَ مَعَ اللَّـهِ إِلهًا آخَرَ وَلاَ يَقْتُلُونَ النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّـهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ وَلاَ يَزْنُونَ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا، يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَيَخْلُدْ فِيهِ مُهَانًا	٦٨	٣٦٨
وَالَّذِينَ لَا يَدْعُونَ مَعَ اللَّـهِ الهًا آخَرَ وَلَا يَقْتُلُونَ النَّفْسَ التِي حَرَّمَ اللَّـهُ الا بِالْحَقِّ	٦٨-٧٠	٣٣٣

الآية	رقم الآية	الصفحة
الشعراء		
إِلَّا الذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَذَكَرُوا اللَّـهَ كَثِيرًا	٢٢٧	٣٦٤
وَالَّذِي أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي خَطِيئَتِي يَوْمَ الدِّينِ	٨٢	٣٤١
القصص		
فَأَمَّا مَن تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَعَسَىٰ أَن يَكُونَ مِنَ الْمُفْلِحِينَ	٦٧	٣٦٤، ٣٦٩
كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ الا وَجْهَهُ	٨٨	٢٩٧
مَن جَاء بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ خَيْرٌ مِّنْهَا وَمَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ الذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ الا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	٨٤	٣٧٠
مَن جَاء بِالسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَىٰ الذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ الا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ	٨٤	٣٧٠
وَقِيلَ ادْعُوا شُرَكَاءكُمْ فَدَعَوْهُمْ فَلَمْ يَسْتَجِيبُوا لَهُمْ وَرَأَوُا العَذَابَ لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ، وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ مَاذَا أَجَبْتُمُ الْمُرْسَلِينَ، فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ الأَنبَاء	٦٤-٦٧	٣٦٩
الزمر		
وَالْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ القِيَامَةِ	٦٧	٢٩٨
وَالسَّماوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ	٦٧	٢٩٧
العنكبوت		
أَحَسِبَ الذِينَ يَعْمَلُونَ السَّيِّئَاتِ أَن يَسْبِقُونَا سَاء مَا يَحْكُمُونَ	٤	٣٧٠
وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ	٧	٣٦٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
سَيِّئَاتِهِمْ وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ		
وَلَيَعْلَمَنَّ اللَّـهُ الذِينَ آمَنُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْمُنَافِقِينَ	١١	٥٩٦
لقمان		
وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُ الى اللَّـهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الوُثْقَىٰ	٢٢	٨٠
السجدة		
أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِناً كَمَنْ كَانَ فَاسِقاً	١٨	٤٠٥
الأحزاب		
النَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ	٦	٢١٦
إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّـهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا	٣٣	١٠٠، ١١٤، ٥٢٤
إِنّمَا يُرِيدُ اللَّـهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجسَ أَهْلَ البَيتِ	٣٣	١٥٥، ١٥٦
سُنَّةَ اللَّـهِ فِي الذِينَ خَلَوْا مِن قَبْلُ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّـهِ تَبْدِيلًا	٦٢	٣٥٦
مِنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّـهَ عَلَيْهِ	٢٣	١٦٤
وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا رَسُولَ اللَّـهِ وَلاَ أَن تَنكِحُوا أَزْوَاجَهُ	٥٣	١٨٨
وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّـهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ الخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا مُّبِينًا	٣٦	٨٢
وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّـهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُّؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا	٣١	٣٦٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
فاطر		
الَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ	٧	٣٦٤
ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ وَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ	٣٢	٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨٠
ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ	٣٢	٣٢٥
ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا	٣٢	٥٢٣
ثُمَّ أَوْرَثْنَا الكِتَابَ الذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا	٣٢-٣٣	٢٢٧
الصافات		
فَلَوْلَا أَنَّهُ كَانَ مِنْ الْمُسَبِّحِينَ، لَلَبِثَ فِي بَطْنِهِ الى يَوْمِ يُبْعَثُونَ	١٤٣-١٤٤	٣٣٧
الزمر		
أَفَأَنْتَ تُنقِذُ مَنْ فِي النَّارِ	١٩	٤٠٥
الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ أُوْلَئِكَ الَّذِينَ هَدَاهُمُ اللَّـهُ وَأُوْلَئِكَ هُمْ أُوْلُوا الْأَلْبَابِ	١٨	٧
إِن تَكْفُرُوا فَإِنَّ اللَّـهَ غَنِيٌّ عَنكُمْ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الكُفْرَ	٧	٣٤٠
وَأَنِيبُوا الى رَبِّكُمْ وَأَسْلِمُوا لَهُ	٥	٤٠٢
وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ الكُفْرَ وَإِنْ تَشْكُرُوا يَرْضَهُ لَكُمْ	٧	٢٩٩، ٥٩٣، ٥٩٤
يَا عِبَادِيَ الذِينِ أَسْرَفُوا عَلَىٰ أَنْفُسِهِم لاَ تَقْنَطُوْا	٥٣-٥٤	٣٧٨

الآية	رقم الآية	الصفحة
مِن رَحْمَةِ الله إنَّ اللّـهَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ جَمِيعاً إنَّه هُوْ الغَفُورُ الرَّحِيم وَأَنِيبُوْا الىٰ رِبِكُم وَأَسْلِمُوا لَهُ مِن قَبْلِ أنْ يَأَتِيَكُم العَذابُ ثُمَ لاَ تُنْصَرُوْن		
غافر		
ذَلِكُم بِمَا كُنتُمْ تَفْرَحُونَ فِي الأَرْضِ بِغَيْرِ الْحَقِّ	٧٥	٣٠٣
مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلَا يُجْزَىٰ الا مِثْلَهَا وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ	٤٠	٣٧٠
وَلاَ شَفِيعٍ يُطَاع	١٨	٣٩١
وَمَا اللّـهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِّلْعِبَاد	٣١	٥٩٧، ٥٩٨
وَمَا يَسْتَوِي الأَعْمَىٰ وَالْبَصِيرُ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَلَا الْمُسِيءُ قَلِيلًا مَّا تَتَذَكَّرُونَ	٥٨	٣٧٠
فصلت		
لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ	٤٢	٣٣٢
الشورىٰ		
قُل لَّا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا الا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ	٢٣	٥٢٤، ٥٧٦
الزخرف		
وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً فِي عَقِبِهِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ	٢٨	١٠١
وَقَالُوا لَوْ شَاءَ الرَّحْمَانُ مَا عَبَدْنَاهُمْ مَا لَهُم بِذَلِكَ مِنْ عِلْمٍ إِنْ هُمْ الا يَخْرُصُونَ	٢٠	٥٩٣
وَقَالُوا لَوْ شَاء الرَّحْمَنُ مَا عَبَدْنَاهُم	٢٠	٣٠٠

الآية	رقم الآية	الصفحة
الجاثية		
أَمْ حَسِبَ الذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ	٢١	٣٧٠
الفتح		
مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّـهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الكُفَّارِ	٢٩	١٦٤
الحجرات		
وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلِحُوا بَيْنَهُمَا فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا التِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ الى أَمْرِ اللَّـهِ	٩	٥٨٦
وَمَا هُم مِنهَا بِمُخرَجِين	٤٨	٣٧٩
يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ	٦	٥٨٩
ق		
قَالَ لَا تَخْتَصِمُوا لَدَيَّ وَقَدْ قَدَّمْتُ الِيْكُم بِالْوَعِيدِ، مَا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ	٢٨-٢٩	٤٠١
مَا يُبَدَّلُ القَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلاَّمٍ لِلْعَبِيدِ	٢٩	٣٠٤، ٤٠٥
الذاريات		
وَالسَّمَاء بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ	٤٧	٢٩٧
الطور		
وَاصْبِرْ لِحُكْمِ رَبِّكَ فَإِنَّكَ بِأَعْيُنِنَا	٤٨	٢٩٧
النجم		
الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ ... إِنَّ	٣٢	٣٧١

الآية	رقم الآية	الصفحة
رَبَّكَ وَاسِعُ المَغْفِرَةِ		
الَّذِينَ يَجْتَنِبُونَ كَبَائِرَ الإِثْمِ وَالْفَوَاحِشَ إِلاَّ اللَّمَمَ	٣٢	٣٧١
وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا الا مِن بَعْدِ أَن يَأْذَنَ اللَّـهُ	٢٦	٣٤٠
وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي السَّمَاوَاتِ لَا تُغْنِي شَفَاعَتُهُمْ شَيْئًا	٢٦	٣٤٠
وَلِلَّـهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ لِيَجْزِيَ الذِينَ أَسَاؤُوا بِمَا عَمِلُوا وَيَجْزِيَ الذِينَ أَحْسَنُوا بِالْحُسْنَى، الذِينَ يَجْتَنِبُونَ	٣١-٣٢	٣٧١
وَمَا يَنطِقُ عَنِ الهَوَى	٣-٤	١٥٧
القمر		
تَجْرِي بِأَعْيُنِنَا	١٤	٢٩٧
الحديد		
وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ وَجَعَلْنَا فِي ذُرِّيَّتِهِمَا النُّبُوَّةَ وَالْكِتَابَ فَمِنْهُمْ مُهْتَدٍ وَكَثِيرٌ مِنْهُمْ فَاسِقُونَ	٢٦	٨٧
الحشر		
لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الذِينَ أُخْرِجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ	٨	١٦٧
مَا آتَاكُم الرّسُول فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنهُ فَانتَهُوا	٧	٢١٣
والَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ الَيْهِمْ	٩	١٦٧
والَّذِينَ جَاءُوا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا	١٠	١٦٧

الآية	رقم الآية	الصفحة
وَلإِخْوَانِنَا الذِينَ سَبَقُونَا بِالإِيمَانِ		
وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا وَاتَّقُوا اللَّـهَ إِنَّ اللَّـهَ شَدِيدُ العِقَابِ	٠٧	٩٧
وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا	٧	١٥٧، ٢٧١
التحرير		
يَا أَيُّهَا الذِينَ آمَنُوا تُوبُوا الى اللَّـهِ تَوْبَةً نَّصُوحًا	٨	٣٧٢
عَسَى رَبُّكُمْ أَن يُكَفِّرَ عَنكُمْ سَيِّئَاتِكُمْ وَيُدْخِلَكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنْهَا		
إِنَّ اللَّـهَ هُوَ مَوْلاهُ وَجِبْرِيلُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ	٤	٢٠٨
تُوبُوا الى اللَّـهِ تَوْبَةً نَصُوحًا	٨	٤٠٢
القلم		
يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ	٤٢	٢٩٧
الجن		
إِلَّا بَلَاغًا مِّنَ اللَّـهِ وَرِسَالَاتِهِ وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا	٢٣	٣٨٥
ومَن يَعصِ اللَّـهَ وَرَسوله فإنّ له نَار جَهنّم خَالدين فِيها أبداً	٢٣	٤٠٧
وَمَن يَعْصِ اللَّـهَ وَرَسُولَهُ فَإِنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدِينَ فِيهَا أَبَدًا	٢٣	٣٨٦، ٣٩٦، ٤٠١
المزمل		
يَاأَيُّهَا الْمُزَّمِّل	١	٢٨٤

الآية	رقم الآية	الصفحة
إِنَّا سَنُلْقِي عَلَيْكَ قَوْلاً ثَقِيلاً	٥	١٠٨
المدثر		
يَاأَيُّهَا الْمُدَّثِّر	١	٢٨٤
القيامة		
وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَّاضِرَةٌ، الى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ	٢٢-٢٣	٢٩٨
عبس		
خَلَقَهُ فَقَدَّرَهُ، ثُمَّ السَّبِيلَ يَسَّرَهُ	٢٠-٢١	٤٧٦
الإنفطار		
إِنَّ الأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ، وَإِنَّ الفُجَّارَ لَفِي جَحِيمٍ، يَصْلَوْنَهَا يَوْمَ الدِّينِ، وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِينَ	١٣-١٦	٣٨٥
وَمَا هُمْ عَنْهَا بِغَائِبِين	١٦	٣٩٠، ٣٩١
المطففين		
كَلَّا إِنَّهُمْ عَن رَّبِّهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّمَحْجُوبُونَ	١٥	٢٩٨
الزلزلة		
فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ، وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ	٧-٨	٣٨١

فهرس الأحاديث

اثنا عشر، كعدة نقباء بني إسرائيل ---------- ٥٥٠، ٥٥٤
أحَدُهُمَا أعْظَمُ مِنَ الآخَر، كِتَابُ الله طَرَفٌ مِنهُ بِيدِ الله، وطَرَفُ بِأيدِيكُم، وَعِترَتِي أهلَ بَيتي، ---- ٥٢١
احفَظونِي في أصحابِي فإنّ أحدَكُم لَو أنفَقَ مِلء الأرض ذهباً ---------- ٢٠١
احْفَظونِي في أصحابِي فإنّهُم خيار أمّتي---------- ١٦٨
احْفَظُونِي في قَرابَتي ---------- ١٦٩
أخَذَ بِيَدِ الحَسَنِ والحُسَين ، فَقَال : مَنْ أحَبَّنِي وَأحَبَّ هَذَينِ وأبَاهُمَا وَأمَّهُمَا كَانَ مَعِي -------- ١٤٥
أخِي وَوَزِيرِي وَخَيرُ مَنْ أترُكُه بَعْدِي ---------- ١٩٥
إذا انْقَطَعَ شِسْعُ أَحَدِكُمْ فلا يَمْشِ في الأُخْرَىٰ---------- ٢٠٧
إذَا لَمْ تَسْتَحْي فَافْعَلْ مَا شِئْتَ ، وَوَضْعُ اليَدَيْنِ إحْدَاهُمَا عَلَىٰ الأُخْرَىٰ فِي الصَّلاَةِ ---------- ٢٥٠
اعرِضُوا الحَدِيثَ إذَا سَمِعتمُوه علىٰ القُرآن ---------- ٣٠٩
أفْضَلُ الأعمَالِ بَعد الصّلاةِ المفرُوضَة، وَالزّكَاة الوَاجِبَة، وحجّة الإسلام ---------- ٣٠٦
اقْتَدوا باللَّذَين من بَعدِي أبي بكر وعُمر ---------- ١٦٩
ألا إنّي مُخلِّفٌ فِيكُم كِتابَ رَبّي عَز وجلّ وعِترَتي أهل بَيتي ---------- ٦٤
ألا هَل بَلَّغت، اللهمّ اشهَد فَلا تَرجِعُوا بَعدِي كُفَّاراً---------- ٥٦
ألاّ وإنّي قَد تَركتُ الثَّقَلين، فَمَن اعتصَم بِهِمَا فَقد نَجا ---------- ٦٥
ألَستُ مَولاكُم ، الستُ خَيركُم ؟! قَالوا بلَىٰ يَا رَسُول الله ، قَال فَإنّي فَرطٌ لَكُم عَلىٰ الحَوض ----- ٤٨
ألستُم تَشهَدُون أنَّ الله تَبارَكَ وتعَالَىٰ رَبّكم؟! ، قَالوا بَلَىٰ ---------- ٧٤
ألستُم تَشهَدُونَ أنَّ الله رَبّكم ؟ قَالوا بَلىٰ---------- ٧٤
ألستُم تَشهَدُون أنَّ لا الهَ الاَّ الله لا شَريكَ لَه، وأنَّ محمّداً عَبدُه ورَسُولُه، وأنَّ الجنّة حَق، -------- ٥٣
أمَّا بَعْدُ الا يا أيُّهَا النّاس إنما أنا بَشَرٌ يُوشِكُ أن يَأتيني رَسُولُ رَبّي عَزّ وجل فَأُجِيبُ، وإنّي تَارِكٌ --- ٣٨
أمَّا بَعد، أيّها النّاس، فَإنّي لا أرانِي الاَّ مُوشِكاً أن أُدعَىٰ فَأجُيبُ، وإنّي مُسؤولٌ وأنتُم مَسئولُون ---- ٤٣

أَمَّا بَعْدُ، الا أَيُّهَا النّاس فَإِنَّما أنا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رسول رَبِّي فَأُجِيبَ، وأنا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ ---- ٣٢
أَمَرَنِي رَسُولُ الله ص ، بِقِتَالِ النّاكِثِينَ وَالقَاسِطِينَ وَالمَارِقِين ---------- ٣٠٨
أَمَّنِي جِبرئيل عَليه السّلام عِندَ الكَعْبَة ، فَجَهَر بِبسم الله الرّحمَن الرّحيم ---------- ٢٨١
إنّ أَفْضَلَ الصَّدَقَةِ ما تَرَكَ غِنًى ، تَقُولُ امْرَأَتُكَ أطعمني وَإِلاَّ طلقني ---------- ٢٠٦
إنَّ الأنبياء لَمْ يُورِّثوا ديناراً ولا دِرهماً ---------- ١٧٦
إنّ الصّدقة لا تحلّ لآل محمّد ---------- ١٤٩
إنّ الصّدقَة لا تحلّ لأهل بيت محمد ---------- ١٤٩
إِنَّ الغَادِرَ يُنْصَبُ له لِوَاءٌ يوم القِيَامَةِ ، يُقَالُ هذه غَدْرَةُ فُلاَنٍ ---------- ١٦٥، ١٧٥
إِنَّ اللّـهَ اخْتَارَ العَرَبَ وَاخْتَارَ مِنْهُمْ بَنِي النَّضْرِ بن كِنَانَة، ثُمَّ اخْتَارَ مِنْهُمْ قُرَيْشاً ---------- ٤٥٥
إنَّ الله جَعلَ الحقّ على لِسَان عُمر وقَلبِه ---------- ١٧٢
إنّ اللهّ يَغضَبُ لِغَضَبِ فَاطمَة ---------- ١٨٨
إِنَّ اليهود وَالنصارىٰ لَا يَصْبُغُونَ فَخَالِفُوهُمْ ---------- ٢٤٢
إنّ رَسولَ الله (ص) كَانَ يَجْهَرُ بِبِسْمِ الله الرّحمَن الرَّحِيم ---------- ٢٨٢
إنَّ عِندَ كُلّ بِدعَةٍ تَكونُ مِن بَعدِي يُكادُ بِهَا الإسلامْ، وَلِيّاً مِن أهلِ بَيتِي ---------- ٥١٥
إنّ هذه الصّدقات إنّما هي مِن أوساخ النّاس ---------- ١٤٨
إنّ هؤلاء أهل بيتي ---------- ١٤٩
إنّا أهلَ بَيتٍ اختَارَ الله لنَا الآخِرَة عَلى الدّنيا، وإنّ أهلَ بَيتِي سَيَلقونَ بَعْدِي تَطرِيداً ------ ١٤٥، ٥٣٣
أَنَا تَارِكٌ فِيكُم الثَّقَلَين كِتاب الله فِيه الهُدىٰ والنّور، فَخُذُوا بِكتَابِ الله واستَمسِكُوا بِهِ وأهلُ بَيتِي -- ١١٠
أَنَا دَارُ الحِكمَةِ ، وَعَلِيٌّ بَابُهَا ---------- ٣٠٨
أَنَا رَسُول الله الى النّاس أجْمَعِين، وَلكِنْ سَيَكُونُ مِنْ بَعْدِي أئمّةٌ عَلى النّاسِ مِنْ الله مِنْ أَهْل بَيتِي -- ٥٨٣
إنَّا على ذلك أهل بيتٍ اختار الله تعالى لنا الآخرة على الدنيا، إن أهل بيتي سيلقون بعدي أثرة---- ٤٩١
إنّا مَعَاشِرَ الأنبيَاء أُمِرْنَا أنْ نُعَجِّلَ إفطَارَنا ، وَنُؤخِّرَ سَحورنا ---------- ٢٤٨
إنّا مَعاشِر الأنبياء لا نُورّث ، ما تَركناهُ فَهُوَ صَدَقَة ---------- ١٧٦
أَنْتَ أخِي ، وَوَزِيرِي ، وَخَيرُ مَنْ أخلفه بَعَدِي ---------- ٢١٧، ٣٠٧

أنْتِ أوّلُ مِنْ يَلحَقُ بِي مِنْ أهلِ بَيتي ---------- ١٨٧
أنْتَ منّي بمنزلَة هَارونَ مِنْ مُوسىٰ ---------- ١٦٧، ٣٢٧
إنّمَا العِلمُ ثَلاثَة: آيَةٌ مُحكَمَةٌ، أو فَرِيضَةٌ عَادِلَة، أو سُنّةٌ قَائمَة، ومَا خَلاهُنّ فَهُوَ فَضْلٌ --------- ٥٣١
إنّما يُريدُ الله ليُذهِبَ عنكُمُ الرِّجس أهل البَيت ويُطهِّرَكُم تطهيراً ، اللهمّ هؤلاء أهلي ، ------- ١٥٥
أنّه دخلَ المسجد ، وأبو بكر عن يمينه ، وعمر عن شِماله ، وهُو مُتّكئٌ عليهِما ---------- ١٧٢
إنّي أُوشِكُ أن أدعَىٰ فَأُجِيبَ، وإنّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ ---------- ٢٦، ٢٨، ٥٤
إنّي تَاركٌ فِيكُم الثّقلَين أحَدُهُما أكبَرُ مِن الآخَر كِتاب الله حَبلٌ مَمدود مِن السّمَاء الى الأرض --- ٢٨، ٦٩
إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين كِتابُ الله حَبلٌ مَمدودٌ مَا بَين السَّمَاء والأرض وعِترَتِي أهل بَيتي--------- ٥٤
إنّي تَارك فِيكُم الثَّقَلَين كِتاب الله عزّ وجَل وعِترَتِي ؟ قَالَ نَعم---------- ٤٧
إنّي تَارِكٌ فِيكُم الثَّقَلَين كِتابَ الله وأهلَ بَيتِي، وإنّهُمَا لَن يَتفَرَّقَا حَتّىٰ يَرِدَا عَليَّ الحَوض --------- ١٨
إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين كِتابَ الله وعِترَتِي - ٣١، ٣٤، ٤٤، ٤٥، ٦١، ٧١، ٧٣، ١٠٧، ١٠٨، ١١٣، ١١٩
إنّي تَاركٌ فِيكُم الثّقلين لَن يَفترقا حتىٰ يَرِدا عَليّ الحوض ، كِتاب الله ، وعِترتي أهل بيتي ------- ٤٢٥
إنّي تَاركٌ فِيكم الثّقلين لَن يفترقَا حَتىٰ يَردا عَليّ الحَوض، كِتاب الله، وعِترتي أهل بيتي، مَثلهم ---- ٨٩
إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين مَا إن تَمسّكتُم بِه لَن تضلّوا كِتابَ الله وَعترَتِي ---------- ٥٥
إنّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ---------- ٢٥
إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقَلَين، أحَدُهُما كِتابُ الله تَبارَك وتعَالىٰ سَببٌ طَرَفُه بِيدِ الله، وطَرَفُه بأيديكُم----- ٢٤
إنّي تَاركٌ فِيكُم الثَّقلَين، كِتاب الله ، وعِترتي أهل بيتي---------- ١١٤، ١٤٩، ١٥٦
إنّي تَاركٌ فيكُم الخَليفَتين مِن بَعدِي ، كِتابَ الله وعِترتي أهلُ بَيتِي ---------- ٣١
إني تَاركٌ فِيكُم أمرَين لَن تضلّوا مَا اتّبعتُمُوهُمَا، كِتابَ الله عزّ وجلّ وأهلُ بَيتي عِترَتِي--------- ٤١
إني تَارِكٌ فِيكُمْ خَلِيفَتَيْنِ كِتَابَ اللهَّ وَأَهْلَ بيتي وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتىٰ يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ جَمِيعاً --- ٩، ٩٧
إنّي تَارِكٌ فِيكُمْ خَلِيفَتَيْنِ، كِتَابُ اللهَّ حَبْلٌ مَمْدُودٌ ما بين السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، أو ما بين السَّمَاءِ الى الأَرْضِ، ٢٩
إنّي تَاركٌ فِيكُم كِتاب الله هُو حبلُ الله مَن اتّبعَه كَان عَلىٰ الهُدىٰ وَمَن تَركَه كَان عَلىٰ الضّلالَة ----- ٦٨
إنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إِنْ تَمَسَّكْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا كِتَابُ الله ، عَزَّ وَجَلَّ، وَعِتْرَتِي---------- ٧٣
إنّي تاركٌ فيكُم مَا إن تَمسّكتُم بِه لَن تضلّوا - ولَن تذلّوا - كِتابَ اللهّ وَعترَتِي أهل بَيتي -------- ٦٥

إنّي تَارِكٌ فِيكُم مَا إن تَمَسّكتُم بِه لَن تضلّوا أبداً ، كِتاب الله، وعِترَتي أهل بَيتي ---- ٦٢، ٤٩، ٦٦، ٦٧
إنّي تَارِكٌ فِيكُم مَا إن تمسّكتُم بِه لَن تضلّوا بَعدي أبداً، كِتاب الله، وَعترتي أهل بيتي ١٠، ٥، ٦٦، ١١٣، ١١٦، ١١٧، ١١٨
إنّي تَارِكٌ فِيكُم **مَا إن تَمَسّكتُم بِه** لَن تضلّوا بَعدِي أحَدُهُما أعَظَمُ مِن الآخَر، كِتابَ الله حَبلٌ مَمدودُ---٩٦
إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لَن تضلّوا من بعدي أبداً ، كتاب الله وَعِترَتِي أهل بَيتي ١٤٣، -- ٢٣٤، ٢٧٩، ٣٢١، ٣٣١، ٤٢٢، ٤٨٥، ٥٧٦
إنّي تاركٌ فيكم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بعدي أبداً **كتاب الله وستتي** ----------٨١
إنّي تَركتُ فِيكُم مَا إن أخَذتُم بِه لَن تَضلّوا كِتابَ الله سَبَبُه بِيدِ الله ، وسَببه بأيدِيكُم وأهلَ بَيتي - ١٧، ٥٩
إنّي تَركتُ فِيكُم مَا إن أخذتُم بِه لَن تضلّوا كِتابَ الله وَعترَتي أهلُ بَيتي ----------١١٠
إنّي خَلّفتُ فِيكُم مَا إن تَمسّكتُم بِه لَن تضلّوا كِتاب الله وسُنتي ----------١٠٤
إنّي سَائلُكُم عن اثنَتَين ، عَن القُرآن ، وعَن عِتْرَتِي ----------٤٧
إنّي سائلُكم عن الكتاب والعترَة ----------٩٨
إنّي قَد تَرَكْتُ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ، أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الآخَرِ ----------٢١
إنّي قَد تَرَكْتُ فِيكُمُ الخَلِيفَتَيْنِ ، كِتَابَ اللهَّ وَعِتْرَتِي وَإِنَّهُمَا لَنْ يَتَفَرَّقَا حتى يَرِدَا عَلَيَّ الحَوْضَ ---- ٩٨، ٢٩
إنّي قَد تَرَكْتُ فِيكُمْ خَلِيفَتَيْنِ ، كِتَابَ اللهَّ وَأَهْلَ بَيْتِي----------٥٧
إِنّي قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا، كِتَابَ اللهَّ، سَبَبٌ بِيَدِ اللهَّ، وَسَبَبٌ بِأَيْدِيكُمْ وَأَهْلَ بَيْتِي ١٧
إِني قَدْ تَرَكْتُ فِيكُمْ مَا إِنْ أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا، كِتَابَ اللهَّ، سَبَبٌ بِيَدِ اللهَّ ، وَسَبَبٌ بِأَيْدِيكُمْ ------٧١
إنّي قَد خَلّفت فِيكم اثنتين لَن تضلّوا بَعدهما كِتاب الله وسُنّتي----------١٠٤
إنِّي قد خَلَّفْت فِيكُمْ شَيْئَيْنِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدَهُمَا كِتَابَ اللهَّ وَسُنَّتِي ، وَلَنْ يَفْتَرِقَا حتى يَرِدَا عليَّ الحَوْضَ ١٠٥
إنّي لا أَجِدَ لِنَبِيٍّ الا نِصْفُ عَمْرِ الذي قَبْلَهُ، وَإِنِّي أُوشَكُ أَنْ أُدْعَى فَأُجِيبُ ----------٣٠
إنّي لَكُم فَرطٌ، وأنتمُ وَاردونَ عَليَّ الحَوض، وإنّي مُخَلِّفٌ فِيكُم الثَّقَلَين، كِتابَ الله وعِترَتي -------٩٨
إنّي مُخلّفٌ فِيكُم الثّقَلين كِتابُ الله و عترتي أهلَ بيتي----------٥٢٤
إنّي مُخلّفٌ فِيكُم مَا إن تمسَّكتُم بِه لَن تضلّوا مِن بَعدِي أبَداً، كِتاب الله وعِترَتي أهل بَيتي --------٦٦
إنّي مَقبوضٌ وإنّي قَد تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين كِتاب الله وأهلُ بَيتي ----------٤٨

أهلُ بيتي كسفينة نوح، مَن رَكِبها نجا، ومن تخلّف عنها هلَك ---------- ٤٥٧
أُوصيكم بالثَّقَلَيْنِ كتابِ الله وعِتْرَتِي، أَحَدُهُما أَعْظَمُ من الآخَر ---------- ١٠٧
أوّلُ سبعةٍ يَدخلونَ الجنّة: أنَا، وحَمزَة، وجَعفَر، وعَلي، والحَسَن، والحُسين ---------- ٤٩٢
الأئمّة من قريش ---------- ٤٥٢، ٤٥٣
أيّها النّاس الستُ أولىٰ بكم من أنفُسِكُم ---------- ٢١٠
أيّهَا النّاس ألَستُ أولَىٰ بكُم مِن أنفُسِكُم؟! ---------- ٢٠
أيّها النّاس إنّي تَاركٌ فِيكُم أمرَين لَن تَضلّوا إن اتّبعتُمُوهُمَا، وهُمَا كِتاب الله وأهل بَيتِي عِترَتي ----- ٤٢
أَيُّهَا الناس إني تَارِكٌ فِيكُمْ مَا إن أَخَذْتُمْ بِهِ لَنْ تَضِلُّوا بَعْدِي ---------- ٤٠
أيّها النّاس إنّي تاركٌ فيكُم مَا إن تمسّكتم به لَن تضلّوا مِن بعدِي أبداً، كتابَ الله وعترتي أهل بيتي - ٤٢٩
أيّها النّاس إنّي تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين كِتاب الله وَعِترَتِي أهلُ بَيتِي ---------- ٤٦
أَيُّهَا الناس إني فَرَطٌ لَكُمْ وَارِدُونَ عَلَيَّ الْحَوْضَ حَوْضٌ أَعْرَضُ ما بين صَنْعَاءَ وَبُصْرَىٰ فيه عَدَدُ---- ١٩
أيّها النّاس إنّي فَرطُكم وأنتمُ وَارِديّ عَلىٰ الحَوض وإنّي سَائلُكُم حِين تَردُون عَليّ عَن الثَّقَلَين ----- ٥٥
أيّهَا النّاس إنّي قَدْ خَلَّفْتُ فِيكُم كِتَابَ الله وسُنّتِي، وَعِتْرَتِي أهل بَيتِي---------- ٣٠٩
أيّها النّاس خَلفتُ فِيكم الثَّقَلين فَتمسّكُوا بهمَا لا تضلّوا بعدِي أبداً كِتاب الله وَعترتي أهل بيتي --- ٦٥
أيّها النّاس فَإنّمَا أنَا بَشَرٌ يُوشَك أن يَأتِيني رَسُول رَبّي فَأُجيبه ---------- ٣٩
أيّها النّاس فإنّي مقبوضٌ، أوشِك أن أُدعَىٰ فأجيبُ، فما أنتُم قائلون؟! ---------- ٦٢
أيّها النّاس قَد تركُت فِيكُم مَا إن اعتصَمتُم بِه لَن تضلّوا كِتابَ الله عزّ وجلّ ---------- ٦٩
أيّها النّاس، إنّي تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين، الثَّقَل الأكبَر والثَّقل الأصغَر ---------- ٥٢
تَركتُ فِيكُم اثنتَين لَن تضلّوا مَا تَمسكتُم بِهمَا كِتاب الله وسُنّتي ---------- ١٠٣
تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين كِتاب الله وأهلُ بَيتي---------- ٧٢
تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين لَن تضلّوا مَا تَمسّكتُم بِهمَا كِتاب الله وسُنّتي، وفِي رِوايَة وَعترَتِي أهلُ بَيتي --- ١٠٩
تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين، كِتابَ الله وعِترتِي ---------- ١٠٨
تَركتُ فِيكُم مَا لَن تضلّوا بَعدَه إن اعتصمتُم بِه كِتابَ الله ---------- ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٩٧
تَركتُ فِيكُم مَا لَن تضلّوا بَعدِي كِتاب الله وَعترتي أهل بيتي---------- ٦٣

الحَسَن والحُسين ابنَايَ ، مَنْ أَحَبَّهُمَا أَحَبَّنِي ، ومَنْ أَحَبَّنِي أَحَبَّهُ الله ---------- ١٤٥
خَالِفُوا المُشْرِكِينَ أَحْفُوا الشَّوَارِبَ وَأَوْفُوا اللِّحَى ---------- ٢٤١
خَالِفُوا اليهود فَإِنَّهُمْ لَا يُصَلُّونَ في نِعَالِهِمْ ولا خِفَافِهِمْ---------- ٢٤٠
خَلّفتُ فِيكُم الثَّقَلَين كِتاب الله وَعِترَتِي---------- ١٠٨
دَعْهُمَا يَتَمَتَّعَانِ مِنّي ، وَأَتَمَتَّعُ مِنهُمَا ، فَإِنَّهَا سَيُصِيبُهُمَا بَعْدِي أَثَرَةٍ ---------- ٣٠٩
ذَاكَ عِلْمٌ لا يَضُرُّ مَنْ جَهِلَهُ (تأمّل)، ولا يَنْفَعُ مَنْ عَلِمَه ---------- ٥٣١
سِتَّةٌ لَعَنْتُهُمْ وَلَعَنَهُمُ الله ، وَكُلُّ نَبِيٍّ مُجَابٌ---------- ١٥٠
سُدّوا الأَبْوابَ كُلَّهَا الاَّ بَابَ عَلِي ---------- ٣٠٧
السَّلامُ عَليكُم وَرَحمَة الله وبَرَكَاتُهُ أهلَ البَيت ---------- ١٥٦
سلمانُ منّا أهل البيت---------- ١٥١، ١٥٥
سَيكون مِن ولدي عدد نُقباء بني إسرائيل ---------- ٥٣٧
شَفاعتي لأهل الكبائر من أمّتي---------- ٣٣٣
صَومُ يُومِ عَاشُورَاء كفَّارةُ سَنَة---------- ٤٣٢
صُومُوهُ وَصُومُوا قَبْلَهُ يَوْمًا أو بَعْدَهُ يَوْمًا وَلاَ تَتَشَبَّهُوا بِالْيَهُود ---------- ٢٤١
صِيامُ يَومِ عَاشُورَاء كَفَّارَة سَنَة---------- ٤٣٧
العلماء ورثة الأنبياء ---------- ٥٣٠
عَلَّمَنِي جِبرئيل عَليه السّلام الصّلاة فَقَامَ فَكَبَّرَ لَنَا ، ثمّ قَرَأَ بِسمِ الله الرّحمّن الرّحيم ---------- ٢٨١
عليٌّ أقضَاكُم ---------- ٢٢٢
عليٌّ مِنّي بمنزلَة هارون من موسىٰ ---------- ١٣١، ١٦٥، ٢١٦، ٣٠٧، ٥٠٣
فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي فَمَنْ أَغْضَبَهَا أَغْضَبَنِي---------- ١٦٥
فمَن كَانَ الله ورَسُولُه مَولاه فَإنَّ هَذَا مَولاه ---------- ٧٤
فمَن كُنتُ مَولاه ، فعليٌّ مَولاه ، اللهمّ والِ مَن والاه ---------- ٢١٠
فَمَن كُنتُ مَولاهُ فَإنّ عَليًّا مَولاه ---------- ١٦
فِي الزّنَا سِتٌّ خِصَالٍ: ثَلاثٌ فِي الدّنيا، وثَلاثٌ فِي الآخِرَة، فَأمّا التِي فِي الدّنيا ---------- ٣٧٣، ٥١٨

فِيكُم كِتاب الله وعِترَتِي لَن تضلُّوا مَا تمسّكتُم بِهِمَا---------- ٦٤
قَد تَركتُ فِيكم شَيئين لَن تضلّوا بَعدَهُما كِتاب الله وسُنّتي، ولَن يَتفرَّقا حَتىٰ يَردا عَليّ الحَوض -- ١٠٢
قَدْ نَحِلَتْهُ المَهَابَةَ وَالْحَيَاءَ، وَنَحِلَتْ حُسَيْناً الشَّجَاعَةَ وَالْجُوْدَ---------- ٣١٠
كَانَ النّبي (ص) يَقْرَأُ بِسمِ الله الرّحمَن الرّحيم فِي صَلاتِه ---------- ٢٨١
كانَ رسول الله (ص) يجهرُ ببسمِ الله الرّحمن الرّحيم ---------- ٢٨٠
كَانَ يَجْهرُ ببسم الله الرّحمَن الرّحيم ---------- ٢٨٠
كَانَ يَقْرَأ بِسم الله الرّحمن الرّحيم ، الحَمدُ لله رَبّ العَالَمِين ---------- ٢٨١
كَانَت مَدّاً ، ثمّ قَرَأ بِسْمِ الله الرّحمَنِ الرّحِيم ---------- ٢٨١
كأنّي أنْظُرُ الى أحْبَارِ بَنِي إسرائيل وَاضِعِي أيمَانِهِم على شَمَائِلِهِم فِي الصّلاة---------- ٢٤٢، ٢٤٦
كَأَنِّي قد دُعِيتُ فَأَجَبْتُ فَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمُ الثَّقَلَيْنِ---------- ٢٣، ٥١، ٥٨
كَأَنِّي قَد دُعِيتُ فَأَجَبْتُ، إنّي قَد تَركتُ فِيكُم الثَّقَلَين، أحَدُهُمَا أكبَرُ مِنَ الآخَر، كِتَابَ الله،١٢، ١٣، ٧٢، ٧٣، ٧٥، ٩٦
كُلُّ بني أُمٍّ يَنْتَمُونَ الى عَصَبَةٍ الا وَلَدَ فَاطِمَةَ فَأَنَا وَلِيُّهُمْ وأنا عَصَبَتُهُمْ ---------- ١٤٤
كَيْفَ تَقُولُ إذَا قُمْتَ الى الصّلاةْ ---------- ٢٨٠
لا تَذهَبُ الدّنيا حَتّىٰ يَمْلِكَ العَرَبَ رَجُلٌ مِن أهْلِ بَيتِي ---------- ٤٩٢
لَا تَسُبُّوا أَصْحَابِي فلوا أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ---------- ١٦٢
لا تعُلّموهم فإنّهم أعلَمُ منكُم ---------- ٥٢٠
لا صَلاةَ لِمَنْ لا وُضُوءَ لَه ---------- ٢٣٥
لا نُوَرِّث مَا تَركنَاهُ صَدَقَة---------- ١٧٨
لا يزال الدين قائما حتىٰ تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفة كلهم من قريش--- ٥٤٥، ٥٤٦
لا يزال أمر أمتي صالحاً حتىٰ يمضي اثنا عشر خليفة ---------- ٥٥١
لا يزال هذا الأمر صالحاً حتىٰ يكون اثنا عشر أميراً، ثم قال كلمة لم أفهمها ---------- ٥٤٧
لا يزال هذا الأمر ماضياً حتىٰ يقوم اثنا عشر أميراً، ثم تكلم بكلمة خفيت علي فسألت عنها---- ٥٤٨
لا يزال هذا الأمر مؤاتي أو مقاربا، حتىٰ يقوم اثنا عشر خليفة، كلهم من قريش ---------- ٥٤٩

لا يزال هذا الدين ظاهراً على من ناواه، لا يضره مخالف و لا مفارق، حتى يمضي من أمتي اثنا عشر ٥٤٧
لا يزال هذا الدين قائما حتى يكون عليكم اثنا عشر خليفة، كلهم تجتمع عليه الأمة ---------- ٥٤٩
لَا يَزْنِي الزَّانِي حين يَزْنِي وهو مُؤْمِنٌ ولا يَشْرَبُ الخَمْرَ حين يَشْرَبُ وهو مُؤْمِنٌ ---------- ٥٨٨
لا يَزْنِي الزَّانِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ ---------- ٣٧٥
لَتَأْمُرُنَّ بِالمَعْرُوفِ ، وَلَتَنْهُنَّ عَنِ الْمُنكَرِ ، أو لَيُسَلِّطَنَّ الله عَلَيكُم شِرَارَكُم ---------- ٣٠٦
لَمْ يَزَلْ يَجْهَرُ فِي السُّورَتَينِ بِبسمِ الله الرّحمَنِ الرّحيم حَتّى قُبِض ---------- ٢٨١
الله مَولايَ أولى بي مِن نَفسِي ، لا أمرَ لي مَعَه ، وأنَا مَولى المؤمنينَ ، أولَى بِهِم مِنْ أنْفُسِهِم ------- ٢١٣
اللهم إنّ هؤلاء أهل بيتي ---------- ١٤٩، ١٥٣
اللّهُمَّ لا تُشْبِعِ بَطْنَه ---------- ١٦٣
اللّهُمّ هَؤُلاَءِ أَهْلُ بيتي وَخَاصَّتِي ، اللّهُمّ أذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً --- ١٥٢، ١٥٤، ١٥٧
اللهمّ والِ مَن والاه ، وعَادِ مَن عادَاه ---------- ٢٠٨، ٢١٠
لَو لَمْ يَبقَ فِي الدّنيا الاّ يومٌ واحِد، لطوّلَ الله ذلكَ اليَوم، حتّى يَبعثَ اللهُ رَجلاً مِن أهلِ بيتي ----- ٤٩٣
لَيس لِيوم عَلى يَوم فَضلٌ فِي الصّيام، الاّ شَهر رمَضان، **ويومُ عَاشُوراء** ---------- ٤٣٢، ٤٣٤
مَا أتاكُم مِن حَديثي فاقرأوا كِتاب الله واعتبروه فَمَا وَافقَ كِتابَ الله ---------- ٣٣٢
مَا أقَلّت الغَبراء ولا أظَلّت الخَضراء ذَا لَهجَةٍ أصدَقُ مِن أبي ذَرّ؟! ، فَقام طَوائفُ مِنَ النّاس ------ ٤٥
مَا كَانَ فِي الدّوحَات رَجُلٌ إلاَّ رَآهُ بِعينِه ، وسَمِعَ بِأُذُنِه ---------- ١٢
مَا مِن ذَنبٍ بَعد الشّرك بالله أعظمُ عِندَ الله ---------- ٣٧٤
ما وافقَ القرآن فَهُوَ مِنّي ، وأنا قُلتُه ---------- ١٦٤
مَثَلُ أهل بيتي فيكم كسفينة نوح ، مَنْ رَكِبَها نجا ---------- ٢٧٩، ٣٢١، ٤٢٩، ٥٧٦
مَنْ أرادَ أنْ يَحيا حَياتي، ويَموت مماتي، ويَدخل الجنّة التي وعدني ربي ---------- ٥٣٠
مَنْ أصْبَحَ لا يَهْتَمُّ بِأمْرِ المسْلِمين ، فَليسَ مِنَ المُسلِمين ---------- ٢٠٢
مِنْ بَنِي هَاشِم، قُلتُ: مِنْ أيِّ وَلَدِ بَنِي هَاشِم؟ قَالَ: مِنْ وَلَدِ عَبْدِ المطَّلِب ---------- ٤٩٢
مَن سرّه أن يحيا حياتي، ويموت ميتتي، ويدخل جنّة عدنٍ التي غرسها ربي بيده ---------- ٥٢٩
مَن سَمِعَ وَاعِيَتَنا أهَلَ البيت، ولَمْ يُجِبهَا كَبّه اللهُ عَلى مِنخَريه فِي نَارِ جَهنّم ---------- ٥١٥

مَن كُنتُ حَبيبَهُ فعليٌّ حبيبُه ---------- ٢٠٩
مَنْ كُنتُ مَولاه فَعَليٌّ مَولاه ، اللهّم والِ مَن وَالاه ١٣١، ١٦٥، ١٧٠، ٢٠٩، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢٢٢، ٢٢٣، ٥٠٣
مَن كُنتُ مولاه فعليٌّ مولاه---------- ٨، ٤١
مَن كُنتُ مَوْلاهُ فَهَذَا مَوْلاهُ ---------- ٥٨
مَن كُنتُ مَولاهُ فَهذا وَليّه، اللهمّ وَالِ مَن وَالاهُ وَعَادِ مَن عَادَاه ---------- ١٣
مَنْ كُنتُ مَولاه كُنتَ مَولاه---------- ٢١٥
مَن مَاتَ ولَم يَعرِف إمَامَ زَمَانِه مَات مِيتَةً جَاهَليّة ---------- ٥١٢
مِن وَلَدِي اثْنا عَشَرَ نَقِيباً، نُجَبَاء، مُحَدّثون، مُفهمّون، آخِرُهُم القَائِمُ بالحقّ ---------- ٥٤٤
المهدي اسمهُ باسمي، واسمُ أبيهِ باسمِ أبي، سَخِي على المال، شديدٌ ---------- ٤٩٣
مَهَدِي أمّتِي مِن أهلِ بيتِي جوادٌ بالمالِ رحِيمٌ بِالمَساكِين ---------- ٤٩٣
الْمَهْدِيُّ مِنْ وَلَدِك ---------- ٤٩٢
نَحْنُ سَبْعَةٌ بَنُو الْمُطَّلِبِ سَادَاتُ أَهْلِ الجَنَّةِ أَنَا، وَأَخِي عَلِيٌّ، وَعَمِّي حَمْزَةُ ---------- ٤٩٢
نعَم! أنَا دَعوَة إبرَاهِيم، وبَشَّرَ بِي عِيسى بن مَريم ---------- ١٠١
نّي تاركٌ فيكُم ما إن تمسّكتم به لن تضلّوا من بَعدي أبداً كتابَ الله وعترتي أهلَ بيتي -------- ٣١٧
هَذا سَبيلُ الله ثمّ خَطّ خَطّ فِي جَانِبه خُطُوطَاً ---------- ٥٧
هَذا سَبيلٌ، ثمّ خَطّ خَططاً فَقال هَذِه سُبُلُ الشّيطَان فمَا مِنهَا سَبيلٌ الاَّ عَليهَا شَيطانٌ يَدعُو اليهِ النّاس ٥٦
هكَذا نُبعثُ يوم القيامَة ---------- ١٧٢
وأنا تاركٌ فيكُم ثَقَلَينِ ، أوّلُهُما كتاب الله فيه الهُدَى والنّور ---------- ٣٤
وأنَا تَاركٌ فِيكُم ثَقَلَين فَذكَر كِتابَ الله وأهلَ بَيتِه ---------- ١٠٩
ولا تُعلّمُوهُم فَإنّهُم أعْلَمُ مِنكُم بِالكِتَاب ---------- ٥٢٢
ولا تُقَصّروا عَنهُم فَتَضِلّوا ---------- ٥٢٢
ومُ عَاشُورَاء كَفّارَة سَنَة ---------- ٤٣٥
وَيْحَ عَمَّارٍ تَقْتُلُهُ الفِئَةُ البَاغِيَةُ يَدْعُوهُمْ الى الجَنَّةِ وَيَدْعُونَهُ الى النَّارِ---------- ١٦٢، ١٧٤، ٥٨٨

وَيلٌ لِلعَرَاقِيبِ وَبُطونِ الأقدامِ مِنَ النّار ---------- ٢٣٧
يَا أيّهَا النّاس ألستُم تَشهَدُون أنَّ الله وَرَسُولَه أولَىٰ بِكُم مِن أنفُسِكُم ---------- ١٦
يا أَيُّهَا الناس إنما انا بَشَرٌ يُوشِكُ أن يَأْتِيَنِي رسول رَبِّي فَأُجِيبَهُ، وإني تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ---------- ٥٢
يَا أيّها النّاس إنّي تَركتُ فِيكُم..حديث التمسّك بالكتاب والعترة بتمامِه ---------- ٢٣
يَا أيّها النّاس إنّي خَلَّفتُ فِيكُم كِتاب الله وسُنّتي وعِترَتِي أهل بَيتِي---------- ٥٠
يَا أيّهَا النّاس إنّي فَرَطٌ لَكُم وأنتُم وَارِدُونَ عَليّ الحَوض ---------- ١٥
يَا أيّهَا النّاس إنّي قَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أَخَذتُم بِه فَلن تضلّوا بَعدِي الثّقَلين ---------- ٢٣
يَا أيّهَا النّاس إنّي قَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أَخَذتُم بِه لَن تَضلّوا كِتابَ الله وَعِترَتِي أَهَل بَيتي -------- ١٤
يَا أيّها النّاس إنّي كُنتُ قَد تَركَتُ فِيكُم مَا إن أَخَذتُم بِه لَم تَضلّوا بَعدِي الثّقَلَين ---------- ٢٧
يَا أيّهَا النّاس قَد تَركتُ فِيكُم مَا إن أَخَذتُم بِه لَم تَضلُّوا كِتابَ الله وَعِترَتِي أهلَ بَيتي-------- ٢٠، ٩٧
يَا أيّهَا النّاس، سُعِّرت النّارُ وأقْبَلَت الفِتَن كِقِطَعِ اللّيل المُظلِم---------- ٥٢١
يا بُريدَة ، الستُ أولىٰ بالمؤمنينَ مِن أنفُسِهِم---------- ٢٠٩
يَا عَلِي ، أنْتَ أخِي فِي الدّنيَا والآخِرَة، وَأقْرَبُ الخَلائِقِ مِنّي فِي المَوقِفِ يَوم القِيامَة ------ ٢١٧، ٣٠٧
يَا عَلِي ، لَعْنَتُكَ مِنْ لَعْنَتِي ، وَلَعْنَتِي مِنْ لَعْنَةِ الله، وَمَنْ يَلْعَنِ الله---------- ٣٠٨
يا فَاطِمَة، إنَّا أهلَ بَيتٍ أعطَانَا اللهُ سبعَ خِصالٍ، لَم يُعطِها أحداً مِنَ الأوّلين ---------- ٤٩٢
يَجْهرُ ببسمِ الله الرّحمن الرّحيم ---------- ٢٨٠
يخرجُ المَهدِي فِي أُمّتِي يبعثهُ اللهُ غياثاً للنّاس، تَنعُمُ الأمّة وتعيشُ الماشية ---------- ٤٩٣
يَضَعُ يَدَهُ اليُمْنَىٰ علىٰ يَدِهِ اليُسْرَىٰ ثُمَّ يَشُدُّ بَيْنَهُمَا علىٰ صَدْرِهِ وهو في الصَّلَاةِ ---------- ٢٥٠
يظهرُ في آخر الزَّمان رجلٌ يُسمَّىٰ أميرَ الغَضبِ لله---------- ٤٩٣
يكون اثنا عشر أميراً، فقالَ: كَلِمَةً لَم أسمعها، فَقال أبي: إنه قال: كلهم من قريش ---------- ٥٤٦
يكون بعدي اثنا عشر أميراً، ثم لا أدري ما قال بعد ذلك، فسألتُ القوم كلهم فقالوا: ------- ٥٤٨
يكون من بعدي اثنا عشر أميرا، قال: ثم تكلَّم بشيء لم أفهمه ---------- ٥٤٦

فهرس الأعلام

أبانُ بن تَغلِب ---------- ١٨١
أبان بن سَعيد بن العاص ---------- ٢٢٠
إبراهيم الجزار ---------- ٥٦٣
إبراهيم الشّبه ---------- ١٤١
إبْرَاهِيمُ النخعي ---------- ٢٧٥، ٥٦٥
إبراهيم بن أحمد القهمي ---------- ٤٨٨
إبراهيم بن إسماعيل طباطبا---------- ١٤١
إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب---------- ٥٣٧
إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي ---------- ٥٣٥، ٥٤٠
إبراهيم بن اليَسع المكّي ---------- ٢٠
إبرَاهيم بن رجَاء الشّيباني---------- ٢١٣
إبراهيم بن عبدالله الإمام النفس الرضية)---------- ٤٩٥
إبراهيم بن عبدالله الحجبي ---------- ٥٠٢
إبراهيم بن عبدالله الغالبي ---------- ٣٩٦، ٤٠٧
إبراهيم بن عبدالله المحض الإمام النفس الرضية ---------- ١٥١
إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي ---------- ٢٨٥،٣٢٧، ٤٧٩،٤٩٥، ٥٣٢
إبراهيم بن محمد بن أحمد بن الإمام عز الدين بن الحسن ---------- ١١٧
إبراهيم بن محمد بن الحسين ---------- ٤٨٨
إبرَاهيم بن محمّد بن ثَابِت(الحجبي) ---------- ٤٨
إبراهيم بن محمّد(بن أبي يحيىٰ) الأسلمي ---------- ٦٢
إبرَاهيم بن مَرزوق(ابن دينار البَصري)---------- ١٦،١٧

إبراهيم بن مُهاجر الأزدي ---------- ٦٣
إبرَاهِيم بن يَزيد النَّخَعي ---------- ٥٧٠
إبراهيم طباطبا ---------- ١٤١
إبراهيم(النّخعي) ---------- ٢٥٧
ابن أبي الحَديد المُعتَزِليّ ---------- ١٨٠،١٨٤،١٨٨
ابن أبي الدنيا ---------- ٣٧٤
ابن أبي حَاتم ---------- ٢٢،٢٧٧،١٧٧
ابن أبي شيبة --- ٢٣٣، ٢٧٥، ٢٧٩، ٢٨٩، ٢٨٧،٢٧٥، ٥٧٠، ٣١،٢٩١،٢٩٠، ٦٨، ٦٩، ٧٠، ٩٧
ابن أبي فدَيْك(محمّد بن إسماعيل)---------- ٤٧
ابن أبي مُعيط ---------- ١٦٨
ابن أبي وقّاص ---------- ٢٣١
ابن الأثير ---------- ٤٥، ٦٠
ابن الأشعَث ---------- ٢٤
ابن الجوزي---------- ٢٧٨، ٧٤
ابن الزُّبَيْر ---------- ٢٤٩، ٢٨٩
ابن القطّان ---------- ٢٧٦
ابن القيّم ---------- ٨٥، ٩٤
ابن المبَارك ---------- ٢٤٧
ابن المديني ---------- ٢٤٩،٢٥٠
ابن المغازلي الشافعي ---------- ٥٣
ابن بهران الصّعدي ---------- ١٤٨
ابن تيميّة ---------- ٨٢،٤١٨،٤١٣، ٨٦، ٩٨، ٩٩، ١٠٤، ١٠٥، ٤٧٨،٨٤،١٠٩
ابن جريج---------- ٢٩١
ابن جَرير ---------- ١٧، ٧١

ابن حبّان---------- ١٦٩، ٢٧٧، ٢٧٨
ابن حَبيبٍ البغدادي ---------- ٦٤
ابن حجَر الهيثمي ---------- ٢٦، ٥٩٢، ٨٤، ٧٨
ابن حَزمٍ الظَّاهِريّ ---------- ٧٢
ابن خزيمة---------- ٦٨
ابن خلدون ---------- ٤٥٤
ابن سبأ اليهودي ---------- ١٣١، ١٣٢
ابن سلامَة الطحاوي ---------- ٢٤١
ابن سهل الرّازي ---------- ٣٧٧
ابن سِيرين ---------- ٢٦٧
ابن شهاب الزُّهْرِي ---------- ٢٩١
ابن طاووس ---------- ٢٩٢
ابن عبد البر ---------- ٢٥٧، ٢٤١
ابن عبدربّه الأندلسي ---------- ٥٦
ابن عدي---------- ٢٧٨، ٤١٤
ابن عساكِر ----------٢٧٨، ١٥، ٥٩٠، ٥٩٢
ابن عَون ---------- ٥٧٠
ابن كثير ----------١٢، ٧٣، ٤٥٣، ٨٦
ابن ماجَة---------- ٤٣٩، ٢٤٧
ابن مردويه---------- ١٧٧، ١٥٥
ابن مندَه ---------- ١٧٢
ابن نُمَيْرٍ(هُو عبدالله بن نُمَير الهَمداني) ---------- ٢١
أبو إسحَاق(السّبيعي) ----------٥٧٨، ٤٦، ٤٨
أبو أَسِيدٍ ---------- ٢٤٤

أبو الأَحْوَصِ ---------- ٢٤٧
أبو الأعوَر ---------- ٢٠٢
أبو الجارود الزّيدي ---------- ٥٥٥، ٦١، ١٣١
أبو الحسَن الأشعريّ ---------- ٤١٤، ٤١٥
أبو الحَسن التّرَابي ---------- ٢٣
أبو الحسَن الدّارقطني ---------- ٥٦
أبو الحسين البصري ---------- ٤٧١
أبو الحسين الكاهلي الطبيب ---------- ٦١
أبو الحُسين محمّد بن أحمد بن تميم الحَنظَلِي ---------- ١٣
أبو الزبير ---------- ٢٥٠
أبو الضُّحَى(مُسلم بن صبيح ---------- ٣١
أبو الطفيل ---------- ٢٩، ١٥، ١٣، ١٩، ١١، ٢٨٠، ٤٩٣
أبو العالية ---------- ٣٤٢
أبو العبّاس أحمَد بن يَحيى ---------- ١٠٨
أبو العبّاس ثَعلَب ---------- ١٠٨
أبو الفتح بن الحسين الديلمي ---------- ٤٧٠، ٤٨٢
أبو القاسم البستي الزيدي ---------- ١٨١
أبو القاسم البلخي المعتزلي ---------- ٤٦٤، ٤٤٦، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٢
أبو القَاسم الحسن بن محمّد بن بشر الكُوفي الخزّاز ---------- ٤٥
أبو القاسم الكعبي ---------- ٤٧١
أبو الهذيل المعتزلي ---------- ٤٦٤، ٤٦٧، ٤٦٥، ٤٦٧
أبو الهيثَم بن التّيهان ---------- ٥٩، ٧٧، ٧٨
أبو أيوبٍ الأنصاري ---------- ١٦٤، ٢١٨، ٥٩، ٤٩٢، ٧٧
أبو بَكر أحمَد بن جَعفَر البزّار ---------- ١٣

أبو بَكر البَسطَامِي ---------- ٢٣
أبو بَكر القَاسِم بن زَكَرّيا بن يَحيى المُقرِئ ---------- ٤٠
أبو بكر بن أبي خيثمة ---------- ٥٩٢
أبو بَكْرِ بن أبي شَيْبَةَ---------- ٢٩
أبو بَكر بن إسحَاق ---------- ٤٢
أبو بكر بن علي بن أبي طالب ---------- ١٤٤
أبو بَكر محمّد بن الحُسين بن المزرَفِيّ ---------- ١٥
أبو بَكر محمّد بن الحسين بن مصلح الفَقيه بالرّي---------- ١٨
أبو بَكر محمّد بن بَالَويه ---------- ١٣
أبو تَوْبَةَ---------- ٢٥٠
أبو جعفر الطّحاوي ---------- ٩٦،١٢
أبو جعفر المنصور أبو الدوانيق) ---------- ١٤٦،٢١٤
أبو حاتم ---------- ١٧٠، ٤١٤، ٥٩٢
أبو حَازم ---------- ٢٤٦
أبو حَامِد الغَزالي---------- ٣٨٨
أبو حذيفَة ---------- ٤٥٢
أبو حُصَيْنٍ القَاضِي ---------- ٥٧
أبو حفص ---------- ٥٨٠
أبو حمزة الثمالي ---------- ٢٢٨، ٣٢٦، ٣٢٧، ٥٧٩، ٥٨٠،٢٧٥
أبو حُميد السّاعِدي---------- ٢٤٣،٢٤٤
أبو حَيّان التَيمِيّ ---------- ٣٩
أبو خالد الوَاسِطي ---------- ٢٢٤،٢٣٥، ٤٩٤، ٥٨٠،٤٢٤،٥٠
أبو خليفة ---------- ٥٥٥
أبو داود ---------- ٢٤٣، ٢٤٩، ٢٥٠، ٥٩٢

أبو رافع مولى النبي ---------- ٤٩١
أبو رَزِينٍ ---------- ٢٠٧،٣٤٢
أبو زرعة ---------- ٢٧٧
أبو زَكَرِيّا بن أبي إسحَاق---------- ٢٥٠
أبو سَعِيدٍ(الخُدري) ---------- ٢٥، ٢٨، ٢٢،٢١،١٧٨،١٧٧،٩٦، ٢٢،٢٣، ٧٧،٢٧،٢٦، ٥٤،
٤٠،٣٧٥،٣٧،٥٩، ٧١،٦٩،٥٥،١٨١
أبو سُفيان---------- ٢٦٦، ٢٦٨
أبو شُريحٍ الخَزاعيّ ---------- ٥٩،٧٧
أبو شُريح الخزاعي ---------- ٧٨
أبو صالحٍ ذكوان السمّان ---------- ١٠٠
أبو عَاصِمٍ الضَّحَّاكُ بن مَخْلَدٍ ---------- ٢٤٣
أبو عَامر(العقديّ) ---------- ٥٨،١٦،٧٤
أبو عَبدِ الرّحمَن ---------- ١٦٣
أبو عبد الله الثّقفِي ---------- ٢٧٦
أبو عبد الله الجدلي ---------- ٢٦٢،٢٦٣
أبو عبدالرحمن النّسائي صاحب السّنُن الحديثيّة ---------- ١٦٣
أبو عَبدالله الذَّهَبي ---------- ١٢
أبو عبيدة الحذاء ---------- ٥٥٥
أبو عُبيدَة بن الجرّاح ---------- ١٧٥
أبو عثمان النهدي---------- ٢٤٨
أبو قُتادَة الحارِث بن رِبعي---------- ٤٣٢،٢٤٣،٢٤٤
أبو قُدامَة الأنصاريّ---------- ٥٩،٧٧،٧٨
أبو كثير ---------- ٥٩٠
أبو محمّد القاسم الرّسي ---------- ٨٩

أبو موسىٰ الأشعري ---------- ٢٠٢، ٢١٠، ٥٨٩، ٥٩٠
أبو نُعَيْمٍ المَعْنَىٰ ---------- ٦٠
أبو هِشام الرِّفَاعي(محمّد بن يزيد ---------- ٥٦
أبو وَائِلٍ ---------- ٢٤٩
أبو يَعلىٰ---------- ١٧٧
أبوقتيبة بن مسلم الباهلي ---------- ٤٠٣
أبي بن كَعب ---------- ٢١٩
أحمد ابن حجَر العسقلاني ---------- ٨٥،٤٤،٢١،٢٢،١٥٢،١٧،٢٠٦،٧٤،٢٤١، ٤١٤
أحمد ابن محمد بن عيسىٰ بن زيد ---------- ٥٦١
أحمَد الوَاسِعِي ---------- ٢٢٦
أحمد بن إبراهيم أبو العبّاس الحسني ------- ١٨٠،٣١٣، ١٨١، ٤٥٤، ١٩٦،٥٢١، ٢٣،٦٤،٤٥٣
أحمد بن إبراهيم بن الحسن بن إبراهيم بن الإمام محمد بن سليمان بن داود بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب---------- ٩٠
أحمد بن أبي الحسن الكني ---------- ٤٨٧
أحمَد بن أبي بَكر بن إسماعيل الكِنانيّ البوصيري ---------- ٧٣
أحمد بن الإمام الهادي الى الحق الإمام الناصر لدين الله) ---------- ٣٨٣
أحمد بن الإمام الهادي إلى الحق يحيىٰ بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الإمام الناصر لدين الله) -- ٣٨٣
أحمد بن الحسن الجلال ---------- ٤٥٦، ٤٥٧
أحمد بن الحسن الرّصاص---------- ٤٠٥
أحمد بن الحسن بركات ---------- ٤٥٩
أحمد بن الحسين الإمام مانكديم) ---------- ٥١٥، ٣٨٥
أحمد بن الحسين الهاروني الإمام المؤيد بالله) ------ ٢٥٤، ٢٠٥،٢١٣،٤٣٤،٣٨٤، ٣٠،٢١٦،١١٣
أحمد بن الحسين بن أبي هاشم محمد بن علي بن محمد بن الحسن الإمام مانكديم) ------ ٢٥٤،٣٨٥
أَحْمَدُ بن الْقَاسِمِ بن مُسَاوِرٍ الجَوْهَرِيُّ ---------- ٥٧

أحمد بن حنبل ----- ١٥٢، ٢٠٦، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٧٧، ٢١، ١٧٠، ٤١٣، ٢٥، ٢٨، ٣٨، ٦٠، ٩، ٨٦، ٦٠، ٣١٦، ٢٦، ٢٤٣، ٨٤، ٩٧

أحمد بن سُليمان الإمام المتوكل على الله --- ٣٨٦، ٤٣٢، ٤٥١، ٤٣٤، ٤٣٢، ٤٥٢، ١٤٨، ٣٨٦، ٤٣٥، ٤٤٦، ٤٦٠، ٤٨٣، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٢٠، ٤٨٩

أحمَد بن سِنان ---------- ٥٧

أحمد بن سَيَّار القُرشي ---------- ٢٣

أَحْمَدُ بن شُعَيْبٍ ---------- ٧٢

أحمد بن عبدالله الطبري ---------- ٥٠٢

أحمد بن عبدالله الوزير ---------- ٤٥١

أحمَد بن عُبيد ---------- ٥٧

أحمد بن عمر ---------- ٥٧٩

أحمد بن عيسى بن زيد بن علي ٢٥٢، ٨٩، ٢٥١، ٥٢٠، ١٢٥، ٢٨٦، ١٣٢، ٢١٦، ٢٥٢، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٥٥، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٨٦، ٣٧٨، ٣٧٩، ٤٤٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٢٦٠، ٥٨٤، ١٤١، ٤٦٨، ٩٠، ٥٦٨، ٩٢

أحمَد بن عيسى بن عبد الله بن محمّد بن عُمَر بن علي بن أبي طالب ---------- ٥٦٨، ٢٨٥، ٢٣٥

أحمَد بن عيسى بن مَاهان الرّازي ---------- ٢٧٦

أحمد بن محمّد الثّعلبي النّيسابوريّ ---------- ١٠٨

أحمد بن محمد الشرفي ---------- ٣٩٠، ٣٩٣، ٣٩٤

أحمد بن محمد بن إبراهيم الخطابيّ ---------- ١٠٨

أحمَد بن محمّد بن أحمَد بن مَيمون ---------- ٢٠، ٩٧

أحمّد بن محمّد بن سَعيد(ابن عقدة) ---------- ٤٥، ٤٣، ٥٩، ٦٢، ٦١، ٤٤، ٦٠، ٥٢

أحمد بن محمد بن سلامة الطّحاوي ---------- ٧٢

أحمد بن محمد بن علي ابن حجر الهيثمي ---------- ١١٠

أحمد بن محمد بن علي بن أبي الرجال ---------- ٤٨٨

أحمد بن محمد بن لقمان ---------- ١١٦
أَحْمَدُ بن مَسْعُودٍ المَقْدِسِيُّ ---------- ٥٧، ٤٨٨
أحمد بن موسى الطبري أبو الحسين)---------- ١٨٨، ٤٠٤
أحمد بن يحيى المرتضى الإمام المرتضى) ---٢٦٤، ٣٨٩،٢٧٤، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٤١٩، ٤٩٧، ٣٩٢،٥٨٤، ١٧٧، ٤٣٥،٤٣٢،٤٢١، ١٣٨، ٢٦٠، ١٧٣،٢٥٥،١٧٦،٢٢١، ١٧٧، ١٨٢، ٢٢٧، ١٧٣،٢٣١، ١٨٩، ٢٣١، ٢٣١،٣٨٩،٢٥٥،٢٣٢
أحمد بن يحيى حابس ---------- ١١٧، ٤٠٦، ٥١٣
أحمَد بن يُونِس الضّبّي ---------- ٢٠
الأحْنَف بن قَيسٍ ---------- ٣٧٥، ٥١٩
إدريس بن إدريس بن عبدالله المحض ----------١٤١،٩١، ٥٨٣
إدريس بن عبدالله بن الحسن بن الحسن ---------- ٤٩٥،٨٩
الأزرَق بن عَلي ---------- ٤٢
الأزرَق بن قَيس ---------- ٢٨٩
أسَامَة بن زيد ---------- ٢١١
إسحاق ابن رَاهَوَيه ---------- ١٧
إسرائيل(بن يونُس) ---------- ٤٧، ٣٩
إِسْمَاعِيلُ بن إبرَاهيم(بن مقسم الأسدِي)---------- ٣٨، ٣٢
إِسْمَاعِيلَ بن أبي إِسْحَاقَ الملائي ---------- ٢٨٦،٢٥
إسماعيل بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد بن علي الإمام المتوكل الله)---------- ٣٩٥
إسمَاعِيل بن الحسَن بن زَيد ---------- ٣٠٨
إسماعيل بن جعفر الصادق---------- ١٨٨، ١٨٩
إسماعيل بن زياد السّكوني ---------- ٢٧٨
إسماعيل بن علي الأكوع -- ١٣٢،٤٤٦، ٢٦٢، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٥٨، ٤٥٩، ٢٦٢،٤٦٠

إسمَاعِيل بن عَليّ ---------- ٤٧
إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي ---------- ٧٣
إسمَاعِيل بن محمّد ---------- ٥٧
أَسْوَدُ بن عَامِرٍ ---------- ٢٨،٢٥
الأشرف بن علي ---------- ١٤١
الأصبَغ بن نُباتَة ---------- ٤٤،٤٥
الأعمش ---------- ١٠، ٩٦، ٣٤٢، ٢٦، ٢٣
الألباني ---------- ١٠، ٩٦
أم أيمن زوجة الرّسول ---------- ١٧٨، ١٨٩، ١٨١
أمّ سَلمة زوج النبي -- ١٥٢، ٤٩٢، ٢٨١، ١٥٤، ١٥٨، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٥٨، ١٥٩، ٧٨، ٧٧، ٦٤
أمّ هانئ ابن أبي طالب ---------- ٧٨
الإمام المرشد بالله ---------- ١٥٤، ١٦٩
أنس بن مالك ---------- ١٢٥، ١٩٥، ٢٩٠، ٢٨٨، ٢٨١، ٢٨٠، ٢٩١
البَراء بن عَازِب ---------- ٢١٩
بريد بن معاوية ---------- ٥٣٢
بُريدة ---------- ٢٠٩، ٢١١
البزّار ---------- ١٧٧
بسر بن أرطأة ---------- ١٦٨
بِشر بن الوَليد ---------- ٢٨
بَكر بن عبد الله ---------- ٢٨٩
بِلال بن رباح ---------- ١٩٦
بنيامين ابن يعقوب ---------- ٥٤٠
البيهقي ---------- ٢٣٣، ٢٦٧، ٢٧٤، ٢٨٢، ٢٨٧، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٤٨، ٢٩١، ٢٥٠
التِّرمذيّ ---------- ١٠٩، ١٤، ١١٠، ١٥٢، ٩٦، ٥٤٦، ١٧٢، ٢٧٥

جابر بن عبدالله الأنصاري ---- ٢٠،٧٧، ٩٧،٥٦،٤٣،٩٧،١٦٤،١١٠،١٣، ٣٧،٥٤٤، ٤٣، ٥٧، ٦٣،٤٤،٧٠، ٣٠٧،٢٨٠،٦٨،٧٠

جابر بن خَثيم ---------- ٢٨٤

جابر بن سمرة السابقة ٤٥،٥٣٨،٤٣٢،٥٥٠،٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٣، ٥٥٤

جابر بن يزيد(الجعفي)---------- ٦١

جار الله الزمخشري---------- ٤٨٧

جَالِد(بن سَعيد) ---------- ٥٦

الجبائي ---------- ٤٧٢

جُبير بن مطعم ---------- ٤٨، ٧٧

جَرير(ابن عبد الحميد الضّبي) ---------- ٣٩، ١٨، ٢٧٦

جَعفر الصادق) بن محمّدٍ٥١٨،١٤١،٩٧، ١٤٢، ١٨٢، ٤٦٥، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٩، ٥٠٩، ٥١٠، ٥٢٧، ٥٥٢، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٨٤١٤١، ١٤٢، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠٢، ٩٠،٥٥٢،٢٨٠،٢٨٤

جعفر بن أحمد بن عبد السلام ---------- ٤٨٦،٢٢٣،٤٨٧،٤٨٦،٢٢٣، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠

جعفر بن الحسن بن الحسن---------- ٥٣٥،٥٣٧،٥٤٠

جعفر بن القاسم ---------- ٤٥١

جَعفر بن حسَن الحلّي ---------- ٤٤٠

جعفر بن حُميد---------- ٣٠

جَعْفَرُ بن حُمَيْدٍ(القرشي أو العَبسيّ) ---------- ٢٩

جعفر بن عبدالسلام ---------- ٤٤٦، ٤٥١

جَعْفَرُ بن عَلِيٍّ الحَائِرِيّ ---------- ٤٩

جَعْفَرُ بن عَوْنٍ ---------- ٥٢

جعفر بن محمّد الأحمسي ---------- ٦١

جَعفَر بن محمّد المغرِب ---------- ٢٨٤

جعفر بن محمد بن منصور ---------- ٥٤٠
جَعفَر بن محمّد ١٨٠، ١٨١، ٥٥٩، ٢٨٣، ٢١٣، ٢١٣، ٤١٣، ٥٠، ٥١٩، ٥١، ٥٧٧، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٥، ٦٣، ٦٨، ٥٨٥، ٥٨٥، ٩٢، ٧٠
جعفر بن يحيىٰ البرمكي ---------- ٣٧٧
جَلال الدّين السّيوطي ---------- ١٧٧، ٧١
جندب ابن جنادة أبي ذَرٍّ الغفاريّ) ------- ١٧٦، ١٧٥، ١٦٤، ٤٤، ٧٧، ٤٥، ٣١٤، ٢١٩، ٤٥٧، ٧٨
جهلَ الكُميت بن زيد ---------- ٥٥٦
الجوزجاني ---------- ٢٤
حَاتم بن إسمَاعيل ---------- ٦٨، ٩٧، ٢٠، ٧٠، ٩٧
الحارث الأعور ---------- ٢٨٢
الحَارِثِ(الأعور) ---------- ٤٩، ٤٨
الحاكم الحسكاني ---------- ٥٧٩، ٢٢٨، ٥٨٠، ٣٢٦
الحاكم النّيسابوري ---------- ١٣، ١٨، ٤٢
الحاكم النيسابوري ---------- ٢٨٨، ٢٨٠، ٢٩٠
الحاكم ---------- ١٤٥، ١٥٠
حَبيب بن أبي ثَابت ---------- ١١، ١٠، ١٣، ٩٦، ٧٣، ٧٢، ٥٨، ٤٢، ٤١، ٣٦، ٩٦
الحجَّاج بن يوسف الثقفي ---------- ٢٤
الحجاج بن أبي زينب ---------- ٢٤٨
حُذيفَة بن أُسَيد ---------- ١٥، ٦٨، ٣٧، ١٩، ٧٧، ٤٤
حذيفة بن اليمان ---------- ١٦٩، ٥٣١
حسَّان بن إبراهيم الكرمَاني ---------- ٤٢
الحسن الأشعريّ ---------- ٤١٥
الحسن البصري ---------- ١٠٠
الحسن الجَلال ---------- ٤٥٧، ٢٢٧، ٤٥٨،

الحسن الدّاعي الكبير---------- ٩٠
الحسن العسكري ---------- ٥٣٩
الحسن بن إبراهيم بن عبدالله بن الحسن بن الحسن---------- ٤٥٤
الحسن بن أبي الحسن البصري ---------- ٣٤٢
الحسن بن أحمد الجلال ---------- ١٣٩، ٤٥٦
الحسن بن الإمام الهادي القاسمي ---------- ٣٩٦
الحسن بن الإمام الهادي لدين الله الحسن بن يحيىٰ بن علي بن أحمد بن علي بن القاسم -------- ٣٩٦
الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي ---------- ٥٣٥،٥٤٠،٥٣٧
الحسن بن الحسن بن علي ---------- ٥٧١
الحسن بن الحسن ---------- ٩١، ٩٢
الحسَن بن الحسين العربي(العرني)---------- ٤٥
الحسن بن الحسين بن زيد بن علي ---------- ٥١٨ ،٥٣٥، ٥٤٠
الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ---------- ٥٣٦
الحسن بن زيد---------- ٩٠، ٩٢
الحسن بن صالح بن حي ----------١٣١، ٤٢٤،٤٢٣
الحسَن بن عبد الرحمن بن يحيىٰ بن عبدالله بن الحسين بن القاسِم الرسي بن إبراهيم --------- ١٨٦
الحسن بن عبد الله بن سعيد العسكري ---------- ٥٤٠
الحسن بن عبد الله(أو عُبيِد الله) النّخعي ---------- ١٨، ٣١
الحسَن بن عُثمَان ---------- ٥٧
الحسَن بن عزالدّين ---------- ٤٣٥
الحسن بن عَليّ الينبعي ---------- ٢٨٥
الحسن بن علي بن أبي طالب ١٣١، ١٣٢، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٧٨، ١٨٦، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٧٩، ٢٨١، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٩، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥١٤، ٥٢١،

٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٥٦،
٥٦١، ٥٦٤، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٣، ١٤١، ٥٩٠، ١٩٠، ٢١٧،
١٥٢، ١٤٥، ١٤٤، ٤٥٥، ١٧٨، ١٨٠، ٢٣٠، ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٩٥، ٣٠٩، ٤١٤، ٤٢٩، ٤٣٥،
٤٤٠، ٥٢٨، ٥٣٧، ٥٦١، ٣٠٩، ٣٠٩، ٢٥٢، ١٨٦، ٥٧٢، ٣١٦، ٣١٧، ٤١٨، ٥٠١، ٥١٣، ٥٣٦،
٤٩٤، ٤١٥، ٥٦٠

الحسن بن علي بن الحسن الإمام الناصر الأطروش ---------- ٢٥٤، ٤٤٨، ٤٦٨،
٢٨٦، ٢٥٤، ٤٤٩، ٤٦٤، ٤٦٩، ٤٤٧

الحسن بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ----------٢٣٥

الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب -------٦١، ٩٠

الحسن بن علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب----------٢٣٨

الحسن بن علي بن عباس المستكا ----------٣٩٩

الحسن بن محمد الرصاص----------٤٨٨

الحسن بن محمد بن أحمد بن علي بن أبي الرجال ----------٤٨٨

الحسَن بن محمّد بن فهد العَلاّف أبو علي) ----------٢٧٨

الحسَن بن محمّد بن مُصعَبٍ الأشنَانِيّ الكُوفِيّ ----------٢٧

الحسَن بن مُسلم بن الطّيب الصّنعَاني ----------٥٥

الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب -------٦٦، ٨٩، ١١٣

الحسن بن يحيى بن الحسين بن زيد - ٢٣٦، ٢٨٦، ٢٥٩، ٤٦٨، ١٣١، ٢٧٣، ٤٦٨، ٢١٦، ٢١٧، ٢٢٧،
٢٧٠، ٤٤٧، ٤٥٥، ٤٦٧، ٤٣٢، ٥٨٤، ٥٢٠، ٤٣٤، ٢٧٢، ٢٢١، ٢٨٦، ٢٧٨، ٥٠١، ٣٨٠

الحسَن بن يَعقوب ----------٢٥٠

الحسن محمد بن علي البطحاني----------٤٥٥

الحسن(البَصري) ----------١٢٥، ٢٥٧، ٢٤٣، ٢٤٢، ٢٧٩، ٢٤٦، ٥٧٠، ٢٧٥، ٥٦٥

الحُسين ابن إسماعِيل(المحامليّ)----------٥٦

الحسين الفخي ----------٥٣٤

الحسين بن أبي طالب ---------- ١٤٨، ٤٧٤
الحُسين بن الحكم الحَبري ---------- ٤٥
الحسين بن القاسم العياني الإمام المهدي) ---------- ٤٨٣، ٤٨٥، ٣٨٤،٤٩٣، ٤٥٢، ٤٨٥، ٤٨٣،٣٨٤،٤٥١،٤٨٤،٤٨٦
الحسين بن القاسم بن محمد بن علي بن محمد بن علي بن الرشيد ---------- ١١٦
الحسين بن بدر الدين الإمام الحافظ) ---------- ٣٨٧،٤٣٣
الحسين بن بدر الدين محمد ---------- ١١٥
الحسين بن حرث ---------- ٢٣
الحسين بن زيد بن علي ---------- ٢٨٣، ٢٣٥،٢٨٥،٥٦٩
حسين بن عبدالله بن ضميرة ---------- ٦٢
الحسين بن علي بن أبي طالب١٣١، ١٣٢، ١٤١، ١٤٤، ١٤٥، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٥٧، ١٧٨، ١٨٦، ١٩٠، ١٩١، ١٩٢، ٢٠٥، ٢٢٤، ٢٢٨، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٤، ٢٥٢، ٢٦١، ٢٧٩، ٣٠٩، ٣١٠، ٣٢٦، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٩، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٦٥، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٩٧، ٥٠١، ٥١٤، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٤٠، ٥٥٣، ٥٥٦، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٤، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٣، ١٤١،٥٩٠، ١٩٠، ٢١٧، ٢٩٥، ٣٠٩، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٥، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٥٥، ٤٩٤، ٥١٣، ٥٦٠، ٥٧٢، ١٤٥،٥٨٢، ١٧٨، ١٨٠، ٢٥٢، ٤٣١،٣٠٩،٤٩٤، ٤٣٤، ٣١٥،٥٣٧،٤٣٥،٤٣٦
الحسين بن علي بن أبي طالب ---------- ٥، ١١، ٩٢،٥٠،٥١
الحسين بن علي بن الحسن بن الحسن بن الحسن بن علي ---------- ٥٨٣
الحسين بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ---------- ٥٣٥،٥٣٧، ٤٣٠،٥٤٠
الحسين بن عَلي بن جَعفر(الأحمر الكوفي ---------- ٤٨
الحُسَين بن عُمَر بن بُرهَان الغَزَّال ---------- ١٥
الحسين بن محمّد القَاضِي ---------- ٢٣

حُسَيْنُ بن مُحَمَّدٍ ---------- ٦٠
الحسين بن مسعود البغوي ---------- ١٠٨
الحسين بن مسكين ---------- ٦١
الحسين بن يحيىٰ البجلي ---------- ٥٧٩
الحسين بن يحيىٰ الحوثي الحسني ---------- ٤٠٢
الحسين صاحب الشفاء(الأمير) ---------- ٢٥٩، ٢٦٠
حُصَيْنُ بن سَبْرَةَ ---------- ٣٢
حَفص(بن عمر بن عامر ---------- ٥٦
حفصَة بنت عمر بن الخطاب زوج النبي صلىٰ الله عليه وآله وسلم ---------- ١٧٣، ٢٠٧
الحكَمُ بن أبي العَاص ---------- ٣١٤
الحَكم بن عمر الرّعيني ---------- ٢٩٠
الحكم بن عُمير ---------- ٢٨٢
حكيم بن جبير ---------- ١٦٧، ٣٢٧، ٣٠، ٢٩
الحَلبي ---------- ٢٧٨
حمّاد بن زَيد ---------- ٥٧
حمّاد بن يَعلىٰ ---------- ٢٨٤
حمزة بن سليمان ---------- ٤٨٨
حمزة بن عبدالمطلب ---------- ١٥٠، ١٥١
حمزَة بن علي الحلبي ابن زهرة) ---------- ٤٤٠
حميد المحلّي ---------- ٦١
حميدان القاسميّ ---------- ٤٦٤، ٤٧٢، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٥
حميدان بن يحيىٰ بن حميدان ---------- ١١٥
حنش بن المعتمر ---------- ٤٦
الحويزي ---------- ٥٤٠

خَالد بن سَعِيد بن العَاص الأموي---------- ٢١٩
خَالِدُ بن عبد اللهِّ(الواسطيّ)---------- ٣١
خالد بن يزيد الطبيب ---------- ٦١
خالد بن يزيد العمري ---------- ١٧٢
خديجة بنت خويلد زوج النبي صلى الله عليه وآله وسلم---------- ١٥٣
خزيمَة بن ثابت---------- ٥٩،٧٧
الخطيب البغدادي ---------- ٦٣، ١٠٤
خَلَف بن سَالم المخرَمي---------- ١٣
الخوئي ---------- ٥٦٣
الدارقطني ---------- ٤٥،٢٨٠،٢٤٨، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٩
دان بن يعقوب ---------- ٥٤٠
داود بن الحسن بن الحسن بن علي ----------٥٣٥، ٥٣٧،٥٤٠
دَاود بن المبارك ---------- ١٨٤
دَاود بن سليمَان يُوسف بن أحمَد الغَازي---------- ٥١
داود بن كثير ---------- ٥٥٨
دَعلَج بن أحمَد السّجزي ---------- ٤٢
الذّهبي ---------- ٢١، ٤٤، ٨٥
الذّهبي ---------- ٢٩٠، ٤١٤
الرّبيع بن أنس ---------- ٣٤٢
الرَّبِيعُ يَعْنِي بن أبي صَالِحٍ الأَسْلَمِيَّ---------- ٦٠
رَبيعة بن فروخ ---------- ٢٧٥
رَجاءُ بن عبد الله ---------- ٦٠
رجم الأسلمي---------- ٥٤٥
الرّكين(بن الرّبيع) ---------- ٣١،٥٧

روبيل بن يعقوب ----------٥٤٠
الريان بن الصلت ----------٥٧٨
الزّبير بن العوام ----------١٢٩، ١٦٥، ١٧٥، ٢١٠، ٥٠٤، ٢١٩، ٥٠٧
الزّبير بن حَبيب بن ثَابت بن عَبد الله بن الزّبير ----------٦٩
الزحيف صاحب مآثر الأبرار) ----------١٨١
زُرْعَةَ بن عبد الرحمن----------٢٤٩
زَكَرِيَّا بن يحيى السَّاجِيُّ ----------١٩
زَكريّا(ابن أبي زائدة) ----------٥٤
زُهَيْرٌ بن حرب ----------٣٢
زِيَادُ بن أبي زِيَادٍ ----------٦٠
زياد بن المنذر العبدي الهمداني أبي الجَارود) ----------٤١٣، ٤١٥، ٤١٦، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤١٤، ٤٢١، ٦١، ٤٢٢
زيد القاضي زيد)----------٢٥٤
زيد بن أرقم ---------- ١٠، ١١، ٣٦، ٣٧، ١٣، ١١٠، ١٨، ٢٩، ٣٩، ٣٢، ٣١، ٤٤، ٧٢، ٧١، ٦٨، ٦٠، ٥٨، ٥٣، ٥٢، ٤٧، ٤٥٧، ٤٢، ٤١، ٤٠، ٣٨، ٧٧، ٧٣، ٩٦
زَيد بن الحباب(ابن الرّيان ----------٦٩
زَيْدُ بن الْحَسَنِ الأَنْمَاطِيُّ---------- ١٩، ١٤، ١٣، ٩٢، ٥٣٨، ١٥
زيد بن الحسن البيهقي----------٤٨٧
زَيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ---------- ١٨٢، ١٨٠
زَيْدِ بن ثَابِتٍ ---------- ٩، ٧٨، ٧٧، ٧٣، ٧١، ٥٧، ٤٥٧، ٣١، ٢٩، ٢٨
زيد بن علي الإمام الأعظم١٧٦، ١٧٧، ١٩٨، ١٢٥، ١٤٠، ٢١٧، ٢١٤، ١٩٦، ١٣٦، ٢٧٣، ٢٧٣، ١٤١، ٢١٦، ٢٢٤، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٥٢، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٧٣، ٣٧٧، ٢٣٤، ٢٣٥، ٢٣٥، ٢٦٣، ٢٩٥، ٢٦٥، ٢٧٣، ٢٩٦، ٣١٤، ٥٣٤، ٤٧٥، ١٣٥، ١٣٦، ٥٤٠، ١٣٨، ٥٩٢، ٥١٩، ٣٠٧، ٥٦١، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦، ٢٢٨، ٢٣٠، ٢٨٣، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠، ٣٠١،

٣٠٢، ٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢٨، ٤١٣، ٤١٧، ٤١٨، ٤٢٢، ٤٤٨، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٩، ٤٩٤، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٣٢، ٥٣٨، ٥٥٢، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٤، ٥٨٠، ٥٨٢، ٥٩١، ٥٩٢، ٢٢٤،١٤،٥٩٤، ٢٢٦، ٢٩٦، ٢٩٧، ٢٩٨، ٣٠٥، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٥٣٨، ٣١٥، ٣١٦، ٤٢٤،٤٩، ١٣٤،٥٣٥،٥٢٨،٤٤٨،٣٠٦،٩٢،٩٠،٦٥،٥٢٨،٥١٧،٥٠، ٢٣٥، ٥٣٧، ٦٥، ٢٥٢،٣٧٧، ١١٢، ٤١٣، ٢٢٨،٣١٤،٥١٦

زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن علي بن أبي طالب ---------- ٩٠

زيد بن موسىٰ الرضا ---------- ٥٢٧

زيلون بن يعقوب ---------- ٥٤٠

زَينَب بن عَوف الأنصَاري ---------- ٤٤

السّاجي ---------- ١٦٩

سَالِم بن عُمَر ---------- ٢٧٥

سالم مولىٰ أبي حذيفة---------- ٤٥٣

سَالِم(ابن عبدالله بن عُمر) ---------- ٥٥

السّخاوي ---------- ٥٢

السّدي ---------- ٣٤٢

سعاد بن سُليمَان(الجعفي) ---------- ٤٨

سَعد بن أبي وقّاص ---------- ١٦٧، ١٧٥،٣٢٧، ٢١١، ٧٧،٥٩٠،٥٥،٥٩١

سَعد بن جُنادَة ---------- ٢٣

سعد بن طريف ---------- ٤٤،٢٧٧

سعد بن طريق ---------- ٢٧٧

سَعد بن عُبادَة ---------- ٤٥٤،٤٥٣،٢٢٠

السّعدي ---------- ٢٤٨

سَعِيدِ بن أبي سَعِيدٍ ---------- ٢٨٧
سَعيدُ بن المسيّب ---------- ١٦٧، ٢٤٧، ٣٢٧، ٢٩٠، ٥٧٠
سعيد بن جبير ---------- ١٢٥، ٢٥١، ٢٤٧، ٢٨٧، ٢٩٠، ٢٨٨، ٥٧٠، ٥٧٠، ٢٩١
سعيد بن خثيم ---------- ٢٨٤
سعيد بن زيد ---------- ١٧٥
سَعيد بن سلمَة ---------- ٢٢
سَعِيد بن سُليمَان ---------- ١٤، ١٩
سَعيد بن عبد الرحمن بن أبزىٰ ---------- ٢٨٧
سَعِيدُ بن عبد الكَرِيمِ بن سَلِيطٍ الحَنَفِيُّ ---------- ٥٨
سَعيد بن مَسروق ---------- ٦٨
سعيد بن مسلمَة الأموي ---------- ١٧٢، ٢٢، ٢٣
سفيان ابن خالد الأعشىٰ ---------- ٤٩٤
سفيان الثّوري ---------- ٢٣١
سُفيان بن وَكيع ---------- ٢٧
سَلمَان الفارسي ---------- ١٥١، ١٤٥، ١٥٥، ١٧٥، ٢٢٠، ٢١٩، ١٦٢، ٢١٨
سلمَة بن كُهيل ---------- ٤٢، ٤١، ٤٣
سليمان بن عبدالله المحض ---------- ١٤١، ٥٨٣
سليمان بن عبدالله ---------- ٥٢٧
سُليمَان بن عُبيدالله الغَيلاني ---------- ١٧، ٥٨
سليمان بن محمد بن أحمد بن علي بن أبي الرجال ---------- ٤٨٨
سُليمان بن مُوسىٰ الدمشقي ---------- ٢٥٠
سليمان بن ناصر ---------- ٤٨٨
سليمان جرير ---------- ٤٩٧
سُلَيْمَانَ يَعْنِي الأَعْمَشَ ---------- ٧٢

سُليمَان(الأعمَش) ----------١١، ١٠،٩٦، ١٣
سِماك بن حَرب ---------- ٢٤٧
سَهْلُ بن سَعْدٍ ----------٧٨،٧٧،٥٩،٢٤٦،٢٤٤
سورة بن كليب ---------- ٥٧٧
سَيَّارٍ أبي الحَكَمِ ---------- ٢٤٩
السيد حميدان ---------- ٤٧٠
سَيف بن عُمَر ---------- ٢٧٧
السّيوطي---------- ١٥٥
السيّوطي ---------- ١٧
شُجَاعُ بن مَخْلَدٍ ---------- ٣٢
شدّاد أبو عمّار ---------- ١٥٤
الشريف الحسني---------- ٢١٦، ٢١٧
شَرِيك(ابن عبدالله بن أبي شَريك النّخعي)---------- ٢٩، ٥٧، ٩، ٣١، ٢٨
شُعبَة بن الحجّاج أبو بسطَام ---------- ٣٠٧
الشّعبي---------- ٢٨٢
شُعيب بن خَالد(البجلي الرّازي ---------- ٤١
شمس الدّين ابن سعد الزّرعي ---------- ١٠٥
شمس الدّين السّخاوي ---------- ٧٧
شمعون بن يعقوب ---------- ٥٤٠
الشهرستاني ---------- ٤١٥، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٩، ٤٦٥، ٤٩٧
الشيخ الصدوق ----------٥٧٩، ٥٦٢، ٥٤٠
الشّيخ المُفيد ---------- ٤٣٨، ٤٣٩
صارمُ الدّين الوزير ---------- ٢٢٥
صَالِحُ بن أبي الأَسْوَدِ---------- ٢٣

صالِح بن محمّد الحافِظ البَغدادي ---------- ١٣
صدقة بن يَسار ---------- ٦٩
الصّدوق ---------- ٨٧
صعصعة بن ناجيَة ---------- ٦٤، ٧٧
صفوان الجمال ---------- ٥٦٠
صلاح بن أحمد فليتة ---------- ٤٠٨
ضُميرة الأسلميّ ---------- ٦٢، ٧٧
طاهر بن عبيدٍ ---------- ٤٩٥
طاوس اليماني ---------- ١٢٥، ٢٥٠
الطّبراني ---------- ١٧٨
الطبرسي ---------- ٥٥٢
الطّبري ---------- ٤٥٣
طلحة بن عبيدالله الثقافي ---------- ١٢٩، ١٦٥، ١٧٥، ١٨٨، ٢١٠، ٥٠٤، ٢١٩، ٥٠٧
طلحة بن عمرو المكي ---------- ٢٤٨
الطوسي ---------- ٥٥٢
الطّوسي ---------- ٨٧
عَاصم بن أبي النّجود ---------- ٥٧، ٢٩٠
عَاصم بن العَبّاس الأسْدي ---------- ٢٩٠
عَاصِم بن عُبيد الله ---------- ٦٩
العَاصمِي الشّافعيّ المكّي ---------- ٦٤
عامر بن شراحيل ---------- ٤٩
عامر بن ليلى ---------- ٧٧، ٧٨
عَامر بن واثلة الكناني ---------- ٦١، ٩٦
عائشة بنت أبي بكر الصديق -- ١٦٥، ١٧٦، ٢١٠، ٢٣١، ١٥٠، ١٩٦، ٥٠٦، ١٩٨، ١٩٠، ٢١٨، ٢٠٧، ٢٣٣، ١٩٩، ٤٣٣

عبّاد بن يَعقوبٍ الأسْدِي---------- ٢٧
عَبّاد بن يَعقوب الرّواجني ---------- ٢٨٥
العبّاس بن أحمد البرقي(أبو حَبيب) ---------- ١٥
العبّاس بن أحمد بن إبراهيم الحسني ---------- ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٢٦
العبّاس بن عبدالمطلب ----------١٥٠، ٢١٩، ١٥١
العبّاس بن علي ---------- ١٤٧
عبّاس بن محمّد ---------- ٥٧
عبد الأعلىٰ مولىٰ ال سام ---------- ٥٥٧
عبد الحَمِيدِ بن جعفر ---------- ٢٤٣
عبد الرّحمن بن أبي سَعيدٍ الخُدرِيّ ---------- ٢٤
عبد الرحمن بن إسحاق الكُوفِيِّ---------- ٢٤٩
عَبد الرّحمَن بن صَالِحٍ ---------- ٢٣
عبد الرحمن بن صخر أبو هريرة -- ١٧٢، ٢٠٧، ٢٤٢، ٢٠٥، ٢٨٠، ٢٠٦، ٢٠٧، ٢٠٨، ٢٣٣، ٢٨٧، ٢٨١، ٢٤٩، ٥٣٠، ٥٣٢، ٥٢٩، ٥٣٦
عَبد الرّحمَن بن عُمر بن أحمَد ---------- ٥٦، ٥٧
عبد الرحمن بن محمد العرزمي ---------- ٢٨٤
عبد الرّحمَن بن يَزيد ---------- ٢٦٧
عبد الرؤوف المناوي ---------- ١٠٥، ١١١
عبَد العَزيز ابن المطَّلِب(ابن عبدالله بن حنطَب) ---------- ٤٧
عبد الكَريم أبي أميّة ---------- ٢٥٠
عبد الكَريم بن أبي المُخارِق البّصري---------- ٢٥٠
عَبد الكَريم بن هلال ---------- ٢٨٤
عبد الله ابن عمر ----------١٧٢، ٢١١، ٢٤١، ٢٨٩، ٢٧٥
عبد الله بن أبي قحافة أبو بكر الصديق١٢٩، ٥٠١، ١٣٠، ١٤٧، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٧٠، ١٧١،

١٧٣، ١٧٥، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٨، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٥، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٦٨، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٦، ٥٠٧،١٧٠، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٤، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٨٩، ٣١٣،١٨٢، ٣١٢، ١٩٥، ٢٠٣، ٢٦٦

عبد الله بن أحمد بن حنبل ---------- ١٣

عبد الله بن إسحَاق الخرسَاني ---------- ٢٧٧

عبد الله بن الباهر بن علي ---------- ٥٤٠

عبد اللهِ بن الْعَيْزَارِ ---------- ٢٤٧، ٥٧٠

عبد الله بن بريدة ---------- ٢٨٢

عبد اللهَّ بن بُكَيْرٍ(الغنوي)---------- ٢٩، ٣٠

عبد الله بن حَنْطَب ---------- ٤٧، ٧٧

عبد الله بن سنان ---------- ٥٨٦

عبَد الله بن عُمَر بن الخطاب---------- ٥٥،٢٧٥،٢٧٤،٧٨،٧٧،٥٥٧،٢٨٢،٢٧٤

عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة---------- ٥٤، ٦٩

عبد الله بن محمّد بن عُثمان ---------- ٥٣

عبد الله بن مَسْعود ---------- ١٦٤،١٦٢،١٤٥، ٢٦٧،١٧٥، ٤٩٢، ٥٥٠، ٥٧

عبد الله بن يحيىٰ ---------- ٥٨٠

عبد اللهَّ(بن أحمد) ---------- ٦٠

عَبد الملك بن أبي سُليمان ---------- ٢٣، ٢٧، ٤٠

عَبد الملك بن محمّد الرُّقَاشِي---------- ١٣

عبد الملك(ابن أبي سُليمان) ---------- ٢٢

عبد الوَاحِدِ بن زِيَادٍ ---------- ٢٤٩

عَبْدُ بن حُمَيْدٍ ---------- ٧٣

عبدالجبّار بن أحمد المُعتزلي ---------- ١٦٩

عبدالحمِيد بن صُبيح ---------- ٥٥
عبدالرحمن بن الأصبهاني ---------- ٥٨٥
عبدالرحمن بن الحجاج ---------- ٥٥٩
عبدالرّحمن بن حسين بن محمّد بن مهدي شايم ---------- ١١٨، ٤٠١
عبدالرّحمن بن عَوف ---------- ٧٨،١٧٥
عبدالرزاق حسين حرز الدين ---------- ٥٧٩
عبدالسلام الوجيه---------- ١٣٨، ١٣٩
عبدالسّلام بن عَبدالملك بن حَبيب البزّار ---------- ٥٣
عبدالسلام بن محمد بن عبدالوهاب الجبائي المعتزلي ---------- ٤٤٦
عَبدالعزيز ابن البرّاج الطّرابلسي ---------- ٤٣٩
عبدالله ابن الزبير ---------- ٢٨٩
عبدالله ابن حمزة الإمام المنصور بالله) ---------- ٤٧٢
عبدالله ابن عبّاس ----- ١٧٥، ٢١٨، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٣، ٢٤١، ٢٨١، ٢٨٧، ٢٨٨، ٤٣٤، ٤٥٧، ٢٣٣،٤٩٢، ٢٤١، ٢٤٨،٢٨٠
عبدالله ابن مِسعود -- ٢١٨،١٧٦، ٢٣١، ٢٤٨، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٣١،٣١٤، ٢٦٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٤
عبدالله المحض---------- ١٤١، ١٨٢، ١٩٦، ٢٦٩، ٢٧٣، ٢٧٨، ٥٢٣، ٩٢،٥٢٧
عبدالله بن أبيّ بن سَلول---------- ١٦٤
عبدالله بن أحمد الطائي ---------- ٥١
عبدالله بن أحمد بن عامر الطائي ---------- ٥٠
عبدالله بن الأرقَم ---------- ٣١٤
عبدالله بن الإمام الهادي يحيى بن الحسين القاسمي ---------- ٢٣
عبدالله بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب ------- ٢١٦، ٢٨٤، ٢٨٥، ١٨٥،٥٣٦، ٢٦٩، ٤١٣،٢٨١،١٨٠،٢٧٣،٢٨٤، ٤٢٤، ٥٤٠،٥٣٥،٤٧١
عبدالله بن الحسين بن القاسم بن إبراهيم الرسي ---------- ٣٨٢

عبدالله بن الزّبير ---------- ٢٨٩، ٣١٥، ٥٧٠
عبدالله بن العبّاس ---------- ٢١٩، ٢٨٢
عبدالله بن بقطر ---------- ١٦٩
عبدالله بن جعفر ---------- ١٩١، ٢٤٨
عَبدالله بن جعفَر(بن أحمَد بن فَارِس الأصبهَاني) ---------- ٢٠
عبدالله بن حماد ---------- ٥٣٢
عبدالله بن حمزة الإمام المنصور بالله١٦١، ١٦٦، ٣١٣،٦١،١٣٠،٢٠٦، ٣٨٦، ٤٠٠، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٦٤، ٤٧٢، ٤٨٩، ٤٩٥، ٥٠٠، ٥٢٩،٤١٧، ٤٤٧، ٤٨٨، ١٨٦،٤٣٥، ٤٩٧
عبدالله بن حمزة بن أبي النجم ---------- ٤٨٨
عبدالله بن حمود بن درهم العزي ---------- ٤٨٦
عبدالله بن سبأ ---------- ١٣٠
عبدالله بن عباس ---------- ٧٨،٢٨٨،٢٨٧،١٩٠
عبدالله بن علي بن الحسين بن علي ---------- ٥٣٥، ٥٣٧
عبدالله بن عون ---------- ٢٧٥
عبدالله بن محمد ابن الحنفية أبو هاشم) ---------- ٤٦٥، ٤٦٦
عبدالله بن مَسْلَمَة ---------- ٢٦٩،١٨٥،٢٤٦
عبدالله بن موسى بن جعفر ---------- ٢٧٢،٢٨٥،٢٧٣
عبدالله بن موسى بن عبدالله ------ ٢٦٩،٢٧٨، ٤٤٧، ٥٢١، ١٨٤،٢٨١،٢٨٥،٤٦٨،٨٩،٥٨٤
عبدالله بن يزيد البغدادي ---------- ٣٨٣، ٥٧٠
عبدالله حميدالدين ---------- ٥٥٣
عبدالمطلب بن ربيعة بن الحارث ---------- ١٤٨
عبدالملك بن عُمير ---------- ١٦٩
عبدالنبي بن مهدي ---------- ٤٨٧

عبدعلي العروسي الحويزي ---------- ٥٨١
عبيد الله بن عبد الله بن الحسن بن جعفر بن الحسن بن الحسن بن علي ---------- ٥٤٠
عُبيد الله بن مُوسَى(بن أبي المختار العبسيّ) ---------- ٤١
عبيد بن إسْحاق ---------- ٢٧٧
عُبَيْدُ بن غَنَّامٍ ---------- ٢٩
عُبيدالله العبّاسي ---------- ١٤٧
عُبيدالله العمري ---------- ٣٠٨
عُبيدالله بن أبي رَافع ---------- ٣٠٨
عُثْمَانُ بن أبي شَيْبَةَ ---------- ٢٤٧
عُثمان بن الخطاب ---------- ١٧٣
عُثْمَانَ بن المُغِيرَةِ(الثّقفي) ---------- ٣٩، ٤٧
عُثمَان بن حُنَيف الأنصَاري ---------- ١٧٩
عثمان بن عفان---- ١٢٩، ١٦٥، ١٦٧، ١٨٩، ٢٢٢، ٢٦٩، ٤٩٧، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٨٩، ٥٩٠، ١٦٦، ١٧٣، ١٧٥، ٢١١، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٤٩٨، ٥٠٧، ٢٦٧، ٢٠٧، ١٨٨، ١٧٦، ٥٩١، ٣١٣، ٥٠٠
عثمان بن علي بن أبي طالب ---------- ١٤٤
عُديّ بن حاتم ---------- ٥٩، ٧٧، ٧٨
عرفَجَة بن عبدالله الثّقفي ---------- ٢٧٦
عز الدّين بن الحسن ---------- ٢٢٥
عِصْمَةُ بن سُلَيْمَانَ الخَزَّازُ ---------- ٥٧
عطيّة بن سَعد العَوفي ---------- ٢٣، ٢٢، ٢٤، ٢٧، ٢٨، ٢٦، ٢٤، ٢٣، ٢١
عَطيّة(العوفي) ---------- ١٠، ٥٤، ٢٥، ٢١، ٩٦، ٥٥، ٤٠
عُقبَة بن عامِر ---------- ٥٩، ٧٧، ٧٨
العقيلي ---------- ٢٤٨

عكرمة ----------٢٨٨
العَلاءُ بن صَالح التّيمي ----------٢٤٩
عَلقَمَة----------٢٧٥
علي ابن المديني ----------٢٤٨
علي الرّضا ---------- ٢٥٢، ٥٥٩،٥٦٣
علي العريضي ----------٥٦٣
علي بن إبراهيم القمي ----------٥٨٠
عَلي بن أبي طَالب ----------٤١٤
علي بن أبي الفوارس الهمدَاني أو محمد) ----------٤٠٤
علي بن أبي الفوارس ----------٤٠٤
علي بن أبي طاب١٦،٥٦٦، ٤٨،٢٠، ١٢٩،٥٩٠،٢١٧،٤٩، ١٣١، ١٤٠، ١٤١، ١٤٤، ١٤٦، ١٤٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٥، ١٥٦، ١٥٧، ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٥، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٥، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٨، ١٨٩، ١٩٠، ١٩٢، ١٩٤، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٥، ٢٠٧، ٢٠٩، ٢١٠، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٧، ٢١٨، ٢١٩، ٢٢٠، ٢٢٩، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٢، ٢٣٤، ٢٣٨، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٧، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٣، ٢٦٤، ٢٦٥، ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩، ٢٧٦، ٢٧٧، ٢٧٨، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢، ٢٨٣، ٢٩٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ٣٠٩، ٣١٠، ٣١٤، ٣١٥، ٣٧٥، ٤١٤، ٤١٨، ٤٢١، ٤٣٣، ٤٣٨، ٤٥٣، ٤٥٥، ٤٥٨، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٩، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٨١، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٨، ٥٠٠، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥١٣، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٥، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٥٦، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٧١، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٦، ٥٩٠، ١٣١،٥٩١، ١٣٢، ١٨٢، ٢٠٨، ٢١٦، ٢١٧، ٢٧٠، ٢٧٢، ٢٨٢، ٤٢٤، ١٥٢،٤٥٥، ١٨١، ٢٠٩، ٤٣٣، ١٥٤،٥٠٠، ١٩٩، ٢٠٣، ٢٠٩، ١٥٥،٤٩٧، ٢٣٧، ١٧،١٦٣،٢٧٦، ٢٣، ٢٤، ٥٠، ٥١، ١٧٨،٥٨، ١٩٦،١٩٥،٢٨٥، ٢٠٧، ٢٠٨،١٩٩،٢٧٨، ٢٠٩، ٢١٣،٢١٥، ٢١٦، ٥٠١،٤٩،٤٣٣،٣٧،٣١٢،٣١٢،٣٠٩،٣٠٨،٢٨٢،٢٦٧،٢٤٣،٢٣٢،٣١٤،٥٩، ١٤٠،٥٣١،٩٢،٨٨،٨٧،٨٤،٧٨،٧٧،٧٤،٧١،٦٠،٦٢، ١٨٣، ١٨٤، ٢٠١، ٢٢٢، ٢٥٨، ٣٧٦

علي بن أحمد بن حَزم الأندلسيّ الظّاهريّ ---------- ٧٢
عَليّ بن أحمد بن عيسى ---------- ٢٦٣
علي بن أحمَد بن ناصِر ---------- ١٢٣
علي بن الحسن الخزرجي ---------- ٤٤٩
علي بن الحسَن العَبدري(بن شقيق العبديّ) ---------- ٤٤،٤٥
علي بن الحسن بن علي بن عمر بن علي بن الحسين ---------- ٤٤٧
علي بن الحسين الإمّام السجاد)١٦٧، ٢٢٨، ٢٢٩،٣٢١، ٣٢٢،١٦٧،٥٦٣، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٧٦، ٤٣٨، ٤٥٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٧٣، ٤٧٩، ٤٨٩، ٥١٤، ٥٢٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٥٢، ٥٥٦، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٧، ٥٧٩، ٣٢٧، ٣٢١،٣٧٦،٤٣٨،٥٣٥،٥٠،٤٧٥،٥٢٨،١٤١، ٩١،٥١،١٦٦، ٢٨٢،٢٦١،٩٢
عَلِيُّ بن الْحُسَيْنِ البَغْدَادِي---------- ٤٩
علي بن الحكم ---------- ٥٦١
عَلي بن العبّاس الأزرق الأسدي الكوفي ---------- ١٨١
عَلي بن المُنذِر الكُوفي ---------- ١٠ ،٩٦
علي بن برهان الدّين الحَلبي ---------- ٧٥
عَلي بن ثابت(الدّهان) ---------- ٤٨
علي بن جعفر الصادق ---------- ١٤١
عَلِيِّ بن رَبِيعَةَ الأَسَدِيِّ ---------- ٣٩، ٤٧
عَلي بن سَعيدٍ الرّازي ---------- ٦٩
علي بن صالح ---------- ٤٢٣
عَلِيُّ بن عبد العَزِيزِ(البغوي) ---------- ٣١
علي بن عبد الكريم الفضيل ---------- ٤٧٧ ، ٤٧٨
عَلي بن عبد الله بن مبشر ---------- ٥٧
عَلي بن عبيد الله بن العَلاف البزّار ---------- ٥٣

عَلي بن عبيدالله العبّاسي ---------- ١٤٧
علي بن عبيدالله بن الحسين بن علي بن الحسين السبط ---------- ٤٦٧
علي بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب---------- ٥٣٥،٥٣٧، ٥٤٠
علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ---------- ٢٨٤
عَلي بن عمر بن محمّد بن الحسَن(بن شاذان الحِميَري) ---------- ١٥
علي بن عيسىٰ بن حمزة بن وهاس---------- ١٨٤،٤٨٧
علي بن محمد العباسي العلوي---------- ٤٦٩
علي بن محمد العجري ---------- ٣٩٧، ٣٩٨، ٥٨٧
علي بن محمد بن علي بن أبي الرجال ---------- ٤٨٨
عَلِيُّ بن مُسْهِرٍ ---------- ٤٠
علي بن موسىٰ الإمام الرضا) ١٤١،٥٧٦، ٥٢٣، ٥٤١، ٥٦٢، ٤٧٩،٥٨٦، ٥٢٧، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥١، ٥٠،٥٧٩، ٥٤٠، ٩١
علي بن هَاشم---------- ٢١٤
علي بن يحيىٰ بن إبراهيم الضمدي ---------- ٤٠٦
علي محمّد الأشموري ---------- ٢٢٦
عليّان بن إبراهيم---------- ٤٠٤
عمّار الساباطي ---------- ٥٧٩
عمّار بن نَصر(السّعدي)---------- ٢٠
عمّار بن ياسر ---------- ١٦٢، ١٦٤، ١٧٤، ٢٢٠، ٢١٩،٣١٤، ٢٨٠
عمر بن الخطاب١٢٩، ١٦٥، ١٦٧، ١٧٣، ١٧٥، ١٨٣، ١٨٧، ١٨٩، ٢١٥، ٢٢٢، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٩٧، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ١٦٥،٥٠٧، ١٦٦، ١٧٠، ١٧١، ١٧٢، ١٧٨، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٠٣، ٢٠٧، ٢١١، ٢١٨، ٢٢٣، ١٦٧،٢٦٨، ٣٢٧، ٥٢١،١٧٠، ١٨٤، ١٨٥، ١٩٤، ٢٢٠، ٢٨٩، ٣١٣، ٤٩٩، ٥٠٠، ٢٧١،٢٠٣،٥٠١، ، ٤٩٨،٢٨٧،٤٥٣
عمَر بن سَعد أبو دَاود الحفريّ ---------- ٣١

عُمر بن عبدالعزيز----------١٤٦، ٢٩٠، ١٩١
عُمر بن عبدالله بن يعلىٰ بن مرةّ الثّقفي---------- ٢٧٦
عمر بن عبدالله ---------- ٢٧٦، ٢٧٧
عُمَرُ بن عُثْمَانَ ---------- ٢٧٥
عمر بن علي بن أبي طالب ---------- ١٤٤
عمر بن علي بن الحسين بن علي----------٥٣٥، ٥٣٧، ٥٤٠
عُمَرُ بن مُسْلِمٍ---------- ٣٢، ٣٨
عمر بن هُبيرة ---------- ٢٤
عمر بن يزيد ---------- ٥١١
عمرو بن أبي عَمرو ---------- ٤٨
عَمرو بن أبي قِيس(الرّازي ---------- ٤٠
عمرو بن العاص ---------- ٢٠٢، ٢١٠، ٥٨٩، ٥٩٠
عمرو بن حُريث ---------- ٥٩٠
عمرو بن حماد القناد---------- ٥٩٢
عَمرو بن سَعيد بن العَاص ---------- ٢٩١
عمرو بن عَاصم---------- ٢٩٠
عمرو بن عَلي ---------- ٢٤٨
عَمرو بن عَون ---------- ٣١، ٥٧
عمرو بن مُسلم---------- ٣٩
عَمْرِو بن وَاثِلَةَ ---------- ٥٨
عُمَيرَة بن سَعد ---------- ٢١٥
عن الأصبَغ بن نبَاتة ---------- ٤٥
عون بن أبي جحيفة ---------- ٥٥١
عيسىٰ بن زيد بن علي ---------- ٥٦٩

عيسىٰ بن شاذان ---------- ٥٩٢
عيسىٰ بن عبدالله بن محمد بن عُمر بن علي بن أبي طالب ---------- ٢٨٠
عيسَىٰ بن موسىٰ بن محمد بن علي بن عبد الله بن العباس ---------- ١٨٨
فَاطمَة البَتول بنت رسول الله١٤٣،١٨٤،١٨٢،١٤٤، ١٤٦، ١٦٥، ١٧٤، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٨٣، ١٨٤، ١٨٦، ١٨٧، ١٨٩، ١٩٠، ١٩١، ١٩٩، ٢٢٨، ٢٢٩، ٣١٠، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٥٤، ٤٧٥، ٤٩٢، ٥٠١، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٧، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٤، ٥٧١، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨١، ٥٨٢، ١٦٥،٥٨٣، ١٨٨، ٢١٨، ٤٩٨، ١٧٨، ١٧٩، ١٨٠، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٩٠، ١٩٢، ٢٣٥، ٣١٦، ١٧٨،٥٢٤، ١٧٨،٤٣٨، ٤٩٤، ٥٨١، ١٨٣، ١٨٩، ٤٥٣، ٥١٤، ٥٢٣، ٥٤٤، ٢٢٩،١٩٩،١٩٠،١٨٦،٥٧٤، ٣١١، ٤٣١،٥٨٢، ٥٢٣،٤٩٢،١٣٩،١٤٤،١٨٦،٥٣١، ١٤٠،١٤٦، ١٤١، ١٤٣، ١٤٩، ١٥١، ١٥٢، ١٥٣، ١٥٤، ١٤٨،١٤٧،١٤٤،١٥٥، ١٥٣، ١٥٦، ١٥٠،١٥٧، ١٥٣،٥٣٨
فرات الكوفي ---------- ٥٥٦
الفضل بن العبّاس ---------- ١٤٨، ١٩٧، ١٩٨، ١٩٦،٢١٩،٢٠٧
الفَضل بن مُوسىٰ ---------- ٢٣
فُضَيل بن مَرزوق ---------- ٢١٥
فِطر(بن خليفة) ---------- ٥٩،٦٠،٦١
فَهْدُ بن سُلَيْمَانَ(المِصريّ) ---------- ٣٩
القَاسم الرّسي بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب٨٩،١١٢،٩٢،٦٥، ٦٥،٨٩،٧٦،٨٩
القاسم بن أحمد بن الإمام المهدي لدين الله محمد بن القاسم الحوثي الحسيني ---------- ٤٠٢
القاسم بن المرتضىٰ ---------- ٥٣٩
القَاسِم بن حَسَّانَ ---------- ٢٨،٢٩،٧١
القَاسم بن حسّان ---------- ٧٣،٩،٥٧،٣١
القَاسم بن زَكريّا بن يَحيىٰ(المطرز) ---------- ٤١

القاسم بن علي العياني الإمام المنصور بالله) ---------- ٣٨٣،٤٨٢
قاسم بن غانم السليماني---------- ٤٨٨
قاسم بن محمد بن عبدالله بن عقيل بن أبي طالب ---------- ٤٩٤
القاسم بن محمد بن علي الإمام المنصور بالله) ----------٣٩٣، ٤٥٢، ٤٥٣،
١٥٧،٥١٥،١١٥،٤٠٠،١٧٠،١٨٨،٢٧٥،٣٩٣،١٥٩،١٥٩،١٥٩
القَاسِم بن محمّد بن يحيىٰ بن طلحة بن عبيد الله التيمِي يُلَقّبُ أبَا بَعرَة---------- ١٨٨
القاسم بن مسلّم ---------- ٥٢٨
القاسم(بن إبراهيم الرسي نجم آل الرسول)١٨٤،٢٥٢، ١٢٥،٢٦٩،١٨٤،١٤١،١٨٥، ١٣٤،١٣١،
١٣٨، ١٤١، ٤٦٧، ٢٥٢،١٨١،٢٣٦،٤٩٣، ٢٥٣، ٢٥٣،٤٣٣، ٢٦١، ٢٦٩، ٢٧٢، ٢٧٨، ٣٧٩،
٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٧٨، ٤٨٠، ٤٩٦، ٥٠٢، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٨٣،
٥٨٥، ٢٧٣،٥٨٦، ٢٨٢، ٤٩١،٤٣٤
القَاضي أبي يَعلىٰ---------- ٨٣
قَبِيصَةَ بن هُلْبٍ ---------- ٢٤٧
قتادة بن إدريس ---------- ٩٠،١٤٣
قُتَيْبة(بن سعيد الثّقفي)---------- ٤٧
القَرشي صاحب مسند شمس الأخبار) ---------- ١٦٨ ،١٦٩، ١٧٢، ١٧٣
قَيس بن سَعد ---------- ٤٣٢
كامل بن العلا(أبي العلا ---------- ٦١
كَثيرٍ النّواء---------- ٢٧
كثير بن زيد ----------١٦٨،١٦،٧٤،٥٨،١٧
كَثِيرُ بن يحيىٰ(البصري) ---------- ٥٨
الكَلبيّ---------- ٢٢ ،٨٧
الكليني صاحب (الجامع الكافي) ---------- ٥٣٢، ٥٥٢، ٥٤٤
الكُميت بن زيد ---------- ١٨٣، ٥٠١، ٥٥٦، ٥٥٧، ١٨٣، ٥٠١

اللالكائي ---------- ٥٩٢
اللّيث بن سعد ---------- ٢٣١
مَالِكُ بن إسْمَاعِيلَ النَّهْدِيُّ ---------- ٣٩
مالك بن أنس ---------- ٢٥٠،١٢٥، ٢٧٩، ٨٤،٢٧٥،٤٧٢، ٢٥٦،٢٤٦،٨٦، ٥٦٥، ٥٧٠
المالكيّ ---------- ٣١٦
المأمون العبّاسي ---------- ١٤٦، ١٧٨
مجد الدّين المؤيدي ---------- ٣٩٩،٢٢٥،٥٣٥،٥٠٦،٢٢٧،١٦٦، ٤٠٠، ٤٥٢،٤٨٤، ١٨٧،١١٨،٥٠١،٤٨٣،٤٦٧
المجلسي ---------- ١٢٩، ٥٨٦
المحسّن بن كرامة الجشمي ---------- ١١٤، ٤٠٥
محمد ابن الحنفيّة ---------- ١٤٤، ١٤٧، ١٤٨،٤٦٦، ٤٥٥
محمد أبوزهرة ---------- ٤٧١
محمد الباقر ---------- ٤٦٥، ٤٦٦، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٦٠، ٥٦١، ٥١٨،٥٦٣
محمد الجرافي ---------- ٢٢٧
محمد الداعي ---------- ٤٦٤
محمد النّفس الزكيّة ---------- ١٤١
محمد بن إبراهيم ابن الوزير --١٣٩، ١٤٣، ١٣٤،٥٩٨،١٦١،٢٢٧،٣٩٣، ١٣٨، ١٣٩، ٣٩٣، ٤٤٥، ٥٩٧، ٥٩٧،٤٦٠،٢٥٩،٥٩٨
محمّد بن إبراهيم بن رفاد ---------- ٤٠٤
محمد بن إبراهيم طباطبا ---------- ١٤١
محمّد بن أبي السري العَسقَلاني ---------- ٢٩٠
محمد بن أبي حَفص العطّار ---------- ٢٤
محمد بن أحمد الأزهريّ ---------- ٩، ١٠٧
محمد بن أحمد الديلمي ---------- ٤٠٠

محمد بن أحمَد الشّرفي ---------- ٤٣٥
محمد بن أحمد القرشي ---------- ٤٨٨
محمّد بن أحمد الملطي الشّافعيّ (أبو الحسن) ---------- ٤١٥
محمد بن أحمد بن أبي العوام---------- ٢٧٨
محمّد بن أحمَد بن الحسَن القطوانِي ---------- ٤٤
محمّد بن أحمد بن عثمان الذّهبي ---------- ٧٣
محمد بن أحمد بن عيسى---------- ٢٦٣
محمّد بن أحمد بن محمّد بن حسنون القرشي ---------- ٦٣
محمد بن إدريس الشّافعي ---------- ٨٦،٩٤
محمد بن إدريس الشّافِعيّ---------- ٢٧٩،٢٧٥،٢٧٢،٣١٦، ٥٠٢
محمد بن إدريس الشّافعي---------- ٨٤، ٨٧
محمّد بن إسحاق ----------٢٩، ٧١،٣١، ٩
محمد بن إسماعيل ابن الأمير ------ ١٣٤، ١٣٦، ٢٢٧، ١٣٥،٢٦٤،١٤٣،١٣٤،٢٦٢، ٥٩٧،٥٩٨
محمد بن الإمام الهادي الى الحق الإمام المرتضى) ---------- ١٣٨، ٣٨٢
محمّد بن الحجّاج ---------- ٢٠، ٩٧
محمد بن الحسن الدّاعي---------- ٤٤٨
محمد بن الحسن الصفار---------- ٥٣٠
محمد بن الحسن الطّوسي ---------- ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩
محمد بن الحسن العسكري ----------٥٥٢،٥٥٠،٨٥،٨٢،٥٣٣، ٥١٠، ٥٠٩،٥٧٧
محمّد بن الحسَن النّقّاش ---------- ١٥
محمد بن الحسن بن الإمام المنصور بالله القاسم بن محمد ---------- ٣٩٤
محمّد بن الحسين بن محمّد الزّعفراني ---------- ٥٩٢
محمّد بن الحنفية ---------- ٣٧٥، ٥١٩
محمد بن السائب ---------- ٢٢

محمد بن الْفَضْلِ السَّقَطِيُّ ---------- ١٩
محمد بن القاسم التميمي السعدي ---------- ٥٤٠
محمَّد بن القَاسِم الثّقَفِيّ ---------- ٢٤
محمد بن القاسم الحسيني الحوثي الإمام المهدي لدين الله) ---------- ٣٩٥،٤٠٧،٣٩٦
محمد بن القاسم الرسي ---------- ٣٧٩، ٣٨١، ٥٢٧
محمد بن القاسِم الطّالقاني ---------- ٤١٥
محمد بن القاسم بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن محمد الإمام المهدي لدين الله) ---------- ٣٩٥
محمد بن القاسم بن إبراهيم الرسي ---------- ٣٨١،٤٤٦،٦٦،٩٠
محمد بن القاسم بن علي بن عمر الأشرف بن علي بن الحسين ---------- ٤٤٧
محمد بن المُثَنَّى ---------- ٧٢، ٧٣
محمد بن المثنى(العنزي ---------- ١١، ٢٦٢، ٩٦
محمّد بن المطهَّر بن يحيى الإمام المهدي ---------- ٢٢٦، ٤٣٥
محمّد بن أيّوب ---------- ١٨، ٤٢
محمّد بن بِشر(العبدي) ---------- ٥٤
محمّد بن بَكر بن عبدالرّزاق ---------- ٥٣
محمّد بن جرير بن يزيد الطّبري ---------- ٧١، ١٠٨
محمّد بن جعفَر الرّزّاز ---------- ٦٤
محمد بن جعفر الصادق ---------- ١٤١، ٤٨٤،٢٣٥،٤٦٧، ٣٢١،٥٦٣
محمد بن جعفر بن محمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ---------- ٢٣٥
محمد بن حمزة بن أبي النجم ---------- ٤٨٨
محمّد بن حميد(الرّازي) ---------- ٤٠
محمد بن حَيَّانَ المَازِنِيُّ ---------- ٥٨
محمّد بن خَلف النُّمَيْرِي ---------- ٤٤،٤٥
محمد بن رستُم ---------- ٤٥،٤٦

محمّد بن زِياد ---------- ٥٧
محمد بن سلامَة الشّافعي ---------- ١٦٨
محمّد بن سَلمة بن كُهَيل ---------- ٤٢
محمد بن سليمان الكوفي ---------- ١٦٧،٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢٣٥، ١٨١، ٣٢٧
محمد بن سليمان ---------- ٥٢٩
محمد بن سِيرِين ---------- ٥٧٠
محمّد بن صُبيح البَغدادي ---------- ٢٧٨
مُحَمَّدٌ بن طَلْحَةَ اليامِي ---------- ٢٦، ٢٨
محمّد بن عبد الرحمن بن العَبّاس ---------- ٥٧
محمد بن عبد العزيز بن الوليد ---------- ٤٦٨
محمد بن عبد اللهَّ الْحَضْرَمِيُّ ---------- ١٩، ٢٣،٢٩، ٤٠
محمّد بن عبد الله بن الحسن بن علي بن الحسين بن عَلي بن أبي طالب ---------- ١٧٨، ١٩٢
محمّد بن عبد الوهاب ---------- ٤٢٣
محمد بن عبدالرحمن السّخاوي ---------- ٤٣، ٤٤، ٥٢، ٥٩، ٧٤،٤٤،٦٢
محمد بن عبدالرحمن بن عبدالرحيم المباركفوري ---------- ١١٢
محمد بن عبدالله الحاكم النّيسابوري ---------- ٧٢
محمد بن عبدالله المحض النفس الزكية٥٨٤، ١٤٨، ٢٩٦، ٥٧٥، ٤٩١، ٥٥٠، ٥٧١، ٤٥١،٤١٥،٣٢١،٥٧٣، ٤٥٣، ٥٢٧، ٤٦٥،٥٢٨، ٤٧١، ٤٧٩، ٤٩٥، ٥٢٧، ٥٣٢، ٥٣٤، ٥٦٣،٤٥٤،٢٨٥،٤٢٤، ٥٣٤
محمّد بن عبدالله بن الزّبير الأسدِي ---------- ٩
محمد بن عبدالله بن محمّد بن أحمد بن حماد الموصلي أبو الحسين) ---------- ٢٧٨
محمد بن عبدالله بن يحيى بن علي عوض الضحيان ---------- ٤٠٣
محمّد بن عُبيد الله بن أبي رَافع ---------- ٥٢
محمّد بن عُبيد بن أبي هَارون ---------- ٢٧٧

محمد بن عثمان أبو الحسين) ----------٢٧٨
محمّد بن عُثمان(بن أبي شيبَة) ---------- ٢٤، ٢٩
محمد بن علي ابن الحنفيّة ----------١٤٧،٤٦٥،٤٦٥
محمد بن علي الإمام الباقر٦٨،٦٨،٥١،٥٠،٤١٣،٥٤٤،٣٢٧،١٩٠، ٩٠، ٧٠،٩٢، ١٤١، ٤٧٩،
٥٠١، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٣٨، ٥٥٧، ٥٦٢، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٤،
١٤٠،٤٣،١٨٤،١٦٩،٤٧٣،٥٤٠،٢٨٢،٩١،٥٨٥، ٤٨٩، ٥٠٠، ١٨٣،٥٣٧،٥٣٥،٥٢٦
محمد بن علي البطحاني---------- ٦٦،٥٣٦، ٦٧ ،٣٧٨، ٣٧٩، ٥٢٠،٣٨٠
محمد بن علي الشّوكاني---------- ٢٣١، ٢٣٢
مُحَمَّدُ بن عَلِيٍّ العَبْدَكِي(بن عبدك الجرجاني)----------٤٩
محمد بن علي العلوي---------- ٣٠٧، ٣٠٨، ٣١٦
محمد بن علي المنصور ----------٢٢٥
محمّد بن عَلي بن الْمُهتدِي----------١٥
محمّد بن عَلي بن خلف العطّار ----------٦١
محمّد بن عُمَر بن عَلي ----------١٦،١٧ ،٥٨، ٧١،٧٤
محمّد بن عمر بن واقِد----------٥٥
محمد بن عمرو بن عَطَاءٍ----------٢٤٣
محمّد بن فُضيل(ابن غَزوان---------- ٢٧،٣٩،٩٦،١٠
محمد بن فورك أبوبكر) ----------٢٤٨
محمّد بن كثير----------٥٩، ٦٠
محمّد بن محمّد العبدري الفاسيّ المالكيّ ----------١٠٩
محمد بن محمد بن زيد بن علي ----------١٤١
مُحَمَّدُ بن مَسْلَمَةَ ----------٢٤٤
محمّد بن مفضل بن إبرَاهيم الأشعَري ----------٦٠
محمد بن منصور الحلّي ----------٤٣٩

محمّد بن منصور المُرادي٢٥١، ٢٨٢، ٢٨٨، ٢٥٢،٤٣٣، ٢٥٣، ٢٥٩، ٢٦٠، ٢٦٢، ٢٨٠، ٢٨٥، ٢٨٦، ٣١٥، ٣٢٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٥٦٨، ٥٨٥،٢٦١، ٢٨٢، ٢٨٤، ٢٨٥، ٢٨٨، ٢٨٩، ٢٩٢، ٥٨٤،٢٦٤،٤٢٤،٤٣٣،٦٧،٨٩

محمّد بن مهران(الرّازي الجمّال---------- ٢٠، ٩٧

محمد بن مُوسَى المامُونِي---------- ١٦٣

محمد بن هشام السعدي---------- ٥٤٠

محمّد بن يحيى الإمام المرتضى---------- ١٦١، ١٨٥، ١٩٢،١٧٨،٢٤٢

محمد بن يحيى قطران ---------- ٢٢٥

محمد بن يحيى مداعس ---------- ٣٨٧، ٤٠٧

محمد بن يعقوب الكليني ---------- ٥٣١، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٨٢،٥٧٩

محمد بن يوسف الصالحي الشامي ---------- ١١٠

محمد ثن عبدالرحمن السّخاوي شمس الدّين) ---------- ٧٤

محمّد روّاس الدكتور)---------- ٢٦٧

محمد عبدالله عوض الضحياني ---------- ٤٠٣

محمد عزّان---------- ٤٢٠

محمد علي الشّوكاني ---------- ٢٢٧، ٣٧٤

محمد محمد الحاج حسن الكمالي---------- ٣٩٢

محمد هادي ---------- ٥٧٩

محمدبن إسماعيل البخاري -------- ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٧٥، ١٩٠، ٢٥٠، ٢٦٠، ٢٧٧، ٥٠٦، ٩،٢٨٠،٢٤٩،٥٤٦، ١٠، ١١، ٢١

محمود بن عُمر الزّمخشريّ ---------- ١٠٩

مرثد بن الحسن بن مرثد بن باكر ---------- ٦١

مَروانٌ بن الحكم بن أبي العاص ---------- ٣١٤

مروان بن مُعَاوية ---------- ٢٧٦

المزّي ---------- ٢٨٥
مسعود بن عمر بن عبدالله التفتازاني---------- ١١٠
المَسعُودِيّ عبدالله بن عبدالمِلك ---------- ٢٧
مسلم اللّحجي ---------- ٤٠٤
مُسلم بن إبرَاهيم ---------- ٥٣
مُسلم بن صُبيح ---------- ١٨، ٣٦
مسلم بن عقيل بن أبي طالب ---------- ٤٠٣، ٤٠٣
مسلم بن عمر ---------- ٤٠٣
مسلم---------- ١٠، ١١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٧٥، ٩، ٥٤٥، ٢٨٠، ٢٦٠
المشهدي القمي ---------- ٥٤١
المطّلب بن زياد بن أبي زهير الثقفي الكوفي ---------- ٥٩٢
المُطَّلِب(بن عبدالله بن حنطَب ---------- ٤٨
المُطَيَّن(محمّد بن عبدالله الحضرميّ) ---------- ١٥
معاوية بن أبي سفيان-------- ١٢٩، ١٦٣، ٢٢٢، ٤٩٨، ٥٠٤، ٥٧٤، ٥٨٦، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ١٦٢، ١٦٣، ١٦٤، ٢٠٣، ١٧٥، ٢١٠، ٢٠٣، ٣١٤، ٣١٤، ٢٨٨
مُعاوية بن حديج---------- ٥٩٠
المعتَمر بن سُليمَان ---------- ٢٩٠
مَعْرُوفُ بن خَرَّبُوذَ ---------- ١٥، ١٩
المغيرَة بن شُعبَة---------- ١٦٨
مُغيرة بن محمّد المهلّبي---------- ٥٣
مفضل بن صالح ---------- ٤٦
المفضل بن عمر ---------- ٥٥٨
المفيد ---------- ٥٥٢
المفيد ---------- ٨٧

مُقبل الوادعي ---------- ٤٢٣
المَقبليّ---------- ١٣٤
المقداد بن الأسود ---------- ٢١٨، ٢١٩
مَقسم بن بجرة ---------- ٢٣٣
المناوي ---------- ١٥٣، ١٥٦
مِنْجَابُ بن الْحَارِثِ(التّميمي ---------- ٤٠
منصور بن محمّد السّمعاني---------- ١٠٨
المهدي العباسي ---------- ٤٩٥
المهدي بن المنصور ---------- ٥٣٩
موسىٰ الكاظم---------- ١٤١، ١٤٢، ٤٧٩، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٣، ٥٦٩، ٥٨٦
مُوسىٰ بن إسمَاعيل بن مُوسىٰ بن جُعفر بن محمّد---------- ٤٣٣
مُوسىٰ بن جَعفر الإمام الكاظم) ---------- ١٤١، ٥٨٣، ٥٥٩، ٥٠، ٢٥٢، ٨٩، ٥١، ٥٧٧
موسىٰ بن داود الضبي ---------- ٢٧٨
موسىٰ بن عبدالله المحض---------- ٦٤، ٥٢١، ١٩٦، ١٤١
مُوسىٰ بن عُبيدَة(الرّبذي) ---------- ٦٩
موسىٰ بن عثمان ---------- ٢٨٤
موسىٰ بن عمران ---------- ٣١٥
مُوسَىٰ بن محمد بن علي بن عبد الله ---------- ٢٧٦
موسىٰ بن هارون ---------- ٢٥١
موسىٰ بن يوسف الكوفي أبو عوانة) ---------- ٥٨٠
مؤمن الطاق ---------- ٥٦٢
المؤيد بالله أحمد ---------- ٩٠
النّاصر الأطروش ---------- ٢٠٢
النّاصر الأطروش ---------- ٦١، ٩٢

النّاطق بالحق يحيىٰ بن الحسين الهاروني ---------- ٩٠
النّسائي ---------- ٢١٥، ٢٤٨، ٢٤٩
النّسائي ---------- ٩٦
نشوان سعيد الحميري -------- ٢٢٥،٤٤٦، ٤٤٥، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٧٣، ٤٧٤
نَصْرَ البَارِقِي ---------- ٣١٦
نَصر بن عَبد الرَّحمَن أبو سُليمَان الوَشَّاء ---------- ١٣، ١٥، ١٩
نَصْرُ بن عَلِيٍّ ---------- ٢٤٩
النَّضْرُ بن سَعِيدٍ أبو صُهَيْبٍ ---------- ٢٩
النعمان بن بشير ---------- ٢٨١
النّعمان بن ثابت أبو حنيفَة ---------- ٨٤،٨٦،٣١٦،٤١٣
نفتالي بن يعقوب ---------- ٥٤٠
نفيسة بن الحسن بن زيد ---------- ١٤١
نوح بن قَيس الحداني ---------- ٥٣
الهَادِي بن إبراهيم الوزير ---------- ١٨٦، ٣٨٩
هارون العباسي ---------- ٣٧٧
هَارُون بن المُغيرَة ---------- ٤٠
هَارونٍ بن سَعدٍ(العجليّ) ---------- ٢٤، ٥٥
هَاشم بن القَاسم الكناني ---------- ٢٦،٥٤
هشام بن عبدالملك ---------- ٤٩٩
هشام بن عمّار ---------- ٢٧٦
الهندِي ---------- ١٧٨
الهَيْثَمُ بن جَمِيلٍ ---------- ٥٧
الهيثم بن مالك الطائي ---------- ٣٧٤
الهَيْثَمُ يَعْنِي بن حُمَيْدٍ ---------- ٢٥٠

واثلة بن الأسقَع---------- ١٥٤، ١٥٥، ١٥٩
الواحدي---------- ١٧٨
واصل بن عطاء---------- ٤٦٦، ٤٦٧
الوَاقدي ---------- ١٧٨
وائل بن حجر ---------- ٢٦٠، ٢٦١
وحُصَيْنُ بن سَبْرَةَ ---------- ٣٨،٣٩
وضّاح بن عبدالله اليَشكري ----------١١،٩٦، ٥٨
الوَليد بن صَالح ---------- ٥٣
الوَليد بن عُقبة بن أبي مُعيط الأموي---------- ١٦٤
يحي بن الحسين بن القاسم الإمام الهادي الى الحق) ---------- ٩٢
يحي بن حمزَة ---------- ٢٧٤
يحيى الحِمَّانِيُّ ---------- ٥٧
يحيى بن أبي طالب---------- ٢٥٠، ٢٥١
يحيى بن الحسن القرشي ---------- ٤٠٥
يَحيى بن الحسَن بن فرّات القَزّاز ---------- ٢٤
يحيى بن الحسي صاحب الطبقات الصغرى) ---------- ٤٦٤
يحيى بن الحسين الإمام الناطق بالحق ٣٠٥،٢١٧، ٣٠٦، ٣٠٧، ٣٠٨، ١٣٤،٣٠٩، ١٣٦، ١٣٨، ١٦٠، ١٤٧،٢٣٥، ١٦٠، ١٦٤، ١٦٧، ٢٣٦، ٣٢٧،٢٣٧، ٤٦٤، ٥٢٩
يحيى بن الحسين الشجري الإمام المرشد بالله) ---------- ٣١٠، ٣٢٧، ٤٥٥
يحيى بن الحسين المؤرخ صاحب المستطاب) ----------٣٩٣، ٤٠٤، ٤١٩،٤١٩
يحيى بن الحسين الهاروني الإمام أبو طالب ----- ٣٧٣،٣٧٥، ٥١٣،٣٨٥،٥١٩،٥١٨، ١١٤،٥٠٢
يحيى بن الحسين بن الإمام القاسم بن محمد ---------- ٤٥٦
يحيى بن الحُسَين بن القاسم الإمام الهادي إلى الحق - ٢٣٦،٢٥٣، ٣٨١، ١٢٧،٤٩٦،٤٦٥،٣٨١،٤٢٥، ١٣١، ٢٨٦، ٤٤٦، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٨، ٤٨١، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩،

٤٩٦، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٣، ٤٨١،٤٨١،٤٦٩،٢٩٥،٥٥٢، ٥١٢، ٥٧١، ٦٦،٣٨١،٤٣٤،٤٣٤،٥٨٥،
٨٨،٢٣٦،٤٩٦،٤٦٩،٤٤٧،٢٥٣

يحيى بن الحسين صاحب بهجة الزمن) ---------- ٤٤٦،٤٥٨

يَحيى بن المغيرة السّعدي ---------- ١٨

يحيى بن جعدة ---------- ٢٩٢

يحيى بن حسن القرشي الصعدي ---------- ٤٠٥

يحيى بن حمّاد ---------- ٩٦،١٣،١١،٧٣،٧٢،١٣،١٣

يحيى بن حمزة١٣٨، ١٧٩، ١٨٧، ١٩٢، ١٩٥، ١٩٨، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٣٣، ٢٣٤، ٢٧٢،
٢٧٣، ٢٠٢،٤٧١، ٢٢٢، ٢٣١، ١٨٧،١٩٩،٢٣١،٢٢٧،٢٣٣، ١٩٩، ٢٠٠، ٢٠١، ٢٨٧،٢٠٢،
٣٨٧، ١٩٣،٣٨٧،٣٨٨، ١٩٥، ١٨٦،١٩٩،٢٠٤

يحيى بن زيد بن علي ---------- ٤٧٩، ٥٢٦، ٩١،٥٢٧، ٤٧١،٩٢

يَحيى بن سَعيد التّيمي الرّباب ---------- ٣٩

يَحيى بن سَلمَة بن كُهَيل ---------- ٤١، ٤٢

يحيى بن شرف النووي ---------- ١٠٩

يَحْيَى بن عَبْدِ الحَمِيدِ ---------- ٧٣

يحيى بن عبدالكريم الفضيل ---------- ٣٩٩

يحيى بن عبدالله الإمام) ---------- ١٨٤

يحيى بن عبدالله المحض ---------- ١٤١، ٥٢٧، ٥٣٤، ٣٧٧،٥٨٣، ١٨٣،٣٧٧،٣٧٨

يحيى بن عبدالله راويه ---------- ٣٩٨،٣٩٩

يحيى بن عمارة السليماني ---------- ٤٨٨

يَحيى بن عُمَر صَاحِب الكوفة) ---------- ٤١٥

يحيى بن عمر ---------- ٤١٦

يحيى بن محمّد بن صَاعِد ---------- ٥٧

يحيى بن معين ---------- ١٧٠، ٢٤٨، ٢٤٩، ٢٥٠، ٢٧٦، ٢١،٢٧٧، ٤٨،٥٦

يحيى بن هاشم(السّمسار) ---------- ٦١
يَزِيدُ بن حَيَّانَ ----------٣٢،٣٦، ٣٧، ٣٩،٥٢،٦٨، ٣٨
يزيد بن عبدالملك ---------- ١٤٦
يزيد بن محمّد الرّفاعي ---------- ٥٦
يزيد بن معاوية ----------١٦٣، ٣٩٣، ٣١٤،٥٩٠، ٣١٥
يَزيد بن هَارون ---------- ٥٧
يشاجر بن يعقوب---------- ٥٤٠
يعقوب السراج ---------- ٥١٠
يعقوب بن إسحاق بن إبراهيم----------٥٣٥، ٥٤١،٥٤٠
يعقوب بن حُميد ابن كاسب) ---------- ٤٨، ٦٩
يعقوب بن يحيى ---------- ٥٨٠
اليَعقوبي ---------- ١٧٨
يهودا ابن يعقوب ---------- ٥٤٠
يُوسف بن مُوسَى(القطّان ---------- ٣٨، ٤١
يوسف بن يعقوب ---------- ٥٤٠
يونس بن أبي إسحاق---------- ٤٦
يُونس بن أرقَم ---------- ٥٥
يونس بن حبيب---------- ٢٤٨
يُونس بن عَبد الله بن أبي فَروة ---------- ٤٣
يونس بن عُبيد---------- ٢٤٢

فهرس الفرق والمذاهب

الإباضيّة ---------- ٩٩، ٣٣٣، ٤٦٥
الأشاعرَة ---------- ١٤٠، ١٤٢، ٤٧٢
الأشعريّة ---------- ٨٦، ٩٩، ٤٢٣، ٤٦٥، ٥٩٨
الإمامية ١٣١، ٢٠٦، ٢٢١، ٤٠١، ٤١٨، ٤١٩، ٤٣٤، ٤٦٥، ٤٧٣، ٥٠٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٤٥، ٥٤٩، ٥٥٢، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٨٤
أهل السنة ---------- ٨٣، ٩٤، ٩٨، ١٢٥
الباطنية ---------- ٢٢٢
الباقرية ---------- ٤٧٩
الجارودّية -- ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٤
الجعافرة ---------- ١٤٠
الجعفرية ٨٥، ٨٦، ٨٧، ٨٨، ٩٩، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٤٢، ٢٥١، ٢٦١، ٣٢١، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٧٥، ٤٠٢، ٤١١، ٤١٣، ٤٣٠، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٤٠، ٤٤١، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١٢، ٥١٤، ٥٢١، ٥٢٣، ٥٢٥، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤٢، ٥٤٥، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٧٧، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦
الحسينية ---------- ٤٨٦
الحَشويّة ---------- ٥٥٣
الحنابلَة ---------- ١٤٠
الحنفيّةً ---------- ١٤٢
الخوارج ---------- ٣٩٨، ٤٠١، ٤٥٦
الرّافضَة الجعفرية ---------- ٤١١
الرّافضة ---------- ١٧٦، ٤١٩

الزيدية العَدليّة ---------- ١٣٢
الزيدية - ١٤، ٢٣، ٢٨، ٣٠، ٤٨، ٧٧، ٨١، ٨٢، ٨٣، ٨٦، ٨٨، ٩٠، ٩١، ٩٢، ٩٣، ٩٨، ٩٩، ١٢٣، ١٢٤، ١٢٥، ١٢٧، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٠، ١٣١، ١٣٢، ١٣٣، ١٣٤، ١٣٥، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠، ١٤٢، ١٤٣، ١٤٧، ١٥٠، ١٥٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٣، ١٧٦، ١٧٧، ١٧٩، ١٨٢، ١٩٦، ١٩٩، ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١٢، ٢٢٢، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٥، ٢٣٢، ٢٤٠، ٢٥١، ٢٦٠، ٢٦١، ٢٩٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٩٩، ٤٠١، ٤٠٤، ٤٠٦، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٤١، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٥٠، ٤٦٠، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٥، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨١، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٧، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٩، ٥١٢، ٥١٤، ٥١٦، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٧، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣٣، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٧٣، ٥٧٥، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٩٥، ٥٩٩
السلفيّة السنيّة ---------- ٨٦، ٤١٢
السلفيّة ---------- ٨٧، ٩٥، ٤١٣، ٤٧٧، ٤٧٩، ٥٩٠، ٥٩٢، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٩
السليمانية ---------- ٤٢٣، ٤٩٧
السنيّة ---------- ٦، ٣٤، ٧١، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٩٣، ٩٤، ٩٨، ٩٩، ٤٣٦، ٤٥٨، ٤٦٠
الشّافعيّة ---------- ١٤٢، ١٦٨
الشعرية ---------- ٤٥٩
الشيعة الرّافضَة ---------- ١٦٤، ٢٣٠
الصَالحية ---------- ٤٢٣
الفرقة الحسينية ---------- ٤٥١
الفرقة السنية ١٢٩، ١٦٧، ١٧٥، ٢٥١، ٢٦١، ٣٣٣، ٣٧١، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٧، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٤٥، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٦٥، ٥٧٠، ٥٩١
القاسميّة ---------- ٤٦٣، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٧٩، ٤٨٢

الكاظمية---------- ٤٧٩
المالكيّة ---------- ١٤٠، ٢٥١
المجبرة ---------- ٤٧٥، ٤٧٧
المطرفيّة----------٤٤٦، ٤٥٠، ٤٨٨،٤٥١
المعتزلة ٩٩، ١٦٨، ٣٣٣، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٢، ٣٩٨، ٤٠١، ٤٤٦، ٤٥٢، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٨،
٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٨٣، ٤٨٦، ٤٨٩، ٤٩٠، ٥١٦، ٥٩٨
المهدويّة ---------- ٤٥١،٥٤٥
النّاصريّة ----------٤٦٣،٤٤٨، ٤٦٤، ٤٧٩، ٤٨٢
النصارى---------- ٢٤٠، ٢٥٨، ٣١٤، ٥٦٧
الهادوية---------- ٤٤٨، ٤٧٩
الوَهّابية ---------- ٤٢٣
اليهود -------- ١٠١، ٢٤٠، ٢٤١، ٢٤٢، ٢٤٣، ٢٥٨، ٣١٤، ٣١٥، ٣٩٢، ٤٣٠، ٤٤١، ٥٦٧

فهرس البلدان

إسرائيل ---------- ٤٦، ٨٠
أم درمَان السّودانية ---------- ٢٢٦
الأنبَار ---------- ٢٨٤
إيران ---------- ٥٧٩
بغدَاد ----------١٣، ١٥، ٢٧٦، ٢٧٧، ٤٤٨
البصرة ---------- ٥٠، ٣٧٥، ٤٩٨، ٥٨٠، ٥١٩
الجُحفَة ---------- ٢٠٨
الجعفرية ---------- ١٣٠
الجيل ----------١٤٣، ٤٢٤، ٤٦٨، ٥٣٣، ٤٨٧
الحبشة ---------- ٥٣٣
الحجاز ---------- ٩٠، ١٤٣، ٤٢٤، ٥٨٣
خراسَان ---------- ٢٤، ٥٧٨
دمشق ---------- ١٦٣
الديلم ---------- ٩٠، ١٤٣، ١٨٤، ٢٥٤، ٤٢٤، ٤٤٨، ٤٦٤، ٤٦٨، ٤٨٧، ٥٣٣، ٥٣٤
الرباط - المغرب---------- ٤٧٨
الربذة---------- ٣١٤
الرَّحَبَةِ ----------٤٥، ٦٠، ٦١، ٢١٥
رَيدة ---------- ٤٠٤
الشام ---------- ١٩٠، ٣١٤
صَعدَة ---------- ٢٢٦، ٤٤٨
صنعاء ----------٥٢، ٨٩، ١٨٨، ٢٢٦، ٤٨٨
طبرستان ---------- ٩٠، ١٤٣، ٤٢٤، ٥٣٦

العراق ٢٤، ١٢٦، ١٦٦، ١٦٧، ٢٢٨، ٣٢٦، ٤٤٦، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٥٠، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٣
الغدير ١٢٨، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١١، ٢١٢، ٢١٣، ٢١٤، ٢١٥، ٢١٦، ٢١٨، ٢٢٠، ٢٢١، ٢٢٢، ٥٤٦، ٥٥٨
فارس ---------- ٥٨٣
فخّ ---------- ٥٣٤
قَطَر ---------- ٧٥
كربلاء ---------- ١٤٧، ٤٣٦
الكوفة ٢٤،٢٣، -٨٩، ٩٠، ١٤٣، ١٥٥، ١٦٧، ١٦٩، ١٨٨، ١٩١، ٣٢٧، ٤٠٣، ٤١٣، ٤١٥، ٤٢٤، ٤٩٤، ٥٢٧، ٥٣٤، ٥٣٦، ٥٥٢، ٥٧٨
المخلاف السّليماني ---------- ١٤٣
المدينة المنورة ---------- ٢٧٦، ٢٨٨، ٢٩١، ٣٠٧، ٣١٤، ٥٦٢، ٥٦٥
المدينَة ---------- ٣٢، ٤١، ٤٢، ١٦٦، ٢٠٨
مصر ---------- ٥٩٠، ٤٦٧
المغرب ---------- ٩٠، ١٤٣، ٤٩٥
مَكّة ---------- ٣٢، ٤١، ٤٢، ٥٣، ٥٥، ٩٠، ١٨٤، ١٤٣، ٢٠٨، ٢٤١، ٢٩١، ٤٨٧
نجدٍ ---------- ١٤٣
نجران ---------- ٤٦٩
واسِط ---------- ٢٤٨
اليمامة ---------- ١٤٣
اليمن ٩٠، --١٢٧، ١٤٣، ١٤٧، ٢٠٨، ٢٠٩، ٤١١، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٩، ٤٢١، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٥٢، ٤٥٦، ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٥٣٣، ٥٨٣

فهرس المحتويات

تَنويرُ الثَّقلَين بِقَطعيّةِ ثبوت ودَلالَة حَديثِ الثَّقلَين ---------- ٥
الفَصلُ الأوّل : إثبات قطعيّة ثبوت ودلالَة حَديث الثَّقلين : ---------- ٨
القسم الأوّل : إثبات قطعيّة ثبوت ودلالَة حَديث الثَّقلين بالأحاديث المُسندَة ---------- ٨
الرّوايَة الأولَى : ---------- ٩
الرّوايَة الثّانية :---------- ١٠
الرّوايَة الثّالثَة :---------- ١١
الرّوايَة الرّابعَة : ---------- ١٣
الرّوايَة الخامسَة : ---------- ١٣
الرّوايَة السّادسَة : ---------- ١٥
الرّوايَة السّابعَة :---------- ١٦
الرّوايَة الثّامنَة : ---------- ١٨
الرّوايَة التّاسعَة :---------- ١٩
الرّوايَة العاشرَة : ---------- ٢٠
الرّوايَة الحاديَة عشَر: ---------- ٢٠
الرّوايَة الثّانية عشَر: ---------- ٢١
الرّوايَة الثّالثَة عشَر: ---------- ٢٤
الرّوايَة الرّابعَة عشَر: ---------- ٢٥
الرّوايَة الخامسَة عشَر:---------- ٢٦
الرّوايَة السادسَة عشَر: ---------- ٢٧
الرّوايَة السابعَة عشَر: ---------- ٢٧
الرّوايَة الثّامنة عشَر:---------- ٢٨

الرّوايَة التّاسعَة عشَر: ----------٢٨
الرّوايَة العشرون : ----------٢٩
الرّوايَة الحَادِية والعِشرون : ----------٢٩
الرّوايَة الثانية والعِشرون : ----------٣١
الرّوايَة الثّالثة والعِشرون : ----------٣١
الرّوايَة الرّابعَة والعِشرون : ----------٣٢
الرّوايَة الخامسَة والعِشرون : ----------٣٨
الرّوايَة السّادسَة والعِشرون : ----------٣٨
الرّوايَة السّابعَة والعِشرون : ----------٣٩
الرّوايَة الثّامنَة والعِشرون : ----------٤٠
الرّوايَة التّاسَعة والعِشرون : ----------٤٠
الرّوايَة الثّلاثون : ----------٤١
الرّوايَة الحاديَة والثّلاثون : ----------٤٢
الرّوايَة الثانيَة والثّلاثون : ----------٤٣
الرّوايَة الثالثَة والثّلاثون : ----------٤٤
الرّوايَة الرّابعة والثّلاثون : ----------٤٥
الرّوايَة الخامسَة والثّلاثون : ----------٤٦
الرّوايَة السّادسة والثّلاثون : ----------٤٧
الرّوايَة السّابعَة والثّلاثون : ----------٤٧
الرّوايَة الثّامنة والثّلاثون : ----------٤٨
الرّوايَة التّاسعَة والثّلاثون : ----------٤٨
الرّوايَة الأربعون : ----------٤٩
الرّوايَة الحاديَة والأربعون : ----------٤٩
الرّوايَة الثانيَة والأربعون : ----------٥٠

الرّوايَة الثالثَة والأربعون : ---------- ٥١
الرّوايَة الرّابعة والأربعون :---------- ٥٢
الرّوايَة الخامسة والأربعون : ---------- ٥٢
الرّوايَة السّادسة والأربعون : ---------- ٥٣
الرّوايَة السّابعة والأربعون : ---------- ٥٤
الرّوايَة الثّامنة والأربعون : ---------- ٥٤
الرّوايَة التّاسعة والأربعون : ---------- ٥٥
الرّوايَة الخَمسون : ---------- ٥٥
الرّوايَة الحاديَة والخَمسون : ---------- ٥٦
الرّوايَة الثّانية والخَمسون : ---------- ٥٧
الرّوايَة الثّالثة والخَمسون : ---------- ٥٨
الرّوايَة الرّابعة والخَمسون : ---------- ٥٨
الرّوايَة الخامسَة والخَمسون :---------- ٥٩
الرّوايَة السّادسَة والخَمسون : ---------- ٦٢
الرّوايَة السّابعَة والخَمسون : ---------- ٦٣
القسم الثّاني : إثبات قطعيّة ثبوت ودلالَة حَديث الثَّقلين بالأحاديث المُرسلَة ---------- ٦٤
الرّوايَة الثّامنة والخَمسون :---------- ٦٤
الرّوايَة التّاسعة والخَمسون : ---------- ٦٤
الرّوايَة الستّون :---------- ٦٤
الرّوايَة الحاديَة والستون:---------- ٦٥
الرّوايَة الثانية والستّون : ---------- ٦٥
الرّوايَة الثالثَة والستّون : ---------- ٦٦
الرّوايَة الرّابعة والستّون :---------- ٦٦
الرّوايَة الخامسَة والستّون : ---------- ٦٦

الرّوايَة السادسَة والستّون : ----------٦٧
الفَصلُ الثّاني : طُرق حديث الثّقلين المرويّة باختصار اللّفظ.----------٦٨
الرّوايَة السّابعة والستّون :----------٦٩
الرّوايَة الثّامنة والستّون : ----------٧٠
الفَصلُ الثّالث : ما جاءَ في تصحِيح حديث الثّقلين عن الأئمّة والعلماء. ----------٧١
الفَصلُ الرّابع : فِقه حديث الثّقلين، نقاشات مهمّة. ----------٧٧
الفَصلُ الخامِس : ما جاءَ من شَرح وتعليق على حديث الثّقلين عن الأئمّة والعلماء. ---------١٠٧
القِسم الأوّل : ما جاءَ من شَرح وتعليق على حديث الثّقلين من علماء الفرقة السنية وغيرهم. ---١٠٧
القِسم الثّاني : ما جاءَ من شَرح وتعليق على حديث الثّقلين من علماء وأئمّة أهل البيت الزيدية وشيعتهم الكرام :----------١١٢
عاشراً: الرّد الجلي على صاحب القَول الجلي في الذب عن مذهب الإمام زيد بن علي (ع) ------١٢١
الرَّدُّ الجَلِيّ عَلَى صَاحِبِ القَوْلِ الجَلِيّ فِي الذَّبِّ عَنْ مَذْهَبِ الإمَام زَيد بن عَلِي ----------١٢٣
أولاً : التطرّف داءٌ لَم يَخلُ مِنه مَذهبٌ ولا مَشرَب : ----------١٢٤
ثانياً : علاقَة الجعفرية بالزيدية في اليمن : ----------١٢٧
ثالثاً : الاجتهَاد والإنكَار على العُلماء المُجتهِدين : ----------١٣٤
رابعاً : مُناقَشَة من هُمْ أهلُ البَيت ؟: ----------١٣٨
خامساً: الصّحابة عند الزيدية :----------١٦٠
الصّحابَة عِندَ الزيدية : ----------١٦١
الجَانِب الأوّل : ما يَترتّب عليه علَى فَرضِ صحّته : ----------١٧٤
الجَانِب الثّاني : الاعتِرَاض على صحّة هذا الحَديث : ----------١٧٥
سادساً: فَدَك عندَ أهل البَيت (ع) :----------١٧٦
أولاً : رِوَايَاتُ الإنْحَالِ مِنْ غَيرِ طَرِيقِ الزيدية ----------١٧٧
ثانياً : رِوَايَاتُ الإنْحَال مِنْ طَرِيقِ الزيدية ----------١٧٩
إجمَاعُ أهْلَ البَيت آ على مَظلومِيّة الزّهرَاء ... (حُكْمُ أبي بَكْر فِي فَدك)...:----------١٨٢

أقوَال عُلمَاء الزيدية وَغيرهِم فِي مَظلوميّة الزّهراء و حُكم أبي بَكر فِي فَدَك : ---------- ١٨٨
سابعاً: الكَلام على الرّسالَة الوَازعَة : ---------- ١٩٢
فَوائد وشَوارِد : ---------- ٢٠١
ثَامناً: الكَلام على أبي هُريرَة والرّوايَة عَنه : ---------- ٢٠٥
تاسعاً : الكَلام على حَديث الغَدير : ---------- ٢٠٨
عَاشراً : الكَلام على حَصر الخِلافَة في البَطنَين : ---------- ٢٢٤
الحادِي عشَر : عَداوَة الشّيعَة لأهل البَيت : ---------- ٢٣٠
الثّاني عشَر : الكَلام على المَسْح على الخُفَّين عند أهل البَيت ---------- ٢٣١
الثّالث عشَر : الكَلام على الضّمّ والتأمين : ---------- ٢٣٨
المَسألَةُ الأولَى : الضّمُ في الصّلاة : ---------- ٢٣٩
مَظاهِر لمُخالفَاتِ المُسلمين لليَهود وغيرِهِم بأمرِ الرّسول (ص): ---------- ٢٤٠
أولاً : في مَسألة الصّلاة بالخفّ والنّعال : ---------- ٢٤٠
ثانياً : في مسألة صيام يوم قبلَ عَاشورَاء أو بَعدَه : ---------- ٢٤١
ثالثاً : في مَسألة حفّ الشَوارب وإعفاء اللّحى : ---------- ٢٤١
رابعاً : في مسألَة الخِضاب والصّبغَة : ---------- ٢٤٢
خَامِساً : في مسألَة الضّم في الصّلاة : ---------- ٢٤٢
شَواهِد تَشهَد بِصحّة نَسخ الضّم، وعدَم عَدّهِ من هيئات الصّلاة : ---------- ٢٤٣
نَظرَة سريعَة على أسانيدِ بعض الرّوايات التي يُستدَلّ بِها على الضّم : ---------- ٢٤٧
الرّوايَة الأولى : ---------- ٢٤٧
الرّوايَة الثّانيَة :---------- ٢٤٨
الرّوايَة الثّالِثَة :---------- ٢٤٨
الرّوايَة الرّابِعَة : ---------- ٢٤٩
الرّوايَة الخَامِسَة : ---------- ٢٤٩
الرّوايَة السّادسَة : ---------- ٢٥٠

الرّوايَة السّابعَة : ---------- ٢٥٠
الرّوايَة الثامنة : ---------- ٢٥٠
مُناقَشَة هَلْ كانَ أهلُ بيت رَسول الله (ص)، يقولون بالضّم : ---------- ٢٥١
المَسألة الثّانية : رَأي أهل البيت (ع) في التّأمين : ---------- ٢٥٢
الرّابع عشر : الكَلام على صَلاةِ التّراويح ---------- ٢٦٥
المِحوَر الأوّل : إثبات أنّ الصّحابي قد يَفعلُ باجتهادٍ ليسَ يرى صحّتهُ في الأصْل: ---------- ٢٦٦
المِحور الثّاني : الكلامُ على التّراويح السنّة و البِدعَة عند أهل البيت (ع) : ---------- ٢٧٠
المِحور الثّالث : الكلامُ على الخُلاصَة ووجه الحقّ في المَسألة : ---------- ٢٧٨
الخامِس عَشر: الكَلام على البَسمَلَة في الصّلوات الجَهريّة ---------- ٢٧٩
الجَهر بالبَسملَة عند أهل البَيت (ع) : ---------- ٢٨٠
الجَهر بالبَسملَة عند الصّحابَة والتّابعين : ---------- ٢٨٧
الحادية عشر : منهَج الزيديّة هُو ذات مَنهج الإمام زيد بن عَلي ---------- ٢٩٣
منهجُ الزيدية هُو ... ذَاتُ مَنهج ... الإمام زيَد بن عَلي (ع) ---------- ٢٩٥
أولاً : التّوحيد ---------- ٢٩٦
الإمَام زَيد بن عَلي بن الحُسين و تأويل مُتشَابَهِ آيَات الصّفات : ---------- ٢٩٦
ثانياً : العَدل ---------- ٢٩٨
ثالثاً : الوَعد والوعيد ---------- ٣٠٠
الوَعيدُ على أهل الكَبائر والمَنزِلَة بين المنزِلَتين والخُلودُ : ---------- ٣٠٠
الشّفاعَة ليسَت لأهل المَعاصِي والكَبائر ---------- ٣٠٤
نُطق الشّهادَة مع الإخلاص والخَتمُ بالصّالحات شَرْطُ الجنّة ---------- ٣٠٥
رابعاً : الأمر بالمعروف والنّهي عن المُنكَر ---------- ٣٠٥
خامساً : الإمامَة ---------- ٣٠٦
علي(ع) إمامَتُه ومَناقِبُه ---------- ٣٠٦
الحَسَن والحُسين (ع) وأهلُ البيت إمامَتُهم وَمَناقِبُهم ---------- ٣٠٩

إجمَاع أهل البيت آ حُجّةٌ على العِباد ---------- ٣١١
سادساً : فِتنَة الصّحابة بعد موت الرّسول (ص) ---------- ٣١٢
عَلِيّ بن أبي طَالب (ع) أفْضَلُ مِنْ أبي بَكْر وعُمَر ---------- ٣١٢
الرّسول ص لَمْ يأمُر أبا بَكر بالصّلاة : ---------- ٣١٣
رَأي الإمام زيد بن علي (ع) في عُثمان بن عفّان : ---------- ٣١٣
رَأي الإمام زيد بن علي (ع) في المُعتزِلين لِعلي (ع) ---------- ٣١٤
رَأي الإمام زيد بن علي (ع) في مُعاوية وابنه يَزيد ---------- ٣١٤
سابِعاً : أبرَز فُروع الشريعَة ---------- ٣١٥
الأذَان والإقَامَة مَثنى مَثنَى ---------- ٣١٥
الجَهْر بالبَسمَلة في الصّلاة---------- ٣١٥
التّأمين بعدَ الفَاتحَة في الصّلاة---------- ٣١٦
المَسْح على الخُفَّين ---------- ٣١٦
الثانية عشر : عقيدَة الإمَام السجّاد وعقيدة الزيديّة قولٌ واحِد ---------- ٣١٩
عقيدَة الإمام السجاد (ع) وعقيدَة الزيدية قولٌ واحِد ---------- ٣٢١
الصّحيفَة السّجاديّة في سطور : ---------- ٣٢٢
الصّحيفَة السّجاديّة تَحكي عقيدَة زَين العَابدين (ع) : ---------- ٣٢٢
قَول الإمام علي بن الحسين (ع) في التّوحيد : ---------- ٣٢٢
قَول الإمام علي بن الحسين (ع) في العَدْل : ---------- ٣٢٣
قَول الإمام علي بن الحسين (ع) في الوَعد والوَعيد : ---------- ٣٢٤
قَول الإمام علي بن الحسين (ع) في أهل البيت والدّعوة بالإمامة : ---------- ٣٢٥
قَول الإمام علي بن الحسين (ع) في أفضليّة أمير المؤمنين (ع) على المشائخ : ---------- ٣٢٧
قَول الإمام علي بن الحسين (ع) في الجُمَع خلفَ أئمّة الجور:---------- ٣٢٧
قَول الإمام علي بن الحسين (ع)، في حيّ على خير العمَل في الأذان : ---------- ٣٢٨
الثالثة عشر : صِدق الوَعيد في ميزان الثّقلين ---------- ٣٢٩

صِدقُ الوَعيد ... في ميزان الثَّقَلَين «الكِتابُ و أهلُ البَيت» ---------- ٣٣١
المبحثُ الأول : تمهيد واستقراء لعقيدة خلود فُسّاق أهل القِبلَة في النّار : ---------- ٣٣٣
أولاً : تمهيد : ---------- ٣٣٣
ثانياً: علاقة الخلود بمسألة الشفاعة :---------- ٣٣٤
المبحثُ الثاني : إثبات أنّ عقيدة خلود أهل الكبائر هي منطوق القرآن الكريم: ---------- ٣٣٥
الآية الأولى : ---------- ٣٣٥
الآية الثانية : ---------- ٣٣٧
الآية الثالثة : ---------- ٣٣٨
الآية الرابعة :---------- ٣٤١
الآية الخامسة : ---------- ٣٤٤
الآية السادسة : ---------- ٣٤٤
الآية السابعة : ---------- ٣٤٥
الآية الثامنة : ---------- ٣٤٦
الآية التاسعة : ---------- ٣٤٨
الآية العاشرة :---------- ٣٤٨
الآية الحادية عشر : ---------- ٣٥٠
الآية الثانية عشر : ---------- ٣٥٠
الآية الثالثة عشر : ---------- ٣٥٠
الآية الرابعة عشر : ---------- ٣٥٢
الآية الخامسة عشر :---------- ٣٥٢
الآية السادسة عشر : ---------- ٣٥٣
الآية السابعة عشر : ---------- ٣٥٣
الآية الثامنة عشر : ---------- ٣٥٤
الآية التاسعة عشر : ---------- ٣٥٥

الآية العشرون : ---------- ٣٥٦
الآية الحادية والعشرون : ---------- ٣٥٧
الآية الثانية والعشرون : ---------- ٣٥٧
الآية الثالثة والعشرون : ---------- ٣٥٩
الآية الرابعة والعشرون : ---------- ٣٦٠
الآية الخامسة والعشرون : ---------- ٣٦١
الآية السادسة والعشرون : ---------- ٣٦٢
الآية السابعة والعشرون : ---------- ٣٦٣
الآية الثامنة والعشرون : ---------- ٣٦٤
الآية التاسعة والعشرون : ---------- ٣٦٥
الآية الثلاثون : ---------- ٣٦٦
الآية الحادية والثلاثون : ---------- ٣٦٧
الآية الثانية والثلاثون :---------- ٣٦٨
الآية الثالثة والثلاثون : ---------- ٣٦٩
الآية الرابعة والثلاثون : ---------- ٣٧٠
الآية الخامسة والثلاثون :---------- ٣٧٠
الآية السادسة والثلاثون : ---------- ٣٧١
الآية السابعة والثلاثون : ---------- ٣٧٢
المبحثُ الثالث : إثبات أن عقيدة خلود أهل الكبائر في النار هُو مذهبُ أهل البيت (ع) : ----- ٣٧٣
أولاً : أقوال أئمّة وعلماء أهل البيت (ع) : ---------- ٣٧٣
ثانياً : أقوال علماء شيعة أهل البيت (ع) : ---------- ٤٠٣
الرابعة عشر : البيَان الشّافي لعلاقَة زيديّة اليمَن بالجارودية ---------- ٤٠٩
البَيان الشّافي لعلاقَة زيديّة اليمن بالجارودية ---------- ٤١١
المَبحث الأوّل : التعريفُ بالجارودية وعقائدَها التي حُكيَت عنهَا: ---------- ٤١٣

العقائدُ التي حُكيَت عن أبي الجَارود والجارودية : ---------- ٤١٣
المبحث الثّاني : التعريفُ بالجارودية المذمومَة عند الزيدية، والجارودية الممدوحَة. ---------- ٤١٧
القِسم الأوّل : نظرَة زيديّة اليمن إلى الجارودية الممدوحَة : ---------- ٤١٧
القِسم الثّاني : نظرَة زيديّة اليمن إلى الجارودية المذمومَة : ---------- ٤٢١
المبحث الثّالث : الانتماء والاعتزاء الحقيقي للزيدية، أساسُه ومَنبَعه : ---------- ٤٢٢
الخامسة عشر : صِيام يوم عاشوراء بين التشّريع والتّضحيَة ---------- ٤٢٧
صِيامُ يومِ عاشُوراء بَين التّشريع والتّضحيَة ---------- ٤٢٩
موقفُ الزيدية من صيامِ يوم عاشورَاء والأحاديث المَروية في هذا الخُصوص: ---------- ٤٣٠
خامساً : مُناقشَة الجعفرية المَانعين من صيامِ هذا اليَوم :---------- ٤٣٦
خاتمَة لهذا المَبحث : ---------- ٤٤١
السّادسة عشر: وَقَفَاتٌ مَعَ الأكوَع في كِتَابِه (نَشْوَان بن سَعِيد الحِمْيَرِي) ---------- ٤٤٣
وَقَفَاتٌ مَعَ الأكوَع في كِتَابِه (نَشْوَان بن سَعِيد الحِمْيَرِي) ---------- ٤٤٥
السّابعة عشر : الشُّبَه الوَرديّة حَول الزّيديّة---------- ٤٦١
الشُّبَه الوَرديّة حَول الزيدية ---------- ٤٦٣
الشبهة الأولى : ---------- ٤٦٣
الشبهة الثانية: ---------- ٤٦٤
الشبهة الثالثة: ---------- ٤٦٩
الشبهة الرابعة: ---------- ٤٧٠
الشبهة الخامسة: ---------- ٤٧١
الشبهة السابعة: ---------- ٤٧٣
الشبهة الثامنة: ---------- ٤٧٥
الشبهة التاسعة: ---------- ٤٧٧
الشبهة العاشرة: ---------- ٤٧٩
الشبهة الحادية عشر: ---------- ٤٨٣

الشبهة الثانية عشر: ---------- ٤٨٦
شيوخ القاضي الزيدي جعفر -رحمه الله-: ---------- ٤٨٧
كيف كانت رحلة القاضي جعفر بن أحمد -رحمه الله- إلى العراق: ---------- ٤٨٧
تلامذة القاضي الزيدي جعفر بن أحمد -رحمه الله-: ---------- ٤٨٨
ثناء العلماء على القاضي الزيدي جعفر بن أحمد -رحمه الله-: ---------- ٤٨٨
الشبهة الثالثة عشر: ---------- ٤٩٠
يقول الإمام القاسم الرّسي في صفة الإمام من أهل البيت (ع): ---------- ٤٩١
روايات المهدي (ع)، عند الشيعة الزيدية ---------- ٤٩١
الشبهة الرابعة عشر: ---------- ٤٩٧
الشبهة الخامسة عشر: ---------- ٥٠٣
الإمام علي (ع) والخلافَة بعدَ مقتل الخليفة الثالث مُناقشَة تصريحات عدم رغبتهِ فيها: ------- ٥٠٦
الشبهة السادسة عشر: ---------- ٥٠٩
فائدة: حول حديث ميتة الجاهلية، من كتب الجعفرية ---------- ٥٠٩
رأي الزيدية في هذا الحديث ---------- ٥١٢
الشبهة السابعة عشر: ---------- ٥١٦
أولاً: عقيدة المنزلة بين المنزلتين: ---------- ٥١٦
الشبهة الثامنة عشر: ---------- ٥٢٠
الشبهة التاسعة عشر : ---------- ٥٢٩
الشبهة العشرون : ---------- ٥٢٩
الشبهة الحادية والعشرون : ---------- ٥٣٥
الوجه الثالث: مُقارنَة أسباط بني إسرائيل بأسباط بني محمد بني فاطمة في الحديث: -------- ٥٤٢
الوجه الرابع: مُناقشة إنصاف السائل بإلزامنا بالرقم (١٥) من الحديث : ---------- ٥٤٤
الوجه الخامس: مُناقشَة روايات أهل الحَديث في الاثني عشر خليفة : ---------- ٥٤٥
خلاصة الكلام في حديث الاثني عشر المروي عن طريق أهل الحَديث ---------- ٥٥٢

الوجه السادس: مناقشة روايات الجعفرية في الاثني عشر خليفة ---------- ٥٥٤
الجعفرية والنص والإمام الباقر (ع) ---------- ٥٥٥
الجعفرية والنص والإمام الصادق (ع) ---------- ٥٥٨
روايات عن زيد بن علي (ع) في عدم معرفة النّص ---------- ٥٦٠
الشبهة الثانية والعشرون :---------- ٥٦٤
الشّبهة الثّالثة والعشرون :---------- ٥٦٤
الشبهة الرابعة والعشرون : ---------- ٥٧١
الشبهة الخامسة والعشرون : ---------- ٥٧٣
الشبهة السادسة والعشرون : ---------- ٥٧٥
أولاً: أقوال أئمة الجعفرية في خصوصيّة آية فاطر بأهل بيت الرسول (ص): ---------- ٥٧٧
ثانياً: أقوال مُفسّري وفقهاء الجعفرية في خصوصيّة آية فاطر بأهل بيت الرسول (ص) ------- ٥٨٠
الشبهة السابعة والعشرون: ---------- ٥٨٤
الشبهة الثامنة والعشرون : ---------- ٥٨٦
الشبهة التاسعة والعشرون :---------- ٥٩١
خلاصَة موقف الزيدية والسلفيّة في مسألة الإرادة للمعاصي: ---------- ٥٩٩
موطن الإشكَال الحقيقي : ---------- ٥٩٩
الفهارس العامة ---------- ٦٠١
فهرس الآيات ---------- ٦٠٣
فهرس الأحاديث ---------- ٦٢٧
فهرس الأعلام---------- ٦٣٧
فهرس الفرق والمذاهب ---------- ٦٨٣
فهرس البلدان ---------- ٦٨٧
فهرس المحتويات ---------- ٦٨٩